عايدة العلي سري الدين

الحرب الباردة في الخليج الساخن



بيسان





الكاتبة في سطور

صدر للمؤلفة

- جزر حنيش وأمن البحر الأحمر
- اليمن بعد الوحدة

1996 ـ دار الرحاب

- الحقد الصهيوني في عناقيد الغضب

1996 ـ دار الهادي

- العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل

1997 ـ دار الآفاق الجديدة

- السودان والنيل بين مطرقة الإنفصال والسندان الإسرائيلي

دار الآفاق الجديدة

- دول المثلث بين فكي الكماشة التركية ـ الإسرائيلية

دار الفكر العربي

- الحرب الباردة في الخليج الساخن

شركة بيسان للنشر والتوزيع

قريباً للمؤلفة

- ليبيا بين استراتيجيتين: المياه والسياسة
- العلاقات اليمنية ـ السعودية

هذا الكتاب

تبقى الأزمة العراقية الأبرز بين أزمات المنطقة، إذ تطغى تطوراتها حتى على القضايا الداخلية لدول المنطقة ولمعظم دول العالم لأنها بدأت تحدث تأثيراً داخلياً على معظم العواصم في الشرق الأوسط أو البعيدة عنه.

فالولايات المتحدة الأمريكية عمدت الى تنفيذ أحد أمرين يؤمنان لها السيطرة الكاملة على القرار الدولي دون الإلتفات إلى مواقف الدول الكبرى التي تشاركها في حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن، السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض الحلول الأمريكية لمشاكلها، وهذا الأمر يتمثل في رضوخ النظام العراقي نهائياً للإدارة الأمريكية وإن مغلفة بستار شفاف من الأمم المتحدة، أو تعرضه لضربة أمريكية ترتعد لها أكثر من عاصمة في الشرق الأوسط وفي العالم. إذ لا يمكن لأي عاقل أن يصدق أن الحشد العسكري الأمريكي البحري والبري والجوي في الخليج والذي تبلغ كلفته ملايين الدولارات شهرياً هو فقط من أجل إجبار العراق على احترام قرارات الشرعية الدولية وفرض هيبة منظمة اسمها الأمم المتحدة والتي لم تعد سوى ستارة تتحرك من خلفها السياسة الخارجية الأمريكية.

فالراعي الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط يريد من قراره شطب العراق من معادلة القوة والوجود في الشرق الأوسط، أن يظهر للعالم أنه راع لقطيع من الدول والمناطق في القارات الخمس لا تزاحمه عليه أية قوة في العالم.

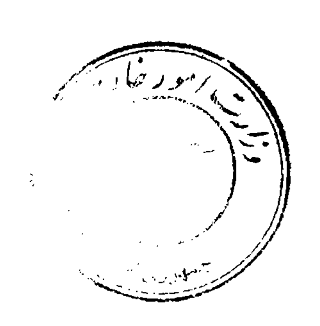
والذين يعرفون القوة العسكرية وموازينها في العالم، يؤكدون أن عراق اليوم لا يتطلب كل هذا الحشد من الأساطيل والجيوش لضربه. ولا النار السياسية التي تستعمل ضده، إنما المراد من هذه الأعداد من الطائرات والأرتال من الدبابات وكميات القنابل المدمرة التي يعلن عن إرسالها الى مناطق الحشد في الخليج، هو إفهام غير دولة في الشرق الأوسط وفي العالم، أن النظام العالمي الجديد الذي أطلق شعاره بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، تحول نظاماً أمريكياً أوحد لا منازع له.

عايدة العلي سري الدين

الحرب الباردة في الخليج الساخن

الحرب الباردة
في الخليج الساخن





عايدة العلي سري الدين

الحرب الباردة في الخليج الساخن





بيسان

* الحرب الباردة في الخليج الساخن.

* تأليف: عايدة العلي سري الدّين.

* الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

* الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان

□ ص.ب ٥٢٦١ ـ ١٣ بيروت ـ لبنان

□ هاتف: ٣٥١٢٩١ ـ ٠١ * فاكس ٧٤٧٠٨٩ ـ ١ ـ ٠٩٦١

تبقى الأزمة العراقية الأبرز بين أزمات المنطقة، إذ تطغى تطوراتها حتى على القضايا الداخلية لدول المنطقة ولمعظم دول العالم لأنها بدأت تحدث تأثيراً داخلياً على معظم العواصم في الشرق الأوسط أو البعيدة عنه.

فالولايات المتحدة الأميركية عمدت إلى تنفيذ أحد أمرين يؤمنان لها السيطرة الكاملة على القرار الدولي دون الالتفات إلى مواقف الدول الكبرى التي تشاركها في حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن، السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وفرض الحلول الأميركية لمشاكلها، وهذا الأمر يتمثل في رضوخ النظام العراقي نهائياً للإدارة الأميركية وان مغلفة بستار شفاف من الأمم المتحدة، أو تعرضه لضربة تدمير أميركية ترتعد لها أكثر من عاصمة في الشرق الأوسط وفي العالم. إذ لا يمكن لأي عاقل أن يصدق أن الحشد العسكري الأميركي البحري والبري والجوي في الخليج والذي تبلغ كلفته ملايين الدولارات شهرياً هو فقط من أجل إجبار العراق على احترام قرارات الشرعية الدولية وفرض هيبة منظمة اسمها الأمم المتحدة والتي لم تعد سوى ستارة تتحرك من خلفها السياسة الخارجية الأميركية.

فالراعي الأميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط يريد من قراره شطب العراق من معادلة القوة والوجود في الشرق الأوسط، ان يظهر للعالم أنه راعٍ لقطيع من الدول والمناطق في القارات الخمس لا تزاحمه عليه أية قوة في العالم.

والذين يعرفون القوة العسكرية وموازينها في العالم، يؤكدون أن عراق اليوم لا يتطلب كل هذا الحشد من الأساطيل والجيوش لضربه. ولا النار السياسية التي تستعمل ضده، إنما المراد من هذه الأعداد من الطائرات والأرتال من الدبابات وكميات القنابل المدمرة التي يعلن عن إرسالها إلى مناطق الحشد في الخليج، هو إفهام غير دولة في الشرق الأوسط وفي العالم، ان النظام العالمي الجديد الذي أطلق شعاره بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، تحول نظاماً أميركياً أوحد لا منازع له. إضافة إلى أن غاية واشنطن

الحاسمة من وراء الهوس الأميركي بالعراق تتجاوز إلى ما هو أخطر: وهو «قطع أنفاس أي دولة عربية تتمتع بنوع من الاستقلالية السياسية وتعمل على تكوين دينامية تجميع إقليمية تستطيع قلب المعادلة الجيوسياسية في المنطقة» فكيف إذا كانت هذه الدولة هي العراق صاحبة الإرث الحضاري والإرث السياسي؟!

إن «المسألة العراقية» ستبقى فترة طويلة جداً من الزمن، ذلك ان لهذه «المسألة» وظائف كبرى في السياسة الأميركية الشرق الأوسطية عموماً.

فالمسألة العراقية من الزاوية الأميركية هي بداية استثمار سياسي كبير، أو بكلام أدق، بوابة تحقيق أرباح سياسية. فالهدف الأول السياسي الأميركي والذي يشكل ورقة أميركية رابحة قد تحقق وهو شل العراق تماماً.

أما الهدف السياسي الثاني والذي يعد في خانة الأرباح أيضاً هو أن الولايات المتحدة تحت ذريعة وجود خطر عراقي مقيم في منطقة الخليج تمسك مباشرة بأمن المنطقة مستبعدة قيام نظام تعاون اقليمي تلعب ضمنه القوى الإقليمية دوراً أساسياً.

أما الهدف الذي يمثل قمة الربح الأميركي وتسعى بكل جهد لاستثماره هو كون «المسألة العراقية» موظفة في التغطية على ما سمي «العملية السلمية» في المنطقة منذ أن قررت إدارة الرئيس كلينتون أنها في سبيل إنقاذ هذه العملية ان تضغط على إسرائيل. وبما أن الضغط على العرب تحت عنوان «أمن إسرائيل» هو البديل، فإن «المسألة العراقية» تمثل بوابة هذا الضغط الهادف إلى مزيد من الإخلال بتوازن المنطقة اقتراباً بها من الشروط الإسرائيلية. ضف إلى ذلك أن أحد أهم الوظائف السياسية للمسألة العراقية في الحسابات الأميركية هي حجز أي دور أوروبي على المسرح الشرق الأوسطي وهو ما يظهر بوضوح من خلال سلوك الولايات المتحدة باتجاه «الشركاء» الدوليين من محاولة استبعادهم وإحالتهم إلى دور ثانوي محدد أميركياً.

ومما يستدعي الانتباه الشديد فعلاً، بأن التوظيف السياسي الأميركي للمسألة العراقية والذي يتم مترافقاً مع تلاعب خطر بالكيان العراقي ووحدته، يؤدي في أقل تقدير إلى جعل العراق كياناً «معلقاً» بانتظار ما ستسفر عنه الإدارة الأميركية لأزمة المنطقة.

منذ صيف عام ١٩٩٠ ومع بداية أزمة الخليج، أعلن وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني وبوضوح تام، ان الإقامة الأميركية في الخليج ستكون طويلة الأمد.

إن للولايات المتحدة مصلحة قوية وشبه ثابتة في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط، مرتكزة أساساً على أهمية استمرار تدفق النفط منهما إلى العالم الصناعي،

وضمان أمن إسرائيل، إذ أعلن الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون منذ أكثر من عقدين ان تأمين أمن الخليج واستقراره هو مصلحة أميركية حيوية. ولضمان المصالح الأميركية في الخليج وضعت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون استراتيجية معينة عرفت باستراتيجية «الاحتواء المزدوج» فرضت بمقتضاها الحصار على العراق وإيران.

هذه الاستراتيجية ليست قادرة على الحياة، فهي تحمل في طياتها كلفة مالية ودبلوماسية عالية، وهو ما أثبتته أحداث أزمة العراق الأخيرة التي يمكن اعتبارها بحسابات التكلفة المادية والسياسية والمعنوية «حرب الخليج الثالثة الباردة».

لقد اندلعت حرب الخليج الثالثة لأسباب أميركية محضة، إذ ادعت أميركا بأن العراق يرفض دخول هيئات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل إلى قصور الرئيس العراقي صدام حسين. ومن ثم تطورت الأزمة إلى درجة الحشد العسكري الواسع البحري والبري والجوي.

لكن الدبلوماسية الأميركية لم تنجح في جمع القادة العرب والمسلمين الذين سبق أن أيدوها في حرب الخليج الثانية والتي كان رهانها هو حشد تلك القوات السابقة حيث قدرت بأن ذلك ممكن بسبب التغييرات العالمية التي أفرزتها حرب الخليج الثانية.

وقد يكون العدوان الأخير الذي نجح المجتمع الدولي وخاصة العراق ودول المنطقة في نزع فتيله بضغوط الرأي العام الشعبي قد جرى افتعاله إلى كون سياسة «الاحتواء المزدوج» التي قامت عليها الاستراتيجية الأميركية في المنطقة قد دخلت في مأزق. فلا الرئيس العراقي صدام حسين سقط ولا إيران افلست، بل إن الولايات المتحدة وجدت نفسها مسؤولة أمام الرأي العام العربي والدولي عن معاناة الشعب العراقي، كما وجدت نفسها مسؤولة عن انهيار «عملية أوسلو» للتسوية أمام الرأي العام العربي والدولي وذلك لعدم ممارستها الضغوط اللازمة على نتنياهو، إضافة إلى كل ذلك عدم نجاحها في مواصلة التشكيل الإقليمي الإقتصادي حيث قاطعته غالبية الدول العربية، ولا هي نجحت في منع نجاح مؤتمر قمة طهران الإسلامي.

وقد أوصى قادة أميركيون بالخروج من المأزق الذي تواجهه سياسة «الاحتواء المزدوج» بتوجيه ضربات عسكرية للعراق من شأنها (كما كانوا يتوقعون) إسقاط نظام الرئيس العراقي وتهديد إيران.

لذلك قامت أميركا بحشد قواتها في الخليج، لكن الحلفاء تبدلوا ولم يعودوا حلفاء، ورفضت جميع الدول العربية باستثناء الكويت تقديم تسهيلات عسكرية للطائرات الأميركية ولم تجد أميركا سوى بريطانيا ثم المانيا لتقف معها في الحشد العسكري.

لكن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت استعملت حجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل باعتبارها تهديداً للجيران، في حين أن جيران العراق رفضوا هذه الحجة واتهموا الولايات المتحدة بالنفاق واستعمال «المعايير المزدوجة». إذ ما دامت القضية هي قضية أسلحة دمار شامل، فلماذا إذاً يكون المتهم الوحيد العراق؟ وماذا عن أسلحة إسرائيل الخاصة بالدمار الشامل؟

ما من شك في أن العالم العربي الذي تساءل في اتون التهديدات بالويل والثبور للعراق لأنه لم ينفذ القرارات الدولية ويحتمل أنه يملك المكونات والأساس العلمي لإنتاج أسلحة دمار شامل عن مئات القرارات الدولية التي رفضتها إسرائيل وما زالت، وعن ترسانة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية التي تمتلكها، سيكون بعد ما جرى في موقف أقوى لجهة تساؤلاته ان لم يكن لاحتمال صيانة الحد الأدنى من تنسيق سياساته، أقله للحصول على إجابات منطقية على هذه التساؤلات سواء من الولايات المتحدة أو من بريطانيا أو من إسرائيل.

فإذا كان في قدرة العرب تحدي الإدارة الأميركية (مؤتمر الدوحة الاقتصادي والمؤتمر الإسلامي في طهران) الا يمكن تصور ان يصعِّدوا في المستقبل معارضتهم للسياسة الأميركية التي تعمد إلى تجاهل الحقوق العربية والكرامات العربية.

إضافة إلى ذلك، الا يصح أن يرسموا علامات استفهام حول الأهداف الحقيقية للوجود العسكري الأميركي في الخليج، وحول نظام «الحصص» في مشروعات التنمية والاستثمارات في المنطقة، وحول المدى الزمني للمشاركة العربية في «العقوبات» التي تفرضها واشنطن على كل من العراق وليبيا والسودان وحول التغطية الكاملة لسياسة إسرائيل وللترسانة النووية التي تمتلكها، هذا على الجبهة العربية. أما على الجبهة الأميركية، الا يصح الظن بأن محاولة واشنطن تصوير ما حدث وكأنه لم يحدث وان الضربة العسكرية آتية لا محالة، هي من نوع التحضير للرد على المتسببين في ال«لا انتصار» الذي يشكل جرحاً للقوة العظمى الوحيدة في العالم؟ أميركا.

لذلك فالإدارة الأميركية الجريحة في المنطقة وفي غيرها من مناطق العالم التي تمتلك اليد الطولى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، يجب التوقع معها أن تأتي الضربة العسكرية غداً أو بعد غد.

فالسياسة الأميركية التي قررت استمرار السيطرة على العراق عسكرياً أو سياسياً برضوخ النظام العراقي لمزاجية واشنطن ومنطقها لتفسير القرارات الدولية حول العراق، تعمل في الوقت نفسه على إفهام كل دول المنطقة مدى جنوحه نحو استعمال القوة تأميناً

لمصالحها ومصالح الدولة العبرية ويهود العالم، وفي مقدم الدول التي تسعى أميركا إلى إفهامها من التلويح بضرب العراق وتركيعه مرة ثانية إيران وسورية.

لذلك فإن استمرار السجال العنيف بين واشنطن وبغداد رهن وضع المنطقة بمجملها وخصوصاً رهن أحوال ثروتين هما البترول والمياه وكلتماهما تتداخلان في الوضع العراقي. وعملياً أي فريق قد يستفيد من ورقة البترول العراقية في القرن المقبل؟

هذا السؤال طرح منذ نهاية القرن الماضي، مع اختراع محرك «ديزل» الشهير الذي يعمل بالوقود البترولي، وهو يطرح بحدة في نهاية هذا القرن، وبين «النهايتين» سلسلة حروب شهدتها المنطقة وخصوصاً العراق. وبالتالي يرتهن الوضع العراقي لسؤال: متى تنتهي الحرب العالمية الأولى في هذه المنطقة من العالم كما يقول الباحث الفرنسي برنار كورنو الذي رصد علاقة البترول بالسياسة في المنطقة منذ أكثر من مئة عام.

في المحصلة، كشفت نتائج الأزمة الأميركية ـ العراقية عن فشل أميركي وانتصار سلبي عراقي.

وعندما نقول بالفشل الأميركي في هذه الحرب الباردة الثالثة، إنما المقصود هو في فشلها في معركة محددة إرادتها بهدف إسقاط النظام العراقي واستكمال احتواء إيران والاستمرار في تقوية إسرائيل. وقد فشلت لأنها طرحت إعلامياً ورسمياً أهدافاً لم تحققها أو هي لم تتمكن من الوصول إلى هذه الأهداف بعدما حشدت لها قوة عسكرية هائلة ذات تكلفة مادية وسياسية ضخمة. والانتصار السلبي العراقي يعني أن العراق لم يهزم أميركا في الميدان العسكري وإنما هزمها في هذه المعركة في الميدان السياسي حيث كان في موقع الدفاع دائماً وسحب السجادة من تحت أقدام أميركا ففشلت جهودها في ضربه. لذلك فإن الفشل الأميركي أدى إلى خلق قوة دفع هجومية عربية وجرأة على السياسيات الأميركية افتقدها الخطاب السياسي منذ سنوات. مما شجع على انتشار الرفض الشعبي العربي لسياسة أميركا في المنطقة كلها كما انكشفت مقدرة أميركا على تقسيم العراق حيث اضطرت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى إنكار النيات الأميركية في هذا الشأن (تقسيم العراق) مؤكدة على ضرورة الإبقاء على العراق موحداً، في الوقت الذي كانت تركيا قد دفعت ببعض قواتها إلى داخل شمال العراق مما جعل الكثيرين يتوقعون أن تتم الضربة العسكرية في الجنوب والوسط لتكسب تركيا شريطاً أمنياً في شمال العراق وتتولى القوات الأميركية السيطرة على جنوبه. ولكن حتى هذا الاحتمال لم يتحقق ليس بسبب عدم قيام أميركا بالضربة العسكرية فحسب وإنما أيضاً بسبب عدم توافر الظروف الدولية التي من شأنها تعديل حدود الدول التي ظهرت بعد

الحرب العالمية الأولى بموجب اتفاق سايكس ـ بيكو.

لذلك فإن الفشل الأميركي في الأزمة الأخيرة يولد قوة دفع شعبية عربية أصبحت مهيأة للهجوم على أسلوب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على العراق وعلى شعب العراق وأطفاله وإنما أيضاً على ليبيا والسودان.

أخيراً تبدو حرب الخليج الثالثة الآن أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً على المستويين العالمي والإقليمي. لكونها تحمل في طياتها تنافساً حاداً بين أوروبا والصين والولايات المتحدة، كما تخفي الكثير من العقد الإقتصادية والأسرار السياسية وقد لا تظهر هذه الأسرار قريباً على شاشة التطورات، لأن المنازلة إذا بدأت لن يكون لها نهاية واحدة بل قد يكون لها نهاية واضحة. وعند تغيير الدول، لا بد من حفظ الرؤوس، لأن الهدف قد لا يكون دائماً، في المكان الذي تسلط عليه الأضواء.

عايدة العلي سري الدين



العلاقات العراقية ـ الأميركية

١ ـ من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٧٥:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي المرحلة التي تلتها، لم تكن للولايات المتحدة الأميركية «سياسة محددة تجاه العراق»[١]. ويرجع ذلك إلى الوضع السياسي الداخلي الدقيق للعراق. حيث أشار أحد الخبراء السياسيين الأميركيين إلى الإنقسامات العرقية وعدم الإحساس بوجود هوية وطنية[٢] حيث استنتج أن العراق «ليس بلداً حقيقياً».

وبناء على وضع العراق الداخلي الحرج لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية أن تتبنّى سياسة بناءة وفعالة تجاهه. وظهر ذلك في موقف وزارة الخارجية الأميركية في بداية الأربعينات حين «تجنبت التورط في العراق بسبب الفوضى في سياسته الداخلية»[٣].

لكن الولايات المتحدة الأميركية علقت الآمال الكبيرة على تنمية العلاقات مع العراق. وقد أعدّ قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية تاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٦، «مذكرة سرية» أوضحت: «أنه بما أن القومية العربية تنمو فإن العراق لا بد وأن يمارس دوراً رئيسياً في العالم العربي. وإنه من المهم جداً لنا أن نحافظ على علاقات قوية مع العراق، حيث أن موقفنا في المنطقة ككل سوف يعتمد بدرجة كبيرة على موقف العراق من الولايات المتحدة»[٤].

والواقع أن رؤية الولايات المتحدة الأميركية بضرورة قيام علاقات أكثر قوة مع العراق

(1) Frederick W. Axelgard, «The United States-Iraqi Rapprochement» In: 3. Michael Szaz (ed) sources of Domestic and Foreign Policy in Iraq (Washington American Foreign Policy In Iraq 1986) p: 43.

(2) Frederick W. Axelgard, A New Iraq? The Gulf war and Implication for U. S. policy (U. S. A.: the Washington papers 133, the center for strategic and International studies, praeger publ. 1988) p: 7.

(3) Ibid p: 7.

(4) Frederick W. Axelgard, The United States-Iraqi Rapprochement, OP. Cit, p: 43.

كانت قد بدأت منذ فترة ليست ببعيدة أي سنة ١٩٤٤ حيث أعدت دراسة في كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة تحت عنوان «سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه العراق ١٩٣٣ـ ١٩٤٤» توصلت الدراسة إلى أن النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية «سوف يعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات العراقية ـ الأميركية»[٥]. ولكن ذلك لم يتحقق لأنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان اهتمام السياسة الأميركية منصباً على تنمية علاقاتها مع دول أخرى في العالم العربي مثل (السعودية ومصر وسوريا) وذلك بسبب ظروف إنشاء الدولة الصهيونية في العام ١٩٤٨.

لكن بعد قيام ثورة يوليو / تموز ١٩٥٢ والتي تبنت فيها القيادة المصرية، سياسة رافضة لدخول الدول العربية في أحلاف غربية بهدف احتواء ما يسمى الإتحاد السوفياتي (سابقاً) كما كانت تخطط الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، عاد الاهتمام الأميركي من جديد بالعراق الذي كان إحدى دول (الإطار الشمالي)[*] حيث يصبح ضمن حلف موال للغرب بهدف منع الإتحاد السوفياتي من الوصول إلى الشرق الأوسط. لكن الولايات المتحدة اعتبرت العراق ـ على الرغم من قيام العراق بدور هام في إنشاء حلف بغداد ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ الدولة الأقل أهمية من بين الدول المنضمة إلى هذا الحلف. فليست للعراق حدود مع الإتحاد السوفياتي ولا يملك الموارد البشرية والعسكرية والإقتصادية.

لكن مرحلة التعاون والتحالف العراقي ـ الأميركي انتهت وتعارضت المصالح بشكل جذري بين البلدين وذلك بقيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ حيث مارس العراق سياسة خارجية تقوم على التصدي لمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة العربية وتدعيم أواصر الصداقة مع الإتحاد السوفياتي وصولاً إلى توقيع معاهدة معه في العام ١٩٧٢.

وخلال الستينات والسبعينات اتخذ العداء العراقي للولايات المتحدة مظاهر عدة. فقد عارض العراق التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث أصر على أن الحل الوحيد للصراع هو إيقاع هزيمة عسكرية بالكيان الصهيوني. والموقف العراقي هذا كان له تأثير واضح على علاقته مع الولايات المتحدة حيث قام العراق بقطع علاقته الدبلوماسية معها بعد حرب ١٩٦٧ وذلك بسبب المساندة الأميركية لإسرائيل.

ضف إلى ذلك، فقد عارض العراق استراتيجية الرئيس الأميركي «نيكسون» المسماة «الدعامتين» Twin Pillas والتي تقضي بمساعدة كل من إيران والمملكة العربية السعودية عسكرياً بغرض حماية المصالح الأميركية في منطقة الخليج.

كذلك الأمر فقد هدد العراق بالتدخل عسكرياً في الأردن عام ١٩٧٠ وذلك لمساعدة

(5) Frederick W. Axelgard, A new Iraq? OP. Cit, p: 7.

(*) وصف أطلقه على العراق وزير الخارجية الأميركي دالاس.

قوات الثورة الفلسطينية في صراعها مع الملك حسين.

إضافة إلى قيام العراق بمساندة ودعم بعض الجماعات التي تهدف إلى الإطاحة بالنظم العربية المحافظة في الخليج، سبباً آخر لاستياء الولايات المتحدة من الدور الذي يلعبه العراق في منطقة الخليج[٦].

وخلال النصف الأول من السبعينات ومما ساعد على زيادة التوتر في العلاقات بين البلدين، هو الدعم الأميركي غير المباشر للتمرد الكردي في شمالي العراق وذلك بدعم شاه إيران في سياسته المعادية للعراق ودعمه العسكري والمالي للأكراد.

وخلال فترة إدارة الرئيس الأميركي «نيكسون» الثانية، أي بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، اتفق العراق والولايات المتحدة على فتح مكاتب لرعاية المصالح في كل من العاصمتين وذلك عن طريق أطراف ثالثة[*]. وعلى الرغم من هذا فقد بقيت قنوات الإتصال الرسمي بين الدولتين محدودة للغاية[٧].

٢ ـ العلاقات العراقية ـ الأميركية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠:

لقد شهد النصف الثاني من عقد السبعينات بوادر الإنفراج في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأميركية؛ حيث التقى وزراء خارجية البلدين سوياً أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ثم قام نائب وزير الخارجية الأميركي فيليب حبيب في بداية فترة رئاسة الرئيس الأميركي جيمي كارتر بزيارة استطلاعية لبغداد التقى خلالها وزير الخارجية العراقي آنذاك سعدون حمادي.

وظهرت بوادر تشير إلى احتمال بداية حوار أميركي ـ عراقي حقيقي وذلك قرب نهاية إدارة «كارتر». إذ أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في شباط / فبراير ١٩٧٩ بأن هناك وسطاء أرسلوا من واشنطن للحديث حول إعادة العلاقات إلى طبيعتها. وبعد انتصار الثورة الإيرانية واحتجاز الرهائن الأميركيين في طهران، تزايدت الأنباء حول استعداد الحكومة الأميركية لإعادة العلاقات الديبلوماسية مع العراق[٨].

وفي نيسان / أبريل ١٩٨٠ قال بريجنسكي «نحن لا نرى تعارضاً أساسياً في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق، ونحن لا نشعر أن العلاقات العراقية ـ الأميركية يجب أن تبقى مجمدة في قالب الخصومة والعداء»[٩].

---

(6) Ibid p.p. 8-10.

(*) تولت سفارة الهند في واشنطن رعاية المصالح العراقية، وتولت سفارة بلجيكا في بغداد رعاية المصالح الأميركية.

(7) Axelgard, The U. S.-Iraqi Rapprochement, OP. Cit, P: 44.

(8) Axelgard, The U. S.-Iraqi Rapprochement OP. Cit, p: 161.

(9) Dr. Ahmad Yousef Ahmad, OP. Cit, p: 161.

وفي منتصف العام ١٩٨٢ أشار بعض المسؤولين العراقيين إلى أن القيادة العراقية قد درست إمكان إعادة العلاقات مع «واشنطن» إلا أن بدء الخلافات مع إيران قبل اندلاع الحرب قد جمد هذا الأمر(١٠). وعلى الرغم من هذه المؤشرات الدالة على التحسن التدريجي في العلاقات العراقية ـ الأميركية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ إلا أن الأمر لم يمنع الكونغرس الأميركي في العام ١٩٧٩ من وضع العراق على قائمة الدول المتهمة بمساندة الإرهاب الدولي(١١).

٣ ـ العلاقات العراقية ـ الأميركية من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٤:

بدأت الخطوات المؤدية إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة مع تولي الرئيس الأميركي رونالد ريغان سدة الرئاسة في العام ١٩٨١ حيث قرر وزير الخارجية الأميركية آنذاك الكسندر هيغ إرسال نائب وزير الخارجية موريس درايبر إلى بغداد لاطلاع الحكومة العراقية على مبدئه المسمى بـ«الإجماع الإستراتيجي» (Consensus Strutegic) والتي تعد أول بادرة من الجانب الأميركي خلال ما يزيد عن عشرين عاماً، للتشاور مع الحكومة العراقية حول السياسة الإقليمية للولايات المتحدة ـ على الرغم أن هذه الزيارة لم تُسفر عن شيء محدد بالنسبة للعلاقات بين الدولتين ـ وذلك بدلاً من تجاهل الحكومة العراقية كما كان يحدث سابقاً(١٢).

وعندما قامت إسرائيل في حزيران / يونيو من العام ١٩٨١ بضرب المفاعل النووي العراقي وهو ما أثار استياء المجتمع الدولي ككل، وقد وافقت الولايات المتحدة على قرار الأمم المتحدة بإدانة إسرائيل. وقد شارك الدبلوماسيون العراقيون مع الأميركيين في إصدار هذا القرار حيث أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في مؤتمر صحافي في أعقاب ضرب المفاعل النووي بأن الحكومة الأميركية قد قدمت بعض الإقتراحات لتحسين العلاقات بين البلدين، وأن الحكومة العراقية قد قبلت بعض هذه الإقتراحات حيث قرّرت أن تعامل قسم رعاية المصالح الأميركية في بغداد على أنه سفارة معتمدة، وبالتالي له الحق في الحصول على معلومات خاصة بالموانيء العراقية المختلفة والحق للممثلين الأميركيين في لقاء المسؤولين العراقيين للتشاور وذلك مثل السفارات الأخرى المعتمدة في العراق(١٣).

ومما كان يشكل إحدى العقبات أيضاً التي تقف في وجه تطوير علاقات العراق مع الولايات المتحدة هو دعم العراق لمنظمات الثورة الفلسطينية حيث اعتبرت الولايات المتحدة

(10) Axelgard, The U. S.-Iraqi Rapprochement OP. Cit, p: 44.
(11) Axelgard, A New Iraq? OP. Cit, p: 14.
(12) Axelgard, The U. S.-Iraq Rapprochement OP. Cit, p: 45.
(13) Dr. Ahmad Yousef Ahmad OP. Cit, p. p: 161-162.

أن ذلك الدعم هو دعم عراقي للإرهاب الدولي وبالتالي فقد وضعت العراق ضمن قائمة الدول المساندة للإرهاب الدولي، من وجهة النظر الأميركية، وأخضعتها لأحكام القانون المسمى Export Administration Act (E A A) الذي يضع قيوداً على التجارة في السلع الاستراتيجية مع الدول المتهمة بمساندة الإرهاب الدولي. وفي شباط / فبراير ١٩٨٢ اقتنعت الإدارة الأميركية بأن العراق لم يعد يساند المنظمات الإرهابية، وبالتالي رفعت اسمه من قائمة الدول المساندة للإرهاب. لكن عودة منظمة «أبو نضال» إلى العراق في نهاية العام ١٩٨٢ أثار استياء الولايات المتحدة. لكن الرئيس العراقي صدام حسين أعلن رفضه للإرهاب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية وإيقاف دعمه لمنظمة أبو نضال[١٤]. وقد حاولت بعض قيادات الكونغرس الأميركي إدخال تعديل على قانون (E A A) من شأنه أن يتيح إعادة وضع العراق على قائمة الدول المساندة للإرهاب، لكن الإدارة الأميركية استطاعت تدارك الموقف عن طريق رسالة بعث بها وزير الخارجية آنذاك جورج شولتز إلى عضو الكونغرس «هاورد برمان» حيث أوضح «أن العراق قد اتخذ خطوات جادة ضد المنظمات الإرهابية التي كانت تمارس نشاطها من أراضيه سابقاً، وأن ذلك يدفعنا إلى الإعتقاد بأن هناك تقدماً مستمراً في هذا المجال[١٥].

أما أبرز التطورات التي أثرت على إمكانية تحسين العلاقات العراقية ـ الأميركية كان موضوع الموقف العراقي تجاه تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لقد كان الموقف العراقي منذ عام ١٩٥٨ حتى نهاية السبعينات يؤكد على أن الحل العسكري بالقضاء على إسرائيل هو الحل الوحيد الممكن إلى أن بدأ التحول التدريجي في الموقف العراقي تجاه حل الصراع في الشرق الأوسط منذ العام ١٩٧٨ وذلك أثناء «قمة بغداد» حيث أشار البيان الختامي للقمة العربية والذي شارك العراق في صياغته إلى التزام الدول العربية بسلام عادل قائم على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ وأصبح الموقف العراقي يقبل صيغة الأرض مقابل السلام[١٦].

وفي شهر آب / أغسطس ١٩٨٢ قام عضو مجلس النواب الأميركي ستيفان سولارز وهو أحد أبرز المساندين لإسرائيل في الكونغرس الأميركي بزيارة إلى بغداد حيث التقى الرئيس العراقي صدام حسين الذي أوضح «أنه لا يوجد مسؤول عربي واحد يضع ضمن سياسته ما يسمى بتدمير إسرائيل وإزالتها من الوجود»[١٧]. ولم تنشر تفاصيل ذلك اللقاء إلا بعد أربعة أشهر وذلك في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.

---

(14) Ibid p: 48.
(15) Ibid p: 49.
(16) Khaled Azmi, Al - Fikr Al - Istratigi Al - Arabi No. 32 April 1990.
(17) Frederick W. Axelgard, The U. S.-Iraq relations A states Report, American-Arab Affairs No. 13 summer 1985 p: 3.

خلال هذه الفترة عقدت «قمة فاس» في المغرب حيث شارك العراق في القمة ووافق على مقرراتها المتعلقة بالإعتراف بإسرائيل مقابل الدولة الفلسطينية وقبل نشر محتوى اللقاء بأيام كان الملك حسين قد التقى بالرئيس الأميركي رونالد ريغان حيث طلبت الإدارة الأميركية من الملك الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وقد تم تفسير نشر محتوى المقابلة بعد رحلة الملك حسين لأميركا على أنه تشجيع من قبل العراق للأردن للتفكير في دخول المفاوضات دون الخوف من رد فعل عراقي.

وفي لقاء لصحيفة «لوموند» الفرنسية مع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز أوضح عزيز أن «العراق دعم قرارات فاس لأننا لا نعارض الحل السلمي لهذه المشكلة وبالتالي للمفاوضات بين إسرائيل من جانب ومنظمة التحرير الفلسطينية وشركائها العرب من جانب آخر. ولهذا نحن نشجع السيد ياسر عرفات لينسق استراتيجية الدبلوماسية مع الملك حسين»[١٨]. وقد علق مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط «نيكولاس فليوتس في شباط / فبراير ١٩٨٣ على حديث الرئيس العراقي صدام حسين قائلاً: «إنها إشارة سياسية واضحة على التغير في المواقف العراقية وانها جزء من التحول في السياسة العراقية»[١٩].

وفي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ظهرت أولى المؤشرات الفعلية من الجانب العراقي حول إمكان إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث أعلن الرئيس العراقي «أن العراق سيعيد العلاقات عندما يشعر أن الوقت مناسب سواء كان ذلك بعد الحرب أو خلال فترة الحرب»[٢٠].

وفي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ أعلن الرئيس العراقي صدام حسين أن «العراق قد أثبت أنه قادر على الاستمرار في جهود الحرب بدون الاعتماد على أحد، حتى القوى الكبرى. وعلى هذا الأساس سوف ندرس كيف ندير علاقاتنا مع الولايات المتحدة والوقت المناسب لدراسة العلاقات العراقية ـ الأميركية قد يكون بعد الإنتخابات الأميركية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤»[٢١].

وكان رد فعل الولايات المتحدة على ذلك هو إعلان «البيت الأبيض» ترحيبه بزيارة وزير الخارجية العراقي في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر من العام ١٩٨٤. وخلال هذه الزيارة التقى طارق عزيز بالرئيس الأميركي. وقد أعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد لقاء عزيز بالرئيس الأميركي ريغان.

وقد علق مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي على

---

(18) Axelgard, The U. S.-Iraqi Rapprochement, OP. Cit, p: 47.
(19) Ibid p: 47.
(20) Ibid p: 45.
(21) Ibid.

إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق أمام اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ قائلاً: «إن واحداً من أبرز التطورات الإيجابية للسياسة الأميركية في المنطقة كان إعادة العراق للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي. ونحن نأمل أن هذه الخطوة ستؤدي إلى زيادة التعاون لتحقيق مزيد من الاستقرار الإقليمي.

إن العراق أوضح أنه أعاد العلاقات مع الولايات المتحدة لكي «يوازن» علاقته بالإتحاد السوفياتي. وأصدقاؤنا في المنطقة ومنهم إسرائيل فسروا هذا على أنه خطوة إيجابية»[٢٢].

٤ ـ العلاقات العراقية ـ الأميركية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨:

بعد فترة ليست بقصيرة من بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية وفي بيان صحفي لوزارة الخارجية الأميركية في ١٤ أيار / مايو ١٩٨٢ حول الحرب، أوضح البيان أن «سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للحرب العراقية ـ الإيرانية كانت واضحة وثابتة منذ بدأت النزاعات من عشرين شهراً. السياسة المعلنة منذ دخول القوات العراقية إيران لا تزال حتى اليوم هي سياستنا. الولايات المتحدة تدعم الإستقلال والسيادة الإقليمية لكل من إيران والعراق وأيضاً الدول الأخرى في المنطقة ونحن نعارض الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ونحن اتبعنا سياسة ثابتة على عدم الموافقة على بيع أو نقل معدات عسكرية أميركية لأي من الطرفين»[٢٣]. والواقع أن المسؤولين العراقيين بدأوا منذ منتصف العام ١٩٨١، اتهام الولايات المتحدة بأنها تسمح لحلفائها، خصوصاً إسرائيل، بإرسال السلاح إلى إيران، وأن الولايات المتحدة تتعمد أن تستمر الحرب بدون توقف[٢٤]. وبدأت أولى المؤشرات على أن الولايات المتحدة قد تتخذ موقفاً أكثر إيجابية من حرب الخليج في حديث لوزير الخارجية «هيغ» في ٢٧ أيار / مايو ١٩٨٢ حين قال: «خلال الأسابيع القادمة سوف نقوم بدور أكثر فاعلية مع أعضاء المجتمع الدولي المهتمين بالمشكلة، حيث تتكثف الجهود لإنهاء هذه الحرب المأساوية»[٢٥].

وتصريح «هيغ» هذا أكد ولو بشكل غير مباشر، المقولات العراقية حول أن الولايات المتحدة لا تعمل بشكل جدي على إيقاف الحرب.

ومن ثم استطاعت القوات الإيرانية أن تقوم بهجوم مضاد ناجح أدى إلى استعادة كل الأراضي الإيرانية التي احتلها العراق منذ بدء الحرب، وبدأت القوات الإيرانية في التقدم داخل

---

(22) American Foreign Policy Documents 1985 (Washington: Departement of state 1986) Document 253 p: 551.

(23) American Foreign Policy current Documents 1982 (Washington: Departement of state, 1985) Document 334 p: 784.

(24) Axelgard, The U. S. - Iraqi Rapprochement OP. Cit, p. p: 49-50.

(25) Ibid P: 50.

الأراضي العراقية ذاتها وكان معنى ذلك تهديداً لاستقرار منطقة الخليج بأسرها، وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة.

عاد الاهتمام الأميركي مرة أخرى بحرب الخليج في الشهور الأولى لعام ١٩٨٣ حيث أشارت الأنباء عن نية فرنسا بيع طائرات «سوبر اتندارد» المتطورة وصواريخ «اكزوست» إلى العراق وهو ما يعني زيادة القدرة الجوية العراقية على ضرب ناقلات النفط الإيراني وهو ما هدد العراق فعلاً بالقيام به. وقد ردت إيران على ذلك بالتهديد بإيقاف تصدير النفط العربي عبر «مضيق هرمز». وكان هدف العراق هو الضغط على إيران لإنهاء الحرب.

ومن جهة ثانية، فإن توسيع نطاق الحرب ليشمل منطقة الخليج يوفر مزايا عديدة للعراق. إذ يؤدي أولاً إلى مزيد من الدعم الفعال من دول الخليج وثانياً يدفع الدول الغربية لتصبح أكثر تورطا[٢٦]. وهو ما نجحت فيه السياسة العراقية حيث أعلنت الإدارة الأميركية أنها ستمنع أية محاولة لإغلاق مضيق هرمز. ونتيجة لهذه الأزمة والمخاطر الناتجة عن توسيع مجال الحرب بين العراق وإيران، فإن الولايات المتحدة دعمت ووافقت على إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠ الصادر في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ والمطالب بوقف إطلاق النار وحرية الملاحة في الخليج، وقد وافق العراق على القرار في حين رفضته إيران. لقد كان القرار ٥٤٠ نقطة تحول بالنسبة للتورط السياسي الأميركي في الحرب.

وقد قام وفد من كبار المسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية الأميركية بزيارة منطقة الخليج في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ونقل إلى القادة العرب مخاوف الولايات المتحدة من انتشار حرب الخليج وتشاور حول الإجراءات اللازمة لتدارك الموقف. وقام أحد أعضاء الوفد جيمس بليك (وهو يشغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي) بنقل الرسالة ذاتها إلى بغداد. ثم كانت زيارة المبعوث الرئاسي «دافيد رامسفيلد» إلى بغداد في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ حيث التقى بالرئيس العراقي صدام حسين ونقل له رسالة شفهية من الرئيس الأميركي رونالد ريغان، بالإضافة إلى هذا قامت الإدارة الأميركية بحملة دولية لوقف تدفق الأسلحة من الدول الغربية إلى إيران حيث أدركت الولايات المتحدة أنه يجب التأثير على «قدرة إيران في شن الحرب عن طريق دفع الحكومات الغربية للقيام بحظر تصدير السلاح لإيران[٢٧]». لقد وصفت حملة الولايات المتحدة لوقف تدفق الأسلحة إلى إيران بأنها «أهم مظهر من مظاهر التحسن في العلاقات العراقية ـ الأميركية[٢٨]».

إن المسؤولين العراقيين وبالرغم من ترحيبهم بالحملة الأميركية لوقف تصدير الأسلحة إلى

---

(26) Micheal Stener, The Iran-Iraq war, Foreign affairs, Fall 1984 p: 133.

(27) Frederick W. Axelgard, Deception At Home and Abroad: implications of the Arms Scandal for U. S. Foreign Policy, American Affairs, No. 30 Spring 1987 p: 6.

(28) Axelgard, The U. S.-Iraqi Rapprochement OP. Cit, P: 52.

إيران، إلا أنهم أبدوا استياءهم من أن الإدارة الأميركية لم تصرح علانية في بيان رسمي لها عن أنها تحمل إيران مسؤولية استمرار الحرب. إلا أن هذا الموقف تمّت معالجته حين تحدث الرئيس الأميركي رونالد ريغان قبل انعقاد قمة الدول الصناعية في حزيران / يونيو ١٩٨٤ في لندن وذلك أثناء احتدام حرب الناقلات في الخليج حيث قال في تصريح يعد من أبرز التصريحات المناصرة للموقف العراقي قائلاً: «إن العراق ركز هجومه على السفن الهامة للاقتصاد الإيراني، وإيران عندما ردت لم ترد ضد العراق، فهي هاجمت سفن الدول المحايدة التي تتعامل مع دول مثل السعودية والكويت. . . . وأنا أعتقد أننا دائماً اعترفنا بذلك في زمن الحرب، فتجارة العدو هدف مشروع، إذا استطعنا ضربهم اقتصادياً، وبالتالي فإن العراق، بهذا المعنى، لم تخرج عن الحدود، كما فعلت إيران. . . . . وإيران كما أقول هي الآن التي تبدو أنها تقاوم كل الجهود لإيقاف الحرب»[٢٩].

وقد أكدت الإدارة الأميركية على موقفها هذا خلال السنوات اللاحقة. ففي بيان لوزارة الخارجية الأميركية في إيار / مايو ١٩٨٥ حول السياسة الأميركية تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية أوضح البيان: «نحن نهدف إلى نهاية للحرب تحفظ السيادة والوحدة الإقليمية لكل من العراق وإيران. ونحن نرحب بالجهود الدبلوماسية الدولية البناءة للوصول إلى حل سلمي. والولايات المتحدة تبقى ملتزمة بحرية الملاحة في الخليج، وهي مسألة غاية في الأهمية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. والولايات المتحدة لا تسمح بشحن الأسلحة والذخائر الأميركية لأي من الطرفين وإنها تعيق شحنات السلاح لإيران من العالم الحرّ وذلك لأن إيران على عكس العراق، ترفض المفاوضات أو الوساطة لإنهاء هذا النزاع»[٣٠].

وبالرغم من تقارب وجهات النظر الأميركية ـ العراقية حول حرب الخليج ابتداء من العام ١٩٨٣، إلا أن نقاط اختلاف بقيت متواجدة حول قضية أساسية وهي استخدام العراق للأسلحة الكيميائية في صد الهجوم الإيراني في بداية العام ١٩٨٤. وقال مورفي في هذا الصدد: «إننا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية لما فيه من انتهاك للقانون الدولي. وقد أوضحنا اهتمامنا بهذا الموضوع للحكومة العراقية في نهاية العام ١٩٨٣ وكنّا أول من أدان علنياً استخدامهم للأسلحة المذكورة عندما تأكدت المعلومات في آذار / مارس ١٩٨٤ وقد استمرينا في التعبير عن آرائنا بقوة للعراق في هذه القضية»[٣١]. والواقع يشير إلى أن هذه القضية لم تمنع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤. ومع بداية العام ١٩٨٦ دخلت

---

(29) Ibid p: 52.

(30) Milton Viorst OP. Cit, p: 362.

(31) Prepared statement by the Assistant secretary of state for Near Eastern and South Asian Affairs (Murphy) Before the sub committee on Europe and the Middle East of the committee on Foreign Affairs, House of Representatives, April 4, 1985, American Foreign Policy current Documents 1985 OP. Cit. Document 254 p: 552.

الحرب العراقية ـ الإيرانية مرحلة جديدة. حيث استطاعت القوات الإيرانية في شباط / فبراير من العام ١٩٨٦ احتلال «الفاو» وهي بذلك تكون قد استولت على أول أرض عراقية ذات أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى. وقد قام نائب الرئيس الأميركي «جورج بوش» بزيارة لمنطقة الخليج في نيسان / ابريل من العام ١٩٨٦ حيث أكد على التعهد الأميركي بإبقاء الملاحة في الخليج مفتوحة. وتحدث «بوش» عن الأهداف الأمنية المشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وتعهد بتقديم الدعم لها لمواجهة العدوان. وتعتبر زيارة بوش تأكيداً من الولايات المتحدة على أنها تعتَبر الإنتصار الإيراني متعارضاً مع المصالح الأميركية وقد علق طارق عزيز على زيارة «بوش» حيث قال: «إن بوش قد أدلى بتصريحات جيدة خلال زيارته ولكن الكلام ليس كافياً لحماية المصالح الغربية في هذه المنطقة»(٣٢).

بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ بدا الأمر وكأن العلاقات العراقية ـ الأميركية تسير في تحسن مستمر. إلا أن الأنباء الصحفية التي كشفت عن فضيحة بيع الأسلحة الأميركية لإيران في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦، قد وضعت حداً للتحسن في العلاقات بين البلدين. وقال جورج شولتز في حديثه أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ «إن الأنباء حول شحنتنا المحدودة للسلاح لإيران كانت صدمة لبغداد، وقد أثارت بعض التوتر في علاقتنا. وعلى الرغم من ذلك، فأنا أعتقد أن كلا من الطرفين يتفهم أننا نتشارك حول مصلحة مشتركة في إيجاد نهاية قريبة لهذه الحرب»(٣٣).

وقد قرر العراق أن يحد من ردة فعله على الفضيحة حتى يحافظ على علاقاته غير المتماسكة مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذا فقد بدا واضحاً أن العراق لم يعد يثق بالولايات المتحدة كثيراً»(٣٤).

لقد استمرت مظاهر التوتر في العلاقات بين البلدين حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في تموز / يوليو ١٩٨٧. فخلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٧ وقعت حادثتان أثرتا على العلاقات بين البلدين، ولكن أيضاً عمل الطرفان على تدارك الموقف والحد من تأثيراته السلبية على العلاقات المشتركة.

ففي نيسان / ابريل ١٩٨٧ طردت الحكومة العراقية الملحق العسكري الأميركي في بغداد لاتهامه بالقيام بتصدير شحنات الأسلحة السوفياتية القادمة عبر الكويت إلى إيران(٣٥).

---

(32) Axelgard, Iraq and the war with Iran, OP. Cit, p. p. 58-59.

(33) Statement by secretary of State George Shultz Before the Senate Foreign Relations committee, January 27, 1987, American-Arab Affairs, No. 20, Spring 1987 p: 164.

(34) Axelgard, Deception At Home and Abroad, OP. Cit, p: 10.

(35) Axelgard, A New Iraq? OP. Cit, P; 71.

ثم وقعت حادثة ضرب الفرقاطة الأميركية ستارك في ١٧ أيار / مايو ١٩٨٧ حيث قدم العراق اعتذاراً رسمياً للولايات المتحدة على هذه الحادثة غير المقصودة، وقد قبلت الولايات المتحدة ذلك.

وعند انعقاد لجان الاستماع في الكونغرس للتحقيق في الحادثة، سئل ريتشارد مورفي، ما إذا كان من وجهة نظر وزارة الخارجية أن الرد العراقي يعتبر مرضياً فأجاب، «حتى الآن، نعم»[٣٦]. أمّا السفير العراقي في واشنطن نزار حمدون فقد قال: «أنا أعتقد أنه من الممكن للولايات المتحدة أن تعوض عن هذه الضربة لمصداقيتها عن طريق مواصلة سياستها بالضغط على إيران بقوة أكثر، ليس بالتصريحات بل بالأفعال»[٣٧].

ولقد كان هذا بالفعل ما قامت به الولايات المتحدة ابتداء من الشهور الأولى لعام ١٩٨٧ لاستعادة مصداقيتها في المنطقة العربية والعالم وأمام العراق بالذات. وبالنسبة لاستعادة المصداقية الأميركية أمام العراق كانت خيارات الولايات المتحدة على مستوى العلاقات الثنائية محدودة. فالولايات المتحدة تدعم العراق دبلوماسياً وتقدم له قروضاً إقتصادية، وتعهدت بالاستمرار في القيام بالحملة لوقف تدفق الأسلحة إلى إيران. حيث قال شولتز: «إنه لن يكون هناك نقل للمعدات العسكرية الأميركية إلى إيران مرة أخرى سواء بطريق مباشر أو عن طريق أطراف ثالثة. وإننا سنستمر في مواصلة جهودنا بأسلوب فعال ومصمّم وهذه هي عمليتنا «Operation Staunch»[٣٨]. إلا أنه رغم نية الولايات المتحدة، وبعد فضيحة «إيران غيت» لم يكن من الممكن أن تستعيد الحملة جديتها وفاعليتها. ولم يبق أمام الولايات المتحدة لاستعادة مصداقيتها إلا خيار الأمم المتحدة، وبالفعل قامت الولايات المتحدة عن طريق الأمم المتحدة بإصدار قرار لإيقاب حرب الخليج. وقد نجحت الجهود الدولية من خلال الأمم المتحدة في إصدار قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٨٧ الخاص بوقف إطلاق النار في حرب الخليج. وقد صرح «كاسبار واينبرغر» وزير الدفاع الأميركي آنذاك، بأن «الولايات المتحدة كانت القوة المحركة وراء قرار الأمم المتحدة التاريخي بالإجماع»[٣٩].

وقبل العراق القرار ٥٩٨ في حين رفضته إيران. وقد وصفه السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة بأنه «مؤيد للعراق»[٤٠]. وقد عملت الولايات المتحدة بعد ذلك على إصدار قرار من

---

(36) «Overview of the situation in the Persian Gulf» Hearings and Mark up Before Committee on Foreign Affairs, House of Reprsentative, May 19 and June 2, 9, 10, 23, 1987 (Washington D. C: U. S. Governement printing office 1987), p. 37.

(37) Interview with Nizar Hamdoon, OP. Cit, p: 2

(38) Statement by secretary of George Q. Shultz, OP. Cit, p: 164.

(39) Statement on Foreign Relations, October 23, 1987 unpublished Transcript, p: 4.

(٤٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٨٧) ص ١٤٩.

الأمم المتحدة بحظر تصدير الأسلحة لإيران بعد أن رفضت الأخيرة القرار (٥٩٨).

وقد تطورت الأحداث في الحرب العراقية ـ الإيرانية تطورات درامية خلال العام ١٩٨٨ إلى أن أعلنت أخيراً إيران قرارها المفاجىء بقبول قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ في ١٨/٧/١٩٨٨.

لقد رجعنا في هذا البحث إلى ما كتبه في أوائل العام ١٩٨٩ الباحث المصري في العلوم السياسية الأستاذ خالد عزمي ونشرته مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٣٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٠ تحت عنوان «التقارب العراقي ـ الأميركي».

العراق ـ أميركا
الإنفجار السهل والتسوية الصعبة

بعد سبع سنوات من نهاية حرب الخليج الثانية بقي العراق «الجمرة المتقدة» لا في المدى العربي وحسب بل في الشرق الأوسط كله. إذ لا يوجد حالة سواء أكانت سياسية أم أمنية أم اقتصادية في معظم انحاء الشرق الأوسط يمكن فصلها عن تطورات الوضع العراقي، بدءاً من العلاقات العربية ـ التركية مروراً بالعلاقات العربية ـ الإيرانية وانتهاء بأوضاع الإقتصاد والتسلح والعلاقات مع الخارج في معظم بلدان المنطقة.

فالوضع العراقي وبعد سبع سنوات لا يزال مشكلة في غاية التعقيد. إن الازمة الأخيرة بين العراق والولايات المتحدة متعددة الجوانب والدلالات غير أنها لا تعبر عن اليأس العرقي أو الصرامة الأميركية بقدر ما تكشف عن حالة عراقية وإقليمية تعاني مما يدعوه الأميركيون «سياسة الاحتواء» ومما لا شك فيه أن واشنطن احتجزت الوضع العراقي بأكمله في ثلاجة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران، مع أولوية مطلقة بكل تأكيد للعراق في هذا الاحتواء باعتباره الأشد خطورة.

فالإحتواء المزدوج المتعلق بالعراق هو اعتبار هذا البلد وكأنه قائم بذاته أو كأن وضعه في محجر اقتصادي ـ سياسي ـ عسكري كفيل بحل المشكلة. لكن السبب الذي أبقى «الاحتواء المزدوج» في عافية وسلامة لم يدركه أحد بدقة. وهذا ما هو حاصل في الفصل الأخير من الأزمة العراقية الراهنة.

والبداية في الفصل الأخير من الأزمة العراقية كانت تقرير ريتشارد باتلر الرئيس الجديد للجنة الأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» الذي أتى بعد رئيسها الأول رولف ايكيوس الذي أمضى أعواماً طويلة منذ انتهاء حرب الخليج الثانية وهو يقدّم كل شهرين تقريراً واحداً لا غير خلاصته أن أسلحة الدمار الشامل لا تزال مكدسة في العراق وفي أماكن سرية لا يريد العراق إيصال المراقبين إليها. وكلما قدم تقريراً يقرر مجلس الأمن إبقاء العقوبات على العراق، ويزداد بؤس الشعب العراقي وشقاؤه وجوعه ومرضه. أما خليفة ايكيوس، ريتشارد باتلر فقد أعلن بعد تسلمه مهماته أنه سيبتعد تماماً عن السياسة في عمله ويحصر اهتماماته في الجوانب التقنية دون سواها. وبذلك تعامل العراق معه بغير منطق العداء الشديد الذي ساد العلاقات العراقية مع نظيره السابق رالف ايكيوس.

لكن تقرير باتلر الأخير تحدث فيه في آن معاً عما دعاه «الجوانب المترسبة» من نزع سلاح العراق وعن وثيقة «كاملة ونهائية» قدمتها بغداد إلى اللجنة وتبين أنها «غير كاملة وتنطوي على معلومات مهمة غير دقيقة».

وكالعادة، كان لتقديرات باتلر قراءات مختلفة حيث رأى بعض أعضاء مجلس الأمن،

فرنسا وروسيا خصوصاً، أن موضوع «الجوانب المترسبة» يمكن أن يعالج في إطار الرقابة الطويلة الأمد في حين أن بريطانيا والولايات المتحدة رأتا أنه من الضروري فرض عقوبات جديدة على العراق.

إلى أن كانت المفاجأة: احتجاج بريطاني صاخب ومشروع قرار أميركي جديد ينص على عقوبات بالرغم من أن فرنسا كانت قد تفاءلت بموافقة الولايات المتحدة على مشروع قرار في اتجاه قراءتها لتقرير باتلر الأخير، أي في اتجاه تكليف أنظمة المراقبة الطويلة الأمد بمعالجة «الجوانب المترسبة». لذلك ومواجهة لهذا الواقع الجديد والمستجد واجهت فرنسا وموسكو معطى جديداً لا سبيل إلى التعامل معه إلا:

١ ـ بالاعتراض عليه أي ممارسة حق النقض (الفيتو).

٢ ـ بالإمتناع عن التصويت.

لا شك أن الموقف الأول يلغي القرار في حين أن الموقف الثاني يساهم في الإبقاء على التباين الحاصل في تقديرِ الموقف بين باريس وواشنطن.

لكن في النهاية جاء كما رغبت موسكو حيث انتصر منطق فرض العقوبات لا التهديد بعقوبات جديدة.

إن الصلابة في الموقف الأميركي تجاه العراق ربّما نابع من أوضاعه السياسية الداخلية حيث أن إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون تتحمل أعباء عدم التصدي لمخالفة دول حليفة أو صديقة لقوانين الحظر الإقتصادي على إيران حيث نقضت مجموعة «توتال» الفرنسية هذه القوانين بدعم أوروبي وكان اضطرار الإدارة الأميركية للإنصياع و«الليونة» وللتعويض كان لا بد من إبداء مزيد من «الحزم» في التعامل مع العراق.

وقد قالت صحيفة «لوموند» الفرنسية في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ أنه في هذا السلوك تجاوب مع الرأي العام السائد في الداخل مع عدم التعرض لأي ردة فعل كما يمكن أن يحدث لو أصرت واشنطن على تطبيق «قوانين داماتو» (مقاطعة إيران اقتصادياً) على فرنسا مثلاً. فالعراق في نهاية المطاف غير قادر على ردة فعل ذات شأن، ولم تتوقع الديبلوماسية الأميركية على الأرجح أن تبادر باريس إلى ممارسة حق «الفيتو» على مشروع القرار الأخير رقم (١١٣٤)[1].

وتتابع صحيفة «لوموند» القول إن بعض كبار العسكريين في العراق باتوا في حالة يأس تام من إمكانية رفع الحظر ويرون بالتالي أن لا جدوى إطلاقاً في الاستمرار بالخضوع لعمليات التفتيش الدولية.

---

(١) صحيفة «لومند» الفرنسية تاريخ ١٨ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٧.

ويبدو أن هذا التوجه فرض ذاته على الموقف العراقي الأخير، حين أعلنت بغداد قرار طرد الأميركيين في «يونسكوم» والأمر يعني عملياً تعطيل أعمال «يونسكوم» لأن الخبراء فيها هم أميركيون ولأن مجلس الأمن لن يقبل «بتجزئة المؤسسة» باعتبار أن العاملين فيها ينتمون جميعاً إلى الأمم المتحدة. وفي النهاية أثارت بغداد أزمة (أزمة طرد الأميركيين).

وإزاء هذه الأزمة كان هناك رأي يقول بأنها تهدف إلى «تعميق الخلافات» بين أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية مما يستدعي حكماً إغلاق كل ملف يتخذ قرار بشأنه في حين أن الرؤية الثانية (الولايات المتحدة وبريطانيا) تقول بإبقاء الملفات كلها مفتوحة إلى أن تغلق جميعاً وأن يخضع قرار إغلاقها لقناعة بأن العراق التزم بها كلها التزاماً كاملاً.

فالرؤية الأولى قانونية والرؤية الثانية سياسية والاعتقاد بأنها السائدة لكن الذي نتج مباشرة من هذه الأزمة هي صيغة وظيفتها الأساسية عدم إحراج الولايات المتحدة وتتيح في الوقت ذاته استئناف عمل «يونسكوم».

إذ أن من مصلحة بغداد وواشنطن عدم استفحال المشكلة إلى حدها الأقصى. والأمر يعني أن واشنطن ترغب في مخرج لا يعني أنها تقبلت الاعتراض العراقي. كما يعني تثبت بغداد أنها قادرة، على الرغم من الظروف الصعبة، على أن يكون لها ردة فعل، وهي تطرح مجدداً ضرورة مساواتها القانونية بالأطراف الأخرى.

طبعاً هذه المساواة لن تحصل غير أن احتمالين واردين وهما تطبيق أكثر مراعاة للوضع لاتفاق «النفط مقابل الغذاء» ووضع أصول معينة لعملية «يونسكوم».

لكن ما يفسر التباين الحالي في مجلس الأمن الدولي بشأن العراق كان في رؤية الأطراف الدولية لمصالحها لا في «صداقة» معينة مع الحكم العراقي.

إن الدول الأوروبية لديها قناعة بأن استمرار الأزمات الحادة في العالم العربي تهدد في مدى غير بعيد أمن البلدان الأوروبية ذاتها، والمقصود الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالإضافة إلى التوتر القائم في العراق، وخصوصاً لأن الموضوع العراقي يثير ردات فعل إنفعالية لا يرى الأوروبيون ان لها مبرراً معقولاً غير أنهم لا يتجاهلونها وعلى الأخص لأن حالات التوتر تؤدي إلى تصاعد التطرف الإسلامي السياسي.

«وعلى سبيل المثال إنهم يبررون المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية بضرورة استباق تفاقم التشنج الأصولي. وما يقلق الأوروبيون بشكل خاص هو انعكاس الأزمة العراقية على الوضع التركي وخصوصاً الأكراد، والمعروف أن الجالية التركية في المانيا تضم أعداداً كبيرة من الأكراد القادمين من تركيا. ولا شك في أن التعامل مع تركيا موضوع خلاف حاد في الاتحاد الأوروبي سواء بشأن كون تركيا بلداً مسلماً وهو أمر لا يؤهلها لعضوية الاتحاد كما ترى المجموعة الديمقراطية المسيحية في بروكسل كما لأن العلاقات التركية

لا تنفصل عن الأزمة القبرصية واليونان طرف أساسي فيها وهي عضو في الاتحاد. والرقم الجديد في المعادلة هو التحالف التركي ـ الإسرائيلي. وبالطبع لا يمكن إسقاط أن العراق موقع بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية وأن التنافس على البترول والغاز على أشده بين المجموعات الصناعية الكبرى في العالم والعراق هو أهم موقع لهذا التنافس حالياً»[١].

إضافة إلى كل ذلك لا شك في أن هناك ثمة رغبة إقليمية في الشرق الأوسط للخروج عملياً وواقعياً من مفاعيل حربي الخليج الأولى والثانية. فحتى إيران تعرب عن رغبتها في تطبيع العلاقات مع العراق، وهذا لا يعني أبداً التحول من العداء إلى الصداقة، بل السعي إلى استقرار المنطقة وخصوصاً بعد انسداد آفاق مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية.

إضافة إلى أن الدبلوماسية الأوروبية ترى أن السعي إلى تسوية ما للأزمة العراقية لا يعني أبداً اعتماد اللين مع الحكم العراقي بل المساهمة في الحد من التوتر في المنطقة، فمما لا شك فيه أن الحرب الكردية بمختلف جوانبها ستظل قائمة طالما أن المشكلة العراقية لا تزال مطروحة لذلك لا بد من الخروج من الأزمة وذلك عبر تسوية بشأنها داخل مجلس الأمن الدولي بالذات. وما يبعث على الاعتقاد أن هذه التسوية ممكنة هو تريث واشنطن في توجيه ضربات عسكرية إلى العراق وبقرار تتخذه من جانب واحد.

قصة التحضير للعدوان الوشيك على العراق

في ١/٢/١٩٩٨ عملت الولايات المتحدة الأميركية على المزيد من أسباب التوتر في أجواء المنطقة رافعة من وتيرة تهديداتها بعدوان وشيك على العراق برغم كلام مسؤوليها عن إعطاء العراق مهلة أسبوعين أو أكثر للامتثال إلى شروطها وزادت على ذلك بإطلاق يد إسرائيل في العدوان على بغداد، تحت شعار «حق إسرائيل في الرد كما تشتهي» إذا ما تعرضت إلى هجوم صاروخي عراقي، فيما قلصت وزيرة الخارجية الأميركية من مهمتها المتعلقة بعملية التسوية في جولتها مركزة في بداية جولة خليجية على اقناع القادة الخليجيين بالاصطفاف وراء الحملة الأميركية على العراق.

وفيما تزايدت التصريحات الدولية المعربة عن القلق من احتمال عدوان أميركي كثفت كل من روسيا وفرنسا من تحركات الوساطة مع العراق لاقناعه بتليين مواقفه بشأن نشاط فرق التفتيش الدولية، وأعلنت تركيا إغلاق حدودها مع العراق وبدء حشد عسكري على حدوده كإجراء احترازي واتخذ الأردن إجراءات احتياطية وأعلن الملك الأردني حسين أن لا مفر من خضوع العراق للقرارات الدولية مدافعاً عن الولايات المتحدة التي قال إنها لا تضمر الشر للشعب العراقي.

---

(١) الأسبوع العربي ١٨/٦/١٩٩٨ (نبيل حيقة).

لكن العراقيين الذين يدركون جدية التهديدات بشن عدوان أميركي ـ بريطاني استجابوا بأعداد كبيرة إلى نداء التطوع للتدرب على استخدام الأسلحة مما يشير إلى تفاقم حدة التوتر برغم الوساطات ودعوات التهدئة.

في هذه الأثناء كانت حاملة الطائرات الأميركية «جورج واشنطن» تبحر بهدوء في مياه الخليج على بعد ١٦٠ كيلومتراً جنوب العراق، استعداداً لهجوم محتمل ينتظر قراراً سياسياً. وقالت أولبرايت أنه قد يتم خلال بضعة أسابيع وربما أيام وذلك فيما بدأت جولة خليجية إلى الكويت لحشد الدعم وفتح القواعد والحدود أمام عمليات عسكرية تريدها أولبرايت «سريعة وقوية وكبيرة» برغم أن مهمتها التي بدأتها باستنفار إسرائيل قد لا تكون سهلة وفق ما تأمل في ظل تحفظ سعودي على التعاون اللامحدود.

وفي ٣/ ٢/ ١٩٩٨ مال مؤشر الأزمة الأميركية ـ العراقية أكثر نحو تسوية دبلوماسية بتأكيد موسكو أنها حصلت فعلاً على موافقة بغداد على فتح «مواقع رئاسية» للتفتيش الدولي وتجديدها رفضها الحازم لأي عمل عسكري ضد العراق، باعتبار أن القرارات الدولية لا تجيزه، ملوحة بالتنصل كلياً من العقوبات المفروضة على العراق في حال حصوله.

كما أشارت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في المحطة الأخيرة لجولتها في القاهرة إلى التقاء الموقفين الأميركي والعربي على «موجة واحدة» تتمثل بـ«تفضيل الحل الدبلوماسي» وإلا تحملت الحكومة العراقية «النتائج الوخيمة». وأعلنت أولبرايت أن الولايات المتحدة ومصر والأردن والكويت والسعودية والبحرين والسلطة الوطنية الفلسطينية هي «على موجة واحدة». وأضافت «إننا نفضل حل الأزمة دبلوماسياً لكن إذا فشلت السبل الدبلوماسية فإن الحكومة العراقية ستتحمل النتائج الوخيمة التي ستترتب على ذلك»، وأضافت: «لا شيء يثبت بعد ويا للأسف أن تكون الدبلوماسية في نظر صدام حسين غير الافخاخ والخدع».

وأشارت إلى أنها «اطلعت مبارك على الخيارات التي ندرسها لإجبار صدام حسين على التوقف عن تحديه العدائي» وقالت: «قبل أن أغادر الشرق الأوسط ينبغي أن أقول للشعب العراقي إن الولايات المتحدة تفهم أنه يعاني في ظل هذا النظام».

وأوضح موسى في هذا الصدد أن «الرئيس مبارك اتصل بجميع المسؤولين العرب وطلب من عبد المجيد التوجه إلى بغداد حاملاً رسالة مفادها أن على العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي بغية تفادي العواقب الوخيمة المترتبة على الخيار العسكري وإعطاء فرصة للمساعي الدبلوماسية».

ومن جهة أخرى تكفل وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين بتصعيد لهجة الخيار العسكري مؤكداً في كلمة في الكونغرس أن الضربة العسكرية المحتملة ستكون «خطيرة» لتضمن منع الرئيس العراقي من «إعادة بناء قدرته» على صنع أسلحة كيميائية وبيولوجية «في المستقبل القريب على الأقل». وأكد كوهين أن أي هجوم تشنه القوات الأميركية المحتشدة في الخليج

سيهدف إلى «توجيه ضربة قوية» تضمن أن يصبح صدام «غير قادر على أن يشكل أي تهديد لجيرانه».

وفي يوم ٤/٢/٩٨ دخلت عاصفة الأزمة العراقية نفقاً ملتبساً بعد تصريحات حادة اللهجة للرئيس الروسي بوريس يلتسين حذر فيها واشنطن من الإنجرار إلى «حرب عالمية» وارفقها بتأكيد معارضته الصريحة لعمل عسكري ضد العراق فيما بدا أن الجهود الدبلوماسية شهدت تنسيقاً ما بين الموفدين الفرنسي برتران دوفروك والروسي فيكتور بوسوفاليوك، أثمر تسوية لم تتضح معالمها تماماً لكنها تتحدث عن فتح ثمانية مواقع رئاسية أمام «تفتيش» دولي أو «زيارة» بحسب التعبير الذي تفضله بغداد.

وأخذت الولايات المتحدة تترقب جهود الوساطة بعد أن بدا أن جولة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لم تحقق أملاً منشوداً كاملاً بدعم عربي لا محدود لعدوان أميركي ما وهو موقف عبر عنه الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد الذي انضم إلى الوسطاء في بغداد بالقول «من الصعب علي أن اتصور أن أي دولة عربية توافق على ضرب العراق عسكرياً».

وفي إشارة واضحة إلى فشل الجهود السياسية والدبلوماسية الأميركية لحشد التأييد لضربة عسكرية أعلن أن وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين سيبدأ اليوم (٥/٢/٩٨) جولة تشمل ألمانيا وروسيا لمتابعة ما قامت به أولبرايت.

وفي حين اعتبر البيت الأبيض أن هناك «مؤشراً» على أن العراقيين «بدأوا يفهمون الرسالة» من خلال السماح بدخول المواقع الثمانية، إلا أنه رأى أن ذلك غير كاف «ويجب احترام قرارات مجلس الأمن الدولي بشكل كامل» فيما أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أنه يؤيد حلاً دبلوماسياً، لكنه عازم «بطريقة أو بأخرى» على حرمان العراق من تصنيع وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وهي رغبة عبر عنها رئيس مجلس النواب الأميركي نيوت غينفريتش الذي طالب بتنفيذ احتمالين: إما تدمير قدرات العراق العسكرية أو الإطاحة بصدام حسين.

وتولت بريطانيا أيضاً زمام مبادرة التصعيد وأعلن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الذي أبلغ يلتسين بأن استخدام القوة ضد بغداد قد يكون ضرورياً. إن صدام حسين «كاذب» وسيقوم بتطوير أسلحة الدمار الشامل إذا لم يمنعه المجتمع الدولي. وفي إطار التصعيد البريطاني الدعائي ضد العراق، وزعت حكومة بلير يوم ٤/٢/٩٨ تقريراً على أعضاء مجلس العموم البريطاني مفاده أن العراق «لديه القدرة على إبادة سكان الأرض» بسلاح واحد من أسلحته الكيميائية. وإذ توجه وزير الخارجية البريطانية روبن كوك نحو الخليج في جولة تشمل السعودية والكويت، أعلن أن صدام حسين «يرتكب خطأ كبيراً إذا قلل من شأن عزمنا» على التحرك ضده، مضيفاً أن جيران العراق لن يكونوا في أمان أبداً إذا امتلك الأسلحة التي يحاول انتاجها. فيما قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم رونالد اندرسون إن هدف لندن هو

إحياء التحالف الدولي الذي واجه العراق خلال حرب الخليج العام ١٩٩١.

ويوم ٩٨/٢/٥ مضت الولايات المتحدة في إعدادها العسكري والسياسي لعدوان على العراق غير عابئة بالوساطات الدولية والعربية التي حظيت بدفعات إضافية وجرى البحث في لقاء بين الرئيس الأميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في البيت الأبيض في موعد العدوان، الذي رجحت مصادر صحافية غربية أن يكون في السابع عشر من الشهر الجاري. وتواصلت التعزيزات العسكرية الأميركية باتجاه منطقة الخليج على الرغم من إعلان روسيا والصين والهند وفرنسا معارضتها لضربة عسكرية ضد العراق وتأكيد الرئيس الروسي بوريس يلتسين بأن التوتر قد انخفض وأن بلاده قالت: «لا حازمة» لمثل هذه الضربة، محذراً لليوم الثاني على التوالي من احتمال اندلاع حرب عالمية، وهو ما ردّ عليه الرئيس الأميركي بالقول إنه يشك في أن تؤدي الضربة المحتملة للعراق إلى مواجهة دولية.

وفي هذا الوقت كانت بغداد مركز محادثات سياسية حارة بوجود مبعوثين من كل من روسيا وفرنسا وتركيا إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد والمبعوث الفلسطيني عزام الأحمد في ظل تقارير دبلوماسية عن اتجاه عراقي لتليين الموقف إذ قال وزير الخارجية التركية إسماعيل تشيم بعد لقاء الرئيس العراقي صدام حسين أن صدام «أبدى تفهماً لاهتمام الجميع بتفادي مواجهة عسكرية» وبدا يوم ٩٨/٢/٥ أن العالم القلق كله من احتمال اندلاع حرب جديدة في الخليج في واد وكل من أميركا وبريطانيا في واد آخر، إذ أعلنت بريطانيا رسمياً أنها ستشارك في أي عدوان عسكري على العراق. واتجهت الولايات المتحدة إلى حلفاء في القارة الأميركية للحصول على دعمهم لهذه الضربة بعد أن فشلوا في الحصول على الدعم من القارات الأخرى إذ وصل المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة بيل ريتشاردسون إلى البرازيل لإقناع رئيسها فرناندو انريك كاردوسو بوجهة النظر الأميركية.

ويوم ٩٨/٢/٦ تراجعت إلى درجة كبيرة فرص نجاح المبادرات الدبلوماسية في إيجاد حل سلمي للأزمة الحالية بين الولايات المتحدة والعراق. وزاد التشاؤم إلى جانب تلويح الرئيس الأميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير مجدداً بالحرب، إعلان وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف أنه «لا يسعنا القول بشكل مؤكد إن خيار الحل الدبلوماسي فاز» فيما قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد الذي غادر بغداد إلى عمان إن الوضع «خطير ومقلق للغاية»، تزامن ذلك مع أنباء تركية عن أن الرئيس العراقي صدام حسين بات مسلماً بحصول ضربة عسكرية إذ نقل عن صدام قوله لوزير الخارجية التركي لدى استقباله له في بغداد «إننا نمتثل لقرارات الأمم المتحدة ـ لكن أميركا تشوه مواقفنا. . . . إننا مستعدون لأي شيء». ويوم ٩٨/٢/٨ العدوان الأميركي بدأ يقترب وبغداد بدأت بتوسيع عروضها. وقد أرسلت الولايات المتحدة إشارات قوية على أن الضربة العسكرية للعراق باتت وشيكة و«خلال أسابيع» على حد تعبير وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التي أعلنت

أنها ستكون كبيرة ومتواصلة. فيما أعلن وزير الدفاع وليام كوهين في تصريحات بدت رداً على رفض السعودية العمل العسكري وتأمين تسهيلات له، انه لن يطلب من المسؤولين السعوديين خلال محادثات في جدة استخدام الأراضي السعودية مشيراً إلى أن القوات الأميركية ستستخدم قواعد في دول أخرى في المنطقة ربما تكون إسرائيل من بينها خاصة وأنه التقى في ميونيخ أمس ٨/ ٢/ ٩٨ نظيره الإسرائيلي إسحق مردخاي في اجتماع مفاجىء خصص لبحث استراتيجي في الأزمة مع العراق.

وبموازاة التهديدات الأميركية استمرت الجهود الهادفة إلى التوصل إلى حل سلمي، وبدت هناك ملامح تنسيق عربي ـ روسي ـ فرنسي قد يسفر عن تقديم مشروع إلى مجلس الأمن وفقاً للأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد، فيما اقترح وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف قيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بزيارة بغداد وبالوعد بإقفال الملف النووي لتشجيع العراق على التعاون في ملف التفتيش. وفي غضون ذلك كثفت بغداد تحركها لشرح موقفها في الأزمة، فاقترحت فتح المواقع الرئاسية لمدة شهرين أمام التفتيش الدولي على أن يقترن ذلك بوعد برفع العقوبات، وارفقت ذلك بدعوات مباشرة وضمنية للحوار مع واشنطن والإعلان عن زيارة مفاجئة سيقوم بها اليوم ٩/ ٢/ ٩٨ إلى دمشق وزير خارجيتها محمد سعيد الصحاف الذي سينتقل إلى القاهرة ثم إلى عمان.

ويوم ٩/ ٢/ ٩٨ صعدت الولايات المتحدة الأميركية ضغوطها على العراق، سياسياً برفضها اقتراحاً بتفتيش ٦٨ «موقعاً سيادياً» على مدى شهرين أعلنه الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، وعسكرياً بإعلان وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ان بلادها تملك «الإرادة» و«الصلاحية» لتوجيه ضربة عسكرية وتحذير وزير الدفاع وليم كوهين الذي زار الكويت بعد السعودية ان الجهود الدبلوماسية للحل «باتت ضئيلة» وان صبر واشنطن «بدأ ينفد» فيما تواصلت التعزيزات العسكرية الأميركية والبريطانية باتجاه الخليج. وفي مؤشر قلق على احتمال أن تكون الضربة إلى العراق وشيكة ومدمرة، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلغاء جولته إلى المنطقة التي كان من المقرر أن تشمل لبنان وابدى في رسالة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عز الدين العراقي تشاؤماً بشأن فرص حل الأزمة سلمياً قائلاً إن «البحث عن حل دبلوماسي وصل مرحلة حرجة» فيما اتفقت فرنسا ومصر على أن «خطورة الوضع لا تقتصر على العراق إنما على الشرق الأوسط كله وعملية السلام». وانضمت تركيا أمس (٩/ ٢/ ٩٨) التي بدا انها تستهيب الموقف على الرغم من دخول قواتها إلى الأراضي العراقية تحت ذريعة منع تدفق محتمل للاجئين إلى فرنسا وروسيا ودول أخرى في المطالبة بحل يحفظ للعراق «كرامته» فيما ناقش مجلس الأمن الدولي مسألة توسيع اتفاق الأمن مقابل الغذاء والوساطة الجارية حالياً.

وشهدت عمان والمناطق الفلسطينية تظاهرات تأييداً للعراق، فيما حذر رئيس الوزراء

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الفلسطينيين من أن عليهم الاختيار ما بين عملية السلام وتأييد العراق، وهو ما ردت عليه السلطة الفلسطينية باتهام نتنياهو بأنه «يشوه الموقف الفلسطيني» عشية استئناف المشاورات في واشنطن سعياً لإطلاق المسار الفلسطيني من المفاوضات، وقال الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأميركي ب. ج كرولي (٩/ ٢/ ٩٨) رداً على الاقتراح الذي أعلنه عبد المجيد بقبول العراق تفتيش ٦٨ موقعاً يعتبرها من المواقع السياسية على مدى شهرين والإبقاء على منع المفتشين من زيارة ٨ مواقع هي قصور للرئيس العراقي صدام حسين ان «الإقتراح غير كاف ويجب أن يكون للأمم المتحدة الحرية الكاملة بدخول المواقع كافة».

ومع أن بريطانيا رفضت الإقتراح معتبرة أنه «غير كاف» إلا أنها اعتبرته «مشجعاً» وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية إن لندن ترحب بمؤشرات تظهر أن الضغط الذي تمارسه على صدام حسين يشجعه على القيام بمقترحات جديدة.

وعمدت الإدارة الأميركية أمس (١٠/ ٢/ ٩٨) إلى إعطاء انطباع حازم بأن عدوانها ضد العراق بات في حكم المؤكد بعد أن جدد كل كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية تهديداتهم التي اضحت يومية ضد بغداد التي اعتبرت أنها ستتعرض لضربة ولو فعلت المستحيل بعدما حاصرت واشنطن الوساطات برفضها الوساطة الروسية التي تتضمن قبولاً بتفتيش الغالبية العظمى من المواقع «السيادية» فيما تواصلت المواقف الرافضة للعدوان وبالأخص من جانب روسيا والدول العربية، وأعلن الرئيس السوري حافظ الأسد أن سوريا حريصة على وحدة وسيادة أرض وشعب العراق.

وفيما وجهت روسيا وإيطاليا نداء مشتركاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لتولي تنسيق الوساطات وتسريعها، احتفت الولايات المتحدة يوم ١٠/ ٢/ ٩٨ بانضمام دول أخرى إلى معسكرها المستعد لشن حرب ضد العراق توقعت مصادر إسرائيلية أن تبدأ في الثالث والعشرين من شباط الحالي ١٩٩٨ ونجح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين في إقناع عُمان بتقديم تسهيلات للعدوان المحتمل.

ورحب الرئيس الأميركي بيل كلينتون بالدعم الذي حصلت عليه الولايات المتحدة مؤخراً في دول مثل كندا واستراليا، اعربت عن استعدادها «للإنضمام إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الحلفاء في عملية عسكرية إذا دعت الضرورة» ومع أن الرئيس الأميركي قرر القول بأنه يفضل حلاً دبلوماسياً للأزمة، إلا أنه أضاف «إن الخيار عائد إلى صدام حسين: دع مفتشي الأسلحة يعودون إلى عملهم (ووفر لهم) حرية التحرك، ولكن إذا لم يمتثل صدام لإرادة المجتمع الدولي فعلينا أن نكون مستعدين للتحرك» العسكري ضد العراق.

وقالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ان الرئيس العراقي يعرض نفسه على المدى القصير « لضربة قوية جداً» في حال لم يسمح بتفتيش المواقع الحساسة المشتبه بأنها تحتوي على أسلحة دمار شامل.

أضافت أنه يعرض نفسه أيضاً «لضربات جديدة» في وقت لاحق في حال «كان هناك أي شك بأنه يعيد بناء» ترسانته.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري أنه إذا «قام صدام حسين بأي جهود لإعادة بناء (ترسانته) فسيحصل على جرعة أخرى من الدواء المر»، وهددت أولبرايت بوضوح أكثر باستخدام القوة ضد العراق، وقالت في شهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، انه إذا اخفقت المساعي الدبلوماسية باقناع صدام بالإيفاء بالتزاماته أمام مجلس الأمن، «وأن يمنح حرية الوصول غير المقيدة وغير المشروطة للمفتشين الدوليين. فإننا بالفعل سنستخدم القوة التي حشدناها في الخليج» أضافت إن الهدف من استخدام القوة هو تقليص قدرة صدام بشكل كبير على إعادة بناء أسلحة التدمير الشامل وأنظمة اتصالها وكذلك عدم تهديد جيرانه.

ومع أن كلينتون وأولبرايت لم يتطرقا إلى المقترحات الدبلوماسية التي يبحثها مسؤولون روس وفرنسيون وعرب الآن مع العراق إلا أنه من الواضح من تصريحات المسؤولين الأميركيين أن واشنطن لن تقبل بأي تسوية جزئية أو مشروطة وستصر على موقفها من حق فرق التفتيش الدولية على الدخول إلى جميع المواقع التي تشتبه فيها دون قيود.

وكررت أولبرايت القول بأنها وجدت خلال زيارتها الأخيرة لدول الخليج تفهماً بأن اللوم يقع على صدام حسين في هذه الأزمة، وأنه هو الذي يتحمل عواقبها وأنهم يفضلون حل هذه القضية دبلوماسياً ولكن إذا كان علينا استخدام القوة فإن من الواضح أن صدام هو المسؤول عن العواقب الوخيمة.

وفي ١١/٢/٩٨ دخل التجاذب ما بين الحل السياسي للأزمة العراقية والعدوان العسكري مرحلة الحسم بعد إعلان الولايات المتحدة الأميركية مدعومة بالتأييد البريطاني رفضها اقتراحاً عراقياً بفتح كل المواقع «السيادية» أمام التفتيش الدولي مع الموافقة على أن تحدد الفرق الدولية مدة التفتيش.

وأظهر الرفض الأميركي البريطاني الجديد، المترافق مع استمرار الحشود العسكرية ضد العراق والإعلان أن الأمر يستدعي أسبوعاً واحداً لاستكمال التجهيزات لشن العدوان الذي اطلقت عليه واشنطن اسم «رعد الصحراء» نية واضحة بأن الخيار العسكري كاد يصبح الخيار الوحيد الذي لا يمكن تجنبه إلا بتسليم عراقي كامل لكل ما تريده واشنطن.

وكان اللافت أمس (١١/٢/٩٨) ان بغداد قررت إعلان عروضها على لسان نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ووزير الخارجية محمد سعيد الصحاف الذي انتقل يوم ١١/٢/٩٨ من دمشق إلى القاهرة.

وتزايدت العوامل الضاغطة على بغداد بإعلان الرئيس المصري حسين مبارك بعد استقباله

الصحاف أن لا حل إلا بإذعان كامل من العراق، وان أحداً لن يمنع واشنطن من توجيه ضربة وإصدار وزراء خارجية مجلس التعاون بياناً قويا يحمل العراق المسؤولية عن الضربة المحتملة واعتبار فرنسا أو العروض العراقية ما زالت غير كافية.

وألقى الرئيس الأميركي بيل كلينتون أمس (١١/ ١٠/ ٩٢) على عاتق الرئيس العراقي صدام حسين مسؤولية تجنب هجوم أميركي على العراق وأكد مجدداً أن عليه لتحقيق هذا الهدف أن يؤمن للمفتشين الدوليين «دخولاً تاماً وغير مشروط إلى المواقع المشبوهة». وقال كلينتون «نأمل جميعاً أن نتمكن من تجنب استخدام القوة ولكن في نهاية الأمر على صدام حسين أن يفعل ذلك» وأضاف «إذا لم يتصرف (الرئيس العراقي) فإن علينا أن نكون مستعدين للتحرك». في إشارة ضمنية إلى توجيه ضربة أميركية للعراق.

وكان كلينتون يتحدث في مناسبة بدء عملية السعي إلى الحصول على موافقة مجلس الشيوخ الأميركي على التوسيع المقترح لحلف شمال الأطلسي بحيث يشمل المجر وبولونيا والجمهورية التشيكية وقال: «اسعدني ان اعلنت الدول الثلاث انها مستعدة للعمل معنا ولأن تدعمنا حسبما تقتضي الظروف إذا احتاج الأمر إلى عمل عسكري».

وصرح الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري انه لا يمكن العراق أن يضع الشروط للمفتشين وذكر بأن «اللجنة الخاصة تحتاج إلى حرية الدخول من دون قيود إلى تلك المواقع لتحقق وتحدد القدرة التي لدى العراق أو التي يمكن أن تكون لديه لامتلاك أسلحة دمار شامل. وانهى وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين يوم ١١/ ٢/ ٩٨ في البحرين جولة على دول مجلس التعاون الخليجي الست وانتقل إلى موسكو التي تعارض توجيه ضربة عسكرية إلى العراق. وخلال وجود كوهين في البحرين قال قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال انطوني زيني أنه سيكون مستعداً لضرب العراق في غضون أسبوع.

لكن زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الأميركي ترنت لوت لمح إلى أن الولايات المتحدة لن تضرب العراق قبل ٢٤ شباط.

وأفاد مسؤولون عسكريون في واشنطن أن ١٩ طائرة حربية أميركية من طراز «ف ١١٧ ستيلث» وسبع قاذفات ثقيلة ستنطلق من قواعدها اليوم ١٢/ ٢/ ٩٨ وغدا ١٣/ ٢/ ٩٨ للإنضمام إلى القوة العسكرية الأميركية في منطقة الخليج.

* واشنطن ترفض الحلول الوسط: الإذعان أو الحرب

هل أصبح العدوان على العراق أمراً محسوماً بعد أن أكدت الولايات المتحدة مجدداً أمس ١٢/ ٢/ ٩٨ سياستها بإعطاء آذان صماء لكل العروض العراقية والوساطات والمواقف الدولية والعربية الساعية إلى حل سياسي للأزمة.

جملة مؤشرات ظهرت في هذا السياق أبرزها إعلان واشنطن مجدداً أن لا خيار أمام بغداد

سوى الإذعان بالكامل، وإعلان العراق أن العرض الذي قدمه يوم ٩٨/٢/١٢ بشأن فتح كل «المواقع السيادية» أمام فرق التفتيش لفترة محددة يفضل أن تكون شهرين، هو خط أحمر لا يمكن أن يعبره، كذلك الدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة إلى موظفي الإغاثة التابعين لها في العراق بالمغادرة تجنباً لضربة عسكرية.

وظهر القلق على أشده من احتمال أن القرار بالعدوان بات متخذاً بصرف النظر عن التطورات اللاحقة في تحذير وجهه وزير الدفاع الروسي ايغور سيرغييف إلى نظيره الأميركي وليم كوهين بأن ضرب العراق سيؤثر على العلاقات العسكرية الروسية ـ الأميركية قبل بدء محادثاتهما في موسكو، في خطوة خرجت عن المعهود في العلاقات السياسية والدبلوماسية. فيما أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت أن الهدف النهائي لأميركا الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين «لكن ليس بواسطة قوات أميركية».

وفيما تواصلت التعزيزات العسكرية الأميركية باتجاه الخليج، بدأ الطيارون البريطانيون على متن الحاملة «انفنسيبل» في الخليج تدريبات مكثفة في وقت وجه فيه زعيم الكنيسة الكاثوليكية في انكلترا ويلز الكاردينال باسيل هيوم رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير يعرب فيه عن قلقه من الحكمة وراء ضربة عسكرية ضد العراق.

وفي تعبير واضح عن العجز اعترف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بأنه ما زال أمام الدبلوماسية طريق طويل من أجل إيجاد حل سلمي، وأعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن لا حدود لصبر فرنسا في السعي لحل سلمي.

وتركزت الأنظار تاريخ ٩٨/٢/١٣ على مبادرة في اللحظة الأخيرة يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بحمل مقترحات للحل إلى بغداد بعد فشل كل المبادرات المطروحة في كسب حتى مجرد لفتة من الولايات المتحدة التي أعلن رئيسها بقوة إن الاعتراض الروسي على ضرب العراق، لن يبدل في الموقف الأميركي شيئاً و«إن كلمة نييت (لا بالروسية) لا تعني كلمة لا بالإنكليزية» بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وفي هذه الأثناء تواصلت الحشود العسكرية الأميركية والبريطانية استعداداً للضربة المحتملة وسط أنباء بأن واشنطن تضغط بشدة على دول مجلس الأمن للقبول بقرار جديد تروج له بريطانيا، ويتضمن اتهاماً للعراق بأنه انتهك مادياً قرار وقف إطلاق النار، مما يعني السماح قانونياً بمتابعة الحملة العسكرية عليه، فيما أعلن رئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال هيوشيلتون أن خطة التحرك العسكري الأميركي في الخليج باتت جاهزة، موضحاً قوله إن «الأهداف حددت ونعرف جيداً ما الذي يجب القيام به لإصابتها».

إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن يوم ٩٨/٢/١٣ تعليقاً على دعوات من فرنسا وروسيا، انه لن يذهب إلى العراق «إلا إذا كانت هناك فرصة منطقية للنجاح».

وفي تطور لافت ربما كان يصب في اتجاه قيام أنان بمبادرة اللحظة الأخيرة قال السفير العراقي لدى الأمم المتحدة نزار حمدون أن كوفي أنان سيرسل فريقاً إلى بغداد لكي يجري مسحاً على ثمانية مواقع رئاسية، وافق العراق على فتحها أمام التفتيش وقال إن خبيرين من المقرر أن يصلا يوم ١٥/٢/٩٨ وسيحاولان تحديد موقع وحدود المواقع محل الخلاف في الأزمة الحالية بين بغداد والولايات المتحدة. وحسب مصادر دبلوماسية، فإن الولايات المتحدة التي ما زالت غير متأكدة من نتائج ضربة للعراق، تحتفظ بمبادرة أخيرة يقوم بها كوفي أنان، تكون المخرج للأزمة، فلا تقطف دول أخرى الثمرة السياسية، ويمكن في حال الفشل أن يكون ذلك ذريعة للعمل العسكري عبر القول إن المساعي السياسية استنفدت، وتوقعت المصادر بقيام كوفي أنان بزيارة قريبة إلى العراق.

ومن ناحية أخرى واصلت الولايات المتحدة يوم ١٣/٢/٩٨ توجيه تهديداتها اليومية للعراق مؤكدة أن شيئاً لن ينقذه من التعرض لعدوان إذا لم يذعن بالكامل لشروطها. وقال الرئيس الأميركي إن الولايات المتحدة ستواصل جهودها ولو بالقوة لحمل العراق على الخضوع تماماً برغم معارضة موسكو لاستخدام القوة. وقال كلينتون في رد واضح على الإعتراض الروسي: إن كلمة «نييت» (لا بالروسية) لا تعني كلمة لا بالنسبة إلى الولايات المتحدة في هذه الظروف. وأضاف «إننا نتخذ الإجراءات اللازمة التي تتوقعونها من الولايات المتحدة».

وأقر الرئيس الأميركي بأن المسؤولين الروس في وضع صعب بسبب علاقاتهم بالعراق لكنه أضاف «إن الولايات المتحدة لا يمكنها التراجع في حال فشل السبل الدبلوماسية» موضحاً «هنا الفرق: نحن لا نظن أن علينا أن نتخلى عن الأمر إذا فشلت السبل الدبلوماسية» وأشار إلى أن موسكو تتفق مع واشنطن على أن العراق لا يمتثل لقرارات الأمم المتحدة بمنعه المفتشين من دخول أماكن مشتبه بها لكنها تصر على ضرورة إيجاد مثل هذا الحل ولا يزال يريد ذلك لكن «الاختلاف هنا هو أنني ببساطة لا أعتقد أن من المقبول السماح للعراق بالتهرب من التزاماته».

أما في ١٥/٢/٩٨ قطعت الولايات المتحدة الأميركية خيط التفاؤل الذي ظهر في الأيام الماضية مستنداً إلى مبادرة في اللحظة الأخيرة قد يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تتضمن زيارة إلى بغداد، توقعها العراق ان تتم يوم ١٥/٢/٩٨ بالإعلان إن الهدف الوحيد أمام أنان في حال زار بغداد هو أن يطلب من الرئيس العراقي صدام حسين الإنصياع الكامل، وقللت في الوقت نفسه من أهمية وصول مبعوثي أنان إلى بغداد لمسح المواقع الرئاسية معتبرة أن لا جدوى من هذا المسح.

وفيما أبدت فرنسا تفاؤلها من احتمال أن ينجح أنان في مهمته المتوقعة التي لم توافق عليها بعد، بإقناع بغداد بتقديم تنازلات، وأظهرت بريطانيا المتشائمة دوماً منذ بدء الأزمة شيئاً من التفاؤل، وكررت روسيا والصين رفضهما لأي عمل عسكري وكررت من جهة ثانية

الولايات المتحدة تهديداتها اليومية إذ أن التخطيط مستمر في قاعات وزارة الدفاع الأميركية وفي المنشآت الأميركية العسكرية استعداداً للضربة الجوية. وشهدت صنعاء ولندن ومدريد تظاهرات ضد ضربة عسكرية فيما أعلن وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز رفض بلاده وامتناعها عن تقديم تسهيلات للأميركيين، وأعلنت الدوحة أن وزير خارجيتها حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني سيتوجه إلى بغداد يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ في مسعى الوساطة. وحذر وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين (١٥/ ٢/ ٩٨) من أن الولايات المتحدة لن توافق على أي تسوية «فارغة» لا تؤدي إلى السماح للمفتشين الدوليين بدخول المواقع الرئاسية العراقية. وأضاف «إنه إذا كان الأمين العام للأمم المتحدة سيتوجه فعلاً إلى بغداد، آمل وافترض أنه سيذهب بهدف وحيد هو أن يقول لصدام حسين أن ينصاع كلياً لقرارات الأمم المتحدة». واعتبر أن اقتراح «مسح» القصور، هو «بمثابة ذر الرماد في العيون» من جانب العراق مشيراً إلى أن المسألة تتخطى بضعة قصور».... وأضاف «إننا نحاول الآن درس كل المبادرات الدبلوماسية المعقولة لكنني لم أر بعد اقتراحاً يلبي هذه الغاية».

وأكد كوهين أن الولايات المتحدة ستنفذ ضربة جوية تستهدف مواقع إنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل «فقط في حال عدم وجود بديل». وتوقع مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي ساندي بيرغر أن تلحق أي ضربة جوية أميركية للعراق أضراراً كبيرة بقدرات بغداد على إنتاج أسلحة الدمار الشامل ونقلها. وقال «المشكلة الحقيقية ليست المخازن التي قد يكون (الرئيس العراقي صدام حسين) يملكها إذ دمر معظمها، بل تكمن في قدرته على إعادة إنتاج هذه الأسلحة ونقلها ويمكننا إلحاق أضرار كبيرة بذلك». وشدد بيرغر على أن الولايات المتحدة «ستتصرف مرة أخرى» إذا حصلت على «إثباتات» بأن العراق «يعيد بناء» قدراته. والمح إلى أن العمل العسكري المحتمل بقيادة الولايات المتحدة ربما بقي عليه أسبوع على الأقل مع غياب التعاون العراقي الكامل مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة.

وفي ١٧/ ٢/ ٩٨ انتظر العالم إشارة موافقة من الولايات المتحدة على قيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بزيارة إلى بغداد في مبادرة اللحظة الأخيرة لحل الأزمة العراقية دبلوماسياً، قال أنان نفسه قبل اجتماع مع مندوبي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي أنه اقترب موعد صدورها، فيما زاد الأميركيون اقتراباً من إعلان قرار توجيه الضربة العسكرية للعراق، وسط تسارع محموم لاستكمال الحشود العسكرية وأعاد الرأي العام الأميركي ودول العالم لها، في وقت تخوفت مصادر مختلفة من احتمال أن تستخدم واشنطن بادرة أنان كمبرر لشن العدوان بعد أن قيدتها بهدف واحد: اقناع العراق بالإنصياع التام. وسط هذا التسابق اللاهث ما بين احتمال العدوان ومساعي الحل ظهرت يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ مؤشرات عدة لصالح الثاني تمثلت أساساً بإعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن الحل تقنياً بات في متناول اليد وأن بإمكان أنان إذا ما توافر لديه هامش حركة تحقيق النجاح، وهو موقف شاركه فيه وزير الخارجية

الروسية يفغيني بريماكوف الذي قال إن النجاح ممكن «لكن يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لتقديم بعض الضمانات» للعراق فيما أعلن وزير الخارجية البريطانية روبن كوك أن بلاده تدعم بشدة قيام أنان بمبادرة، إلا أنه حذر العراق من أن يعتبر ذلك تراجعاً في التصميم على ضربة عسكرية محتملة.

أما على المستوى العربي، فكانت الحركة السياسية الأبرز، خليجية، إذ دعا الملك السعودي فهد إلى استنفاد السبل الدبلوماسية قبل الوصول إلى مرحلة الخيار العسكري، فيما سلم وزير الخارجية القطرية حمد بن جبر آل ثاني رسالة من أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى الرئيس العراقي صدام حسين تتعلق بسبل حل الأزمة سلما ونفت الكويت ما كانت أعلنته قطر من أن زيارة وزير خارجيتها تمت بناء على مشاورات خليجية مؤكدة أنه يعبر عن وجهة نظر شخصية.

وفي يوم ١٧/٢/٩٨ بدأ الرئيس الأميركي بيل كلينتون حملة لإعداد الرأي العام الأميركي لعمل عسكري محتمل ضد العراق من أجل حمله على فتح القصور الرئاسية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» مؤكداً أن واشنطن «مستعدة للتدخل» عسكرياً على رغم أنه لا يزال يفضل حلاً سياسياً للأزمة.

وشدد الرئيس الأميركي في كلمة ألقاها في مقر وزارة الدفاع على أنه «ينبغي ألا يراود أحداً الشك في أننا مستعدون للتدخل» ولاحظ أن «القوة لا يمكن أن تكون الرد الأول، لكنها أحياناً الرد الوحيد الممكن». وأوضح أن في إمكان الرئيس العراقي «صدام حسين أن يضع حداً لهذه الأزمة غداً إذا ما سمح للمفتشين بإنجاز مهمتهم» واعترف بأن «الحل العسكري ليس هو الأفضل»، شرط ضمان «الدخول الكامل وغير المشروط» إلى المواقع التي يشتبه في أن فيها أسلحة دمار شامل. وأعلن أن واشنطن «مصممة بصورة أو بأخرى على التأكد» من أن العراق لا يملك هذه الأسلحة.

وفي رسالة تهدف إلى إعداد الأميركيين لاحتمال نشوب نزاع عسكري وإراقة دماء، قال الرئيس الأميركي ان قادة الجيش الأميركي «سيبذلون ما في وسعهم» لحماية أرواح الأميركيين «لكن لا عملية عسكرية تخلو من المخاطرة (. . .) واعلم أن الأفراد الذين ربما استدعيناهم للخدمة مستعدون (. . .) ويجب أن يكون الشعب الأميركي مستعداً أيضاً (. . .) لا تزال لدينا بمشيئة الله فرصة للتوصل إلى حل ديبلوماسي لهذا» وأضاف «ينبغي أن يشمل الحل الدبلوماسي أو أن يفي بمعيار واضح غير قابل للتغيير معقول وبسيط (. . .) لا بد أن يقبل العراق على وجه السرعة بدخول حر كامل غير مقيد إلى هذه المواقع وإلى أي مكان في البلاد» فإذا قبل صدام هذه الشروط «فلن تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة (. . .) وإذا استمر في التنصل من مسؤولياته عن طريق مزيد من تكتيكات المماطلة والخداع فهو وحده دون سواه سيتحمل تبعة العواقب».

وفيما كان كلينتون يتحدث، اتفقت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على إعطاء الضوء الأخضر لأنان للذهاب إلى بغداد استناداً إلى ديبلوماسيين غربيين في الأمم المتحدة. وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون بعد اجتماعه مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان «إننا نساند رحلته» لكن الولايات المتحدة «تحتفظ لنفسها بحق التعبير عن عدم موافقتها على نتائج الرحلة، إذا لم تكن مطابقة لقرارات مجلس الأمن ومصالحنا القومية».

وفي يوم ١٨/٢/٩٨ حصل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان على مباركة مجلس الأمن لذهابه إلى بغداد يوم ٢٠/٢/٩٨ على رغم تزايد الشكوك الأميركية في احتمال أن تؤدي جهوده إلى صرف الولايات المتحدة النظر عن توجيه ضربة عسكرية إلى العراق لامتناع حكومته عن فتح القصور الرئاسية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم».

وفيما علقت موسكو وباريس آمالاً كبيرة على زيارة أنان لتفادي اللجوء إلى الخيار العسكري، مضت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون في إعداد الرأي العام الأميركي لاحتمال اعتماد هذا الخيار، إذ أكدت أنها تحتفظ بحق معارضة النتيجة التي سيعود بها الأمين العام من بغداد. وبدأ فريق السياسة الخارجية حملة في وسط الولايات المتحدة لتبديد التحفظات في بعض الأوساط الأميركية عن جدوى استخدام القوة لإرغام الرئيس العراقي صدام حسين على الامتثال لقرارات مجلس الأمن من دون شروط.

وبين مؤشرات التفاؤل والتشاؤم بمهمة أنان، نبهت موسكو المتمسكة بالجهود الدبلوماسية حتى في حال إخفاق الأمين العام في مهمته، إلى أن التلوث الذي قد ينجم عن الضربة العسكرية الأميركية المحتملة للعراق يمكن أن يطاول آسيا الوسطى. وكررت دمشق وأنقرة مخاوفهما من تقسيم العراق.

وقد أفسحت مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بغداد شيئاً من الأمل باحتمال الوصول إلي نهاية غير حربية للأزمة الحالية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، إذ أعلن كوفي أنان لدى توقفه في باريس أمس ١٩/٢/٩٨، في طريقه إلى بغداد التي يصلها اليوم ٢٠/٢/٩٨، أن لديه هامش مناورة كافياً للتوصل إلى اتفاق مع العراقيين الذين تعهدوا أيضاً بالعمل لإنجاحه، فيما واصلت واشنطن قرع طبول الحرب معلنة أن مهمة أنان في المحاولة الأخيرة قبل الضربة العسكرية التي توقع أكثر من مصدر حصولها الأسبوع المقبل. وواصلت الإدارة الأميركية عمليات الحشد العسكري في الخليج، والحشد المعنوي في الداخل سعياً لتجييش الرأي العام الأميركي بعد «نكسة كولومبس ـ اوهايو» يوم ١٨/٢/٩٨ التي ووجه فيها فريق السياسة الخارجية الأميركية بالفشل في إقناع معترضين أميركيين على الخيار العسكري، وانبرى الرئيس الأميركي بيل كلينتون شخصياً لمواصلة المهمة، والإعلان عن ثقته بفريق السياسة الخارجية، كما سعى إلى إعادة الخيوط المقطوعة مع فرنسا بشأن العراق، في

محاولة إضافية لتعديل واقع العزلة الدولية الذي تواجهه واشنطن في مواقفها من العراق.

وأعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن الولايات المتحدة وفرنسا تعتبران زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى بغداد «حاسمة» لتسوية الأزمة مع العراق بالطرق السياسية. كما أضاف بأنه تحدث هاتفياً مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك واعتبرا مهمة أنان «فرصة أساسية للتوصل إلى مخرج يتمناه الجميع أي أن تكون نهاية هذه الأزمة سلمية». وأوضح أيضاً أنه طلب من نائبه آل غور إرجاء زيارته المقررة إلى جنوب أفريقيا والبقاء في واشنطن مع مستشاريه الكبار الآخرين، قائلاً: «أريد أن يكون معي فريق الأمن القومي الكامل للمشاركة في دراسة الوضع واتخاذ القرار». وتابع يقول: «إن الأمين العام يحظى بمساندة من الموقف الواضح لمجلس الأمن وهو أنه يتعين على الرئيس العراقي صدام حسين السماح لمفتشي الأسلحة بالحرية الكاملة في دخول جميع المواقع المشتبه بها في أي مكان في العراق من دون معوقات».

وأردف «ونأمل أن تنجح مهمة الأمين العام، لكن لأكون واضحاً إذا فشلت الدبلوماسية فلا بد أن نكون مستعدين للعمل وإننا لكذلك. الخيار لصدام حسين. ونأمل أن يقبل تفويض المجتمع الدولي... وإلا فعليه أن يتحمل المسؤولية عن العواقب» وقال كلينتون إنه لا يشعر بأي ضغط لوضع موعد نهائي لانصياع العراق «أشعر أن الوقت إلى جانبنا».

وكان فريق السياسة الخارجية الأميركية وبالأخص وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت قد واجه في كولومبس ـ أوهايو مواقف حرجة في مواجهة مواقف وأسئلة تعبّر عن الإعتراض على السياسة تجاه العراق ورفض الضربة العسكرية وبدا الارباك والعجز عن الإقناع واضحاً عليهم إلى درجة أن العديد من السياسيين والمحللين وصفوا الندوة التي بثت على الهواء مباشرة بأنها «كارثة حقيقية» وتعبير عن الإنقسام الأميركي تجاه العراق.

وأكد مصدر رسمي في باريس أن الرئيسين الفرنسي والأميركي يعتبران أن التوصل إلى اتفاق حول الأزمة العراقية أمر «لا يزال ممكناً حتى وإن لم يبق إلا القليل من الوقت» وانهما أعربا عن «دعمهما الكامل» لمهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي ينتظر وصوله اليوم تاريخ ٢٠/ ٢/ ٩٨ إلى بغداد.

وفي حديث هاتفي اعتبر الرئيسان أن مهمة أنان تأتي «في وقت حاسم».

وأعلن الرئيسان «تفضيلهما» لحل ديبلوماسي للأزمة العراقية وأيّدا إيجاد مخرج يسمح لمفتشي اللجنة الدولية الخاصة المكلفة نزع الأسلحة العراقية بدخول جميع المواقع ويضمن للجنة الدولية إمكانية العودة إلى هذه المواقع. وقالت المتحدثة باسم الأليزيه كاترين كولونا أن شيراك وكلينتون يعتبران أنه «يتعين على العراق الآن أن يتخذ المبادرات اللازمة ويقبل بالإقتراحات التي سيطرحها عليه الأمين العام للأمم المتحدة بشأن طرق عمليات تفتيش المواقع» وأكدت أن الرئيسين يعتبران أن التوصل إلى اتفاق حول الأزمة العراقية أمر «لا يزال ممكناً حتى وإن لم يبق إلا القليل من الوقت».

وفي ٢٠/ ٢/ ٩٨ مالت الأزمة العراقية ـ الأميركية قليلاً نحو احتمال الحل السلمي، بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تفاؤله لدى وصوله إلى بغداد في مهمة وساطة قد تكون الأخيرة. وشاركته بغداد التفاؤل إذ كانت قد حذّرت من تقديم صيغة غير مقبولة تجعل من مهمته مجرد غطاء لضربة عسكرية، في وقت واصلت الولايات المتحدة حشودها العسكرية باتجاه الخليج ومساعيها لتعبئة الرأي العام الأميركي في اتجاه الضربة المحتملة.

وفي خطوة للحد من النقمة في العالم العربي على السياسة الأميركية تجاه العراق، وجه الرئيس الأميركي بيل كلينتون رسالة إلى البلدان العربية حاول فيها دق إسفين بين الشعب العراقي ورئيسه عندما أكد في الرسالة التي وجهها إلى الشعوب العربية مساء ٢٠/ ٢/ ٩٨ أن خلافه ليس مع العراقيين «الذين يعانون منذ سنوات طوال تحت حكم صدام» وإنما مع رئيسهم حيث حمل الرئيس العراقي المسؤولية عن الوضع الحالي. ومنّن العراقيين أن بلاده وافقت على قرار توسيع اتفاق النفط في مقابل الغذاء الذي أقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وكشفت الولايات المتحدة أنها طلبت من أنان أن يحصل من العراق على تعهد خطي بالموافقة على قيام فرق التفتيش بتفتيش كل المواقع من دون أي تعرضٍ لها، مع قبول مرافقة دبلوماسيين من الأمم المتحدة لفرق التفتيش على أن يكون لواشنطن حق التصرف في حال أي خرق للإتفاق. من جهة ثانية، لم تغب لغة التهديد بالسلاح عن رسالته التي تزامنت مع انطلاق مهمة «الفرصة الأخيرة» التي بدأها أمس ٢٠/ ٢/ ٩٨ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع المسؤولين العراقيين في محاولة لنزع فتيل الأزمة بين واشنطن والعراق سياسياً.

وهذا اللجوء مجدداً إلى لغة الحرب على ما فيه من طمأنة للعراقيين العاديين إلى «أننا سنفعل كل شيء نستطيعه لمنع إيذاء الناس الأبرياء»، أرخى بغمامة سوداء على أجواء التفاؤل التي كانت أشاعتها قبل ساعات التصريحات الإيجابية التي صدرت عن أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لدى بدء المحادثات في بغداد. كذلك التي أشاعها مجلس الأمن عندما وافق على السماح للعراق بزيادة مبيعات نفطه إلى نحو ٥,٢ مليارات دولار كل ستة أشهر.

وجاءت رسالة كلينتون في إطار الحملة الإعلامية لشرح الموقف الأميركي مما يجري في العراق والتحضير لاحتمال ضربة عسكرية وخصوصاً بعد الحرج الذي واجهته الإدارة الأميركية ليس فقط أمام حلفائها في العالمين العربي والإسلامي بل أمام الرأي العام الأميركي نفسه، فبعد الإنتقادات التي وجهت إلى وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في جامعة أوهايو يوم الأربعاء ١٨/ ٢/ ٩٨، استقبل أمس (٢٠/ ٢/ ٩٨) عشرات من الطلاب في جامعة مينيسوتا المندوب الأميركي إلى الأمم المتحدة بيل ريتشاردسون بصيحات الإحتجاج وهتافات «لا للدم من أجل النفط».

الأزمة تنتهي.... بفتح قصور صدام:

تنفس العالم يوم أمس ٢٢/ ٢/ ٩٨ الصعداء نوعاً ما متفائلاً بنجاح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والرئيس العراقي صدام حسين بعد لقاء استمر ثلاث ساعات، في التوصل إلى اتفاق كامل بشأن كافة النقاط موضع الخلاف. لكن الريبة استمرت بإصرار الولايات المتحدة على إبقاء فتيل الأزمة مشتعلاً في يدها مصرة على التريث بانتظار الحصول على التفاصيل من أنان مباشرة، مبقية العراقيين والعرب في حالة من اللايقين، برغم التفاؤل الذي ساد بأن العالم لم يعد على شفير عدوان ربما انعكست آثاره ومضاعفاته في أرجائه. وفيما أعلن الناطق باسم الأمم المتحدة فرد ايكهارد أن الأمين العام للمنظمة توصل إلى اتفاق مع العراق في شأن عمليات التفتيش المرتبطة بنزع أسلحة العراق سيوقع صباح اليوم الإثنين الواقع في ٢٣/ ٢/ ٩٨، بادر الناطق باسم البيت الأبيض إلى القول إن واشنطن لن تعلق على الإتفاق قبل «الإطلاع على تفاصيله» برغم التأكيدات بأن أنان أبقى الأميركيين على اطلاع دائم خطوة خطوة على تفاصيل مهمته في بغداد التي بدأت يوم الجمعة الواقع في ٢٠/ ٢/ ٩٨، وأكدت واشنطن أن الحشود العسكرية استعداداً لضربة محتملة ستتواصل.

وقال إيكهارد: «لدينا اتفاق مكتوب سيوقع قبل مؤتمر صحافي يعقد في العاشرة والنصف من صباح اليوم ٢٣/ ٢/ ٩٨ يوم الإثنين بالتوقيت المحلي».

وأكد ايكهارد «أن الأمين العام يرى أن هذا الإتفاق ينسجم مع المبدأين اللذين كان يحملهما لدى مجيئه إلى هنا» وهما احترام قرارات الأمم المتحدة ودخول الخبراء الدوليين الكامل وغير المشروط المواقع التي يعتزمون تفتيشها.

وقال ايكهارد: «إنه يتوقع بأن يكون النص مقبولاً للأعضاء الدائمين ولكل الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن».

وأضاف «ابرمنا إتفاقاً نشعر بأنه إيجابي جداً، فهو إيجابي للعراق وإيجابي للمنطقة وفي حقيقة الأمر للعالم».

وأشار إيكهارد إلى أن الأمين العام: «اتصل بالفعل بالدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أي بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة بعد اجتماعه مع (الرئيس العراقي) صدام حسين».

وقبيل الإعلان رسمياً عن التوصل إلى اتفاق أكد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف لنظيره المصري عمرو موسى في اتصال هاتفي بينهما أمس ٢٢/ ٢/ ٩٨ أن الإتفاق في طور «الصياغة النهائية».

وكان ايكهارد قد أعلن عقب محادثات بين الرئيس العراقي صدام حسين وأنان استمرت ثلاث ساعات «ان نجاحاً جوهرياً تم تحقيقه (. . .) وثمة أشياء يجب وضعها في صيغتها

النهائية في الإتفاق المكتوب الذي نعمل عليه ونأمل في الانتهاء هذا المساء».

وتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بعد اجتماع بين أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز.

وفي ٢٣/٢/٩٨ أزاح العراق عن عنقه سيف الحرب الأميركية باتفاق «متوازن ومتوافق مع قرارات الأمم المتحدة» وقعه مع الأمين العام في بغداد معتبراً إياه خطوة باتجاه الضوء في نهاية النفق، لم تملك الولايات المتحدة إلا الموافقة عليه معتبرة أنه تم الإلتزام بكل ما هو مطلوب بالنسبة إلى عمل المفتشين، على الرغم من إبقاء السيف مسلطاً بإعلان الرئيس الأميركي بيل كلينتون استمرار الحشود في الخليج واعتباره أن من حق حكومته منفردة الرد، كما تراه مناسباً إذا لم يف العراق بالتزاماته.

وفيما سادت أجواء من البهجة في بغداد ومختلف أنحاء العالم بالنجاح الذي حققه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بغداد انبرت بريطانيا كصوت نشاز لتعلن أنه يجري التحضير لقرار في مجلس الأمن الدولي ينظم تطبيق الإتفاق ويفرض التزامات وقيوداً على العراق بما يحول دون عودته عنه. وأعلن الرئيس السوري حافظ الأسد في اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه سيغلق باب الإحتمالات العسكرية كما رحب الرئيس المصري حسني مبارك بالإتفاق، كذلك السعودية والعديد من الدول العربية إلا الكويت التي أبدت تشككها بما تم التوصل إليه في بغداد.

وشهدت بغداد يوم ٢٣/٢/٩٨ يوماً من أيام الفرح النادرة بعد الضنك الذي تفاقم خصوصاً في الأيام الأخيرة تحت وقع التهديد الأميركي بعملية عسكرية كاسحة، وانهى أنان مهمته التي استمرت ثلاثة أيام في العراق بتوقيع اتفاق مع نائب الرئيس العراقي طارق عزيز يغلق ملف ما يسمى بأزمة المراقبين وينزع من يد أميركا فتيل الأزمة. وفور الإعلان عن التوقيع الذي جرى وسط أجواء تفاؤل غامر خرج البغداديون إلى الشوارع يرقصون ويغنون فرحاً، فيما أعلن عزيز أن بلاده حققت «صفقة عظيمة» وأكد أنان أنه «بعد الطريقة التي ناقشنا فيها هذه المشكلة سنرى ضوءاً في نهاية النفق».

وعلى الرغم من أن الإتفاق الذي لم تعلن تفاصيله، لم يتضمن حسب أنان «حدوداً ولا مواعيد نهائية» للتفتيش، إلا أن الأمين العام تعهد إكمال التفتيش في مدة معقولة. وأصدرت القيادة العراقية بياناً قالت فيه إن الأمين العام سيشكل فريقاً خاصاً للتفتيش وفق أسس محددة.

وكانت روسيا وفرنسا من أوائل الدول التي سارعت إلى الترحيب بالإتفاق، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة متريثة في إعلان موقفها ربما سعياً إلى إيجاد ثغرة ما، كان أنان قد تحدى أياً كان في إيجادها، وأعلن الرئيس الروسي أن الأزمة حسمت، معتبراً أن ما جرى هو انجاز للدبلوماسية الروسية.

واشنطن تواصل الحشود... حتى دخول القصور

ويوم ٩٨/٢/٢٤ انتقل ملف الإتفاق بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى واشنطن التي أظهرت تلكؤا في الموافقة عليه، تحت عنوان الحصول على توضيحات بشأن نقاط قد تبدو لصالح العراق، فميا انتقلت المواجهة السياسية بشأن العراق بين أميركا وبريطانيا من جهة وفرنسا وروسيا من جهة أخرى إلى مجلس الأمن في سياق الإعداد لقرار ينظم ويفعّل تطبيق الإتفاق الذي وقع يوم ٩٨/٢/٢٣ في بغداد واعتبر نهاية للأزمة المتفجرة التي استمرت منذ تشرين الأول الماضي ١٩٩٧ وبينما حصل الإتفاق على تحية من مجلس الأمن وحظي أنان باستقبال الأبطال في الأمم المتحدة، واصلت الولايات المتحدة تهديداتها للعراق، واستمرت قواتها في الاحتشاد في الخليج والإعداد للعدوان كأن شيئاً لم يكن وهو ما بررته بضرورة التأكد مسبقاً من التزام العراق بما تضمنه الإتفاق من فتح كل المواقع أمام التفتيش من دون قيد أو شرط.

وأعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أنه سيراقب «الموقف الآن عن كثب» وقال «ليس المهم ما يقوله العراق فحسب وإنما ما يفعله أيضاً وليس الإلتزامات المنصوص عليها فقط وإنما الإلتزام الفعلي» مضيفاً «يجب ألا يكون هناك أي شك في أنه يجب أن نبقى ملتزمين بضمان ألا يهدد صدام حسين العالم بأسلحة الدمار الشامل». ورأى أن تنفيذ الإتفاق «يعني أن العراق بعد سبع سنوات من المماطلة سوف يصبح مفتوحاً بأكمله لعمليات التفتيش» واعتبر أن «هذه خطوة مهمة إلى الأمام». وحذرت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت من أن الولايات المتحدة سترد بحزم وقوة ومن دون تأخير إذا ما تدخل العراق لعرقلة أنشطة التفتيش مشيرة إلى أن حكومتها لا تزال تتطلع إلى التعامل مع النظام الذي سيخلف نظام صدام حسين.

أما الكونغرس فقد تلقى بحذر إعلان الإتفاق بين الأمم المتحدة وبغداد واعتبر بعض أعضائه أن صدام حسين يتخلص من مآزقه بسهولة وشكك جميعهم بصدقه. وقال رئيس اللجنة جيسي هيلمز «نحن حقاً في وضع صعب إذ يبدو أن العالم بأكمله يرى باستثناء بريطانيا، أنه لا بد من الاستسلام لصدام حسين وصدام يعرف ذلك» وأضاف «نرى أنفسنا في موقع مزر إذ يجب علينا أن نقبل بالإتفاق الذي عاد به أنان من بغداد أو أن نقبل بأن يعتبرنا الغير من الخبثاء الذين يرفضون السلام ويصرون على خوض الحرب».

هجوم أميركي مضاد وباتلر «حصان طروادة»

ما إن انتهت عاصفة التفاؤل والتأييد التي لقيها نجاح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في مهمته السلمية في بغداد، حتى انبرت الولايات المتحدة الأميركية في حملة مضادة على الإتفاق الذي وقعه في بغداد، بهدف واضح هو إلغاء النقاط التي بدا أنها لمصلحة العراق أو إفراغها من مضمونها، فيما كشفت يوم أمس ٩٨/٢/٢٥، تفاصيل إضافية عن المفاوضات التي

أجراها أنان في بغداد ووفرت نهاية غير حربية للأزمة المستمرة منذ تشرين الأول الماضي بين بغداد وواشنطن وتحدثت مصادر مطلعة عن دور حاسم لعبه وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف في اقناع بغداد بالتخلي عن شرط المهلة للمفتشين وقالت أنباء أميركية إن الإدارة لعبت دوراً أكبر بكثير مما أعلن في التمهيد لزيارة أنان التي كانت عارضتها علانية حتى اللحظة الأخيرة.

وانتقلت حملة الضغوط الأميركية على العراق إلى مجلس الأمن حيث من المتوقع أن يشهد المجلس في الأيام المقبلة مواجهة جديدة بين واشنطن ولندن من جهة وفرنسا وروسيا والصين من جهة أخرى حول كيفية تطبيق الإتفاق الذي توصل إليه أنان مع الحكومة العراقية.

وفي اعتراض واضح على ما تضمنه الإتفاق من تقليص لصلاحيات رئيس لجنة المفتشين (يونيسكوم) السفير ريتشارد باتلر لمصلحة اللجنة الخاصة التي تقرر تشكيلها قالت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أن باتلر «سيستمر في إدارة عمليات التفتيش عن الأسلحة العراقية وسيبقى مستقلاً كما كان حتى الآن». وعرضت أولبرايت أمام لجنة متخصصة في الكونغرس الأميركي التوضيحات التي حصلت عليها واشنطن بشأن الإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة وقالت ان مفوضاً جديداً هو الثاني والعشرين في يونسكوم سيعين لترؤس مجموعة العمل المكلفة تفتيش المواقع الرئاسية (اللجنة الخاصة) التي وافق العراق على فتحها أمام المفتشين الدوليين. وقررت أولبرايت أن الولايات المتحدة ستضرب العراق من دون أي تردد في حال انتهاكه الإتفاق مؤكدة أن واشنطن لا تهدف إلى الإطاحة بالرئيس العراقي. واعربت في الوقت نفسه عن تشاؤمها حيال فرص إثارة تمرد ناجح في العراق من قبل المعارضة العراقية التي قالت إنها «منقسمة».

واعتبر دبلوماسيون في بغداد أن باتلر هو الخاسر الأكبر من الإتفاق وأنه لم يعد وفق الإتفاق مؤهلاً لتقديم التقارير بشأن نتائج التفتيش في القصور الرئاسية مباشرة إلى مجلس الأمن. وأشارت المصادر نفسها إلى أن الإتفاق يقضي بأن يسلم باتلر إلى أنان نتائج أعمال اللجنة الخاصة على أن يرفع هذا الأخير هذه التقارير إلى مجلس الأمن. ولفت دبلوماسي إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة «وبخ» باتلر على تصريحات أدلى بها تضمنت قوله إن العراق قادر بأسلحته على إبادة نصف تل أبيب وقال أنان «عليه (باتلر) أن لا يدلي بتصريحات سياسية فهو تقني».

الأزمة العراقية: ضوء في آخر النفق

يوم الخميس الواقع في تاريخ ٢٦/٢/٩٨، ظهر انفراج واضح ومشجع في أجواء الأزمة العراقية تمثل في تضمين مشروع القرار المتعلق بالإتفاق بين بغداد والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، والذي أعدته بريطانيا إشارة واضحة إلى أن مجلس الأمن سيبحث في رفع العقوبات

عن العراق حال إعلان المفتشين انتهاء مهمتهم فيه وهو ما أعلن رئيس لجنة المفتشين ريتشارد باتلر أنه قد يتم في غضون عام واحد.

وفيما استمرت الولايات المتحدة في ترديد تهديداتها المعتادة للعراق، وجه الرئيس الفرنسي جاك شيراك تحذيراً إلى الرئيس العراقي صدام حسين مؤكداً أنه لن يسمح له بالتهرب من التزاماته الدولية وأن عليه أن يقبل قرارات الأمم المتحدة لكنه دعا إلى حوار سياسي مع العراق مؤكداً إمكانية عودة العراق إلى المجتمع الدولي ورفع العقوبات عنه، مجدداً رفضه أي تفويض دولي للولايات المتحدة باستخدام تلقائي للقوة ضد العراق من دون العودة إلى مجلس الأمن الدولي، وأعلنت الصين أنها تعتبر الإتفاق خطوة نحو حل سياسي.

وأعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون اتصل هاتفياً بالملك السعودي فهد بن عبد العزيز وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ليطلعهما على أن الولايات المتحدة سترد «بحزم وقوة» على أي «عرقلة» من قبل العراق لعمليات التفتيش. وقال متحدث باسم البيت الأبيض جو لوكهارت، إن الرئيس بيل كلينتون أكد أيضاً أن «الولايات المتحدة ستحتفظ بوجودها العسكري في منطقة «الخليج» لمواصلة جهودنا الدبلوماسية المدعومة بالتهديد باستخدام القوة».

ودافعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لليوم الثالث على التوالي أمس ٢٦/٢/٩٨، عن الإتفاق بين الأمم المتحدة والعراق، معتبرة أن الإتفاق يجعل الولايات المتحدة «في وضع أفضل من السابق لمواجهة التهديد العراقي» وقالت انه إذا أوفى العراق وعوده بترك مفتشي الأمم المتحدة يقومون بعملهم فإن التهديد سينخفض وإذا خرقت بغداد الإتفاق «فسيكون لدينا دعم أفضل لاستخدام طرق أخرى أي القوة العسكرية».

وأكدت أولبرايت قولها «لن نذرف الدمع» إذا ما رحل صدام عن السلطة «لكن سياستنا تبقى الأفضل بالنسبة إلى أمننا القومي».

انقسام مجلس الأمن حول القرار بشأن العراق

وفي ٢٧/٢/٩٨ ارجأ مجلس الأمن الدولي إلى الأسبوع المقبل التصويت على مشروع قرار بريطاني ياباني تدعمه الولايات المتحدة يحذر العراق من «أوخم العواقب» في حال انتهاكه الإتفاق المتعلق بعمليات التفتيش بعد أن لقي معارضة شديدة من جانب روسيا والصين وفرنسا على تضمينه ما يتيح للولايات المتحدة وبريطانيا القيام بعدوان تلقائي على العراق من دون العودة إلى المجلس.

ولم يحدد نص مشروع القرار طبيعة هذه العواقب لكن فرنسا وروسيا والصين وأيضاً البرازيل أصرت على أن يوضح أي قرار ان استخدام القوة ضد بغداد لن يكون آلياً ومن دون قرار آخر من مجلس الأمن.

وقال السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة السير جون وستون «انصتنا باهتمام إلى الآراء التي سمعناها. . . . واعتقد أننا سنجد مخرجاً».

وأفاد دبلوماسيون أن البرازيل ادخلت تعديلاً على مشروع القرار الذي صاغته بريطانيا سيوضح الحاجة إلى أن يحدد مجلس الأمن ما إذا كان العراق انتهك التزاماته وبالتالي يمنع أن يكون استخدام القوة تلقائياً.

ويعبر مشروع القرار عن التقدير للإتفاق الذي أبرمه الأمين العام للأمم المتحدة مع بغداد بشأن تفتيش «المواقع الرئاسية» العراقية ويؤكد أن العراق يجب أن يلتزم بتعهدات بموجب الإتفاق. كما تشاورت روسيا والصين وفرنسا مع سبع دول أخرى عضوة في المجلس من مجموعة عدم الإنحياز.

وأفاد بعض من حضروا الإجتماع أن الدول طالبت بضرورة أن يصدق مشروع القرار على اتفاق أنان ويدعو إلى سرعة تنفيذه وتقوية الصياغة بشأن رفع العقوبات في نهاية الأمر وألا يتضمن استخدام القوة بصورة آلية أو يشير إليها. ويحذر مشروع القرار البريطاني المدعوم من الولايات المتحدة بغداد من «أوخم العواقب» في حال انتهاكها الإتفاق المتعلق بعمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

وأصرت روسيا والصين وفرنسا على تجنب تضمين أي مشروع قرار ما يتيح لأميركا وبريطانيا القيام بضربات تلقائية للعراق رداً على احتمال تخليه عن التعهدات التي أبرزها في إتفاقه مع أنان.

وقال وستون أن هناك اتفاقاً بين الدول الدائمة العضوية في ما يتعلق بالإطار العام للقرار.

العدوان الأميركي ودوافعه الإقليمية والدولية

إن لجوء الولايات المتحدة الأميركية إلى الضربات المحددة بات أمراً محتماً. فما تسعى إليه الإدارة الأميركية هو أبعد من الرئيس العراقي صدام حسين الذي لم يعد يشكل أكثر من مشجب تستعمله الولايات المتحدة لرمي السيناريوات التي تحتاج سياستها إليها.

إن عبارة كلوزويتس القديمة تقول إن «الحرب ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، فالحرب المستمرة هي ضد روسيا وأوروبا، خصوصاً فرنسا وألمانيا. فادعاء كل من روسيا وفرنسا بأنه لا يزال لكل منها وجود ما أو حق ما، أو مصلحة ما في العراق، عن طريق المسارعة إلى التوسط مع السلطة العراقية هو محاولة أخيرة يائسة للتفلت من الواقع الذي بات عليه العراق نتيجة ما بات يعرف بـ«حرب الخليج الثانية». والتي شكّلت، وهي الأزمة التي كانت قابلة للحل عن طريق التفاوض مع العراق الفرصة المثالية التي أرادتها الولايات المتحدة لفرض هيمنتها المطلقة السياسية والعسكرية والإقتصادية على منطقة عظيمة الأهمية والحيوية وكان هذا هو السبب الرئيسي والهدف المركزي كما أثبتت التطورات التي بدأت في منتصف السبعينات.

وفي جملة المعايير التي يمكن الاستناد إليها إقدام واشنطن على نقل مجموعة معينة من قواتها المتمركزة في ألمانيا إلى الخليج، وكانت بذلك تنقل مسرح عملياتها من أوروبا إلى المنطقة التي ستكون بالفعل مركزاً لاستراتيجيتها. لقد شكل هذا التطور كظاهرة ورمز كشفا جوهرياً للتوجه الجديد والبعيد المدى في الاستراتيجيا الأميركية.

ففي صيف عام ١٩٩٠، ومع بداية أزمة الخليج، أعلن وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني وبوضوح تام أن الإقامة الأميركية في الخليج ستكون طويلة الأمد[1].

فالوساطات المبذولة حالياً في تجنيب العراق عدواناً جديداً سيكون الفشل مصيرها وذلك، ليس بسبب المواقف العراقية وليس لنقص في جدية تلك الوساطات ولكن وباختصار لأن الولايات المتحدة الأميركية قررت أن مصلحة سياستها الخارجية ومن ضرورات هيبتها الدولية أن تلقن العالم عبر العراق درسا في من له الكلمة الأولى والفصل في السياسات الكونية.

فالعوامل العراقية في الأزمة المستمرة منذ تشرين الثاني الماضي لها أهميتها إلا أنها ليست العوامل المهمة الوحيدة أو الدافع الرئيسي وراء هذا الاستشراس العسكري الأميركي - البريطاني. وربما كانت تلك الأسباب وراء هذا الاعتراض العالمي شبه الشامل على عدوان جديد ضد العراق، وهذا الشعور الدولي بأن العراق لم يرتكب من الأخطاء ما يبرر هجوماً عسكرياً عليه وأن بالإمكان حل المشكلات والإشكالات الحالية بالأساليب الدبلوماسية.

فمعظم الدول العربية وغالبية دول منظمة الأمم المتحدة تعارض العدوان ومنها روسيا وفرنسا وغالبية أوروبا والصين والهند، إلى درجة أن المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة ريتشاردسون لم يستطع أن يرد على أسئلة الصحافيين في دافوس بشأن من هي الدول التي تؤيد الضربة العسكرية بعدما كان قد قال إن غالبية دول العالم تؤيد أميركا في توجهها الحالي.

فهدف الولايات المتحدة هو تأكيد زعامتها المطلقة للعالم وتأكيدها على أن مناطق النفط وتحديداً في المنطقة العربية هي احتكار أميركي لا بد من استمراره في القرن المقبل.

أما الدافع الأميركي لتأكيد الزعامة العالمية فيعود أساساً إلى سلسلة من الهزات والضربات التي تعرضت لها هيبة الولايات المتحدة في العامين الماضيين وخصوصاً في الشرق الأوسط، المنطقة التي ترى الولايات المتحدة أنها صاحبة القرار الأول والأخير فيها.

وبالتالي فلم يكن من قبيل المصادفة أن تندلع الأزمة الأخيرة مع العراق في نفس الوقت الذي تعرضت فيه الولايات المتحدة لفشل ذريع في المنطقة تمثل في المقاطعة العربية شبه الكاملة لمؤتمر الدوحة الإقتصادي برغم كل الإغراءات والتهديدات الأميركية واستفحلت في

---

(١) مهى نعمة، صحيفة «النهار» ٧/٢/١٩٩٨.

الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الإسلامي في إيران بحضور عربي وإسلامي لافت برغم السياسات الأميركية المعروفة تجاه إيران.

ترافق ذلك مع الفشل في إقناع غالبية الدول العربية، حتى ذات العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة، بسياسات الحصار الأميركية بحق ثلاث من الدول العربية هي العراق وليبيا والسودان. وأيضاً الفشل الأميركي في اقناع العالم والحلفاء تحديداً بالإلتزام بسياسة العقوبات ضد إيران.

وليس أدل على شعور الولايات المتحدة بتراجع هيبتها من فشل وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في الحصول على الدعم الكامل للموقف من العراق الذي كانت تتمناه في جولتها على الحلفاء الخليجيين[٢].

إن الإعتراض، لا بل الرفض كما قلت والذي يبديه العالمان العربي والإسلامي ومعهما بعض أوروبا لقيام الولايات المتحدة الأميركية بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق لإجبار النظام فيه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى البحث عن أسلحة الدمار الشامل التي يملك وإلى تدميرها، نابع من سياسة المكيالين التي تعتمدها الولايات المتحدة وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، والتي تنطوي على تناقض لا يمكن فهمه. فهي من جهة تصر على تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق وتهدد باستعمال القوة من أجل ذلك وأحياناً تنفذها كما حصل في الماضي وأحياناً أخرى تستعد لاستعمالها كما هو حاصل حالياً، ومن جهة أخرى، فإنها تصر على تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط وعلى تنفيذ الإتفاقات التي انتجتها عملية السلام حتى الآن، لكنها ترفض استعمال القوة مع إسرائيل، فضلاً عن إبدائها التفهم لموقفها وعدم الاستعداد حتى للضغط عليها لجعل السلام يسود الشرق الأوسط.

وسياسة المكيالين هذه هي التي أحرجت الدول العربية، حتى التي منها لا تمانع في القضاء على النظام العراقي. ذلك أن القضية الفلسطينية والتي هي لب أزمة الشرق الأوسط تعني كثيراً العرب والمسلمين.

النظرة الأميركية إلى الموقف العربي ـ الإسلامي ـ الأوروبي

المصادر الدبلوماسية الغربية ترى أن الولايات المتحدة على معرفة تامة بخلفيات الموقف الأوروبي والتي تنبع من اعتبارين:

الإعتبار الأول هو الرغبة في الخلاف العربي ـ الإسلامي ـ الأميركي من أجل العودة سياسياً إلى منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك منطقة الخليج.

---

(٢) غسان مكحل ـ صحيفة السفير تاريخ ١٩٩٨/٢/٤.

والإعتبار الثاني، يقوم على الرغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة في منطقة غنية جداً بالنفط.

لكن للولايات المتحدة الأميركية نظرة مختلفة إلى الموضوع، نظرة تقوم على التمييز بين الأزمة مع العراق وأزمة الشرق الأوسط. فالأولى أزمة كلاسيكية بمعنى أن هناك نظاماً خرق القواعد والقوانين الدولية أكثر من مرة فحاربه المجتمع الدولي عسكرياً وهزمه وفرض عليه قرارات تزيل أخطاره على جيرانه خصوصاً وعلى المنطقة عموماً. وهو يحاول التهرب من تنفيذها والحل الوحيد لهذا الوضع هو اللجوء إلى القوة معه في حال تعذر اقناعه بالتجاوب الكامل مع مطالب المجتمع الدولي. ذلك أن التساهل في هذا الموضوع يولد خطرين؛ خطر احتفاظ العراق بأسلحة الدمار الشامل وبالقدرة على تطويرها. والخطر الآخر عدم وجود أي ضمان لعدم استعماله إياها في أي وقت مما يهدد المنطقة كلها.

ومعالجة الوضع تكون باستعمال القوة بعد فشل الحلول الديبلوماسية[٣].

أما الأزمة الثانية فغير عادية وغير كلاسيكية وجوهرها تنازع شعبين، الشعب الفلسطيني وإسرائيل، منذ عقود على أرض واحدة أو على وطن واحد وطبعاً يعرف الأميركيون حسب المصادر الدبلوماسية الغربية أن إسرائيل تملك أسلحة دمار شامل ومتطورة وان العراق لا يزال في مرحلة العمل على استكمال امتلاك أسلحة من هذا النوع. لكنها تعرف أن إسرائيل لن تستعمل هذه الأسلحة وذلك لعدم حاجتها إلى ذلك في ظل ميزان القوى الإقليمي، الذي هو في مصلحتها إلى حد كبير جداً. وإلى عدم استعداد الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل رغم كل ما يقال عن تبعيّتها لها وخصوصاً في سياستها الشرق أوسطية للسماح لإسرائيل باستعمال هذه الأسلحة لانعكاساتها السلبية على المصالح الأميركية الحيوية.

وفي النهاية، من المهم أن يقتنع العالمين العربي والإسلامي بالنظرية الأميركية وهما ليس كذلك على الأقل الآن، وإلى أن يقتنعا بها أو إلى أن تقتنع الولايات المتحدة بأسباب عدم اقتناعهما ستبقى المنطقة معرضة لشتى أنواع الأخطار.

---

(٣) العراق والشرق الأوسط ازمتان مختلفتان ـ سركيس نعوم ـ النهار ٩/ ٢/ ١٩٩٨.

العلاقات الأميركية ـ العراقية
من القطيعة إلى المواجهة

١ ـ المحطات التاريخية للعلاقات الأميركية ـ العراقية

الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن للولايات المتحدة سياسة محدّدة تجاه العراق، بيد أن قيام ثورة / يوليو ١٩٥٢ في مصر وتبني القيادة المصرية سياسة رافضة لدخول الدول العربية في أحلاف غربية، وجه الإهتمامات الأميركية نحو العراق وجرى النظر إليه باعتباره إحدى دول «الإطار الشمالي» المواجهة للإتحاد السوفياتي.

وخلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨ قام العراق بدور محوري في إنشاء حلف بغداد إلا أنه بقي الدولة الأقل أهمية في هذا الحلف من وجهة النظر الأميركية. وبعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق، دخلت واشنطن وبغداد مرحلة عداء وقطع علاقات بين الجانبين عام ١٩٦٧ إثر حرب حزيران / يونيو العربية ـ الإسرائيلية. وانتقدت بغداد سياسة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في الخليج وهذا ما حدّ من الدور العراقي في الخليج، لكن توقيع إتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ مهد الطريق أمام تقارب عراقي ـ أميركي.

وبعد سقوط شاه إيران واحتجاز الرهائن الأميركيين في طهران تزايدت التقارير الصحافية حول محاولات سرية يقوم بها مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي زبيغنيو بريزنسكي لتحقيق تقارب مع بغداد. وفي نيسان / ابريل ١٩٨٠ قال بريزنسكي «نحن لا نرى تعارضاً سياسياً في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق، ونحن لا نشعر أن العلاقات الأميركية ـ العراقية يجب أن تبقى في قالب الخصومة والعداء».

وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية.

ويمكن القول بصفة عامة إن الفترة بين ١٩٧٥ و١٩٨٨ قد شهدت تقارباً ثم تطوراً نسبياً في العلاقات الأميركية ـ العراقية.

٢ ـ السياسة الأميركية في الخليج

بيد أن نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨ وبمنظور استراتيجي عام يمكن القول إن انتهاء الحرب دفع واشنطن إلى أن تسقط مبدأ توازن القوى بين العراق وإيران من خياراتها الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي. وفي عام ١٩٩٠ جاء الإجتياح العراقي للكويت ليثبت النمط المتعاظم من المخاطر التي قد يفرزها مبدأ توازن القوى المرتكز إلى سياسة سباق التسلح. وفي ١٨ أيار / مايو ١٩٩٣، أعلن مارتن انديك مدير عام شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأميركي (مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون

الشرق الأدنى حالياً) ان سياسة الرئيس بيل كلينتون في الخليج تقوم على مبدأ «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق.

لقد مثل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ هذه الصدمة للسياسة الأميركية في الخليج وبالتحديد فقد جسد إفلاس سياسة توازن القوى التي شكلت دليلاً لسياسة واشنطن لعقدين من الزمن.

واليوم تستمد الاستراتيجية الأميركية المتعلقة بـ«الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق من التقويم القائل ان النظامين العراقي والإيراني الحاليين معاديان للمصالح الأميركية في المنطقة وعلى هذا لا يجوز المضي في سياسة توازن القوى أي تعزيز أحدهما لموازنة الآخر. كذلك لم تعد بحاجة إلى الاعتماد على أحدهما لموازنة الآخر. وهكذا ما دامت الولايات المتحدة قادرة على الاحتفاظ بوجودها العسكري في المنطقة وناجحة في تحجيم الطموحات العسكرية لإيران والعراق، فإنها تمتلك الوسائل اللازمة لمواجهة النظامين العراقي والإيراني.

وفي ما يخص العراق على وجه التحديد، أكدت الولايات المتحدة إصرارها على تقيد أي نظام في العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغزو الكويت وحرب الخليج الثانية.

واستمرت الإدارة الأميركية في تأكيدها على آلية البعد العسكري، ممارسة وتهديداً في جهود احتواء العراق. وبعد الضربة الأميركية للمواقع العراقية عام ١٩٩٣، يمكن النظر إلى «ضربة الصحراء» التي نفّذت ضد العراق في أيلول / سبتمبر ١٩٩٦ باعتبارها نموذجاً واضحاً على آلية البعد العسكري في جهود الاحتواء، أي آلية الرد العنيف على اختراق «الخطوط الحمر» بالصورة التي بلورها جورج كانن قبل نصف قرن.

وبعد شهرين من «ضربة الصحراء» قال وليم بيري وزير الدفاع الأميركي السابق إن الهدف من الوجود العسكري في الخليج هو «الحفاظ على ردع قوي في المنطقة في إطار سياسة الإحتواء المزدوج لإيران والعراق والتعامل مع أي خطر نابع من أي من الدولتين». وأضاف أيضاً: «إن مهمة الجنود الأميركيين منع العراق وإيران من السعي إلى السيطرة على إمدادات النفط العالمية (. . .) ان لدى هاتين الدولتين خططاً للسيطرة على ثلثي إمدادات النفط العالمية الموجودة في الخليج ولا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر إثارة للرهبة من وجود مجموعة قتالية لحاملة طائرات»[١].

وخلال الأزمة الراهنة يبدو من الواضح أن الحشد الأميركي العسكري الكبير في الخليج لا يستهدف إسقاط نظام الرئيس صدام حسين بل تأكيد الخيارات الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

٢ ـ استهدافات الهجوم الاستراتيجي الأميركي على العراق

اتخذت الأزمة الأخيرة بين العراق والولايات المتحدة أبعاداً خطيرة لجهة اتهام القيادة

العراقية رئيس لجنة التفتيش الدولية «يونسكوم» والأميركيين العاملين فيها بالتجسس لمصلحة وكالة المخابرات المركزية الأميركية وخدمة السياسة الأميركية، أكثر من أدائها لمهامها، وعدم تمكين اللجنة من تفتيش المواقع الرئاسية باعتبارها مواقع سيادية، وأيضاً لجهة غضب السياسة الأميركية من فشل مؤتمر الدوحة الإقتصادي وحصول إجماع عربي لمنع ضرب العراق عسكرياً، وربطها في الوقت عينه بين رفع الحصار الإقتصادي وتغيير البنية السياسية للنظام العراقي.

ويمكن تحديد الأهداف الأميركية في المنطقة من خلال ما يأتي: في الحفاظ على المصالح الأميركية ومصالح اصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها وفرض السلام الأميركي ـ الصهيوني على العرب أي الاستسلام الذي يعني تهويد فلسطين، لكي تصبح القدس العاصمة الإقليمية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ولإسرائيل في آن معاً، وضمان استقرار الأوضاع القائمة باستمرار تفوق العدو الصهيوني عسكرياً وتكنولوجياً ونووياً وفرض قيود إقليمية على أسلحة الدمار الشامل خصوصاً على الجانب العربي. وتكثيف الوجود العسكري الأميركي في الخليج والكيان الصهيوني وتركيا باعتبار أنه هو الأساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأميركية وإطباق الحصار على سوريا من جميع الجهات لإجبارها على تقديم تنازلات مهمة على جبهة التسوية ضمن المسار السوري ـ اللبناني ـ الصهيوني وأن تكون للولايات المتحدة الكلمة الأولى والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة العربية ورفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي.

٤ ـ أهدف الهجمة الأميركية على العراق

إن الأهداف الحقيقية للهجمة الأميركية على العراق هي استكمال للمؤامرة الصهيونية التي بدأت بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ثم ضرب العراق من خلال ما سمي بحرب الخليج الثانية وما أدت إليه هذه الحرب من استسلام للمخطط الأميركي ـ الصهيوني الذي قاد بعض العرب إلى مدريد.

إن الهدف الاستراتيجي الأبعد للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل هو أن لا يتوافر لدى أي قطر عربي أية إمكانات تتيح له تقدماً علمياً وخصوصاً في مجال التسلح كي لا يشكل أي خطر على الكيان الصهيوني، فبينما تتيح الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل توافر كل سبل التقدم العلمي وحيازة كل أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) بحيث تظل تهدد في كل حين الوطن العربي بما فيه دول المشرق والخليج والمغرب العربي، بل تتجاوز في تهديدها إلى دول آسيا الإسلامية كإيران وباكستان وأفغانستان. ضف إلى ذلك فإن أحد الأهداف المؤكدة والحتمية التي اثبتها الحصار القائم على العراق منذ سبع سنوات إضافة إلى تدمير شامل للبنية التحتية العراقية، هو تدمير الإنسان العراقي ولأجيال، كإنسان قادر على بناء دولة قوية

ومتنامية، ربما تكون ثاني أقوى دولة في الوطن العربي بعد مصر، وهذا ما سوف يجنب إسرائيل الكثير من القلق والمتاعب. فالعراق الذي يبلغ عدد سكانه اليوم وفقاً لإحصاءات نشرة «الميزان العسكري» Military Balance لعام ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، نحو ٢٢ مليون نسمة ويستطيع أن يجند وفقاً لهذه الإحصاءات نفسها أكثر من مليون رجل وذلك رغم ما انتابه من خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح (وفاة أكثر من نصف مليون طفل بسبب عدم توافر الغذاء والدواء).

إضافة إلى أن من أهداف الولايات المتحدة الأميركية المحتملة هو موضوع تقسيم العراق وإنشاء دولة كردية في شماله. ويبدو أن الولايات المتخدة الأميركية تسعى إلى تحقيق هذا المشروع عن طريق التوفيق بين الحزبين الكرديين الرئيسيين وعن طريق إقناع تركيا بالقبول بهذا المشروع.

ويعتقد نائب رئيس الوزراء التركي «بولاند اجاويد» أن أميركا جادة في هذا الموضوع ويقول في تصريح له: «لو كان الفصيلان الكردييان تمكنا من التفاهم فيما بينهما لكانت كردستان قد انشئت»[1].

إلا أن تركيا لا تزال تعارض ذلك لأنه يؤدي إلى ضياع جزء منها وهو المنطقة الكردية في الشمال التركي والتي تقاتل منذ سنوات عديدة لأجل إخضاعها كما أنه لا يزال لديها أمل كبير بالحصول على حصة من العراق إذا ما قسم، خصوصاً وإنها تعاني من أطماع مزمنة بمنابع النفط في كركوك والموصل.

والهدف الأميركي الثاني المحتمل هو، إما تفتيت العراق وذلك بإلغائه كدولة على أن يضم الأردن إليه المنطقة السنية وهي الوسطى (بغداد) بحيث تعود هذه المنطقة إلى العرش الهاشمي الذي لا تزال الأسرة الهاشمية في الأردن تحلم باستعادته، بينما تستعيد الولايات المتحدة حلماً قديماً بإعادة تكوين حلف بغداد ولكن بدون إيران، وتنضم المنطقة الشيعية وهي الجنوبية الشرقية، إلى إيران. وتضم تركيا إليها المنطقة الشمالية الغنية بالنفط والتي تحلم بها منذ زمن طويل. إلا أن هذا التقسيم يرهق تركيا بسبب الثورة المستمرة للأكراد في الجنوب التركي والشمال العراقي، ولن يكون مرضياً تماماً للولايات المتحدة الأميركية لأنه يقوي إيران بانضمام المنطقة الشيعية إليها، كما أنه يمكن أن يثير حروباً متعددة وطويلة الأمد في الشرق الأوسط لا تستطيع الولايات المتحدة ضبط إيقاعها هذا بالإضافة إلى احتمال أن يضطرب الأمن في الخليج بشكل يؤدي إلى الإضرار بمصالح أميركا النفطية التي تعتبر السبب الرئيسي لتواجدها العسكري فيه مما يؤثر على سلامة استثمارها لهذا المرفق الحيوي الهام.

والهدف الآخر للولايات المتحدة ربما يكون بإشعال حرب أهلية دون غرض محدد تنتهي بتغيير النظام إلى نظام لا يعرف عنوانه ولا شكله وإما يكون لصالح الولايات المتحدة الأميركية

---

(١) صحيفة السفير تاريخ ٩/ ٢/ ١٩٩٨.

كمعظم الأنظمة القائمة في هذا الشرق والموالية لأميركا.

أخيراً بإمكاننا القول ان الذين يعرفون القوى العسكرية وموازينها في العالم يؤكدون أن عراق اليوم لا يتطلب كل هذا الحشد من الأساطيل والجيوش وكثافة النار الحربية التي تكدس لضربه. ولا النار السياسية التي تستعمل ضده، إنما المراد من هذه الأعداد من الطائرات وكميات القنابل المدمرة التي يعلن إرسالها يومياً إلى مناطق الحشد في الخليج، افهام غير دولة في الشرق الأوسط وفي العالم، إن النظام العالمي الجديد الذي أطلق شعاره بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، تحول نظاماً أميركياً أوحد لا منازع له.

مصادر البحث:

عبد الجليل زيد مرهون «النهار» ٢٦/ ٢/ ١٩٩٨.

اللواء الركن المتقاعد الدكتور ياسين سويد «الهجمة الأميركية على العراق ومستوى الرد العربي»، السفير ١٧/ ٢/ ١٩٩٨.

التهديدات الأميركية والتحضير لضربة عسكرية

«نيميتز» تدخل مياه الخليج وتهديدات للعراق بعقوبات جديدة

وصلت حاملة الطائرات الأميركية، «نيميتز» إلى الخليج يوم ١١/ ١٠/ ٩٧ لتنقل «الرسالة الواضحة» التي قال المسؤولون الأميركيون إن على العراق استيعابها بعد أيام من التلويح بتوجيه ضربات وبفرض عقوبات جديدة ضد بغداد التي انتقدت، للمرة الأولى رئيس اللجنة الدولية المكلفة نزع الأسلحة العراقية ريتشارد باتلر «ولاتباعه خطط الإستخبارات الأميركية».

وقال المتحدث باسم قيادة الأسطول الخامس إنه يرافق طرادان ومدمرة وفرقاطة وغواصة هجومية، حاملة الطائرات «نيميتز» التي تحمل ٥٠ طائرة من طراز «اف ـ ١٤» و«اف ـ ١٨» وتابع المتحدث «ستعمل الحاملة في الخليج كما كان مخططاً لها من قبل في إطار عملية المراقبة الجنوبية».

وكان وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين قد أعلن أن الأمر بتحريك «نيميتز» صدر «لإرسال إشارة إلى العراق» ويهدف إلى إبلاغ بغداد بأن «التحالف الدولي يريد بشكل جدي فرض احترام منطقة الحظر الجوي» فوق جنوب العراق.

* البنتاغون يصرح

في واشنطن صرح الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» الكابتن مايكل دبلداي ٧/ ١٠/ ٩٧ أن العراقيين قاموا أخيراً بانتهاكات كثيرة لمناطق الحظر الجوي في شمالي العراق وجنوبه. وقال: «انتهكت الطائرات العراقية منطقة الحظر الجوي، لكن التحالف لا يزال يطبق القرار الخاص بمنطقة الحظر الجوي وسنواصل ذلك مستقبلاً».

*** واشنطن تحذر بغداد من انتهاك الحظر ولا تستبعد اللجوء إلى صواريخ «كروز»**

حذرت واشنطن يوم أمس ٩/١٠/٩٧ بغداد من مواصلة انتهاك طائراتها منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وأكدت أنها ستعمل على أن تتخذ الأمم المتحدة «أشد إجراء ممكن» لحمل العراقيين على التعاون التام مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وصرح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أن القوات الأميركية شددت الرقابة الجوية على منطقتي «حظر الطيران» في العراق وأن الطائرات الحربية العراقية «ستتحمل العواقب» إذا واصلت انتهاكاتها. وقال: «اتخذنا إجراءات لتشديد الرقابة في المنطقة التي يبدو أنهم عازمون على استغلالها. وإذا ارتكبوا خطأ فإن عليهم تحمل العواقب».

ولم يستبعد الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية كين باكون لاحقاً إمكان اللجوء إلى استخدام صواريخ «كروز» أو غيرها من الوسائل العسكرية ضد العراق إذا واصلت طائراته انتهاك منطقتي الحظر. وقال: «لدينا قوة عسكرية قوية في الخليج مستعدة لحماية مصالحنا هناك (...) وقد سبق لنا أن استخدمنا في ما مضى طائفة من الإمكانات العسكرية بما في ذلك صواريخ «توماهوك» والطائرات لحماية مصالحنا. سنكون قادرين على أن نفعل ذلك مستقبلاً». وذكر أن مجموعة السفن المرافقة لحاملة الطائرات الأميركية «نيميتز» تضم سفناً قادرة على إطلاق صواريخ «كروز».

*** الإتهامات الأميركية للعراق بعرقلة عمل مفتشي اللجنة**

أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن ٩/١٠/١٩٩٧ أن واشنطن ستعمل على أن تتخذ المنظمة الدولية «أشد إجراء ممكن» لحمل العراق على التعاون التام مع اللجنة الخاصة. وقال: «لا أريد مناقشة كل الخيارات، باستثناء القول إننا نريد بالطبع أشد إجراء ممكن،من مجلس الأمن لتعزيز العمل المهم الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الخاصة (...) سنعمل مع زملائنا في مجلس الأمن على التأكد من إرسال أشد رسالة ممكنة إلى العراق بأنهم إذا لم يلتزموا هذه الشروط لن ترفع عنهم العقوبات».

البيت الأبيض يحذر بغداد من تجميد تعاونها مع مفتشي الأمم المتحدة

حذر يوم أمس ٢٧/١٠/٩٧ البيت الأبيض، بغداد من عواقب وخيمة إذا قررت تجميد اتصالاته مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وقال ناطق باسم الرئاسة الأميركية «لدينا خيارات واسعة ولا أريد أن أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في الوقت الحاضر».

ولفت إلى أن «اللجنة الخاصة لم تبلغ بعد عن مواجهتها أي صعوبات في عمليات التفتيش في الأيام الأخيرة» وأضاف أن الولايات المتحدة غير واثقة مما إذا كانت توصية

المجلس الوطني العراقي مجرد «كلام إنشائي» أم أنها ستؤدي إلى تجميد فعلي للإتصالات. وشدد على أنه يجب فتح الطريق أمام مفتشي اللجنة الخاصة للوصول إلى «كل المواقع والوثائق والأفراد» كما يتطلب عملهم.

وأكد أن «مثل هذه المحاولة الفظة لتخويف مجلس الأمن لن تنجح، بل تدل أبلغ دلالة على مدى ازدراء العراق للجنة الخاصة ولمجلس الأمن والأعراف الدولية للسلوك المتحضر».

*** الموقف الأميركي من القرار العراقي بطرد الأميركيين من لجنة إزالة الأسلحة**

في واشنطن صرحت الناطقة باسم البيت الأبيض آن لوزاتو ٢٩/ ١٠/ ٩٧ أن «القرار العراقي غير مقبول. العراق لا يمكنه أن يحدد للأمم المتحدة من الذي يشارك في فرق التفتيش». وتوقعت أن «يتخذ مجلس الأمن إجراء صارماً في أقرب وقت ممكن ضد هذه المطالب غير المقبولة».

ووصف الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن، التحرك العراقي بأنه «هجوم على كل أسس نظام الأمم المتحدة (. . .) هذا التحرك يحتمل أن تكون له عواقب وخيمة باعتباره تحدياً لسلطة مجلس الأمن». وكرر على أنه «ليس بمقدور العراق أن يقول للجنة كيف تقوم بمهمتها. والتفتيش الفعال يستلزم أن تقوم اللجنة بنشاطاتها وفقاً لما تقرره».

*** تحذيرات أميركية رداً على منع ثلاثة خبراء أميركيين من دخول بغداد**

توالت يوم ٣٠/ ١٠/ ٩٧ التحذيرات الأميركية لبغداد، وقال مستشار الرئيس بيل كلينتون لشؤون الشرق الأوسط بروس رايديل إن على «الحكومة العراقية أن تعود عن قرارها فوراً ومن دون شروط».

وسئل عن الخيارات الأميركية فأجاب إنه «في كل مرة عملت الأسرة الدولية في شكل حاسم اضطر العراق إلى التزام القرارات الدولية».

وأوضح الناطق باسم البيت الأبيض ماك كاري أن لدى الإدارة الأميركية «سلسلة من الخيارات» لإجبار بغداد على العودة عن قرارها. وقال: «أظهرنا بطرق مختلفة كيف نطبق رغبة الأسرة الدولية».

وذكر بأن الرئيس العراقي صدام حسين حاول في الماضي «التهرب من أحكام القوانين الدولية التي عليه أن يحترمها وفي كل مرة يلعب هذه اللعبة يتلقى جواباً واضحاً وكافياً من الأسرة الدولية».

وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن أن «العراق أخطأ» بقراره و«بمحاولته التدخل في عمل اللجنة». ووصف التطورات بأنها «خطيرة» ولم يستبعد اللجوء إلى أي من الخيارات المتوافرة قائلاً إن واشنطن تأمل في تسوية المسألة بالسبل الدبلوماسية ومشككاً في أن يمضي الرئيس العراقي في «اللعبة إلى نهايتها».

*** واشنطن لا تستبعد أي خيار**

صرح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٣١/ ١٠/ ٩٧ أن «الأمم المتحدة لا تسعى إلى المواجهة مع بغداد، إلا أنها تشدد على التقيد «بقرارات المنظمة الدولية في شأن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية». وقال في مؤتمر صحافي إن واشنطن «لم تقرر شيئاً بعد، إلا أنها في الوقت نفسه لا تستبعد أي خيار» على المستوى العسكري لإجبار العراق على التراجع عن قراره الأخير. وأشار إلى أن القوات المسلحة الأميركية «تواصل القيام بعملياتها الإعتيادية». وشددت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على «الإجماع الذي يسود بين أعضاء مجلس الأمن» في هذه المسألة. وأضافت «نحن جميعاً متضامنون. إن الدول أفهمت العراقيين صراحة بضرورة احترام التزاماتهم بإزالة الأسلحة. وكررت أن «العراق غير مؤهل لتحديد من يشارك في عمل اللجنة الخاصة».

وحض الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن النظام العراقي على العودة عن قراره قائلاً: «نأمل أن يفهم العراق الرسالة الموحدة» التي وجهها مجلس الأمن وأن «يوافق على القواعد التي حددتها الأمم المتحدة. شاهدنا العراق في السابق يتراجع ونأمل أن يتحلى المسؤولون العراقيون هذه المرة بما يكفي من الحكمة للتراجع أيضاً».

*** واشنطن تتشدد**

شدد ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية كريستوفر بوش ١/ ١١/ ٩٧ بأن على العراق أن «يرضخ لإرادة مجلس الأمن وينفذ بالكامل كل القرارات ويتعاون مع يونسكوم» لكنه أضاف أنه يجب الإنتظار لما سيحدث غداً. وكان المندوب الأميركي الدائم لدى مجلس الأمن بيل ريتشاردسون قد اعتبر أن التصرفات العراقية اعتداء على الأمم المتحدة وانتهاكاً مادياً لقرار وقف النار الرقم ٦٨٧» وقال: «ندعم قرار إبقاء الأميركيين في اللجنة والكرة في الملعب العراقي والأفضل لهم السماح باستئناف عمليات التفتيش».

*** قادة الكونغرس يطالبون بعمل عسكري**

دخلت الأزمة بين العراق والولايات المتحدة يوم أمس ٢/ ١١/ ٩٧، المرحلة الأكثر توتراً وحدة بين البلدين منذ حرب الخليج، حين استظلت واشنطن باللجنة الدولية للإشراف على نزع السلاح العراقي لتنفيذ تهديداتها ضد العراق.

وأعلن البيت الأبيض يوم أمس (٢/ ١١/ ٩٧) أن الولايات المتحدة تعتبر تصرفات العراق «غير مقبولة» مشدداً على أن الأزمة القائمة هي بين العراق والأمم المتحدة. غير أن طبول الحرب قرعت من الكونغرس الأميركي حيث قال الزعماء الجمهوريون والديمقراطيون أنهم سيدعمون القيام بعمل عسكري ضد العراق. وقال رئيس مجلس النواب نيوت غينغريتش في تصريح له «علينا اتخاذ كل التدابير اللازمة لتطبيق القرارات». وسئل هل يقصد بذلك القيام

بعملية عسكرية فأجاب «طبعاً» وأضاف «هزمناهم على الصعيد العسكري (في حرب الخليج عام ١٩٩١) وعليهم الإمتثال للقواعد».

وقال زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ السناتور ترينت لوت: «اعتقد أن علينا أن نفعل شيئاً ما في وقت قريب». أما زعيم الأقلية الديمقراطية السناتور ريتشارد غيبهارت فقال: «يبدو أن الشيء الوحيد الذي يفهمه (الرئيس العراقي) هو العمل (العسكري). وهذا ما ينبغي أن يحصل».

ورأى السناتور الديمقراطي توماس داشلي أن منع الأميركيين من المشاركة في أعمال التفتيش «غير مقبول على الإطلاق وأعتقد أن علينا التحرك في أقرب فرصة».

من جهة ثانية صرح الناطق باسم البيت الأبيض باري توين أن «العراق يستمر في إظهار احتقاره الفاضح لمجلس الأمن وقراراته» وإن المجلس «لا يزال يواصل مشاوراته ويبحث في خياراته».

أما السفير بيل ريتشاردسون فقد شدد على أن «الأولوية هي لتسوية بالطرق الدبلوماسية» موضحاً أن «على مجلس الأمن أن يتصرف في هذه المرحلة».

كوهين يحذّر العراق من التعرض لطائرات الاستطلاع

كان الوضع العراقي محور المحادثات التي أجريت في وزارة الدفاع الأميركية بين وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين ووزير الدفاع الإسرائيلي إسحق مردخاي وقال كوهين في مؤتمر صحافي مشترك إن «الطائرات (يو ٢) ستستمر في تحليقها هذا الأسبوع ولن أناقش جدول هذا التحليق. يجب أن تحلق بصورة آمنة وأن تقوم بمهمتها التفتيشية ونحن نتوقع من العراقيين أن يعملوا على ذلك».

ودعا كوهين العراقيين إلى الإستماع بإمعان إلى الرسالة التي تحملها بعثة الأمم المتحدة رافضاً التعليق على التقارير التي تفيد بوجود تحركات عسكرية عراقية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن أمس ٤/١١/٩٧ إن الولايات المتحدة تعتقد أنه سيكون خطأ خطيراً بالنسبة للعراق ضرب هذه الطائرات وأنا لا أريد أن أتكهن ماذا يمكن أن يحدث إذا اقترف هذا الخطأ الكبير».

واشنطن لا تستبعد ضربة عسكرية لبغداد

* تصعيد أميركي بعد تقرير لباتلر عن نقل معدات عسكرية

أكد مسؤولون عسكريون أميركيون ٦/١١/٩٧ أن العراق يستعد لاحتمال تعرضه لضربة عسكرية وبدأ يعيد انتشار دباباته ومدرعاته ووضع مدافعه المضادة للطائرات في حال استنفار.

وجاء التزايد في الإشارات الأميركية إلى احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى العراق بعد

إعلان رئيس اللجنة الدولية الخاصة ريتشارد باتلر عن سحب العراق لبعض المعدات من مواقع مستهدفة بالتفتيش بعدما رفض للمرة الرابعة أمس ٦/ ١١/ ٩٧ السماح للمفتشين الأميركيين من دخول المواقع.

ولم تستبعد التصريحات الأميركية توجيه ضربة عسكرية للعراق كما قال وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين، فيما غلف الرئيس الأميركي بيل كلينتون ونائبه آل غور تصريحاتهما بغلاف دبلوماسي. وشدد نائب الرئيس الأميركي آل غور على ضرورة انصياع صدام لإرادة المجتمع الدولي، وخاصة ما يتعلق منها بعدم «تطوير أسلحة الدمار الشامل» أما وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين فقد عبر بوضوح عن نوايا الإدارة الأميركية حيال العراق غير مستبعد ضربة عسكرية.

وبعدما تحدث كوهين عن مهمة البعثة الدولية إلى بغداد قال: «نأمل أن تكون الرسالة التي حملتها واضحة جداً وأن ينفذها صدام حسين. ولكن إذا لم يتم ذلك فستكون هناك سلسلة من التوصيات تقدمها الأمم المتحدة، وعلينا أن ننتظر عودة الفريق الموجود في بغداد والاستماع إلى تقريره، وهناك وقت كافٍ، وردود عديدة يمكن أن تعتبرها الأمم المتحدة، ربما تضمنت إجراءات اقتصادية أكثر، وربما تضمنت أعمالاً عسكرية».

*** واشنطن تتشدد مع العراق وتسعى إلى عقوبات إضافية**

أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن أن بعثة الأمم المتحدة التي زارت بغداد، اخفقت في إقناع النظام العراقي بالعودة عن قراره إبعاد المفتشين الأميركيين، وقرر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان اختصار جولته في أميركا اللاتينية والعودة إلى نيويورك، وهو يتجه إلى إنهاء مهمة البعثة ووقف تدخله الشخصي في الأزمة وحصر المسؤولية بمجلس الأمن.

وأكد رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر، أن طائرات «يو ـ ٢» ستعاود طلعاتها يوم الإثنين ١٠/ ١١/ ٩٧، متجاهلاً تحذير بغداد، التي قررت إيفاد نائب رئيس الوزراء طارق عزيز إلى نيويورك لإجراء «حوار بنّاء» بناء على توجيهات من الرئيس العراقي صدام حسين في جلسة لمجلس قيادة الثورة العراقية.

وتأتي هذه التطورات عقب إعلان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يأسه من إمكان تعديل العراق موقفه ودعوته شركاء الولايات المتحدة إلى «التصميم والحزم»، رافضاً ذكر أو استبعاد أي خيار في انتظار عودة ديبلوماسيي الأمم المتحدة الثلاثة. وقال المندوب الأميركي السفير بيل ريتشاردسون، «إننا نعتزم أن نكون أقوياء وحازمين وحاسمين في السعي إلى ضغوط إضافية».

*** كلينتون متشائم ويحض شركاءه على الحزم**

في واشنطن، صرح الرئيس الأميركي بيل كلينتون ٧/ ١١/ ٩٧ أنه لا يرى أي سبب

للاعتقاد أن العراق يمكن أن يتراجع في مواجهته الحالية مع الأمم المتحدة ودعا شركاء الولايات المتحدة، «إلى الحزم والتصميم» حيال الرئيس العراقي. وشدد على أنه يعود إلى «الأسرة الدولية» أن «تقرر الرد على العراق». وأنه سيفعل ما في وسعه كي لا تضطر الولايات المتحدة إلى التصرف بمفردها.

تصعيد أميركي عشية جلسة مجلس الأمن

* كلينتون: طائرات «يو ـ ٢» تحلّق اليوم واستهدافُها تَعَرُّضٌ للأميركيين

استبقت الإدارة الأميركية تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى العراق وأطلقت سلسلة من التهديدات ضد العراق، محذرة بغداد من التعرض لطائرات التجسس من طراز «يو ـ ٢»، التي قالت واشنطن إنها ستستأنف مهماتها فوق العراق اليوم.

وقال الرئيس الأميركي بيل كلينتون إن التعرض للطائرات سيكون بمثابة «عمل حربي»، مشيراً إلى أن وزارة الدفاع الأميركية قد استخدمت هذ الوصف.

ووجه كلينتون تحذيراً مباشراً إلى الرئيس العراقي صدام حسين جاء فيه «أنت لا تستطيع أن تملي على الأمم المتحدة ما تقوم به. الطلعات ستستأنف، وإذا أطلقتم النار عليها فإنكم ترتكبون خطأ كبيرا» وأكد أن إدارته لن تتسامح مع أي محاولات لقتل طيارين أميركيين. وألمح كلينتون إلى أن الخيار العسكري لا يزال وارداً في حين استدرك أن على الرئيس العراقي «أن يفهم أن هذه مسألة خطيرة» لا تعكس فقط موقف رئيس الولايات المتحدة وشعبها بل موقف المجتمع الدولي» وأضاف إن صدام حسين «سوف ينصاع في النهاية.... وإذا لم ينصع سوف تكون لذلك عواقب».

وأعرب كلينتون عن أمله بوقوف روسيا وفرنسا والدول العربية في صف واحد ضد العراق، قائلاً؛ إن لهذه الدول مصلحة كبيرة في منع العراق من تطوير ونشر أسلحة الدمار الشامل، وتساءل عما سيحدث إذا طور العراق صاروخاً يصل إلى أوروبا. وقال إن صدام حسين يحاول تقسيم الائتلاف الدولي المناهض له عبر تقديم الوعود لبعض الدول ببيعها النفط بأسعار مخفضة.

واعتبرت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت أن العراق «يرتكب خطأ كبيراً» إذا ما حاول إسقاط طائرة «يو ـ ٢» لأن هذا العمل «ستكون له عواقب» لم تحدد طبيعتها، وأقرت بوجود بعض الفروقات بين الحلفاء في مسألة العقوبات، لكنها أشارت إلى وجود «وحدة مميزة» لإجبار صدام على احترام القرارات الدولية.

الأزمة العراقية الأميركية في ذروتها

* واشنطن تقترح على مجلس الأمن عقوبات جديدة

وصلت الأزمة بين العراق والأمم المتحدة حول قرار بغداد طرد المفتشين الأميركيين، إلى ذروتها يوم أمس ٩٧/١١/١٠ بإصرار الولايات المتحدة مدعومة من بريطانيا، على إصدار قرار من مجلس الأمن بفرض المزيد من العقوبات على العراق، الذي طالب بمنحه فرصة لشرح وجهة نظره من دون أن يتراجع عن قراره. وارتفعت درجة الترقب عندما أعلن المندوب الأميركي إلى الأمم المتحدة وليم ريتشاردسون أنه لا يحق لطارق عزيز التحدث أمام مجلس الأمن لعرض شكاوي العراق، وأن الأمر «بيد مجلس الأمن ليتخذ إجراءات قوية. وبعد هذا إذا لم يلتزم العراق فإن جميع الخيارات مطروحة».

واعتبر الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن عدم تعرض طائرة «يو ـ ٢» للهجوم هو أمر جيد، «ولكنه لا يغير من طبيعة القضية الأوسع وهي أن صدام حسين قد أوقف عمل مفتشي الأمم المتحدة». وقال إن الخطوة المقبلة هي في اتخاذ مجلس الأمن الدولي «قراراً قوياً يعكس تصميم المجتمع الدولي على استئناف أعمال التفتيش، وهذا يجب أن يحدث قريباً بعد أن يقدم وفد الأمم المتحدة تقريره، وبعد ذلك علينا أن نؤكد تصميمنا على استئناف أعمال التفتيش».

* رأى نائب الرئيس الأميركي آل غور يوم أمس ٩٧/١١/١٠ أن لا حق للعراق في الاعتراض على طلعات طائرات التجسس الأميركية، التي شدد أنها ستستمر حتى اثناء المحادثات الرامية إلى حل أزمة مفتشي الأسلحة. وأضاف «ما زلنا نأمل أن تسفر المحادثات عن قرار صدام حسين بالعدول عن سلوكه وما زلنا نأمل أن تكون هذه هي النتيجة».

* أعلن وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٩٧/١١/١٠ بعد انتهاء مهمة طائرة التجسس «لقد بعثنا برسالة واضحة ولا لبس فيها إلى صدام حسين عبر قنوات مختلفة بأن أي هجوم على الطائرة أو إلحاق الأذى بالطيار سيؤدي إلى عواقب وخيمة وسيكون خطأ جسيماً».

ورأى كوهين أنه يتوجب على صدام حسين أن لا يسعى بأي شكل من الأشكال، إلى مهاجمة مفتشي الأمم المتحدة أو إلحاق الأذى بمن في ذلك الأعضاء الأميركيون في الفريق، «وأن لا يتخذ أي إجراء معاد ضد طلعات طائرات «يو ـ ٢» «وأي نشاط من هذا النوع سيؤدي إلى نتائج يدركها جيداً. . . . وهذا إنذار كاف لأن يفهم بأن النتائج ستكون بالغة الأهمية».

* أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن ٩٧/١١/١٠ إلى أن واشنطن ستسعى إلى إصدار قرار عن مجلس الأمن «يدين أفعال العراق ويطالبه بالتراجع عن قراره وأن يواصل مجلس الأمن ما بدأه بفرض قيود على السفر».

* واشنطن تستحضر القرارات السابقة لضرب العراق

أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون يوم أمس ٩٧/١١/١١ أن الطيارين الأميركيين الذين يقومون بدوريات في منطقتي الحظر العراقيتين، يفعلون ذلك لإفهام «صدام حسين أن أي خطوة

ضد الكويت أو السعودية ستكون خطأ كبيراً». وقال إن المفتشين الأميركيين «يجب أن يعودوا إلى استئناف عملهم وعلى المجتمع الدولي أن يطالب بذلك».

وصرح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أن «مجموعة من أنواع حاملات الطائرات والسفن الحربية يمكن أن ترسل إلى المنطقة بسرعة إذا لزم الأمر» وأمل «ألا تكون ثمة حاجة إلى ذلك، ولكن في حال الضرورة سنفكر في هذا الأمر بالتأكيد». وعلى ظهر حاملة الطائرات «نيميتز» عقد نائب الأميرال جون نائمان مؤتمراً صحافياً حذر فيه من أن البحرية الأميركية في حال تأهب قصوى وتملك قوة نيران كبيرة كفيلة بإحباط أي محاولة عراقية لإصابة طائرة التجسس «يو ـ ٢» وقال: «لقد أمّنّا حماية الطائرة خلال تحليقها الآتي ونحن جاهزون تماماً. لدينا رسالة إلى العراق وهي أن لدينا قدرة قتالية خارقة».

*** واشنطن: بداية الطريق**

قال المتحدث باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري ١٢/١١/٩٧ «إن قرار مجلس الأمن الدولي هو بداية الطريق في السعي الدبلوماسي بطريقة نحن نعتقد أنها ستفرض الضغط المطلوب على صدام لكي يغير مسلكه». وأضاف إن قرار مجلس الأمن «قوي وواضح ويعكس الجهود المصممة من قبل حكومة الولايات المتحدة لإبقاء المجتمع الدولي متحداً لمواجهة تهديدات صدام حسين». وقال: «نحن أشرنا إلى أننا نسعى لأقوى وأوضح إدانة ممكنة وهذا ما حصلنا عليه بالضبط». وأضاف إن فريق الأمن القومي سيجتمع بصورة دورية في الأيام القليلة المقبلة لبحث الوضع في العراق وإن الرئيس كلينتون يتسلم تقارير بصورة دورية من مستشار الأمن القومي صمويل بيرغر وإنه (كلينتون) راض جداً عن قرار مجلس الأمن. وكانت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت قد أعلنت قبل التصويت على قرار مجلس الأمن أن واشنطن ستواصل الضغط على بغداد «ما دام ذلك ضرورياً». وقالت أولبرايت: «إن موقف الولايات المتحدة واضح.... يتعين أن يفي العراق بالتزاماته وعزيمتنا على تحقيق ذلك لا تلين».

*** واشنطن تهدد بـ«عواقب وخيمة» خلال أيام**

بعد تنفيذ الرئيس العراقي صدام حسين تهديده، على أثر صدور قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على العراق، وذلك بطرد الخبراء العاملين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية فوراً، أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون ١٣/١١/٩٧ «أنه غير مقبول ويعتزم الرد عليه بطريقة حازمة جداً». وشدد على أن «استمرار الخبراء في عملهم أمر مهم لأمن العالم (...) واعتزم معالجة هذه القضية بطريقة حازمة جداً».

وحذر المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون من أن «عواقب وخيمة» ستترتب على قرار بغداد. وقال: «مرة جديدة يدفع العراق المسألة إلى الهاوية وستترتب على ذلك عواقب وخيمة. هذا غير مقبول. العراق يتحدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وأضاف «لا نستبعد أي خيار والخيار العسكري قيد الدرس». وحض المسؤولين العراقيين إلى «الإحتكام إلى العقل».

وأصدرت لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي قراراً يدعو الإدارة إلى القيام من جانب واحد بعمل عسكري ضد العرق إذا اخفقت الوسائل الأخرى. وقال النائب طوم لانتوس الذي اقترح مشروع القرار: «إذا رفض العراق التزام لوائح الأمم المتحدة، فينبغي أن يواجه رداً عسكرياً قوياً وطويلاً وفعالاً وليس ضربات بسيطة».

*** كلينتون يرسل حاملة طائرات ويعلن استمرار العقوبات**

صرح الرئيس الأميركي في مؤتمر صحافي عقده ١٤/١١/٩٧ أن هدفه هو تخفيف عبء العقوبات عن كاهل الشعب العراقي وعن الحكومة، إلا أن ما قام به صدام «يدفعنا إلى التأكد أن العقوبات ستظل قائمة إلى ما لا نهاية» أو في أي حال «ستظل قائمة ما دام هو في السلطة».

وفي خطوة جديدة ترجح الخيار العسكري، كشف أنه أمر بتوجه حاملة الطائرات «جورج واشنطن» إلى الخليج قائلاً إنه: «إجراء مناسب في ظل الظروف الراهنة. إن لم نكن على الأرض فمن الأهم أن نراقب ما يجري من الجو. القضية الحقيقية هي كيف نمنع صدام من إعادة تكوين أسلحته للدمار الشامل. وأي تكتيك معين سيستهدف تحقيق ذلك».

وشددت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على ضرورة إفهام صدام أنه يقف وحده «ضد العالم» بعد التحذير الذي وجهه إليه مجلس الأمن. وحضته على «التراجع» عن تحديه المنظمة الدولية. واعتبرت أنه يشكل «تهديداً للعالم» نظراً إلى امتلاك بغداد «أسلحة دمار شامل». وأبرزت ضرورة «تكثيف العمل الديبلوماسي» لحل الأزمة «في موازاة تعزيز الحضور العسكري». وكررت القول إن وضع القوات الأميركية والبريطانية في حال تأهب «سيساهم في إقناع صدام بأن لا خلاص له في موقف تحد».

*** كلينتون اتصل بزعماء العالم وأولبرايت جالت في الخليج**

كثفت كل من بغداد وواشنطن جهودهما الدبلوماسية يومي السبت والأحد (١٥ و١٦/١١/٩٧) لكسب التأييد في الأزمة المتفاقمة، نتيجة طرد الخبراء الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وأفاد مسؤول في البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون تحادث هاتفياً مع طوني بلير موضحاً أن الرجلين «لم يتطرقا إلى الخيار العسكري ولن يفكرا في توجيه ضربة عسكرية إلى العراق قبل استنفاد كل الوسائل الدبلوماسبة». وصرح بلير إلى هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» «إنه يؤيد على غرار واشنطن اللجوء إلى الديبلوماسية فلدينا الخيارات الأخرى جميعاً».

أما وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت فقد قامت بجولة سريعة إلى الدول الخليجية لإقناعها بأن رفض بغداد التعاون مع الخبراء الأميركيين يشكل تهديداً لكل المنطقة.

ووصلت أولبرايت إلى السعودية بعد زيارتين قصيرتين لكل من البحرين والكويت، التقت خلالهما كلاً من أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح. وفي مؤتمر صحافي عقدته في الرياض، أبدت ارتياحها إلى دعم الدول الخليجية الجهود الدبلوماسية الأميركية. وقالت إن واشنطن «تعتمد على فرنسا وروسيا نظراً إلى قدرتهما الفريدة، على الإتصال بصدام حسين وإقناعه بأن الحل الوحيد هو أن يعود عن قراره».

وهي كانت قد أبلغت في حديث إلى خبراء اللجنة الخاصة الذين التقتهم في المنامة، إلى أن العراق ربما كان قد أثار الأزمة الأخيرة لإخفاء «حقائق أو مواد» وقالت: «من دون اللجنة الخاصة نواجه الخطر غير المقبول أن يقوم صدام حسين من جديد بحسابات خاطئة على حساب الأمن القومي وعلى حساب شعبه، وشددت على أن هذه اللجنة «ليست أداة بلد أو منطقة لكنها أداة القانون الدولي» وأكدت أن «بغداد كذبت في لحظة أو أخرى في شأن كل أوجه برامجها للدمار الشامل».

في المقابل توعد وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين برد فوري «قوي جداً» إذا نفذ العراق تهديداته بإسقاط طائرة التجسس «يو ـ ٢» وقال إن.توقيت الطلعة المقبلة للطائرة شأن خاص بالأمم المتحدة.

*** النشاط العسكري**

عبرت حاملة الطائرات الأميركية «جورج واشنطن» يوم أمس ٩٧/١١/١٦ قناة السويس متجهة إلى الخليج. وكانت واشنطن قررت يوم الجمعة ٩٧/١١/١٤ إرسال الحاملة لتنضم إلى أسطول مؤلف من ١٧ سفينة، بينها حاملة الطائرات «نيميتز» وست سفن مزودة بصواريخ بعيدة المدى من طراز «توماهوك». وكذلك قررت لندن إرسال حاملة الطائرات «انڤنسيبل».

وأفادت وكالة أنباء «الأناضول» التركية أن نحو ٥٠ طائرة بينها مقاتلات «ف ـ ١٥» و«ف ـ ١٦» أميركية ومقاتلات «جاغوار» بريطانية وطائرات أميركية لتزويد الوقود أقلعت خلال النهار من قاعدة «انجيرليك» في جنوب تركيا، لكنها أشارت إلى أن الطائرات لم تكن مزودة بالذخائر.

حشود ومواقف اميركية ترجح العدوان

بعد انزعاج الإدارة الأميركية من الكلام عن صفقة سياسية تقوم على إدخال تعديلات على اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، أعلنت يوم أمس ٩٧/١١/١٨ تعزيز وجودها في المنطقة وكررت أن على الرئيس العراقي صدام حسين «الإنصياع من دون لبس» لقرارات مجلس الأمن.

وأوضحت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون وافق على نشر ما بين ٤٠ و٤٥ مقاتلة إضافية في الخليج وخصوصاً طائرات خفية من طراز «ف ـ ١١٧» وقاذفات من طراز «ب ٥٢». وقالت إنه سمح لقائد القوات الأميركية في الخليج، الجنرال

انطوني زيني أيضاً بنشر نحو ٣٠ طائرة مقاتلة إذا رأى ذلك ضرورياً. وعزا الناطق باسم «البنتاغون» كين بيكون القرار إلى أن الدفاعات الجوية العراقية في حال نشاط مكثف للغاية وجانب منها في وضع هجومي ما يهدد الطلعات الجوية لطائرات التحالف.

إلا أن طائرة استطلاع من طراز «يو ـ ٢» حلقت يوم أمس ١٨/١١/٩٧ فوق الأراضي العراقية من غير أن تتصدى لها المقاومات الأرضية.

وكان عزيز قد قطع جولته العربية التي بدأها بالرباط، وتوجه إلى موسكو ناقلاً رسالة من صدام إلى نظيره الروسي تؤكد رغبته في «إيجاد حل سياسي متوازن يضمن المصالح المشروعة للعراق برفع الحظر واحترام سيادة العراق وأمنه القومي».

*** واشنطن تتشدد**

شددت واشنطن لهجتها حيال العراق، وأعلن مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ساندي برغر أن وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» ستنشر مزيداً من الطائرات في منطقة الخليج. وقال إن «هذا يشكل جزءاً من جهودنا للاستعداد، بطريقة حذرة، لأي احتمال». وأوضح أن كلينتون قرر إرسال هذه الطائرات بناء على اقتراح كوهين ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال هنري شلتون.

وكرر الناطق باسم البيت الأبيض ماك كاري أن على بغداد «الإمتثال من دون لبس لمطالب مجلس الأمن». ونفى نفياً قاطعاً إمكان قبول تسوية تقضي بموافقة بغداد على إعادة الخبراء في مقابل تعديل «إتفاق النفط مقابل الغذاء». إلا أنه أبدى استعداد واشنطن لجعل الإتفاق «أكثر فاعلية» بعد معاودة عمليات التفتيش قائلاً: «لسنا على خلاف مع شعب العراق (. . .) ودعمنا منذ فترة طويلة مبيعات النفط لأغراض إنسانية».

*** التشدد الأميركي في اللحظات الأخيرة يعقد فرص المبادرة الروسية**

قبل ساعات من الإجتماع الرباعي الطارىء بين وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا في جنيف للبحث في الخطة الروسية لنزع فتيل الأزمة، اتخذت واشنطن موقفاً متشدداً بتأكيدها أن الحل الوحيد المقبول للأزمة هو أن تذعن بغداد لكل عمليات التفتيش التي تنفذها اللجنة، وخالفت موسكو وباريس الرأي أن بغداد تحتاج إلى رؤية ضوء في نهاية النفق، مما يعني أن ترفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

وعلى الرغم من أن واشنطن جددت رغبتها في حل ديبلوماسي للأزمة فإن مصدراً أوروبياً مطلعاً قال انها تغلب ضمناً الخيار العسكري وإنها ماضية فيه. ولذلك من المستبعد أن يسفر الإجتماع الرباعي في جنيف عن نتائج تساهم في حل سياسي بدليل تصاعد اللهجة الأميركية في الساعات الأخيرة.

وكرر الرئيس الأميركي بأن الحل الوحيد المقبول للأزمة العراقية هو إذعان العراق الكامل

لعمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة على أسلحته. وقال إن الولايات المتحدة تريد تسوية المواجهة مع بغداد ديبلوماسيا لكنها «تتخذ كل الخطوات لضمان استعدادنا لمتابعة أي خيارات ضرورية».

وقالت مادلين أولبرايت «كما قال الرئيس كلينتون لا بد ألا يسمح للعراق بتهديد العالم من طريق تطوير أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية. وأي نتيجة تقصر عن تحقيق ذلك غير مقبولة».

وعلق الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري على قول موسكو وباريس؛ إن العراق يحتاج إلى رؤية ضوء في نهاية النفق، وهو ما يعني احتمال رفع الأمم المتحدة في نهاية الأمر العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠ «لا أفهم ماذا تعني عبارة ضوء في نهاية النفق وربما كان لدينا فهم أفضل عن هذه الفكرة بعد انتهاء اجتماع وزيرة الخارجية أولبرايت (. . .). من المناسب حالياً لصدام حسين أن يذعن للمتطلبات التي فرضها عليه المجتمع الدولي في قرارات مجلس الأمن».

*** الاستعدادات العسكرية (١٩/ ١١/ ٩٧)**

أفاد مسؤولون أميركيون أن القوة العسكرية الأميركية في منطقة الخليج سوف تكتمل في نهاية الأسبوع الجاري، وستضم طائرات «خفية» وأخرى قاذفة يدعمها أسطول بحري كامل مستعد للتدخل ضد العراق.

وقد غادرت حاملة الطائرات «جورج واشنطن» والقطع البحرية التابعة لها البحر الأحمر يوم أمس ١٩/ ١١/ ٩٧، ويفترض أن تصل إلى الخليج يوم ٢١/ ١١/ ٩٧. وأقلعت ست طائرات «ف ١١٧» التي يطلق عليها «الشبح» من قاعدة هولومان الجوية في نيو مكسيكو متوجهة إلى الكويت. كذلك ستنتقل ست قاذفات «ب ٥٢» من قاعدة باركسديل في لويزيانا إلى قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي ترافقها أربع طائرات إمداد في الجو «كي سي ١٣٥». وبوصول هذه القطع البحرية والطائرات يكتمل الإنتشار العسكري الأميركي في الخليج، الذي يسمح للولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية إلى العراق في حال فشل المساعي الدبلوماسية واتخاذ واشنطن قراراً باللجوء إلى القوة. وسيبلغ عديد القوات الأميركية في نهاية الأسبوع (٢٧ ألف رجل) يتوزعون على متن ٢٢ سفينة حربية وفي القواعد الجوية في المملكة العربية السعودية وتركيا والكويت والمحيط الهندي. وستنضم الحاملة «جورج واشنطن» إلى الحاملة «نيميتز» الموجودة في الخليج مع ١٦ سفينة أخرى بينها ست قادرة على إطلاق صواريخ عابرة «توماهوك».

وأعلنت لندن عن إرسال طائرة حربية من طراز «جي آر ٧» إضافية تحسباً إلى أي احتمال بالنسبة إلى الأزمة العراقية، على الرغم من أن وزير الدولة البريطاني لشؤون الدفاع لورد غيلبرت قال «نبذل جهوداً للتوصل إلى حل ديبلوماسي للأزمة وليس لدي أي سبب للإعتقاد أن الخيار العسكري بات وشيكاً».

*** الخبراء يعودون اليوم وكلينتون ينتظر التزام بغداد**

علق الرئيس الأميركي بيل كلينتون ٢٠/١١/٩٧ على التطور بالقول «إن الولايات المتحدة يجب أن تبقى وستبقى حازمة في تصميمها على منعه (صدام) من تهديد جيرانه». وشدد كلينتون على أن واشنطن لم ولن تتراجع عن مواقفها، وأن على الرئيس العراقي «أن ينصاع من دون شروط لإرادة المجتمع الدولي». وأشار إلى أن صدام وعد بذلك ولذا «سوف ننتظر ونرى إذا فعل ذلك».

وبعد صدور البيان الروسي ـ العراقي قالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت «يبدو أن صدام حسين تراجع وأن مفتشي الأمم المتحدة سيتمكنون من الدخول والقيام بعملهم بلا شرط». وأكدت مجدداً أنه على الرغم من حل الأزمة سلمياً فلم يصدر أي قرار بشأن إنهاء الحشود العسكرية الأميركية في الخليج. وأضافت: «ما لدينا حتى الآن مجرد تصريحات لصدام حسين بالتراجع ونريد التأكد من حدوث هذا فعلاً... فالأفعال صوتها يعلو على الكلمات».

وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون إن الإتفاق يشكل «خطوة إلى الأمام» لكنه «ليس حلاً... للأزمة».

ومن جهة ثانية، واصلت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» تعزيز قواتها في منطقة الخليج. وقال مسؤولون إن ست طائرات «ف ١١٧» قاذفة مقاتلة ستقلع كما هو مقرر من قاعدة لانغلي الجوية في غضون ست ساعات في طريقها إلى الكويت. وكانت القاذفات من طراز «ب ٥٢» أقلعت من قاعدة باركديل الجوية في لويزيانا. ومن المقرر أن تصل إلى قاعدة جوية بريطانية في المحيط الهندي اليوم (٢١/١١/٩٧)، وبذلك سيصير للولايات المتحدة أكثر من ٢٥٠ طائرة حربية و٢٢ سفينة في منطقة الخليج.

*** الموقف الأميركي بالنسبة لعودة خبراء الأمم المتحدة إلى بغداد (٢١/١١/٩٧)**

بعد أن وصف الرئيس الأميركي بيل كلينتون عودة الخبراء بأنها تشكل «نجاحاً مهماً للمجتمع الدولي» شدد على ضرورة استمرار اليقظة خشية إحياء برامج التسلح العراقية. وقال في البيت الأبيض لدى استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيريز وليا رابين أرملة رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين «مرة جديدة يتبين أن دبلوماسية حازمة مدعومة باستخدام القوة هي السبيل الوحيد للتعامل مع صدام حسين». وأضاف إنه ينبغي التأكد من أن في إمكان الخبراء معاودة مهماتهم من دون عائق «ويجب أن نكون دائماً يقظين وحازمين وعلينا مع أصدقائنا أن نكون مصممين خصوصاً على منع صدام حسين من إعادة تشكيل برنامجه لأسلحة الدمار الشامل».

وفي واشنطن صرحت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في حديث إلى شبكة «أي بي سي» الأميركية للتلفزيون أن «المفتشين عادوا للتو إلى بغداد وسيعاودون عملهم بسرعة

لمعرفة ما نقله (صدام حسين)» في غيابهم. ولكي ينتهي نظام العقوبات يوماً ما، على (صدام حسين) أن يعطي يونسكوم حصيلة صحيحة تماماً. إنه لا يستطيع أن يخبىء أشياء أو يلجأ إلى الخداع متوقعاً في الوقت ذاته رفع العقوبات بين يوم وآخر».

التعزيزات الأميركية

وفي إطار التعزيزات العسكرية الأميركية المستمرة على الرغم من أجواء الإنفراج صرح الكوماندر غوردون هيوم من مقر قيادة البحرية الأميركية في البحرين أن حاملة الطائرات «جورج واشنطن» وصلت مع مجموعاتها القتالية إلى الخليج لتنضم إلى الحاملة «نيميتز».

وفي الكويت أعلن الناطق باسم السفارة الأميركية كلود يونغ أن طائرتين من طراز «ف ١١٧ ستيلث» المعروف باسم «الشبح» هبطتا الساعة ٧,٣٠ بالتوقيت المحلي (٤,٣٠ بتوقيت غرينيتش)، فيما يتوقع أن تصل الطائرات الأربع الأخرى لاحقاً. وأضاف إن «طائرات ف ١١٧ غادرت قاعدتها في الولايات المتحدة وينبغي أن تقطع المسافة إلى الكويت من دون توقف».

*** واشنطن: الأزمة لم تنته بعد (٢٤/ ١١/ ٩٧)**

أبرزت مواقف الطرفين الأميركي والعراقي أن عودة خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية لا يعني أن كل المشاكل قد سويت، إذ رأت واشنطن أن احتمال نشوب أزمة جديدة قائم إذا منعت بغداد فرق التفتيش دخول عدد من المواقع تعتبرها «حساسة وتمس بالسيادة الوطنية» مثل المقرات الرئاسية. وقد واصل طرفا الأزمة مساعيهما لحشد التأييد، فاتصل الرئيس الأميركي بيل كلينتون هاتفياً بنظيره الروسي بوريس يلتسين ووجه رسالتين خطيتين إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير.

وشدد الرئيس الأميركي بيل كلينتون أنه «لا يزال ثمة عمل كبير جداً» قبل أن تتأكد الأسرة الدولية من أن العراق لم يعد يملك أسلحة للدمار الشامل وخصوصاً في المجالين الكيميائي والجرثومي، معتبراً «أن الأزمة قد لا تكون انتهت بعد». وأشارت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى أن رفع العقوبات قد يأخذ وقتاً إضافياً بسبب تعليق أعمال اللجنة الخاصة ثلاثة أسابيع. وأكد نائب مستشار الرئيس الأميركي كلينتون لشؤون الأمن القومي جيمس ستاينبرغ أن للجنة الخاصة «الحق في دخول أي مكان ترى أنها في حاجة إلى دخوله».

ورفض المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون طلباً عراقياً لإجراء محادثات مباشرة بين البلدين لأن بغداد «لا تزال تحتقر الأسرة الدولية». وقال إن واشنطن تريد أن يكون وصول الخبراء ممكناً إلى كل المواقع بما فيها «٤٧ موقعاً رئاسياً و٦٣ موقعاً (حساساً) يعتبر العراقيون أن لا فائدة من الوصول إليها».

تحليل الـ«يو ـ ٢»

قامت طائرة التجسس الأميركية «يو ـ ٢» التي تستخدمها اللجنة الخاصة بمهمة استطلاع في الأجواء العراقية. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية العراقية أن الطائرة ظلت خارج مدى الدفاعات الجوية العراقية وانتقد ما سماه «السلوك غير العاقل وغير المسؤول لواشنطن» قائلاً ان تعزيز القوات الأميركية في الخليج لن يرهق العراق.

وأكد ناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» في واشنطن أن الطائرة «حلقت بضع ساعات فوق العراق» وهذه الطلعة الثالثة للطائرة خلال ثلاثة أسابيع من دون حوادث على الرغم من تهديد بغداد بإسقاطها».

* واشنطن لا تستبعد القوة

اتهم وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٢٥/١١/٩٧ بغداد بخداع الخبراء الذين قال إن «مهمتهم مشروع طويل الأجل ولا ينتهي خلال فترة قصيرة» وكرر إن «القوة العسكرية خيار مطروح دائماً ولكننا نستبقيه خياراً أخيراً». وأبلغ الصحافيين أنه «إذا لزم اللجوء إلى القوة ففي إمكانكم التأكد من أنه لن يكون محدوداً».

وسُئل عن الإقتراح الروسي الإسراع في عمليات التفتيش فأجاب كوهين: «إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مشروع طويل الأجل ولا ينتهي خلال فترة قصيرة من الوقت كما يظن صدام حسين». وكرر إن «القوة العسكرية خيار مطروح دائماً لكنه (. . .) شيء نستبقيه خياراً أخيراً». وأشار إلى أنه «إذا لزم اللجوء إلى القوة فأعتقد أن في إمكانكم التأكد إلى حد معقول من أنه لن يكون محدوداً». واتهم في مؤتمر صحافي «العراق بمراوغة فرق التفتيش وخداعها. وذكّر أيضاً بأرقام الأمم المتحدة التي تفيد بأن العراق انتج كمية يمكن أن تصل إلى مئتي طن من غاز يؤثر على الأعصاب أي ما يمكن أن يقتل «نظرياً كل رجل وامرأة وطفل على وجه الأرض».

وأكد المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون أن الحشد العسكري الأميركي في الخليج سيستمر إلى أن يسمح العراق للمفتشين بدخول كل المواقع بما فيها قصور الرئاسة.

تعزيزات أميركية

أعلن الناطق باسم القوات الأميركية في الخليج الميجر شيستر كورتيس أن نحو ثلاثين طائرة أميركية مقاتلة وصلت إلى البحرين في إطار تعزيز القوات الأميركية في الخليج. وتضم مقاتلات من طراز «ف ١٥» و«ف ١٦» وقاذفات من طراز «ب ١» وطائرة تموين في الجو من طراز «ل س ١٣٥». وللولايات المتحدة حالياً في الخليج ٢٣ قطعة حربية و٢٧ ألف جندي. وإلى الطائرات المحمولة على حاملتي الطائرات «نيميتز» و«جورج واشنطن» تنتشر ٣٠٠ طائرة أميركية في قواعد السعودية والكويت والبحرين.

*** واشنطن تنسب إلى الخليجيين دعمهم لضربة ضد العراق**

أكدت واشنطن ٢٦/ ١١/ ٩٧ أنها «واثقة» من تأييد حلفائها الخليجيين لأي قرار أميركي بعمل عسكري جاد ضد بغداد.

وفي غضون ذلك قال قائد القوات المركزية المسؤولة عن منطقة الخليج العربي الجنرال انطوني زيني أن كل الطلبات التي تقدمت بها الولايات المتحدة إلى قادة دول الخليج بما فيها «طلبات صعبة» تمت تلبيتها.

وأضاف «إن دول المنطقة ترى الخطر العراقي كما نراه نحن وتعاونوا معنا بشكل كامل بالنسبة لاحتياجاتنا. من أجل حماية أنفسنا في المنطقة».

وأكد أن دول المنطقة «تتحمل الجزء الأكبر من نفقات قواتنا المرابطة هناك والتي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات في السنة».

*** واشنطن مستعدة لتحسين «النفط مقابل الغذاء»**

عشية انعقاد مجلس الأمن للنظر في تجديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الموقع بين بغداد والمنظمة الدولية، أبدت واشنطن استعدادها لتحسين الإتفاق، وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون ٣٠/ ١١/ ١٩٩٧ إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل لجعل الإتفاق أكثر فاعلية قائلاً: «إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل على أن يجري توزيع المواد الغذائية والأدوية بطريقة أكثر فاعلية وبكميات أكبر». وشدد على أن احتمال تعديل الإتفاق لا علاقة له بموافقة بغداد الأخيرة على عودة مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

*** واشنطن تسلك كل الخيارات الديبلوماسية**

على الرغم من عدم استبعادهم نهائياً للخيار العسكري، إلا أن وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين والمندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أكدوا في تصريحات منفصلة أن الأولوية للعمل الديبلوماسي.

وقال كوهين ١/ ١٢/ ٩٧ إن احتمالات حصول مواجهة عسكرية أميركية ـ عراقية تضاءلت في الأيام الأخيرة، إلا أنها لن تنتهي ما لم تسمح بغداد لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بدخول كل المواقع التي يحتمل وجود أسلحة فيها. وأضاف «اعتقد أن المواجهة خبت الأسبوع الماضي إلا أنها لم تلغ. لا يزال ذلك خياراً إلا أن الرئيس بيل كلينتون أوضح أنه يريد أن يسلك كل الخيارات الدبلوماسية».

واعتبر ريتشاردسون أن «صدام حسين قد خسر وأن المساعي الدبلوماسية للرئيس كلينتون والحضور العسكري الكثيف في الخليج أدت إلى تهدئة الموقف». ووصف شروط بغداد برفض السماح للجنة الخاصة بدخول القصور الرئاسية بأنها «غير مقبولة».

* كلينتون يدعم استمرار العقوبات على النظام العراقي

مع بدء مجلس الأمن جلساته للنظر في تجديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي تنتهي مدته في الخامس من كانون الأول الجاري، أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون يوم ٢/ ١١/ ١٩٩٧ «انفتاحه على مقترحات» تتعلق بالطريقة التي يمكن اعتمادها «لتحسين الإتفاق وتوسيعه» من أجل تمكين الشعب العراقي من الحصول على مزيد من المواد الغذائية والأدوية، إلا أنه أكد مجدداً أنه «سيواصل دعم استمرار العقوبات المفروضة على النظام العراقي إلى حين التوصل إلى احترام قرارات الأمم المتحدة».

وتناول كلينتون قضية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، فأوضح أن قطاعي الأسلحة الجرثومية والكيميائية «هما المشكلتان اللتان تثيران القلق الأكبر حالياً. أي أكثر من قطاعي الأسلحة النووية والبالستية على الرغم من أنه «حتى في هذين المجالين ثمة شكوك كبيرة وعدد كبير من المشاكل التي ينبغي حلها» منها رفض العراق «بأوامر مباشرة من (نائب رئيس الوزراء العراقي) طارق عزيز مناقشة التدابير التي اتخذها للمحافظة على قاذفات صواريخ».

وأشار إلى الإتفاق الذي بلورته موسكو لإقناع العراق بالموافقة على عودة الخبراء الأميركيين في اللجنة الخاصة في مقابل وعد روسي بالعمل على رفع العقوبات، فكرر إن «الولايات المتحدة والأمم المتحدة ليستا مرتبطتين بأي اتفاق ثنائي يوقع بين روسيا والعراق» وقال إن: «الحذر يتطلب إبقاء وجود عسكري أميركي كبير في المنطقة» لمواجهة «أي اعتداء ممكن أو تهديدات محتملة من العراق لجيرانه غير أنه جدد تأييده وبشدة» تسوية سياسية للأزمة.

* دعا وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٢/ ١٢/ ٩٧ نظراءه في دول حلف شمال الأطلسي إلى إبقاء الضغط على الرئيس العراقي صدام حسين وعدم النظر إليه على أنه يشكل تهديداً إقليمياً فحسب، إن صدام يشكل تهديداً كونياً». وأفاد مسؤول في الحلف، أن كوهين قدر أمام نظرائه «مخزونات العراق من السارين بـ ٣,٩ أطنان ومن الانتراكس بـ ١٥٠٠ ليتر منها ٣٧٥ ليتراً كشف عنها» وقال إن بغداد تملك أكثر من ١٣٤ من صواريخ سكود وليس ٤٩ كما تدعي وإن العدد الإجمالي قد يصل إلى أكثر من ٢٠٠».

ولاحظ مساعد وزير الدفاع الأميركي وولتر سلوكومب أن «المسألة هنا هي انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطوير برنامج الصواريخ الأساسي وإخفاؤه». «ولهذا السبب فإن الخلاف يكتسب كل هذه الأهمية، ومن هنا ضرورة إبقاء العقوبات واستمرار طلعات طائرات التجسس (يو ـ ٢) وأهمية أن تتمكن اللجنة الخاصة من دخول المواقع المشبوهة». وأبرز ضرورة «الدعم المستمر من الحلفاء». وأكد أيضاً أن طهران «تطور صواريخ بعيدة المدى وهي الآن في المرحلة الأولى من تطوير قدراتها النووية والبيولوجية»، غير أن «البرنامج العراقي يشكل المسألة الأكثر إلحاحاً» على رغم أن «المشكلة الإيرانية هي ربما الأهم على المدى البعيد».

* نشرت صحيفة «ذي فيلت أم سونتاغ» الألمانية في بون، أن وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أبلغ إلى حلف شمال الأطلسي أن العراق يمتلك ترسانة كيميائية وجرثومية أكبر بكثير من تلك التي تعتقد الأمم المتحدة إلى الآن أنه يملكها. وأوضح أن بغداد حاولت مراراً خداع الغرب فنفت مثلاً امتلاكها غاز الأعصاب، لكن مفتشي الأمم المتحدة عثروا على أربعة أطنان من هذا الغاز، وينطبق الأمر نفسه على جرثومة «انتراكس» التي تسبب مرض الفحم وقد وجد الخبراء ٨٥٠٠ ليتر منها. أما بالنسبة إلى صواريخ «سكود» البعيدة المدى فأقر الرئيس العراقي بامتلاك ٤٩ منها، في حين عثر مفتشو الأمم المتحدة على ١٣٤ صاروخاً. ورأى أن بغداد لا تزال تحتفظ بما بين ٤٠ و٦٠ صاروخاً.

*** إرجاء زيارة وزير الدفاع الأميركي إلى الشرق الأوسط**

صرح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٩/١٢/٩٧ أن النزاع بين العراق واللجنة الخاصة في شأن دخول القصور العراقية الرئاسية «لا يمكن أن يستمر بلا نهاية (. . .) من دون حل. لقد خفت حدة التوتر لكنها قد تشتد في المستقبل إذا لم نر حلاً للأزمة». وكانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قد أعلنت سابقاً أن كوهين أرجأ الزيارة بسبب التوتر مع العراق. وقالت في بيان «لا يزال الوضع في العراق غير مستقر في وقت نبقي قوة كبيرة في منطقة الخليج ونطالب بمواصلة المراقبة».

*** إصرار البيت الأبيض على دخول المفتشين كل المواقع العراقية الحساسة**

كرر البيت الأبيض ١٢/١٢/٩٧ إصراره على دخول المفتشين كل المواقع العراقية «من دون أي عائق». وقال الناطق باسم البيت الأبيض جو لوكهارت في ميامي، التي وصل إليها الرئيس بيل كلينتون «إن البيت الأبيض يأمل فقط أن يصل باتلر ومفتشو الأمم المتحدة بلا عوائق إلى المواقع التي يرغبون في تفتيشها».

وفي واشنطن أظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» أن ٩١ في المئة من الأميركيين يعتقدون أن انخفاض التوتر الذي تلا عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق أدى إلى تأجيل مواجهة عسكرية كبيرة.

تهديد الرئيس الأميركي للعراق

*** كلينتون يهدد بإجراءات أقسى ضد العراق**

هدد الرئيس الأميركي بيل كلينتون ١٦/١٢/٩٧ بإجراءات أقسى ضد العراق إذا استمرت بغداد في رفضها السماح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول المواقع التي يشتبهون في وجود أسلحة محظورة فيها.

وقال في مؤتمر صحافي رسمي «إذا استمرت عرقلة مهمة الأمم المتحدة علينا أن نأخذ في

الإعتبار خيارات أخرى» رافضاً «استبعاد أي خيار» لحمل العراق على احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنزع الأسلحة. وأوضح أن العراق لم يلتزم بعد شروط الأمم المتحدة في مجال نزع الأسلحة ولا سيما منها تفتيش المواقع التي يشتبه في وجود أسلحة دمار شامل فيها. وجدد معارضته لرفع العقوبات ما لم تحترم بغداد قرارات الأمم المتحدة.

* قالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ١٧/ ١٢/ ٩٧ في خطاب ألقته أمام أعضاء الحلف الأطلسي إنه ينبغي عدم استبعاد أي خيار في العراق وأن «التجربة علمتنا أن (الرئيس العراقي) صدام حسين لا يمتثل لمطالبنا إلا عندما نكون متحدين وحازمين». وأضافت «علينا الاستمرار في جهودنا الدبلوماسية لضمان احترام العراق» التزاماته في مجال إزالة الأسلحة «من دون استبعاد خيارات أخرى إذا أخفقت الديبلوماسية».

* الموقف الأميركي بعد تقديم ريتشارد باتلر تقريره إلى مجلس الأمن

اعتبر المندوب الأميركي السفير بيل ريتشاردسون ١٧/ ١٢/ ٩٧ أن العراق «أخفق» في الوفاء بالتزاماته الخاصة بالسماح بدخول المفتشين كل المواقع، غير أنه أكد أن الولايات المتحدة ستسعى في مجلس الأمن إلى إيجاد حلول دبلوماسية للأزمة. وقال «لقد عدنا بضع خطوات إلى الوراء وهناك بعض التراجع في مسألة كشف الأسلحة. نريد حل هذه القضية ديبلوماسياً من خلال مجلس الأمن. سيكون هدفنا هو محاولة تصحيح هذا التراجع الذي حدث بسبب عدم إذعان العراق» وأضاف «الآن العراق يعلن رسمياً أن بعض المواقع محظور دخوله وهذه سياسته المعلنة. إننا قلقون للغاية حيال هذه التطورات التي نعتقد أنها سلبية وسنوزع غداً ١٨/ ١٢/ ٩٧ مسودة بيان من رئاسة المجلس».

* واشنطن تصعد ضغوطها الديبلوماسية

أكد وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٢١/ ١٢/ ٩٧ أن بلاده ستصعد ضغوطها على العراق من أجل السماح بتفتيش المواقع المشتبه فيها. وقال: «نأمل متابعة ذلك عبر القنوات الديبلوماسية ونرى إذا كنا استطعنا استغلال كل الفرص المعقولة للقيام بذلك». واعتبر أنه «لا يمكن التسامح» حيال الموقف العراقي، وأمل في أن «يرسل مجلس الأمن إشارة لا لبس فيها تفيد أنه موقف غير مقبول وأنه لا يوجد شقاق بين أعضاء مجلس الأمن».

لكن كوهين ومستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي ساندي بيرغر لم يستبعدا في حديث تلفزيوني آخر «ان تلجأ الولايات المتحدة إلى الخيارات العسكرية لإجبار الرئيس العراقي صدام حسين على الإذعان لمطالب فرق التفتيش» وقال كوهين: «أعتقد أن الرئيس (بيل) كلينتون لم يستبعد أو يرجح أي شيء» وأمل بيرغر في أن «يتراجع (الرئيس العراقي) صدام حسين وإلا فإننا قد نلجأ إلى خيارات أخرى (...) والرئيس أشار إلى أنه لا يوجد خيار غير وارد».

*** واشنطن لاحظت حكمة في تصرفات بغداد**

لاحظ مسؤول أميركي ٢٢/١٢/٩٧ أنه «على الرغم من التصريحات العراقية الطنانة في شأن منع خبراء اللجنة الخاصة من دخول أماكن معينة فإن العراقيين اذعنوا بهدوء لمطالب فرق التفتيش ولم يمنعوها من القيام بمهماتها. وعلى الطبيعة لم يمنع المفتشون من الدخول إلى أي موقع». وأضاف «لم يقدم العراقيون قائمة بالمواقع المحظور دخولها لذا فإنه من المتعذر معرفتها». ورأى أنه «من أجل إنهاء نظام العقوبات فإن على الروس إقناع العراقيين بفعل الصواب. إنها مشكلة الروس». وقال «إن القوة العسكرية الموجودة حالياً في منطقة الخليج ستبقى هناك في المستقبل المنظور حتى يتجمع لدينا سجل أطول من التصرف العراقي السليم فإنه من السابق لأوانه إعادة الإنتشار».

*** واشنطن ستواصل ضغوطها لتفتيش المواقع**

أعلنت واشنطن ٢٨/١٢/٩٧ أنها ستواصل الضغط من أجل دخول مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية كل المواقع المشتبه فيها من دون عوائق، في الوقت الذي طالبت بغداد بالحصول على ضمانة من الولايات المتحدة لعدم استخدام الأسلحة المحظورة ضد قصوره الرئاسية. وقال رام إيمانويل أحد مستشاري الرئيس الأميركي بيل كلينتون أننا «سنتابع الضغط وسنتأكد من أن اللجنة الخاصة قادرة على إكمال بحثها عن أي أسلحة بيولوجية أو كيميائية مخبأة». ورفض تحديد أي موعد نهائي لإذعان العراق الذي منع المفتشين الدوليين من دخول مواقع يقول إنها بالغة الأهمية بالنسبة إلى أمنه القومي وسيادته بينها قصور الرئيس صدام حسين.

وأشار إلى أن كلينتون لم يستبعد استخدام القوة العسكرية ضد صدام وقال: «إذا واجهنا تهديداً فسنتعامل معه في شكل مناسب».

تقرير للإستخبارات الأميركية نشرته صحيفة «الواشنطن تايمس» في ١٩٩٨/١/٨

الإستخبارات الأميركية ترى صدام أقوى بعد أزمة المفتشين الدوليين

نشرت يوم أمس صحيفة «الواشنطن تايمس» تقريراً لوكالة الإستخبارات المركزية الأميركية **«سي آي إي» فيه أن الرئيس العراقي صدام حسين خرج أقوى من أزمة عمليات التفتيش عن الأسلحة بين بغداد والمجتمع الدولي. وأوضحت أن التقرير يحمل عبارة «سري جداً» ومؤرخ في الخامس من كانون الثاني الجاري.**

ولاحظت الـ«سي آي إي» أن نظام الرئيس العراقي لا يزال مستقراً وأن صدام حسين سجل من دون شك نقاطاً على الساحة الدولية بفضل الجهود التي بذلتها روسيا لمصلحته وأفاد من تحفظ الأمم المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية إلى بغداد أو فرض عقوبات أكثر قسوة عليها.

ويذكر أن روسيا ودولاً أخرى عارضت اللجوء إلى القوة ضد العراق.

وأضاف تقرير الـ«سي آي إي» أن موسكو تعتزم تقديم مشاريع قرارات لمصلحة العراق إلى الأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة.

وتطالب الولايات المتحدة العراق بالإمتثال كلياً لقرارات الأمم المتحدة وبترك خبراء الأمم المتحدة يقومون بحرية بعمليات التفتيش التي يريدونها. وشهد تشرين الثاني الفائت توتراً حاداً بين بغداد والمنظمة الدولية مما حمل واشنطن على إرسال حاملتي طائرات إلى الخليج وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة.

ولا يمكن رفع الحظر المفروض على العراق منذ اجتياحه الكويت في آب ١٩٩٠ ما لم تؤكد اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ان بغداد لم تعد تملك أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وصواريخ يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومتراً، بحسب قرارات مجلس الأمن.

لكن الإستخبارات الأميركية اعتبرت أن رد فعل الأمم المتحدة «الضعيف» على رفض العراق المستمر تفتيش بعض المواقع وخصوصاً «الرئاسية»، كفيل بتشجيع بغداد على انتهاكات أخرى لقرارات الأمم المتحدة.

وأشار التقرير الذي نشرته الصحيفة الأميركية إلى أن «إصرار العراق على رفض السماح بتفتيش المواقع الرئاسية لم يثر إلى الآن سوى رد ضعيف» من مجلس الأمن. وأضاف: «إذا شعر صدام أن ثمة دعماً له داخل مجلس الأمن، سيدفعه ذلك إلى مواصلة الاستهتار بقرارات الأمم المتحدة».

* واشنطن تبقي قواتها في الخليج

قالت واشنطن ٩/١/٩٨ أنها ستبقي قوة عسكرية كبيرة في الخليج ما دامت بغداد لا تذعن تماماً للعقوبات الدولية. وصرح الناطق باسم وزارة الدفاع كينيث بايكون «يريد الرئيس الأميركي الإحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الفاعلية الديبلوماسية والعسكرية في المنطقة».

وحشدت القوات الأميركية أواخر العام ١٩٩٧ قوة من نحو ٣٠ سفينة حربية وأكثر من ٢٥٠ طائرة مقاتلة وقاذفة في المنطقة بعدما طردت بغداد الأميركيين من أعضاء فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة. وسمح للمفتشين في وقت لاحق بالعودة ومتابعة أعمالهم بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل، غير أن بغداد لا تزال تصر على أنه لن يسمح لهم بدخول قصور الرئاسة أو أي منشآت أخرى تخصّ الرئيس العراقي صدام حسين.

مواجهة عراقية ـ دولية جديدة

واشنطن تلوح بالقوة

تعليقاً على القرار العراقي بإيقاف عمل المفتشين الدوليين، دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون ٩٨/١/١٢ مجلس الأمن إلى إظهار «الحزم» حيال العراق إذا أصر الرئيس العراقي صدام حسين على قراره منع فريق التفتيش من القيام بعمله.

وصرح كلينتون «إذا أبقى صدام حسين قراره فسيكون هذا انتهاكاً واضحاً وخطيراً لقرارات مجلس الأمن» وأضاف «إذا منع مفتشو الأمم المتحدة اليوم ٩٨/١/١٣ من القيام بعملهم، انتظر من مجلس الأمن اتخاذ تدابير حازمة ومناسبة».

وأكد مسؤول أميركي أن السياسة الأميركية تجاه ما يبدو أنه بداية مواجهة جديدة بين العراق واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة هي نفسها أي «أننا سنعطي الديبلوماسية كل فرصة متوافرة للحصول على السماح للجنة الخاصة للقيام بعملها. ولكن إذا لم ينجح ذلك في نهاية المطاف فإننا لا نستبعد أي خيار». ولفت إلى أن هناك حاملتي طائرات في المنطقة و٣٥٠ طائرة مقاتلة قائلاً: «إن هذه قوة كبيرة».

ووصف التصريحات التي صدرت عن العراق بعد انتهاء جولة التفتيش الحالية بأنها «خرق واضح لموقف مجلس الأمن الذي أعلن عنه أكثر من مرة وللقرار ٣٧». وقال: «إننا نتوقع أن يجتمع مجلس الأمن اليوم ٩٨/١/١٣ ليؤكد أن هذا التصريح غير مقبول وترى بعدها أعمال العراق».

وأكد أن السياسة الأميركية لا تزال هي نفسها وتقوم على «السماح للمفتشين الدوليين بالقيام بعملهم من دون قيود ويعود إلى اللجنة الخاصة وحدها إلى أن تقرر ماذا نتوقع وطريقة تشكيل فريق العمل».

أما في وزارة الخارجية الأميركية فقد صرح الناطق جيمس روبن أنه إذا نفذ العراق تهديداته ومنع المفتشين من القيام بعملهم وأراد أن يختار فإن هذا سيشكل خرقاً واضحاً لمطالب مجلس الأمن ولقرارات الأمم المتحدة».

واشنطن نفد صبرها وقد تتحرك منفردة

حذرت واشنطن ٩٨/١/١٣ من أن المواجهة مع العراق لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية ولوحت بالتحرك منفردة على الرغم من تفضيلها التنسيق مع حلفائها. وقالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في خطاب لها «لا بد أن يفي (الرئيس العراقي) صدام حسين بالتزاماته الواردة في قرارات مجلس الأمن وأن يكشف الحقيقة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وسنستمر في أن نكون حذرين ومصممين ولا نستبعد أي خيار».

وكان وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين قد حذر بدوره من أنه ليس مسموحاً أن يدوم اختبار القوة الحالي طويلاً. وقال: «ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً حازماً. وإذا فعل ذلك سيكون له تأثير كبير على صدام حسين (. . .) أما إذا أظهر مجلس الأمن ضعفاً فإن ذلك سيعقد بوضوح الأمور لكن هذا الأمر لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية».

أما المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون فقد قال: «يمكنني أن أقول لكم إن الصبر يكاد ينفد في عواصم كثيرة من مجلس الأمن. العراقيون يشدون الحبل فعلاً. نشعر أن من الأهمية بمكان أن يتمتع فريق التفتيش بحرية الدخول إلى كل المواقع من دون القيد. والعمل العراقي غير مقبول وخطأ. وهذا تكرار لانتهاكاتهم السابقة. إنهم يدسون أنوفهم في عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وأشار إلى أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر ينبغي أن يحظى بمساندة كاملة من مجلس الأمن وخصوصاً قبل وصوله إلى بغداد الأسبوع المقبل في زيارة مقررة سابقاً. وأكد أن «هدفنا هو إقناع فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وجميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين بإصدار بيان إجماعي لا لبس فيه (. . .) أن هذا الموقف الموحد هو الذي حقق تقدماً مع العراقيين في الأزمات السابقة» في شأن عمليات التفتيش.

• واشنطن تستنفد الديبلوماسية

كررت واشنطن ١٤/١/٩٨ التلويح بأنها استنفدت الخيارات السياسية في مقابل تمسك بغداد بموقفها على الرغم من ضم ثلاثة خبراء صينيين إلى فريق التفتيش. وكان البيت الأبيض قد استبق جلسة مجلس الأمن بإعلانه أن واشنطن «تستنفد بشكل متزايد» الجهود الديبلوماسية لحل الأزمة الحالية مع العراق. وقال الناطق باسمه مايكل ماك كاري «نسلك ونستنفد بشكل مكثف كل المسارات الديبلوماسية المتاحة». وكرر الموقف الأميركي أن «بلاده لا تستبعد أي إجراء ممكن، هذه ليست حلقة مفرغة سنظل نكرر فيها الأحداث نفسها، سنواصل اتباع الدبلوماسية وكما سمعتمونا نقول من قبل فإن الخيارات الأخرى غير مستبعدة».

• واشنطن (١٥/ ١/ ٩٨)

اعتبر الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري أن عدد الخيارات الديبلوماسية لحل الأزمة بين الأمم المتحدة والعراق بأن محدوداً. وقال: «نحن نسعى إلى المخارج الديبلوماسية الممكنة ونستنفدها أكثر فأكثر (. . .) قلنا باستمرار إن الأمر ليس حلقة مفرغة لا نهاية لها بحيث تكتفي بتكرار الفصول نفسها دائماً وأبداً، وقال الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس فولي: «يمكننا أن نعلن أن الصبر ليس من دون حدود. نعطي حالياً أولوية كبيرة للديبلوماسية ولكن لدينا خيارات أخرى، خيارات مخيفة لا تزال في تصرفنا. ولكن نريد في الوقت الحاضر إعطاء كل فرص النجاح للديبلوماسية».

وبدوره أبدى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون عدم تفاؤله بإيجاد حل ديبلوماسي مكرراً أن «صبرنا ينفد ولسنا متفائلين كثيراً». وأضاف إن «أعمال التفتيش التي قام بها الخبراء الدوليون قبل توقف مهمتهم دليل إضافي آخر على ضرورة إيجاد حل عاجل للوضع. إن الأمر خطير للغاية ومرعب. فهو يتعلق بشكوك في تجارب تجري على البشر وينبغي أن تتحقق من ذلك».

*** واشنطن ترفض إرسال طائرات مراقبة روسية**

رفضت واشنطن اقتراح موسكو تقديم طائرات استطلاع للمشاركة في عمليات المراقبة لحساب اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية التي أعلن رئيسها ريتشارد باتلر ضم خبير فرنسي إلى مقرها في نيويورك.

وصرح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٩٨/١/١٦ «أن المعنيين يعرفون أن طائرة «يو ـ ٢» الأميركية ذات كفاية عالية. وهي تقدم معلومات قيمة وينبغي أن تستمر في ذلك». وكان وزير الدفاع الروسي الماريشال ايغور سيرغييف اقترح يوم الخميس الماضي ٩٨/١/١٥ في باريس إرسال طائرات روسية إلى العراق عوضاً عن الطائرات الأميركية التي يرفض العراق السماح لها بالتحليق في أجوائه ويهدد بإسقاطها.

*** واشنطن ترفض التهديدات بعد إعلان صدام التعبئة**

تأتي التهديدات العراقية في وقت تكرر الإدارة الأميركية التلويح باحتمال اللجوء إلى الخيار العسكري واستقدمت قوة عسكرية كبيرة إلى الخليج مكررة أن صبرها بدأ ينفد.

ورفضت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في حديث إلى شبكة «أن بي سي» الأميركية للتلفزيون تلك التهديدات وقالت ٩٨/١/١٨: «أولاً، لا يحق لصدام حسين أن يوجه هذا النوع من الإنذارات (...). لقد نجحنا في إبقاء العقوبات طوال سبع سنوات وسنبقيها إلى أن يلتزم صدام حسين كل ما هو مطلوب منه»، وخصوصاً في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وأضافت: «علينا الآن أن نتأكد من أن هذا النوع من الأسلحة لا وجود له والسبيل الوحيد لذلك هو عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة». ولاحظت أن «التهديد بطرد الخبراء لا يسوي مشكلة صدام حسين». وأضافت: «لكن اللجوء إلى القوة يبقى احتمالاً وقد قلنا ذلك في شكل واضح جداً».

وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون إن صدام «يحلم» إذا ظن أن العقوبات سترفع قبل أن يذعن العراق لكل قرارات مجلس الأمن ويسمح بـ«حرية دخول كاملة من دون أي قيود لكل مواقع أسلحة الدمار الشامل».

*** القوات الأميركية جاهزة لتوجيه ضربة**

على الرغم من أن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت رفضت في حديث إلى وكالة «رويترز» نداءات لاستخدام القوة العسكرية فوراً ضد العراق وقالت: «إن القوة العسكرية أحد

الخيارات لكننا نعتقد أنه في هذا الوقت ينبغي اتباع الطريق الديبلوماسي»، فإن قائد المجموعة البحرية الأميركية السابقة في الخليج الأميرال جون ناتمان أكد أن قواته باتت مستعدة لتوجيه ضربة إلى العراق. وأبلغ إلى صحافيين، نظمت لهم زيارة لحاملة الطائرات الأميركية «نيميتز»: «اننا مستعدون ولدينا قوة ضاربة كبيرة. إن العراق بات في مرمى نيراننا». وقال: «ان مجلس الأمن يحاول حل الأزمة المتعلقة بنزع الأسلحة بكل الوسائل السلمية، لكنه في حاجة إلى دعم الخيار العسكري ولذلك نحن هنا».

وأظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة «سي. أن. أن» الأميركية للتلفزيون وصحيفة «يو أس آي توداي» أن ٦٤ في المئة من الأميركيين يعارضون استخدام القوة ضد العراق من جانب واحد في مقابل ٢٩ في المئة أيدوه. وفي حال انضمام دول أخرى إلى الولايات المتحدة يعارض ٤٧ في المئة استخدام القوة في مقابل ٤٦ في المئة.

*** واشنطن تلوح بخيار القوة من جديد**

أعربت واشنطن ٢١/١/٩٨ عن ثقتها بأنها ستلقى تأييداً من حلفائها إذا تطلب الأمر عملاً عسكرياً ضد العراق. وكرر الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن أن القيام بعمل عسكري ضد العراق «ليس مستبعداً» وقال: «إذا حان الوقت لذلك فإننا على يقين أن الذين نحتاج إلى مساعدتهم والذين شهدنا مساندتهم لنا في الماضي سيكونون إلى جانبنا».

ولاحظ أن «العراق تجاهل رسالة مجلس الأمن وهو يحاول فرض شروط جديدة غير مقبولة على عمليات الأمم المتحدة». وذكر بأن باتلر «ذهب إلى العراق برسالة واضحة من مجلس الأمن مفادها أن على العراق أن يتعاون تعاوناً تاماً وغير مشروط مع الأمم المتحدة غير أن التقارير الأولية ليست مشجعة».

*** واشنطن لا تقبل باستمرار الوضع بعد اتهام باتلر لبغداد بإخفاء معلومات**

سارعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى اعتبار المواجهة الحالية مع العراق «غير مقبولة» ولن يسمح لها بالاستمرار. وقالت في مؤتمر صحافي ٢٣/١/١٩٩٨:

«الموقف كما وصفه باتلر غير مقبول (. . .) ولن يكون هذا بالأمر الذي يمكن أن يستمر طويلاً. والآن وبعدما قدم باتلر تقريره مع حلفائنا وغيرهم من أعضاء مجلس الأمن في شأن الخطوات التالية» وأضافت: «كما قلنا جميعاً إننا نفضل أن يكون هناك حل ديبلوماسي والرئيس بيل كلينتون أوضح ذلك. ولكننا لا نستبعد أي خيارات». أما المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون قال: إن الرفض العراقي يشكل «تحدياً للأسرة الدولية» وأضاف ان «التقرير مقلق للغاية وسلبي جداً وغير مقبول». واعتبر أن موقف العراق «يمكن أن يختصر بكلمة واحدة: تحد تحد لكل قرارات الأمم المتحدة، وتحد لفرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة، وتحد للأسرة الدولية».

تقارير تتوقع ضربة عسكرية للعراق بعد شهر رمضان المبارك

أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون ومستشاروه للشؤون الخارجية عن عزمهم على اتخاذ موقف صارم من بغداد بسبب ازمتها الجديدة مع مفتشي الأسلحة الدوليين، وسط تكهنات متزايدة باحتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق وتقارير مفادها أن العد العكسي لهذه الضربة قد يبدأ فور انتهاء شهر رمضان.

وأفاد مسؤول في البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون اجتمع مع نائبه آل غور ومستشاريه للسياسة الخارجية لمراجعة الوضع في العراق ومناقشته «الخطوات التالية المحتملة». وناقش المستشارون تقريراً قدمه رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن يوم الجمعة ٢٣/١/٩٨ وجاء فيه أن الجانب العراقي يبدو عازماً على إخفاء أي معلومات جديدة عن برامج الأسلحة ومنع مفتشي الأمم المتحدة من الحصول عليها بأنفسهم إذا كان ذلك يعني دخولهم المواقع الرئاسية.

وأوضح أن كلينتون ومستشاريه اقروا ما توصل إليه باتلر من أن مفتشي الأسلحة لا يمكنهم تنفيذ مهماتهم في ظل الظروف الحالية، وقال: «إن هذه مسألة خطيرة. فريق الأمن القومي يعتزم إجراء مشاورات وثيقة مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن والشركاء في منطقة الخليج خلال الأيام المقبلة»، وأشار إلى أن هدف الإجتماعات هو «مراجعة الخيارات وليس اتخاذ قرار. الرئيس ومستشاروه أكدوا من جديد أن كل الخيارات لا تزال مطروحة».

ونسبت صحيفة «الواشنطن بوست» عن مسؤولين أميركيين أن إجماعاً في الرأي ظهر في الإجتماعات وأن المشاركين فيها اتفقوا على ضرورة القيام بعمل عسكري لإجبار العراق على التزام قرارات الأمم المتحدة. وقالت إن أحد التصورات المطروحة التي بحثت فيها الإدارة، شن هجوم جوي يستمر بضعة أيام ويليه توسيع جديد لمناطق الحظر الجوي بحيث يغطي الأراضي العراقية كاملة.

ونشرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن مسؤولين أميركيين كباراً يرون أن استخدام القوة ضد العراق سيكون ضرورياً إذا لم يسمح الرئيس العراقي صدام حسين لمفتشي اللجنة الدولية بإنجاز عملهم، وأن العد العكسي في هذا الإتجاه سيبدأ الجمعة المقبل. ونقلت عن مسؤولين في البيت الأبيض أن محاولة ديبلوماسية أخيرة ستجري، ثم نوجه إنذاراً قبل أن نتصرف (...). العد العكسي سيبدأ في نهاية رمضان». وقالت إن هؤلاء المسؤولين وبينهم أعضاء في الحكومة «يعون لسوء الحظ، أنهم قد يتهمون باستخدام الهجوم ضد العراق وسيلة لصرف الأنظار عن الفضيحة السياسية الجنسية التي تطاول كلينتون. غير أنهم أكدوا أن الخطط العسكرية وضعت منذ تشرين الثاني ١٩٩٧ أي قبل بروز الفضيحة الأخيرة».

* تعليق البيت الأبيض الأميركي على إيفاد موسكو مبعوثاً إلى بغداد

علق البيت الأبيض دونما حماسة على إرسال بوسوفاليوك إلى بغداد وأمل أن تقتصر مهمته على «تذكير الحكومة العراقية بأن من الضروري التزامها قرارات الأمم المتحدة». وقال الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومسؤولين أميركيين آخرين سيجرون اتصالات مع نظرائهم خلال الأيام المقبلة» للإعداد لرد على العراق.

وابلغ الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن إلى الصحافيين أن الطرق الديبلوماسية لتسوية الأزمة العراقية «تنفد بسرعة» وقال إن الإدارة الأميركية «تعتزم التقدم بوتيرة محددة، لن نستعجل ولن نتباطأ» في اتخاذ قرار في شأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها. وأشار إلى أن واشنطن لم تعترض على إرسال روسيا مبعوثاً خاصاً إلى العراق، لكنها متشائمة بقدرة موسكو على إقناع بغداد بالإذعان لمطلب الأمم المتحدة «فالمسألة ليست من هو الرسول. المسألة هي الرسالة. الإذعان والإذعان ثم الإذعان ولا حجج أخرى».

ورأى دبلوماسي غربي أن مهمة بوسوفاليوك هي «مهمة الفرصة الأخيرة لأنه ليس هناك سوى حل واحد لتحقق هذه المهمة النجاح هو أن تقبل بغداد بإعادة النظر في طرق تفتيش المواقع التي توصف بأنها رئاسية»، وقال إنه: «إذا كان موقف السلطات العراقية ثابتاً فهذا سيجعل سيناريو اختبار القوة أكثر صدقية».

* تحرك ديبلوماسي أميركي في موازاة المبادرة الروسية

في موازاة التحرك الديبلوماسي الروسي في اتجاه العراق لتجنيبه ضربة عسكرية أميركية نتيجة رفضه السماح لخبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بدخول مواقع يصفها بأنها «رئاسية»، بحث الرئيس الأميركي بيل كلينتون في الأزمة العراقية «الخطيرة» هاتفياً مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير حيث اعتبرا أن الأزمة مع العراق «خطيرة» وأكدا «تصميمهما المشترك على تطبيق قرارات الأمم المتحدة وعلى ضرورة مواصلة تنسيق العمل بين الولايات المتحدة وحلفائها تنسيقاً وثيقاً في وجه العراق».

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ستتوجه مساء ٢٨/١/٩٨ إلى أوروبا للتشاور مع وزراء خارجية أوروبيين «الخطوات التالية» حيال العراق. وتوقع أن تلتقي نظيرها الروسي في مدريد والبريطاني روبن كول في لندن. ولم يستبعد أن تتوجه أولبرايت من أوروبا إلى الشرق الأوسط.

واشنطن ترفع وتيرة التهديد

واصلت واشنطن قرع طبول الحرب في الخليج في موازاة إصرار فرنسي وروسي على التهدئة واستنفاد السبل الديبلوماسية لحل الأزمة بين العراق والأمم المتحدة. وأثارت تصريحات

رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر عن امتلاك العراق صواريخ مزودة شحنات جرثومية قادرة على إبادة سكان تل أبيب، استنكاراً في فرنسا وروسيا والصين، وغضباً في العراق الذي طلبت حكومته من مجلس الأمن معاقبة الديبلوماسي الأوسترالي، وهلعاً في إسرائيل حيث بادرت الحكومة إلى تأكيد استعدادها لمواجهة كل الإحتمالات.

*** واشنطن تتجاهل اعتراضات باريس وموسكو**

للمرة الأولى منذ بداية الأزمة في تشرين الأول الماضي ١٩٩٧، تحدث المسؤولون الأميركيون علناً عن ضرب العراق معتبرين أن «الخيارات الديبلوماسية نفدت» وحذر الرئيس الأميركي بيل كلينتون العراق من أن الولايات المتحدة مصممة على حرمانه ترسانته من أسلحة الدمار الشامل.

وأكد الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» كينيث باكون أن بلاده تعمل على تحصين القوات الأميركية في الخليج ضد أي هجوم عراقي محتمل بالأسلحة البيولوجية والكيميائية. قال إن الرد الأميركي سيكون «حاسماً ومدمراً» وسئل عن احتمال استخدام بلاده الأسلحة النووية فأجاب: «لا أعتقد أننا اعتمدنا أو استبعدنا أي خيار».

وأبلغ مدير وكالة الإستخبارات الأميركية «سي. آي. إي» جورج تينيت إلى لجنة الإستخبارات في مجلس الشيوخ أن الوكالة خلصت إلى أن العراق لا يزال يخفي قدرات على أسلحة ومواد فتاكة عن أعين مفتشي الأمم المتحدة. وقال إن «العراق بقيادة (الرئيس العراقي) صدام حسين يواصل تشكيل خطر كبير على قوات الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها». وشدد على أن «هدفنا الرئيسي ينبغي أن يكون ضمان عدم امتلاك صدام أسلحة دمار شامل أو قدرة على استعادة الأسلحة التي خسرها» عام ١٩٩١.

الموقف الأميركي الدبلوماسي والتعزيزات العسكرية

١/ ٢/ ١٩٩٨

كررت واشنطن تهديداتها للعراق وسعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى حشد التأييد لـ«ضربة قوية» محتملة إذا أخفقت «الجهود الدبلوماسية» في تسوية الأزمة الأخيرة مع العراق، وتحدث المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون عن حصول إدارته على دعم يفوق المتوقع للقيام بعمل عسكري.

جولة أولبرايت

وصلت أولبرايت يوم ١/ ٢/ ١٩٩٨ إلى الكويت، المحطة السادسة في جولتها حيث أجرت محادثات مع أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح حيث «أبدت ارتياحها لتلقيها

تأييداً كاملاً مئة في المئة من الكويت». وعشية وصولها إلى الكويت، كررت الصحف الخليجية معارضتها لاستخدام القوة واعتبرته عملاً عدوانياً لا مبرر له على الإطلاق.

وكانت أولبرايت قد صرحت في مؤتمر صحافي عقدته في القدس بأنها «لا تزال تفضل حلاً دبلوماسياً وتعتقد أنه الطريق الأفضل» ولكن «نحتفظ بحقنا في استخدام القوة. وإذا اخترنا ذلك فإنها (الضربة العسكرية) ستكون نوعية وموجهة إلى أهداف ومنشآت تطوير أسلحة الدمار الشامل التي تهدد جيران العراق». وأكدت أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب إسرائيل في حال تعرض أمنها لأي خطر من جانب العراق وأن «لا شيء يمكن أن يزعزع الإلتزام الثابت للولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل». واعتبرت أن لإسرائيل الحق في الرد إذا تعرضت لصواريخ عراقية.

وأبلغت أولبرايت إلى شبكة «سي. أن. أن» الأميركية بأن واشنطن تعطي نفسها «أسابيع لإنهاء الأزمة. وقالت إنها ليست في حاجة إلى قرار جديد من الأمم المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد العراق، ونعتقد أن لدينا السلطة لشن هجوم بموجب القرارات السابقة (. . .) ليس هناك أي جدول (زمني محدود)، إنها ليست مسألة أيام أو أشهر بل أسابيع».

*** التعزيزات الأميركية**

قال وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٣/ ٢/ ٩٨ أنه سيبحث في طلب استقدام قوات إضافية ورد من قائد القوات الأميركية في الخليج الجنرال انطوني زيني. وأفادت مصادر وزارة الدفاع الأميركية أن الوزارة تدرس خصوصاً إمكان نشر ٥٠ طائرة مقاتلة إضافية، بينها مقاتلات «ف ١١٧» التي لا ترصدها الرادارات. وأشار مسؤولون في الوزارة إلى أن حاملة الطائرات الأميركية «اندبندنس» اتجهت يوم ٢/ ٢/ ٩٨ إلى مضيق هرمز بعدما دخلت منطقة عمليات الأسطول الخامس الذي يغطي المنطقة.

*** واشنطن على موقفها**

جدد الرئيس الأميركي بيل كلينتون تصميم حكومته على حرمان العراق من تصنيع وتطوير أسلحة الدمار الشامل وأعرب عن ارتياحه «للإجماع القوي» الذي وجدته وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في جولتها الأوروبية والشرق أوسطية حول العراق. وجاءت تصريحات كلينتون قبل اجتماعه بأولبرايت التي ستقدم له تقريراً مفصلاً عن محادثاتها.

كما قال ماك كوري إن «الوقت ينفد» بالنسبة للدبلوماسية رافضاً بشكل ضمني الإقتراح العراقي دخول ثمانية مواقع إذ أن عمليات التفتيش يجب أن تكون «غير مشروطة» ومن «دون عراقيل».

صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن بالنسبة لتصريحات الرئيس الروسي يلتسين قائلاً «موقفنا إزاء الأزمة العراقية واضح جداً. على العراق التزام كل قرارات مجلس الأمن والسماح الكامل للجنة بالقيام بعملها من دون إعاقة. لقد تحدثت الوزيرة

أولبرايت إلى الوزير بريماكوف وفهمنا هو أن الروس يشاركوننا في هدف الحصول على الإلتزام العراقي. وأن هذا خلاف ليس بين أي من البلدين وإنما هو خلاف بين العراق والمجموعة الدولية» وأضاف «إن لدينا علاقة قوية جداً وبناءة مع روسيا والرئيسان على اتصال وعلاقتهما قوية».

*** كلينتون: الهدف ليس صدام والضربة ليست حتمية**

قال الرئيس الأميركي بيل كلينتون بعد لقائه رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير في البيت الأبيض يوم ١٩٩٨/٢/٥ أن تفادي المواجهة المسلحة يتوقف على الرئيس صدام حسين. جاء ذلك في الوقت الذي وافق كلينتون على توصيات قائد القوات الأميركية في الخليج بزيادة الحشود الأميركية في الخليج، وفي الوقت الذي ترتفع أصوات متزايدة في الكونغرس تدعو إلى الإطاحة بالرئيس العراقي. ومع أن الرئيس كلينتون قال إن الشعب العراقي سيكون في وضع أفضل إذا تغير النظام في بغداد. إلا أنه كرر القول التقليدي بأن إسقاط النظام العراقي ليس من بين الأهداف التي تسعى إليها واشنطن الآن.

وتزامنت هذه المواقف مع وصول حاملة طائرات أميركية ثالثة إلى مياه الخليج، للمرة الأولى منذ حرب الخليج فيما انطلقت سفن أميركية تقل حوالي ٢٠٠٠ جندي مارينز ووحدة مشاة وقوات مدفعية من البحر الأبيض المتوسط باتجاه الخليج. ووصلت حاملة الطائرات «اندبندنس» وعلى متها ٥٠ طائرة حربية لتنضم إلى حاملتي الطائرات الموجودتين هناك «نيميتز» و«جورج واشنطن».

وقال كلينتون يوم ٩٨/٢/٥، أنه لا يعتقد أن عملية عسكرية ضد العراق يمكن أن تتسبب في اندلاع حرب عالمية.

وكرر الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن إصرار بلاده على ضمان الحرية الكاملة لفرق التفتيش الدولية وقال إن المقترحات التي يبحثها الروس لا تزال غير كافية. ولكنه أشار إلى أن العراق يقترب من الإعتراف بأن موقفه الراهن غير قابل للبقاء.

وكرر وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين القول بأن حكومته لا تزال تفضل حلاً دبلوماسياً لأزمة فرق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق، إلا أنه شدد على أن واشنطن ستلجأ إلى الخيار العسكري إذا دعت الضرورة واستمر العراق على مواقفه من فرق التفتيش. وأعرب كوهين عن قناعته بأن السعودية والكويت وغيرها من دول الخليج سوف تدعم العمليات العسكرية الأميركية في حال حدوثها.

*** تعزيزات**

وعلى صعيد التعزيزات العسكرية أضافت واشنطن حاملة طائرات ثالثة إلى أسطولها المحتشد على أهبة الإستعداد لعمل عسكري محتمل ضد العراق. وصرح الناطق باسم البحرية

الأميركية الكوماندر غوردون هيوم من مقر الأسطول الخامس الأميركي في البحرين أن حاملة الطائرات «اندبندنس مع القطع المرافقة لها دخلت الخليج».

مؤشر إيجابي

إلا أنه برز وسط أجواء الإحتقان مؤشر إيجابي، إذ أعلن الرئيس الأميركي كلينتون أن واشنطن ستدرس «في شكل إيجابي» مقترحات كوفي أنان لزيادة صادرات النفط العراقي في إطار صيغة «النفط مقابل الغذاء» موضحاً أن هذا الأمر يلائم مصالح الولايات المتحدة. وقال في رسالة إلى الكونغرس نشر مضمونها البيت الأبيض «نحن على استعداد لندرس بدقة وفي شكل إيجابي مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحسين وتوسيع القرار ٩٨٦». إلا أنه لم يوافق بوضوح على المبلغ الذي اقترحه أنان.

* كلينتون: مستعدون وبريطانيا للتحرك. . . والحرب العالمية الثالثة مستبعدة

كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون ٦/٢/٩٨ تلويحه للرئيس العراقي صدام حسين بأن حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا مستعدتان لتوجيه ضربة عسكرية آلية، إذا لم يذعن للضغوط ويفتح كل المواقع المراد تفتيشها أمام خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ورد على تحذير الرئيس الروسي بوريس يلتسين من حرب عالمية ثالثة إذا ضرب الأميركيون العراق مستبعداً هذا الإحتمال.

وصرح كلينتون في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أنهما يفضلان «حلاً دبلوماسياً فعلياً»، وقال إن «أفضل وسيلة لمنع صدام حسين من إقامة ترسانة من الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية ومن الصواريخ التي تحملها هو التوصل إلى تمكين المفتشين من معاودة عملهم بمنحهم حرية كاملة لدخول كل المواقع المعنية». وأضاف «لكنني أريد أن أكون واضحاً، إذا لم يحترم صدام الرغبة الجماعية للمجموعة الدولية، علينا أن نكون مستعدين للتحرك ونحن كذلك فعلاً». وكرر أنه لا يريد حلاً عسكرياً «ولا أحد يريده». ورمى الكرة في ملعب الرئيس العراقي قائلاً: «إن معرفة ما إذا كان ثمة حل دبلوماسي أم لا تتوقف كلياً على صدام حسين». وشدد على أن أي ضربة عسكرية للعراق لن يكون هدفها سوى «الحد» من قدرته على صنع أسلحة الدمار الشامل أو «تأخير» التوصل إلى هذه القدرة وتساءل «إذا كان نظام التفتيش قد مات فهل ثمة خيار يتيح الحد من قدرته على صنع هذا النوع من الأسلحة أو تأخير الوصول إليها»؟ وأجاب بنفسه عن تساؤله: «اعتقد أن الجواب هو نعم وهناك خيار يتيح ذلك».

وترافق تشديد اللهجة الأميركية مع دعوة السفارة الأميركية في الكويت المواطنين الأميركيين إلى اتخاذ سلسلة من «تدابير الحيطة» إذا كان عليهم مغادرة الكويت عاجلاً إلا أنها

قالت إنها «لم تلاحظ في الوقت الراهن أي تهديد مباشر لأمن الأميركيين، ولذا لا توصيهم في الوقت الحاضر بمغادرة الكويت».

تعزيزات عسكرية

في غضون ذلك توجهت قوات إضافية من مشاة البحرية الأميركية «المارينز» قوامها ٢٢٠٠ رجل إلى الخليج. وتحتشد ثلاث حاملات طائرات ونحو ٤٠٠ طائرة مقاتلة في المنطقة، فيما أعدت واشنطن قوة نيران إضافية لضرب العراق تفوق أي قوة كهذه منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما قادت واشنطن تحالفاً دولياً ضخماً لطرد القوات العراقية من الكويت. وأكد وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أن واشنطن قررت إرسال سفينة الإنزال الهجومية «غوام» إلى الخليج ترافقها ثلاث قطع بحرية أخرى. وأعلن ناطق باسم قاعدة انجيرليل التركية ـ الأميركية أن طائرات أميركية من طراز «غرومان أي آي ـ سيكس بي براولر» المتخصصة في التشويش على أنظمة الرادار أرسلت قبل نحو شهرين إلى هذه المنطقة العسكرية جنوب تركيا. وطلبت السفارة الأميركية إلى الكويت من الرعايا الأميركيين التأكد من أن سياراتهم تعمل جيداً للتوجه على ما يبدو إلى الحدود الجنوبية مع السعودية في حال القيام بعملية إجلاء.

العدوان الأميركي يقترب ويهدد صدام بـ «هجوم كبير»

كررت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في حديث أدلت به إلى شبكة «سي. بي. أس» الأميركية للتلفزيون، أن أمام الرئيس العراقي صدام حسين مهلة «أسابيع» ليمتثل للقرارات الدولية ويفتح كل المواقع أمام خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. وأوضحت أن واشنطن تريد «التأكد من استنفاد كل الخيارات الديبلوماسية وأن صدام سيفي بالتزاماته لمجلس الأمن». وحذّرت من أن «الهجوم سيكون كبيراً» إذا قررت الإدارة الأميركية اللجوء إلى القوة العسكرية لـ«خفض قدرة الرئيس العراقي على إعادة تكوين ترسانته من أسلحة الدمار الشامل (. . .) نحن مستعدون لاستخدام القوة. القرار لم يتخذ بعد ونفضل أن نجد حلاً دبلوماسياً». وأكدت أن الموقف الأميركي يلقى «تأييداً واسعاً داخل حلف شمال الأطلسي».

أما وزير الدفاع الأميركي فقد عرض في مؤتمر عن الدفاع عن ميونيخ المسوغات الداعية إلى اتخاذ خط متشدد حيال العراق. ورد على ما أثاره بعض الأوروبيين من عدم توافر أدلة كافية على أن برامج الأسلحة العراقية تشكل خطراً. وقال إن واشنطن لا تزال تأمل في تجنب اتخاذ إجراء عسكري لكنه كرر أن أي حل دبلوماسي لا بد أن يتضمن موافقة عراقية غير مشروطة على مهمة المفتشين الدوليين.

ومن جهة ثانية أكد المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون مجدداً أن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى قرارات من الأمم المتحدة للبدء بعمل عسكري ضد

العراق، مشيراً إلى وجود «دعم دولي قوي» للتحرك ضد صدام حسين. وأضاف إن «قرارات مجلس الأمن الحالية تترك هامشاً قانونياً كافياً للقيام» بضربة عسكرية. إلا أنه لفت إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تريد «تسوية الأمر ديبلوماسياً». ووصف مجدداً تصريحات الرئيس الروسي بوريس يلتسين التي أشار فيها إلى خطر وقوع «حرب عالمية» بأنها «تضخيم»، ورفض العرض العراقي المتعلق بزيارة الخبراء الدوليين المواقع الرئاسية العراقية مدة شهر».

التعزيزات العسكرية

وأمر كوهين بإرسال طائرات حربية أميركية إضافية إلى الخليج حيث حشدت الولايات المتحدة ثلاث حاملات طائرات، وبين التعزيزات الأميركية الجديدة ست طائرات من طراز «ف ١١٧» المعروفة بـ«ستيلث» توجهت إلى الكويت وست قاذفات من طراز «بـ ٢» استقدمت من جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، إلى قاذفة من طراز «ب ١» وست طائرات «ف ١٦» توجهت إلى البحرين وثلاثين طائرة إضافية متخصصة تحديداً في مهمات التموين بالوقود في الجو. وقال مصدر عسكري غربي إن طائرات بريطانية للهجوم الأرضي من طراز «تورنادو» وصلت إلى الكويت وإن مزيداً منها سيصل إلى الإمارة في الأيام المقبلة.

*** وحدات «مارينز» وطائرات «تورنادو» في طريقها إلى الكويت**

الخليج ساحة للحشود العسكرية الأميركية والبريطانية

بدا يوم ٩/٢/٩٨ أن التعزيزات العسكرية هي وحدها ما يتحرك في منطقة الخليج التي حولتها الولايات المتحدة وبريطانيا إلى ما يشبه «ساحة الحرب»، وهي ترسل المزيد من الحشود استعداداً لضرب العراق.

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) يوم ٢٩/٢/١٩٩٨ أن وحدات من سلاحي الجو والبر المتخصصة في عمليات تعرف بـ«النفسية» ومهمات الإنقاذ، سترسل إلى الخليج للإنضمام إلى حشود بدأ تجميعها منذ أسابيع.

ومن الطائرات التي سترسل إلى الخليج طائرتان من طراز «أي سي ١٣٠ اي» يمكنهما التشويش على برامج إذاعية وتلفزيونية إضافة إلى طائرتي «أم. سي ـ ١٣٠ اي» تستخدمان في عمليات الإنقاذ والكوماندس. إضافة إلى ذلك يفكر «البنتاغون» في إرسال طائرتين من طراز «ايتش سي ـ ١٣٠» متخصصتين في عمليات تزويد المروحيات في الجو ومروحيات سلاح البر.

وقال مسؤولون يرافقون كوهين في جولته الخليجية أن نحو ثلاثة آلاف جندي أميركي سينقلون إلى الكويت في إطار خطط الطوارىء وكإجراء وقائي لحماية الكويت وسينضم هؤلاء إلى نحو ١٥٠٠ جندي أميركي يرابطون في الإمارة للمشاركة في «تدريبات دائمة».

وهناك قوة إنزال قوامها ٢٢٠٠ جندي على أربع سفن تتقدمها سفينة الإنزال الهجومية

«غوام» في طريقها إلى الخليج قادمة من البحر المتوسط.

كما وصلت إلى الكويت يوم أمس ٩/٢/٩٨ ثماني مقاتلات بريطانية من طراز «تورنادو» إلى قاعدة «علي السالم الجوية» وهي المجهزة بقنابل موجهة بالليزر قادرة على حمل قنابل يمكن أن يصل وزنها إلى ٤٥٠ كيلو غراماً.

وتضم القوات البريطانية في منطقة الخليج حاملة الطائرة «اينفنسيبل» التي تحمل ١٤ مقاتلة من طراز «سي هاريير» القادرة على الإقلاع والهبوط عمودياً وأربع طائرات هليكوبتر هجومية تضاف إليها ست طائرات «تورنادو» في قاعدة انجرليك في جنوب تركيا وست أخرى في السعودية.

وعبرت أمس أيضاً قناة السويس سفينة الإنزال الإميركية «غوام» وأربع سفن مساندة بينها مدمرة في طريقها إلى الخليج. وتحمل السفن نحو الفي جندي من مشاة البحرية «المارينز» تساندهم ست طائرات هليكوبتر هجومية من طراز «كوبرا» وعدد من الدبابات والعربات المدرعة. وتضم القوة البحرية الأميركية في الخليج نحو ٢٠ قطعة بينها حاملتا الطائرات «جورج واشنطن» و«اندبندنس».

*** هواجس حول مضاعفات الضربة الأميركية المحتملة: تغيير خريطة العراق ـ وربما المنطقة**

أبقى عدم التوصل إلى حل سياسي للأزمة بين بغداد والأمم المتحدة احتمال توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية إلى العراق أمراً وارداً، حتى أن واشنطن اعتبرت أن العد العكسي للضربة قد بدأ وأن الوقت المعطى للجهود الديبلوماسية بدأ ينفد، إن لم يكن انتهى، وأنه لا بد من اللجوء إلى خيارات أخرى لتسوية المشكلة. وقالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إن «الإدارة الأميركية لا توافق أولئك الذين يقترحون نشر مئات الألوف من القوات الأميركية وشن حرب برية بمفردنا لتحقيق أهداف لم يكن من الممكن تحقيقها خلال عملية عاصفة الصحراء». وأكدت أن «ثمة تفاهماً على أنه إذا لم تتغير سياسة العراق، فلن يكون لدينا خيار سوى اتخاذ إجراءات قوية، لن تكون ضربات محدودة وإنما ضربات كبيرة لخفض قدرة الرئيس العراقي صدام حسين على إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها وخفض قدرته على تهديد جيرانه خفضاً كبيراً، وأضافت «لا تشكّوا في أننا نتمتع بالصلاحية والمسؤولية ولدينا الوسائل والإرادة للقيام بذلك».

ورداً على التقارير التي أفادت أن المملكة العربية السعودية، رفضت استخدام أراضيها لضرب (العراق) صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس فولي: «إننا سنحصل على الدعم الذي نحتاج إليه من السعوديين ولم يكن هناك أي تردد من جهتهم للتعاون معنا إلى الدرجة التي نعتقد أنها ستكون ضرورية لممارسة خياراتنا في الخليج». ونفى أن يكون ثمة

موعد محدد للقيام بعملية عسكرياً قائلاً: «ليس هناك مواعيد، لكن فرص النشاط الدبلوماسي تقل ولسنا بعيدين عن الاستنتاج إن الخيار الدبلوماسي انتهى وأن علينا التحرك إلى وسائل أخرى وخيارات أخرى (. . .) إننا لا نزال نأمل في أن تثمر الدبلوماسية إلا أننا نشك في أن يحل السبيل الدبلوماسي المشكلة».

وأكد وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين في نهاية زيارة للكويت ضمن جولته الخليجية أن «المساحة المتاحة للجهود الديبلوماسية لا تتسع (. . .) إنها تتضاءل».

*** زيارة كوهين إلى جدة**

في مقابل التحركات الفرنسية واصل وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين جولته الخليجية فزار أمس ٩٨/٢/٩ الكويت وسلطنة عمان بعدما زار الأحد ٩٨/٢/٨ جدة حيث استقبله الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود. والتقى أيضاً النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة الأمير سلطان بن عبد العزيز وأصدرا بياناً مشتركاً جاء فيه: إن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية «لا تزالان تأملان في أن تحل الأزمة مع العراق بالوسائل الدبلوماسية، ولكن إذا رفض صدام حسين الإمتثال لقرارات مجلس الأمن فإنه سيعتبر المسؤول الوحيد عن نتائج تصرفاته». وأضاف: «نحن مرتاحون إلى محادثاتنا وواثقون من أن التعاون الوثيقي والنوعي بين بلدينا سيستمر».

* أشار زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ترنت لوت ٩٨/٢/٩ إلى إمكان اتخاذ إجراءات أخرى تقع في مرتبة وسط بين المفاوضات الدبلوماسية واستخدام القوة العسكرية وقال: «أود من جانبنا أن نحاول إيجاد سبل للحد من قدرته (صدام) على بث سمومه للشعب وإنشاء إذاعة العراق الحر على سبيل المثال».

*** سيناتور أميركي بارز يعدد البدائل لاستخدام القوة**

دعا زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ الأميركي السناتور ترنت لوت في واشنطن أمس (٩٨/٢/٩) البيت الأبيض إلى استكشاف بدائل أخرى للعمل العسكري ضد العراق بما في ذلك بذل جهود لجعل الشعب العراقي ينقلب على الرئيس صدام حسين.

وأشار لوت إلى إمكان اتخاذ إجراءات أخرى تقع في مرتبة وسط ما بين المفاوضات الدبلوماسية واستخدام القوة العسكرية. وقال في مؤتمر صحافي «أود من جانبنا أن نحاول إيجاد سبل للحد من قدرته (قدرة الرئيس العراقي) على بث سمومه للشعب وإنشاء راديو العراق الحر على سبيل المثال» أضاف: إن هذه الإجراءات يمكن أن تشمل أيضاً التشويش على إرسال الإذاعات العراقية وبث إرسال أميركي إلى العراق لدحض دعايات صدام. وأضاف أن من البدائل الأخرى الممكنة للعمل العسكري الفوري توسيع مناطق حظر الطيران فوق شمالي العراق وجنوبه.

ورأى أنه إذا تقرر بث إرسال إذاعي إلى العراق فإن الرسالة الموجهة إلى الشعب العراقي يجب أن تكون رسالة تأييد للفصائل الديمقراطية «والمزيد من التأييد للشعب الذي يتعرض للتجويع».

ويعكف زعماء الكونغرس على إعداد صيغة قرار مشترك ليقره مجلسا الشيوخ والنواب بتأييد إدارة الرئيس بيل كلينتون في مواجهة العراق وفي هذا الصدد قال لوت: «إنه ليس إعلان حرب بل إشارة إلى أنه إذا لم تنجح الدبلوماسية وقمنا بعمل عسكري فإن أميركا تتحدث بصوت واحد».

*** تسهيلات أسبانية وبرتغالية وأوسترالية لواشنطن**

أعلن رئيس الوزراء الأوسترالي جون هوارد أن بلاده ستشارك في العملية العسكرية ضد العراق إذا اخفقت المساعي الدبلوماسية لحل الأزمة.

وفي لشبونة جاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية البرتغالية أن الحكومة البرتغالية سمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة ديس لاجيس الجوية التي يملكها الأميركيون في منطقة أزوريس المستقلة في إطار عملية عسكرية محتملة ضد العراق.

ونقلت صحيفة الـ «بابيس» الإسبانية أن مدريد ستسمح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة مورون العسكرية في الأندلس في حال نشوب نزاع مسلح مع العراق وصرح نائب وزير الخارجية البولوني راديك سيكورسكي أن بولونيا سترسل، استجابة لطلب أميركي، وحدة عسكرية مضادة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى الخليج إذا ما شنت واشنطن هجوماً على العراق.

*** واشنطن تحشد إجماعاً «أطلسياً» لا يكفي غطاء للعدوان**

مع اقتراب موعد العدوان الأميركي ـ البريطاني المحتمل على العراق، اتخذ المزيد من الدول الغربية يوم أمس ١١/٢/١٩٩٨ مواقف مؤيدة لواشنطن مع عروض بالمشاركة العسكرية في العدوان.

وتراوحت عروض التأييد بين رمزي سياسي مثل تأكيد ألمانيا أنها ستتيح للقوات الأميركية استخدام قواعدها الجوية الموجودة على أراض المانية، وبين إرسال بريطانيا لطائراتها الحربية وسفنها في الخليج.

وعززت إيطاليا وإسبانيا والدانمارك تأيدها المبدئي لواشنطن. وأظهر حلف الأطلسي تأييداً واضحاً للموقف الأميركي على الرغم من أنه لا يريد كحلف أن يلعب أي دور في الأزمة العراقية لأن الأعضاء متفقون على أن يجري التعامل معها على أساس أوسع إجماع ممكن من خلال الأمم المتحدة.

وتقلصت الخلافات بين أعضاء حلف الأطلسي يوم أمس ١١/٢/٩٨ وقالت الحكومة الإيطالية إنها ما زالت تأمل بإمكان التوصل إلى تسوية عبر القنوات التفاوضية لكنها رفضت

ضغوطاً من الشيوعيين لمنع الأميركيين من استخدام قواعدهم المهمة الموجودة على أراضي إيطاليا في حال شن هجوم عسكري. وقالت روما إن رفض استخدام هذه القواعد سيرسل إشارة خاطئة في وقت تبذل فيه جهود دبلوماسية مهمة.

وأعلنت إسبانيا أنها ستؤيد العمل العسكري إذا فشلت الدبلوماسية، ووفقاً لصحيفة «البايس» فإن مدريد مستعدة لتقديم دعم امدادي حيوي لاسطول الطائرات الأميركية لإعادة التزود بالوقود إذا طلبت واشنطن ذلك.

وقالت الدانمارك أيضاً أنها تدرس طلبا أميركياً رسمياً بالمساعدة في حال شن هجوم، معربة عن ثقتها أن الرد سيكون إيجابياً. وأيدت البرتغال بالفعل الموقف الأميركي بأن استخدام القوة ربما يكون أمراً ضرورياً، وصرحت لشبونة باستخدام قاعدة لايس في جزر الأزدر إذا استدعي الأمر. وبدا أن هولندا وبلجيكا تنتهجان موقفاً حذراً عاقدتين الأمل على إمكان نجاح الدبلوماسية من دون استبعاد استخدام القوة ومن المرجح أن تقدم الدولتان دعماً سياسياً على الأقل لواشنطن.

أما اليونان فتؤكد أنها لا تنوي الإشتراك في عمل لا يجيزه مجلس الأمن الدولي وأعلنت الحكومة النروجية أنها ستؤيد العمل العسكري سياسياً وستنظر أيضاً في تقديم دعم مادي.

وفي أوروبا الشرقية عبرت المجر وجمهورية تشيكيا عن دعمهما للولايات المتحدة، بينما أكدت بولندا استعدادها لإرسال جنود بولنديين إلى منطقة الخليج في «حال الضرورة».

*** الكونغرس الأميركي يناقش خيارات ما بعد الضربة في العراق**

تكثفت التحركات الأميركية سياسياً وميدانياً يوم ١٢/٢/٩٨ وسجل المراقبون بداية نقاش في الكونغرس الأميركي لمرحلة خيارات ما بعد الضربة العسكرية في العراق كأن عملية «رعد الصحراء» صارت أمراً مفروغاً منه وقراراً ينتظر التنفيذ.

وقال رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب النائب الجمهوري بنيامين غيلمان أن ثمة خطوات تدرس لتحقيق الأهداف الأميركية في حال توجيه ضربة إلى العراق وعدّد منها: إقامة إذاعة العراق الحر، رفع العقوبات عن الأجزاء «المحررة» من العراق، فرض حظر على الطيران في كل أنحاء العراق وخصوصاً على فوق الحرس الجمهوري، اعتراف واشنطن بتحالف مجموعات معارضة حكومة شرعية للعراق، الإفراج عن بعض الأرصدة العراقية المجمدة في الولايات المتحدة لتمويل هذه المجموعات، منح الاذونات اللازمة لتشتري قوى المعارضة أسلحة.

وطالب عضو مجلس الشيوخ السناتور الجمهوري جون ماك كين «بدعم عملية طويلة الأمد بمشاركة قوات المعارضة بعد تجهيزها وتدريبها في شكل مناسب للتوصل بنجاح إلى ثورة».

وقالت أولبرايت: «ليس لدينا شك في أن العراق سيكون في وضع أفضل من دون (الرئيس العراقي) صدام حسين، ونحن نتطلع إلى العمل مع نظام ما بعد صدام». وعلى صعيد الاستعدادات الميدانية لعملية «رعد الصحراء» كما سماها قائد القوات الأميركية في الخليج الجنرال انطوني زيني، كان مقرراً أن تتوجه أمس ١٢/ ٢/ ٩٨ واليوم ١٣/ ٢/ ٩٨ أكثر من ٤٠ طائرة حربية أميركية إلى منطقة الخليج.

وصرح ناطق باسم قاعدة شاو في ولاية كارولينا الجنوبية أن ست مقاتلات «ف ١٦» غادرت الأراضي الأميركية تنفيذاً لأوامر وزير الدفاع. وقال مسؤولون عسكريون أن طائرات أخرى بينها ست مقاتلات «ف ١١٧» وقاذفة «بـ ١» وخمس طائرات لتزويد الوقود «ك س ١٠» ستتوجه إلى الخليج بينما ستتجه ست قاذفات «ب ٥٢» إلى جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي. وصرح ناطق باسم الجيش البري أن سلاح البر الأميركي أرسل إلى الخليج مطلع الأسبوع بطاريتي صواريخ مضادة للصواريخ من طراز «باتريوت» وينتظر وصول نحو ثلاثة آلاف جندي إضافي إلى الكويت إلى جانب الجنود الـ١٥٠٠ الموجودين هناك.

*** كلينتون يمضي في الشحن ضد العراق**

شدد الرئيس الأميركي بيل كلينتون على أن كلمة «نييت (لا الروسية) لا تعني لا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية في هذه الظروف (. . .). إننا نتخذ الإجراءات اللازمة التي تتوقعونها من الولايات المتحدة».

وأقر بأن المسؤولين الروس في وضع صعب نظراً إلى علاقاتهم بالعراق، لكنه أضاف أن الولايات المتحدة لا يمكنها التراجع في حال إخفاق الوسائل الدبلوماسية» وقال: «هنا الفارق، نحن لا نظن أن علينا التخلي عن الأمر إذا أخفقت الوسائل الدبلوماسية». لكنه استدرك أن «علاقتنا بروسيا مهمة جداً في نظرنا» وأشاد بجهود الرئيس الروسي بوريس يلتسين في حل الأزمة سلمياً، وآمل أن «تبقى علاقتنا بروسيا مثمرة وبناءة وقوية مهما حصل». وكرر أن صدام يملك مفتاح التطورات المقبلة «وإذا حصل في إطار هذه العملية عمل عسكري سيكون بقرار اتخذه صدام حسين وليس أنا». ودعا الرئيس العراقي إلى السماح لخبراء الأمم المتحدة بدخول كل المواقع من دون قيود.

وقد استبعد مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي، إمكان استخدام أعداد كبيرة من القوات الأميركية في هجوم بري، لكنه أعطى انطباعاً أن واشنطن ستستخدم القوة الجوية التي حشدتها في الخليج. وقال إن أي ضربة عسكرية ستتضمن «استخداماً جدياً للقوة يؤتي نتائج مهمة على صعيد تخفيف التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية، وعلى صعيد خفض قدرة (صدام) على تهديد جيرانه والتأكيد مجدداً لحضور المجموعة الدولية». ولاحظ أنه على الرغم من أن الهدف المعلن لأي هجوم عسكري الآن ليس إطاحة صدام «فيجب أن نستعد للرد بحزم على أعماله الطائشة» ما دام في السلطة.

*** واشنطن: «رعد الصحراء» جاهزة والسلاح «توماهوك ـ ٣»**

أعلن رئيس أركان الجيوش الأميركية الجنرال هنري شيلتون أمس ٩٨/٢/١٣ أن خطة عدوان «رعد الصحراء» ضد العراق باتت جاهزة، لكنه اعترف بأن الأميركيين لا يعرفون على وجه الدقة أماكن إخفاء كافة الأسلحة العراقية المستهدفة في الهجوم على العراقيين الذين هيأت الولايات المتحدة لهم سلاحاً جديداً «توماهوك ـ ٣»، ووصل عدد الجنود الأميركيين في منطقة الخليج إلى حوالي ٢٥ ألفا و٤٠٠ جندي في حين يتوقع أن يتجاوز عدد الطائرات الحربية ٣٦٠ طائرة.

وكانت حاملة المروحيات المقاتلة «غوام» وثلاث سفن أخرى قد وصلت يوم ٩٨/٢/١٢ إلى البحر الأحمر في طريقها إلى الخليج وعلى متنها الفان من جنود المارينز: مشاة البحرية، وفي الوقت نفسه بدأت حاملة مروحيات أخرى وهي الحاملة «تاراوا» الموجودة في المحيط الهادىء تتجه إلى الخليج وعليها ألفان من جنود المارينز وترافقها سفينتان أخريان.

وقد جدّد شيلتون التأكيد بأن هدف الولايات المتحدة ليس الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين. وإذ جدد التأكيد بأن هدف الولايات المتحدة ليس الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين، قال شيلتون رداً على إنتقادات مفادها أن الخيار العسكري لن يعطي نتائج كافية «نحن لا نتوهم الخيار العسكري سيؤدي إلى حل سياسي شامل لهذه الأزمة الخاصة».

وقال شيلتون إن الرئيس العراقي أعاد بناء دفاعاته الجوية منذ حرب الخليج العام ١٩٩١ وهو ما سيشكل تهديداً على الطيارين الأميركيين والبريطانيين، متوقعاً مقتل بعض من الطيارين الأميركيين أو الحلفاء في تلك الغارات مضيفاً «سنفقد بعض الناس. ولهذا وقعه الثقيل». لكنه أكد ثقته بأن أياً من تلك الهجمات سيحد من قدرة بغداد على إنتاج أسلحة بيولوجية أو كيميائية برغم قصور المعلومات الإستخباراتية المتوافرة في هذا المجال.

وبرغم رفضه إعطاء تفاصيل عن الهدف المحتمل للهجوم قال شيلتون انه يتم استخدام صواريخ «كروز» تطلق من الجو وصواريخ كروز «توماهوك» التي تطلق من السفن وطائرات «ستيلث» (الشبح) وقنابل توجه بأشعة الليزر. وأضاف «كل ذلك جزء من خطة منسقة». وقال إن من الممكن ضرب ما يكفي من الأهداف للإضرار بقدرة الرئيس العراقي على إنتاج أسلحة دمار شامل أو تهديد جيرانه.

لكن شيلتون اعترف بأن الولايات المتحدة ليست لديها معرفة أكيدة بأماكن إخفاء كل الأسلحة البيولوجية والكيميائية لأن الأقمار الصناعية وطائرات التجسس «لا تكشف ما وراء الجدران» غير أنه قال إن «الأهداف حددت ونعرف جيداً ما الذي يجب القيام به لإصابتها».

*** حلفاء واشنطن**

وفي المعسكر الحليف للولايات المتحدة، صرح وزير الخارجية الدانماركي نيلس هيلفيغ

بيترسن أن دعم بلاده العسكري للولايات المتحدة «في حال توجيه ضربة عسكرية إلى العراق سيكون محدوداً».

وفي بودابست قال وزير الخارجية المجري لازلو كوفاش أن حكومته ستسعى إلى موافقة مجلس النواب على المساعدة في عمل عسكري محتمل ضد العراق استجابة لطلب من واشنطن.

وأبدى الرئيس البولوني الكسندر كفاشينيفسكي استعداد بلاده لمساندة الولايات المتحدة عسكرياً.

ووافقت الحكومة الهولندية على إرسال الفرقاطة «إبراهام فان درهالست» إلى الخليج. وقال وزير الخارجية الهولندي هانس فان ميرلو أن بلاده لن تشارك في أي عمل عسكري إلا إذا تأكدت من أن كل الوسائل الدبلوماسية استنفدت.

*** الموقف الأميركي**

كرر وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين في مقابلة مع شبكة «أي بي. سي» الأميركية للتلفزيون من أن «واشنطن لن توافق على أي تسوية فارغة لا تؤدي إلى السماح للمفتشين الدوليين بدخول المواقع الرئاسية العراقية». وإذا «كان الأمين العام للأمم المتحدة سيتوجه فعلاً إلى بغداد فآمل وافترض أنه سيذهب بهدف وحيد هو أن يقول لصدام حسين أن ينصاع كلياً لقرارات الأمم المتحدة».

وقال مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي ساندي برغر أن واشنطن ستوجه ضربات متكررة إلى العراق إذا لزم الأمر لتجريد صدام من الأسلحة الفتاكة. ولم يعلق مباشرة على تقرير للكونغرس مفاده أن العراق شرع في نقل أسلحته الكيميائية وصواريخ «سكود» إلى اليمن والسودان لتأمينها بعد فترة من غزو الكويت وأنه نقل كذلك مواد من برنامج أسلحته النووية بينها ١٢,٤ كيلوغراماً من الأورانيوم المخصب. غير أن كوهين قال إن تقرير الكونغرس سيعزز خوف الإدارة الأميركية من أن تكون لدى صدام بقايا من القدرة على صنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتأكيداً للحزم الأميركي، فقد وصل رئيس أركان القوات الجوية الأميركية الجنرال مايكل ريان إلى الكويت للبحث في الاستعدادات للعمل العسكري. وأرسلت واشنطن ست طائرات قاذفة من طراز «ف ١١٧ ستيلث» إلى الكويت للانضمام إلى ست طائرات أخرى من الطراز ذاته لا يمكن أجهزة الرادار رصدها.

* أعلن الناطق باسم سلاح البحرية الأميركية ان سفينة الإنزال «غوام» التي ترافقها ثلاث سفن حربية وصلت يوم ٩٨/٢/١٦ إلى مياه الخليج حاملة الفي جندي من مشاة البحرية الأميركية.

وأفاد مصدر عسكري أميركي أن الانتشار الجوي العسكري الأميركي في المنطقة اكتمل تقريباً مع وصول ست طائرات «ف ١١٧» المعروفة بـ«الشبح» وست قاذفات «ب ٥٢» وقاذفة

«ب ١» وطائرات مطاردة «ف ١٦ سي جاي». ومع وصول «غوام» ترافقها السفن الثلاث ارتفع إلى (٢٠) عدد السفن الحربية الأميركية في الخليج ومنها حاملتا طائرات، ونشر سلاح الجو الأميركي في المنطقة ٣٨٥ طائرة وانضمت خمس طائرات إمداد من طراز «ك سي ١٠» إلى تسع طائرات من النوع ذاته منتشرة في الخليج في إطار التعزيزات الأخيرة وقال مصدر عسكري إن طائرة مراقبة الكترونية «ر سي ١٣٥» ستغادر أوروبا متجهة إلى الخليج لتنضم إلى أربع طائرات أخرى من الطراز نفسه.

تعزيزات ومناورات

أعلن رئيس الوزراء الأوسترالي جون هوارد أن القوات الأوسترالية التي ستشارك في ضربة محتملة للعراق ستتوجه اليوم ٩٨/٣/١٧ إلى الخليج. وأوضح أن قرار إرسالها بعد التشاور مع الولايات المتحدة وأن لجنة الأمن القومي في الحكومة وافقت عليه. وأوضح أن أوستراليا سترسل كتيبة من فوج القوات الجوية الخاصة إلى طائرتي «بوينغ ٧٠٧» للتموين وان القوات الأوسترالية لن تتعدى ٢٥٠ جندياً بينهم ١١٠ من القوات الخاصة المدربة على مهمات الإسعاف والبحث عن الطيارين الذين تسقط طائراتهم.

وقال وزير الخارجية الدانماركي نيلس هلفيغ بيترسن إنه سيقدم إلى مجلس النواب اليوم مشروع قرار بإرسال طائرات «هيركوليس سي ١٣٠» تحمل طاقماً كاملاً من ٣٣ رجلاً استجابة لطلب أميركي للمساعدة. وأجرى نحو ١٥٠ عسكرياً أميركياً مناورات عسكرية بالذخائر الحية في صحراء كويتية قرب الحدود مع العراق. وأطلقت أربع دبابات هجومية من طراز «ابرامس ام ـ ١ أن ١» وثلاثة مدافع «ام ١٠٦» رشقات من القذائف على أهداف وهمية لدبابات وناقلات جند في حقل اديرع للرماية على مسافة ٧٠ كيلومتراً من الحدود مع العراق.

الاستعدادات لضربة محتملة للعراق

تستعد قوات متحالفة بقيادة أميركية لتوجيه ضربة إلى العراق إذا فشلت الجهود الديبلوماسية لحل أزمة التفتيش عن الأسلحة المحظورة.

يتوقع توجيه الضربات إلى المراكز العسكرية الاستراتيجية[١].

(١) الصورة لوكالة «رويتر» نشرتها صحيفة «النهار» تاريخ ١٨/٢/١٩٩٨.

* **كلينتون ينذر صدام حسين ويوسع إطار الحملة على العراق**

حددت الولايات المتحدة الأميركية يوم ١٧/ ٢/ ٩٨ إطاراً مهماً لمهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بغداد في محاولة «اللحظة الأخيرة» لتجنب عمل عسكري ضد العراق، الذي أكد استعداده تقديم كل ما يستطيع لإنجاح المهمة، وأعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أنه ما تزال هناك إمكانية لحل دبلوماسي إلا أن الأمر يتطلب امتثالاً كاملاً من جانب الرئيس العراقي صدام حسين.

وعكَس خطاب كلينتون وتصريحات بالمعنى نفسه أدلى بها وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين، جوهر رسالة سلمها سفير واشنطن في الأمم المتحدة بيل ريتشاردسون إلى كوفي أنان، بشأن تصور أميركا لمهمته في العراق، وتتضمن الرسالة الإصرار على السماح بعمل فرق التفتيش من دون قيد أو شرط، ولكن واشنطن أوضحت أنها لا تمانع إذا وفرت الأمم المتحدة صيغة لإنقاذ ماء وجه صدام حسين، عبر اعتماد «إجراءات خاصة» عند معاينة القصور مثل قيام رئيس المفتشين ريتشارد باتلر بطلب موافقة أنان قبل تفتيش المواقع المشتبه بها أو قيام دبلوماسيين يمثلون الدول الخمس دائمة العضوية بمرافقة فرق التفتيش بشرط ألا يتدخل هؤلاء في عمل المفتشين.

وانذر كلينتون الرئيس العراقي بأن يتراجع وإلا واجه ضربات عسكرية، لكنه أشار إلى أن الفرصة ما زالت سانحة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة يستند إلى انصياع عراقي كامل. وقال كلينتون لدى ادلائه بكلمته الهادفة إلى إعداد الأميركيين لاحتمال نشوب نزاع عسكري إنه «ليست هناك عملية عسكرية تخلو من المخاطرة».

وأضاف: «ينبغي أن يشمل الحل الدبلوماسي أو يفي بمعيار واضح غير قابل للتغيير معقول وبسيط ولا بد أن يقبل العراق وعلى وجه السرعة بدخول (حر)، كامل غير مقيد إلى هذه المواقع وإلى أي مكان في البلاد».

وحاول كلينتون الرد على الإنتقادات الموجهة إلى حكومته بأنها لم توضح أهدافها في العراق حين قال: إن هدف الضربة في حال حدوثها واضح وهو «تقليص خطر برنامج أسلحة التدمير الشامل العراقية بشكل كبير» وكذلك «تقليص قدرته على تهديد جيرانه».

ورأى كلينتون أن الحل الدبلوماسي هو أن «يقبل العراق قريباً إعطاء فرق التفتيش الحرية الكاملة وغير المقيدة للوصول إلى جميع المواقع في مختلف أنحاء البلاد». وأضاف انه إذا قبل صدام حسين بذلك فإن القوة لن تكون ضرورية. أما إذا رفض ذلك عبر التأخير والمماطلة فإنه سيتحمل وحده تبعات هذا الموقف، مشدداً على أن واشنطن لن تقبل بأي تسوية لا تشمل هذه الشروط.

واعترف كلينتون بأن الهجمات العسكرية لن تدمر كامل قدرات العراق على تصنيع مثل

هذه الأسلحة ولكنه رأى أن العراق سوف يكون بعد الضربة «في وضع أسوأ بكثير مما هو عليه الآن بالنسبة لتصنيع هذه الأسلحة، أو تهديد جيرانه». وأشار إلى أنه بعد الضربة العسكرية سوف تراقب الولايات المتحدة عن كثب نشاطات العراق، وإذا رأت أنه استأنف بناء هذه الأسلحة «فإننا سنكون مستعدين لضربة مرة أخرى».

*** واشنطن لا تتفاءل بالنتائج**

أبدى الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري ١٨/ ٢/ ٩٨ تشاؤمه بالنتائج المتوقعة لرحلة أنان ولاحظ أنه «ليست ثمة أي إشارة مصدرها الحكومة العراقية تحمل أحداً على أن يكون متفائلاً». وسئل هل من المحتمل أن تؤدي المهمة الديبلوماسية إلى حل للأزمة فأجاب: «لا».

وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون: «نتمنى لأنان كل التوفيق (. . .) إنه رجل طيب وديبلوماسي محنك، لكننا نحب أن نوضح أننا نحتفظ بحق معارضة أي اتفاق محتمل من شأنه الإضرار بمصالحنا القومية». لكنه أضاف أن واشنطن يمكن أن تقبل تسوية مع العراق يرافق بموجبها ديبلوماسيون من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مفتشي «يونيسكوم».

وفي لقاء في جامعة ولاية أوهايو، سعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ووزير الدفاع وليم كوهين ومستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي ساندي برغر، إلى اقناع الرأي العام الأميركي بأن اللجوء إلى القوة قد يكون الخيار الوحيد لاحتواء أسلحة الدمار الشامل التي يملكها صدام. وقالت أولبرايت وسط اعتراضات من بعض الحاضرين الذين راحوا يهتفون «لا حرب. . . . لا حرب ولا نريد حربكم العنصرية»، إن كلينتون يفضل مخرجاً دبلوماسياً للأزمة لكنه «يجب أن يكون حقيقياً وليس زائفاً» وأكدت «أن ما يملكه صدام من أسلحة من ترسانته هو الخطر الأعظم الذي يواجهنا». وأجرى موفد وزارة الخارجية الأميركية ديفيد جورج نيوتن محادثات في الرياض مع مساعد وزارة الخارجية السعودي نزار عبيد مدني وصرح أنه «قدم شرحاً للمسؤولين السعوديين عن الموقف الأميركي الحالي من الأزمة العراقية مع الأمم المتحدة» وأضاف «اعتقد أن ثمة تفهماً من المسؤولين السعوديين للموقف الأميركي». ومعلوم أن السعودية رفضت استخدام أراضيها منطلقاً لضربة عسكرية للعراق وأكدت أنها تفضل حلاً ديبلوماسياً.

*** استعدادات عسكرية**

في سياق الاستعدادات العسكرية عبرت يوم أمس ١٨/ ٢/ ٩٨ قناة السويس الفرقاطة الهولندية «إبراهام ڤان در هولست» متوجهة إلى الخليج. وأوضح وزير الخارجية هانسن فان ميرلو أنها لن نشارك في عملية عسكرية ضد العراق إلا بعد التثبت من «فشل كل الحلول الديبلوماسية».

وقررت الحكومة البلجيكية يوم أمس ١٨/ ٢/ ٩٨ إرسال فرقاطة إلى الخليج للإنضمام إلى القوات العسكرية الحليفة بقيادة الولايات المتحدة. وقال رئيس الوزراء جان لوك دوهين: «إننا نفضل الحل الدبلوماسي، لكننا مقتنعون بأن لا أمل له إلا إذا كان التهديد فعلياً في حال عدم التوصل إلى إتفاق. لذا نحن نشارك في الضغط من أجل التوصل إلى حل ديبلوماسي».

وتتوجه اليوم ١٩/ ٢/ ٩٨ إلى الخليج قوة نيوزيلندية تضم طائرتيّ مراقبة من طراز «أوريون» ونحو ٧٠ جندياً.

*** كرادلة أميركيون ١٨/ ٢/ ٩٨**

وجه سبعة كرادلة كاثوليك أميركيين نداء إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون، سلموا فيه بأن صدام حسين يشكل «خطراً قوياً»، لكنهم لاحظوا أن «استخدام القوة العسكرية» سيؤثر سلباً على أي فرصة لسلام دائم في الشرق الأوسط. وقالوا في رسالتهم: «نحن نعترف بأن موقف صدام حسين غير قابل للدفاع عنه، وان العالم مهدد بقوة لأنه يصنع ويملك أسلحة الدمار الشامل». وايدوا «كل جهود السلام الذي بذلها المجتمع الدولي» لإزالة هذه الأسلحة والتأكد من عدم صنعها في المستقبل. وأضافوا «اننا مقتنعون بأن على الأسرة الدولية بذل كل شيء لينفذ العراق قرارات الأمم المتحدة. لذلك نحن ننظر بقلق كبير» إلى تأكيد واشنطن «استعدادها لاستخدام القوة لحمل العراق على الرضوخ». ورأوا أن عملية كهذه من الولايات المتحدة قد تكون صعبة للغاية لا بل يستحيل تبريرها وتعرض للخطر امكان التوصل إلى سلام دائم في هذه المنطقة». ودعوا إلى «إعادة النظر في الحظر» المفروض على العراق بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠ «ليتسنى نقل مزيد من المساعدات إلى الشعب العراقي».

رد الفعل الأميركي على زيارة كوفي أنان إلى بغداد

أبدى الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري يوم ١٨/ ٢/ ٩٨ عن تشاؤمه بالنتائج المتوقعة لرحلة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ولاحظ أنه «ليست ثمة أي إشارة مصدرها الحكومة العراقية تحمل أحداً على أن يكون متفائلاً». وسئل هل من المحتمل أن تؤدي المهمة الديبلوماسية إلى حل للأزمة فأجاب «لا»، وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون: «نتمنى لأنان كل التوفيق (. . .) إنه رجل طيب وديبلوماسي محنك، لكننا نحب أن نوضح أننا نحتفظ بحق معارضة أي اتفاق محتمل من شأنه الإضرار بمصالحنا القومية». لكنه أضاف أن واشنطن يمكن أن تقبل تسوية مع العراق يرافق بموجبها ديبلوماسيون من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مفتشي «يونيسكوم». ومن جهة ثانية فقد سبق وصول الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى باريس يوم ١٩/ ٢/ ٩٨ اتصال هاتفي بين الرئيسين الأميركي بيل كلينتون والفرنسي جاك شيراك، قال الأول انه توافق فيه مع الثاني على اعتبار مهمة أنان «فرصة أساسية للتوصل إلى مخرج يتمناه الجميع، أي أن تكون نهاية هذه

الأزمة سلمية وعلى أساس المبادىء» التي تتضمنها قرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا المجال أكد كلينتون أن أنان تلقى دعم مجلس الأمن وان «صدام حسين يجب أن يسمح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول من دون عقبات، في شكل حر وكامل، إلى كل المواقع في العراق» والتي يشتبه في أنها تضم أسلحة للدمار الشامل.

كما كرر الرئيس الأميركي تهديده باستخدام القوة قائلاً: «إذا فشلت الديبلوماسية يجب أن نكون مستعدين للتحرك ونحن كذلك، الخيار لصدام حسين».

أما وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت فقد أكدت بأن الولايات المتحدة ستلجأ إلى القوة إذا عاد أنان برد سلبي، وقال وزير الخارجية التركي إسماعيل تشيم معلقاً على ما سمعه من أولبرايت في محادثة هاتفية «لدي انطباع بأن الولايات المتحدة ستشن عملية عسكرية (. . .) هناك إجماع بأن الإقتراح الذي يحمله أنان إلى بغداد وإذا رفضه العراق فإن الولايات المتحدة لن تقبل ذلك». لكن وزيرة الخارجية أولبرايت تمنت لأنان النجاح في مهمته وأوضحت أن الإدارة الأميركية ستدرس ما يحمل من بغداد و«كيف يتناسب ذلك ومصلحتنا القومية» وشددت على أن محادثات أنان يجب ألا تنتهي باتفاق «زائف» على دخول المفتشين الدوليين المواقع المطلوب تفتيشها.

أما مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون فقد صرح بأن مهمة أنان «تشكل على الأرجح الفرصة الديبلوماسية الأخيرة»، وكرر أن واشنطن «تحتفظ بحق معارضة أي اتفاق محتمل لا يكون في نظرنا متماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ومصالحنا الوطنية». وأضاف «نحن دعمنا دائماً مهمة الأمين العام في بغداد. لكن نريد أن يكون الأمر واضحاً أن على العراقيين التراجع وليس أي طرف آخر».

وحذرت وزارة الخارجية الرئيس العراقي من أن وجود شعور مسالم لدى الرأي العام الأميركي لن يمنع الولايات المتحدة من مهاجمة العراق. وصرح الناطق باسم الوزارة جيمس فولي أن الرئيس العراقي «ارتكب غلطة خطيرة عام ١٩٩١ عندما أساء فهم الرأي العام الأميركي. وننصحه بعدم ارتكاب الخطأ نفسه. وسيخطىء بالاستنتاج أن الولايات المتحدة ستكون منقسمة إذا ثبت أن استخدام القوة ضروري».

وعلى صعيد التحركات العسكرية، صرح ناطق باسم الجيش الأميركي في الكويت ١٩/ ٢/ ٩٨ أن ٣٧٥ جندياً أميركياً وصلوا إلى الكويت.

وقالت وكالت الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا» الإيرانية أن الطائرات الحربية الأميركية كثفت في شكل ملحوظ في الأيام الأخيرة طلعاتها فوق جنوب العراق.

ووصلت ثلاث قطع بحرية حربية بريطانية إلى بورسعيد، عند المدخل الشمالي لقناة السويس، ومنها ستتوجه إلى الخليج لتعزيز القوات البريطانية والأميركية المتمركزة فيه استعداداً لتوجيه ضربة إلى العراق.

* **كلينتون يضيق فرصة الحل أمام أنان: فليتحرك صدام... وإلا تحركنا نحن**

في خطوة للحد من النقمة في العالم العربي على السياسة الأميركية تجاه العراق وجه الرئيس الأميركي بيل كلينتون رسالة إلى البلدان العربية، حمل فيها الرئيس العراقي المسؤولية عن الوضع الحالي.

وشدد كلينتون في الرسالة التي بثتها الإذاعة على أنه «لا نزاع لنا مع الشعب العراقي الذي يرث حضارة تبعث على الفخر والذي يعاني من سنوات طوال تحت حكم صدام». لكنه لم يدع مجالاً للشك في أن واشنطن ستمضي قدماً في توجيه ضربات عسكرية إلى العراق ما لم يسمح صدام لمفتشي الأمم المتحدة بمواصلة البحث عن أي أثر للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، وقال: «إذا ثبت ضرورة القوة لحلّ هذه الأزمة فسنفعل كل شيء نستطيعه لمنع إيذاء الناس الأبرياء، ولكن يجب ألا يكون ثمة خطأ في شأن ذلك، فصدام يجب أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن كل إصابة تنتج» وأضاف: «لا أحد يريد استخدام القوة. ولكن إذا كان صدام يرفض الوفاء بتعهداته للمجتمع الدولي فيجب أن تكون على استعداد للتعامل مباشرة مع التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة على الشعب العراقي وعلى جيران العراق وبقية العالم. فإما أن يتحرك صدام وإلا تحركنا نحن».

وحرصت الناطقة باسم البيت الأبيض آنا لوزاتو على التأكيد أن توقيت بث الرسالة ليس مرتبطاً بزيارة أنان لبغداد وإنما بقرار مجلس الأمن.

أما بالنسبة للمعارضة الأميركية لسياسة الإدارة الأميركية فقد برزت في مينيابوليس في ولاية مينيسوتا وذلك عندما قاطع محتجون كلمة المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون في منتدى عن السياسة الخارجية أقيم في جامعة مينيسوتا وهتف نحو ٥٠ متظاهراً سمح لهم بدخول القاعة بعد مسيرة خارج المنبى «لا نريد حربكم العنصرية» و«لا للدم مقابل النفط» و«كلينتون وريتشاردسون لا يمكنكما الاختباء. العقوبات إبادة».

ورد دبلوماسي أميركي «إن ما تقومون به أمر مهم جداً، ولكن علي أن أقول لكم إنكم بالنسبة إلى سياسة العراق مخطئون». وأكد أن إدارة الرئيس كلينتون «تحبذ حلاً ديبلوماسياً في العراق وتريد النجاح لكوفي أنان».

ونسبت صحيفة «الواشنطن تايمس» إلى مسؤولين في واشنطن أن الضربة العسكرية قد تحصل منتصف الأسبوع المقبل إذا عاد أنان من بغداد الاثنين ٩٨/٢/٢٣ خائباً. وأضافت أن كلينتون يستعد لمطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار يكون إنذارا نهائياً للرئيس العراقي.

نص رسالة كلينتون إلى العرب

هنا ترجمة غير رسمية لنص الرسالة التي وجهها الرئيس بيل كلينتون إلى العالم العربي:

«لم يعان شعب على يدي صدام حسين أكثر من الشعب العراقي نفسه. تأثرت جداً بمحنتهم مثلما تأثر آخرون كثيرون حول العالم.

وبسبب عدم التزام صدام حسين قرارات الأمم المتحدة استمرت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في نهاية حرب الخليج لمنعه من إعادة بناء قوته العسكرية. ونتيجة لذلك يعاني الشعب العراقي. إنهم ضحايا لرفض صدام التزام القرارات التي وعد باحترامها.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة توصية الأمين العام للأمم المتحدة بزيادة كمية النفط التي يمكن أن يبيعها العراق إلى أكثر من الضعفين مقابل الغذاء والدواء وإمدادات إنسانية أخرى. وسنعمل بجد للتأكد من أن تلك الأموال تستخدم لمساعدة مواطني العراق العاديين.

تهدف سياستنا منذ حرب الخليج إلى منع صدام من تهديد منطقته من العالم. لا نزاع لنا مع الشعب العراقي الذي يرث حضارة تبعث على الفخر والذي يعاني منذ سنوات طوال تحت حكم صدام.

منذ البداية سمحت العقوبات الهادفة إلى حرمان صدام حسين الأموال لإعادة بناء آلته العسكرية، بدخول الغذاء والدواء إلى العراق. وقادت الولايات المتحدة الطريق لمحاولة التأكد من أن لدى العراق موارد ليدفع مقابلها.

عام ١٩٩١ شجع مجلس الأمن بقيادتنا العراق على بيع نفط ليسدد مقابل تلك الإمدادات الإنسانية المهمة. رفض صدام حسين العرض أربع سنوات مختاراً عوض ذلك أن يدع شعبه يعاني. وما كان لديه من موارد لم يذهب إلى رعاية شعبه وإنما إلى تعزيز جيشه وإخفاء أسلحته للدمار الشامل وبناء قصور مترفة لنظامه.

عام ١٩٩٥ قادت أميركا جهداً جديداً لمساعدة الشعب العراقي. بعد رفض الإقتراح مدة سنة قبل صدام أخيراً قرار مجلس الأمن الرقم ٩٨٦ الذي يسمح ببيع النفط مقابل الغذاء. ثم انهمك في تأخير وتعقيد بيروقراطي سنة أخرى قبل أن يسمح بسريان القرار.

ربما الأسوأ أن صدام أخّر مراراً وعمداً ضخ النفط ما أعاق شحنات الغذاء والدواء إلى الشعب العراقي. وعلى رغم ذلك تمكن المجتمع الدولي من إيصال أكثر من ثلاثة ملايين طن من الغذاء إلى الشعب العراقي.

وبينما يحرم صدام شعبه الإغاثة من الخارج، يقمعه في الداخل وقد أخمد بوحشية انتفاضات الشعب العراقي بعد حرب الخليج وهاجم اربيل عام ١٩٩٦ وجفف المستنقعات في جنوب العراق.

أولويات صدام واضحة على نحو مؤلم. عدم الإهتمام بمواطنيه وإنما بناء أسلحة للدمار الشامل واستخدامها. استخدامها ليس مرة وإنما مراراً في الحرب المروعة التي خاضها العراق مع إيران وليس فقط ضد مقاتلين وإنما ضد مدنيين وليس فقط ضد خصم أجنبي وإنما أيضاً ضد شعبه. وقد وجه صواريخ سكود إلى رفاقه العرب والمسلمين في إيران والمملكة العربية السعودية والبحرين. إنه يحاول الآن تخليص العراق من المفتشين الدوليين الذين انجزوا مهمة رائعة في كشف تلك الأسلحة المخبأة وتدميرها. الأسلحة التي وافق هو نفسه عام ١٩٩١ على الإفادة عنها وتدميرها.

إذا سمح لصدام بإعادة بناء ترسانته من دون منع فلن يكون أي من أطفال المنطقة بمأمن.

أميركا تعمل بجد لإيجاد حل ديبلوماسي لهذه الأزمة التي افتعلها صدام. أرسلت وزيرة خارجيتي ووزير دفاعي وسفيري لدى الأمم المتحدة حول العالم فعليا للعمل مع أصدقائنا وحلفائنا. إذا كان هناك طريق لحل ذلك سلمياً فستابعه حتى النهاية. ولكن من أوروبا حتى الخليج الفارسي اتفق الجميع على جوهر المسألة. يجب أن يسمح صدام لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بإكمال مهمتهم بالدخول الحر الكامل إلى أي مواقع يشتبهون في أنها تخفي مواد أو معلومات يشتبهون في علاقتها ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. هذا ما وافق صدام عليه شرطاً لإنهاء حرب الخليج عام ١٩٩١. لا أحد يريد استخدام القوة. ولكن إذا كان صدام يرفض الوفاء بتعهداته للمجتمع الدولي فيجب أن نكون على استعداد للتعامل مباشرة مع التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة على الشعب العراقي، وعلى جيران العراق وبقية العالم. إما أن يتحرك صدام، وإلا تحركنا نحن.

صدام نفسه يفهم أن المجتمع الدولي يعطي أرواح الشعب العراقي أولولية أكبر مما يفعل هو. هذا سبب استخدامه نساء وأطفالاً أبرياء دروعاً بشرية ليخاطر بما نهتم به أي الأرواح البشرية، لحماية ما يهتم به، أي أسلحته. إذا ثبتت ضرورة القوة لحل هذه الأزمة فسنفعل كل شيء نستطيعه لمنع إيذاء الناس الأبرياء. ولكن يجب ألا يكون ثمة خطأ في شأن ذلك، فصدام يجب أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن كل إصابة تنتج. وأقول لكل أصدقائنا العرب والمسلمين أن

أميركا تريد أن ترى مستقبلاً من الأمن والإزدهار والسلام لكل شعوب الشرق الأوسط. نريد أن نرى الشعب العراقي حراً من الحرب والقمع المستمرين اللذين كانا بصمة لنظام صدام. نريد أن نراه يعيش في دولة تستخدم ثروتها ليس لتعزيز ترسانتها وانما لرعاية مواطنيها ومنح أطفالها مستقبلاً أكثر إشراقاً. هذا ما سنواصل العمل من أجله وما يستحقه شعب العراق».

الأزمة تنتهي... بفتح قصور صدام
واشنطن ترحب وردها ينتظر التفاصيل

في واشنطن رفض البيت الأبيض التعليق على أنباء الإتفاق على عمليات تفتيش القصور العراقية التي توصل إليها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بعد محادثات ماراتونية شاقّة مع المسؤولين العراقيين، واكتفى الناطق باسم البيت الأبيض جو لوكهارت بالقول: «إننا ننتظر لمعرفة تفاصيل الإتفاق الذي تم على ما يبدو التوصل إليه، قبل اتخاذ أي موقف (...) إن أي اتفاق يلبي معاييرنا الخاصة بالسماح للمفتشين بالوصول إلى كل المواقع من دون قيد أو شرط والحفاظ على كرامة فرق التفتيش سيكون موضع ترحيب». وأكد أن الرئيس الأميركي لم يأمر بوقف الإستعدادات العسكرية «ولن يفعل».

وأجرى الرئيس الأميركي بيل كلينتون اتصالاً برئيس الوزراء البريطاني طوني بلير واتفقا على أنه «لن تكون هناك تنازلات» للعراق في المسائل الجوهرية. وقال الناطق باسم رئاسة الوزراء البريطانية «لقد اتفقا على أنه يجب عدم القيام بأي تنازلات في المسائل المبدئية الجوهرية وان على صدام حسين أن يوافق على دخول المواقع الرئاسية من دون قيد أو شرط».

وعن الجو في البيت الأبيض بعد أنباء الإتفاق قال مسؤول أميركي «اننا لا نزال في حال انتظار، لكننا لم نفاجأ بالأنباء، فالذي حدث يتفق والنمط الذي تعوّدناه من صدام حسين حيث يتراجع بعد التهديد بالقوة والتصميم الواضح، لكنه يحاول بعدها تقويض اتفق عليه».

الإدارة الأميركية واصلت التحضير لضربة عسكرية «واسعة النطاق»

على الرغم من إعلان الإتفاق، صرح مستشار الرئيس الأميركي بيل كليتون لشؤون الأمن القومي ساندي برغر (٢٢/٢/٩٨) أن «الاستعدادات العسكرية مستمرة بصرف النظر عن المحادثات» في بغداد بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والمسؤولين العراقيين.

وأعلن وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين عن استدعاء «مئات من الإحتياطيين» للمساعدة في نقل الجنود والمعدات إلى الشرق الأوسط ومواجهة الأزمة، حيث قال «سيستدعي مئات الإحتياطيين اعتباراً من اليوم ٢٢/٢/٩٨ لنقل المعدات والعاملين» في القوات المسلحة إلى الخليج. وأضاف «نحن مستعدون لتنفيذ الخيار العسكري» وأشار إلى أنه أخذ علماً بالأنباء الواردة من بغداد والقائلة إن كوفي أنان «على وشك التوصل» إلى اتفاق، لكنه أكد أن بلاده لا تزال مستعدة لتوجيه «ضربة عسكرية واسعة النطاق» إلى العراق «وضربه بقوة» إذا لم ينفذ قرارات الأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، ابحرت المدمرتان «سان غاسنتو» و«كولي» من ساحل ولاية فيرجينيا متجهتين إلى مياه الخليج، على أن تتبعهما نهار الخميس ٢٦/٢/٩٨ حاملة الطائرات «جون سي ستينز» في إطار إبدال المجموعة القتالية التي تقودها حاملة الطائرات «جورج واشنطن».

ونصحت وزارة الخارجية الأميركية «مواطني الولايات المتحدة في العراق بمغادرته في أسرع وقت ممكن». ونبهت إلى أنه يستحسن أن «يتجنب جميع المواطنين الأميركيين السفر إلى العراق بسبب التوتر القائم» ورأت أن «الوضع في أنحاء هذا البلد لا يزال غامضاً وخطيراً».

*** كلينتون وافق بشروط على اتفاق بغداد**

بعد إعلان الإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة وبعد ساعات من التريث أعلن الرئيس الأميركي ٢٣/٢/٩٨ في مؤتمر صحافي مقتضب عقده في البيت الأبيض ومن حوله مستشاروه الكبار لشؤون الأمن القومي ووزارتي الدفاع والخارجية، موافقته على الإتفاق مشروطة بـ«إذا» كبيرة كما قال.

وصرح أن الولايات المتحدة تريد إيضاحات وان العبرة هي في التطبيق والاختبار وفي الأفعال لا في الأقوال. وأكد أن القوات الأميركية ستبقى في الخليج وعلى مستوى عال من الاستعداد في المدى القريب لمراقبة تطبيق الإتفاق. وحذر من أنه إذا خرق العراق هذا الإتفاق فإن تبعات ذلك ستكون خطيرة وسيكون للولايات المتحدة وحلفائها الحق في الرد في «أي وقت وأي مكان وبأي طريقة تختار».

وقال: «مرة أخرى رأينا أنه يجب دعم الديبلوماسية بالقوة والتصميم». وأشار إلى موافقة الحكومة العراقية «خطياً على السماح للجنة الخاصة بالدخول غير المشروط أو المقيد والفوري إلى كل المواقع المشكوك فيها في العراق كما تدعو قرارات مجلس الأمن». وأضاف «إذا طبق هذا الإلتزام وهنا إذا كبيرة، فإنه سيسمح للجنة الخاصة بالقيام بمهمتها، أولاً بإيجاد كل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية للعراق وتدميرها. وثانياً بإيجاد الصواريخ لإيصال هذه الأسلحة وتدميرها وثالثاً بوضع نظام مراقبة على المدى الطويل للتأكد من أن العراق لن يبني المزيد من الأسلحة».

ونقل عن الأمين العام للأمم المتحدة أن التزام العراق ينطبق على كل المواقع في أي مكان في البلاد بما فيها المواقع الثمانية المسماة «قصوراً رئاسية».

لكن الرئيس الأميركي بيل كلينتون تحدث أيضاً عما يمكن اعتباره الجزرة التي قدمت إلى العراق قائلاً: «سيرافق المفتشين ديبلوماسيون كبار يعينهم الأمين العام ويرافقونهم لدى تفتيشهم المواقع مع زيارات متكررة ومن غير مدة زمنية لإنهاء عملهم». وأضاف «هناك قضايا لا تزال في حاجة إلى توضيح على نحو يرضينا وهناك تفاصيل يجب إيضاحها». وأضاف إن العمل سيجري مع الأمين الغام للتوصل إلى هذه الإيضاحات وللتأكد من أن «التفتيش مهني وقوي»، وكرر أن المهم هو «التزام العراق وأفعاله وليس أقواله. وإذا فشل العراق في الالتزام هذه المرة لتفتيش فوري وغير مقيد وغير مشروط فإن التبعات ستكون خطيرة». وأعلن أنه أصدر أوامره ببقاء القوات الأميركية في الخليج حتى «نرى العراق يفي بالتزاماته». وأضاف رداً على سؤال هو: إذا لم يلتزم العراق كلمته هذه المرة؟ فأجاب: «إذا لم يلتزم كلمته هذه المرة فإن الكل

سيدرك عندها أن للولايات المتحدة وحلفائها الحق في الرد من جانب واحد في أي وقت وأي مكان وبأية طريقة تختار وهذا كاف الآن».

واعتبر أن الرد الأميركي القوي كان أساسياً في حمل الرئيس العراقي على الوفاء بالتزاماته. وبعدما أشاد بالأمين العام وبمهمته قال إن ثمة تفاصيل في الإتفاق «لا تزال في حاجة إلى توضيح ويجب حلها في شكل يرضينا لكي نتقدم إلى الأمام. لكن شعوري بعد الحديث مع الأمين العام ومع شركائنا هو أنه يمكن حلها في شكل يرضينا فآمل أن نتمكن من ذلك».

*** واشنطن تربط موافقتها على الإتفاق بتحذير العراق من مجلس الأمن**

حرصت واشنطن على ابداء شكوك في بعض نقاط الإتفاق رابطة العودة النهائية عن الخيار العسكري بتنفيذ الجانب العراقي التزاماته تنفيذاً كاملاً.

وقد اتضح الإتجاه الأميركي إلى إبراز ثغرات في الإتفاق من أجل كتابة سيناريو جديد في حال تعثر تطبيقه. ووصل الأمر بالإداوة الأميركية إلى حد طلب إيضاحات تتصل بالنص، إذ قال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون: «نحن في حاجة إلى توضيح الإتفاق وفي حاجة إلى اختباره وجعله يحترم» وأضاف «إننا نعتبر هذا الإتفاق خطوة في الطريق الصحيح لكننا نريد إيضاحات لبنوده وسنحاول الحصول على هذه الاجابات في الأيام المقبلة». ودعا إلى «مبادرة في مجلس الأمن تقول لصدام: إذا لم تذعن ستكون العواقب وخيمة جداً» وأكد أن الرئيس العراقي «لن يفلت بمجرد توقيع ورقة».

وتردد أن واشنطن، بموافقة من باريس، تدفع في اتجاه قرار يوافق بموجبه مجلس الأمن على الإتفاق إلا أنه يوجه في الوقت نفسه تحذيراً صريحاً ومحدداً إلى بغداد باستعمال القوة إذا انتهكت الإتفاق.

ويعني الموقف الأميركي أن ملف الأزمة لم يطو نهائياً بل ثمة اختبار طويل الأمد للنيات العراقية وللمواقف الدولية الكثيرة التي كانت حاسمة في رفض العمل العسكري كما تسعى واشنطن إلى وقت كاف لترتيب الأوضاع الداخلية بعد بروز معارضة أميركية للخيار العسكري.

وفي سلسلة المواقف الأميركية كرر الرئيس بيل كلينتون أن بلاده لن تسمح للرئيس العراقي بتهديد العالم وقال: «يجب أن تظل أميركا مصممة على عدم تمكين صدام حسين من تهديد العالم بأسلحة الدمار الشامل». واعتبر أنه إذا طبق الإتفاق «كاملاً فهذا سيعني أنه أخيراً وللمرة الأولى في سبع سنوات سيكون العراق كله مفتوحاً أمام مفتشي الأمم المتحدة بما في ذلك المواقع الكثيرة التي كانت مستبعدة سابقاً». ورأى أن «عقد هذا الإتفاق يثبت مرة أخرى أن في إمكان الديبلوماسية تحقيق نتائج إيجابية للإنسانية عندما تكون مدعومة بالتصميم والقوة (...) الآن علينا أن نراقب بانتباه شديد ليس فقط ما يقوله العراق بل ما يفعله أيضاً»، لأن ما تريده واشنطن ليس «مجرد تأكيد الإلتزام بل الإحترام الفعلي» من بغداد للقرارات.

وظهر تشكيك في الإتفاق أيضاً من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ووزير الدفاع وليم كوهين اللذين تحدثا أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وقالت أولبرايت إنها ترى «نقاطاً غامضة» في الإتفاق وإنها ستعمل مع «يونيسكوم» على «سد أي ثغرات فيه» وكررت أن واشنطن لا تزال مستعدة لتوجيه ضربة عسكرية إذا لم تحترم بغداد بنود الإتفاق «وإذا أعاق العراق عمليات التفتيش (. . .) سنتصرف بحزم وقوة من دون تأخير».

وسئلت هل تطالب واشنطن برحيل الرئيس العراقي شرطاً مسبقاً لرفع الحظر عن العراق فأجابت «إن صدام حسين يجب أن يحترم كل قرارات مجلس الأمن. وفي هذه الحال يمكن افتراض رفع العقوبات». ولم ترفض أن يرافق ديبلوماسيون مفتشي «يونيسكوم» في عملهم «شرط أن يكون المفتشون أحراراً في إجراء عمليات التفتيش». وأيد كوهين كلام أولبرايت قائلاً إن موافقة الإدارة على الإتفاق «أولوية» وإن «نقاطاً ملتبسة تحتاج إلى توضيح قبل قبوله نهائياً».

وقال السناتور الديموقراطي كريستوفر باد في الجلسة «نحن قلقون من الإتفاق مع أملنا في تطبيقه (. . .) ولكن نظراً إلى ماضي علاقاتنا مع صدام حسين لا يمكننا إلا أن نشكك في هذا الأمر».

*** واشنطن ارتاحت لتلقيها إيضاحات تضمن اختباراً سريعاً للإتفاق**

قال ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن أن الإدارة الأميركية حصلت على «ضمانات» تتعلق «بنقاط رئيسية» في الإتفاق خصوصاً الإشراف العملي بواسطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» على مهمات التفتيش. وأضاف أن واشنطن تلقت أيضاً تأكيداً أن الإتفاق «سيوضع موضع الإختبار سريعاً جداً» أي أن عمليات تفتيش المواقع الرئاسية ستجري في «أقرب وقت ممكن». وأشار إلى أنه «تبقى تسوية بعض التفاصيل» ومنها «ترسيم حدود المواقع» التي ستفتش، أي معرفة ما إذا كان سيسمح للخبراء بتفتيش المباني والمساحات المحيطة بها معاً. وشدد على أن الإتفاق يكفل «دخولاً كاملاً» للمفتشين الدوليين لكن الترتيبات ليست واضحة تماماً.

وأكد روبن أن واشنطن «حصلت على ضمانات» من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن انه إذا انتهك العراق الإتفاق «ستدعم هذه الدول بقوة عملاً عسكرياً ضده». وخلص إلى أن الإتفاق يجعل «الولايات المتحدة في وضع الرابح أياً تكن الإحتمالات. فإذا غير العراق موقفه فعلاً يزول التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإذا انتهك الإتفاق سنكون حصلنا على دعم أكبر لاتخاذ إجراءات أكثر حزماً في إشارة إلى الضربات العسكرية.

وكررت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت؛ أن الولايات المتحدة ستضرب العراق، دون أي تردد إذا انتهك الإتفاق، مشيرة إلى أن واشنطن غير راغبة في ترك بغداد «تقوم بعملية خداع مرة أخرى». وقالت إن بلادها لا تزال تملك السلطة والمسؤولية والوسائل والإرادة، من أجل استخدام القوة العسكرية، إذا كانت ثمة حاجة إلى ذلك.

بدء التفتيش

وما كاد روبن يعلن أن عمليات التفتيش ستجري «في أقرب وقت ممكن» حتى أوردت وكالة الأنباء العراقية أن ١٢ فريقاً تابعاً لـ«يونيسكوم» قام بعمليات تفتيش مفاجئة لمواقع عراقية عدة موضحة أن أربعة من هذه الفرق استخدمت طائرات هليكوبتر لتفتيش مواقع في البصرة.

*** تزايد المعارضين في الكونغرس لاتفاق بغداد**

وواشنطن تخطط لـ«احتواء صدام» والقوة لا تزال واردة

دافعت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون ٢٦/٢/٩٨ عن سياستها حيال العراق راسمة إطاراً لهذه السياسة يتمثل في احتواء الرئيس العراقي صدام حسين وليس إسقاطه. وسعت إلى دعم الإتفاق الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في بغداد لنزع فتيل أزمة تفتيش القصور الرئاسية، فأعلنت تأييدها مشروع قرار قدمته بريطانيا إلى مجلس الأمن يلوح للعراق بـ«عواقب وخيمة» في حال عدم التزامه إتفاق بغداد الذي سمح بموجبه لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية«يونيسكوم» بدخول المواقع المثيرة للجدل.

ومع تصاعد المعارضة داخل الكونغرس الأميركي ولا سيما من زعماء الغالبية الجمهورية للإتفاق، دافعت إدارة كلينتون عن الحل الذي توصل إليه أنان مع السلطات العراقية مذكرة بأن الخيار العسكري لا يزال وارداً في حال إخلال صدام بهذا الإتفاق.

وأفاد البيت الأبيض أن الرئيس بيل كلينتون اتصل هاتفياً بالملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وبأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ليؤكد لهما أن واشنطن سترد «بحزم وقوة» على أي «عرقلة» من العراق لعمليات التفتيش التي تنفذها الأمم المتحدة. كما أكد أيضاً أن «الولايات المتحدة ستحتفظ بوجودها العسكري في منطقة الخليج. . . . لمواصلة جهودنا الديبلوماسية المدعومة بالتهديد باستخدام القوة». وشدد على أن الإتفاق الذي وقع بين الأمم المتحدة وبغداد ينصّ على «الدخول من دون قيد أو شرط إلى كل المواقع» التي يشتبه في أنها تحتوي على أسلحة للدمار الشامل.

رد وزيرة الخارجية الأميركية

ردت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في مؤتمر صحافي على أوساط الكونغرس التي تشكك في فائدة الإتفاق، فأعلنت في مؤتمر صحافي أن واشنطن حصلت على ضمانات من الأمم المتحدة في شأن نقاط أساسية من الإتفاق. وأوضحت أن هذه الضمانات تتعلق باحتفاظ باتلر بهيمنته على عمليات تدمير الأسلحة العراقية المحظورة وإزالتها.

وقالت أولبرايت «يبدو لي من الإيضاحات التي حصلت عليها من الأمين العام للأمم المتحدة أننا حققنا ذلك».

تزايد المعارضين في الكونغرس للإتفاق

وكان زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ترنت لوت قد انتقد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في وقت سابق قائلاً انه حاول مهادنة العراقيين لدى تفاوضه على اتفاق بغداد. واعتبر أن الوقت لم يفت بعد لرفضه، لأن قبوله يعني «قبول السلام بأي ثمن». ولاحظ أن الإتفاق «لا يعالج في شكل كاف التهديد الذي يشكله صدام حسين»، وسعى إلى تصوير الإتفاق كأنه تخل عن سلطة الولايات المتحدة لمصلحة الأمم المتحدة. ويعتبر موقف لوت أول رفض واضح للإتفاق من زعيم في الكونغرس وهو ما سيزيد صعوبة مهمة كلينتون في إقناع الأميركيين بأنه بديل أفضل من الضربات الجدية التي كانت ستوجه إلى العراق.

لكن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت شددت على أن واشنطن ستكسب إذا التزمت بغداد الإتفاق وأنها ستحتفظ بالخيار العسكري إذا عاد صدام عن الإتفاق كما يتوقع كثيرون. وقالت: «المهم أن نركز أعيننا على الهدف وألا نهاجم الأمم المتحدة في هذه المرحلة. إذا تمكنت يونسكوم من أداء عملها من دون تدخل فقد كسبنا. أما إذا أخفق (صدام) في الاختبار فلدينا خيارات متاحة». وأكدت أن الإيضاحات التي حصلت عليها من الأمم المتحدة تضمن استقلالية باتلر وهيمنة «يونيسكوم» على مجموعة خاصة جديدة ستتألف بموجب الإتفاق للتفتيش على المواقع الرئاسية العراقية.

كما أقرت وزيرة الخارجية الأميركية في شهادة أمام لجنة الإعتمادات التابعة لمجلس النواب بأن البعض في الكونغرس ومنهم لوت قد يرفض الإتفاق ولكن «اعتقد أن من الحكمة اختباره». كما كررت قولها بأن سياسة واشنطن تقوم على «احتواء التهديد» الذي يمثله النظام العراقي و«لن نذرف الدمع» إذا ما رحل صدام عن السلطة «لكن سياستنا تبقى الأفضل بالنسبة إلى أمننا القومي».

ومن جهة ثانية أكد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي بروس رايدل أن بلاده «لا تزال تحتفظ بالخيار العسكري أحد سبل ارغام العراق على فتح كل مواقعه الحساسة والرئاسية أمام عمليات التفتيش الدولية». كذلك صرح مبعوث وزارة الخارجية الأميركية إلى الدول العربية ديفيد نيوتن أن الأزمة مع العراق لم تنته بعد وأن الخيار العسكري لا يزال «وارداً» وقال: «إن الأزمة مستمرة (. . .) وسيبقى خيار استخدام القوة وارداً لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة» وأضاف: «سنعرف قريباً من يونسكوم إذا كان ثمة تعاون معها من الجانب العراقي أم.لا». لتطبيق الإتفاق مع الأمم المتحدة في شأن تفتيش المواقع الرئاسية.

وفي رسالة مفتوحة إلى المسؤولين في الأمم المتحدة هدفها الرد على تشكيك بعض الأصوات في الكونغرس الأميركي في اتفاق بغداد، قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إن البديل من الإتفاق كان توقف عمل «يونسكوم» وإن «الكلمة الأخيرة تعود إلى مجلس الأمن وليس إلى بضعة منتقدين».

وكان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السناتور جيمس هلمز اعتبر أن الأمين العام، بتوقيعه الإتفاق، قد تراجع أمام صدام حسين.

*** الموقف الأميركي بعد انقسام مجلس الأمن حول القرار بشأن العراق**

بعد أن أرجأ مجلس الأمن الدولي يوم أمس ٢٧/ ٢/ ٩٨، إلى الأسبوع المقبل التصويت على مشروع قرار بريطاني ياباني تدعمه الولايات المتحدة يحذر العراق من «أوخم العواقب» في حال انتهاكه الإتفاق المتعلق بعمليات التفتيش، بعد أن لقي معارضة شديدة من جانب روسيا والصين وفرنسا على تضمينه ما يتيح للولايات المتحدة وبريطانيا القيام بعدوان تلقائي على العراق من دون العودة إلى المجلس، قالت وزارة الخارجية الأميركية إنها تريد من مجلس الأمن أن يصدر قراراً شديداً، «ينبه (الرئيس العراقي) صدام حسين» إلى التعرض لعقوبات مستقبلية في حال القيام بأي خرق لمهام التفتيش عن الأسلحة. وقال الناطق باسم الوزارة جايمس فولي إن النقاش بشأن القرار سيستغرق «بضعة أيام» في مجلس الأمن وانه سيتضمن إشادة بجهود الأمين العام للأمم المتحدة التي أدت إلى توقيع اتفاق خطي بشأن مهام فرق المفتشين.

الا أن فولي كرر الموقف الأميركي القائل بأن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى قرار من مجلس الأمن لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، مؤكداً أن قرارات مجلس الأمن السابقة تعطيها هذه الحرية في التحرك ضد العراق. لكنه قال إن القرار الجديد سيؤكد على أخطار خرق مهام التفتيش ويشير إلى الدعم الدولي الواسع لعمل عقابي محتمل في حال تراجع العراق عن تعهداته. وقال المندوب الأميركي بيل ريتشاردسون «نريد قراراً قوياً جداً» وأضاف «يجب فرض عقوبات على العراق في حال لم يحترم» تعهداته.

وقال ريتشاردسون إن هدف القرار هو «إرسال إشارة لا لبس فيها بأن على العراق الإلتزام بالإتفاق على فتح كل المواقع وإلا فإنه سيواجه مضاعفات خطيرة» «وأضاف أن «لدينا تحفظات على إضعاف هذه اللهجة».

وأكد أن الإدارة الأميركية تعتبر أن تضمين القرار شرط العودة إلى مجلس الأمن لأخذ الموافقة على ضربة عسكرية يضعف القرار.

أما وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت قالت انها تشعر بتفاؤل حذر إزاء حصول المفتشين عن الأسلحة على حرية كاملة في الدخول إلى مواقع الأسلحة في العراق. وأضافت بأن منتقدي الإتفاقية لا يأخذون في اعتبارهم صعوبة إقناع الشعب الأميركي والعالم بقبول حل عسكري الآن ووصف الجمهوريون الإتفاقية بأنها محاولة استرضاء، وأضافت أن الدولتين ومعهما فرنسا تعارض إعطاء أميركا وبريطانيا حرية شن ضربة ضد العراق من دون العودة مجدداً إلى مجلس الأمن.

ومن جهة ثانية واصلت أميركا وبريطانيا أمس ٢٧/ ٢/ ٩٨ التأكيد على أن حشودها في الخليج ستستمر للتأكد من أن العراق سيلتزم بتعهداته.

تسريب (Leak) الضربة العسكرية التي كانت تعدها أميركا للعراق والتي يقال إنها لا تزال قائمة رغم اتفاق كوفي أنان ـ طارق عزيز

اتهم البيت الأبيض المحقق الخاص في فضيحة مونيكا ليونسكي، كينيث ستار بـ«تسريب» (Leak) أخبار التحقيقات التي يجريها إلى الإعلام. وبدوره، كينيث ستار يصر على أن البيت الأبيض ليس بريئاً من «التسريب».

الخطة التي سربت هي

عسكرياً، كلام منسوب إلى الجنرال انطوني زيني رئيس القيادة المركزية العسكرية في الصحراء خلاصته: الضربة ستكون ضربة لآلاف الأهداف، وهي «أغلى ما في قلب صدام» (الترجمة حرفية)، وتتألف من

أ ـ الأجهزة، ووسائل الإتصال في ما بينهما.

ب ـ البُنية التحتية للنظام.

ج ـ مراكز الحزب.

د ـ مراكز المخابرات.

هـ ـ منظمة الأمن الخاص التي يقودها قصي صدام حسين.

ويقول الجنرال انه في حرب الخليج ١٩٩١ كانت هذه الأهداف (التي يرمز إليها بحرف L وتعني (Leadership) تشكل واحداً في المئة فقط، أما الآن فهي تشكل ٩٠ في المئة على الأقل.

ماذا «تسرب» عن إجراءات أو مخططات ما قبل الضربة، وما بعد الضربة (إذا حصلت)؟

يُقال إن مجلس الأمن القومي لدى إعداده هذه المخططات، استعان بخبرة ثلاثة أشخاص من عهود سابقة

ـ ريتشارد بيرل، وكان يعمل رئيساً للإستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» في عهد الرئيس رونالد ريغان، واشتهر بلقب «أمير الظلام»، واختصاصه وضع المخطط لتدمير الأنظمة الشيوعية ـ أو غيرها ـ من الداخل.

ـ بول وولفوتيس، مساعد ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي في عهد الرئيس جورج بوش وأيام حرب «عاصفة الصحراء».

ـ جيمس وولسي رئيس وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية CIA سابقاً.

ما «تسرب» من الخطوط العريضة لهذا المخطط الذي وضعه مجلس الأمن القومي برئاسة

صموئيل برغر، والذي كان يحضر اجتماعاته دائماً نائب الرئيس آل غور، وأحياناً الرئيس بيل كلينتون، بمشاركة الثلاثة المخضرمين، يمكن اختصاره بما يأتي

١ ـ توسيع منطقة الحظر الجوي إلى منطقة حظر بري، بمنع عبور الدبابات والشاحنات وكل ما يتعلق بأي نشاط عسكري تماماً كما حصل عام ١٩٩٥، وسُميت في ما بعد منطقة «جنوب خط العرض ٣٢» لمنع الوصول البري العسكري العراقي ـ عامذاك ـ إلى حدود الكويت.

٢ ـ توزيع مبلغ ١,٧ مليار دولار من الأموال العراقية المجمدة في أميركا وبريطانيا على المعارضة، لتمويل «تمردات» وثورات في الداخل.

٣ ـ إعلان أي منطقة تسقط في يد المعارضة، منطقة غير خاضعة للعقوبات.

٤ ـ إنشاء «إذاعة العراق الحر» بمعدات بث عسكرية أميركية.

٥ ـ الإعتراف بحكومة مؤقتة عمادها «المجلس الوطني العراقي» المعارض.

٦ ـ والأهم: إدانة صدام حسين وأركان نظامه بـ«تهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، بناء على تقرير مفصل أعده من سمي «مقرراً خاصاً»، عينته الأمم المتحدة، ماكس فاندرستول.

في هذا الوقت الفاصل بين الهدنة المؤقتة والضربة المتوقعة، وافقت الولايات المتحدة الأميركية ـ وبحماسة ـ على رفع سقف الإنتاج في برنامج النفط مقابل الغذاء من ملياري دولار كل ستة أشهر إلى ما يزيد على خمسة مليارات، والهدف (أيضاً مما تسرب) «سلب صدام حسين ورقة معاناة الشعب العراقي».

وستحاول بشتّى الطرق، بالتهديد أو الإغراء، أو بالاثنين معاً، إعادة إحياء التحالف القديم كي لا تذهب إلى الحرب منفردة (إذا اضطرت) أو مع بريطانيا وحدها، بل مع كل العالم كما حصل ذات ليل عام ١٩٩١[١].

إبقاء الإستنفار الأميركي في الخليج

أكدت واشنطن ١/٣/٩٨ أن قواتها في الخليج ستبقى في حال استنفار إلى حين التثبت من أن العراق ينفذ الإتفاق الذي وقعه نائب رئيس وزرائه طارق عزيز مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بغداد، والذي يتيح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» دخول قصور الرئاسة العراقية. وقال قائد القوات الأميركية في الخليج الجنرال انطوني زيني «السنا في حال فك الإستنفار. سنبقى متأهبين إلى أن

(١) نبيل خوري، «ويأتيك بالتسريب» صحيفة النهار ٢٨/٦/١٩٩٨.

نعرف الطريقة التي سينفذ فيها (العراق) الإتفاق الحالي». ونقلت عنه وكالة الأنباء الكويتية القول «إن استخدام القوة خيار سنلجأ إليه» إذا لم يطبق العراق الإتفاق ولم يبد «تعاوناً» و«فقط في هذه الحال».

وأظهر استطلاع للرأي نشرته مجلة «نيوزويك» الأميركية أن الأميركيين يعتبرون أن الإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة أبعد الضربة العسكرية للعراق، لكن لن يحل مشكلة عمليات التفتيش عن الأسلحة في المدى الطويل، وقال إن ٥٥ في المئة من الذين شملهم الإستطلاع أن الإتفاق أتاح تجنب عمل عسكري أميركي ضد العراق، لكن ٦١ في المئة رأوا أنه لن يحل المشكلة تماماً.

ودعا رئيس مجلس النواب الأميركي نيوت غينغريتش الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار للأمم المتحدة بشأن العراق لا يتضمن استخداماً تلقائياً للقوة العسكرية إذا تراجعت بغداد عن التزاماتها بشأن عمليات التفتيش عن أسلحة.

*** واشنطن تتمسك بدبلوماسية القوة**

قال ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن ٢/ ٣/ ١٩٩٨ إن الولايات المتحدة تواصل التمسك بموقفها بشأن توجيه ضربة إلى العراق رداً على أي خروقات لعمل المفتشين بصرف النظر عن لهجة القرار الذي سيصدره مجلس الأمن الدولي.

وتابع القول «لدينا تأكيدات من الحكومات الرئيسية ومن ضمنها تلك الموجودة في مجلس الأمن بأنها ستكون أشد دعماً لعمل (ضربة) إذا ما خرق العراق الإتفاق». وأضاف يقول إنه «كلما كانت الرسالة أقوى كانت احتمالات التزام العراق أكثر». واعتبر البيت الأبيض أمس ٢/ ٣/ ٩٨ أن تنظيم عمليات التفتيش عن الأسلحة العراقية من قبل الأمم المتحدة محدد في وضوح في اتفاق بغداد.

جاء ذلك في رد على تصريح السفير العراقي في الأمم المتحدة تحدث فيه عن تباين في الرأي مع الأمم المتحدة حول هذه النقطة.

وقال المتحدث مايكل ماكوري «ليس من اختلاف بالتأكيد من وجهة نظر الحكومة الأميركية». وكان السفير العراقي نزار حمدون قال في تصريح لشبكة التلفزة الأميركية «سي. ان» أمس ٢/ ٣/ ٩٨ «في ما يتعلق بالمواقع (الرئاسية) الثمانية، سيكون ثمة مجموعة خاصة تتمثل فيها يونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن الأمين العام للأمم المتحدة سيكون مسؤولاً عن إدارة هذا الفريق».

وكان حمدون يرد بذلك على سؤال للمحطة الأميركية عما إذا كان العراق يقبل بتفسير للإتفاق الذي وقعه العراق مع أنان الأسبوع الفائت في بغداد مفاده أن السفير ريتشارد باتلر سيبقى «في شكل عام» مسؤولاً عن عمليات التفتيش على الرغم من تعيين مفوض لقيادة (الفريق

الخاص) الذي سيتولى تفتيش القصور الرئاسية هو الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا.

أما رئيس لجنة يونسكوم ريتشارد باتلر فقد اعترض على التفسير العراقي وقال ان بنود الإتفاق «واضحة تماماً ولا لبس فيها. نواة فرق التفتيش ستكون من اللجنة الخاصة أو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسينضم إليهم مراقبون دبلوماسيون». وعن التباين في جهات النظر دعم المتحدث باسم البيت الأبيض موقف باتلر معتبراً أن اتفاق بغداد «يحدد في وضوح اقتسام السلطة ورئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة يقوم بالعمل الذي يتعين عليه تأديته في العراق».

ومن جهة أخرى حذر ماكوري بغداد من محاولة اللعب على الكلام في شأن هذا الإتفاق وقال إن «المسألة تتمثل في معرفة ما إذا كانت الحكومة العراقية ستحترم التزاماتها في هذا الإتفاق».

وأضاف «سنبقى متشككين حتى يطبق الإتفاق بشكل تام كما تم إبرامه وسنبقي على قوة مهمة في هذه المنطقة خلال هذا الوقت».

«المستعرب» الأميركي نيوتن في بيروت

لم تجد الإدارة الأميركية أفضل من الأميركي «المستعرب» ديفيد نيوتن مبعوثاً خاصاً بها إلى الشرق الأوسط لشرح وجهة نظرها من الأزمة مع العراق، بعدما حال تدخل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان دون توجيه الأميركيين والبريطانيين ضربة عسكرية إلى منشآت حيوية في العراق.

والسفير نيوتن الذي تقاعد آخر السنة الماضية، استدعته الخارجية الأميركية وأوفدته على عجل حاملاً مجموعة من الرسائل ابرزها واحدة تشرح أن القصد من الحشد العسكري الأميركي، البحري والبري والجوي، هو الوصول إلى حل ديبلوماسي!

ونيوتن الذي درس العربية في بيروت، كان رئيس بعثة المصالح الأميركية في العراق، وشغل منصب سفير في العراق واليمن، ورأس مكتب سوريا ولبنان والأردن والشؤون الفلسطينية في الخارجية الأميركية.

قال في لقاء صحافي صباحاً إن الولايات المتحدة كانت تفضل الحل الديبلوماسي على الحل العسكري «وإن شاء الله يحصل تعاون بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والسلطات العراقية».

وأوضح أن الديبلوماسية لا تنجح أحياناً إذا لم تكن هناك قوة تدعمها. وأضاف أن الأميركيين يريدون السلام لا الحرب. وهم لوحوا بالقوة لدعم الحل السلمي.

نيوتن: هدفنا في العراق القضاء على الأسلحة المدمرة وليس على النظام

المؤتمر الصحافي لـ«نيوتن»

وقدم نيوتن مداخلة شرح فيها وجهة نظر بلاده تجاه العراق وخصوصاً موقفها في شأن أزمة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة البيولوجية العراقية.

وقال: «إننا نواجه ليس مشكلة استعمال صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد شعبه فقط بل أيضاً نواجه مشكلة أخرى تتمثل بالأسلحة البيولوجية، التي تحظر القوانين الدولية مجرد حيازتها، إذ أنها أسلحة ذات خطر كبير، ولحسن الحظ لم تستعملها حتى الآن، لذلك ليس لدينا أي أمثلة حية ولكن نكتفي بذلك التقويم التكنولوجي الصادر عن مكتب الأبحاث التقليدي والذي يقدر أن استخدام ١٠٠ كيلو من سلاح «ام ثراكس» البيولوجي، وهو أحد الأسلحة البيولوجية التي عمل العراق على تصنيعها في شكل سري، فوق مدينة ما، فإنه يؤدي إلى مقتل مليون إلى ثلاثة ملايين شخص. وأسلحة كهذه لا تؤدي فقط إلى مقتل أعداد كبيرة من الناس بل أيضاً إلى تخريب المناطق المستهدفة لفترة طويلة من الزمن. لذلك من الضروري أن نضع حداً لتصنيع هذه الأسلحة التي يا للأسف يمكن تصنيعها بسهولة كبيرة (. . .) إن النظام العراقي هو فريد من نوعه لجهة عدم اكتراثه الكلي للحياة الإنسانية ومن الصعب إيجاد مثل آخر، لذلك نحن نهتم بالتوصل إلى حل جذري للأزمة كي يستطيع المفتشون اكمال مهمتهم لإيجاد ما تبقى من هذه الأسلحة المخبأة منذ سنوات».

وأضاف: «نأمل في أن يشكل ما تم التوصل إليه، نقطة تحوّل، وان الامتثال للقرارات الدولية هو نقطة التحول، بمعنى أن يسمح العراق للمفتشين الدوليين بالتوجه إلى أي مكان في أي وقت من دون أي قيود، لأن أي قيود من هذا النوع، يمكن أن تؤدي إلى انهيار نظام التفتيش كله.

وأكد: «نحْن رحبنا بالزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان (لبغداد) ورحبنا أيضاً بمذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها. ومن الطبيعي أن تكون ساورتنا بعض الأسئلة حول التفاصيل وبعض التوضيحات والآن نحن في انتظار طريقة تنفيذ المذكرة. فلا أحد منا يريد أن ينتهي الأمر حبراً على ورق، بل يجب أن يبرهن إنه تغيير جذري (. . .) ان دور الولايات المتحدة كان إيجاد حل جذري للمشكلة، والخيار الديبلوماسي كان دائماً في المرتبة الأولى من خياراتنا، لكن كان من الواضح لنا، أن الديبلوماسية التي لم تكن تواجه دعماً من إمكان استعمال القوة، في حال لم تسفر المساعي عن أي نتائج، لم تكن لتنجح. وقد كان السيد أنان واضحاً في ذلك وقد اعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا مثالين للسلام في الأمم المتحدة. ولقد أبدى النظام العراقي التزامه من جديد تنفيذ هذه الإجراءات ونأمل في أن نجد تغييراً في تصرفات هذا النظام، بحيث تنتهي عملية التفتيش كلياً».

وأشار: «إن صدام انفق أموالاً طائلة على بناء ٥٠ قصراً وعلى الاستعدادات العسكرية في

حين انه لا يوجد أي سبب لحرمان الشعب العراقي الغذاء والدواء، إلا سياسة الحكومة العراقية التي تجد من الملائم لها أن تظهر علناً مآسي شعبها، حتى انهم استعملوا جثث الأطفال العراقيين في دعاياتهم في وقت كان يجب أن يحاولوا إطعام شعبهم عندما كانت الفرصة سانحة لذلك.

إن قواتنا ما زالت في المنطقة بهدف تأكيد تنفيذ العراق القرارات الدولية. واشدد على أن الخيار السلمي هو الحل المفضل لنا وللجميع، نحن نفهم أنه لم تكن توجد خيارات واضحة، نحن نعرف أن الخيار العسكري له سيئات كثيرة ليس فقط على الشعب العراقي بل أيضاً على الشعب الأميركي، إذا التزمناه، لكننا مصممون على أن يلتزم العراق ما تم التوصل إليه مهما كلف الأمر، وسنبذل جهودنا، لكننا نفضل أن ينفذ العراق القرارات الدولية. لنأمل خيراً لكن التجربة السابقة مع الحكومة العراقية لم تكن مشجعة، نرغب جميعاً في أن تنتج مساعي أنان وقريباً ستتمكن من معرفة النيات العراقية للالتزام. ولقد لمست في جولتي في المنطقة قلقاً لدى المسؤولين من قضية استعمال القوة ولكن الكل أجمع على ضرورة تقيد العراق بالإتفاقات ولم يمتدح أحد صدام حسين، بسبب نظامه التوتاليتاري وان صدام رغم تعذيبه لشعبه ما زال ويا للأسف في موقع قوة. وهناك موضوع آخر ذو أهمية كبرى وهو موضوع اختفاء ٦٠٠ كويتي وهو أمر يجب حله».

ورداً على سؤال: لماذا لا تتخذ إجراءات وقرارات في حق دول أخرى في المنطقة لديها أسلحة دمار شامل؟ أجاب: «كلنا نريد أن نقضي على هذه الأسلحة ليس فقط في المنطقة بل أيضاً في العالم. لكن في ظروف طبيعية، يجب معالجة هذا الموضوع بالتفاوض لمصلحة السلام، لكن العراق هو حال استثنائية لأنه استعمل أسلحة الدمار الشامل من قبل».

● ماذا سيحصل إذا لم يجد المفتشون أي أسلحة كيميائية لدى العراق؟

ـ إذا التزم العراق كل القرارات ولا سيما منها ما يتعلق بالمراجعات التي يقوم بها مجلس الأمن كل شهرين فإن مجلس الأمن يملك الصلاحية للتحقق من امتثال العراق وبالتالي أن يرفع العقوبات عنه. لا يجوز عدم تحديد أي موعد لتحقيق ذلك.

● في حال امتثل العراق للقرارات الدولية، هل لدى الولايات المتحدة نية القضاء على النظام العراقي؟

ـ اعتقد أن الجميع يرغبون في أن يروا تغييراً في النظام العراقي باستثناء عدي وحسين، وهذا لم يحدث بعد، على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، لكن هدفنا في هذه الأزمة تتمحور حول نقطتين هما

١ ـ الحد من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها.

٢ ـ والتخفيف في شكل فاعل من خطر تهديد العراق جيرانه.

إن هدفنا الأساسي هو القضاء على الأسلحة المدمرة وليس القضاء على صدام حسين، إن عملية كهذه لو جرت عام ١٩٩١، لكانت أودت بحياة مئات من العسكريين الأميركيين وأيضاً من الجانب العراقي. واعتقد أن المهم بالنسبة إلى الجميع هو القضاء على نظام كهذا ربما ذلك لن يحصل الآن، لكن من الضروري القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وأولم بويز ظهراً لنيوتن في مطعم «رابليه» في الأشرفية في حضور النائبين نسيب لحود وتمام سلام. وتوجه نيوتن بعد الظهر إلى لندن[1].

*** واشنطن: القرار ١١٥٤ يجيز ضربة تلقائية للعراق**

برز يوم أمس ١٩٩٨/٣/٣ تناقض واضح في التفسيرات لقرار مجلس الأمن الرقم ١١٥٤ الذي لوح لبغداد «بأوخم العواقب» إذا لم تلتزم الإتفاق الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الأسبوع الماضي لفتح القصور الرئاسية العراقية أمام خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم»، ذلك أن واشنطن اعتبرت أن التحذير الذي أصدره المجلس يعني بوضوح ضوء أخضر لها لتوجيه ضربة إلى العراق من دون الرجوع إلى المجلس إذا انتهكت بغداد هذا الإتفاق، في حين رأت موسكو وباريس وبيجنغ عكس ذلك.

وقال الرئيس الأميركي بيل كلينتون «يجب ألا تكون لدى الحكومة العراقية أية أوهام لأن معنى «أوخم العواقب» واضح. انه يوفر تفويضاً للعمل إذا لم يحول العراق الإلتزام الذي قطعه الآن على نفسه امتثالاً، وأكد أن «الإجماع في تصويت مجلس الأمن الليلة الماضية (٩٨/٣/٢) رسالة واضحة. على العراق أن يفي من دون أي عرقلة أو تأخير بالتزامه فتح البلاد بكاملها أمام مفتشي الأسلحة الدوليين (. . .) أي مكان وفي أي وقت (. . .) ومن دون شروط أو مواعيد نهائية أو حجج» وشدد على أن «لا وعد بالسلام ولا صبر بلا حدود، لا بد من أن تقترن كلمات العراق بأفعال. العالم يراقب».

أما الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري صرح أمس ٩٨/٣/٣ أن «أوخم العواقب تعني العمل العسكري» وأن الدول التي تعارض العمل العسكري ضد العراق بما فيها روسيا تفهم أن «أوخم العواقب تعني استخدام القوة».

وسئل هل يعني ذلك انه لن تكون ثمة جولة أخرى من العمل الديبلوماسي إذا لم يلتزم العراق الإتفاق، فذكر بأن أنان «أوضح تماماً الليلة الماضية أنه لن تكون هناك على الأرجح جولة ثانية».

وكان أنان قد قال قبيل التصويت على مشروع القرار الذي قدمته بريطانيا واليابان ان

---

(١) النهار ٣ آذار ١٩٩٨.

«الحكومة العراقية تدرك تماماً مع القرار الذي سيقدم اليوم (الإثنين ٢/ ٣/ ٩٨) إلى مجلس الأمن انه إذا تعرقل هذا المسعى للتوصل إلى اتفاق سواء بالإلتفاف عليه أو بالخداع كما المساعي السابقة، فإن الدبلوماسية قد لا تستطيع القيام بشيء آخر» وأضاف أن «أي وعد بالسلام وأي سياسة قائمة على الصبر ليسا بلا حدود».

واعتبر المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون في مقابلة مع شبكة «أي بي سي» الأميركية للتلفزيون أن القرار يشكل انتصاراً لواشنطن وقال: «إنه انتصار كبير لنا لأننا تمكنا من إبدال عبارة «عواقب وخيمة جداً» بـ«أوخم العواقب» وحصلنا تالياً على ما كنا نريد».

وقال مسؤول أميركي: «في غضون بضعة أسابيع أو شهور نتوقع أن يحاول (صدام) عرقلة عمل المفتشين ثانية وفي المرة التالية لن يكون هناك جدل دبلوماسي طويل».

واعتبر السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة بيل ريتشاردسون أن القرار يشكل «انتصاراً كبيراً» للولايات المتحدة. وقال: «لقد حصلنا على كل ما كنا نريده» أضاف: «إنه انتصار كبير لنا لأننا تمكنا من إبدال تعبير: عواقب وخيمة جداً»، بـ«أوخم العواقب، وحصلنا بالتالي على ما كنا نريد».

*** معلومات أميركية عن إعادة تجميع القوات العراقية**

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية يوم الخميس ٥/ ٣/ ٩٨ أن السلطات العراقية بدأت إعادة تجميع القوات البرية والدفاعات الجوية التي نشرتها في أنحاء العراق واعتبرت هذه الخطوة مؤشر تهدئة. وصرح الناطق باسم وزارة الدفاع كينيث بايكون: «اعتقد أن من الصعب إجراء تحليل نفسي لما في رأس صدام حسين ورؤوس قادته العسكريين (. . .) إذا كان علي أن اتكهن، فسأقول انه يرى أن التوتر يخف».

لكنه لم يتوقع أي انسحاب فوري للقوات الأميركية في الخليج قائلاً: «لم يتخذ بعد أي قرار بخفض القوات ولا أتوقع أي قرار قبل أن يتاح لنا الوقت للتأكد من أن العراق يحترم الإتفاق الذي وقعه أخيراً مع الأمم المتحدة».

*** القوات الأميركية باقية إلى أن يذعن صدام**

أكد يوم أمس ١٠/ ٣/ ٩٨ رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي الجنرال هنري شيلتون أن القوات الأميركية باقية في الخليج إلى أن يرضخ الرئيس العراقي صدام حسين لمطالب الأمم المتحدة في شأن عمليات التفتيش عن الأسلحة المحظورة وقال: «سنعمل على التأكد من إبقاء قواتنا هنا إلى أن يأتي الوقت الذي نرى فيه اتجاهاً يدل على اعتزام العراق الإمتثال التام». وأضاف: «تشمل خططنا إبقاء قواتنا التي نشرت في المنطقة إلى أن نقتنع بأن صدام حسين سيلتزم قرارات الأمم المتحدة. لا قيود لوجستية ونحن مستعدون للبقاء الوقت

الذي نحتاج إليه (. . .) نحن مدربون ومستعدون. ويسعدنا أن ثمة حتى الآن حلاً ديبلوماسياً للموقف الراهن».

*** كلينتون يدافع عن اتفاق بغداد**

ويهنىء الأمين العام للأمم المتحدة بجهوده

دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون لدى استقباله الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في البيت الأبيض أمس ١١/٣/٩٨ إلى «اليقظة» في موضوع تطبيق الإتفاق مع العراق، معرباً عن سروره بمذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام مع الحكومة العراقية في ٢٣ شباط الماضي. غير أنه كرر أن قرار مجلس الأمن الرقم ١١٥٤ الذي تبنى الإتفاق يجيز لواشنطن اللجوء إلى أي عمل ضروري في حال انتهاكه.

وقال انه مسرور بالإتفاق الذي أتاح لمفتشي الأمم المتحدة القيام بعملهم و«هذا مشجع» ودعا إلى الحفاظ على «اليقظة لأن الأيام الستة الأخيرة ليست الأشهر الستة المقبلة. لكن الكل يبعث على الأمل والأمين العام يستحق الكثير من التقدير من الولايات المتحدة ومن جميع الأميركيين للعمل الذي قام به.

ودافع كلينتون عن الإتفاق في وجه انتقادات زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ترنت لوت الذي وصف الإتفاق بأنه «خيانة» قائلاً: «لا اعتقد أنه كذلك إن الإتفاق في ذاته ليس خيانة. إن الإتفاق يحافظ على نزاهة اللجنة الخاصة ويزيد بعض الديبلوماسيين إلى عملية تفتيش القصور الرئاسية وإذا التزم الإتفاق نستطيع استكمال عملية التفتيش». وأوضح أنه يرى المسألة مع العراق في إطارها الأوسع أي «الخطر على العالم في العقدين المقبلين من الأسلحة البيولوجية والكيميائية وربما لا سمح الله، الأسلحة النووية الصغيرة. انه خطر أسلحة دمار شامل مختلف عما واجهناه في الماضي» واعتبر ان هذه الخطوة مهمة جداً «كأول جهد من جهود عدة لمحبّي السلام للتعامل مع هذه المسألة».

* أكد رئيس الأركان المشتركة للجيش الأميركي الجنرال هنري شيلتون في القاهرة أن واشنطن لا تنوي تقليص عدد قواتها المنتشرة حالياً في الخليج والبالغ ٣٦ ألف جندي. وقال إن ذلك لن يحصل إلا بعد التأكد من تنفيذ بغداد الإتفاق الذي وقعته الأمم المتحدة.

*** الكونغرس يعتبر صدام مجرم حرب**

صوت مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع قرار ١٣/٣/٩٨ دعا فيه إلى ملاحقة الرئيس العراقي صدام حسين باعتباره مجرم حرب.

وتبنى مجلس الشيوخ مشروع القرار صباح ١٣/٣/٩٨ بالتوقيت الأميركي بـ٩٣ صوتاً من دون معارضة أي عضو، فيما امتنع سبعة أعضاء عن التصويت. ودعا القرار الرئيس بيل كلينتون إلى العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة على إحالة الرئيس العراقي على محكمة دولية شبيهة

بالمحاكم التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية وحض على إنشاء «محكمة دولية هدفها توجيه الإتهامات إلى صدام حسين وغيره من القادة العراقيين المسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية وعن عمليات إبادة وانتهاكات أخرى للقانون الدولي، وإدانة هؤلاء واعتقالهم». وقال السناتور الديمقراطي عن ولاية داكوتا الشمالية بايرون دورغان أن «الإحتفال الوحيد الذي يجب أن يشارك فيه صدام حسين هو أمام محكمة دولية تشكلها الأمم المتحدة للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبها».

قائد القوات الأميركية في الخليج:
المواجهة محتملة بعد فترة الترقب

رجح قائد القوات الأميركية في الخليج الجنرال انطوني زيني ١٦/٣/٩٨ أن يستمر الهدوء في المواجهة بين الولايات المتحدة والعراق بضعة أشهر وربما حتى الخريف. لكنه لم يستبعد احتمال حصول صدام عسكري في نهاية «فترة الترقب والإنتظار». وقال إنه يشعر بأن نظام الرئيس العراقي صدام حسين في حال يأس متزايد، لكنه ليس أكثر ضعفاً على نحو ملحوظ، وحذر من استخدام قوات برية أميركية في المواجهة أو حتى شن غارات صغيرة على العراق. وانتقد السياسيين الذين يدعون إلى اغتيال الرئيس العراقي.

ورأى أن الولايات المتحدة وصدام حسين سوف يظلون في المدى البعيد خصمين لأن الرئيس العراقي لا يزال يريد أن تطلق يده لينتج أسلحة كيميائية وبيولوجية «وهذا ما لا يمكن أن نسمح به». وشدد على أنه «حتى لو خففت الأمم المتحدة العقوبات اعتقد انه سيكون هناك نظام ما لمراقبته وهو ما سيحاول صدام أن يخربه». وأقر بأن العراق ينتهج حالياً أفضل سلوك له ومن المرجح أن يستمر أشهراً، إذ توحي المهمات الأولى لفوق التفتيش الدولية بأن المسؤولين العراقيين يبذلون قصارى جهودهم لإنجاح ذلك. غير أنه توقع ألا تسفر عمليات التفتيش في المواقع الرئاسية عن كشف معلومات جديدة تتعلق ببرامج الأسلحة أو أن تؤدي إلى مواجهة بين النظام العراقي والمفتشين الدوليين.

وأعرب الجنرال الأميركي عن اعتقاده أن لا علامات متزايدة على ضعف الحكومة العراقية. ولاحظ أنه على الرغم من بعض «الشروخ» الأخيرة، فإن الرئيس العراقي يسيطر بقوة على الأمور، لذلك أبدى معارضته فكرة حل مشكلة العراق بدعم الأكراد الإنفصاليين في الشمال والشيعة في الجنوب. وتساءل «هل نريد عراقاً مدمراً ومقسماً، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار تشمل المنطقة».

واعترف بأن الرئيس العراقي خرج منتصراً على المستوى الدعائي في المواجهة الأخيرة لأنه «نجح في إقناع الشارع العربي بأن مسؤولية محنة الشعب العراقي تقع على الولايات المتحدة والأمم المتحدة».

*** الموقف الأميركي من عملية تفتيش قصور الرضوانية في بغداد**

رحب المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون ٢٦/٣/٩٨ ببدء عملية التفتيش، لكنه حذر من أن هذه العمليات ينبغي أن تستمر في المدى الطويل وبشكل ثابت للتأكد من حسن نيات بغداد واتخاذ قرار في شأن سحب القوات الأميركية من المنطقة. وقال: «لقد سارت عمليات تفتيش المواقع الرئاسية والحساسة حتى الآن بشكل جيد ونحن سعيدون لكون الإتفاق الذي وقعه الأمين العام يطبق». وأضاف إن «الإختبار الفعلي سيكون في تطبيقه فترة طويلة وليس في عمليات تفتيش قصيرة ومفاجئة (. . .) لا نزال نعتقد أن الوضع خطير. وقواتنا ستبقى في المنطقة إلى أن نتأكد من احترام العراق». الإتفاق.

*** واشنطن تبقي قواتها في الخليج**

أعلنت واشنطن ١٠/٤/٩٨ أن أي قرار لم يتخذ حتى الآن في شأن احتمال تخفيف الوجود العسكري الأميركي في الخليج. وصرح الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» كينيث بايكون أن «من المبكر القول» إن الولايات المتحدة ستستغني عن واحدة من حاملتي الطائرات الموجودتين حالياً في الخليج. وقال إن بلاده لا تريد فقط أن يتمكن خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» من دخول المواقع العراقية المشتبه في احتوائها على أسلحة دمار شامل، بل تريد أيضاً «القضاء التام» على برامج صنع هذه الأسلحة، وأكد أن «العراق أخفى ولا يزال يخفي كثيراً من المعلومات في هذا الشأن».

*** ريتشاردسون: الإتفاق مع بغداد «صامد»**

صرح المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون ١٣/٤/٩٨ أن الإتفاق بين بغداد والمنظمة الدولية في شأن تفتيش المواقع الرئاسية «صامد على ما يبدو» و«إننا نسعى إلى احترام العراق للإتفاق وأن يسمح بالدخول الكامل ومن دون قيود إلى كل المواقع الرئاسية والمواقع الحساسة الأخرى».

* صرح الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» كينيث بايكون أن الولايات المتحدة بدأت تحليلاً لأهمية العناصر العسكرية الأميركية في الخليج التي أرسلت إلى المنطقة لمواجهة العراق، لكن احتمال تعديلها لن يتقرر قبل «بضعة أسابيع» وأوضح أن القوات الأميركية الموجودة الآن في الخليج تبلغ ما بين ٣٦ ألفاً و٣٧ ألف رجل وامرأة. وتجوب المنطقة أيضاً حاملتا طائرات. وذكر برغبة بلاده في أن تمتثل بغداد لطلب الأمم المتحدة المتعلقة بتدمير أسلحتها للدمار الشامل والا تهدد جيرانها أو القوات الحليفة لأميركا في المنطقة.

*** بغداد ترى تقرير الخبراء «سياسياً» وواشنطن ضد أي مسعى لرفع العقوبات**

شدد المندوب الأميركي لدى المنظمة الدولية السفير بيل ريتشاردسون ٢٤/٤/٩٨ أن

بلاده ستعارض أية جهود لرفع العقوبات عن العراق لأنه لم يمتثل لقرارات مجلس الأمن. وتوقع أن تبذل بغداد ومؤيدوها جهوداً كبيرة عندما يجتمع مجلس الأمن يوم الإثنين ٢٧/٤/٩٨ لمراجعة التقرير نصف السنوي عن العقوبات المفروضة على العراق. وقال انه ستكون هناك أيضاً جهود لتخفيف البنود الواردة في القرارات الدولية في شأن نزع السلاح مشيراً إلى أن بلاده ستعارض كل ذلك وفي واشنطن قال الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري أن لا معطيات كافية لرفع العقوبات عن العراق. ولفت إلى أن واشنطن قررت الاحتفاظ بقوتها العسكرية الكبيرة في الخليج والتي تضم ٣٨ ألف جندي.

• وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين: العراق لم يحقق ما طلبته منه المنظمة الدولية

رأى وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٢٦/٤/٩٨ أن العراق لم يحقق ما طلبته منه المنظمة الدولية من حيث تدمير غاز الأعصاب وغيره من أسلحة الدمار الشامل.

وفي حديث إلى محطة «فوكس» للتلفزيون قال كوهين إن على الرئيس العراقي الذي أكد سابقاً أن ترسانته تضم خمسين صاروخ «سكود» برؤوس نووية كيميائية و٢٥ صاروخاً برؤوس بيولوجية وأربعة أطنان من غاز الأعصاب «التزاماً أكيداً لإثبات كون المفتشين دمروا ما أقر في الماضي بأنه يمتلكه». وعلى العراق أن «يظهر أين ومتى وكيف دمرت كل هذه الأنظمة». وأشار إلى أن صدام تلقى الكثير من الملاحظات من المفتشين الذين زاروا المواقع الرئاسية الثمانية.

وتوقع ديبلوماسي أميركي أن يجدد مجلس الأمن مدة ستة أشهر العمل بالعقوبات المفروضة على العراق قائلاً: «سيحدث إجماع على عدم الموافقة على رفع العقوبات فلا أحد يسعى إلى رفع هذه العقوبات».

• مع بدء مجلس الأمن جلسته واشنطن تسعى إلى تسوية في الملف النووي

أوضح المندوب الأميركي السفير بيل ريتشاردسون أن الولايات المتحدة على استعداد لإيجاد تسوية مع روسيا التي تطالب بإقفال الملف النووي العراقي. وقال: «إننا نتحدث مع الروس ومع أعضاء آخرين في المجلس لكي نرى ما إذا كان في الإمكان التوصل إلى توافق على هذا الموضوع». وقد وزع مشروع إعلان يقترح إقفال الملف النووي العراقي خلال سنة ولكن شرط أن تواصل بغداد السماح للمفتشين الدوليين بـ«الدخول الفوري الكامل ومن دون شروط أو قيود» إلى كل المواقع في العراق. وأشار إلى أن المناقشات ستستمر «طوال الأسبوع». واستبعد بدوره أن يرفع مجلس الأمن الآن العقوبات قائلاً: «إذا كان العراقيون يعتقدون ذلك فهم يخطئون كثيراً».

وأكد أن واشنطن ستستخدم حق النقض في وجه أي اقتراح لهذا الغرض ولأن العراق لا يحترم التزاماته، لقد أمكن احراز تقدم لكنه ليس كافياً إلى درجة رفع العقوبات».

اتفاق اميركي - روسي على إقفال الملف النووي

في خطوة ذات دلالة رمزية لكنها تسمح للأمم المتحدة بالإكتفاء بحال المراقبة الدائمة للمنشآت النووية العراقية، اتفقت موسكو وواشنطن على الإعلان أن العراق لم يعد يملك أسلحة نووية ولكن ليس قبل شهر تموز المقبل ١٩٩٨.

ففي نيويورك أفاد ديبلوماسيون أميركيون وروس أن مشروع إعلان رئاسي سيرفع اليوم ١٤/٥/١٩٩٨ إلى أعضاء مجلس الأمن وقد يصوت عليه قبل نهاية الأسبوع وهو ينص على أن تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل نهاية تموز تقريراً يؤكد أن العراق أجاب بطريقة مرضية عن الأسئلة التقنية التي كانت لا تزال عالقة. ويذكر أنه بعد تقرير إيجابي للوكالة في نيسان الماضي ١٩٩٨، طلبت روسيا وفرنسا والصين الإعلان أن العراق لم يعد يملك أسلحة نووية الأمر الذي من شأنه أن يشكل الخطوة الأولى نحو رفع الحظر المفروض عليه منذ ثماني سنوات. وإذا ما أعلن أن العراق لم يعد يملك أسلحة نووية، تستطيع الأمم المتحدة عندئذٍ الإنتقال إلى المراقبة الدائمة للمنشآت العراقية.

*** كوهين: خفض القوات الأميركية في الخليج لا يخفف قدرتنا على ضرب العراق**

مع إعلان الولايات المتحدة الأميركية خفض قواتها في الخليج، حذر وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ٢٥/٥/٩٨ الرئيس العراقي صدام حسين من إثارة أي أزمة جديدة في المنطقة.

وقال ان الخفض سيبدأ بعد أيام ليعود حجم القوات الأميركية في الخليج إلى ما كان قبل تشرين الثاني الماضي عندما نشبت أزمة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وأضاف إن القوات المتبقية ستكون أكثر قدرة على إطلاق صواريخ «كروز» من طراز «توماهوك» بسرعة على العراق، إذا نشبت أي أزمة جديدة.

ولفت الوزير الأميركي إلى أن خفض القوات الأميركية في المنطقة يجب ألا يكون باعثاً في ارتياح صدام حسين لأن «قوة القاذفات يمكن أن تعود إلى المنطقة بسرعة كبيرة (...) ستكون لنا هناك معدات أكثر بكثير، ستكون لدينا قوة قادرة على الإنتشار السريع ومستعدة للذهاب إلى هناك في ٤٨ساعة إذا دعت الحاجة».

وأوضح أن قرار سحب حاملة الطائرات «اندبندنس» في الخليج يوم الأحد ٢٤/٥/٩٨ وبعض المقاتلات من نوع «ستيلث» من طراز «ف ١١٧» والقاذفات الثقيلة من طرازي «ب ٥٢» و«ب ١» في الأيام المقبلة يرمي في جانب منه إلى تخفيف ضغوط وضع الاستعداد القتالي على القوات الأميركية، ولاحظ أن «حدة التوتر خفت إلى حد ما، لكنه (صدام) لا يزال خطراً على المنطقة».

* أبلغ مساعد وزير الخارجية الأميركي توماس بيكيرينغ إلى التلفزيون الكويتي في ٣/٦/

٩٨ بأن الولايات المتحدة قررت أن تزيد وجودها العسكري الدائم في الكويت حتى لو سحبت التعزيزات التي كانت أرسلت إلى المنطقة خلال الأزمة الأخيرة مع العراق. وقال إن الرئيس بيل كلينتون «قرّر رفع مستوى القوات الباقية في شكل دائم» في المنطقة نظراً إلى التهديد العراقي. وأضاف أن «حاملات الطائرات ستبقى فترة أطول وستكون هناك طائرات وصواريخ أكثر من أي وقت مضى فوق هذه الحاملات».

*** الموقف الأميركي من تقرير «يونسكوم» عن العراق**

قال المندوب الأميركي السفير بيل ريتشاردسون ٩٨/٦/٤ إن الوثائق التي قدمها رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن «تشكل ضربة ساحقة لصدقية العراق (. . .) وتظهر ثغرات وعدم انسجام» في ما أعلنته بغداد من إزالة أسلحتها. ورأى أن على العراق أن يرد على «الإتهامات الخطيرة جداً جداً» الموجهة إليه في ضوء الوثائق. وخلص إلى أنه «إذا كان العراق يريد أن يرفع عنه العقوبات فعليه تحقيق كثير من التقدم».

* انعكست الإنقسامات التقليدية في مجلس الأمن في موضوع العراق في ردود الوفود المشاركة في الإجتماع. فقال المندوب الأميركي السفير بيل ريتشاردسون إن الإجتماع أثبت أن العراق «لا يزال يخدع» الأسرة الدولية و«لم يكشف برامجه». ووصف تقرير باتلر بأنه «كامل ويتمتع بالصدقية» ورأى أن الخبراء «اثبتوا بوضوح» أن «العراق قد يكون يملك اليوم أسلحة بيولوجية وغاز الأعصاب ويلعب لعبة القط والفأر مع المفتشين ولا يزال يخفي وثائق توضح تماماً برامج تسلحه».

*** واشنطن تستقبل اتفاق باتلر ـ عزيز**

استقبلت واشنطن ٩٨/٦/١٦ بحذر الإتفاق وقالت إنها ستتخذ موقفاً من العقوبات على العراق في تشرين الأول ١٩٩٨ موعد إعادة النظر الدورية فيها. وصرح الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري قائلاً «ستقوِّم سلوك الحكومة العراقية في تشرين الأول ١٩٩٨، الموعد المقبل لإعادة النظر في العقوبات على العراق» وقال إن بلاده «تبدي درجة عالية من الثقة برئيس اللجنة الخاصة».

اكتشاف آثار غاز قاتل
يضرب جهود العراق لرفع العقوبات

أعلن يوم أمس ٩٨/٦/٢٣ الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن ثمة معلومات تفيد أن الصواريخ العراقية كانت تحتوي على غاز الأعصاب القاتل «في اكس» قبل حرب الخليج عام ١٩٩٠، خلافاً لتأكيدات بغداد المتكررة ما يبرر الموقف الأميركي المتعلق بنزع السلاح العراقي. وقال في احتفال في البيت الأبيض ان ذلك يثبت أن الولايات المتحدة كانت دقيقة وعلى حق في إصرارها على دعم عمليات تفتيش الأمم المتحدة في العراق (. . .) ويثبت أن

قرارنا معارضة رفع العقوبات إلى حين التزام كل قرارات الأمم المتحدة قرار صائب». وأضاف أن «مهمتنا في العالم هي محاولة تقليل الخطر الذي يواجهه شعبنا وشعوب أخرى في العالم، والناجم عن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وأحياناً علينا أن نفعل ذلك حتى عندما لا يعتقد جيراننا واصدقاؤنا أن ذلك مهم».

*** واشنطن اعتبرت الصاروخ الأميركي على الرادار العراقي «رسالة» وتمنت عدم التصعيد**

صرح نائب الرئيس الأميركي آل غور ٣١/٦/٩٨: «سنواصل الرد بشكل حاسم على أي عمل عدائي يهدد حياة طيارينا» لكنه قال إن العراق لم يتعمد بالضرورة القيام بهذا الأمر، موضحاً أن حوادث كثيرة من هذا النوع تحصل من وقت إلى آخر». وأضاف: «ليكن الأمر واضحاً، سنواصل مهمات المراقبة في منطقة الحظر».

وقال وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين في مقابلة مع تلفزيون «رويترز» ان الهجوم الصاروخي الأميركي كان تحذيراً «ونأمل ألا يتصاعد الموقف. وكان بالتأكيد إشارة أرسلناها مفادها أن قواتنا ستطير في منطقة الطيران المحظور». وسئل لماذا وجه العراقيون في اعتقاده صواريخهم نحو الطائرات فأجاب: «لا سبيل لمعرفة دافعهم وكيف سيكون رد فعلهم». ورأى أن الرد السريع يوضح الإلتزام الأميركي القومي لحراسة منطقة «حظر الطيران» وأن أي طرف يعرض للخطر القوات الحليفة سيعاني «عواقب وخيمة».

*** واشنطن تعترف بأن الصاروخ «هارم» أخطأ موقع الرادار العراقي**

أكدت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» يوم أمس ٢/٧/٩٨ صحة تقرير عراقي مفاده أن الصاروخ الذي أطلقته مقاتلة أميركية من طراز «ف ١٦» أخفق في إصابة موقع عراقي للدفاع الجوي كان يستهدفه. وصرح الناطق باسم الوزارة باتريك سيفيغني أن «الصاروخ هارم ربما سقط في منطقة نائية قرب موقع الرادار القريب من البصرة. نحن لا نتوقع تحديد الموقع الدقيق للسقوط، وأشار إلى أسباب عدة لعدم إصابة الصاروخ بطارية صواريخ «سام ٣» العراقية، منها عدم رصد الصاروخ الأميركي، الذي يتعقب مصدر الإشعاع، إشارة الموقع ربما نتيجة إقفال الرادار بسرعة بعد رصده الطائرات البريطانية «أو ربما كان هناك عوامل أخرى».

*** طائرات أميركية حلقت فوق جنوب العراق**

صرح ناطق باسم «البنتاغون» كينيث بيكون ٣/٧/٩٨ أن طائرات عسكرية أميركية بينها طائرة تجسس «يو ـ ٢» حلقت فوق جنوب العراق وانه «لم تحصل تهديدات جديدة» وقال ان «وزير الدفاع وليم كوهين أمل أن يكون الحادث الذي وقع معزولاً ويبدو أن الأمر كذلك» وأضاف إنه يجهل الدوافع العراقية التي أدت إلى هذا الحادث، وإن الدفاعات الجوية العراقية عززت في اليومين الأخيرين. وفي غضون ذلك، قال الناطق باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ديفيد كيد إن رئيس وفدها إلى العراق، البريطاني غاري ديلون عاد إلى فيينا لوضع تقرير عن البرنامج النووي العراقي.

وأوضح أن ديلون التقى في بغداد نائب رئيس الوزراء طارق عزيز لـ«توضيح عدد من المسائل في شأن البرنامج العراقي النووي السري».

وكانت بغداد أكدت مرات عدة أنها نفذت تعهداتها المتعلقة بالملف النووي ووصفت في ١٨ أيار الماضي ١٩٩٨ قرار مجلس الأمن إغلاق الملف النووي العراقي في تموز بأنه «غير كاف».



مواقف العراق إزاء التهديدات الأميركية

*** العراق أكد أن «مجلس الأمن لم يؤد التزاماته»**

بعث نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز ١٤/ ١٠/ ٩٧ برسالة إلى مجلس الأمن أكد فيها وفاء العراق التزاماته، معتبراً أن المجلس لم يؤد الإلتزامات التي تفرضها عليه القرارات الدولية. وحذر من أنه «في حال استمرار عدم التوازن، وعدم اتخاذ المجلس ما تفرضه عليه القرارات من التزامات، فإن الوضع يصبح غير مقبول إطلاقاً». وسلم مندوب العراق لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون الرسالة يوم ١٣/ ١٠/ ٩٧ إلى رئيس المجلس خوان سومافيا.

العراق بين فكي العقوبات والإحتلال التركي

بدا العراق يوم أمس ٢٣/ ١٠/ ٩٧ مخنوقاً بين فكي كماشة أميركية، احدهما في الأمم المتحدة حيث نجحت واشنطن في فرض مشروع قرار يهدد بعقوبات جديدة عليه، منها حظر سفر مسؤوليه والثاني في الشمال بعد أن أكدت تركيا يوم ٢٢/ ١٠/ ٩٧ احتلالها شريطاً من الأراضي العراقية على طول الحدود بتأييد ودعم من الولايات المتحدة وإسرائيل بذريعة إقامة «منطقة أمنية» وسط سكون دولي شبه كامل.

وأثارت هذه الخطوات المتلاحقة التي تلعب فيها الولايات المتحدة دور الراعي والموجه أسئلة حول ما الذي تخطط له واشنطن بشأن العراق، خصوصاً وأن العقوبات يمكن أن تزيد في إضعاف السلطة المركزية وتقوي بالتالي من الإتجاهات الهادفة إلى تفتيته، خصوصاً في ظل مطامع إقليمية واضحة، بالتحديد من جانب تركيا.

إلا أنه وعلى الرغم من تحقيق أميركا وبريطانيا نصراً جديداً في مجلس الأمن كونهما نجحتا في فرض مشروع قرارهما ضد العراق، برغم الإعتراض من جانب الأعضاء الآخرين دائمي العضوية في مجلس الأمن روسيا والصين وفرنسا، التي اعترضت على مشروع القرار وامتنعت عن التصويت عليه، إلا أن ما جرى يمكن اعتباره تقويضاً للتضامن الدولي (في مجلس الأمن) ولو شكلي، مع الولايات المتحدة ضد العراق، كما امتنعت عن التصويت أيضاً مصر وكينيا.

ويهدد القرار بفرض حظر سفر على مسؤولين عراقيين إذا ما رفض العراق الكشف عن تفاصيل برامج تسلحه التي حظرتها الأمم المتحدة، وإذا امتنع عن التعاون مع محققي الأمم المتحدة في هذا المجال.

كما يتيح القرار لمجلس الأمن وضع لائحة بالمسؤولين العراقيين الذين يمكن أن يطالهم حظر السفر.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد خففتا من شدة مشروع القرار الذي كان ينص في الأصل على فرض العقوبات وجعلها سارية تلقائياً في الثاني عشر من نيسان المقبل إذا لم يؤكد محققو الأمم المتحدة تعاون العراق معهم.

إلا أن روسيا وفرنسا رفضتا دعم عقوبات جديدة ضد العراق حتى بعد أن وجهت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت نداءات شخصية مباشرة إلى بعثتيهما في الأمم المتحدة.

واتهم السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة جون ويستون روسيا وفرنسا بأنهما اتخذتا ذلك الموقف بتأثير العقود النفطية مع العراق وقال «البعض من زملائنا يعتقدون أن النفط يجري أكثف من الدم. . . لكن اعتقدِ أن للمجلس مسؤولياته وأن من الأفضل لهم ترك المسؤوليات له».

إلا أن السفير الروسي سيرغي لافوروف أبلغ المجلس قوله: «إن حكومته تعتقد بأن هناك نقصاً واضحاً في التوازن في مشروع العراق لأنه لم يشر إلى التحسن في التعاون العراقي خصوصاً في إزالة برنامجه النووي».

*** سعدون حمادي يتهم واشنطن**

اتهم رئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي ٢٣/ ١٠/ ٩٧، واشنطن بالعمل على زعزعة الاستقرار في العراق وقال في رسالة إلى رئيسي مجلس الشيوخ والنواب الأميركيين «إصرار الإدارة الأميركية على اتباع السياسات العدائية ضد العراق والمتمثلة في المحاولات المستمرة للتدخل في شؤونه الداخلية وإطالة أمد الحصار هدفها زعزعة استقراره خلافاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة».

وأشار حمادي إلى أن «قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالعراق تؤكد احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وأن ما تقوم به الإدارة الأميركية وأجهزتها الإستخباراتية، هو مخالفة صريحة لهذه القرارات التي يطالب الرئيس الأميركي العراق بتطبيقها».

ممثل العراق لدى الأمم المتحدة في جنيف
يتحدث إلى صحيفة «النهار» ٩٧/١٠/٢٥

نص الحديث(*)

● هل فقدتم الأمل في رفع العقوبات الدولية عن العراق بعد سبع سنوات؟ وما هي خياراتكم الحالية؟

ـ لم نفقد الأمل، بل أملنا كبير بالله وبأنفسنا وبأصدقائنا وأشقائنا المدركين خطورة استمرار الوضع الحالي وانعكاسه سلبياً على الجميع، ولا بد من يوم يرفع فيه الحصار على رغم كل محاولات الأطراف الساعين إلى استمرار الحصار على الشعب العراقي لأسباب أنانية ضيقة ونتيجة نظرة قصيرة غير مدركة لعواقب الأمور.

أما بالنسبة إلى الخيارات الحالية أو المستقبلية فلكلٍ حادث حديث. لكن ما أقوله وأشدد عليه هو أن الوضع الحالي غير مقبول. وليس معقولاً ولا يمكن أن تسكت عليه حكومة العراق... واعتقد أن هذا كافٍ ومفهوم.

● لكن ما هي الدوافع الحقيقية لتلويح العراق بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً أن مشروع القرار الأميركي لفرض عقوبات إضافية على بلادكم لم يكن له أي حظ في الموافقة عليه بالإجماع لاعتراض روسيا وفرنسا والصين ومصر.

ـ مضى أكثر من ست سنوات على تطبيق القرار ٦٨٧ (القسم ج) والعراق أبدى تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة طوال هذه الفترة، إلا أنه لا يلوح في الأفق شيء عن موعد انتهاء عمل اللجنة أو اعترافها بتعاون العراق، ويرجع ذلك إلى أمور تعجيزية ومفتعلة تثيرها اللجنة الخاصة كلما اقتربنا من النهاية، الأمر الذي يجعل حكومة العراق مضطرة إلى التلويح، بل ربما إلى أكثر من ذلك، بعمل ما إذا استمرت هذه الحال غير الطبيعية وغير المقبولة التي تسببت بقتل مئات الآلاف من شعب العراق، ناهيك بما سببته من دمار وخراب وتعطيل لكل البنى التحتية.... ويمكن وصف حال العراق بأنها كقالب ثلج يذوب يومياً تحت الشمس، وهذه حال يرفضها شعب العراق وحكومته.... وبناء على ذلك فإن من حق حكومة العراق وواجبها تجاه شعبها وبحكم مسؤوليتها الوقوف ضد محاولات استمرار هذه الحال، ومن واجبها أن تلوح بذلك وربما تنذر بعمل ما.... وإلا سيسهل اتهامها بأمور هي بعيدة عنها، ولا هي من صفاتها.

أما كلامك عن رفض بعض أعضاء مجلس الأمن مشروع القرار الأميركي فهو دليل على عدم مشروعيته وافتقاده التوازن وعدم استناده إلى أسس موضوعية متفق عليها في مجلس

(*) هذا قسم من نص الحديث الذي يتعلّق بموضوع كتابي. (الكاتبة).

الآن. . . . لذا نجد أعضاء مجلس الأمن يرفضون المشروع.

باتلر وايكيوس

● هل تعتقدون أن اداء رئيس اللجنة ريتشارد باتلر أفضل من أداء سلفه رولف ايكيوس؟

- لا أود تقويم أداء السيدين باتلر وايكيوس، ولكن ما أريد قوله هو أن من السابق لأوانه تقويم عمل السيد باتلر الذي لم تمض على ولايته فترة كافية من شأنها مساعدة المعنيين على إجراء تقويم موضوعي ومنصف. واتمنى ألا يتكرر ما حصل أخيراً بين اللجنة والعراق لأن تكراره سيعيدنا إلى أجواء العلاقة التي كانت موجودة بين بغداد وايكيوس. . . . وهذا لا نتمناه.

أما ايكيوس فكانت مطالبه تعجيزية وغير موضوعية طوال فترة ولايته لاعتماده نهجاً سياسياً يهدف إلى إبقاء الحصار الإقتصادي، هذا النهج المتعمد كانت تمليه مصالح قوى خارجية ونظرة ضيقة من البعض في المنطقة أصبحت معروفة لدى الجميع.

● فرنسا وروسيا ومصر تسعى إلى إغلاق ملفات التسلح العراقي بالتسلسل بدءاً بالنووي وانتهاء بالبيولوجي، وتدعو إلى المراقبة الطويلة الأمد لعمليات التصنيع العسكري في العراق بدل إجراء عمليات تفتيش تقوم بها لجنة الأمم المتحدة وتتسبب بإثارة حكومتكم فهل توافقون على هذه المبادرة؟

- حسب فهمي ومعرفتي بالأمور أجد أن العراق يرحب بمبادرة الأصدقاء الفرنسيين والروس والاخوة المصريين التي نتكلم عليها، لإغلاق الملفات الخاصة بالأسلحة في أسرع وقت، خصوصاً أن هذا هو هدف العراق منذ قبوله بقرارات مجلس الأمن وشروعه في التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة بأسلوب علمي وفني وموضوعي لإنهاء هذه الملفات خلال فترة قصيرة ليكون حراً في سيادته على ثرواته وحراً في استيراد ما يحتاج إليه. لذا وبحسب هذا المفهوم أجد أن هذه المبادرة مرحب بها.

● في حديث صحافي سابق قلتم: «على الولايات المتحدة أن تأخذ في الاعتبار أن الآخرين لا يرفضون العلاقة معها وليسوا ضد مصالحها المشروعة في بلدانهم ومناطقهم». هل تجددون قولكم هذا؟

- نعم لا أزال عند رأيي، وأكرر إننا لسنا ضد مصالح الولايات المتحدة المشروعة سواء كان ذلك في العراق أو في المنطقة، لكن يجب أن تكون هذه العلاقة متكافئة وهادفة إلى خدمة مصالح الطرفين. ونحن في الوقت ذاته ضد سياسة سلب الإرادات والهيمنة ونرفض العلاقة الذيلية.

بغداد تدين قرار مجلس الأمن وتشيد بمعارضيه (٩٧/١٠/١٤)

وصفت بغداد قرار مجلس الأمن الدولي التهديد بفرض عقوبات إضافية عليها بأنه «دليل عملي» على تخلي المجلس عن «التزاماته بسبب الموقف العدواني الأميركي» لكن القيادة العراقية التي اجتمعت برئاسة الرئيس العراقي صدام حسين استغلت «فترة السماح» التي يتضمنها القرار ١١٣٤ للتنصل من رد فعل رسمي، غير الإدانة الكلامية بإحالة الموضوع إلى البرلمان لدراسته بصورة شاملة ورفع التوصيات التي يراها مناسبة».

وتطابقت الإدانة العراقية للقرار ١١٣٤ باعتبار أنه «صدر تحت الضغط والإبتزاز الأميركيين مع موقف بغداد منذ بروز «الخلاف» الذي استغلته واشنطن، بدعم من لندن لفرض عقوبات جديدة بحجة قيام العراق بإعاقة عمل فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة بنزع السلاح» التي يترأسها ريتشارد باتلر.

وهناك ثلاث رسائل تم تبادلها في الأسبوعين الماضيين، واحدة من باتلر واثنتان من نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، احداهما رداً على رسالة باتلر والأخرى موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تتعلق بهذا «الخلاف» الذي نشب من جراء منع العراق فرق التفتيش من دخول ثلاثة «مواقع سكنية رئاسية»، تنطبق عليها المواصفات «السيادية» التي تم الإتفاق على احترامها بموجب «بيان مشترك» بين عزيز والرئيس السابق للجنة رالف ايكوس في ٢٢ حزيران ١٩٩٦.

وأهم ما في رسالة «الاحتجاج» من باتلر تنصل رئيس اللجنة الخاصة من الإتفاق وما يتضمنه من تعهدات باحترام سيادة العراق وأمنه، ما يمثل الغاء لكل إيجابيات العلاقة بين اللجنة الخاصة وبغداد طوال ست سنوات ونصف السنة ويركز عزيز في رسالتيه على الدور الذي يؤديه «فريق التفتيش الرقم٢٠٧» برئاسة العقيد سكوت ريتر، متهماً إياه بإثارة أجواء مصطنعة لإبقاء الخلافات كما يشير إلى خلل في تركيبة اللجنة الخاصة وفي طريقة عملها ومصادر معلوماتها ما يفقدها الحيادية ويبقيها تحت تأثير النفوذ الأميركي.

الرسائل المتبادلة بين باتلر وعزيز ومجلس الأمن حول عمل فرق التفتيش (انظر باب الوثائق)

يمكن التعامل مع قرار مجلس الأمن الدولي الأخير بشأن العراق، المهدد بعقوبات جديدة باعتباره «نصف انتصار» لجميع الأطراف المعنية: للولايات المتحدة وبريطانيا ما دام التهديد موجوداً وممكن التنفيذ بعد نيسان المقبل، للصين وروسيا وفرنسا ما دام التهديد مؤجلاً، وللعراق الذي نجا إلى حين من عقوبات إضافية إلى جانب مظهر التفكك في التحالف الدولي ضده.

لكن هذا التعامل مع القرار ١١٣٤، يغفل حقيقة إدانته العراق بتهمة إقدامه على «تعطيل عمل اللجنة الدولية الخاصة بنزع سلاح العراق».

القرار ١١٣٤ إذا يتبين حرفياً الإتهام الموجه من «الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة بنزع سلاح العراق» ريتشارد بتلر، من دون أن يهتم مجلس الأمن بسماع حجة الدفاع العراقي الطاعنة ليس فقط بموقف بتلر إزاء أحداث «بسيطة» جرت في ٢٧ و٢٩ أيلول الماضي والأول من الشهر الحالي، بل من «تركيبة» اللجنة، التي يغلب فيها الأميركيون والبريطانيون، وطريقة عملها الهادف إلى إبقاء القسم «ج» من القرار ٦٨٧ مفتوحاً، ما يغلق باب أي فرصة قريبة لرفع العقوبات حسب الفقرة «٢٢» من القرار نفسه.

ماذا جرى في أيام ٢٧ و٢٨ أيلول و١ تشرين الأول؟ ما هو دور العقيد الأميركي سكوت ريتر فيها حتى برز إشكال جديد كان بمثابة الحجة للإدارة الأميركية لإقتراح عقوبات جديدة؟ وأيضاً، هل وجود بتلر في رئاسة اللجنة الخاصة مرتبط بنية إلغاء مفاعيل العلاقة «المرنة» التي نشأت ـ أخيراً ـ بين بغداد والرئيس التنفيذي السابق رالف ايكوس، والتي تبلورت في «البيان المشترك» الذي وقع عليه نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز وأيكوس في ٢٢ حزيران ١٩٩٦، وأوجد توازناً بين متطلبات عمل مفتشي اللجنة وبين شروط احترام سيادة العراق وأمنه؟

يسهل التقاط الأجوبة عن هذه الأسئلة، وغيرها متفرعة منها انطلاقاً من ثلاث رسائل حصلت عليها «السفير»: الأولى موجهة من بتلر إلى عزيز، بتاريخ الأول من الشهر الحالي، والثانية يرد فيها عزيز على بتلر، بتاريخ ٥ تشرين الأول، الثالثة من عزيز إلى رئيس مجلس الأمن الدولي جوان سومافيا بتاريخ ١٠ تشرين الأول[1].

*** القيادة العراقية تدين قرار مجلس الأمن**

اتهمت القيادة العراقية ٢٤/١٠/٩٧ مجلس الأمن بالتخلي «من الناحية العملية عن التزاماته بسبب الموقف العدواني الأميركي».

وقد ترأس الرئيس العراقي صدام حسين اجتماعاً مشتركاً لمجلس «قيادة الثورة» و«الحزب الحاكم» خصص لدراسة موقف بغداد «من القرار الجائر الأخير الذي صدر يوم ٢٣/١/٩٧ عن مجلس الأمن تحت الضغط والإبتزاز الأميركيين» صدر في ختامه بيان أعرب فيه عن شكر السلطات العراقية لأعضاء المجلس الذين امتنعوا عن التصويت على القرار.

وجاء في البيان الذي أعقب الإجتماع المشترك أنه تقررت إحالة الموضوع إلى المجلس الوطني العراقي (البرلمان) نظراً «لخطورة الموقف وعلاقته باستمرار الحصار الجائر المفروض على العراق وعدم وجود أفق واضح لرفع الحصار والوفاء بالتزامات مجلس الأمن تجاه العراق».

وقال البيان «إن الإدارة الأميركية فشلت فشلاً ذريعاً» وأشاد بموقف روسيا والدول الأربع

---

(١) فؤاد حطيط، صحيفة «السفير» ١٩٩٧.

الأخرى التي امتنعت من التصويت في مجلس الأمن والتي «عبرت عن اعتراضها بالإمتناع عن التصويت على دجل الدجالين المفضوح في مجلس الأمن الذين يريدون بالعراق سوءاً».

وقال وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف إن الأمر يعود الآن إلى الشعب العراقي لاتخاذ إجراء بديل يمكن استخدامه لحماية بلدنا وهو عدم التعاون مع اللجنة إذا تم فرض أنواع جديدة من العقوبات.

رداً على قرار مجلس الأمن ١١٣٤

*** المجلس الوطني العراقي أوصى بتجميد الإتصالات مع المفتشين الدوليين**

أوصى مساء يوم أمس ٢٦/١٠/٩٧ المجلس الوطني العراقي بأن تجمد الحكومة العراقية كل اتصالاتها مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، رداً على قرار مجلس الأمن ١١٣٤ الذي هدد بتقييد سفر مسؤولين عراقيين لعدم تعاونهم مع اللجنة.

وعقد المجلس جلسة دعا فيها النواب العراقيون إلى وقف التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة. وأفادت وكالة الأنباء العراقية «واع» أن المجلس أنهى مساء يوم ٢٦/١٠/٩٧ يومين من المناقشات بإقرار توصيات رداً على قرار مجلس الأمن الذي يهدد بفرض مزيد من العقوبات على بغداد ورفعها إلى مجلس قيادة الثورة للمصادقة عليها. لكن عدداً من النواب كشفوا أن التوصية التي اتخذها أعضاء المجلس الـ(٢٥٠) تقضي «بوقف الإتصالات مع المفتشين إلى أن يعترف بالتعاون العراقي».

وفي وقت سابق قال النائب رجاء الشوا إن المجلس يبحث في إصدار توصية بتجميد علاقات العراق مع اللجنة الدولية ومنعها من تنفيذ مزيد من أعمال التفتيش. وقال النائب افتخار أحمد أيوب في الجلسة انه يؤيد تجميد العلاقات مع اللجنة الخاصة إلى أن تعترف بالجهود العراقية في هذا المجال.

* اتهم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٢٦/١٠/٩٧ الولايات المتحدة باستغلال اللجنة في نشاطات استخباراتية. وقال إن هذه اللجنة باتت «مؤسسة أميركية» وإن الحكومة العراقية طلبت إعادتها إلى صوابها لتقوم بأعمال فنية بدل نشاطات استخبارات في العراق. وأشار إلى أن روسيا وفرنسا العضوين الدائمين في مجلس الأمن قررا إيفاد ممثلين لهما إلى مقر اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في نيويورك لكي يتمكنوا من المشاركة في تنظيم نشاطات اللجنة في العراق بعيداً عن «التأثير الأميركي» وأضاف ان بلاده وفت بالتزاماتها في إطار قرارات مجلس الأمن وإن الوقت حان لكي يرفع المجلس العقوبات المفروضة عليها منذ عام ١٩٩٠.

*** بغداد تتهم واشنطن بأنها مسؤولة عن «عملية إبادة»**

اتهمت بغداد ٢٧/ ١٠/ ٩٧، التي تواجه حملة دولية بسبب وضع حقوق الإنسان في العراق، واشنطن بأنها مسؤولة عن «عملية إبادة» يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة الحصار المفروض عليه منذ حرب الخليج، وقال المندوب العراقي في لجنة حقوق الإنسان في جنيف ضاري محمود الذي قدم تقريراً رسمياً إلى اللجنة «ان استمرار الحصار على العراق انتهاك لحقوق الإنسان العراقي وهو مرادف للإبادة». وجاء في التقرير ان الحصار المستمر منذ خمس سنوات يعتبر «أداة فعلية للإبادة»، وإن العقوبات الدولية المفروضة على العراق لا يمكن فصلها عن أهداف اقتصادية ونفطية ترمي إليها الاستراتيجية الأميركية أو عن المصالح النفطية الأميركية» وشدد على أن الحصار «أودى بحياة مئات الآلاف من الأطفال والنساء والمسنين».

وردّ عدد من أعضاء اللجنة بأن العقوبات المفروضة على العراق لا تبرر الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان.

*** ضغوطات تثني الرئيس العراقي صدام حسين عن تحدي مجلس الأمن**

بعد ساعات من المشاورات وفي ما يمكن اعتباره استجابة للتحذيرات والضغوط الدولية، لم تصدر القيادة العراقية أي قرار في شأن تعاونها مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وجمع الرئيس العراقي يوم أمس ٢٨/ ١٠/ ٩٧ الهيئتين القياديتين للنظام، مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث، للنظر في احتمال وقف التعاون مع الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، بناء على «التوصية التي اعتمدها المجلس الوطني العراقي ورفعت إلى رئاسة الجمهورية».

وكان المجلس الوطني العراقي قد أوصى نهار الأحد الواقع في ٢٦/ ١٠/ ٨٩ بتجميد التعاون مع اللجنة الدولية الخاصة ما لم تحصل بغداد على ضمانات لرفع الحظر المفروض على العراق منذ اجتياحه الكويت عام ١٩٩٠، بعد فترة «محددة وقريبة»، الأمر الذي رأى ديبلوماسيون يوم الإثنين في ٢٧/ ١٠/ ٧٩ انه يضع العراق على مسار تصادمي مع مجلس الأمن وواشنطن.

ويأتي قرار المجلس الوطني العراقي بعد اعتماد مجلس الأمن الخميس ٣٠/ ١٠/ ٩٧ القرار ١١٣٤ الذي يهدد بفرض حظر على سفر مسؤولين عراقيين يعرقلون عمليات التفتيش للأمم المتحدة. وصاغت الولايات المتحدة وبريطانيا القرار أصلاً بعدما قال رئيس اللجنة ريتشارد باتلر ان بغداد منعت مفتشيه من دخول مواقع عدة.

*** باتلر يعلن معاودة التفتيش غداً ٣/ ١١/ ٩٧**

أعلنت المنظمة الدولية ١/ ١١/ ٩٧ معاودة عمل مفتشي اللجنة الخاصة في العراق بمن

فيهم الخبراء الأميركيون اعتباراً من غدِ الإثنين ٣/١١/٩٧. وجاء الإعلان على لسان رئيس اللجنة ريتشارد باتلر الذي كان أمر الأسبوع الماضي بتجميد عمل الخبراء. وأمهلت بغداد الخبراء الأميركيين الذين يبلغ عددهم ثمانية حتى يوم الأربعاء ٥/١١/٩٧ المقبل لمغادرة البلاد.

وأكد باتلر أنه سيعطي التعليمات اللازمة لاستئناف جميع النشاطات الإثنين في ٣/١١/٩٧ وإلغاء المعلومات السابقة عن تعليق هذه النشاطات وشدد على أن «جميع أعضاء اللجنة الخاصة أياً تكن جنسياتهم سيتوجهون إلى العراق أو سيبقون فيه» بمن في ذلك الخبراء الأميركيون.

*** وفد دولي**

أفاد دبلوماسيون في الأمم المتحدة يوم أمس ٢/١١/٩٧ أن الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان يستعد لإرسال وفد دولي إلى بغداد وسيحمل رسالة فحواها أن موقف مجلس الأمن الرافض قرار بغداد طرد المفتشين الأميركيين «غير قابل للتفاوض» وعلم أن موفد أنان إلى أفغانستان الأخضر الإبراهيمي عضواً في الوفد الذي يمكن أن يضم أيضاً الديبلوماسيين الأسوجي يان الياسون والأرجنتيني اميليو كارديناس.

وقال الديبلوماسيون إن هدف المبادرة «هو التأكيد أن على العراق أن يطبق قرارات الأمم المتحدة وألا يمارس أي تمييز» في تعامله مع الأمم المتحدة.

*** تعبئة في بغداد**

في تحد جديد للأمم المتحدة، ووسط أجواء تعبئة أكدت بغداد يوم أمس ١/١١/١٩٩٧ أنها لا تسمح لأي خبير أميركي بالمشاركة في أعمال التفتيش التي قرر رئيس لجنة نزع أسلحة الدمار الشامل «يونسكوم» استئنافها غداً ٣/١١/٩٧.

وفي بغداد أكد نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن العراق لن يسمح لمفتشي الأسلحة الأميركيين بالمشاركة في عمليات التفتيش «قرارنا لا رجعة فيه إلى حين عودة الأمور إلى وضعها الكامل» وأضاف «لن يبقى أميركي داخل العراق في لجان التفتيش» بعد انتهاء المهلة التي حددتها بغداد (. . .) موقفنا لم يأت لمجرد أن نثير مشكلة معينة، فبعد أكثر من سبع سنوات على الحصار لا يستطيع رئيس مجلس الأمن ولا الأمين العام للأمم المتحدة أن يقول متى ستنتهي هذه المهمة، ومتى يرفع الحصار، من حقنا أن نقف ونقول يجب أن يحدد متى يرفع الحصار».

واتهم رمضان رئيس اللجنة ريتشارد باتلر بالتحول إلى طرف في النزاع وقال: «لا نثق بوعوده والقيادة العراقية لن تضع مصير شعبها أمام ما يقوله فلان وفلان (. . .) لا يستطيع توجيه أوامر إلى العراق».

*** طارق عزيز: العراق نفذ التزاماته والضربة الأميركية لن تغير مواقفنا**

اعتبر نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ١/١١/٩٧ ان هدف الولايات المتحدة من إبقاء العقوبات على العراق هو إسقاط الرئيس صدام حسين وإن توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية لا يغير في الأمر شيئاً بالنسبة إلى بغداد.

وأضاف إن اللجنة الدولية الخاصة المكلفة نزع الأسلحة العراقية المحظورة «مؤسسة أميركية» ولا يجوز لواشنطن أن تكون «الخصم والحكم إنْ تعاونّا مع مجلس الأمن واللجنة أو لا، فالولايات المتحدة لا تريد رفع الحصار، هدفها تغيير النظام الوطني القومي في العراق وهذا أمر معلن». وأضاف «إن تشكيل اللجنة غير متوازن: إن غالبية أعضاء قيادتها في نيويورك أميركيون، ولو حصل توازن بين عدد الأميركيين والروس والفرنسيين والصينيين لكانت النتائج مختلفة.

وكرر أن «العراق أوفى كلَّ التزاماته وما دام الأميركيون يقودون اللجنة لن يرفع الحصار». وتساءل «إذاً لماذا نستمر في التعاون مع خبراء التفتيش». وخلص إلى القول: «أيريد الأميركيون أن يرجهوا ضربة للعراق؟ فعلوا ذلك في ١٩٩١ و١٩٩٣ و١٩٩٦ ولم يؤثر في شيء».

*** اختبار قوة اليوم ٣/١١/٩٧ بين العراق والمفتشين**

أبعدت بغداد مجدداً ٢/١١/٩٧ ثلاثة خبراء أميركيين كانت قد أبعدتهم الأسبوع الماضي وأعادتهم من مطار الحبانية إلى البحرين. وقال دبلوماسي في بغداد «رد العراق اليوم (٢/١١/ ٩٧) بطريقة مهذبة في مطار الحبانية ثلاثة أميركيين كانوا من بين فريق مفتشي الأمم المتحدة آتين من البحرين» وأضاف «فور هبوط الطائرة طلب من الأميركيين العودة إلى البحرين» وذكر الدبلوماسي أيضاً، ان مفتشاً أميركياً رابعاً انتهت نوبة عمله في العراق غادر بغداد أمس ٢/١١/ ٩٧ أيضاً. واعتبر دبلوماسي غربي في بغداد أن «الإثنين تاريخ ٣/١١/٩٧ سيكون حاسماً لأنه سيشهد اختباراً فعلياً للعراق. إذ سيبدأ المفتشون مهمة جديدة ويرجح جداً أن يشارك الأميركيون فيها».

وأكد الناطق باسم «يونيسكوم» يوورين بيوكانان أن خبيراً أميركياً من اللجنة غادر العاصمة العراقية أمس ٢/١١/٩٧ في «تبديل روتيني» ولا يزال في العراق سبعة أميركيين من اللجنة أمامهم مهلة حتى منتصف ليل الأربعاء ٥/١١/٩٧ بالتوقيت المحلي (٢٢ بتوقيت غرينتش) للرحيل. وكان رئيس «يونيسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر اعتبر أن معاودة المفتشين الأميركيين نشاطهم الميداني «سيوضح ما إذا كان في إمكاننا القيام بعملنا أم لا». ورد عليه نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن باتلر «لا يستطيع توجيه أوامر إلى العراق» مكرراً انه «لن يبقى أميركي داخل العراق في لجان التفتيش» بعد انتهاء المهلة.

الأزمة بين واشنطن وبغداد على حافة الإنفجار

أوشكت الأزمة العراقية ـ الأميركية يوم أمس ١٩٩٧/١١/٣ إلى الوصول إلى نقطة اللاعودة مع ما يعني ذلك من احتمال تساقط الصواريخ والقذائف من الطائرات الأميركية على العراق، فيما واصلت حاملة الطائرات الأميركية «جورج واشنطن» تقود مجموعة من قطع الأسطول السادس إلى ميناء حيفا الإسرائيلي في تطور زاد أجواء التوتر في المنطقة حدة. ومع أن دبلوماسياً أميركياً قال انه لا يعتقد أن زيارة القطع البحرية إشارة إلى العراق، لأن المسؤولين الأميركيين في واشنطن أعلنوا للعراق موقفهم بوضوح، إلا أن إسرائيل وفي محاولة لتوتير الوضع أكثر، وزعت أنباء بأن الإسرائيليين يخشون من قصف صاروخي عراقي في حال تعرض العراق لعدوان واسع تهافتوا على شراء أقنعة لمقاومة الغاز وشهدت الساعات الأخيرة تطورات ساعدت في إضفاء المزيد من أجواء التشاؤم عززها استقدام واشنطن تعزيزات عسكرية إلى الخليج وتمسك القيادة العراقية بمنع المفتشين الأميركيين من دخول العراق وتهديده بإسقاط طائرات الاستطلاع الأميركية التي تستخدمها الأمم المتحدة. وذلك في أعقاب رفض واشنطن دعوة عراقية لحوار من أجل إنهاء الأزمة مع الأمم المتحدة.

*** العراق يهدد بإسقاط طائرات المراقبة بعد رفض عرضه للحوار**

هدد العراق يوم أمس ٩٧/١١/٣ بإسقاط طائرات الإستطلاع الأميركية من طراز «يو ـ ٢» التي تستخدمها الأمم المتحدة في مراقبة مناطق الحظر الجوي في العراق. وجاء التهديد في رسالة وجهها مندوب العراق لدى الأمم المتحدة نزار حمدون إلى رئيس اللجنة الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل «يونسكوم» ريتشارد باتلر وقال فيها إن الطلعات المقبلة لطائرات الإستطلاع هذه مقررة في الخامس والسابع من الشهر الحالي (تشرين الثاني ١٩٩٧).

وجاء في الرسالة انه «في ضوء التطورات الأخيرة وقياساً على ما حصل في الماضي يتوقع العراق حدوث عدوان عسكري من جانب الولايات المتحدة. ولذلك فإن دخول أي طائرة تجسس أميركية أجواء العراق لن يكون مقبولاً، ونحن نطالبكم بالتالي بإلغاء طلعات طائرات «يو ـ ٢» المقرر في الخامس والسابع من تشرين الثاني ١٩٩٧».

وقال حمدون «إن طائرة «يو ـ ٢» هي طائرة تجسس أميركية تجسست على العراق وقادته، من أجل تنفيذ سياسة أميركا العدوانية إزاء العراق تحت غطاء عمليات اللجنة الخاصة».

وطلب حمدون من هذه اللجنة التوقف عن استعمال هذه الطائرات لكنه قال إن العراق «مستعد للتوصل إلى تسوية محايدة مع اللجنة الخاصة بحيث تشارك الدول أعضاء مجلس الأمن في نشاط من هذا النوع إذا كانت هناك حاجة له»، وكرر اقتراحاً سبق وقدم في ٢١ تشرين الأول الماضي ١٩٩٧ بإحلال طائرة عراقية أو أخرى من بلد محايد محل الطائرة الأميركية.

* صدام حسين والحوار

دعا الرئيس العراقي ٣/ ١١/ ٩٧ إلى حوار مع الأمم المتحدة لتسوية الأزمة في شأن نزع سلاح بلاده، مقترحاً استقبال موفد أميركي في المنظمة الدولية.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن صدام شدد في المقابل على أن لجوء الولايات المتحدة إلى القوة لن يدفع العراق إلى العودة عن قراره طرد المفتشين الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة. ونقلت عنه أن على الأمم المتحدة أن «تبدأ حواراً يهدف إلى تحديد حقوق العراق وواجباته بوضوح»، وأن التزامات العراق حيال الأمم المتحدة يجب أن تبرم «بطريقة تخلو من أي التباس أو غموض» من أجل «رفع كامل» للحظر المفروض على العراق بدءاً بالحظر النفطي. وأوضح أن بعض الدول «قدمت وعوداً (للعراق) وتراجعت عنها (. . . .) إن الوضوح الذي نريده الآن إنما هو من المنظّمات وضمن اتفاق واضح»، وأضاف انه مستعد لهذه الغاية لاستقبال وفد من الأمم المتحدة يضم عضواً أميركياً وقال: «لقد اقترحنا حتى (. . .) أن يأتي موفد من الأميركيين لكي يستمع إلينا ونستمع إليه».

واتهم ممثلي اللجنة الخاصة بأنهم تصرفوا دائماً «تصرف المستعمر المحتل وهذا مرفوض» وأن «العراق ليس مستعمرة وإرادته ليس بلا فعل أو قيمة (. . .) وشعب العراق دافع عن استقلاله وخلق استقلاله حتى عندما استعمر».

* أكد يوم أمس ٣/ ١١/ ٩٧ وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ان قرار طرد الخبراء الأميركيين «نهائي» ووصف هؤلاء بأنهم «جواسيس» وأضاف «إن الكثير من الأعضاء الأميركيين في فرق التفتيش يتجسسون لحساب الإستخبارات الأميركية ولدينا الأدلة على ذلك» وشدد على أنهم «ينفذون سياسة حكومتهم وليس قرارات الأمم المتحدة».

* تظاهر يوم ٣/ ١١/ ٩٧ آلاف من العراقيين في بغداد للتنديد بالولايات المتحدة والمطالبة برحيل الخبراء الأميركيين. وهتف المتظاهرون الذين احتشدوا أمام مكتب برنامج الأمم المتحدة للإنماء «الأميركان برّا برّا والعراق بلاد حرة» و«بعثات التفتيش تتجسس لحساب أميركا».

التهدئة سبقت التفجير في العراق

بدا يوم أمس ٤/ ١١/ ٩٧ أن مساعي التهدئة كبحت التصعيد في المواجهة الجديدة بين العراق والأمم المتحدة، فأكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون ضرورة إيجاد حل للأزمة بالطرق الديبلوماسية. فيما استجاب العراق لطلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووافق على تمديد المهلة المحددة لطرد المفتشين الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» إلى حين انتهاء مهمة البعثة الثلاثية التي قرر الأمين العام إيفادها إلى بغداد. لكن الرئيس الأميركي بيل كلينتون حذر الرئيس العراقي صدام حسين من أنه سيرتكب «خطأ كبيراً» إذا نفذ تهديده بإسقاط طائرة استطلاع أميركية وحضه

على أن يدع مفتشي الأسلحة الدوليين يؤدون عملهم. ورأى أن صدام لا يملك سبباً وجيهاً لمعارضة وجود الأميركيين في فرق التفتيش الدولية قائلاً «إن لم يكن لديه ما يخفيه وإن لم يكن يحاول إخفاء أسلحة دمار شامل، فليس له أن يهتم بما إذا كان هناك أميركيون أو غيرهم من فرق التفتيش. ربما كان هذا مجرد مراوغة أخرى». وكانت وكالة الأنباء العراقية قد أفادت أن القيادة العراقية بحثت في نداء الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ومن أجل توفير مناخ إيجابي لإنجاح مهمة بعثة الأمين العام، قررت تمديد مهلة طرد الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة حتى انتهاء مناقشة مجلس الأمن لنتائج زيارة البعثة الثلاثية التي يتوقع أن تعود في عطلة الأسبوع إلى نيويورك وترفع تقريرها إلى مجلس الأمن يوم الإثنين ٩٧/١١/١٠.

وطلب أنان في اتصال هاتفي مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز تمديد المهلة التي حددها العراق والتي تنتهي الساعة الأولى فجر الخميس بتوقيت بغداد (٢٣,٠٠ بتوقيت غرينتش الأربعاء ٩٧/١١/٥).

ووصلت البعثة الثلاثية إلى الكويت في ٩٧/١١/٤ على أن تنتقل اليوم التالي في ١١/٥/ ٩٧ إلى بغداد وهي تضم الديبلوماسيين الجزائري الأخضر الإبراهيمي والأسوجي يان الياسون والأرجنتيني اميليو كارديناس. وسبق للناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري أن أعلن أن مستشاري كلينتون يتابعون الوضع عن كثب ولكن لن يحصل شيء قبل انتهاء مهمة الديبلوماسيين الثلاثة.

*** بغداد مددت مهلة طرد المفتشين الأميركيين إلى حين انتهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة**

أفادت وكالة الأنباء العراقية ٩٧/١١/٤ أن القيادة العراقية بحثت في نداء الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ومن أجل توفير مناخ إيجابي لإنجاح مهمة بعثة الأمين العام قررت تمديد مهلة طرد الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة حتى انتهاء مناقشة مجلس الأمن لنتائج زيارة البعثة. وأوضحت أن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز سيتوجه إلى نيويورك بعد انتهاء مهمة البعثة في بغداد لشرح وجهة نظر العراق ومطالبه لأعضاء مجلس الأمن. وقبل ذلك أعلن الناطق باسم الأمم المتحدة فرد ايكهارد في نيويورك أن بغداد وافقت على تمديد المهلة طوال فترة بقاء مبعوثي الأمم المتحدة الثلاثة في بغداد.

وكان أنان طلب في اتصال هاتفي مع عزيز أمس تمديد المهلة التي حددتها بغداد للمفتشين الأميركيين ليغادروا البلاد. وتنتهي المهلة التي حددها العراق الأولى فجر الخميس ٥/ ٩٧/١١ بتوقيت بغداد (٢٢,٠٠ بتوقيت غرينتش الأربعاء ٩٧/١١/٤).

* نشرت صحيفة «الجمهورية» ٩٧/١١/٤ أن العراق سيطلب من موفدي الأمم المتحدة تحديد «سقف زمني قصير ومعقول» لرفع الحظر. وقال «نتمنى أن يكون لدى البعثة الدولية حل لمشاكل العراق (. . .) وتحديد سقف زمني قصير ومعقول لرفع الحصار الجائر وتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ خطوة أولى على طريق الرفع الشامل والكامل للحصار» وأملت أن «تنفذ

قرارات مجلس الأمن ومن دون المساس بسلامة العراق وكرامته وأمنه الوطني وأمن مؤسساته القيادية».

*** البعثة الدولية أجرت جولتين من المحادثات**
وبغداد عطلت مهمات التفتيش لليوم الثالث

حاول مبعوثو الأمم المتحدة يوم أمس ٥/١١/٩٧ إقناع بغداد بعدم التدخل في عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم». وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن الديبلوماسيين الثلاثة، الجزائري الأخضر الإبراهيمي والأرجنتيني اميليو كارديناس والأسوجي يان الياسون، ووفداً عراقياً برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز وعضوية وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف ووزير النفط عامر محمد رشيد والمندوب العراقي لدى المنظمة الدولية السفير نزار حمدون اجروا جولتين من المحادثات من غير أن تورد تفاصيل.

وبعد الجولة الأولى صرح الأخضر الإبراهيمي أن المحادثات جرت في «جو طيب جداً» وقبل بدء المحادثات، أعلن المسؤول في «يونسكوم» آلن داسي ان السلطات العراقية عطلت لليوم الثالث مهمات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة برفضها مشاركة المفتشين الأميركيين فيها. وأوضح أنها منعت أميركيين أعضاء في ثلاث فرق ـ باليستية وكيميائية وبيولوجية ـ من المشاركة في عمليات تفتيش مواقع، الأمر الذي دفع «يونسكوم» إلى تعليق نشاطها لليوم الثالث.

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه طلب من نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز عدم تصعيد الأزمة وانه أبلغ إليه أن مبعوثيه لن يدلوا بأي تصريحات خلال وجودهم في العراق. وأضاف «اعربت لنائب رئيس الوزراء عن اعتقادي أن علينا أن نعمل جميعاً في شكل بناء والا نفعل شيئاً يصعد الموقف (...) كما ناشدت كل الأطراف المعنيين خلال استمرار المحادثات عدم الإدلاء بأي بيانات يمكن أن تكون استفزازية أو يمكن أن تفسر على أنها تهديد وتهديد مقابل وهو أمر لا يخدم تلك المحادثات».

* أعلن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر ٥/١١/٩٧ عن إرجاء الطلعات الإستكشافية لطائرة التجسس الأميركية «يو ـ ٢» لمدة أسبوع بعد تهديد العراق بإسقاطها. ولمح ديبلوماسيون في الأمم المتحدة إلى أن العرض الذي تحمله البعثة الدولية إلى المسؤولين العراقيين يتضمن إتاحة الفرصة لنائب رئيس الوزراء طارق عزيز للتحدث أمام مجلس الأمن الأسبوع المقبل شرط أن يعدل الرئيس العراقي صدام حسين عن قراره.

الأعصاب مشدودة في الخليج في انتظار الجواب العراقي

اليوم/٧ تشرين الثاني ١٩٩٧

في انتظار أن يسلم العراق اليوم (١٩٩٧/١١/٧) إلى بعثة الأمم المتحدة رده على طلب الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان العدول عن قراره طرد المفتشين الأميركيين من أراضيه، كرر وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ان عمليات التفتيش التي يجريها الخبراء الدوليون في الأراضي العراقية ليست قابلة للتفاوض. ولم يستبعد القيام برد عسكري إذا ما استمرت بغداد في موقفها وقال: «لدينا الوقت الكافي لدرس مجموعة كاملة من الردود التي يمكن أن تبحث فيها الأمم المتحدة. وفي الإمكان اعتماد تدابير اقتصادية جديدة وتدابير عسكرية أيضاً».

وجاء هذا التحذير بعد سلسلة مواقف أميركية تصعيدية. فقد أعلن الرئيس بيل كلينتون أنه يشتبه في أن العراق أخفى تجهيزات عسكرية حساسة مستغلاً الأزمة الناجمة عن قراره في شأن المفتشين.

وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن أن العراق لم يفهم على ما يبدو «الرسالة» التي تحاول الأمم المتحدة إيصالها بنقله معدات حساسة من المواقع التي تشرف عليها المنظمة الدولية.

ووسط هذه الأجواء أرجأت البحرية الأميركية إلى أجل غير مسمى زيارة كانت ستقوم بها حاملة الطائرات «نيميتز» لدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب التوتر في العراق، وامتنع الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية كن بيكون عن وصف هذه الخطوة بأنها تحذير عسكري محدد للعراق. وفي المقابل أكد مسؤولون أميركيون أن العراق أخذ في نشر دباباته ومدرعاته ووضع مدافعه المضادة للطائرات في حال استنفار قصوى.

*** اعتراف بغداد بنقل معدات خاضعة للرقابة يعقد محادثات بعثة الأمم المتحدة**

تسابقت احتمالات التفجير العسكري في العراق مع جهود «وساطة» البعثة الدولية في بغداد برئاسة وزير الخارجية الجزائرية الأسبق الأخضر الإبراهيمي والتي انهت مساء أمس ٦/ ١٩٩٧/١١، اجتماعها الرابع مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز من دون الوقوف على رد على الرسالة التي حملتها من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى القيادة العراقية.

وجاء الاعتراف العراقي على لسان وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف الذي قال إن «الظروف التي نعمل فيها حالياً هي ظروف استثنائية وظروف طوارىء نتيجة احتمال وقوع عدوان عسكري من الولايات المتحدة الأميركية على العراق، ولذلك قمنا بإجراءات هي على وجه الدقة نقل المعدات التي يحتمل تعرضها للضربات العسكرية، كما حدث عام ١٩٩٣ بضرب منشأة النداء بالصواريخ، إلى مواقع بعيدة».

وأكد في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن كين هواسون ووزعت نصها وكالة الأنباء

العراقية أن كاميرات المراقبة العائدة إلى الأمم المتحدة تضررت نتيجة انفجار عرضي. وأضاف: «إننا سنعيد هذه المعدات إلى مواقعها كما حدث عام ١٩٩٣ وسندعو فرق الرقابة إلى مشاهدتها والتأكد منها (. . .) إن هذه المواد لن تستخدم خلال هذه الفترة في أي نشاط محظور».

وكان العراق رفض عام ١٩٩٣ منح مفتشي الأمم المتحدة إذناً بالتحليق في أجوائه. ورداً على ذلك قصف الأميركيون منشأة «النداء» في الزعفرانية على مسافة ٢٠ كيلومتراً شرق بغداد بصواريخ «كروز» وأصابت فيها تجهيزات عسكرية كانت تشتبه فيها.

وأوضح الصحاف «ان حادثة وقعت في موقع المعتصم أثناء إجراء إحدى التجارب الإستاتيكية لمحركين لصاروخ أبابيل (. . .) وأثناء اشتغال أحد المحركات انفجر على قاعدة الفحص مما أدى إلى تضرر معدات في الموقع ضمنها كاميرات الجانب العراقي وكاميرات الرقابة التابعة للجنة الخاصة» ويذكر أن صاروخ «أبابيل» ليس محظوراً لأن مداه يبلغ ٥٠ كيلومتراً.

وكان رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر قد اتهم العراق نهار الأربعاء في ٥/ ١١/ ٩٧ بإخفاء معدات بينها أجهزة لتحقيق التوازن في مواجهات الصواريخ تراقبها كاميرات اللجنة. وأكد التلاعب عمداً بالكاميرات الموصولة بمركز بغداد للرقابة والتحقق المستمرين.

إلى ذلك، منعت ثلاث فرق تابعة لـ«يونسكوم» صباح أمس ٦/ ١١/ ٩٧ من دخول مواقع عراقية للبحث عن المعدات التي اختفت، وردتها السلطات العراقية بسبب وجود أميركيين في صفوفها. وحمل طارق عزيز على باتلر متهماً إياه بتصعيد الأزمة «في شكل مصطنع بقصد تضليل الرأي العام العالمي».

*** بغداد عند موقفها وتوفد عزيز إلى الأمم المتحدة**

أصرت القيادة العراقية ٧/ ١١/ ٩٧ على موقفها من منع الخبراء الدوليين من المشاركة في عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية حيث صرح رئيس البعثة الدولية الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي في مؤتمر صحافي عقده في ختام جولة خامسة من المحادثات مع المسؤولين العراقيين «لم يبلغنا العراقيون أنهم ألغوا قرارهم الذي اتخذوه في ٢٩ تشرين الأول» والمتعلق بمنع الأميركيين من المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة، لكنه أكد أن طرد العاملين في اللجنة الخاصة في العراق «لا يزال مجمداً» وقال «لا أعتقد أنه يمكنني أن أحكم على النتائج لكننا مرتاحون إلى الأجواء التي دارت فيها المحادثات» وأعلن أنه «حصل على رد العراق» على رسالة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى الرئيس العراقي صدام حسين من غير أن يوضح مضمونه.

إلى ذلك أفاد مسؤول في الأمم المتحدة في بغداد أن السلطات العراقية عطلت أمس ٧/ ١١/ ٩٧ مجدداً ولليوم الخامس على التوالي مهمة المفتشين الدوليين الذين جاءوا للبحث عن معدات كانت خاضعة للرقابة الدولية وحركت في شكل غير مشروع أخيراً.

* طارق عزيز إلى الأمم المتحدة

أبلغ نائب رئيس مجلس الوزراء طارق عزيز ٧/ ١١/ ٩٧ في مؤتمر صحافي ان بلاده مستعدة لبدء «حوار بناء» مع الأمم المتحدة، إلا أنه انتقد ما وصفه بالهيمنة الأميركية على برامج الرقابة على الأسلحة وقال: «أصدر الرئيس توجيهاته إلي بالذهاب إلى نيويورك للبحث في أي احتمال لإجراء حوار بناء مع أعضاء مجلس الأمن ومع المجلس نفسه». وأضاف انه طلب من مبعوثي الأمم المتحدة «أن ينقلوا طلباً لعقد اجتماع بيني وبين رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر ليتسنى لنا البحث في الحقائق والإتهامات. فمن المفترض أن اللجنة الخاصة هي أحد أجهزة الأمم المتحدة، أي إنها هيئة دولية ومن الناحية الفعلية إنها أداة أميركية». والعراق لا يملك أن ينتظر تحقق العدالة عندما «يكون الخصم هو القاضي (. . .) إنها لعبة لن تنتهي وعملية لا نهاية لها قد تستمر عشر سنين».

وذكر ان العراق يتخذ تدابير احتياطية تحسباً لضربة عسكرية أميركية إذ «قد يستغلون الظروف الحالية بيننا وبين لجنة الأمم المتحدة ليهاجمونا، لذا فإن علينا أن نأخذ حذرنا (. . .) وخياراتنا هي الدفاع عن سيادتنا وأمننا».

وكرر عزيز تهديدات مستترة سابقة بإسقاط طائرات مراقبة أميركية من طراز «يو ـ ٢» تستخدمها اللجنة الخاصة وقال إن رحلات هذه الطائرة لا تستخدم لخدمة أغراض اللجنة وإنما «لالتقاط صور فوتوغرافية تمكن الجيش الأميركي من مهاجمة العراق». وشدد على أن العراق التزم واجباته حيال الأمم المتحدة بموجب قرارات الأمم المتحدة، لذا فإن على مجلس الأمن رفع الحظر الذي يفرضه على صادرات النفط العراقية.

ازمة الخليج في ساعات حرجة

الرئيس صدام حسين لأميركا: حياة كريمة أو مواجهة

استبق الرئيس العراقي صدام حسين جلسة مجلس الأمن اليوم ١٠/ ١١/ ٩٧ واعتبر أن «لا بديل. . من قرار بغداد إبعاد الخبراء الأميركيين وعدم التعاون معهم واشترط أن يتضمن أي حل آخر إجابات عن مطالب بلاده» لا تقبل اللبس والتسويف.

وأكد أن «العراق وضع في حال إما حياة كريمة بعزٍّ وإما مواجهة كل الإحتمالات» لأن أي «مخرج آخر ما عاد يفضي إلى قناعة الحد الأدنى» ولاحظ أن «القيادة والشعب العراقيين تحملا وصبرا كثيراً (. . .) واكتشفنا بعد حين أن الوعود التي قدمت لنا ليست إلا كلاماً ذهب مع الريح» ودعا «أي طرف» إلى تقديم «البديل» شرط أن يتضمن «نتائج محدّدة وواضحة لا تقبل التسويف والمراوغة» وإن «لم يقدم إلينا حل يتضمن إجابات حاسمة فإن طريقنا الذي اخترناه هو الحل الذي لا بديل منه وعند ذلك نحن واثقون تماماً من أن الله سيكون المعين الأعلى والأكبر».

الموقف العراقي عشية جلسة مجلس الأمن

ولليوم السابع على التوالي منعت بغداد ٩/١١/٩٧ الخبراء الأميركيين من دخول مواقع عراقية وأرسلت نائب رئيس الوزراء طارق عزيز إلى نيويورك للدفاع عن قضيتها في الأمم المتحدة التي طالبتها بعدم معاودة طلعات طائرة التجسس «يو ـ ٢» قبل سماع وجهة نظره.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن أربعاً من فرق التفتيش أوقفت عملها بعدما أخطرتها السلطات العراقية بأن الأميركيين ممنوعون من الإشتراك في هذه المهمات.

ونشرت صحيفة «الثورة» ان الأنظمة المضادة للطائرات في حال تأهب لإسقاط أي «هدف معاد» قد يظهر في أجواء العراق أياً كان نوعه أو جنسيته. وندد ناطق باسم وزارة الثقافة والإعلام العراقية بتلميحات من الإدارة الأميركية إلى احتمال استخدام القوة ضد العراق.

وطالبت صحيفة «الجمهورية» مجلس الأمن «بالاستماع إلى وجهة نظر العراق» التي سيعرضها عزيز و«بمنع التصعيد». ودعت الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى أن يطلب من رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر إرجاء تحليق طائرة التجسس منعاً لأي احتكاك عسكري. واتهمت الأخير بالسعي إلى تصعيد الأزمة قبل أن يتمكن العراق من عرض وجهة نظره أمام الأمم المتحدة، ووصفته بأنه «كذاب» لأنه قال ان العراق يمكن أن يستغل توقف عمليات التفتيش لإنتاج أسلحة كيميائية.

طائرات التجسس تستأنف طلعاتها وبغداد لا تستطيع الرد

أكد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ١٠/١١/٩٧ أن بغداد «سترد» على تحليق طائرة التجسس الذي وصفه بأنه «خرق فاضح لسيادة العراق وأجوائه» من دون أن يحدد طبيعة هذا الرد. ووجه رسالة إلى كوفي أنان قبل التحليق شدد فيها على أن بغداد لا تعترف بطلعات الطائرة «يو ـ ٢» كجزء من برنامج الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة في أراضيه موضحاً أن الطلعات «لم تعد لا شكلاً ولا موضوعاً إحدى وسائل الأمم المتحدة في التفتيش المزعوم» مشدداً على أن العراق سيتعامل مع الطائرة، «وأي طائرة أميركية أخرى تنتهك أجواءنا بالطريقة التي تحفظ للعراق سيادته وأمنه».

وعزا الصحاف عدم إطلاق وسائل الدفاع الجوي العراقية ضد الطائرة الأميركية إلى تحليقها «في نقاط نائية جداً عن مدى أسلحة الدفاع الجوي العراقية».

ودعا السعودية إلى منع استخدام أراضيها وأجوائها من قبل المعتدين الأميركيين والبريطانيين لأن هذه الأعمال تشكل خرقاً مستمراً لميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة. وكان العراق قد أعلن أن طائرة التجسس دخلت الأجواء العراقية عند الساعة ٨,٢٨ صباحاً بالتوقيت المحلي (٧,٢٨ بتوقيت بيروت) في منطقة المعاينة عند الحدود السعودية وخرجت منها بعد ثلاث ساعات.

وأكد متحدث عسكري عراقي أن «الدفاعات الجوية العراقية تتهيأ لمواجهة الموقف لكن الطائرة بعيدة عن تأثير دفاعاتنا الجوية الصاروخية».

وكان العراق قد هدد بإسقاط الطائرة التي تقوم بمهمات لمصلحة اللجنة الدولية لنزع الأسلحة العراقية إذا استأنفت طلعاتها، وعلقت طلعات الطائرة بعد التهديدات العراقية.

*** الأزمة العراقية ـ الأميركية في ذروتها**

طالب نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٩٧/١١/١٠ بعد لقاء مع الرئيس الحالي لمجلس الأمن المندوب الصيني دين هواسون «بإعطاء العراق فرصة قبل الإسراع إلى فرض قرار جائر عليه». ودعا إلى «إعادة تشكيل» اللجنة الدولية المكلفة نزع الأسلحة والتي «يحكمها الأميركيون» كما طالب برفع الحظر المفروض على العراق منذ دخوله الكويت عام ١٩٩٠. ووصف القرار ٩٨٦ الذي ينص على مبادلة النفط بالغذاء بأنه «مهزلة» وأدان التأخير في الموافقة على عقود امداد العراق بالأغذية محملاً الولايات المتحدة مسؤوليته وأكد أن هذا القرار «لم يأت بشيء جديد للعراقيين».

وحث عزيز لجنة نزع الأسلحة على إثبات اتهاماتها «الزائفة» للعراق والتي تصور بأكثرها بتحريض من الولايات المتحدة.

*** بغداد تصف مشروعاً أميركياً ـ بريطانياً بـ«التافه»**

أكد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٩٧/١١/١١ أن لا تغيير في موقف حكومته. «لم أتلق أي وعد محدد بأن يحصل تغيير في موقف مجلس الأمن ولم أقدم من جانبي وعداً محدداً بالتغيير. إذا لم يكن لديكم تغيير في مجلس الأمن فلا يمكنكم توقع تغيير في العراق». ورد على رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر الذي قال إن الأميركيين يمثلون ١٤ في المئة فقط من عدد العاملين في اللجنة البالغ ١٨٠ شخصاً من ٣٥ دولة وإن أعضاء اللجنة من تشيلي يمثلون ٢٢ في المئة، بأن التشيليين يتولون تشغيل ثلاث طائرات هليكوبتر ولا يشتركون في التفتيش الميداني.

ووصف وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف مشروع القرار الأميركي ـ البريطاني بأنه «قرار سخيف وتافه ولا يخيفنا» وقال: «إن هؤلاء الخائبين يتصورون أن عدم سفر مسؤول عراقي سوف يضيف شيئاً كبيراً نحن نخاف منه» وأضاف إنه «ليس هناك أكثر سوءاً من الحصار الجائر المفروض علينا» ورأى ان «الأميركيين يحاولون صرف الإنتباه عن القضية الأساسية وهي الحصار».

ولليوم الثامن على التوالي منعت بغداد مفتشين أميركيين من المشاركة في مهمات تفتيش للجنة الخاصة ما دفع هذه إلى إلغاء تلك المهمات.

ردا على قرارات مجلس الأمن
بغداد ترفض وتتهم واشنطن وتمنع المفتشين

بعد تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم أمس ١٢/١١/٩٧ قراراً بإدانة العراق في الأزمة الحالية القائمة مع الأمم المتحدة وفرض الحظر على سفر المسؤولين العراقيين سارعت الحكومة العراقية إلى رفض قرار مجلس الأمن وأكدت أنها «ستواصل الدفاع عن حقوقها المشروعة بكل الوسائل الشرعية» المناسبة، واتهمت الولايات المتحدة بالدفع باتجاه «هذا القرار الجائر».

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قوله ان «العراق يستنكر القرار الصادر عن مجلس الأمن ويرفضه». وأكد عزيز أن «هذا القرار لن يخيف» العراق الذي «سيواصل الدفاع عن حقوقه المشروعة بكل الوسائل الشرعية التي يراها مناسبة»، ولاحظ أن «هذا القرار يضاف إلى سلسلة القرارات الجائرة التي اتخذها المجلس في السابق». وقال «لقد سعينا إلى شرح قضيتنا العادلة أمام مجلس الأمن بصورة مباشرة وهذا حق طبيعي، لكن الضغط والإبتزاز الأميركيين حالا دون ذلك». واتهم الولايات المتحدة بأنها «دفعت في اتجاه هذا القرار الجائر». وأضاف «رغم منعنا عن الحديث أمام المجلس فإن أعضاء المجلس والرأي العام عرفوا قضيتنا واطلعوا على مشاغلنا ومعاناتنا وعلى طلباتنا المشروعة» وأكد أن «العراق نفذ متطلبات قرارات مجلس الأمن، لكن المجلس لم يف بالتزاماته المذكورة في القرارات بإزاء العراق (. . .) وفي مقدمتها رفع الحصار الجائر واحترام سيادة العراق». وخلص إلى أن «الموقف المتعسف» لواشنطن هو السبب الرئيسي في عدم رفع الحظر المفروض على العراق منذ اجتياح قواته الكويت في آب ١٩٩٠ واتهم الولايات المتحدة بتكثيف انتهاكاتها للمجال الجوي العراقي. وقال إن الطائرات العسكرية الأميركية انتهكت المجال الجوي العراقي في الشمال والجنوب ٩٨٤ مرّة منذ ٢٩ تشرين الأول الماضي ١٩٩٧. وقال الصحاف إن العراق سيواصل سياسته التي تقضي بإطلاق النار على الطائرات التي تنتهك مجاله الجوي حينما يرى ذلك مناسباً.

العراق طرد الأميركيين فسحبت الأمم المتحدة مراقبيها

تسارعت التطورات في الأزمة بين بغداد وواشنطن ١٣/١١/٩٧، إذ نفذ الرئيس العراقي صدام حسين تهديده بطرد الخبراء الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وردت المنظمة الدولية بسحب جميع مفتشيها حتى بدت المنطقة على شفير عمل عسكري، إلا أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي أعلن أنه يعتزم الرد «بطريقة حازمة جداً» قرر أن يتيح للحل الديبلوماسي أياماً. وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن الخبراء الأميركيين الستة «غادروا بغداد في الساعة الحادية عشرة ليلاً براً إلى الأردن». وأوضح

مساعد رئيس اللجنة الخاصة تشارلز دويلفر أن عدد أعضاء اللجنة الذين غادروا العراق بلغ ٨٤، فيما بقي ١٩ في بغداد.

وبعدما رجح مسؤول عسكري أميركي «اقتراب العمل العسكري بفضل صدام حسين» صرح الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري أن واشنطن «ستستمر في الأيام المقبلة في العمل لمعالجة المشكلة في الأمم المتحدة» وأن «كلينتون نفسه قد يقوم بنشاط ديبلوماسي في الأيام المقبلة» مؤكداً بذلك ضمناً أن الخيار العسكري ليس قريباً.

وأشار إلى أن واشنطن تتوقع «اعلاناً واضحاً جداً» من مجلس الأمن الذي طلبت انعقاده «يعبر عن استياء المجلس».

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» أن طلعات طائرة الإستطلاع «يو ـ ٢» ستعاود يوم الأحد ٩٧/١١/١٦ على الرغم من تهديد العراق بإسقاطها.

ويدأ مجلس الأمن جلسة كرست للبحث في صيغة رد على القرار العراقي الساعة ٢١,٣٠ بتوقيت غرينتش. وقال دبلوماسي غربي إن على المجلس أن «يدين» بقوة العراق وأن يمتنع عن تهديد بغداد برد عسكري حفاظاً على وحدة الأعضاء الـ١٥.

*** الرئيس العراقي ينفذ تهديده ويطرد الخبراء الأميركيين**

بلغت المواجهة الأميركية ـ العراقية يوم أمس ٩٧/١١/١٣ نقطة اللاعودة بعد أن ردت بغداد على قرار مجلس الأمن الدولي حظر سفر مسؤولين عراقيين، بتنفيذ تهديدها بطرد المفتشين الأميركيين مما أشاع أجواء توتر زائد رجح معه لساعات احتمال ضربة عسكرية أميركية سريعة.

وأعلنت وكالة الأنباء العراقية أن المفتشين الأميركيين الستة المطرودين غادروا بغداد إلى عمان براً في الساعة ١١ مساء أمس ٩٧/١١/١٣. وكانت الوكالة قد ذكرت أن اجتماعاً مشتركاً «لمجلس قيادة الثورة» وقيادة الحزب الحاكم برئاسة الرئيس صدام حسين قرر «أن يغادر جميع المفتشين الأميركيين من العاملين في شتى أنواع أنشطة اللجنة الخاصة فوراً».

وصدر في ختام الإجتماع بيان جاء فيه: «مرة أخرى علناً وبتأثير من المتنفذين من أعضائه، يؤكد مجلس الأمن الذي فقد واجبات ميثاق الأمم المتحدة في الأمن والأمان وفي احترام قاعدة التوازن الصحيح في الحقوق والواجبات لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أنه لا ينتمي حتى في خواص الحد الأدنى إلى عالم الإنسانية الذي أراد الله للمهتدين فيه طريق الفضيلة والعدل، بعد أن عبث الأميركيون المتجبرون في مفاهيمه وأروقته، فساء فعل المتجبرين».

وقال: «وتقديراً واستجابة لتساؤل كل عراقي وعراقية إزاء هذا القرار البائس وعدم عدالة صانعيه والراكضين إليه بقرن شيطان، ولإثبات إرادة العراق العظيم قادرة في كل الظروف

والأحوال، وإزاء كل عنوان مهما تغلف بالجبروت وتشبث بالتعالي المسيء، على أن تقرر ما هو حق وعدل إعمالاً للإرادة الحرة لشعب حر مستقل أراد الله أن يحمل معاني أمته العالية كشرف عظيم».

وحث وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف اليوم الخميس ١٣/ ١١/ ٩٧ لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق على استئناف مهمات التفتيش من دون المفتشين الأميركيين. وبعث الصحاف رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أعرب فيها عن استعداد العراق لاستمرار التعاون مع اللجنة لكن من دون مشاركة المفتشين الأميركيين.

نص قرار القيادة العراقية

■ بغداد ـ أ ف ب ـ في ما يأتي النص الكامل للبيان الصادر عن الإجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة العراقي وقيادة حزب البعث الحاكم، والذي أعلن طرد المفتشين الأميركيين العاملين مع اللجنة الخاصة:

«بسم الله الرحمن الرحيم،

أيها الشعب العظيم،

يا أبناء أمتنا العربية المجيدة،

مرة أخرى، علناً وبتأثير من المتنفذين من أعضائه، يؤكد مجلس الأمن الذي فقد واجبات ميثاق الأمم المتحدة في الأمن والأمان وفي احترام قاعدة التوازن الصحيح في الحقوق والواجبات لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة، انه لا ينتمي حتى في خواص الحد الأدنى إلى عالم الإنسانية الذي أراد الله للمهتدين فيه طريق الفضيلة والعدل، بعدما عبث الأميركان المتجبرون بمفاهيمه وأروقته، فساء فعل المتجبرين.

مرة أخرى يتجاهل مجلس الأمن أبسط واجباته الإنسانية حتى على قياس الميثاق، ويتجاهل شعباً عظيماً عريقاً ذا فضل على الإنسانية، خلقاً وعلماً وعملاً ودلالة طريق هداية، عندما أصدر قراره الأخير فتجاهل حق هذا الشعب في أن يعيش وتجاهل إرادته، وبذلك أثبت هذا المجلس، أيها العراقيون والماجدات أصحاب دروس الفضيلة والموقف في عالم يريد ذئاب الليل ان يمزقوا فيه كل عنوان لفضيلة أو موقف حق، أثبت هذا المجلس بهذا القرار انه لا ينتمي حتى في الشكل وقياسات الحد الأدنى للياقة إلى عالم الله والإنسانية، عالمكم الفسيح المعافى، العالم الذي تثقل فيه هموم المؤمنين على عواتقهم وضمائرهم عندما يدركون أنهم أخطأوا بحق الآخرين أو بحق الله عليهم أي خطأ، وترتاح ضمائرهم في أداء واجبات الله وحقه عليهم وإزاء عباده.

إن العالم الذي انتميتم إليه وتضحون من أجله أيها العراقيون الغيارى وأيتها الماجدات هو عالم الله، عالم القسطاس المستقيم، فيا لحسن المآب.

والعالم الذي انتمى إليه من قرر مختاراً وراغباً من أعضاء مجلس الأمن قراره الأخير هو عالم الشيطان والشر، فيا لسوء العاقبة.

وتقديراً واستجابة لتساؤل كل عراقي وعراقية إزاء هذا القرار البائس وعدم عدالة صانعيه والراكضين إليه بقرن شيطان، ولإثبات إرادة العراق العظيم قادرة في كل الظروف والأحوال ـ وإزاء كل عنوان مهما تغلف بالجبروت وتشبث بالتعالي

المسيء - على أن تقرر ما هو حق وعدل إعمالاً للإرادة الحرة لشعب حر مستقل أراد الله أن يحمل معاني أمته العالية كشرف عظيم، تقرر:

١ ـ طرد جميع حاملي الجنسية الأميركية من العراق استناداً إلى بيان مجلس قيادة الثورة المؤرخ في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٧ من العاملين في كل أنواع أنشطة اللجنة الخاصة في العراق والتأكيد على مغادرتهم فوراً ريثما تعيد الإدارة الأميركية ومجلس الأمن النظر في سياستهما غير المسؤولة في تعاملهما مع العراق وحقوقه التي نصت عليها رسالة السيد نائب رئيس الوزراء إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦/ ١١/ ١٩٩٧ واللجوء إلى الحوار بدل التهديد والوعيد واتخاذ القرارات الجائرة.

٢ ـ إبقاء التعامل مع اللجنة الخاصة ونشاطها في العراق وأشخاصها على ما هو عليه وقبول أي موظفين جدد فيها من جنسيات أخرى على القواعد والأسس نفسها.

هنيئاً لكم أيها العراقيون الأماجد وأيتها الماجدات، وأنتم جزء حي من أمة حرة مجيدة، بعالمكم وموقفكم الذي سيكون فيه بإذن الله حسن الثواب مع النصر المبين لا محالة.

ولتهدأ نفوسكم وتطمئن الآن وإلى المستقبل ما دمتم في طريقكم هذا، والله أكبر، وليخسأ الخاسئون».

العراق يتوقع الضربة الأميركية «في أي وقت»

توقعت بغداد (١٤/ ١١/ ٩٧) ان توجه الولايات المتحدة ضربة عسكرية إلى العراق «في أي وقت» مؤكدة بلسان وزير خارجيتها محمد سعيد الصحاف انه «سيواجه أي عدوان ويخرج منه قوياً ومستقراً». كذلك توقعت ان تكون طلعات طائرة الإستطلاع الأميركية «يو ـ ٢» فوق الأراضي العراقية المقررة في ١٦/ ١١/ ٩٧ ذريعة لتوجيه الضربة. وكررت استعدادها لحوار من دون شروط مسبقة مع واشنطن.

وبينما أعلن الرئيس الأميركي بيل كليتنون تعزيز القوة البحرية والجوية في الخليج مدعومة بقوة بريطانية، أعطى الحل الديبلوماسي فرصة بقوله ان واشنطن ستتابع بزخم «الخيار الديبلوماسي» اليوم وفي الأيام المقبلة.

وكرر كليتنون أن الأزمة الحالية سببها الرئيس العراقي صدام حسين «ولا يمكن أن تحل إلا عندما يصير عاجزاً عن تهديد الأسرة الدولية بأسلحة الدمار الشامل» وفي لندن قالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إن أفضل وسيلة ضغط على بغداد حالياً هي «الجمع بين العمل الديبلوماسي المكثف والوجود العسكري».

أما وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين فقال إن «القصف خيار» إذا لم يمتثل الرئيس العراقي لقرارات الأمم المتحدة. وحذر من أن «التعرض لطائرة يو ـ ٢ قد يستتبع بسرعة رداً ذا طبيعة عسكرية».

*** بغداد تتوقع «ضربة عسكرية» ذريعتها تحليق طائرة التجسس «يو ـ ٢»**

توقعت بغداد ١٤/ ١١/ ٩٧ أن توجه واشنطن إليها ضربة عسكرية في أي وقت وأن تكون طلعة طائرة التجسس الأميركية «يو ـ ٢» المقررة يوم الأحد ١٦/ ١١/ ٩٧ ذريعة لتوجيه هذه الضربة. وقال وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف «لا نسعى إلى المواجهة لكن الأميركيين وخدامهم البريطانيين قد يقومون باعتداء عسكري في أي وقت». وأكد أن «العراق سيواجه أي عدوان ويخرج منه قوياً ومستقراً» وذكر أن بلاده «واجهت عام ١٩٩١ حرباً عالمية ثالثة» واتهم باتلر بإعطاء الأوامر بتحليق الـ«يو ـ ٢» لالتقاط صور للإستعدادات الدفاعية للجيش العراقي «تحضيراً لعدوان أميركي محتمل». وأشار إلى أن بغداد «تدعو منذ عام ١٩٩١ إلى حوار جاد من دون شروط مسبقة مع الولايات المتحدة ولا نزال على موقفنا هذا. إنها الطريقة الوحيدة للعراق وللولايات المتحدة لحل خلافاتهما، إلا أن الحوار ينبغي أن يكون من دون شروط مسبقة أي إننا لن نغير موقفنا من رفع العقوبات». وكان عزيز قد علق على العقوبات بأن «شعبنا برمته قد وضع في سجن» وتساءل «ماذا في وسعنا أن نفعل؟ وما سيكون مستقبلنا».

سباق دبلوماسي أميركي ـ عراقي في المنطقة

في موازاة التحرك الأميركي في المنطقة، حاول نائب رئيس الوزراء العراقي (١٦/ ١١/ ٩٧) طارق عزيز استمالة الرأي العام الفرنسي والأوروبي قبل مغادرته العاصمة الفرنسية إلى الرباط في مستهل جولة عربية تشمل القاهرة وطرابلس وتونس والجزائر.

وكشف في لقاءات صحافية في باريس عن خطة عراقية تسمح للخبراء الأميركيين بالعودة إلى العراق إذا كان لكل من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تمثيل متساو في فرق التفتيش.

وقال في حديث إلى صحيفة «الفيغارو» «نطلب من مجلس الأمن تأليف لجنة خبراء لا يتطرق الشك إلى حيادها. إذا قوبلت هذه الصيغة بالموافقة فلن يكون لدينا اعتراض على عودة المفتشين الأميركيين (. . .). في ما يتعلق بفريق التفتيش الجديد هذا لا بد أن يكون لكل من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الثقل نفسه». ورأى انه «من الناحية السياسية والأخلاقية نحن في وضع أفضل من عام ١٩٩١ لأن قضيتنا عادلة. ولمح إلى أن أسلحة الدمار الشامل العراقية في حال وجودها لم تعد صالحة للاستخدام. وتساءل هل تعتقدون أن مواد الأسلحة الكيميائية يمكن أن تبقى فاعلة بعد سبع سنوات».

وأكد لدى وصوله إلى الرباط لاحقاً أن بلاده «ترفض بعثة دولية تعمل تحت غطاء

الولايات المتحدة، لكننا نقبل بلجنة حقيقية متوازية لا تكون تحت قيادة واشنطن» وشدد على أن العراق «لا يخشى تهديدات الولايات المتحدة».

من جهة أخرى، كرر الرئيس العراقي صدام حسين ١٦/ ١١/ ٩٧ أن بلاده لا تسعى إلى «الإشتباك» مع الإدارة الأميركية وتأمل في التوصل إلى حل من طريق الحوار ونقلت عنه وكالة الأنباء العراقية أن «العراق لا يسعى إلى الإشتباك مع الإدارة الأميركية وإذا ما تيسر حل من طريق الحوار يوصل إلى تنفيذ التزامات مجلس الأمن تجاه العراق سنكون سعداء» وأضاف «لا نقبل أي مناورات خارج هذا الإطار والذي أوضحه العراق في رسالته إلى مجلس الأمن في السادس من تشرين الثاني الجاري (. . .) أما إذا ركب الآخرون رؤوسهم على طريق آخر غير الحوار فإنهم سيتحملون كامل المسؤولية».

ملامح تسوية في أجواء انفراج نسبي

استمرت يوم أمس ١٧/ ١١/ ٩٧ الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة بين بغداد وواشنطن والتي تنذر بمواجهة عسكرية. ونحت لهجة التصريحات الأميركية بشأن العراق نوعاً ما باتجاه السعي إلى حل سلمي بعد أن بدا واضحاً انعدام التجاوب العربي والدولي مع التوجهات الأميركية لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، إذ أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون أنه يحاول تسوية المسألة سلمياً، وعرض مسؤول أميركي تعديل اتفاق «النفط في مقابل الغذاء» لمصلحة العراق، إذا ما وافقت بغداد على التراجع عن مواقفها، وهو ما رفضه العراق مطالباً بتعديلات جوهرية على الإتفاق.

وفيما بدا واضحاً أن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت غادرت المنطقة من دون الحصول على دعم عربي يذكر للموقف الأميركي التهديدي للعراق، إلى درجة أنه لم يتم الإتفاق على بيان ختامي مشترك لزيارتها إلى السعودية، عزز العراق من تحركه على المستوى العربي حيث التقى نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الملك المغربي الحسن الثاني، وأعلن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع أن المسؤول العراقي قد يزور سوريا في مؤشر على التضامن العربي لم يسبق له مثيل منذ ما قبل حرب الخليج.

وشدد الرئيس الأميركي على أنه يحاول تسوية الأزمة سلمياً، لكنه قال ان «جهودنا السلمية يجب أن تدعمها قدراتنا العسكرية القوية، ولا يمكن أن تستبعد أية خيارات». جاء هذا التراجع في حدة التصريحات الأميركية بعد يوم من إعلان الرئيس العراقي صدام حسين انه لا يسعى إلى مواجهة مع الولايات المتحدة واقتراح العراق تسوية لقضية المفتشين على أساس عودة الأميركيين على ألا تكون لهم أية ميزات على غيرهم، وان تتمثل الدول الكبرى بالتساوي في هيئة التفتيش.

*** بغداد تعهد لموسكو التفاوض على «حل ما»**

فوضت بغداد موسكو ١٨/١١/٩٧ التفاوض باسمها على «حل ما» حيث أكد في بغداد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف أن العراق يرحب بكل مبادرة دبلوماسية لحل الأزمة، لكنه لن يتراجع في حال من الأحوال. وقال انه «من غير المطروح أن يتراجع العراق عن موقفه، إننا نجري حالياً محادثات مع الروسن والأطراف الآخرين» وننتظر النتائج (. . .) اننا مستعدون لإجراء مفاوضات، لكن هذا لا يعني أننا بدأنا تقديم تنازلات».

ورأى أن تعديل اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي اقترحه بعض المسؤولين الأميركيين تسوية لا علاقة لها بهذه المسألة» وأنه «محاولة أميركية لتحويل الإنتباه» عن مطالب العراق.

وأشاد بالسعودية لموقفها المؤيد لتسوية دبلوماسية للأزمة قائلاً «نحن مسرورون جداً من موقف أشقائنا في الخليج وخصوصاً أشقائنا في السعودية ونشجعهم على التمسك بهذا الموقف.

ونفى المستشار في رئاسة الجمهورية العراقية الفريق عامر السعدي أن يكون العراق قرر إثارة الأزمة الحالية لأن مفتشي اللجنة الخاصة كانوا على وشك اكتشاف برنامج عراقي للأسلحة البيولوجية وقال ان هذا الكلام سياسي دوافعه سياسية بالكامل ولا يستند إلى أي حقيقة أو إلى أي دليل».

وكتبت صحيفة «الجمهورية» إن «ما جرى في العراق والوطن العربي والعالم والأمم المتحدة هو انتصار سياسي ودبلوماسي باهر للعراق وهزيمة ساحقة لأميركا وبريطانيا تمثلت في شبه إجماع على رفض استخدام القوة ضد العراق».

تحليق «يو ـ ٢»

ومع استمرار الحديث عن مبادرات ديبلوماسية تركت بغداد طائرة التجسس الأميركية «يو ـ ٢» تحلق في أجواء العراق من غير أن تتصدى لها.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن «ناطق مخول» انه «في تمام الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين (٨,٢٥ بتوقيت غرينتش) دخلت طائرة «يو ـ ٢» أجواءنا عبر الأجواء السعودية من «منطقة المعاينة» وأضاف إن الطائرة «بقيت جنوب الخط ٢٢ خارج دفاعاتنا وخرجت في تمام الساعة ١,٣٠ ظهراً (١٠,١٠ بتوقيت غرينتش).

*** صدام يحتفل بـ«الإنتصار» وموسكو تعد بالعمل لرفع العقوبات**

نجحت بغداد في استثمار توق روسيا للعودة إلى الشرق الأوسط وتململها مع فرنسا من الهيمنة الأميركية على قرار مجلس الأمن الدولي لتخرج من «أزمة المفتشين» بخطوة إلى الوراء، عبر موافقتها على عودة كل المفتشين بمن فيهم الأميركيون، لكن بعد أن تقدمت خطوتين إلى الأمام بنجاحها في إثارة «أزمة العقوبات» المفروضة على العراق، ما أحرج الولايات المتحدة

وأفقدها مبرر العدوان، بعد أن حشدت مستلزماته، فلم يسعها غير الترحيب بهذا التراجع مركزة في المقابل على التشكيك بنوايا الرئيس العراقي صدام حسين واحتواء تبعات نجاح الوساطة الروسية التي أشادت بها بحماسة كل من فرنسا وألمانيا.

فقد أعلنت بغداد وموسكو في بيان مشترك أن العراق وافق على العودة الفورية للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية «بتكوينها الكامل لاستئناف عملها الإعتيادي في العراق اعتباراً من هذا اليوم العشرين من تشرين الثاني الجاري». وأعلن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر أن مفتشي اللجنة الموجودين في البحرين سيعودون إلى العراق فجر اليوم (٩٧/١١٢/٢١) فيما قرر صدام حسين أن يكون يوم أمس (٩٧/١١/٢٠) «هذا اليوم المجيد، العشرين من تشرين الثاني ١٩٩٧ يوم الشعب يوم انتصار العراقيين على الأعداء والطامعين».

وتعهدت موسكو في البيان المشترك «المساهمة بنشاط وعلى أساس تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الإسراع برفع العقوبات عن العراق» وقال البيان الروسي ـ العراقي إنه «من أجل ذلك ستتخذ الخطوات النشيطة لزيادة فاعلية عمل اللجنة مع احترام سيادة العراق وامنه». وهو ما يعتبر إشارة إلى تسريع عمل اللجنة من أجل استكمال عملها والانتقال إلى مرحة البحث في رفع العقوبات.

البيان الروسي ـ العراقي

بغداد ـ أ ف ب ـ في ما يأتي النص الحرفي للبيان المشترك العراقي ـ الروسي كما وزعته «وكالة الأنباء العراقية».

«بناء على الرسائل المتبادلة بين السيد الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق والسيد بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا الإتحادية قام السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق بزيارة لموسكو في الفترة بين ١٨ و١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧.

وحظي السيد طارق عزيز بمقابلة السيد الرئيس بوريس يلتسن، وقد عقدت محادثات معمقة بين السيد طارق عزيز والسيد يفغيني بريماكوف وزير خارجية جمهورية روسيا الإتحادية.

وقد استهدفت الرسائل المتبادلة بين الرئيسين والمحادثات بين الجانبين التوصل إلى حل سياسي وديبلوماسي للأزمة القائمة. وقد تم التوصل إلى اتفاق يقضي بموافقة العراق على عودة اللجنة الخاصة بتكوينها الكامل لاستئناف عملها الاعتيادي في العراق اعتباراً من يوم العشرين من تشرين الثاني (نوفمبر).

وستساهم روسيا من جانبها بنشاط وعلى أساس تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الرفع السريع للعقوبات على العراق وبشكل خاص تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ وفق مضمونها الحرفي من دون شروط إضافية. ومن أجل ذلك ستتخذ الخطوات النشيطة لزيادة

فاعلية عمل اللجنة الخاصة مع احترام سيادة العرق وأمنه.

واتفق الجانبان على مواصلة اتصالاتهما طبقاً لما تم الإتفاق عليه.

*** طارق عزيز**

في القاهرة، أعلن طارق عزيز ٩٧/١١/٢٠ عقب لقاء مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الإتفاق يمثل «بداية جيدة، فروسيا التزمت القيام بجهود حثيثة من أجل الإسراع في العمل على رفع الحصار عن العراق» وقال: «نحن نعطي فرصة للحل السياسي والديبلوماسي وإذا نجح وهذا ما نتمناه، نسير قدماً لإنجاز ما تبقى ونتطلع في وقت قريب إلى رفع الحصار الجائر، أما إذا واصلت واشنطن إنكارها لحقوق العراق فلكل حادث حديث».

واقر بأن روسيا لم «تقدم وعوداً قاطعة» كما أن بلاده «لم تعقد صفقة معها» وقال إن «روسيا دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وتستطيع أن تقول رأيها وهي ليست وحيدة في ذلك فهناك مصر والصين وفرنسا التي اتخذت مواقف إيجابية».

*** أنان وباتلر (٩٧/١١/٢٠)**

توخى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الحذر في تعليقه على التطورات الأخيرة، إذ وصفها بأنها «مشجعة جداً ولكن ينبغي أن ننتظر عودة المفتشين لنرى ما سيحصل». ورأى أن «توحيد الصفوف والحل والتصميم على الاستمرار اتت ثمارها وهذا يثبت أن الدبلوماسية تنجح بعض الأحيان وانه ليس من الضروري أن تحارب في كل مرة لكي تنتصر». وسئل هل نجح العراق في جذب انتباه العالم إلى مطالبه فأجاب أن «من المحتم أننا إن عاجلاً أو آجلاً سنحتاج إلى النظر في ما يحدث في العراق».

وأعلن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر أن مفتشي اللجنة الموجودين في البحرين سيعودون إلى العراق فجر اليوم ٩٧/١١/٢١ «شرط أن يكون ما سمعناه عبر وكالات الأنباء صحيحاً وان العراق قرر هذا فعلاً». وأضاف «سنختبر القرار عندما نعيد المفتشين. ويوم السبت (٩٧/١١/٢٢) سيخرجون ويعاودون عمليات التفتيش وسنرى كيف ستسير الأمور».

خبراء لجنة الأمم المتحدة عادوا إلى بغداد (٩٧/١١/٢١)

مع عودة خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى بغداد بدأت تظهر الإنقسامات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في شأن سبل إخراج العراق من النفق ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ سبع سنوات.

وتشكل هذه المسألة جوهر المطالب العراقية التي دفعت الرئيس العراقي صدام حسين إلى إثارة أزمة مع المفتشين الدوليين استمرت ثلاثة أسابيع.

وفي بغداد استقبل مفتشو الأمم المتحدة لدى وصولهم بلافتات تحمل عبارة «فلتسقط

أميركا». وأفاد صحافيون أن طائرة من طراز «سي ١٣٠» تابعة للأمم المتحدة تنقل ٧٥ مفتشاً دولياً بينهم ستة أميركيين حطت عند الساعة ١٢,١٥ ظهراً بالتوقيت المحلي في لبنان (٩,١٥ صباحاً بتوقيت غرينتش) في مطار الحبانية العسكري على مسافة ٦٠ كيلومتراً غرب بغداد آتية من المنامة التي لجأ إليها هؤلاء لدى طردهم من العراق. وقالوا إن عشرات من لافتات التنديد بالولايات المتحدة بالعربية والإنكليزية وزعت على أرض المطار وعند مدرج الهبوط وفي قاعة الوصول. ومن المطار توجه موكب الأمم المتحدة، من دون أي مواكبة عراقية إلى مقر اللجنة الخاصة في فندق «كانال». وأعلن مدير مكتب اللجنة في بغداد الأسوجي نيلس كارلستروم أن المفتشين سيعاودون عملهم «ما أن يمكنهم ذلك».

وأشادت صحف بغداد بالإنتصار العراقي لكنها أكدت أن المعركة مع الولايات المتحدة «عدو الشعوب» لم تنته. وكتبت صحيفة «الثورة» أن «معركتنا الأخيرة مع طغاة الأرض في أميركا أسفرت عن انتصار كبير جدير بالفخر والإعتزاز (...) لكننا لا ننسى أن المعتدين الأميركيين ما زالوا يتربصون بنا. وأن صراعنا معهم مستمر وسيستمر».

ونشرت صحيفة «الواشنطن بوست» ان الخبراء سيعاودون البحث عن ٢٥ قذيفة تحتوي على مواد سامة قاتلة يشتبه في أن بغداد تخفيها. ونقلت عن رئيس فريق الأسلحة الجرثومية ريتشارد سبيرتزل أن الخبراء «يشكون كثيراً» في إعلان بغداد تدمير هذه الرؤوس التي يمكن تركيبها على صواريخ من طراز «الحسين» التي يصنعها العراق سراً ويصل مداها إلى ٦٤٠ كيلومتراً.

ازمة قصور صدام حسين

ما كادت روسيا تفرح بانتصارها الدبلوماسي الذي أعاد الخبراء الأميركيين إلى العراق حتى لاحت بوادر أزمة جديدة بين واشنطن وبغداد.

فقد طرحت واشنطن رأيها القائل إن على خبراء الأسلحة القيام بتفتيش كل «المواقع الحساسة» أي بالبحث عن أسلحة دمار شامل في قصور صدام حسين مما يعني دخول ما كان ولا يزال المقرّ والملجأ والمخبأ والمتراس والخط الأحمر وهذا ما يثير تساؤلات عما إذا كانت واشنطن قد بدأت حرب استنزاف لصدام حسين.

لكن للموقف الأميركي وجهاً آخر يفسره الإنقسام في مجلس الأمن حيال العقوبات المفروضة على العراق وحتى حيال تحديد «المواقع الحساسة» فيه بين الولايات المتحدة من جهة وروسيا وفرنسا من جهة أخرى، كما يفسره التأييد العربي الذي استطاع العراق الحصول عليه وقد تجسد في معارضة دول الخليج توجيه ضربة عسكرية إليه واستقبال عدد من العواصم وخصوصاً القاهرة ودمشق طارق عزيز. فهذا الوضع بإمكانه فك عزلة صدام حسين عربياً وان يدخل الأمم المتحدة في مفاوضات مع بغداد في شأن أمور تعتبرها هي غير قابلة للتفاوض،

وعندها ينتقل الوضع إلى حيث تمس هيبة الولايات المتحدة.

إصرار واشنطن على فتح القصور يجعلها مصممة على منع الآخرين من فرض إرادتهم عليها وذلك بإبقاء صدام في أزمة مع الشرعية الدولية وبالتالي إبقائه معزولاً والأزمة في بدايتها...

فقد تابعت الولايات المتحدة التأكيد أن الأزمة في العراق ما زالت بعيدة الحل والتلويح بأن الخيار العسكري لم ينته دوره بعد وان الضغوط الدبلوماسية والعسكرية على العراق سوف تستمر إلى حين التأكد من أن فرق التفتيش الدولية ستقوم بنشاطها من دون أي تدخل عراقي. ويتوقع الأميركيون تجدد التوتر مع العراق في خلال الأيام المقبلة، إذا واصلت بغداد إصرارها على منع المفتشين من معاينة قصور الرئيس العراقي صدام حسين. التي يشتبه بأنها تحتوي على وثائق أو مواد تتعلق ببرنامج أسلحة الدمار الشامل. وكان مندوب العراق لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون قد قال يوم ٩٧/١١/٢٣ إن قصور صدام حسين يجب ألا تتعرض للتفتيش لأن ذلك يعتبر انتهاكاً لسيادة العراق. ولكن واشنطن ترفض هذا الموقف وتصر على أن لفرق التفتيش صلاحية زيارة ٤٧ قصراً للرئيس العراقي.

*** طارق عزيز ينهي جولته**

اختتم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز جولته العربية والعالمية في ٩٧/١١/٢٤ والتي ساهمت في نزع فتيل الأزمة بين بغداد والولايات المتحدة بإعلان تحقيق تقدم نحو استعادة التضامن العربي.

وقال عزيز قبيل مغادرته العاصمة الأردنية إن أبرز ما اسفرت عنه الأزمة الأخيرة هو تحقيق تقدم واضح على طريق التضامن العربي وإعادة الروح للحوار بين الأشقاء بغض النظر عن الماضي. وأضاف ان هدفاً آخر تحقق هو عزلة الولايات المتحدة التي لم تلق آذاناً صاغية من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي أو من الدول العربية الشريكة في التحالف الدولي لتأليبها ضد العراق وتمهيد الأجواء لضربة عسكرية.

ورأى عزيز أن الموقف العربي أثناء الأزمة الأخيرة كان متميزاً عن السابق إذ لمسنا شبه إجماع عربي على رفض أي عدوان عسكري جديد تقوم به الولايات المتحدة. وكان التحليل أن العدوان سيعقد الأوضاع في المنطقة وسيؤدي إلى نتائج سلبية ليس على العراق وحده، بل سيجر المنطقة إلى مشاكل جديدة وستطال المشكلات الولايات المتحدة ذاتها».

وأكد عزيز بعد اجتماعه مع الملك الأردني حسين أن الأزمة الأخيرة كشفت عن رفض عربي واضح للعدوان على العراق يعززه تعاطف عربي متزايد وإحباط عربي من السياسات الأميركية في الشرق الأوسط مشيراً إل أن دولاً أخرى بما فيها الكويت أبدت أيضاً تفهماً لموقف العراق.

ومن ناحية ثانية، كرر نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أمس ٩٧/١١/٢٤ طلب

بغداد أن يكون تشكيل اللجنة الخاصة المكلفة بنزع الأسلحة العراقية متوازناً وألا تكون خاضعة للهيمنة الأميركية. وأضاف أن تقارير اللجنة يجب أن تعبر عن «الحق والعدل والواقع» وأن «ليس للجنة الخاصة أن تكون تقاريرها حكراً على أوامر الأميركيين».

ودعا وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف يوم الأحد الماضي ٢٣/١١/٩٧ المفتشين الدوليين إلى تفادي الإقتراب «من مواقع هي جزء من سيادة العراق وأمنه القومي». واتهم الصحاف واشنطن بالبحث عن ذريعة لتوجيه ضربة إلى العراق وطالب الرئيس الأميركي بيل كلينتون «بأن تطبق نفس المعايير (لنزع الأسلحة العراقية) على أسلحة الدمار الشامل التي تملكها إسرائيل».

*** عودة الخبراء الدوليين لم تنه الأزمة والخلاف يتجدد على تفتيش المقرات الرئاسية**

لليوم الثالث على التوالي ٢٤/١١/٩٧ واصل الخبراء الدوليون عمليات التفتيش في العراق وأوضحت بغداد واللجنة الخاصة أن فرق التفتيش المتخصصة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والبالستية والنووية فتشت عدداً من المواقع بالتعاون مع السلطات العراقية.

وصرح مساعد مدير مركز الرقابة التابع للجنة الخاصة الان دايسي أن «العمل جرى في شكل جيد ومن دون مشكلات». وقال المدير العام لهيئة الرقابة الوطنية العراقية اللواء حسام محمد أمين ان فرق التفتيش الدولية واصلت عملها «في شكل طبيعي وبتعاون وإسناد كاملين من الخبراء العراقيين ومن دون أي مشكلات».

ونفى ناطق عراقي ما جاء في تصريحات المسؤولين الأميركيين عن عدد المواقع الرئاسية أو الحساسة قائلاً إنها «ثلاثة مواقع فقط» تمثل «رموزاً للسيادة الوطنية». غير أن ريتشارد باتلر ندد بحملة «أكاذيب» تشنها بغداد في ما يتعلق بالأسلحة والمواقع المسماة حساسة وقال: «إنهم ينشرون في العالم عبر ما يمكن أن نصفه بأنه حملة علاقات عامة محورها كذبة كبيرة إذ يقولون إنه لم تعد لديهم أسلحة وهذا ليس صحيحاً. وهم يعرفون ذلك». وتساءل «كم موقعاً حساساً يمكن أن يكون لدى بلد ما؟» مبدياً قلقه لكون «المواقع الحساسة قد ازدادت حجماً وعدداً».

*** بغداد تطالب بتطبيق سريع لاتفاقهما مع موسكو**

جددت القيادة العراقية مطالبتها بتطبيق سريع للإتفاق مع روسيا. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ناطق عراقي انه «ينبغي أن تفضي الأمور في أقرب وقت إلى أن يتحقق للعراق جوهر مضمون البيان العراقي - الروسي المشترك في ٢٠/١/٩٧ ومطالب العراق المشروعة». وقال ان الاجتماع المشترك خصص لـ«عرض الموقف السياسي من كل جوانبه» بين العراق والأمم المتحدة و«نتائج الزيارات والإتصالات» التي قام بها أخيراً نائب رئيس الوزراء طارق عزيز.

إلى ذلك دعا الناطق العراقي الولايات المتحدة إلى «أن تستخلص الدروس الصحيحة من

الأحداث الأخيرة بما يجنب العراق وأميركا والمنطقة وربما العالم الأزمات وربما الكوارث» كما دعاها إلى مراجعة «سياستها المعادية للعراق والأمة العربية».

ومن جهة ثانية، أكدت بغداد والأمم المتحدة أن الخبراء أنهوا يوم أمس ٢٥/١١/٩٧ عمليات تفتيش من دون عراقيل. وقال المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية العراقية اللواء حسام محمد أمين أن «ثمانية فرق تفقدت الثلاثاء ٢٥/١١/٩٧ (١٢ موقعاً) صناعياً وزراعياً ونفطياً تنتشر في مناطق مختلفة» وندد «بالإدعاءات الأميركية الهستيرية في شأن وجود نشاطات محظورة» يقوم بها العراق واصفاً إياها بأنها «محض أكاذيب وتحريف للحقائق أهدافها سياسية خبيثة تستهدف التشويش على مواقف العراق وإيذاء شعبه الصامد».

*** بغداد تدعو ممثلين عن دول اللجنة إلى القصور**

وصدام يفتح قصوره رداً على «الأكاذيب» الأميركية

قرر العراق أمس ٢٦/١١/٩٧ دعوة ممثلين اثنين من كل دولة من الدول الممثلة في اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية في قصور الرئيس العراقي صدام حسين نافياً الإتهامات الأميركية بتخزين مواد كيميائية في هذه القصور وفي مواقع أخرى.

وذكرت وكالة الأنباء العراقية ان العراق قرر توجيه الدعوة إلى ممثلين اثنين من كل دولة ممثلة في اللجنة الخاصة، وإلى خمسة آخرين من كل دولة من الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن من خبراء وسفراء لاستضافتهم في القصور الرئاسية للتعرف إلى الحقيقة كما هي جواباً على الكذب والإفتراء الذي يطلقه المسؤولون الأميركيون. وأضاف «ألم يشاهد العالم كله كيف امتلأت هذه القصور خلال الأزمة الأخيرة بآلاف المواطنين من الأطفال والنساء والرجال، فكيف يكون فيها مواد بيولوجية وكيميائية مع هذا الحشد من البشر، انهم يكذبون دائماً ولا يستحون من الكذب بعد أن تربعوا على مساره وغاياته التي بانت للعالم». وأكد البيان مجدداً أنه لن يسمح لمفتشي اللجنة الخاصة العاملين في العراق بدخول هذه القصور وقال: «أما جواسيس أميركا فلن يتحقق حلمهم ليتشدقوا بعدها بأنهم فتشوا قصور الشعب بسبب تهديد أميركا أو تحت سلطة ثقلها الخاص في اللجنة الخاصة».

التفتيش

واصل الخبراء لليوم الخامس ٢٦/١١/٩٧ على التوالي عمليات تفتيش المواقع العراقية من دون أي مشكلة وقال المساعد الخاص لمدير مكتب اللجنة الخاصة الان داسي إن «عمليات التفتيش جرت بلا مشاكل ولا حوادث». ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية اللواء حسام محمد أمين أن «١٣ مجموعة رقابة تابعة لمركز بغداد فتشت اليوم ٢٦/١١/٩٧ (١٩ موقعاً) خاضعاً للرقابة في مناطق مختلفة من العراق بتعاون وإسناد كاملين من نظرائهم العراقيين». وحذرت بغداد خبراء اللجنة الخاصة من أن عليهم تغيير طرق عملهم لكي

يستمر في التعاون معهم تماماً ووصفت رئيسها بأنه «كلب مسعور».

ونشرت صحيفة «الجمهورية» ان «العراق لن يسمح بعد الآن بتكرار مهازل لجان التفتيش والتي تحولت محاكم تذكر بما حصل في أوروبا في القرون الوسطى». وأضافت إن «التعاون بين العراق واللجنة الخاصة لن يكون شفافاً (. . .) ولا مستقراً ولن يثمر إلا بالكف عن استخدام فرق التفتيش وعناصرها لإيذاء العراق وخدمة الأهداف السياسية الأميركية».

ونفى الفريق عامر السعدي المستشار في رئاسة الجمهورية المكلف بمتابعة أعمال اللجنة الخاصة المكلفة نزع سلاح العراق اتهامات واشنطن لبغداد بأنها انتجت كميات كبيرة من غاز الأعصاب. وقال السعدي «إن العراق لم ينتج سابقاً ولا يمتلك حالياً غراماً واحداً من غاز الأعصاب وان هذه الحقيقة موثقة لدى اللجنة الخاصة بوثائق لا يرقى إليها الشك».

وكان وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين قد اتهم العراق بمواصلة خداع مفتشي الأمم المتحدة مؤكداً أن الأرقام التي تملكها الأمم المتحدة تفيد بأن العراق قد أنتج حتى ٢٠٠ طن من عامل «في اكس» وهو غاز مثير للأعصاب قائلاً إنها كمية كافية لقتل سكان الأرض.

وأكد السعدي أن «الخبراء الإختصاصيين في اللجنة الخاصة من غير الأميركيين يعلمون تماماً أن نشاط العراق في هذا الميدان قبل العدوان الثلاثي في ١٩٩١/١/١٧ كان محصوراً في المستوى المختبري ولم يصل أبداً إلى المستوى الصناعي ولا لأية طريقة قابلة لإنتاج هذه المادة على هذا المستوى»، وأضاف «إن الأمم المتحدة التي نسب كوهين المغالطة المذكورة إلى مصادرها تعلم بحجم البرنامج الكيميائي العراقي وبالجهود التي بذلها العراق للتعاون مع اللجنة الخاصة لتدمير موجوداته من الأسلحة الكيميائية وجميع مرافق انتاجها وتطويرها منذ سنوات عدة، ووصف السعدي تصريحات كوهين بأنها «تهويل ساذج وغير علمي يهدف إلى إثارة حملة هستيرية ضد العراق».

شروط عراقية جديدة تنذر بتفاقم الأزمة

غداة إعلانها فتح القصور الرئاسية للتأكد من خلوها من الأسلحة المحظورة ومبادرة واشنطن وباريس إلى اعتبارها «خطوة في الإتجاه الصحيح» ودعوتهما اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى أخذ الإعلان في الاعتبار، توقف المراقبون عند تأكيد بغداد استبعادها خبراء اللجنة عن زيارة هذه القصور، الأمر الذي ينذر باستمرار الأزمة، خصوصاً أن واشنطن تمسكت بضرورة تمكن مفتشي اللجنة من «القيام بعملهم» ودخول كل المواقع المشتبه فيها «من دون شروط أو عقبات».

وأكد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ١٩٩٧/١١/٢٧ أن الإقتراح العراقي لا يشكل تراجعاً، بالنسبة إلى موقف بغداد المبدئي الذي يعتبر القصور والمواقع الرئاسية «مواقع ذات سيادة تتمتع بالحصانة الكاملة».

وأوضح أنه يمكن الولايات المتحدة أن تختار «إذا أرادت عضوين من وكالة الإستخبارات المركزية (سي. أي. اي)» لكن «هذين سيكونان ضيفين وهذا أمر يختلف كلياً عما يعتبر انتهاكاً لسيادتنا بحجة أننا نخبىء أسلحة في القصور الرئاسية» وأشار إلى أن الأمر «يتعلق بدعوة من العراق للدول الـ ١٩ الأعضاء في اللجنة وإلى الأعضاء الـ١٥ في مجلس الأمن، لتوفد مندوبين وممثلين إلى هنا لـ«يعيشوا ويزوروا (المواقع الرئاسية) مدة شهر أو أكثر بصفة ضيوف وخارج إطار اللجنة الخاصة». أما هدف الإقتراح فهو «التوصّل إلى شفافية كاملة حيال الأسرة الدولية والتأكد من الوضع في شأن المواقع العراقية ذات السيادة بعد الحملة الكاذبة التي شنتها الولايات المتحدة.

ورداً على الموقف الجديد، صرح مسؤول في البيت الأبيض ٢٧/ ١١/ ٩٧ قائلاً: «كما قلنا سابقاً وكما قال مجلس الأمن بالإجماع ومن دون لبس، لا بد من السماح لمفتشي يونسكوم بالقيام بعملهم والتمكن من دخول (كل المواقع) من دون شروط أو عقبات».

*** بغداد تستبعد اللجنة الخاصة عن زيارة القصور**

استبعدت بغداد اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية عن الزيارة الدولية للقصور الرئاسية التي اقترحتها يوم الأربعاء الماضي ٢٦/ ١١/ ٩٧، وأعلنت أنها غير متحمسة لتجديد العمل باتفاق «النفط مقابل الغذاء» مع الأمم المتحدة ما لم تؤخذ اعتراضاتها على تنفيذ الإتفاق في الاعتبار. وكانت القيادة العراقية قد قررت الأربعاء ٢٦/ ١١/ ٩٧ فتح «المواقع الرئاسية» أمام ممثلين للدول المشاركة في اللجنة الخاصة وأمام مندوبين عن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتأكد من أن بغداد لا تخفي أسلحة محظورة.

وقوبل الإقتراح العراقي بترحيب حذر في واشنطن وباريس اللتين دعتا اللجنة الخاصة إلى أخذه في الاعتبار. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس فولاي أن «أمام اللجنة عملاً ينبغي أن تقوم به وهو تحديد أسلحة الدمار الشامل التي انتجها العراق وتدميرها». ورأى «أنه اينبغي أن تحكم اللجنة على أي عرض عراقي انطلاقاً من هذا الهدف».

وقال مسؤول أميركي ان «هذا الإقتراح قد يكون خطوة في الإتجاه الصحيح» (. . .) إذا كان يعني الوصول «إلى المواقع التي يدور خلاف في شأنها» ملاحظاً أن «العراقيين ناقضوا الحجج التي يتذرعون بها من أن هذه المواقع هي حساسة وتتعلق بالأمن أو بالسيادة الوطنية ولا يمكن فتحها أمام ممثلي الأسرة الدولية» ووصف الإقتراح بانه «تنازل كبير من جانب العراقيين».

ومن جهة ثانية، انهى الخبراء ٢٧/ ١١/ ٩٧ يوماً آخر من التفتيش من دون أي مشكلة. وقال المدير العام لدائرة الرقابة اللواء حسام محمد أمين، المكلف بالعلاقات مع المفتشين ان «١٢ فريقاً من الخبراء تفقد ١٤ موقعاً داخل بغداد وخارجها إضافة إلى موقعين عسكريين تحت المراقبة من دون أية إشكالات أو تأخير» وأضاف أن «أحد الفرق استخدم طائرة هليكوبتر للإنتقال إلى موقع بعيد، في حين حلق فريقان من المراقبة الجوية فوق موقعين آخرين».

وتبنى المجلس الوطني العراقي توصية بإعطاء مهلة ستة أشهر للجنة الخاصة لكي تنهي عملها وقال رئيس المجلس سعدون حمادي إن التوصية تنص على «أن تنهي اللجنة الخاصة عملها كاملاً وتغلق ملفاتها خلال مدة أقصاها ستة أشهر ابتداء من تاريخ استئناف عملها الأخير في العشرين من تشرين الثاني ١٩٩٧».

*** المفتشون ينهون أسبوعهم الأول بـ«لا شيء غير قانوني»**

أكد الخبراء الدوليون المكلفون نزع الأسلحة العراقية يوم أمس ٢٨/١١/٩٧ انهم لم يعثروا على أي شيء «غير قانوني» في الأسبوع الأول من عملهم بعد استئناف نشاطاتهم على الرغم من استمرار الخلاف حول مشاركة الخبراء في تفتيش المقرات الرئاسية.

وذكر مسؤول عراقي أمس ٢٨/١١/٩٧ ان خبراء لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية قاموا بتفتيش ٩٦ موقعاً في العراق منذ عودتهم إليه وقال متحدث باسم دائرة الرقابة الوطنية المكلفة بالعلاقات مع المفتشين ان فرق التفتيش «لم تعثر ولم تشاهد سوى أنشطة ومواد ومعدات في صيغة عمل طبيعية على الرغم من كثافة الزيارات وانتشار المواقع على رقعة واسعة من العراق».

وأضاف ان «هذه الحقيقة تفضح الأكاذيب والإدعاءات الرخيصة التي يحاول الأميركيون ترويجها لإيذاء شعب العراق الصامد» موضحاً أن «ثماني فرق من بينها فريق للوكالة الدولية للطاقة الذرية انطلقت أمس (٢٨/١١/٩٧) لليوم السابع على التوالي بعد قرار العراق قبول عمل اللجنة الخاصة لمواصلة أنشطتها».

وإضاف إن زيارات التفتيش «شملت اليوم ٢٨/١١/٩٧ (١٣ موقعاً) ثلاثة منها خاضعة للرقابة الدائمة».

وأشار مسؤولون في لجنة نزع الأسلحة إلى أنهم لم يعثروا على شيء غير قانوني في الأسبوع الأول من استئنافهم لأعمالهم لكنهم قدموا أرقاماً مختلفة للمواقع التي زاروها، إذ قالوا إنهم تفقدوا ستين (موقعاً حساساً) من بينها أربعون قصراً رئاسياً من إجمالي ثمانين موقعاً تفقدوها.

*** بغداد ترى في أن حل الأزمة يكون برفع العقوبات**

اعتبر وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح (٣٠/١١/٩٧) ان أي زيادة في قيمة الإتفاق لن تحل المشاكل الغذائية والصحية للشعب العراقي وإن ما يهم هو رفع العقوبات.

وتعبيراً عن موقف بغداد التي لا تزال ترى أن الأزمة لم تنته بعد، دعت صحيفة «الجمهورية» الأمم المتحدة إلى التدخل فوراً لمنع «نشوب حرب جديدة بصيغة عدوان على العراق» وقالت: «نحن حيال أزمة سياسية تحاول الولايات المتحدة الأميركية تحويلها إلى صراع عسكري».

* **بغداد ترى حل الأزمة برفع العقوبات**

اعتبر وزير التجارة الراقي في ١٩٩٧/١١/٣٠ محمد صالح أن أي زيادة في قيمة الإتفاق لن تحل المشاكل الغذائية والصحية للشعب العراقي وان ما يهم هو رفع العقوبات.

وبرزت الأزمة بين بغداد وواشنطن على أثر قرار بغداد استبعاد الخبراء الأميركيين عن أعمال التفتيش ما أدى إلى حشد واشنطن قوات في منطقة الخليج. ثم سمحت الحكومة العراقية للخبراء بالعودة، إلا أنها استثنت من التفتيش القصور الرئاسية لاعتبارات قالت إنها تتصل بـ«السيادة الوطنية».

وتعبيراً عن موقف بغداد التي لا تزال ترى أن الأزمة لم تنته بعد، دعت صحيفة «الجمهورية» الأمم المتحدة إلى التدخل فوراً لمنع «نشوب حرب جديدة بصيغة عدوان على العراق» وقالت: «نحن حيال أزمة سياسية تحاول الولايات المتحدة الأميركية تحويلها إلى صراع عسكري».

وقد واصل مفتشو الأمم المتحدة تفتيش المواقع العراقية منذ عودتهم في ٢١ تشرين الثاني من دون عراقيل، لكنهم لم يحاولوا بعد دخول المواقع الحساسة ومنها القصور الرئاسية التي اقترحت بغداد يوم الأربعاء ١٩٩٧/١٢/٢٦ فتحها أمام ١٧ ممثلاً للدول الأعضاء في اللجنة الخاصة ومجلس الأمن، موضحة أن هذا الإقتراح لا يشمل مفتشي اللجنة الخاصة. ورفضت الأمم المتحدة الإقتراح يوم الجمعة ١٩٩٧/١٢/٢٨ وكررت أن قرارات الأمم المتحدة تلزم العراق السماح للجنة الخاصة بدخول كل المواقع التي يريدونها.

* **بغداد تطلب تعديل اتفاق «النفط مقابل الغذاء»**

شدد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ١٩٩٧/١٢/١ على أن العراق سيرفض الإتفاق إذا لم تدخل عليه تعديلات وقال: «لقد أبلغنا إلى الأمين العام أن العراق لا يرفض تمديد الإتفاق ولكن شرط ألا يتكرر التطبيق الأعرج للمرحلتين الأولى والثانية» وجدد المطالبة «بالتزامن بين تطبيق الموافقة على خطة توزيع المواد الغذائية والبدء بعمليات تصدير النفط الخام». وأضاف «لقد طلبنا من أنان أن يبدأ ضخ النفط فوراً بعد الموافقة على خطة التوزيع وليس قبل ذلك. واقترحنا أيضاً تغيير نظام الموافقة (على العقود) في لجنة العقوبات في شكل يمنع أي عضو من معارضة الموافقة النهائية إذا كانت العقود مطابقة للخطة التي أعدها الأمين العام» وذكر أن «أكثر من ٨٠ عقداً لم يوافق عليها في المرحلة الأولى» وأن العراق «لم يحصل إلا على خمسة في المئة من الأغذية والأدوية في المرحلة الثانية» ولذا «لا بد من استخلاص العبر وتحاشي الأخطاء المشينة». وأبرز ضرورة أن «تسحب الولايات المتحدة قواتها المنتشرة (في المنطقة) وأن تضع حداً لعرض القوة» هذا. ولاحظ أن «الولايات المتحدة عبر هذا الإنتشار العسكري تعتقد أنها تمارس ضغوطاً على العراق لكنها تحضر لعدوان، ونحن لا

نزال قلقين وفي حال تأهب بسبب حشد القوات في المنطقة». وأبدى ارتياحه إلى «الرفض العربي المتزايد للحشد العسكري الأميركي ونعتقد أن مصلحة الولايات المتحدة سحب قواتها العسكرية».

* أفادت «وكالة الأنباء العراقية» ٣/١٢/٩٧ ان كل المعدات التي نقلتها السلطات العراقية خشية هجوم عسكري أميركي أعيدت الآن إلى أماكنها، ونقلت عن رئيس إدارة المراقبة الوطنية حسام أمين أن بغداد أكملت عملية إعادة كل المعدات والمواد التي تخضع لعملية التفتيش قبل بضعة أيام.

* قال الرئيس الجديد للوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي ٣/١١/٩٧ انه لا يرى أي دلائل على معاودة العراق برنامج أسلحة نووية خلال الغياب المؤقت للمفتشين الغربيين. وأضاف «بمكننا الآن أن نقول إننا تمكنا من إزالة كل المعدات النووية التي توصلنا إليها أو تدميرها أو إبطال مفعولها».

وسحبت الوكالة مفتشيها من بغداد عندما منع الخبراء الأميركيون من الإنضمام إلى فرق التفتيش الدولية. وعادوا إلى العراق بعدما سمح للمفتشين بمعاودة عملهم. وقال البرادعي «نحن الآن في منتصف التحري عن التغييرات التي حدثت خلال غيابنا لكني اعتقد أنه في غضون أسبوعين ستتمكن من رفع تقرير إلى مجلس الأمن مفاده انه لا أعتقد أننا وجدنا حتى الآن أي شيء يثير القلق».

وفي فيينا، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٤/١٢/٩٧ أن العراق لم يستغل غياب مفتشي الوكالة من ٢٩ تشرين الأول إلى ٢٠ تشرين الثاني للقيام بـ«نشاطات محظورة في المجال النووي» وجاء في بيان للوكالة أن مديرها العام محمد برادعي أبلغ إلى كوفي أنان انه «من غير المرجح أن يكون العراق قام بنشاطات محظورة في المجال النووي أو أن يكون نقل تجهيزات مهمة في غياب مفتشي الوكالة من العراق طوال ٢٣ يوماً».

*** بغداد تجدد رفضها تفتيش القصور الرئاسية**

جددت بغداد رفضها دخول خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، القصور الرئاسية ما بقيت فرق التفتيش خاضعة للهيمنة الأميركية. وأكد نائب الرئيس العراقية طه ياسين رمضان انه «لا دخول إلى المواقع الرئاسية ولا دخول إلى المواقع الحساسة قبل أن يتحقق التوازن واكتمال تأليف لجان التفتيش وتقليل هيمنة الجانب الأميركي عليها». وأضاف «لا أتمنى أن يأتي رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر بأفكار مثل ذلك ولا استبعد ذلك»، وذلك رداً على سؤال هل يحمل رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر الذي سيزور العراق في ١٢ كانون الأول مقترحات من شأنها التسبب بأزمة جديدة.

ومن جهة أخرى واصل مفتشو اللجنة الخاصة عمليات التفتيش من دون عراقيل لليوم

السادس عشر على التوالي. وقال المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية اللواء حسام محمد أمين أن المفتشين تفقدوا «١٨ موقعاً تغطي رقعة واسعة من العراق» بينها «جمارك الخليل على الحدود العراقية ـ التركية».

القمة الإسلامية

أقر وزراء الخارجية للدول الإسلامية في اليومين الأخيرين ١٤٢ مشروع قرار تناولت مسائل تنظيمية وسياسية وإقتصادية وتكنولوجية واقتصرت المسائل التي كانت محور المناقشات الحامية عملياً على ملفات العراق ـ الكويت والعراق ـ تركيا وسوريا ـ تركيا.

وفي اليوم الأول لاجتماع وزراء الخارجية يوم السبت الواقع في ٦/١٢/٩٧ طغت المداخلات السياسية على معالجة المسائل التنظيمية وبدت وجهات النظر متناقضة إذ تحدث وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف فطالب برفع الحصار عن العراق وبمساندة الدول الإسلامية لوحدة الأراضي العراقية ورفض التدخل في شؤونه الداخلية واختراق أجوائه الجوية وإدانة التدخل التركي العسكري وقدم إلى المؤتمر مشروع قرار بهذا المعنى.

وكانت مداخلة لوزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي لمح صراحة إلى أن الكويت تحتاج حتى الآن إلى الضمانات الدولية التي توفرها له قرارات مجلس الأمن ولا يكفي الضمان الذي أشار إليه الصحاف من حيث اعتراف العراق بالكويت دولة مستقلة.

وحدة الأراضي العراقية

بالنسبة إلى الموضوع العراقي، ساهمت اجتماعات وزراء الخارجية العرب في سحب المشروع العراقي وتقديم مشروع عربي يشدد على نقطتين:

١ ـ يؤكد المؤتمر سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

٢ ـ يطالب بالكف عن أعمال التدخل في العراق والإمتناع مستقبلاً عن القيام بها حفاظاً على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وحرمة حدوده.

مشروع قرار عن العراق

مشروع القرار الذي قدمته الدول العربية إلى اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في شأن العراق

«إن مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في طهران؛

إذ يدرك الأهمية الكبيرة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، التي بدونهما لا يمكن شعوبها أن تحقق تطلعاتها في التنمية والتقدم نحو حياة حرة وكريمة.

وحرصاً من المؤتمر على المصالح الأساسية للأمة الإسلامية والتضامن الإسلامي:

١ ـ يؤكد حرصه على سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

٢ ـ يطالب بالكف عن أعمال التدخل في العراق والإمتناع مستقبلاً عن القيام بها حفاظاً على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وحرمة حدوده.

٣ ـ يدعو الأمين العام إلى متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى المؤتمر الإسلامي المقبل لوزراء الخارجية».

*** وزير الخارجية العراقي في لقاء على هامش القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي**

قال وزير الخارجية العراقي ٩٧/١٢/١٢ محمد سعيد الصحاف في مقابلة أجريت معه على هامش القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ان قرارات القمة المتعلقة بالنزاع العراقي ـ الكويتي لم تلب طموح بغداد نتيجة «تصرفات بعض الدول الخليجية». إلا أنه أشار إلى تطور إيجابي مهم في مواقف الدول الإسلامية من بلاده، وتحدث عن إمكان فتح حوار مباشر بين بغداد والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

* رحبت بغداد «بالموقف الشجاع» الذي اتخذته فرنسا والذي يبعد كل البعد عن «عداء الولايات المتحدة السافر للعراق وشعبه» وكتبت صحيفة «الثورة» أن «العراق ظل يتابع الخطوات الجريئة التي اتخذتها فرنسا للابتعاد عن السياسة الأميركية العدوانية» وأضافت «منذ تولي الرئيس الفرنسي جاك شيراك مهماته الرئاسية ساهم في بناء جسور الثقة» مع العراق.

القمة الخليجية تتشدد حيال العراق

انهت القمة الثامنة عشرة لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت أعمالها يوم ٩٧/١٢/٢٢ باتخاذ موقف متشدد من العراق.

وفي الوقت الذي أكد مصدر إماراتي ان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أثار فعلاً مسألة تأليف وفد من دول مجلس التعاون لزيارة العراق لحضه على تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحرب الخليج.

ولم يخرج البيان الختامي للقمة على حدود ما جاء في بيانات القمم السابقة، على الرغم مما ذكرته مصادر ديبلوماسية وخليجية في وقت سابق من أن بعض الدول الأعضاء يؤيد تخفيف الموقف من بغداد، فأكد انه «يتحتم على العراق الإعتراف بأنه قد انتهك ميثاق جامعة الدول العربية واتفاق الدفاع المشترك وكذلك ميثاق الأمم المتحدة باحتلاله دولة الكويت»، وعبر عن تعاطفه مع الشعب العراقي في معاناته ودعا بغداد إلى تنفيذ القرارات الدولية لتخفيف هذه المعاناة. (النص الحرفي للبيان الختامي للقمة الخليجية نشر في باب الوثائق بنصه الحرفي).

مجلس الأمن يطلب السماح فوراً للمفتشين بدخول المواقع الرئاسية

طلب مجلس الأمن بالإجماع يوم ٩٧/١٢/٢٢ من العراق السماح «فوراً ومن دون شروط» للمفتشين الدوليين بدخول القصور الرئاسية في بغداد. واعتبر «الإعلان الرئاسي» الذي صدر عن مجلس الأمن رفض العراق السماح لخبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بدخول القصور الرئاسية أمراً «غير مقبول وانتهاكاً فاضحاً للقرارات» الدولية.

ورأى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون أن «الإعلان قوي جداً ويوجه رسالة واضحة إلى العراق» مؤداها ضرورة السماح للمفتشين الدوليين بدخول كل المواقع. وقال للصحافيين إن رد المجلس على بغداد جاء «قوياً وسريعاً بالإجماع».

* بغداد ترفض إعلان مجلس الأمن وتتهم واشنطن بممارسة الإبتزاز

سارعت بغداد يوم أمس ٩٧/١٢/٢٣ إلى رفض «الإعلان الرئاسي» الذي صدر عن مجلس الأمن الإثنين ٩٧/١٢/٢٢ وطلب من العراق «السماح فوراً ومن دون شروط للمفتشين الدوليين بدخول القصور الرئاسية». واعتبرت أن واشنطن تمارس مرة أخرى «الإبتزاز» على المنظمة الدولية وتدفعها إلى اتخاذ مواقف «غير متوازنة» حيال العراق.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز إن إعلان مجلس الأمن «يعكس مرة أخرى الإبتزاز» الذي تمارسه الولايات المتحدة على المجلس لـ«دفعه إلى اتخاذ مواقف غير موضوعية وغير متوازنة» واتهمها بـ«تركيز اهتمام المجلس على مسألة التفتيش في إطار مخططها لتحويل الإهتمام عن القضية الجوهرية، وهي رفع الحصار الجائر عن العراق، إلى قضايا ثانوية تفتعلها هي وبعض العناصر في اللجنة الخاصة» للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم»، واعتبر أن «الأميركيين هم الذين يسيطرون على اللجنة الخاصة ويستخدمونها لأغراضهم. وقد دعونا إلى إعادة التوازن في تركيبة تلك اللجنة وأسلوب عملها (...) وما دام هذا التوازن غير متحقق حتى الآن فإنها تبقى أداة تخدم السياسة الأميركية».

وتابع ان «يونسكوم» أجرت «١١٩ تفتيشاً منذ بداية ١٩٩٦ حتى أيلول ١٩٩٧ فيما أجرى المفتش الأميركي سكوت ريتر» الذي تتهمه بغداد بالتجسس لمصلحة الولايات المتحدة «في الأيام الأخيرة ١٤ تفتيشاً بعضها في مواقع سبق تفتيشها من دون أن تجد اللجنة شيئاً محظوراً مما يؤكد بطلان ادعاءاتها عن إخفاء الأسلحة».

صدام حسين يحمل على أميركا والصهيونية

وجه الرئيس العراقي صدام حسين يوم ٩٧/١٢/٢٤ رسالة تهنئة بعيدي الميلاد ورأس السنة الميلادية إلى «ابناء الشعب العراقي والأمة العربية المجيدة وخصوصاً المسيحيين منهم» لكنه انتهز الفرصة ليشن هجوماً على الولايات المتحدة واصفاً إياها بـ «الباغية». وقال في

رسالته ان «هذه المناسبات تجعلنا أشد تمسكاً بالمبادىء التي جاءت بها رسالات الأنبياء واشد حرصاً على قيم العدالة والحرية وأشد حزماً في مواجهة الظلم والظالمين وفي مقدمهم أميركا الباغية ومعها الصهيونية وكيانها الغاصب. وأبناء العراق يستلهمون هذه الرسالات في صبرهم وجهادهم ضد التعسف والطغيان.

وهاجم «الطغاة وخصوصاً حكومات الدول التي تقول إنها مسيحية ولكنها تخون كلام المسيح وترتكب جميع الخطايا والجرائم التي حارْبها المسيح».

*** بغداد تتهم واشنطن بالإعداد لهجوم كيميائي وبيولوجي**

أكدت بغداد ٢٦/١٢/٩٧ ان الغاية من الحملة الأميركية عليها هي التحضير لشن هجمات بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية على القصور الرئاسية، الأمر الذي وصفته واشنطن بالمزاعم السخيفة.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) عن ناطق عراقي تأكيده أن «الأميركيين يصرون على ادعاءاتهم الكاذبة بإخفاء هذه الأسلحة ويروجون الأكاذيب عن أن هذا الإخفاء يجري في قصور الشعب الرئاسية ويقرنون ذلك بحشود عسكرية كبيرة في المنطقة» ورأى انه «من أبرز الإحتمالات التي يمكن استنتاجها من هذه الحملة الأميركية هو أن تقوم واشنطن بضربات عسكرية على هذه المواقع وغيرها وتستخدم في ذلك أسلحة دمار شامل فيها عناصر كيميائية وبيولوجية لتقول بعد الضربة إنها كانت محقة في ادعاءاتها». وشدد على أنه «من الضروري التحذير من هذه المؤامرة الأميركية الخبيثة التي تؤكدها مصادر مطلعة». وكرر اتهام القوات الأميركية باستخدام قنابل مزودة رؤوساً من الأورانيوم المخفّف في حرب الخليج عام ١٩٩١. وقال إن «على أميركا أن تعرف أن مؤامراتها لا يمكن أن تمر وإن القضية الأساسية وهي رفع الحصار لا بد من أن تتحقق».

غير أن ناطقاً باسم البيت الأبيض وصف ذلك بأنه سخيف قائلاً: «ليس لدينا هذه الأسلحة في قائمة عملياتنا».

*** بغداد تتخوف من ضربة كيميائية أميركية**

حضت صحيفة «الثورة» ٢٨/١٢/٩٧ الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على منع الولايات المتحدة من توجيه ضربات عسكرية تتضمن إسقاط دليل زائف على امتلاك العراق أسلحة كيميائية أو بيولوجية. وقالت ان على المجتمع الدولي أن يحذر الولايات المتحدة من ارتكاب «مثل هذه الجريمة وان ينهض مجلس الأمن بمسؤوليته في منع تلك المسألة الخطيرة».
وطالبت فرنسا وروسيا والصين ليس فقط بمنع وقوع أمر كهذا ولكن بـ«نفض أيديها من الذرائع التي تستغلها أميركا لتوجيه ضربات جوية إلى تلك المواقع».

*** بغداد تودع سنة «الهزائم الأميركية»**

اعتبرت صحيفة «الجمهورية» ان عام ١٩٩٧ كان سنة «الهزائم الأميركية التي بلغ عددها عشراً الأمر الذي يجعل من العام الجديد عاماً لتسجيل انتصارات أخرى لتقليص الدور الأميركي». وقالت «إننا الآن نستقبل عاماً جديداً لم نعد فيه وحدنا من يقاوم ديكتاتورية الشر الأميركية كما حصل في السنوات السابقة، بل صرنا جزءاً من حركة مقاومة عالمية متعددة الطرف لكنها تتفق على هدف جوهري هو تقليم أظافر أميركا وتحجيم دورها».

ويقول المسؤولون العراقيون انهم نجحوا في إحداث شرخ بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وبين روسيا وفرنسا والصين من جهة ثانية في ما يتعلق بالموقف الواجب اتخاذه حيال رفض العراق السماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بدخول المواقع الرئاسية.

ولا تستبعد واشنطن اللجوء إلى الوسائل العسكرية لإجبار بغداد على فتح القصور الرئاسية أمام المفتشين الدوليين في حين يعارض الأعضاء الثلاثة الآخرون الدائمو العضوية في مجلس الأمن الخيار العسكري.

*** طارق عزيز**

أكد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ١٤/ ١/ ٩٨ إن «الهيمنة الأميركية ـ البريطانية» على اللجنة الخاصة «مرفوضة» وتعتبر «فضيحة» وقال في مؤتمر صحافي ان «الولايات المتحدة وبريطانيا لا تريدان رفع العقوبات وتستخدمان اللجنة الخاصة لتشويه المعلومات أمام مجلس الأمن والأمم المتحدة والعالم. وهكذا لا يهم ما نفعله للوفاء بالتزاماتنا لأن القاضي هو في الوقت نفسه الخصم». ووصف الفريق بأنه «أنكلوساكسوني بشكل كامل تقريباً ومثال صارخ على عدم التوازن». واعتبر ان «إرسال فريق كهذا يثبت الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة وبريطانيا، وهذه السياسة العوجاء يجب أن تتغير».

واتهم باتلر بعرقلة الإصلاحات التي من شأنها خفض تأثير الولايات المتحدة في اللجنة إذ ان دولاً عدة اقترحت المساهمة بعدد أكبر من الخبراء لكن باتلر «يمنع الأمور ويقول من حيث المبدأ انني موافق» لكن «حتى الآن لم يتغير شيء» وأكد أخيراً ان التهديدات الأميركية بتوجيه ضربة إلى العراق «لا تخيف العراق ولن تجعلنا نغير موقفنا. ان قضية العراق عادلة وللشعب العراقي كرامته وهو ليس خائفاً من عرض العضلات هذه».

*** رد بغداد على مجلس الأمن**

في أول رد على تنديد مجلس الأمن الأربعاء ١٤/ ١/ ٩٨ بالموقف العراقي، اسفت بغداد لأن «مجلس الأمن يكرر الإتهامات المعادية نفسها ويتجاهل مطالب العراق العادلة». وقال رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي ان «من حقنا

تأكيد ضرورة ان تكون تقارير لجان التفتيش موضوعية وليست منحازة ولا بد للأمم المتحدة ان تمارس دورها في تركيبة فرق التفتيش».

وسئل عن قيام اللجنة الخاصة بعمليات تفتيش للتحقق مما إذا كان العراق قد اختبر أسلحة كيميائية وبيولوجية على سجناء، فأجاب «انهم يخططون لدفع الأمور في اتجاه استخدام القوة من خلال حملة الأكاذيب التي يطلقونها» والتي تهدف إلى «إثارة عاطفية على مستوى العالم وتالياً تهيئة الأجواء لممارسة ضغط لدخول المواقع الرئاسية».

واتهمت صحيفة «الثورة» الولايات المتحدة وبريطانيا «بالتجسس على العراق وباختلاق الذرائع لإطالة أمد الحصار المفروض عليه فقط» وقالت إن إرسال فريق تفتيش دولي الغرض منه القيام بـ«مهمة مزدوجة سياسية وجاسوسية».

*** الموقف العراقي... ضرورة إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة**

جدد المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون في حديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» الدعوة إلى إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. وأقر بأن واشنطن لم تظهر حتى الآن أي اهتمام بمعاودة الحوار وقال: «إننا نعني بالحوار ما كرسته الأعراف الديبلوماسية من علاقة بين مسؤولين في حكومتين لتسوية مسائل عالقة».

وواصلت الصحف العراقية حملتها على الحكومة الأميركية ٩٨/١/١٦ وتوقعت انتصاراً سياسياً للعراق في المواجهة الحالية.

وقالت صحيفة «الثورة» انه على الرغم من التهديدات الأميركية والحشود العسكرية فإن ثقة العراق في ازدياد لأن هذه المواجهة ستتمخض عن دحر العدوان الأميركي وانتصار شامل للعراق ونهائي.

*** تظاهرة حاشدة في بغداد**

تظاهر آلاف من الرجال والنساء ٩٨/١/٢٠ معلنين عن استعدادهم لمواجهة هجوم أميركي محتمل وهم يطلقون هتافات معادية للجنة الخاصة ويطالبون برفع الحظر المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠. ورفع المتظاهرون الذين زاد عددهم عن خمسة آلاف شخص لافتات كتب فيها «فلتسقط أميركا» و«أم المعارك طريق الأمة لاسترداد حقوقها» و«سحقاً لأعداء العراق».

*** واشنطن كانت تعتزم استخدام الأسلحة النووية ضد العراق**

نقلت صحيفة «الثورة» العراقية عن معاون رئيس أركان الجيش للعمليات الفريق الركن صباح نوري علوان ان واشنطن كانت تعتزم استخدام الأسلحة النووية ضد العراق خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. وقال ان «المعلومات كانت تؤكد ان العدو كان يضع في تصرف القادة الأميركيين الميدانيين في الحرب عيارات مختلفة لأسلحة نووية وأخرى محرمة ذات قدرة هائلة

على التدمير لاستخدامها في أي مواجهة يستدعي ظرف المعركة القاءها على القوات العراقية».

تقارير تتوقع ضربة عسكرية اميركية للعراق بعد شهر رمضان

أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون ومستشاروه للشؤون الخارجية ٢٥/١/٩٨ عن عزمهم على اتخاذ موقف صارم من بغداد بسبب أزمتها الجديدة مع مفتشي الأسلحة الدوليين، وسط تكهنات متزايدة باحتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق، وتقارير مفادها أن العد العكسي لهذه الضربة قد يبدأ فور انتهاء شهر رمضان. وأفاد مسؤول في البيت الأبيض، ان الرئيس الأميركي بيل كلينتون اجتمع من نائبه آل غور ومستشاريه للسياسة الخارجية لمراجعة الوضع في العراق ومناقشة «الخطوات التالية المحتملة». وناقش المستشارون تقريراً قدمه رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن يوم ٢٣/١/٩٨، وجاء فيه ان الجانب العراقي يبدو عازماً على إخفاء أي معلومات جديدة عن برنامج الأسلحة ومنع مفتشي الأمم المتحدة من الحصول عليها بأنفسهم إذا كان ذلك يعني دخولهم المواقع الرئاسية. وأوضح أن كلينتون ومستشاريه اقروا ما توصل إليه باتلر من أن مفتشي الأسلحة لا يمكنهم تنفيذ مهماتهم في ظل الظروف الحالية.

وفي مواجهة تهديدات واشنطن باللجوء إلى القوة ضد العراق وتأكيدها ان المتاعب الشخصية للرئيس بيل كلينتون لن تؤثر على أي قرار يتخذه في هذا المجال، اعتبرت موسكو ان أي عمل عسكري «غير مقبول وغير مثمر». وقرر الرئيس بوريس يلتسين لعب الورقة الدبلوماسية بإيفاد نائب وزير خارجيته فيكتور بوسوفاليوك إلى بغداد. وشددت وزارة الخارجية الروسية على أن «أي سيناريو يتضمن لجوءاً إلى القوة يتناقض مع الهدف المنشود» وأن «أي خطوات لاحقة ينبغي أن تجري فقط في إطار مجلس الأمن ويكون لها طابع سياسي وديبلوماسي».

واستقبلت واشنطن القرار الروسي بفتور، غير انها لم تعترض عليه. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن ان «المسألة ليست من هو الرسول. المسألة هي المسألة. الإذعان والإذعان ثم الإذعان ولا حجج أخرى».

وحذرت الغالبية الجمهورية في الكونغرس الأميركي العراق من أن أميركا موحدة في عزمها على منعه من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقال رئيس مجلس النواب نيوت غينفريتش «اخشى ألا يفهم الرئيس العراقي صدام حسين الولايات المتحدة وأن يخلط بين عناوين الصحف والإرادة الأميركية».

وأضاف: «عليه ألا يتخذ قرارات معتقداً أننا بتنا ضعفاء أو مترددين أو نخاف أن ننتقل إلى العمل».

وفي ٢٧/١/٩٨ اشتد السباق بين محاولات واشنطن حشد التأييد الدولي والعربي للقيام

بعمل عسكري ضد العراق، وبين المساعي الديبلوماسية لموسكو لنزع فتيل التفجير وإيجاد حل سياسي للأزمة الناشئة عن رفض بغداد السماح لخبراء اللجنة للأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بتفتيش مواقع يصفها بأنها «رئاسية» وتمس بسيادته الوطنية. فإلى المحادثات التي بدأها نائب وزير الخارجية الروسي فيكتور بوسوفاليوك مع المسؤولين العراقيين في بغداد مؤكداً وجوب إيجاد حل ديبلوماسي للأزمة من دون اللجوء إلى القوة العسكرية، انهى وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف محادثات مع نظيره البريطاني روبن كول بالتأكيد على ضرورة تطبيق العراق قرارات الأمم المتحدة إلا أنه ظهر بعض التمايز في موقفيهما من السبل الواجب استخدامها. فقال كول انه «ينبغي ابداء بعض الحزم حيال العراق» فيما أمل بريماكوف ان تنجح مهمة نائبه في بغداد.

إلى ذلك أعلن الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» كينيث بيكون ان وزير الدفاع وليم كوهين يعتزم التوجه إلى منطقة الخليج في أول شباط «للتشاور مع اصدقائنا وحلفائنا في شأن القيام بعمل عسكري» ضد العراق. وقال إن «الرئيس كما تعرفون لم يتخذ بعد قراراً في شأن الطريق الذي سنتبعه، ولكن ثمة انطباع متزايد ان الخيارات الديبلوماسية استنفدت وهذا لا يدع لنا سوى خيارات قليلة عدا العمل العسكري لتحقيق أهدافنا».

ويوم ٢٨/١/٩٨ ظهرت لغة الحرب لتتجاوز لغة الديبلوماسية في الأزمة الأميركية - العراقية، إذ أن المسؤولين الأميركيين أكدوا استعداد بلادهم لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق لحمله على الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة وعدم وضع أي عراقيل أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. فقد وجه الرئيس الأميركي بيل كلينتون تهديداً حاسماً إلى الرئيس العراقي صدام حسين حين قال: «صدام حسين لا يمكنك أن تتحدى إرادة العالم. لقد استخدمت أسلحة الدمار الشامل من قبل ونحن مصممون على حرمانك القدرة على استخدامها من جديد». ورأى أن الرئيس العراقي أمضى وقتاً طويلاً «وانفق معظم ثروة بلاده ليس لتزويد شعبه ما يحتاج إليه بل لصنع أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية والصواريخ لإيصالها إلى أهدافها».

أما وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت فقد أكدت في مؤتمر صحافي ان بلادها «تفضل الحل الديبلوماسي، لكن الخيط الديبلوماسي بدأ ينفد». والأهم أن واشنطن مستعدة، في ظل الرفض الدولي، لضرب العراق بمفردها. وأوضحت أن الإدارة الأميركية لا تسعى إلى استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة يجيز استخدام القوة، وحجتها ان لدى واشنطن «السلطة (القانونية) للجوء إلى القوة». واعتبرت أن للرئيس العراقي هدفاً مزدوجاً: التوصل إلى رفع العقوبات والإحتفاظ ببرامج أسلحة الدمار الشامل» لكنها أضافت: «لا يمكن أن نسمح له بالنجاح (. . .) ولن نسمح له بالنجاح». وشددت على أنه «يشكل تهديداً خطيراً» للسلام في العالم.

بغداد تتخوف من هجوم اميركي
لصرف الأنظار عن مشاكل كلينتون

اتهمت الصحف العراقية ٩٨/١/٢٥ الرئيس الأميركي بيل كلينتون بالتحضير لتوجيه ضربة إلى العراق من طريق «حرب أكاذيب» تشنها الإدارة الأميركية لصرف الأنظار عن الفضائح الأخلاقية التي تواجهه. وقالت إن «أعداداً كبيرة من العراقيين» بدأت بالتطوع للتدريب قبل الموعد الذي كانت حددته السلطات وهو أول شباط.

ونددت صحيفة «الثورة» العراقية بما سمته «حرب الأكاذيب» الأميركية معتبرة أن هدفها هو تهيئة الرأي العام «ذهنياً ونفسياً لقبول أي إجراء متعسف قد يتخذه مجلس الأمن ضد العراق أو أي عمل انفرادي عدواني تقوم به أميركا»، واتهمت باتلر «بالعمالة لأميركا وممارسة الكذب خدمة للإدارة الأميركية وتمكيناً لها من تحقيق هدفين مترابطين هما تخفيف الضغط الداخلي على كلينتون بسبب فضائحه وضرب العراق».

* موقف العراق في مواجهة التهديدات الأميركية بعمل خارج مجلس الأمن

في بغداد تمسكت الحكومة بمواقفها. وقال وزير الثقافة والإعلام العراقي ان العراق «لا يمكن أن يسكت على هذا الدور التخريبي (الذي تقوم به اللجنة الخاصة) ولا يمكن أن تقبل قيادته الوطنية الباسلة بتوجيه الإهانات إليه والتعامل مع أمنه وسيادته كأنه بلد محتل» وجدد «رفض العراق التهديدات العدوانية الأميركية وتمسكه بحقوقه المشروعة في رفع الحصار عن شعبه».

وأفادت وكالة الأنباء العراقية ان هذا الموقف يأتي «رداً على التصعيد الأميركي الأخير بعد انكشاف فضيحة أخرى من فضائح كلينتون والذي تمثل في ترويج سيناريوات عن العدوان وإعلان اجتماعات ومشاورات بين السياسيين والعسكريين والادلاء بتصريحات استفزازية تحت ذريعة منع العراق فرق التفتيش من أداء مهماتها».

* الموقف العراقي في ١٩٩٨/١/٢٧

اعتبر دبلوماسيون أن العراق يبدو غير مستعد للتراجع عن موقفه في الأزمة ويعتقد أنه لا يزال في موقع قوة على الرغم من التهديدات الأميركية. وقالوا ان العراق الذي سجل عدداً من النقاط منذ بداية الأزمة في نهاية تشرين الأول الماضي ١٩٩٧ يراهن على انقسام جديد في مجلس الأمن للخروج رابحاً من اختبار القوة الجديد مع الولايات المتحدة سواء وضعت هذه تهديداتها بالتدخل العسكري موضع التنفيذ أم لم تفعل.

ولفت ديبلوماسي أوروبي إلى أن «التهديدات الأميركية كانت حقيقية أيضاً في تشرين الثاني الماضي عندما طرد العراق المفتشين الأميركيين، لكن الهجوم لم يحصل». وقال ان «الظرف

الدولي والإقليمي لم يتغير باستثناء الوضع الداخلي في الولايات المتحدة». وشدد ديبلوماسي آخر على أن اللجنة الخاصة تواصل نشاطاتها في العراق على الرغم من اختبار القوة مع بغداد، لكن وقوع حادث بين الجانب العراقي واللجنة يلي محاولة تفتيش أحد المواقع الرئاسية يمكن أن يوفر الشروط المناسبة لضربة أميركية. وقال انه «نظراً إلى موقفها المتصلب لا خيار أمام الولايات المتحدة» سوى شن هجوم عسكري و«من جهة أخرى يشعر النظام العراقي بأنه ليس لديه ما يخسره ويمكن أن يجتذب تعاطفاً دولياً».

وأكد مسؤول عراقي وجهة النظر هذه قائلاً ان «العراق سيحصل على دعم عدد أكبر من الدول فيها سيصير الأميركيون أكثر عزلة» إذا شنوا الهجوم. وصرح ناطق باسم وزارة الإعلام والثقافة ان «الحكومة الأميركية إذا اخطأت في حساباتها هذه المرة وارتكبت حماقة أخرى واعتدت على العراق (...) سيجد المعتدون أمامهم شعباً متماسكاً موحداً خلف قائده السيد الرئيس صدام حسين (...) ولن يحصد المعتدون إلا المزيد من الخيبة والخزي والخذلان وسيندمون على حماقتهم الرعناء».

الموقف العراقي

في بغداد، لاحظ وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف (١/ ٢/ ١٩٩٨) أن الجهود الدبلوماسية «تتواصل وتحقق تقدما» ونفى إمكان حصول تنازلات عراقية قائلاً «إن الموفدين لا يأتون لطلب تنازلات» من العراق.... «إن ذلك ينبغي أن يطلب جدياً من الأطراف الذين اختلقوا هذه الأزمة والذين يحاولون حالياً أن يتحركوا خارج إطار مجلس الأمن». وحمل بشدة على بلير الذي وصف الرئيس العراقي بأنه «ديكتاتور شيطاني» وقال: «من المؤسف أن نسمع بلير يستخدم تعابير دنيئة ووقحة إلى هذا الحد عندما يتحدث عن العراقيين والرئيس صدام حسين».

* لبى العراقيون رجالاً ونساء من كل الأعمار دعوة حكومية للتطوع والتدرب على حمل السلاح، مبدين استعدادهم للدفاع عن بلدهم ضد الهجمات الجوية الأميركية المحتملة.

*** صدام موافق على المقترحات الفرنسية**

أوضحت وكالة الأنباء العراقية أن الرئيس العراقي صدام حسين أبلغ إلى المبعوث الفرنسي الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية برتران دوفورك موافقته على «العناصر الجوهرية» للمقترحات الفرنسية «في شأن الموقف الراهن وما ينبغي عمله في إطار التوصل إلى الحل السياسي المتوازن الذي ينسجم مع جوهر قرارات مجلس الأمن وأهدافها الحقيقية». وقالت إن الرئيس العراقي «عبر عن اهتمامه بما جاء في رسالة الرئيس شيراك وتقديره لمبادرته» وأكد «استعداد العراق لمواصلة الحوار مع فرنسا وروسيا والأطراف الآخرين المعنيين بالموضوع والذين يرغبون في المساهمة في هذه الجهود، مبرزاً «ضرورة احترام سيادة العراق وكرامته وأمنه وضرورة رفع الحصار عنه».

• الصحف العراقية

واصلت الصحف العراقية انتقاد السياسة الأميركية. وحذرت صحيفة «الثورة» واشنطن من مغبة عمل عسكري ضد العراق معتبرة أنه «إذا ما ارتكبت أميركا العدوان فإن الحصيلة ستكون العزلة وتحول الصف الدولي الضعيف والمتردد إلى صف معارض وملتزم نصرة الحق قولاً وفعلاً».

• الصحّاف في دمشق اليوم (٩/ ٢/ ١٩٩٨)

عزز العراق المستشعر بخطورة الموقف من توجهه نحو الدول العربية سعياً لدعم ديبلوماسي وسياسي قد يكبح العدوان أو يخفف من وطأته، فأعلن مصدر ديبلوماسي عربي في عمان ان وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف سيزور دمشق اليوم (٩/ ٢/ ٩٨) في بداية جولة تشمل مصر والأردن. وقال المصدر إن جولة الصحاف تستهدف شرح وجهة نظر العراق في الأزمة وأضاف إن الصحاف سيتوجه مباشرة عن طريق البر عبر الحدود السورية ـ العراقية ومن ثم سينتقل من دمشق إلى القاهرة ومنها إلى عمان.

ومن جهة ثانية قال نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في تصريحات لتلفزيون الجزيرة القطري إن الولايات المتحدة قد تستخدم أسلحة للدمار الشامل في ضربة عسكرية محتملة للعراق. وأضاف ان الرد العراقي سيتوقف على تقييم القيادة للموقف وقت حدوث الهجوم وأشار إلى أن واشنطن تسعى لضرب نظام الرئيس العراقي. وقال رمضان «دعونا سابقاً وندعو إلى حوار مع الإدارة الأميركية» ولكنه أكد أن على واشنطن أن تبتعد عن التدخل في شؤون العراق الداخلية أو النيل من سيادته». وأضاف رمضان: «إذا أرادت الولايات المتحدة أن تضمن مصالحها في المنطقة فعليها ان تفتح الحوار مع العراق وتبتعد عن التدخل في شؤون العراق الداخلية والعراق لن يكون مانعاً أمام أي مصالح لها» مشيراً إلى أن «العراق يمكن أن يفيد الجانب الأميركي من مبيعات النفط ومن استيراد» منتجات.

وقالت وكالة الأنباء العراقية إن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بحث في الجهود المبذولة لتسوية الأزمة بين العراق والأمم المتحدة مع بوسوفاليوك الموجود في بغداد وهاتفياً مع الأمين العام للأمم المتحدة.

حملة ديبلوماسية عراقية لحشد التأييد

بدأت بغداد حملة ديبلوماسية واسعة لضمان معارضة الدول العربية والإسلامية هجوماً عسكرياً أميركياً محتملاً في الأزمة الحالية الناجمة عن رفضها السماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية دخول «المواقع الرئاسية».

وغادر وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف بغداد في جولة تشمل سوريا ومصر ولبنان والأردن. وقال أحد زعماء حزب البعث الحاكم سعدي قاسم حمودي أن الصحاف يحمل

رسائل من الرئيس العراقي صدام حسين إلى رؤساء الدول الأربع.

ووصل نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد حمزة الزبيدي إلى الرباط حاملاً رسالة مماثلة إلى الملك الحسن الثاني. وسيزور الجزائر وتونس ويرافقه مستشار الرئيس العراقي يوسف حمادي. وأفادت وكالة الأنباء العراقية ان أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني استقبل وزير العدل العراقي شبيب المالكي الذي قابل يوم الأحد ٩٨/٢/٨ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

الصحاف يزور «دمشق العروبة» ويقوم إيجابياً الموقف العربي

وصل وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف إلى دمشق براً يوم ٩٨/٢/٩ عبر الحدود المشتركة التي فتحت في حزيران الماضي ١٩٩٧ في إطار التقارب الحاصل بين البلدين. وفي تلميح إلى احتمال تعرض العراق لضربة عسكرية قال الوزير العراقي إن «اللجوء إلى القوة لم يسبق له أن أدى إلى أي نتيجة وكل هؤلاء الواهمين انهم بالعدوان على العراق يمكن أن يجزئوا العراق وليسوا فقط واهمين بل أغبياء». ولاحظ «تطوراً إيجابياً كبيراً في الموقف العربي» وأكد أنه «لا يستثني أحداً من الأقطار العربية» معتبراً أن هذا التطور «مريح ليس فقط للعراق في ما يتعلق بالسعي لإيجاد حل سياسي للأزمة الحالية وإنما أيضاً للأقطار العربية كلها».

أما الشرع فأبدى رغبة سورية في حل الأزمة سياسياً وقال: «نحن في سوريا ضد أي عمل عسكري يوجه إلى العراق ونعتقد أن الفرصة لا تزال قائمة لمعالجة هذا الموضوع بالطرق السياسية» وذكر ان «سوريا أكدت تكراراً أنها تساند وحدة العراق أرضاً وشعباً وترفض أي محاولة للنيل من سلامة الأراضي العراقية ووحدتها وتعمل مع أشقائها العرب لرفع المعاناة عن الشعب العراقي».

وأجرى الصحاف لاحقاً محادثات مع نظيره السوري في مقر وزارة الخارجية السورية ثم التقى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي الذي اتهم واشنطن بالسعي إلى ضرب العراق على الرغم من أن «كل المؤسسات العراقية قد اخضعت للتفتيش».

*** القوات العراقية مستعدة ومتأكدة من إحراز «النصر»**

في بغداد، شدد وزير الدفاع العراقي الفريق أول الركن سلطان هاشم أحمد علي أن القوات العراقية جاهزة لمواجهة هجوم أميركي - بريطاني وانها واثقة من إحراز النصر. وأبلغ إلى صحيفة «نبض الشباب» الأسبوعية ان «الاستعدادات القتالية لتشكيلات القوات المسلحة استكملت لمواجهة الإعتداء الأميركي - البريطاني ضد بلدنا» وأضاف «إن الجيش العراقي العقائدي جيش القائد صدام حسين على أهبة الاستعداد لحماية أرضنا ووطنا من شرور الأعداء الحاقدين».

وكانت وزارة الدفاع العراقية قد بدأت في الأول من شباط الجاري تدريب المتطوعين على حمل السلاح تلبية لنداء صدام. وقال مسؤولون في حزب البعث الحاكم أن أكثر من مليون متطوع بدأوا التدريبات.

وأوردت وكالة «الاسوشيتد برس» أنباء من العراق مفادها أن قيادة فرق الحرس الجمهوري الأفضل تدريباً وتسليحاً في الجيش العراقي ستوزع قواتها وأسلحتها في أنحاء مختلفة من العراق لتجنيبها ضربة موجعة.

وقال عراقيون وصلوا إلى عمان براً ان السلطات أمرت بإخلاء مدارس ومبانٍ حكومية أخرى في عدد من المدن والبلدات لتحويلها مراكز مؤقتة لفرق الحرس الجمهوري. وفي المؤتمر الإسلامي الشعبي العالمي الثامن الذي افتتح يوم ٩/٢/٩٨ في بغداد دعا نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان المسلمين إلى التضامن مع بلاده. وقال إن علماء الدين في العالم الإسلامي مدعوون إلى «التحرك من أجل الجهاد الذي أراده الله لتعزية النظام الأميركي والصهيوني أمام شعوب العالم وتوضيح الحقائق وقول الحق».

*** الصحاف يسلم الأسد رسالة من صدام ويؤكد رفض البلدين التهديدات الأميركية**

أعلن وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف يوم ١٠/٢/٩٨ في دمشق انه اطلع الرئيس السوري حافظ الأسد على وجهة نظر العراق في الأزمة القائمة بينه وبين الأمم المتحدة، وأكد أن «سياسة البلدين متقاربة جداً بل متطابقة حيال رفض اللجوء إلى القوة ورفض التهديدات العسكرية الأميركية» وأعرب الصحاف خلال مؤتمر صحافي عقده بعد لقائه الرئيس الأسد عن سروره للقاء الذي وصفه بأنه جيد جداً وأشاد بموقف سوريا الرافض لشن ضربة عسكرية ضد العراق.

وتناول الصحاف في مؤتمره أسباب نشوء الأزمة وتصرف اللجنة الخاصة بالتفتيش المؤلفة من أعضاء من (الولايات المتحدة الأميركية) و(بريطانيا) الذين يريدون استمرار الحصار على (العراق) وإهانة كرامة الشعب العراقي بأن تجعل من (العراق) بلداً محتلاً تراقب كل شيء فيه حتى حركات رئيس الدولة.

وأشار إلى أن كل المبادرات تندرج الآن تحت لواء المبادرة الروسية لحل هذه الأزمة وهذه المبادرة تحظى بدعم ومساندة الدول العربية وقال: «إننا نعمل بكل طاقتنا حتى لا يكون هناك صدام عسكري، لكننا نتصرف بحياتنا العملية ونحن نتوقع الأسوأ من الإحتمات ولن نخاف التهديدات الأميركية».

وأشار إلى أن ما يجري في شمالي العراق الهدف منه إضعاف العراق وتقسيمه ولن يتحقق ذلك. وان مؤامرة تقسيم العراق لا تستهدف العراق وحده وإنما تطال أيضاً سوريا والسعودية متهماً أميركا بأنها تسعى إلى منطقتين شيعية وسنية كما تسعى إلى تقسيم مصر بين المسلمين والأقباط وتابع قائلاً إنها حاولت تقسيم لبنان وفشلت.

وحذر الصحاف من أن رفض المقترحات الروسية الخاصة بإنهاء الأزمة القائمة مع الأمم المتحدة يعني أن أميركا تريد ضرب العراق عسكرياً حتى لو فعل المستحيل. وأشار في المؤتمر الصحافي إلى أن المقترحات الروسية تتضمن السماح بتفتيش كافة المواقع بما في ذلك القصور الرئاسية من قبل لجنة خاصة وتؤدي بالنتيجة إلى إثبات أن العراق لا يخبىء أسلحة الدمار الشامل.

وقال «إذا رفضت المبادرة الروسية اعتقد أن معنى ذلك أن الانغلوساكسون يريدون أن يعتدوا على العراق حتى لو عمل المستحيل».

وقال ان إتهام الولايات المتحدة للعراق بإخفاء أسلحة الدمار الشامل في القصور الرئاسية ما هو إلا «خدعة» للمجتمع الدولي «لأنهم يريدون أن يراقبوا ويفتشوا المكان الذي يشتغل فيه الرئيس صدام حسين وأن يكون ذلك مستمراً مثلما يتم التفتيش في المعمل الذي ينتج السلاح الكيماوي».

وتحدث الصحاف بالتفصيل عن المبادرة الروسية التي تم التوصل إليها نتيجة جهود دولية شاركت فيها فرنسا والصين والجامعة العربية مشيراً إلى أن بغداد سترحب بزيارة للأمين العام للأمم المتحدة لبغداد لبحث تنفيذ هذه المبادرة.

وقال إن العراق اقترح في إطار المبادرة الروسية تشكيل لجنة تتكون من عدد متساو من ممثلين عن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، خمسة من كل دولة مثلاً وأن يتم تشكيل لجنة من الخبراء أعضاء اللجنة الخاصة التي يبلغ عدد أعضائها ٢١ دولة ويمكن أن يكون هناك اثنان أو ثلاثة أعضاء.

وبهذا تتمكن أميركا مثلاً من أن تسمي خمسة أعضاء «ولا مانع أن يكونوا من جواسيسها في اللجنة الخاصة»، ومضى الصحاف يقول إن العراق اقترح ضمن المبادرة الروسية أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتسمية رئيس للجنة يكون الأخضر الإبراهيمي على اعتبار انه أرسل للعراق سابقاً أو أن يكون الرئيس من روسيا على اعتبار أنها هي صاحبة المبادرة.

وقال إن العراق لا مانع لديه من أن يتم تعيين ريتشارد بتلر رئيس اللجنة الخاصة نائباً لرئيس هذه اللجنة.

وقال «نحن سنفتح المواقع الرئاسية من دون قيد أو شرط وتكون المدة ٣٠ إلى ٦٠ يوماً وأن يستخدموا كل وسائل التحقق وأن يأخذوا عينات من الهواء والتربة والحشائش وورق الأشجار ونحللها سوياً في مختبر اللجنة الخاصة في بغداد» وأن يستخدموا مجسات أو رادارات للبحث في الأماكن المحيطة بالقصور الرئاسية.

*** الموقف العراقي من إرجاء جولة أنان في الشرق الأوسط**

قوبل إرجاء جولة كوفي أنان في الشرق الأوسط بانتقاد عنيف في بغداد حيث رأت صحيفة «بابل» أن الأمين العام للأمم المتحدة «ينصاع لأوامر واشنطن التي لا تؤيد حلاً سلمياً للأزمة».

وقللت صحيفة «الجمهورية» العراقية من أهمية ضربة عسكرية أميركية جديدة للعراق مشيرة إلى أن التحالف الجديد ضد بغداد ضعيف بالمقارنة مع تحالف عام ١٩٩١.

*** بغداد تنفي توجيه رسائل «تطمين» إلى إسرائيل**

نفى العراق يوم ١٠/٢/٩٨ ما ذكرته إسرائيل بأن الرئيس العراقي صدام حسين بعث برسائل تطمين إلى إسرائيل عبر موسكو أكد فيها أنه لا يعتزم ضربها.

ونفى ناطق رسمي عراقي (١٠/٢/٩٨) أن يكون الرئيس العراقي وجه رسائل إلى أي طرف كان. وكان دبلوماسيون غربيون في عمان قد أفادوا أن صدام «تعهد» في رسالة بعث بها يوم ٩/٢/٩٨ إلى السلطات الإسرائيلية عبر موسكو بعدم ضرب إسرائيل. وأوضحت المصادر أن صدام أكد في رسالته «انه ليست لديه الإمكانية ولا الرغبة أو النية في ضرب إسرائيل». كما أوضحت المصادر أيضاً أن موسكو دفعت صدام إلى توجيه هذه الرسالة «الشخصية» إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في إطار مساعيها الدبلوماسية لنزع فتيل الأزمة.

وقال دبلوماسي ان «الهدف كان تهدئة الإسرائيليين في وقت يتصاعد فيه التوتر بين الولايات المتحدة والعراق»، وأشار إلى أن صدام أخذ في الاعتبار «أن من مصلحة إسرائيل ضرب العراق كذريعة لوقف عملية السلام» العربية ـ الإسرائيلية.

والتقى السفير الروسي لدى تل أبيب ميخائيل بوغدانوف يوم ١٠/٢/٩٨ برئيس الكنيست دان تيخون الذي طلب الإجتماع به لمناقشة الأزمة العراقية وقال بعد اللقاء إن «الرسالة العراقية إلى الروس هي أن الأزمة لن تطال إسرائيل» لكن تيخون لم يقدم هذه التطمينات على أنها رسالة من القادة العراقيين إلى إسرائيل.

وأكد وزير الدفاع إسحق موردخاي في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي وجود رسائل عراقية وقال: «هناك رسائل علنية وسرية تصلنا من العراق ونحن ندرسها». وأضاف «ولكننا لا نثق سوى بالتقييمات التي تقوم بها وزارة الدفاع وهيئة الأركان».

وأضاف: إن إسرائيل أبلغت العراق علناً وعبر الوسطاء الدبلوماسيين أنها تأمل في البقاء خارج النزاع وقال ان «العراق تلقى أيضاً رسائل واضحة من جانبنا نأمل فيها بالبقاء خارج النزاع على الرغم من مصلحتنا في حصول الولايات المتحدة على عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى بغداد».

الصحاف يعلن في القاهرة فتح كافة المواقع للتفتيش

قدم وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف يوم ١١/٢/٩٨ توضيحاً لرؤية بلاده لسبل حل الأزمة القائمة مع الأمم المتحدة بسبب رفضه ترك لجنة نزع الأسلحة التابعة لها تفتيش مواقعه الرئاسية.

وفي ما يأتي أبرز ما أعلنه الصحاف في القاهرة:

ـ إنشاء فريق خاص لتفتيش المواقع الرئاسية

«يقوم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بتشكيل فريق خاص يضم عدداً متساوياً من الخبراء من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومن الدول الإحدى والعشرين أعضاء اللجنة الخاصة» بنزع أسلحة العراق (يونسكوم).

ـ المواقع الرئاسية الثمانية

«إن خلاصة المبادرة الروسية ـ الفرنسية هي أن يفتح العراق كل المواقع الرئاسية الثمانية. وعندما نقول ثمانية نعني كل المواقع ولا نستثني بيتاً أو مرآباً فالموقع الواحد قد يتضمن عشرات الفيلات والقصور».

«وعندما نقول ثمانية نعني كل المواقع، وهذا يعني ثماني مناطق مختلفة المساحات: فموقع البصرة مثلاً يضم ثلاثة مبان في حين أن أحد المواقع في بغداد يضم أكثر من ٢٠ فيلا».

«هذه المواقع متوزعة في كل أنحاء البلاد: هناك موقع في محافظة البصرة في الجنوب، وآخر في الموصل في الشمال، وآخر في منطقة مكحول الجبلية في الشمال، وآخر في محافظة تكريت في الشمال، ومواقع في بغداد وضواحيها».

«عندما نتحدث عن المواقع، نتحدث عن منطقة توجد فيها عشرات الفيلات لاستقبال ضيوف الرئيس والقيادة العراقية وعدد من القصور».

ـ مدة تفتيش المواقع الرئاسية

«نحن في رأينا أن شهراً أو شهرين (هي مدة) أكثر من كافية(لتفتيش المواقع الرئاسية) ويترك الموضوع للفرق الخاصة، ونحن نعتقد أن أسابيع قليلة ستكون كافية للإنتهاء من هذا الموضوع، والفريق سيكتشف المدة التي تكفيه».

«ويمكن أن يزور الفريق موقعاً معيناً مرّة واحدة أو مرتين أو عشر مرات، إنما ضمن مدة واحدة وبعدها ينتهي عمله».

ـ مجالات عمل فريق التفتيش

«المفتشون لن ينظروا فقط بل سيتحققون بكل الوسائل الفنية والتحاليل المختبرية وأجهزة الرادار والمجسّات الالكترونية، وسيأخذون عينات من الحشائش والأشجار والتربة والهواء، سيحللونها في مختبر تابع للجنة يونسكوم التي سيستمر عملها ولن يتوقف (في المواقع غير الرئاسية). نحن إزاء المواقع الرئاسية الآن».

«وفي ختام عملهم يرفع المفتشون تقريراً مفصلاً إلى مجلس الأمن».

- **تأييد العراق للمبادرتين الروسية والفرنسية**

«نحن موافقون على المبادرة الروسية». «هناك أجزاء كبيرة من المبادرتين الروسية والفرنسية هي أفكار عراقية، ولذلك فنحن نؤيد وندعم هاتين المبادرتين والجهود الفرنسية (والروسية) بكل قوتنا. هذا هو الجهد الذي يسانده العراق ونأمل أن تجد هذه الجهود التأييد الكافي وأن يتم تحاشي الصدام العسكري. نحن سنواصل دعم الجهود الدبلوماسية لأننا لا نرى مصلحة لأحد في أن يستخدم السلاح في موضوع يمكن أن يسوى بالجهود الدبلوماسية».

*** بغداد**

في بغداد احرق ١٥٠ متظاهراً من بلدان إسلامية أعلاماً أميركية وإسرائيلية تعبيراً عن تضامنهم مع العراق. وقد نظم التظاهرة التي جرت أمام مقر برنامج الأمم المتحدة للإنماء المشاركون في المؤتمر الإسلامي الشعبي الثامن. ودعا نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في كلمة ألقاها في افتتاح المؤتمر إلى مساندة العراق في مواجهة التهديدات.

واتهمت الصحف العراقية واشنطن بالسعي إلى إحباط الجهود الدبلوماسية وكتبت صحيفة «الثورة» أن واشنطن تحاول إيهام الرأي العام العالمي بأن الجهود الدبلوماسية التي تبذل قد استنفدت ولا جدوى من مناقشة أي مبادرة تقدم لتعزيزها». وأكدت أن «واشنطن لا ترحب بالديبلوماسية ولا تريدها لحل هذه الأزمة لأنها لا تريد الديبلوماسية إلا حين تكون غطاء لإضفاء مشروعية زائفة على ضرب العراق والإنتقام من شعبه».

*** بغداد لا تزال متفائلة بحل يجنبها الضربة الأميركية**

رأى وزير الخارجية العراقي (١٢/ ٢/ ٩٨) محمد سعيد الصحاف أن الباب لا يزال مفتوحاً أمام إيجاد حل سياسي للأزمة مع مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» برئاسة ريتشارد باتلر.

وقد نفى الصحاف في مؤتمر صحافي عقده بعد لقائه الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد ان يكون موقف العرب قد تغير وتمنى على هؤلاء أن «يدفعوا بالجهود السياسية بالمنطق المعقول» وان يواصلوا موقفهم الرافض لاستخدام القوة. وقال انه أخبر الرئيس المصري ان العراق يريد سحب البساط من تحت أقدام أميركا ولكن «أوضحت له أيضاً ما هي الحدود الوطنية التي تلتزم السيادة والكرامة وان هذه خطوط حمر، مشيراً إلى رفضه فتح القصور أمام لجنة يونيسكوم التي قال انها تتألف من «جواسيس أميركان».

ووصف الرفض الأميركي المقترحات والمبادرات المطروحة بانه مجرد تمويه مضيفاً ان أميركا «ستخسر خسارة فادحة إذا حولوا رفضهم المخادع حالياً إلى رفض حقيقي».

وسئل عن بيان دول مجلس التعاون الخليجي فأجاب انه «صياغة سلبية» للموقف نفسه وهو رفض أي عملية عسكرية ضد العراق ولكن «في الوقت ذاته يريدون إرضاء الولايات المتحدة بتحميل العراق المسؤولية».

وعلق على مطالبة الجميع، بما فيهم العالم العربي، العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بأن «القول مطالبة العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن فيه غموض شديد جداً. نحن نفذنا كل القرارات الجوهرية لمجلس الأمن».

ومع أن الوزير العراقي استمر في التمسك بالمبادرة الروسية التي تطرح تأليف لجنة خاصة غير «يونيسكوم» لتفتيش كل المواقع الرئاسية تتألف من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى ٢١ عضواً من اللجنة الخاصة يرأسها شخص يختاره الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ويكون باتلر نائباً للرئيس.

غير أنه ترك الباب مفتوحاً أمام المبادرة الفرنسية التي تطرح تطعيم «يونيسكوم» بعناصر أخرى، وتكون مهمة اللجنة الجديدة تفتيش القصور الرئاسية والمباني المحيطة بها لفترة محددة بشهر أو شهرين، بينما تخضع الحدائق والمخازن المحيطة بالبنايات «للتفتيش المستمر» بواسطة «يونيسكوم». وفي حين أن مصادر الوفد العراقي أفادت ان بغداد رفضت الشق الثاني من المبادرة الفرنسية المتعلق بالحدائق والمخازن المحيطة بالقصور، كرر الصحاف تعبير «لسنا مختلفين مع الفرنسيين» وان موضوع التمييز بين المباني وملحقاتها «ممكن معالجته» كما أن العراق وفرنسا يعملان على تثبيت «الصيغة المناسبة» التي يقبلها مجلس الأمن.

*** الموقف العراقي**

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن رئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي أن الولايات المتحدة رفضت الإقتراحات العراقية لحل الأزمة مع الأمم المتحدة لأنها تريد أن «تدفع الأمور إلى المواجهة والحرب» كما «تريد إخضاع العراق».

ونسبت الوكالة إلى اللواء حسام محمد أمين المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية العراقية التي تتولى التعامل مع «يونيسكوم» ان اللجنة نفذت ثماني عمليات تفتيش في العراق من «دون أية إشكالات».

المواقع الثمانية للرئاسة العراقية

أفاد ديبلوماسيون أن بغداد وضعت لائحة بالمواقع الرئاسية الثمانية التي لا تزال ترفض السماح لخبراء الأمم المتحدة بدخولها، وأعلنت أن مساحتها الإجمالية ٧٠ كيلومتراً مربعاً بما في ذلك القصور وتوابعها. والمواقع هي الآتية:

ـ ثلاثة مواقع في العاصمة: قصر الجمهورية الذي كان مقراً لملوك الأسرة الهاشمية، وقصر الحبانية القريب من المطار، وثالث في وسط بغداد لا يزال موقعه الدقيق مجهولاً.

ـ موقعان في تكريت وهي مسقط رأس الرئيس العراقي صدام حسين ومركز محافظة صلاح الدين.

ـ موقع واحد في البصرة، ثانية كبرى المدن العراقية، عند مصب نهري دجلة والفرات في محافظة البصرة.

ـ موقع واحد في الموصل، كبرى مدن شمال العراق في محافظة نينوى.

ـ موقع في الثرثار على ضفاف بحيرة تقع على مسافة ١٢٠ كيلومتراً شمال غرب بغداد محافظة صلاح الدين.

وتحوط أسوار ضخمة القصور مع توابعها: منازل الضيوف والخدم والحراس وغرف تجهيزات التدفئة والتبريد.

وتؤكد اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» ان في القصور كذلك مراتب وملاجىء ومستودعات ومخازن ذخيرة ومراكز استخبارات وتجهيزات للإتصالات.

وأشار نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى أن المساحة الإجمالية للمواقع الثمانية يبلغ ٧٠ كيلومتراً مربعاً.

لكن المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون أكد أن مساحة أحد هذه المواقع تفوق وحدها مساحة العاصمة الإتحادية الأميركية واشنطن.

*** بغداد ترى فرصة الحل قائمة**

في بغداد حيث أقيم احتفال تأبيني لضحايا قصف ملجأ العامرية الذي قضى فيه نحو ٤٠٠ شخص في حرب الخليج عام ١٩٩١ أمل وزير الإعلام والثقافة العراقي همام عبد الغفور «ألا يرتكب الأميركيون خطأ مهاجمة العراق للمرة الثانية. ولكن إذا حدث ذلك فإنهم سيجدون أمامهم شعباً موحداً يدافع عن حقوقه». ورأى «أن الفرصة لا تزال سانحة للتوصل إلى تسوية ديبلوماسية (. . .) للأزمة التي افتعلها الأميركيون».

*** وفد من الأمم المتحدة في بغداد**

مع تزايد الكلام عن مهمة يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قريباً إلى العراق سعياً إلى حل الأزمة العراقية ـ الأميركية، أعلن مصدر رسمي عراقي أن فريق الخبراء الذي أوفده أنان إلى بغداد عقد أمس (٩٨/٢/١٥) اجتماعاً مع وزير النفط العراقي الفريق عامر محمد رشيد ووكيل وزارة الخارجية رياض القيسي. وصرح الناطق باسم الأمم المتحدة ان مهمة الفريق تقنية وتقضي «بوضع خرائط للمواقع الرئاسية الثمانية» التي تمنع بغداد دخولها على خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم». وكان مندوب العراق لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون قد قال وفي وقت سابق من «أن العراق يشجع الأمين العام على القيام بزيارة للعراق لإيجاد حل سلمي للأزمة».

ومن جهة ثانية كرر نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أمام نائب وزير الخارجية الروسي فيكتور بوسوفاليوك من أن «العراق مخلص وجادّ في حل الأزمة التي افتعلتها أميركا ضده، حلاً دبلوماسياً. وأشاد بالجهود الروسية مؤكداً أن العراق «يتعاون مع كل المبادرات في

هذا الإتجاه مع عدم المساس بسيادة العراق وأمنه».

* نقلت صحيفة «الرأي» الأردنية عن وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف انه سيلتقي نهار الأربعاء ١٨/٣/٩٨ في باريس الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والرئيس الفرنسي وقال «هناك احتمال أن يزور أنان بغداد».

ودعا المجلس الوطني العراقي كوفي أنان إلى «تحمل مسؤولياته ومنع الإعتداء» الأميركي على العراق. وبعث أعضاء المجلس بمذكرة إلى الأمين العام أكدوا فيها «أن العراق لا يمتلك أية أسلحة للدمار الشامل وان هذا الادعاء ليس إلا غطاء من أجل تبرير العدوان العسكري على العراق».

وصرح نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ان «القيادة العراقية تأمل في ألا يضربوا العراق. ولكن إذا مضت الإدارة الأميركية وبريطانيا في شن هجوم على العراق فإنني على ثقة من أن النتائج لن تخدم نفوذ أميركا في المنطقة».

*** حصول أنان على تفويض مشروط بالسفر إلى بغداد**

بعد حصول الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ١٧/٢/٩٨ بتفويض مشروط بالسفر إلى بغداد، اتهم المستشار الرئاسي العراقي عامر حمودي السعدي واشنطن بوضع «عقبات وعراقيل» أمام زيارة أنان لبغداد. وصرح قائلاً «نأمل أن يتمكن من الحضور وألا يضع الأميركيون أي عراقيل أو عقبات أمام حضوره بالإصرار على أشياء لا يوافق عليها الأعضاء الدائمون الآخرون في مجلس الأمن». وانتقد رئيس «يونيسكوم» ريتشارد باتلر وقال عنه إنه «شخص لا يعتد به ولا أعتقد انه يهتم بعمليات المراقبة الجارية وبالوصول حقاً إلى حقيقة الأمور ورفع العقوبات، بل هو أكثر اهتماماً بخدمة سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا». وأعلن أن العراق أقام برنامجاً لإنتاج الأسلحة البيولوجية عام ١٩٩٠ رداً على «امتلاك إسرائيل أسلحة دمار شامل». وأكد أن الخبراء العراقيين استخدموا نوعاً من غاز الانتراكس لم يكن ممكناً فعلاً استعماله في إنتاج أسلحة ومنذ ذلك لا يملك العراق أسلحة بيولوجية، وأوضح أن الغاز الذي انتج «ليس سلاحاً قابلاً للإستخدام بل أضفي عليه طابع السلاح لإظهار امتلاكنا وسيلة ردع».

وأصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً رداً على وثيقة «مليئة بالتضليل والمغالطات» وزعتها وزارة الخارجية البريطانية في الرابع من شباط الجاري من أجل إظهار «عبثية الإتهامات التي تقول إن العراق مستمر في إنتاج أسلحة دمار شامل» وجاء في البيان أن «يونيسكوم» دمرت أطناناً من العناصر البيولوجية والمواد الكيميائية «بمشاركة نشيطة ودعم لوجستي من العراق» وليس «على رغم الخداع والإخفاء والمضايقات والعرقلة من جانب العراق» كما تؤكد وزارة الخارجية البريطانية. وقال ان النص البريطاني يؤكد أن «أربعة آلاف طن من المواد الكيميائية و٣١ ألف طن من ذخائر الأسلحة الكيميائية» لا تزال مفقودة وان «هذا الأمر ينبغي أن يكون

خبراً جديداً للجنة الخاصة لأنها لم تتوصل حتى الآن إلى نتيجة كهذه». ولفتت وزارة الخارجية العراقية إلى أنه «خلال سبع سنوات من عمليات التفتيش لم يتعرض أي من العاملين في اللجنة الخاصة للمضايقة أو الخطر». أما بالنسبة إلى الإتهامات المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، فقالت الوزارة «ان لا شيء أبعد من الحقيقة من هذا الإستنتاج. فليس هناك نشاطات في مجالس الأسلحة البيولوجية منذ أن تم القضاء على البرنامج عام ١٩٩١ وما يبحث فيه حالياً هو تاريخ هذا البرنامج وليس استمراره».

موقف العراق بعد تقرير زيارة أنان لبغداد

* صرح وزير الخارجية العراقي ١٨/٢/٩٨ انه عندما يصل أنان إلى بغداد ستبدأ محادثاته وستستمع بغداد والقيادة العراقية له. وسيسمعونه وجهة نظرنا، ويتفاعلون إيجابياً مع المقترحات التي يحملها (. . .) دعونا نتفاءل بحل سلمي».

*** العراق سيتعامل مع الأمين العام للأمم المتحدة «بكل إيجابية»**

الموقف العراقي بالنسبة لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، أعلنه نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان ١٩/٢/٩٨ وهو أن «القيادة العراقية ستتعامل بكل إيجابية مع السيد كوفي أنان وستتعاون معه طبقاً لقرارات مجلس الأمن والتي تنص على الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه بما فيه القسم ج من القرار ٦٨٧» الذي ينص على رفع الحظر النفطي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ بعد أن تؤكد اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» انه لم يعد يملك أسلحة للدمار الشامل. وأشار إلى «مواقف العراق الإيجابية وتنفيذه قرارات مجلس الأمن وتعاونه المخلص مع لجان الأمم المتحدة ومع كل المبادرات العربية والأجنبية بعقل مفتوح لحل الأزمة ديبلوماسياً وإبعاد شبح العدوان الذي تهدد به أميركا».

*** بغداد سمحت لخبراء «يونيسكوم» بدخول مواقع رئاسية قبل ساعات من وصول أنان للقيام بمسعى دبلوماسي**

كررت بغداد ترحيبها بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي بدأ تاريخ ٢٠/٢/٩٨ مهمة «الفرصة الأخيرة» سعياً إلى حل لمشكلة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل يجنب العراق ضربة عسكرية أميركية. وصرح النجل الأكبر للرئيس العراقي صدام حسين، عدي في مقابلة مع وكالة «كيودو» اليابانية، أن القيادة العراقية «ترحب بكل الجهود التي يمكن أن تتيح انقاذ سيادة العراق وكرامته من ضربة أميركية وحشية». وأضاف: «نأمل أن تكون زيارة أنان على مستوى تطلعاتنا لجهة إحلال العدل».

وشدد على «أن العراق نفذ كل التزاماته حيال الأمم المتحدة، لكن اللجنة الخاصة لا تزال تؤكد أن ثمة مسائل أخرى تريد التحقيق فيها».

ورأت صحيفة «الثورة» أن مهمة أنان ستكون سهلة إذا «جاءنا بعقل منفتح وإرادة حرة». وقالت إن العراق «سيبذل كل الجهود الجادة والمشروعة لإنجاح مهمته لأنه يحترم كلمته ويفي بوعده ولا يتملص منها أو يسخرهما لغايات غير شريفة مثل المسؤولين الأميركيين».

وفي بادرة حسن نية، قال مسؤول في الأمم المتحدة إن «الفريق دخل القصور من دون قيود» وأضاف إن المفتشين «كانوا في كل الأمكنة وحيثما أرادوا» مع المسّاحين الذين انهوا بياناتهم.

وصرح المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية حسام محمد أمين أن «خبراء اللجنة الدولية واصلوا في شكل طبيعي مهماتهم من دون أي مشكلة وبمساعدة الجانب العراقي» وأوضح أن ست مجموعات من الخبراء زارت يوم ٢٠/٢/٩٨ ست مواقع «يشتبه في أنها تضم أسلحة محظورة».

اتفاق خطي بين العراق والأمم المتحدة يوقع اليوم في ١٩٩٨/٢/٢٣

مفتاح القصور في يد أنان والرد الأميركي ينتظر التفاصيل

نجح يوم أمس (٢٢/٢/٩٨) الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، بعد محادثات ماراتونية شاقة مع المسؤولين العراقيين توّجها بلقاء الرئيس صدام حسين، في إزالة العقبة الأساسية الأخيرة التي كانت تعترض فتح القصور الرئاسية العراقية أمام مفتشي الأمم المتحدة، وهو الشرط الأساسي لتفادي ضربة عسكرية أميركية. وتوصل الجانبان إلى اتفاق على عمليات التفتيش من المقرر أن يوقع صباح اليوم (٢٣/٢/٩٨) في بغداد تمهيداً لعرضه أمام مجلس الأمن لاتخاذ القرار النهائي في شأنه. وعلم أن الإتفاق بين الطرفين يؤكد الدور المركزي للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» ومشاركة ديبلوماسيين من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تفتيش القصور وعدم تحديد مهلة زمنية لهذا التفتيش.

وقد رفضت الإدارة الأميركية التعليق على الإتفاق قبل «الإطلاع على تفاصيله» وأصرت حليفتها بريطانيا على عدم تقديم أي تنازل في «المسائل الجوهرية». فإن من شأن هذا الإتفاق أن يحرج واشنطن إذا رفضته لأنه سيجعل خلافها مع العراق مشكلة ثنائية لا مشكلة دولية وتالياً قد يعوق حشدها حلفاء إذا أصرت على توجيه ضربة عسكرية.

التوصل إلى اتفاق

فبعد عشرات الساعات من المحادثات كان آخرها جولة أخيرة بين أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اعقبت لقاء للأمين العام لمنظمة الدولية والرئيس العراقي، أعلن مسؤول عراقي الساعة ١٠,١٥ بتوقيت بغداد ان الجانبين توصلا إلى اتفاق على عمليات التفتيش عن الأسلحة، سيوقع في مقر وزارة الخارجية العراقية صباح اليوم الإثنين الواقع في ٢٣/٢/١٩٩٨.

وأعلن الناطق باسم الأمين العام فريد ايكهارد قائلاً: «في وسعي أن أؤكد ما قالته مصادر عراقية. لدينا اتفاق خطي سيوقع قبل مؤتمر صحافي يعقد الساعة ١٠,٣٠ من صباح غد الإثنين (اليوم)». وأوضح أن «الأمين العام يرى أن هذا الإتفاق ينسجم مع المبدأين اللذين كان يحملهما لدى مجيئه إلى هنا» وهما احترام قرارات الأمم المتحدة ودخول الخبراء الدوليين الكامل وغير المشروط المواقع التي يرغبون في تفتيشها. وأضاف أن أنان يعتقد أن رد فعل مجلس الأمن سيكون إيجابياً. وأشار أن الأمين العام «اتصل فعلاً بالدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أي بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة بعد اجتماعه مع صدام حسين». وفي وقت لاحق كرر إيكهارد انه «ابرمنا اتفاقاً نشعر أنه إيجابي جداً. فهو إيجابي للعراق وإيجابي للمنطقة وفي حقيقة الأمر للعالم».

وبعد انتهاء الإجتماع الرسمي بين أنان وعزيز عقد المستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل ووكيل وزارة الخارجية العراقية رياض القيسي اجتماعاً لوضع الصيغة القانونية للإتفاق.

وثيقة أنان

كان الإتفاق خلاصة جهد طويل بذله الأمين العام للأمم المتحدة منذ بعد ظهر يوم الجمعة الفائت ٢٠/ ٢/ ٩٨ في بغداد وتوج بلقائه والرئيس العراقي استمر ثلاث ساعات.

الأمين العام للأمم المتحدة جاء إلى بغداد ومعه مشروع وثيقة فيه الكثير من العبارات بين قوسين، أولاً لأنه لم يكن قد حصل على إجماع من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ثم لأنه يريد تسوية بعض نقاط الخلاف مع القيادة العراقية. وعلم أن مشروع الوثيقة وضعه في نيويورك المستشار القانوني للأمم المتحدة هانس كوريل وان أنان ناقشه مع مستشاريه المرافقين، وهم، إلى كوريل، كل من مستشاره الخاص الأخضر الإبراهيمي ومدير مكتبه رالف نوتس في الطائرة في طريقه إلى بغداد، وقد أعيدت كتابته مرة أولى وثانية في دار الضيافة التي وضعتها السلطة العراقية في تصرف الأمين العام.

وقالت المصادر إن الأمين العام كوفي أنان بدأ بإزالة الأقواس من النص، قوسين بعد قوسين، منذ باشر اجتماعه مع طارق عزيز مساء يوم الجمعة ٢٠/ ٢/ ٩٨ وانه إلى حين توجهه للقاء صدام حسين أمس ٢٢/ ٢/ ٩٨ كان قد أزالها كلها ما عدا قوسين في الموضوع المتعلق بالفترة الزمنية لتفتيش المواقع الرئاسية التي كانت بغداد حددتها بستين يوماً.

وفهم أن الجانبين اتفقا على تأكيد الدور المركزي لـ«يونيسكوم» وأن العراق وافق على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة المعروف باسم «يونيسكوم» أي ان يدخل المفتشون المواقع الرئاسية ومعهم ديبلوماسيون من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. كما اتفقا على أن يوقع العراق الوثيقة التي سيحملها أنان إلى مجلس الأمن والأرجح أن يوقعها طارق عزيز.

وذكر أن أصعب المحادثات كانت في موضوع حرية وصول المفتشين إلى المواقع الرئاسية في أي وقت ومن دون قيود.

وتحول موضوع الفترة الزمنية للتفتيش عقبة أساسية أخيرة في وجه التوصل إلى اتفاق وتخوفت مصادر في الأمم المتحدة من أن ينسف الإتفاق برمته ما لم يحل برفع العراق أية قيود عن عمل المفتشين.

الإجتماع بالرئيس العراقي صدام حسين

حمل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى اجتماعه مع الرئيس العراقي مشروع الوثيقة وفيه هذه المشكلة الجوهرية التي يعتقد أن وحده صدام يتخذ القرار في شأنها.

وانطلق أنان والوفد المرافق له من دار الضيافة للقاء صدام. وقال فريد ايكهارد ان اللقاء عقد في القصر الجمهوري في حي الكرادلة في بغداد. وجرى اللقاء على مرحلتين

الأولى استغرقت ساعة واحدة وشارك فيها من الجانب العراقي نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ووزير الخارجية محمد سعيد الصحاف ومندوب العراق لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون، ومن الأمم المتحدة مستشار أنان، والثانية استغرقت ساعتين وكانت خلوة بين صدام وأنان.

وجاء إعلان ايكهارد في الرابعة والنصف بعد الظهر حصيلة الإجتماع مؤشراً إيجابياً لكون الإتفاق بات ممكناً: إذ قال إن أنان يشعر بعد اللقاء «انه على وشك تحقيق اختراق». وأضاف إن المناقشات ستعاود بين الفريقين برئاسة أنان وعزيز في السابعة مساء وان أنان يأمل في أن يكون لديه إعلان صباح اليوم (٢٣/ ٢/ ٩٨) وأكد تفاؤله بقوله إن الأمين العام يتوقع أن ينقل نتائج إيجابية إلى مجلس الأمن وانه يشعر بأن الإتفاق بات ممكناً و«يتوقع التوصل إلى اتفاق مساء اليوم (٢٢/ ٢/ ٩٨) أو صباح غد (٢٣/ ٢/ ٩٨) يكون في مصلحة الشعب العراقي.

وإذ تخوف البعض من أن يبقي مجيء أنان إلى بغداد، دون إجماع مجلس الأمن على مشروع الوثيقة، درجة من عدم الاستقرار حتى في حال التوصل إلى اتفاق، أكد ايكهارد أن الأمين العام يملك صلاحية التوصل إلى اتفاق.

وكان الأمين العام كوفي أنان قد مهد للقائه مع الرئيس صدام حسين بسلسلة محادثات «صعبة وإيجابية» مع طارق عزيز شارك فيها مسؤولون عن الأمم المتحدة والحكومة العراقية. وامتدت هذه المحادثات على ثلاث جلسات بدأت أولاها قبل ظهر السبت ٢١/ ٢/ ٩٨ وانتهت الأخيرة قبل صباح الأحد ٢٢/ ٢/ ٩٨.

وعقب اجتماع القصر الرئاسي، سادت أجواء من التفاؤل في بغداد وفي الخارج. وأفادت «وكالة أنباء الشرق الأوسط» المصرية أن صدام أجرى اتصالاً بنظيره المصري حسني مبارك أطلعه فيها على صيغة الإتفاق، وان وزير الخارجية العراقي اتصل للغاية نفسها بنظيره المصري عمرو موسى.

كما اتصل وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف بنظيره السوري فاروق الشرع وأطلعه على نتائج محادثات أنان مع القيادة العراقية وعلى توصل الجانبين إلى إتفاق.

الأزمة العراقية في مرحلة الحل

غادر الأمن العام للأمم المتحدة كوفي أنان بغداد حاملاً معه اتفاقاً مكتوباً «موزوناً ومتوافقاً مع قرارات مجلس الأمن» فأمال الميزان إلى السلم لا الحرب وذلك فقط لأنه جاء إلى العاصمة العراقية مستعداً للاستماع إلى رواية الجانب العراقي من «أزمة المفتشين» لذا اعتبر نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ان العراق «حقق صفقة عظيمة عندما أعطي فرصة عرض قضيته العادلة أمام العالم كله».

وغلف أنان نجاحه في نزع فتيل الأزمة العراقية مبدئياً بدعوة إلى نظرة للعالم أكثر رحابة تصبح ممكنة «بتحسس مخاوف الآخرين» و«تفهم ثقافات الآخرين» في انتقاد غير مباشر لكنه واضح للموقف الأميركي ـ البريطاني الذي أصر على خيار الحرب.

أما الجانب العراقي فاعتبر الإتفاق مكسباً. وفي مؤتمر صحافي مشترك عقده نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قال عزيز إن مكسب العراق هو في الفرصة التي أتاحت له «عرض قضيته العادلة أمام العالم».

وشدد الجانبان على أن «الإتفاق متوازن» وقال أنان انه يتماشى وقرارات مجلس الأمن نصاً وروحاً الأمر الذي يشجعه على الاعتقاد أنه قادر على اقناع أعضاء مجلس الأمن به. ومع أن الجانبين رفضا كلياً كشف أي من بنود الإتفاق أو الخوض في تفاصيله قبل أن يطلع أنان مجلس الأمن عليه، والتزم هذا الأمر الدبلوماسيون الموجودن في بغداد أيضاً، فإن اللهجة التي استخدمها الجانبان في المؤتمر الصحافي المشترك تعكس قراراً أو نية لبدء مرحلة جديدة في العلاقة يمكن أن تسمح للعراقيين برؤية «الضوء في نهاية النفق».

وتمنّى أنان في نهاية مهمته أن يؤدي تنفيذ الإتفاق «بعناية وفاعلية» إلى رؤية هذا «الضوء»، ذلك أن المسألة تتعلق بعمل «يونيسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية «ولا أعرف متى ينهون مهمتهم ولكن أتمنى التعجيل في العملية».

وانعكست هذه النية في الإيجابية التي سجلها أنان للجانب العراقي في تعاونه معه والتي أوصلت إلى اتفاق يحقق هدف مجلس الأمن وحتى الهدف الأميركي، بضمان حق الوصول من دون قيود لمفتشي الأمم المتحدة إلى كل المواقع بما فيها المواقع الرئاسية التي كانت أساس الأزمة الأخيرة.

«يوم الراية»

وبعد ساعات من توقيع الإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة أعلنت القيادة العراقية ٢٣ شباط

«يوم الراية» الذي انتصرت فيه إرادة العراقيين على «إرادة الشر» وبدأت وسائل الإعلام تبث أناشيد وطنية.

وفي بيان طويل صدر عن اجتماع مشترك «لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الإشتراكي» رأسه صدام حسين بعد ظهر يوم ٢٣/٢/٩٨، أعلنت القيادة بعد عرض تفصيلي لموقفها من سياسات بريطانيا والولايات المتحدة أنها قررت «رفع الغطاء عن كذبهم» وذلك «بفتح المواقع كلها أمام الزائرين مثلما كانت تفعل من قبل». كما أعلنت ولادة اتفاق «متوازن» مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، تكمن قيمته في أنه يظهر أن الساسة الأميركيين والبريطانيين «قد كذبوا على شعوبهم وعلى العالم» ذلك أن «مجرد الإتفاق على دخول البعثة التي سيشكلها الأمين العام لهذه المواقع وعلى أسس محددة يعني أن العراق أكثر صدقاً من أميركا وبريطانيا». ومن ثم انتقل كوفي أنان إلى باريس حيث اعتبر في مقابلة مع التفلزيون الفرنسي أن الكلمات الإيجابية الصادرة عن واشنطن تعطيه الأمل في أن الإتفاق الذي تم التوصل إليه سيجنب العراق ضربة عسكرية أميركية.

* رحبت الصحف العراقية التي صدرت تاريخ ٢٤/٢/٩٨ بالإتفاق واعتبرته اتفاقاً تاريخياً وانتصاراً ليس فقط للعراق بل للأمن والسلام».

وقال رئيس لجنة الشؤون العربية والدولية في المجلس الوطني العراقي سعد قاسم حمودي ان «على الدول العربية في منطقة الخليج وبقية الدول العربية والإسلامية أن تعمل متضامنة لإرغام الإدارة الأميركية على سحب حاملات طائراتها وحشودها في المنطقة فوراً».

وأفادت وكالة الأنباء العراقية «واع» أن الرئيس العراقي صدام حسين رأس يوم ٢٤/٢/٩٨ جلسة لمجلس الوزراء تناول البحث فيها «متابعة موضوع تدريب الشعب والملاحظات المتعلقة به بما يضمن الإرتقاء بمستوى التدريب وتحقيق الأهداف المرجوة منه».

طارق عزيز يقدم القراءة العراقية للإتفاق

قدم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قراءة عراقية للإتفاق الذي وقعه مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وذلك في لقاء تلفزيوني أجراه عزيز مساء ٢٤/٢/٩٨ مع رؤساء تحرير الصحف اليومية لاطلاع العراقيين على حقيقة الإتفاق ومعانيه واستغرق نحو ساعة وربع الساعة.

ورداً على السؤال الأول عما إذا كان الإتفاق مكسباً للعراق أم تراجعاً عن مواقفه السابقة، قال إن ليس في الإتفاق أي تراجع. وعرض لخلفية الأزمة منذ قالت «يونسكوم» يوم كان يرأسها رولف ايكيوس انها لن تدخل المواقع الرئاسية حتى منتصف عام ١٩٩٧ «يوم بدأنا نقترب جدياً من حسم الملفات وكان واضحاً أن الوقت سيأتي عاجلاً أم آجلاً، أي بضعة أشهر، لتطرح مسألة رفع الحصار»، ثم إلى مجيء ريتشارد باتلر الرئيس الحالي لـ«يونسكوم»

و«وقوف مفتشي اللجنة الخاصة في ايلول ١٩٩٧ على أبواب المواقع الرئاسية ورفضنا دخولهم، ثم طرد الخبراء الأميركيين من العراق»، وصولاً إلى «الزوبعة الهائلة من الأكاذيب والتلفيقات التي صنعها أعداء العراق خارج اللجنة الخاصة وداخلها». وبعد هذا التصوير الدرامي المؤذي جداً للعراق ومسعاه لرفع الحصار (. . .) صارت المصلحة الوطنية تقتضي أن نخرج بموقف جديد لفضح الأكاذيب الأميركية والبريطانية، فكانت دعوة بغداد ممثلين لمجلس الأمن واللجنة الخاصة لزيارة المواقع، ثم فتح المواقع لزيارات الديبلوماسيين والصحافيين. وكان ما يعني بغداد هو «أسلوب الزيارة» لأنها تعرف أن خبراء «يونسكوم» سيدخلون «بأسلوب القصد منه الإهانة وليس التحقق» و«لن يحسم المسألة». وبعدما بدأت المبادرات الديبلوماسية الروسية والفرنسية والعربية «قلنا نريد صيغة تحفظ كرامة العراق وسيادته».

وشرح عزيز كيف حقق الإتفاق هذه الصيغة عبر تولي أنان تأليف المجموعة وتعيين ديبلوماسيين وخبراء ومفوض، وعليه «لا نخشى أن يكون تقريرها مغرضاً لأن الرئيس ليس من عصابة اللجنة الخاصة وهناك الديبلوماسيون الذين سيعينهم الأمين العام وبينهم من سيكون من دول صديقة فيتحقق التوازن الذي نطلبه» وكذلك «الظروف الموضوعية لجلاء الحقيقة».

ورأى أن هذه النتيجة تحقق مكاسب أبعد للعراق وهي «مكاسب سياسية» على مستوى «اظهار الكذب» في تصريحات المسؤولين الأميركيين والبريطانيين «بأسلوب علمي فني يشرف عليه الأمين العام، ولهذا قيمة سياسية معنوية كبيرة إزاء دول المنطقة والعالم»، كما فيه «مكسب عملي» لأنه يجعل «موقف العراق قوياً عندما يطالب برفع الحصار لأن متطلبات القرار قد تحققت. وهذا يقرب أمد رفع الحظر».

تحول مهم

وعندما سئل هل يقيم الإتفاق توازناً في العلاقة بين العراق والأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن، أجاب: «نعم، إلى حد مهم». وعاد بالذاكرة إلى بداية التسعينات يوم لم يكن أحد في مجلس الأمن مستعداً لسماع العراق بل كان الجميع يوافقون على أي مشروع قرار ضده ويصدرون بيانات التنديد. «علاقاتنا كانت شبه معدومة مع العالم». ومنذ النصف الثاني من ١٩٩٣ «بدأ العراق يستعيد علاقاته القديمة مع عدد من بلدان العالم المهمة مثل الصين وروسيا وفرنسا. صرنا نشرح لهم فيسمعون قضايانا ويتفهمونها»، لذلك «لم تمر اتهامات باتلر بسهولة. وكانت هناك مناقشة واستماع إلى وجهة نظر العراق. وهذا ما جعل الأمين العام ـ وللمرة الأولى كأمين عام منذ ١٩٩١ ـ يأتي إلى بغداد لمعالجة أزمة بين العراق ومجلس الأمن، بين العراق واللجنة الخاصة (. . .) وجاء ليس ساعي بريد بل ليتفاوض واستمع إلى العراق وأسمع العراق ما لديه. وقد أظهر مرونة منذ وصوله، إذ قلت له: لماذا تريد السفر الأحد؟ فلنبدأ حديثنا وتسافر عندما تنتهي. فقال: أنا جاهز. ثم كانت المفاوضات صعبة نظراً إلى انها تجري تحت أنظار العالم وتحت ضغط شديد. فالضغط الذي كان (أنان) يتعرض له في أثناء وجوده

في بغداد كان هائلاً، إلى حد انه لم يكن ينام. ومع هذا استطعنا التوصل إلى اتفاق». واعتبر المسؤول العراقي هذا الأمر «تحولاً جوهرياً في العلاقة وفي أسلوب تعامل مجلس الأمن مع العراق. وبالتأكيد سينعكس على أسلوب تعامل اللجنة الخاصة». ولاحظ أن التغييرات بدأت أساساً خلال الأزمة بتعيين مستشار فرنسي في مقر اللجنة واقتراب تعيين روسي نائباً لرئيس اللجنة ودخول صينيين للمرة الأولى صفوف الخبراء، ثم قبول باتلر أسلوب تقويم عمل اللجنة عبر الإجتماعات الفنية. لذلك فإن «كل خطوة جديدة هي لمصلحتنا».

وجاء سؤال من قناة الجزيرة التلفزيونية القطرية التي بثت اللقاء مباشراً مع تلفزيون بغداد عن موضوع السقف الزمني للتفتيش، فحرص في رده على القول إن «هذا الموضوع نوقش بعمق مع الأمين العام، وهو كان غير قادر على أن يلتزم امامنا سقفاً زمنياً، ليس لأنه غير مقتنع بذلك، بل لأنه خشي من أن وضع سقف سيمكن أميركا وبريطانيا من مهاجمة الإتفاق». لكن مسألة السقف الزمني واضحة ذلك انه عندما تزور المجموعة أي موقع و«تنفذ العمليات الفنية وتأخذ عينات من التربة والماء والأشجار ثم تصدر النتيجة بالسلب، فلا حاجة لها إلى العودة، وإذا عادت ستكون المسألة فضائحية وسنقاومها».

وضع دولي جديد

هذا في الإتفاق، إلا أن عزيز رأى أن الظروف التي رافقت الأزمة أوجدت «وضعاً دولياً جديداً بحيث أن «الدول التي همشت بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والعدوان الثلاثيني على العراق بدأت تستعيد تأثيرها تدريجياً». واعتبر ان «العراق أعطى هذه الدول فرصة ثمينة جداً، فرصة تاريخية، لأن قضية العراق أصبحت في هذه الأزمة قضية دولية».

وقال إن الولايات المتحدة ومعها بريطانيا استغلتا الأزمة «لإيجاد جو رعب في المنطقة والعالم بقصد تصفية التنامي الذي حصل في السنوات الأخيرة في استقلالية المواقف ورغبة الدول الأخرى في أن يكون لها أدوار وتأثير. وكانت تتصور أن العراق سيسهل لها مهمة الرعب لإرهاب الآخرين. لكن نحن قلنا إننا سنساعدهم حتى لا يخافوا». وأضاف أن «المرونة المحسوبة والحكيمة التي تعامل بها العراق مع مهمة الأمين العام الذي كان له دور إيجابي، أحبط آخر محاولة رعب تستخدمها الولايات المتحدة وبريطانيا التابعة لها لقمع هذا التحول في المجتمع الدولي». وشدد على أن مجيء أنان «كرمز للمجتمع الدولي» إلى بغداد دليل على «التحول الملموس» و«الان سترجع هذه الدول تلعب أدواراً أكثر فاعلية في المسرح الدولي وسيؤدي ذلك إلى تآكل جدي، مادي ومعنوي، في الموقف الأميركي (. . .) وعندما تظهر الحقائق سيثبت أنهم استخدموا الدعاية الرخيصة والحقيرة لتمرير مؤامرتهم الكبيرة على العراق والعالم والمنطقة».

الرأي العام والحكومات

ولاحظ عزيز تغييراً على مستوى الحكومات والرأي العام في المنطقة فعلاً حيث تقول

الولايات المتحدة وبريطانيا إن «العراق خطر على جيرانه» وتبين أن «جيران العراق كلهم باستثناء الكويت كانوا ضد العمل العسكري ولم يقل أحد أن العراق يشكل خطراً عليه». وكذلك في أوروبا وحتى في أوساط جمعيات في بريطانيا، وفي الولايات المتحدة نفسها حيث في رأيي الشخصي بدأ يتنامى شعور بين الجمهور أن سياسة بلدهم ازاء العراق هي سياسة بلا هدف، وعندما يسألون (مسؤوليهم) عن الهدف يعجز هؤلاء عن تقديم جواب مقنع للأميركي العادي. ثم بدأوا (الأميركيون) يلمسون ازدواجية مواقف إدارتهم والكيل بمكيالين (. . .) حتى أن بعض الناس يتساءلون إذا كنا مهتمين بقرارات الأمم المتحدة وبالسلام إلى هذا الحد، فلماذا تتعاملون مع العراق بطريقة ومع إسرائيل بطريقة أخرى؟».

لا استبعاد للعرقلة

ولهذا كله لا يستبعد نائب رئيس الوزراء «التآمر والاستفزازات (. . .) مشاكل فرعية وزوابع هنا وهناك. لكننا سنكون يقظين». كما لا يستبعد أن يحاول الأميركيون والبريطانيون «تقييد حركة الأمين العام. فهم لا يشجعون أي أمين عام للأمم المتحدة على أن يكون لديه هامش مناورة في التعامل مع أي قضية. لكننا نتابع هذا الموضوع». ولذلك كلما «ظهرت الحقيقة أسرع كان أفضل». وقال إن هذا ما يريده العراق «وإذا تأخر الأمين العام أسبوعاً في تشكيل البعثة سنرسل إليه رسالة ونسأله عنها».

ولاحظ أن «الفارق» اليوم هو أنه «سيكون لدينا قدرة على التأثير في الأحداث».

انتصار للجميع

و«الإنتصار» لم يكن فقط للعراق، بل إن جميع الأطراف المعنيين مباشرة بالأزمة وتحديداً الولايات المتحدة يمكنهم القول انهم انتصروا، كذلك جميع الذين ساهموا في الحل الديبلوماسي.

فالولايات المتحدة تستطيع القول انه لولا قوتها العسكرية وحشودها في الخليج لما كان العراق امتثل كلياً لقرارات مجلس الأمن وانها ستبقي هذه الحشود لتضمن تنفيذ الإتفاق، وبذلك تكون حصلت على نتائج الضربة من دون توجيه ضربة.

وكوفي أنان الذي أظهر مهارة كبيرة في إقناع العراقيين واظهر حساسية فائقة حيال اعتباراتهم ومخاوفهم فاكتسب ثقتهم ووضعوا رفع العقوبات أمانة بين يديه، اعترف بفضل ما فعلته الولايات المتحدة إذ قال انه «يمكن إنجاز الكثير بالديبلوماسية، ولكن بالتأكيد يمكن إنجاز الأكثر بديبلوماسية مدعومة بالحزم والقوة».

أنان أنصف الجميع بحنكته الديبلوماسية التي عزاها إلى صفات ثلاث هي «الشجاعة والحكمة والمرونة» إضافة إلى «كثير من الصلوات» واستطاع إنجاز اتفاق يمكن اعتباره مثالياً لأنه يرضي الجميع ويقنع كل طرف بأنه منتصر، ولا يترك ضغينة عند أحد. وفي هذا انتصار له ولمبدأ السلام.

*** الحياة تعود إلى طبيعتها في بغداد والصحافيون يغادرونها**

واصل الإعلام العراقي يوم أمس ٢٥/٢/٩٨ الإشارة بالإتفاق الذي وقعه في بغداد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب الرئيس العراقي طارق عزيز، والذي يفترض أن ينهي أزمة التفتيش عن الأسلحة العراقية المحظورة ولا سيما في المواقع الرئاسية. وأبلغ نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان إلى وفد من الحزب الشيوعي الروسي في بغداد أن توقيع اتفاق مع الأمم المتحدة أحبط مشروع توجيه ضربة عسكرية إلى العراق. وقال: «أميركا منيت بانتكاسة كبيرة وهزيمة مرة بعدما أحبط العراق نياتها العدوانية التي هددت بها وتوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة في شأن عمل لجان التفتيش».

وكتبت صحيفة «بابل»: «ابتهج المنصفون في العالم اجمع بالإتفاق الذي وقع بين العراق والأمم المتحدة» معددة «روسيا ورئيسها (بوريس) يلتسين وفرنسا والصين وغالبية الدول العربية». وأكدت أن الولايات المتحدة «صفعت على وجهها بالنصر العراقي المبين الذي توج بتوقيع الإتفاق».

ورأت صحيفة «الثورة» أن الإتفاق يمثل «فوزاً عظيماً لإرادة الحق والخير والسلام في العالم كله على إرادة الشر والباطل والعدوان».

وصرح ناطق رسمي عراقي أن قرار الرئيس الأميركي بيل كلينتون إبقاء القوات الأميركية في الخليج «يثبت النيات العدوانية الأميركية التي لا تقف عند حدود تهديد شعب العراق ومصالحه وامنه بل الأمن والسلام والأستقرار في منطقة الخليج وسيادة البلدان العربية والإسلامية».

حقائق السياسة والقوة في الأزمة الأميركية ـ العراقية

الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد

وافقت الولايات المتحدة الأميركية أخيراً على منح العراق فرصة تجنبه الضربة العسكرية المؤلمة التي أعدتها له، وذلك في إطار موافقتها على قيام كوفي أنان بزيارة إلى بغداد لإيجاد حل دبلوماسي للمشكلة القائمة. فالولايات المتحدة التي رفضت منذ البداية إعطاء أي دور إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن الدولي وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع هذا الخيار بعد المعارضة العربية الواسعة والمعارضة الدولية أيضاً لأي خيار عسكري تقوم به. إذ ان الولايات المتحدة وجدت نفسها وحيدة تمارس دور «الشرطي» العالمي بدون أية مرجعية قانونية وبدون أن تحظى على الأقل على إجماع الأطراف الدوليين المعنيين، مما أدى إلى انكشاف وضعها وإضعاف موقفها، وقد فشلت بتفسير حزبها ضد العراق بحماية الدول المجاورة له وبحقها بالتصرف منفردة في تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، حيث كشفت القناع مؤخراً عن نواياها الحقيقية بإعلانها أن هذه الحرب إنما هي للدفاع عن المصالح القومية الحيوية لأميركا في

المنطقة. وقد تحدث عن هذه المصالح التي تقف وراء السياسات الأميركية في المنطقة الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي قال: «هنا يوجد النفط والعالم العربي والمشاكل المعقدة في الشرق الأوسط بما في ذلك الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

لذلك بعد المعارضة التي لقيتها الولايات المتحدة الأميركية حتى من حلفائها الدوليين والإقليميين عمدت إلى هذا الخيار ولو على مضض، فعملت على السعي أولاً إلى كسب الحرب بالوسائل السياسية، فهي استطاعت أن توجه رسالة إلى العراق وإلى غيره بأنها ما زالت القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأنها تستطيع منفردة إملاء إرادتها. وفي حال فشلت هذه الفرصة، فإن الولايات المتحدة ستجد يدها مطلقة لتنفيذ مآربها وتوجيه رسالتها بالوسائل العسكرية وفي الحالتين لن تخسر شيئاً.

نهاية الأزمة

ان تريث الولايات المتحدة في إعلان موقفها من الإتفاق الذي أبرم بين الحكومة العراقية والأمين العام للأمم المتحدة هو شعور وتخوف واشنطن من أن يكون انتهاء الأزمة على النحو الذي انتهت إليه يعتبر في صالح العراق على صعد مختلفة، كما يمكن النظر إليه على أنه انتكاسة دبلوماسية وسياسية للولايات المتحدة.

إن مثل هذه النهاية السلمية تتناقض بالكامل مع الحملة السياسية والإعلامية المكثفة التي شنتها الولايات المتحدة ولسنوات خلت، والتي صورت فيها العراق بانه لا يمكن التعامل معه إلا بالحرب والإخضاع عسكرياً، وفي حال انتهت الأزمة بهذا الشكل سيبدو واضحاً أن الإدارة الأميركية بالغت وضخمت لأسباب لا علاقة لها بفرق المفتشين أو القرارات الدولية. وسيبدو ظاهراً أن الأسلوب الدبلوماسي الذي ركزت عليه روسيا وفرنسا والصين كان الأرقى والأنسب في مقابل سياسة المدفع وحافة الحرب، التي كانت الأسلوب الوحيد الذي اعتمدته الإدارة الأميركية مع ما يظهر ذلك من رعونة وعجرفة يصعب على العالم تقبلهما مهما تباينت مواقف الدول من العراق.

لذلك فإن انتهاء الأزمة بالإتفاق الذي وقعه أنان في بغداد يعني بداية تكريس لصيغة جديدة في العلاقات الدولية مختلفة عن الصيغة التي نشأت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج والتي ظهرت فيها الولايات المتحدة على أنها قوة عظمى وحيدة ومهيمنة على الساحة الدولية.

ضف إلى ذلك، فإن انتهاء الأزمة بما جرى وعلى الرغم من موافقة العراق على تفتيش المواقع الرئاسية وهو أمر كان سيحصل سلماً أو حرباً يمثل انتكاسة سياسية فعلية للولايات المتحدة في التعامل مع العراق، خصوصاً بعد كل التهديدات والتلويح بالحرب، والتقسيم والكلام عن تغيير النظام، فبدلاً من أن تكون نهاية ما جرى إضعافاً للعراق وعزلاً إضافياً له، حصل العكس. وهو أمر واضح في المواقف العربية والدولية من العراق والتي كان أهم ما فيها

موجة التعاطف الشعبي المتجددة مع بغداد، وإعادة فتح القنوات بين العراق والعديد من الدول العربية.

وحتى على المستوى الدولي فإن بقاء الولايات المتحدة معزولة في مواقفها وحشودها من دون دعم جدي إلا من بريطانيا، لا يمكن اعتباره لصالح واشنطن وهو من دون شك لن يكون في صالح الإدارة الأميركية في مواجهة أعدائها الداخليين. لذلك فالصورة الوحيدة الباقية من الأزمة هي صورة بلد مظلوم يعاني من العقوبات ومن موت الأطفال، صورة عراق حزين، صورة لا تستسيغها واشنطن بمقدار كونها لا تستسيغ الهزيمة السياسية، وهو ما يجعلها تتريث بانتظار مخرج سياسي أو حتى غير سياسي من المأزق الذي وقعت وأوقعت نفسها فيه[1].

وهكذا تجنب العراق الضربة العسكرية في اللحظات الأخيرة وتنفس العالم الصعداء بعدما وصل إلى حالة من الإضطراب والتوتر والخوف من نتائج العملية العسكرية، لو حصلت.

لكن تلك الأزمة أعادت تأكيد هشاشة الوضع العربي وضعفه، لا بل انهياره الذي لم يتوقف منذ حرب الخليج الثانية وغزو الكويت. حيث لم تفلح الدول العربية والمنطقة على شفير حرب مدمرة محورها العراق والجوار، في عقد اجتماع واحد للجامعة العربية أو قمة لمحاولة امتصاص الأزمة ومخاطبة الرئيس العراقي مباشرة لحمله على نزع الفتيل.

ضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية أكدت على مسألتين: الأولى انها تقوم بدور شرطي المنطقة مباشرة وتتجاوز الجميع من الحلفاء وغير الحلفاء ساعة تشاء مستعينة بآلة الأمم المتحدة وآليتها كإحدى الدوائر في الخارجية الأميركية. ولن ننسى فاتورة هذا البقاء والذي يبلغ المليارات ومعناه مزيد من الاستنزاف والإرتهان المالي والإقتصادي.

لا شك بأن هناك خلاصات كثيرة سيخرج بها المراقبون في الأيام المقبلة حول ما إذا كانت الأزمة قد انتهت أو أننا في طريقنا إلى أزمة جديدة.

أوجه التوازن في الإتفاق

الإتفاق الذي أبرمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع العراق كان مصدراً لتعليق مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة جون ويستون الذي قال عنه بأنه «مشجع لكنه يطرح أسئلة صعبة».

إن ملامح التشجيع تمثلت في الإجماع الدولي على الترحيب بالإتفاق الذي رجح الحلول الدبلوماسية على لغة الحرب، لكن الأسئلة الصعبة برزت حتى قبل أن يبدأ مجلس الأمن مناقشة الإتفاق مع الأمين العام.

وفي مقدم هذه الأسئلة: ما هي وظيفة الديبلوماسيين الذين يرافقون خبراء الـ«يونسكوم»

---

(١) غسان مكحل، «صحيفة السفير» تاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨.

في تفتيش القصور الرئاسية؟ مجرد شهود أم ان لهم دوراً ما لم يتبلور بعد؟

ثاني هذه الأسئلة، ما هي الإجراءات الخاصة التفصيلية لتفتيش القصور الرئاسية وكيف يتم تطويرها وفق الطبيعة الخاصة للقصور» وهذا ما نص عليه الإتفاق حرفياً؟

ثالث هذه الأسئلة وأكثرها دقة: أين تنتهي عمليات التفتيش ومتى يرفع المفتشون تقريرهم النهائي إلى مجلس الأمن عبر كوفي أنان؟

فالرئيس الأميركي بيل كلينتون وضع آلية مثلثة لهذا الأمر وهي: أولاً العثور على الأسلحة البيولوجية ـ ثانياً العثور على الصواريخ القادرة على توجيه هذه الأسلحة ـ ثالثاً إقامة نظام إشراف على المدى البعيد للتأكد من أن العراق لا يصنع مزيداً من الأسلحة.

من هذا المنظار قد تصبح عمليات التفتيش مهمة أبدية في العراق، وهو أمر يتناقض مع البند السادس في الإتفاق الذي المح إلى أن تسهيل عمليات التفتيش سيؤدي إلى رفع تقرير سريع إلى مجلس الأمن، طبعاً تمهيداً لرفع العقوبات في ما بعد.

رابع هذه الأسئلة يتعلق بالوضع الراهن بعد الإتفاق لا ببنود الإتفاق عينه، ففي حين استعجلت بغداد حث العرب على السعي لتحقيق انسحاب فوري للقوات الأميركية التي احتشدت، كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون أكثر من مرة أن الحشود مستمرة وأن الإتفاق لا يزيل الخيار العسكري بل تنفيذ الإتفاق هو الذي يكفل إزالته.

خامس هذه الأسئلة: هل يحق لأميركا أن تعتبر نفسها طليقة ومن حقها توجيه رد فوري إذا لم يف العراق بالتزاماته دفع الإتفاق الجديد؟ هناك مشاورات بين الدول الخمس الكبرى حول هذا الأمر، لكن تلميحات فرنسية أوحت أن هذه المسألة ليست موضوعاً يسهل الإتفاق عليه[1].

إذاً وفي ظل هذه الأسئلة، ما هي أوجه التوازن التي قيل إن الإتفاق ينطوي عليها؟

إن قراءة مدققة في بنوده السبع تؤكد ما يأتي:

لقد ربح كلينتون والأمم المتحدة،

أولاً: رضوخ صدام حسين إلى عمليات التفتيش في القصور الرئاسية والأمكنة الممنوعة سابقاً دون قيد أو شرط ودون تحديد مهلة زمنية لذلك.

ثانياً: إن الإتفاق المكتوب يشكل وثيقة مفيدة وذات جدوى تشكل قاعدة يمكن الإستناد إليها في أي عمل عسكري سريع في المستقبل إذا عاد صدام حسين إلى المراوغة.

ثالثاً: خضوع العراق إلى عمليات تفتيش مدققة وطويلة خصوصاً في ظل الآلية المثلثة لعمل خبراء «يونسكوم» التي أشار إليها كلينتون.

في المقابل ربح صدام حسين:

---

(١) راجع خوري، «صحيفة النهار» ٢٥/٢/١٩٩٨.

أولاً: إشراك الديبلوماسيين مع الخبراء في تفتيش القصور وهو أمر يحفظ ماء الوجه واقترحته باريس وموسكو.

ثانياً: تأكيد البند الثاني التزام الأمم المتحدة سيادة العراق وسلامة أراضيه وهو أمر مهم بعد التصريحات الغربية عن التقسيم وخطط التجزئة.

ثالثاً: تأكيد البند السابع على أهمية رفع العقوات بالنسبة إلى الشعب العراقي.

الأزمة في حسابات الربح والخسارة

اختلف المراقبون وأطراف الأزمة حول ما إذا كانت بغداد أو واشنطن هي الطرف الفائز في هذه المواجهة التي ابقت العالم على أعصابه وكادت تتسبب بانفجار لا يمكن التنبؤ بنتائجه في المنطقة والعالم.

لكن أحداً لن يجادل في أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان هو الفائز الأكبر بتمكنه من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية، امكن معه نزع فتيل الأزمة، خاصة وأن هذه هي الأزمة الدولية الأولى الكبيرة والمعقدة التي تواجه الأمين العام منذ تسلمه منصبه في العام ١٩٩٧. لكن الأهم من نجاح كوفي أنان في التوصل إلى اتفاق نزع فتيل الأزمة، هو أن الإتفاق يعد خطوة أولى في إعادة الأزمة إلى إطارها الصحيح أي إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحاولة حلها وفقاً للقرارات الصادرة عن المجلس وليس وفقاً لتفسيرات ورغبات ومصالح الولايات المتحدة.

بكل تأكيد فإن الولايات المتحدة لن تسلم بسهولة بهذا الوضع، فإنها ما تزال تحاول فرض شروطها على المجتمع الدولي ومجلس الأمن عبر السعي لتضمين الإتفاق عدداً من الشروط تتيح لها السيطرة على زمام الأزمة في المستقبل.

وغالب الظن أن واشنطن لن تستطيع فرض شروطها وإعادة العالم إلى وضع متأزم ومتوتر، إذا ظل المجتمع الدولي متمسكاً بموقفه ومصراً على تطبيق قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، حسب نصوصها وليس كما تفهمها الإدارة الأميركية.

بالإضافة إلى أن العالم تجنب بالإتفاق انفجاراً كبيراً فإن هناك مكسباً آخر لا يقل أهمية للعالم بشكل عام وللعرب بشكل خاص: لقد اهتزت صورة الولايات المتحدة التي سادت مباشرة بعد حرب الخليج في العام ١٩٩١، حيث بدت واشنطن ليس كقوة عظمى وحيدة ولكن (كقدر للعالم أجمع)[1]. وبالنسبة إلى العرب على وجه التحديد يمكن استخدام الأزمة الأخيرة للدفع باتجاه جعل العالم يطالب إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية وإبداء التشدد نفسه الذي ظهر تجاه العراق في الأزمة الأخيرة.

---

(١) محمد شريدة، «السفير» تاريخ ١٩٩٨/٢/٢٦.

هذه الخطوة يمكن تحقيقها من خلال مناشدة الولايات المتحدة التخلي عن سياسة الكيل بمكيالين، ولكن بمحاولة إعادة المسألة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

أخيراً يمكن القول انه مهما كان الإتفاق فإن عدم حصول «الضربة العسكرية» سيظل منطلقاً خصباً للحديث عن «أم المعارك الديبلوماسية» التي ربحها صدام حسين.

مشروع قرار دولي يربط التزام بغداد برفع العقوبات

ظهر انفراج واضح ومشجع في أجواء الأزمة العراقية تمثل في تضمين مشروع القرار المتعلق بالإتفاق بين بغداد والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، والذي أعدته بريطانيا، إشارة واضحة إلى أن مجلس الأمن سيبحث في رفع العقوبات عن العراق حال إعلان المفتشين انتهاء مهمتهم فيه، وهو ما أعلن رئيس لجنة المفتشين ريتشارد باتلر انه قد يتم في غضون عام واحد.

وقد وزعت بريطانيا يوم ٢٦/٢/٩٨ مشروع قرار على أعضاء مجلس الأمن يحذر العراق من «أوخم العواقب» إذا انتهك التزاماته بعدم وضع قيود على دخول مفتشي الأسلحة الدوليين للمواقع التي يشتبهون بوجود أسلحة محظورة بها.

ولم تفصح مسودة مبكرة للمشروع حصلت عليها وكالة «رويتر» يوم ٢٦/٢/٩٨ وما تزال قيد التفاوض عن طبيعة تلك «العواقب».

وأبدى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون استعداد الولايات المتحدة لـ«قرار قوي» وقال: «إنا نتوقع دعماً قوياً» للقرار الذي رأى وجوب اقترانه بالموافقة قريباً وإعطاء إشارة لا تخطىء للعراق. وسيؤكد مشروع القرار اعتزام مجلس الأمن النظر في رفع العقوبات المفروضة على بغداد بمجرد الإتفاق على أن العراق وفى بكل متطلبات نزع السلاح الواردة في قرار وقف إطلاق النار في حرب الخليج العام ١٩٩١.

وسيعبر مشروع القرار عن التقدير للإتفاق الذي أبرمه أنان أثناء زيارته لبغداد بشأن الدخول إلى «المواقع الرئاسية العراقية وسيؤكد أن العراق يجب أن يلتزم بتعهداته بموجب الإتفاق.

وسيؤكد مشروع القرار أيضاً أن أي إجراءات تتم صياغتها فيما بعد بشأن الدخول إلى تلك المواقع يجب أن تتوافق مع قرارات المجلس.

ويقول مشروع القرار أيضاً أن العراق يجب أن يفي بكل التزاماته وأن يتعاون تماماً مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب قرارات المجلس «التي ستظل المعيار المحدد لدى التزام العراق».

وقال السفير البريطاني لدى الأمم المتخدة جون وستون، أن مشروع القرار «يربط المجلس رسمياً بمبادرة الأمين العام ومذكرة التفاهم التي عاد بها من بغداد»: وأضاف أنه

«يرسل إشارتين واضحتين إحداهما عن (ضوء في نهاية النفق) والأخرى تذكير بأن هذا الإتفاق يجب أن ينفذ».

وعبارة «ضوء في نهاية النفق» تعبير دبلوماسي يشير إلى تخفيف العقوبات في نهاية الأمر بمجرد أن يقرر المجلس أن كل قدرات العراق في مجالس الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية والصواريخ تم القضاء عليها ولا يمكن إعادة بنائها.

وقال المندوب الروسي السفير سيرغي لاغروف عن مفهومه هو لمشروع القرار: «إن المفهوم بسيط جداً». إن مذكرة التفاهم تقع في خانة القانون الدولي ويتولى تطبيقها الأمين العام، وبينما يطبق المذكرة يجري إيضاح كل النقاط التي يريد البعض إيضاحها. ونحن يجب أن ندفعه إلى تطبيقها في أسرع ما يمكن». وأضاف: «إذا كنا جميعاً ندعم المذكرة وإذا كان الأمين العام نفسه يعتقد أنها يمكن أن تنجح، دعونا إذا نحصل على موقف متوازن. دعونا نقل إننا نريد تطبيق هذه المذكرة كاملة فيجري تطبيق كل القرارات وعندها نقول انه يعود إلى العراق ضمان تطبيقها. وإذا حصل ذلك فإن العراق يحصل على هدفه وهو رفع الحظر، وإذا ما خرق العراق ذلك مرة أخرى فإنه يواجه تبعات خطيرة». وأكد أن هذا هو المفهوم «ولا يمكننا أن نقول فقط ان الإتفاق إتفاق جيد ويمكننا استخدام القوة. إن هذه ستكون الرسالة الخطأ ومن شأنها تقويض جهود الأمين العام».

وتحذير العراق باستخدام القوة بواسطة عبارة «تبعات خطيرة» هو جهر الخلاف على الصيغة الواردة في القرار.

الموقف العراقي بعد الخلاف في مجلس الأمن على صيغة تحذير العراق

صرح نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ٢٧/٢/٩٨ ان العراق «سيفي بالتزاماته» في الإتفاق مع الأمم المتحدة وأكد من جديد لفرنسا أن بغداد ستطبق هذا الإتفاق وقال: «أريد أن اطمئن الرئيس جاك شيراك إلى أن العراق سيفي بالتزاماته في شكل صحيح وجدي (. . .)، الإتفاق الموقع مع كوفي أنان هو اتفاقنا أيضاً». لم يفرض علينا شيء وأريد أن يعرف الرئيس والحكومة في فرنسا اننا لم نوقع الإتفاق بسبب وجود تهديد عسكري أميركي وبريطاني (. . .) نحن لا نخاف (. . .). الرغبة الطيبة لأنان وديبلوماسيته البارعة وموقف العراق المتفهم على أعلى المستويات، أي الرئيس صدام حسين، كل هذا قادنا إلى الإتفاق ونعتقد أن الإتفاق يشكل انتصاراً (. . .) لأن المفتشين عندما جاؤوا يفتشون المواقع (التي كان العراق يحظر دخولها) اكتشفوا أن كل ما قاله عن هذه المواقع الأميركيون والإنكليز والإسرائيليون و(رئيس «يونسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر) كان أكاذيب. وهذا يشكل انتصاراً للعراق». وأضاف ان حكومته «تريد مساعدة اللجنة الخاصة بوسائل تقنية لتطلعها على بعض الوقائع الجديدة والإكتشافات في شأن رؤوس الصواريخ الجوية. وإذا فعلوا ذلك سيظهر بسرعة أننا انجزنا العمل المطلوب ونستحق رفع العقوبات» المفروضة على بلاده منذ آب ١٩٩٠. وطلب من جديد مشاركة فرنسية

أكبر في عمل «يونسكوم» التي «يجب الا تترك للأنكلوسكسون (. . .) الذين يعتمدون سياسة معادية للعراق».

وعن معارضة فرنسا اللجوء إلى القوة حكماً إذا لم يلتزم العراق الإتفاق تساءل: «من الذي سيحكم ان العراق لا يتعاون؟ (. . .) الادعاءات ان العراق لا يريد تطبيق الإتفاق غير صحيحة». ورأى ان تعيين كوفي أنان ممثلاً في بغداد لمتابعة العلاقات بين العراق واللجنة الخاصة والعراق والأمم المتحدة «سيسمح بتجنب التصرفات السيئة لبعض عناصر اللجنة الخاصة من الانكلوسكسون». واتهم ناطق باسم وزارة الثقافة والإعلام العراقية «يونسكوم» باستفزاز العراق قائلاً ان «تسريب عدد من مسؤولي اللجنة الخاصة ومفتشيها معلومات على نحو مجتزأ وانتقائي غلفت بالكثير من الإفتراءات والأكاذيب، يؤكد قلق العراق المشروع من عدم نزاهة هؤلاء العاملين في اللجنة». وشدد على أن ذلك يدل «على أن عمل اللجنة والأحكام التي تصدرها والتوصيات التي ترفعها إلى مجلس الأمن خاضعة لأغراض سياسية معينة تتنافى وواجبات اللجنة المحددة في قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧». «وهذا يثبت بما لا يقبل الشك التصميم المسبق من هذه الجهات على إيذاء العراق من خلال مواصلة التفتيش عن الذرائع وإثارة الشكوك بهدف إبقاء العقوبات الظالمة المفروضة على العراق خدمة للكيان الصهيوني والولايات المتحدة اللذين يعلنان على الملأ أن إضعاف قدرات العراق العسكرية وإسقاط نظامه الوطني جز من استراتيجتها».

*** بغداد تعرض حواراً مباشراً على السعودية والكويت**

طلبت بغداد من جامعة الدول العربية ٢٧/ ٢/ ٩٨ التوسط لدى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية لفتح حوار مباشر معهما. وأبدت استعدادها الفوري لإيفاد مبعوث خاص للرئيس العراقي صدام حسين من أجل البحث في إمكان فتح صفحة جديدة في العلاقات وتجاوز مرارة الماضي.

وكشف وزير العدل العراقي سبيب المالكي في مقابلة مع صحيفة «الأهرام» المصرية ان صدام حسين كلفه الذهاب إلى السعودية وان الرياض أحيطت بواسطة الجامعة العربية بالرغبة العراقية و«لم تعلن السعودية حتى الآن موافقتها على هذه الزيارة» وقال إن المبادرة العراقية حيال السعودية تهدف إلى «تثمين موقفها الكريم في الأزمة الأخيرة مع الولايات المتحدة والذي تبلور بوضوح في إعلانها رفض استخدام أراضيها لضرب العراق ولهذا يأمل العراق في تطوير العلاقات والإنفتاح على السعودية والكويت».

وذكر بأن «الكويت لا تزال تمانع في قيام أية اتصالات مع العراق وترفض الزيارات».

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ناطق باسم وزارة الثقافة والإعلام أن واشنطن تستغل قضية الأسرى الكويتيين الذين يعتقد أن بغداد تحتجزهم لإطالة أمد الخطر الدولي المفروض على العراق منذ آب ١٩٩٠. وقال ان «الحكومة الأميركية تحاول إيهام الرأي العام الأميركي

والعالمي بأن ثمة أسباباً أخرى لإدامة العقوبات (. . .) وتبحث عن ذريعة أخرى بعدما أوشكت ذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق» أن تنتفي.

*** العراق يتهم واشنطن ولندن بالسعي إلى نسف الإتفاق**

اتهمت صحيفة «الجمهورية» العراقية ١/٣/٩٨ واشنطن ولندن بالسعي إلى نسف الإتفاق وإيجاد أزمة جديدة تبرر توجيه ضربة عسكرية إلى العراق، واتهم طارق عزيز واشنطن ولندن «بالسعي إلى تدمير العراق لبسط سيطرة تامة على المنطقة».

وكتبت صحيفة «الثورة» العراقية أن الولايات المتحدة «لا تكتفي بالتآمر على العراق ونظامه السياسي وقيادته التاريخية فحسب بل تبحث لها عن نظام بديل يسوسه نفر من العملاء يبيعون استقلال العراق وسيادته ويسلمونها ثروته النفطية».

*** طارق عزيز: لا نمتلك أسلحة دمار شامل**

أكد رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٢/٣/٩٨ في مقابلة مع شبكة «سي. ان. ان» أن بلاده لم تعد تملك أي أسلحة للدمار الشامل وقال إن العراق مستعد «لإقامة حوار بناء ومتمدن مع الأميركيين والبريطانيين وعلى أي مستوى كان، أكان رئاسياً أو وزارياً» وأضاف «نحن مستعدون الآن لأن نجري مناقشات مع الجميع وقد اقترحنا ذلك على الأميركيين والبريطانيين».

وأضاف أن بلاده «لا تخشى عدواناً أميركياً (. . .) لقد خبرنا ذلك في الماضي ولا نخشاه». وشدد على أن بلاده لم تعد تملك أسلحة دمار شامل «وأقول وأكرر انه لم يعد في العراق أي أسلحة محظورة. فلم يعد هناك أي صواريخ أو أسلحة كيميائية أو جرثومية وينبغي بالتالي رفع العقوبات».

*** بغداد تلتزم اتفاق أنان**

نقلت وكالة الأنباء العراقية ٣/٢/٩٨ عن وزير الخارجية طارق عزيز بأن العراق سيحترم الإتفاق مع الأمم المتحدة، وكتبت صحيفة «القادسية» العراقية ان «حرص العراق على تنفيذ الإتفاق يعبر عن صلب انتصار إرادته وانه لا يحتاج إلى حض الآخرين على تطبيقه».

*** بغداد تتحرك نحو العرب**

أفادت وكالة الأنباء العراقية (واع) ان بغداد تعد لحملة ديبلوماسية لدى الدول العربية «لشرح وجهة النظر العراقية في الأزمة التي افتعلتها الإدارة الأميركية أخيراً». ونقلت عن مصدر في المجلس الوطني العراقي» ان وفوداً برلمانية عراقية ستبدأ جولات تزور فيها ١١ قطراً عربياً» هي اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة وسوريا والأردن ومصر والسودان وقطر والبحرين والمغرب والجزائر وليبيا.

وقال مصدر عراقي مسؤول ان واشنطن ولندن منيتا «بفشل جديد» في مجلس الأمن بعدم

موافقة المجلس على مساعيهما «للحصول على مظلة لتوجيه ضربة عسكرية في العراق».

• دوفورك سلم صدام رسالة من شيراك

سلم الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية برتران دوفورك ٤/ ٣/ ١٩٩٨ الرئيس العراقي صدام حسين رسالة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك تتعلق بالإتفاق الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في بغداد لفتح قصور الرئاسة العراقية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم».

وكانت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه قد صرحت سابقاً بأن المبعوث الفرنسي «سيؤكد مجدداً للمسؤولين العراقيين أن من مصلحة العراق العودة إلى الأسرة الدولية وهو ما يفرض عليه احترام قواعد المجتمع الدولي وشروط رفع العقوبات بعد أن تنفذ بغداد التزاماتها في شأن إزالة أسلحة الدمار الشامل».

• فريق سكوت ريتر فتش مواقع عراقية وحظي بـ«تعاون تام»

أكدت السلطات العراقية ٦/ ٣/ ٩٨ أنها تعاونت مع فريق المفتشين التابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» وقالت «ان عمليات التفتيش تمت من دون عراقيل».

وأوضحت وكالة الأنباء العراقية أن «الفريق ٢٢٧ الذي وصل الخميس ٥/ ٣/ ٩٨» في إشارة إلى المجموعة التي يرأسها ريتر، «قام بعمليات تفتيش مفاجئة لمواقع مختلفة» في حضور المرافقين العراقيين وحظي بـ«تعاون تام».

• بغداد تكرر دعوتها للحوار مع واشنطن

دعت صحيفة «الثورة» العراقية ٨/ ٣/ ٩٨ إلى حوار مباشر بين الولايات المتحدة والعراق وطالبت واشنطن بسحب قواتها من الخليج، ودعا عدد من المسؤولين العراقيين ومن بينهم نائب رئيس الوزراء طارق عزيز مراراً إلى حوار مع الولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى توجه إلى نيويورك وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ليجري محادثات مع أنان ومسؤولين دوليين آخرين تتناول إعداد خطة جديدة لتوزيع الأغذية والأدوية بعد إصدار مجلس الأمن قراراً يسمح لبغداد ببيع ما قيمته ٥,٢ مليارات دولار من النفط كل ستة أشهر.

كما ندد نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان بالرفض الأميركي لتعيين مساعد روسي لرئيس «يونسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر وقال ان رفض «أميركا والتهديد بالفيتو هو كشف لنيات أميركا العدوانية تجاه العراق» وشدد «على ضرورة المضي قدماً في تعيين نائب روسي ونائب صيني ونائب فرنسي لتحقيق التوازن في اللجنة الخاصة» ورأى ان «هذا الرفض يكشف هيمنة الإدارة الأميركية لأغراضها الخاصة».

وأوردت وكالة الأنباء العراقية تصريحاً لناطق حكومي جاء فيه ان واشنطن تريد «إبقاء حال عدم التوازن في اللجنة الخاصة (. . .) بما يضمن تسخير بعض أجهزتها ونشاطاتها الحيوية في العراق لخدمة الأغراض السياسية والتجسسية ضد شعب العراق وحكومته الوطنية». كما أن الرئيس العراقي صدام حسين كرر في رسالة وجهها يوم السبت ٧/٣/٩٨ إلى نظيره اليمني علي عبد الله صالح استعداد بلاده للتعاون مع فرق التفتيش التابعة لـ«يونسكوم».

*** احتجاج عراقي**

سلم وزيرالخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ١٠/٣/٩٨ إلى أنان رسالة تتضمن احتجاجاً على تصريحات بعض مفتشي «يونسكوم» لوسائل الإعلام التي يكشفون فيها معلومات مهمة.

وعن مضمون الرسالة قال الناطق باسم الأمم المتحدة فرد ايكهارد ان «الأمين العام لم يقطع أي وعود ولم يعقد أي اتفاق سري في زيارته الأخيرة للعراق (. . .) كل ما تم التفاوض عليه ورد في الإتفاق الذي نشر أخيراً».

واستشهد الوزير العراقي في رسالته خصوصاً ببرنامج بثته شبكة «سي ان ان» الأميركية للتلفزيون وشارك فيه خبراء من «يونسكوم» وتضمن عرض «وثائق رسمية للجنة الخاصة كافلام فيديو وملفات وصور التقطتها طائرات يو ـ ٢» وأضاف أنها «وثائق في حوزة الأمم المتحدة وهي سرية الطابع لأنها تتعلق بدولة عضو ويجب ألا تستخدم من دون إذن لأغراض دعائية».

وقال ايكهارد انه لا يعرف ما إذا كانت ستتخذ إجراءات في حق المفتشين الذين شاركوا في البرنامج وبينهم نائب رئيس «يونسكوم» الأميركي تشارلز دويلفر. وذكر أن الرئيس السابق لـ«يونسكوم» رولف ايكيوس أعد مدونة سلوك للمفتشين «تتضمن بنوداً تحظر كشف معلومات سرية يجمعها المفتشون في إطار عملهم». وأعلن أن أنان سيطلب من مجلس الأمن أن يبت مسألة تعيين روسي مساعداً لرئيس «يونسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر.

*** عزيز أكد لرئيس فريق «المواقع الرئاسية» تمسك بغداد بتطبيق الإتفاق مع الأمم المتحدة**

أفادت وكالة الأنباء العراقية ١٢/٣/١٩٩٨ أن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بحث مع الخبير السري لانكي جايانتا دانابالا في مراقبة التسلح في «موضوع الإجراءات الخاصة بزيارة المواقع الرئاسية وفقاً لنصوص مذكرة التفاهم» وأضاف انه «أكد حرص العراق على تطبيق المذكرة والتعاون مع الأمم المتحدة لإنجازها بطريقة شفافة، وموضوعية وبما يراعي سيادة العراق وكرامته وأمنه الوطني ويوصل إلى الحقيقة ويعري الإفتراءات والأباطيل التي نسجت حول هذه المواقع». وعبر دانابالا من جهته عن «التزام الأمم المتحدة تطبيق مذكرة التفاهم في أسرع ما يمكن وبحسن نية والحرص على مراعاة مشاغل العراق المشروعة بالنسبة إلى كرامته وسيادته وأمنه الوطني».

* دعت صحيفة «الثورة» ١٢/ ٣/ ٩٨ إلى انسحاب القوات الأميركية والبريطانية المنتشرة في الخليج بعد توقيع الإتفاق العراقي ـ الدولي. وكتبت إن «مطلب سحب القوات والأساطيل الحربية الأميركية والبريطانية من الخليج العربي تحتمه المصالح الجوهرية المشتركة للعراق والأمة العربية وشعوب العالم التي ترفض الهيمنة الأميركية وتعارض محاولات الولايات المتحدة جر العالم إلى الحروب ومآسيها، وأضافت إن «العراق يعارض وجود مثل هذه الحشود انطلاقاً من الموقف الذي يرفض أي وجود عسكري أجنبي في الخليج العربي أو أي بقعة أخرى من الوطن العربي وكذلك من موقف التصدي العملي للتهديدات والنيات العدوانية التي بات يمثلها الوجود العسكري».

*** الرد على موقف الكونغرس باعتبار الرئيس العراقي «مجرم حرب»**

ردت بغداد ١٣/ ٣/ ٩٨ بلسان ناطق باسم وزارة الثقافة حيث قال ان «مجرمي الحرب ليسوا أولئك الذين يدافعون عن أرضهم واستقلالهم وسيادتهم والحقوق المشروعة لشعبهم. مجرما الحرب هما الرئيس الأميركي السابق جورج بوش والرئيس الحالي بيل كلينتون» وطالب الأمم المتحدة بإنشاء محكمة لمحاكمة «مجرمي الحرب بوش و(رئيسة الوزراء البريطانية سابقاً مرغريت تاتشر) و(وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت) وكلينتون و(رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير) و(الجنرال الأميركي المتقاعد نورمان شوارتزكوف) وكل من اصطف معهم في مسعاهم القذر لقتل أبناء العراق وإبادتهم».

*** بغداد تكرر دعوتها واشنطن إلى حوار مباشر**

كررت يوم أمس ١٥/ ٣/ ٩٨ بغداد عبر صحافتها دعوة واشنطن إلى حوار مباشر لإقامة علاقات طبيعية بين البلدين.

وتساءلت صحيفة «بغداد أوبزرفر» هل ان «السياسيين الواقعيين والعقلانيين في الولايات المتحدة سيمضون قدماً في سياستهم التي لا تعني شيئاً، أم انهم سيبدلونها بسياسة أكثر واقعية تخدم المصالح المشروعة للولايات المتحدة». وقالت إن «في إمكان هؤلاء السياسيين أن يدعوا إلى محادثات مباشرة مع الحكومة العراقية لإقامة علاقات طبيعية».

*** سعدون حمادي**

في بغداد أكد رئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي ١٦/ ٣/ ٩٨ ان المسؤولين الأميركيين، وليس الرئيس صدام حسين، هم الذين ينبغي أن يحاكموا أمام محكمة دولية على جرائم الحرب التي ارتكبوها ضد العراق. وقال في رسالة إلى الكونغرس الأميركي «إنني باسم المجلس الوطني الممثل لشعب العراق استنكر هذا القرار» الذي صدر الجمعة الماضي ودعا إلى محاكمة الرئيس العراقي باعتباره «مجرم حرب» وشدد على أن «الذين دفعوا بهذا القرار وصوتوا عليه قد اثبتوا مرة أخرى أنهم سياسيون بالمعنى الأميركي لهذه العبارة حيث السياسة لعبة تمارس من دون مبادىء».

*** طه ياسين رمضان يؤكد تنفيذ مذكرة التفاهم**

أكد نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان ٩٨/٣/١٩ «ان هذا الإتفاق سينجح بالنيات الطيبة التي أوصلت الأطراف المعنيين إلى هذا الإتفاق قادرة على تنفيذه» ورأى أن تشكيك ممثلي الإدارة الأميركية في نجاح الإتفاق مظهر من «الهستيريا» كما يكشف «نياتها الشريرة السيئة لأن كل مخططاتهم كانت مبنية على عدم التوصل إلى اتفاق وتتحقق الضربة».

* انتقد ناطق عراقي ٩٨/٣/٢٣ وزارة الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لأنهم لم يدعوا في بيانهم الختامي إثر اجتماع الدوحة إلى رفع الحظر الدولي المفروض على العراق. وقال: «كان على المؤتمر عوض مطالبة العراق بالإلتزام والتعاون مع يونسكوم ان يطلب برفع الحصار المفروض ظلماً وعدواناً».

*** أنان: الغالبية في مجلس الأمن ترفض عملاً أميركياً منفرداً**

أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٩٨/٣/٤ أن «غالبية أعضاء مجلس الأمن تعتبر أن من اختصاص المجلس اتخاذ قرار في شأن الخطوات المحتملة ضد العراق إذا ما انتهك الإتفاق المتعلق بعمليات التفتيش» وقال: «إن غالبية أعضاء المجلس تعتبر أن (عبارة) أوخم العواقب ينبغي مناقشتها في المجلس قبل اتخاذ قرار في شأن تحرك ما».

*** طارق عزيز طالب برفع الحصار بعد كشف «الكذب»**

أشاد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ١٩٩٨/٤/٣ الذي أشرف على التفتيش من الجانب العراقي، بالجولة الأولى من التفتيش باعتبارها «انتصاراً للحقيقة على الكذب» وقال ان «نتائج هذه الزيارة قد أكدت صدق العراق وكذب أميركا وبريطانيا ومن يخدم أغراضهما من عناصر يونسكوم. لو عدنا إلى الأيام والأسابيع التي سبقت توقيع مذكرة التفاهم مع الأمين العام للأمم المتحدة وعرضنا الضجة الهائلة التي اصطنعها المسؤولون الكبار في الولايات المتحدة وبريطانيا في شأن هذه المواقع (...) وقارنا تلك الضجة بالوضع الراهن منذ توقيع المذكرة وبعد انتهاء الزيارة لوجدنا الفرق الهائل بين تلك الأكاذيب والحقيقة». واعتبر أن نتائج التفتيش «تفرض على مجلس الأمن أن يعمل بشكل جاد على رفع الحصار الجائر المستمر على العراق». منذ دخوله الكويت عام ١٩٩٠.

* انتقد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ٩٨/٤/١٠ مسعى بريطانيا لتنظيم مؤتمر يرمي إلى الإسراع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسماح للعراق ببيع مزيد من نفطه بموجب صيغة «النفط مقابل الغذاء». وحض على مقاطعة المؤتمر الذي قال وزير الخارجية البريطاني روبن كوك انه سيناقش سبل زيادة كمية النفط التي يمكن العراق أن يبيعها من ملياري دولار. كل ستة أشهر حالياً إلى ٥,٢ مليارات دولار. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن الصحاف قوله ان العراق يعتبر محاولة لندن عقد هذا المؤتمر «ملتوية في شكلها وأهدافها لأن بريطانيا غير

محايدة». ورأى أن لندن تهدف إلى تمهيد الطريق أمام توفير غطاء لجعل الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة ملزماً ومرتبطاً بشروط تتعارض والمغزى القانوني للقرارات الدولية.

* نشرت الصحف في بغداد، أن مجلس الوزراء العراقي أمل بعد جلسة عقدها يوم الإثنين الماضي ١٣/٤/١٩٩٨ برئاسة الرئيس العراقي صدام حسين أن «ينشط العرب الرسميون في الأقطار الشقيقة كل على أساس ظرفه وإمكاناته والأصدقاء الذين كان لهم موقف محدد ساعد على بلورة الإتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة (...) بما يكبح جماح الأشرار ويؤدي إلى رفع الحصار ابتداء من تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ فوراً ومن غير إبطاء». وتنص هذه الفقرة على رفع الحظر عندما تتحقق الأمم المتحدة من إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية لدى العراق وكذلك الصواريخ التي يفوق مداها ١٥٠ كيلومتراً.

*** بغداد تطالب برفع الحظر آخر نيسان**

للمرة الثانية في أقل من أسبوع طالبت القيادة العراقية أمس ١٦/٤/١٩٩٨ مجلس الأمن برفع الحظر النفطي المفروض على العراق منذ نحو ثماني سنوات «من غير إبطاء» اعتباراً من نهاية نيسان الجاري قائلة انه ليس ثمة طائل في صبر العراق والعراقيين». ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن بيان صدر عقب اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الحاكم انه «جاء الوقت ليفضي بحث قضية الحصار في نهاية نيسان الحالي إلى تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ فوراً ومن غير إبطاء وكمدخل لرفع الحصار في ميادينه الأخرى رفعاً كاملاً وشاملاً ومن غير إبطاء».

وتنص الفقرة (٢٢) على رفع الحظر النفطي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ بمجرد أن تؤكد الأمم المتحدة خلو العراق من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ التي يفوق مداها ١٥٠ كيلومتراً. وشدد البيان على أن تطبيق هذه الفقرة ضروري «إذا ما أريد للعلاقة أن تتوازن وتستمر على قاعدتها الصحيحة بين العراق ومجلس الأمن». وأضاف أن القيادة العراقية تدارست «بعمق وشمولية الحصار الظالم المفروض على شعبنا المجاهد العظيم منذ ثماني سنوات بفعل قوى غاشمة شريرة وعسف أصحاب الهوى الذين استوطن الشر أنفسهم الآمرة بالسوء» في إشارة إلى الولايات المتحدة وقررت ان «تطالب مجلس الأمن وكل القوى في العالم بما في ذلك قوى الخير في البشرية وفي امتنا وندق لهم ناقوس الاستشعار بأن ليس ثمة طائل في صبر العراق والعراقيين ليلعب المجرمون في هذه القضية المصيرية لشعبنا».

وبعدما أشار البيان العراقي إلى «افتضاح» ادعاء احتواء المواقع الرئاسية على أسلحة محظورة حمل من سماهم «أصحاب الغرض السيّىء (...) تبعة أرواح شعبنا التي أزهقها الحصار (...) بالإضافة إلى وزر الأزمات السابقة ووزر الأزمات اللاحقة وما يصيب شعبنا من أذى».

* العراق يصر على سقف زمني لإنهاء تفتيش المواقع الرئاسية

كتبت صحيفة «الجمهورية» ١٨/ ٤/ ٩٨ ان تكون زيارة المواقع الرئاسية العراقية التي وافقت عليها بغداد بموجب الإتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة «غير منطقي وغير مقبول» وطالبت الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالتدخل لمنع الولايات المتحدة من «افتعال أزمة مع العراق».

وشددت على أن «تكرار الزيارات بلا تحديد غير منطقي وغير مقبول لسبب بسيط هو أن استخدام أجهزة ومعدات للكشف عما كان موجوداً في هواء المقرات أو تربتها أو مياهها أو جدرانها يساعد في إعطاء جواب حاسم لا لبس فيه». وأضافت أن «تكرار الزيارات يصبح غير ضروري بل سيعد عملاً استفزازياً يقصد به إطالة أمد الحصار ومن الصعب الآن أن تقنع أميركا الدول الأخرى بضرورة استمرار زيارة القصور إلى ما لا نهاية».

وكان فريق من خبراء اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية قد فتش بين ٢٦ مارس / آذار و٢ نيسان، المواقع الرئاسية التي كان العراق يرفض تفتيشها من قبل اللجنة الخاصة. وأضافت «الجمهورية» ان «تلك المقرات مقرات دولة حساسة ومقرات رئاسية وتكرار زياراتها من دون مسوغ عملي يعني خرق قرارات الأمم المتحدة التي أكدت ضرورة احترام سيادة العراق كما يتناقض مع اتفاق بغداد الذي أكد احترام سيادة العراق».

وطالبت أنان بالتدخل «لمنع أميركا وعملائها من جعل الزيارات عادة مستمرة مصممة على افتعال أزمة مع العراق» مؤكدة أن تدخل الأمين العام للمنظمة الدولية «واجب مقدس» وتابعت أن واجب أنان هو «واجب الدول الدائمة العضوية أيضاً إذ عليها عدم السماح لأميركا بجعل الزيارات بلا نهاية». وحملت الصحيفة على رئيس اللجنة الخاصة المكلفة نزع الأسلحة العراقية المحظورة ريتشارد باتلر الذي حمل العراق مسؤولية الأزمة الأخيرة، وأشارت إلى أن «الدول الأعضاء في مجلس الأمن يجب أن تصفع باتلر لمنعه من قول المزيد من الأكاذيب».

وكان أنان قد أكد يوم الخميس ١٦/ ٤/ ٩٨ أن الإتفاق المبرم مع العراق في ٢٣ شباط الماضي ١٩٩٨ في شأن تفتيش المواقع الرئاسية «غير محدد زمنياً» ورد أنان على سؤال عما إذا كان الإتفاق يسمح للمفتشين بالقيام بزيارات متكررة للمواقع الرئاسية بما في ذلك الرقابة الطويلة الأمد «الجواب هو نعم، الإتفاق يسمح للجنة الخاصة بزيارات متكررة وليس محدداً زمنياً ولا ينص على زيارة واحدة».

* عزيز يجدد استعداد بغداد لحوار علني أو غير علني مع واشنطن

جدد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز دعوة الولايات المتحدة إلى إجراء حوار مباشر مع العراق عوض السعي إلى افتعال أزمة جديدة بين بغداد والأمم المتحدة.

وقال في حديث بثه التلفزيون العراقي ليل الإثنين ـ الثلاثاء (٢٠ ـ ٢١/٤/٩٨) «إننا مستعدون لإجراء حوار مباشر وعلني أو عن طريق القنوات الديبلوماسية أو حوار غير علني» مع واشنطن. و«قد عرضنا ذلك خلال السنوات الأخيرة وعلى جميع المستويات ولكنهم رفضوا». وعزا هذا الرفض إلى «أنهم لا يملكون الحجة والدليل لمواجهة العراق». واتهم الإدارة الأميركية «بافتعال الأزمات» مع العراق لأنها «كانت ولا تزال تستهدف النيل من سيادة العراق والتدخل في شؤونه الداخلية». وانتقد «بعض عناصر يونسكوم الذين يسعون إلى تخريب الإتفاق الموقع بين العراق والأمم المتحدة» في شأن تفتيش المواقع الرئاسية العراقية.

ونشرت صحيفة «بابل» أن الولايات المتحدة تعد «لشن عدوان جديد على العراق. إن كلاب الحراسة عادت تعوي لتهيّيء الأذهان لتنفيذ عدوان استحال حصوله نتيجة الرفض والإدانة الشاملتين له من كل العالم بما في ذلك الرأي العام الأميركي». وأكدت أن هدف الولايات المتحدة «ليس التخلص من أسلحة العراق بل التخلص من مصادر قوة العراق».

أزمة جديدة ووشيكة بين العراق والأمم المتحدة

بعد أقل من شهرين على احتواء الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية وقيام كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى بغداد، وتوقيع اتفاق تاريخي معه، عاد الحديث مجدداً عن إمكانية عودة الأزمة أو اندلاع أزمة جديدة. فبعد هذه الفترة من الهدوء وسير عملية التفتيش على ما يرام. بدأت بغداد تشكك في نوايا واشنطن حول إقفال ملفات الأسلحة والعمل على رفع الحظر المفروض على العراق وقد اعتمدت بغداد على مبررات عدة دفعتها إلى الإعتقاد بأن الأزمة أصبحت على الأبواب.

فقد جاءت تصريحات وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أثناء زيارته إلى قاعدة انجرليك التي تنطلق منها الطائرات المكلفة بمراقبة العراق لتؤكد أن العراق لن يحصل على تخفيف العقوبات المفروضة عليه طالما انه لم يقدم الإثبات على تدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. واعتبرت بغداد هذه التصريحات بأنها قراراً أميركياً مسبقاً بالإستمرار في فرض الحصار ومؤشراً على السعي الأميركي لافتعال أزمة جديدة بين العراق والأمم المتحدة. والهدف هو تضليل مجلس الأمن وصرف نظره عن الشروع في تنفيذ الفقرة (٢٢) من القرار ٦٨٧ التي تنص على رفع الحظر النفطي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ والمربوطة بالخلاص من أسلحة الدمار الشامل.

كذلك الأمر فإن التقرير الذي قدمه بتلر رئيس لجنة التفتيش على الأسلحة العراقية والذي قال فيه إن مفتشي الأسلحة لم يحرزوا أي تقدم خلال الستة أشهر الماضية. هذا التقرير هو من المبررات التي يسوقها العراق أيضاً والذي دفع وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف إلى الرد بأن تقرير باتلر عار عن الصحة.

ومن المبررات أيضاً تصريحات محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أكد بأن الغموض يكتنف مراقبة المنشآت النووية العراقية قائلاً: «إن بلداً باتساع العراق لا يمكن مراقبة كل شيء فيه أو التحقق منه لمدة طويلة».

وإزاء هذه المعطيات فإن خطة العراق الجديدة ترتكز على عدة محاور: فالبعد الأول يقوم على طلب الدعم السياسي والديبلوماسي العربي. وفي هذا الصدد فإن بغداد ستحاول الإستفادة من علاقاتها الحسنة مع العديد من الدول العربية وخصوصاً سوريا التي تطورت علاقاتها معها بشكل كبير جداً، وقد دعت صحيفة «الثورة العراقية» ما اسمته «قوى الخير» في الوطن العربي والعالم إلى أن تعمل في اتجاه رفع العقوبات المفروضة على العراق. والبعد الثاني يقوم على استغلال البعد الدولي وخصوصاً الورقة الروسية والورقة الفرنسية التي أصبحت أكثر ميلاً في اتجاه العراق. فقد توجه وفد نفطي رفيع المستوى إلى موسكو لاستكمال محادثات نفطية تستهدف توقيع عقود لاستغلال وتطوير بعض الحقول النفطية. والبعد الثالث هو محاولة الاستفادة من الدعم والتعاطف الروسي في سبيل تجاوز بعض الأزمات الداخلية حيث بادرت موسكو وفق معلومات مؤكدة، إلى أخذ المبادرة من أجل التوسط للمصالحة بين بغداد والأكراد في شمال العراق.

ومن ثم التركيز على الجانب الإنساني بهدف الحصول عى دعم من قبل الجمعيات والهيئات الدولية ومحاولة التركيز على وسائل الإعلام لإظهار هذا الجانب الإنساني.

*** بغداد تحذر من أزمة جديدة إذا لم تتخذ خطوات لرفع العقوبات**

حذرت بغداد يوم أمس ٢٣/٤/١٩٩٨ واشنطن والأمم المتحدة من أزمة جديدة في الخليج إذا لم تتخذ خطوات لرفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق، واتهمت رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر بالسعي إلى تأخير رفع هذه العقوبات المفروضة منذ عام ١٩٩٠. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن بيان لمجلس الوزراء العراقي ان «التقرير الذي قدمه ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن أخيراً هو محاولة لإشغال المجلس والرأي العام العالمي كي لا يصل العراق إلى هدفه المشروع وهو رفع الحصار».

وكان باتلر قد رفع تقريراً إلى مجلس الأمن جاء فيه ان «أي تقدم لم يتحقق عملياً» في إزالة الأسلحة العراقية منذ ستة أشهر، علماً أن العقوبات المفروضة على العراق منذ آب ١٩٩٠ لا يمكن أن ترفع إلا عندما تفيد اللجنة الخاصة انه تخلص من أسلحته الكيميائية والبيولوجية والنووية ومن الصواريخ التي يفوق مداها ١٥٠ كيلومتراً.

وقال بيان مجلس الوزراء العراقي «ان المطروح أمام العالم الآن خياران: إما التوجه لرفع الحصار وإما إبقاؤه. ويترتب على الخيار الأول نوع من العلاقة والفهم والتعاون، أما إبقاء الحصار فينقلنا إلى حال جديدة (. . .) وفي هذه الحال على العالم أن يتحمل مسؤوليته بغض

النظر عن الصغار والكبار واللاعبين الرئيسيين والدول التي تتحرك على المسرح». وشدد على «أن العراق قدم كل ما لديه بل قدم أشياء من المستحيل على العقل العراقي أن يقبل لها لكنه قبل بما قبل به لكي يعطي فرصة إضافية لشركائه والمنصفين في العالم لتعزيز الموقف العادل إزاء الحصار المفروض على العراق».

وبعدما ندد بمحاولات واشنطن إطالة أمد الحصار خلص إلى أنه «ليس أمامنا سوى أن نشعر عدونا أن عليه أن يدفع ثمناً باهظاً إذا ما قرر أن يبقي الحصار قائماً ضد شعبنا».

*** بغداد ترى تقرير الخبراء سياسياً**

رأت بغداد أن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تريد تأخير رفع الحظر المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ بإصدارها أخيراً تقريراً «سياسي» الطابع.

وكان رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر رفع تقريراً إلى مجلس الأمن أكد فيه ان «أي تقدم لم يتحقق عملياً» منذ ستة أشهر في مجال نزع الأسلحة العراقية ووصف نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٢٤/ ٤/ ٩٨ هذا التقرير بأنه «سياسي» ملاحظاً انه «يتضمن كمية كبيرة من الأخطاء الفادحة والأكاذيب» وقال ان واشنطن هي التي أملت هذا التقرير لإطالة أمد الحظر المفروض على العراق عبر «توجيه اللوم إلى العراق بنية مبيتة».

وشدد في رسالة وجهها إلى الرئيس الحالي لمجلس الأمن المندوب الياباني السفير هيساستي اوادا على أن العراق لم يعد يملك أسلحة دمار شامل، ودعا المجلس إلى رفع العقوبات المفروضة عليه فوراً. كذلك طالب اللجنة الخاصة بتزويد مجلس الأمن الأدلة المتوافرة لديها في شأن أسلحة العراق ليتسنى لبغداد أن «توضح موقفها وتسوي هذه المسألة نهائياً» ووصف المقاربة التي اعتمدها باتلر في تقريره بأنها «ظالمة».

*** بغداد تشدد لهجتها وتطالب بإقصاء باتلر**

شددت بغداد لهجتها حيال مجلس الأمن ٢٦/ ٤/ ٩٨ وطالبت بأن يكرس مناقشاته لرفع الحظر عن العراق وليس لإبقائه.

وصرح وزير الثقافة والإعلام العراقي همام عبد الخالق عبد الغفور أن المشروع الروسي المقدم إلى مجلس الأمن والذي يطالب بإقفال ملف الأسلحة النووية «ليس كافياً». ذلك أنه «لا يحقق ما ينتظره العراق ولا جوهر ما انصبت إليه محادثات بغداد بين المسؤولين هنا و(الأمين العام للأمم المتحدة) السيد كوفي أنان» ولاحظ «أنه يعالج حالة جزئية لا تمثل استحقاق الحد الأدنى ولا تفضي إلى جوهر الحد الأدنى اما اتفق عليه ولجوهر ما ينتظره العراق».

وكان مجلس الوزراء العراقي قد خلص الأسبوع الماضي إلى أن «المطروح أمام العالم الآن خياران: اما التوجه إلى رفع الحصار وإما إبقاؤه. ويترتب على الخيار الأول نوع من

العلاقة والفهم والتعاون، أما إبقاء الحصار فينقلنا إلى حال جديدة». وأضاف انه في هذه الحال «على العالم أن يتحمل مسؤوليته» وانه «ليس أمامنا سوى أن نشعر عدونا أن عليه أن يدفع ثمناً باهظاً إذا ما قرر أن يُبْقي الحصار قائماً ضد شعبنا».

*** بعد إبقاء مجلس الأمن العقوبات على العراق،**
بغداد تؤكد «جدية» تهديدها بوقف التعاون

قطع مجلس الأمن أعماله ليعقد جلسة غير رسمية استمع خلالها إلى وزيري الخارجية والنفط العراقيين محمد سعيد الصحاف والفريق عامر رشيد اللذين كررا أن العراق نفذ كل التزاماته في مجال الأسلحة وطالبا برفع الحظر.

وحذر الصحاف في مؤتمر صحافي عقده بعد إبقاء العقوبات ٢٨/ ٤/ ٩٨ أن تهديد بلاده بوقف التعاون مع الأمم المتحدة «جدي» وقال: «على أعضاء مجلس الأمن أن يأخذوا تصريحات القيادة العراقية بجدية». ووصف قرار المجلس بأنه «مخيب للآمال» وأوضح انه، بعد الإتفاق على تفتيش المواقع الرئاسية الذي وقعته بغداد مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان كان «يأمل» أن تؤدي المناقشات إلى «رفع العقوبات». وجدد اتهام واشنطن ولندن بالوقوف وراء «أكاذيب» اللجنة الخاصة.

*** القيادة العراقية تبحث في الخطوات التالية بعد قرار مجلس الأمن تمديد العقوبات**

رأس الرئيس العراقي صدام حسين ٢٩/ ٤/ ٩٨ اجتماعاً مشتركاً لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث الحاكم للبحث في العلاقات بين العراق والأمم المتحدة عقب قرار مجلس الأمن إبقاء العقوبات المفروضة عليه منذ ثماني سنوات. وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن الإجتماع عقد «في إطار متابعة مواقف مجلس الأمن في ضوء المبادىء التي وردت في بيان مجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق الصادر في تاريخ السادس عشر من نيسان الجاري». وكان البيان خلص إلى أنه «جاء الوقت ليفضي بحث قضية الحصار في نهاية نيسان الحالي إلى تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ فوراً من غير إبطاء وكمدخل لرفع الحصار في عناوينه وميادينه الأخرى رفعاً كاملاً وشاملاً ومن غير إبطاء». وأوضحت الوكالة أن القيادة العراقية ستبحث في «تقرير وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف عن نشاطاته واتصالاته في نيويورك مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وأعضاء مجلس الأمن».

وأكدت صحيفة «الثورة» ٣٠/ ٤/ ٩٨ أن من «حق العراق عندما يجد أن علاقته مع مجلس الأمن غير متوازنة أن يتخذ ما يراه مناسباً لحماية حقوقه ودفع الظلم عنه وأن يتخذ التدابير والإجراءات الضرورية وبأقصى درجات الحزم والقوة». واتهمت الولايات المتحدة بـ«منع رفع الحصار عن العراق تحت دوافع وأهداف سياسية لا علاقة لها بقرارات الأمم المتحدة»، وحملتها تبعة أي أزمة مقبلة قائلة «ان الولايات المتحدة الأميركية تتحمل المسؤولية الكاملة

والمباشرة عن أي أزمة يمكن أن تنشأ بسبب عدم وفاء مجلس الأمن بالتزاماته المتقابلة مع العراق بعدما وفى بجميع متطلبات الفقرة «ج» من القرار ٦٨٧».

طارق عزيز ينتقد الخضوع لأميركا ويدعو العرب إلى كسر الحصار

انتقد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٤/ ٥/ ١٩٩٨ خضوع الدول العربية للهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط وحض خصوصاً الدول المحيطة بالعراق على خرق الحظر المفروض عليه والشروع في التعامل مع بغداد.

ورأى في كلمة أمام المشاركين في المؤتمر الخامس لـ «القوى الشعبية العربية» المنعقد في بغداد ان «الحصار الذي فرض على العراق هو من حيث الواقع قرار عربي قبل أن يكون قراراً دولياً صادراً عن مجلس الأمن وينبغي أن تكسره أيضاً الدول العربية». وأوضح ان «المطلوب الآن وإلى جانب عدم التزام تطبيق الحصار أولاً، هو إرغام أميركا على أن تصدر قراراً من مجلس الأمن برفع الحصار عن العراق وهذا لن يحصل إلا إذا امتنعت غالبية الدول العربية، إذا لم تكن كلها، عن تنفيذ قرار الحصار وكسره بإرادة عربية».

وشدد على أن «الشرعية الدولية التي يتحدث عنها الجميع هي شرعية أميركية فرضتها واشنطن دون مشاركة من العرب (. . .) وأن الحكومات العربية والدول العربية عندما تعلن تمسكها بالشرعية الدولية تنفذ في الواقع قراراً أميركياً في محاصرة العراق وليبيا والسودان حتى وإن لم ترغب في ذلك».

وطالب الدول العربية بالكف عن مطالبة العراق بتطبيق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن لأن «الذين يقولون ذلك سواء أرادوا أو لم يريدوا يقولون ضمناً ان العراق لا يطبق هذه القرارات لأنه ليس هناك معنى غير ذلك (. . .) والمطلوب ان يقولوا لأميركا أن تطبق هي قرارات مجلس الأمن»، ذلك انه «حتى هذه القرارات الجائرة التي صدرت ضد العراق وبشرعية أميركا وليس بشرعية دولية لا تطبقها أميركا».

وندد بكل من يمانع في عقد اجتماع أو قمة عربية بدعوى وجود خلافات عربية قائلاً ان «من يقول مثل هذا القول هو إما خائن وإما غبي لأنهم يريدون أن يكون الحل في واشنطن أو تل أبيب أو لندن عوض الدول العربية». وشارك المؤتمرون في تظاهرة شعبية احتجاجاً على الحصار واحرقوا علماً إسرائيلياً أمام مقر برنامج الأمم المتحدة للإنماء. وندد عدد من المشاركين في التظاهرة بسياسة الإدارة الأميركية ضد العراق وطالبوا الدول العربية بأن تبادر فوراً إلى كسر الحظر المفروض عليه.

* بغداد تستعجل رد مجلس الأمن على تحذيرها إياه من إطالة العقوبات

أكدت بغداد يوم أمس ٥/ ٥/ ٩٨ مجدداً أن صبرها على العقوبات أوشك أن ينفد وحذرت مجلس الأمن من أنها لن تنتظر طويلاً حتى ترفع الأمم المتحدة العقوبات المفروضة على العراق

منذ غزوه الكويت قبل ثماني سنوات. ولوح نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في الجلسة الختامية للمؤتمر الخامس لـ«القوى الشعبية العربية» المنعقد في بغداد بأنه إذا لم يرد مجلس الأمن إيجابياً على الرسالة المفتوحة التي وجهت إلى رئيس المجلس وأعضائه الجمعة الماضي فإن بغداد مستعدة للقتال إلى أن ترفع العقوبات. وقال إن بلاده لن تنتظر أشهراً أو سنوات بل تنتظر الرد خلال مهلة محددة.

وكرر رمضان أن بغداد قدمت إلى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة كل شيء بل إنها ذهبت إلى حد فتح ثمانية مواقع رئاسية أمام مفتشي «يونسكوم» وأضاف ان «هؤلاء الجواسيس دخلوا كل مكان في العراق حتى المواقع الرئاسية».

وفي هذا الإطار، طالب البيان الختامي للمؤتمر مجلس الأمن «بتنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ القاضية برفع الحصار الإقتصادي تمهيداً لرفع كل الحصارات الأخرى وذلك بعدما أوفى العراق بالتزاماته» المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة. وحذر من «محاولات الوصاية والهيمنة الأميركية والبريطانية على المنظمة الدولية وتجاوز صلاحياتها ومسؤولياتها في ما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن» مشدداً على أن الحل الجذري لمعاناة شعب العراق يكمن في رفع الحصار نهائياً عنه».

ودعا الدول العربية إلى «إنهاء حصارها الرسمي المفروض على العراق ورفع حظر الطيران وإطلاق أرصدته المجمدة». كما طالب دول منظمة المؤتمر الإسلامي «بوقف آثار الحظر الدولي على العراق انطلاقاً من روابط الإسلام الحنيف».

وكان المؤتمر الذي ضم نحو ٦٠٠ شخصية من منظمات سياسية ونقابية قد بدأ أعماله يوم السبت ٢/٥/٩٨ تحت شعار «بوحدة النضال العربي نرفع الحصار عن العراق ونحرر فلسطين».

*** عزيز يجدد اتهام واشنطن بمنع رفع العقوبات**

اتهم نائب رئيس الوزراء العرقي طارق عزيز ١٩٩٨/٥/٨ «الولايات المتحدة بدعم من بريطانيا بالوقوف بإصرار دون تقويم موضوعي وعادل لاحترام العراق (قرارات الأمم المتحدة) ووقف رفع العقوبات». وقال ان «هذه السياسة غير المشروعة والظالمة ينبغي أن يرفضها مجلس الأمن والمجتمع الدولي». وأكد «إننا لا نرى نهاية النفق بسبب موقف الولايات المتحدة غير الشرعي والذي يعاني السكان العراقيون آثاره المدمرة».

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ناطق باسم وزارة التجارة العراقية أن الممثل الأميركي في لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة «علق الموافقة على ١٢ عقداً للحصول على المواد الغذائية والأدوية والمعدات التقنية» مما يعد دليلاً إضافياً على الموقف العدائي للإدارة الأميركية «البنتاغون» ما «يثبت أن تكنولوجيا المعلوماتية باتت في الوقت نفسه قوة الأمة ونقطة ضعفها القاتلة».

* **بغداد تنشط لرفع العقوبات**

بدأت بغداد حملة دبلوماسية جديدة ١٠/٥/٩٨ تستهدف حشد الدعم لرفع الحظر المفروض على بغداد منذ ثماني سنوات وأعلنت أن اتصالات تجري مع المعارضين الأكراد في جنوب البلاد.

والتقى وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في عمان الملك حسين في مستهل جولة على عدد من الدول الأفريقية والعربية لإقناع زعمائها بأن بغداد نفذت كل الإلتزامات الواردة في قرار وقف النار في حرب الخليج عام ١٩٩١.

وأفادت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن الصحاف سلم العاهل الأردني رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين يؤكد فيها أن العراق يتعاون بإيجابية وبصورة كاملة مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ويأمل في الحصول على دعم الأردن لجهود رفع العقوبات ووضع نهاية لمعاناة الشعب العراقي. ونقلت عن الملك أن أسرع طريق لرفع العقوبات. هو التعاون الكامل مع مفتشي الأسلحة الدوليين كي لا يكون ثمة عذر أو مبرر لبقاء العقوبات وكان الصحاف قد التقى سابقاً رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي واطلعه على «التطورات الأخيرة بالنسبة إلى العلاقات ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ومطالب العراق العادلة ان يبدأ العمل بتنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧». وقال: «كانت فرصة ثمينة جداً لشرح تصور العراق القائم على الحقائق في المرحلة المقبلة وما ينبغي أن يكون عليه التضامن العربي من أجل نصرة العراق». وينتقد العراق الدول العربية المجاورة لالتزامها العقوبات وتنفيذها الاستراتيجية الأميركية.

وأشارت مصادر أردنية إلى أن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز سيتوقف أيضاً في عمان في بدء جولة مماثلة تشمل فرنسا وبلجيكا وإيطاليا. واعتبر دبلوماسي غربي أن زيارة عزيز لباريس «تعتبر غاية في الأهمية وستتركز المحادثات فيها على محورين أساسيين لهما علاقة بمستقبل العراق».

وكان عزيز قد جدد في لقاء السبت ١٩٩٨/٥/٩ مع وفد أميركي برئاسة وزير العدل الأميركي سابقاً رمزي كلارك، دعوة الولايات المتحدة إلى فتح حوار سياسي مع العراق من أجل حل المشاكل القائمة بين البلدين وقال: «لقد فتحوا حواراً مع كوريا الشمالية المسؤولة على حد قولهم عن مقتل آلاف الأميركيين (خلال الحرب بين الكوريتين) فلماذا لا يجرون حواراً معنا»؟

* **بغداد تكشف عن محادثات والمعارضة الكردية**

كشف نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز ١٠/٥/٩٨ أمام وفد أميركي برئاسة وزير العدل الأميركي سابقاً رمزي كلارك في لقاء أجري يوم السبت ٩/٥/٩٨ عن محادثات

جارية بين بغداد والمعارضين الأكراد متهماً واشنطن بالعمل على منع أي مصالحة بين الطرفين. وأعلن انه التقى قبل نحو من أسبوعين وفداً من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني على أن يلتقي في غضون أسبوع وفداً من «الإتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال طالباني.

*** بغداد تتطلع إلى موقف دولي يواجه «الهيمنة الأميركية على الأمم المتحدة»**

وصل إلى عمان ١١/ ٥/ ٩٨ نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في بداية جولة أوروبية تشمل باريس وروما وبروكسل وتهدف إلى حض أوروبا على «مواجهة الهيمنة الأميركية على الأمم المتحدة».

وأفاد مسؤول في بغداد، بأن التحرك السياسي العراقي «أمر لا بد منه لإيضاح الحقائق في شأن علاقة العراق مع مجلس الأمن وبالتالي تشجيع مختلف الدول وخصوصاً المجموعة الأوروبية على مواجهة الهيمنة والنفوذ الأميركيين داخل المنظمة الدولية». وقال ان بلاده تسعى إلى «إيجاد وقفة حازمة وموضوعية تواجه الهيمنة الأميركية وبالتالي إيجاد حال توازن داخل مجلس الأمن يمكن أن تدفع إلى اتخاذ خطوات عادلة» لمصلحة تخفيف الحظر، وأشار إلى أن العراق يريد من هذه الدول الأوروبية والأفريقية والعربية «ممارسة نوع من الضغط في اتجاه إقناع مجلس الأمن برفع الحظر الدولي». ولاحظ «انه حتى الآن لا يزال التأثير الأميركي أكثر بروزاً من تأثير روسيا وفرنسا والصين ولذا لم يحدث أي تغيير لمصلحتنا». وتزامن وصول نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى عمان مع زيارة رسمية يقوم بها للأردن الصحاف الذي نقل رسالة من الرئيس صدام حسين إلى العاهل الأردني. وقال مصدر أردني أن الصحاف أكد خلال محادثات أجراها مع رئيس مجلس الأعيان الأردني زيد الرفاعي «أهمية الدور الحيوي الذي يقوم به الملك حسين في مجال رفع العقوبات ومساعيه الخيرة مع مختلف الأطراف العرب والدوليين».

*** عزيز يجدد انتقاد تشكيلة «يونسكوم» ويتهم الأمم المتحدة بتعطيل المشتريات**

أكد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ١٥/ ٥/ ٩٨ أن التعديلات الأخيرة في بنية اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» لجعلها أكثر توازناً «لم تدخل تغييرات جوهرية» وقال: «عملياً لم تطرأ تغييرات حقيقية، لسنا مرتاحين إلى طريقة عمل» اللجنة الدولية. وأوضح «انها لا تزال تخضع لهيمنة الإنغلوساكسون على رغم إنشاء مجموعة خاصة» تضم ديبلوماسيين برئاسة الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا. وكرر ان بلاده لا تملك أسلحة دمار شامل ولا أسلحة نووية ولا كيميائية ولا جرثومية، خلافاً لما ورد في تقارير «يونسكوم» وأشاد بعلاقات بلاده «الجيدة» مع الدول العربية باستثناء الكويت والسعودية التي تبنت موقفاً محايداً «لا معنا ولا ضدنا».

وانتقد المسؤول العراقي برنامج توزيع المساعدات بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» بين بغداد والأمم المتحدة قائلاً ان «الأميركيين والبريطانيين صاغوه بحيث يرفضه العراق. انه مصمم بحيث يرفضه العراق (...) انه لم يحدث تغييراً حقيقياً في حياة الشعب العراقي».

*** العراق طالب بانسحاب القوات الأميركية**

طالبت الصحافة العراقية يوم أمس ٢٨/ ٥/ ١٩٩٨ بانسحاب القوات الأميركية من منطقة الخليج حيث وجودها «احتلالي وغير مسوغ».

وقال صحيفة «الثورة» «إن الأسباب الموجبة التي حتمت على الولايات المتحدة سحب بعض حاملاتها وطائراتها وجنودها تحتم عليها من باب أولى أن تسحب كل قواتها من الخليج العربي لأن وجودها فيه شاذ واحتلالي وغير مسوغ (...) ولا يمكن أن يستمر ليس لأنه لا يحمي أحداً، فهذه قصة سخيفة ولكن لأنه يهدد الجميع حتى منابع النفط التي يعتقدون انهم يحمونها لما يسببه من خلخلة في التوازن الإقليمي». ورأت صحيفة «العراق» ان وجود القوات الأميركية يمثل «احتلالاً عسكرياً» متهمة واشنطن بأنها «لا تزال تخطط لإيجاد ذرائع جديدة لشن عدوانٍ عسكري جديد على شعب العراق المجاهد الصابر».

صاروخ أميركي على موقع عراقي اعتبرته واشنطن رسالة وبغداد تخشى هجوماً شاملاً

في تطور لافت أعاد تسليط الأضواء على الوضع في الخليج اطلقت مقاتلة أميركية من طراز «ف ١٦» صاروخاً على موقع عراقي للصواريخ المضادة للطائرات في جنوب العراق بعدما لاحظت ان راداراً عراقياً رصد أربع مقاتلات بريطانية من طراز «تورنادو» كانت تقوم بدورية فوق منطقة «حظر الطيران» في جنوب العراق.

وأملت واشنطن التي اعتبرت إطلاق الصاروخ تحذيراً للعراق، ألا يتصاعد الموقف. وصرح وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين في مؤتمر صحافي انه لن تُرسل قوات أميركية إضافية إلى المنطقة وتمنى أن يكون الحادث «معزولاً» في حين أكدت بغداد ان الهجوم قد يكون تهديداً لهجوم شامل، نافية الرواية الأميركية عن تشغيل أحد راداراتها. وقالت ان الصاروخ أصاب خزاناً لمياه الشرب في بلدة تقع على مسافة ١٢ كيلومتراً شمال ميناء أم قصر في محافظة البصرة.

مقاتلة أميركية اطلقت صاروخاً على رادار عراقي واشنطن اعتبرته «رسالة» وتمنت عدم التصعيد

أعلنت واشنطن أن مقاتلة أميركية من طراز «ف ١٦» أطلقت صاروخاً على موقع عراقي للصواريخ المضادة للطائرات بعدما رصد رادار عراقي أربع طائرات بريطانية من طراز «تورنادو»

كانت تقوم بمهمة في إطار عملية «ساذرن ووتش» لمراقبة منطقة الحظر الجوي المفروضة على جنوب العراق. لكن بغداد قالت ان الصاروخ الأميركي استهدف مجمعاً لخزانات مياه الشرب في محافظة البصرة لا موقعاً عسكرياً ونفت أن تكون فتحت أياً من راداراتها في اتجاه الطائرات الحليفة.

وجاء في رواية لمسؤول في وزارة الدفاع الأميركية أن الطائرات البريطانية الأربع كانت تحلق فوق جنوب العراق عندما رصدها الرادار العراقي وان الطائرة «ف ١٦» كشفت إشارة الرادار العراقي فأطلقت صاروخاً من طراز هارم على موقع بطارية الصواريخ العراقية الساعة ٥,٣٠ بتوقيت غرينتش. وأضافت أن طائرة رادار أميركية من طراز «أي إي ٦ بي براولر» كشفت أيضاً رصد الرادار العراقي الطائرات البريطانية. وقال انه لا يعرف ما إذا كان الصاروخ الأميركي أصاب هدفه.

وأكد ناطق باسم القيادة المركزية أن طائرات التحالف رصدت توجيه شبكة رادار على الأرض صواريخها في اتجاهها «وهذا الإجراء يعد عملاً يحتاج إلى إجراءات دفاعية حاسمة. ورداً على ذلك أطلق قائد طائرة من طراز «ف ١٦» تابعة للجناح ٤٤٠٤ صاروخاً عالي السرعة مضاداً للإشعاع» ثم عاودت الطائرات رحلاتها فوق منطقة «حظر الطيران» كالمعتاد. طوله نحو مترين مكتوب عليه باللغة الإنكليزية «سلاح» ولم يظهر أي نشاط عسكري في الموقع الذي صوره للتلفزيون.

ومن جهة ثانية، نددت وسائل الإعلام العراقي بالهجوم الأميركي ودعت مجلس الأمن إلى إلغاء حظر الطيران فوق شمال العراق وجنوبه. ونفت صحيفة «الجمهورية» الرواية الأميركية مؤكدة أن أي رادار في جنوب البلاد لم يشغل في أي وقت من الأوقات. وقالت ان هذا «الكذب» كشف عندما ظهر لاحقاً أن الموقع المستهدف كان خزان مياه مدنياً وان قصفه يثبت النيات العدائية للولايات المتحدة وبريطانيا حيال العراق.

بغداد قالت ان الصاروخ أصاب خزان مياه في محافظة البصرة وانها تخشى هجوماً شاملاً

قال مسؤول في وزارة الثقافة والإعلام العراقية، إن الصاروخ الأميركي أخطأ هدفه وهو قاعدة رادار و«إنه عدوان وعمل لا مبرر له» واعتبر أن الهجوم الصاروخي «قد يكون خطوة نحو التخطيط لعدوان شامل جديد على العراق». وأكد أن «الصاروخ الذي أطلق سقط على مسافة ١٨ كيلومتراً من أقرب رادار».

وصرح ناطق باسم الوزارة لاحقاً أن الصاروخ الأميركي استقر في خزان مياه في بلدة على مسافة ١٢ كيلومتراً شمال ميناء أم قصر في محافظة البصرة. وقال انه «لا وجود لأي وحدة عسكرية مفتوحة في تلك المنطقة، كما لم تفتح وحدات الدفاع الجوي في كل مناطق محافظة البصرة، أي إرسال الكتروني في ذلك الوقت».

بغداد كشفت «الأكاذيب» الأميركية عن الموقع المقصوف

وصفت بغداد التصريحات الأميركية في شأن الهجوم الصاروخي الأميركي بـ«الأكاذيب» وبث التلفزيون العراقي شريطاً عن بقايا صاروخ قال ان مقاتلة أميركية من طراز «ف ١٦» اطلقته قرب مدينة البصرة في جنوب البلاد. وصرح ناطق باسم وزارة الثقافة والإعلام العراقية أن المسؤولين الأميركيين يعلمون أنهم يبلغون إلى شعبهم والرأي العام العالمي «أكاذيب» لأنهم يعرفون أن الصاروخ سقط في منطقة معزولة السلاح قرب أم قصر التي ليست فيها أجهزة رادار عراقية أو وحدات عسكرية. وأظهر الشريط التلفزيوني موقعاً فيه خزان للمياه. وعرض أربعة أجزاء من الصاروخ بينها جسم اسطواني.

*** الصحاف يدعو مجلس الأمن لوقف «الأعمال العدوانية» لواشنطن**

دعت بغداد مجلس الأمن ليس الخميس ـ الجمعة (٢ ـ ١٩٩٨/٧/٥) إلى وقف الأعمال العدوانية للولايات المتحدة وذلك في رسالة تناولت موضوع الصاروخ الذي اطلقته طائرة «ف ١٦» الأميركية في جنوب العراق. وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف وجه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن ٩٨/٧/٣ طالب فيها «وقف الأعمال العسكرية العدوانية التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة» ضد العراق مشيراً إلى أن هذه «الأعمال تشكل تهديداً خطيراً لسيادته وأمنه القومي ووحدة أراضيه». ووصف إطلاق الصاروخ بأنه «عدوان غير مبرر» وكرر انه استهدف منشآت لمياه الشفة في أم قصر ما حرم هذه المدينة في جنوب العراق الماء والكهرباء.

خلافات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (يونسكوم) وبغداد

تشهد منطقة الخليج تطورات متسارعة حالياً بدءاً بالعدوان التركي المستمر منذ اسبوعين على شمالي العراق، ثم بالغارات الجوية الإيرانية على جنوبه، وزادت من خطورة هذه التطورات أمس (٣/ ١٠/ ٩٧) الأوامر الأميركية لبعض الأسطول الأميركي بقطع زيارة مقررة لسنغافورة والتوجه فوراً إلى المنطقة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية جيمس روبن أن «الولايات المتحدة تنوي فرض احترام منطقة الحظر الجوي في ما يتعلق بالعراق» وأضاف «لقد تبلغ العراق عزمنا (على فرض احترام) منطقة الحظر هذه وسنفعل ذلك».

*** باتلر يحتج لدى بغداد على منع مفتشيه من دخول ثلاثة مواقع**

أعلن رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر ٣/ ١٠/ ٩٧ انه قدم احتجاجاً إلى الحكومة العراقية بعدما منع مفتشو اللجنة من دخول ثلاثة مواقع يشتبه في انها تحتوي على أسلحة أيام السبت والإثنين والأربعاء.

لكن باتلر قلل من أهمية الحوادث الثلاثة وقال للصحافيين «يبدو أن هذه الحوادث ليست خطرة إلى الحد الذي يدفعني إلى اللجوء إلى مجلس الأمن قبل أن نلجأ إليه في غضون أسبوع ونصف أسبوع» وأضاف انه وجه «رسالة شديدة اللهجة» إلى نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز يوم الأربعاء في ١/ ١٠/ ٩٧ للإحتجاج على منع مفتشي الأمم المتحدة من زيارة ثلاثة مواقع مشدداً على أن «اللجنة يجب أن تتمكن من دخول هذه المواقع» وأوضح انه كتب إلى عزيز ان «ثمة حلولاً تمكننا من دخول المواقع وعلينا أن نعمل معاً ونبقي الأمور هادئة وسهلة لأن أمامنا عملاً شاقاً وأريد أن أنجزه». وذكر في رسالته، رداً على تذرع الجانب العراقي بأن هذه المواقع «رئاسية وسكنية» لذلك لا يمكن لمفتشي اللجنة الدولية دخولها، انه «في الحالات النادرة» التي زارت فيها اللجنة مواقع رئاسية «قامت بذلك عندما كان لديها دوافع كافية إلى الإعتقاد أن هذه المواقع تقوم بنشاطات محظورة».

وصرح المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون أن الحوادث الثلاثة «لا أهمية لها» ونجمت عن «مشاكل لوجستية».

لكن باتلر حذر من انه سينقل الأمر إلى مجلس الأمن وسيطلب أيضاً من أعضاء المجلس

النظر في تشديد عمليات مراقبة الأمم المتحدة، ولاحظ أن المسؤولين العراقيين لم ينفذوا الإتفاق في أربع حالات في الأسابيع الثلاثة الأخيرة.

*** بغداد تعتبر اتهامات باتلر متوقعة قبل مراجعة الأمم المتحدة العقوبات**

وصف مصدر عراقي ٥/ ١٠/ ٩٧، إعلان الأمم المتحدة وقوع حوادث جديدة بين بغداد وخبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، بأنه من «الأمور المتوقعة» قبل مراجعة الأمم المتحدة العقوبات المفروضة على العراق منذ آب ١٩٩٠. وقال ان ما ينشر الآن عن هذه الحوادث «أمور متوقعة اعتاد العراقيون سماعها قبل كل مراجعة في مجلس الأمن» وأضاف إن «الإدارة الأميركية ومن يعاونها في المنظمة الدولية تمارس هذه المسرحية منذ سنوات لمنع أي محاولة جادة لتخفيف الحصار».

ولم يصدر رد رسمي عراقي على إعلان اللجنة الخاصة وقوع حوادث جديدة ولم تتطرق الصحف العراقية إلى هذا الموضوع باستثناء صحيفة «بابل» التي نشرت تقريراً عنوانه «لعبة جديدة قبل المناقشة» في الأمم المتحدة.

فيما أملت صحيفة «الثورة» أن يجري مجلس الأمن «مناقشة مهنية وموضوعية» وشددت على ضرورة «أن يؤخذ وفاء العراق بالتزاماته حيال قرارات مجلس الأمن في الحسبان بحيث توضح تواريخ زمنية لرفع الحصار».

*** الاعتداء على مركز الأمم المتحدة في بغداد**

شددت الأمم المتحدة ٦/ ١٠/ ٩٧ على أن العراق مسؤول عن ضمان أمن موظفيها غداة الهجوم الذي تعرض له مركز تابع للمنظمة الدولية في وسط بغداد.

وكانت بغداد قد أعلنت يوم الأحد تاريخ ٥/ ١٠/ ٩٨ توقيف «عميل لجهاز الإستخبارات الإيراني» اتهم بالإشتراك في الهجوم الذي يعد الأول من نوعه على مكاتب المنظمة الدولية في بغداد منذ سنوات.

وهذا هو الهجوم الأول من نوعه على مكاتب المنظمة الدولية في بغداد منذ سنوات. والتقى منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في العراق دنيس هاليداي في ٦/ ١٠/ ٩٧ وكيل وزارة الخارجية العراقية سعد فيصل وبحث معه في أمن موظفي الأمم المتحدة. وصرح الناطق باسم الأمم المتحدة أريك فالت أن «هاليداي تطرق إلى مسألة أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها في العراق نظراً إلى أن ذلك هو مسؤولية الحكومة العراقية». ويأتي هذا الهجوم قبل أيام من جلسة مهمة لمجلس الأمن مخصصة لمراجعة العقوبات المفروضة على العراق منذ دخول قواته الكويت عام ١٩٩٠ وذلك بناء على تقرير رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر.

* **هجوم ثان على الأمم المتحدة في العراق**

تعرضت قافلة للمنظمة الدولية لإطلاق نار يوم أمس ٧/ ١/ ١٩٩٧ في المنطقة الكردية في شمال العراق.

وصرح الناطق باسم مكتب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في العراق أريك فالت ان قافلة مكونة من خمس سيارات بينها اثنتان تابعتان لحرس الأمم المتحدة في شمال العراق وثلاث تابعة لبرنامج الغذاء العالمي «تعرضت لخمسين طلقة نارية أصابت واحدة منها إحدى السيارات». وأشار إلى أن هذا الهجوم هو الثاني يستهدف العاملين في الأمم المتحدة في شمال العراق خلال أسبوع.

* انتقد العراق يوم ١١/ ١٠/ ٩٧ للمرة الأولى الرئيس الجديد للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، ريتشارد باتلر واتهمه بالعمل وفق أسلوب سلفه رولف ايكوس. وتأتي هذه الإنتقادات بعد نشر باتلر تقريراً يتهم فيه العراق بعدم التعاون كلياً مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية التي يتولى رئاستها.

وكتبت صحيفة «الجمهورية» العراقية أن باتلر «يعمل بقناع ايكيوس ويكرر الإتهامات نفسها التي وجهت إلى العراق منذ ١٩٩٥ محركاً في ذاكرة العراقيين والعرب تفاصيل التكتيك الذي وضعته الاستخبارات الأميركية لايكيوس» والذي «يقضي بإطلاق اتهامات تربك الرأي العام وخصوصاً الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن». وأضافت أن «هدف افتعال الأزمة هو إحراج روسيا والصين وفرنسا وعرقلة تنفيذ وعدها بطرح مشروع قرار يرفع الحصار الإقتصادي جزئياً» عن العراق.

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن قد صرح بأن واشنطن تسعى مع الدول الأخرى إلى «إبقاء الضغط على العراق» وأضاف إذا لم يمتثل العراقيون لمطالب الأمم المتحدة، فإن العقوبات لن ترفع ولن يستطيعوا العودة إلى المجموعة الدولية».

من جهة أخرى، بعث وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان طالبه فيها بـ«التدخل المباشر لضمان المصادقة السريعة على عقد مستلزمات تشغيل الأنبوب العراقي ـ التركي إضافة إلى العقود الأخرى»، ومنها عقود لشراء سيارات إسعاف وشاحنات وقطع غيار لمحطات توليد الكهرباء وشبكات الصرف الصحي. وأشار إلى أن شراء قطع الغيار للأنبوب العراقي ـ التركي «ورد في خطة الشراء والتوزيع» المقدمة إلى الأمم المتحدة للمرحلة الأولى من اتفاق «النفط مقابل الغذاء» والتي انتهت في السادس من حزيران الماضي ١٩٩٧.

خطورة تنذر بمواجهة مع التحالف

* العراق يطرد الأميركيين من لجنة إزالة الأسلحة

في خطوة تنذر بمواجهة جديدة بين العراق والأسرة الدولية، قررت بغداد ٢٩/١٠/٩٧ طرد الأعضاء الأميركيين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم»، الأمر الذي أثار ردوداً حادة لدى دول التحالف، التي استبقت جلسة طارئة لمجلس الأمن فسارعت إلى اعتبار القرار العراقي «غير مقبول» وحذرت من «عواقب وخيمة» قد تترتب عليه، فيما أعلن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر تعليق كل عملياتها في العراق.

فبعد اجتماعات استمرت يومين، حسمت القيادة العراقية خيارها في شأن الموقف من اللجنة الخاصة وقررت «عدم التعامل مع الذين يحملون الجنسية الأميركية من العاملين في اللجنة الخاصة وأنشطتها داخل العراق» و«طلبت من الأميركيين المذكورين الموجودين حالياً داخل العراق مغادرته خلال فترة اقصاها أسبوع من تاريخ إبلاغ قرارنا رسمياً إلى رئيس مجلس الأمن». ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن بيان لمجلس قيادة الثورة برئاسة الرئيس العراقي صدام حسين ان هذا القرار سيبقى سارياً حتى تعيد الولايات المتحدة النظر في سياستها المتعسفة وسلوكها العدواني ضد شعب العراق وسياستها الداخلية والتجسسية» وأضاف انه «تقرر الطلب أن تسحب اللجنة الخاصة غطاءها عن طائرة التجسس الأميركية (يو اس تو)، والإتفاق بين العراق واللجنة الخاصة على إبدالها بطائرة من دولة أخرى إذا ما كانت الحاجة إلى ذلك لا تزال قائمة تحقيقاً للغرض المعلن للجنة وليس لأغراض التجسسية للولايات المتحدة». وقرر المجلس أيضاً «على رغم مرارة ما في النفوس وما في الصدور والضمائر من غضب، مواصلة التعاون البناء مع اللجنة الخاصة لتأدية مهماتها من غير غلو أو تعسف وفي إطار احترام سيادة العراق وأمنه الوطني وكرامته». وأشار إلى أن قرار مواصلة التعاون جاء في إطار التجاوب مع «جهود الدول التي أعربت أخيراً عن مواقف متوازنة ومنصفة داخل مجلس الأمن وخارجه» ومن أجل «أن نعطي وضمن مدى زمني معقول ليس طويلاً فرصة إضافية لكي تعمل هذه الدول ما يقتضيه العدل والإنصاف لرفع الحصار» المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠. ورفض المجلس «ما سمي قرار مجلس الأمن الرقم ١١٣٤ الذي اتخذته الولايات المتحدة من دون أي أساس قانوني وغشت من غشت به جملة وتفصيلاً شكلاً ومضموناً وكل تصرف يرتبط به أو يوحى بأنه يرتبط به الآن وفي المستقبل».

باتلر يرد على القرار العراقي

سارع باتلر إلى الرد على القرار العراقي فأعلن تعليق عمليات إزالة الأسلحة في العراق. وصرح للصحافيين «قررت وقف كل عمليات اللجنة الخاصة في العراق. وآمل أن يكون هذا الموقف مؤقتاً». وقال انه ألغى اجتماعاً كان يخطط لعقده مع مسؤولين عراقيين في نيويورك،

وأبدى قلقه على سلامة فرق مفتشي الأسلحة مؤكداً انه لم يخترهم على أساس الجنسية. وتساءل من الذين سيطردهم العراق في المرة المقبلة إذا قبل هو بسحب الأميركيين العاملين معه».

وأشار إلى أن لجنة تتألف من ١٦٠ عضواً بينهم ١٠٠ في بغداد وبين هؤلاء عشرة أميركيين فقط. وشدد على أن غالبية العاملين في اللجنة من تشيلي وهم يتولون تشغيل طائرات هليكوبتر. وكرر «إنني لا آخذ في الإعتبار اللون أو الجنسية».

تفاقم الأزمة العراقية ـ الأميركية

تصاعدت يوم ٣٠/ ١٠/ ٩٧ حدة التوتر بين بغداد وواشنطن وحلفائها الغربيين مع عدم التفات السلطات العراقية إلى التحذير الذي وجهه إليها مجلس الأمن، ومنعها ثلاثة خبراء أميركيين من دخول أراضيها، تنفيذاً لقرار مجلس قيادة الثورة الذي قضى بمتابعة التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» وإخراج المفتشين الأميركيين من العراق. ومع إصرار بغداد على موقفها، حذرتها واشنطن من «العواقب الوخيمة» لقرارها وأبقت خياراتها «مفتوحة». ولم يستبعد المراقبون أن يكون أحد هذه الخيارات توجيه ضربة عسكرية إلى العراق تكون أميركية أو غربية بغطاء دولي.

وكان مجلس الأمن قد حذر مساء الأربعاء ٢٩/ ١٠/ ٩٧ بغداد من «العواقب الوخيمة» لطرد المفتشين الأميركيين العاملين في «يونسكوم»، وأصدر إعلاناً أكد فيه أنه «يحرص على تحذير العراق من أن رفضه الإمتثال فوراً لكل الموجبات التي تفرضها عليه القرارات ذات الصلة ستنجم عنه عواقب وخيمة»، وندد «بقرار الحكومة العراقية محاولة املاء بنود التزاماتها حيال اللجنة الخاصة» وشدد على أن طرد المفتشين الأميركيين «قرار مرفوض».

لا تراجع

غير أن رئيس لجنة العلاقات العربية ـ الدولية في المجلس الوطني العراقي سعد قاسم حمودي أكد أمس (٣٠/ ١٠/ ٩٧) أن بغداد لن تتراجع عن قرارها وقال «نحن لم نختر المواجهة، نحن ندافع عن حقوقنا. نحن في موقف دفاعي».

وأضاف «إذا ما أراد الآخرون دفع الأمور في اتجاه آخر بما في ذلك استخدام القوة، فلن يخيفنا ذلك ولن نتراجع». وهاجم واشنطن متهماً إياها بانتهاج «سياسة تآمرية عدائية ضد العراق بهدف إطالة العقوبات». وجاء هذا الموقف بعدما منع خبيران أميركيان من «يونيسكوم» وثالث من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من النزول من طائرتهم في الحبانية على مسافة ١٢٠ كيلومتراً شمال غرب بغداد مساء ٣٠/ ١٠/ ٩٧، فاضطروا إلى العودة إلى البحرين في طائرة استأجرتها الأمم المتحدة.

وعلق رئيس «يونيسكوم» ريتشارد باتلر على الحادث بقوله إن الإجراء الذي اتخذته بغداد

«يذهب إلى ما بعد القرارات التي أعلنتها» السلطات العراقية. ولفت إلى أن «أي إشارة لم تصدر من حيث منع دخول الأميركيين قبل انتهاء المدة» المحددة بأسبوع. ورداً على القرار العراقي علقت «يونيسكوم» عملياتها في العراق.

الصراع يتجدد وتهديدات عسكرية أميركية

تجدد الصراع في ما يتعلق بوضع جدول أعمال لمحادثات يعتزم رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر إجراؤها في بغداد مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في رسائل متبادلة بينهما، إذ لم يذكر عزيز شيئاً عن موضوع السماح بدخول المفتشين مواقع حساسة، الأمر الذي يتصدر اهتمامات باتلر. ويرغب طارق عزيز عوض ذلك في مناقشة إغلاق ملفات الصواريخ الذاتية الدفع ووضع جدول زمني لاستكمال عمليات التفتيش عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد شدد على ضرورة مشاركة خبراء من الخارج في وضع نتائج عمليات التفتيش وإبدال طائرات الإستطلاع الأميركية من طراز «يو ـ ٢» بطائرات من أي دولة أخرى.

ورفض باتلر اقتراحات طارق عزيز قائلاً ان مسألة حرية دخول المفتشين المواقع يجب أن تناقش قبل أي مسألة أخرى، وقال إن الوقت الذي يتطلبه استكمال عمليات التفتيش سيتحدد من طريق «إجراءات يتخذها العراق بالتعاون مع اللجنة» ورفض كذلك اضطلاع خبراء من الخارج بدور أكبر من دورهم الإستشاري لأن «اللجنة وحدها هي التي يحق لها تحديد تأليف فرق التفتيش ومنهجية العمل».

وزيارة باتلر هي الأولى منذ منع العراق المفتشين الأميركيين من المشاركة في أعمال اللجنة، مما أثار تهديدات عسكرية من الولايات المتحدة.

* أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٣٠/١١/١٩٩٧ شبكة «آي بي سي» الأميركية للتلفزيون أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر سيتوجه إلى العراق «في نهاية الأسبوع لاقناعه بالسماح للخبراء الدوليين بزيارة المواقع التي يريدون تفتيشها». وسئل عن احتمال اللجوء إلى القوة ضد العراق فأجاب «ان ثلاثة من الأعضاء الأساسيين في مجلس الأمن يقفون حالياً» ضد هذا الإحتمال في إشارة إلى روسيا والصين وفرنسا. وقال إن «معرفة ما إذا كان الموقف سيتغير في المستقبل القريب أمر مرتبط بالتطورات»، مشيراً إلى إمكان حصول «استفزازات» من جانب بغداد مثل إسقاط طائرة التجسس الأميركية «يو ـ ٢». ولاحظ «أن العراقيين امتنعوا عن ذلك حتى الآن على الرغم من تصريحاتهم العلنية» وكانت واشنطن حذرت من أنها ستعتبر إسقاط إحدى طائراتها «عملاً حربياً» وقد حلقت إحدى هذه الطائرات يوم السبت ٢٩/١١/٩٧ فوق الأراضي العراقية من دون أي مشكلة.

* تراجع حدة التوتر بين العراق والأمم المتحدة

ظهرت في ١/١٢/١٩٩٧ مؤشرات لتراجع حدة التوتر بين العراق والأمم المتحدة مع

إعلان مسؤولين أميركيين ودوليين تأييدهم لتسوية ديبلوماسية للخلاف وزيادة واردات العراق في إطار تطبيق اتفاق «النفط مقابل الغذاء» المبرم بين بغداد والمنظمة الدولية.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى إعادة نظر عاجلة في تطبيق الإتفاق الذي تنتهي مدته في الخامس من كانون الأول الجاري للاستجابة للوضع الإنساني «الصعب جداً» الذي يعانيه العراقيون. وقال: «نظراً إلى حجم الحاجات الإنسانية الضاغطة على العراق، إن مجلس الأمن سيأمل ربما في إعادة النظر في مستوى العائدات الذي ينص عليه القراران ٩٨٦ و١١١١ ويعتزم النظر في إمكان رفعه لتلبية الحاجات الإنسانية الضرورية للبلاد».

وأسف الأمين العام لأن «السكان العراقيين لا يزالون يعانون وضعاً صعباً جداً ومن الواجب العمل في شكل عاجل على منع تدهور الوضع أكثر». وأوضح انه «ينبغي إعادة النظر في شكل ملح ومنتظم في كل إجراءات الموافقة على الصفقات ومتابعتها والمصادقة على الطلبات وعمليات شراء المواد المختلفة ونقلها وتوزيعها».

كما واصل خبراء اللجنة الخاصة لليوم العاشر على التوالي عمليات تفتيش المواقع العراقية من دون عراقيل لكنهم لم يحاولوا دخول المواقع الحساسة.

* صرح ناطق باسم الأمم المتحدة ٩٧/١٢/٢ أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر ينوي التوجه إلى بغداد في نهاية الأسبوع الجاري. إلا أنه قال إن تأكيد هذه الزيارة يتوقف على إمكان إجراء محادثات مع طارق عزيز تتناول خصوصاً «المسألة السياسية المتعلقة بالوصول إلى المواقع الحساسة».

وقد واصل خبراء اللجنة الخاصة أعمالهم لليوم الحادي عشر على التوالي من دون عراقيل إلا أنهم لم يحاولوا بعد دخول المواقع الرئاسية التي ترفض بغداد السماح لهم بتفتيشها.

*** رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر**
يرحب بزيادة عدد المفتشين الفرنسيين

رحب رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر باقتراح باريس زيادة عدد المفتشين الفرنسيين، نافياً «هيمنة الولايات المتحدة» على اللجنة. وشدد ان «لا وجود لاتفاق شفهي بل لإعلان شفهي» بين الرئيس السابق للجنة رالف ايكيوس والمسؤولين العراقيين في شأن مراقبة المواقع الرئاسية الحساسة والقصور الجمهورية. وقال إن «هذا الإعلان يقضي بعدم دخول المفتشين القصور الرئاسية بالضرورة لكنهم يتمتعون بهذا الحق إذا ظنوا أن سلاحاً محظوراً أو وثائق عن السلاح المحظور موجودة في هذه القصور». أما الناطقة باسم وزارة الخارجية آن غازو ـ سوكريه صرحت «إننا شجعنا السيد باتلر على الذهاب إلى بغداد للتوصل إلى اتفاق في شأن دخول المواقع الرئاسية أو تلك المسماة حساسة، وذلك من أجل مواصلة برنامج نزع الأسلحة العراقية بموجب قرارات مجلس الأمن».

وأشارت إلى «أن التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن ضروري جداً وملح لتفادي أي حادث يمكنه عرقلة عملية إزالة الأسلحة». وأكدت «أن لقاءات اليوم مع السيد باتلر تسمح لنا بمناقشته في الطرق والوسائل المنوي تطبيقها من أجل تفعيل عمل اللجنة الخاصة وتطويره. وجددنا له استعدادنا لاقتراح عدد أكبر من الخبراء وتقديم خدمات تقنية إلى اللجنة. والبحث في طرق التعاون والمشاركة بين الدول التي تساهم في اللجنة وطريقة عملها من أجل تطويرها.

وأفاد باتلر انه رغب في «معرفة رأي فرنسا ونصائحها» في الموضوع العراقي وأعرب «عن سروره للدور الذي تقوم به باريس» في الشرق الأوسط ووصف موقفها بأنه «خلاّق لأنها تسعى إلى حل المشكلات الكثيرة في هذه المنطقة من العالم».

وأضاف باتلر «إن مهمتي هي مراقبة الصواريخ والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فيما تراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا السلاح النووي العراقي». وقال «انه يفضل لأسباب سياسية وعملية استعمال عبارة سلة على ملف. فمهمتنا إذاً هي مراقبة عمليات التسلح العراقية ماضياً ومستقبلاً لكي نتأكد من أن بغداد لن تواصل صنع أسلحة الدمار الشامل وعليه ينبغي وضع نظام مراقبة طويل الأمد». وعن «سلة الصواريخ» قال: «لا يمكنني القول إنها شبه فارغة وعالجنا كل الصواريخ التي صنعت في دول الإتحاد السوفياتي السابق. وعندنا بعض التساؤلات عن الصواريخ التي أنتجها العراق بنفسه».

وعن «السلة الكيميائية»: «ليست فارغة كلياً». ونأمل خيراً في مواصلة عملنا في هذا الميدان. ويبقى أننا نواجه مشكلة مع بي. اكس. أما السلة البيولوجية فملآنة. وهذا أمر مؤسف لأننا لم نجد تعاوناً فعلياً من العراقيين حتى اضطررنا إلى القيام بدور التحري الخاص لجمع المعلومات والوثائق بنفسنا». وخلص إلى «أن اللجنة الخاصة قامت إجمالاً بعمل ممتاز لأنها أنجزت أشياء كثيرة ودفعت العراق إلى التعاون والسير في الطريق الصحيح. ولكي ننجز عملنا تماماً ينبغي أن يبادلنا العراقيون بالتعاون الكامل لندخل المواقع المختلفة، والحقيقة أن هذا الأمر يتوقف عليهم».

وعن احتمال وجود وثائق في «المواقع الرئاسية» قال: «لنا أسبابنا ودوافعنا حين نريد التوجه إلى مكان ما، وكلما منعنا العراقيون من دخول أحد المواقع باعتبار انه حساس ازدادت شكوكنا».

وأيد رغبة فرنسا في مضاعفة عدد المفتشين قائلاً: «سنواجه مشكلة إذا تمسكنا بمقياس الجنسية ولهذا نفضل الاستناد إلى الكفاية في الاختيار. وفي الواقع إن فرنسا تمدنا بعدد كبير من الخبراء ذوي الكفاية، ونحن نكن لهم كل احترام ونقدر عملهم. واعتقد أن عمل اللجنة يمكن تطويره إذا زدنا عدد المفتشين الفرنسيين فيها نظراً إلى كفاياتهم وخبرتهم. وهذا ما رغبت في التعبير عنه للمسؤولين الفرنسيين الذين التقيتهم اليوم». واعتبر ان «لا وجود لفروقات كبيرة بين كل من فرنسا والولايات المتحدة في هذا الموضوع باستثناء بعض التشديد على أوجه محددة. وثمة نقاش مفيد بين ممثلي هاتين الديموقراطيتين الكبيرتين. أما في الجوهر فهناك

تطابق في وجهات النظر من حيث ضرورة التزام العراق وتعهداته».

وسئل عن الإتفاق الذي قيل إنه تم بين السلطات العراقية وايكيوس في ما يتصل بالمواقع الرئاسية فأجاب: «يقول العراق إن هناك اتفاقاً شفهياً يقضي بعدم دخول القصور الرئاسية، لكن المسؤولين في بغداد ينسون وجود جملتين أخريين في النص تؤكدان حق المفتشين التابعين للجنة في دخول أي مكان يريدون إذا ظنوا أن سلاحاً ممنوعاً موجود فيه (. . .) الإتفاق الشفهي غير موجود بل هناك إعلان شفهي أدلى به ايكيوس يقضي بعدم دخول المفتشين بالضرورة القصور الرئاسية لكنهم يتمتعون بهذا الحق إذا اعتقدوا أن في هذه القصور سلاحاً أو وثائق عن السلاح المحظور».

*** صدام يؤكد قدرة بغداد على الإنتصار في الأزمة مع واشنطن**

أكد الرئيس العراقي صدام حسين يوم أمس ٩/ ١٢/ ٩٧ ان بغداد قادرة على الإنتصار في الأزمة بينها وبين الولايات المتحدة في شأن إزالة الأسلحة، مع إرجاء وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين زيارة مقررة للشرق الأوسط قائلاً إن الأزمة لا يمكن أن تستمر من دون حل. وتساءل الرئيس العراقي «ما إذا كانت الصدمة التي شكلها موقف العراقيين في هذه الأزمة (مع الأمم المتحدة) ستدفعهم إلى إعادة الحسابات وترتيب القوى أو ستدفعهم إلى مغامرات أخرى قريبة». ونقلت عنه وكالة الأنباء العراقية انه «مهما يكن الجواب عن كل ذلك فإن الله عز وجل هو الأكبر وان صمود شعب العراق هو مفتاح النصر الأكيد». ورأى أن «الولايات المتحدة ليست في الموقع نفسه الذي كانت فيه قبل سنتين من حيث اهتزاز صدقيتها، كما أن العراق هو أكثر قدرة على اختراق حجب التضليل مما كان قبل سنتين». وأضاف ان «العراقيين فاجأوا الأميركيين» خلال الأزمة الأخيرة بين بلاده والأمم المتحدة في شأن المواقع الرئاسية، وذلك في حجم التضحية والعطاء وهذا المستوى الرائع من الصلابة والإرادة (. . .) والاستعداد للتضحية بعد سبع سنوات من حصار ظالم».

*** باتلر يرفض وجود مواقع حساسة ورئاسية**

بعد إجراء مباحثات مع وزير الخارجية البريطاني روبن كوك في لندن، صرح رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر في ١٠/ ١٢/ ٩٧ «لا يمكننا العمل بهذه الطريقة، سوف نتحدث عن الحصول على موافقة لدخول هذه المواقع بطريقة تظهر احترام الأمن العراقي» ودعا إلى منح مفتشيه حرية دخول كل المواقع. وكانت بغداد قد منعتهم من دخول ٦٠ قصراً ومجمعاً. ولاحظ الدبلوماسي الأوسترالي «أن موقف بغداد قد أوجد غموضاً وقائمة موسعة للمواقع المحظور دخولها». وقال إن للمفتشين الحق بموجب قرارات مجلس الأمن في التوجه إلى أي مكان وفي أي وقت لأن «كلمات مثل مواقع حساسة أو قصور رئاسية لا وجود لها في أي مكان في قانون مجلس الأمن أو وثائق اللجنة الخاصة».

* أعلن المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية اللواء المهندس حسام محمد أمين أن فرق اللجنة الخاصة فتشوا أمس ١٠/ ١٢/ ٩٧ ٢٣ موقعاً بينها جامعتان ومعمل نجارة. وأوضح أن عمليات التفتيش هذه «حصلت في شكل مفاجىء ومن دون إشعار سابق».

*** بغداد لا تتنازل في الخلاف مع الأمم المتحدة**

حذرت بغداد رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر، من أنها لن تقدم تنازلات في الخلاف الخاص بالمواقع الرئاسية عندما يزور بغداد غداً الجمعة ١٢/ ١٢/ ٩٧. وأكدت وجود «تفاهم واضح» مع روسيا على استبعاد هذه المواقع. غير أن باتلر صرح بأن لا مجال لأن يسمح للعراق بمنع فريقه من تفتيش أي موقع يشتبه في وجود أسلحة محظورة فيه.

وشدد وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد «ان هذه المواقع ستبقى خارج تفويض فرق المفتشين وهي محظورة تماماً وتمثل خطاً أحمر بالكامل. فهي رمز للسيادة ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لا في قرار مجلس الأمن ولا في مفهوم تنفيذ هذا القرار يسوغ مثل هذا العمل». وأضاف: «إننا نريد منهم أن يعملوا بطريقة فنية ومحترفة وليس من وجهة نظر وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. أي) واعتبر وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ان «التفاهم العراقي ـ الروسي سيؤدي إلى رفع الحصار عن العراق ولكن من دون سقف زمني لذلك». وقال إن «هناك تفاهماً واضحاً على أن المواقع الرئاسية مستبعدة استبعاداً تاماً عن عمل اللجنة الخاصة وليس لها أي علاقة بها». وأوضح أن هذا الإتفاق يتضمن «زيادة عدد الخبراء الفرنسيين والروس والمصريين».

زيارة باتلر للعراق

إن زيارة رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر للعراق يوم ١٢/ ١٢/ ٩٧ تعد الزيارة الأولى للمسؤول الدولي لبغداد منذ وافق العراق على عودة الخبراء الأميركيين العاملين مع اللجنة الخاصة بعدما طردهم في ١٣ تشرين الثاني الماضي ١٩٩٧ متهماً إياهم بالتجسس. وقد توترت العلاقات بين المسؤولين العراقيين وباتلر الذي تسلم مهمات منصبه في تموز الماضي ١٩٩٧، ووصفته صحيفة «بابل» بأنه «كلب مسعور» واتهمته بأنه يعمل لمصلحة الولايات المتحدة التي تدعو إلى الحزم في مواجهة العراق.

*** تمسك بغداد بإغلاق قصور صدام يهدد زيارة باتلر بالفشل سلفاً**

زيارة باتلر إلى بغداد للمحاولة بإقناع المسؤولين العراقيين بالسماح للخبراء الدوليين بالقيام **بعمليات تفتيش حيثما يريدون، بما في ذلك القصور الرئاسية، للتحقق من أن العراق لا يملك أسلحة محظورة مثل الفيروسات القاتلة ولا يطورها. وكتبت صحيفة «الثورة» العراقية إن زيارة باتلر «مصيرها الفشل»، فيما كرر نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان القول ان «لا دخول**

لفرق التفتيش إلى المواقع الرئاسية ولا دخول إلى المواقع الحساسة».

*** إصرار على منح المفتشين حرية دخول كل المواقع**

وباتلر يحاول في بغداد إنهاء الأزمة

أكد رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر انه ينبغي أن تكون للمفتشين حرية دخول «أي مكان» في العراق بحثاً عن الأسلحة المحظورة.

وأبلغ إلى الصحافيين لدى وصوله إلى بغداد أن «ما الزمني مجلس الأمن القيام به هو البحث في قضية الدخول (...) ينبغي السماح للجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة بالذهاب إلى أي مكان ورؤية أي وثائق أو مقابلة أي شخص».

وأشار إلى أنه سيبحث مع المسؤولين العراقيين في سبل إنهاء الأزمة مع خبراء اللجنة الخاصة في شأن تفتيش ما يسمى «أماكن حساسة» قائلاً: «كانت هناك أزمة وأنا الآن بالتعاون مع العراق أحاول إنهاءها».

*** باتلر يخفق في إقناع بغداد بالسماح بتفتيش القصور الرئاسية**

صرح رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر يوم ١٥/١٢/٩٧ إثر لقائه نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز ان بغداد لا تزال ترفض وصول مفتشي الأمم المتحدة إلى المواقع الرئاسية.

وقال في مقابلة مع شبكة «دبليو تي ان» البريطانية للتلفزيون انه توصل إلى ترتيبات مع الجانب العراقي لتصنيف المواقع التي تعتبر حساسة في ثلاث فئات: «القصور الرئاسية والمواقع الأمنية والمواقع ذات الصفة السيادية» ويسمح للخبراء بتفتيش الفئتين الأخيرتين. وأضاف إن «العراق يقول بالنسبة إلى القصور الرئاسية انه لن يسمح ابداً بدخولها». وخلص إلى أن «على مجلس الأمن الآن أن يقرر رأيه في الموضوع».

وسئل باتلر ما إذا كان مرتاحاً إلى المعلومات الجديدة التي قدمها العراقيون في شأن برنامجهم للأسلحة البيولوجية فأجاب: «ليس تماماً. لا تزال ثمة هوة بين ما نعتقد أنه الواقع وما يقوله العراق. ولم نحل بعد المشكلة». وأكد مجدداً أن ملف الأسلحة البيولوجية هو الملف الذي يتطلب الكثير من العمل في حين أن تقدماً كبيراً تحقق في مجال الأسلحة الكيميائية وخصوصاً الصواريخ.

غير أن المسؤول الدولي أفاد أن المسؤولين العراقيين وعدوا خلال محادثاته في بغداد «بتعاون أفضل مع اللجنة الدولية» وان «تقدماً حصل في بعض المجالات التقنية». وأعلن نائب رئيس اللجنة الخاصة تشارلز دويلفر أن العراق أعطى صورة أوضح في المحادثات في شأن تعريفه لأنواع مواقع التفتيش الثلاثة. فهناك مواقع «عادية» تجري فيها فرق التفتيش أعمالها،

وهناك مواقع «حساسة» تمس ببعض المخاوف الأمنية، والنوع الثالث هو المواقع الرئاسية.
وقال: «في المواقع التي سمح لنا بتفتيشها أعربت السلطات عن رغبتها في إبداء المرونة».
ودعت صحيفة «الثورة» باتلر إلى فتح صفحة جديدة في علاقاته مع العراق التي تمر حالياً بمرحلة من التوتر. وقالت: «نريد منه ألا يضع يده في أيدي أعدائنا الأميركيين ويتحول من دون مسوغ إلى خصم لنا لتحقيق هذه الأهداف ونعتقد أن السيد باتلر يعرف هذه الحقيقة جيداً».

إلى ذلك، أوضح المدير العام لدائرة الرقابة الوطنية اللواء حسام محمد أمين أن «سبع فرق تفتيش قامت اليوم ١٥/ ١٢/ ٩٧ بزيارات مفاجئة لـ١٣ موقعاً عراقياً» فارتفع إلى ٣٧٠ عدد المواقع التي فتشها الخبراء منذ عاودت اللجنة نشاطها في العراق في ٢٢ تشرين الثاني. وقال «إن اللجنة الخاصة تتأكد مرة أخرى من خلال زياراتها اليومية المفاجئة من صدقية الإعلانات العراقية ومن تنفيذ العراق التزاماته كاملة».

*** باتلر لا يصف زيارته بالفاشلة ويحمل أخباراً طيبة وأخرى سيئة**

وصف رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر أمس ١٦/ ١٢/ ١٩٩٧ نتائج زيارته الأخيرة إلى العراق بأنها متباينة مع استمرار التحدي من الحكومة العراقية. وأضاف «لقد أجرينا بعض المحادثات السياسية في شأن دخول تلك المواقع وكانت النتائج متباينة». وأوضح باتلر ان الحكومة العراقية أبلغتْ إليه أن الفرق لن تتمكن على الإطلاق من تفتيش هذه المواقع. وأضاف: «قال المسؤولون العراقيون إن المواقع الرئاسية والسيادية خارج نطاق عمل اللجنة إلى الأبد وليكن ما يكون. وهذا أمر بالغ الخطورة لأن مجلس الأمن قال، وهذا هو القانون، إنه ينبغي السماح لنا بالذهاب إلى أي مكان في أي وقت للعثور على الأسلحة التي نحتاج إلى التخلص منها».

وأكد باتلر انه حقق تقدماً في زيادة عدد المفتشين في مواقع أخرى قائلاً إن «المواقع الحساسة هي مواقع الأمن القومي، وتمكنت من التوسع بالقدر الذي أمكنني لدخول تلك المواقع بواسطة زيادة عدد الأشخاص الذين يمكننا إرسالهم وسيقلل التأخير الذي نواجهه عادة. وفي هذا تقدم».

وأفاد أنه سيتحدث إلى مجلس الأمن اليوم ١٦/ ١٢/ ٩٧ ويبلغ إليه أن ثمة «أخباراً طيبة وأخباراً سيئة. وسيتعين على المجلس أن يقرر ما إذا كان مستعداً لقبول كون هذه الأماكن خارج نطاق التفويض وهل هو مستعد لقبول إبلاغ العراق إلينا في ما يتعلق بالأسلحة البيولوجية أنه ليس لديه أي أسلحة منها».

وتفادى باتلر اتهام بغداد بالكذب، لكنه لاحظ أن لـ«الحقيقة أشكالاً مختلفة وما يصفونه بأنه حقيقة وما نصفه نحن بأنه حقيقة يصبحان في بعض الأحيان شيئين مختلفين».

أما المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون فقد قال: «إننا نريد أن

نسمع من باتلر بدقة ما هي المواقع الحساسة داخل نطاق التفويض وما هي المواقع الرئاسية والمواقع الحساسة الأخرى خارج نطاق التفويض. وسوف نتحرك على الأرجح بعد أن يقدم باتلر تقريره إلينا».

وكرر باتلر قوله: «إن العراق رفض رفضاً قاطعاً السماح بالوصول إلى المواقع الرئاسية (. . .). إننا لا نعرف العدد الإجمالي لهذه المواقع ونريد الحصول على معلومات في هذا الخصوص».

*** طارق عزيز: تفتيش المواقع الرئاسية ليس من صلاحية الأمم المتحدة**

رأى نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٩٨/١٢/١٧ أن تفتيش المواقع الرئاسية ليس من صلاحية الأمم المتحدة وأن الولايات المتحدة تستخدمه ذريعة لمهاجمة العراق. وصرح عزيز في مؤتمر صحافي في بغداد إن تفتيش المواقع الرئاسية ليس وارداً في تفويض اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وليس مرتبطاً بعملها، وإن هذه المسألة استخدمتها الولايات المتحدة لتأزيم الوضع والتمهيد لعدوان عسكري على العراق.

باتلر قدم تقريره إلى مجلس الأمن

*** تقرير باتلر**

قدم رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر ٩٧/١٢/١٨ إلى مجلس الأمن تقريراً عن زيارته الأخيرة إلى بغداد أكد فيه «رفض السلطات العراقية المطلق» السماح بتفتيش المواقع الرئاسية.

وكان باتلر قد عاد إلى نيويورك الأربعاء ٩٧/١٢/١٧ بعد زيارة إلى العراق استمرت خمسة أيام، لم يتمكن خلالها من الحصول على موافقة العراقيين على دخول المفتشين القصور الرئاسية العراقية كما يطالب مجلس الأمن.

أما المندوب العراقي السفير نزار حمدون فقال إنه يريد تصحيح «الأخطاء» التي يتضمنها تقرير باتلر. وأكد أن «كل المواقع مفتوحة باستثناء المواقع الرئاسية». وأشار إلى حصول «تقدم» في آليات تفتيش المواقع الحساسة.

*** عزيز رافق الصحافيين إلى قصور صدام**

وباتلر يتحدث عن ضبط مادة كيميائية مشبوهة

رافق نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز أمس ٩٧/١٢/١٩ الصحافيين إلى قصور رئاسية في بغداد لكي يثبت لهم أن هذه المواقع لا تحتوي على أسلحة محظورة. وقال عزيز للصحافيين: «لقد دعوتكم هذا الصباح لمناسبة خاصة هي زيارة مواقع رئاسية في بغداد». مضيفاً القول: «نرغب في أن نريكم هذه القصور التي أثير حولها الكثير من الغموض (من قبل

واشنطن)، وبذلك يمكنكم التأكد بأنفسكم من أنها مواقع رئاسية عادية». وكرر موقف بلاده الرافض دخول خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى هذه القصور قائلاً: «لم يدخلوا هنا ولن يسمح لهم مطلقاً بالدخول». واعتبر أن لا تسوية ممكنة في «شأن مسائل مرتبطة بالكرامة. إن الأمر يتعلق بمسألة مبدأ وكرامة ولا يعني ذلك إننا نخبّىء شيئاً ما».

إلى ذلك أكد عزيز أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر «طلب لائحة وخرائط للقصور الرئاسية» موضحاً انه طلب في مقابل ذلك «رسالة موقعة من رئيس مجلس الأمن يعد فيها باسم جميع أعضاء المجلس بأن هذه المواقع لن تهاجم». وأضاف «قلت لهم إنني لن أسهل عمل (وزير الدفاع الأميركي) وليم كوهين عبر تقديم خرائط من شأنها أن تساعدهم على تصويب هجماتهم في شكل أفضل».

وعند دخول أحد القصور الرئاسية الستة شاهد الصحافيون صاروخاً من صنع أميركي معروضاً في ساحة القصر وقد كتب عليه «لتسقط أميركا». وقال عزيز إن هذا الصاروخ «أطلق على القصور في أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ ونزعت عنه معدات التفجير ومن ثم جرى تثبيته في الساحة للعرض».

وشارك أكثر من ٦٠ صحافياً، يعملون خصوصاً في وسائل إعلام أميركية وبريطانية، في زيارة القصر الجمهوري الرسمي الرئيسي وكذلك قصور القادسية والبيرق والسجود والعامر والناصر.

واشنطن اعتبرت الزيارة مبرمجة ودعائية

وفي رد فعل على هذه الزيارات المنظمة اعتبر ريتشاردسون أن العراقيين يقومون بذلك لمجرد الدعاية. وقال: «إنها دعاية بحتة، إنهم يلعبون معنا. إنها زيارات مبرمجة. وإذا كانوا لا يخشون شيئاً فلماذا لا يتركون مفتشي الأمم المتحدة يدخلون هذه المواقع الرئاسية».

*** باتلر يتحدث عن ضبط مادة كيميائية مشبوهة**

أكد رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر ١٩/١٢/٩٧ في مؤتمر صحافي في نيويورك ان العراق يخبىء أسلحة محظورة في القصور الرئاسية وقال: «لدينا أدلة أو أسباب تحمل على الاعتقاد أن هناك أو كانت هناك مواد محظورة في أماكن تدخل في فئة المواقع الرئاسية». وتساءل «أليست لدينا أسباب لندخل هذه القصور؟ نعم. لأن لدينا معلومات تقول إنه يمكن أن نعثر على مواد محظورة في بعض هذه المواقع».

وذكر الدبلوماسي الأوسترالي بأن فِرَقَهُ أوقفت مرات عدة أمام مداخل هذه المواقع رافضاً فكرة مبدأ السيادة الوطنية التي تتحدث عنها بغداد وأكد أن «ذلك لا يفعل شيئاً لمناقضة المعلومات التي أعطيت لنا وتشير إلى احتمال وجود مواد محظورة في هذه المواقع. وإلا فلماذا

نمنع من دخول المواقع الرئاسية؟».

ولفت إلى أن مفتشي اللجنة عثروا في العراق على مادة كيميائية مشبوهة يمكن استخدامها في صنع غاز قاتل. وقال: «نحن في صدد تحليلها. أخذنا عينة من صفيحة كان يفترض أن تكون جافة، لكنها لم تكن كذلك بل كانت رَطبة. والعينة التي أخذناها تبدو حتى هذا اليوم مشابهة لعنصر يدخل في صنع سلاح كيميائي».

*** اللجنة فتشت موقعين حساسين في العراق**

فتش أمس ٢١/١٢/٩٧ فريق من خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية برئاسة أميركي، موقعين حساسين في شمال غرب بغداد في الوقت الذي صعدت واشنطن حملتها لممارسة ضغوط دبلوماسية على العراق من أجل السماح للخبراء الدوليين بدخول مواقع الأسلحة المشتبه فيها.

وأوضح مدير دائرة المراقبة الوطنية العراقية المكلفة التعامل مع اللجنة الخاصة، حسام محمد أمين أن الفريق بقيادة سكوت ريتر، فتش «بصورة مفاجئة موقعين حساسين إضافة إلى محطة ومزرعتين خاصتين» في محافظة صلاح الدين في شمال غرب بغداد. وكان المسؤولون العراقيون اتهموا ريتر مراراً بأنه «جاسوس يعمل لمصلحة الأميركيين» وعسكري في الجيش الأميركي يحاول «خلق المشاكل». وأوضح أن الفريق استخدم طائرات للقيام بعمليات التفتيش وان «فرق اللجنة الخاصة تأكدت من المزاعم الأميركية الكاذبة عن وجود مواد محظورة في العراق». وناشدت بغداد المجلس أن يرد بتحفظ على إصراره على عدم السماح للخبراء بتفتيش الأماكن الرئاسية والتي تقول بغداد إنها حيوية لأمن العراق وسيادته الوطنية.

*** صحيفة «الثورة» العراقية تؤكد استعداد العراق للمواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية**

أكدت صحيفة «الثورة» ٢٤/١٢/٩٧ ان العراق مستعد للمواجهة مع الولايات المتحدة في شأن مسألة تفتيش القصور الرئاسية، وكررت رفض بغداد السماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بالوصول إلى هذه المواقع. وقالت: «لا يقبل العراق من أحد وتحت أي ذريعة مفتعلة كانت أن ينتهك السيادة التي جبلت بدماء غزيرة نزفها العراقيون وهم يبنون وطنهم ويحمون استقلاله. ولن نسمح للأميركيين وجواسيسهم بأن يتلذذوا بهذا الإنتهاك. فالولايات المتحدة لا تريد أن تكون هناك حدود فاصلة ولا خط أحمر ولا سيادة للعراق على إقليمه لأنها لا تقيم أي اعتبار لحقوقه الدولية ولكرامته الوطنية. والمشكلة ان مجلس الأمن يرضخ رضوخاً مخزياً لما تريده أميركا من دون أن يواجهها». أما صحيفة «الجمهورية» فقد شددت من ناحيتها على أن «مجلس الأمن فقد ذاكرته ونسي قراراته التي تنص على احترام سيادة العراق» ودعت إلى «جعل معركة المقرات الرئاسية نموذجاً لمعارك

الشرف القومي لأن العراقيين ذاقوا الأمرين خلال السنوات الماضية ومن يجرب الأسوأ لا يخشى الأقل سوءاً».

*** الأمم المتحدة تشيد بالتجاوب العراقي**

رأت الأمم المتحدة في ٩/١/٩٨ أن السلطات العراقية تتعاون مع خبراء اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة الدولية المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، لكن واشنطن قالت إنها ستبقي قوة عسكرية كبيرة في الخليج ما دامت بغداد لا تذعن تماماً للعقوبات الدولية.

وصرح الناطق باسم اللجنة الخاصة الن ديسي أن العراق الذي تهدده قوات عسكرية أميركية متمركزة في الخليج للتأكد من عدم خرقه عقوبات تفرضها عليه المنظمة الدولية، أبدى تعاوناً مع خبراء الأسلحة التابعين للمنظمة منذ مواجهة حدثت في تشرين الثاني الماضي ١٩٩٧. وأكد أنه منذ «٢٢ تشرين الثاني يقوم المفتشون بواجباتهم بسلاسة وبأسلوب ودي رصين». وأتت تصريحات ديسي بعد يوم واحد من إعلان واشنطن أنها ستبقي قوة عسكرية كبيرة منها حاملتا طائرات قرب العراق ما دامت بغداد ترفض الإذعان تماماً لعقوبات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأسلحة.

* أبرزت الصحف العراقية يوم ٩/١/٩٨ الاستياء من الأمم المتحدة قائلة ان واشنطن تسعى إلى تشويه صورة العراق والتقليل من شأن الأزمة الإنسانية التي تمر بها البلاد.

واتهم مقال نشرته صحيفة «العراق» وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت بنشر الجوع والأمراض بين الشعب العراقي.

*** بغداد تجدد حملتها على «عدم التوازن» في تركيبة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة**

نددت بغداد بغلبة الأميركيين بين أعضاء فريق من مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وصل إلى بغداد يوم أمس ١١/١/٩٨. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ناطق رسمي أن الأميركي سكوت ريتر يرأس الفريق الجديد الذي يضم ١٦ عضواً وهم ٩ أميركيين و٥ بريطانيين وروسي واحد وأوسترالي واحد. واعتبر ان تشكيلة الفريق الجديد «دليل صارخ» على «الخلل في التوازن في تركيبة اللجنة الخاصة».

وكانت بغداد قد تحدثت عن غلبة الأميركيين على اللجنة الخاصة عندما طردت في تشرين الثاني الماضي ١٩٩٧ المفتشين الأميركيين العاملين معها. ولا تزال تطالب بإعادة التوازن إلى اللجنة على الرغم من سماحها للخبراء بالعودة. وقال الناطق العراقي انه «ما دام هذا الخلل في التوازن في تركيبة اللجنة الخاصة ونشاطاتها مستمراً فإن العراق يؤكد تحفظه الجدي عن البيانات والاستنتاجات التي تطلقها اللجنة الخاصة عن مستوى تقدم العمل بموجب القرار ٦٨٧ وعن رواياتها عما يجري من أحداث ونشاط عمليات التفتيش»، وكان المسؤولون العراقيون اتهموا ريتر بأنه «جاسوس يعمل لمصلحة أميركا وفتش موقعاً سياحياً من دون التنسيق مع السلطات».

مواجهة عراقية ـ دولية جديدة

* بغداد أوقفت عمل المفتشين الدوليين

أثار أمس ١٢/ ١/ ١٩٩٨ قرار بغداد وقف عمل فريق التفتيش الجديد للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية الذي يرأسه الأميركي سكوت ريتر ابتداء من اليوم تاريخ ١٣/ ١/ ٩٨، ردود فعل دولية غاضبة، ولوحت الولايات المتحدة من جديد باستخدام القوة في مواجهته.

وكانت وكالة الأنباء العراقية أفادت أن العراق قرر وقف عمل فرق التفتيش عن الأسلحة وسحب الأذن الممنوح إلى ريتر بمباشرة أي نشاطات داخل البلاد بدءاً من أمس حتى يتوافر لتشكيل فرق التفتيش تمثيل متوازن من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وأوردت تصريحاً لناطق رسمي جاء فيه أن فريق التفتيش الذي وصل إلى العراق يوم الأحد ١١/ ١/ ٩٨ برئاسة ريتر «أظهر بصورة سافرة مدى عدم توازن تشكيل فرق لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة ما لدى العراق من أسلحة الدمار الشامل». وأضاف ان العراق طرح سابقاً مسألة عدم توازن تشكيل فرق التفتيش مشيراً إلى أن الهيمنة الأميركية والبريطانية على اللجنة هي السبب الرئيسي لاستمرار الحظر المفروض على العراق.

وجاء في بيان عراقي وصل إلى مقر الأمم المتحدة أن إرسال هذا الفريق.«لدليل على هذا الإصرار وعدم احترام المطالب التي تقدمت بها بلدان أخرى لا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لزيادة مساهمتها في أعمال اللجنة الخاصة».

وقد صرح أمس ١٢/ ١/ ٩٨ مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة نزار حمدون أن حكومته لم تتخذ قراراً في شأن طرد ريتر على الرغم من أن فريقه سيمنع من العمل بدءاً من اليوم ١٣/ ١/ ٩٨. وقال إن فريق التفتيش «مؤلف من تسعة أميركيين وخمسة بريطانيين وروسي وأوسترالي. ونحن نرى أن ذلك غير مقبول في ضوء الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية. نعتقد أن العراق تمسك بأن يكون عمل اللجنة الخاصة لا سيما في ما يتعلق بمسألة التفتيش أكثر توازناً في خصوص التشكيل (. . .) ولهذا فإن العراق ليس في وسعه أن يقبل بالفعل هذا الفريق الذي يطغى عليه رعايا أميركيون وبريطانيون».

وليل أمس ١٢/ ١/ ٩٨ أكد وكيل وزارة الخارجية العراقية رياض القيسي أن تركيبة فرق اللجنة الدولية أمر من اختصاص الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة.

* رئيس المفتشين الدوليين في رسالة إلى مجلس الأمن

في رسالة إلى مجلس الأمن عن الأزمة الجديدة مع العراق، قال رئيس فريق المفتشين الدوليين ١٢/ ١/ ٩٨ ريتشارد باتلر إنه بمقتضى القرارات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن يجب على العراق التعاون الكامل مع مفتشي الأمم المتحدة ولا يحق له أن يفرض تشكيل فرق الأمم المتحدة.

واقترح في رسالة «إصدار تعليمات إلى كبير المفتشين مواصلة عمله اليوم ١٣/ ١/ ٩٨ وحتى اكتمال برنامج عمليات التفتيش إذا تسنى له هذا».

ومن جهة ثانية، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ١٢/ ١/ ٩٨ أن المنظمة الدولية ستواصل عمليات التفتيش على الرغم من قرار العراق وقال: «لم يتخذ أي قرار بتعليق عمليات» التفتيش. ونصح العراقيين بانتظار وصول باتلر المرتقب في ١٩ كانون الثاني ومناقشة المسألة معه وعدم القيام بأي عمل «متهور».

* تجاهلت بغداد أمس ١٣/ ١/ ٩٨ تحذيرات الرئيس الأميركي بيل كلينتون الإثنين ١٢/ ١/ ٩٨ ومضت في تنفيذ قرارها منع فريق المفتشين الجديد من أداء مهمته احتجاجاً على تركيبته التي تضم عدداً كبيراً من البريطانيين والأميركيين. وأبلغ رئيس عمل فريق التفتيش الجديد التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية سكوت ريتر إلى الصحافيين أنه قرر إرجاء مهمته لأن «الحكومة العراقية قررت للأسف عدم توفير مرافقين لنا لتسهيل عمليات التفتيش» ورأى أن «هذا الرفض (. . .) يعني أننا لن نتمكن من القيام بعملية التفتيش، فمن دون مسؤولين عراقيين لا يمكننا الذهاب إلى الموقع، ولم يكن أمامنا خيار آخر غير تأجيل عملية التفتيش التي كنا نعتزم القيام بها اليوم ١٣/ ١/ ٩٨». لكن فرق التفتيش الأخرى تمكنت من القيام بعمليات التفتيش بمواكبة عراقية، كما أعلن ذلك المساعد الخاص لمدير مركز بغداد للرقابة والتحقق المستمرين التابع للجنة الخاصة ألن دايسي. ويضم الفريق الجديد تسعة أميركيين وخمسة بريطانيين وروسياً واحداً وأوسترالياً واحداً.

*** الموقف العراقي**

اتهمت صحيفة «بابل» رئيس فريق التفتيش الجديد التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية سكوت ريتر بالتجسس على العراق لمصلحة الاستخبارات الأميركية قائلة انه «ليس سوى ضبع يخدم علناً أسياده الأميركيين». واعتبرت أن «الذين جلبهم ريتر معه لا يختلفون عنه بغالبيتهم» ويقومون بالنشاط نفسه. وقالت إن «العناصر الأميركية المسيطرة على اللجنة الخاصة لم تكتف بمواصلة انحيازها السافر ضد العراق (. . .) بل هي تجاوزت ذلك وقامت بتحد مباشر للعراق وسيادته».

وحضت صحيفة «الجمهورية» روسيا والصين وفرنسا على التدخل على منع الولايات المتحدة من ضرب العراق قائلة انه «يتعين على الدول دائمة العضوية ان تسارع فوراً لمنع أميركا من تطبيق سيناريو سبق لها ان حاولت تنفيذه فردعها الإجماع العربي والدولي وهو ضرب العراق». ورأت ان «السكوت عن تشكيلة الفريق سيقود إلى قيامه باستفزازات اثناء عملياته ويصدر معلومات كاذبة أو مشوهة ويرفعها إلى مجلس الأمن فيضطر المجلس لتمديد الحصار».

* اختبار القوة مستمر بين العراق والأمم المتحدة (١٤/ ١/ ٩٨)

لليوم الثاني على التوالي منعت بغداد فريق التفتيش الجديد من القيام بمهمته على الرغم من إعادة التوازن إلى تركيبته بحيث لم يعد الخبراء الأميركيون فيه يشكلون الغالبية. وفي المقابل تمكنت فرق أخرى تضم خبراء في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والبالستية من القيام بالمهمات الموكلة إليها.

وتتهم بغداد ريتر وهو ضابط سابق في سلاح البحرية الأميركي قاتل في حرب الخليج عام ١٩٩١، بأنه «جاسوس» يعمل لحساب الولايات المتحدة. وقد وصفته صحيفة «بابل» في ١٤/ ١/ ١٩٩٨ بأنه «لغم موقوت». ويؤكد العراق ان فريق ريتر يخضع لهيمنة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكن ريتر أعلن أن تركيبة فريقه عدلت وقال: «اليوم صار فريقنا يضم ٤١ مفتشاً من ١٤ جنسية». وكشف المندوب العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون أن عمليات التفتيش التي قام بها فريق ريتر الإثنين ١١/ ١/ ٩٨ كانت دقيقة. لكنه أكد ان سبب منع الفريق من مواصلة عمله ليس طبيعة المواقع التي فتشها بل «عدم التوازن في تركيبته». وقال في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن المندوب الفرنسي آلان دوماجيه أن مفتشي الفريق أرادوا التحقق مما إذا كان العراق اختبر أسلحة كيميائية وبيولوجية على سجناء. وأكد باتلر قيام فريقه بهذا التحقيق في سجن في إحدى ضواحي بغداد.

* سكوت ريتر ينتظر تعليمات قبل القيام بعمليات تفتيش

لليوم الرابع على التوالي، الغى فريق من خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية يرأسه الأميركي سكوت ريتر عمليات التفتيش. وأعلن ريتر ١٥/ ١/ ٩٨ انه لن يقوم بعمليات تفتيش أخرى في انتظار تعليمات من نيويورك. وهو توقف منذ الثلاثاء ١٣/ ١/ ٩٨ عن تفتيش المواقع لأن السلطات العراقية امتنعت عن إرسال ممثليها لمرافقة فريقه. إلا أن فرق التفتيش الأخرى واصلت عملها كالمعتاد.

* باتلر يضم خبيراً فرنسياً إلى اللجنة الخاصة في نيويورك وريتر يغادر بغداد

قال رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر ١٦/ ١/ ٩٨ في ختام لقاء وزير الخارجية الفرنسي أدير فيدرين في باريس انه وافق على «انضمام الخبير الفرنسي في نزع الأسلحة أريك فورنييه إلى المقر العام للجنة الخاصة في نيويورك». وأوضح أن فورنييه هو «مختص في مجال صنع انتشار أسلحة الدمار الشامل». وأشار إلى أنه «وافق على تعيين ثلاثة خبراء صينيين» قبل أسبوع وان «روسيا ستقدم لائحة من ٦٠ إسماً وأن فرنسا ستقدم مقترحات جديدة. وأوضح مساعد الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية ايف دوتريو أن هدف الفكرة على المدى القصير هو مضاعفة عدد الفرنسيين في مقر اللجنة الخاصة في نيويورك الذين يبلغ عددهم ثلاثة.

واستغرب باتلر موقف العراق «المحير لأعمال التفتيش» بعدما حقق تقدماً نحو نزع الأسلحة ورفع العقوبات قائلاً: «يمكن تحقيق تقدم إذا استطاع العراق أن يرى (الأمر) ببساطة بهذه الطريقة وأن يعمل معنا. فلن تكون هناك خيانة. سترفع العقوبات (...) هناك ضوء في نهاية النفق، لكن المسار الممتد عبر النفق كان دوماً ولا يزال إزالة الأسلحة».

ومن جهة ثانية فقد غادر رئيس فريق التفتيش الأميركي سكوت ريتر بغداد أمس ١٦/١/٩٨ إلى المنامة، القاعدة الخلفية للجنة الخاصة في الخليج وأبلغ إلى الصحافيين «كنا مكلفين عملاً لم يسمح لنا بإنجازه. قمنا بزيارة موقع واحد في ١٢ كانون الثاني وبعد ذلك لم يسمح لنا العراقيون بالقيام بالعمل الذي كان ينبغي أن ننجزه اليوم ١٦/١/٩٨. إن جنسية المفتشين ليست أمراً مهماً. المهم انه كان ينبغي أن يسمح لنا بإنجاز عملنا وفقاً لتعليمات مجلس الأمن». وأكد ان «عودتنا من بغداد من غير أن نتمكن من القيام بعملنا، لا تضعف تصميم اللجنة الخاصة على مواصلة تحمل مسؤولياتها».

عشية وصول باتلر إلى بغداد، إختبار القوة يتواصل

عشية وصول رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر إلى بغداد ١٨/١/٩٨، تواصل اختبار القوة بين الرئيس العراقي صدام حسين، الذي دعا العراقيين إلى التعبئة استعداداً لاحتمال حصول مواجهة مع القوات الأميركية، وهدد بوضع حد لعمليات التفتيش الدولية، وواشنطن التي رفضت تهديداته وكررت مطالبتها العراق بالسماح أولاً للخبراء الدوليين بتفتيش كل المواقع العسكرية قبل رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ غزوه الكويت عام ١٩٩١.

ودعت وزارة الدفاع العراقية، العراقيين من مدنيين وضباط وضباط صف متقاعدين رجالاً ونساءً إلى التوجه إلى مقرات حزب البعث الحاكم في الأول من شباط المقبل لـ«الإنخراط في ساحات التدريب الشعبي». واختارت السلطات هذا الموعد لأنه يترك لها وقتاً كافياً للاستعداد لاستقبال المتطوعين، فضلاً عن انه يتزامن مع نهاية شهر رمضان وعيد الفطر.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن الشعب العراقي عازم على الجهاد من أجل رفع العقوبات وانه لا بديل من ذلك بعد سبع سنوات من الصبر والتعاون مع الأمم المتحدة ولجانها. وأوضح ان التدريب سيشمل مليون شخص من مختلف الأعمار والمستويات من الرجال والنساء وان المتدربين سيحصلون على أسلحة للتدريب. ولاحظ أنه ليس ثمة ما يشير إلى أن العقوبات التي تدخل سنتها الثامنة سترفع بقرار من مجلس الأمن لأن الولايات المتحدة تصر على موقفها «العدائي» للشعب العراقي وتعريضه للموت والجوع والمرض.

* صدام يعلن التعبئة ويلوح بإنهاء عمليات التفتيش

كان الرئيس العراقي قرر في اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث يوم الجمعة ١٦/ ١/ ٩٨ بدء حملة لـ«التطوع» استعداداً لاحتمال المواجهة مع الولايات المتحدة. ودعا إلى «حشد قوى أساسية من قوانا للتدريب في عملية تشمل كامل أنحاء العراق ويشترك فيها المواطنون تحت قيادة الحزب» مؤكداً «مبدأ حشد المواطنين بالإقتناع والتطوع وليس بالأوامر في هذه العملية الجهادية». وبرر إطلاق هذه العملية بكون «عدونا وعدو الله والإنسانية أميركا والصهيونية لا يزال يفعل السوء باحثاً عن أي خيط لأمل يتوهم انه الطريق إلى أهدافه الشريرة». ولوح يوم ١٧/ ١/ ٩٨ في خطاب بثه التلفزيون في الذكرى السابعة لبدء حرب الخليج بإمهال اللجنة الخاصة ستة أشهر لإنهاء مهمتها. وقال انه إذا «لم يتخذ مجلس الأمن قراره ليفي بالتزاماته المنصوص عليها حيال العراق (. . .) فإن العراق مصمم على أن يقف الموقف المنسجم مع توصيات ممثلي الشعب في المجلس الوطني ويتحمل مسؤولية موقفه». وشدد على أن «العراق شعباً وقيادة ومجالس تمثيلية وعلى كل المستويات والعناوين مصمم من غير تراجع على الجهاد الأكبر لرفع الحصار».

وخاطب الأميركيين قائلاً: «إن عليهم ان لا ينخدعوا مرة أخرى أو يخدعوا أنفسهم فيتوهموا أن ما عجزوا عن تحقيقه بأساليب الخبث والمكر والدجل يمكن أن يحققوه بعدوان عسكري (. . .) عليهم أن يمعنوا ويعيدوا النظر في ما هم فاعلوه لينتهي الحصار الظالم عن العراق». ورأى أن على الولايات المتحدة ألا «تتوهم أنها قادرة على النيل من العراق بما يحقق لها أهدافها التي ورثها الخلف من السلف وليس غير الإيذاء الذي يصيب شعبنا».

* باتلر في بغداد

رأى رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر الذي وصل إلى المنامة أمس ١٨/ ١/ ٩٨، أن من الأفضل لبغداد التعاون مع اللجنة لإنهاء العقوبات عوض تحديد مهل لإنهاء نشاطاتها. وقال: «عليهم أن يقولوا لنا كل الحقيقة في ما يتعلق بأسلحتهم ويتركوننا ندخل المواقع التي نحن في حاجة إلى تفتيشها للتحقق منها وإزالة الأسلحة». غير انه تعهد ان يصغي إلى «المخاوف الشرعية الخاصة بكرامة العراق وسيادته».

* باتلر يرفض المهلة العراقية ويأمل في استجابة القرارات

رفض رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر أمس ١٩/ ١/ ٩٨، المهلة التي تهدد بغداد بتحديدها للجنة لإنجاز مهمتها، قائلاً انه سيحاول حل الأزمة مع العراق.

وأبلغ باتلر إلى الصحافيين انه سيحاول اقناع السلطات العراقية بمواصلة عمليات التفتيش

وسيطلب إيضاحات في شأن المهلة التي تحدث عنها الرئيس العراقي صدام حسين كما سيسعى إلى اتفاق معها في موضوع القصور الرئاسية.

وصرح باتلر قائلاً «سأطلب منهم إيضاحات ولا أدري متى يبدأ العد العكسي» لهذه المهلة. وشدد على أن عمل اللجنة الخاصة «يمكن أن ينجز بسرعة إذا أظهر العراق تعاوناً كاملاً»، لكنه رأى ان تحديد مهلة سيكون «اعتباطياً ولن يكون له معنى عملياً».

وأوضح انه «يأمل في دفع الجانب العراقي إلى استجابة مطالب مجلس الأمن». وكان نحو خمسة آلاف عراقي استبقوا وصول باتلر إلى بغداد وتظاهروا أمام مقر اللجنة الخاصة في العاصمة العراقية وهم يطلقون هتافات معادية له واصفينه بأنه «عميل لأميركا» ومطالبين برفع الحظر الدولي.

*** باتلر يوافق على إجماع تقويمي لعملية إزالة الأسلحة**

بدا يوم أمس ٢٠/ ١/ ٩٨ ان بغداد خطت خطوة في اتجاه اقناع المجتمع الدولي بوجهة نظرها في شأن عمليات التفتيش عن الأسلحة المحظورة، إذ استجاب رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر أحد مطالبها ووافق على عقد اجتماع يضم خبراء دوليين لتقويم عملية إزالة الأسلحة. وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز اتفق وباتلر في المحادثات التي أجراها معه على عقد اجتماع في شباط يضم خبراء دوليين لتقويم مدى التقدم في عملية إزالة الأسلحة العراقية المحظورة. وأوضحت أن هذا الإجتماع، وهو الأول من نوعه، سيضم خبراء من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا. وتوقعت مصادر ديبلوماسية أن يعقد في بغداد أو في فيينا.

ووصل باتلر إلى بغداد يوم الإثنين ١٩/ ١/ ٩٨ ليطلب من السلطات العراقية السماح للمفتشين الدوليين بدخول المواقع التي يرون أن من الضروري تفتيشها من دون شروط وكشف انه نقل إلى المسؤولين العراقيين «اقتراحاً فرنسياً (...) ان يرافق ممثلون لمجلس الأمن المفتشين في حال تفتيش القصور الرئاسية». وأمل أن يأتي الرد العراقي إيجابياً وأن يتمكن بالتالي من إعلام مجلس الأمن «أن العراقيين مستعدون للسماح بالدخول إلى المواقع الرئاسية إذا ما أردنا تفتيشها (...) بطريقة تراعي كرامتهم (...) وأن يرافقنا أعضاء من مجلس الأمن».

وقال مصدر ديبلوماسي أن باتلر اطلع سفيري الصين وروسيا ورئيس قسم رعاية المصالح الفرنسية في بغداد على أهداف المحادثات التي يجريها مع عزيز، وعرض معهم نقاط الخلاف بين الطرفين، وخصوصاً دخول المواقع الرئاسية ومنع بغداد فريقاً من الخبراء يرأسه الأميركي سكوت ريتر من العمل.

*** باتلر أخفق في فتح القصور العراقية**

غادر يوم أمس ٢١/١/٩٨ رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر بغداد بعد فشله في إقناع المسؤولين العراقيين بفتح القصور الرئاسية أمام مفتشي اللجنة.

وصرح الدبلوماسي الأوسترالي في مؤتمر صحافي عقده قبل مغادرته بغداد أن السلطات العراقية قررت تجميد البحث في دخول المواقع الرئاسية، رابطة السماح بتفتيشها بالحصول على ضمانات لرفع الحظر المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠. وأضاف انه أبلغ إلى الجانب العراقي أن هذا الإعلان «يشكل تحدياً لقرار مجلس الأمن» الذي يطالب بغداد بالسماح للمفتشين الدوليين بدخول غير مشروط لكل المواقع.

وأشار إلى أن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز «اقترح تجميد كل المناقشات في شأن هذه المسألة إلى أن تعرف نتائج اجتماعات لجنة التقويم الفنية» التي تألفت لتقويم سير عملية نزع الأسلحة العراقية المحظورة، والتي ستعقد اجتماعاتها بدءاً من أول شباط في بغداد بمشاركة ممثلين للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا. وأوضح أن الموقف العراقي كما عبر عنه عزيز هو انه إذا كانت نتائج اجتماعات لجنة التقويم الفني «إيجابية بالنسبة إلى العراق» وإذا بقي دخول القصور الرئاسية العائق الوحيد أمام رفع الحظر، فإن بغداد ستكون مستعدة لمناقشة هذا الموضوع في شهر نيسان المقبل.

وبعد وصول باتلر إلى المنامة قال: «ما لم يتعاون العراق معنا ويسمح لنا بالدخول من دون قيد أو شرط فإن اللجنة الخاصة لن يمكنها إنجاز عملها».

وأجاب عن سؤال انه قبل التأكد من أن العراق لم يعد يخفي شيئاً «لا أستطيع أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن الذي لن يكون في إمكانه تالياً أن يقرر رفع العقوبات».

*** بغداد مستعدة للبحث في نيسان**

اتهم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، ٢١/١/٩٨ أعضاء في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، بعدم الكفاية ما يجعلهم غير قادرين على فهم الموقف العراقي. وقال في مؤتمر صحافي عرض فيه نتائج محادثاته مع ريتشارد باتلر إن «معظم أولئك الذين يفترض فيهم أن يكونوا خبراء ليسوا كذلك في الحقيقة» لكنهم ديبلوماسيون أو ضباط سابقون لديهم خبرة في التحقيق. في حين أن المسؤولين العراقيين الذين يعملون مع اللجنة هم علماء عندما يتحدثون في المسائل العلمية لكن خبراء اللجنة الخاصة «لا يفهمون ما يقال لهم ويردون في شكل يبعث على الريبة».

ورأى أن السبب الوحيد الذي طلب من أجله خبراء اللجنة الخاصة دخول المواقع الرئاسية هو التجسس لحساب وكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي. ايه» ووزارة الدفاع الأميركية لا

نزع أسلحة. وأكد أنه اقترح على باتلر تجميد البحث في هذه المسألة حتى نيسان وهو موعد تقديم اللجنة تقريرها نصف السنوي عن نزع الأسلحة إلى مجلس الأمن، معتبراً أن هذه المهلة تتيح للجنة جديدة تضم «خبراء حقيقيين» من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تقويم مدى التقدم الذي حققته بغداد في نزع الأسلحة المحظورة، وإذا كانت نتائج التقويم إيجابية فإن دخول القصور الرئاسية يمكن أن يناقش.

*** باتلر يتهم بغداد بإخفاء معلومات**

اتهم رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر ٢٣/١/٩٨ بغداد بإخفاء أي معلومات جديدة عن برامج الأسلحة ومنع فرق التفتيش الدولية من دخول بعض المواقع بغية الحصول عليها.

وجاء في تقرير خطي قدمه إلى مجلس الأمن ان مناخ المحادثات التي أجراها هذا الأسبوع في بغداد كان مختلفاً تماماً عنه في المحادثات السابقة وقال: «اتسمت المحادثات منذ البداية بتصريحات طويلة من الجانب العراقي لا تنم عن الدعوة إلى تلقي رد أو قبوله أو حتى الرغبة في تلقيه. لحظات من الإساءة للجنة الخاصة وتشويه سمعتها وسمعة أعضائها. محاولة لتحميل اللجنة كل المسؤولية في الماضي والحاضر عن عدم اكتمال مهمة الحد من التسلح واستمرار العقوبات المفروضة على العراق».

وأشار إلى أن الأزمات التي حصلت أخيراً بين العراق واللجنة قائلاً إن ذلك «يظهر ان العراق عازم على إخفاء أي معلومات أخرى أو أي معلومات جديدة عن اللجنة والسعي إلى منعنا من الوصول إليها بأنفسنا إذا كان ذلك سيرتبط بأعمال تفتيش ذات طبيعة معينة».

وشدد باتلر ان رواية العراق عن علاقته باللجنة «خاطئة إلى حد كبير» ولفت إلى «وقائع محددة خطيرة لمحاولة تضليل اللجنة ومجلس الأمن».

وأورد باتلر واقعتين محددتين بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ حين نفى العراق نفياً قاطعاً أن يكون يملك أي برامج للأسلحة البيولوجية وكان ذلك غير صحيح تماماً. وفي الواقعة الثانية نفى العراق انتاجه غاز الأعصاب، وبعد تحريات أجرتها اللجنة ادعى انه انتج ٢٦٠ ليتراً فقط من الغاز «واليوم نعلم أن العراق انتج أكثر من ٣,٩ أطنان» وأسف أخيراً لأن بغداد لم تكن مستعدة للسماح للجنة بالتحقق مما قاله من أنه أجرى توثيقاً كاملاً للأسلحة وتمنى لو تعاونت تعاوناً كاملاً مع تحريات اللجنة وأتاحت كل وسائل اتمامها مهمتها «بما في ذلك التفتيش بالشروط التي حددها المجلس».

* صرح رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر ٢٧/١/٩٨ لصحيفة «نيويورك تايمز» ان «بغداد تملك صواريخ مزودة شحنات جرثومية قادرة على إزالة سكان تل أبيب» وان بعض هذه الصواريخ بدائي «لكنه يعمل». وكشف ان مفتشي الأمم المتحدة يملكون أدلة تثبت أن العراق

زود بعض الصواريخ رؤوساً محشوة بمواد جرثومية وان بغداد تسعى إلى إخفاء أسلحتها الجرثومية والكيميائية. وقال إن مسؤولين عراقيين ادخلوا تغييرات في بعض الأقراص الصلبة للكمبيوترات وأحرقوا وثائق عدة في حضور المفتشين أو نقلوا حقائب لدى وصول مفتشين إلى أحد المواقع.

* أنان لا يتوقع ضربة لبغداد

التقى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٢٧/١/٩٨ مع رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جسبان ووزير الخارجية أوبير فيدرين الذي شدد على «مواصلة الجهود الديبلوماسية لإيجاد حل عبر موافقة بغداد على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والتعاون مع اللجنة الخاصة»، بينما تمنى الأمين العام «عدم اللجوء إلى القوة». وصرحت الناطقة باسم قصر الإليزيه كاترين كولونا «إن الرئيس شيراك حض الأمين العام على إعطاء الأولوية للوسائل الديبلوماسية وتعديل القرار ٩٨٦ المعروف بالنفط مقابل الغذاء لزيادة صادرات النفط العراقي وذلك من أجل تخفيف معاناة الشعب العراقي.

وقال فيدرين في مؤتمر صحافي مشترك مع أنان «بحثنا في كل المواضيع التي تهم مجلس الأمن بروح عالية من التعاون والثقة المتبادلة بين فرنسا والأمين العام للأمم المتحدة».

وسئل الأمين العام عن اقتراحات الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة الحالية مع العراق فأجاب «الكل يتساءل ما إذا كنا سنشهد ضربة عسكرية للعراق. في الواقع إننا لم نصل بعد إلى هذا الحد ولدينا وقت لإجراء الإتصالات. وكما سمعتم فإن الروس أرسلوا موفداً لهم إلى بغداد، وعليه نتمنى التوصل إلى حل ديبلوماسي من دون اللجوء إلى القوة».

* شكوى عراقية إلى مجلس الأمن

تولى أكثر من مسؤول عراقي الرد على تصريحات رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر، فأعلن وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف ٢٨/١/٩٨ انه طلب من مجلس الأمن «معاقبة» رئيس اللجنة الخاصة لأنه تحول «مشاغباً وصب الزيت على النار عِبْرَ أكاذيبه». وأضاف ان «باتلر ارتكب خطأ. لقد تجاوز حدود مهمته مثل سلفه رولف ايكيوس. للعراق الحق في إعطاء وجهة نظره في شأن هذا الموضوع» وأشار إلى أنه يعتزم تقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بسبب «التهديدات الأميركية بمهاجمته».

وقال وزير النفط عامر محمد رشيد ان تصريحات باتلر «تجاوزت الحدود المقبولة» وإنها تصب في إطار التحضير لعمل عسكري أميركي ضد العراق. وتساءل عن مدى «أهليته للنهوض بالمهمة الموكولة إليه» وأكد انه «ليست هناك أسلحة بيولوجية في العراق (...) ولم يعد يمتلك أي صاروخ بعيد المدى أو قاذفة لهذه الصواريخ وهذا ما حسمته الوثائق والدلائل المادية والفحص المخبري الذي أجري في ثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا». وشدد

على أن «قصة الكمبيوتر الذي يحوي كل برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل التي ذكرها باتلر هي قصة نسمعها للمرة الأولى وأن شيئاً بهذه الأهمية كان من المفروض أن يطلع مجلس الأمن عليه. لماذا لم يرد ذلك في أي من إيجازاته الكثيرة للمجلس أو في تقارير اللجنة الخاصة؟ (...) الاستنتاج المعقول هو أن هذه القصة لا تعدو أن تكون فبركة مقصودة». وتحدث عن رؤوس الصواريخ التي أشار إليها باتلر قائلاً إن «اللجنة الخاصة تعرف أنه ليست هناك رؤوس حربية وكلها مدمرة وبقاياها موجودة وإن اجتماعاً فنياً تقويمياً علمياً لحسم هذا الموضوع سيعقد في الأول من شباط المقبل». وخلص إلى أن «هذه التصريحات تؤكد موقف العراق الذي طالما أعلنه وهو أن اللجنة الخاصة بتكوينها الحالي لا تؤدي وظائفها كهيئة دولية تابعة للأمم المتحدة وأن الأميركيين والإنكليز هم الذين يسيطرون عليها ويوجهونها لخدمة أغراض سياساتهم المعادية للعراق وإبقاء الحصار عليه».

وكتبت صحيفة «الثورة» أن «التهديدات التي تطلقها الإدارة الأميركية باستخدام القوة العسكرية لا تستهدف السيطرة على العراق فحسب وإنما جميع العالم الرافض لسياسة الإبتزاز والإنفراد والهيمنة والديكتاتورية الدولية المطلقة».

*** الموقف من الأزمة العراقية في «المنتدى الإقتصادي العالمي» في دافوس**

قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في لقاء خاص على هامش المنتدى ١/٢/٩٨ إن الوضع في العراق صعب جداً وخطير ما دام الرئيس العراقي صدام حسين لا يتعاون مع فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. وأضاف إن نقاشنا يدور في أروقة الأمم المتحدة حول ما إذا كانت ثمة حاجة إلى استصدار قرار عن مجلس الأمن لاستخدام القوة أو إن الأمانة العامة وحدها قادرة على اتخاذ القرار.

وعن حاجة الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى توجيه ضربة عسكرية إلى العراق بسبب وضعه الصعب في الداخل، قال ان موضوع الضربة سابق لأزمة الرئيس الأميركي ومرده إلى عدم التزام بغداد القرارات الدولية الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل. لكنه لم ينف وجود مصلحة للرئيس الأميركي في توجيه ضربة. ورأى أن الرئيس العراقي يريد بدوره ضربة عسكرية تساعده على ضبط أوضاعه الداخلية وإحداث تغييرات في المعادلة، خصوصاً أن غالبية الدول العربية لا تريد استخدام القوة ضد العراق، وأبرز ضرورة التوصل إلى حل ديبلوماسي لإبعاد شبح الحل العسكري من غير أن يبدي تفاؤلاً بذلك.

*** اتصالات أنان**

صرح الناطق باسم الأمم المتحدة ٣/٢/٩٨ فرد ايكهارد أن الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان اتصل هاتفياً بطارق عزيز وأجرى معه محادثات «بناءة». وقد شدد الأمين العام على خطورة الوضع «وضرورة التوصل إلى نتيجة» واتفق وعزيز «على وجوب الإسراع في الجهود

للتوصل إلى حل للمشكلة عن طريق المفاوضات». وأوضح أن الأمين العام هو الذي بادر إلى الإتصال بالمسؤول العراقي. وانه اتصل أيضاً بالرئيس المصري وبحث معه في التحرك الذي تعتزم جامعة الدول العربية القيام به في شأن الأزمة العراقية. وفي مقال نشرته صحيفة «آراب تايمس» الكويتية التي تصدر بالإنكليزية، دعا أنان صدام إلى «الاستماع» إلى المبعوثين الروسي والفرنسي.

انان يلغي جولته (٩٨/٢/٩) ويلتسين يطالبه بالسفر إلى بغداد

بدا الإعلان يوم أمس (٩/ ٢/ ٩٨) عن إلغاء جولة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في المنطقة نجاحاً لسياسة التصعيد الأميركية في إغلاق منفذ محتمل لـ«تسوية اللحظة الأخيرة» المعتادة من بغداد، كما وجه ضربة دبلوماسية قاسية لجهود الوساطة الروسية حيث بعد الإعلان تحدث الرئيس بوريس يلتسين قائلاً إن أنان سيتوجه إلى العاصمة العراقية بعد توافر إطار عام لمخرج من الأزمة.

والإطار العام للمخرج كما حدده يلتسين، هو موافقة الرئيس العراقي صدام حسين على «مراقبة بعض المواقع المسماة مواقع رئاسية على أن نواصل في الوقت نفسه جهودنا» من أجل رفع العقوبات عن العراق.

وكان أنان قد أكد في وقت سابق أنه ألغى جولة من عشرة أيام كان من المقرر أن يقوم بها في الشرق الأوسط معتبراً انه من الضروري أن يبقى في نيويورك لمتابعة الأزمة وقال: «اعتقد أن المحادثات والبحث عن حل دبلوماسي بلغت مرحلة حرجة وثمة حاجة لوجودي هنا، لذا سأبقى هنا وأعمل مع كل المعنيين بحثاً عن حل دبلوماسي».

وأشار إلى أنه على اتصال «بجميع الأطراف المعنية وجميع الحكومات التي أرسلت مبعوثين وعلى اتصال ببعض المبعوثين. كما أنني على اتصال بالقيادة العراقية.... انني مستعد للتدخل ولا أعتقد أن مجلس الأمن سيعارض ذلك» وأوضح انه لا يعتزم «في الوقت الراهن» التوجه إلى بغداد.

وكانت مصادر دبلوماسية عربية في عمان قد تحدثت أولاً عن إلغاء جولة أنان. وأوضح أحد هذه المصادر ان «جولة الأمين العام للأمم المتحدة في الشرق الأوسط الغيت لأنه لم يحصل على تفويض واضح بالتوجه إلى بغداد، ومن ثم فإن جولته في الشرق الأوسط لم يعد لها معنى مع احتدام الأزمة العراقية. وكان من المقرر أن تشمل الجولة أيضاً لبنان وسوريا والأردن وإسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

* كوفي أنان

اعتبر الأمين العام كوفي أنان بعد مشاورات مع الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس

الأمن مساء ١١/ ٢/ ٩٨ ان «الطريق ما زال طويلاً» قبل التوصل إلى اتفاق على حل دبلوماسي للأزمة العراقية. وفي مؤتمر صحافي قال فريد ايكهارت المتحدث باسم أنان أن الأمين العام التقى سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن «لإجراء أول مناقشة جماعية لعناصر حل سياسي ممكن للأزمة مع العراق». وأضاف أن أنان «شعر بأن هذه الدول تقوم ببضع خطوات إلى الأمام لكن الطريق ما زال طويلاً».

ورداً على سؤال عن احتمال قيام أنان بزيارة إلى بغداد أشار ايكهارت إلى أن الزيارة لا يمكن أن تتم إلا بعد التوصل إلى اتفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية على ما يتعين اقتراحه على العراق.

*** بعثة الأمم المتحدة دخلت قصراً عراقياً وزيارة أنان محتملة الأربعاء (٢٨/ ٢/ ٩٨)**

تعززت فرص قيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بمسعى أخير لدى بغداد لتفادي ضربة أميركية محتملة للعراق لرفضه السماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية دخول القصور الرئاسية. وزار فريق الأمم المتحدة برئاسة الأسوجي ستفان دي ميستورا الذي يرافقه خبيران نمساويان، أحد القصور الرئاسية العراقية الثمانية التي رفضت بغداد دخول مفتشي «يونيسكوم» إليها. وقال دي ميستورا في وقت سابق لوكالة الأنباء العراقية «آمل أن تحل الأزمة الحالية».

وكان أنان قد أرسل هذا الفريق بناء على اقتراح باريس لمسح القصور الثمانية مع استمرار المساعي الفرنسية ـ الروسية لإقناع واشنطن بالموافقة على سفر الأمين العام إلى بغداد ليقوم بمحاولة أخيرة لدى الرئيس العراقي.

*** أنان: الأرجح أن أزور العراق**

علم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يأمل رد إيجابي في واشنطن على مقترحات تهدف إلى تخفيف حدة الأزمة ليحمل إلى العراق صيغة حل يطرحها على المسؤولين العراقيين، مدركاً سلفاً أنهم سيوافقون عليها بناء على لهجة التهدئة التي طغت على التصريحات العراقية في الأيام الأخيرة.

*** أنان يواصل السعي إلى إجماع على مهمة سلام في بغداد**

ويحصل على تفويض مشروط بالسفر إلى بغداد

في ختام يوم ١٧/ ٢/ ٩٨ والذي شهد صدور مواقف قوية من كل من روسيا والصين وفرنسا، تؤكد الاعتراض على الخيار العسكري، أعلنت مصادر دبلوماسية أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي أعطت الضوء الأخضر لقيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بزيارة إلى بغداد. وأعلن أنان أنه سيسافر إلى بغداد يوم الجمعة ٢٠/ ٢/ ٩٨ وقال: «اعتقد أن لدي الآن أساساً واضحاً يمكنني بموجبه أن أحيط مجلس الأمن علماً غداً ١٨/ ٢/ ٩٨ وأن

استعد للذهاب إلى بغداد». وأضاف «أتوقع أن أصل بغداد يوم الجمعة ومعي تأييد مجلس الأمن برمته وأن أجري مناقشات في عطلة نهاية الأسبوع سعياً من أجل حل الأزمة». وأعرب عن أمله بأن «نتمكن من الوصول إلى حل دبلوماسي يضمن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن».

*** خبراء الأمم المتحدة زاروا سبعة مواقع رئاسية**

أعلنت وكالة الأنباء العراقية أمس ١٧/ ٢/ ٩٨ أن فريق خبراء أرسله الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لوضع خرائط للمواقع «الرئاسية» قام حتى الآن بزيارة سبعة من هذه المواقع ومن المقرر أن يزور الموقع الثامن اليوم الأربعاء الواقع في ١٨/ ٢/ ٩٨. وأوضحت الوكالة أن الفريق الفني الذي يترأسه السويدي ستيفان دي ميستورا المنسق الإنساني السابق للأمم المتحدة في العراق «اطلع على المعلومات التي تفيده في مهمته المكلف بها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة».

وأعلن ناطق باسم الأمم المتحدة يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ بأن مهمة الفريق تقنية بحتة غايتها إجراء مسح للمواقع الرئاسية الثمانية.

مفاعيل الأزمة العراقية حرباً أو سلماً

منذ منتصف كانون الثاني / يناير ١٩٩٨ والعراق يتعرض لتهديدات أميركية وبريطانية لتوجيه ضربة عسكرية انتقامية نتيجة اتهامه بمنع مفتشي الأمم المتحدة في الأراضي العراقية من تفتيش القصور الرئاسية.

وقد اتخذت الأزمة الأخيرة التي نشبت أبعاداً خطيرة لجهة اتهام القيادة العراقية رئيس لجنة التفتيش الدولية «يونسكوم» والأميركيين العاملين فيها بالتجسس لمصلحة وكالة المخابرات المركزية الأميركية وخدمة السياسة الأميركية أكثر من أدائها لمهامها، وعدم تمكن اللجنة من تفتيش المواقع الحساسة (المواقع الرئاسية) باعتبارها مواقع سيادية، وأيضاً لجهة غضب السياسة الأميركية من فشل مؤتمر الدوحة الإقتصادي وحصول إجماع عربي لمنع ضرب العراق عسكرياً وربطها في الوقت عينه بين رفع الحصار الإقتصادي وتغيير البنية السياسية للنظام العراقي.

هذا وتتصاعد التهديدات الأميركية يوماً بعد يوم، مستخدمة وسائل الإعلام العالمية لإيهام العالم أن أميركا ستوجه ضربتها ضد العراق لكي تحمي الشرق الأوسط من أخطار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية (الجرثومية) التي تقول بأن العراق يخزنها في مواقع سرية.

إن الأهداف الأميركية في المنطقة تقوم على الحفاظ على مصالحها ومصالح اصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها وفرض السلام الأميركي ـ الصهيوني على العرب، أي الاستسلام الذي يعني تهويد فلسطين لكي تصبح القدس العاصمة الإقليمية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط و«لإسرائيل» في آن معاً، وضمان استقرار الأوضاع القائمة باستمرار تفوق

العدو الصهيوني عسكرياً وتكنولوجياً ونووياً، وفرض قيود إقليمية على أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً على الجانب العربي وتكثيف الوجود العسكري الأميركي في الخليج والكيان الصهيوني وتركيا، وإطباق الحصار على سوريا من جميع الجهات لإجبارها على تقديم تنازلات مهمة على جبهة التسوية ضمن المسار السوري اللبناني ـ الصهيوني، وأن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة العربية باعتبار مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره ورفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة[1].

أما الهدف من الضربة العسكرية للعراق وطبقاً لما أعلنه وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين، تهدف للقضاء على قدرات انتاج أسلحة الدمار الشامل العراقية ومنع العراق من تهديد الدول المجاورة. وعلى الرغم من فشل وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في الحصول على تأييد عربي صريح لضرب العراق، قام وزير الدفاع الأميركي بجولة أخرى منذ ٨ شباط / فبراير ١٩٩٨ على المنطقة بهدف محاولة الحصول على تأييد للضربة العسكرية الأميركية ـ البريطانية للعراق.

لكن الولايات المتحدة الأميركية، ولتوجيه ضربتها إلى العراق، فهي بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي، وهو ما جاء على لسان وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت في جولتها الأخيرة على المنطقة في بداية شهر شباط / فبراير ١٩٩٨، والتي تبعتها زيادة الحشود العسكرية الأميركية والبريطانية ورفع عدد حاملات الطائرات إلى ثلاث حاملات علاوة على حاملة الطائرات البريطانية (إنفنسيبل) الموجودة في الخليج وإرسال طائرات مقاتلة إلى قاعدة (انجيرليك) جنوب تركيا وكذلك إلى القواعد الأخرى ليصبح لدى الولايات المتحدة الأميركية (٤٥٠) طائرة مقاتلة.

وفي ظل المعارضة الدولية والعربية الشديدة للعملية العسكرية الأميركية ـ البريطانية، حيث تعترض كل من روسيا والصين وفرنسا (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) والدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ما زالتا تصران على توجيه هذه الضربة.

لكن البعض يرى أن الأمل في تفادي وصول الأزمة العراقية ـ الأميركية إلى مأزق عسكري لا يزال وارداً، وعلى الأقل لأن مؤيدي واشنطن في هذه الجولة قليلون، غير أن ورقة «القصف الاستراتيجي» الأميركي لا تزال الأوفر حظاً وذلك لأن منطق «تهويل شأن العدو» يقلص إلى حد بعيد من المناورة السياسية ولا يفسح مجالاً إلا لخيار وحيد وهو العسكري. ولكن السبب الأهم هو أن الحكومة الإسرائيلية هي بحاجة إلى طمس موضوع التسوية السلمية السابقة مع الفلسطينيين و(العرب الآخرين) وهي بحاجة إلى دويّ الأزمة العراقية للمضي في هذه المهمة.

مراسل صحيفة «لوموند» الفرنسية من القدس باتريس كلود[2] عرض مدى استغلال

---

(١) توفيق المديني، «استهدافات الهجوم الاستراتيجي على العراق» ١٤/ ٢/ ١٩٩٨.
(٢) الأسبوع العربي ١٦/ ٢/ ١٩٩٨.

حكومة ناتنياهو للأزمة العراقية الراهنة، بمضاعفة الإستيطان أربع مرات في بعض المواقع في الضفة الغربية وبتكثيفه في القدس الشرقية خصوصاً في حي رأس العمود، وكل ذلك في أجواء ارتهان الرئيس الأميركي بيل كلينتون لأزماته الداخلية من مالية أو جنسية (مونيكا ـ غيت) فضلاً عن ارتهانه لمأزق تعامله السياسي مع العراق.

كما انه لا يمكن استبعاد الأوساط المتطرفة المؤيدة لإسرائيل في الحزب الجمهوري عن هذه الأجواء، لأن المطلوب إسرائيلياً من الرئيس كلينتون لا التأييد البالغ وحسب بل الإنصياع التام لرغبات نتنياهو في مختلف شؤون الشرق الأوسط.

فقد وصفت صحيفة «ميدل ايست انترناشيونال» في افتتاحية لها في ١٩/١٢/٩٧ الحالة الأميركية قائلة «إن الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأميركية هو أن اليهود الأميركيين على الرغم من الإنقسامات القائمة فيما بينهم، لا يزالون يمارسون ضغطاً جماعياً ضخماً على البيت الأبيض وخصوصاً حين يكون الرئيس ديمقراطياً. . . . فإن أغلبية هذه الطائفة (اليهودية) تدعم كلينتون في الإنتخابات ولا يمكن تجاهل مساهماتها وهي حيوية لحزبه».

وهذا اللوبي الإسرائيلي، الذي هو تحت سيطرة «الصقور» في المؤسسة الصهيونية، يراقب الرئيس الأميركي بيل كلينتون جيداً.

لذلك فإن مجرد «الإبتعاد» الضئيل عن الصراع الإسرائيلي ليس بالتالي مسموحاً به لدى المواطن الأميركي الآخر بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية وبالتالي يجوز الإعتقاد أن الأزمة الأميركية ـ العراقية بطور الاستمرار. وعلى الأقل لأن هذا ما يحتاج إليه نتنياهو لإبعاد أي مساءلة له في موضوع السلام في الشرق الأوسط وما ترغب به الأقلام الصهيونية المعروفة في أميركا وهي صوت سيدها دوماً والمقصود الأميركية الجنسية في إسرائيل لا الرئيس كلينتون.

غير أن نائب رئيس الحكومة التركية بولاند أجاويد قرأ التدخل الأميركي العسكري من زاوية واضحة جداً هي الرغبة في تقسيم العراق إلى دويلات وقد قال: «لا أعتقد أن قوة عظمى مثل أميركا ليس لديها خطة لما بعد الحرب. . . . إنها تريد تقسيم العراق لإنشاء دولة تابعة لها في كردستان. إن هذا الأمر معروف منذ حرب الخليج عام ١٩٩١».

ولعل مخاطر التقسيم قد تنجم عن ضرب أي وجود للمؤسسات العراقية من أجل ترك العراق يعاني حرباً أهلية تفرض ذاتها واقعاً تقسيمياً. وهذه الحالة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي بمجمله لأن ما يجري في العراق برسم الإنتقال إلى بلدان عديدة أخرى في المنطقة. وفي مطلق الأحوال سواء انفجرت هذه الحرب أم لم تنفجر فإن المعادلات القائمة في المنطقة هي برسم التبدل وعناوين المعادلات الجديدة يمكن استقراؤها.

العنوان الأول هو إصرار الولايات المتحدة على تلبية رغبات «الصقور الإسرائيليين» أي أن تكون قراراتها في المنطقة صادرة عن إسرائيل أولاً وأخيراً ووفق تصورات نتنياهو المعروفة.

وفي هذا النطاق يتخوف كثيرون من مشروع حرب أهلية عراقية يفيض ويلها على المنطقة بكاملها. ذلك أن تدمير المؤسسات العراقية لا يمكن أن يؤدي إلى غير صراعات داخلية أهلية خطيرة وهذا ما يتخوف منه العراقيون حالياً إضافة إلى العديد من المسؤولين في المنطقة. أما بقاء المؤسسات في حالة مزيد من الضعف الداخلي فإنه سيؤدي إلى معادلة أخرى لا يمكن التكهن بنتائجها لأنها ستكون رهن تحالفات وصراعات جديدة على مستوى المنطقة بكاملها.

والسؤال المطروح كيف تتفادى دول المنطقة المجاورة مخاطر تقسيم العراق بدءاً بسوريا المعنية أساساً بهذا الموضوع ثم تركيا وإيران؟ والموقف السوري لا ينفصل عن وضع عربي عام وخصوصاً عن محور التعاضد العربي الأساسي حالياً وهو يضم الرياض والقاهرة ودمشق. لذلك فإن المؤشرات تدعو وبإلحاح كبير إلى طرح السؤال: هل تنتهي الضربة العسكرية الأميركية بتنفيذ خطة تقسيم العراق ثلاث دول: كردية في الشمال، سنية في الوسط وشيعية في الجنوب؟

وإذا كان مثل هذا الأمر التقسيمي يشكل حلماً ذهبياً في الأوساط الصهيونية، فهل بات يشكل هدفاً أميركياً الآن، أم ان الدوائر الصهيونية التي تمسك بعنق القرار السياسي الأميركي وهو أمر غير مسبوق في التاريخ وقد لا يتكرر من بعد، تدفع واشنطن في هذا الإتجاه؟

البديل كما يقول رئيس الحكومة الفرنسية السابق ميشال روكار هو «فن صناعة السلام» أي مفاوضات متعددة الجوانب لتسوية الأزمة العراقية تقرر فيها بلدان المنطقة أولاً ما هو ضروري لأمنها واستقرارها. وبعيداً عن التفرد الأميركي ـ الإسرائيلي أو الإسرائيلي ـ الأميركي.

الأسلحة الرئيسية لدى القوات المسلحة العراقية طبقاً لما جاء في التقرير الاستراتيجي ١٩٩٧ (التوازن العسكري في الشرق الأوسط)

قوات برية:

دبابات ٢٧٠٠ دبابة.

دبابات استطلاع ١٥٠٠.

عربات مدرعة ٩٠٠.

ناقلات جند ٢٠٠٠.

مدفعية مقطورة ١٨٠٠.

مدفعية (ذاتية الحركة) ١٥٠.

راجمات صواريخ ١٥٠.

صواريخ أرض ـ أرض ٦ منصات سكود حوالي ٢٧ صاروخاً.

طائرات النقل والدفاع الجوي:

هليكوبتر حوالي ٥٠٠ منها ١٢٠ هجومية مسلحة.

طائرات نقل ٣٥٠ طائرة نقل ثقيلة.

مدافع مضادة للطائرات حوالي ٦٠٠٠.

صواريخ أرض ـ جو «سام» من أنواع ٢، ٣، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٣، ١٤، ١٦، ورولاند.

القوات البحرية:

فرقاطة ١.

كاسحة ألغام ٤.

عدد من زوارق هجوم ودورية وقطع معاونة.

الطائرات المقاتلة:

ـ قاذفة ثقيلة ٦.

ـ مقاتلة هجومية حوالي ١٣٠.

ـ مقاتلة اعتراضية ميغ ٢٣، ٢٧ وسوخوي ٧، ٢٠، ٢٥ وميراج أهمها ميغ ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٩، وميراج[(١)].

زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد

حصل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يوم ٩٨/٢/١٨ على مباركة مجلس الأمن لذهابه إلى بغداد يوم الجمعة الواقع في ١٩٩٨/٢/٢٠ وأقر بعد اجتماع مع الأعضاء الـ١٥ في مجلس الأمن بأن التوصل إلى حل للأزمة في العراق لن يكون سهلاً. وقال: «إنها مهمة صعبة تأتي في منعطف حرج (...) وما كنت لأذهب لو كان في حوزتي اتفاق إذ لكنت وفرت على المنظمة بعض المال». ولاحظ أنه مع ذلك ثمة «فرصة معقولة للنجاح» وشدد على أنه حصل على «دعم كامل» من الأعضاء الـ١٥ في مجلس الأمن لمهمته. وأضاف انه «متشجع» لأنه يبدو أن العراقيين يستعدون «لالتزام إيجاد حل في شكل بناء».

وصرح الناطق باسم الأمين العام فرد ايكهارد أن أنان سيمضي ثلاثة أيام من الجمعة ٢٠/ ٩٨/٢ إلى نهار الأحد ٩٨/٢/٢٢ في بغداد وأنه سيغادر نيويورك صباح ٩٨/٢/١٩ إلى باريس على أن يتوجه صباح الجمعة إلى بغداد في رحلة خاصة.

وفي يوم ٩٨/٢/١٩ اتجهت الأنظار إلى رحلة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان التي بدأها من نيويورك متجهاً إلى بغداد عبر باريس، ليحاول نزع فتيل الأزمة مع العراق قبل أن يتولى السلاح الأميركي تحديداً حلها أو أقله التعامل معها. بيد أن الديبلوماسي الغاني لن يصل

---

(١) الأسبوع العربي تاريخ ١٩٩٨/٢/١٦.

إلى العراق حاملاً شحنة كبيرة من الأمل والتفاؤل بتسوية سلمية لمشكلة التفتيش عن أسلحة محظورة في المواقع الرئاسية العراقية، بل يبدو انه يقوم بمهمة «الفرصة الأخيرة»، بل بمهمة ساعي بريد، حاملاً في جعبته مقترحات أميركية لن تقبل واشنطن إلا موافقة كاملة من الرئيس العراقي صدام حسين عليها من دون مناقشة وإلا كان اللجوء إلى الخيار العسكري الذي باتت عناصره العملانية شبه جاهزة.

ويشير المراقبون في هذا الصدد إلى مؤشرين، أولهما ان الضربات الجوية للعراق عام ١٩٩١ سبقتها زيارة «فرصة أخيرة» للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك خافيير بيريز ديكويار، والثاني أن أنان ينهي زيارته لبغداد يوم الإثنين ٢٣/ ٢/ ٩٨ أي بعد ٢٤ ساعة من نهاية دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في ناغانو في اليابان وتالياً نهاية «الهدنة الأولمبية» المتعارف عليها.

وسبق وصول أنان إلى باريس يوم ١٩/ ٢/ ٩٨، اتصال هاتفي بين الرئيسين الأميركي بيل كلينتون والفرنسي جاك شيراك قال الأول انه توافق فيه مع الثاني على اعتبار مهمة أنان «فرصة أساسية للتوصل إلى مخرج يتمناه الجميع» أي أن تكون نهاية هذه الأزمة سلمية وعلى أساس المبادىء التي تتضمنها قرارات الأمم المتحدة.

وأكد أنان أمس ١٩/ ٢/ ٩٨ لدى وصوله إلى باريس في توقف قبل توجهه اليوم ٢٠/ ٨/ ٩٧ إلى العراق بأنه «يملك هامش مناورة كافياً» للتفاوض مع المسؤولين العراقيين بشأن ثمانية مواقع رئاسية هي موضوع الخلاف بين العراق وفرق التفتيش الدولية.

وأوضح أنان قوله «أملك كل ما أحتاجه للتفاوض» مشدداً على أن «العراقيين أنفسهم تعهدوا التعاون بشكل جدي وبناء» متابعاً القول «نملك كل عناصر النجاح إذا عمل الجميع بنية حسنة وبعزم وتصميم لتجنيب السكان حمام دم لا نفع منه». وبعد محادثات أنان مع الرئيس الفرنسي في قصر الأليزيه أمل من جهته «في التمكن من إقناع الرئيس صدام حسين بالقبول ببعض الإقتراحات» التي سيعرضها «لتجنب وقوع ضربة عسكرية»، مؤكداً أن «ثمة اتفاقاً» بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول «الأفكار التي سأنقلها إلى بغداد».

وأضاف أنان قائلاً: «لست ذاهباً بإنذار نهائي، اعتقد أن معي أفكاراً أرى أنها يمكن أن تخرجنا من المأزق إنْ لاقت قبولاً. وختم يقول: «أتمنى أن أصل إلى اتفاق يقبله مجلس الأمن من دون مشكلة».

*** الأمين العام كوفي أنان في بغداد حتى الإثنين ٢٣/ ٢/ ٩٨ وموعده مع الرئيس**

مالت الأزمة العراقية ـ الأميركية قليلاً في ٢٠/ ٢/ ٩٨ نحو احتمال الحل السلمي بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تفاؤله لدى وصوله إلى بغداد في مهمة وساطة قد تكون الأخيرة وشاركته بغداد التفاؤل إذ كانت قد حذرت من تقديم صيغة غير مقبولة تجعل من مهمته مجرد غطاء لضربة عسكرية. وقال أنان لدى وصوله إلى العاصمة العراقية «أنا متفائل إلى حد

معقول» وأضاف «آمل أن أغادر بغداد بتسوية تكون مقبولة من الجميع» و«علي واجب معنوي وقانوني بأن أخفف من التوتر».

وصرح الناطق باسم الأمم المتحدة فريد ايكهارد بأن الأمين العام وافق على البقاء في العاصمة العراقية حتى الإثنين ٢٣/٢/٩٨ «للبحث في برنامج النفط مقابل الغذاء». وقال إن أنان تشجع بتعاون العراق مع فريق فني تابع للأمم المتحدة قام بمسح ثمانية «مواقع رئاسية» وأضاف «يرى الأمين العام أن مستوى التعاون الذي قدمته الحكومة للفريق كان ملموساً، ومن ثم فإننا في شكل ما قد بدأنا بداية طيبة». إلا أنه أشار إلى أن أنان لا يزال يواجه مهمة صعبة في نزع فتيل المواجهة بين العراق وواشنطن وأنه «لا يملك مجالاً كبيراً للمناورة»، ومع ذلك «أبدى الأمين العام تفاؤله بإمكان التوصل إلى اتفاق وقال إنه لو لم يكن يعتقد أن التوصل إلى اتفاق ممكن لما قام بهذه الزيارة». وأوضح أن «لديه بعض المرونة لمناقشة المسألة مع السلطات العراقية، وبعض المؤشرات من جانبها إلى أنها مستعدة لمناقشة ذلك معه».

أما الناطق باسم الأمين العام أحمد فوزي فقد صرح أن «من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه ليس وقت المفاوضات، بل إنه وقت التحقق من التزام قرارات مجلس الأمن (. . .). يرى الأمين العام أن العراقيين يظهرون موقفاً بناء وأنهم على استعداد لإجراء محادثات إيجابية»، وأضاف بأن المحادثات ستتركز على التفاصيل الدقيقة «تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومسار ذلك حتى الآن وطريقة التعامل مع ذلك في المستقبل».

أنان توج مهمته في بغداد باتفاق على فتح القصور الرئاسية

توج الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مهمة «الفرصة الأخيرة» في بغداد بتوقيع اتفاق مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز توافق السلطات العراقية بموجبه على فتح كل المواقع الرئاسية أمام خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم»، الأمر الذي يفترض أن ينهي الأزمة التي أدت إلى حشد عسكري أميركي - بريطاني ضخم في الخليج. وغادر أنان بغداد متفائلاً بطي ملف الأزمة. وجاء إعلان الإتفاق في مؤتمر صحافي مشترك عقده أنان وعزيز وأمل فيه أنان أن يوافق مجلس الأمن على النص الذي سيعرضه عليه اليوم تاريخ ٢٤/٢/٩٨ والذي لم يكشف مضمونه.

وقال الدبلوماسي الغاني كوفي أناني «إنني سعيد بأن أعلن أنه بعد مناقشات تفصيلية ومكثفة مع السلطات العراقية توجت باجتماع مع الرئيس صدام حسين توصلت إلى اتفاق مع العراق على عمليات التفتيش» وأضاف «ان في رأيي أن بنود هذا الإتفاق الخطي مقبولة وتزيل عائقاً كبيراً أمام التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن واعتبر أن هذا الإتفاق متوازن ومنسجم مع جوهر قرارات مجلس الأمن». وأعرب عن أمله في «أن يقبله جميع أعضاء مجلس الأمن. . . وأن يؤدي هذا الأمر إلى حل المسألة».

وسئل هل يلغي الإتفاق احتمال شن هجوم أميركي على العراق فأجاب: «إذا اقتنعوا (أعضاء مجلس الأمن) بأن لدينا اتفاقاً يتمتع بالصدقية ومنسجم مع قرارات مجلس الأمن فإنني آمل أن يحل هذا الأمر الأزمة». وأضاف أن «ليس هناك موعد أقصى أو مهلة في هذا الإتفاق، لكنني اعتقد أن من المهم أن نحاول إنجاز عملنا في وقت معقول. . . . وأعتقد صادقاً أننا إذا تعاونا وطبقنا ما قررناه فإننا لن نرى مجدداً هذا النوع من الأزمات». وأشار إلى أن «الولايات المتحدة وسائر أعضاء مجلس الأمن لم يقبلوا ولم يرفضوا الإتفاق لأنهم لم يقرأوه وسيطلعون عليه غداً ٢٤/٢/٩٨ وينبغي أن أتناقش معهم في نيويورك. انه اتفاق جيد وآمل أن يقبله المجلس» ثم قال: «أريد أن أشكر الرئيس صدام حسين والحكومة العراقية لتعاونهما ولطفهما. كما أريد أن أشكر جميع الحكومات التي ساهمت في النجاح في هذه المنطقة وفي أوروبا وفي المناطق الأخرى. إن ملايين الناس صلوا من أجل حل ديبلوماسي ونشكرهم جميعاً لأنه يجب عدم تقليل أهمية الصلاة. لقد نجحنا وآمل أن يتم التمسك بهذا القرار وإلا يكون علينا مناقشة هذه القضية مجدداً».

طارق عزيز

أما نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز فصرح أن حكومته «ستتعاون مع الأمين العام» لتنفيذ الإتفاق وقال: «توصلنا إلى اتفاق نهائي بعد مناقشات بناءة مكثفة وموضوعية» واصفاً نص الإتفاق بأنه «متوازن» مشدداً على أن «الأولوية بالنسبة إلى الشعب العراقي هي تنفيذ الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧» التي تنص على رفع الحظر النفطي المفروض على العراق منذ آب ١٩٩٠. وأضاف «سنعمل بكل إرادة طيبة وتعاون كامل ونأمل في تحقيق هذا الهدف وهو رفع العقوبات في وقت قريب جداً» وأضاف «إن ما ساعد على التوصل إلى هذا الإتفاق هو الإرادة الطيبة، التي أظهرها الأمين العام وليس التعبئة العسكرية الأميركية والبريطانية. إن الفضل هو لديبلوماسية الأمم المتحدة وليس لصليل السيوف».

وأكد أن لا مشكلة للعراق مع القرارات الدولية «لكن المشكلة هي كيف تطبق. وإذا طبقت بكل إرادة طيبة وفي شكل متوازن طبقاً لنص ميثاق الأمم المتحدة وروحه فإننا لن نصادف أي مشكلة (. . .). الإتفاق يتيح للجميع؛ للأمم المتحدة ولمجلس الأمن وللرأي العام العالمي، معرفة الحقيقة وهذا يخدم هدف العراق، والإتفاق سيثبت الأكاذيب التي أطلقت والمبالغات في شأن المواقع». ورفض الخوض في تركيبة فرق التفتيش والتعليق على «طبيعة الأشخاص، فالأفراد لا يغيرون طبائعهم في يوم. لكننا سنعمل مع الأمين العام بنية حسنة لإثبات الحقيقة ولكي نساعد الشعب العراقي على التخلص من العقوبات. أما العلاقة مع اللجنة الخاصة فستحدد وفقاً لسلوكها هي. فإن سلكت كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة قواعد السلوك التي تتبعها منظمات الأمم المتحدة فليس لدينا مشكلة في ذلك».

واعترف أنان هنا بصعوبة العلاقة بين بغداد «ويونيسكوم» غير أنه حسم التكهنات عن

مصير رئيس اللجنة الأوسترالي ريتشارد باتلر قائلاً انه «سيكمل عمله وما ناقشناه هو إقامة علاقة أفضل وأكثر تطوراً بين الجانبين».

وبينما كان العراقيون يتظاهرون في شوارع بغداد ابتهاجاً بالإتفاق، أصدرت القيادة العراقية بياناً وصفت فيه الإتفاق مع الأمم المتحدة بأنه «متوازن». ولاحظت أن «مجرد الإتفاق على وجود البعثة التي يشكلها الأمين العام لهذه المواقع (الرئاسية) وفق أسس محددة يعني أن العراق أكثر صدقاً من أميركا وبريطانيا. وبمجرد أن ترفع هذه البعثة أو اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن سيتضح بما لا يقبل اللبس أو الشك أن المسؤولين الأميركيين والبريطانيين الذين روجوا فكرة وجود مواد وأسلحة كيميائية وبيولوجية هم كذابون ومفترون ومروجون للمزاعم التي يراد بها شر بالعراق وأهله»، وأعلنت أن ٢٣ شباط من كل سنة سيكون «يوم الراية» وهو «يوم انتصار إرادة العراقيين على إرادة الشر ويوم تقدم العراقيين على طريقهم وتراجع عدوهم وضعف سعيه لفعل الشر وتشويه الحقائق بالإفتراء والكذب».

تقديم الإتفاق إلى مجلس الأمن

* الأمين العام كوفي أنان يتفاءل

أبدى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تفاؤلاً إثر تقديمه يوم أمس ٢٤/ ٢/ ٩٨ إلى مجلس الأمن الإتفاق الذي وقعه يوم الإثنين ٢٣/ ٢/ ٩٨ في بغداد ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، والذي يفتح المواقع الرئاسية العراقية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونيسكوم). وقال أنان الذي لقي استقبالاً حافلاً لدى عودته من بغداد إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عبر باريس، أن لديه «شعوراً عاماً بموافقة الأعضاء» في مجلس الأمن على الإتفاق. واعترف بوجود «بعض التفاصيل التي يجب العمل عليها» لكنه أشاد بالإتفاق ووصفه بأنه «جيد» مؤكداً أنه سيدافع عنه «في أي مكان وأنا واثق من أن الدول الأعضاء (في مجلس الأمن) ستقبله».

وبعد اجتماع الأمين العام كوفي أنان مع مندوبي الدول الـ١٥ في مجلس الأمن، تلا رئيس المجلس مندوب الغابون السفير دوني دانغ ريواكا بياناً جاء فيه إن المجلس يرحب «بالنتائج المرضية جداً» ويعبر عن «امتنانه للعمل الذي قام به الأمين العام في بغداد والذي أسفر عن نتيجة مرضية جداً أي عن الإتفاق». وتردد في أروقة مقر الأمم المتحدة في نيويورك أن قرار المجلس في شأن الإتفاق لن يصدر قبل بضعة أيام وأنه يرجح أن يكون إيجابياً. وهو ينتظر حتماً قراراً أميركياً نهائياً لن يتخذ إلا بعد الحصول على إيضاحات لبعض نقاط النص الذي وقع في بغداد. ويشير المراقبون تحديداً إلى الفقرة «ب» من البند الرابع التي ورد فيها «في إطار اتمامه مهمته بعمل الفريق الخاص بموجب الإجراءات التي وضعتها يونيسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية وطبقاً لإجراءات محددة ومفصلة تتخذ تبعاً لطبيعة المواقع الرئاسية الخاصة بما

يتماشى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة». ففي هذا الكلام التفصيلي الذي يتعلق بالفريق الذي سيشكله الأمين العام على أن يضم ديبلوماسيين «رفيعي المستوى» مجال لتملص بغداد من التزاماتها في رأي مسؤولين أميركيين، لأن الإتفاق ينص على إجراءات تتفق وطبيعة المواقع الرئاسية الثمانية، بما يفسح في المجال للتأويلات والإجتهادات المختلفة انطلاقاً من عملية تحديد طبيعة الموقع التي لم ينص عليها الإتفاق.

نص اتفاق بغداد والأمم المتحدة

هنا ترجمة غير رسمية لنص الإتفاق الموقع في ٢٣ شباط الجاري في بغداد بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في شكل مذكرة تفاهم:

١ ـ تعيد حكومة العراق تأكيد موافقتها على كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و٧١٥ (١٩٩١). وتعيد حكومة العراق تأكيد التزامها التعاون الكامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢ ـ تعيد الأمم المتحدة تأكيد التزام كل الدول الأعضاء فيها احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.

٣ ـ تتعهد حكومة العراق السماح بدخول «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية فوراً وبحرية ومن دون شروط أو قيود طبقاً للقرارين الواردين في الفقرة الأولى. وتتعهد «يونسكوم» في إطار تنفيذ الولاية الموكولة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن، احترام حرص العراق الشرعي على أمنه القومي وسيادته وكرامته.

٤ ـ تتفق الأمم المتحدة والعراق على أن تطبق الإجراءات الخاصة الآتية على مهمة الدخول الأولى وما يليها من مهمات في المواقع الرئاسية الثمانية في العراق المحددة في مرفق هذه المذكرة:

أ ـ يشكل الأمين العام بالتشاور مع الرئيس التنفيذي لـ«يونسكوم» والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فريقاً خاصاً لهذا الغرض. وسيضم هذا الفريق ديبلوماسيين كباراً يعينهم الأمين العام، وخبراء من «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويرأس الفريق مفوض يعينه الأمين العام.

ب ـ وفي إطار اتمامه مهمته يعمل الفريق الخاص بموجب الإجراءات التي وضعتها «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية وطبقاً لإجراءات محددة ومفصلة تتخذ تبعاً لطبيعة المواقع الرئاسية الخاصة بما يتماشى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ج ـ يرفع الرئيس التنفيذي لـ«يونسكوم» تقرير فريق العمل الخاص في شأن نشاطاته

واستنتاجاته إلى مجلس الأمن من طريق الأمين العام.

٥ ـ تتفق الأمم المتحدة وحكومة العراق على خضوع كل المناطق والمنشآت والتجهيزات والملفات ووسائل النقل الأخرى للإجراءات المتبعة حتى الآن لدى «يونسكوم».

٦ ـ نظراً إلى التقدم الذي أحرزته «يونسكوم» في جوانب مختلف من نزع الأسلحة وإلى ضرورة تكثيف الجهود لإنجاز مهمتها، تتفق الأمم المتحدة وحكومة العراق على تحسين التعاون وفاعلية العمل وشفافيته للسماح لـ«يونسكوم» برفع تقرير سريع إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وبغية تحقيق هذا الهدف تطبق حكومة العراق و«يونسكوم» التوصيات الواردة في تقرير الجلسة الطارئة لـ«يونسكوم» في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٧.

٧ ـ من الواضح أن رفع العقوبات يشكل أهمية قصوى لشعب العراق وحكومته ويتعهد الأمين العام عرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن.

«ملحق بمذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وجمهورية العراق ليوم ٢٣ شباط ١٩٩٨»

مواقع القصور الثمانية الواردة في إطار مذكرة التفاهم الحالية هي الآتية:

١ ـ موقع القصر الجمهوري (بغداد).

٢ ـ موقع الرضوانية الرئاسي (بغداد).

٣ ـ موقع سجود الرئاسي (بغداد).

٤ ـ موقع تكريت الرئاسي.

٥ ـ موقع الثرثار الرئاسي.

٦ ـ موقع جبل مخول الرئاسي.

٧ ـ موقع الموصل الرئاسي.

٨ ـ موقع البصرة الرئاسي.

ومحيط منطقة كل موقع مسجل في مسح / المواقع الرئاسية الذي نفذته البعثة الفنية المكلفة من قبل الأمين العام كما هو وارد في الرسالة المؤرخة ٢١ شباط ١٩٩٨ الموجهة من الأمين العام إلى نائب رئيس وزراء العراق.

*** خلاف بين بغداد وباتلر ينتظر مجلس الأمن**

ظهرت في اليومين الماضيين ١/٣/١٩٩٨ خلافات جديدة بين العراق واللجنة الدولية لنزع الأسلحة العراقية ولتفسير محتوى الإتفاق الذي سمح بتجنب الضربة الأميركية وأشارات من مصادر ديبلوماسية عن إمكان حصول «حوار مباشر بين بغداد وواشنطن» بهدف الإعداد لطي

صفحة الماضي، مع تأكيد جهات عربية على أن التزام العراق بتنفيذ القرارات الدولية سيمهد الطريق أمام رفع الحصار وصولاً إلى التطبيع بين العراق والدول العربية التي ما زالت تقاطعه.

وقال رئيس لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر ١/٣/٩٨ أنه شعر بضيق من رأي عراقي بأن اتفاق الأمم المتحدة الذي جنب العراق ضربة جوية أميركية الأسبوع الماضي غامض فيما يتعلق بنقطة أساسية. وأضاف باتلر، فإن الإتفاق على ثمانية مواقع رئاسية «واضح للغاية ولا يتوقف ذلك على رؤيتك للأمور».

وفي المقابل اقترح مستشار في رئاسة الجمهورية وعضو المجلس الوطني حامد يوسف حمادي فرض عقوبات على اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية في حال انتهاكها الإتفاق الموقع بين بغداد والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه سيكون من «الأسهل بكثير» على الولايات المتحدة الحصول على إجماع بشأن عمل عسكري ضد العراق إذا نقض الرئيس صدام حسين تعهداته. وقال في حديث لمجلة «تايم» انه «في حال لم يحترم العراق الإتفاق اعتقد أن الموقف ضمن مجلس الأمن الدولي سيكون مختلفاً إلى حد ما وإن الولايات المتحدة ستحصل بسهولة أكبر على إجماع لضرب العراق وأظن أن العراق يعرف ذلك أيضاً». وقال أنان «إن الأشهر المقبلة ستثبت نوايا بغداد بشأن احترام الإتفاق مع الأمم المتحدة» موضحاً «أن الإتفاق يختلف نوعياً عن الإتفاقات السابقة ذات الصلة إذ إنه أول اتفاق يتفاوض بشأنه صدام (حسين) شخصياً».

*** أول اختبار لمذكرة التفاهم: المفتش الأميركي عاد إلى بغداد**

في أول اختبار لمذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في بغداد في ٢٣ شباط الماضي، وصل إلى بغداد ٥/٣/١٩٩٨ فريق من مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» يضم ٤٠ خبيراً برئاسة المفتش الأميركي سكوت ريتر الذي شكت الحكومة العراقية من أسلوبه الذي لا يراعي أي شكليات خلال عمليات التفتيش لا سيما في المواقع «الحساسة».

* اتهم يوم أمس ٥/٣/١٩٩٨ المستشار في ديوان الرئاسة العراقية الفريق عامر السعدي في حديث إلى صحيفة «الزوراء» العراقية رئيس «يونسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر بأنه «تبنى العداء بشكل مكشوف للعراق» وأكد أن سلفه الأسوجي ردلف ايكيوس كان «أكثر ديبلوماسية» ويتجنب الصدام.

* أعلنت الأمم المتحدة أن أنان عين الديبلوماسي الهندي براكاش شاه (٥٨ عاماً) ممثلاً خاصاً له في بغداد ستة أشهر. وسيكون هذا الديبلوماسي الممثل السياسي لأنان في العاصمة العراقية.

وأبلغ الأمين العام إلى مجلس الأمن أن ممثله «سيعمل على تحسين الإتصال» بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة في بغداد «لتجنب أن تحول الصعوبات أزمة كبيرة تهدد السلام والأمن في المنطقة». وقال إن براكاش شاه بصفته ممثلاً خاصاً «سيتابع عن كثب كل التطورات المرتبطة بدور الأمم المتحدة في العراق».

* تعاون عراقي كامل مع فريق ريتر

نفذ فريق المفتشين التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» برئاسة الأميركي سكوت ريتر (٦/ ٣/ ١٩٩٨) عمليات التفتيش الأولى في العراق منذ الأزمة التي تفجرت في كانون الثاني الماضي بعدما منعت بغداد مفتشيه من القيام بعملهم.

وأعلن الناطق باسم الأمم المتحدة فرد ايكهارد في نيويورك أن «سكوت ريتر وفريقه عاودا عمليات التفتيش في العراق اليوم (٦/ ٣/ ٩٨) وتفقدا ثلاثة مواقع. والمواقع الثلاث كلها أعلنها العراق مواقع حساسة. وعلى الرغم من ذلك كان هناك تعاون كامل من الجانب العراقي وتمكن المفتشون من تفتيش المواقع الثلاثة على نحو مرض تماماً لهم». وأضاف إن «فريق ريتر ضم ٥٠ مفتشاً وصلوا إلى بغداد ٦/٣/٩٨، وتألف من أعضاء من ١١ جنسية من الأرجنتين وأوستراليا ومصر وألمانيا والأردن وهولندا ونيوزيلندا وبولونيا وسوريا وبريطانيا والولايات المتحدة». وقالت «يونسكوم» إن ريتر لن يفتش أياً من المواقع الرئاسية. ولم يعلن بعد تشكيل فرق تتألف من مفتشين وديبلوماسيين لتفتيش هذه المواقع.

* أنان: أي ضربة عسكرية للعراق توجب مشاورات مسبقة في مجلس الأمن

حسم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٨/ ٣/ ١٩٩٨، الجدال حول الإتفاق الذي وقعه الشهر الماضي مع القيادة العراقية في حال انتهاك بغداد للإتفاق، مشدداً على ضرورة طرح المسألة على مجلس الأمن قبل شن أي عدوان على العراق.

وفي مقابلة مع محطة «أي بي. سي» التلفزيونية الأميركية ورداً على سؤال يتعلق بشأن توجيه ضربة إلى العراق رداً على انتهاك محتمل للإتفاق قال أنان «اعتقد أن ذلك يستلزم مشاورات» معبراً عن الأمل في أن تحترم بغداد الإتفاق الذي وقعته معه في ٢٣ شباط الماضي. وأضاف «إذا انتهك العراق الإتفاق فسيكون من الأسهل بكثير التوصل إلى اتفاق داخل مجلس الأمن لاتخاذ تدابير عسكرية ضد العراق» معتبراً أنه «لا يمكن أن يكون للدبلوماسية فرصة ثانية».

وشدد أنان على أن الإتفاق الذي توصل إليه مع العراق في الثالث والعشرين من شباط الماضي «سينفذ لأن الرئيس العراقي صدام حسين هو الذي وافق عليه».

ورأى أن معارضة فرنسا وروسيا والصين لأن يشمل قرار مجلس الأمن الأخير «تلقائية» توجيه الضربة العسكرية للعراق في حال إخفاقه في تنفيذ الإتفاق تعني أن هذه الدول تتوقع حدوث مشاورات مسبقة قبل اللجوء إلى القوة إذا تبين أن العراق قد انتهك الإتفاق. وقال إن فرق التفتيش ستواصل استخدام عنصر المفاجئة في عملياتها، بما في ذلك عمليات تفتيش القصور والمواقع الرئاسية. وشدد على أن مسؤولي فرق التفتيش هم الذين سيكونون مسؤولين عن عمليات التفتيش في القصور وليس الدبلوماسيين الذين سيرافقونهم في هذه الجولات، وأكد أن لجنة «يونسكوم» هي التي ستقرر في النهاية في أي وقت ستنهي عملها وتقدم تقريرها الذي ستقول فيه إن العراق أصبح مجرداً من أسلحة التدمير الشامل، وإن «يونسكوم» قد وضعت نظاماً مقبولاً لرصد برامج التسلح العراقية في المستقبل.

*** فرق التفتيش**

واصل فريق من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» بقيادة الأميركي سكوت ريتر عمليات التفتيش التي يقوم بها لليوم الثالث على التوالي. وأوضح الناطق باسم الأمم المتحدة في بغداد آلان داسي أن الفريق فتش أمس ٨/٣/٩٨ ثلاثة مواقع حساسة بعدما كان زار يوم السبت ٧/٣/٩٨ ثلاثة مواقع أيضاً. وأوضح أن «عمليات التفتيش تسير على ما يرام بالنسبة إلى الفريق الذي حصل على تعاون كامل مع العراقيين».

ترحيب مجلس التعاون الخليجي بالإتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والحكومة العراقية في ٢٣ شباط ١٩٩٨

*** مجلس التعاون الخليجي يدعو بغداد إلى إثبات نياتها السلمية**

أنهى يوم ٨/٣/٩٨ وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعات في الرياض استمرت يومين مرحبين بالإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة وداعين السلطات العراقية إلى أن تثبت «قولاً وعملاً» نياتها السلمية حيال دول المنطقة.

وجاء في البيان الذي صدر في ختام الإجتماعات، أن الدول الست أبدت «إرتياحها وترحيبها بتوصل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والحكومة العراقية إلى مذكرة التفاهم في شأن أداء فرق التفتيش الدولية مهماتها»، و«بصدور قرار مجلس الأمن الرقم ١١٥٤ باعتبار أنه إرادة دولية جماعية حازمة لضرورة تنفيذ العراق ما تم الإتفاق عليه». وأشاد المجلس بـ«صدور قرار مجلس الأمن الرقم ١١٥٣ الذي يسمح للعراق بموجبه بزيادة عائداته النفطية من ملياري دولار إلى ٥,٢ مليارات دولار كل ستة أشهر لتعزيز برنامج النفط مقابل الغذاء وتوفير الحاجات الغذائية والدوائية لأبناء الشعب العراقي وتخفيف معاناته». وحض بغداد على «اتخاذ الخطوات الضرورية لإثبات نياتها السلمية تجاه دولة الكويت ودول المنطقة قولاً وعملاً بما

يحقق الأمن والإستقرار لجميع دول المنطقة». وأبرز «ضرورة تنفيذ العراق كل قرارات مجلس الأمن من دون استثناء ومن دون شروط، وخصوصاً ما تعلق منها بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وإطلاق الأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت ورعايا الدول الأخرى والإمتثال للقرار ٩٤٩ بالإمتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني على الدول المجاورة وإعادة الممتلكات الكويتية».

*** ريتر ينهي مهمة في بغداد**

انهى خبير الأمم المتحدة في نزع السلاح، الأميركي سكوت ريتر مهمة في بغداد بدأت الجمعة الماضي وغادر العراق يوم أمس ٩٨/٣/١٠. وأفادت وكالة الأنباء العراقية «أن ريتر الذي يرأس فريقاً تابعاً للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» انجز مهمته «قبل ثلاثة أيام من الموعد المقرر وغادر العراق اليوم إلى البحرين». وأشارت الناطقة باسم «يونسكوم» جانيت سوليفان أن فريق ريتر فتش منذ وصوله إلى العراق «ثمانية مواقع حساسة» مؤكدة أن المهمة جرت «في ظل ارتياح تام للفريق». ونقلت وكالة الأنباء العراقية أن الخبير الأميركي «أبلغ إلى الجانب العراقي أنه انجز مهمته على أكمل وجه ومن دون أي إشكالات وشكر للعراق تعاونه».

واتهمت صحيفة «العراق» واشنطن بأنها أرادت من مهمة ريتر افتعال أزمة جديدة لكن «هذه الورقة محروقة سلفاً».

«الإجراءات الخاصة» بالمواقع الرئاسية

نيويورك ـ و ص ف ـ أعدت الأمم المتحدة وثيقة من سبع صفحات و٢١ فقرة تحدد «الإجراءات الخاصة» بتفتيش المواقع الرئاسية العراقية الثمانية.

وتشير المقدمة إلى أن بغداد، بموجب الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين المنظمة الدولية والعراق، تتعهد فتح كل المواقع «فوراً ومن دون شروط أو معوقات»، فيما تتعهد الأمم المتحدة «احترام سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه». وهنا بعض ما جاء في المقدمة.

تشكيلة المجموعة الخاصة بتفتيش المواقع الرئاسية:

ـ تتألف من «ديبلوماسيين محنكين» بصفة مراقبين يسميهم الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) ومن خبراء من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فرق المجموعة الخاصة:

ـ يتولى رئيس «يونسكوم» (ريتشارد باتلر) و / أو رئيس الوكالة الدولية للطاقة (محمد برادعي) تعيين الخبراء في المجموعة الخاصة.

ـ يتولى المفوض الذي عينه أنان لرئاسة المجموعة الخاصة الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دهانابالا «اختيار الديبلوماسيين المحنكين» الذين يجب ألا يقل عددهم عن اثنين من الذين سماهم الأمين العام للأمم المتحدة لمرافقة الفريق.

مهمة الديبلوماسيين المحنكين:

أ ـ مراقبة حسن تطبيق بنود الإتفاق والإجراءات المحددة والمفصلة الخاصة به.

ب ـ إعداد تقرير عن كل قضية يرون أنها تستحق ذلك في إطار مهمتهم.

تحديد موعد دخول المواقع وساعته وإبلاغ المفوض.

ـ يتولى المفوض أو ممثله إبلاغ الحكومة العراقية عزم المجموعة على تفتيش موقع ما، ويجب أن يتضمن الإبلاغ عدد الأشخاص المشاركين في فريق التفتيش بما في ذلك عدد الديبلوماسيين المرافقين.

اعتبارات خاصة:

ـ يتعين على الفريق أن يتصرف بما يتناسب وطبيعة الموقع وأن يأخذ في الإعتبار أي ملاحظة يمكن أن يبديها الممثل العراقي في شأن الدخول إلى بناء خاص وتقرير السلوك المناسب في هذا البناء على ألا يعوق ذلك عمل الفريق في إنجاز مهمته.

إعداد التقرير:

ـ يتولى رئيس لجنة «يونسكوم» رفع التقرير الذي يعده المفوض إلى مجلس الأمن عبر الأمين العام للأمم المتحدة.

ـ يمكن الديبلوماسيين أن يعدوا مباشرة تقريراً يقدم إلى المفوض في أي شأن يرون انه في إطار مهمتهم.

ـ يقوم المفوض بمناقشة أي شأن يطرحه الديبلوماسيون مع رئيس «يونسكوم» و / أو رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ كما يمكن المفوض إذا رأى في الأمر ضرورة أن يقدم تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أي قضية يثيرها الديبلوماسيون.

*** رئيس فريق تفتيش المواقع الرئاسية وصل إلى بغداد ليضمن «التنفيذ الكامل» للإتفاق العراقي ـ الدولي**

وصل إلى بغداد يوم ١١/ ٣/ ٩٨ رئيس «المجموعة الخاصة» المكلفة تفتيش المواقع الرئاسية الثمانية في العراق الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بموجب الإتفاق الذي وقعه الشهر الماضي (شهر شباط / فبراير) مع الحكومة العراقية.

وصرح دانابالا للتلفزيون العراقي قائلاً: «أتيت من أجل التمهيد لتفتيش مواقع الرئاسة الثمانية الذي سيتم بمشاركة ديبلوماسيين طبعاً. وآمل أن أجري اتصالات مع القيادة العراقية هنا وأن أجري الترتيبات اللازمة سلفاً للديبلوماسيين الآتين». وأكد أنه سيعمل على ضمان «التنفيذ الكامل» للإتفاق العراقي ـ الدولي.

وسيكون دانابالا الخبير في مراقبة التسلح مسؤولاً عن رفع تقرير عن أعمال التفتيش إلى رئيس «يونسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر.

ويشار إلى أن الإجراءات الجديدة تستبعد الديبلوماسيين الأميركيين والبريطانيين المشاركة في أعمال التفتيش وسيختار المشاركون من البعثات الدبلوماسية المعتمدة في بغداد والبالغ عددها ٤٠ بعثة ليست بينها بريطانيا والولايات المتحدة. وعلى المراقبين التأكد من احترام المفتشين «كرامة العراق وسيادته» خلال عمليات التفتيش. وقد واصل مفتشو «يونسكوم» عملهم وفتشوا ١١ موقعاً وصلوا إلى أحدها في طائرة هليكوبتر.

* باتلر سيرسل فريقاً فنياً للبحث عن رؤوس حربية عراقية

أعلن رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر ٩٨/٣/١٣ أنه سيرسل فريقاً خاصاً إلى العراق للبحث عن رؤوس حربية لم تبلغ بغداد عنها بعد. وقال إن فريق المفتشين الدوليين الذي يرأسه لا يزال ينتظر ردوداً من العراق عن الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وأضاف إن المفتشين لا يزالون «قلقين للغاية من حجب العراق معلومات عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها». وتحدث عن رؤوس حربية خاصة «تحمل بعناصر كيميائية أو بيولوجية لم يسمح لنا العراق بمعرفة ما يكفي عنها». وأشار إلى أن «فريقاً فنياً سيذهب بعد أيام مزوداً آلات خاصة يمكن أن تعطينا فكرة عن هذه الرؤوس». وأوضح أن هذه الرؤوس تصير ذات فائدة فقط إذا ركزت على صواريخ و«كذلك لا تزال لدينا بعض المشاكل العالقة بالنسبة إلى الصواريخ التي لم يشأ العراق أو لا يريد أن يبلغ إلينا الحقيقة عنها». وأكد أن المفتشين لا يعتقدون حتى الآن أن بغداد كشفت كل شيء عن أسلحتها الكيميائية وخصوصاً في ما يتعلق بقدرتها على تصنيع مادة «في أكس» القاتلة وعن «برنامجهم البيولوجي الذي لم يبلغوا إلينا عنه شيئاً».

* باتلر يتوقع فتح القصور آخر آذار

توقع رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر ٩٨/٣/١٣ أن يبدأ تفتيش المواقع الرئاسية العراقية آخر الشهر الجاري (آذار) وأشار في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك بوجود «روح تعاون جديدة» في العراق. ولفت إلى أن الإتفاق العراقي ـ الدولي الذي وقع في ٢٣ شباط الماضي أوجد «وضعاً جديداً يوفر لنا فرصة لا سابق لها لإنجاز العمل». ورفض تحديد الوقت الذي تحتاج إليه «يونسكوم» لإنجاز مهمات التفتيش، لكنه لمح إلى أنه إذا استمرت بغداد في التعاون مع المفتشين الدوليين «يمكن أن ننجز العمل في غضون أشهر قليلة».

• رئيس فريق القصور انهى مهمته في العراق

أعلنت الأمم المتحدة في بغداد ١٥/٣/١٩٩٨ أن رئيس «المجموعة الخاصة» التي ستتولى تفتيش المواقع الرئاسية العراقية الديبلوماسي السري لانكي جايانتا داناپالا المكلف وضع آلية هذه العملية غادر بغداد يوم السبت ١٤/٣/٩٨ في ختام مهمة استغرقت أربعة أيام.

وصرح ناطق باسم اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة الأسلحة العراقية «اونسكوم» أن «داناپالا غادر بغداد بعدما أعد آلية تفتيش المواقع الرئاسية بواسطة المجموعة الخاصة». وأضاف أنه «كان مرتاحاً إلى المحادثات وتأكيدات السلطات العراقية أنها ستحترم حرفياً الإتفاق» الموقع في ٢٣ شباط بين بغداد والأمم المتحدة لتفتيش المواقع الرئاسية.

• كرر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ١٦/٣/٩٨ أنه أمكن التوصل إلى نزع فتيل الأزمة العراقية بفضل الدعم العسكري للعمل الديبلوماسي مرحباً بتحاشي استخدام القوة. وقال: «في آخر الأمر، انتصرت الديبلوماسية لكنها بالطبع كما قلت ذلك سابقاً، كانت مدعومة أيضاً بالحزم وبوجود قوة عسكرية».

• بغداد تتعامل مع باتلر لإنجاز التفتيش لكنها لا تثق به

صرح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ١٧/٣/٩٨ أن العراق لا يثق برئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر، لكنه سيتعامل معه خلال زيارته لبغداد المرتقبة في ٢٢ آذار. وقال عزيز: «نحن لا نثق به (باتلر) لأنه يكذب بشكل متعمد لكونه أداة أميركية. وهو موظف دولي ورئيس اللجنة الخاصة وعنده عمل يقوم به ونحن لا بد أن ننجز هذا العمل بموجب مذكرة التفاهم مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان» الموقعة في ٢٣ شباط في بغداد «وسنعمل معاً لكننا لا نثق به». وأضاف «نحن واثقون من أن نتائج التقرير (في شأن تفتيش المواقع الرئاسية) سيكون لمصلحة العراق». وأوضح أن بغداد «طلبت من (المنظمة الدولية) أن يجلب الفريق الدولي معه أجهزة لأخذ عينات من الهواء والتربة والمياه والأعشاب وأوراق الأشجار وأجهزة للكشف تحت الأرض».

• باتلر يرى «روحاً جديدة» في بغداد

تحدث رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «اونسكوم» ريتشارد باتلر ١٩/٣/١٩٩٨ عن «روح جديدة» من التعاون لدى بغداد التي أكدت بلسان نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان أن مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في شأن تفتيش المواقع الرئاسية «ستنفذ وستنجح».

وقال الديبلوماسي «في الأسبوع الماضي ذهبنا إلى بعض الأماكن التي اعتبرها العراق حساسة. أرسلنا فريقاً شديد البأس ليلقي نظرة على تلك الأماكن. في الماضي كنا نواجه بالمنع أما هذه المرة فقوبلنا بدرجة من التعاون تبرر في رأيي الاعتقاد أنه ربما كان هناك الآن روح جديدة».

وسلم باتلر بأن «الروح الجديدة» لا تشمل حالياً معرفة كل ما تريد الأمم المتحدة معرفته. وأوضح أن العراقيين «لم يخبرونا قط بالحقيقة في ما يتعلق ببرنامجهم البيولوجي. وآمل أن تمتد الروح الجديدة إلى هذا الإجتماع في فيينا وأن يقدموا لنا مزيداً من الحقائق هذا الأسبوع». وأضاف «ضعوا في اعتباركم أن تلك هي القصور التي قال (نائب رئيس الوزراء العراقي) السيد طارق عزيز قبل بضعة أشهر فقط أن دخولها محظور تماماً ولن يدخلها المفتشون أبداً. لذا فهذه الفرصة الجديدة لدخولها التي سنحصل عليها في أسبوع أو نحو ذلك ستجعل الأمر مختلفاً. ينبغي أن يكون في مقدورنا أن نقول انه ليس هناك شيء سيء أو محظور».

وفي هذا الإطار، أعلن رئيس «المجموعة الخاصة» الدولية المكلف وضع آلية التفتيش الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا أن عملية التفتيش ستجري من دون إخطار مسبق. وقال انه اختار عشرين ديبلوماسياً لمرافقته بصفة مراقبين في الجولة الأولى من زياراته لهذه المواقع. وان دور هؤلاء سيقتصر على مرافقة مفتشي «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى القيام بدور «المراقبين الذين سيتأكدون من أن الجانبين (العراق والأمم المتحدة) سينفذان بنود مذكرة التفاهم بحسن نية».

وصول باتلر إلى بغداد

* باتلر يعد بإنجاز مهمته بسرعة إذا أبدت بغداد تعاوناً كاملاً

رأى رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر ٢٠/٣/٩٨ أن اللجنة يمكن أن تنجز عملها بسرعة «خاطفة» إذا أبلغت إليها بغداد الحقيقة الكاملة عن أسلحة الدمار الشامل. وقال: «إن الفرصة سانحة للعراق الآن. الكرة في ملعبه. ليبلغ إلينا كل شيء في وسعه عن أسلحته الكيميائية والبيولوجية وسأقطع وعداً في مقابل ذلك. إذا أبلغوا إلينا الحقيقة سنتحقق بسرعة خاطفة وننهي هذا الأمر». وأضاف «إذا تعاون العراقيون معنا بصورة كاملة اعتقد أنه لا بد من سنة بعد (...) قد يستغرق ذلك عشرة أشهر أو ١٤ شهراً فالأمر مرتبط بتعاون العراقيين». وأكد الدبلوماسي أن اللجنة الخاصة لن تعلن اسم أي شركة غربية يتضح أنها امدت العراق بمواد أو معدات لتمكينه من صنع أسلحة دمار شامل. وقال: «إننا نتعاون مع الحكومات والشركات التي يمكن أن تساعدنا في تحرياتنا وسوف تتضرر قدرتنا على القيام بعملنا إذا نشرنا مثل هذه اللائحة». وأمل أن يتضح أن العراق لا يمتلك أي أسلحة محظورة «فهذا ما نريده، ولكن ينبغي أن نتمكن من قول ذلك بصدق».

* باتلر يكرر تعهده إنتهاء التفتيش بسرعة إذا حافظت بغداد على الروح الجديدة للتعاون

بدأ رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر أمس ٢٢/٣/٩٨ مهمته الأولى في العراق، منذ توقيع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اتفاقاً في ٢٣ شباط الماضي مكرراً تعهده أن تنجز فرق التفتيش عملها بسرعة إذا حافظت

بغداد على «الروح الجديدة للتعاون» مع اللجنة.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية لدى وصوله «أنا سعيد للغاية لوجودي هنا وخصوصاً بعد توقيع الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة واعتقد أن روحاً وتعاوناً جديدين قد وجدا». وقال إن «المحادثات التي سأجريها مع المسؤولين العراقيين ستوجد أرضية جديدة للتعاون بين الطرفين». مضيفاً أن «ما يجري الآن هو شيء إيجابي للغاية وإذا استمر هذا التعاون فيمكننا أن ننجز ما يخصّنا من تلك المهمة (...) قبل مرور الكثير من الوقت». وأوضح أن أولى عمليات التفتيش للمواقع الرئاسية في العراق «لن تتأخر، إلا أن تحديد موعد لذلك سيكون رهناً برئيس «المجموعة الخاصة» السري لانكي جايانتا دانابالا المكلف هذه العمليات».

وهذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها باتلر إلى بغداد منذ توقيع إتفاق ٢٣ شباط. أما دانابالا فقد اختار ٢٠ ديبلوماسياً للمشاركة بصفة مراقبين في السلسلة الأولى من الزيارات وسينضمون إليه في بغداد في الأيام القريبة. وقال إن دورهم يقتصر على العمل «كمراقبين يتأكدون من تنفيذ الطرفين أحكام مذكرة التفاهم بحسن نية».

*** محادثات إيجابية لباتلر في العراق**

بدا يوم أمس ٢٤/٣/٩٨ أن محادثات رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر في بغداد تتجه إلى نتيجة إيجابية مع الإعلان أن العراق ومفتشي الأمم المتحدة مستعدون لبدء عمليات تفتيش المواقع الرئاسية العراقية في الأيام القريبة بموجب اتفاق ٢٣ شباط.

وقال إثر جولة ثانية من المحادثات مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز شارك فيها مدير هيئة التصنيع العسكري العراقية عبد التواب ملا حويش إن «تسعين في المئة» من المحادثات تناولت غاز الأعصاب «في أكس» وكذلك الرؤوس «الخاصة» للصواريخ التي يمكن أن تحمل قنابل نووية أو بيولوجية. وقد «أجرينا محادثات جيدة في هذين الموضوعين. هناك مشكلة تتعلق بجزء مهم من صاروخ وملف الأسلحة الكيميائية نحاول الإستفسار عنه ولتحقيق ذلك، من الضروري جداً أن تكون لدينا صورة واضحة عن مصير الرؤوس الخاصة وكمية الغاز التي انتجوها».

وأضاف: «تطرقنا بسرعة نوعاً ما إلى مسألة تفتيش المواقع الرئاسية، وفي وسعنا أن نؤكد أن الإتفاق يشكل إنجازاً كبيراً حققه (الأمين العام للأمم المتحدة) كوفي أنان ونحن مستعدون لمباشرة عمليات التفتيش».

وأوضح باتلر أن خبراء «المجموعة الخاصة» التي انشئت بموجب الإتفاق سيصلون «قريباً جداً» إلى العراق.

تفتيش المواقع الرئاسية

* تفتيش المواقع الرئاسية العراقية يبدأ اليوم (٢٦/٣/٩٨)، وستون خبيراً في الأسلحة وصلوا إلى بغداد

أعلن مصدر دبلوماسي ٢٥/٣/٩٨ أن عملّيات تفتيش المواقع الرئاسية في العراق ستبدأ اليوم ٢٦/٣/٩٨.

وأفاد مصدر في الأمم المتحدة في العاصمة العراقية أن فريقاً من ستين خبيراً في الأسلحة تابعين لـ«يونسكوم» وصلوا إلى بغداد للمشاركة إلى جانب ديبلوماسيين في تفتيش المواقع الرئاسية العراقية. وسينضم هؤلاء الخبراء إلى ١٩ ديبلوماسياً كانوا قد وصلوا إلى بغداد يوم الثلاثاء ٢٤/٣/٩٨ لتفتيش المواقع الرئاسية بموجب اتفاق بين العراق والأمم المتحدة في ٢٣ شباط الماضي.

وقال رئيس «المجموعة الخاصة» الديبلوماسي السري لانكي جاينتا دانابالا: «نحن مستعدون لعمليات تفتيش المواقع مع العراقيين. غير أن الموعد ستحدده يونسكوم وستبلغه إلي». وقد حدد اتفاق ٢٣ شباط إجراءات تفتيش ثمانية مواقع رئاسية كانت ممنوعة على خبراء الأمم المتحدة، منهياً أزمة كادت تتطور إلى مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة.

* «يونسكوم» فتشت موقع الرضوانية الرئاسي والديبلوماسيون أعجبوا بـ«روح التعاون» العراقية.

أنهى في ٢٦/٣/٩٨ فريق من خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة يرافقه ديبلوماسيون من «المجموعة الخاصة» تفتيش مجمع الرضوانية الرئاسي في بغداد في ظل «تعاون تام» من السلطات العراقية.

وهي المرة الأولى التي يسمح فيها للمفتشين بدخول «مواقع رئاسية» منذ سبع سنوات. وروى شهود أن قافلة طويلة تضم ٢٠ سيارة تابعة للأمم المتحدة ترافقها نحو ١٢ سيارة عراقية دخلت المنطقة الأمنية المحيطة بالمجمع. ويعتبر هذا المجمع الواقع على مسافة ١٥ كيلومتراً غرب بغداد أحد أكبر المواقع الرئاسية الثمانية التي وافق الجانب العراقي على تفتيشها بموجب اتفاق وقعه في ٢٣ شباط الماضي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز. وقد نص الإتفاق، آخذاً في الإعتبار ضرورة احترام السيادة العراقية، على أن يرافق ديبلوماسيون خبراء «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وصرح الديبلوماسي الألماني المتقاعد هورست هولتهوف للصحافيين بعد انتهاء عملية التفتيش: «شاهدت الفرق كل شيء تريد تفتيشه، إنني شخصياً معجب بروح التعاون من الجانب العراقي».

وقبل بدء التفتيش، أعرب رئيس «المجموعة الخاصة» السري لانكي جايانتا دانابالا عن «اقتناعه بأن الإرادة الطيبة للطرفين (العراق والأمم المتحدة) ستمكننا من تطبيق الإتفاق». وكرر أن عمليات التفتيش ستجري من دون إنذار مسبق قائلاً: «إنهم لا يعرفون أين نذهب وأي موقع سنفتش».

لكن الديبلوماسيين كانوا قد كشفوا منذ يوم الأربعاء ٢٥/٣/٩٨ للصحافيين تاريخ عملية التفتيش الأولى، لا بل إنهم أبلغوا إلى إحدى وكالات الأنباء أن مجمع الرضوانية سيفتش. وقال الديبلوماسي الإيطالي بييترو كوردون: «لا نريد أن نفاجىء أحداً. لقد أرسل إشعار إلى (السلطات العراقية) ولكن من دون إعطاء تفاصيل محددة».

وشدد رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر على أننا نملك فريقاً كبيراً من المراقبين الديبلوماسيين ويمكننا استخدامه بطريقة لا تكون سيئة ومن أجل الحفاظ على طابع المفاجأة في عمليات التفتيش. وأبدى ارتياحه إلى «روح التعاون» التي سادت محادثاته مع الجانب العراقي.

*** «يونسكوم» دخلت قصر الرضوانية لليوم الثاني ونائب رئيس الوزراء طارق عزيز «يشرف» على التفتيش.**

لليوم الثاني على التوالي، فتش خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» يوم أمس ٢٧/٣/٩٨ قصر الرضوانية الرئاسي في بغداد. لكن المسؤولين في هيئة الرقابة الوطنية التي تشرف على العلاقات مع «يونسكوم» رفضوا أن يؤكدوا ما إذا كان طارق عزيز قد رافق الخبراء في زيارتهم للقصر الواقع على مسافة ١٥ كيلومتراً من وسط بغداد واكتفوا بالقول انه «يشرف» على عمليات التفتيش. وأوضح المسؤولون العراقيون في المقابل أن وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد «يرافق» مفتشي الأمم المتحدة إلى قصر الرضوانية وانه فعل ذلك الخميس ٢٦/٣/٩٨ أيضاً.

*** باتلر يتحدث عن مستوى جديد من التعاون**

وفي جنيف أمل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لدى وصوله إلى مقر الأمم المتحدة أن «يواصل» العراق تعاونه. وسئل عن مدى التقدم الذي أحرز في عمليات التفتيش المواقع الرئاسية فأجاب (٢٧/٣/٩٨): «تحدثت مع (رئيس يونسكوم) ريتشارد باتلر. وكل شيء يسير على ما يرام وهو يعتقد أن ثمة مستوى جديداً من التعاون نأمل في مواصلته».

*** «اليونسكوم» فتشت قصر الرئيس العراقي صدام حسين في تكريت**

تدفق المفتشون الدوليون في رفقة مجموعة من الديبلوماسيين على موقع رئاسي في تكريت. وأفاد الديبلوماسي البرتغالي انطونيو مونتييرو ٢٩/٣/٩٨ إلى أن «الفريق الخاص المكون من خبراء وديبلوماسيين زار قصر تكريت يوم السبت ٢٨/٣/٩٨ وأمضى الليل في مدينة الموصل الواقعة في شمالي العراق». وقال إن «كل شيء جرى بشكل جيد ولا علم لي بوقوع

حوادث ما. أعتقد أن المفتشين تمكنوا من تفتيش كل الموقع وهو موقع كبير وجميل يشرف على نهر دجلة. إن هناك قدراً كبيراً من الإنشاءات الجارية على قدم وساق لم تستكمل كلها بعد. زرنا عدداً من الإنشاءات التي انتهى البناء فيها وباتت مستعدة لاستقبال الناس».

*** أنان يؤكد التزام بغداد اتفاق تفتيش القصور**

أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٩٨/٣/٣٠ ورئيس «المجموعة الخاصة» السري لانكي جايانتا دانابالا، مجدداً التزام العراق الإتفاق الذي وقعته حكومته مع المنظمة الدولية في شأن تفتيش «المواقع الرئاسية».

وصرح أنان إثر المحادثات التي أجراها في موسكو قائلاً: «اعتقد أن التنفيذ العراقي للإتفاق جيد حتى الآن. المفتشون تمكنوا من مواصلة عملهم من دون إعاقة» وأمل أن يستمر هذا التعاون مستقبلاً.

ويزور الأمين العام العاصمة الروسية في إطار جولة تشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتأكد من استمرار دعمها للإتفاق.

*** دانابالا يعلن أن نصف العمل قد أنجز**

في بغداد، أعلن رئيس «المجموعة الخاصة» المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» السري لانكي جايانتا دانابالا ٩٨/٣/٣٠ أن فريقه انهى تفتيش ثلاثة مواقع رئاسية في شمال العراق. وقال للصحافيين إنه «بزيارة ثلاثة مواقع في الشمال في تكريت والموصل وجبل مكحول يكون ٥٠ في المئة من عملي قد أنجز». وإن «زيارات المواقع الرئاسية يمكن أن تنتهي الأسبوع المقبل». وأضاف ان «العراقيين يتعاونون بإيجابية» وأن «هناك إرادة طيبة من الجانبين» و«لم تحدث مشكلات كبيرة». وأشار إلى أن نائب الرئيس العراقي طارق عزيز حضر عمليات التفتيش في الشمال «الأمر الذي يظهر جدية الإلتزام العراقي».

*** تفتيش المواقع الرئاسية ينتهي في غضون يومين (٩٨/٣/٣١)**

توقع رئيس المجموعة الخاصة السري لانكي جايانتا دانابالا أن تنهي المجموعة جولة التفتيش الأولى للمواقع الرئاسية في اليومين المقبلين بعدما فتشت ستة منها حتى الآن. وقال ان «ستة مواقع فتشت» منذ الخميس الماضي ٩٨/٣/٢٦ وانه «لم يبق سوى موقعين هما موقع سجود في ضاحية بغداد والقصر الرئاسي في العاصمة» بغداد. وأكد أن عمليات التفتيش جرت «حتى الآن من دون حوادث وبالتعاون الكامل من قبل الحكومة العراقية. وأن فرق التفتيش زارت أمس ٩٨/٣/٣١ موقعين أحدهما في البصرة في أقصى الجنوب والثاني في الثرثار على مسافة مئة كيلومتر شمال بغداد». وأوضح أن زيارة هذين الموقعين حصلت سريعاً «لأنهما موقعان صغيران».

وأضاف «إن رسميين عراقيين كانوا حاضرين بشكل دائم وان (وزير النفط) الفريق عامر

محمد رشيد حضر تفتيش موقع البصرة». واعتبر أن «وجود الرسميين العراقيين هو دليل على التعاون الكامل الذي لمسناه حتى الآن من الحكومة العراقية». وحضر نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز تفتيش قصر تكريت مسقط رأس الرئيس العراقي صدام حسين، وشدد على أن المجموعة الخاصة «تقوم بعمل جدي» وأن كوفي أنان «مطلع على سير الزيارات» وانه «بموجب الإتفاق سيكون هناك دائماً احتمال إجراء زيارات لاحقة» بعد الزيارات الأولى التي تجري حالياً، وانه «يقتضي في هذه الحال العودة إلى نيويورك لاختيار فريق جديد من الديبلوماسيين».

*** باتلر تحدث عن فوارق في حساب رؤوس الصواريخ**

في نيويورك، أعلن رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر في تقرير إلى مجلس الأمن ٣١/٣/٩٨ عن مهمته الأخيرة في بغداد انه سيعقد اجتماعين لاحقين مع المسؤولين العراقيين في نيسان وأيار يكرسان لغاز الأعصاب «في ـ أكس» ورؤوس الصواريخ الخاصة. وأبدى ارتياحه إلى «روح التعاون الجديدة» مع العراق الأمر الذي يشيع «جواً ملائماً للقيام بمهمة نزع الأسلحة ولإنهائها». غير أنه قال إن «ثمة فوارق لا تزال قائمة في حساب الرؤوس الخاصة».

*** «يونسكوم» تفتش ثلاثة قصور للمرة الثانية لتوضيح بعض المسائل وإنهاء عمليات المسح.**

صرح رئيس «المجموعة الخاصة» الدبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا أن فرق التفتيش عادت يوم ٩٨/٤/١ إلى قصور الرضوانية على مسافة ١٥ كيلومتراً غرب بغداد والموصل وتكريت في الشمال، التي سبق لها أن فتشتها لإنهاء عمليات المسح. وقال دانابالا انه لا يزال هناك موقعان ينبغي إجراء «زيارات أولية» لهما وهما «قصر الجمهورية وقصر سجود في بغداد وتوقع أن تنتهي عمليات التفتيش خلال اليومين المقبلين. وأوضح أن الزيارات الإستكمالية «التي حصلت من دون مشكلة وبتعاون من السلطات العراقية» كانت مخصصة «لتوضيح بعض المسائل». ولاحظ أنه ليس ممكناً أحياناً «إنهاء برنامج عمل كامل كلف الخبراء القيام به، فعلى سبيل المثال في أحد الأيام كان هناك مطر شديد على أحد المواقع الأمر الذي أدى إلى إبطاء العمل». وأفاد دانابالا أن هدف الزيارات الحالية هو تكوين «قاعدة معلومات دقيقة» عن المواقع الرئاسية وأن الخبراء كانوا يريدون استكشافها وتمكنوا من القيام بذلك بواسطة تجهيزات وطائرات هليكوبتر» وأن «هذا الهدف تحقق».

*** «يونسكوم» فتشت الموقعين الأخيرين**

أعلن رئيس «المجموعة الخاصة» المؤلفة من ديبلوماسيين وخبراء في «يونسبكوم» الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا يوم ١٩٩٨/٤/٢ أن فرق التفتيش زارت الموقعين الأخيرين من المواقع الرئاسية في بغداد وهما قصر سجود وقصر الجمهورية، ولكن لا يزال

عليهم القيام بـ«زيارات استكمالية» لهذين الموقعين في الأيام المقبلة، وقال ان الزيارات «الأولية» أتاحت «تحسين التعاون بين يونسكوم والعراق» وأضاف: «لقد تأثرنا بروح التعاون المتبادلة والإرادة الطيبة في تسوية المشكلات الصغيرة التي تنشأ من وقت إلى آخر». وأشار إلى أن زيارة قصر الجمهورية هي «الأكثر دقة والأكثر أهمية» نظراً إلى أن هذا القصر هو «الموقع الأهم لأنه مقر الحكومة». وبمجرد الإنتهاء من هذه الجولة الأولية من التفتيش سيكون على المجموعة إعداد تقرير لرفعه إلى رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر الذي سيرفعه بدوره إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وقال دانابالا إن هذا التقرير «سيناقش بين الخبراء والديبلوماسيين هنا قبل مغادرتنا بغداد لأن تقرير الخبراء يجب أن يتضمن ملاحظات الديبلوماسيين».

*** رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر ميز بين التفتيش والمراقبة**

قال رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» الأوسترالي ريتشارد باتلر ٢/٤/٩٨ إن فرق التفتيش ستبقى في العراق في المستقبل المنظور حتى لو كشفت بغداد كل ما لديها من أسلحة الدمار الشامل. وسئل باتلر، عن موعد مغادرة المفتشين بغداد، فأجاب إن عليهم أن يظلوا في أماكنهم للقيام بمهمات المراقبة والتأكد من أن العراق لن يحاول إحياء برامج تسلحه وقال: «إذا كان الغرض من السؤال هو التنبوء بيوم انتهاء التفتيش، فإن هذا اليوم ببساطة غير منظور والعراق يعرف ذلك. وعندما ننتهي من عملية إزالة الأسلحة سنواصل عملية المراقبة المستمرة». وأضاف إن العمل يمكن إنجازه «بسرعة البرق» إذا تعاونت بغداد وعندها «يمكن مجلس الأمن أن يرفع العقوبات» وأوضح أن «ما عليكم فهمه هو أن العملية ذات شقين (. . .) أولهما إزالة الأسلحة والآخر المراقبة المستمرة. والشق الخاص بإزالة الأسلحة هو الذي يمكن الإنتهاء منه، أما الشق الثاني فهو المراقبة والتأكد من أنهم لن يعيدوا إحياء تلك الأسلحة، والتفتيش جزء مهم من المراقبة. ولدينا بالفعل نحو ٣٠٠ موقع في العراق خاضعة للرقابة المستمرة».

الأمم المتحدة انهت بنجاح الجولة الأولى من تفتيش القصور

أعلن رئيس «المجموعة الخاصة» المؤلفة من ديبلوماسيين وخبراء في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» السري لانكي جايانتا دانابالا أن مجموعته انهت بنجاح الجولة الأولى من عمليات تفتيش القصور الرئاسية الثمانية. وقال في تصريح للصحافيين ٣/٤/٩٨: «اختتمنا الجولة المبدئية من زيارات المواقع الرئاسية الثمانية. وسنغادر بغداد غداً ٤/٤/١٩٩٨. سيتوجه الديبلوماسيون إلى بلادهم أو محطاتهم، وكذلك الخبراء».

وأوضح دانابالا أنه سيتوجه إلى نيويورك ليقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تقرير «المجموعة الخاصة» الذي يشدد على أن «مهمتها نجحت» في العراق. وأضاف إن تطبيق

إتفاق ٢٣ شباط بين أنان والحكومة العراقية «فتح فصلاً جديداً في العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق»، واعتبر أن الأزمة بين الجانبين «حلت ديبلوماسياً». وأضاف أنه «من حسن نيات الطرفين أمكن تجنب الحساسية واستطعنا تنفيذ الغرض من الزيارة». وكشف أن فريق تفتيش قام أمس ٣/ ٤/ ٩٨ بمسح جوي لقصر الرئاسة الواقع في أقصى الشمال في الموصل.

ومن جهة ثانية، أشاد رئيس فرق التفتيش التابعة لـ«يونسكوم» تشارلز دويلفر بتعاون العراقيين خلال زيارة المواقع الرئاسية وقال: «إنهم قدموا إلينا (ما نريد) بكل سهولة وسرعة وقد تمكنا من الحصول على كل ما طلبناه وسجلنا ذلك في تقاريرنا». وأضاف أن «هدف المهمة هو وضع قائمة» بالقصور و«ضمان الدخول إليها».

*** خبراء «يونسكوم» غادروا العراق: لا أسلحة محظورة في المواقع الرئاسية**

غادر أفراد «المجموعة الخاصة» المؤلفة من ديبلوماسيين وخبراء في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» بغداد ٥/ ٤/ ١٩٩٨، وأكد أحد هؤلاء أنهم لم يعثروا على أسلحة محظورة في المواقع الرئاسية الثمانية التي فتشوها.

وسافر نحو ٢٠ ديبلوماسياً و٧٠ مفتشاً على متن طائرتين تابعتين للمنظمة الدولية اقلعتا من مطار الحبانية على مسافة ٦٠ كيلومتراً غرب بغداد إلى البحرين. وكرر الديبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا قبيل سفره أن المجموعة أنهت منذ الخميس ٢/ ٤/ ١٩٩٨ عمليات التفتيش «بنجاح» وقال انه سيلتقي في نيويورك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لتسليمه تقريراً عن مهمته.

وأكد نائب رئيس «يونسكوم» تشارلز دويلفر أن العراقيين «تعاونوا تماماً» وأنهم «أمنوا عملية الوصول إلى المواقع الرئاسية التي طلبنا زياراتها (. . .) وهو أمر لم نكن نتوقعه في السابق». وقال: «هذا حيوي لصدقيتنا سواء من حيث تقويم برامج التسلح أو من حيث المراقبة الطويلة الأمد للتأكد من أن العراقيين لن يعيدوا بناء برامج التسلح».

وقال الخبير روجر هيل: «لم نكن نتوقع العثور على أدلة على أسلحة محظورة في هذه المواقع (. . .) ولم نجد في هذه المرحلة آثار أسلحة محظورة» وأضاف أن الفريق لم يجر عملية تفتيش وإنما «سجل الموجودات» في المواقع.

*** الأمم المتحدة تعلن «ردم الهوة» مع العراق**

صرح المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى بغداد الدبلوماسي الهندي براكاش شاه ٦/ ٤/ ٩٨ أن تفتيش المواقع الرئاسية العراقية التي يشتبه في أنها تحتوي على أسلحة الدمار الشامل ساهم في ردم الهوة بين العراق والمنظمة الدولية.

وقال باراكاش شاه «كانت هناك مشكلة كبيرة بين الجانبين تتعلق بالصدقية كادت تؤدي إلى مواجهة». وساهم تفتيش المواقع الرئاسية في «ردم الهوة» وأوضح المبعوث الدولي أن

«الزيارات أجريت بطريقة جيدة (. . .) بروح من التعاون والمرونة لدى الجانبين» وأشار إلى أن العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق أثرت عليه كثيراً.

تقرير الأمم المتحدة نسف آمال العراقيين

تدمير الصواريخ غير مؤكد

وضع تقرير جديد للأمم المتحدة يوم ١٩٩٨/٤/٩ عقبة أمام تقدم العراق نحو نهاية نفق العقوبات اللانهائي، إذ اتهم بغداد بالاستمرار في إخفاء حجم برنامجها البيولوجي واعتبر أنها فشلت في تقديم أدلة تؤكد التزامها بتدمير ترسانتها الصاروخية، وهي من الشروط التي وضعها مجلس الأمن الدولي لرفع الحصار عن العراقيين ويغطي التقرير الجديد للأمم المتحدة نتائج الإجتماعات الفنية حول الأسلحة البيولوجية والصاروخية والتي عقدت في العاصمة النمساوية فيينا في الفترة بين ٢٠ و٢٧ آذار ١٩٩٨ وقد صدر في وقت يستعد فيه رئيس لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة «يونسكوم» ريتشارد باتلر لتقديم تقريره نصف السنوي إلى مجلس الأمن.

والتقرير الجديد يشير إلى أن كشف العراق عن قدراته البيولوجية والصاروخية وقوله: إن برنامجه البيولوجي دمر في العام ١٩٩١ يعتبر «غير كاف وغير واف».

وانتقد التقرير أيضاً مشاركة العراق في اجتماعات «لجنة التقييم الفنية» في فيينا إذ أن بغداد لم ترسل خبراء مؤهلين لمثل هذه الإجتماعات وأن إجاباتهم على الأسئلة المطروحة عليهم أظهرت أنهم «لم يكونوا مستعدين» لتناول المسائل الفنية المطروحة وأن موقف العراق «من المناقشات كان مخيباً ولم يظهر تغييراً منذ العام ١٩٩٥».

أما حول التقرير العراقي المقدم في أيلول ١٩٩٧ والمتضمن ما يفترض أنها معلومات كاملة حول الترسانة العراقية فإنه «يتضمن أخطاء رئيسية، ولا استمرارية، وثغرات في المعلومات» بحسب لجنة التقييم الفنية.

وأعرب التقرير عن «ثقة متدنية» لخبراء الأمم المتحدة في رواية العراق حول ترسانته من المواد السامة مثل «الانثراكس» و«بوتولينوم». وأن المعلومات العراقية حول المادة البيولوجية «افلاتوكسين» «غير قابلة للتصديق». وأن تلك المتعلقة بتطوير الأسلحة البيولوجية «أقل مما تقتضيه الحقيقة».

إلا أن ما قد يكون مؤشراً إيجابياً، تمثل في إشارة التقرير إلى أن العراقيين اقروا بالحاجة إلى تعزيز المعلومات المقدمة، وأنهم «إذا فعلوا ذلك سيكون ذلك حصيلة إيجابية». واتهم التقرير بغداد ببذل جهود «موسعة» للحفاظ على برنامجها البيولوجي على الرغم من قرارات مجلس الأمن التي تحظر ذلك وأن ما يقوله العراقيون حول تدمير ترسانته الصاروخية لم يكن بالإمكان تأكيده «بدليل مادي».

تقرير إيجابي عن الملف النووي العراقي

رفع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ١٠/٤/٩٨ إلى مجلس الأمن تقريراً قال فيه ان «أعمال المراقبة والتفتيش التي نفذها خبراء الوكالة منذ تشرين الأول ١٩٩٧ لم تكشف وجود اعتدة أو تجهيزات محظورة في العراق ولا قيام هذا البلد بنشاطات محظورة». وأوضح أن عمليات تفتيش المواقع «الرئاسية» لم تظهر «أي دليل مباشر» على وجود اعتدة أو تجهيزات نووية. لكنه ذكر أن الوكالة التي تتخذ من فيينا مقراً لها، لا تزال تنتظر بعض الأجوبة التقنية من بغداد على الرغم من أن الأخيرة أوضحت بعض النقاط المهمة المتعلقة ببرنامجها النووي السري.

* تقرير تفتيش المواقع الرئاسية يمهد لأزمة جديدة (١٥/٤/٩٨)

توقعت مصادر مطّلعة في نيويورك أن يتم نشر التقرير الدولي بشأن تفتيش المواقع الرئاسية العراقية في الأسبوع الحالي، وأنه سيشهد بإيجابية التعامل من جهة السلطات العراقية لكن ملاحظات ملحقة به قد تكون عنصر تمهيد لأزمة جديدة جراء تمسك بغداد بوجوب ألا تكون عملية التفتيش «لفترة لا حد لها».

وقال مسؤولون في الأمم المتحدة أن مسألة الوصول إلى القصور الرئاسية العراقية لم تحل بعد حسب ما يبدو وقد مرّ نحو شهرين على الإتفاق الذي أبرمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع بغداد.

وجاء في التقرير ان دخول المفتشين الدوليين المواقع الرئاسية بلا عوائق لا يزال يثير مشكلة مع المسؤولين العراقيين. وهذا التقرير الذي حرر ملحقه نائب رئيس «يونسكوم» الأميركي تشارلز دويلفر، حيث أفاد مسؤولون في الأمم المتحدة اطلعوا عليه رأوا أن المشكلة الكبرى التي أثارها مفتشو «يونسكوم» «تتعلق بالترسيم الدقيق لحدود قصر الرضوانية قرب بغداد. فقد طلب دويلفر من وزير النفط العراقي عامر محمد الرشيد أن يبلغ إلى «يونسكوم» «قبل ٢٤ ساعة من بدء عمليات التفتيش أي تعديل يطرأ على هذا الترسيم. لكن السلطات العراقية رفضت استجابة الطلب معتبرة أن ذلك يعني السماح بدخول المواقع بشكل دائم.

وقبل توقيع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اتفاق بغداد في شباط الماضي ١٩٩٨، شددت السلطات العراقية على أن موافقتها على الدخول الحر إلى المواقع الرئاسية لن تكون إلا لمدة ستين يوماً. لكن النص النهائي للإتفاق الموقع لم يحدد مهلة معينة لذلك.

* كوفي أنان: اتفاق تفتيش المواقع غير محدد زمنياً

في نيويورك، سئل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ١٦/٤/١٩٩٨ هل يسمح الإتفاق للمفتشين بالقيام بزيارات متكررة للمواقع وينص على مراقبة طويلة الأمد فأجاب:

«نعم، الإتفاق يسمح للجنة يونسكوم بالقيام بزيارات متكررة وليس محدداً زمنياً ولا ينص على زيارة واحدة». غير أنه أضاف أنه «لم يتلق أي اتصال رسمي من الحكومة العراقية يفيد أنها توقف التعاون مع الأمم المتحدة».

*** باتلر يتهم العراق بانتهاك الإتفاق مع أنان،**

ويعلن عدم تحقيق أي تقدم في إزالة الأسلحة

في انتكاسة للجهود الرامية إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ غزوه الكويت عام ١٩٩٠، اتهم رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» «ريتشارد باتلر العراق بانتهاك اتفاقه مع الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان في شأن إعلان تفاصيل برنامجه للأسلحة البيولوجية، وأكد أن الخبراء لم يحققوا «عملياً أي تقدم» على طريق إزالة هذه الأسلحة.

ورأى في حديث إلى صحيفة «ذا ايج» الأوسترالية انه «كانت لديهم فرصة الشهر الماضي شهر أيار ١٩٩٨ منذ زيارة أنان ليقدموا بياناً تاماً وكاملاً عن برامج الأسلحة البيولوجية السابقة وأين صارت الآن (. . .) اعطيناهم فرصة وأضاعوها». وقال إنه سيقدم إلى الأمم المتحدة الخميس المقبل ١٩٩٨/٤/٢٣ تقريره عن عمل «يونسكوم» في الأشهر الستة الأخيرة، وتوقع أن يثير مشاعر القلق نفسها التي أثارها تقرير مماثل قدم قبل ستة أشهر. وأعرب عن إحباطه وغضبه لرفض بغداد التعاون منذ الإتفاق الذي وقعه أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في ٢٣ شباط والذي يعتقد على نطاق واسع أنه حال دون ضربة عسكرية أميركية للعراق.

وتزامنت هذه التصريحات مع ما نقلته الوكالات العالمية للأنباء عن مضمون التقرير نصف السنوي الذي سيرفعه الديبلوماسي الأوسترالي إلى مجلس الأمن كي يتخذ في ضوئه موقفاً من رفع العقوبات عن العراق أو إبقائها.

وجاء في التقرير الذي يقع في ٣٦ صفحة انه «لم يتحقق أي تقدم في التحقق من إزالة الأسلحة». وقال إن عدم تحقيق تقدم يعتبر من «العواقب الضخمة لأزمة الأشهر الأربعة التي أثارها العراق منذ التقرير الأخير لـ«يونسكوم» في تشرين الأول ١٩٩٧ وأضاف: «إذا كان هذا ما سعى إليه العراق من هذه الأزمة فإننا نستطيع إلى حد حكبير أن نقول إنه قد نجح» في ذلك. لكنه شدد على أنه «إذا مارس العراق تعاوناً كاملاً وفعلياً» مع مفتشي الأمم المتحدة فإن اللجنة ستكون مستعدة «للتحقق بنزاهة» من التأكيدات أن العراق لم يعد يملك أسلحة دمار شامل.

بغداد طالبت مجلس الأمن بالتحقيق مع باتلر

في مواجهة حملة الإتهامات التي تعرضت لها بغداد أخيراً بالإستمرار في إخفاء برامجها التسليحية والتي تنذر بنشوب أزمة جديدة مع الأمم المتحدة، بادرت السلطات العراقية ٢٠/٤/ ٩٨ إلى شن هجوم مضاد محملة واشنطن ولندن تبعة هذه الأزمة واتهمت رئيس اللجنة الخاصة

للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر بتعمد إطالة أمد الحظر المفروض على العراق وتبديد أموال الشعب العراقي، وطالبت مجلس الأمن بالتحقيق معه في أسباب استمراره في إرسال مفتشين غير اكفّاء.

والتقى وزيرا الخارجية والنفط العراقيان محمد سعيد الصحاف وعامر محمد رشيد الرئيس الحالي لمجلس الأمن الياباني هيساشي أوادا ونقلا إليه احتجاج بغداد على ما أورده باتلر في تقريره الأخير من حيث تأكيده أن أي «تقدم لم يتحقق عملياً» في مجال إزالة الأسلحة.

وقال الصحاف: «لقد جئت لأشرح الموقف العراقي المتعلق بمضمون التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة (. . .). ونعتقد أن الخلاصات التي تضمنها، بعضها مبهم وبعضها انتقائي جداً وبعضها الآخر لا يستند إطلاقاً إلى أي أساس». وأشار إلى أن العراق سيقدم إلى مجلس الأمن رداً خطياً يفند تقرير باتلر ويتضمن «معلومات أكثر صدقاً وتفصيلاً». ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ناطق باسم وزارة الثقافة والإعلام أن «من حق العراق مطالبة مجلس الأمن بالتحقيق مع باتلر عن أسباب إرسال هذه الفرق ما دام عملها لا يحقق أي تقدم (. . .) فإما أن يكون هؤلاء الخبراء تنقصهم الكفاية والخبرة وإما أن تكون اللجنة الخاصة، وهو الأرجح، تواصل إرسال عشرات الفرق وتنفق أموالاً طائلة على أعضائها بشكل رواتب عالية ونفقات نقل وإقامة وأجور معدات وأجهزة تقتطعها بالقوة بموجب قرارات مجلس الأمن من لقمة عيش العراقيين من دون أي نتيجة تذكر بهدف إطالة أمد الحصار». واتهم واشنطن ولندن بشن حملة تضليل قائلاً إن الحكومة الأميركية وممثليها في اللجنة الخاصة استأنفوا حملتهم الدعائية ضد العراق بعدما انكشف كذبها وكذب حليفتها الحكومة البريطانية وافتضح زيفها إثر الزيارات التي قام بها فريق اللجنة الخاصة للمواقع الرئاسية».

واعتبرت صحيفة «الثورة» أن التصريحات الأخيرة للمسؤولين الأميركيين وخصوصاً تصريحات وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين «دليل على وجود نية أميركية خبيثة لتضليل مجلس الأمن وصرف نظره عن المشروع في تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧» التي تنص على رفع الحظر النفطي عندما يتخلص العراق من أسلحة الدمار الشامل.

*** واشنطن تستبق جلسة مجلس الأمن وتؤيد إبقاء العقوبات على العراق**

استبقى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون ٢٢/٤/٩٨ جلسة مجلس الأمن المخصصة لمراجعة العقوبات المفروضة على العراق وأعلن أن بلاده «مصممة» على المطالبة بإبقاء هذه العقوبات على الرغم من «التقدم» الذي أحرز في السماح للمفتشين الدوليين بدخول المواقع الرئاسية.

وصرح ان «هذه النتائج لا تزال تحتوي على سلبيات وإن لم تكن تخلو من الإيجابيات». وأضاف أن واشنطن «ستسعى جاهدة لإبقاء العقوبات» المفروضة على العراق. وتوقع ان «تكون المناقشة حامية لأن العراق أعد لحملة من العلاقات العامة ولديه أصدقاء داخل مجلس الأمن».

وفي تقريره الأخير أبلغ رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن انه لم يتحقق تقدم يذكر منذ ستة أشهر من حيث إزالة الأسلحة العراقية.

وقال ريتشاردسون أن «تقدماً تحقق في ما يتعلق بمسألة دخول المواقع الرئاسية فقد سمح العراقيون بدخولها (. . .) لكنهم أكدوا انهم لن يسمحوا بالدخول المتكرر إلى هذه المواقع. وهذا يطرح مشكلة لأننا نطالب بدخول المواقع عندما نريد ومن دون أي شروط (. . .) هناك أيضاً مسائل أخرى على علاقة بإخفاء أسلحة الدمار الشامل مثل عصيات الجمرة وغاز الأعصاب والصواريخ الباليستية.

*** كوفي أنان**

قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٢٤/ ٤/ ٩٨ إن العراق يبدي قدراً أكبر من التعاون مع المنظمة الدولية لتمكين مفتشي الأسلحة من القيام بعملهم في حرية، ولكن لا تزال ثمة حاجة إلى تقيد كامل، في إشارة إلى معلومات عن الصواريخ الذاتية الدفع والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. يقول المفتشون إن العراق لا يزال يحجبها. وأضاف إن التقيد التام بشروط إزالة أسلحة الدمار الشامل هو الشيء الوحيد الذي يمكن من إتمام تلك العملية وتالياً الإسراع في رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠.

*** بغداد تشدد لهجتها وتطالب بإقصاء باتلر**

شددت بغداد لهجتها حيال مجلس الأمن وطالبت بأن يكرس مناقشاته لرفع الحظر عن العراق وليس لإبقائه.

وطالبت صحيفة «الثورة ٢٦/ ٤/ ٩٨ بإقصاء رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر الذي وصفته «بالكلب المسعور». وكان باتلر قال في تقريره نصف السنوي انه «لم يتحقق عملياً أي تقدم» خلال الأشهر الستة الأخيرة في عملية إزالة الأسلحة ومن المقرر أن يقدم الديبلوماسي الأوسترالي هذا التقرير إلى الدول الـ ١٥ في مجلس الأمن».

*** بغداد تتحدى «يونسكوم» إثبات امتلاكها أسلحة محظورة**

مع بدء مجلس الأمن جلسته لتجديد العقوبات الدولية المفروضة على العراق ستة أشهر أخرى، تحدى المستشار في ديوان رئاسة الجمهورية الفريق عامر السعدي تاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٩٨ أن تثبت «يونسكوم» أن العراق لا يزال يمتلك أسلحة محظورة أو متعلقات لها. وكرر أن العراق أزال كل أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذاتية الدفع وانها لم تعد موجودة، وطالب الأمم المتحدة ان تعترف بذلك وأن تناقش تنفيذ المادة ٢٢ من قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧. ولاحظ أن المادة ٢٢ لم توجد لتبقى إلى الأبد فهي مرتبطة بتنفيذ العراق ثلاث مواد هي

٨ و٩ و١٠ التي تقضي بإزالة الأسلحة ووسائل انتاجها والأبحاث والتطوير المتعلق بها. وأشار إلى أن إعلان باتلر أنه «لم يتحقق أي تقدم» في الأشهر الستة الأخيرة يتعارض وتقارير صدرت عن الرئيس السابق للجنة الخاصة رولف ايكيوس. وذكر أن أعمال التفتيش الأخيرة للمواقع الرئاسية الثمانية أظهرت عدم وجود أي شيء مخبأ فيها «ولم يتمكنوا من العثور على دليل واحد يؤيد مزاعمهم». وسئل هل يتوقع أزمة جديدة، فأجاب أنه لا يريد التوقع لأن تقرير باتلر مليء بالأشياء التي تتعارض والتقارير السابقة. وتساءل عن مسلك مجلس الأمن حيال هذا التناقض.

* رفض وزير الثقافة والإعلام همام عبد الخالق عبد الغفور ٢٩/٤/١٩٩٨ ما تضمنه التقرير الذي رفعه رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن، معرباً عن اعتقاده أن الأميركيين هم الذين كتبوه وليس الديبلوماسي الأوسترالي. ووصف ما صدر عن مجلس الأمن بأنه «ظلم يضاف إلى الظلم الذي سلط على الشعب العراقي منذ أكثر من سبع سنوات»، وقال إن الحظر «لا يمكن أن تقبله قوانين الأرض ولا قوانين السماء» مؤكداً «أن الولايات المتحدة بما تمتلكه هي التي تمارس هذا الدور المخرب ضد شعب العراق ولأسباب سياسية».

* عزيز يتهم «يونسكوم» بمخالفة الإتفاق ويطالب أنان بالتدخل لتجنب المشاكل ٣٠/٤/١٩٩٨

اتهم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» بانتهاك الإتفاق الخاص بتفتيش المواقع الرئاسية العراقية.

وقال في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه «في حين أثبت العراق عملياً أنه يحترم تماماً التزاماته بموجب مذكرة الإتفاق، لم تحترم اللجنة الخاصة من ناحيتها أياً من التزاماتها». ووصف تقرير اللجنة الخاصة عن تفتيش المواقع الرئاسية الذي أجري من دون مشاكل من ٢٦ آذار إلى الثاني من نيسان بأنه «غير مقبول». وجاء في التقرير الذي وضعه نائب رئيس «يونسكوم» تشارلز دويلفر أن «المسألة الأساسية المتعلقة بالدخول في شكل متواصل إلى المواقع لم تبت وأرجئت إلى وقت لاحق فقط». وأكد عزيز أن هذا التقرير «مخالف تماماً لما نصت عليه مذكرة الإتفاق وللإطار السياسي الذي سمح باعتماده». وأضاف إن ذلك «يكشف أهداف اللجنة الخاصة المنحازة».

وأشار عزيز إلى أن خبراء اللجنة الخاصة قاموا بمسح مفصل للأبواب والنوافذ واستخدموا نظام التركيز الآلي «جي بي أس» الذي يبدو «وسيلة لجمع المعلومات السرية لحساب أطراف معادية يهددون أمن العراق». وطلب من أنان التدخل «لتجنب وقوع هذه المشاكل ومحاسبة المسؤولين عنها».

*** بغداد تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته**
والصحف تجدد حملتها على ريتشارد باتلر

جددت الصحف العراقية ٣/ ٥/ ٩٨ حملتها على رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر وطالبت بإقصائه متهمة إياه بالخروج عن حدود مهمته.

ورأت صحيفة «الثوة» أن «باتلر لا يصلح لمهمته، فهو يلعب بالنار ويهدد الأمن والسلم الدوليين (. . .) وهو عبر سلوكه لا يخفي تورطه في مخطط أميركي لإطالة أمد الحصار على العراق». ولذا «فإن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته كاملة ويضع على رأس اللجنة الخاصة موظفاً يليق بسمعة الأمم المتحدة كمنظمة دولية». وتساءلت: «هل يتحرك مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة لوضع الأمور في نصابها وإقصاء باتلر إلى المكان الذي يستحقه خارج المنظمة الدولية؟».

وقالت صحيفة «بابل» ان استمرار باتلر في منصبه «سيشجعه في خيانة المهمة الدولية الموكولة إليه بالمماطلة في إعلان إنجاز مهمته».

إلى ذلك أوردت الصحف رسالة مفتوحة من بغداد إلى مجلس الأمن قائلة إنها «قد دقت ناقوس الخطر بقوة ليسمع كل من يجب أن يسمع أن موضوع الحصار ينبغي أن ينتهي». وجاء في الرسالة أن عدم رفع الحظر عن العراق «سوف يقود إلى عواقب وخيمة وان مسؤوليتنا الأخلاقية والدستورية والإنسانية تدعونا لننتظر حتى نرى كيف سيتصرف مجلس الأمن بعد رسالتنا هذه».

وانتقدت صحيفة «القادسية» الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية في مجلس الأمن قائلة ان موقفها جاء «مخيباً للآمال ويعبر عن استمرار الهيمنة الأميركية على مجلس الأمن وانفرادها بقراراته». وأضافت إن على القيادة العراقية أن «ترد على عجز» باريس وبيجنغ وموسكو في مواجهتها «صلف واشنطن» حيال العراق.

*** فرق التفتيش**

أعلنت بغداد أن فريقاً خاصاً من مفتشي الأمم المتحدة غادر بغداد يوم ٢٥/ ٥/ ٩٨ بعد قيامه بزيارات مفاجئة لـ١٢ موقعاً في العاصمة وجنوب البلاد. وأفادت أن المفتشين تفقدوا عشرة مواقع صحية في بغداد وفي منطقتي ديالي وواسط جنوب شرق العراق.

وتفقدت مجموعة أخرى موقعين صحيين آخرين في منطقتي ميسان وذي قار في الجنوب مستخدمة طائرات هليكوبتر.

* باتلر يتحدث عن رفع العقوبات في تشرين الأول

كشف رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر يوم ٢٦/٥/٩٨ أنه سيعلن «خريطة» تحدد ما يتعين على بغداد أن تفعله حتى ترفع عنها العقوبات الدولية بحلول تشرين الأول المقبل.

وأبلغ باتلر إلى المراسلين الأجانب أنه سيقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في الثالث من حزيران يحدد فيه المواقع التي رصدت لأسلحة الدمار الشامل العراقية والمواقع التي لا تزال قيد البحث والتدمير. وأوضح أنه يعتزم استخدام الصور التي التقطتها طائرات الإستطلاع «يو ـ ٢» والمعلومات التي جمعتها الاستخبارات والأدلة التي حصلت عليها «يونسكوم» لتحديد أسلحة الدمار الشامل التي لا تزال موجودة في العراق. وقال: «اقترح أن نتقاسم الآن كل شيء مع العراقيين ومع مجلس الأمن. نضع خريطة ونقول لهم المطلوب منهم».

وأعلن أنه سيتوجه لاحقاً إلى بغداد لإقناع العراقيين بالتعاون معه قائلاً: «سنبلغ إليهم آخر ما نحتاج إليه كي نعطي تقريراً وافياً في ما يتعلق بصواريخهم والأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي انتجوا منها عدداً لا بأس به في الماضي (. . .) سنطلب منهم العمل معنا وتمكيني من الذهاب إلى المجلس في تشرين الأول لأقول إن المهام انجزت».

وأكد أن «يونسكوم» تعرف تماماً الآن مصير ٨١٧ صاروخ «سكود» من أصل ٨١٩ صاروخاً اشترتها بغداد من الإتحاد السوفياتي السابق ومصير ٥٠ رأساً لأسلحة بيولوجية وكيميائية وأن أربعين أخرى يجري تحليلها في معامل الولايات المتحدة.

ولا تزال بغداد متمسكة بصحة تقارير قدمتها إلى الأمم المتحدة جاء فيها أنها أنتجت أربعة أطنان فقط من غاز الأعصاب «في أكس القاتل» بينما يعتقد باتلر أنها انتجت كميات أكبر من ذلك وقال «هذه امثلة على ما ستتضمنه الخريطة».

ولاحظ أن وضع خريطة محددة للمطلوب من العراق قد يدفع بغداد إلى كشف المواقع التي يرصدها تقريره فقط بينما أن حجم المعلومات المتوافرة لدى «يونسكوم» يكفي لتجنب هذه النقطة السلبية، وشدد على أن نهاية المواجهات بين العراق والأمم المتحدة باتت في مرمى البصر «وإذا كان هنا سباق من خمس مراحل فقد قطعنا فعلاً أربع مراحل منه».

* بغداد تصف تصريحات باتلر بأنها «افتراضات»

رفض وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف ٢٧/٥/٩٨ تصريحات رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر، الذي دعا بغداد إلى تقديم معلومات جديدة عن برنامج تسليحها قائلاً إنها «افتراضات غير قائمة على أساس وتوجد تشويشاً يؤدي إلى تضليل الرأي العام». ورأى أن «الوقت قد حان لأن تقدم اللجنة بسرعة تقريرها النهائي إلى مجلس الأمن كي يستطيع المجلس تنفيذ التزاماته». وكان باتلر

قد صرح يوم الثلاثاء ٢٦/٥/٩٨ في سيدني أن معلومات جديدة ستعرض على مجلس الأمن في الثالث من حزيران ١٩٩٨ تتضمن نقاطاً كانت سرية حتى الآن وصوراً التقطتها طائرات التجسس الأميركية «يو ـ ٢». ورد الصحاف عى ذلك بأن «الجانب العراقي كان ولا يزال يطالب اللجنة أن تقدم كل ما لديها من أدلة مزعومة ليتسنى للعراق الرد عليها». وأعلن أن الوفد العراقي سيوضح في نيويورك أن بلاده «لا تخفي أي سلاح محظور ولا أي معدات لصناعة هذه الأسلحة» و«سيجيب عن الأسئلة والاستيضاحات التي ستقدم إليه من اللجنة الخاصة، وسيرد بكل وضوح على أي محاولة لخلط الأوراق أو أي مزاعم لا علاقة لها بمتطلبات قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الخاصة بنزع السلاح».

*** بغداد تواصل التعاون الفني مع «يونسكوم»**

صرح وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد في مؤتمر صحافي ١/٦/٩٨ أن العراق سيستمر في التعامل مع «يونسكوم»، كما سيواصل الإتصال «بالأصدقاء» داخل مجلس الأمن وخارجه من أجل «فضح الوسائل الملتوية التي تتبعها اللجنة الخاصة في تنفيذ المخطط الأميركي لإطالة أمد الحصار» وقال: «سنواصل عملنا وتعاوننا الفني كي لا نعطي المبرر السياسي وسنواصل عملنا السياسي كي ينتهي العمل الفني غير المبرر». وشدد على أن «المطلوب من يونسكوم أن تبلغ إلى مجلس الأمن أن العراق قد أنجز كل ما هو مطلوب منه منذ عام ١٩٩١ وأن اللجنة الخاصة أنجزت بالتعاون مع العراق تأسيس نظام رقابة فعال منذ عام ١٩٩٤ حتى يطبق الفقرة ٢٢ كبداية لرفع الحصار».

*** خبراء «يونسكوم» يواصلون البحث عن قذائف الصواريخ المحظورة**

يواصل فريق من خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ٢/٦/٩٨ البحث عن رؤوس صواريخ تقول بغداد انها دمرتها بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ لكن الأمم المتحدة لم تعثر بعد على أثر لها.

وأوضحت «يونسكوم» أن ٢٧ خبيراً يبحثون عن رؤوس الصواريخ ويستخدمون في ذلك أجهزة لكشف المعادن وتجهيزات متطورة أخرى. وقالت ان عمليات البحث تجري في موقع على مسافة ٣٠ كيلومتراً شمال بغداد وأن الفريق الذي وصل إلى العراق في ١٨ أيار الماضي سيواصل مهمته حتى ١٨ حزيران الجاري ١٩٩٨.

وهي المهمة الثانية لهذا الفريق في العراق منذ عقد اجتماع للجنة تقويم فني في بغداد يطلب من الحكومة العراقية التي أكدت أنها لم تعد تملك رؤوس صواريخ محظورة.

باتلر يعرض أمام مجلس الأمن موجبات العراق قبل رفع الحظر

مع تزايد الضغوط للتعجيل في عمليات البحث عن الأسلحة العراقية المحظورة وفي مواجهة تأكيد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف أن بلاده نفذت التزاماتها الدولية،

عرض رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر على مجلس الأمن (٩٨/٦/٣) الأدلة التي تبرر ادعاءه ان بغداد لا تزال تخفي بعض هذه الأسلحة.

ويشرح باتلر، تفصيلاً الخطوات التي يتعين على العراق القيام بها قبل البحث في إمكان رفع العقوبات المفروضة عليه. وتوقع المندوب الروسي السفير يوري فيدوتوف أن «الإجتماع الذي يعقد وراء الأبواب المغلقة بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر والخبراء، من شأنه أن يتيح للمجلس فهم الوضع ومعرفة ما آلت إليه الأمور وإلى أين تتجه».

ورأت وفود عدة في مجلس الأمن أن اللقاء وممثلي العراق كان «مبرراً» ووصفوه بأنه «مهم». لكن المندوبين الأميركي والبريطاني السفيرين بيل ريتشاردسون وجون ويستون قالا انه لم يولد لديهما أي اقتناع جديد. وأبلغ ريتشاردسون إلى الصحافيين قائلاً: «استمعت لكني لم أقتنع». واتهم العراقيين بالقيام بحملة «دعاية» لرفع العقوبات قائلاً: «العراق لم يدل بمعلومات. لقد قاموا بحملة دعاية وجادلوا وأطلقوا اتهامات. عليهم تقديم وثائق ومعلومات واحترام قرارات مجلس الأمن قبل رفع العقوبات». وقال ويستون أنه «استمع إلى مرافعة فظّة في الدهاء والخداع».

* وواصل فريق خبراء «يونسكوم» ٩٨/٦/٣ التحقق من عدد رؤوس الصواريخ التي تقول بغداد انها دمرتها والتي لم تعثر الأمم المتحدة حتى الآن على أثر لها. وصرح مدير مركز الرقابة التابع لـ«يونسكوم» نيلس كارلستروم «أن مهمتها هي التحقق من عدد رؤوس الصواريخ المدمرة. اننا نخرج الأجزاء ونجمعها للتمكن من إحصائها».

*** تباين المواقف في مجلس الأمن من تقرير «يونسكوم» عن العراق**

لليوم الثاني على التوالي ٩٨/٦/٤ تابع خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» عرض تقريرهم الخاص بالأسلحة العراقية على مجلس الأمن.

ويتوقع خبراء اللجنة ان يرد رئيس الـ«يونسكوم» ريتشارد باتلر على انتقادات أعضاء مجلس الأمن وأن يشرح كل المسائل التي لا تزال عالقة في المجالات البيولوجية والكيميائية والباليستية قبل رفع العقوبات عن العراق.

وأعرب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة السفير يوري فيدوتوف عن «خيبة أمله» من جلسة نهار الأربعاء الماضي ٩٨/٦/٣ متهماً باتلر بالإدلاء بـ«آراء سياسية» أكثر منها تقنية في شأن إزالة الأسلحة العراقية. وصرح للصحافيين قائلاً: «لقد طرحنا أسئلة تقنية» لكن باتلر «حاول تقديم خلاصات ذات طابع سياسي والإدلاء بآراء سياسية عوض الإجابة بوضوح عن الأسئلة». وقال ان أجوبة الديبلوماسي الأوسترالي وخبراء «يونسكوم» كانت غامضة جداً في كل

الميادين الكيميائية والبيولوجية والبالستية». وأضاف أن مندوبين عدة بينهم مندوب الصين والبرازيل وكينيا طالبوا «إيضاحات». وأن مندوبي هذه الدول سألوا خصوصاً هل من الممكن في وقت ما إقامة الدليل الذي يثبت مئة في المئة أن العراق تخلص من كل أسلحة الدمار الشامل التي يقتنيها.

وتتهم بغداد «يونسكوم» بتمديد عملها إلى ما لا نهاية لإبقاء العقوبات المفروضة عليه منذ ثماني سنوات والتي لا يمكن رفعها إلا إذا أكدت الأمم المتحدة أن العراق لم يعد يملك أسلحة كهذه.

*** باتلر يبلغ إلى العراق شروط رفع الحظر**

أعلن رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر ٥/٦/٩٨ أنه سيعرض على العراقيين الأسبوع المقبل شروط رفع الحظر المفروض على العراق منذ غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

وأبلغ الدبلوماسي الأوسترالي إلى الصحافيين أنه سيقدم في بغداد إلى نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لائحة المهمات التي يتعين على حكومته تنفيذها في مجال الأسلحة البيولوجية والكيمائية والبالستية. لكنه لمح وللمرة الأولى إلى أن المفتشين الدوليين لا يمكنهم التحقق «مئة في المئة» من إزالة الأسلحة في بعض المجالات وانه سيكون على مجلس الأمن حينذاك اتخاذ قرار سياسي. وقال: «سأناقش معه ما ينبغي عمله لتنفيذ الوثيقة والوقت اللازم لذلك والعقبات التي تعترضنا». وقد اطلع باتلر مندوبي الدول الـ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن على مدى التقدم في إزالة أسلحة العراق وقدم وثيقة من ثلاث صفحات تتضمن لائحة بالمهمات التي لا يزال على بغداد القيام بها.

وكرر باتلر القول انه «إذا أنجز العراق بطريقة مرضية» المهمات المدرجة في اللائحة فسيكون قادراً على أن يبلغ إلى المجلس أن بغداد انهت إزالت أسلحتها ما يسمح برفع العقوبات.

*** بغداد تتهم باتلر بالعدوانية والإرتهان لواشنطن**

جددت بغداد اتهاماتها للجنة الخاصة ٥/٦/٩٨ بـ«استخدام كل الوسائل» لإطالة أمد الحظر، وكتبت صحيفة «الثورة» أن «يونسكوم» تتصرف «برؤية عدوانية مسبقة غايتها إطالة أمد الحصار، وأنها لا تعمل بنهج مستقل وحيادي ونزيه، وأنها مرهونة بتوجيهات الولايات المتحدة وإرادتها السياسية المعادية للعراق (. . .)، وتستخدم كل الوسائل غير المشروعة لإيجاد الذرائع التي تمنع مجلس الأمن من التوصل إلى تفهم حقيقي ومتوازن يتيح اتخاذ القرارات الصحيحة والموضوعية المنسجمة مع حقيقة الموقف كما هو وليس كما تصوره اللجنة». وأكدت أن «العراق لن يقبل أن يبقى ضحية للفهم المشوه والناقص الذي تفرضه اللجنة الخاصة على مجلس الأمن».

* باتلر يتحدث عن تساهل مجلس الأمن في حصر أسلحة الدمار العراقية

صرح رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر ٩٨/٦/٨ أن أعضاء مجلس الأمن ربما كانوا على استعداد لقبول نسبة تحقق تقل عن ١٠٠ في المئة من أن العراق دمر كل ما لديه من أسلحة محظورة.

وقال في حديث لمجلة فرنسية (ليبراسيون) «صحيح انه في بعض الحالات يستحيل الحصر بنسبة ١٠٠ في المئة، وأبلغنا ذلك إلى المجلس للمرة الأولى هذا الأسبوع ولم يصدر رد معارض من جانب أحد (. . .). إن هدف المئة في المئة لا يزال قائماً بالطبع (. . .) ولكن يمكننا تصور موقف يتوافق مع روح القرار إن لم يكن مع نصه. موقف نعتقد فيه أننا عثرنا على أهم جانب مما كان لدى العراق من قدرة على الدمار الشامل». ورأى أنه «سيأتي الوقت الذي يمكن أن ينظر فيه المجلس إيجابياً إلى مثل هذه النتيجة لأنها في النهاية الأكثر واقعية».

وتوقع في حال إذعان بغداد لطلباته الحالية الخاصة بالتفتيش وتقديم الأدلة انه يتمكن من أن يبلغ إلى المجلس بحلول تشرين الأول المقبل انه انهى عمليات التفتيش. وأشار إلى أن «موعد تقديم التقرير نصف السنوي إلى مجلس الأمن في اذهان الجميع. الجميع يأملون أن نكون قد انتهينا من عملنا بحلول هذا الموعد».

وشدد باتلر على أن «المهم هو إرساء القواعد لإجراء مناقشة جدية جداً هدفها اتخاذ قرار في شأن ما علينا القيام به من الآن حتى نهاية سنة لإنجاز عملية إزالة الأسلحة».

«إن الخيار بالنسبة إلى العراقيين بسيط إذ يمكنهم السماح لنا في هذه الحال بالتحقق من تأكيداتهم أنهم ما عادوا يملكون شيئاً». إلا أنه شكك في حسن نية الزعماء العراقيين الذين يخفون حقيقة الترسانة قائلاً ان «العراق نفسه أقر بممارسته أسلوب المواربة حيالنا».

من جهة ثانية، أعلن رئيس فريق التفتيش الدولي الألماني جان جانو أن فريقه الذي يضم ٢٧ خبيراً حقق تقدماً في المهمة التي يقوم بها للتحري عن رؤوس الصواريخ المدمرة. وذكر أن مهمة فريقه الذي «يعمل في ١٨ موقعاً في شمال غرب بغداد» هي «البحث عن قطع رؤوس الصواريخ ونبشها من تحت التراب»، وإن من المقرر أن تتولى أربعة فرق أخرى من الخبراء لاحقاً التحقق من عدد هذه الصواريخ.

* بغداد تتوقع لجوء باتلر إلى أساليب عدوانية

توجه رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر ٩٨/٦/٩ إلى بغداد على رأس وفد كبير من الخبراء في الأسلحة الجرثومية والكيميائية والصواريخ، ويفترض خلال وجوده في العاصمة الأميركية من ١١ حزيران إلى ١٥ منه، أن يبلغ إلى المسؤولين العراقيين الإجراءات التي يتعين على بغداد اتخاذها لرفع العقوبات.

وتوقع مسؤول عراقي أن «يلجأ باتلر إلى أساليب عدوانية جديدة في سبيل حفظ ماء الوجه (. . .) بعد الهزيمة المنكرة التي تعرض لها أخيراً في مجلس الأمن». لكنه أكد أن بغداد «قادرة على مواجهة أي تحرك أو طرح معاد»، واعتبر أن الجولة الجديدة من المحادثات بين باتلر والجانب العراقي هي «الجولة الأخيرة في معركة إنهاء الحصار المفروض على العراق منذ ثماني سنوات».

واستبقت بغداد وصول باتلر إليها بمعاودة حملتها عليه. وقالت صحيفة «بابل» إنه «استغل جميع المعلومات التي زودته إياها أجهزة الاستخبارات البريطانية والأميركية والصهيونية لغرض إعطاء صورة قاتمة عن موقف العراق من تنفيذ قرارات مجلس الأمن».

*** باتلر يأمل إحراز «تقدم طيب» في العراق**

بدأ رئيس اللجنة الدولية لنزع الأسلحة العراقية ريتشارد باتلر مهمة جديدة في العراق يوم ٩٨/٦/١١ حاملاً «خريطة الإرشادات» التي يطلب من بغداد الإلتزام بها. وقال إنه يأمل في إحراز «تقدم طيب» في مباحثاته مع المسؤولين العراقيين. وأضاف باتلر إن عودته ثانية إلى العراق تجعله يشعر بسعادة كبيرة، مضيفاً أنه يتطلع للمباحثات المزمعة مع الجانب العراقي ويأمل في أحراز بعض التقدم.

ومن المتوقع أن يجري باتلر مباحثات مع المسؤولين العراقيين غداً (٩٨/٦/١٣). وبعد غد (٩٨/٦/١٤). وقد قال انه سيقدم إلى الجانب العراقي «خريطة إرشادية» يقول ان من شأن اتباعها ضمان سرعة الإنتهاء من عملية نزع الأسلحة العراقية التي بدأت قبل سبعة أعوام.

لكن العراق الذي يقول إنه دمر صواريخه الذاتية الدفع وبرامج أسلحته البيولوجية والكيميائية منذ سنوات عدة التزاماً ببنود وقف إطلاق النار في حرب الخليج قابل مقترحات باتلر برفضها قائلاً انها لن تؤدي إلى شيء.

واستقبلت الصحف العراقية زيارة باتلر بانتقادات شديدة خاصة لاعتزامه السفر إلى الكويت. وقالت صحيفة الثورة إن على باتلر تقديم إيضاحات إلى الأمم المتحدة وليس إلى الكويتيين.

وتساءلت صحيفة «الثورة» ما إذا كان باتلر «مكلفاً من جهة أخرى غير مجلس الأمن مهمات أخرى»، في إشارة إلى الولايات المتحدة. ورأت أن عزمه على زيارة الكويت بعد العراق «يلقي ظلالاً من الشك على المهمة الحقيقية التي كلفه المجلس القيام بها» معتبرة أن هذه الزيارة «لاطلاع الكويتيين على نتائج محادثاته في بغداد في إزالة الأسلحة العراقية (. . .) تجاوز لصلاحيته مرة أخرى».

*** باتلر يلتقي المسؤولين العراقيين اليوم (٩٨/٦/١٣)**

اجتمع رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية

«يونسكوم» ريتشارد باتلر يوم ٩٨/٦/١٢ مع خبراء اللجنة في بغداد عشية محادثاته المرتقبة اليوم ٩٨/٦/١٣ مع المسؤولين العراقيين.

وصرحت الناطقة باسم اللجنة جانيت سوليفان أن «ريتشارد باتلر أجرى محادثات مع موظفي يونسكوم» وانه «سيجري محادثات مع نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ومسؤولين آخرين السبت والأحد (٦/١٣ و٩٨/٦/١٤)». ووصل رئيس اللجنة يوم الخميس ٩٨/٦/١١ إلى بغداد حاملاً لائحة مفصلة بما يتعين على العراق القيام به لإكمال نزع أسلحته المحظورة، وهو الشرط الذي يضعه مجلس الأمن لرفع الحظر النفطي المفروض عليه منذ غزوه الكويت في آب ١٩٩٠.

وبعد هذه المحادثات مع المسؤولين العراقيين سيزور الدبلوماسي الأوسترالي الكويت ليطلع المسؤولين الكويتيين على ما توصل إليه. ويفترض أن يعرض لاحقاً على مجلس الأمن نتائج جولته.

إعلان اتفاق بين بغداد واللجنة الخاصة على خطة لنزع أسلحة الدمار الشامل تمتد شهرين

اتفق العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» على خطة لنزع السلاح تمتد شهرين.

وأكد ذلك (٩٨/٦/١٤) نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ورئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر بعد اجتماع استغرق ثلاث ساعات في بغداد.

وأبلغ باتلر إلى الصحافيين «أننا متفقون على روزنامة عمل للشهرين المقبلين تتعلق بالمسائل العالقة في مجال نزع الأسلحة» وأضاف: «أنا مسرور لأنني قادر على ضم صوتي إلى صوت السيد عزيز والإعلان أننا أنجزنا هذا الإتفاق».

وأشاد نائب رئيس الوزراء العراقي بـ«التقدم» الذي تحقق في أربع جولات من المحادثات أجراها مع باتلر منذ الخميس الماضي ٩٨/٦/١١. وحدد المسؤولان موعداً في آب لتقويم سير برنامج العمل الذي اتفق عليه.

وقبل ذلك أفادت مصادر قريبة من «يونسكوم» أن الخبراء أبلغوا إلى المسؤولين العراقيين أن نتائج عمليات التنقيب التي أجريت عند مشارف بغداد تنسجم على ما يبدو وما أعلنه العراق عن تدمير ٤٥ رأساً بيولوجياً وكيميائياً.

باتلر: الضوء أكثر وضوحاً في نهاية النفق العراقي (٩٨/٦/١٥)

غداة إتفاقه مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز على خطة لإزالة الأسلحة المحظورة تمتد شهرين، أمل رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار

الشامل «يونسكوم» ريتشارد باتلر في إمكان رفع الحظر النفطي المفروض على العراق في تشرين الأول.

وأعطى الدبلوماسي الأوسترالي إشارة الإنطلاق لما يمكن أن يكون المرحلة الأخيرة من عملية إزالة الأسلحة العراقية، وقال: «لقد توصلنا إلى اتفاق لإنهاء عمل اللجنة الخاصة والعراق في شأن المسائل الأساسية وقد بدأ مفتشون من الأمم المتحدة اليوم ٩٨/٦/١٦ هذه المرحلة الجديدة. إنه نبأ جيّد».

وأبلغ باتلر وعزيز إلى الصحافيين إثر اجتماع استمر ثلاث ساعات في بغداد على اتفاقهما على «روزنامة زمنية» قد تكون الأخيرة من برنامج طويل وصعب لإزالة الأسلحة يعود إلى سبع سنوات. وأعرب باتلر عن اعتقاده «أننا سنكون في تشرين الأول في وضع يمكننا من التحضير للفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧» التي تنص على رفع الحظر النفطي عن الصادرات العراقية حين تزيل بغداد أسلحتها المحظورة. وحض الجانب العراقي على «تسهيل وصول الأجهزة والوثائق حتى يتمكن المفتشون من التحقق مما بقي من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق». وقد أبدى تفاؤلاً إذ لاحظ «أن الضوء في نهاية النفق هو اليوم أكثر وضوحاً منه في أي وقت مضى».

*** بغداد تؤكد الإنفراج في ملف الأسلحة**

صرح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز يوم الثلاثاء في ٩٨/٦/١٦ أن الإتفاق الذي توصل إليه مع رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر على وضع جدول زمني لإنهاء عمليات التفتيش عن الأسلحة المحظورة يمثل انفراجاً كبيراً وتعبيراً عن رغبة دولية متنامية في إنهاء العقوبات المفروضة على العراق. وأضاف إن الخبراء الدوليين وافقوا على إسقاط القضايا الثانوية وإنجاز عمليات التفتيش في غضون شهرين مما سيمهد لإعلان خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل في تشرين الأول ١٩٩٨. ورأى أن هذا الإتفاق يعكس إرادة الرأي العام الدولي وخصوصاً أن الكثير من شعوب العالم تعتبر أن العراق بات مؤهلاً لرفع العقوبات عنه وان إرجاء ذلك أمر غير مقبول.

وقال عزيز بأن الإتفاق هو مفصل للغاية، وأن «يونسكوم» حددت فيه بوضوح ودقة الأعمال المتبقية وتجنبت القضايا غير الضرورية المتعلقة بمتطلبات نزع الصواريخ الذاتية الدفع. وأكد أنه يشكل انفراجاً كبيراً لأن العراق كان يشكو دائماً من أن اللجنة الخاصة لا توضح بالتحديد ما هي القضايا المتبقية. ولاحظ أن «هذا مهم من أجل التفريق بين ما هو ضروري وما هو مهم من أجل استكمال عملية إزالة الأسلحة وقضايا أخرى».

وتوصل عزيز إلى الإتفاق بعد أربع جولات من المحادثات في بغداد مع باتلر الذي أعلن قبل توجهه إلى الكويت يوم الإثنين ٩٨/٦/١٥ إلى أن «الضوء في نهاية النفق اليوم أكثر وضوحاً منه في أي وقت مضى».

* **طارق عزيز ينتقد تقرير باتلر ويعتبره غير متوازن وغير موضوعي**

انتقد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٢٢/٦/٩٨ تقرير رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر في شأن ملف التسلح في العراق واعتبره «غير متوازن وغير موضوعي». ولم يستبعد مواجهة جديدة مع المنظمة الدولية إذا أبقت الولايات المتحدة العقوبات الإقتصادية المفروضة على بلاده. وشدد في رسالة بعث بها إلى مجلس الأمن على أن العراق «وفى بكل التزاماته في ما يتعلق بإزالة أسلحته» ولم يعد لديه أي وثائق يقدمها. ولاحظ أن هذا التقرير «يركز على نقاط خلاف بشكل لا يعطي صورة متوازنة وموضوعية» للمحادثات التي أجريت في بغداد.

وكان باتلر قد توصل مع عزيز منتصف شهر حزيران إلى اتفاق على برنامج لإزالة الأسلحة المحظورة يمتد إلى شهرين، إلا أنه ذكر في تقريره أن العراق رفض إدخال «مسائل تعتبر من الأولويات» في البرنامج ليلقي بذلك ظلالاً من الشك في احتمال رفع العقوبات قريباً».

وأكد عزيز أن بلاده قدمت كل الوثائق التي تثبت أنها أخفقت في إنتاج الغاز «في أكس» بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وأضاف «سبق لنا أن اثبتنا للجنة الخاصة بشكل واضح أن العراق لا يملك أي وثائق جديدة في شأن هذه المسألة». أما عن إخفاء برامج التسلح فقال إن الموضوع عبارة عن «مشكلة مختلقة لا علاقة لها بعملية إزالة الأسلحة وهي قائمة على شكوك تسببت بها حوادث منعزلة».

وأوضح من جهة أخرى أن رئيس «يونسكوم» أعلم العراقيين بأن كل العينات التي أخذت خلال الزيارات التي شملت ثمانية مواقع رئاسية في شهر آذار الماضي «تفيد أنه لم تكن هناك أي نشاطات محظورة في تلك المواقع».

إلى ذلك لم يستبعد طارق عزيز الذي يقوم بزيارة رسمية إلى أسبانيا من قيام «أزمة جديدة» مع الأمم المتحدة إذا أبقت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على العراق. وصرح إلى صحيفة «آل باينيس» الأسبانية أنه سيطلب من المسؤولين الأسبان مساندة بلاده في سعيها إلى رفع الحظر المفروض عليها منذ نحو ثماني سنوات.

اكتشاف آثار غاز قاتل
يضرب جهود العراق لرفع العقوبات

أعلن يوم ٢٣/٦/٩٨ الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن ثمة معلومات تفيد أن الصواريخ العراقية كانت تحتوي على غاز الأعصاب القاتل «في أكس» قبل حرب الخليج عام ١٩٩٠، خلافاً لتأكيدات بغداد المتكررة، ما يبرر الموقف الأميركي المتعلق بنزع السلاح العراقي. وقال إن «ذلك يثبت أن الولايات المتحدة كانت دقيقة وعلى حق في إصرارها على دعم عمليات تفتيش الأمم المتحدة في العراق (. . .) ويثبت أن قرارنا معارضة رفع العقوبات إلى حين التزام

كل قرارات الأمم المتحدة قرار صائب». وأضاف إن «مهمتنا في العالم هي محاولة تقليل الخطر الذي يواجهه شعبنا وشعوب أخرى في العالم، والناجم عن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وأحياناً علينا أن نفعل ذلك حتى عندما لا يعتقد جيراننا وأصدقاؤنا أن ذلك مهم».

غير أنه أوضح أنه سينتظر حتى اليوم ٩٨/٦/٢٤ الرأي النهائي لرئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر في شأن المسألة التي كشفتها صحيفة «الواشنطن بوست» نقلاً عن تقرير عسكري أميركي. وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون أن «هذه المزاعم إذا ثبتت صحتها ستضرب جهود العراق لمحاولة رفع العقوبات».

ونفت السلطات العراقية نفياً قاطعاً معلومات «الواشنطن بوست» وصرح ناطق رسمي أن «هذه الأكذوبة لن تعيش أكثر من الأكاذيب السابقة». وقال إن «العراق يفاجأ باختيار اللجنة (يونسكوم) مختبراً تابعاً للجيش الأميركي ولا تختار مختبرات أخرى في دول غير معادية سياسياً للعراق».

* طعن عراقي في التقرير الأميركي

صرح نائب رئيس (يونسكوم) تشارلز دويلفر ٩٨/٦/٢٣ أن بغداد طعنت في النتائج المخبرية الأميركية (التحليل أجراه خبراء أميركيون وضعوا تقريرهم في العاشر من حزيران، وأن التحليل أجري بطلب من الأمم المتحدة في مركز تابع للجيش الأميركي في ولاية ميريلاند)، وأنها تريد تحليلاً جديداً للبقايا تجريه جهة محايدة. وقال إن مسؤولين عراقيين ردوا على نتائج التقرير «بما أنه مختبر أميركي، لا بد أن النتائج زائفة». وأضاف أنه إذا تأكدت النتائج فإن ذلك سيدحض مزاعم بغداد أنها لم تشحن قط رؤوساً حربية بغاز الأعصاب. وذكر أن العراقيين اعترفوا باستخدام غاز «سارين»، لكن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز نفى في رسالة إلى مجلس الأمن إنتاج «في أكس» عام ١٩٩٠ أو عام ١٩٩١ «بصورة مستقرة إلى درجة تكفي لاستخدامه في إطار برنامج التسلح».

باتلر اتهم العراق بامتلاك غاز الأعصاب

انعقد مجلس الأمن يوم ٩٨/٦/٢٤ للإستماع إلى رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر، الذي أكد أن نتائج تحاليل أجراها مختبر للجيش الأميركي على أجزاء من رؤوس صواريخ عراقية نبشها خبراء دوليون أظهرت وجود آثار لغاز الأعصاب «في أكس». واعتبر الدبلوماسي الأوسترالي أن «لا غبار على التحاليل»، وأنها تدل على أن نفي العراق نجاحه في إنتاج الغاز القاتل خاطىء، إلا أنه أشار إلى أن تحاليل جديدة على رؤوس الصواريخ العراقية تجري حالياً في مختبرات فرنسا وسويسرا ولم تعرف نتائجها بعد، وكانت بغداد طالبت بإجراء تحاليل جديدة في دول محايدة.

وصرح المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون قبل أن يبدأ

مجلس الأمن جلسة مغلقة، أن «ما ذكر عن أن العراق ربما كان قد زود بعض رؤوس الصواريخ غاز الأعصاب قبل حرب الخليج يعد دليلاً جديداً على حملة الإنكار والخداع» العراقية. ونقلت عنه شبكة «آي. بي. سي» الأميركية للتلفزيون أنه «إذا تأكد ذلك بواسطة فريق تفتيش الأمم المتحدة فسيكون من الصعب جداً على العراق إقناع المجتمع الدولي بضرورة رفع العقوبات (...) إن العراق يقوم بحملة لتحويل الأنظار والتضليل إلا أن ذلك لن ينجح». وتحدث عن «إخفاقات أخرى في مجالات تتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية». وقال المندوب الأميركي «اعتقد أن ما أنجزه فريق التفتيش هو أنه وحّد جميع الدول داخل مجلس الأمن في إدراك أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل في الملف العراقي. وثانياً انه لا يمكننا رفع العقوبات لأنه ما من طريقة للتأكد من امتثال العراقيين».

بغداد تطالب إعادة التحليل في بلد محايد

بعد أن كان مسؤولون أميركيون وآخرون من الأمم المتحدة قد أكدوا يوم الثلاثاء الواقع في ٩٨/٦/٢٣ ان اختبارات أجراها الجيش الأميركي على عينات من شظايا رؤوس صواريخ «سكود»، أخذت منَ موقع تدمير في شمال بغداد أثبتت وجود غاز الأعصاب في عدد من العينات، رفضت بغداد نتائج التحليل وشككت في الوسائل المستخدمة في فحص العينات. وجاء في بيان أصدرته البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة ٩٨/٦/٢٤ «يرفض العراق هذه النتائج رفضاً قاطعاً (...) فهي لا يمكن أن تكون دقيقة لأن «ڤي أكس» لم يستخدم في أي نوع من الذخائر في العراق بسبب الفشل المستمر في إنتاجه». وذكر بأنه سبق لـ«يونسكوم» أن أبلغت إلى القيادة العراقية ان سبع عينات أظهرت وجود آثار متباينة من الغاز. وقال إن «العثور على أثر لمادة مثبتة في عينة واحدة بين سبع عينات جرى تحليلها ليس دليلاً لأنه لو أن «ڤي أكس» استخدم لكانت وجدت مادة مثبتة في كل عينة من العينات». وشدد على أن تحليل «أي شيء ذي أهمية» ينبغي أن يجري في «بلد محايد» مشيراً إلى أن اختبار محركات الصواريخ الطويلة المدى أجري في فرنسا وروسيا وكذلك الولايات المتحدة.

*** بغداد تتوقع مواجهة جديدة مع الأمم المتحدة**

غداة تمديد العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ ثماني سنوات، ساد التشاؤم بغداد وتوقع المسؤولون أزمة جديدة مع الأمم المتحدة مع ما تحمله من مخاطر مواجهة في منطقة الخليج.

وشنت يوم ٩٨/٦/٢٥ الصحف العراقية حملة شديدة على رئيس اللجنة «يونسكوم» ريتشارد باتلر متهمة إياه بـ«ممارسة الكذب والخداع والتضليل وإخفاء الحقائق» لدفع مجلس الأمن إلى تمديد العقوبات شهرين إضافيين. وتحدث مسؤول عراقي عن «ظواهر غير مشجعة قد تؤدي إلى «بوادر أزمة جديدة مع مجلس الأمن بهدف إطالة أمد الحصار المفروض على العراق». وقال إن «الإدارة الأميركية تريد دفع الأمور إلى حافة أزمة جديدة».

وجدد مستشار رئاسة الجمهورية الفريق عامر السعدي نفي صحة تقرير باتلر مؤكداً أن أقواله «عارية تماماً عن الصحة وليس هناك أي أثر لغاز «ڤي أكس» على بقايا الصواريخ التي جرى تحليلها» في مختبر أميركي والتي أخرجها خبراء دوليون من باطن الأرض في العراق.

ودافع باتلر عن نتائج التحاليل قائلاً انه «لا ليس فيها على الإطلاق، هذه المواد لا يمكن أن يكون لها مصدر آخر. إنها مواد فريدة. كانت «ڤي أكس» عثر عليها في رأس صاروخ. وهذا تسلح». وأضاف أنه على المفتشين الآن أن يعرفوا كم أنتج العراقيون من هذه المادة وأين وضعوها وأين هي الآن.

* كرر وزير الصحة العراقي أوميد مدحت مبارك يوم أمس ٩٨/٦/٢٨ أن القذائف الحاوية مادة الأورانيوم والتي استخدمتها القوات الأميركية والبريطانية عام ١٩٩١ هي المسؤولة عن الظروف الصحية «المأساوية» في العراق. وكانت بغداد قد أثارت مجدداً مشكلة القذائف بعدما لاحظت زيادة كبيرة في حالات الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية في المناطق الجنوبية التي تعرضت لقصف الحلفاء في فترة الحرب.

* قالت المساعدة الخاصة لمدير مركز المراقبة والتحقق التابع للأمم المتحدة في بغداد جانيت سوليفان ٩٨/٦/٣٠ أن فريقاً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأ محادثات مع مسؤولين عراقيين في شأن تفكيك برنامج الأسلحة النووية العراقية.

وأوضحت أن فريقاً من الوكالة برئاسة غاري ديلون وصل إلى بغداد يوم الإثنين الماضي ٩٨/٦/٢٩ على أن يبقى في العراق حتى ٣ تموز.

التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في ما يخص العراق

صدر أمس ٢٣/٤/٩٨ التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية متناولاً أهم القضايا العالمية وشؤوناً سياسية واقتصادية بالتحليل والتوقعات وما تناوله التقرير بالنسبة إلى العراق يقول

«نواجه بقلق احتمال احتفاظ صدام حسين، بعد رفع العقوبات عن العراق، بجزء من الأسلحة التي كلفته أموالاً طائلة والتي دفع العراق ثمناً باهظاً بسبب إخفائها». وما يزيد الأمر خطورة «أن إمكان التخلص حالياً من صدام حسين بانقلاب أو بثورة شعبية يبدو ضئيلاً»، خصوصاً أن سيطرة صدام على العراق «تبدو كأنها بلغت أعلى مستوى لها في السنوات الأخيرة». وأعرب عن اعتقاده أن فرضية افتعال النظام العراقي الأزمة الأخيرة مع الأمم المتحدة «شبه مؤكدة» وسببها «محاولة الاحتفاظ بجزء من مشروع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية». إلا أن موقع صدام تعزز بعد المواجهة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأنه تمكن من دق أسفين بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إذ عارضت روسيا والصين وفرنسا توجيه ضربة عسكرية إلى العراق. كذلك تعزز موقعه الشخصي في العالم العربي وخارجه، بعد نجاحه في ربط رفع العقوبات عن العراق بموافقة مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم»، في حين اشترطت واشنطن طويلاً تغيير النظام العراقي لرفع العقوبات.

بيد أن الأزمة مع العراق ظلت «من دون حل» واحتمال اللجوء إلى القوة لا يزال «قائماً». فالرئيس العراقي قد يعمد إلى «قراءة ضيقة» للإتفاق مع الأمم المتحدة إذا اعتبر أن تقدم العمل على رفع العقوبات يجري «ببطء شديد» وإذا هدد مفتشو «يونسكوم» بكشف عناصر أساسية في مشروع التسلح العراقي لا تزال غير معروفة.

«النفط مقابل الغذاء»

العراق في الحرب البترولية

لقد شهدت الفترة التالية لانتهاء الحرب الباردة و«عاصفة الصحراء» مزيداً من التفاعلات الأميركية الخليجية على المستويات الإقتصادية والتجارية والأمنية، واستمر النفط العنصر الأكثر جوهرية في هذه التفاعلات.

فبعد شهرين من «ضربة الصحراء» قال وزير الدفاع الأميركي السابق وليم بيري إن الهدف من الوجود العسكري الأميركي في الخليج هو «الحفاظ على ردع قوي في المنطقة في إطار سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق والتعامل مع أي خطر نابع من أي من الدولتين». وأضاف «إن مهمة الجنود الأميركيين منع العراق وإيران من السعي إلى السيطرة على إمدادات النفط العالمية (. . .) إن لدى هاتين الدولتين خططاً للسيطرة على ثلثي إمدادات النفط العالمية الموجودة في الخليج. ولا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر رهبة من وجود مجموعة قتالية لحاملة طائرات (كيتي هوك) لتخويف العراق وإيران.

لذلك فإن وراء أزمة العراق إضافة إلى قصة المراقبين الأميركيين والبريطانيين العاملين تحت مظلة الأمم المتحدة، شيئاً آخر، اسمه الذهب الأسود ويحتل العراق المرتبة العالمية الثانية بالنسبة إلى احتياطي النفط (١١٢ مليار برميل). إذاً، الجميع جاهز للإنطلاق في سباق نحو الخليج واحتياطه من الطاقة لضمان العقود المناسبة.

إذاً، فإن العراق إذا كان محرراً من الحصار الدولي باستطاعته أن ينزل إلى الأسواق ٣ ملايين برميل في اليوم من النفط الخام ويخفض أسعاره إلى ما دون المستويات الدنيا، التي بلغتها اليوم.

فحسابات الأمم المتحدة تقول إن العراق يصدر، في إطار برنامج «الغذاء مقابل النفط» مليون برميل في اليوم حتى الآن. وسيتضاعف هذا الرقم بموجب قرار الأمم المتحدة الجديد، القاضي برفع قيمة هذه «الصفقة» إلى أكثر من خمسة مليارات دولار، ولكن دون ذلك صعوبات لأن سنوات الحصار أساءت إلى بنى الإنتاج ووسائله، مما يتطلب استثمارات كبيرة لإعدادها وإعادة العراق إلى أسواق النفط.

فمنذ عام ١٨٩٢ أي عام ابتكار أول محرك يدور بواسطة البترول والذي ابتكر ذاك

المحرك «ديزل» لا تزال حرب القوى العظمى متقدة في العراق وهذا ما يدور حالياً.

فالصراع بين روسيا والبلدان الأوروبية والأسيوية الكبرى والولايات المتحدة الأميركية يدور حالياً على منطقة زاخرة بالبترول والغاز تمتد من شمالي تركيا (القوقاز) حتى جنوبي إيران. والصراع هنا يشمل البترول بحد ذاته وسبل نقله إلى مستورديه أي البلدان المنتجة للبترول في منطقة بحر قزوين والدول المشاطئة للبحر الأسود والمحيط الهندي وبحر عمان (إيران وباكستان). وإذا كانت فصول المنافسة على إنتاج هذا البترول وطرق عبوره محتدمة منذ سنوات فإن مواعيد الحسم بشأنها تبدأ في شهر مايو / أيار ١٩٩٨. وحتى هذا التاريخ أرادت الولايات المتحدة «تحييد» أهم بلدين خارج شبه الجزيرة العربية في مرحلة هذا الصراع هما العراق وإيران. لكن ذلك «التحييد» بالنسبة لإيران بات مستحيلاً لأن الحسابات الجغرافية والتجارية كلها لصالح إيران كمنطقة عبور مثالية للبترول المنتج أو المحتمل إنتاجه في منطقة بحر قزوين.

ومن الطبيعي أن لا يُهْمَلُ العراق في معادلة هذا الصراع. وهذا هو أحد جوانب التباين القائم حالياً بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين من جهة أخرى. إذ إن كلاً من هذه القوى العظمى بعد الولايات المتحدة يسعى إلى موقع في ساحة الصراع البترولية الجديدة والعراق أهم ورقة في هذا السياق.

لكن البترول العراقي المصدّر بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» ظلّ خارج الأزمة الضاربة التي نشبت بين العراق والولايات المتحدة منذ مطلع الخريف الماضي ١٩٩٧، حيث أصرت واشنطن منذ بداية العمل مبدئياً بهذا الإتفاق عام ١٩٩٦ على إخضاعه لرقابة مجلس الأمن، أي لجعله رهن رغبتها كل ستة أشهر. وقد كانت المناسبة ملائمة في بداية الأزمة الراهنة لاستخدام هذا الإتفاق كوسيلة ضغط على العراق، لكن الإدارة الأميركية لم تفعل وكان النقيض تماماً، إذ وافقت على زيادة الحجم (المالي) «لاتفاق النفط مقابل الغذاء» من ملياري دولار حتى ٥,٢٥ مليار دولار وفي فترة بدأت أسعار البترول الخام تميل إلى الإنهيار.

وفق أسعار السوق الحالية للبترول الخام يتعين على العراق أن ينتج ما يعادل ٢,٦٥ مليون برميل في اليوم حتى يغطي المبلغ الذي يعادل الصادرات التي أجازها له مجلس الأمن باعتبار أن حاجته الداخلية من إنتاجه تعادل ٦٠٠ ألف برميل يومياً. ولا شك أن واشنطن تعلم أن هذا «السماح» كاذب في كمية منه على الأقل لأن قدرة العراق على بلوغ هذا الحجم من الإنتاج اليومي غير قائمة حالياً.

وقد خرج النفط العراقي عبر هذه الموافقة الأميركية من الصراع الساخن على النفط في العالم كله بين محورين أساسيين: الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا من جهة وفرنسا وروسيا والصين من جهة أخرى.

والتفسير الوحيد لهذا القبول الأميركي، الذي ينسجم مع السياسات الأميركية بشأن العراق

وفي المنطقة، هو أن رفع سقف صادرات البترول العراقي يهدف إلى الإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق. وأفضل سبيل إلى ذلك إزالة قانونية (شكلية) لحجة أساسية يلجأ إليها الذين يدعون إلى إنهاء هذه العقوبات وهي معاناة الشعب العراقي. وفي الوقت ذاته يشكل اتفاق «النفط مقابل الغذاء» أفضل سبيل متاح أمام واشنطن للتحكم شبه المطلق بالنفط العراقي كما بالوضع المالي والإجتماعي وبالتالي «الإنساني» في العراق. لذلك لا يمكن قراءة جوهر المواقف الأميركية ـ البريطانية من العراق والمواقف الفرنسية ـ الروسية ـ الصينية المجابهة لها إلا من خلال البترول العراقي.

وهنا تختلف الدوافع في السعي إلى زيادة العائدات المالية التي أجازها مجلس الأمن الدولي مؤخراً للعراق.

إن فرنسا أولاً وروسيا والصين تالياً، تتعامل مع هذه الزيادة من منطلق آخر، هو امتلاك موقع أساسي في ساحة البترول العراقي. فالصراع بين الولايات المتحدة وفرنسا هو بالغ الحدة بكل تأكيد بشأن حقول عراقية لا يقل إنتاجها المفترض عن ٩٠٠ ألف برميل في اليوم (حقول «مجنون» مثلا).

وعبر هذه الزيادة ترغب فرنسا في إحداث ثغرة في جدار الحصار الأميركي البترولي على العراق. بمعنى أن هذه الزيادة في التصدير التي أجازها مجلس الأمن للعراق لا معنى لها إلا إذا أتيح للعراق الإفادة منها عملياً. «فالعراق بحاجة حالياً إلى أنابيب لاستغلال وتصريف البترول الذي ينتجه في المناطق الشمالية بعد أن غمرت المياه المنشآت القائمة»[1].

أما الغاية الأساسية، فهي عودة شركات الطاقة الكبرى إلى العراق. وفي طليعة الأطراف التائقة إلى هذه العودة فرنسا وعبر «ألف» و«توتال» بالإضافة إلى روسيا والصين. وإذا كانت المفاوضات بهذا الشأن بين روسيا والعراق قد «انتهت» عبر اتفاق أبرم مع «لوك أويل» الروسية، فإن المفاوضات الأخرى الأساسية التي تتولاها عن الجانب الفرنسي «توتال» و«ألف» تعتبر «في مرحلة متقدمة جداً» والتوقيع عليها بات ممكناً لولا الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن الدولي على العراق حالياً: وهنا محور هذا الصراع على البترول العراقي.

ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن هبوط أسعار البترول يقترن بصعود العداء السياسي الأميركي للعراق. وهذا يعني أن استمرار العقوبات «ممكن» طالما أنه لا يؤدي إلى «صدمة بترولية» أي إلى ارتفاع أسعار البترول الخام في الأسواق العالمية. وأكثر من ذلك، إن هذا الحظر مقروناً باتفاق «النفط مقابل الغذاء» يضمن هبوطاً مطرداً للأسعار، بالإضافة إلى تحكم القرار الأميركي بالوضع.

والمعروف جيداً أن المسؤولين الأوروبيين لجأوا إلى حجة احتمال ارتفاع أسعار البترول

---

(١) ايف سير ممثل مجموعة «الف اكيتين» الفرنسية في العراق.

في دعوتهم إلى رفع الحظر عن العراق بنوع خاص. لكن الهبوط الحالي لأسعار البترول هو سياسي لأن الحاجات العالمية إلى البترول تفرض ضمناً عودة العراق التامة إلى السوق.

أخيراً، إن أي شركة عالمية لن تتمكن عملياً من الحضور الفعلي والإنتاج إلا متى رفعت العقوبات الدولية عن العراق، ولإبعاد هذا الإحتمال، طالما أن الظروف البترولية العراقية لا تلائم واشنطن، تبذل الإدارة الأميركية كل جهد ممكن للإبقاء على الحظر ولتنمية الأزمة التي يحاول الآخرون الإلتفاف عليها مداورة وبالحنكة، كما فعلت فرنسا وروسيا والصين في تجنيب العراق ضربة عسكرية أميركية وبالتعاون الجدي مع العراق ذاته وبكل تأكيد.

تهافت الشركات الأجنبية على شراء البترول العراقي والأميركيون بين «الزبائن»

في ٢١ كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٨ بلغ عدد اتفاقات تصدير البترول العراقي التي أقرتها الأمم المتحدة سبعة وعشرين. وقد استثنيت اليابان وبريطانيا من هذه العقود، برغبة عراقية، غير أنه ذكر أن اتفاقات عراقية أبرمت مع بعض الشركات الأميركية (من أصل ٣٣ اتفاقاً). وكالات الأنباء أوردت في حينه أسماء الشركات التالية التي وافقت الأمم المتحدة على العقود التي أبرمها العراق معها

«أجيب» الإيطالية: ٢,٧ مليون برميل.
«اي. اي. اس» الإيطالية: ١,٣ مليون برميل.
«أو. أوم. في» النمساوية: ٣,٦ مليون برميل.
«ريسبول» الإسبانية: ٢,٧ مليون برميل.
«ألف اكيتن» الفرنسية: ١٠,٨ مليون برميل.
«سوناطراك» الجزائرية: ٣,٦ مليون برميل.
«توتال» الفرنسية: ٦,٢٢ مليون برميل.
«زارو بزنفت» الروسية: ١٠,٨ مليون برميل.
«ألف ايكو» الروسية: ٧,٢ مليون برميل.
«شيفرون» الأمريكية: ٢,٧ مليون برميل.
«موبيل» الأميركية: ٢,٧ مليون برميل.
«نافتا موسكفا» الروسية: ٠,٣٦ مليون برميل.
«كوستال» الأميركية: ٧,٢ مليون برميل.
«لوك أويل» الروسية: ٩ ملايين برميل.
«روسنفت» الروسية: ٢,٧ مليون برميل.
«سيريكوكس» الأسبانية: ١,٨ مليون برميل.
«سمير» المغربية: ٢,٧ مليون برميل.
«سينوشيم» الصينية: ٥,٤ مليون برميل.

«سيدانكو» الروسية: ٧,٢ مليون برميل.

«ماشينو امبورت» الروسية: ٣,٦ مليون برميل.

«راو ميس» الروسية: ١,٢٤ مليون برميل.

«زانغاز» الروسية: ٣,٦ مليون برميل.

«دلتا» التركية: ١,٨ مليون برميل.

«توبراس» التركية: ١٠,٨ مليون برميل.

«نافتا موسكفا» (عقد آخر): ٠,٦ مليون برميل.

«ترافيغورا» الهولندية: ٣,٩٦ مليون برميل.

«أرديم» التركية: ١,٨ مليون برميل[١].

تقديرات مصدر عراقي: المجالات المتاحة أمام الشركات الأجنبية

عبد الأمير الأنباري، المفاوض العراقي في اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، عرض الثروة العراقية ـ البترولية برسم الاستغلال بصورة يدرك عبرها أن العراق بحاجة أكيدة إلى استثمارات أجنبية.

أشار الأنباري إلى أن الحقول البترولية المكتشفة في العراق يبلغ عددها ثلاثة وسبعين، ليس مستغلاً منها إلا خمسة عشر فقط. وبشأن الثمانية والخمسين الباقية فإن مشاريع صيغت لاستغلال خمسة وعشرين منها. ولا يشير الأنباري إلى حجم الاحتياطي. غير أن مسؤولاً عراقياً سابقاً في «الأوبك» هو إبراهيم إسماعيل، يرى أن احتياط العراق الفعلي من البترول ليس ١١٢ مليار برميل وحسب، كما تشير المصادر العراقية الرسمية بل مئتا مليار برميل، كما ترجع مصادر أخرى مختلفة.

إسماعيل يجزم بأن العراق لا يملك ما يؤهله لاستغلال بعض هذه الثروة لأن الناتج العراقي الخام هبط بعد حرب الخليج الأخيرة من ستين مليار دولار إلى ١٢ مليار دولار فقط. ويشير إسماعيل بدوره إلى أن الأموال المطلوبة لاستغلال الثروة البترولية العراقية لا تقل عن ثلاثين مليار دولار، وفق تقديرات الحكومة العراقية في نيسان (ابريل) الماضي. وقد ذكر أيضاً أن تقاسم العائدات لاحقاً بين العراق والطرف الأجنبي المشارك، سيكون بنسبة ٧٠ بالمئة للعراق و٣٠ بالمئة لشركائه.

وبشأن الستة ملايين برميل في اليوم التي يقول العراق إنه قادر على انتاجها خلال سنوات تتراوح بين خمس وثمان، يذكر الخبراء العراقيون أن ثلث هذا الإنتاج لا يطرح أي مشكلة تقنية في حين أن الثلثين الآخرين يحصلان عبر استثمارات مشتركة، عراقية وأجنبية.

---

(١) الأسبوع العربي ٩/٣/١٩٩٨.

وتكراراً لا يستبعد العراق بالمطلق الشركات الأميركية عن هذه الاستثمارات، غير أنه لا يرغب في هيمنتها ولا يؤثرها على غيرها، في حين يمنح أولوية معينة للشركات الفرنسية والروسية والصينية، كما ذكرنا[١].

طاقات العراق البترولية في مطالعة رسمية

عقدت في باريس في ٢٦ حزيران (يونيو) الماضي، الندوة التاسعة لدراسة شؤون البترول والغاز في العالم وقد كان لوزير البترول العراقي أمجد اسطفان عيسى، مداخلة في حينه باللغة الإنكليزية، عن البترول والغاز في بلاده، نعرض ما يلي أهم ما ورد فيها.

أكد وزير البترول العراقي في الندوة الدولية التاسعة للبترول والغاز في نهاية حزيران (يونيو) الماضي، أن العراق ينتج حالياً ١,٤ مليون برميل من النفط الخام يذهب ٦٠٠ منها إلى تموين محطات التكرير العراقية ويصدر القسم الآخر. أما طاقة العراق على الإنتاج حالياً فهي ٢,٥ مليون برميل في اليوم وهناك مشاريع لزيادة هذه الطاقة حتى ثلاثة ملايين في غضون ستة أشهر، ثم حتى ٣,٥ مليون في مدى سنتين، وأخيراً حتى ستة ملايين برميل خلال ست سنوات. وإذا كان الإنتاج بمعدل ٣,٥ مليون برميل فهو يشكل واحداً بالمئة من الإحتياطي البترولي العراقي الثابت، وهو أدنى معدل من نوعه في العالم كله.

وأشار الوزير إلى أن الإحتياطي العراقي يبلغ ١١٢ مليار برميل (وفق تقديرات مختلفة أخرى) وهو يتراوح بين «الثقيل جداً» (٥ بالمئة) و«الثقيل» (٤٣ بالمئة) و«المتوسط» (١٨ بالمئة) و«العادي» (حوالي ٢٧ بالمئة) و«الخفيف» (٧ بالمئة) وهذه التسميات تطلق على أنواع مختلفة من البترول الخام تتفاوت جودة وسعراً.

رفع الإنتاج

وبالمناسبة، أكد ممثل العراق في الندوة أن بلاده قادرة بطاقاتها الذاتية وحدها على رفع كمية الإنتاج حتى ٣,٥ مليون برميل في اليوم. ولهذه الغاية ينبغي تطوير بعض الحقول المستغلة حالياً وعدد محدود جداً من الحقول الجديدة. وعلى الصعيد المالي ينبغي استثمار ملياري دولار لمدة خمس سنوات. وهذه الأخيرة يفترض تأمينها من مبيعات البترول ذاتها إذا لم يتوفر مصدر تمويل آخر. وهذه المليارات الخمسة تتوزع كما يأتي: ٢٥٠ مليون دولار للتنقيب، مئة مليون دولار لتجديد آلات الحفر، و٩٥٠ مليون دولار لتطوير الحقول و٧٠٠ مليون دولار لتأهيل شبكة التصدير.

وهذا المشروع يستدعي الآليات الآتية

---

(١) الأسبوع العربي ٩/٣/١٩٩٨.

ـ ١٧ آلة حفر من أجل ٢١٧ بئراً وتسع آلات لصيانة ١٢٥ بئراً وخمسة أجهزة لاستكشاف ١٦ بئراً وأربعة أخرى لأربع آبار «للتقدير».

ـ وفي غضون ثلاث سنوات لاحقاً، يمكن استخدام الأجهزة ذاتها من أجل ١٩٢ بئراً وتأمين صيانة ١٢٢ بئراً، بالإضافة إلى ٢٤ بئراً للإستكشاف و١٨ أخرى للتقدير.

وإضافة إلى الحفر ينبغي إقامة منشآت جديدة على سطح الأرض لاستغلال الآبار الجديدة ولزيادة طاقات الآبار القديمة. وضمن الاستثمارات المطلوبة تدخل إعادة تأهيل منشآت التصدير، أي ٥٠ مليون دولار لإعادة تأهيل الخط العراقي ـ التركي حتى طاقته الكاملة (١,٦ مليون برميل في اليوم) وعشرة ملايين دولار لإعادة تأهيل ميناء البكر (الطاقة الممكنة ١,٦ مليون برميل في اليوم) و١٣٠ مليون دولار لبناء مصب آخر في منطقة القاع. وهذه المشاريع التي تبلغ كلفتها ١٩٠ مليون دولار ترفع طاقة التصدير من ٢,٥٥ مليون برميل حتى ٤,٨ مليون برميل في اليوم ولا يدخل ضمنها الخط العراقي ـ السعودي الذي تبلغ طاقته ١,٦ مليون برميل في اليوم.

وأشار الوزير العراقي إلى أن مجمل الكلفة لزيادة إضافية في الإنتاج بحجم مليون برميل في اليوم (بالإضافة إلى معدل ٣,٥ مليون برميل) هي بنسبة أربعة آلاف دولار للبرميل الواحد في اليوم، أي أربعة مليارات دولار.

ولبلوغ طاقة انتاج بحدود ستة ملايين دولار في اليوم، ينبغي استغلال عشرة حقول جديدة تبلغ طاقة انتاجها ٢,٦ مليون برميل في اليوم. وهذا المشروع يكلف ١٢ مليار دور على مدى خمس أو سبع سنوات، بالإضافة إلى ثلاثة مليارات دولار أخرى تتوزع على مدى عشرين سنة. وهذه المشاريع يمكن أن تنفذ عبر اتفاقات استثمار وتقاسم للإنتاج لاحقاً مع شركات أجنبية تؤمن ٧٥ بالمئة من التمويل اللازم، في حين يؤمن الجانب العراقي ما تبقى من تمويل.

وبشأن الغاز الطبيعي «الحر» أو المقرون بالبترول فهو بحدود ٣١٠٠ مليار متر مكعب مع احتمال احتياطي قد يكون بحجم ٤٣٥٠ ملياراً. ولدى العراق حالياً مجمعان لاستغلال الغاز، الأول في الشمال وهو ينتج ٥,١٥ مليار متر مكعب في السنة والثاني في الجنوب ويبلغ إنتاجه السنوي ١٤ مليار متر مكعب. والطاقات العراقية كافية لمعالجة الغاز الممكن استغلاله من ٣,٥ مليون برميل من البترول الخام في اليوم. أما في حال بلوغ الإنتاج اليومي ستة ملايين برميل فمن الضروري بناء وحدات معالجة جديدة قد تبلغ كلفتها ثلاثة مليارات دولار.

وأشار الوزير العراقي إلى أن الغاز «الحر» أي القائم بمعزل عن البترول، فمن المقرر تصديره إلى تركيا. وهذا الغاز قائم في ستة حقول في شمالي شرقي البلاد يبلغ احتياطيها ما يقارب ٢٧٠ مليار متر مكعب، وهي «الانغال» (٦٠ مليار متر مكعب) والمنصورية (٩٣ مليار متر مكعب) وشمشمال (٦١ مليار متر مكعب) وجاريابيكا (٢٦ مليار متر مكعب) وقشم الأحمر (٤٠ مليار متر مكعب). وكلفة استغلال هذا الغاز تبلغ ٢,٧٧ مليار دولار تتراوح بين ٦٨٠

مليون دولار لتطوير الآبار ومليار دولار لبناء خط النقل (٣٨٠ مليوناً منها في العراق و٦٤٠ في الأراضي التركية). ويمكن تنفيذ هذا المشروع خلال سنتين أو ثلاث سنوات وهو مؤهل لإعادة الاستثمارات فيه خلال ثلاث عشرة سنة.

التكرير

ويبقى قطاع التكرير.

وبهذا الشأن أوضح التقرير العراقي أن العراق يملك ثلاث محطات رئيسية هي الدورة (قرب بغداد) وطاقتها مئة ألف برميل في اليوم، وأخرى هي المحطة الكبرى في بيجي (٣١٠ آلاف برميل) والثالثة في البصرة (١٤٠ ألف برميل). وهذه المحطات تنتج تباعاً مئة ألف طن في السنة و٢٥٠ ألف طن ومئة ألف طن ومع أن هذه المحطات جرى ترميمها فإن إعادة تأهيلها بشكل فعال يراعي المتطلبات البيئوية يستدعي تمويلاً بحدود ٢١٠ مليون دولار.

إن تلبية الحاجات إلى الوقود لاحقاً تستدعي إقامة مشاريع عدة للتكرير تبلغ قيمتها الإجمالية ٢,٥٥ مليار دولار وعلى مدى عشر سنوات. وتبقى حاجة عراقية أخرى: إعادة تأهيل وتطوير منشآت التخزين التي لحقت بها أضرار، فضلاً عن شبكة التوزيع، لتلبية الحاجات المحلية. وهذا يفرض استثمارات بحجم ٢,٩٨ مليار دولار على مدى عشر سنوات.

هذه الصورة الرسمية لطاقات العراق في مجال الطاقة يقرُّها الخبراء العالميون عموماً، بل إن هؤلاء يرون في ثروة العراق من البترول والغاز ما يتجاوز الأرقام الواردة في الخطاب الرسمي العراقي[١].

تفاهم «النفط مقابل الغذاء» «القرار رقم ٩٨٦»

القرار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي والذي يحمل الرقم ٩٨٦ أجاز بيع كميات محددة من النفط العراقي لأغراض إنسانية، وحددت مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة العراقية الإجراءات التي تضمن عدالة توزيع الأغذية والأدوية على السكان.

وتشير تقارير المراقبين الدوليين والمنظمات والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إلى العدالة في نظام التوزيع، وجرى التحقق من ذلك على أساس مراقبة حجم السلع في المخازن، إذ وفقاً لتقارير برنامج الغذاء العالمي WEP فإن جميع المحافظات استلمت حصصها من الأغذية المشتراة بثمن النفط من دون أي تمييز بما في ذلك وسط وجنوب العراق كما أشارت تقارير الأمم المتحدة.

---

(١) نشر في الأسبوع العربي تاريخ ١٩٩٨/٣/٩.

وتأكد مراقبو الأمم المتحدة من عدالة نظام التموين لكل العراقيين انطلاقاً من ثلاث فرضيات قد تحول دون حصولهم على حصتهم الغذائية

١ ـ إن الشخص الذي لم يحصل على حصته الغذائية قيد التسجيل.

٢ ـ الشخص الذي اختار عدم التسجيل.

٣ ـ الشخص الذي رفض تسجيله.

وتشير تقارير المراقبين الدوليين والمنظمات والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العاملة في العراق إلى أن مختلف السلع الغذائية موجودة في مخازن مبردة، وأن الوكلاء يوزعون الأغذية على السكان شهرياً تبعاً للخطة المرسومة. وتؤكد وكالات الأمم المتحدة على عدم كفاية المخصصات المالية في خطة التوزيع لمواجهة المتطلبات الأساسية للقطاعات ذات العلاقة، فانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة تتراوح بين ساعتين و٢٠ ساعة يومياً في مختلف المناطق، يؤدي إلى انقطاع إمدادات المياه وتوقف الخدمات الطبية. وتعبر وكالات الأمم المتحدة عن قناعتها بالحاجة إلى رأس مال إضافي لإصلاح نظام الطاقة الكهربائية يفوق المبالغ المخصصة لهذا القطاع.

وأوضحت وكالات الأمم المتحدة أن خطة التوزيع لم تغط الحاجات الفورية، فبالنسبة للغذاء، استمر برنامج الغذاء العالمي يعمل لتقييم الوضع الغذائي في العراق، فظهر وجود حاجة إلى مساعدات تضاف إلى الحصة الغذائية الموزعة بواسطة البطاقة التموينية لقسم من السكان في محافظات نينوى والبصرة والناصرية، إذ يحتاج هؤلاء إلى مساعدات إضافية تقدر بمليوني دولار لتغطية احتياجاتهم.

ولاحظت منظمة الأغذية والزراعة FAO ان قرار الأمم المتحدة لا يغطي الحاجات الملحة الطارئة في قطاع الزراعة. وتقدر موازنة المطالب الإضافية بـ٤,٣ مليون دولار.

أما منظمة اليونسكو فتقدر موازنتها بـ١,٧ مليون دولار لدعم الأطفال المشردين في الشوارع والأطفال المعاقين ولإصلاح وتحسين مراكز الرعاية الصحية في العراق. وأحدث تقرير وضعه المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة الدولية مارتن اجستاري عن الأوضاع الإنسانية في العراق بعد الدمار الذي أصاب اقتصاد البلاد نتيجة الحرب وما تبعها من عقوبات، ضجة بفعل ما تضمنه من حقائق عن تدهور أوضاع العراق الإقتصادية ودمار بنيته التحتية.

أما زيارة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية صدر الدين آغا خان للعراق، فإنها تعتبر أهم من زيارة اجستاري وذلك لكونه قد قدم اقتراحات لمعالجة أوضاع العراقيين والتي تبناها مجلس الأمن لاحقاً للتخفيف من معاناتهم.

ولاحظ الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية صدر الدين آغا خان أن العقوبات على العراق ستمتد إلى فترة طويلة وأن المساعدات عبر المنظمات الإنسانية المستقلة

آخذة في التقلص، مما سيؤدي إلى تفاقم تدهور أوضاع العراقيين الذين يملكون احتياطاً نفطياً كبيراً يجب استغلاله في شراء الغذاء والدواء لهم بإشراف الأمم المتحدة.

وتضمن تقرير آغا خان نقطتين رئيسيتين

١ ـ عرض الأوضاع الإقتصادية والإنسانية المتدهورة للشعب العراقي ووصف انهيار الإقتصاد وأثره على السكان.

٢ ـ اقتراح بيع كميات محددة من النفط العراقي لأغراض إنسانية واستخدام الإيرادات في شراء الأغذية والأدوية وقطع الغيار والأدوات الإحتياطية لإعادة بناء اقتصاد البلاد. وبذلك يكون آغا خان أول من صاغ اقتراح بيع كميات محددة من النفط لشراء الأغذية والأدوية للعراقيين. واستجاب مجلس الأمن لهذا الإقتراح فأصدر القرارين ٧٠٦ و٧١٢ في آب / أغسطس ١٩٩١ حيث سمح بموجبهما للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط، إلا أن الحكومة العراقية رفضت تنفيذهما.

وعاد مجلس الأمن لدرس الموضوع نفسه لاحقاً فأصدر القرار رقم ٩٨٦ المعروف بتفاهم «النفط مقابل الغذاء» في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٩٥ الذي زيدت فيه كمية النفط المسموح ببيعه إلى بليوني دولار كل ستة أشهر بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتكبد الإقتصاد العراقي خسائر بلغت أكثر من ١٠ بلايين دولار من جراء عدم تنفيذ القرارات الإنسانية لفترة امتدت من آب / أغسطس ١٩٩١ وحتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ بعد أن وصلت أول كمية من النفط العراقي إلى الأسواق.

وعلى الرغم من وضوح الفقرات التي تضمنها القرار رقم ٩٨٦، فإن عدداً من الصياغات للفقرات في مذكرة التفاهم تتصف بالغموض بسبب المفاوضات الصعبة والمعقدة بين الأمانة العامة والحكومة العراقية للتوقيع عليها، مما ترك باب التفسير والاجتهاد مفتوحاً وبالتالي جعل الإختلاف قائماً عند التنفيذ، ومما زاد الأمر سوءاً استغلال القرار لتحقيق أهداف سياسية بعيدة عن الأهداف الإنسانية التي اتخذ من أجلها أصلاً.

معاناة العراق الإنسانية في رؤية سياسية

العراق الذي كان يأمل في أن تكون الأزمة التي وقعت في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ١٩٩٨ حول تفتيش المواقع الرئاسية، قد مهدت الطريق أمام طرح مسألة استمرار العقوبات عليه طرحاً جدياً، بعدما نجح في لفت انتباه العالم إلى المأساة التي يعيشها مواطنوه، من دون أدنى بارقة أمل في قرب خروجهم من النفق المظلم، أصيب بخيبة أمل جراء إهمال قضيته مجدداً وعودة الولايات المتحدة إلى فرض شروط قاسية حول كل خطوة يخطوها في اتجاه الحصول على اعتراف مجلس الأمن الدولي بإحرازه تقدماً في تطبيق القرارات.

وأطلقت السلطات العراقية حملة ديبلوماسية بإيفاد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز

ووزير الخارجية محمد سعيد الصحاف في جولتين أوروبية وعربية ـ أفريقية تهدف إلى لفت الإنتباه الدولي إلى استمرار معاناة العراقيين من الحصار المفروض على بلادهم منذ سبع سنوات. وسط مؤشرات على تململ شديد من موقف روسيا وفرنسا والصين، التي لم تتمكن حتى اليوم من إقناع مجلس الأمن أو بالأحرى الولايات المتحدة بتخفيف الخناق عن العراق، حيث وصل هذا التململ إلى حد دعوة بعض وسائل الإعلام العراقية إلى سحب العقود النفطية والإعمارية الموقعة مع الدول الثلاث المذكورة، ومنحها للولايات المتحدة التي لم تتمكن من مقاومة إغراء عقد الصفقات المربحة مع بغداد. وأعلن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء أن يد العراق «ممدودة للتفاهم مع كل الأشقاء العرب» من دون استثناء، وأن بغداد على استعداد للحوار والوصول إلى تفاهم مع جميع الدول العربية.

ويبدو أن العراقيين يحاولون تأكيد موافقتهم على المدخل «الإنساني» للعلاقات مع بغداد، بعدما بات الوضع على أصعدة الصحة والتعليم والخدمات الضرورية الأخرى في حال يرثى لها، تهدد بانتشار الأوبئة والأمراض السارية، من دون أن يهملوا الإشارة إلى صعوبة تطويق الإنعكاسات الإنسانية وعزلها عن مجمل الوضع السياسي للبلاد وارتباط المسألتين بطبيعة العقوبات التي تنفذها الأمم المتحدة. ويظهر التشديد على هذا الترابط بين العديد من تصريحات المسؤولين العراقيين، الذين يستنكرون بشدة فرض اللجنة المشرفة على تنفيذ برنامج «النفط مقابل الغذاء» الشروط على استيراد سيارات الإسعاف أو على أنواع معينة من السلع التي تعتبرها اللجنة «مزدوجة الاستخدام»، فيما يراها العراق ضرورية للغاية من أجل تأمين الحد الأدنى من الخدمات للسكان.

الخطة العراقية الجديدة

عمدت الخطة العراقية الجديدة إلى التركيز على الجانب الإنساني في مسألة الحصار بهدف الحصول على دعم من قبل الجمعيات والهيئات الدولية، ومحاولة التركيز على وسائل الإعلام لإظهار هذا الجانب الإنساني من أجل إيصال رسالة إلى العالم حول معاناة أطفال العراق، حيث بدأت بتنظيم الجنازات الجماعية للأطفال الذين يموتون بسبب نقص الأدوية والأغذية. ووفق إحصائيات بغداد، فقد تضاعفت وفيات المواليد ١٥ مرة مقارنة مع عام ١٩٩٠ فما قبل.

إحصائيات بغداد تشير إلى أن عدد الوفيات ارتفع إلى ٦٥٠٠ طفل شهرياً مقارنة مع ٤٥٠ طفلاً قبل عام ١٩٩٠. وإن زيادة تدفق المعونات لم يضع حداً لهذه المشكلة.

ويجري حالياً التركيز على إظهار ما تعرض له العراق من آثار مدمرة للحصار، وقد أشارت إحصائية صادرة عن بغداد إلى أن الحصار أدى إلى خسارة بغداد عوائد مالية نتيجة حرمانها من تصدير النفط بقيمة ١١٠ مليارات دولار. ووفق تصريحات وزير النفط العراقي طه حمود نايف فإن بغداد تقدمت بطلب للحصول على مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإجراء عمليات صيانة عاجلة لزيادة طاقة منشآته النفطية الإنتاجية، في إطار النفط مقابل الغذاء.

وتؤكد مصادر نفطية عراقية أنه من المتوقع زيادة الإنتاج النفطي إلى أكثر من ٢,٦ مليون برميل يومياً، بعد استكمال عمليات الصيانة التي تستمر ستة أشهر.

وتعتقد بغداد أن مجلس الأمن على وشك الموافقة على هذا الطلب، الأمر الذي يمكن بغداد من تصدير نحو مليوني برميل يومياً، ويحقق عائداً تصل قيمته إلى ٥,٢ مليار دولار كل ستة أشهر بدلاً من ملياري دولار.

فالعراق وفق معظم التحليلات يحاول الاستفادة من جميع القنوات المتاحة سياسياً ودبلوماسياً ومن برنامج «النفط مقابل الغذاء»، مع الاستمرار في التأكيد بأن هذا البرنامج ليس الحل الأمثل، وأن الحل هو رفع الحظر على تصدير النفط بشكل كامل، ورفع الحصار المفروض على الواردات العراقية من أجل العودة إلى السوق بشكل كامل.

أخيراً يمكن القول بأن النهج الجديد الذي اتبعه العراق بدأ يؤتي ثماره من خلال استغلال برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي تطور لترتفع إيراداته إلى أكثر من عشرة مليارات في السنة، وهو رقم جيد، لكنه لا يصل إلى المستوى الذي كانت بغداد تحققه قبل فرض الحظر وهو ١١٠ مليارات دولار سنوياً.

مصادر البحث

١ ـ صحيفة الحياة ٢ تشرين أول ١٩٩٧ ـ نضال الليثي ـ أين وصل تفاهم «النفط مقابل الغذاء».

٢ ـ الأسبوع العربي ٢٧/ ٤/ ١٩٩٨.

٣ ـ الأسبوع العربي ٢٥/ ٥/ ١٩٩٨.

التوثيق اليومي لأحداث «النفط مقابل الغذاء»

*** بغداد: واشنطن تعرقل عشرات العقود الإنسانية**

حمّل العراق الإدارة الأميركية ٧/ ١٠/ ٩٧ مسؤولية عدم تنفيذ عشرات العقود التي قدمها إلى الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق «النفط مقابل الغذاء» مؤكداً أن استمرار العقوبات التجارية يستهدف وقف سعي بغداد إلى التقدم التكنولوجي.

وقال نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في ندوة في بغداد حول إعادة إعمار العراق، إن استمرار العقوبات التجارية التي تفرضها الأمم المتحدة يستهدف وقف سعي بغداد إلى التقدم التكنولوجي. وقال إن إبقاء الحظر لا يرجع إلى عدم تنفيذ العراق الإلتزامات المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة الخاص بإزالة الأسلحة، وإنمّا إلى الرغبة في منع نجاح عملية التطوير المستمرة التي تسبقها إعادة البناء. واعتبر أن من يصرون على إبقاء العقوبات يخشون أن يفضي رفعها إلى تحسين مستوى معيشة الشعب العراقي وتسهيل حصول

العراق على القدرات التكنولوجية اللازمة لمواصلة التقدم.

وذكر أن وزير الخارجية الأميركي سابقاً جيمس بيكر الذي قابله قبل أيام من بدء حرب الخليج لإخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، حذره من أن قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ستعيد العراق إلى ما قبل عصر الصناعة وتأتي بقيادة جديدة في بغداد.

*** التحذير من سوء التغذية في العراق**

حذرت يوم أمس ١٠/١١/٩٧ وكالات أغذية دولية من انتشار سوء التغذية في العراق على الرغم من تنفيذ اتفاق مبادلة النفط بالغذاء، وحضت الدول المانحة على دعم برامج تستهدف الفئات الأكثر تعرضاً لسوء التغذية وخصوصاً الأطفال. وفي هذا الإطار كتبت صحيفة «العراق» العراقية الرسمية يوم أمس ١٠/١١/٩٧ أن الولايات المتحدة تستخدم التجويع سلاحاً ضد بغداد بعدما فشلت في هزيمتها عسكرياً. وقالت إن «الإتجاهات العدائية الأميركية تتخذ أشكالاً وممارسات أكثر شراسة وهمجية مما اتسم به تدخلها العسكري».

*** جنازة جماعية لأطفال عراقيين، والمشيعون لعنوا الرئيس الأميركي**

تحولت جنازة جماعية نظمت يوم أمس ٢٦/١١/٩٧ في مستشفى صدام في بغداد، حيث يموت يومياً أربعة أطفال بسبب النقص في الأدوية والمعدات الطبية، إلى تظاهرة معادية للولايات المتحدة.

وشارك وزير الصحة أوميد مدحت مبارك ورئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي وعشرون من أعضاء المجلس في جنازة لخمسة من الرضع توفوا.

وأكد مدير المستشفى أن «ثلاثة إلى أربعة أطفال يموتون هنا كل يوم نتيجة النقص في الأدوية والمعدات المناسبة». وأضاف «في عام ١٩٩٧ وحده مات هنا ٧٢٣ طفلاً أعمارهم أقل من سنة و١٢٦ آخرون عمرهم بين سنة وأربع سنوات و١٢٢ أعمارهم تتجاوز خمس سنوات». وتدخل وزير الصحة قائلاً «الوضع لا يتوقف عن التدهور، وهناك أمراض قضي عليها مثل الكوليرا لكنها عاودت الظهور، في كل شهر يموت ٥٧٠٠ طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات بسبب الخطر الدولي».

وحمل واشنطن مسؤولية هذا الوضع مؤكداً أنها «تجمد أو تؤخر» عقود الأدوية التي أبرمها العراق في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء».

وقال رئيس المجلس الوطني ان «أميركا تخترع ذرائع لإطالة الحظر ولقتل مزيد من الأطفال العراقيين».

* ثلث أطفال العراق يشكون من سوء التغذية

أعلن الناطق باسم مكتب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في العراق أريك قالت انه «يبدو لنا أن الحكومة العراقية ليست متحمسة لمرحلة ثالثة من اتفاق النفط مقابل الغذاء ما لم تحل المسائل التي طرحتها والمتعلقة باللجنة ٦٦١ «لجنة العقوبات» وقال إن «أكثر من ٢,٦ مليون طن من المواد الإنسانية سلمت إلى العراق خلال المرحلتين الأولى والثانية (من الإتفاق) إلا أن هذا البرنامج م يوقف تدهور الأوضاع الغذائية للسكان في «الكثير من المجالات».

تقرير للأمم المتحدة

مليون طفل عراقي يعانون نقصاً في التغذية

نيويورك ـ (الأمم المتحدة) ـ أ ف ب ـ أكد صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (يونيسف) أن حوالى مليون طفل عراقي يشكون النقص المزمن في التغذية بسبب الحظر الدولي المفروض على بلادهم منذ سبع سنوات.

وجاء في بيان لـ«يونيسف» أن ٣٢ في المئة من الأطفال دون سن الخمس سنوات أي ٩٦٠ ألف طفل يشكون من نقص تغذية مزمن في شمال العراق وجنوبه ما يشكل زيادة نسبتها ٧٢ في المئة منذ فرض الحظر في ١٩٩١.

وأشار إلى أن نحو ربع الأطفال (حوالى ٢٣ في المئة) وزنهم أقل من الحد الأدنى، وهي نسبة أكثر بمرتين مما هي عليه في الأردن أو تركيا.

تحقيق ميداني

ويستند البيان إلى تحقيق ميداني أجرته الحكومة العراقية شمل ٦٣٧٥ عائلة في جنوب العراق ووسطه العام الماضي، وإلى تحقيقين آخرين في نيسان (ابريل) وتشرين الأول (اكتوبر) الماضيين.

وأوضحت «يونيسف» أنها شاركت في هذه التحقيقات التي دعمتها أيضاً منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو).

ونقل البيان عن فيليب هيفينك ممثل «يونيسف» في بغداد قوله: «نشهد تدهوراً مأسوياً لصحة الأطفال العراقيين منذ العام ١٩٩١».

وشددت «يونيسف» على أن كل الدراسات الميدانية تؤكد أنه لم يحصل «أي تحسن منذ الدراسة الأولى» التي أجريت العام الماضي.

وكان سمح للعراق ببيع نفط قيمته بليونا دولار كل ستة شهور لشراء مواد غذائية وأدوية وحاجات أساسية. ويندد العراق بـ«العراقيل» التي تضعها الولايات المتحدة أمام تنفيذ اتفاق «النفط للغذاء».

وأشار فرد ايكهارد الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، إلى أن أنان

سيقدم الإثنين المقبل تقريراً إلى مجلس الأمن عن تطبيق الإتفاق.

ويتوقع أن يشدد أنان في التقرير على أن كميات المواد الغذائية والأدوية التي حصل عليها العراق ليست كافية لمعالجة الأزمة الإنسانية في هذا البلد (سكانه ٢٢ مليون شخص).

وتفيد «يونيسف» أن بعض المناطق العراقية يعاني في شكل حاد من النقص في التغذية، مثل محافظة ميسان الشرقية، حيث يشكو حوالى نصف الأطفال من نقص التغذية. وتعرف عن قلقها لأن حوالى ربع الأطفال في سن ٦ ـ ١١ سنة لا يزالون خارج المدارس.

وتشير «يونيسف» إلى أن الدراسات تظهر وجود بعض الإتجاهات الإيجابية مثل كون نصف الأطفال تلقوا على الأقل جرعة من فيتامين «أي» و٨٠ في المئة على الأقل من الأطفال بين عمر سنة وسنتين تلقوا اللقاح ضد الحصبة.

*** العراق يشيع عشرات الأطفال «قتلى العقوبات الدولية»**

نظمت جنازة جماعية في بغداد يوم أمس ٣٠/١١/٩٧، لسبعين عراقياً معظمهم من الأطفال الذين توفوا نتيجة نقص الأدوية الناجم عن الحظر المفروض على العراق. وحملت يافطات تحمل شعارات «لا إله إلا الله أميركا عدو الله» و«فلتسقط أميركا». وتسعى السلطات إلى تحريك مشاعر الرأي العام العالمي ضد العقوبات المفروضة على البلاد منذ آب ١٩٩٠.

ويشكو العراق من بطء وصول الأدوية التي تعاقد على شرائها بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء ويتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بعرقلة المصادقة على العقود.

*** واشنطن مستعدة لتحسين «النفط مقابل الغذاء»**

عشية انعقاد مجلس الأمن للنظر في تجديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الموقع بين بغداد والمنظمة الدولية، أبدت واشنطن (٣٠/١١/٩٧) استعدادها لتحسين الإتفاق. وقال المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل لجعل الإتفاق أكثر فاعلية، من غير أن يوضح ما إذا كانت واشنطن تؤيد رفعاً كبيراً لصادرات النفط العراقية.

ويتيح اتفاق «النفط مقابل الغذاء» للعراق بيع نفط قيمته مليارا دولار كل ستة أشهر لتمويل شراء مواد غذائية وأدوية.

وأفادت أوساط الأمم المتحدة أن عدداً من الديبلوماسيين يؤيد زيادة صادرات النفط العراقية في الأشهر الستة المقبلة لتصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دولار. ورفض ريتشاردسون التعليق على هذا الإحتمال مكتفياً بالقول إن الولايات المتحدة «مستعدة للعمل على أن يجري توزيع المواد الغذائية والأدوية بطريقة أكثر فاعلية وبكميات أكبر». وشدد على أن احتمال تعديل الإتفاق لا علاقة له بموافقة بغداد الأخيرة على عودة مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

بغداد تعلق تصدير النفط إلى حين إنجاز عقود الغذاء

أسفت بغداد بشدة لأن القرار الجديد الذي أصدره مجلس الأمن يوم الخميس ٥/ ١٢/ ٩٧ بتجديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» لم يأخذ في الاعتبار «التزامن الضروري بين تصدير النفط وتأمين الغذاء والدواء والحاجات الإنسانية الأخرى لشعب العراق»، وقررت تعليق صادراتها النفطية إلى أن توافق الأمم المتحدة على خطة توزيع المساعدات الإنسانية، ما أدى إلى وقف تدفق النفط في خط الأنابيب العراقي ـ التركي.

وأكد ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية أن «العراق لن يباشر تصدير النفط إلى حين المصادقة على الخطة الثالثة والإسراع في إنجاز العقود المتراكمة في اللجنة ٦٦١ من المرحلتين الأولى والثانية» من الإتفاق. وقال إن العراق «لن يقبل باستمرار هذه الحال غير المتوازنة التي تفرضها أميركا على مجلس الأمن من طريق الضغط والإبتزاز والكذب». وأضاف «لقد طالبنا بأن يكون موعد بدء تنفيذ القرار ومباشرة تصدير النفط من تاريخ إقرار الأمين العام خطة التوزيع للمرحلة الثالثة، غير أن أميركا وبريطانيا عارضتا كالعادة هذا الطلب المشروع». وأشار إلى أن العراق «صدر كمية النفط المقررة في المرحلتين الأولى والثانية كاملة غير أن عقود تلك المرحلتين للغذاء والدواء والحاجات الملحة الأخرى لم تنفذ في شكل كامل». وذكر أن «هناك عقوداً عدة معلقة من المرحلة الأولى في حين لم ينفذ من عقود المرحلة الثانية إلا عدد قليل».

* بغداد تدافع عن قرارها تعليق تصدير النفط

دافع نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ٧/ ١١/ ٩٧ عن قرار بغداد تعليق تصدير النفط وتساءل «كيف يضخ العراق النفط بينما لم يتفق بعد على المواد الغذائية والصحية»؟ وأوضح أن «كميات النفط المقررة قد ضمنت في المرحلتين الأولى والثانية» من اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، غير أن ما تلقاه العراق من المواد الغذائية لا يتجاوز نصف ما تعاقد على شرائه، وعزا ذلك إلى طول المهلة التي تفرضها لجنة العقوبات لـ«إرادة المندوب الأميركي».

* بغداد توافق على تجديد إتفاق النفط

أوردت الصحف العراقية يوم أمس ٨/ ١٢/ ٩٧ أن بغداد وافقت رسمياً على تمديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» ستة أشهر أخرى، لكنها لم تشر إلى تنازل عن المطالبة العراقية بالتعجيل في الإمدادات الإنسانية قبل معاودة الصادرات النفطية. وقالت إن المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون أبلغ إلى نائب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية يوم السبت في ٦/ ١١/ ٩٧ أن الحكومة العراقية توافق على تمديد العمل بمذكرة التفاهم مدة ١٨٠ يوماً أخرى.

ونقلت صحيفة «القادسية» عن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن العراق استكمل خطة التوزيع وينتظر زيارة فريق من الأمم المتحدة إلى بغداد للموافقة عليها. وفي هذا الإطار

أفاد مسؤول في الأمم المتحدة في العراق أن الإجتماعات الخاصة بإعداد خطة توزيع المواد الغذائية والإنسانية للمرحلة الثالثة بدأت يوم ٧/ ١٢/ ٩٧ في بغداد. وأوضح الناطق باسم مكتب منسق الشؤون الإنسانية أريك قالت إن «مسؤولين في الأمم المتحدة اجتمعوا مع ممثلي الحكومة العراقية لمناقشة الجوانب المختلفة لخطة التوزيع الجديدة». وأضاف إن «ممثلي الأمم المتحدة سيعرضون في اجتماعهم المقبل مع ممثلي الحكومة المقترحات التي تتعلق بخطة التوزيع في المنطقة الشمالية».

خط بحري

نشرت الصحف العراقية أن لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة المكلفة الموافقة على العقود التي وقعتها بغداد في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» وافقت على إقامة خط بحري بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة. ونقلت «الثورة» عن مصادر في وزارة التجارة العراقية أن لجنة العقوبات «وافقت على فتح خط بحري لنقل المسافرين بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة ذهاباً وإياباً». وأوضحت أن «الموافقة تأتي في ضوء طلب تقدمت به دولة الإمارات العربية إلى لجنة العقوبات» أخيراً. ويذكر أن سفن شحن تنقل مواد غذائية ومواد أساسية تقوم حالياً برحلات مكوكية بين المرافىء العراقية على الخليج وأبو ظبي ودبي.

* أعلن مصدر رسمي في بغداد ١٧/ ١٢/ ٩٧ أن العراق والأمم المتحدة عاودا المناقشات الخاصة بتوزيع المواد الغذائية والأدوية في المرحلة الثالثة من اتفاق «النفط مقابل الغذاء». وقال وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح: «سنبحث مع ممثلي الأمم المتحدة في خطة توزيع الأغذية لكي تطرح قريباً على الأمين العام للأمم المتحدة» كوفي أنان. وكانت المناقشات في هذا الشأن بدأت في الثامن من الشهر الجاري. وأشار إلى أن العراق سيعاود صادراته النفطية فور موافقة أنان على برنامج التوزيع.

* أعلن وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح ٢١/ ١٢/ ٩٧ أن العراق والأمم المتحدة «أنهيا وبنجاح المناقشات المتعلقة بإعداد خطة توزيع المواد الغذائية للمرحلة الثالثة من اتفاق «النفط مقابل الغذاء» التي سترفع إلى الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان. وأكد أن العراق سيباشر في تصدير النفط «حال مصادقة أنان على خطة التوزيع».

* توزيع الأغذية

أكد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق دنيس هوليداي ٢٢/ ١٢/ ٩٧ أنه تسلم نص الخطة العراقية لتوزيع الأغذية في إطار المرحلة الثالثة لاتفاق «النفط مقابل الغذاء»، وقال: «تسلمت النص النهائي لخطة توزيع الأغذية (. . .) الذي يتعين رفعه إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لإقراره». وأشار إلى أن خطة المرحلة الثالثة «مماثلة جداً» للخطة التي أقرت للمرحلة الثانية.

وكان وزير النفط العراقي الفريق عامر رشيد أعلن الإثنين ٢٢/١٢/٩٧ أن العراق سيعاود تصدير النفط الذي توقف في الخامس من كانون الأول في غضون أسبوعين بعد موافقة الأمم المتحدة على خطة التوزيع.

*** خط ملاحي**

في دبي، أعلن رئيس هيئة الموانيء سلطان بن سليم ٢٢/١٢/٩٧ أن دولة الإمارات العربية المتحدة نجحت أخيراً في فتح خط ملاحي لنقل الركاب بين ميناء دبي وميناء أم القصر العراقي بعد اتصالات بين وزارة الخارجية ولجنة العقوبات في الأمم المتحدة ليتوافر بذلك للدولة العربية المحاصرة أول منفذ بحري إلى العالم الخارجي.

والمنفذ الوحيد أمام العراقيين الراغبين في السفر إلى الخارج والأجانب الراغبين في زيارة العراق، هو طريق بري صحراوي طوله ألف كيلومتر بين بغداد والعاصمة الأردنية عمان. وقال إبن سليم إن هذا التطور «يساهم في تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق في نقل المسافرين وحاجياتهم الشخصية، خصوصاً بعدما أبدت شركات ملاحية عدة رغبتها في تسيير رحلات ملاحية يستفيد منها الراغبون في السفر من العراق وإليه».

* أشاد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٢٨/١٢/٩٧ بالمبادرة الشجاعة للنواب الروس الذين أرسلوا طائرة من المساعدات الإنسانية إلى العراق. ونقلت عنه وكالة الأنباء العراقية بعد لقائه الوفد الروسي قبل مغادرته بغداد انه اثنى «على الخطوة الشجاعة للوفد البرلماني والحزبي في المجيء إلى بغداد في طائرة وكسر طوق الحصار الجائر على العراق».

وكانت طائرة روسية من طراز «توبوليف ـ ١٥٤» تحمل خمسة أطنان من الأدوية و٢١ نائباً روسياً هبطت الخميس ٢٥/١٢/١٩٩٧ في مطار بغداد الذي لم يستخدم منذ حرب الخليج عام ١٩٩١.

*** الأمم المتحدة تترقب كميات من الحليب**

توقع مصدر في الأمم المتحدة في بغداد ٣٠/١٢/٩٧ وصول كميات كافية من حليب الأطفال إلى العراق في كانون الثاني بموجب عقود المرحلة الثانية من إتفاق «النفط مقابل الغذاء» على نحو يمكن السلطات العراقية من العودة إلى معدلات التوزيع السابقة لهذه المادة في شباط المقبل ١٩٩٨. وأكد المصدر الدولي أن «كميات الحليب الخاصة بالمرحلة الأولى من الإتفاق والبالغة ٨١٠٠ طن وصلت وجرى توزيعها منذ شهر أيار ١٩٩٧». وأن الكميات التي جرت المصادقة عليها بموجب «عقود المرحلة الثانية من الإتفاق حتى تشرين الثاني الماضي ١٩٩٧ بلغت ٣٤٠٠ طن» وأمل في أن تصل كميات إضافية كافية الشهر المقبل في شكل يتيح للسلطات العراقية العودة إلى حصص التوزيع السابقة بحلول شهر شباط.

* **أنان يوافق على خطة توزيع المواد الغذائية**

أعلن ناطق باسم الأمم المتحدة أن الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان ٦/ ١/ ١٩٩٨ وافق على خطة توزيع الأغذية للعراق التي أعدتها بغداد. الأمر الذي يفتح الطريق أمام معاودة صادرات النفط العراقية.

* **بغداد تعاود ضخ النفط والأفضلية لمن يدعم رفع الحصار**

غداة موافقة الأمم المتحدة على خطة توزيع الأغذية التي تقدمت بها الحكومة العراقية في إطار المرحلة الثالثة من اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، بدأ ضخ النفط إلى الخزانات الموجودة في جنوب العراق وميناء جيحان التركي على البحر المتوسط استعداداً لمعاودة عمليات التصدير المعلقة منذ أكثر من شهر.

وقال وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد «إن العراق استأنف ضخ النفط استعداداً للتصدير»، وإن المشرفين النفطيين التابعين للأمم المتحدة «صادقوا على آلية التسعير التي قدمها العراق وأحالوها إلى لجنة المقاطعة، وينبغي أن تحصل الموافقة خلال ٤٨ ساعة (. . .)، عند ذلك نستطيع توقيع العقود» مع الشركات النفطية. وأمل العودة إلى تصدير النفط «في بداية الأسبوع المقبل». وأشار إلى وجود «اتصالات مكثفة بين هيئة التسويق والشركات النفطية في شأن طلباتها وهي طلبات متزايدة وعديدة (. . .). غير أن الأفضلية في توقيع العقود ستعطى للدول التي لها مواقف متميزة حيال دعم رفع الحصار» المفروض على العرق منذ عام ١٩٩٠. أما الدول التي «تقف موقفاً معادياً من العراق أو أن شركاتها لا تتخذ موقفاً مسانداً سنستبعدها بكل تأكيد من مبيعات النفط» العراقي.

* **عقود غذائية**

قال يوم أمس ٨/ ١/ ١٩٩٨ مسؤول عراقي في وزارة التجارة: إن لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة لم توافق حتى الآن إلا على ٧٧ في المئة من العقود التي تقدم بها العراق في المرحلة الثانية من اتفاق النفط مقابل الغذاء والتي انتهت مطلع كانون الأول الماضي. ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن مصدر في وزارة التجارة أن «الإدعاءات التي أوردها مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية بأن نسبة المصادقة على العقود بلغت ٩٥ في المئة ليس صحيحاً، والنسبة الحقيقية لا تتجاوز ٧٧ في المئة. وطالب المندوب الأميركي بمراجعة سجلات لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.

* دعا وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح ١١/ ١/ ٩٨ الشركات النفطية العربية والأجنبية من «دون استثناء» إلى تقديم عروضها للمرحلة الثالثة من اتفاق «النفط مقابل الغذاء». وأكد أن مبلغ الـ١,٣ مليار دولار الذي يتلقاه العراق هو «نقطة في بحر» ولا يكفي لسد حاجات الشعب العراقي.

* طلب وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح برفع قيمة اتفاق «النفط مقابل الغذاء» إلى ثلاثة أضعافها لتلبية الحد الأدنى من الحاجات العراقية. وقال إن العراق «أعد قائمة بحاجاته إلى مسؤولي الأمم المتحدة في بغداد لإعادة خدمات الكهرباء والمياه وزيادة كميات الأغذية والأدوية (. . .) الأمر الذي يحتاج إلى ستة مليارات دولار كل ستة أشهر». وامتنع مسؤولو الأمم المتحدة في بغداد عن تأكيد الرقم الذي أعلنه صالح، وقالوا إن التقرير الذي أرسلوه إلى نيويورك لم يوص بزيادة محددة في قيمة الإتفاق.

* انتقد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٩٨/٥/١٥ برنامج توزيع المساعدات بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» بين بغداد والأمم المتحدة قائلاً: «إن الأميركيين والبريطانيين صاغوه بحيث يرفضه العراق، إنه مصمم بحيث يرفضه العراق (. . .) إنه لم يحدث تغييراً حقيقياً في حياة الشعب العراقي».

*** بغداد تندد بتقرير لجنة حقوق الإنسان وترفض تدخل لندن في الشؤون العراقية**

أبلغت بغداد إلى الأمم المتحدة ١٩٩٨/٤/١٤ «رفضها التام» لاقتراح بريطاني عقد مؤتمر دولي لمراجعة الأوضاع الإنسانية في العراق وسبل إيصال المساعدات إليه، وكررت تنديدها بتقرير للأمم المتحدة يتحدث عن إعدام أكثر من ١٥٠٠ شخص لأسباب سياسية. وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون نقل إلى الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان يوم الإثنين ٩٨/٤/١٣ «رفض العراق واحتجاجه رسمياً» على المسعى البريطاني، معتبراً إياه «تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية». وكان وزير الخارجية البريطاني روبن كوك قد دعا في شهر آذار الماضي ١٩٩٨ إلى تنظيم مؤتمر دولي للبحث في وسائل إيصال المساعدات الإنسانية إلى العراق وتأمين حاجات الشعب العراقي. وقد رفض المجلس الوطني العراقي السبت الماضي ٩٨/٤/١١ بالإجماع المبادرة البريطانية، واعتبر أنها تعكس «النفاق والخبث اللذين دأبت حكومة لندن على ممارستهما حيال معاناة شعبنا الصامد من جراء استمرار الحصار الظالم».

وفي جنيف، انتقدت البعثة العراقية تقرير المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الهولندي ماكس فان درشتول، الذي أشار إلى أكثر من ١٥٠٠ إعدام بلا محاكمة ولأسباب سياسية خلال حملة لتطهير السجون». وجاء في التقرير أن «الإعدامات نفذت رمياً بالرصاص أو شنقاً أو صعقاً بالكهرباء. وأن أقارب الذين أعدموا اضطروا إلى دفع ثمن الرصاص المستخدم في الإعدام حتى يسمح لهم بأخذ الجثث». وتحدث الخبير الهولندي استناداً إلى شهادات جمعها ودعمها بمعلومات عن «إعدام جماعي لمئات السجناء».

واعتبرت البعثة في بيان لها أن هذا التقرير «منحاز ومعاد ويتضمن ادعاءات واتهامات خاطئة تبدو منسجمة مع الحملة المناوئة للعراق التي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا (. . .) ويحاول إعطاء الإنطباع عن وجود إعدامات سياسية متكررة» لتعبئة الرأي العام العالمي ضد العراق.

وكانت صحيفة «القادسية» قد وصفت ماكس فان درشتول يوم الإثنين الماضي ٩٨/٤/١٣ بأنه «عميل» للإستخبارات الأميركية.

*** المعاناة في العراق نتيجة الحصار**

في بغداد صرح مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق براكاش شاه ٩٨/٥/٢٥ ان الضغوط تتصاعد على المنظمة الدولية لتولي معاناة الشعب العراقي تحت وطأة العقوبات انتباهها و«تفعل شيئاً» لإنهاء تلك المعاناة.

وقال إن التقارير الأخيرة لوكالات الأمم المتحدة ووسائل الإعلام أبرزت الوضع المأسوي في العراق وضرورة اهتمام المجتمع الدولي به وسعيه إلى معالجته. واعتبر أن عدداً من التطورات الأخيرة تظهر «أن ثمة إدراكاً أكبر سواء في الأمم المتحدة ككل أم في مجلس الأمن لتأثير العقوبات على السكان المدنيين في العراق». وأضاف إنه «مع تزايد ذلك الإدراك واتضاح مزيد من الحقائق سيكون هناك مطلب عام في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام للنظر في قضية العقوبات من زاوية مختلفة كلياً».

وأضاف براكاش شاه إن «العقوبات حقيقة قائمة، ومن يملكون القدرة على رفعها غير مقتنعين بذلك. ولا بد من بذل جهود لإقناعهم بأن يروا الواقع وأن يتخذوا قرارهم ويغيروا القرارات».

وشدد على أن الدول العربية التي كانت تريد فرض العقوبات على العراق لغزوه الكويت عام ١٩٩٠، تغير الآن موقفها وترسل طائرات تحمل أغذية وأدوية إلى بغداد.

وفي هذا الإطار، أفادت وكالة الأنباء العراقية

ـ إن وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف توجه إلى نيويورك لإجراء محادثات في شأن خطة توزيع الغذاء في إطار المرحلة الجديدة من الإتفاق، وسيجتمع أيضاً مع خبراء من الأمم المتحدة لتقديم المعلومات اللازمة لإغلاق ملفات التسلح والإنتقال إلى مرحلة الرقابة.

ـ توجه أيضاً وزير النفط عامر محمد رشيد يوم أمس ٩٨/٥/٢٠ إلى الصين آملاً في الحصول على تأييدها لرفع العقوبات عن العراق.

في الإطار عينه، نبه نائب وزير النفط العراقي طه حمود إلى أن بلاده ستوقف ضخ النفط إذا لم توافق الأمم المتحدة على تعديل برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وقال: «إذا لم تصدر موافقة الأمم المتحدة قبل الثالث من حزيران فسيكون هناك توقف بالتأكيد لأن الموعد النهائي هو الثالث من حزيران». لكنه بدا متفائلاً إذ أضاف: «لا نتوقع توقفاً، نعتقد أن خطة توزيع المساعدات ستحظى بالموافقة».

*** بغداد سلمت خطة جديدة للنفط مقابل الغذاء**

سلمت بغداد الأمم المتحدة خطة جديدة لتوزيع المساعدات الإنسانية أخذت في الإعتبار

إعتراضات المنظمة الدولية. وستدرس الأمانة العامة للأمم المتحدة الخطة المعدلة قبل عرضها على الأمين العام كوفي أنان. وأعلن مصدر رسمي في الأمم المتحدة مساء الأربعاء ٩٨/٥/٢٧ أن أنان قد يقر الخطة «قبل نهاية الأسبوع لبدء التطبيق التلقائي للبرنامج الجديد لإتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي يجيز لبغداد بيع نفط قيمته ٥,٢ مليارات دولار كل ستة أشهر من أجل شراء مواد غذائية وأدوية، في مقابل ملياري دولار بموجب البرنامج الحالي الذي ينتهي في الثالث من حزيران.

*** بغداد تحذر من استمرار الحظر**

حذر نائب رئيس الجمهورية العراقي طه ياسين رمضان مجلس الأمن من الاستمرار في فرض الحظر على العراق ومشدداً في ١٩٩٨/٦/١ على أن العراق لن يقبل باستمرار الوضع الراهن.

وقال رمضان في حديث إلى مجلة «نبض الشباب» انه «إذا ما تمادت الولايات المتحدة في عدوانيتها وتمادى مجلس الأمن في تجاهله لمطالب العراق فإن الحال لن يبقى على ما هو الآن (...). لقد ثبت بعد زيارة المواقع الرئاسية خصوصاً أن ما قاله العراق صحيح مئة في المئة وما ادعته أميركا واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونسكوم) كذب مئة في المئة، ولم يبق أمام مجلس الأمن سوى طريق واحد هو رفع الحصار». وأكد تصميم العراق على الحصول على حقه قائلاً: «سنفتش عن الوسائل التي يعيننا الله عليها للدفاع العادل والصادق والأمين عن حقوق شعبنا».

تقرير اقتصادي يؤكد تفاقم الوضع في العراق

أفاد التقرير نصف السنوي للأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية حسن إبراهيم الذي يعرضه اليوم (١٩٩٨/٦/٤) على الإجتماع الوزاري للدورة العادية الـ٦٧ للمجلس، ان الآثار السلبية الخطيرة انعكست في شكل سيّىء على العراقيين، إذ لم يعد في الإمكان تأمين القدر الضروري من الغذاء والدواء لغالبية السكان. وكان أكثر هؤلاء تأثراً بهذا النقص الفئات الضعيفة وخصوصاً الأولاد. ولفت إلى أن الإحصاءات العراقية الرسمية تقدر عدد وفيات الأولاد دون سن الخامسة بنحو ٨٥ ألفاً و٩٤٢ وفاة، فيكون المجموع نحو مليون و٣٥ الفاً و٤١٥ منذ بدء الحصار حتى عام ١٩٩٧.

*** العراق يلوح**

لوحت بغداد بوقف التعاون مع المنظمة الدولية في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» إذا تبنّى مجلس الأمن مشروع قرار يلحظ فترة زمنية محددة لخطة توزيع الأغذية. وصرح المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون ٩٨/٦/١٥ قائلاً «قرار كهذا لا ينص على نهاية اتفاق (النفط مقابل الغذاء) لن يقبله العراق». ويرمي مشروع القرار الذي قدمته الولايات

المتحدة في أيار، تعزيز وصاية الأمم المتحدة على توزيع المساعدات في العراق وتمديد برنامج «النفط مقابل الغذاء» ١٨ شهراً أو فترة غير محددة عوض ستة أشهر حالياً. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية، ان واشنطن ولندن تمارسان «الضغوط على أعضاء مجلس الأمن للقبول بمشروع قرار ينصِ على فرض استمرارية برنامج النفط في مقابل الغذاء». وقال إن الدولتين تتجاهلان «حقيقة أن هذا البرنامج إنما هو اتفاق استثنائي وموقت بين حكومة العراق والأمم المتحدة».

*** النفط مقابل الغذاء**

شدد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٩٨/٦/١٦ على أن بلاده ترفض أي محاولة لتحويل اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي يحدد كل ستة أشهر بديلاً من رفع العقوبات. وقال إن الإتفاق هو نوع من الإعفاء من العقوبات التجارية ولم يكن هدفه إطلاقاً أن يكون حلاً طويل الأمد وعلى هذا الأساس قبله العراق.

*** عقود توقع في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء»**

أفادت وكالة «انترفاكس» الروسية المستقلة ٩٨/٦/٢٣ أن شركات نفطية روسية وقعت عقوداً مع شركة النفط الوطنية العراقية لشراء ٩٤ مليون برميل من النفط في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» وفي بغداد أبدى مدير المركز التجاري المصري في العراق عوني هاشم تفاؤله بحصول الشركات المصرية على عقود مع العراق تفوق قيمتها (٢٠٠ مليون دولار) في إطار المرحلة الرابعة من اتفاق «النفط مقابل الغذاء» التي بدأت في ٣٠ أيار الماضي ١٩٩٨. وقال هاشم ان الشركات المصرية تتطلع إلى الحصول على فرص جديدة للتعاون مع العراق في المجالات المختلفة». وأشار إلى أن قيمة العقود التي وقعتها شركات مصرية مع العراق في المرحلة الثالثة من «النفط مقابل الغذاء» التي انتهت في ٢٩ أيار الماضي بلغت ٨٣ مليون دولار.

*** «النفط مقابل الغذاء»**

بدأ وفد برلماني إيطالي ٩٨/٦/٢٨ محادثات مع المسؤولين العراقيين من أجل تطوير العلاقات البرلمانية وتوقيع عقود بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء». ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن رئيس الوفد، عضو مجلس الشيوخ الإيطالي داريو لوبوني أن «البرلمان الإيطالي يبذل جهوداً كبيرة لحض المنظمات الإنسانية في العالم على العمل الجاد والفعال لرفع المعاناة عن الشعب العراقي».

*** إقرار ٣١ عقداً نفطياً للعراق**

أعلن الناطق باسم برنامج الشؤون الإنسانية في العراق أريك فالت أن المنظمة الدولية أقرت حتى الآن ٣١ عقداً نفطياً من أصل ٣٨ قدمتها بغداد في إطار المرحلة الرابعة من إتفاق

«النفط مقابل الغذاء»، وأوضح أن شركات من ١٣ دولة حصلت على عقود مع العراق في مقدمها روسيا التي استأثرت شركاتها بعشرة عقود.

ونالت الشركات الفرنسية ثلاثة عقود وكذلك الشركات البريطانية، فيما نالت شركتان أميركيتان عقدين.

ويسمح للعراق في إطار المرحلة الرابعة من الإتفاق بتصدير كمية من النفط قيمتها ٥,٢ مليارات دولار، في مقابل ملياري دولار في كل من المراحل الثلاث السابقة.

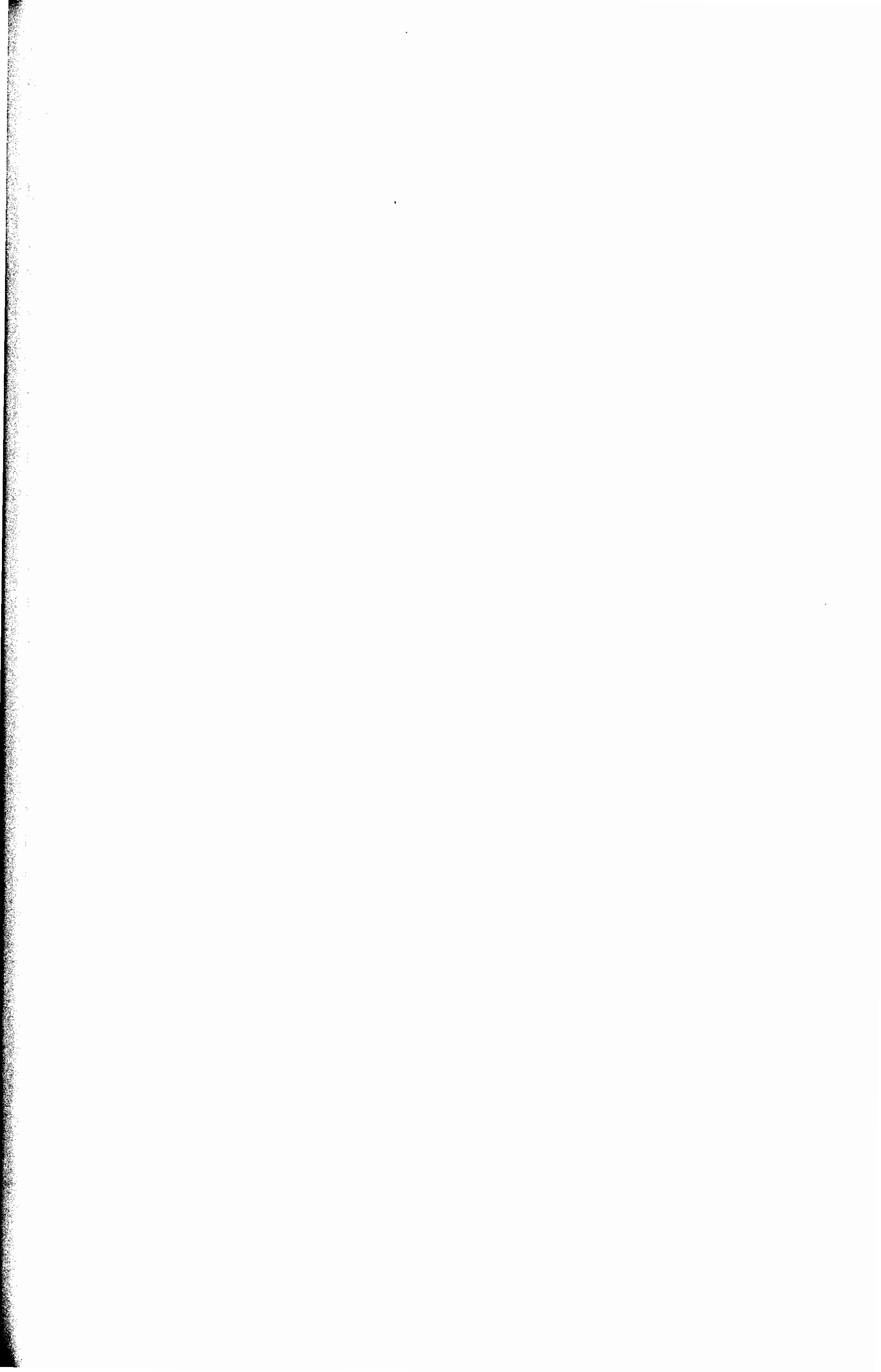
*** مشروع خط أنابيب عراقي إلى الأردن**

نشرت صحيفة «الرأي» الأردنية ٢٩/٦/٩٨ أن وزير الطاقة الأردني محمد الحوراني سيبحث يوم الخميس ١/٧/٩٨ في بغداد مع وزير النفط العراقي الفريق عامر رشيد في استثمار حقل نفطي عراقي قرب الحدود بين البلدين. ونقلت عن مسؤول في وزارة النفط الأردنية أن الجانبين سيدرسان تكليف شركة النفط الأردنية الوطنية استثمار الحقل العراقي بالتعاون المحتمل مع المؤسسة العراقية للتنقيب عن النفط.

وستتناول المحادثات أيضاً مشروع بناء خط أنابيب لنقل النفط العراقي إلى الأردن. ويمتد هذا الخط ٧٥٠ كيلومتراً وتصل تكاليفه إلى ٣٥٠ مليون دولار وسيوفر على الأردن إنفاق نحو ٥٥ مليون دولار سنوياً لنقل النفط العراقي براً. ويستورد الأردن ٩٦ ألف برميل من النفط يومياً من العراق بموجب استثناء من الأمم المتحدة.

النفط مقابل الغذاء

تخوف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق بينون سيفان ٢/٧/٩٨ من أن يؤثر انخفاض أسعار النفط والقدرات الإنتاجية العراقية المحدودة على برنامج «النفط مقابل الغذاء». وقال «من الضروري الإسراع في استيراد قطع الغيار لإصلاح البنى التحتية النفطية» في العراق. وأشار إلى أن العراقيين أبلغوا إليه «أنهم وقعوا أربعين عقداً لشراء قطع غيار لكن لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة لم توافق إلا على عقدين».



الموقف الروسي من الأزمة العراقية ـ الأميركية

على الرغم من الحصار المفروض على العراق، استطاعت موسكو الحفاظ على قدر معين من العلاقات معه. اما الآن وبعد تخفيف العقوبات فمن الواضح أن الساحة الإستثمارية العراقية من نفطية وغير نفطية ستكون ميداناً لتنافس شديد عندما ترفع القيود نهائياً عن العراق ويعود إلى كنف المجتمع الدولي.

ومن هذا الباب، سارعت موسكو إلى إيفاد مبعوثها الوزير الروسي سرغيه شويغو إلى بغداد.

فالعراق يشكل عملياً الساحة الوحيدة في العالم التي لا تتعارض فيها مصالح روسيا والولايات المتحدة فحسب بل تتواجه بصورة حادة. وبمعنى آخر ان نفوذ أحد الطرفين لا يمكن إلا أن يكون على حساب الآخر. ومن هذا المنطلق عمدت الإدارة الأميركية إلى تجميد الأمور وإبقاء القيود على العراق (بما أنها تعتبر أنه لا يمكن إقامة أي شكل من العلاقات مع النظام العراقي الحالي) حتى تتأمن الظروف الملائمة لإقامة العلاقات والاستفادة من القدرة الاستيعابية للساحة الإستثمارية العراقية.

أما روسيا فتعتبر العراق «شريكاً ملائماً ومنطلقاً محتملاً يمكن أن يساعد في إعادة بعض النفوذ الروسي المفقود إلى منطقة الشرق الأوسط. فالعلاقات السياسية والإقتصادية بين بغداد وموسكو، لم تتوقف ولم تنقطع على الرغم مما فرض على العراق من حصار وعزل وعقوبات بعد محاولة العراق غزو الكويت وبعد عملية «عاصفة الصحراء».

فالعراق هو البلد العربي والإسلامي الوحيد الذي اتخذ موقفاً أقرب إلى الموقف الروسي من الحرب في الشيشان، وهذا ما عبرت عنه الصحف العراقية الرسمية. ويجمع المتابعون لدقائق الأزمة الأخيرة بين العراق والولايات المتحدة على أن روسيا تعاطت في شكل بارز مع ملف الأزمة من خلال وسائل إعلامها وقواها السياسية في الحكومة والمعارضة، وذلك بوتيرة لم يسبق لها مثيل من قبل في الأزمات المتكررة التي تلت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحتى تفجير الأزمة الأخيرة مع مطلع العام الجاري. إذ تجسد الموقف الروسي في حركة

نشيطة وهادفة واتسم بالعناد والصلابة على نحو أعاد إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة والمجابهة الأميركية ـ الروسية.

وأطلق الرئيس الروسي بوريس يلتسين صرخة عالية جداً في وجه السياسة الأميركية، إذ اتهم الرئيس الأميركي بأنه قد يتسبب بنشوب حرب عالمية إن هو مضى في إصراره على توجيه ضربة عسكرية إلى العراق.

على أن ما قاله يلتسين ليس صرخة حرب بقدر ما هو تعبير عن ضيق من التفرد الأميركي بمعالجة مشكلة دولية وليست أميركية وتنبيه إلى مخاطر التمادي بهذا التفرد.

لكن روسيا لا تزال لاعباً قادراً على أن تكون أكثر من لاعب إقليمي نظراً إلى علاقاتها ومصالحها سواء مع أوروبا الشرقية وجمهوريات آسيا الوسطى أو مع إيران والعراق ومع الشرق الأوسط عموماً. وبهذا المعنى فإن روسيا لم تنته كلاعب دولي لأنها لا تزال تملك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. لذلك عمد الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى زج دبلوماسييه في حركة نشيطة أثارت حنق الدبلوماسية الأميركية وجعلت الرئيس الأميركي بيل كلينتون لكي يقول ان الـ«نيت» («لا» بالروسية) لا تعني كلمة «لا» بالنسبة للولايات المتحدة في الظروف الراهنة.

خلفيات الموقف الروسي

إن أسباب الدور الروسي والحماسة في التعاطي مع ملف الأزمة العراقية ـ الأميركية، يعود إلى جملة أسباب داخلية وخارجية حفزت هذا الدور وجعلته لا يخفي تعاطفه مع صديق قديم في بغداد منذ ما قبل انهيار الإتحاد السوفياتي.

١ ـ الأسباب الداخلية

* محاولة الكرملين إرضاء الرأي العام الداخلي المنزعج من «تحجيم» دور روسيا على المستوى الدولي وتحولها رقماً سهلاً في المعادلات الدولية في طل النظام العالمي الجديد، وموافقتها على كل ما تعرضه واشنطن في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وحنين المواطن الروسي (على الرغم من أزماته المعيشية الكثيرة) إلى دور الند الكبير الذي أدته روسيا ضمن الإتحاد السوفياتي.

وكذلك توجس روسيا وانزعاجها من آراء يكررها مسؤولون سابقون لا يزال لهم دور فاعل في رسم الاستراتيجيات الأميركية أمثال زبيغينو بريزنسكي، الذي يؤكد بأن طموحات روسيا للإضطلاع بدور «الدولة العظمى» لا تتناسب مع وزنها الفعلي الراهن، الذي لا يخولها القيام بأكثر من دور قوة إقليمية كبرى تكاد لا تستطيع الحفاظ على مصالحها على جزء من المساحة السوفياتية السابقة[1].

---

(١) سعيد طانيوس ـ دكتور في القانون الدولي ـ النهار، ٢١ شباط / فبراير ١٩٩٨.

* مسايرة الرئيس بوريس يلتسين وحكومته مواقف المعارضة الشيوعية والقومية على الصعيد الخارجي في تعاطفها مع العراق، في مقابل استدراجها إلى تنازلات في السياسة الداخلية، وخصوصاً لجهة إقرار الموازنة العامة للسنة الجارية ١٩٩٨ والكف عن المطالبة بتغيير الحكومة وعدم إثارتها الملفات الإجتماعية ـ المعيشية التي تكون عقدة شائكة في الأوضاع الحالية في روسيا[١].

* اندفاع الصناعات العسكرية الروسية لاسترجاع سوق تقليدية ضخمة في العراق لمبيعات اسلحتها، كانت فقدتها في إحرج ظرف داخلي مرت به ولم تستطع الحصول على أي عقد مبيعات أسلحة إلى دول الخليج الأخرى التي تعتمد تقليدياً على السلاح الأميركي والغربي. وهنا لا تخفي المؤسسة الحكومية الرسمية، الوحيدة المخولة بيع الأسلحة والعتاد الحربي إلى الخارج، لهفتها لاسترجاع الديون العسكرية المترتبة سابقاً على العراق والتي تقدر بأكثر من عشرة مليارات دولار والتي يتعذر على العراق تسديدها في ظل الحصار[٢].

* تأثير الأوليغارشية المالية ـ النفطية ودورها المتزايد في صناعة القرار في الكرملين، وخصوصاً ان هذه الأليغارشية الناشئة تملك طموحاً كبيراً لأداء دور اقتصادي خارج حدود روسيا، ولا سيما في المناطق النفطية الغنية. وهي ترى أنها لم تحصل على أي من «الجوائز» الإقتصادية التي جرى توزيعها بعد حرب الخليج الثانية على الرغم من الدور السوفياتي الذي سهل اتخاذ القرار في مجلس الأمن بضرب العراق وإخراجه من الكويت. وهي لا تخفي طموحها للحصول على عقود نفطية كبيرة فور رفع الحصار عن العراق، مع العلم أنها تحصل على حصة الأسد حالياً من تصدير النفط العراقي[٣].

٢ ـ الأسباب الخارجية

* حساسية الموقف الروسي من الإصرار الأميركي على توسيع حلف شمال الأطلسي على الرغم من توقيع الإتفاق الروسي ـ الأطلسي العام الماضي ١٩٩٧ في باريس في شأن ضمان عدم التعرض للمصالح الحيوية لروسيا.

* رغبة موسكو في العودة إلى مسرح الشرق الأوسط لاستعادة بعض مواقعها المفقودة فيه ولو عبر البوابة العراقية. فموسكو بموقفها الراهن تؤسس لمرحلة ما بعد العقوبات، إذ تعتبر أن الساحة الإستثمارية العراقية النفطية وغير النفطية ستكون، عندما يحين موعد رفع هذه العقوبات أو تخفيفها، ميداناً لتنافس شديد بين قوى عدة يطمح كل منها بالفوز بالحصة الأكبر من ثمار

---

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) سعيد طانيوس «أسباب تعاطف موسكو مع العراق كما يراها دبلوماسي روسي كبير» النهار ٢١ شباط / فبراير ١٩٩٨.
(٣) نفس المصدر السابق.

«العودة العراقية إلى كنف المجتمع الدولي»[١].

* توطد مواقع التيار الذي يمثله بريماكوف، ومعه قطاع أساسي من السلك الديبلوماسي الروسي في قيادة السياسة الخارجية الروسية، وهو ما يسمى «التيار الأوراسي» الذي يدعو إلى استقلالية السياسية الخارجية الروسية عن السياسة الأميركية ومواجهتها عند الضرورة، عندما يتعلق الأمر بحماية المصالح الحيوية الروسية، ويقول بإعادة ترسيخ مواقع روسيا ودورها كدولة عظمى[٢].

هذه الأسباب الداخلية والخارجية في الموقف الروسي وعلى أهميتها القصوى، ليست كافية في المرحلة الراهنة على الأقل لتفسير التشدد الروسي في الأزمة العراقية الأخيرة، خصوصاً أن هذا الموقف الروسي المعرقل للخطة الأميركية بأهدافها البعيدة يمكن أن ينعكس ضرراً كبيراً على الإقتصاد الروسي غير المستقر.

والسؤال هنا، ما هو السبب الخطير الذي جعل روسيا تتجاوز كل موجبات الحذر في التعامل مع السلوك الأميركي في الأزمة العراقية الأخيرة، وقد جاء الجواب مختصراً على لسان وزير الدفاع الروسي ايغور سرغييف الذي قال موجهاً كلامه إلى وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين «إن الأزمة العراقية تمس الحيوية لروسيا»[٣]. فقد رأت روسيا في الخطة الأميركية لضرب العراق تهديداً فعلياً لمصالحها الجيوستراتيجية، كونها تشكل في رأيها جزءاً من مخطط شامل بدأ بتوسيع حلف الأطلسي شرقاً ليشمل بلدان أوروبا الشرقية في خطوة أولى ثم جمهوريات البلطيق لاحقاً، مع إدخال أوكرانيا بشكل أو آخر في هيكلية الحلف، وسوف يستكمل هذا المخطط بالإمتداد في عمق الخاصرة الآسيوية لروسيا[٤].

في هذه الأزمة (الأزمة العراقية ـ الأميركية) نقل عن مصادر مقربة جداً من مدير قسم الشرق الأوسط في الخارجية الروسية اندريه فدوفين قوله: إن الدبلوماسية الروسية كانت في هذه الأزمة أمام أصعب امتحان تتعرض له منذ انهيار الإتحاد السوفياتي، وانه كان عليها أن تثبت أنها جديرة بالإرث الديبلوماسي الذي تركته لها سالفتها السوفياتية. وان الدبلوماسية الروسية وجدت في هذه الأزمة فرصتها الذهبية لتتويج أول نصر لها بدأته في الأزمة التي نشبت بين العراق والولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٩٧، وقد اعتمدت في خوضها هذا الإمتحان

---

(١) محمد دياب «الدور الروسي عبر البوابة العراقية» شؤون الأوسط العدد ٥٩ ـ ١٩٩٧ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

(٢) محمد دياب (روسيا والأزمة العراقية: حماية «خط الدفاع الأخير») شؤون الأوسط العدد ٧٠ آذار / مارس ١٩٩٨.

(٣) صحيفة الحياة ١٣/ ٢/ ١٩٩٨.

(٤) محمد دياب ـ شؤون الأوسط العدد ٧٠ آذار / مارس ١٩٩٨.

الصعب على علاقاتها التاريخية ببغداد كما على العلاقات الشخصية التي تربط وزير الخارجية يفغيني بريماكوف بالرئيس صدام حسين. وتجلى اهتمام الديبلوماسية الروسية بهذه الأزمة واعتبارها فرصتها منذ اليوم الأول، حتى أن الرئيس يلتسين اعتبرها شغله الشاغل وأطلق تصريحاته النارية التي حذرت من «اندلاع حرب عالمية ثالثة» في حال تم ضرب العراق. واستكمل هذا الاستنفار الديبلوماسي بإرسال الساعد الأيمن لوزير الخارجية ونائبه الأول فيكتور بوسوفاليوك للإقامة في بغداد طوال فترة الأزمة.

المواقف اليومية الروسية والصينية

*** فرنسا وروسيا تحذران بغداد من وقف التعاون**

حذرت روسيا وفرنسا اللتان امتنعتا عن التصويت إلى جانب القرار الأميركي ضد العراق في مجلس الأمن مؤخراً، بغداد من مغبة السير في خطة وقف التعاون مع الأمم المتحدة، وهي التوصية التي رفعها المجلس الوطني العراقي إلى مجلس قيادة الثورة الذي اجتمع أمس ٢٨/ ٩٧/١٠ برئاسة الرئيس العراقي صدام حسين لبحثها.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية فاليري نستروشكين إن التعاون مع اللجنة الخاصة هو «السبيل الوحيد الأكيد لرفع العقوبات عن العراق» وأضاف إن «أي مقاربة أخرى ستكون لها انعكاسات سلبية وعلى بغداد نفسها قبل كل شيء».

ونقل عن وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف قوله إن روسيا تأمل بأن «يتحاشى العراق إثارة أزمة مع الأمم المتحدة حتى لا تكون نتائجها سلبية عليه». كما طلب من الحكومة العراقية انتهاج «المرونة واستيعاب الموقف حتى لا تعطي مبرراً للآخرين»، واعتبر أن امتناع روسيا إلى جانب الصين وفرنسا عن التصويت لصالح القرار ١١٣٤ يشكل «سابقة يجب أن تثمنها بغداد».

* في موسكو، رفض رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين في مؤتمر صحافي القرار العراقي وقال: «موقفنا صريح وواضح تماماً (. . .) قرارات الأمم المتحدة نافذة. هذه ليست وسيلة لحل تلك المشاكل. لا ندري ما تعول عليه القيادة العراقية عندما تمنع لجنة الأمم المتحدة. هذا ضد العراق نفسه».

وأكد وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف ٣١/ ١٠/ ٩٧ أن موسكو «تعارض أي لجوء إلى القوة ضد العراق، أقول ذلك لأن تصريحات صدرت يوم الخميس ٣٠/ ١٠/ ٩٧ وخصوصاً في بريطانيا في شأن اللجوء إلى القوة الذي نعارضه بشدة» وأضاف «من الأفضل لبغداد أن تصغي إلى نصائح أصدقائها وأن تغير موقفها (. . .) إن مواقف بغداد الأخيرة خطيرة جداً جداً وتضعنا في موقف صعب جداً. نحن لا نعتقد أنه القرار الأفضل وخصوصاً في وقت بدأت تظهر مؤشرات إيجابية تتعلق بإغلاق بعض ملفات إزالة الأسلحة العراقية».

* فرنسا وروسيا تتمسكان بغطاء دولي لأي قرار ضد العراق

في بيان مشترك صدر يوم أمس ١/ ١١/ ٩٧ في موسكو، اعتبرت روسيا وفرنسا قرار العراق فرض قيود على عمل المفتشين الدوليين «غير مقبول» وحضتا بغداد على التخلي عن قرارها، لكنهما شددتا على أن أي «خطوات» محتملة ضد العراق ينبغي أن تتخذ في إطار مجلس الأمن. وجاء في البيان الذي صدر إثر محادثات وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين ونظيره الروسي يفغيني بريماكوف أن الموقف العراقي يعتبر انتهاكاً لقرار المجلس، مشدداً على أن قرارات المجلس «ملزمة لكل الدول وينبغي أن تنفذ بالكامل». واعتبر أن المجلس رد على القرار العراقي «فوراً وبالإجماع» ورأت موسكو وباريس أن «لوحدة مجلس الأمن أهمية كبيرة» وأيدت الدولتان فكرة إرسال الأمم المتحدة بعثة خاصة إلى بغداد لدفعها إلى «التعاون غير المشروط» مع «يونسكوم».

* أمل وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف في تصريح لوكالة «انترفاكس» الروسية المستقلة ٥/ ١١/ ٩٧ بعد لقائه نظيره النمسوي الكسندر دوانر في تسوية سياسية للأزمة الجديدة القائمة بين بغداد والأمم المتحدة. وقال: «نعتمد على حسن التصرف ونأمل في إيجاد تسوية ديبلوماسية لهذا النزاع».

* موقف موسكو من التصعيد الأميركي والعراقي عشية جلسة مجلس الأمن

أعلن المسؤول في شركة «ماشينويمبورت» الروسية فلاديمير بيكارين أن وفداً صناعياً روسياً سيزور بغداد في نهاية تشرين الثاني الجاري للبحث مع المسؤولين العراقيين في مشاريع للتعاون في قطاعي النفط والغاز وقال إن «الوفد الروسي الذي يضم خبراء وتقنيين سيواصل محادثاته في شأن استغلال النفط والغاز».

* مبادرة روسية ـ عراقية تتيح تجنب مواجهة

خطفت موسكو الأضواء يوم أمس ١٨/ ١١/ ٩٧ بعد إعلانها أنها وضعت مع بغداد خطة لحل الأزمة بين العراق والأمم المتحدة وأبرزت عزمها على الإطلاع بدور دبلوماسي أساسي في الشرق الأوسط. وصدر هذا الإعلان بعد وصول نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى العاصمة الروسية، في زيارة لم تعلن سابقاً، واستقبله الرئيس الروسي بوريس يلتسين ووزير خارجيته يفغيني بريماكوف الذي صرح أن «برنامجاً قد أعد يتيح كما نعتقد تجنب مواجهة مسلحة وينهي هذه الأزمة». وأوضح أن البرنامج يتضمن «بالتأكيد تنفيذ العراق قرارات الأمم المتحدة والعمل في الوقت نفسه على إحراز تقدم في عمل اللجنة الخاصة» للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وأشار بريماكوف أنه سيجري محادثات «إن لم يكن بنفسه فعلى الأقل عبر اتصالات هاتفية شخصية» مع نظرائه الأميركية مادلين أولبرايت والبريطاني روبن كوك والفرنسي أوبير فيدرين.

وأفادت وكالة «اتيار ـ تاس» الروسية الرسمية أن لقاء سيعقد بين وزراء خارجية الدول الأربع في جنيف حيث سيتوقف بريماكوف قبل بدء جولة في أميركا اللاتينية. وكان الناطق باسمه غينادي تاراسوف قال سابقاً إن عزيز حمل إلى موسكو رداً من الرئيس العراقي صدام حسين على اقتراحات أرسلها إليه الرئيس الروسي قبل أيام. وقد طلبت واشنطن من موسكو وباريس استخدام تأثيرهما على العراق من أجل إقناعه بالتراجع عن وقف التعاون مع الخبراء الأميركيين.

*** خطة روسية تسمح بإعطاء أمل للعراق**

تحولت الأنظار في الأزمة القائمة بين العراق والولايات المتحدة إلى جنيف، حيث يجتمع منذ فجر اليوم (الخميس ٢٠/ ١١/ ٩٧) وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا ومندوب صيني للبحث في صيغة روسية تنقذ ماء وجه واشنطن وبغداد وتحول دون مواجهة مسلحة بينهما، وذلك في ظل تشدد أميركي على ضرورة اذعان العراق الكامل لعمليات التفتيش، ولكن مع ميل واضح نحو تسوية سياسية للأزمة، تحول دون الوصول إلى الخيار العسكري.

ومع أنه لم يتم الكشف عن بنود الخطة الروسية إلا أن مصادر دبلوماسية ذكرت أنها تسمح بإعطاء أمل للعراق في ما يتعلق برفع العقوبات.

وحمل وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف إلى جنيف يوم أمس ١٩/ ١١/ ٩٧ خطة روسية لتسوية الأزمة تم إعدادها أثناء محادثات أجراها نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في موسكو يوم ١٨/ ١١/ ٩٧ مع المسؤولين الروس.

ومن المقرر عرض هذه الخطة على اجتماع وزراء الخارجية في جنيف. وسيشارك سفير الصين لشؤون نزع السلاح في جنيف شازو كانج في اللقاء بسبب عدم تمكن وزير الخارجية كيان كيشين من الوصول في الوقت المحدد.

وقال بريماكوف «إنني انتظر الكثير من اجتماع اليوم».

وتهدف الخطة الروسية بشكل أساسي إلى إنقاذ ماء وجه الولايات المتحدة والعراق وتفادي مواجهة مسلحة بين الطرفين.

أما الخطوط العريضة للخطة الروسية فهي

ـ يقبل العراق من جهة ومن دون شروط عودة عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة والتي غادر معظم أفرادها العراق في ١٤ تشرين الثاني الجاري وذلك بمشاركة المفتشين الأميركيين. كما تتواصل طلعات طائرات التجسس من طراز يو ـ ٢ التي أعارتها الولايات المتحدة للجنة الخاصة.

ـ من جهة ثانية يتم إقفال الملفين النووي والبالستي ويعتبر أن العراق نفذ التزاماته في هذين المجالين.

وفي ما يتعلق بمستقبل الملفات البيولوجية والكيميائية يتم وضع مقاييس دقيقة تتيح للعراق معرفة ما ينتظر منه بشكل دقيق.

*** موسكو تشدد على تسوية**

أعرب وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف ٢٧/ ١١/ ٩٧ عن أمله بأن توافق بغداد «بلا شروط» على عمليات التفتيش التي يقوم بها خبراء الأمم المتحدة كما تعهد العراق بذلك. وقال بريماكوف أنه لا يعرف شيئاً عن تصريح للسلطات العراقية بأنها لن تسمح لمفتشي اللجنة الدولية بدخول القصور الرئاسية.

وشدد بريماكوف على أهمية تسوية هذا النوع من النزاعات بالطرق الدبلوماسية بدلاً من اللجوء إلى القوة، وأضاف إن الدور الذي اضطلعت به روسيا في هذه الأزمة ليس نابعاً من مصالحها الخاصة وإنما أملته رغبتها في الحفاظ على السلام العالمي.

*** وصول الزعيم القومي الروسي فلاديمير جيرينوفسكي إلى بغداد**

وصل الزعيم القومي الروسي تاريخ ٧/ ١٢/ ٩٧ إلى بغداد في زيارة تستمر أربعة أيام، وتهدف إلى التعبير عن التضامن مع العراق في وجه «سياسية الولايات المتحدة العدوانية». وطالب «جميع القوى المناهضة للسياسة الأميركية في العالم ان توحد صفوفها في وجه أميركا» وقال: «نحن نحب الشعب العراقي ونقدر عالياً الرئيس صدام حسين ونعتبره صديقنا الكبير إلى الأبد».

*** بريماكوف يؤكد أن غالبية الدول تعارض القوة**

أكد وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف ١٧/ ١٢/ ٩٧ أن «غالبية من الدول في العالم تعارض اللجوء إلى القوة» ضد العراق. وقال في ختام وزاري لحلف شمال الأطلسي «نحن ضد أي لجوء إلى القوة تؤيدنا في ذلك غالبية متينة وحتى ساحقة في العالم (. . .). في الوقت نفسه نعتقد أن على العراق العمل بطريقة بناءة مع اللجنة الخاصة (. . .) التي عليها أيضاً أن تحسن طريقة عملها». وشدد على ضرورة التوصل إلى «موقف متوازن وعدم المبالغة» في تقدير الأصداء السلبية الآتية من بغداد».

*** مساعدات روسية**

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية ٢٣/ ١٢/ ٩٧ أن المساعدات الإنسانية المخصصة للأطفال العراقيين والتي تحملها طائرة روسية استأجرها الزعيم القومي الروسي المتشدد فلاديمير جيرينوفسكي حطت في مومنشاه، ستنقل براً إلى العراق.

ونقل التلفزيون الإيراني عن الوزارة أن «السلطات المحلية في كرمنشاه تحاول نقل المساعدات الروسية إلى العراق براً وان بعثة الأمم المتحدة في طهران تبلغت القرار» وأكدت أن

«أي استخدام للمجال الجوي إلى العراق مرهونة بإذن من الأمم المتحدة».

* **الموقف الروسي من قرار العراق وقف عمل فريق التفتيش**

سعت موسكو إلى تخفيف التوتر، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية فاليري نستروشكين ١٣/ ١/ ٩٨ انه «في ما يتعلق بقرار العراق وقف نشاط إحدى مجموعات التفتيش فإن روسيا تتخذ خطوات نشطة لإيجاد سبيل الخروج من هذا الموقف. ان روسيا تفترض أنه ينبغي تمكين اللجنة الخاصة من أداء جميع عمليات التفتيش المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في حين يتعين حل كل المسائل الممكنة، من خلال الحوار». وأشار إلى أن باتلر «سيتوجه إلى بغداد ويمكن افتراض أن الجانب العراقي سيطرح هذا الأمر» في إشارة إلى موضوع جنسيات مفتشي الأسلحة. وأكد أن بلاده حريصة على تعزيز دورها في عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة قائلاً ان روسيا «قدمت أخيراً ٦٠ مفتشاً يمكن ضمهم إلى الفرق. لكن رئيس اللجنة هو الذي يقرر من الذي يوفده وإلى أين».

* **موسكو تقترح إرسال طائرات مراقبة إلى العراق**

في محاولة لحلحلة الأزمة بين العراق وخبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة اقترحت موسكو ١٥/ ١/ ٩٨ تقديم طائرات لمراقبة عملية نزع الأسلحة العراقية وهي المهمة التي تقوم بها حالياً طائرات «يو ـ ٢» الأميركية. وصرح وزير الدفاع الروسي الماريشال ايغور سيرغييف «إذا عارض العراق مراقبة أراضيه بواسطة طائرات «يو ـ ٢» فإن روسيا مستعدة لاقتراح تقديم طائراتها (. . .) إننا نملك طائرات لها أداء الطائرات الأميركية نفسها» وشدد على أن «فرنسا وروسيا ساهمتا كثيراً في تسوية التطورات الأخيرة للأزمة مع العراق من دون اللجوء إلى القوة».

* **مطالبة روسية وصينية بإعادة تأليف اللجنة الخاصة**

صرح السفير الصيني سن بيكان ٢٠/ ١/ ٩٨ أن بلاده تريد «تشكيلة أكثر توازناً» لفرق التفتيش. ونقلت عنه وكالة الأنباء العراقية «واع» أن «موقف الصين لا يزال ثابتاً في خصوص إيجاد تشكيلة متعددة الجنسية وأكثر توازناً لتسهيل إنجاز مهمات عمل اللجنة الخاصة». وأشار إلى أن خبراء صينيين آخرين سيشاركون في مهمات اللجنة بما يحقق التوازن المطلوب في عمليات التفتيش وإنجاز فاعلياتها في أسرع وقت». ويذكر أن الصين رشحت للمرة الأولى، ثلاثة مفتشين قبلهم باتلر.

وبحث مساعد وزير الخارجية الأميركية ستروب ـ تالبوت في الأمر يوم أمس ٢٠/ ١/ ١٩٩٨ مع وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف وقال تالبوت إن الولايات المتحدة وروسيا «تعملان معاً في شأن الأزمة» مع العراق. غير أن بريماكوف جدد مطالبته «بإعادة تشكيل» اللجنة الخاصة لتسوية الأزمة مع العراق. وقال إن هذا «لا يعني إخراج الأميركيين وإنما ضم مفتشين من دول أخرى مثل فرنسا والمانيا وروسيا». وشدد على أن هذا الأمر لا يعفي العراق من

الإمتثال «بدقة» لقرارات الأمم المتحدة وخصوصاً السماح لفرق التفتيش الدولية بدخول كل المواقع. وأكد نبأ وزعته أخيراً وكالة الأنباء العراقية «واع» مفاده أن ٤٠ في المئة من المفتشين الدوليين الذين زاروا العراق بين كانون الثاني ١٩٩٦ وتشرين الأول ١٩٩٧ من الأميركيين.

*** موقف روسيا بعد اتهام باتلر لبغداد بإخفاء معلومات**

اتخذ المندوب الروسي السفير سيرغي لافرون ٢٣/ ١/ ٩٨ موقفاً مغايراً للموقف الأميركي إذ دعا إلى مواصلة المساعي الديبلوماسية وإلى «الصبر» وحض على «مواصلة البحث عن حلول لمشكلة دخول المواقع الرئاسية». وشدد على «أهمية تفادي أي عمل قد يؤدي إلى قطع العلاقات بين العراق والأمم المتحدة».

*** الموقف الصيني**

طالب المندوب الصيني السفير كين هوا سن ٢٣/ ١/ ٩٨ بأن «يؤخذ في الاعتبار حرص العراق الشرعي على كرامته وأمنه». وفي ما يتعلق بتفتيش المواقع الرئاسية، قال: إن من «غير المسؤول» استباق نتائج المحادثات التي سيجريها الجانب العراقي مع خبراء من الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا في مطلع نيسان.

* في موسكو، كرر وزير الدفاع الروسي ٢٣/ ١/ ٩٨ ايغور سيرغييف عرضاً أن تحل طائرات روسية محل طائرات استطلاع أميركية «يو ـ ٢» في مراقبة مواقع الأسلحة العراقية. وقال «قدمت هذا الإقتراح في فرنسا لأن الأحداث وصلت إلى طريق مسدود (. . .) إذا كانت هذه هي أكبر مشكلة ففي إمكان روسيا أن تقدم طائراتها».

*** موسكو تنشط دبلوماسياً وتوفد مبعوثاً إلى بغداد، وتعتبر اللجوء إلى القوة «غير مقبول وغير مثمر».**

صرح الناطق باسم الكرملين سيرغي ياستر جيمبسكي، أن الرئيس الروسي بوريس يلتسين القلق من تطورات الوضع في العراق قرر إرسال ممثله الخاص نائب وزير الخارجية فيكتور بوسوفاليوك إلى بغداد اعتباراً من الإثنين ٢٦/ ١/ ٩٨. وأفادت وكالة «انتر فاكس» الروسية المستقلة ان القرار اتخذ خلال لقاء عقده يلتسين ووزير خارجيته يفغيني بريماكوف وناقشا فيه «الإجراءات» التي ستتخذ حيال الأزمة العراقية.

وأكدت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها «ضرورة البحث عن حل مقبول لدى الطرفين» وان «أي سيناريو يتضمن أجواء إلى القوة غير مقبول وغير مثمر ويتناقض مع الهدف المنشود» وشددت على أن «كل الخطوات اللاحقة حيال العراق ينبغي أن تجري فقط في إطار مجلس الأمن وأن يكون لها طابع سياسي وديبلوماسي».

*** بوسوفاليوك يبدأ محادثات صعبة ومعقدة في بغداد ٢٧/ ١/ ٩٨**

أفادت وكالة الأنباء العراقية أن نائب وزير الخارجية الروسي فيكتور بوسوفاليوك بدأ محادثاته مع نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز في حضور وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف. ونقلت عنه لدى وصوله إلى الحدود العراقية ـ الأردنية أنه سيحاول التوصل إلى حل ديبلوماسي للأزمة. وقال انه «يزور العراق بتكليف من الرئيس بوريس يلتسين لمعالجة تطورات العلاقة بين العراق واللجنة الخاصة، والبحث في سبل الخروج من هذا الوضع وإبقائه في الإطار السلمي واستخدام الوسائل الديبلوماسية والسياسية من أجل إيجاد مخرج له». وجدد «موقف بلاده الدائم الداعي إلى رفض استخدام القوة ضد العراق».

وفي موسكو صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية فاليري نستروشكين «يمكننا القول إننا سنبذل جهود (. . .) ثم مزيداً من الجهود لأنها تبقي أملنا في أن نستطيع تحقيق بعض النتائج العاجلة التي سترضي كل الأطراف المعنيين بهذه العملية (. . .) نحن مبدئياً ضد أي سيناريو عسكري في المنطقة لأن من المستحيل توقع النتائج المحتملة لمثل هذا الإجراء».

*** اعتراضات موسكو وباريس**

تواصل موسكو مساعيها الديبلوماسية في باريس وبغداد لاستباق أي تصعيد في الموقف. وصرح وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف بعد لقائه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في باريس، ان فرنسا وروسيا اتفقتا على ضرورة بذل أي جهد ممكن للحفاظ على استقرار الوضع في العراق، مكرراً ضرورة «احترام العراق ما تنص عليه القرارات ذات الصلة» الصادرة عن مجلس الأمن.

وقالت الناطقة باسم الرئاسة الفرنسية كاترين كولونا إن «حل الأزمة الحالية يكمن في احترام العراق قرارات الأمم المتحدة مع إمكان رفع العقوبات في حال احترام هذه القرارات بحذافيرها وإنجاز عمل اللجنة الخاصة (. . .) التي ينبغي أن تكون في وضع يمكنها من مواصلة عملها وإنجازه». ووصفت المحادثات التي شارك فيها وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين بأنها كانت «مفيدة ومعمقة».

ولاحظ فيدرين أن «اللجوء إلى القوة» ضد العراق ليس مستحباً ولن يؤدي إلى «تسوية المشكلات التي تواجهها» في الظروف الحاضرة.

وفي بون قال وزير الدفاع الروسي الجنرال ايغور سيرغييف إن موسكو «ستستكشف كل السبل السياسية» لحل الأزمة. ورأى أن «ثمة وسائل سياسية عدة لا تزال ممكنة لتجنب المواجهة العسكرية».

*** موسكو تؤكد موافقة بغداد على فتح «مواقع رئاسية» وتلوح باستخدام «الفيتو»**

أكدت موسكو ٣/ ٢/ ١٩٩٨ أن مبعوثها فكتور بوسوفاليوك والمبعوث الفرنسي ينسقان جهودهما في بغداد. وأعلن المتحدث باسم الكرملين سيرغي ياسترجمبسكي أن «مهمة الممثل

الخاص نائب وزير الخارجية بوسوفاليوك مستمرة وتحقق نتائج إيجابية». وأضاف «هناك تحولات في الموقف العراقي وهو ما يعني تحركاً نحو تلبية مطالب المجتمع الدولي، ونأمل بأن يجعل هذا من الممكن مواصلة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق». ومن جهة ثانية أبدى وزير الخارجية الروسي استعداد موسكو لاستخدام حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن لتعطيل لجوء واشنطن إلى الخيار العسكري. أما الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية غينادي تاراسوف صرح بأن «قرارات الأمم المتحدة لا تخول واشنطن استخدام القوة ضد العراق».

*** يلتسين: ضرب العراق قد يشعل حرباً عالمية**

أحدث الرئيس الروسي بوريس يلتسين صدمة لتحذيره من مخاطر نشوب حرب عالمية ثالثة، إذا استخدمت واشنطن القوة لإرغام الرئيس العراقي صدام حسين على فتح قصوره أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية يونيسكوم». وأضاف «يجب أن نحاول في الوقت ذاته أن نجعل الرئيس كلينتون يشعر بأنه بأعماله في العراق يمكن أن يؤدي إلى حرب عالمية (. . .) انه يتصرف بجلبة مفرطة هناك. نود أن نوضح لكلينتون اننا لا نتفق مع هذه السياسة وأعضاء مجلس الأمن سيعترضون عليها (. . .)». وأصدرت السفارة الأميركية في موسكو بياناً نفت فيه تلميحات إلى أن واشنطن قد ترد بأسلحة نووية إذا استخدم العراق أسلحته الكيميائية أو البيولوجية. لكنها أكدت أنه في حال استخدام بغداد مثل هذه الأسلحة ضد القوات الأميركية أو حلفائها فإن الرد سيكون «سريعاً ومدمراً وساحقاً».

*** يلتسين يكرر تحذيره من حرب عالمية**

كرر الرئيس الأميركي بوريس يلتسين ٥/ ٢/ ٩٨ التحذير من أن ضربة عسكرية أميركية للعراق ستجر إلى حرب عالمية جديدة، دحضاً لكل «الإيضاحات» التي صدرت عن بعض معاونيه وعن مسؤولين أميركيين، وسعت إلى تخفيف حدة هذا الموقف الروسي الذي لم يسبق له مثيل طوال الأزمة العراقية. وقد أبلغ يلتسين صحافيين إيطاليين قوله: «لقد اتخذنا موقفاً حازماً، لا لخيار القوة، مستحيل. سيعني ذلك الحرب العالمية». وكانت وكالة «انترفكس» الروسية المستقلة نقلت عنه في وقت سابق أنه «يجب عدم القبول في أي حال بضربة ولن نقبل بها». وأشار إلى أنه أبلغ ذلك إلى الرئيس الأميركي ورأى أن أسوأ مراحل المواجهة انتهت.

*** موسكو اقترحت إغلاق أحد ملفات الأسلحة، ويلتسين يحذر**

حذر الرئيس الروسي بوريس يلتسين في مقابلة له يوم أمس ٨/ ٢/ ٩٨ من السماح للولايات المتحدة باحتكار القوة في العالم وقال: «يظهر التاريخ أن محاولات إقامة هيمنة دولية عادة ما تكون قصيرة الأجل».

وصرح وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف أن المحادثات الرامية إلى حل الأزمة العراقية تتركز على شكل عمليات تفتيش المواقع الرئاسية. وقال: «لا أود الخوض في التفاصيل. ولكن في وسعي إعلامكم بأنه يجري اقتراح شكل مختلف، إلا أنه سيبقي الملامح الأساسية للتفتيش ومنها تفتيش قصور الرئاسة». وأكد أن صدام وافق على السماح بتفتيش المواقع الرئاسية، وسئل هل يتخذ الرئيس العراقي الآن موقفاً إيجابياً من الأزمة فأجاب «نعم أعتقد هذا وأعتقد أن في وسعي التوصل إلى هذا الإستنتاج».

واستبعد أن تسوء العلاقات بين موسكو وواشنطن بسبب تهديد الولايات المتحدة بضرب العراق قائلاً: «معارضتنا توجيه ضربة إلى العراق لا يعني أننا ضد الولايات المتحدة». وذكر أن الدولتين متفقتان على الكثير من النقاط على الرغم من تعارض موقفيهما من الضربة العسكرية. وأضاف «إن ضربة العراق في الوقت الحاضر يمكن في رأي روسيا أن تؤدي إلى نتائج سلبية تعيدنا إلى الوراء». واقترح بريماكوف أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بزيارة بغداد لإيجاد مخرج للأزمة. كذلك اقترح أن يغلق اعتباراً من الآن قسم من التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في شأن إزالة أسلحة العراق لدفع بغداد إلى التعامل بطريقة أفضل مع عمليات التفتيش التي لا يزال يجب القيام بها. وقال «إذا أغلقنا مرحلة من هذا الملف فإننا سنشجع قيام علاقات بناءة للعراق مع عمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة»، ورأى أن في الإمكان «إغلاق الملف النووي على الأقل».

*** نداء روسي ـ إيطالي للمضي في الجهود الديبلوماسية**

وجهت موسكو وروما نداء مشتركاً (١٠/٢/٩٨) لإيجاد حل ديبلوماسي للأزمة الأميركية ـ العراقية، في حين اعتبرت لندن أن المقترحات التي قدمتها بغداد للسماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» بتفتيش المواقع الرئاسية أقل من المطلوب.

وقد جاء في النداء الروسي ـ الإيطالي «إن الأزمة العراقية تتفاقم وفي الوقت ذاته ثمة مؤشرات لإمكان حل الأزمة بالطرق الديبلوماسية بفضل الجهود السياسية التي تبذلها دول عدة».

إن الأسرة الدولية مهتمة بالتأكيد بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ما يجعل عمليات التفتيش على كل الأراضي العراقية ضرورية في ظل احترام العراق القرارات الدولية ذات الصلة. وعلى المسؤولين العراقيين أن يعوا مسؤولياتهم كاملة إزاء الوضع الناشىء والتحرك بطريقة بناءة.

من الضروري تكثيف الجهود الدبلوماسية لتسوية هذه الأزمة الخطيرة لتفادي العمل العسكري الذي قد تنجم عنه نتائج لا رجوع عنها.

ثمة ما يحمل على الإعتقاد أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قد يتمكن من الإضطلاع بدور المنسق لتسوية الأزمة الحالية. وان زيارته لبغداد في الظروف الراهنة لها أهمية أساسية».

وحذر الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية غينادي تاراسوف، واشنطن من العواقب الوخيمة لضربة أميركية للعراق على المدنيين. وذكر بأن «أي عملية عسكرية تنطوي على مخاطر وان استخدام القوة غالباً ما يكون عشوائياً، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط الكثير من الضحايا البريئة».

*** روسيا تتشدد في رفض الحل العسكري**

حاول وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أن يقنع نظيره الروسي الماريشال ايغور سيرغييف بالخيار العسكري لكنه اصطدم بلهجة روسية متشددة في رفضه. وقال سيرغييف ١٢/ ٢/ ٩٨ إن «وجهة نظرنا تقضي بأن نجد حلاً سلمياً للوصول إلى هذا الهدف». وحذر بشدة من انعكاسات أي ضربة، مشدداً على أن الأزمة العراقية «تمس المصالح الحيوية لروسيا ودول أخرى في المنطقة» وأضاف «أريد أن أعبر عن قلقنا العميق من الثمن المحتمل الذي ستتكبده العلاقات الروسية ـ الأميركية في المجال العسكري في حال شن عملية عسكرية»، وخاطب نظيره الأميركي «اتصور بمنتهى الوضوح حجم القوات والإجراءات التي تشملها استعداداتكم ضد العراق وأدرك تماماً مدى تعقد الموقف وأدرك كرجل عسكري يرتدي البزة العسكرية منذ سن السابعة عشرة أن التأخير أمر سيّىء لكن الاستعجال أمر أسوأ». ولاحظ أن «المشكلة العراقية ذات جوانب عدة يجب ألا تعتبر نزاعاً بين الولايات المتحدة والعراق». وتساءل عن مدى صحة «موقف الولايات المتحدة المتشدد والمتصلب».

أما رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسية فياتشيسلاف تروبنيكوف استبعد حصول عملية عسكرية وقال: «لا أعتقد أن عاصفة صحراء ثانية ستحصل في رأيي. إن الأمر هذه المرة لا يعدو كونه حرباً نفسية». وذكر أن «أحداً حتى من المقربين جداً من الولايات المتحدة باستثناء الكويت لا يؤيد حلاً مماثلاً للمشكلة».

*** نص الإقتراح الروسي لحل مشكلة المواقع الرئاسية**

نشرت وكالة «اسوشيتدبرس» يوم أمس تاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٩٨ نص الإقتراح الروسي لحل مشكلة تفتيش المواقع الرئاسية وهو كما يأتي

«ينشىء الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة خاصة للإشراف على المواقع الرئاسية الثمانية. ويجب أن تسند رئاسة هذه المجموعة إلى شخصية سياسية بارزة ذات وزن دولي يعينه الأمين العام.

يعين الأمين العام للأمم المتحدة السيد ريتشارد بتلر نائباً لرئيس المجموعة الخاصة. تضم

المجموعة الخاصة ممثلين دبلوماسيين للدول ـ دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي معتمدين في بغداد. ويجب أيضاً أن تضم عدداً موازياً من الخبراء المعينين من قبل الدول ـ دائمة العضوية، يمكن لهذه الدول أن تعين هؤلاء الخبراء من بين مواطنيها في طاقم اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (مفوضون).

ترتيبات الوصول إلى المواقع الرئاسية الثمانية يجب أن توفر تحققاً شاملاً من وجود أسلحة من أنواع محرمة، أو وسائل انتاجها في هذه المواقع.

لتحقيق هذه الغاية فإن بإمكان الخبراء استخدام أي عدة ضرورية، بما في ذلك معدات للسبر تحت الأرض، وإذا لزم الأمر إجراء عمليات تنقيب فورية. بإمكان الخبراء أخذ عينات من تربة وماء ونبات وأوراق شجر، ثم يجب إجراء تحليل لهذه العينات في مركز بغداد للرصد والتحقق التابع لمفوضية الأمم المتحدة الخاصة بمشاركة من العراق والأطراف الممثلة في المجموعة الخاصة.

الزيارات إلى موقع يجب أن تكون شاملة وتنفذ من دون توقف وأن تدوم ما استلزم تنفيذ المهمات الواردة أعلاه (اقتراح مضاف من الجانب العراقي: خلال مدة قصوى من ٣٠ إلى ٦٠) وفي نهاية كل يوم زيارة إلى موقع، على ممثلي المجموعة الخاصة والجانب العراقي تحضير تقرير مشترك ليتم رفعه إلى مجلس الأمن. بعد إنهاء مهماتها، على المجموعة الخاصة تقديم تقرير نهائي إلى مجلس الأمن عن نتائج عملها.

يجب أن ينحصر عمل المجموعة الخاصة بالمهمات الموكلة إليها، الواردة أعلاه، وكل نشاطات التفتيش الأخرى يجب أن يستمر اداؤها من قبل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والترتيبات مع الجانب العراقي.

يتعهد الجانب العراقي عدم عرقلة عمل المجموعة الخاصة من جانب واحد (وتتعهد أيضاً عدم العرقلة من جانب واحد لعمل اللجنة الخاصة: يقترح الجانب العراقي (إلغاء هذا المقترح) وفي حال برزت خلافات بين الجانبين يجب رفعها للنظر بها من قبل مجلس الأمن.

يجب إنهاء مهمة المجموعة الخاصة بعد إكمال كل زيارات المواقع وكل الاختبارات المخبرية».

* روسيا تصر على زيارة أنان إلى بغداد

أكد الوزير الروسي يفغيني بريماكوف أنه يجب انتظار قيام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة محتملة إلى العراق قبل التحدث عن نجاح الجهود الدبلوماسية أو فشلها.

وأضاف إن «الموقف الروسي واضح جداً إذ يمكن في أنه من الضروري التوصل إلى حل دبلوماسي سياسي وأننا نعارض اللجوء إلى القوة».

وأكد بريماكوف أن «روسيا ترى أنه ليس بوسع المرء أن يتحدث عن إخفاق المساعي

الدبلوماسية أو التوصل إلى حكم قاطع قبل أن يتوجه كوفي أنان إلى بغداد بنفسه. . . . الآن حانت لحظة مهمة للغاية كي يتوجه الأمين العام إلى هناك». واعتبر أن هذه الزيارة ستتيح لأنان أن «يرى بنفسه على الطبيعة وان يقوم بمحاولة للتوصل إلى اتفاق وإيجاد تسوية سياسية للمسألة».

وتشير تصريحات بريماكوف إلى أن موسكو ترى أن زيارة أنان ضرورية لمحاولة إنهاء المواجهة دبلوماسياً.

*** الموقف الروسي «١٥/ ٢/ ٩٨»**

اعتبر السفير الروسي في سوريا فيكتور غوغيتدزه أن التقدم نحو الحل السلمي «واضح» في الأزمة القائمة بين العراق والأمم المتحدة وقال إن «الطريق السلمي لا يزال موجوداً والدليل على ذلك وصول اللجنة الفنية إلى بغداد وفتح ثمانية قصور» رئاسية عراقية، وأضاف إن «ثمة مرونة عراقية وهناك دلائل على ذلك».

*** روسيا: «الفيتو» ضد ضربة أميركية للعراق؛ سابق لأوانه**

أعلنت روسيا يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ باسم الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية أن مسألة احتمال استخدام روسيا لحق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي ضد توجيه ضربات أمريكية للعراق ليست «مطروحة في هذه المرحلة»، وهذا الملف لم يصل حتى الآن إلى هذه النقطة».

وصرح وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف الذي يزور اليونان «نعتبر أن الجهود السياسية والديبلوماسية لم تستنفد» في ما يتصل بالأزمة العراقية. وقال بعد لقاء نظيره اليوناني تيودوروس بانغالوس: «اليونان وروسيا تعتبران أن اللجوء إلى العنف في المنطقة قد يؤدي إلى نتائج خطيرة».

*** روسيا والصين تطالبان بتسوية سياسية والتزام عراقي**

بعد لقاء الرئيس الروسي بوريس يلتسين ورئيس الوزراء الصيني لي بينغ يوم ١٧/ ٢/ ٩٨ في موسكو صدر بيان مشترك جددت فيه روسيا والصين معارضتهما الخيار العسكري الذي يسعى إليه الأميركيون للتعامل مع الأزمة العراقية. وجاء في البيان الروسي ـ الصيني ان البلدين، وهما من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن «يرفضان أن تحل الأزمة العراقية بالقوة» ويدعوان إلى «إيجاد تسوية سياسية للأزمة، تتضمن تنفيذ العراق الكامل لقرارات الأمم المتحدة وإزالة قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل وتفتح الطريق لرفع العقوبات المفروضة على العراق بدءاً من الحظر النفطي». وأعرب يلتسين ولي بينغ عن قلقهما العميق إزاء التطورات «الخطيرة» للأزمة. وشددا على ضرورة قيام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بمهمته الدبلوماسية في بغداد والذي قال حولها بريماكوف أنها تتعرض «لعرقلة عملية».

وقال يلتسين إن «روسيا ستطالب بحزم بأن تطبق العراق قرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه يجب استخدام كل الإمكانات الدبلوماسية» مضيفاً أن اللجوء إلى القوة ضد العراق يشكل «الوسيلة الأخيرة والأخطر».

أما وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف فقد صرح للتلفزيون الروسي بأنه «يجب أن نصل بالمهمة السياسية إلى نهايتها، وهذه المهمة السياسية هي أن نتأكد من تلبية العراق بلا قيد أو شرط للمطالب التي تقدم بها المجتمع الدولي. وحسب معلوماتنا فإنه مستعد لذلك».

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الروسية أن «جهوداً دبلوماسية مكثفة» تجري في بغداد ونيويورك لإيجاد «نموذج للتسوية يسمح بالوصول إلى تحقيق قرارات الأمم المتحدة من دون الإنجرار وراء سيناريوهات عسكرية إياً تكن»، موضحاً أنه يمكن في هذا الإطار أن تكون مهمة أنان «نقطة الذروة» في هذه الجهود.

رد الفعل الروسي على زيارة كوفي أنان لبغداد

*** موسكو تخشى امتداد آثار الضربة.**

صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية فاليري نستروشكين لوكالة «انترفاكس» الروسية المستقلة «أن روسيا لا تتفق والإقتناع القدري بأن مهمة الأمين العام للأمم المتحدة هي الفرصة الأخيرة لتسوية الأزمة العراقية بالوسائل السياسية».

وقالت وكالة «اتيار ـ تاس» الروسية الرسمية إن الرئيس بوريس يلتسين يعتبر زيارة أنان «ذات أهمية حيوية» وأنها ستساعد في «تسهيل التوصل إلى حل للأزمة العراقية وبالوسائل السياسية والديبلوماسية».

وأفادت «انترفاكس» أن بريماكوف ناقش الأزمة العراقية هاتفياً مع مادلين أولبرايت ووزيري الخارجية البريطاني روبن كوك والألماني كلادس كينكل.

ولفت وزير الدفاع الروسي ايغور سيرغييف في مقابلة مع «اتيار ـ تاس» إلى أن التلوث القاتل الذي قد ينبعث من جراء هجمات جوية أميركية على ما يزعم انه مستودعات أسلحة كيميائية وبيولوجية عراقية، قد يطاول جمهوريتي طاجيكستان وتركمانستان السوفياتيتين السابقتين في آسيا الوسطى. وفي ١٩/ ٢/٩٨ حافظت روسيا على تفاؤلها بأن مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بغداد ستقود إلى مخرج سلمي للأزمة، في تعبير عن معارضتها للخيار الأميركي العسكري. وقال وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف إن أنان سيحمل مقترحات من أجل وضع حد لأزمة التفتيش، تضمن في الوقت نفسه للعراق حفظ ماء الوجه، لأن صيغة عمل فرق التفتيش السابقة كانت ترى فيها بغداد انتهاكاً لسيادتها.

وقد كررت موسكو انتقاد واشنطن حيث قال النائب الأول لرئيس الوزراء بوريس نيمتسوف إن «موقف الولايات المتحدة حالياً ليس ذكياً جداً لأن لا معنى للقصف إذا لم يكن

يهدف إلى تدمير الأسلحة البيولوجية. وإذا كان الهدف القضاء على هذه الأسلحة فثمة خطراً على المنطقة بأسرها». وأضاف «إن الأميركيين في وضع صعب للغاية. لقد انفقوا أكثر من مليار دولار للتحضير للحرب. لكن صدام حسين لا يزال هنا. والشيء الوحيد الذي حصلوا عليه هو أن العالم بأسره نسي قضية مونيكا ليوينسكي».

كما أبدى تفاؤلاً بمهمة أنان التي إذا أثمرت «تجعل من غير المرجح أن تقرر الولايات المتحدة التحرك علناً خلافاً لإرادة الأمم المتحدة».

* بعد توقيع الإتفاق؛ يلتسين: «الأزمة العراقية حسمت فعلياً»

انتهزت روسيا الفرصة التي اتاحها توقيع الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة للإشادة بمساهمتها بالنجاح الدبلوماسي في تجنيب حصول عملية عسكرية، كاشفة ان الإتفاق يضمن لمفتشي الأمم المتحدة الدخول إلى جميع المقرات الرئاسية العراقية «من دون شروط».

ورأى الرئيس الروسي بوريس يلتسين أن الأزمة العراقية قد «حسمت فعلياً» مذكراً بأن موسكو اضطلعت بدور حيوي في تفادي توجيه ضربة عسكرية إلى العراق وقال: «الليلة حسمت القضية فعلاً (...) لقد أعطى (صدام) كلمته. منذ البداية كنا مع الحل الدبلوماسي للأزمة. نحن ضد أي عمل عسكري لأن ذلك لن يقف عند حدود العراق وإنما سيشمل مزيداً من الأراضي ومزيداً من الدول».

ومن ناحية ثانية قالت وزارة الخارجية الروسية إن الإتفاق الذي توصل إليه أنان مع العراق يعطي مفتشي الأمم المتحدة حرية تامة في الدخول إلى أي مواقع يريدونها في العراق.

أضاف بيان للوزارة قرأه كبير المتحدثين باسم الوزارة غينادي تاراسوف «موسكو تشيد بالإتفاق الذي أحرزه أنان والقيادة العراقية والذي يسمح للمفتشين الدوليين بحرية الدخول من دون قيود في أي مكان في الأراضي العراقية بأسرها». وتابع تاراسوف «إن هذا النجاح الدبلوماسي يتيح إمكانية مواصلة الأنشطة التي تستهدف تنفيذ قرارات المجتمع الدولي المتصلة بتصفية الترسانة العراقية المحتملة من أسلحة الدمار الشامل».

* قال ناطق باسم الوزارة الخارجية الروسية ٢٤/ ٢/ ٩٨ إن رفع الحظر النفطي «يجب أن يتم إثر انتهاء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة من مهمة نزع الأسلحة العراقية» و«أمل أن يفتح احترام قرارات الأمم المتحدة بدقة الطريق أمام رفع الحظر عن العراق».

* الموقف الروسي بعد انقسام مجلس الأمن حول القرار بشأن العراق

حذر وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف ٢٧/ ٢/ ٩٨ من «استفزازات» يمكن أن تعيد التوتر من جديد بشأن الوضع في العراق، وذلك على الرغم من توقيع الإتفاق الخاص بتفتيش المواقع الرئاسية العراقية. وأضاف «إن أصعب ما في الأزمة قد انقضى إذا لم نأخذ في الاعتبار بعض الفرضيات والاستفزازات».

وقال بريماكوف إنه يعتقد أن الرئيس العراقي صدام حسين سيحترم الإتفاق وأضاف: «رأيي الشخصي وما أملكه من تجربة يؤكدان لي أن صدام حسين سيحترم التزاماته»، لكنه شدد على تفادي «الاستفزاز من هذا الجانب أو ذاك».

* رأى الناطق باسم وزارة خارجية الصين (١٠/ ٢/ ٩٨) شو بانغ شو في اللقاء الصحافي نصف الأسبوعي أنه «لا يزال ثمة إمكان لحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية. لقد بينا بوضوح أننا لا نؤيد حلاً عسكرياً (. . .) لأن من شأن ذلك أن يفجر نزاعات أشد خطراً».

وغداة الزيارة التي قام بها المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون، أبلغ وزير الخارجية الصيني تشيان تشي شنغ إلى وزير الخارجية التركي إسماعيل تشيم الذي يزور بيجينغ أنه «يجب دعم جهود السلام التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان». ونقلت عنه وكالة الصين الجديدة للأنباء «شينخوا» أن «الصين قلقة جداً من التصعيد المتواصل في أزمة التفتيش عن الأسلحة العراقية، وتؤكد أن من الضروري الاستمرار في استخدام الطرق السلمية لتسوية المشكلة». وكرر أن «اللجوء إلى القوة لن يسوي الأزمة لكنه سيتسبب بخسائر في الأرواح البشرية وبدمار».

كما أكدت بيجينغ يوم ١٦/ ٢/ ١٩٩٨ بأنها لم تتخل عن خيار اللجوء إلى حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن لتعطيل أي مشروع قرار يدعو إلى استخدام القوة لحمل العراق على فتح قصوره الرئاسية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

ورداً على قول ريتشاردسون أن بيجينغ تخلت عن احتمال استخدامها «الفيتو» في مجلس الأمن إذا طرح مشروع قرار يتيح استخدام القوة ضد العراق، نفى الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية شو بانغزاو أن تكون بيجينغ تعهدت ذلك موضحاً أن «الطرفين اتفقا على ثلاث نقاط» هي؛ أن الوضع في العراق خطير وان بغداد يجب أن تحترم كل قرارات مجلس الأمن وتسمح لمفتشي الأممْ المتحدة بالقيام بمهمتهم وأن الحل الدبلوماسي هو الحل الأفضل للأزمة، و«في ما عدا هذه النقاط لم تصدر أي توصية عن الطرفين».

*** الموقف الصيني**

حمل رئيس الوزراء الصيني لي بنغ على الموقف الأميركي قائلاً: «لا يفترض أن يطلب أي بلد بالهيمنة المطلقة. هناك دول أو مجموعات دول عدة أخرى لها حق المشاركة في حل الأزمات الدولية». وأشار إلى أن «هناك الكثير من المنظمات الدولية في العالم بدءاً من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والكثير من المنتديات الدولية. والصين جاهزة للمساعدة في حفظ السلام والاستقرار في العالم عبر هذه الهيئات الدولية».

*** الموقف الصيني من الإتفاق**

رأت بيجينغ التي ساندت الجهود الديبلوماسية لحل الأزمة أن اللجوء إلى القوة لا يحظى

بشعبية في العالم. وكتبت صحيفة «تشاينا دايلي» أن «حل الأزمات الدولية بالقوة لم يعد يحظى بشعبية في عالم اليوم». وقالت في انتقاد مبطن لواشنطن إن «الإتفاق الذي وقع لتوه يثبت أن النزاعات يمكن حلها سلمياً وأن الحرب يمكن تجنبها بفضل جهود مشتركة للمجموعة الدولية».

* الموقف الروسي من قرار مجلس الأمن ١١٥٤

وعلى نقيض التفسيرين الأميركي والبريطاني، صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ٣/٣/٩٨ غينادي تاراسوف «هناك بند (في قرار مجلس الأمن) يحذر العراق من أي انتهاك ستكون له أوخم العواقب. لكننا لا نعتبر هذا البند ضوءاً أخضر آلياً لاستخدام القوة (. . .) غير أنني أعتقد أن وجهة النظر السائدة في مجلس الأمن هي أنه في حال عدم الإلتزام يجب أن يجتمع المجلس لينظر في الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع». وأشار إلى أن القرار ١١٥٤ تعهد احترام العراق دولة ذات سيادة ولوح أيضاً «بضوء في نهاية النفق» من طريق تعهد رفع العقوبات الإقتصادية إذا احترمت بغداد تماماً التزاماتها حيال الأمم المتحدة.

* الموقف الصيني من قرار مجلس الأمن ١١٥٤

أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية شو بانفتاو أن القرار ١١٥٤ لا يجيز لأي دولة اللجوء تلقائياً إلى القوة ضد العراق إذا لم تحترم بغداد الإتفاق الذي وقعته مع الأمم المتحدة. وأضاف: أنه في المستقبل «ستقع على عاتق مجلس الأمن خلال مناقشاته مهمة تحديد انتهاك العراق للإتفاق وإذا ما كان ينبغي التحرك لذلك». وأضاف أن «الأمر الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر هو تطبيق نص الإتفاق في أسرع وقت تفادياً لتكرار الأزمة ونأمل في أن يحترم العراق التزاماته جدياً».

* في بيجينغ دعا رئيس الوزراء الصيني لي بنغ ٥/٣/٩٨ في الجلسة الإفتتاحية للدورة التاسعة لمؤتمر الشعب الوطني إلى التقيد «الحرفي» باتفاق بغداد. وقال إن الصين «تقدر كثيراً» جهود الوساطة التي بذلها أنان. وفي انتقاد مبطن للولايات المتحدة أضاف «تؤكد الحكومة الصينية أن العلاقات بين الدول ينبغي أن تتأسس على (. . .) التعايش السلمي وعلى أن تحل كل الخلافات بطريقة سلمية عبر المشاورات بين متساوين عوض اللجوء إلى القوة أو إلى التهديدات العسكرية».

* أنان في بيجينغ

في بيجينغ، كرر نائب رئيس الوزراء الصيني تشيان تشي شنغ ٣١/٣/٩٨ إثر محادثاته مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي يقوم بجولة على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، دعم بلاده المستمر للإتفاق الذي انجزته الأمم المتحدة في شأن تفتيش المواقع الرئاسية في العراق. وأشاد بالأمين العام لـ«حكمته وبراعته الديبلوماسية في الأزمة مع بغداد». بينما امتدح أنان الدور الحازم الذي اضطلعت به بيجينغ قائلاً: «أريد أن أشكركم وأشكر

حكومتكم على الدعم الذي قدمتموه لحل الأزمة العراقية».

*** موسكو تسأل، هل كان التصعيد ضرورياً؟**

اعتبرت وزارة الخارجية الروسية ٦/٤/٩٨ أن نجاح مهمة تفتيش المواقع الرئاسية العراقية «أرسى قواعد جيدة للعمل سريعاً على إيضاح المسائل التي لا تزال تطرحها «يونسكوم» وشكل سابقة (. . .) وهذا الأمر يتيح البحث في مسألة رفع الحظر النفطي (عن العراق) بما يتفق تماماً وقرارات مجلس الأمن، ورأت أن عمليات التفتيش «أظهرت الحكمة» من مواصلة الحوار مع العراق.

وتساءلت في انتقاد ضمني للإدارة الأميركي، هل كان ضرورياً «تصعيد» النزاع الخاص بدخول مواقع حساسة؟ وأكدت أن «نتائج التفتيش تثبت مجدداً بصورة واضحة مدى صحة سياسة اللجوء إلى الديبلوماسية لحل الأزمة الخطيرة الأخيرة في شأن العراق والتي جعلت العالم كله متوتراً لعدة أسابيع». وقالت انه «سؤال في الصميم (. . .) هل كان ضرورياً تصعيد الموقف إلى ذلك الحد؟(. . .) من الواضح أن سياسة التعاون البناء مع بغداد كان لها الأثر اللازم».

*** وفد إلى موسكو**

أفادت وكالة الأنباء العراقية ٢٢/٤/٩٨ أن وفداً من حزب البعث الحاكم غادر بغداد متوجهاً إلى موسكو لإجراء محادثات مع المسؤولين الروس.

ونقلت عن رئيس الوفد عضو قيادة الحزب عبد الغني عبد الغفور ان «الوفد سيجري لقاءات مع قادة الأحزاب والقوى السياسية الروسية في اتجاه تعزيز العلاقات بين حزب البعث العربي الإشتراكي والأحزاب الروسية والعلاقات بين العراق والإتحاد الروسي وبما يخدم المصالح المشتركة»، وأشاد «بدور روسيا رئيساً وأحزاباً وقوى سياسية وشعبية في مساندة الحق العراقي في رفع الحصار الجائر المفروض على العراق».

*** موسكو تطلب وقف التفتيش عن الأسلحة النووية**

أفاد دبلوماسيون غربيون أن مجلس الأمن وافق يوم أمس ٢٤/٤/٩٨ على سماع وزيري الخارجية والنفط العراقيين محمد سعيد الصحاف وعامر محمد رشيد في الجلسة غير الرسمية التي سيعقدها يوم الإثنين ٢٧/٤/٩٨. وأشاروا إلى أن المندوب الروسي سيتولى رئاسة الجلسة التي سيتحدث فيها الصحاف ورشيد في إطار البحث في تمديد الحظر الدولي المفروض على العراق. وأعلن دبلوماسيون آخرون أن روسيا ستسعى إلى إقناع مجلس الأمن بوقف التفتيش عن الإمكانات العراقية لبناء أسلحة نووية بعدما أفاد خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن لا دليل على تطوير بغداد أسلحة كهذه. وذكر الدبلوماسيون أن البعثة الروسية لدى الأمم المتحدة وزعت على أعضاء المجلس مشروع قرار في هذا الشأن.

ولا تعني الموافقة على هذا المشروع أن مراقبة برنامج التسلح النووي العراقي ستتوقف بل «انتهاء التحقيق في البرنامج النووي العراقي السري مبدئياً».

* أشاد الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية زو باغنزاو ٢٨/٤/٩٨ «بموقف العراق المتعاون مع عمليات التفتيش عن الأسلحة» ورأى أن «على مجلس الأمن أن يخفف العقوبات تدريجياً وان يرفعها تبعاً لتنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً ودقيقاً».

*** بريماكوف يطالب بغداد بالإقرار بإنتاج غاز الأعصاب**

طالب وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف ٢٥/٦/٩٨ بغداد بالكف عن إنكار تزويدها رؤوس صواريخ ذاتية الدفع غاز الأعصاب «في أكس» قبل حرب الخليج وبالتعاون مع الخبراء الدوليين لرفع العقوبات عنها. وقال: «لا أعتقد أن الأمر يستحق أن تنكره بغداد، ينبغي تدمير رؤوس الصواريخ» وتساءل «لماذا الإهتمام بنفيها؟ الحقيقة أنهم لم يستخدموا على الإطلاق أسلحة بيولوجية في حرب الخليج؟»

وشبه الوزير الروسي موقف العراق بموقف إسرائيل التي قال إنها جهزت ما بين ١٢ و١٦ سلاحاً نووياً خلال حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ لكنها لم تستخدمها. ورأى أن «ذلك عمل طبيعي (. . .) فإذا كان بلد يملك أسلحة معينة وحاول أن يجعلها جاهزة للقتال فهذا شيء واستخدامها شيء آخر».

*** الموقف الروسي رداً على إطلاق صاروخ أميركي على رادار عراقي**

نقلت وكالة «انترفاكس» الروسية المستقلة عن الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية فلاديمير رخمانين أن «من الضروري فهم ما حصل وعدم قبول أي تصعيد» لهذا الحادث. وقال إن روسيا لا تملك معلومات كاملة عنه، مشيراً إلى أنها ستطلب معلومات من بغداد وواشنطن.

*** موسكو لا ترى سبباً لقصف العراق. وبيجينغ تدعو لضبط النفس**

انتقدت موسكو يوم أمس ١/٧/٩٨ إطلاق مقاتلة أميركية صاروخاً على بطارية صواريخ عراقية، كانت رصدت براداراتها أربع طائرات بريطانية.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية أن موسكو قلقة مما حدث وكرر دعوة سابقة للجانبين إلى ضبط النفس. واعتبر أن «الواقعة تثير الغضب بدرجة أكبر» لحصولها وسط مؤشرات لتحسن الوضع المتعلق بالعراق منذ توقيع مذكرة تفاهم في شباط الماضي بين الأمم المتحدة وبغداد. ودعت «الأطراف كافة إلى ضبط النفس وعدم اتخاذ أي خطوة من شأنها تعقيد الوضع وإلغاء هذه النتائج الإيجابية فعلاً التي أمكن التوصل إليها في الفترة الأخيرة في ما يتعلق بالتزام قرارات المجتمع الدولي في شأن العراق» وأكدت أنها «لا ترى أساساً أو سبباً لتصعيد الموقف».

وفي بيجينغ دعا ناطق باسم وزارة الخارجية الصينية إلى ضبط النفس قائلاً إن بلاده «تعلق أهمية كبيرة على هذه القضية وتدعو الأطراف المعنيين إلى ضبط النفس تجنباً لتدهور الأوضاع». كذلك دعا إلى «الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج».

الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة بين العراق والولايات المتحدة(*)

حرصت فرنسا على الرغم من انتمائها إلى المعسكر الغربي الليبرالي على تأكيد تمايزها عن الولايات المتحدة الأميركية زعيمة هذا المعسكر وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وولادة نظام دولي قائم على قطبية ثنائية أسست لها معاهدات يالطا عام ١٩٤٥.

فقد أرادت فرنسا ولو بقدر ضئيل من النجاح، رسم سياسة خارجية عرفت بالخط الثالث ما بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي واستقطاب عدد من بلدان العالم الثالث والمستعمرات السابقة حول هذه السياسة.

لقد شهد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران انهيار الإتحاد السوفياتي والقطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة، وساهم في صوغ معاهدة الإتحاد الأوروبي في ماستريخت في هولندا عام ١٩٩٢، وفي عهده اندلعت أزمات دولية عدة اتخذت خلالها فرنسا مواقف متمايزة عن الموقف الأميركي.

فخلال حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت) دانت باريس الغزو العراقي للكويت فور حدوثه، وقررت تجميد الأرصدة العراقية في فرنسا، ووافقت على قرار مجلس الأمن بفرض الحظر الإقتصادي على العراق. لكنها لم تبد الحماس البريطاني ـ الأميركي نفسه في ما يتعلق بإرسال قوات عسكرية إلى الخليج.

ومنذ بداية الأزمة فضلت فرنسا «حلاً عربياً» لها، وأرسلت المبعوثين إلى الدول العربية بحثاً عن هذا الحل بغية تسويقه ودعمه. وبعد فشل التوصل إلى مبادرة عربية توجهت فرنسا صوب الإتحاد السوفياتي الذي كان هو الآخر يفضل حلاً سلمياً. ومن المحادثات الفرنسية ـ السوفياتية خرجت فكرة عقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلات منطقة الشرق الأوسط. لكن باريس خشيت من أن يتحول الاحتلال العراقي للكويت إلى امر واقع بانتظار عقد مثل هذا المؤتمر فاشترطت على بغداد الموافقة على الانسحاب من الكويت.

ورفضت واشنطن فكرة عقد مثل هذا المؤتمر الدولي أو الإشارة إليه في مشروع قرار يعرض على مجلس الأمن، وتمسكت بإنذار العراق بالإنسحاب من الكويت دون قيد أو شرط. وهنا أصبح الخلاف الفرنسي ـ الأميركي واضحاً. وفي أجواء مشحونة بالتوتر وبالتحضير لضربة عسكرية كبرى للعراق لإجباره على الإنسحاب من الكويت، وخوفاً على مصالحها في المنطقة عموماً ولدى دول الخليج العربي خصوصاً لم تستطع فرنسا إلا الموافقة على جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، على الرغم من تأكيدها المستمر على تمايز واختلاف سياستها عن السياسات الأميركية والبريطانية.

(*) لقد رجعت في هذا المقال إلى ما كتبه الباحث في العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية غسان العزّي في شؤون الأوسط ـ آذار ـ ١٩٩٨.

وعندما عرض مشروع القرار ٦٧٨ الذي يصرح باستخدام القوة ضد العراق، طلبت فرنسا تمديد المهلة أمام العراق حتى ١٥ كانون الثاني / يناير بدلاً من بدايته. وفي ١٥ كانون الثاني تقدمت فرنسا بمشروع قرار لمجلس الأمن عرف باسم «المبادرة الفرنسية الأخيرة للسلام» لكن هذا الإقتراح سقط بسبب رفضه من العراق وواشنطن معاً، وكان الحل العسكري قد تقدم إلى نقطة اللاعودة. وأدركت فرنسا أن بقاءها خارج الميدان أو اشتراكها دون فعالية في مثل هذا الحل العسكري قد يضعفان مكانتها الدولية ويهددان مصالحها في الخليج العربي، ويبعدانها عن المشاركة في أي ترتيبات خاصة بالمنطقة بعد انتهاء الأزمة، وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بالقول: «قررنا المشاركة في الحرب كي نحتفظ لأنفسنا بمكان في الصفّ الأول من الأمم». وقد ركز ميتران في دفاعه عن قرار خوض الحرب على مكانة فرنسا المهددة في النظام الدولي وعلى المصالح الفرنسية التي لا بد أن تتأثر مستقبلاً. وكانت الشركات الفرنسية الكبرى قد بدأت تحس بالقلق إزاء حصول الشركات الأميركية والبريطانية على معظم العقود من السعودية ومن الحكومة الكويتية في المنفى استعداداً لفترة ما بعد الحرب.

وهكذا غلبت فرنسا المصالح على المبادىء وأيقنت أن عليها الإلتحاق بالركب قبل أن يفوتها «إذا كانت الحرب القادمة وإذا كانت نتيجتها مرئية من الآن، إذاً، فأي صالح لفرنسا أن تكون بعيدة عن معسكر المنتصرين فيها، خصوصاً أنه المعسكر الذي سيضع شروط التسوية المنتظرة في الشرق الأوسط والتي سوف ترسم خرائطه من جديد»[١].

أمل الفرنسيون ان تنتهي حرب الخليج الثانية بتحرير الكويت ولقد تم ذلك فعلاً وصدر القرار ٦٧٨ عن مجلس الأمن ووقع العراق تحت حصار شامل وتحت وطأة اللجنة الخاصة التي شكلتها الأمم المتحدة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل «يونسكوم». لكن مؤتمر مدريد للمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية والذي بدأ أعماله في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ لم يفرد مقعداً أمامياً لأوروبا أو فرنسا وتجاهل الأمم المتحدة كلية، وبدا واضحاً من الممارسات الأميركية اللاحقة أن «النظام العالمي الجديد» الذي وعد به جورج بوش غداة الإنتصار على العراق في بداية شهر آذار / مارس ١٩٩١ لم يكن أكثر من رغبة أميركية في السيطرة على العالم عبر الأمم المتحدة أو تحت غطائها[٢]. وعلى صعيد آخر لم تحصل فرنسا من «غنائم الحرب» إلا بقدر مشاركتها فيه وحصدت الشركات الأميركية أكثر من تسعين في المئة من عقود إعادة إعمار الكويت.

---

(١) محمد حسنين هيكل: أوهام القوة والنصر ١٩٩٢ ص ٥١٣ ـ ٥١٤ ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(٢) غسان العزّي، «الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية ـ الأميركية» شؤون الأوسط العدد ٧٠ ـ آذار / مارس ١٩٩٨.

الإدارة الفرنسية للأزمة العراقية ـ الأميركية الأخيرة

تميزت فرنسا عن كل الدول الغربية الأخرى بانخراطها مباشرة في الأزمة العراقية ـ الأميركية منذ اللحظة الأولى بحثاً عن مخرج ديبلوماسي الأمر الذي يلخص بالقول: إن فرنسا كانت هذه المرة «خزان الأفكار العملية»، بدءاً بفكرة إدخال الأمين العام إلى الحلبة، مروراً بفكرة فرق مختلطة لتفتيش القصور الرئاسية وانتهاء بعدد لا يحصى من التفاصيل (. . .) كانت باريس تعمل وكأنها «أم العروس» تنتج فكرة بعد أخرى، تبادر (للمرة الأولى بعد سبع سنوات) إلى توجيه رسالة شخصية، بعض أسطرها مكتوب بخط اليد إلى الرئيس العراقي، وتبادر أيضاً إلى استقبال وزير الخارجية العراقية (للمرة الأولى أيضاً) في قصر الأليزيه وإلى تشجيع يومي للأمين العام بدأ في اليوم الأول للأزمة وانتهى بإعارته طائرة فرنسية للذهاب إلى بغداد»[١].

عند اندلاع الأزمة اتصل الرئيس الفرنسي جاك شيراك بنظيره الأميركي بيل كلينتون، ووعده بتحذير بغداد من «العواقب الخطيرة» التي ستنجم عن تصلبها ثم اتصل بباقي أعضاء مجلس الأمن الدائمين لتبني موقف موحد في مواجهة العراق، ثم أعلن تأييده لمضاعفة إنتاج النفط العراقي (إلى ٥,٢ مليار دولار فصلياً) بموجب القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) تلبية «لحاجات المواطنين العراقيين»[٢]، ثم أرسل شيراك على وجه السرعة مبعوثاً إلى بغداد هو السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية برتران دوفورك ومهمته «تحذير العراق من المخاطر التي يحملها الوضع الحالي». والتذكير بمبادىء الحل الدبلوماسي التي لا يمكن أن تقوم إلا على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي[٣]. وفي فيينا التي يزورها أكد شيراك موافقته على «أن يفرض على العراق احترام كل قرارات مجلس الأمن، ولكن إذا أمكن ذلك دون إرسال قنابل تقتل النساء والأولاد فذلك أفضل»[٤].

سلكت الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية ـ الأميركية طرقاً ثلاثة متوازنة

١ ـ الضغط على العراق

حرصت باريس وبدقة متناهية على ألا يسيء الرئيس العراقي تفسير تمايزها عن واشنطن ولندن. ومنذ الرسالة الأولى التي وجهها شيراك إلى الرئيس العراقي صدام حسين طلب منه الإنصياع لقرارات الأمم المتحدة تجنباً «لأوخم العواقب».

وقد كرر المسؤولون الفرنسيون أن على العراق تأمين دخول خبراء نزع السلاح التابعين لـ«يونسكوم» إلى كل المواقع التي يعتبرون تفتيشها ضرورياً. وهذا هو فحوى الرسائل الشخصية

(١) غسان سلامة «من يحمي اتفاق بغداد» النهار ٢٦/ ٢/ ١٩٩٨.

(2) Le Monde, 1 - 2/2/1998.

(3) Ibid.

(4) Le Monde, 3/2/1998.

التي وجهها الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الرئيس العراقي صدام حسين منذ بداية الأزمة. وكتب بعض أسطرها بخط يده: ان موقفاً سلبياً من قبلكم قد يهدد كل المكتسبات التي تحققت في السنوات المنصرمة[١].

وتلبية لمطلب العراق بأخذ كرامته وسيادته في الاعتبار، اقترحت باريس أن يصار إلى التمييز في إجراء التفتيش بين القصور الرئاسية بحد ذاتها وبين محيطها، أي أن يرافق أعضاء «يونسكوم» الـ٢١ الذين يفتشون القصور نفسها، دبلوماسيون من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي[٢]. لكن العراق أصر على أن تقوم «يونسكوم» بعملها لمرة واحدة وخلال شهرين على الأكثر، الأمر الذي رفضته واشنطن وأصرت على أن قبول العراق بـ«يونسكوم» وحريتها بالعمل دون تحديد للوقت ولعدد المرات أمر لا نقاش فيه.

وبعد رفض العراق للإقتراح الفرنسي، أعلن جاك شيراك أن «على العراق أن يحترم بدقة متناهية مجمل قرارات الأمم المتحدة»، إذا أراد أن يحصل لاحقاً على «الإندماج في المجموعة الدولية» وإن «رفض صدام حسين الموافقة على تفتيش القصور الرئاسية من قبل خبراء الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة جداً، والحل الديبلوماسي ما زال ممكناً بشرط الإنصياع الدقيق لقرارات الأمم المتحدة، والوقت يمر بسرعة وقد يداهمنا فجأة».

وهكذا فإن اللهجة الفرنسية حيال العراق كانت لا تخلو من صيغة الأمر بالإنصياع للأمم المتحدة، ومن التهديد بترك الولايات المتحدة تستخدم القوة، الأمر الذي عبر عنه شيراك بعد انتهاء الأزمة بالقول: «انتهت الأزمة بفعل أمرين: استنفار الجهاز العسكري الأميركي واستنفار الجهاز الدبلوماسي الفرنسي تحديداً. وهما معاً سمحا بالتوصل إلى حل وتجنب ضربة كان يمكن أن يكون لها نتائج خطيرة[٣].

٢ ـ التنسيق مع الولايات المتحدة

منذ بداية الأزمة العراقية ـ الأميركية الأخيرة، حرصت باريس على الحوار المستمر مع واشنطن وحازت مبادرتها على تأييد معظم دول الشرق الأوسط المعارضة لاستخدام القوة، لأنها مثل فرنسا لا تؤمن بفاعليتها[٤]. وفي بريطانيا والولايات المتحدة فإن هذه الشكوك بفعالية القوة العسكرية قسمت الرأي العام والطبقة السياسية، وفهمت لندن وواشنطن أن الاختلافات القائمة مع باريس ليست خلافاً في العمق، ولكن حول الطريقة. وبمعنى آخر إن فرنسا لا تبحث عن الإلتفاف على قرارات مجلس الأمن، ولكنها تسعى لإقناع العراق بالإمتثال لها.

---

(1) Le Monde, 18/2/1998.
(2) Le Monde, 10/2/1998.
(3) Le Monde, 27/2/1998.
(4) Le Monde, 18/2/1998.

وقد لاحظ الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن أميركا لم تنتقد فرنسا مطلقاً وتساءل لماذا؟ قبل أن يجيب: «لأننا لم نعارض أبداً الرئيس كلينتون، ففي العمق كلانا نسعى لهدف واحد هو السلام، ولو لجأنا إلى وسائل مختلفة»[1].

ووقفت باريس موقفاً وسطاً بين روسيا التي بدت وكأنها تؤيد السلوك العراقي وأميركا التي تقرع طبول الحرب «وبدا واضحاً منذ عشاء العمل بين مادلين أولبرايت وفيدرين في ٢٩ / كانون الثاني / يناير في باريس أن البلدين يرغبان بالعمل معاً وأنهما لا يريدان كسر وحدة مجلس الأمن ويحسبان بدقة النتائج الممكنة للضربة العسكرية الأميركية»[2].

٣ ـ دعم الأمم المتحدة وأمينها العام

منذ لحظة اندلاع الأزمة، تعاطت الدبلوماسية الفرنسية معها على أنها أزمة بين العراق والأمم المتحدة (وليس الولايات المتحدة). وانكب النشاط الدبلوماسي الفرنسي على ما بين الحد الأقصى الممكن من الظروف الملائمة لنجاح مهمة كوفي أنان في بغداد وتشجيعه على القيام بهذه البادرة مهما كلف الثمن، وإقناع واشنطن بضرورتها كفرصة أخيرة. وقد أعلن كوفي أنان في مقابلة مع القناة الثانية من التلفزيون الفرنسي بعد عودته من بغداد التي سافر إليها بطائرة شيراك الخاصة، أن «مساعدة فرنسا كانت كبيرة جداً» وانه من بغداد كان على اتصال دائم بالرئيس شيراك ووزير الخارجية فيدرين وأكد أن «مسألة الكرامة مهمة جداً للعالم العربي».

وأكد أنان أن العراق تنازل أخيراً لأنه تعرض لضغوط كثيرة منها من الرئيس شيراك نفسه. وقد اعتبرت باريس نفسها المنتصر الأول لنجاح مهمة أنان في بغداد لأنها حققت احترام قرارات الأمم المتحدة من جانب العراق مع المحافظة على كرامة هذا الأخير في خضوعه للتفتيش الدولي[3]. والإتفاق الذي وقعه أنان مع الوزير العراقي طارق عزيز في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٨ في بغداد يفرض على العراق احترام مبدأ دخول مفتشي الأمم المتحدة إلى المراكز التي يشتبهون بها من دون تحديد للوقت ولعدد المرات[4]. وهو يحقق الشروط الفرنسية القائلة بأن التنازلات يجب أن تتناول الشكل وليس العمق وأن لا تسمح للنظام العراقي بأكثر من انقاذ ماء الوجه[5]، أو كما يقول الدبلوماسيون الفرنسيون: «يجب احترام كرامة العراق وسيادته»[6].

وعملت الدبلوماسية الفرنسية على عدم ترجمة بغداد إلى قرار يسمح للولايات المتحدة باللجوء إلى القوة دون موافقة الأمم المتحدة إذا خرق العراق بنود الإتفاق. وهكذا وبعد

---

(1) Le Monde, 27/2/1998.
(2) Le Monde, 25/2/1998.
(3) Liberation 25/2/1998.
(٤) نص الإتفاق ـ صحيفة لوموند ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨.
(5) Liberation 24/2/1998.
(6) Ibid.

مشاورات ومحادثات صدر في ٢ آذار / مارس ١٩٩٨ القرار رقم ١١٥٤ عن مجلس الأمن بإجماع أعضائه ليحذر العراق من «العواقب الوخيمة جداً» إذا خرق الإتفاق وليفرض عليه أن يمنح «فوراً ودون شروط ودون عوائق» للمفتشين الدوليين «التسهيلات المنصوص عنها في القرارات المختصة (. . .) والضرورية لتأمين تطبيق القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وكل مخالفة ستكون لها أوخم العواقب على العراق[١]. وقد اعتبرت روسيا وفرنسا هذا القرار انتصاراً لهما لأنه تجنب مفهوم اللجوء الآلي إلى القوة.

وهكذا فإن باريس خرجت أقوى من السابق في هذه الأزمة وهي برهنت عن قدرتها على التوفيق بين تحالفها مع الأميركيين والوقوف في وجههم في أزمة كبرى الأمر الذي لم يحصل منذ وقت طويل[٢].

ويتصور الرئيس الفرنسي جاك شيراك أنه «لو حدثت الضربة لانتهت يونسكوم، ولفتح الباب أمام العراق ليطور من جديد أسلحة الدمار الشامل، ولرحل كل الجهاز التابع للأمم المتحدة الذي يؤمن إدارة المساعدات الإنسانية في العراق، أي لانتهت هذه المساعدات. وهكذا تطورّ، كان سيغذي كرهاً عميقاً للغرب لدى كل الشعوب العربية والإسلامية[٣].

ودعا شيراك إلى الخروج من سياسة «الإحتواء المزدوج» الأميركية والعمل باتجاه إيجاد الشروط اللازمة لادراج إيران والعراق في الحظيرة الدولية. كذلك لاحظ أن الأزمة كشفت أنه من الممكن الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب دون تشنج ودون إهانة أحد ودون عدوانية أي مع المزيد من التناغم[٤].

واللافت أيضاً هو هذا التناغم الحاصل بين الرأي العام الفرنسي والطبقة السياسية، وتماسك هذه الأخيرة حيال الأزمة العراقية ـ الأميركية. فقد دل استطلاع للرأي[٥] أن ٥٧ في المئة من الفرنسيين ضد التدخل العسكري الأميركي و٢٣ في المئة معه. وعشية «عاصفة الصحراء» كان الرأي العام الفرنسي منقسماً بين مؤيد (٥٠ في المئة) ومعارض (٥٠ في المئة). أما عن مشاركة فرنسا في التدخل العسكري عام ١٩٩٨ فقد رفضها ٦٥ في المئة من الفرنسيين وأيدها ١٨ في المئة فقط[٦].

أخيراً يمكن القول: تبقى السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط عموماً، وإزاء الأزمة العراقية ـ الأميركية خصوصاً محكومة بعدة ضوابط، إذ ليس كل ما ترغبه فرنسا تناله على

---

(1) Le Figaro 3/3/1998.
(2) Liberation 24/2/1998.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) Le Parisien 20/2/1998.
(6) Ibid.

المستوى الدولي، وليس كل ما يريده العرب منها ممكناً. وهي لا تستطيع في نهاية المطاف حتى لو لم تشترك في الضربة العسكرية الوقوف في الإتجاه المعاكس لأميركا من أجل العرب[١]. وفرنسا مرتبطة بمثولها طائعة أمام متطلبات الأمن الغربي الشامل الذي تظلله المظلة النووية الأميركية لذلك كانت لهجة التعامل الفرنسي مع النظام العراقي تزداد شدة كلما اقترب موعد العملية العسكرية الأميركية[٢].

خبير فرنسي في «أسلحة الدمار الشامل» يقول: الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية.... هزيلة

هذا المقال نشرته صحيفة «الأسبوع العربي» العدد (٢٠٠٢) تاريخ ٢٣/٢/١٩٩٨ عن الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية في رأي أحد أبرز الخبراء الأوروبيين في موضوع الأسلحة النووية والباليستية والكيمياوية والبيولوجية الخبير فرنسيس دولوبو والذي عرض آراءه في الحدّ من انتشار هذه الأسلحة في دراسة صدرت له في صحيفة تقنية مختصة محدودة الإنتشار تدعى «دراسات الدائرة» أحببت أن أعيد نشره في كتابي هذا لأهميته في عالم الأسلحة التي لا أعرف عنها شخصياً إلا القليل.

يقول دولوبو:

إنه بات من المسلم به أن بعض الدول تمتلك أسلحة نووية وأن دولاً أخرى تعمل لامتلاك هذه الأسلحة بدون الإعلان عن ذلك. وإن عمليات التفتيش التي تقوم بها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وفي إطار «معاهدة حظر الإنتشار» غير قادرة على تفادي هذا الواقع الذي لا يرغب فيه الأميركيون ونادي الدول النووية، عموماً.

ويشير الخبير الفرنسي إلى أن «التهديدات الجديدة» ليست نووية وحسب، فالانتشار يتعلق أيضاً بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، كما بالأسلحة التقليدية التي يعد انتاجها والاتجار بها حكراً على مجموعة محدودة من الدول الصناعية. ويلفت بشكل خاص إلى الأسلحة الكيمياوية التي استخدمت خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وقد سبق استخدامها في الحرب العالمية الأولى، ضد الحبشة على أيدي القوات الإيطالية. والأسلحة الكيمياوية تشكل حالياً «سلاح الفقراء النووي» لأن الحصول عليها سهل وأقل كلفة (من السلاح النووي) وأقل تطلباً على مستوى التقدم التكنولوجي. وبخلاف ما تدوي به أبواق

---

(١) غسان العزّي «الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية ـ الأميركية». شؤون الأوسط آذار ١٩٩٨.

(2) Courrier internationel 12 - 18/2/1998.

الإعلام الأميركية والإسرائيلية في هذه الفترة، يؤكد الخبير الفرنسي أن «الأسلحة البيولوجية ليست ذات قيمة عسكرية ذات شأن وهي تقترن بشروط استخدام لا يمكن الركون إليها وبفعالية يصعب تقديرها».

أسلحة الدمار

وماذا عن «انتشار» أسلحة الدمار الشامل؟

إنها على ثلاثة أنواع، كما يقول دولوبو.

الأول هو النووي ويستلزم حكماً معارف ومواد وجهازاً بشرياً وإمكانات مالية، وعلى مستويات مختلفة، وخصوصاً توفر خبراء في مجالات عديدة مترادفة: الفيزياء النووية، الكيمياء، التعدين، الالكترونيك، الإنفجارات، المعلوماتية وما شابه. وهو يرى أن العراق توفرت له هذه الشروط بنسبة متقدمة. وعموماً ليس صعباً حيازة مواد أساسية مثل الأورانيوم ٢٣٥ والبلوتونيوم ٢٣٩.

الأورانيوم ٢٣٥ يتوفر طبيعياً ولكن ممزوجاً بالأورانيوم ٢٣٨ بنسبة ٧ في الألف. والمطلوب حيازة هذا المركب واستخراج «النظير ٢٣٥» منه، وهو الوحيد الملائم للاستخدامات العسكرية. وتتم هذه العملية بسبل مختلفة تستدعي جميعاً إنشاءات صناعية متطورة. وبشأن العراق كانت المفاجأة أنه اعتمد في هذا المجال التقنية المدعوة «كهرو مغناطيسية». وهي التقنية التي استخدمها الأميركيون منذ حوالى خمسين عاماً لأن أي تقنية أخرى أكثر تطوراً لم تتوفر له. وهذه التقنية لم تضبطها عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة العالمية للطاقة النووية.

هذا بشأن الأورانيوم ٢٣٥.

أما «البلوتونيوم ٢٣٩» فهو لا يتوفر في الطبيعة وينبغي بالتالي إنتاجه ومادته الأولى هي أيضاً الأورانيوم المستخدم في مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. أما استخلاصه من الأورانيوم فيتم بطرق كيمياوية معقدة وفي مختبرات خاصة تدعى «ساخنة» لأنها تعمل على أجسام بالغة الإشعاع. وبعد ذلك تتم تهيئة هذه المادة، أي وضعها في جهاز للإنفجار، وهي عملية بالغة الدقة من الناحية التكنولوجية ويلي ذلك «جهاز الإشعال» وتأمين مصدر للنيوترونات يتحكم بالإنفجار النووي في الوقت المناسب. وهذه أيضاً تقنية متطورة جداً. وحتى في هذه المرحلة لا تعتبر المادة صالحة للإستخدام العسكري فالمطلوب دراسة حجمها ووزنها وضمان استخدامها ميدانياً. وهذا يستدعي معارف تقنية إضافية خاصة لم تبلغها القوى النووية إلا بعد تجارب طويلة الأمد.

وبالتالي، إن غالبية بلدان العالم عاجزة عن امتلاك سلاح نووي في المدى المنظور، إلا إذا توفر لها عبر طرف أجنبي.

واستطراداً، إن التهويل الأميركي والإسرائيلي بانتشار الأسلحة النووية في المنطقة، مبالغات سياسية أساساً.

الأسلحة الكيمياوية

الأسلحة الكيمياوية أسهل منالاً وقد استخدمت (بالإضافة إلى الحرب الأولى على أيدي الإيطاليين) في حالات ضيق عسكري ما، وهذه الأسلحة أربعة أصناف

- الحارقة، مثل الايبريت وهي تنال من البشرة وأجهزة التنفس.
- الخانقة مثل الكلور.
- مسممة الدم وهي تقضي على الأوكسجين فيه، وأهمها حامض السياندريك.
- مسممة الأعصاب وهي تصيب الجهاز العصبي بالشلل وتؤدي إلى الإختناق.

واستخدام النوعين الأخيرين يدعى «المزدوج» وقد نسجت حوله الأساطير خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعبر بعض الأقلام «الموالية» للعراق.

غير أن الخبير الفرنسي يضعها هنا أيضاً في مستواها الحقيقي حين يقول حرفياً: «إن استخدام الأسلحة الكيمياوية في أرض المعركة قليل الفعالية». انه سلاح يهدف إلى بث الرعب أساساً ولكن لدى عدوّ لا يملك سبل الحماية. وعلى مستوى دولي ليس هناك معاهدة حظر لانتشار الأسلحة الكيمياوية تضاهي معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ولدى الولايات المتحدة وروسيا كميات ضخمة من هذه الأسلحة.

وتبقى الأسلحة البيولوجية.

وبشأنها أيضاً يذكر الخبير الفرنسي ما يسقط هذا الفيض المدوّي من التهويل الأميركي والإسرائيلي بشأن «المخزون العراقي» منها. يقول

«إن البيولوجي (السلاح) هو أقل ملاءمة للعمليات العسكرية. غير أنه من جهة أخرى سلاح «إرهابي». وهو لا يستدعي إلا «استثمارات ضئيلة» وبسهولة يمكن الاحتفاظ بسرّه لأن عملية البحث عنه صعبة، إلا إذا انتشر وباء ما على نطاق واسع».

ويضيف

هناك فئتان من العوامل (البيولوجية) أولاهما السموم التي تأتي من الأجسام الحية مثل البوتولين المعروف جيداً وبكثافة قاتلة هي أقل ألف مرة من مادة السارين. وهناك أيضاً عناصر حاملة للوباء تثير اضطرابات في الجسم مثل «عصية انتراكس» (bacille) وهي تستعصي على العلاج.

لكن استخدام هذه الأسلحة البيولوجية ينطوي على مخاطر قد تصيب من يستخدمها أيضاً، لا العدوّ وحسب. فليس من السهل أبداً التحكم بانتشارها كما يصعب جداً تطهير المكان منها في حالة انتشار الوباء. واستطراداً، إن الإعتقاد أن رئيس دولة ما يجعل هذه الأسلحة في مكان إقامته مسألة غريبة، إلا إذا افترضنا أن هذا الرئيس لا يحرص أبداً على حياته. ويبدو أن تجربة العراق في صنع هذه الأسلحة محدودة جداً فقد باشر بها بعد نهاية الحرب مع إيران ثم أدرك محدودية جدواها ـ فضلاً عن مخاطرها ـ في فترة قصيرة،

كما يرجح خبراء أوروبيون عديدون (سنة ١٩٩٠ على الأرجح).

مفعول

ويبقى مفعول هذه الأسلحة وهو بكل تأكيد، وفق تقارير علمية، دون ما يتحدث عنه المسؤولون الأميركيون بأشواط هائلة. والدليل هو ما يعرف بجدول ستيف فيلير (Steve Feller) وقد اعتمدته مؤسسة «الأمن الدولي» (International Security) عام ١٩٩١.

والملاحظ وفق الجدول أن الدفاع المدني قادر على تقليص الخسائر بمعدل ٢ في الأسلحة التقليدية والنووية وبمعدل عشرة في الأسلحة البيولوجية والكيمياوية. وهذا لا يعني أن الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية لا تعتبر من «أسلحة الدمار الشامل» غير أن الوقاية منها ممكنة إلى حد بعيد. وبكل تأكيد لا يقدر العراق على «إبادة نصف البشرية» إذا ما توفرت لديه. والدليل هو ـ تكراراً ـ الدراسات العلمية العسكرية الغربية ـ الأميركية والأوروبية خصوصاً. ولا شك في أن وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين ورئيس «اللجنة الخاصة» (يونيسكوم) يعرفان ذلك تماماً. ومن الجائز اعتبار تضخيم أهوال الأسلحة التي يعتبر أن العراق يمتلكها من قبيل الحرب السياسية والنفسية.

وماذا عن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وجنوبي المتوسط؟

هناك ترسانة نووية قائمة في إسرائيل وعصية على وكالة الطاقة الذرية، كما يقول الخبير الفرنسي. وإسرائيل لم توقع أصلاً على اتفاقية حظر الأسلحة النووية. وهي تملك صواريخ لنقل هذه الأسلحة النووية، وخصوصاً «أريحا ١» و«أريحا ٢» ومداهما يتراوح بين خمسمائة وألف كيلومتر وبشحنة يتراوح وزنها بين مئتين وخمسين وخمسمائة كيلوغرام. وتملك إسرائيل أيضاً جهاز إطلاق يدعى شاريت يعمل بواسطة القمر الصناعي وهو «يخترق القارات».

أسلحة العراق

وماذا عن العراق؟

انه البلد الوحيد في المنطقة الذي اعتبر انه من حقه امتلاك السلاح النووي، كما يقول الخبير دولوبو. وقد أطلق أربعمائة وخمسين صاروخ «سكود» خلال حرب الخليج الأولى والثانية لا يتجاوز مدى بعضها تسعمائة كيلومتر. وربما أجرى تجارب على صاروخ يبلغ مداه الفي كيلومتر.

ويملك العراق أصلاً مخزوناً من الأسلحة الكيمياوية ومنها «المزدوج» الشهير وقد كان يملك مفاعلين نووين للبحث العلمي في (التوتية) وبذل جهداً على صعيد امتلاك الأورانيوم وامتلك «مفاعلاً خفياً» من إنتاج صيني.

كل هذا لا يصنع «قنبلة» غير أن الخبير الفرنسي يرى هو أيضاً أن العراق مصمم

على امتلاك السلاح النووي متى سنحت له الفرصة.

وخلاصة هذه الدراسة؟

إن «التهديد» الوحيد بالمناسبة، كما ترى واشنطن و«يونيسكوم» هو السلاح الكيمياوي والبيولوجي.

ولكن هذين السلاحين، كما يقول دولوبو الذي ينسب إلى العراق مقاصد تسلحية لا شك فيها، ضئيل الشأن على المستوى العسكري.

وأحد الأدلة هو ندرة استخدامهما.

وقد تكون هذه القناعة في صميم جهود غير المقتنعين بأن هذا الملف ـ إذا صحت الظنون بشأنه ـ يستدعي «حرب خليج ثالثة».

التوثيق اليومي لمواقف فرنسا

* في باريس أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلهارت أن فرنسا «متضامنة مع شركائها في مجلس الأمن».

وقال في ٢٤/ ١٠/ ٩٧ «لقد عملنا عبر سلسلة من التعديلات على تحسين نصوص بحث فيها تدريجاً لأننا كنا نسعى إلى اتفاق يسمح بالحفاظ على وحدة مجلس الأمن. لقد توصلنا إلى تحسين النص بالنسبة إلى المشروع الأساسي الذي اقترحه الأميركيون (. . .) وبعد هذا التصويت، يبقى من الضروري أن ينصاع العراق لقرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بإزالة الأسلحة» وأضاف «لذلك ندعو العراق إلى الإستمرار في التعاون مع اللجنة الخاصة في انتظار التقرير الذي سترفعه في نيسان المقبل. وبلادنا لا تزال متضامنة تضامناً كاملاً مع شركائنا في مجلس الأمن للتوصل إلى التطبيق الكامل لقرارات الأمم التحدة» في شأن العراق.

*** فرنسا وروسيا تحذران بغداد من وقف التعاون**

حذرت روسيا وفرنسا اللتان امتنعتا عن التصويت إلى جانب القرار الأميركي ضد العراق في مجلس الأمن مؤخراً، بغداد من مغبة السير في خطة وقف التعاون مع الأمم المتحدة.

وكانت الحكومة الفرنسية قد حذرت العرق أمس ٢٨/ ١٠/ ٩٧، من مخاطر وقف تعاونه مع اللجنة الدولية، وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلهارت أن الحكومة الفرنسية وجهت تحذيراً إلى العراق من «المخاطر التي يعرض نفسه لها بوقف تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية».

وأضاف المتحدث أن باريس قامت الأحد الماضي ٢٦/ ١٠/ ٩٧ بتحرك «شديد الحزم» في بغداد لتحذير العراق من هذه المخاطر. وأضاف أنه «لا يمكن أبداً إعادة النظر في قرارات مجلس الأمن» مذكراً بموقف فرنسا التي تعتبر أن «تعاون العراق التام والكامل مع اللجنة الخاصة ما يزال الأمل الوحيد في أن يتمكن هذا البلد من رفع الحظر والعقوبات» المفروضة عليه.

وتابع يقول إن «فرنسا ترغب في عودة العراق إلى المجتمع الدولي لكن هذه العودة تمر عبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة».

*** الموقف الفرنسي من القرار العراقي بطرد الأميركيين من لجنة إزالة الأسلحة**

في باريس أكدت الحكومة الفرنسية ٢٩/ ١٠/ ٩٧ انه «لا يمكن القبول» بالقرار العراقي. وقالت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان لها، ان «هذا القرار غير مقبول وهو يتناقض مع قرارات مجلس الأمن التي تتمسك بها فرنسا بشدة» وطلب البيان من العراق «إعادة النظر في موقفه».

* حض الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلهارت ٣١/ ١٠/ ٩٧ الحكومة العراقية على التعاون الكامل مع اللجنة الخاصة دون تمييز، وأكد أن عملية إبعاد الأميركيين «تتناقض مع قرارات مجلس الأمن التي تحدد مهمات اللجنة الخاصة وحقوقها». وأبرز رغبة فرنسا «في تلافي التصعيد والمساهمة مع شركائها في استكشاف كل السبل المؤدية إلى التهدئة والحوار بدل منطق المواجهة» مبدياً «استعداد باريس للعمل في هذا الإتجاه مع الأعضاء في مجلس الأمن وخصوصاً روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا ومع الأمين العام للأمم المتحدة». ورأى أن «من المهم أن يظهر العراقيون بطريقة أو بأخرى حسن نيتهم واستعدادهم للتقيد بالتزاماتهم الدولية. ويجب ان تستمر اللجنة الخاصة في أعمالها مع الحفاظ على المهمة التي حددتها ومن خلال احترام قرارات مجلس الأمن. ومن المهم أيضاً أن يعي العراقيون أن لا طريق آخر للانضمام مجدداً إلى المجموعة الدولية (. . .) لا مجال آخر لوقف الآم الشعب العراقي إلا تطبيق القرار الرقم ٦٨٧».

*** الموقف الفرنسي بعد وصول الأزمة بين واشنطن وبغداد إلى حافة الإنفجار**

صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلهارت انه «يعود إلى مجلس الأمن أن يقرر إلى أي مدى تحترم القرارات التي اتخذها» منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، معتبراً أن المجلس وحده مخول «اتخاذ القرارات التي تمليها الظروف والحاجة إلى المحافظة على سلطته» بإزاء تحدي العراق للأمم المتحدة في مجال نزع أسلحته المحظورة. وأعلن تأييد بلاده لقرار الأمين العام للأمم المتحدة إرسال وفد خاص يضم «شخصيات بارزة» إلى العراق، آملاً أن يصل هذا الوفد في الساعات المقبلة إلى بغداد «لمحاولة تسوية المشكلة». وذكر أن إرسال هذا الوفد يستند إلى المادة التاسعة والتسعين من ميثاق الأمم المتحدة التي تخول الأمين العام للمنظمة الدولية «تنبيه مجلس الأمن إلى أي قضية يمكن أن تعرض الأمن الدولي للخطر».

*** الموقف الفرنسي بعد اعتراف بغداد بنقل معدات خاضعة للرقابة**

صرح الناطق باسم وزارة الخارجية جاك روميلهارت ان «المس بأنظمة المراقبة على المدى الطويل للمنشآت العراقية الحساسة لا يتلاءم والإلتزامات الدولية للعراق». وشدد على أن البعثة الدولية إلى بغداد «لا تفاوض العراقيين إنما تبلغ إليهم ما هو المطلوب وهو العودة عن

قرار» إخراج المفتشين الأميركيين من العراق.

* أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٧/ ١١/ ٩٧ في ختام القمة الفرنسية ـ البريطانية معارضة بلاده المبدئية لـ«أساليب القسوة» وكرر في الوقت نفسه ضرورة احترام العراق التزاماته. وقال إن «فرنسا لا تؤيد من حيث المبدأ، أساليب القسوة وخصوصاً اللجوء إلى القوة أو العقوبات (. . .) أما في حال العراق الخاصة فمن المؤكد أن على العراق أولاً وقبل كل شيء احترام الإلتزامات التي قطعها. ومن جهة أخرى هناك قرارات أصدرها مجلس الأمن ينبغي في الوقت الحاضر تطبيقها بكاملها ثم نرى لاحقاً».

* أسف الرئيس الفرنسي جاك شيراك ١٤/ ١١/ ٩٧ لـ«تعنت العراق في مواجهته مع الأمم المتحدة والموقف البالغ العناد الذي اتخذه حيال الخبراء الأميركيين» وأضاف «إنني آسف للموقف العراقي لقد وضعوا أنفسهم في جانب الخطأ بدرجة ما».

أما الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه قالت ان «على العراقيين أن يدركوا أنه ليس من مصلحتهم السعي إلى مواجهة مع مجلس الأمن» ووصفت الوضع بأنه «خطير جداً».

*** الموقف الفرنسي بعد اجتماع جنيف**

قال وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين ١٩/ ١١/ ٩٧ ان اجتماع جنيف سيسعى لإيجاد حل للأزمة. وأضاف «لن أخوض في التفاصيل والجميع يعرفون السياق الذي يعقد فيه الإجتماع والجميع يعرفون أن على العراق أن يفي بالتزاماته بما يتعلق بقرار مجلس الأمن» وقال «لكنني اعتقد أن هناك الآن اتفاقاً بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن على إيجاد حل سياسي وديبلوماسي».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن النقاط التي سيتناولها اجتماع جنيف هي

ـ تحسين برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اتفق عليه العراق مع الأمم المتحدة.

ـ تقييم التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة التي تطالبه بتفكيك برنامج أسلحة الدمار الشامل.

ـ السعي للوصول إلى إجماع في الآراء بشأن ما ينبغي للعراق عمله لإنهاء العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عليه عقب غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

وقالت المتحدثة للصحافيين «إن هدف الإجتماع هو إحاطة المشاركين علماً بما أسفرت عنه اتصالات وأنشطة بعضهم البعض حتى الآن. والأمل هو حدوث تلاق للأفكار». وقال مسؤول فرنسي إن توسيع اتفاق النفط مقابل الغذاء يمكن أن يكون جزءاً من تسوية بشرط أن يكون واضحاً أن هذه ليست ذريعة لرفض رفع العقوبات الأخرى إذا تعاون العراق تعاوناً تاماً مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

*** باريس ترفض شروط بغداد**

رفضت باريس يوم أمس ٢٨/١١/٩٧ إقتراح العراق فتح مواقعه الرئاسية أمام موفدين من الأمم المتحدة للتأكد من أنها لا تحتوي على أسلحة محظورة مع رفض دخول خبراء «يونسكوم» إليها.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن ـ غازو سوكريه «إن هذا الإقتراح لن يدفع الأمور إلى الأمام» مذكرة بأن لجنة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية «هي الوحيدة التي لا تملك تفويضاً لتحديد مكان الأسلحة وإبطال مفعولها». وأضافت «ينبغي أن يتوجه رئيس اللجنة ريتشارد باتلر سريعاً إلى ميدان العمل ليناقش شروط وترتيبات زيارة المواقع التي تعتبر حساسة. فهذه المسألة يجب أن تعالج بصورة عاجلة تجنباً لوقوع أي حادث».

وأكدت المتحدثة من جهة أخرى أن الإتفاق الذي عقده في ٢٢ حزيران ١٩٩٦ رئيس اللجنة الخاصة السابق رولف ايكيوس ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بشأن زيارة المواقع «الحساسة» «ليست له قيمة تعاقدية».

*** باريس تدعم تعديلاً جوهرياً لاتفاق النفط**

نقلت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية غازو ـ سوكريه ٩/١٢/٩٧ عن وزير الخارجية أوبير فيدرين، انه كرر أمام رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر موقفه من تجديد القرار الرقم ١١٤٣ الخاص باتفاق «النفط مقابل الغذاء» ستة أشهر إضافية، مبدياً أسفه العميق «لعدم تمكننا من توسيع إطار هذا الإتفاق والإكتفاء فقط بتجديد القرار ٩٨٦، لكننا ساهمنا في تخفيف معاناة الشعب العراقي التي باتت لا تطاق». وأضافت إن «فرنسا مع التعديل الجوهري لهذا القرار من الناحيتين الكمية والنوعية» موضحة «أنّ التعديل النوعي يتضمن شراء معدات للبنى التحتية وليس الدواء والغذاء فقط، فيما يلحظ التعديل الكمي زيادة نسبة تصدير النفط». وذكرت أن هذه التعديلات ستعرض على مجلس الأمن لمناقشتها حين يقدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تقريره خلال شهر كانون الثاني المقبل. ثم قالت إنه «فضلاً عن ذلك يمكن إضافة إصلاح عمل لجنة العقوبات نزولاً عند طلب العراق من أجل الإسراع في تلبية حاجاته الإنسانية». أما زيادة نسبة صادرات النفط العراقي فيمكن تحديدها انطلاقاً من القرار المنوي تقديمه في كانون الثاني.

*** موقف فرنسا تجاه رفض بغداد إعلان مجلس الأمن**

أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه أن فرنسا تجري اتصالات مع العراق ودول أخرى لتسوية مشكلة دخول مفتشي اللجنة الخاصة، المواقع «الرئاسية». وقالت «نعتبر أن من مصلحة الحكومة العراقية التعاون مع اللجنة وتالياً نستطيع تحقيق تقدم نحو

مراقبة جميع أوجه إزالة الأسلحة» خصوصاً انه «أحرز تقدم ملحوظ في ما يتعلق بالملف النووي حتى وإن كان لا يزال يتعين إجراء بعض التحقيقات» وأوضحت أن دخول المواقع «الرئاسية» ستكون «هدفاً رئيساً لمهمة رئيس اللجنة ريتشارد باتلر في العراق في ١٩ كانون الثاني» المقبل.

*** شيراك يشيد بإدارة الأمم المتحدة للأزمة العراقية**

أيد الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٩٨/١/٧ الطريقة التي اعتمدتها الأمم المتحدة «لبدء عملية إصلاحها» وإدارة الأزمة العراقية. وقال ان «المنظمة الدولية قامت بدورها كاملاً في الأزمة العراقية بحزم وحكمة وحصلت على احترام قرارات مجلس الأمن من دون الحاجة إلى استخدام القوة (. . .) لا بد من المضي قدماً في هذا النهج مع إيضاح الطريق لمخرج من الأزمة يتفق بدقة مع هذه القرارات التي تشكل قانوننا المشترك».

* في ٩٨/١/١٢ كرر وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين موقف بلاده «المرتكز إلى تطبيق العراق قرارات مجلس الأمن التي تفرض دخول لجنة التفتيش من دون قيود» المواقع المشتبه فيها. وذكر بـ«بنود إعلان رئيس مجلس الأمن الصادر في الثالث من كانون الأول ١٩٩٧ والذي طلب من لجنة التفتيش احترام سيادة العراق وأمنه وكرامته» لدى تنفيذ عملياتها. لكنه أوضح أنه «ليس على اطلاع على الظروف التي تمت فيها عمليات التفتيش الأخيرة والظروف التي اتخذ فيها العراق موقفه» وقال: «احتفظ لنفسي بالحق في التعليق لاحقاً» مشيراً إلى أن فرنسا «تتمنى بطبيعة الحال إيجاد حل لعمليات تفتيش المواقع الحساسة».

*** الموقف الفرنسي من القرار العراقي بوقف عمل فريق التفتيش**

أسف مساعد الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية إيف دوتريو «بشدة لقرار السلطات العراقية وقف مهمة تفتيش تجري حالياً على أرض العراق». وقال إن «هذا القرار يتعارض مع قرارات مجلس الأمن التي تعطي اللجنة الخاصة حقاً غير مشروط قبل أن توفد إلى العراق المفتشين الذين تراهم أنسب لاداء مهمتها».

*** باريس تعرض زيادة الخبراء الفرنسيين في اللجنة**

انتقدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن ـ غازو سوكريه ١٩٩٨/١/١٥ قرار بغداد منع المفتشين من زيارة مواقع يشتبه في أنها تحتوي على أسلحة محظورة، وقالت: إن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر سيناقش سبل تعزيز المشاركة الفرنسية في مهمات اللجنة لدى توقفه في باريس اليوم (٩٨/١/١٥) في طريقه إلى بغداد. وأفادت مصادر ديبلوماسية أن العرض الفرنسي ربما ساعد على تخفيف التوتر مع بغداد التي تطالب بأن تكون تشكيلة فريق التفتيش أكثر توازناً وألا يغلب عليها الأميركيون والبريطانيون.

وسئلت الناطقة عن قرار مجلس الأمن الذي ندد ببغداد فأجابت أن «القرار غير مقبول للسلطات العراقية في شأن مهمة ريتر هو الذي أملى رد فعل كهذا. وهذه الوحدة في مجلس

الأمن مهمة لتمكين باتلر من السفر إلى بغداد وهو يعلم أنه يحظى بالتأييد الكامل من أعضاء مجلس الأمن».

* أعلن مساعد الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية إيف دوتريو انه يمكن إيجاد «ترتيبات خاصة» مع السلطات العراقية تسمح بتفتيش المواقع الرئاسية. وذكر بأن الحكومة الفرنسية اقترحت «أن يرافق ديبلوماسيون من الدول الأعضاء في مجلس الأمن خبراء اللجنة الخاصة المخولين وحدهم الإشراف على نزع الأسلحة العراقية» لدى دخولهم المواقع الرئاسية.

* رفضت باريس اقتراح بغداد تجميد المحادثات حتى نيسان. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية إيف دوتريو «لا يمكننا أن نقبل فكرة الإنذار أو تجميد المحادثات لأن ذلك يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة وسيمنع إحراز تقدم».

*** الموقف الفرنسي في مواجهة التهديدات الأميركية خارج مجلس الأمن**

أمل الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٢٦/١/٩٨ أن يوافق العراق على قيام اللجنة الخاصة بتفتيش «المواقع التي يطلق عليها اسم المواقع الرئاسية والتي يرى الجميع أنها ليست في الواقع مواقع رئاسية» وقال: «آمل حقاً أن تفهم السلطات العراقية أن ثمة سبيلاً آخر غير المواجهة» وأشار إلى أن «فرنسا كانت قد شاركت بقوة وخصوصاً مع روسيا، في إفهام السلطات العراقية أن من مصلحتها التعاون وأن ليس هناك خيار آخر وإلا تعرضت بالطبع للعقوبات».

*** باريس تبدأ جهودها بالتعاون مع الروس**

أجرى المبعوث الفرنسي الذي وصل إلى بغداد يوم ١٩٩٨/٢/٣ محادثات مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز وصرح لدى وصوله إلى بغداد بأن «رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك كلفني تسليم رسالة إلى الرئيس صدام حسين. وقبل أن أسلمها لن أدلي بأي تعليق». وأفادت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه «أن مهمة دوفور تتمحور على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة بين العراق ومجلس الأمن يستند حصراً إلى القرارات الدولية. وعليه فإن رسالة رئيس الجمهورية جاك شيراك تتضمن اقتراحات عملية (محددة) تهدف إلى مواصلة المحادثات ومن دون إبطاء بين السلطات العراقية ورئيس «يونيسكوم» ريتشارد باتلر في شأن الترتيبات لدخول المواقع الرئاسية». وأبرزت ضرورة قيام هذه الترتيبات على مبدأ حرية دخول المفتشين التابعين للجنة مع أخذ احترام سيادة العراق وكرامة الشعب العراقي في الإعتبار». وتمنت أن يقدم باتلر في مستقبل قريب تقريره في شأن عدد المواقع الحساسة أو الرئاسية حسماً للخلاف القائم.

*** الوساطة الفرنسية**

وعلى خط الوساطة الفرنسية، استقبل الرئيس العراقي يوم أمس ١٩٩٨/٢/٤ الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية برتران دوفورك الذي يحمل مقترحات محددة تضمنتها رسالة من

الرئيس الفرنسي جاك شيراك. وأوضحت وكالة الأنباء العراقية أن صدام أبلغ إلى المبعوث الفرنسي موافقته على «العناصر الجوهرية» للمقترحات الفرنسية «في شأن الموقف الراهن وما ينبغي عمله في إطار التوصل إلى الحل السياسي المتوازن الذي ينسجم مع جوهر قرارات مجلس الأمن وأهدافها الحقيقية». وقالت إن الرئيس العراقي «عبر عن اهتمامه بما جاء في رسالة الرئيس شيراك وتقديره لمبادرته».

ومن جهة أخرى أعلنت الناطقة باسم الرئاسة الفرنسية كاترين كولونا أن يلتسين أعرب لشيراك في اتصال هاتفي «عن شعوره بإحراز تقدم في الموقف العراقي عن طريق التسوية الدبلوماسية». وقالت إن الرئيس الفرنسي سجل ذلك «باهتمام لأن فرنسا لا تزال تؤيد تسوية الأزمة بالوسائل الديبلوماسية» وإن «من الضروري إخضاع كل المواقع بما فيها المواقع الرئاسية للتفتيش والتدقيق».

وأكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه أن بلادها لا تزال تعارض أي عمل عسكري لتسوية الأزمة. وقالت «لا نريد الحل العسكري لتسوية هذه الأزمة ولسنا متقلبي الرأي. نحن نبحث دوماً عن الحل السياسي والسلمي والديبلوماسي ونحن قلقون من الوضع الراهن، فالأزمة خطيرة جداً».

وأكدت أن الموقف العربي سيكون ضد ضرب العراق وسينعكس على عملية السلام في الشرق الأوسط وأضافت أن «الأمر لن يتوقف عند هذا الحد فللعرب موقفهم أيضاً وستنهار كل الجهود التي بذلت لتمرير ما يسمى عملية السلام». واتهمت صحيفة «بابل» الإدارة الأميركية بالسعي إلى أمر واحد هو «استهداف العراق بحضارته وبنيته التحتية وشواخص نهوضه» وسخرت من «ادعاءات» واشنطن الحرص على تنفيذ قرارات مجلس الأمن واصفة إياها بأنها «مزاعم لإخفاء نزعة التدمير ومخطط التدمير الأميركي ضد العراق».

*** باريس لا تشارك في أي ضربة عسكرية**

برز يوم أمس ٥/٢/٩٨ تعارض واضح بين بريطانيا وفرنسا في مسألة استخدام القوة ضد العراق لحمله على فتح القصور الرئاسية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم»، إذ أكدت باريس أنها لن تشارك في «توجيه ضربة عسكرية أميركية ولن تعاونها لوجستياً لأن باريس تعمل للحل بالطرق الدبلوماسية».

وقال وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين «يمكننا القول إن ثمة بداية حلحلة في الموقف العراقي في شأن تفتيش المواقع الثمانية المسماة «رئاسية» وهي خطوة إلى الأمام لكنها غير كافية»، ملاحظاً أن عنصراً إيجابياً طرأ بعدما بدأ العراقيون يقولون ان من الممكن تفتيش هذه المواقع أو زيارتها من بعض ممثلي «يونيسكوم» وأضاف «فرنسا تقول للعراقيين إن ذلك ليس كافياً لأن من واجبهم السماح للجنة بمواصلة عملها وهو أمر غير معيب باعتبار أن كل الدول الكبرى السيدة الحرة والمستقلة تسمح بإجراء عمليات تفتيش خاصة بنزع الأسلحة». ورفض أي

مشاركة أو مساعدة لوجستية جوية أو أرضية إذا قررت الولايات المتحدة القيام بضربة عسكرية للعراق، لافتاً إلى أن ما تعمل فرنسا عليه هو «التوصل إلى حل بالطرق الديبلوماسية وعبر الإقناع السياسي ولم أفقد أملي في التوصل إلى ذلك». واعتبر أن ما ينشر أو يذاع في الولايات المتحدة عن سيناريوات الضربة المقبلة لا يعدو كونه ضغطاً أو محاولة ضغط. «وإذا أراد بعض الأميركيين أو بعض القوى والإدارات القيام بعملية عسكرية فلا يعني ذلك أنها ستحصل فعلاً أو أنها شرعية ولن تحل القضايا المطروحة. فالقضية هي طريقة إجراء عملية تفتيش حقيقية وذكية على أمد طويل لبرامج (التسلح) العراقية التي قد تشكل خطراً، وعليه فإن ثمة سباقاً على الوقت. وفي نظرنا، إن الجهود لم تنته بعد».

*** التحرك الفرنسي**

استمر التحرك الدبلوماسي الفرنسي فزار الأمين العام لوزارة الخارجية برتران دوفورك السبت ٧/ ٢/ ٩٨ السعودية والتقى وزير خارجيتها ثم انتقل إلى الكويت. وزار وزير الدولة الفرنسي للصناعة كريستيان بيريه اليمن وسلم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رسالة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي أكدت «حرص فرنسا على حل الأزمة سلمياً وعبر الطرق الدبلوماسية وبعيداً من اللجوء إلى الخيار العسكري». وصرح وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار في ميونيخ أن فرنسا ذكرت واشنطن بـ«حدود» أي عمل عسكري محتمل ضد العراق.

*** باريس متمسكة بالحل الدبلوماسي**

كررت باريس تمسكها بحل دبلوماسي للأزمة مع العراق حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين في ختام لقاء له مع نظيره وزير الخارجية المصري عمرو موسى يوم أمس (٩/ ٢/ ٩٨) في باريس «لن نتخلى عن جهودنا بل العكس هو الصحيح. وفرنسا تستخدم كل ما لديها من وسائل لمحاولة إيجاد مخرج سياسي وديبلوماسي للأزمة» مؤكداً أن باريس «تتفق تماماً في هذه النقطة» مع القاهرة.

وصرحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه أن الوزيرين «بحثا في ثلاث قضايا: الأزمة العراقية وعملية السلام ومسيرة برشلونة الأوروبية ـ المتوسطية».

وعن جولة الأمين العام لوزارة الخارجية برتران دوفورك في الشرق الأوسط للتوسط في الأزمة فأكدت أنها «كانت مفيدة جداً واستقبل في بغداد والعواصم الأخرى بحفاوة بالغة (...) والأفكار التي اقترحها لقيت استحساناً وعليه سنواصل متشاوراتنا مع أعضاء مجلس الأمن وخصوصاً مع شركائنا الأميركيين والروس والأوروبيين وحكومات دول الشرق الأوسط».

وعن السؤال، هل صارت فرنسا معزولة بعد إعلان المستشار الألماني هلموت كول أن القواعد الجوية الألمانية موضوعة في تصرف القوات الأميركية أجابت: «إن كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي متفقة على جوهر الموضوع أي تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وما من

مسؤول فرنسي أو الماني أو بريطاني إلاّ ويفضل الحل الدبلوماسي. وإذا ظهر نوع من الاختلاف فهو يتعلق بفرضية اللجوء إلى القوة، لكننا لسنا الآن في صددها لأننا نعمل على حل بالوسائل السلمية والديبلوماسية».

*** باريس تتحدث عن تضاؤل فرص الحل السياسي**

تحدثت باريس (١٠/٢/٩٨) عن تضاؤل فرص التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة بين العراق والأمم المتحدة. وقال وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين لإذاعة «فرانس انفو» «يجب الإعتراف بأن الفرص تتضاءل، لكن هذا لا يثبط عزيمة فرنسا التي ستواصل جهودها الدبلوماسية لإيجاد مخرج لهذه الأزمة». وأمل أن يكون صرف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان النظر عن القيام بجولة في المنطقة مجرد تأجيل لهذا التحرك. وصرحت الناطقة باسم الخارجية غازو ـ سوكريه «على رغم تضاؤل حظوظ حل سياسي سلمي فإن فرنسا ترى من الواجب مواصلة الجهود الديبلوماسية من دون هوادة لإيجاد مخرج لهذه الأزمة. وذلك يستدعي اقناع العراق بقبول تفتيشَ المواقع من قبل اللجنة المكلّفة برئاسة ريتشارد باتلر، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ومن دون انتهاك لسيادة العراق وكرامة شعبه». وعن تأجيل جولة أنان قالت «بحسب معلوماتي إن زيارته للمنطقة مرهونة بفائدتها أي التوصل إلى حل. ولكن على العراقيين التحرك أكثر إلى الأمام. ونعتقد من جهتنا أننا لم نستنفد بعد كل الوسائل الديبلوماسية المتاحة ما دام كوفي أنان لم يختبر كل المحاولات بما فيها الذهاب إلى بغداد حين تكون الظروف مؤاتية».

*** باريس مع استمرار المساعي (١٣/٢/٩٨)**

قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك في نهاية زيارة للنمسا أن لا حدود «للصبر الإنساني» لدى فرنسا في السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية. وأكد أن «فرنسا تعتقد أنه يجب عمل كل شيء لتجنب حل عسكري وتاليا فنحن نبذل جهودنا لتحقيق حلّ ديبلوماسي مع شريكينا في مجلس الأمن روسيا والصين». ونفى أن تكون فرنسا تتخذ حيال العراق خطأً أكثر تساهلاً من سائر أعضاء مجلس الأمن نظراً إلى مصالحها الإقتصادية في المنطقة قائلاً: «إنها مشكلة لا علاقة لها بالمصالح الإقتصادية إنها مشكلة أخلاقية إنسانية» لكنه أبرز واجب العراق في أن «يحترم تماماً قرارات مجلس الأمن».

وطالب مساعد الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية ايف دوتريو في مؤتمر صحافي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالتوجه في أسرع وقت ممكن إلى بغداد في محاولة لإيجاد مخرج سلمي للأزمة تحفظ للعراق سيادته على أراضيه.

*** باريس تطلب إطلاق يد كوفي أنان في التفاوض**

قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن جازو سوكريه «يجب أن نعطي ثقتنا

الكاملة للأمين العام كي يسعى إلى حل يحترم تماماً قرارات الأمم المتحدة، ونأمل أن يتمكن من الذهاب إلى بغداد في أسرع وقت ممكن ويجب أن يتمتع باستقلال كاف لكي تتوافر لمهمته فرصة أن تكون مثمرة» وأكدت وجود «حد أدنى من التوافق بين أعضاء مجلس الأمن على المبادىء التي تحكم مهمة كوفي أنان في بغداد».

*** شيراك يبدي تفاؤلاً عشية استقباله الصحاف: «قريبون تقنياً من حل مقبول للأزمة»**

أبدى الرئيس الفرنسي جاك شيراك يوم ١٦/ ٢/ ٩٨، عشية استقباله وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف تفاؤلاً متشجعاً باحتمال تجنب الخيار العسكري في الأزمة العراقية وقال في بيان أعلنته الناطقة باسمه كاترين كولونا «إننا قريبون تقنياً من حل مقبول للأزمة العراقية يحترم جميع قرارات الأمم المتحدة وينبغي الآن القيام بجهد حاسم».

ونقلت المتحدثة باسم الرئاسة الفرنسية عن شيراك قوله خلال لقاء مع مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبنسون أنه «يجب الآن بذل جهد حاسم». وصرحت روبنسون لدى مغادرتها قصر الأليزيه أن الملف الأهم الذي تدرسه حالياً هو «العراق» وقالت إنها جاءت إلى باريس «للإطلاع ولفهم الموقف الفرنسي بطريقة أفضل».

وأعرب الرئيس الفرنسي عن أمله في أن «يتوجه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى العراق بأسرع ما يمكن وأن تسمح له الزيارة بإيجاد حل».

الصحاف في باريس

في زيارة لوزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف تاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٩٨ إلى باريس أعلن أنه «تشرف بلقاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك حيث سلمه رسالة جوابية من الرئيس صدام حسين تتعلق بالوضع الراهن مؤكداً أن العراق في انتظار زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد» وأضاف «إن بلادنا وقيادتنا ستتعامل إيجاباً مع كل الأفكار والإقتراحات الهادفة إلى ترجيح كفة الحل السياسي ودعمه وإنجاحه».

أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك أكد لضيفه بأن «الوقت يضيق» وأن على بغداد «القيام بخطوات جديدة» لكي تسمح بإنجاح مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان المحتملة هذا الأسبوع في العراق معتبراً أن «تطبيق قرارات مجلس الأمن بحذافيرها» هو السبيل الوحيد لإعادة العراق إلى الأسرة الدولية حين يصبح ذلك ممكناً. الأمر الذي بدا وكأنه تحذير فرنسي مغاير للكلام الذي ساد خلال الأسابيع الخمسة الماضية ومستند إلى خشية باريس من ضربة عسكرية أميركية.

وأصدرت الرئاسة الفرنسية بياناً جاء فيه أن فرنسا «تؤكد من جديد ضرورة احترام العراق الكامل لمجموع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يسمح للعراق في الوقت المناسب بالعودة مجدداً إلى الإندماج في الأسرة الدولية». وأوضح

البيان «أن رئيس الجمهورية أبلغ ذلك بوضوح إلى وزير الخارجية العراقي وشدد على العواقب الوخيمة جداً لرفض العراق قبول تفتيش المواقع الرئاسية. ومن الآن فصاعداً فإن الوقت بات محسوباً». وأكد أن «هناك اليوم إمكاناً لإيجاد حل دبلوماسي ينسجم مع قرارات مجلس الأمن، وطلب رئيس الجمهورية تحقيق خطوات إضافية من أجل التوصل إلى حل يحترم الشروط الشرعية للأسرة الدولية. إن فرنسا ترى أن السعي إلى حل ديبلوماسي يجعل من الضروري من الآن فصاعداً قيام الأمين العام بزيارة لبغداد هذا الأسبوع، وتدعو فرنسا السلطات العراقية إلى اغتنام هذه الفرصة للقيام بما من شأنه إتاحة التوصل إلى اتفاق على ترتيبات تفتيش المواقع الرئاسية. وفرنسا تعتبر أن سبل المفاوضات لن تستنفد ما لم يقم كوفي أنان بهذه الزيارة».

رد فعل باريس الإيجابي على زيارة كوفي أنان لبغداد

* باريس تتحدث عن تراجع صدام حسين

صرحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه أن الحكومة الفرنسية «تمنت قيام كوفي أنان بهذه الزيارة لحل قضية محددة تتعلق بترتيبات دخول المواقع الرئاسية وترغب كسائر أعضاء الأسرة الدولية في حل دبلوماسي لهذه الأزمة». وأضافت أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن «طلبوا من أنان أن يظهر العراقيون نوعاً من المرونة لكي تتاح فرصة التوصل إلى اتفاق أو مشروع اتفاق يحظى بصدقية».

أما وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين أكد أن الحكومة الفرنسية وأنان «متفقان تماماً» على طريقة إيجاد حل ديبلوماسي للأزمة وأن الأمين العام «يعرف على أي أساس يمكنه الذهاب إلى بغداد (...) وسيقدم اقتراحات»، وأضاف أن الجدل يتناول الجوانب الإجرائية لعمليات تفتيش ثمانية مواقع رئاسية. وأشار إلى «إمكان تشكيل فرق مختلطة تضم مفتشين من اللجنة الخاصة وخبراء آخرين».

ونَدد وزير الداخلية الفرنسي جان ـ بيار شوفينمان بالموقف الأميركي داعياً إلى عدم توفير غطاء «لرغبة الديبلوماسية الأميركية في الحرب». ورأى أن «ما يعد له غير مقبول من وجهة نظر القيم الديموقراطية والجمهورية التي تجسدها فرنسا». وشدد على أن «الحرب تعني مواجهة مع العالم العربي ـ المسلم ونحن في غنى عن ذلك». وذكر بأن الحظر على العراق أوقع «قرابة مليون قتيل أكثرهم من الأطفال الذين تراجعت فرص بقائهم أحياء منذ الولادة».

وفي يوم ٢٠/٢/٩٨ بدت الصورة من باريس أكثر تشاؤماً من أي وقت مضى، إذ أن الإنطباع السائد لدى المسؤولين الفرنسيين لا يحمل على الكثير من الأمل بالرغم من الأهمية الخاصة المعلقة من قبل فرنسا على زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد. والسؤال المطروح في الأوساط الفرنسية يتمحور حول كيفية «تطبيق القرارات الدولية والحفاظ على كرامة الشعب العراقي» أي حول إمكانية تعديل شكل لجنة التفتيش الدولية بما يسمح

بقبولها من قبل العراقيين». وتختصر بعض الأوساط المطلعة في باريس الوضع الراهن بالقول بأن «الأميركيين لم يرسلوا كل هذه القوات إلى الخليج من أجل العودة خالي الوفاض. هم لا يريدون فقط إلزام العراق بعدم التعرض للجنة الدولية والمفتشين، ولكن أيضاً يحاولون منعه من القيام لاحقاً بأي خطوة استفزازية». وتضيف الأوساط المطلعة في باريس بالقول إن التشدد حيال العراق نابع من هذه الفرضية، وذلك «لأن الرئيس العراقي صدام حسين ربما لا يُقَدِّر بعد حجم العمليات العسكرية المرصودة ضد العراق أو انه واثق من قدرته على تحملها وتوظيفها لاحقاً لمصلحته، لكن حتى يتحقق ذلك، فلا أحد يستطيع التنبوء بما يمكن أن تؤدي إليه الحرب». هل ستؤدي الحرب المقبلة إلى تقسيم العراق وانفجار المنطقة؟ تجيب الأوساط الفرنسية المطلعة على هذا السؤال بالقول «إننا بالفعل نخشى على مستقبل الوضع العراقي» وتشير تلميحاً إلى أن الأميركيين لا يملكون حتى الآن أية استراتيجية واضحة لما بعد الضربات العسكرية، خصوصاً إذا ما بقي صدام حسين رئيساً أو إذا ما أريد له أن يبقى رئيساً لحسابات أخرى تتعلق بإيران ودول الخليج المجاورة.

وفي باريس بدا أن الرئيس الفرنسي شيراك وافق على التوجه الأميركي إذ دعا بعد محادثاته مع أنان، العراق إلى «قبول المقترحات التي سيعرضها الأمين العام للأمم المتحدة لأنها في الحقيقة مقترحات المجتمع الدولي بأسره» ووصف مهمة أنان بأنها «صعبة ومهمة».

وبعد وصول كوفي أنان إلى بغداد آتياً من باريس على متن طائرة «ميستير ٩٠٠» قدمها إليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، شددت وزارة الخارجية الفرنسية ٢٠/٢/٩٨ على ضرورة حفظ الإتفاق المطلوب مع بغداد كرامة العراق واعتراف كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن به. وقال مساعد الناطق باسم الوزارة ايف دوتريو أن «أعضاء مجلس الأمن جميعاً بمن فيهم الولايات المتحدة يجب أن يكونوا منطقيين مع أنفسهم، وبما أنهم قدموا دعماً كاملاً إلى كوفي أنان، فإذا عاد من بغداد باتفاق، فعلى مجلس الأمن الإعتراف بهذا الإتفاق وإقراره». وأضاف ان «زيارة أنان هي مبدأ ما يسمى زيارات القفازات البيض، الأمر يتعلق بإيجاد صيغة تفتيش تتفق وكرامة العراق». وأوضح «أن ممثلين رسميين للدول الأعضاء في مجلس الأمن يمكن أن يرافقوا مفتشي الأمم المتحدة بطريقة تحفظ كرامة العراق». ورأى أن «الصيغة العسكرية ليست فعالة في مجال تدمير الأسلحة». أما الوزير الفرنسي المنتدب لدى وزير الخارجية بيار موسكو فيسي فرأى أن مهمة الأمين العام للأمم المتحدة «أمامها فرص للنجاح»، وقال إن «مهمة أنان ليست مجرد زيارة تسبق هجوماً» على العراق «وينبغي أن تنجح الطرق الديبلوماسية لأن نتائج الحل العسكري اليوم ستكون مؤسفة تماماً».

*** باريس متفائلة لكنها تتريث في موقفها (بعد التوصل إلى اتفاق)**

أبدى المسؤولون الفرنسيون تفاؤلاً بالغاً بإمكانية نجاح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في التوصل إلى صيغة تكبح إمكانية توجيه الولايات المتحدة الأميركية ضربة للعراق،

وذلك على الرغم من تجنبهم الإسراع في إعلان مواقف بعدما أعلن في بغداد عن التوصل إلى اتفاق بين أنان والحكومة العراقية، فيما أفاد استطلاع للرأي بأن الأغلبية العظمى من الفرنسيين تعارض الخيار العسكري. وقد جاء في استطلاع لحساب صحيفة «الفيغارو» الفرنسية ومحطة «فرانس ٢» التلفزيونية أن ٥٥ في المئة من الفرنسيين يريدون «حياداً تاماً» لفرنسا في عملية عسكرية أميركية محتملة ضد العراق، وصرح وزير الخارجية الفرنسي جان بيار شوفينمان أن ضربة عسكرية أميركية للعراق تشكل «حماقة كبيرة». وقال في برنامج تلفزيوني: «إذا أقدم الأميركيون على هذه الحماقة الكبيرة فإنهم سيقدمون عليها هذه المرة من دوننا». ورأى أن العمل العسكري سيؤدي إلى تعزيز الأصولية «وبصفة كَوْني وزيراً للداخلية علي أن أقلق من الوضع النفسي السائد في الدول العربية والإسلامية.

*** بعد توقيع الإتفاق، فرنسا تطالب برفع العقوبات**

كانت فرنسا من أوائل الدول المرحبة بالإتفاق الذي توصل إليه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع القيادة العراقية، وذهبت إلى أبعد من ذلك بإعلان وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار، ان استكمال أعمال التفتيش الدولية للمواقع العراقية يلغي مبرر استمرار العقوبات المفروضة على بغداد.

وصرحت الناطقة باسم قصر الأليزيه كاترين كولونا أن شيراك وكلينتون اعتبرا في اتصال هاتفي أن الإتفاق الذي وقع في بغداد «يبدو لهما مطابقاً تماماً لقرارات مجلس الأمن ولتوصيات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن». وقالت إن شيراك «أشاد بتوقيع الإتفاق وجدد ثقته بعمل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي يبدو أن مهمته سارت سيراً حسناً».

*** باريس تأمل في تطبيق اتفاق بغداد لتحريك ملف العقوبات**

رحب رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان بالإتفاق وقال إن «من الضروري تجنباً لخطر نشوب أزمة جديدة تنفيذ هذا الإتفاق بحذافيره وبسرعة (. . .). إذا طبق هذا الإتفاق بفاعلية وسرعة فسيسمح لنا التعاون بين العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة بتجاوز مسألة إزالة الأسلحة والتحرك نحو رفع العقوبات والحظر». وكرر وزير الخارجية أوبير فيدرين أن فرنسا تأمل في أن يتيح حل الأزمة مع العراق رفع العقوبات قائلاً: «يجب أن نأمل في أن يتيح حل الأزمة تلبية كل القرارات (. . .). في هذا الوقت سيكون على أعضاء مجلس الأمن واجب ملاحظة أن كل الشروط قد لبيت، أي مراقبة مجمل أنظمة أسلحة الدمار الشامل وعندئذٍ سيتعين رفع هذا الحظر وتنظيم عودة العراق إلى المجتمع الدولي ومن ثم إعادة بنائه». وشدد على أن «سياسة فرنسا كلها تهدف إلى التعجيل في هذه اللحظة في ظل احترام القرارات» الدولية.

وصرحت الناطقة باسم الرئاسة الفرنسية كاترين كولونا أن شيراك والرئيس الروسي بوريس

يلتسين أجريا اتصالاً هاتفياً يوم ٢٤/٢/٩٨ قررا خلاله مواصلة التنسيق بينهما في الملف العراقي وصوغ مشروع قرار في مجلس الأمن يتعلق باتفاق بغداد. وقالت «إن فرنسا وروسيا رحبتا بنتائج مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وعبرتا عن تهانيهما للأمين العام (...). إن نص الإتفاق يؤكد أنه اتفاق جيد (...) إن رئيس الجمهورية يأمل في أن يطلع مجلس الأمن سريعاً على الإلتزامات العراقية وان يستطيع التحقق من أنها ستترجم عملياً بفتح المواقع الرئاسية أمام مفتشي الأمم المتحدة لأن هذا الأمر فقط هو الذي يسمح بالقول انه تم التوصل فعلاً إلى حل».

*** الموقف الفرنسي**

في باريس أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك مجدداً بتمسكه بتطبيق الإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة. وصرح ناطق باسمه «أن فرنسا متمسكة جداً بتطبيق الإتفاق». وقال وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين: إن زعزعة استقرار العراق «سيكون تصرفاً غير مقبول» في ظل عدم الإستقرار في الشرق الأوسط. وشدد على أن «الحد من القدرة العدوانية للعراق هو الشغل الشاغل الحقيقي للدول العربية».

*** الرئيس الفرنسي جاك شيراك يوجه تحذيراً إلى العراق:**

«كل الإحتمالات مفتوحة إذا انتهك الإتفاق»

نقلت الناطقة باسم قصر الأليزيه كاترين كولونا عن الرئيس الفرنسي قوله لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في اتصال هاتفي أجراه معه يوم أمس ٢٦/٢/٩٨ «يجب أن ينفذ (الرئيس العراقي) القرارات (الدولية) بحذافيرها. وهذا من مصلحة العراق» وان «فرنسا تحرص على توجيه رسالة واضحة جداً إلى العراق كي يواصل تعاونه مع الأمم المتحدة».

وفي وقت سابق وجه شيراك في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية تحذيراً إلى صدام حسين. فقد سألته الصحيفة عن موقف فرنسا في حال انتهاك العراق الإتفاق فأجاب «سنرى حينذاك كيف تبدو الأوضاع وماذا سيقول مجلس الأمن». وجدد في المقابل معارضته لتوجيه ضربات عسكرية تلقائية إلى العراق إذا لم يحترم الإتفاق قائلاً «إن القيام بضربة عسكرية تلقائية أمر غير مقبول. ونحن نعتبر أن الضربة العسكرية هي خطوة خطيرة جداً وبما أن تنفيذها سيكون باسم المجموعة الدولية فيجب أن يتولى مجلس الأمن مناقشتها».

وأعلن عن عزمه «توجيه رسالة خطية جديدة إلى الرئيس صدام حسين» و«سأعلمه بأن كل الاحتمالات مفتوحة وأن كل شيء ممكن وخصوصاً مسألة رفع العقوبات وعودة العراق إلى صفوف المجموعة الدولية، لكن ذلك يتطلب بالطبع قيام العراق بما هو مطلوب منه (...) وإذا لم يقم العراق بذلك فعليه أن يكون مدركاً أنه يواجه عواقب خطيرة».

ومن جهة أخرى شدد على «معارضته الشديدة» لفرض طرف واحد عقوبات وقال «ثمة

عقوبات أقرها مجلس الأمن، وفرنسا من أعضائه الدائمين، وهو يمثل الشرعية الدولية (. . .) لكن هذه العقوبات يجب أن تكون متينة ومتناسبة ويجب أن تكون فترتها الزمنية محددة ويجب أن ترتكز على معايير واضحة».

وأيد عودة العراق إلى المجموعة الدولية.

وأشار الرئيس الفرنسي إلى الإتصالات المستمرة التي أجراها خلال الأزمة العراقية مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وخصوصاً مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون. وقال: «لم نختلف إطلاقاً مع الرئيس كلينتون. . . . في الحقيقة كنا نعتمد وسيلتين مختلفتين لكن هدفنا كان واحداً وهو التوصل إلى السلام». ورأى أن «تضافر التعبئة العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة والتعبئة الديبلوماسية التي قامت بها فرنسا وبلدان أخرى أتاح نجاح مهمة (الأمين العام للأمم المتحدة) كوفي أنان ولم نكن لننجح وحدنا».

*** الموقف الفرنسي بعد انقسام مجلس الأمن حول القرار بشأن العراق**

أكد دبلوماسيون من فرنسا في ٩٨/٢/٢٧ أن فرنسا توافق على تضمين القرار تهديداً «بأقصى المضاعفات» لكن فقط عبر التأكيد بأن أي قرار برد عسكري على العراق يتطلب العودة إلى مجلس الأمن لأخذ الموافقة. ويطالب مشروع القرار العراق بإعطاء المفتشين الدوليين حرية فورية وغير مشروطة وغير مقيدة للوصول إلى المواقع التي يشتبه بوجود أسلحة محظورة فيها. وقال السفير الفرنسي آلان دبيجامنت أن لا مشكلة لديه مع توجيه التحذير من «المضاعفات الأقصى» إذا لم يلتزم العراق «هذا ليس مهماً، المهم أن يكون لمجلس الأمن أخذ القرار في هذا الخصوص» أي أن يحدد هو ما إذا كان هناك خرق عراقي أم لا وأن يحدد طبيعة الرد.

*** الموقف الفرنسي من قرار مجلس الأمن ١١٥٤**

وصل إلى بغداد ٩٨/٣/٣ الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية برتران دوفورك حاملاً رسالة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الرئيس العراقي صدام حسين. وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه إن «دوفورك سيلتقي اليوم ٩٨/٣/٤ عزيز ثم صدام» وأضافت أن «المبعوث الرئاسي سيشدد على تمسك فرنسا بالتنفيذ الكامل والسريع لمذكرة التفاهم التي وقعها أنان وعزيز وتبناها مجلس الأمن. كما سيؤكد مجدداً أن من مصلحة العراق العودة إلى الأسرة الدولية وهو ما يفرض عليه احترام قواعد المجتمع الدولي وشروط رفع العقوبات بعد أن تنفذ بغداد التزاماتها في شأن إزالة أسلحة الدمار الشامل». ووصفت القرار ١١٥٤ بأنه «متوازن» وأعربت عن «ارتياح فرنسا لأن القرار المشار إليه يتبنى مذكرة التفاهم بين أنان وعزيز. وهكذا سجل مجلس الأمن تعهد العراق فتح المواقع الرئاسية فوراً ومن دون شروط أمام لجنة التفتيش المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدولية للطاقة النووية. كما أنه يأخذ في الاعتبار الإهتمامات الشرعية للعراق، من حيث الحفاظ على أمنه وسيادته

واستقلاله ويدعو يونسكوم إلى احترامها». وأضافت: «أن القرار على رغم تضمنه تحذيراً من أوخم العواقب للعراق في حال عدم تطبيقه، إلا أن القرار يتضمن من جهة أخرى تذكيراً بالهدف (الأساسي) وهو رفع العقوبات».

وشددت على ارتياح بلادها إلى هذا القرار لأنه «يستبعد أي فكرة للتلقائية (في استخدام القوة) نظراً إلى دور مجلس الأمن في تقويم سياسة العراق وسلوكه وأي احتمال لخرقه والتزاماته، عندها فقط يقرر مجلس الأمن الخطة الواجب اتباعها».

* في موقف فرنسي يحمل إشارة إيجابية حيال بغداد قال مسؤول في حلف شمال الأطلسي في بروكسل إن باريس عارضت يوم أمس ١٩٩٨/٣/٤ تبنى إعلان لمجلس الحلف يهدد العراق بعواقب وخيمة في حال عدم تطبيق الإتفاق الموقع مع الأمم المتحدة. وشدد الإعلان الذي أعد بمبادرة من واشنطن ولندن وطرح على مجلس الحلف على احتمال فرض عقوبات كبيرة إذا رفضت بغداد تطبيق الإتفاق.

وأوضح المسؤول أن جميع أعضاء الحلف وافقوا خلال الإجتماع الأسبوعي لمجلس الحلف على الإعلان الذي رفضته فرنسا وحدها. وترى باريس أن القرار الذي تبناه مجلس الأمن في نيويورك متوازن وكاف بينما دخل المراحل الأولى لتطبيقه، وبما أن الحلف ليس طرفاً في الأزمة العراقية، فإن إعلاناً كهذا قد يكون علامة سيئة في وقت غير مناسب.

* رأت باريس يوم أمس ٩٨/٣/٥ أن «من حق العراق المطالبة بالتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم في شأن المواقع الرئاسية» وقالت إن الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية برتران دوفورك الذي أنهى مهمة في بغداد يوم أمس (٩٨/٣/٥) جدد موقف فرنسا الداعي إلى «التنفيذ السريع والكامل لمذكرة التفاهم» وشدد على أن «هذا الإتفاق يفتح آفاقاً جديدة للسلطات العراقية والمجتمع الدولي ويسمح بتحقيق تقدم حاسم في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من شأنه أن يؤدي إلى رفع الحصار المفروض منذ سبع سنين».

*** الموقف الفرنسي من عملية تفتيش القصور الرئاسية في بغداد**

رحبت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه ببدء عمليات التفتيش وقالت «من الواضح أن على العراق وكذلك على يونسكوم وفرق التفتيش التابعة لها، احترام الإلتزامات الواردة» في الإتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية. وذكرت بموقف فرنسا القاضي «بتحقيق تقدم سريع على طريق نزع الأسلحة العراقية وتاليا على طريق رفع العقوبات» المفروضة على بغداد.

*** الموقف الفرنسي من نجاح الجولة الأولى من تفتيش القصور الرئاسية في بغداد**

رحبت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه ١٩٩٨/٤/٣ بإنجاز المرحلة الأولى من التفتيش من دون أي مشكلة في «ظروف تعبر عن روح جديدة للتعاون»

وقالت: إن باريس تنتظر تقرير «يونسكوم».

* تحدث وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين إلى صحيفة «لاكروا» عن شكوك لا تزال قائمة في وجود مكونات أسلحة كيميائية أو جرثومية وقال: «يبدو أن الشق النووي بات واضحاً، والخبراء لا يزالون يتساءلون عن مصير اثنين من الصواريخ. لكن الأمور هي أكثر تعقيداً في ما يتعلق بمكونات الأسلحة الكيميائية والجرثومية التي هي بطبيعتها سهلة التوزيع» في أماكن متعددة.

وسئل عن احتمال رفع العقوبات فأجاب أن «الحظر يمكن أن يرفع عندما تكتمل الشروط (...) وهذا يعتمد في شكل كبير على العراقيين».

موقف فرنسي بارز من نتائج عمل «يونسكوم»

هل تتجدد الأزمة العراقية مع مناقشة تقرير باتلر؟

تتخوف أوساط دبلوماسية أوروبية في العاصمة الفرنسية من نشوء أزمة جديدة بين العراق وبعض أعضاء مجلس الأمن لخطة الشروع في ٢٨ نيسان الجاري في درس التقرير نصف السنوي الذي سيرفعه إلى المجلس رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر.

وسبب هذا التخوف «الشلل» الذي قد تقع فيه الديبلوماسيتان الروسية والفرنسية نتيجة الأزمة الوزارية في موسكو والتأهب الباريسي لدخول «الأورو» عشية قمة بروكسل بعد أيام، ما يفسح في المجال لواشنطن ولندن لتوجيه ضربة عسكرية محتملة إلى العراق.

وكان لمساعد الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية ايف دوتريو أمس ٢١/٤/٩٨ تصريح لافت قوم فيه التقارير الدولية الأربعة التي نشرت عن ملف التسلح العراقي النووية والبيولوجية والكيميائية حض فيه العراق «على احترام تعهداته وعلى إعطاء يونسكوم الدليل على موضوعيتها ودقتها العلمية في أداء مهمتها» وأشار إلى أن موقف فرنسا «متباين» في شأن الملفين البيولوجي والنووي والمواقع الرئاسية والصواريخ الباليستية نافياً رغبة السلطات العراقية في التراجع عن قرارها بمبدأ عمليات التفتيش المتواصلة للمواقع الرئاسية».

وقال: «نشرت أربعة تقارير وأود التعليق أولاً على ما نشرته الوكالة الدولية للطاقة النووية من جردة لأبحاث التفتيش عن البرنامج النووي العراقي والتقرير الصادر عن الإجتماع الأخير أوائل الشهر في فيينا للجنة التقويم التقنية في ما يتعلق بالملف البيولوجي (...) إن تقويمنا لهذين التقريرين متباين. وإن مجموعة الخبراء الدوليين الذين شاركوا في اجتماع فيينا أكدت أن التصريح العراقي عما يمتلكه من أسلحة بيولوجية غير مناسب وناقص، وعلى بغداد بذل جهود كبيرة من أجل تقديم وثيقة تحظى بالصدقية».

وأبدى أسف بلاده للنتائج التي أسفر عنها الإجتماع داعياً السلطات العراقية إلى التعاون

الفاعل مع اللجنة الخاصة وخصوصاً في اجتماعات التقويم التقنية التي يحضرها خبراء دوليون.

وأعرب عن «ارتياحه إلى التقدم الملموس الذي بدا أكثر وضوحاً وحصل في الأشهر الأخيرة» ملاحظاً «أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ركزت في تقريرها على آلية المراقبة الدائمة للنشاطات العراقية، ولم يعد الأمر محصوراً بالبحث عن برامج التسلح النووي السابقة. وهذا في ذاته فأل حسن إقامة نظام للمراقبة الطويلة الأمد يطاول كل النشاطات النووية في العراق».

وعلق على تقرير المجموعة الخاصة المكلفة تفتيش المواقع الرئاسية الذي «يتضمن شقين وقع أحدهما السيد جايانتا دانابالا والآخر وقعه نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة السيد دويلفر الذي يصف نتائج عمليات التفتيش التي قام بها خبراء يونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية» فقال إن هذين التقريرين من حيث الشكل «لا يتمتعان بالنبرة ذاتها» مذكراً بطرق العمل والآليات التي حددها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لتطبيق مذكرة التفاهم التي وقعت في ٢٣ شباط الماضي ومؤكداً أن تقرير المجموعة الخاصة يجب أن يعده رئيس المجموعة ويرفعه إلى مجلس الأمن رئيس «يونسكوم» عبر الأمين العام للأمم المتحدة» وشدد «على أن هذه الطريقة من شأنها ضمان تماسك جميع أعضاء المجموعة الخاصة ووحدة نظرهم، وهم الذين يحق لهم وحدهم تفتيش المواقع الرئاسية بموجب مذكرة التفاهم التي أشرت إليها».

ورأى أن تقرير دانابالا «أوضح من حيث الجوهر أن كل الصعوبات التي ظهرت خلال قيام مجموعته بمهمتها ذللت بطريقة مرضية بفضل ترتيبات تقنية خطية بموافقة الخبراء. وهكذا أخذت في الإعتبار متطلبات كرامة العراق كما فوضها نص المذكرة» وأضاف «أن دويلفر توصل إلى المحصلة الأخيرة في الملحق الذي وقعه إلى النتيجة ذاتها لكنه لاحظ (أن المسألة الجوهرية للطابع المتواصل لعمليات دخول المواقع الرئاسية) لم تجد حلاً لها لكن تأجلت».

ولفت إلى أنه «من وجهة نظر فرنسا لم تبد السلطات العراقية في أي وقت رغبتها في التراجع عن (قرارها) بمبدأ التفتيش وهي تعرف انه مبدأ يشكل أحد الأسس التي قامت عليها مذكرة التفاهم في ٢٣ شباط».

وتناول التقرير الذي سيقدمه باتلر كل ستة أشهر معتبراً «أنه يتضمن من حيث الجوهر نتائج التقويم نفسه الذي أجريناه لمختلف ملفات نزع السلاح العراقي، وإذا كانت لا تزال ثمة مسائل قليلة وذات أهمية ثانوية في حاجة إلى توضيح في ما يتعلق بالصواريخ الباليستية، ففي المقابل ثمة ملفات كيميائية وخصوصاً بيولوجية في حاجة إلى مزيد من التوضيح ما يستدعي تعاوناً أكبر من السلطات العراقية».

* بثّت إذاعة فرنسا الدولية ١٩٩٨/٤/٢٣ أن وفداً من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أجرى محادثات في باريس مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الفرنسيتين في شأن سبل زيادة نشاط فرنسا في اللجنة. وأوضحت أن هذه الزيادة تعني مشاركة فرنسية في المحادثات الفنية مع المسؤولين العراقيين وفي الزيارات المفاجئة

التي يقوم بها الخبراء للمواقع العراقية، إلى التصوير بالأقمار الإصطناعية والطائرات بواسطة طائرات «ميراج ٤».

*** موقف فرنسا مع بدء مجلس الأمن جلسته لتجديد العقوبات على العراق**

اعتبرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه ٩٨/٤/٢٧ أن الترسانة النووية العراقية انتهت ولم تعد قائمة، لكن شروط رفع الحظر «لم تكتمل بعد». وأعلنت أن بلادها ستطالب في مجلس الأمن بإغلاق الملف النووي وإعادة عمليات مراقبة النشاطات النووية العراقية إلى وضعها الطبيعي عبر «مراقبة مستمرة» ما يعني أن المجموعة الدولية ستبقى حذرة حيال هذا الملف.

وقال وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيديرين في حديث لصحيفة «لاتريبون» «إن الحظر المفروض على العراق سيرفع عندما تكتمل الشروط لذلك، أي تفكيك ترسانة أسلحة الدمار الشامل، واليوم يمكننا أن نعتبر أن ذلك تحقق بالنسبة إلى الملف النووي وهو صحيح بنسبة ٩٨ في المئة بالنسبة إلى الملف الصاروخي وأن العملية نفسها بدأت، لكنها لا تزال بعيدة الإنجاز في الملف الكيميائي وكثيرة الغموض في الملف الجرثومي» وخلص إلى أن «توافر الشروط (لرفع الحصار) لا يزال بعيداً».

* علقت باريس ٩٨/٤/٢٨ على قرار مجلس الأمن بإبقاء العقوبات على العراق. فدعت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية آن غازو ـ سوكريه المجلس إلى القيام «بمبادرة سياسية» حيال العراق تتمثل في إعلان أخذ العلم بإزالة الترسانة النووية العراقية خطوة على طريق رفع الحظر. وأملت أن «تتبنى الدول التي لا تزال متحفظة، قراراً في هذا المنحى». وأكدت أن «المواقف ليست جامدة والمناقشات مستمرة».

*** فيدرين: العلاقات مع بغداد سابقة لأوانها**

اعتبرت باريس ٩٨/٥/١٣ أن من السابق لأوانه إعادة العلاقات الديبلوماسية المقطوعة مع العراق منذ حرب الخليج بمبادرة من بغداد.

وقال وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين «إذا كان في إمكان العراق الإستمرار كما فعل في الأسابيع الأخيرة (في التعاون مع اللجنة الدولية) فهو يعرف أنه يمكنه الاعتماد على تفسير قانوني لقرارات مجلس الأمن من جانب فرنسا» وشدد على أنه «ليس ثمة قرار مخفي سيمنعنا عندما يحين الوقت من استخلاص نتائج» القرار ٦٨٧ في شأن شروط رفع الحظر.

*** الرئيس الفرنسي جاك شيراك يحض طارق عزيز على التعاون مع المنظمة الدولية**

أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٩٨/٥/١٤ أن «عودة العراق إلى المجموعة الدولية ممكنة ومرغوب فيها والطريق المؤدية إلى ذلك موجودة» داعياً بغداد إلى «اتباع طريقة عصرية تؤدي إلى مقاربة مختلفة تتميز بمزيد من التعاون مع الأمم المتحدة» ولاحظ «روحية جديدة من

التعاون» بين العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم».

وشدد لدى استقباله نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي طارق عزيز في الأليزيه على أن فرنسا «مع تطبيق القانون» مشيراً إلى أن «إزالة أسلحة الدمار الشامل ورفع الحصار عن بغداد مرتبطان».

ونقلت الناطقة باسم الأليزيه كاترين كولونا عن الرئيس شيراك أنه «لاحظ روحية جديدة من التعاون بين العراق واللجنة الخاصة» متمنياً «مواصلتها وتعزيزها». وأعلنت «أن رئيس الجمهورية كرر قوله إن التعاون مع الأمم المتحدة الذي يسمح برؤية النور في آخر النفق وهو يؤدي إلى نتائج أفضل من التصادم كما أظهرت الأحداث الأخيرة. وذكر بأن فرنسا اعتمدت منذ ١٩٩٠ قاعدة بسيطة هي الإلتزام الكامل لكل قرارات الأمم المتحدة، وأن فرنسا مع تطبيق القانون، مشيراً إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ورفع الحصار مرتبطان عبر نصوص واردة في قرارات الأمم المتحدة. (الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧). وذكر بأن قراءة باريس كانت دائمة شرعية في تنفيذ كل القرارات وأن فرنسا من الدول التي ترغب في إظهار النور في آخر النفق».

*** موقف فرنسا من تقرير «يونسكوم» عن العراق**

أمل المندوب الفرنسي ٤/٦/٩٨ آلان ديجاميه أن يعود رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر إلى مجلس الأمن حاملاً «لائحة بما ينبغي عمله لوضع نظام مراقبة طويل الأمد» للأسلحة العراقية.

*** فرنسا ترحب**

غداة اتفاق رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز على خطة لإزالة الأسلحة المحظورة تمتد شهرين، سارعت باريس ١٥/٦/٩٨ إلى الترحيب بالإتفاق الجديد. واعتبر مساعد الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية ايف دوتريو أن الإتفاق يفضي «إلى آفاق ستساهم على ما يبدو لنا في تحريف ملف» إزالة الأسلحة العراقية.

*** الموقف الفرنسي من إطلاق صاروخ أميركي على رادار عراقي**

قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الفرنسية ٣٠/٦/٩٨ آن غازو ـ سوكريه «نأمل في الحصول على إيضاحات سريعة من بغداد لمعرفة ما حصل في أي حال، تدعو فرنسا العراق إلى التحلي بأعلى درجة من ضبط النفس بعد هذا الحادث المؤسف في إطار تحسين العلاقات بين العراق والأمم المتحدة منذ الإتفاق الموقع بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز (...) يجب أن تجنب أي تصعيد للوضع قد تكون انعكاساته مأسوية على أمن المنطقة واستقرارها».

*** حملة ملصقات**

في باريس، أعلنت منظمة «ايكيليبر» الإنسانية الفرنسية أنها بدأت حملة ملصقات في كل أنحاء فرنسا لتقول «لا» للحصار المفروض على العراق. وتهدف الحملة إلى تحريك الرأي العام الفرنسي قبل جلسة مجلس الأمن الذي ينبغي أن يقرر إبقاء رفع العقوبات المفروضة على العراق إثر التقرير نصف السنوي الذي قدمه رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر.

وقال رئيس المنظمة آلان ميشال في مؤتمر صحافي أن «٣٣٠٠ ملصق ستعلق في باريس وضواحيها وكذلك في أكثر من ٢٥ مدينة فرنسية بين ٣ تموز ومنتصف آب».

الدور البريطاني وموقفه من الأزمة ـ توثيق يومي

*** الموقف البريطاني من القرار العراقي بطرد الأميركيين من لجنة إزالة الأسلحة**

في لندن، اعتبر وزير الخارجية البريطاني روبن كوك قرار العراق «غير مقبول على الإطلاق». وقال في بيان «ندد بهذه المحاولة العراقية الصارخة لإملاء إرادته على مجلس الأمن. ومرة أخرى أظهرت الحكومة العراقية احتقارها التام لإرادة المجتمع الدولي». وتوقع من مجلس الأمن الرد بكل قوة ممكنة، وأشار إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين تبحث في الرد على العراق.

* في لندن، نشرت صحيفة «الاوبزرفر» ٢/١١/٩٧ أن العراق قرر طرد المفتشين الأميركيين لأنهم كانوا على وشك اكتشاف مخزون سري من غاز قاتل شديد الفتك يهاجم الجهاز العصبي.

ونسبت إلى خبراء دوليين في نزع السلاح يعملون في العراق أن مفتشي الأمم المتحدة اكتشفوا أن بغداد أوصت على ٧٥٠ طناً من المنتجات الكيميائية التي تستعمل في إنتاج غاز «في ـ أكس» الذي يعتبر أشد خطراً من غاز السارين بعشرة أضعاف.

وصرح باتلر للصحيفة «اعتقد أننا بدأنا نشم رائحة ما ولهذا ربما، من بين أسباب أخرى، اتخذ العراقيون قرارهم» طرد المفتشين الأميركيين.

وأكدت الصحيفة أيضاً أن المفتشين الدوليين تمكنوا أيضاً من اكتشاف أن العراقيين استوردوا ٤٠ طناً من المنتجات المخصصة لزرع جراثيم تسبب مَرَضَيّ الجمرة والبخص من أجل إنتاج «خليط من الأسلحة» يمكنه قتل نصف سكان العالم. وأضافت أن العراقيين شحنوا صواريخ وقنابل وقذائف بمواد جرثومية لاستخدامها «سلاحاً استراتيجياً». وأن المهندسين العراقيين أعدوا طائرة «ميغ» قادرة على التحليق من دون طيار لنشر العناصر القاتلة فوق خطوط الأعداء.

*** الموقف البريطاني بعد تنفيذ صدام تهديده بطرد الخبراء الأميركيين**

صرح وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون ١٣/١١/٩٧ «ينبغي عدم تفسير هذا

الإجراء بأنه إرسال لحاملة الطائرات إلى الخليج لم يتخذ حتى الآن أي قرار من هذا النوع» وشدد على أن لندن «لا تزال تأمل أن يذعن صدام حسين لقرار مجلس الأمن وستستمر في اتخاذ كل الإجراءات الدبلوماسية للحصول على ذلك ولكن في الوقت نفسه لا نريد استبعاد اي احتمال».

*** تحذير بريطاني**

أعلنت لندن ١٤/١١/٩٧ أنها وضعت سرباً من الطائرات الحربية في حال تأهب مدة ٤٨ ساعة في حين قال رئيس الوزراء طوني بلير إن الرئيس العراقي يرتكب «خطأ فادحاً» إذا استمر في تحدي المجتمع الدولي. وأضاف أنه ينبغي منع العراق من الحصول على أسلحة دمار شامل لأنه «إذا حدث ذلك فإن العواقب ستكون أشبه بالكوارث ليس على المنطقة فحسب وإنما على العالم بأسره».

وقال وزير القوات الجوية جون ريد أن حكومته قررت وضع سرب من طائراتها المقاتلة التي ستعزز الطائرات على متن الحاملة «اينفنسيبل» في حال تأهب.

*** الموقف البريطاني بعد تقديم باتلر تقريره إلى مجلس الأمن**

أسف المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة السفير جون ويستون للموقف العراقي ١٨/ ٩٧/١٢ قائلاً إن هذا الأمر يبعد إمكان رؤية «النور في نهاية النفق» أي رفع العقوبات عن العراق. وسئل عن الخيارات المطروحة بما فيها الخيار العسكري، فأجاب إن موقف الحكومة البريطانية هو «ما من شيء مقرر وما من شيء مستبعد».

*** الموقف البريطاني بعد أن أوقفت بغداد عمل المفتشين الدوليين**

قال وزير الدفاع البريطاني جوج روبرتسون ١٢/١/٩٨ إن بلاده سترسل حاملة الطائرات «الستريوس» إلى مياه البحر المتوسط الأسبوع المقبل لتحل محل حاملة الطائرات «انفنسيبل». وأكد أن القوات المسلحة البريطانية ستبقى في حال تأهب في البحر المتوسط إلى أن يوافق العراق على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع سلاحه.

*** الموقف البريطاني ١٣/١/٩٨**

انضمت لندن إلى واشنطن في التنديد بقرار الرئيس العراقي لـ«تحديه إرادة المجتمع الدولي» وقال وزير الخارجية البريطاني روبن كوك انه «مرة أخرى يتحدى صدام حسين إرادة المجتمع الدولي. واملاء تشكيل فرق التفتيش من حق الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة وليس العراق. إن الجولة الحالية من التفتيش ينفذها ٤٤ شخصاً من ١٧ دولة. ومن الواضح أن ادعاء العراق انحياز الفرق زائف».

*** لندن ترسل حاملة طائرات إلى محيط الخليج**

أرسلت لندن حاملة طائرات إلى محيط الخليج على أثر مغادرة فريق التفتيش الذي يرأسه الأميركي سكوت ريتر بغداد متهماً السلطات العراقية بمنعه من القيام بمهمته. وقد قررت وزارة الدفاع البريطانية ١٦/١/٩٨ ان ترسل مجدداً حاملة الطائرات «اتش أم أس انفنسيبل» إلى محيط الخليج ووصفت هذا الإجراء بأنه «وقائي». وقال وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون «لا نزال مصممين على فرض احترام سلطة الأمم المتحدة والأسرة الدولية». غير أنه أضاف أن الأولوية لإقناع العراق «بجنون جهوده المتكررة» لعرقلة مهمات فرق التفتيش، «لكننا وجدنا أن إرسال حاملة الطائرات إلى الخليج سيكون إجراء وقائياً حكيماً».

*** لندن تصف تهديدات الرئيس العراقي بـ«الجعجعة»**

أمل وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون في التوصل إلى حل ديبلوماسي للأزمة وندد بخطاب الرئيس العراقي صدام حسين واصفاً إياه بـ«الجعجعة». ورجح في حديث لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» ان «نسمع ضجيجاً كثيراً ولكن آمل في التوصل إلى حل ديبلوماسي».

* شدد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ٢١/١/٩٨ على ضرورة «السماح للمفتشين بدخول المواقع وليس من شأن (الرئيس العراقي صدام حسين) أن يملي شروطاً لهذا التفتيش. ويجب أن يتم التفتيش بالطريقة التي يريدها المفتشون حتى يمكن منعه (صدام) من تطوير أسلحة الدمار الشامل تلك ويصير العالم مكاناً أكثر أماناً».

أما وزير الخارجية البريطاني روبن كوك قال إن العراق ينتج من الانتراكس (فيروس الجمرة الخبيثة) وهو فيروس يمكنه الفتك بآلاف الأشخاص ما يكفي لشحن رأسي صاروخين أسبوعياً. ورد عزيز على كوك إن «هذه كذبة وليس هناك أي دليل يمكنه تأكيد هذا الإتهام».

* أفاد مصدر ديبلوماسي بريطاني ٢٥/١/٩٨ أن حاملة الطائرات البريطانية «انفنسيبل» وصلت إلى الخليج للإنضمام إلى التعزيزات العسكرية الكبيرة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى المنطقة. وكانت لندن قد قررت في ١٦ كانون الثاني الجاري إرسال الحاملة إلى المنطقة في «إجراء احتياطي».

*** الموقف البريطاني في مواجهة التهديدات الأميركية بعمل خارج مجلس الأمن**

صرح ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية أن لندن ترغب في «النظر في كل الخيارات الدبلوماسية» قبل «استخدام القوة» ضد صدام. وقال «نحن متمسكون» بالخيار الديبلوماسي والخيار العسكري هو «الوسيلة الأخيرة» ولن يؤخذ في الاعتبار «إلا بعد النظر في كل الخيارات الدبلوماسية».

* نشرت صحيفة «ذي صن» اللندنية أن الحكومة البريطانية أرسلت إلى الخليج غواصة نووية

للإبلاغ فوراً عن أي هجوم عراقي محتمل. وتعهد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير تقديم كل ما في وسعه من تأييد لأي عمل عسكري أميركي ضد العراق.

*** لندن تتسلم اقتراحاً عراقياً لا تعتبره كافياً**

واصلت لندن تحركاً لحشد التأييد لوجهة النظر الأميركية ـ البريطانية التي ترى ضرورة توجيه ضربة عسكرية إلى العراق إذا أصرت بغداد على عدم فتح القصور الرئاسية أمام المفتشين الدوليين. وكشف وزير الخارجية البريطاني في الرياض أن العراق اقترح السماح لمفتشي الأمم المتحدة بزيارة واحدة فقط لـ٤٥ موقعاً رئاسياً وقال: «إن هذا غير كاف... إننا نأمل في دخول غير مشروط» إلى المواقع الرئاسية. وصرح أن المقترحات العراقية الجديدة التي نقلها إلى بريطانيا وزير الخارجية الروسي «مهمة» وأضاف إن «بريماكوف اطلعني على المناقشات التي أجروها (الروس) في بغداد وهناك بعض المقترحات المهمة لكنها لا تلبي شروطنا بالالتزام الكامل للقرارات التي تعود إلى السماح بدخول غير مشروط» لمفتشي الأمم المتحدة إلى المواقع التي يشتبه في وجود أسلحة محظورة فيها. واشترط أن يكون أي اتفاق مع العراق في شأن عمليات التفتيش «خطياً» ألا يقتصر الأمر على تعهد شفوي. وشدد على «أن الصعوبات التي برزت أخيراً تعود إلى عدم وجود نص مكتوب. وهذه المرة يجب أن نحصل على إثبات أن العراق يتحدث جدياً وأنه يعني ما يقول. يجب أن نكون مقتنعين بالإتفاق ويجب أن نرى هذا الإتفاق». وكتب رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في مقال نشرته «الدايلي تلغراف» اللندنية: «علينا مسؤولية واضحة من أجل مصالح السلام الطويل الأمد في العالم أن نمنع الرئيس العراقي صدام حسين من تحدي المجتمع الدولي. وينبغي إزالة كل أسلحة دماره الشامل التي لا تشكل خطراً على الدول المجاورة في الشرق الأوسط فحسب بل تعتبر تحدياً أساسياً ومباشراً للمجتمع الدولي. نحن نؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً في استخدام الخيار العسكري ضد العراق».

تعزيزات عسكرية

قالت الحكومة البريطانية إنها سترسل إلى الكويت في الأيام المقبلة ثماني طائرات مقاتلة من طراز «تورنادو جي آر» لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج.

*** كوك مرتاح**

صرح وزير الخارجية البريطاني روبن كوك الذي انهى جولة خليجية يوم ٩٨/٢/٦ «المست لدى دول الخليج إجماعاً على ضرورة وقف صدام حسين عند حده» وقال إنه يشعر بأنه «مرتاح» بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى السعودية والكويت. وأضاف «في السعودية كما في الكويت وجدنا أنفسنا متفقين تماماً مع فكرة ألاّ نترك لصدام حسين السيطرة على ترسانة الإرهاب التي تمتلكها.... لا يمكننا أن نتركه يواجه أو يمنع عمليات التفتيش» التي تقوم بها اللجنة الخاصة.

* بلير

في لندن كشف رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير حملته الكلامية على الرئيس العراقي واتهمه بأنه كذاب ومخادع ولديه كميات من الأسلحة الكيميائية تكفي للقضاء على سكان العالم. وقال بلير إن بلاده تحبّذ حلاً دبلوماسياً للمواجهة. وأضاف «إلا أنه يتعين أن نكون واقعيين بشأن طبيعة الرجل الذي نتعامل معه». وقال «يكذب صدام حسين في كل وقت، انه لا يتورع عن اختلاق الأكاذيب دون أي وازع».

* الموقف البريطاني

وفي ١٠/٢/٩٨ قال وزير الخارجية البريطاني روبن كوك أمام مجلس العموم إن المقترحات العراقية لحل الأزمة تقل عما يطلبه المجتمع الدولي. وحذر من أن الرئيس العراقي صدام حسين «سيخطىء في الحساب إذا أساء تقدير امتعاضنا من استخدام القوة واعتبره انتقاداً للتصميم على استخدامها إذا كان ضرورياً». ولفت إلى أن «لصدام تاريخاً في التراجع تحت الضغط ونحن نرحب بالإشارات الحديثة إلى أن العراق مستعد للنظر في حل ديبلوماسي».

* بلير يكرر دعمه الموقف الأميركي

كرر أمس ١١/٢/٩٨ رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير دعمه السياسة الأميركية الحازمة حيال العراق معرباً عن اقتناعه بأن دولاً أخرى مثل المانيا وأوستراليا وكندا وإسبانيا مستعدة لدعم أي تحرك عسكري إذا فشلت الجهود الديبلوماسية.

وقال في حديث لشبكة «سي. أن. أن» الأميركية «من المهم جداً للسلام والاستقرار العالمي إرغام صدام حسين على ترك مفتشي الأمم المتحدة يقومون بعملهم. وإذا لم نعده إلى حجمه أخشى أن يتمكن من إنتاج أسلحة ويعمد إلى استخدامها». وكشف أن الملك حسين «أوضح لي أنه لا يريد أن يرى صدام حسين لديه القدرة على صنع أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وبالطبع سيتخذ الأردن الموقف الذي يراه مناسباً في ما يتعلق بالعمل العسكري، لكنني اعتقد أن من الخطأ الإعتقاد أن بقية دول العالم تجلس هناك وتظن أن لا مشكلة يجب علاجها». وهاجم الرئيس العراقي صدام حسين واصفاً إياه بأنه «ديكتاتور لا يعرف الشفقة» محذراً إياه من أنه «سيتحمل وحده تبعات تصرفاته الخرقاء».

وبدأ وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ديريك فاتشيت جولة عربية استهلها بمسقط حيث أصدرت السفارة البريطانية بياناً نقلت فيه عنه «إننا دافعنا بثبات عن حلفائنا في المنطقة لدى اجتياح الكويت عام ١٩٩٠. إن صدام حسين يهدد مجدداً أمن الخليج برفضه السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالقيام بعملهم (...) وفي مواجهة هذا التهديد الجديد، ان التزامنا فرض احترام الإرادة الدولية لا يهتز. إن التعاون مع شركائنا في الخليج سيكون له دورٌ أساسيٌ للتوصل إلى حل ديبلوماسي نتمناه جميعاً».

*** الموقف البريطاني (١٢/ ٢/ ٩٨)**

صرح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية بعد لقائه الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد أن لا مهلة محددة للعراق كي يلتزم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتفتيش عن الأسلحة وقال «لا جداول زمنية (. . .) أمنيتنا الوحيدة هي استنفاد كل الفرص الديبلوماسية الحقيقية (. . .) ونأمل في نجاحها (. . .) ولكن ليس هناك جدول زمني (. . .) لم تحدد مواعيد» لكنه أضاف إن «للصبر حدود».

وأبلغ قائد حاملة الطائرات البريطانية «انفسيبل» السيد جيمس بورنيك ـ نوغينت إلى الصحافيين أن الحاملة مستعدة للإنضمام إلى عملية «رعد الصحراء» العسكرية التي تحضر الولايات المتحدة لشنها على العراق وقال: «إذا دعينا للإنضمام إلى عمليات هجومية فإننا مستعدون» وأضاف «لقد أجرينا تدريباً رفيع المستوى وطائراتنا تحلق ليل نهار».

*** لندن تدعو صدام إلى تحكيم العقل**

أمل وزير الدولة البريطاني لشؤون المشتريات الدفاعية اللورد جون غيلبرت أن يعود الرئيس العراقي صدام حسين إلى لغة العقل مؤكداً أن لندن لا تدعم الخيار العسكري إلا إذا كان آخر الخيارات. وفي بيان أصدرته السفارة البريطانية في العاصمة القطرية قال الوزير البريطاني إنه بحث مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في «الوضع الصعب في المنطقة»، واتفق معه على «استنفاد كل الطرق الدبلوماسية قبل التفكير في شن عملية عسكرية». وأضاف «أوضحت أن حكومتي تأمل في أن يعود صدام حسين إلى لغة العقل، واعتبرنا أنه يتحمل المسؤولية كاملة عن الوضع الخطير السائد حالياً». وتوقع أن «تخف معاناة الشعب العراقي بسرعة إذا استفاد صدام حسين من قرار النفط مقابل الغذاء المقدم إليه». واستبعد حصول أي هجوم عراقي بالأسلحة البيولوجية والكيميائية قائلاً: «إن إمكان استخدام صدام حسين أسلحة كيميائية وبيولوجية ربما كان قائماً في حال امتلاكه وسائل لإطلاقها. لكننا نعتبر أن هذا الخطر ضعيف جداً ولهذا السبب لم نلقح جنودنا».

وأصدر ناشطون في جمعية «المتطوعين من أجل التضامن الدولي» الإيطالية بياناً أبدوا فيه استعدادهم ليكونوا دروعاً بشرية لحماية المنشآت الحيوية العراقية من هجوم عسكري.

*** «الدايلي تلغراف»**

بريطانيا زودت العراق عناصر لأسلحة جرثومية

لندن ـ و ص ف ـ نشرت صحيفة «الدايلي تلغراف» البريطانية السبت أن بريطانيا زودت العراق حتى عام ١٩٩٤ عناصر يمكنها انتاج جراثيم مرض الجمرة «انتراكس» القاتل الذي يصيب الحيوانات ويمكن أن ينتقل إلى الإنسان.

وأوضحت أن فرعاً بريطانياً لمجموعة «يونيافر» البريطانية ـ الهولندية للصناعات الكيميائية

حصلت من لندن على إجازة تصدير لبيع العراق بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤ كميات كبيرة من الحسوة، وهي بيئة ملائمة لزرع الفيروسات. وأضافت أن هذه الكميات سلمت بعد حرب الخليج عندما كان مفتشو اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم» يحاولون تحديد مكان وجود الأسلحة الكيميائية والجرثومية العراقية. وأشارت إلى أن الحسوة تستخدم أساساً لأغراض طبية ولكن يمكن استخدامها أيضاً لإنتاج جراثيم مرض الجمرة أو وباء الطاعون.

وصرح ناطق باسم شركة «يونيافر» للصحيفة أن فرع «أوفويد» البريطاني صدر إلى العراق نحو طن ونصف طن من الحسوة على أربع دفعات بين ١٩٩١ و١٩٩٤ وأن هذه الصفقة نفذت بنية حسنة وبموافقة السلطات المعنية. وبحسب معلوماتنا فإن السلطات العراقية كانت تستخدم هذه المواد لأغراض طبية حقيقية».

وتقول «يونيسكوم» إن العراق قادر على إنتاج نحو ٣٥٠ ليتراً من جراثيم مرض الجمرة أسبوعياً تكفي لتجهيز الصواريخ بها.

واستناداً إلى التقديرات فإن القاء ١٠٠ كيلوغرام من جراثيم مرض الجمرة من مبنى مرتفع على منطقة بالغة الكثافة السكانية قد يؤدي إلى إصابة ثلاثة ملايين شخص.

وكانت القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني بثت قبل أيام أن بريطانيا زودت العراق عام ١٩٩٢ مواد مضادة للغاز المسبب للشلل ما عزز ترسانة العراق من الأسلحة الكيميائية.

الرد البريطاني على زيارة أنان لبغداد

* أكد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير انه لا يمكن اتباع الطرق الدبلوماسية مع العراق من دون تهديده باستخدام القوة العسكرية.

وقال وزير الخارجية البريطاني روبن كوك أن بريطانيا «تؤيد تماماً» زيارة كوفي أنان إلى بغداد «شرط أن تتعامل معها (السلطات العراقية) بجدية» وأشار إلى «أن أحداً لن يقوم بعمل عسكري خلال وجود الأمين العام في بغداد».

وفي بيان وزعته السفارة البريطانية في بيروت طلبت وزارة الخارجية البريطانية من رعاياها مضاعفة الحذر «حتى وإن لم تكن ثمة تهديدات معينة» لهم. وقالت «لا نستطيع استبعاد احتمال وقوع أعمال عنف منعزلة» وطلبت من البريطانيين كافة سياحاً ومقيمين في الشرق الأوسط، أن يبلغوا إلى السفارات أماكن وجودهم نظراً إلى «التهديدات الممكنة للمصالح البريطانية» ورأت أن «من السابق لأوانه معرفة نتيجة الجهود الدبلوماسية الحالية» لإيجاد مخرج للأزمة العراقية.

*** الرد البريطاني على مواصلة سعي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لزيارة بغداد**

أيدت الحكومة البريطانية يوم أمس ١٧/٢/٩٨ مجدداً مهمة أنان وقال وزير الخارجية روبن كوك أمام مجلس العموم «أنا متفائل بأن في وسعنا الإتفاق على أن نأذن للأمين العام

بالسفر إلى بغداد» لكنه شكّك في نجاح المهمة قائلاً: «لا أستطيع التعبير عن الثقة باحتمالات نجاحه في بغداد. وهذا يتوقف كلياً على ما إذا كان صدام حسين مستعداً لأخذ زيارة أكبر مسؤول في الأمم المتحدة مأخذ الجد وما إذا كان مستعداً لأن يدرك أن أي اتفاق لا بد أن يكون متفقاً وقرارات مجلس الأمن». ولاحظ أن «صدام لم يقدم في أي مرحلة من مراحل الأزمة أي عرض خطي للتسوية من العروض التي يقول الآخرون انه قدمها». وأبلغ كوك هيئة الإذاعة البريطانية أن «الدول الخمس الدائمة العضوية كانت على وشك التوصل إلى اتفاق مساء الإثنين ١٦/ ٢/ ٩٨ (. . .) نحن نريد أن يتوجه كوفي أنان إلى بغداد لأننا نود استغلال كل الجهود الدبلوماسية».

* صرح وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون ١٨/ ٢/ ١٩٩٨ أن الضربة الجوية التي ستوجه إلى العراق في حال إخفاق المساعي الديبلوماسية ستلحق «أضراراً كبيرة» بنظام بغداد. وأبلغ إلى هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» رداً على ما قاله ضابط أميركي متقاعد شارك في حرب الخليج من أن الضربة الجوية لن تدمر إلا ٢٠ في المئة من الترسانة العسكرية العراقية. إن الضربة ستلحق «أضراراً كبيرة بإمكانات صدام حسين العسكرية وبقدرته على تهديد الدول المجاورة».

وسئل هل يمكن القضاء على الترسانة العسكرية العراقية بكاملها، أجاب: «لا نستطيع تدمير كل شيء (. . .) لكننا قادرون على أن نلحق بالعراق خسائر كبيرة وعلى الحد من قدراته العسكرية ولجم برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي بقوة».

وفي ١٩/ ٢/ ٩٨ قال متحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية أن رئيس وزرائها طوني بلير تحدث هاتفياً مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مؤكداً على ضرورة الابتعاد عن «الليونة» اثناء لقائه مع المسؤولين العراقيين اليوم ٢٠/ ٢/ ٩٨.

وقال بلير ان «التهديد باستخدام القوة حقيقي» فيما أعرب وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون عن اعتقاده بأن التحالف ضد صدام حسين سيتسع إذا فشلت مهمة أنان. كما أبلغ بلير الأمين العام للأمم المتحدة أن على الرئيس العراقي أن يلزم نفسه خطياً بعدم التعرض لعمليات التفتيش وألا يحدد مهلة لانتهاء تلك العمليات، وأنه «أمر بالغ الأهمية أن يتلقى صدام حسين رسالة واضحة تماماً».

وفي ٢٠/ ٢/ ٩٨ صرح ناطق باسم رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أن «هدف الأسرة الدولية هو إجبار صدام حسين على احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل. ونأمل في تحقيق ذلك بالطرق الديبلوماسية». وجدد تصميم بريطانيا على تحقيق هذا الهدف بالقوة إذا أخفقت الديبلوماسية قائلاً «إذا كان الحل الديبلوماسي مستحيلاً فإن عملاً عسكرياً قد ينفذ وسيكون هدفه تحقيق مطلب الأمم المتحدة إزالة قدرات العراق على تصنيع أسلحة تدمير شامل».

* بريطانيا تتراجع قليلاً: العقوبات يمكن أن ترفع قريباً

أبدت بريطانيا يوم أمس ٢٢/ ٢/ ١٩٩٨ موقفاً متمايزاً عن سلوكها المتشدد المؤيد بقوة للخيار العسكري الأميركي طوال أسابيع الأزمة العراقية، إذ قال وزير الخارجية البريطانية روبن كوك أن العقوبات الدولية المفروضة على بغداد منذ سبعة أعوام «يمكن أن ترفع قريباً» إذا امتثل العراق لقرارات الأمم المتحدة وأضاف كوك، «علينا أن نقدم لـ(الرئيس العراقي) صدام حسين فرصاً لتحقيق تحسن وفي الوقت نفسه عقوبات» مضيفاً أنه إذا كان مستعداً للإمتثال للقرارات المتعلقة بنزع الأسلحة العراقية فإن رفع العقوبات «قد يحدث في المستقبل القريب». وأوضح أنه «لا يمكن أن ترفع العقوبات إذا وقع صدام حسين على الإتفاق ولكن العقوبات قد ترفع بالتأكيد إذا التزم به». وأضاف أنه «إذا امتثل وإذا تعاون معنا وإذا لم يعد يملك أسلحة الدمار الشامل عندها سيكون في وسعنا رفع العقوبات» مشيراً إلى أن «النقطة المهمة» هي أن تتمكن لجنة نزع الأسلحة من استئناف عملها.

لكنه أشار إلى استعداد بريطانيا لإبداء مرونة بخصوص النقاط الصغيرة، وأنه إذا أراد الرئيس العراقي التفاوض على نقاط شكلية فهذا أمر «نستطيع التعايش معه».

* بعد الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة بلير يتشدد «لضمان عدم تكرار الأزمة»

أكد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ٢٣/ ٢/ ٩٨ أنه يسعى جاهداً من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن للتأكد من عدم تكرار الأزمة بين العراق والأمم المتحدة بشأن التفتيش على الأسلحة بصورة تؤدي إلى حصول ضربة عسكرية أميركية ـ بريطانية للعراق فور انتهاكه للإتفاق الذي وقعه يوم ٢٣/ ٢/ ٩٨ مع الأمم المتحدة. وقال بلير انه يريد أن يتيقن من عدم تكرار الأزمة «خلال شهرين أو ثلاثة» مضيفاً أنه لن «يقلق كثيراً» إذا أعلن العراق انه قد خرج فائزاً في النزاع الحالي.

وتابع بلير القول «من الضروري تماماً ألا نعود القهقرى إلى هذا الموقف في غضون بضعة أسابيع أو بضعة أشهر» وقال إنه إذا كان الإتفاق الذي تفاوض بشأنه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان يقضي «بدخول غير مشروط وغير مقيد وفوري إلى هذه التي يطلق عليها مواقع رئاسية» عندئذٍ فإن ذلك سيكون «هو ن نتجادل بشأنه بالضبط». وأضاف «عليكم دوماً توخي الدقة عنما تتعاملون مع شخص مثل (الرئيس العراقي) صدام حسين» معتبراً أن الإتفاق لم يكن ليتحقق لولا ما وصفه «بالضغوط التي تكمن خلف الدبلوماسية».

الموقف البريطاني من الإتفاق

* بلير يبقي القوات في الخليج

التزمت بريطانيا تحفظها عن الإتفاق، فأكد رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أمام مجلس

العموم أن واشنطن ولندن لا تنويان سحب قواتهما العسكرية من منطقة الخليج فوراً على رغم توقيع الإتفاق. وقال إن البلدين يريدان التحقق من أن العراق سيطبق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع سلاحه وقال إن «تطبيق الإتفاق سيخضع للتجربة قريباً. وهذا يعني أن عمليات تفتيش اللجنة الخاصة ستجري من دون عراقيل وتطاول أي مكان وفي أي وقت (...) ولن يحدث أي تغيير فوري في وضع التأهب للقوات الأميركية والبريطانية في الخليج إلى حين اتضاح هذا الأمر».

* الموقف البريطاني من قرار مجلس الأمن ١١٥٤

قال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إن «هذا القرار هو بالضبط ما بذلنا الجهود من أجله، ان يقنن اتفاق كوفي أنان بما يعني أنه ليس مجرد اتفاق بين العراق وكوفي أنان وإنما بين العراق والأمم المتحدة». وأضاف «أي انتهاك لذلك الإتفاق يمكن أن يؤدي إلى أوخم العواقب وهذا يعني شيئاً واحداً» استخدام القوة. واعتبر وزير الخارجية البريطانية روبن كوك أن الأمر يرجع إلى الرئيس العراقي لتقرير ما إذا كان يرغب في عودة الحياة الطبيعية إلى العراق وتحرره من العقوبات وتخلصه من التهديدات بتلقي ضربة عسكرية. وقال كوك «الكرة في ملعب صدام حسين الآن، فإن كان يريد عودة الحياة الطبيعية إلى الشعب العراقي بأسره فعليه أن يلتزم بتعهداته، لكن ان هو خالفها فستكون العواقب مختلفة تماماً».

* أعلن وزير الخارجية البريطاني روبن كوك في كلمة ألقاها في الذكرى الـ٥٠ للجميعة البريطانية ـ العربية في لندن أن بريطانيا وجهت دعوات إلى عقد مؤتمر عن «الوسائل التي تمكن أوروبا وغيرها من الدول من مساعدة الأمم المتحدة» في تطبيق البرنامج الجديد الخاص باتفاق «النفط مقابل الغذاء».

* الموقف البريطاني من انتهاء الجولة الأولى من تفتيش القصور الرئاسية في بغداد

أكد وزير الخارجية البريطاني روبن كوك والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ٣/ ٤/ ١٩٩٨ تصميمهما على أن يواصل المفتشون الدوليون عملهم في العراق. وأشاد أنان بحزم بريطانيا خلال الأزمة العراقية الأخيرة ورأى أنه ساعد في التوصل إلى الإتفاق مع الرئيس العراقي صدام حسين. وقال كوك: «نحن متفقان على اعتبار الإتفاق قائماً ومصممان على التأكد من أن يؤمن أساساً لمفتشي الأمم المتحدة ليقوموا بمهمتهم بطريقة فعالة ومن أن العراق ينفذ قرارات الأمم المتحدة».

وأعلنت وزارة الدفاع البريطانية أنها ستسحب حاملة الطائرات «ايلاستريلس» التي أرسلتها إلى الخليج في ذروة الأزمة لإجراء بعض الإصلاحات، لكنها شددت على أن من السابق لأوانه إنهاء النشاط العسكري في المنطقة. وقال وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون إن الرئيس العراقي صدام حسين «لم يقدم بعد الدليل الذي نحتاج إليه لضمان انه دمر كل أسلحة الدمار

الشامل لديه. ونظراً إلى سجله فمن السابق لأوانه تخفيف يقظتنا وتقليل قدرتنا العسكرية في الخليج».

تواصل لندن التحضير لمؤتمر دولي في شأن المساعدات الإنسانية للعراق على رغم اعتراضات بغداد. وأفاد مصدر بريطاني ١٧/ ٤/ ٩٨ أن المؤتمر سيعقد في ٢٠ نيسان و٢١ منه. وكان وزير الخارجية البريطاني روبن كوك دعا في آذار الماضي إلى عقد هذا المؤتمر للنظر في إرسال المساعدات الإنسانية إلى العراق ودرس حاجات الشعب العراقي.

* الموقف البريطاني بعد إبقاء مجلس الأمن العقوبات على العراق

أبدى المندوب البريطاني السفير السير جون وستون ٢٨/ ٤/ ٩٨ ارتياحه إلى نتائج جلسة مجلس الأمن قائلاً: «إنه لأمر مثير للإهتمام أن الجميع أبدوا آراءهم في مسألة مراجعة العقوبات. وقد راقني أن أحداً لم يدع إلى رفع فوري للعقوبات على العراق».

* الموقف البريطاني بعد خفض القوات الأميركية في الخليج

في لندن، أعلنت وزارة الدفاع البريطانية ٢٥/ ٥/ ٩٨ أن الحكومة لا تنوي حالياً خفض قوتها العسكرية في الخليج، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن الوضع قد يتغير. وصرحت ناطقة باسم الوزارة تعليقاً على إعلان الولايات المتحدة خفض وجودها العسكري في الخليج أن «مستوى قواتنا المسلحة في المنطقة موضع بحث دائم بالتشاور مع حلفائنا». و«نريد مواصلة العمل على أن يفي صدام حسين بالإلتزامات التي فرضتها عليه الأمم المتحدة» وأكدت أنه ليست لدى الحكومة في الوقت الحاضر «خطة» للإنسحاب.

* الموقف البريطاني رداً على إطلاق صاروخ أمريكي على رادار عراقي

أوضحت وزارة الدفاع البريطانية أن الطائرات البريطانية كانت تقوم بدورية حراسة فوق المنطقة القريبة من مدينة البصرة العراقية. وسئل ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية هل يتوقع عمليات إطلاق أخرى على المواقع العراقية، فأجاب «لا شيء من هذا» ولاحظ بدوره أن توجيه الرادار العراقي نحو الطائرات «ربما حصل خطأ» وأشار المسؤولون البريطانيون والأميركيون إلى أن كل طائراتهم عادت إلى قواعدها سالمة.

الدور الإسرائيلي في الأزمة الأميركية ـ العراقية

إن الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق والتي جاءت نتيجة لسلسلة من التطورات والمحادثات التي جرت بين الدولتين انتهت بأن وجد الرئيس الأميركي بيل كلينتون نفسه أمام معادلة تقول: إما أن تتولى الولايات المتحدة الأميركية توجيه «ضربة وقائية» كبيرة لتدمير أسلحة الرئيس العراقي صدام حسين البيولوجية والتي كاد المراقبون الدوليون أن يضعوا أيديهم عليها هذا في حال وجودها، عندما افتعلت بغداد المشكلة معهم وإما أن يترك الإسرائيليون ينفذون تهديدهم بتوجيه هذه «الضربة الوقائية» التي تذكر بعملية قصف المقاتلات الإسرائيلية المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١.

ولأن قيام إسرائيل بعملية من هذا النوع سيؤدي إلى تدمير التسوية السلمية نهائياً وقد يجر دولاً عربية إلى الإنخراط في نزاع عسكري واسع، قررت واشنطن أن تتولى هذا الأمر نيابة عن تل أبيب لأسباب تتجاوز الحرص على عدم تدمير روح التسوية إلى الحيلولة دون جعل الشرق الأوسط والخليج منطقة براكين متفجرة إثر عملية إسرائيلية ضد العراق[1].

وتقول تقارير ديبلوماسية سرية إن ريتشارد باتلر الذي حل محل ايكيوس في رئاسة فريق المراقبين استدعي إلى اجتماع مع زعماء الجالية اليهودية في نيويورك بعدما أعلن وفي شكل «مثير للذعر» أنه لدى العراق من أسلحة «الانتراكس» ما يكفي لإحراق تل أبيب. وقد أبلغ ريتشارد باتلر المجتمعين أنه عندما اقترب رجاله من ترسانة السلاح البيولوجي قام العراق بطردهم، وانه عندما قام مع رجاله بمداهمة أحد المصانع في منطقة صحراوية قام الحراس بافتعال مشكلة حالت دون تمكينهم من الدخول حيث توجد حاويات ضخمة فيها أسلحة خطيرة.

وقرأ باتلر فقرات من تقريره الرسمي الذي رفعه إلى الأمم المتحدة الذي يعترف بامتلاك العراق صواريخ أرض ـ أرض روسية الصنع وبالسعي إلى العمل على تطوير رؤوس بيولوجية.

وقد خلق هذا الكلام جوانب الذعر في إسرائيل وخصوصاً عندما أعلن وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين من أن الجنود الأميركيين في الخليج سيتلقون جرعات مناعة ضد الـ«انتراكس». وفي ظل هذه المعلومات استحضر بنامين نتنياهو أجواء عام ١٩٨١ التي أدت إلى تدمير المفاعل النووي العراقي أيام مناحيم بيغن وكلف وزير الدفاع إسحاق موردخاي في زيارته إلى واشنطن إبلاغ الإدارة الأميركية أن تل أبيب قررت توجيه ضربة وقائية ضد العراق.

وأثار التهديد الإسرائيلي حمى من الإتصالات والمخاوف بين واشنطن وتل أبيب، وفي غضون ذلك انجز بنيامين نتنياهو «المعادلة الإلتفافية» التي جعلته في زيارته الأخيرة إلى واشنطن

---

(١) راجع الخوري ـ صحيفة النهار ١٦/٢/٩٨.

يمارس الضغوط على كلينتون بدلاً من أن يتلقى الضغوط. . . . فلقد استعمل التلويح بضرب العراق لتجاوز محاولات كلينتون دفعه إلى تنفيذ الإنسحابات من الضفة الغربية ولدفع أميركا إلى القيام بالضربة الوقائية بدلاً من إسرائيل بما يمنع من انهيار التسوية نهائياً.

خلال أزمة الخليج في العام ١٩٩١ كان أحد الهموم الأساسية للولايات المتحدة في جهودها الرامية إلى حشد التأييد لضرب العراق، تحييد إسرائيل ولو على الصعيد الإعلامي وذلك حتى لا تخرج الأمور من السيطرة وتتحول الأزمة إلى جزء من الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما سيحبط المخطط الأميركي المرسوم للتعامل مع هذه الأزمة.

فلم يكن سراً في العام ١٩٩١ أن الإدارة الأميركية برئاسة الرئيس الأميركي جورج بوش أن تكون قد حيدت إسرائيل في الحرب، وطالبتها بالبقاء خارج المنطقة من خلال فرض وقوفها مكتوفة الأيدي في مواجهة صواريخ «سكود» العراقية والإكتفاء بالدفاع السلبي من خلال بطاريات «الباتريوت» المضادة للصواريخ والتي زودتها بها الولايات المتحدة نفسها.

ولقد كان وراء الموقف الأميركي من إسرائيل يومها، عاملان، لم تستطع الإدارة الأميركية إلا أن تأخذهما في عين الإعتبار. كما كان هناك في الوقت نفسه هدفان مستقبليان لها في المنطقة من ناحية وفي العالم من ناحية أخرى.

أما العاملان فيعودان إلى رغبة واشنطن الجامحة في حشد قوى العالم عن آخرها ودول العالم العربي تحديداً، خلف قيادتها المباشرة للحرب في المنطقة، ولحساسية العرب بالذات تجاه اشتراك إسرائيل في أية عمليات عسكرية ضد بلد عربي، حتى ولو كان الهدف الأخير من هذه العمليات تحرير بلد عربي ثان من الإحتلال.

وأما الهدفان، فيعودان لاستراتيجية واشنطن الدولية في فرض «أمر واقع» جديد على مساحة النفط العربي وعلى آباره وطرق تصديره إلى العالم وامتدادات «الأمر الواقع» الجديد السياسية والإقتصادية والمالية، في المنطقة كلها وفي آسيا وأفريقيا، إضافة إلى تكريس وحدانية قوتها العظمى في العالم بعد الإنهيار المريع للدولة العظمى الأخرى (الإتحاد السوفياتي)[1].

وبعد ثماني سنوات من «الأمر الواقع» الأميركي الجديد، ترى الولايات المتحدة أن هدفيها اللذين تحققا بصورة شبه كاملة في المنطقة، وإلى حد كبير في العالم، الغيا مبررات مراعاتها للعاملين اللذين فرضا عليها يومها استبعاد إسرائيل من المشاركة في الحرب ضد العراق. ومن هنا كان قرارها الذي أبلغ إلى حكومة إسرائيل بأن من حق هذه الأخيرة «الدفاع عن نفسها» وبكل الوسائل المتاحة لديها في حال تعرضها لأية ضربة من قبل العراق رداً على الضربة العسكرية التي قد يتعرض لها من القواعد الأميركية في المنطقة بما فيها في إسرائيل نفسها. لكن الكلام الأميركي في هذا السياق، لا يهدف إلى تأكيد حق إسرائيل في الرد على

(١) محمد مشموشي، «السفير» ١٦/ ٢/ ١٩٩٨.

أي ضربة عراقية تستهدفها، وإنما تهيئة وإيجاد أوضاع نفسية لدى الرأي العام العالمي لتقبل مشاركة إسرائيل في أي عمل عسكري ضد العراق خاصة وأن أحد المبادىء الاستراتيجية التي تقوم عليها سياسة إسرائيل العسكرية هو حق الدفاع الاستباقي أي المبادرة إلى توجيه ضربة مسبقة لكل ما تراه يشكل خطراً عليها في المستقبل وهو ما طبقته في كل حروبها مع الدول العربية وفي عملياتها الخاصة والنوعية ضد العرب، كضرب مفاعل تموز النووي العراقي في العام ١٩٨١. وتهيئة الرأي العام العالمي لتقبل مشاركة إسرائيل في الضربة، يكمله الدور الإسرائيلي الهادف إلى تهيئة الرأي العام العربي لتقبل أي ضربة إسرائيلية للعراق وذلك عبر إثارة أجواء من الشك والريبة بالعراق لدى الشعوب العربية.

وقد تجلى هذا الدور متمثلاً بتقارير إسرائيلية متلاحقة عن تطمينات عراقية لإسرائيل عبر موسكو بأن بغداد ليس لديها النية ولا الإمكانية لضرب إسرائيل، وعن معاملات تجارية تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات بين العراق وشركات إسرائيلية[١].

لكن ما يثير التكهنات بدور إسرائيلي في الضربة العسكرية الأميركية المقبلة للعراق يبرز في تعمد وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين وهو في طريقه إلى السعودية بعد لقائه نظيره الإسرائيلي إسحاق موردخاي في ميونخ «البحث استراتيجي في الأزمة» القول إن واشنطن لن تطلب استخدام القواعد السعودية لأن لديها قواعد أخرى في المنطقة. كذلك الأمر فإن ما يثير التكهنات بدور إسرائيلي أيضاً هو الانتقال المفاجىء في التصريحات الإسرائيلية التي كانت تركز على التقليل من احتمال ضربة عراقية، إلى إثارة أجواء حرب في إسرائيل وبدء جسور جوية تنقل إليها معدات عسكرية وأخرى للوقاية من الغازات.

وأكثر من ذلك، فإن الممارسات الأميركية الراهنة، سياسياً واقتصادياً وعسكرية في المنطقة تشير إلى أن واشنطن تنظر إلى إسرائيل باعتبارها جزء لا يتجزأ من نسيجها الطبيعي وليس فقط باعتبارها حليفها الاستراتيجي الأول فيها.

والواقع انه إذا كان إصرار إدارة كلينتون على تغطية مواقف بنيامين نتنياهو من التسوية التي ترعاها، بينما هذه تهتز إلى حد السقوط، يشكل دليلاً على موقفها الجديد هذا، وإذا كان قتالها المستميت لعقد مؤتمر الدوحة الإقتصادي ودمج إسرائيل سياسياً ومالياً بالمنطقة يشكل دليلاً آخر، فإعلانها بلسان رئيس فريق التفتيش الدولي عن الأسلحة العراقية ريتشارد باتلر في إمكان الأسلحة العراقية تدمير كل من تل أبيب ويافا تدميراً كاملاً إنما يعطي الصورة الأميركية للمنطقة ولدور إسرائيل فيها أبعادها الكاملة. وهذه الصورة هي أن إسرائيل باتت في العام ١٩٩٨ جزءاً من أرض العرب ليس في السياسة والإقتصاد فقط وإنما في كل من الحرب والسلام أيضاً[٢].

---

(١) محمد شريدة «صحيفة السفير» ١٢/٢/١٩٩٨.

(٢) محمد مشموشي، «السفير» ١٦/٢/١٩٩٨.

كذلك الأمر فإذا لم يكن التحالف التركي ـ الإسرائيلي الأخير وهو الذي تم برعاية واشنطن المباشرة، ليعني شيئاً بدوره خارج إطار العلاقات الخاصة بين الدولتين الموقعتين عليه، فهو يشير إلى طبيعة الصيغة الاستراتيجية الأميركية الجديدة إلى المنطقة وإلى دور إسرائيل الكبير فيها. فقد استبعدت القوى الكبرى كلها بما فيها الولايات المتحدة الأميركية وعلى مرّ التاريخ الحديث، مشاركة إسرائيل في أي تحالف دولي أو إقليمي من مشروع ايزنهاور إلى حلف بغداد إلى حلف السنتو على قاعدة أن أية دولة في المنطقة لا تستطيع أن تبرر لشعوبها وجود إسرائيل في أي تحالف إلى جانبها.

والجديد الأميركي وفي عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون بالذات هو الإعتراف بإسرائيل كجزءٍ لا يتجزأ من نسيج المنطقة وكعنصر رئيسي في وضعها الراهن وفي صياغة مستقبلها.

لذلك فإن إطلاق يد إسرائيل بحجة الدفاع عن النفس رداً على أية صواريخ قد تطلق عليها يشكل «ضوءاً أخضر» من الولايات المتحدة لإشراك الجيش الإسرائيلي في الحرب ضد العراق.

وبما أن الأزمة مع العراق انتهت من دون ضربة عسكرية ومن دون أسلحة دمار شامل لكن الآثار التي تركتها في إسرائيل قد لا تقل أهمية عن آثار أي حرب فعلية. ولقد انعكس ذلك على أكثر من صعيد.

ـ فعلى صعيد العقيدة الأمنية لإسرائيل، ثمة شعور حاد بأن إسرائيل خسرت في الأيام الماضية سلاح الردع النووي، حجر الأساس في عقيدتها العسكرية[1] حيث إن إسرائيل واجهت في الأزمة الأخيرة معضلة أساسية هي: هل يكون بإمكانها تنفيذ تهديدها واستخدام الردع النووي في حال تعرضها لقصف عراقي بصواريخ بيولوجية أو كيميائية. صحيح ان إسرائيل لم تعلن صراحة نيتها استخدام السلاح النووي لكنه كان هناك شبه إجماع دولي بأن أي هجوم عراقي سيؤدي إلى ضربة إسرائيلية مضادة نووية.

إلى جانب ذلك أبرزت الأزمة انعدام ثقة الجمهور الإسرائيلي بجيشه. ففي رأي جدعون سامت (هآرتس ٢٥/ ٢/ ١٩٩٨) لم يعد الجيش الإسرائيلي الآلة التي لا تقهر ولم تعد «ذراعه طويلة» قادرة على حماية الناس منذ انزلاقه في حروب لا مجدية مثل حرب لبنان وتورطه في مواجهات مهينة مثل الإنتفاضة. فلقد انتهت الأيام المجيدة للجيش الإسرائيلي واليوم يعتقد سكان تل أبيب أن قناع الغاز والغرف المغلقة بالبلاستيك أكثر أمناً من جيشه.

أما على صعيد التحضيرات الدفاعية للجبهة الداخلية، فقد كشفت عن أمور عدة ليست لمصلحة إسرائيل، فهي أبرزت تناقض مواقف الحكومة في تعاملها مع التهديد العراقي. فمن جهة ظهرت تصريحات تؤكد ضعف هذا التهديد ومن جهة أخرى كان الإعداد للجبهة الداخلية

---

(١) رأي البروفسور يثير عفرون رئيس دائرة الدراسات الدفاعية في جامعة تل أبيب كما عرضه في «هآرتس» ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨.

يجري كما لو أن التهديد واقع لا محالة.

ـ على صعيد الحياة الحزبية في إسرائيل فقد استغرب المعلقون والمحللون صمت المعارضة السياسية عن إجراءات الحكومة، هذا الصمت يصفه عوزي بنزيمان (هآرتس ٢٢/ ٢/ ١٩٩٨) «بصمت الخرفان» فالجميع سكتوا عن انتقاد ما اسماه «السياسة الخرقاء للحكومة». فلم يبرز صوت عن حزب العمل المعارض ليحتج على إنفاق ٢٥٠ مليون شيكل على التحضيرات الدفاعية للجبهة الداخلية. كما أن أحداً من حركة «ميريتس» اليسارية لم يوجه انتقاداً علنيا للسياسة الكارثية للحكومة التي أدت إلى هلع الناس ورعبهم[١] فعاشت إسرائيل في أجواء مناقضة وغامضة وغير عقلانية. وعلى رغم مواقف المعارضة السياسية الرافضة سياسة الحكومة من الأزمة، فهي التزمت الصمت ليخرج بنيامين نتنياهو منتصراً على خصومه السياسيين أمام الجمهور الإسرائيلي الذي تدل استفتاءات الرأي العام أن ٨٠٪ منه يؤيدون أداء الحكومة وتدابيرها أثناء الأزمة مع العراق.

الموقف الإسرائيلي ـ توثيق يومي

* أيد الرئيس الإسرائيلي ١٤/ ١١/ ٩٧ السعي إلى إيجاد حل ديبلوماسي للأزمة العراقية الأميركية. وقال إن «من المهم جداً استنفاد كل إمكانات إيجاد حل سلمي (. . .) ولكن من الواضح أن صدام حسين ضرب عرض الحائط التعهدات الدولية التي قطعها بعد حرب الخليج». وأضاف «نتابع الوضع عن كثب، لا تزال الغرائز العدائية فيها متقدة».

ونشرت صحيفة «معاريف» أن إسرائيل هددت العراق عبر مسؤولين أردنيين بـ«رد فوري» إذا تعرضت أراضيها لهجوم.

*** تصريحات باتلر عن قدرة العراق على تدمير تل أبيب تثير هلعاً في إسرائيل**

تواصلت الردود على تصريحات رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر، الذي قال في مقابلة نشرتها صحيفة «النيويورك تايمس» نهار الثلاثاء ٢٧/ ١/ ٩٨ «إن العراق يملك صواريخ مزودة شحنات جرثومية قادرة على إبادة سكان مدينة تل أبيب. وأكد أيضاً أمام ممثلي الطائفة اليهودية الأميركية أن بغداد تملك ٤٥ رأساً للصواريخ ولم يعثر مفتشو الأمم المتحدة عليها، كما اتهم مسؤولين عراقيين بأنهم ادخلوا تغييرات على بعض الأقراص الصلبة للكمبيوترات واحرقوا وثائق عدة في حضور المفتشين أو نقلوا حقائق لدى وصول مفتشين إلى أحد المواقع. وقد أثارت هذه التصرحيات مخاوف الإسرائيليين الذين تهافتوا على مراكز تابعة للجيش للحصول على اقنعة غاز جديدة أكثر تطوراً من تلك التي جهزوا بها عام ١٩٩١. وأكدت السلطات أنها مستعدة لكل الاحتمالات. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

---

(١) رندة حيدر، «قضايا النهار» ٢٨/ ٢/ ١٩٩٨.

«إننا ننظم أنفسنا لمواجهة أي احتمال». وصرح الأمين العام لرئاسة الوزراء داني نافيه أن «العراق يتزود معدات غير تقليدية ويهدد برفضه التعاون مع الأمم المتحدة بالخطر، إسرائيل والسلام في الشرق الأوسط وربما العالم بأسره».

وقال أحد مساعدي نتنياهو، دايفيد بار ايلان «إن على العراق أن يعرف أن مهاجمة إسرائيل لن تجديه وإن لدى إسرائيل كل الوسائل الضرورية لجعل مثل هذا الهجوم بالغ الخطورة على العراق (. . .) بل أكثر خطورة على العراق منه على إسرائيل». وسئل عن تصريحات ريتشارد باتلر فأجاب «نحن لا نقلل من شأن القدرات العراقية ونعرف أنه على رغم عمليات التفتيش وعلى رغم ما حدث في حرب ١٩٩١ فإن العراق قادر على توجيه تهديد خطير للغاية إلى إسرائيل».

ويذكر أن القوات العراقية أطلقت ٣٩ صاروخ «سكود» على إسرائيل خلال حرب الخليج عام ١٩٩١.

*** إسرائيل تعلن «حقها في الرد»**

على رغم تأكيدات واشنطن أنها ستتدخل لحماية إسرائيل في حال تعرضها لهجوم صاروخي عراقي، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام يهود أميركيين يزورون الدولة العبرية «نحن ونحن وحدنا سنتخذ القرارات (. . .) ينبغي فهم شيء واحد هو أننا سنفعل ما يلزم للدفاع عن إسرائيل وتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي». وحض الإسرائيليين على أن يروا الأزمة العراقية بهدوء لأن ثمة حكومة هنا تتولى الأمور بتعقل وبصورة محترفة».

ونشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن واشنطن وافقت مبدئياً على إرسال أمصال مضادة للإنتراكس ومركبات بيولوجية أخرى يعتقد أن العراق يمتلكها. كما حذر الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان من مهاجمة إسرائيل مذكراً بأن «الصواريخ يمكن أن تذهب في الإتجاهين».

كما نفى وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي أن تكون إسرائيل قد هددت بشن هجوم نووي على بغداد في حال سقوط صواريخ عراقية على أراضيها وقال بعد لقاء أولبرايت إنه لا يعتقد أن العراق يستعد لضرب إسرائيل. وأكد أن تل أبيب سترد على أي هجوم تتعرض له.

*** حكومة نتنياهو تنشغل بتهدئة الذعر**

سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إشاعة جو من الإطمئنان في بلادهم حيث لا يزال الذعر من هجوم عراقي بالصواريخ قائماً حيث هرع الإسرائيليون في الأيام الماضية إلى مراكز توزيع الأقنعة العراقية من الغازات والأسلحة الكيميائية والجرثومية، وهرع آخرون إلى مكاتب وزارة الداخلية للحصول على جوازات سفر للمغادرة إلى الخارج في حال تفاقم الوضع.

ودعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الإسرائيليين إلى التحلي بالهدوء معتبراً أن احتمال العراق بالقيام بتوجيه ضربة إلى إسرائيل «ضئيل» وقال «إننا نعتبر أن احتمال حدوث هجوم

عراقي ضئيل. لكن من مسؤوليتنا الاستعداد لهذا الاحتمال حتى ولو كان ضئيلاً».

وقال رئيس الأركان الجنرال أمنون شاحاك إن «مخاطر تعرضنا لهجوم عراقي ضعيفة جداً. . . . ما من سبب للذعر لا في إسرائيل ولا في غيرها». وأضاف «لسنا في حرب مع العراق وإذا اندلع قتال فسينحصر على الأرجح بين الأميركيين والعراقيين».

أما مساعد رئيس الأركان الجنرال شاوول موفاز أضاف بأن العراق «لا يملك سوى بعض الأسلحة غير التقليدية وبعض بطاريات الصواريخ وعدد غير معروف من الصواريخ، لكن معلوماتنا تشير إلى أن لا علاقة لنا بما يحصل الآن ونحن مستعدون لأي احتمال».

*** حاخام يحشد الملائكة ضد صدام حسين**

قال الحاخام الإسرائيلي ديفيد باتزري المتخصص في «القبلانية» أي التفسير الصوفي للتوراة، إنه سيحشد «الملائكة» للدفاع عن إسرائيل من أي هجوم عراقي بالصواريخ. وصرّح نجله يوم ٣/ ٢/ ٩٨ موشي للإذاعة الإسرائيلية أن والده سيتوجه إلى تل أبيب «للقيام بصلوات خاصة ليطلب من الملائكة حماية إسرائيل ومهاجمة صدام حسين وفي انتظار ذلك على الناس أن يصلوا مرة يومياً وأن يقوموا بأعمال خير».

ونشرت صحيفة «معاريف» أن الحاخام باتزري مستعد إذا ما صار التهديد العراقي وشيكاً وأكيداً، لأن يدور حول إسرائيل سبع مرات بالهليكوبتر لإحباط أي هجوم بالصواريخ و«لجعل صدام حسين مجنوناً».

*** احتمال انتفاضة**

نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية ٣/ ٢/ ٩٨ أن الأجهزة الأمنية في إسرائيل تدرس سيناريوات عدة في ظل احتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق منها نشوب انتفاضة فلسطينية عنيفة هدفها الضغط على الدولة العبرية. وقالت إن «الأجهزة الأمنية تدرس سيناريوات تحمل احتمال نشوب انتفاضة عنيفة في المناطق الفلسطينية في موازاة هجوم أميركي على العراق».

*** إسرائيل ترفض مجدداً طلباً أميركياً لضبط النفس،**
وتؤكد احتفاظها لنفسها بحق الرد على هجوم عراقي

أكدت إسرائيل يوم أمس ٥/ ٢/ ٩٨ مجدداً حقها في الرد على أي هجوم عراقي قد تتعرض له، رافضة طلبا أميركيا لضبط النفس في هذه الحال، الأمر الذي يزيد تعقد العلاقات المتأزمة أصلاً بين البلدين بسبب امتناع الحكومة الإسرائيلية عن تقديم تنازلات لإحياء عملية السلام على المسار الفلسطيني. رئيس الوزراء الإسرائيلي عازر وايزمان قال إن «على حكومة إسرائيل أن تحتفظ لنفسها بحق الرد على مثل هذا الاعتداء غير أن من المفضل أن تنسق ذلك مع الولايات المتحدة».

أما وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي فقد صرح قائلاً «نحن نتطلع إلى السلام لكننا سنعمل كل شيء من أجل الدفاع عن سلامة مواطنينا، لا نريد تهديد أي طرف، لكن نحتفظ لأنفسنا بحق الدفاع عن شعبنا وضمان أمنه». وأضاف «بعد طي الملف العراقي سيتفرغ الجميع لمواصلة العملية السلمية. العراق يعرف قدراتنا العسكرية والتكنولوجية حق المعرفة ونحن نحذره من أي اعتداء علينا».

وأكد رئيس هيئة التخطيط الإعلامي لرئيس الوزراء الإسرائيلي مشاي بازال أن «إسرائيل تحتفظ بحق الدفاع عن النفس إذا تعرضت لاعتداء عراقي وإن أي رد إسرائيلي على اعتداء عراقي سيكون من منطلق الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية».

أما زعيم حزب العمل ايهود باراك قال: «إن أي رد إسرائيلي على اعتداء عراقي محتمل يجب أن يتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة».

ولاحظ السفير الإسرائيلي السابق لدى واشنطن البروفسور ايتامار رابينوفيتش أن «لا تحالف دولياً اليوم كذلك الذي كان قائماً عام ١٩٩١ قبيل حرب الخليج. والولايات المتحدة تعرف أنها تحتاج إلى مساعدة عملية من جانب كبير من العالم العربي كي تقوم بعمل عسكري كبير ضد العراق». وقال انه إذا هاجمت الولايات المتحدة العراق، فإن هذا البلد سيرد بالهجوم على إسرائيل التي سترد بالمثل وسيظهر الأمر كأن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل القيام بذلك». وذكر أنه «خلال حرب الخليج طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل عدم الرد على الهجوم العراقي خشية تفكك التحالف. أما الآن فإن التزام الولايات المتحدة تدمير الصواريخ العراقية فهو من أجل أمن دولة إسرائيل». وأكد أن «ما من دولة حافظت على رباطة جأشها مرة وفعلت ذلك مرتين». وكشف وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين أن واشنطن «طلبت بإصرار من الإسرائيليين عدم الرد في حال هجوم».

وكانت صحيفة هآرتس ذكرت أن نتنياهو رفض نداء وجهته وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى إسرائيل «بضبط النفس» في حال تعرض إسرائيل لهجوم عراقي بالأسلحة التقليدية».

*** إسرائيل ستعلم سلفاً بضرب العراق وكوهين لا ينكر عليها حقها في الرد**

طمأن وزير الدفاع الأميركي وليم كوهين نظيره الإسرائيلي إسحق موردخاي إلى أن الدولة العبرية ستعلم سلفاً بأي عملية عسكرية ضد العراق لكي تتمكن من التحسب تماماً لأي هجوم عراقي محتمل عليها.

وفي ما يبدو تبدلاً في الموقف الأميركي أبلغ كوهين إلى موردخاي في لقائهما أمس (٩/ ٢/٩٨) في برلين أنه يحق لإسرائيل الرد على أي هجوم عراقي.

وكان وزير الدفاع الأميركي قد صرح أنه سيحض إسرائيل على البقاء خارج المواجهة في

الخليج حتى في حال تعرضها لهجوم عراقي. لكن الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية موشيه فوغل قال إن بلاده فهمت طوال الوقت أن واشنطن لم تطلب منها ضبط النفس في حال تعرضها لهجوم عراقي.

إلى ذلك أفاد مسؤول إسرائيلي أن كوهين أبلغ إلى موردخاي أن إسرائيل ستعلم سلفاً بأي ضربة للعراق لكي تتمكن من تحضير نفسها لهجوم عراقي محتمل بواسطة الصواريخ موضحاً أن هذا الترتيب اتخذ في حرب الخليج عام ١٩٩١.

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حق بلاده في الدفاع عن نفسها في مواجهة العراق وقال أمام ١٣٠ حاخاما أميركياً في القدس: «نحن مقتنعون بأن علينا الدفاع عن أنفسنا (...). مخاطر هجوم عراقي على إسرائيل ضئيلة ولكن علينا القيام بكل الاستعدادات الضرورية». وشدد على أن هدف الصهيونية هو منح اليهود دولة تسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم ضد الاعتداءات الخارجية وأنه «لألفي سنة تقريباً لم يكن اليهود قادرين على الدفاع عن أنفسهم من الاعتداءات والتدمير والدولة اليهودية غيرت هذا الوضع (...) إنه تغيير أساسي ولم نعد غير قادرين على الدفاع عن أنفسنا».

*** مردخاي: العراق يملك أسلحة كيميائية ونحتفظ بحق الرد**

أكد وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق مردخاي ١٠/٢/٩٨ أن إسرائيل تحتفظ بحق الرد إذا ما تعرضت لأي هجوم مشيراً إلى أنه لا يمكن الوثوق بالعراق الذي ما يزال «يملك» صواريخ وأسلحة كيميائية.

وكرر التهديد بأنه «إذا ما حاول أحد مهاجمتنا فلدينا حرية العمل لاتخاذ القرارات اللازمة ونحن فقط من يقرر ذلك بعد دراسة وتأن ونظر في مغزى قراراتنا على المدى البعيد».

وأكد مردخاي في محاضرة ألقاها في جامعة بار ايلان يوم ١٠/٢/٩٨ أن العراق ما يزال يملك عدداً من منصات إطلاق الصواريخ إضافة إلى أسلحة كيميائية وبيولوجية وقال «نحن على ثقة بأنه يملك منصات إطلاق صواريخ سكود، اثنتان أو أربع أو خمس وربما أكثر» وأضاف «لا يوجد أدنى شك في أن صدام يملك أسلحة كيميائية وجرثومية، لكنني اعتقد أن أحداً لا يعرف بالتحديد كم وأين».

*** الموقف الإسرائيلي**

كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي ١٢/٢/٩٨ رفضه أي تطمينات عراقية إلى عدم مهاجمة إسرائيل وقال في تصريح إذاعي إن «إسرائيل لا تثق بالعروض العراقية عدم الاعتداء عليها في حال تعرض العراق لضربة عسكرية أميركية» وأضاف: «نحن نعتمد على أنفسنا ونعمل على سد الثغرات في ما يخص تزويد عتاد ومعدات واقية من أي اعتداء بأسلحة غير تقليدية».

*** إسرائيل قد تطلب إرجاء الضربة إذا لم تكن جاهزة لرد انتقامي**

لمحت إسرائيل يوم ١٣/٢/٩٨ إلى أنها قد تطلب إرجاء الضربة العسكرية الأميركية

المحتملة للعراق ريثما تستكمل إجراءات الاستعداد للرد على أي هجوم عراقي محتمل بالأسلحة غير التقليدية عليها وانتقدت مجدداً التظاهرات الفلسطينية تأييداً للعراق.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي أن إسرائيل ستطلب من واشنطن إرجاء أي هجوم على العراق إذا كانت استعدادات الدولة العبرية للرد على أي ضربة عراقية انتقامية لم تكتمل بعد وقال: «ليس هناك ما يؤكد أنهم سيفعلون ما سنطلبه إلا أنه من المؤكد أنهم سيأخذون استعداداتنا في الاعتبار».

ونشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن واشنطن ستزود إسرائيل معدات لكشف الأسلحة الجرثومية. وقالت إن ضباطاً إسرائيليين سيتوجهون الأسبوع المقبل إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريبات على استخدام هذه المعدات التي طلبها موردخاي.

*** نتنياهو: نستعد لضربة عراقية**

دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم أمس ١٥/٢/٩٨ وزراء حكومته إلى مواصلة الاستعدادات لمواجهة هجوم عراقي برغم إعرابه عن الإقتناع بأن فرص حدوثه قليلة.

وقالت رئاسة الوزراء إن نتنياهو قال: «نواصل استعداداتنا ولا سيما في مجال الدفاع السلبي في حال فشل المساعي الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة». وأضاف أن إسرائيل «ليست طرفاً في الأزمة». وأضاف أن لإسرائيل وروسيا والولايات المتحدة مصلحة مشتركة ضد العراق وهي منع صدام من إنتاج أسلحة نووية. وأضاف «لسنا جزءاً من الأزمة (. . .) ولكن إذا ما هوجمنا لدينا ردنا».

*** باراك يتوقع ضربة للعراق في أسبوعين إذا فشلت واشنطن في إعادة المفتشين**

على رغم استبعاد إسرائيل ضربة عسكرية عراقية تواصل قيادة الجبهة الداخلية سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي استعداداتها لمواجهة أسوأ الاحتمالات. ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي القول بأن احتمال تعرض الدول العبرية لأي تهديد عراقي ضئيل جداً وأن تقويمات الأجهزة الأمنية في هذا المجال لم تتغير. ومع ذلك تعمل الأجهزة الأمنية على إعداد الجبهة الداخلية على أفضل وجه على أن تزاد نقاط توزيع الكمامات الواقية من الغازات السامة. ودعا المواطنين إلى مواصلة حياتهم العادية مؤكداً أن جهاز الأمن يتابع التطورات في الخليج وسيعلم الجمهور بسبل الدفاع إذا دعت الحاجة.

وفي المقابل، اعتبر رئيس حزب العمل ايهودا باراك في اجتماع للكتلة النيابية للحزب، أنه إذا لم تنجح الولايات المتحدة في حمل بغداد على السماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بمواصلة عملهم في غضون أسبوعين، فإنها ستشن هجوماً كبيراً على العراق. وقال إن الرئيس العراقي صدام حسين يملك ١٥ إلى ٥٠ صاروخاً تحمل رؤوساً تقليدية وعدداً محدوداً من الصواريخ التي تحمل رؤوساً بيولوجية. لكن الإذاعة نسبت إليه انه يعتقد أن احتمال إطلاق العراق صواريخ في اتجاه إسرائيل شبه معدوم.

سيناريو إسرائيلي للضربة الأميركية

رسم المراسل العسكري للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أمس، سيناريو ضرب العراق قائلاً: «إن محيط بغداد بدائرة قطرها ١٦٠ كيلومتراً، هو المنطقة الأهم بالنسبة للأميركيين».

وأشار إلى أنه في المرحلة الأولى من الهجوم الأميركي ستقوم طائرات «الشبح» التي لا يكتشفها الرادار والصواريخ بعيدة المدى من طراز «توماهوك» بضرب مراكز الإتصالات ومحطات الرادار ومنظومة الدفاع الجوي العراقية.

وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثانية حيث ستقوم طائرات الحرب الألكترونية بتهيئة الأجواء للقاذفات الضخمة من طراز «بي ـ ٥٢» بالعمل، وذلك باستخدام قذائف ثقيلة الوزن. والأمر نفسه بالنسبة للمرحلة الثالثة.

أما المرحلة الرابعة فسوف تقترب حاملات الطائرات من السواحل العراقية وسيتم استخدام مطارات برية في هجوم تقوم به الطائرات التي تهدف إلى ضرب أهداف محددة وخصوصاً المقرات القيادية.

والمرحلة الخامسة ستقوم طائرات تجسس بفحص مدى النجاح وتجديد الهجوم إذا ما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

ورأى المراسل أن الاستعدادات العملياتية الحالية تعني قيام أميركا بتقليص هامش المناورة ليس فقط لصدام حسين وإنما أيضاً للأمين العام للأمم المتحدة.

وتواصل الطائرات الأميركية والبريطانية استعداداتها الأخيرة قبل الهجوم.

وقال المراسل العسكري للتلفزيون الإسرائيلي إن هذا السيناريو مرهون بنتائج زيارة كوفي أنان إلى بغداد. ولكن الولايات المتحدة لا تنوي السماح لصدام حسين، حسب ما علمت مصادر إسرائيلية، بالهرب بسهولة من دون أن يقدم التزاماً بكل شيء. فالولايات المتحدة تخشى من حدوث وضع يتم فيه حشد قواتها في الخليج ويتراجع صدام حسين في اللحظة الأخيرة. فتدير الولايات المتحدة اتجاه حاملات طائراتها وتعود أدراجها. وهذا أمر يمكن أن يتكرر بعد بضعة شهور. ولذلك فإن الولايات المتحدة تنوي الإصرار على كل بند ونقطة في الإتفاق. وإذا لم يحدث ذلك فإن في إسرائيل علماً مؤكداً، ربما بمستوى معرفة محددة، بأن الولايات المتحدة تنوي الهجوم. ومرة أخرى الموعد المحتمل بين منتصف ونهاية الأسبوع المقبل[١].

---

(١) السفير، تاريخ ١٩/٢/١٩٩٨.

*** موشي يعالون: احتمال الهجوم قريب من الصفر**

في إطار الاستعدادات المستمرة في إسرائيل لمواجهة أي هجوم عراقي محتمل، اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي يوم ١٨/ ٢/ ٩٨ مع وزراء ومسؤولين أمنيين كبار، ونصح وزير الزراعة رافائيل ايتان الرئيس العراقي صدام حسين بأن يكون رجلاً عقلانياً.

ويستعد الإسرائيليون في حال من الهوس لفرضية حصول هجوم بالأسلحة الكيميائية أو الجرثومية على رغم أن بغداد أكدت أن ليس في نيتها مهاجمة الدولة العبرية وقال موردخاي أن «احتمالات تورط إسرائيل في النزاع ضعيفة، لكننا سنقوم بكل التحضيرات». ورجح رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال موشي يعالون ألا يطلق العراقيون صواريخ على إسرائيل حتى لو ضربت واشنطن العراق. وأضاف أن «احتمال (الهجوم العراقي) قريب من الصفر حتى بعد الضربة الأميركية (. . .) هذا الاحتمال لن يتزايد إلا إذا وجد صدام نفسه محشوراً وخشي سقوط (نظامه) وحاول إنقاذ نفسه. في هذه الحال يمكن أن يزيد احتمال توجيهه صواريخ إلى إسرائيل».

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن وزير الزراعة دعوته المواطنين إلى التحلي بضبط النفس قائلاً: «علينا أن نكون جاهزين على رغم أن لا تعليمات جديدة في شأن إمكان حصول الهجوم، ومع ذلك لا يمكن حساب تصرفات صدام حسين لأنه رجل غير واقعي قياساً على المنطق المتبع بين رؤساء الدول غير المتحضرة في هذا القرن».

*** نتنياهو يجدد دعمه الولايات المتحدة**

ويؤكد الاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات

جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم أمس ٢٠/ ٢/ ٩٨ دعمه الولايات المتحدة في الأزمة مع العراق وأكد أن إسرائيل «مستعدة لمواجهة كل الاحتمالات». وقال: «إننا ندعم الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة لحمل العراق على قبول عمليات تفتيش كاملة من أجل منعه من تطوير أسلحته غير التقليدية»، وأمل أن «تحل الأزمة بالطرق الديبلوماسية ولكن من السابق لأوانه الحديث عن ذلك». وأضاف أنه أياً تكن نتيجة مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في العراق، فإن إسرائيل «مستعدة لمواجهة كل الاحتمالات» لكنه استدرك قائلاً: «إننا نواصل اعتبار خطر تورط إسرائيل بطريقة أو بأخرى في نزاع في الخليج ضعيفاً».

*** نتنياهو: إسرائيل ليست طرفاً وتأمل بحل سلمي للأزمة**

قللت حكومة بنيامين نتنياهو مجدداً من احتمالات تعرض إسرائيل لهجوم عراقي رداً على ضربة أميركية محتملة، لكنها واصلت اتخاذ الإجراءات الإحتياطية لمواجهة مثل هذا الإحتمال، وأشارت للمرة الأولى إلى أنها تأمل التوصل إلى حل سياسي للأزمة بين العراق والولايات المتحدة.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو «نحن لا نعتبر أنفسنا طرفاً في الأزمة وليس من سبب بتاتاً لنكون طرفاً». وأضاف «نأمل أن تحل هذه المسألة من دون اللجوء إلى القوة». وأوضح «إننا ندعم بوضوح موقف الرئيس بيل كلينتون والولايات المتحدة القاضي بضرورة أن يحترم (الرئيس العراقي) صدام حسين تعهده السماح بتفتيش كل المواقع العراقية». وقال إن «الولايات المتحدة تعالج هذه القضية بطريقة حكيمة وبأفضل طريقة ممكنة لديها. وعدم اتخاذ موقف واضح يشكل خطأ واضحاً». وأضاف إن احتمال تعرض إسرائيل لضربة ما يزال «ضئيلاً».

بعد الإتفاق بين الأمم المتحدة وبغداد

إسرائيل تواصل الإعداد للحرب: الحلول الدبلوماسية لا تزيل التهديدات العراقية

واصلت الحكومة الإسرائيلية يوم أمس ٢٣/ ٢/ ٩٨ تحركات الإعداد للحرب على الرغم من الإتفاق بين الأمم المتحدة والعراق، معتبرة أن الحلول الدبلوماسية لم تقض على التهديدات العراقية لإسرائيل. وطالب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالإطلاع على نص الإتفاق قبل التعليق عليه رسمياً، فيما دافعت حكومته عن الإجراءات التي اتخذتها خلال الأزمة والتي كانت موضع هجوم شديد من المعارضة، التي قدمت مذكرة بحجب الثقة عن الحكومة متهمة إياها بإثارة الذعر بين الإسرائيليين و«بخسارة حرب لم تقع» حسب ما قال النائب العمالي يوسي بيلين.

وقال نتنياهو «ليس بإمكاني التعليق فأنا لم أطلع على الإتفاق، لكن إذا صح أن (الرئيس العراقي) صدام حسين وافق على قيام الأمم المتحدة بالتفتيش من دون أي شرط فهذا خبر جديد». وأضاف «يبدو أن صدام حسين تراجع ولكن من المحتمل جداً أن تنفجر أزمة جديدة في وقت آخر».

وقال المتحدث الحكومي ميخائيل شتولتز إن إسرائيل بحاجة لمعرفة النص الأصلي للإتفاق قبل التعليق عليه.

تقرير:

خيبة إسرائيلية من حرب لم تتم

بدت علائم الخيبة الإسرائيلية العامة واضحة على ملامح مراسلي التلفزيون الإسرائيلي. غير أن الخيبة الإسرائيلية لم تكن بحاجة إلى مذيعي التلفزيون للإفصاح عنها، فقد سربت الأوساط الحكومية الإسرائيلية لوسائل الإعلام الإسرائيلية الكثير من إشارات الخيبة.

وكان السؤال المركزي: هل سيمضي الرئيس العراقي صدام حسين هذه المرة بتعهداته؟ وهل ستقبل الولايات المتحدة باتفاق العراق مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان؟

وقال مراسل الشؤون العربية في التلفزيون الإسرائيلي أهارون بارينغ: «إن كوفي أنان يلوح للعالم باتفاق ويطمئنهم بأن كل شيء على ما يرام، فيما الشارع العراقي يعرف من هو البطل الحقيقي في هذه الأزمة. إنه الرجل الذي جلس إلى كوفي أنان في ذروة الأزمة، وبحنكة سياسية أدار الأزمة من بدايتها وحتى النهاية. إنه صدام حسين. وفي العراق يعرفون الآن، من هو الزعيم الحقيقي. وقد غدا هذا الأمر أكثر وضوحاً الآن من أي وقت مضى».

وعدد المراسل نقاط الربح والخسارة في هذا الإتفاق وقال: «من الواضح أن الفائز الأكبر في كل هذه الأزمة هو صدام حسين. والشيء الوحيد الذي دفعه هو ما كان يرفض تحديداً منحه للأميركيين: حرية تفتيش كل الأماكن في العراق ودون تحديد زمني. وبالإجمال فقد ربح أولاً، من منع الضربة العسكرية الأميركية ـ البريطانية وربما قوى أخرى. وكسب تعاطفاً هائلاً في العالم العربي خصوصاً وفي العالم الأوسع عموماً. وبوسع صدام حسين أن يخفي الآن وبشكل مطلق الأسلحة غير التقليدية، الصواريخ ومنصات الإطلاق. وبالإجمال، فإن نتيجة كل هذه الأزمة تعزيز زعامته غير القابلة للنقض إزاء الشعب العراقي وتدعيم مكانته في العالم العربي».

وقال مراسل التلفزيون في واشنطن إن الإتفاق الذي توصل إليه كوفي أنان أربك الرئيس الأميركي ولم يجد ما يقوله للصحافيين سوى إنه يتشاور مع بعض زعماء العالم. وأكد أن أميركا تواصل عدم الوثوق بصدام حسين، ولذلك فإنها تقوم بإرسال المزيد من القوات للخليج.

وأكد المراسل أن الولايات المتحدة خسرت هذه الجولة. وان روسيا وفرنسا والأمم المتحدة فرضوا اتفاقاً على الولايات المتحدة لم تكن ترغب فيه.

وأشار المراسل العسكري للتلفزيون إلى أن اتفاق أنان خلق وضعاً يتحقق فيه السيناريو الأقل راحة لإسرائيل. وهو إعادة العراق إلى مركزه الإقتصادي الذي كان مع الاحتفاظ بقدراته غير التقليدية. ونقل المراسل عن مصادر عسكرية إسرائيلية قولها «إن القصة انتهت ولم تكتمل. وصدام لن يتنازل عن قدراته البيولوجية والكيميائية. والأزمة التالية ستأتي حتماً عندما يخشى من

انكشاف أسراره مرة أخرى». وأكد المراسل العسكري أن الجاهزية الأميركية ستبقى على حالها على الأقل «إلى حين انتهاء واشنطن من قراءة الحروف الصغيرة في اتفاق أنان» واتخاذ القرارات.

وأشار المراسل العسكري إلى أنهم في الجيش الإسرائيلي ينظرون إلى اتفاق أنان بوصفه هدنة مؤقتة، ويرون أنها قد تطول شهوراً.

وعدد هو الآخر نقاط الربح والخسارة عموماً، فاعتبر أن رفع جاهزية الجبهة الإسرائيلية الداخلية مكسباً وإن كان بثمن باهظ من الذعر العام. والخسارة هي أنه ستكون هناك صعوبة أكبر في مراقبة التسلح العراقي.

وأكد المراسل السياسي أنهم في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية يتحدثون عن خيبة أملهم وقلقهم. وكانت إسرائيل تترقب الهجوم الأميركي واتخذت كافة الاستعدادات لتحمل آثاره. غير أن هذه الضربة لم تحدث. وتبدي إسرائيل قلقاً يعود في أسبابه حسب المراسل السياسي، إلى أنه واضح للجميع انهم سيعودون إلى المشكلات المعهودة، وهي المتعلقة بالعملية السياسية.

ومع ذلك هناك في إسرائيل من يرى أن الإتفاق يشكل مكسباً. لأنه لو قامت الولايات المتحدة بتوجيه الضربة للعراق، فإن إسرائيل كانت ستدفع الثمن المطلوب بالضرورة لمصالحة أميركا مع العالم العربي. ورغم ذلك، فإن الأوساط الرسمية الإسرائيلية تتوقع أن يعود الأميركيون إلى ممارسة الضغط السياسي على إسرائيل.

وعموماً، فإن عدداً من المعلقين السياسيين الإسرائيليين يعتبرون أن إسرائيل خسرت معركة قبل أن تبدأ، وقبل أن تطلق فيها طلقة واحدة. فضرب العراق كان حرباً لمصلحة إسرائيل[1]. (انتهى التقرير)

---

(١) حلمي موسى ـ صحيفة «السفير» ١٩٩٨/٢/٢٤.

* نتنياهو: توقيع اتفاق مع صدام لا يعني أن الرئيس العراقي سيحترمه

شكك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ٢٤/ ٢/ ٩٨ في أن يحترم العراق اتفاقه الأخير مع الأمم المتحدة وقال: «إن توقيع اتفاق مع (الرئيس العراقي) صدام حسين لا يعني أن الأخير سيحترمه» وأضاف «إنني على يقين أن الولايات المتحدة تعي تماماً هذه المشكلة وأنها ستصر على توفير كل الضمانات اللازمة» لتطبيق الإتفاق.

وفي غزة قال وزير الداخلية الإسرائيلي افيغدور كهلاني إن من السابق لأوانه الجزم بأن الأزمة العراقية انتهت. ورأى أنه ينبغي أن تتابع بلاده التطورات وأن تبقي الولايات المتحدة قواتها في الخليج للتأكد من تطبيق الإتفاق.

وبثت إذاعة الجيش أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أصدرت تعليمات إلى سفاراتها وقنصلياتها ليتجنب المسؤولون فيها الحديث علناً عن الأزمة العراقية والإتفاق الذي وقع لحلها. وأوضحت أن إسرائيل تخشى أن يطلب منها المجتمع الدولي أن تحترم بدورها قرارات الأمم المتحدة القاضية بانسحابها من الأراضي المحتلة بعدما تعهد العراق احترام قرارات مجلس الأمن.

الحوار مع مجلس الأمن لا مع واشنطن

يعتبر العراق منذ نشوب الأزمة الأخيرة بينه وبين الولايات المتحدة الأميركية عبر مجلس الأمن، أن الأوان قد آن لرفع العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ دخوله الكويت عام ١٩٩٠ وإخراجه منها بالقوة العسكرية بعد ذلك ببضعة أشهر، إذ أن المسؤولين العراقيين الكبار يبررون هذا الإعتبار بأن العراق قد نفذ كل مضمون القرار الدولي الذي اتخذ في حقّه في تلك الفترة، وأن لا موجب للإستمرار في محاصرته وفي فرض الحظر عليه والحصار على شعبه، وخصوصاً بعد الآثار البالغة السلبية التي رتبها ذلك على الشعب العراقي من معاناة وقهر وموت لأطفاله.

لكن مجلس الأمن الدولي ودع عام ١٩٩٧ بدعوة العراق إلى إفساح المجال أمام «اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية» للدخول إلى أي مكان ترغب في تفتيشه. وقد جاءت دعوة مجلس الأمن بعد إعلان بغداد رفضها السماح لفرق تابعة لهذه اللجنة الدخول إل بعض المقرات الرئاسية حيث أعلنت أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون لم يستبعد توجيه بلاده ضربة عسكرية إلى العراق في حال عدم امتثاله التام لما تطلبه «اللجنة الخاصة «يونيسكوم». وذلك لأن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال غير مقتنعة بأن العراق نفذ قرار مجلس الأمن، وتاليا بأن أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الجرثومية والكيمياوية قد تم التخلص منها. ذلك أن العراق في رأيها لا يزال يحتفظ بكميات كبيرة منها رغم إعلانه العكس، وهو قد يكون يسعى إلى تطويرها وإلى امتلاك أسلحة أقوى. والأدلة على ذلك كثيرة منها المضايقات التي تعرض لها باستمرار فريق التفتيش الدولي المكلف إيجادها وتدميرها وحظر دخوله إلى أماكن أو مناطق معينة. ومنها أيضاً اكتشاف أسلحة من النوع المذكور قبل أشهر واتلافها رغم الإنكار العراقي الرسمي لوجودها.

إذ أن رئيس اللجنة الخاصة ـ «يونسكوم» ريتشارد باتلر يعتبر أن كمية قليلة من الأسلحة البيولوجية التي يقول إن العراق لا يزال يمتلكها كافية «لقتل مليون إنسان» لذلك ينبغي التأكد بشكل قاطع أن العراق لم يعد يمتلك أي سلاح كيميائي أو بيولوجي من أجل «المحافظة على أمن المنطقة وأمن العالم كله». وكان الرد على هذا الكلام من قبل «المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية» الذي يعتبر أن كلام باتلر والأميركيين والبريطانيين أيضاً غير دقيق، باعتبار أنه من

المستحيل عملياً أن يكون العراق قد تقدم إلى هذا الحد في مجال الأسلحة البيولوجية وهو الذي بدأ في صناعة هذه الأسلحة عام ١٩٨٩، أي بعد نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية مباشرة. ويرى العديد من التقنيين أن عنوان الأسلحة البيولوجية بين واشنطن وبغداد «هي سياسية بالدرجة الأولى»، لأن هذا النوع من الأسلحة يستحيل عملياً ضبطه كما يستحيل ضبط صنعه في مرحلة مقبلة، بشكل مطلق.

أما العراقيون فيرون أن واشنطن بدأت منذ الآن تحركاً لتعطيل ما يدعى «تفاهم جنيف» الأخير الذي قام بين أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن في أعقاب الأزمة الأخيرة بين بغداد وواشنطن بشأن أعمال «اللجنة الخاصة» في العراق. وجوهر هذا التفاهم هو توسيع اللجنة الخاصة لتضم ممثلين عن أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية جميعاً مع تفاهم ضمني روسي ـ عراقي علناً بإقفال الملفات التي اعتبر عمل اللجنة الخاصة فيها منتهياً (ملفات الأسلحة النووية والصواريخ).

أما نمط هذا التعطيل فهو جملة من الذرائع كما يقول المسؤولون العراقيون منها إثارة مسألة «المواقع الرئاسية» وهي «خمسة أو ستة مواقع لا أربعة وستون وقد دخل الصحافيون إليها ولا يمكن عقلياً ان تضم أسلحة بيولوجية وعلى الأقل على سبيل الحيطة والأمان الشخصي».

أما الولايات المتحدة فإنها تعتقد أن للرئيس العراقي صدام حسين هدفاً آخر يريد تحقيقه من الورقة الأخيرة التي افتعل (طرد المفتشين) لكنها غير واثقة من ماهية الهدف. لكن بعض المصادر الدبلوماسية العربية والغربية المطلعة والضليعة بمشاكل المنطقة تعتقد أن الهدف له علاقة أساسية بالموقف الأميركي وتحديداً من مسألة بقاء الرئيس العراقي صدام حسين في السلطة ومن مسألة النظام الذي يترأس مباشرة منذ زهاء عقدين. فالرئيس العراقي صدام حسين يعرف أن الولايات المتحدة الأميركية سواء عن قصد أو غير قصد عملت في استمرار نظامه واستمراره هو شخصياً على رأس ذلك النظام بعد اندحاره في حرب الخليج الثانية إثر غزوه الكويت. لكنه يعرف في الوقت نفسه أن «المساهمة الأميركية» في بقائه قد تكون نتجت من خطأ في التقدير العسكري الأميركي ولا سيما عند السياسيين منهم أو عن حسابات أخرى لبعضها علاقة بالنفط ولبعضها الآخر علاقة بالمنطقة عموماً وبالخليج خصوصاً. وهو متأكد من أنها لا تنطوي في أي شكل من الأشكال على إشارة تفيد أن واشنطن قد لا تمانع إذا قضت الضرورات والمصالح في بقاء نظامه وهو على رأسه عندما ترى أن أوان حل «مشكلة العراق» قد حان. لا بل يعرف أن أهم أهدافها هو إسقاطه في الوقت المناسب. وهذه المصادر رأت بأن الرئيس العراقي صدام حسين افتعل الأزمة مستفيداً من تطور مهم على الساحتين الدولية والإقليمية وهو الإختلاف في النظرة إلى «المشكلة الإيرانية» بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. إذ دعت الولايات المتحدة حلفاءها إلى المشاركة في محاصرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تتهمها بالإرهاب وتطوير أسلحة دمار شامل وامتلاكها، وهم امتنعوا عن التجاوب

مع دعوتها اقتناعاً منهم بأن سياسة «الحوار النقدي» مع إيران أكثر جدوى وفاعلية، لا بل تعاونوا معها على الصعيد الإقتصادي. فضلاً عن بدء تكون اختلاف بين الطرفين الأميركي والأوروبي بالسيطرة على العراق إذ بدأ الأوروبيون يحاولون تمييز موقفهم وإنْ لمصالح اقتصادية عن الموقف الأميركي عبر تفهم المصاعب التي يعانيها الشعب العراقي نتيجة للعقوبات والرفض لأي عمل عسكري ضده.

أما التطور الثاني الذي استفاد منه الرئيس العراقي في افتعال مشكلته مع الولايات المتحدة هو بدء العرب خاصة ما سُمّوا بالحلفاء الأساسيين لواشنطن والمعادين للنظام العراقي ولرئيسه بالدعوة إلى حل المشكلة العراقية والتعاطف مع الشعب العراقي.

أما الأميركيون فيعتقدون أن المشكلة الحالية هي ليست بين إدارتهم وبين الرئيس العراقي بل بينه وبين الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن الدولي وأي حوار يجب أن يقوم بينهما لا مع واشنطن.

لذلك فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تمنع مجلس الأمن الذي في حال تأكد من تنفيذ العراق كل موجبات قراره المتخذ في حقه من أعوام من رفع العقوبات عنه وفي انتظار ذلك ترفض إعطاءه أي مكافأة مجانية وخصوصاً على صعيد اشتراك الأميركيين في اللجنة الدولية المكلفة التأكد من تطبيق القرار الدولي. علماً أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الـ١٤ في المئة من عدد أعضائها.

لذلك فإن العراقيين يتوقعون استمرار التحركات الأميركية وذلك في أجواء بات معها أي قرار لمجلس الأمن متعذراً لأن المجلس أصدر القرارات التي يمكن له مبدئياً أن يصدرها. أما الضربة العسكرية الأميركية فهي محكومة أيضاً بعدم الجدوى. وإذا أضفنا إلى ذلك مأزق السلام العربي - الإسرائيلي تجتمع عوامل كافية لترجيح استمرار السجال العنيف بين واشنطن وبغداد في العام ١٩٩٨. ورديف هذه الحالة السياسية تفاقم في معاناة العراقيين وخصوصاً لأن تطبيق اتفاق «النفط مقابل الغذاء» لن يجلب للمواطن العراقي في أحسن الأحوال إلا ما يعادل دولاراً واحداً (للغذاء والدواء) كل خمسة أيام.

مواقف مجلس الأمن اليومية

* تقرير يونسكوم إلى مجلس الأمن

في نيويورك قالت «يونيسكوم» في تقريرها إلى مجلس الأمن إن بغداد لم «تحرز أي تقدم» في مجال نزع الأسلحة البيولوجية و«ليس لديها أي تخمين يتعلق بالعناصر المعروفة للبرنامج العراقي» إلا أنها اعترفت في المقابل أن بغداد أحرزت تقدماً في مجال الصواريخ وفي مجال الأسلحة الكيميائية.

وأبدت «قلقها العميق» من المحاولات العراقية لعرقلة زيارات مفتشيها كما حصل مراراً في

الأسابيع الأخيرة. وأكدت أن «تقدماً كبيراً قد حصل ولكن كانت أيضاً وبوضوح هناك صعوبات مستمرة».

وأوصت اللجنة في أول تقرير يضعه رئيسها الجديد الدبلوماسي الأوسترالي ريتشارد باتلر، مجلس الأمن، بأن يشدد على العراق لتنفيذ التزاماته بالكشف التام لكل برامجه للأسلحة المحظورة وأن يطلب من العراق التعاون التام ليمكن اللجنة من ممارسة حقها في الوصول إلى المواقع والأشخاص «الذين ترى أنهم يفيدون مهمتها». وأضافت أنها «لا تفهم أسباب إصرار العراق الشديد على عدم كشف برنامج أسلحته البيولوجية ولماذا يعمل على عرقلة جهود اللجنة في هذا الإطار». وسيستخدم هذا التقرير أساساً لقرار يتخذه مجلس الأمن في شأن تجديد العقوبات على العراق في ١٦ تشرين الأول الجاري ١٩٩٧.

*** توقع مناقشات حادة لمجلس الأمن في شأن عقوبات إضافية على العراق**

يتوقع الديبلوماسيون أن تشهد جلسة مجلس الأمن في الأيام المقبلة مناقشات حادة وصعبة بين مندوبي الدول الـ١٥ في شأن توقيع عقوبات جديدة على العراق من أجل دفع نظام الرئيس العراقي صدام حسين إلى التعاون التام مع الأمم المتحدة في مجال إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وتتباين مواقف الدول الأعضاء عادة بين مؤيد لنظرية الولايات المتحدة وبريطانيا الداعية إلى التشدد حيال بغداد، ومؤيد لموقف روسيا وفرنسا والصين الداعي إلى التليين.

وسيتخذ مجلس الأمن قراره يوم الخميس ١٦/ ١٠/ ٩٧ في ضوء سماعه كلاً من باتلر والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هانس بليكس اللذين سبق لكل منهما أن رفع تقريراً إلى مجلس الأمن على المدى الذي بلغته عملية إزالة الأسلحة العراقية.

وعلى عكس التقرير الإيجابي عموماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية إذ لاحظ أن لا «دلائل تثبت أن العراق قد يطور برنامجاً نووياً سرياً، تضمن تقرير ريتشارد باتلر مآخذ كثيرة على بغداد وخصوصاً في شأن الأسلحة الجرثومية معتبراً أنها لم تحقق «أي تقدم» في هذا المجال.

وجاء في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يتطرق إلى البرنامج النووي العراقي منذ ١٩٩١ أنه «ليس ثمة دلائل تثبت أن العراق نجح في محاولاته إنتاج أسلحة نووية» إلا أنه أضاف أنه «لا يمكن إعطاء أي ضمانات مطلقة في شأن كشف العراق برنامجه النووي بصورة تامة».

وتوقع ديبلوماسي غربي أن يتمحور النقاش في مجلس الأمن «على معرفة ما إذا كانت بغداد وفت بشكل رئيسي بواجباتها». ولم يستبعد أن يرسو قرار مجلس الأمن على تسوية تقضي بإبقاء التهديد بفرض عقوبات جديدة، ولكن مع إعطاء بغداد مهلة ستة أشهر إضافية قبل تطبيقها في انتظار التقرير المقبل لباتلر.

* مجلس الأمن يتجه إلى حل توفيقي في شأن عقوبات جديدة على العراق

أفاد دبلوماسيون ١٧/١٠/٩٧ أن مجلس الأمن يتجه نحو حل توفيقي في شأن فرض عقوبات جديدة على العراق لإرغامه على التعاون التام مع الأمم المتحدة في نزع سلاحه وذلك حفاظاً على وحدة الكلمة بين أعضائه.

ومع إعلان مندوبَيّ الولايات المتحدة وبريطانيا تقديم مشروع قرار يدعو المجلس إلى تبني تدابير جديرة تقيد حرية سفر المسؤولين العسكريين العراقيين، صرح المندوب الروسي السفير يوري فيدورروف للصحافيين «نحن مستعدون لحل توفيقي». وعن سبب إرجاء تقديم المشروع أجاب المندوب البريطاني السفير جون وستون أنه «لن يقدم بالضرورة بل بحسب الأحوال. نحن نحتاج إلى التحدث مع آخرين في شأن التكتيك الذي ينبغي اتباعه».

وقد أعدت روسيا مشروعاً تمهيدياً يؤجل احتمال فرض عقوبات إضافية على العراق ستة أشهر. وأوضح فيدورروف أن روسيا «مستعدة للعمل معهم (الأميركيين والبريطانيين) من أجل التوصل إلى حل توفيقي. نحن نعارض السريان الفوري لعقوبات والطابع المنفرد للمشروع (الأميركي) الذي لا يذكر سوى الجوانب السلبية».

وقلل فيدورروف من شأن التهديدات العراقية بوقف التعاون مع الأمم المتحدة إذا قرر مجلس الأمن فرض عقوبات جديدة على بغداد قائلاً: «نحن لسنا راضين عن هذه التصريحات، لكننا نعتقد أنه رد فعل متسرع».

* مجلس الأمن يواجه احتمال الإنشقاق حيال العراق

للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣، يواجه مجلس الأمن (٢١/١٠/٩٧) احتمال انفراط وحدة موقفه حيال العراق ولوحظ أنه منذ هذا التاريخ صوت مجلس الأمن بالإجماع على كل القرارات باستثناء القرارات ذات الطابع التقني. ويذكر أن واشنطن التي تريد فرض عقوبات إضافية على العراق تخلت عن اتخاذ إجراءات فورية لكنها اقترحت أن تدخل هذه العقوبات حيز التنفيذ تلقائياً في شهر نيسان المقبل. وهي تسعى مع لندن إلى إرغام بغداد على التعاون كلياً مع الأمم المتحدة في شأن إزالة أسلحتها الجرثومية والكيميائية والصاروخية عبر فرض قيود على سفر بعض المسؤولين العراقيين.

فقد بدأت روسيا، التي تحضر مشروعاً مضاداً للنص الأميركي، وفرنسا والصين، وهي دول دائمة العضوية في مجلس الأمن ومصر تحركاً مشتركاً في المجلس، لتطويق المشروع الأميركي. وأجرى وزيرا خارجية فرنسا وروسيا، روبير فيدرين ويفغيني بريماكوف اتصالاً هاتفياً يوم أمس (٢١/١٠/٩٧) تناول الوضع في العراق بصورة خاصة والوضع في الشرق الأوسط بصورة عامة. وذكرت مصادر في الأمم المتحدة أن فرنسا رفضت فكرة أميركية تقضي بتأجيل العقوبات على العراق لمدة ستة أشهر، إلا أن موسكو وباريس تريان أنه يجب الأخذ في

الاعتبار التقدم الذي أحرزته بغداد في مجال نزع الأسلحة.

وقال دبلوماسي غربي إن الإقتراح الأميركي «ليس حلاً وسطاً (. . .) ما لم يتخذ الأميركيون موقفاً جديداً، لن يصوت أربعة أعضاء في مجلس الأمن على الأقل لمصلحة المشروع». وهذه الدول هي روسيا وفرنسا والصين.

*** مجلس الأمن**

عقد مجلس الأمن جلسة طارئة (٢٩/ ١٠/ ٩٧) للبحث في الرد على القرار العراقي. وأفاد ديبلوماسيون أن الولايات المتحدة وبريطانيا قدمتا مشروع بيان يصدر باسم رئيس المجلس يحذر بغداد من «العواقب الوخيمة» لقرارها القائم على طرد الأميركيين من لجنة إزالة الأسلحة. إلا أن النص لا يوضح طبيعة هذه العواقب. وقال ديبلوماسي غربي «نريد أن نعطي العراق فرصة العدول عن موقفه». ولاحظ أن قرار بغداد هذا يشكل أول انتهاك للقرار ١١٣٤ الذي يحظر على المسؤولين العراقيين الذين يعرقلون عمليات اللجنة السفر إلى الخارج. ورأى أنه يمكن للولايات المتحدة أن تعتبر أن طرد مفتشين في «اليونسكوم» هو «انتهاك سافر» لاتفاق وقف النار مما يفسح لها في المجال لضربات عسكرية. وقال المندوب البريطاني في الأمم المتحدة السفير جون ويستون «إن ذلك أمراً غير مقبول (. . .) ليس من صلاحية العراق أن يحدد شكل تعاونه مع يونسكوم».

* عقد مجلس الأمن جلسة خاصة (٣١/ ١٠/ ٩٧) للبحث في الوضع العراقي في ضوء تقرير سيقدمه رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر عن منع بغداد يوم الخميس الماضي في ٣٠/ ١٠/ ٩٧، ثلاثة خبراء أميركيين من النزول من طائراتهم في مطار الحبانية العراقي.

وتوقع دبلوماسي غربي أن يعطي المجلس فرصة أخيرة للعراق قبل أن يقرر توقيع عقوبات جديدة عليه أو اللجوء إلى القوة. ورجح أن يقرر المجلس المنقسم حيال هذين الخيارين إيفاد مبعوث إلى بغداد. وأكد أن اقتراحاً كهذا «سيحصل على تأييد الأعضاء الـ١٥ في المجلس» وأضاف أن المسألة «تنحصر في تسمية المبعوث».

***مجلس الأمن يكثف ضغوطه**

قرر مجلس الأمن تكثيف ضغوطه الديبلوماسية ١/ ١١/ ٩٧ لإقناع العراق بالعودة عن قراره طرد الخبراء الأميركيين في اللجنة الدولية المكلفة نزع أسلحته المحظورة، واستبعد الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن فرض عقوبات إضافية فورية على العراق أو اللجوء إلى القوة الذي تعارضه موسكو بشدة. واكتفى رئيس المجلس السفير التشيلي خوان لارين بالقول إن «عطلة نهاية الأسبوع ستكون مناسبة لجميع الأطراف المعنيين لبذل أقصى الجهود الديبلوماسية».

*** مجلس الأمن «قلق» ويطلب من العراق تنفيذ كل القرارات**

اختتم مبعوثو الأمم المتحدة مساء يوم أمس ٦/ ١١/ ٩٧ جولة رابعة من المحادثات مع المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم نائب رئيس الوزراء طارق عزيز. وقال عضو البعثة الدولية الديبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي إن «العراقيين لخصوا خلال جولات المحادثات كل المواضيع التي يريد العراق إيصالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة» كوفي أنان.

وكان الإبراهيمي والأرجنتيني ايميليو كارديناس والأسوجي يان الياسون قد عقدوا جولة ثالثة من المحادثات مع الجانب العراقي بعد ظهر يوم أمس ٦/ ١١/ ٩٧ والتقوا رئيس المجلس الوطني سعدون حمادي ويتوقع انتهاء مهمتهم اليوم ٧/ ١١/ ٩٧ وتحاول بعثة الأمم المتحدة إقناع المسؤولين العراقيين بالتراجع عن قرارهم وقف التعامل مع الأعضاء الأميركيين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» وطردهم من العراق. لكن مهمتهم تعقدت أكثر مع اعتراف السلطات العراقية بنقل معدات خاضعة لمراقبة الأمم المتحدة من مواقعها على أن تعاد إليها بعد زوال خطر تعرض العراق لضربة عسكرية. وأبدى مجلس الأمن في ختام جلسة مغلقة عقدها يوم أمس ٦/ ١١/ ٩٧ قلقه لنقل المعدات، وقال رئيسه السفير الصيني كين هواسون إن «المجلس عبر عن قلقه لنقل معدات، وعلى العراق بأن ينفذ تماماً القرارات المتعلقة به».

واعتبرت الدول الـ١٥ أن «المس في أي شكل من الأشكال بأنظمة المراقبة لا يتفق وقرارات الأمم المتحدة» وقال السفير البرتغالي انطونيو مونتيرو إن نقل المعدات من مواقعها عمل «غير مقبول».

* أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ١٠/ ١١/ ٩٧ بعد اجتماعه مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بأن هذا الأخير أكد أن بغداد ما زالت على موقفها برفض العودة عن قرار طرد المفتشين الأميركيين العاملين مع اللجنة الدولية. وقال أنان إن عزيز «لم يقدم الرد الذي أملت فيه» لكنه أعرب في الوقت ذاته عن أمله في أن يكون هناك «هامش للمناورة خلال الأيام المقبلة» مشدداً على ضرورة أن يحترم العراق قرارات الأمم المتحدة. لكنه أوضح أن من حق بغداد أن «تعبر عن مآخذها». وكان أنان قد أعرب قبل الاجتماع عن أمله في أن يتراجع العراق عن موقفه في اللحظة الأخيرة وأضاف «آمل أن يكون الرئيس صدام حسين قد منحه الصلاحية بإبداء بعض المرونة، وربما سأسمع الإجابة التي كنت آمل أن أسمعها في بغداد بالتراجع عن القرار الذي اتخذ في ٢٩ تشرين الأول والسماح لفريق التفتيش بمواصلة أعماله من دون عراقيل».

*** عزلة واشنطن في مجلس الأمن تجنب العراق ضربة عسكرية**

خففت واشنطن اندفاعها لاستصدار إعلان من مجلس الأمن يعتبر فيه قرار بغداد عدم

التعاون مع المفتشين الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة خرقاً للقرارات الدولية التي اعقبت حرب الخليج، وسحبت مطالبتها «بتحذير العراق» من «عواقب وخيمة». وبذلك أضعفت خيار اللجوء إلى عمل عسكري وسعت مع لندن إلى فك عزلتهما وتقدمتا بمشروع قرار يكتفي بحظر سفر المسؤولين العراقيين الذين يعرقلون عمل مفتشي الأسلحة في محاولة لكسب إجماع دولي.

ووزع الوفدان الأميركي والبريطاني على أعضاء مجلس الأمن مشروع قرار يفرض حظراً على سفر المسؤولين العراقيين الذين يعرقلون عمل اللجنة الخاصة.

ويشير مشروع القرار في ديباجته إلى بيان صدر عن المجلس في ٢٩ تشرين الأول وحذر من «عواقب وخيمة» إذا واصلت بغداد سياستها الحالية.

وتوقع المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون إجراء تصويت على المشروع اليوم ١٢/ ١١/ ١٩٩٧ لكنه أقر بأنه لا تزال ثمة «بعض المشاكل» وأضاف إن المجلس مستعد للنظر في «توجيه رسالة قوية».

وجاء في المشروع أن المجلس سينظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات ضد العراق على رغم أن ديبلوماسيين قالوا إن هذا البند لم يتفق عليه بعد.

ويندد المشروع بالعراق بشدة للخطوات التي اتخذها ويدعو إلى تعليق المراجعة الدورية للعقوبات المفروضة عليه إلى أن يعود المفتشون إلى عملهم من دون معوقات.

مجلس الأمن فرض عقوبة جديدة على بغداد

فرض مجلس الأمن بالإجماع عقوبة جديدة على بغداد لمنعها المفتشين الأميركيين العاملين في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية من العمل في أراضيها. وتقضي العقوبة بمنع المسؤولين العراقيين الذين يعرقلون عمل اللجنة من السفر إلى الخارج. وقد رفض الجانب العراقي القرار الذي اتخذه المجلس مساء ١٢/ ٩٧١١ واعتبره جائراً وأكد أنه سيطرد الخبراء الأميركيين.

وجاء القرار رداً على قرار العراق في ٢٩ تشرين الأول الماضي ١٩٩٧ يحظر اشتراك المفتشين الأميركيين في عمليات التفتيش الدولية.

ويفرض القرار الذي حمل الرقم ١١٣٧ حظراً على سفر المسؤولين العراقيين وأعضاء القوات المسلحة الذين يعرقلون عمل اللجنة الخاصة.

وشدد القرار على «عزم مجلس الأمن الحازم على اعتماد إجراءات» أخرى في حال لم تتخل بغداد عن قرارها طرد الخبراء الأميركيين.

ويعلق القرار المراجعة الدورية للعقوبات المفروضة على العراق منذ دخوله الكويت في ١٩٩٠ حتى نيسان المقبل ١٩٩٨ على الأقل وعلى الأرجح لفترة بعد ذلك.

وأدان القرار الخطوات العراقية بما فيها تهديده بإسقاط طائرات الاستطلاع الأميركية «يو - ٢» وطالب بغداد بالتعاون من دون قيد أو شرط مع مفتشي الأسلحة. واقترحت القرار هذا تسع دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وتشيلي وكوستاريكا وبولندا والسويد والبرتغال وكوريا الجنوبية واليابان.

لكن روسيا وفرنسا ومصر ومبعوثين آخرين شددوا على أن أي إجراءات أخرى يتعين مناقشتها من قبل المجلس مرة أخرى وأن القرار لم يخول الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية.

لكن السفير الأميركي بيل ريتشاردسون أبلغ المجلس أنه «ليس من حق العراق أن يحدد شروط التزامه، ليس على العراق سوى أن يلتزم وفقط.... وكما يوضح هذا القرار ستكون هناك عواقب للعراق إذا لم يفعل ذلك».

بنود القرار الرقم ١١٣٧

في الآتي بنود قرار مجلس الأمن:

١ - يدين استمرار انتهاك العراق لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة بالتعاون بالكامل ومن دون شروط مع اللجنة الخاصة في تنفيذها لولايتها، بما في ذلك قراره غير المقبول الصادر في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٧ بالسعي إلى فرض شروط على تعاونه مع اللجنة الخاصة ورفضه في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٧ و٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ السماح بدخول موظفين تابعين للجنة الخاصة إلى العراق على أساس جنسيتهما ورفضه السماح بدخول مفتشين تابعين للجنة الخاصة على أساس جنسيتهم إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة لتفتيشها في ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ وتهديده ضمناً لسلامة طائرات استطلاع تعمل نيابة عن اللجنة الخاصة وإزالته لقطع هامة من معدات ذات قدرات مزدوجة من مواقعها السابقة وعبثه بكاميرات الرصد التابعة للجنة الخاصة.

٢ - يطالب حكومة العراق بأن تلغي على الفور قرارها الصادر في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٧.

٣ - يطالب أيضاً بأن يتعاون العراق بالكامل وعلى الفور ودون شروط أو قيود مع اللجنة الخاصة وفقاً للقرارات ذات الصلة التي تشكّل المعيار الذي يحكم الإمتثال العراقي.

٤ - يقرر وفقاً للفقرة ٦ من قراره ١١٣٤ (١٩٩٧) أن تمنع الدول دون تأخير دخول أو عبور أقاليمها من جانب جميع المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة المسؤولين عن حالات عدم الإمتثال التي ترد تفاصيلها في الفقرة ١ أعلاه، أو الذين يشتركون فيها، على أنه يجوز للجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب ١٩٩٠ أن تأخذ بدخول شخص ما إلى دولة معينة في تاريخ محدد وعلى ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم دولة ما برفض دخول

مواطنيها أو أشخاص يقومون بحسن نية بمهام أو بعثات دبلوماسية وافقت عليها اللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) إلى إقليمها.

٥ ـ يقرر أيضاً وفقاً لأحكام المادة ٧ من القرار ١١٣٤ (١٩٩٧) أن يبدأ بالتشاور مع اللجنة الخاصة في وضع قائمة بأسماء الأفراد الذين سيمنع دخولهم أو عبورهم وفقاً لأحكام الفقرة ٤ أعلاه. ويطلب إلى اللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع مبادى توجيهية وإجراءات، حسبما يكون ملائماً، لتنفيذ التدابير المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، وأن تحيل إلى جميع الدول الأعضاء نسخاً من تلك المبادىء التوجيهيّة والإجراءات وكذلك قائمة بالأفراد الذين جرت تسميتهم.

٦ ـ يقرر أن تنتهي أحكام الفقرتين ٤ و٥ أعلاه بعد مرور يوم واحد على تقديم الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة تقريراً إلى مجلس الأمن يفيد بأن العراق يتيح لفرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة إمكان الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى كل المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تريد تفتيشها وفقاً لولاية اللجنة الخاصة، إضافة إلى المسؤولين وسائر الأشخاص الخاضعين لسلطة الحكومة العراقية الذين تريد اللجنة الخاصة مقابلتهم، بحيث تتمكن اللجنة الخاصة من أداء ولايتها على النحو الكامل.

٧ ـ يقرر أن تستأنف الاستعراضات المنصوص عليها في الفقرتين ٧١ و٧٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في نيسان ١٩٩٨ وفقاً للفقرة ٨ من القرار ١١٣٤ (١٩٩٧) شريطة أن تكون حكومة العراق قد امتثلت لأحكام الفقرة ٧ أعلاه.

٨ ـ يعرب عن عزمه الأكيد على اتخاذ تدابير أخرى قد يقتضيها تنفيذ هذا القرار.

٩ ـ يؤكد من جديد مسؤولية حكومة العراق، بموجب القرارات ذات الصلة، عن كفالة سلامة وأمن الأفراد التابعين للجنة الخاصة ولفرق التفتيش التابعة لها ولمعداتها.

١٠ ـ يؤكد من جديد أيضاً تأييده الكامل لسلطة اللجنة الخاصة بقيادة رئيسها التنفيذي لضمان تنفيذ ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١١ ـ يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره. **(انتهى)**.

*** انقسام مجلس الأمن**

على رغم عودة الأمور ظاهراً إلى طبيعتها مع معاودة الخبراء مهمات التفتيش وإعلان رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر عن عزمه على زيارة بغداد، واصل طرفا الأزمة مساعيهما لحشد التأييد، فاتصل الرئيس الأميركي هاتفياً بنظيره الروسي بوريس يلتسين ووجه رسالتين خطيتين إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير.

وتأتي اتصالات كلينتون غداة انقسام مجلس الأمن على نفسه حيال العراق إذ تحفظت روسيا على إبقاء العقوبات المفروضة عليه.

وأفاد ديبلوماسيون أن الأعضاء الـ١٥ في المجلس قرروا بعد مناقشات حادة بين كل من مندوبَيّ فرنسا وروسيا من جهة ومندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى إرجاء البحث في التوصيات التي رفعتها اللجنة الخاصة وأظهرت المناقشات التي دارت على مستوى الخبراء أن موسكوَ حاولت تعديل تركيبة اللجنة لمصلحة العراق.

وتبادل المندوب البريطاني السفير جون وستون ونظيره الفرنسي آلان ديجامي عبارات قاسية بعدما اقترح الأخير توسيع اللجنة الخاصة، فرد المندوب البريطاني ساخراً «ينبغي ألا نتسلى بإعادة تركيب اللجنة».

*** استمرار الإنقسام الدولي لمجلس الأمن في شأن عمل اللجنة الخاصة**

انقسم مجلس الأمن حيال عمل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ولم يتمكن في جلسته ليل الإثنين ـ الثلاثاء (٢٤ ـ ٢٥/ ١١/ ٩٧) من اعتماد توصيات قدمت إليه في هذا الشأن. وأرجأ مجلس الأمن ٢٤ ساعة جلسته لمناقشة عمل اللجنة الخاصة لإخفاقه في الإتفاق على ذلك. وكان المجلس قد أرجأ جلسته مرة أولى يوم السبت الماضي في ٢٢/ ١١/ ٩٧. وأفاد ديبلوماسيون أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر أبلغ إلى أعضائه أنه سيتوجه إلى بغداد في نهاية الأسبوع المقبل. وتتمحور الخلافات داخل مجلس الأمن بين واشنطن ولندن من جهة وموسكو وباريس من جهة أخرى على توصيات خبراء اللجنة الخاصة في شأن تغييرات محتملة في تركيبها وطريقة عملها تطالب بها موسكو التي رعت اتفاقاً مع بغداد أتاح حلحلة الأزمة وتفادي مواجهة عسكرية مع واشنطن.

* من المقرر أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان اليوم (٣٠/ ١١/ ٩٧) تقريراً إلى مجلس الأمن في شأن تطبيق الإتفاق الذي تنتهي مدته في الخامس من كانون الأول ١٩٩٧.

وفي هذا الإطار، أبلغ أنان إلى شبكة «آي بي سي» الأميركية للتلفزيون أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر سيتوجه إلى العراق «في نهاية الأسبوع لإقناعه بالسماح للخبراء الدوليين بزيارة المواقع التي يريدون تفتيشها» وسئل عن احتمال اللجوء إلى القوة ضد العراق، فأجاب «إن ثلاثة من الأعضاء الأساسيين في مجلس الأمن يقفون حالياً» ضد هذا الإحتمال، في إشارة إلى روسيا وفرنسا والصين وقال إن «معرفة ما إذا كان الموقف سيتغير في المستقبل القريب أمر مرتبط بالتطورات» مشيراً إلى إمكان حصول «استفزازات» من جانب بغداد مثل إسقاط طائرة التجسس الأميركية «يو ـ ٢» ولاحظ «أن العراقيين امتنعوا عن ذلك حتى الآن على رغم تصريحاتهم العلنية».

وكانت واشنطن قد حذرت من أنها ستعتبر إسقاط إحدى طائراتها «عملاً حربياً».

*** مجلس الأمن يصوت اليوم (٤/ ١٢/ ٩٧) على تمديد «النفط مقابل الغذاء»**

ناقش مجلس الأمن يوم أمس ٣/ ١٢/ ٩٧ مشروع قرار بريطانيا يقضي بتمديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» فترة ثالثة من ستة أشهر يشير إلى احتمال زيادة عائدات النفط العراقية المحددة بملياري دولار كل ستة أشهر.

لكن مشروع القرار البريطاني لا يعطي أي أمل للعراق في زيادة صادراته النفطية فوراً خلافاً لرغبة دول مثل روسيا وفرنسا وجاء فيه أن المجلس «يؤكد عزمه على درس التوصيات (. . .) المتعلقة بموارد إضافية قد تكون ضرورية لسد حاجات العراق الإنسانية الأساسية».

ويفترض أن يصوت أعضاء مجلس الأمن الـ١٥، اليوم ٤/ ١٢/ ٩٧ على مشروع تمديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي تنتهي مدته منتصف ليل هذا الإتفاق «لفترة جديدة من ١٨٠ يوما تبدأ الساعة الصفر بتوقيت نيويورك (الخامسة بتوقيت غرينتش) من الخامس من كانون الأول ١٩٩٧». لكن بغداد تنتقد شروط تطبيق هذا البرنامج وقد هددت بتعليق شحنات النفط للحصول على شروط أفضل. وأكدت صحيفة «الثورة» أن الإتفاق هو «إجراء موقت لا أكثر ولن يرضي العراقيين في حال من الأحوال (. . .) والعراقيون لن يسمحوا بأن يكون تطبيق مبدأ النفط مقابل الغذاء والدواء وسيلة لإطالة أمد الحصار». وقالت إن فكرة زيادة صادرات النفط «لا تستحق أن نفرح لها حتى ولو وافق مجلس الأمن عليها ولن يستقبلها أحد باهتمام ما لم تعالج الأسباب الحقيقية لتأخير عملية بت العقود علاجاً جذرياً».

*** مجلس الأمن يدعو بغداد إلى ضمان حرية المفتشين**

واصل مفتشو اللجنة الخاصة (٣/ ١٢/ ٩٧) عمليات تفتيش المواقع العراقية لليوم الثاني عشر على التوالي من دون عقبات إلا أنهم لم يحاولوا دخول المواقع التي تعتبرها بغداد حساسة.

وأقر مجلس الأمن بياناً اقترحته موسكو وواشنطن ٣/ ١٢/ ٩٧، فيه أن المجلس «يشدد على فاعلية اللجنة الخاصة وسرعتها في إنجاز مهمتها تتوقفان خصوصاً على درجة تعاون الحكومة العراقية في كشف كل برنامجها للأسلحة المحظورة». وحض بغداد على «منح اللجنة حرية الوصول إلى كل المواقع والوثائق والملفات والأشخاص»، لكنه أقر «بالتقدم» الذي أحرزته في مجال نزع الأسلحة. وصرح ناطق باسم الأمم المتحدة أن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد باتلر يعتزم زيارة العراق في عطلة نهاية هذا الأسبوع. لكن زيارته لا تزال مشروطة بإمكان إجراء محادثات بينه وبين نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز. وفي هذا الإطار «طالبت صحيفة الثورة» بوقف الاستثناء الممنوح لخبراء اللجنة الخاصة في الوصول إلى العراق من طريق الجو وإلزامهم السفر براً أسوة بالعراقيين.

من جهة أخرى، قال الرئيس الجديد للوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي إنه لا يرى أي دلائل على معاودة العراق برنامج أسلحة نووية خلال الغياب المؤقت للمفتشين الغربيين. وأضاف «يمكننا الآن أن نقول إننا تمكنا من إزالة كل المعدات النووية التي توصلنا إليها أو تدميرها أو إبطال مفعولها».

وسحبت الوكالة مفتشيها من بغداد عندما منع الخبراء الأميركيون من الإنضمام إلى فرق التفتيش الدولية وعادوا إلى العراق بعدما سمح للمفتشين بمعاودة عملهم. وقال البرادعي: «نحن الآن في منتصف التحري عن التغييرات التي حدثت خلال غيابنا لكني أعتقد أنه في غضون أسبوعين سنتمكن من رفع تقرير إلى مجلس الأمن مفاده أنه لا أعتقد أننا وجدنا حتى الآن أي شيء يثير القلق».

مجلس الأمن يتبنى بالإجماع القرار ١١٤٣

تبنى مجلس الأمن أليوم الخميس الواقع في ٥/١٢/٩٧ بالإجماع القرار ١١٤٣ بعد تسوية تمهد لزيادة العائدات النفطية العراقية اعتباراً من نهاية كانون الثاني المقبل. ويذكر أن اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي يشكل استثناء في الحظر الصارم المفروض منذ أكثر من سبع سنوات على العراق، دخل حيز التنفيذ قبل سنة أي في كانون الأول ١٩٩٦ وجدد مرة أولى في حزيران الماضي وأدت المحادثات داخل مجلس الأمن في شأن تجديد الإتفاق إلى بروز الخلافات مجدداً بين روسيا وفرنسا اللتين تؤيدان تخفيف العقوبات من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تؤيدان اعتماد نهج أكثر تشدداً من جهة أخرى.

ولتسوية هذا الوضع قرر المجلس تمديد العمل «بتدابير خطة التوزيع» في المرحلة الثانية إلى أن توافق الأمم المتحدة على الخطة الجديدة. وطلب المجلس من بغداد رفع خطتها قبل الخامس من كانون الثاني المقبل. ومن لجنة العقوبات في الأمم المتحدة «تحديدِ أساليب عملها وجعلها أكثر وضوحاً للتعجيل في عمليات الموافقة».

* مجلس الأمن يسعى إلى تسوية بعد استماعه إلى تقرير أنان

أفاد ديبلوماسيون ٤/١٢/٩٧ أن مجلس الأمن يسعى إلى تسوية تتيح التصويت على تجديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» ستة أشهر قبل انتهاء مدة العمل به اليوم تاريخ ٥/١٢/٩٧ الساعة (٥,٠١ بتوقيت غرينتش).

وقدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى المجلس في جلسة صباحية تقريراً أوصى بزيادة عائدات النفط العراقي لمواجهة تدهور الوضع الإنساني لنحو ٢٢ مليون عراقي. غير أنه لم يقترح على المجلس زيادة رقمية. ويجيز القرار ٩٨٦ للعراق تصدير كميات من النفط قيمتها مليارا دولار كل ستة أشهر لشراء المواد الغذائية والأدوية، ويجدد المشروع الذي قدمه المندوبان البريطاني والأميركي الإتفاق كما هو، لكنه يفتح الباب أمام إمكان زيادة العائدات.

في حين يطالب المندوبان الفرنسي والروسي أن يؤكد مجلس الأمن في شكل أكثر إيجابية وصراحة إمكان إقرار هذه الزيادة.

وعلى رغم التوترات التي استمرت أكثر من شهر بين العراق والأمم المتحدة ترى غالبية الدول أن الإتفاق يحتاج إلى إعادة تقويم على أسس إنسانية وأن يظل بعيداً عن الصراع في شأن خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

*** مجلس الأمن يؤكد دعمه لباتلر**

بعد أزمة استمرت ثلاثة أسابيع إثر طرد المفتشين الأميركيين في اللجنة، لا يزال الخلاف قائماً بين الأمم المتحدة والعراق في شأن دخول «المواقع الحساسة» وبموجب القرارات الدولية لن ترفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠ إلا بعد أن تؤكد اللجنة الخاصة خلو هذا البلد من أسلحة الدمار الشامل.

وقد استمع مجلس الأمن يوم ٨/ ١٢/ ٩٧ إلى رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ريتشارد باتلر قبل زيارته الحساسة إلى بغداد حيث يعتزم المطالبة بدخول المفتشين القصور الرئاسية. وتوقع ناطق باسم اللجنة إيفان بوكانان أن يغادر باتلر نيويورك متوجهاً إلى باريس ولندن قبل أن يبدأ يوم الجمعة ١٢/ ١٢/ ٩٧ زيارة للعراق تستمر أربعة أيام. وقال ديبلوماسيون إنه يفترض في الدول الـ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن «إثبات دعمها» لرئيس اللجنة الذي سيجري محادثات مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في محاولة لإقناع بغداد بالسماح للمفتشين بدخول القصور الرئاسية. ويتهم المسؤولون العراقيون باتلر بالإنحياز ويرون أن زيارته «مصيرها الإخفاق».

* صرح المدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية المصري محمد البرادعي أن من المقرر أن يتوجه فريق من مفتشي الوكالة إلى العراق قريباً لتوضيح «خمسة ميادين» تتعلق بالبرنامج النووي العراقي. وقال إن توضيح هذه النقاط «من شأنه أن يعطي ضماناً إضافياً (للوكالة) أن الصورة التي كونتها عن البرنامج النووي السري العراقي كاملة وان لا وجود لأي نشاطات يقوم بها العراق خارج حدود هذه الصورة».

*** مجلس الأمن يطلب السماح فوراً للمفتشين بدخول المواقع الرئاسية**

طلب مجلس الأمن بالإجماع يوم ٢٢/ ١٢/ ٩٧ من العراق السماح «فوراً ومن دون شروط» للمفتشين الدوليين بدخول القصور الرئاسية في بغداد.

واعتبر «الإعلان الرئاسي» الذي صدر عن رئيس مجلس الأمن رفض العراق السماح لخبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بدخول القصور الرئاسية أمراً «غير مقبول وانتهاكاً واضحاً للقرارات الدولية».

ورأى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون أن «الإعلان قوي

جداً ويوجه رسالة واضحة إلى العراق» مؤداها ضرورة السماح للمفتشين بدخول كل المواقع. وقال للصحافيين إن رد المجلس على بغداد جاء «قوياً وسريعاً وبالإجماع».

*** مجلس الأمن يبحث في الرفض العراقي**

تباينت المواقف الدولية قبيل اجتماع مجلس الأمن للنظر في قرار العراق وقف عمل فريق التفتيش الجديد التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية الذي يرأسه الأميركي سكوت ريتر. وحيال هذا التطور عقد مجلس الأمن ١٣/١/٩٨ جلسة خاصة للبحث في هذه الأزمة الجديدة بين الأمم المتحدة وبغداد.

*** مجلس الأمن يكتفي بالتنديد ولا يحذر من عواقب**

تجاوز مجلس الأمن الخلاف بين أعضائه، وخصوصاً بين واشنطن وموسكو، على الموقف من الرفض العراقي التعاون مع فريق التفتيش الجديد التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية واكتفى بالتنديد بالموقف العراقي من دون التهديد الصريح بـ«عواقب وخيمة». وأقر مجلس الأمن يوم أمس ١٤/١/٩٨ بالإجماع «إعلاناً رئاسياً» يبدي فيه استياءه من الموقف العراقي ويصفه بأنه «غير مقبول» و«انتهاك واضح» للقرارات الدولية. ولا يشير الإعلان، الذي أقر في صيغة مخففة لمشروع أعدته الولايات المتحدة، علناً إلى «العواقب الخطيرة» على العراق لكنه يذكر بإعلان المجلس في ١٩ تشرين أول الماضي ١٩٩٧ الذي هدد بذلك. وحض أعضاء المجلس العراق على التعاون «تعاونا تاماً ومن دون شروط» مع اللجنة الخاصة وأكدوا «تأييدهم الكامل» للجنة ورئيسها الأوسترالي ريتشارد باتلر وصرح باتلر أن قرار مجلس الأمن «واضح وصريح وقوي».

* بدأ مجلس الأمن ٢٥/١/٩٨ إعداد رده على «التحدي» العراقي للأمم المتحدة بعدما أكد يوم الجمعة ٢٣/١/٩٨ أن موقف بغداد أمر «غير مقبول».

وصرح رئيس المجلس المندوب الفرنسي السفير آلان ديجاميه أن «الرأي السائد هو أن فكرة تحديد مهلة أمر غير مقبول وسنواصل المشاورات من أجل تبني رد فعل بالإجماع يهدف إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن».

* عقد ممثلو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن يوم أمس ١٣/٢/٩٨ اجتماعاً ثانياً مع كوفي أنان واتفقوا على مراجعة حكوماتهم في شأن اقتراحات تهدف إلى إيجاد حل ديبلوماسي للأزمة مع العراق نوقشت خطوطها العريضة في اجتماع أول يوم ١١/٢/٩٨. وقال دبلوماسي مطلع على أجواء الإجتماع أن أنان لن يتوجه إلى بغداد إلا في حال الإتفاق على «الثوابت» التي يقبل بها الجميع. وصرح الأمين العام قبل الإجتماع «لم أحدد موعداً بعد وكما قلت مراراً ليس مستبعداً أن أقوم برحلة إلى بغداد». وفي ١٧/٢/٩٨ لم يحسم الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن موقفهم من إيفاد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى

بغداد للقيام بمهمة دبلوماسية تُنهي الأزمة مع العراق سلمياً.

وتضاربت الأنباء كما أفضى إليه اجتماع أنان مع مندوبي الدول الخمس الدائمة العضوية مساء الإثنين ١٦/ ٢/ ٩٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ووردت تقارير مفادها أن المندوب الأميركي السفير بيل ريتشاردسون جدد رفض واشنطن الصيغة التي تدفع فرنسا وروسيا في اتجاهها لحل أزمة تفتيش المواقع الرئاسية، والتي تتلخص بأن يشرف ديبلوماسيون من الدول الخمس على دخول مفتشي الأمم المتحدة مواقع حساسة، قالت بغداد إنه غير مسموح بدخولها، أو أن يرافقوهم، مع إسقاط الشرط العراقي تحديد فترة تفتيش المواقع الرئاسية بشهرين. ومن جهة أخرى، ومع وصول أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد ٢٠/ ٢/ ٩٨ وافق مجلس الأمن بالإجماع على زيادة كمية النفط التي يسمح للعراق ببيعها بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء إلى أكثر من ضعفيها لتمويل شراء الأغذية والأدوية وإمدادات إنسانية أخرى.

ونصّت الموافقة التي اتخذت بالإجماع على السماح للعراق ببيع ما قيمته ٥,٢٥٦ مليارات دولار كل ستة أشهر في مقابل ملياري دولار حالياً. ولن يبدأ سريان الزيادة قبل أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة الخطة العراقية لتوزيع المساعدات الإنسانية ويوافق عليها.

خلاف في مجلس الأمن على صيغة تحذير العراق

عقد مجلس الأمن يوم أمس ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨ جلسة مشاورات تناولت مشروع قرار أميركا ـ بريطانيا في شأن العراق يتضمن تحذيراً لبغداد من انتهاك الإتفاق الذي وقعته مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والقاضي بفتح المواقع الرئاسية العراقية أمام فريق خاص من الديبلوماسيين ومفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم».

وفي إجراء شكلي قدم مندوبا اليابان وبريطانيا مشروع القرار الذي يشيد بجهود أنان ويحذر العراق من «عواقب وخيمة» إذا عرقل عملية التفتيش عن أسلحة محظورة. وعلم أن مندوبي روسيا والصين وفرنسا والبرازيل عارضوا قراراً يقضي باستعمال تلقائي للقوة إذا خرقت بغداد الإتفاق، مطالبين بقرار آخر من مجلس الأمن في هذا الصدد.

وصرح مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة السير جون ويستون «انصتنا باهتمام إلى الآراء التي سمعناها واعتقد أننا سنجد مخرجاً».

وستعاود المشاورات الأسبوع المقبل سعياً إلى صيغة توفيقية تحظى بإجماع الدول الـ١٥ الأعضاء وتنطوي على لهجة حازمة حيال العراق لئلا تعتبر واشنطن نفسها خاسرة وتجد إدارة الرئيس بيل كلينتون نفسها في موقف ضعيف أمام الغالبية الجمهورية في الكونغرس.

*** مجلس الأمن يحذر العراق ولا يأذن لواشنطن بضربه**

توصل فجر أمس ٢/ ٣/ ٩٨ أعضاء مجلس الأمن إلى قرار غير رسمي يحذر العراق من

«أوخم العواقب» إذا لم يحترم اتفاقه الأخير مع الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة لكنهم حرصوا على عدم تضمين هذا القرار «ضوءاً أخضر» للولايات المتحدة لمهاجمة بغداد في حال عدم التزامها هذا الإتفاق.

واجتمع الأعضاء الـ١٥ في مجلس الأمن للبحث في مشروع قرار تدعمه الولايات المتحدة وقدمته بريطانيا واليابان، يحذر العراق من خرق الإتفاق الذي وقعه الأسبوع الماضي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز. وصرح المندوب البريطاني السفير جون ويستون على الأثر أن مندوبي الدول الأعضاء في المجلس سيجتمعون مجدداً لمناقشة تعديلات على المشروع وتوقع التصويت عليه إذا وافق الأعضاء الـ١٥ على صيغته النهائية.

إلا أن الصعوبات التي أعاقت الإتفاق على مشروع القرار في المناقشات القت ظلالاً من الشكل على ادعاء واشنطن أن خرق الإتفاق سيؤدي إلى قيام إجماع دولي على توجيه ضربة عسكرية إلى العراق.

وعارض مندوبو دول معروفة بتأييدها لموقف الولايات المتحدة من العراق مثل البرازيل وكوستاريكا والبرتغال، أي قرار يسمح لواشنطن بضرب بغداد إذا لم تحترم اتفاقها مع الأمم المتحدة. وجاءت معارضة هذه الدول تتويجاً للجهد الذي بذلته حكومات فرنسا وروسيا والصين لمنع الإدارة الأميركية من الحصول على تفويض كهذا. وقال مندوب كوستاريكا السفير فرناندو بيروكال سوتو «من الواضح جداً أن مجلس الأمن وحده يملك سلطة الموافقة على عمل عسكري».

الخطوط العريضة

وعلم أن الخطوط العريضة لمشروع القرار التي توافق عليها أعضاء مجلس الأمن لم تصل إلى حد التفويض لاستخدام القوة تلقائياً في حال حصول أزمة في المستقبل بين مفتشي الأمم المتحدة والعراق.

ويستجيب المشروع جزئياً لمخاوف باريس وموسكو وبيجينغ وأعضاء آخرين في مجلس الأمن من أن أي لجوء إلى القوة العسكرية يتطلب أولاً الحصول على موافقة المجلس. وجاء في النص المعدل أن مجلس الأمن سيقرر «بحكم مسؤوليته بموجب الميثاق أن يبقى متابعاً الأمر لضمان تطبيق هذا القرار ولضمان السلام والأمن في المنطقة».

ويصادق مشروع القرار أيضاً على الإتفاق الذي توصل إليه الأمين العام مع بغداد والذي يتيح دخول مفتشي المنظمة الدولية «مواقع رئاسية كان محظوراً دخولها من قبل من دون أي قيد».

وقالت موسكو وبيجينغ أن لا حاجة إلى استصدار قرار لأن لاتفاق أنان في ذاته سلطة

قانونية ولا لزوم لتضمينه وثيقة جديدة.

ولكن لندن وواشنطن تريدان التأكيد من أن كل ما يفعله أنان يقره المجلس أيضاً. وقال ديبلوماسيون إنهما تخشيان من دون ذلك أن يسير العراق ربما على مسارين متوازنين للمفاوضات.

وفي إغراء للعراق يؤكد مشروع القرار من جديد نية المجلس النظر في رفع العقوبات بمجرد الإتفاق على أن بغداد وفت بكل متطلبات نزع السلاح المنصوص عليها في قرار وقف النار في حرب الخليج عام ١٩٩١.

نص قرار مجلس الأمن الرقم ١١٥٤

هنا نص القرار الرقم ١١٥٤ الذي اعتمده ليل الإثنين ـ الثلاثاء (٢ ـ ٣/ ٣/١٩٩٨) مجلس الأمن في شأن العراق:

«إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى كل قراراته السابقة ذات الصلة التي تشكل المعيار الذي يقاس به امتثال العراق،

وقد عقد العزم على ضمان امتثال العراق فوراً وكلياً من دون شروط أو قيود لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء سيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ ـ يشيد بالمبادرة التي قام بها الأمين العام (للأمم التحدة كوفي أنان) للحصول على تعهدات من حكومة العراق في شأن الإمتثال لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة، وفي هذا الصدد يقر مذكرة التفاهم الموقعة بين نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام في ٢٣ شباط ١٩٩٨ ويتطلع إلى تنفيذها الكامل في وقت مبكر.

٢ ـ يطلب من الأمين العام أن يقدم بالتشاور مع الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة للأمم المتحدة (المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم») والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً إلى المجلس في أقرب وقت ممكن عن وضع الإجراءات المتعلقة بالمواقع الرئاسية في صورتها النهائية.

٣ ـ يشدد على أن امتثال حكومة العراق التزاماتها التي كررت ثانية في مذكرة التفاهم بمنح «يونسكوم» والوكالة الدولية للطاقة الذرية سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد تمشياً مع القرارات ذات الصلة، يمثل أمراً ضرورياً لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، غير أن أي انتهاك من شأنه أن يؤدي إلى أوخم العواقب بالنسبة إلى العراق.

٤ ـ يعيد تأكيد اعتزامه العمل وفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في شأن

مدة العمل بأشكال الحظر المشار إليه في ذلك القرار، ويلاحظ أن العراق أخر اللحظة التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في ذلك بعدم امتثاله حتى الآن لالتزاماته ذات الصلة.

٥ ـ يقرر وفقاً للمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق أن يبقي المسألة قيد النظر الفعلي من أجل ضمان تنفيذ هذا القرار وإحلال السلم والأمن في المنطقة». (انتهى).

*** بدأ مجلس الأمن جلسته لتجديد العقوبات على العراق**

للمرة الأولى منذ نحو سنة، بدأ الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن الساعة (١٥,٠٠) بتوقيت غرينتش جلسة مغلقة (٢٧/ ٤/ ٩٨) لمراقبة العقوبات المفروضة على العراق منذ ثماني سنوات. ومن المقرر أن يستمع المجلس إلى تقارير من رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر ومن المسؤول عن الملف العراقي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية غاري ديلون ومن رئيس «المجموعة الخاصة» المؤلفة من ديبلوماسيين وخبراء من «يونسكوم» الدبلوماسي السري لانكي جايانتا دانابالا عن تفتيش المواقع الرئاسية العراقية، وكذلك سيستمع إلى وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف الذي سيدافع عن موقف بلاده المطالب برفع العقوبات. وصرح المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة السفير السير جون وستون أن المجلس «لن يتخذ أي قرار» برفع العقوبات.

*** مجلس الأمن أبقى العقوبات على العراق**

أبقى مجلس الأمن الإثنين ٢٧/ ٤/ ٩٨ العقوبات المفروضة على العراق منذ نحو ثماني سنوات. واتفق ممثلو الدول الـ ١٥ الأعضاء في المجلس على متابعة محادثاتهم في شأن الملف النووي الذي تطالب موسكو وباريس بإغلاقه وبإخضاع العراق لمراقبة مستمرة عادية. وأعلن الرئيس الدوري لمجلس الأمن المندوب الياباني السفير هيساستي أوارا أن الأعضاء الـ ١٥ الذين عقدوا جلسة مغلقة، لم يتفقوا على رفع الحظر المفروض على العراق. وقال أمام المجلس «لا إتفاق داخل المجلس على تعديل نظام العقوبات».

واستمع المجلس إلى التقرير نصف السنوي لرئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر الذي أكد فيه أن هذا البلد لم يحقق خلال الأشهر الستة الأخيرة «عملياً أي تقدم» وأفاد مسؤولون أن باتلر أبلغ إلى المنظمة الدولية أن العراق عاجز عن تفسير غياب أكثر من ٥٠٠ قذيفة تحتوي على غاز الخردل.

وكشف دبلوماسيون أن باتلر واجه انتقادات شديدة من المندوب الصيني السفير شين غودفانغ الذي اتهم اللجنة الخاصة بالتصرف «مثل جيش احتلال»، ورد على احتجاجات الديبلوماسي الأوسترالي قائلاً ان «المقصود القول إن اللجنة الخاصة تتصرف بغطرسة ووقاحة». وأشاروا إلى أن المندوب الروسي السفير سيرغي لافروف طرح بالحاح أسئلة عدة على باتلر الذي شعر بأنه «تعرض للتعنيف»، كذلك استمع المجلس إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الذي جاء فيه أن عمليات التفتيش «لم تكشف وجود معدات أو تجهيزات محظورة في العراق أو أن العراق يقوم بنشاطات محظورة». ورحب لافروف بهذا التقرير وطرح مشروع قرار يؤدي إلى «إغلاق» الملف النووي خطوة أولى على طريق رفع الحظر.

*** مجلس الأمن يوافق على سفر المسؤولين العراقيين**

وافق مجلس الأمن يوم أمس ٨/٥/٩٨ على رفع قيود السفر المفروضة على المسؤولين العراقيين، وأعلن الرئيس الدوري لمجلس الأمن المندوب الكيني السفير نجوغونا موسيز ماهوغو أن المجلس وافق على رفع قيود السفر عن المسؤولين العراقيين بناء على طلب من رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم» ريتشارد باتلر الذي أبلغ خطياً إلى المجلس أن العراق يسمح بوصول اللجنة إلى كل المواقع من دون قيود ما يسمح برفع أوتوماتيكي لقيود السفر المقررة في تشرين الثاني الماضي ١٩٩٧، وقال الرئيس إن «رسالة السفير باتلر ومضمونها كما تعرفون يتحدثون عن نفسهما».

وبموجب القرار ١١٣٧ يفترض أن ترفع العقوبات «غداة» إبلاغ رئيس «يونسكوم» إلى مجلس الأمن أن العراق يسمح بتفتيش كل مواقعه. وأقرت هذه العقوبات خلال أزمة أولى في شأن إزالة الأسلحة لكنها لم تطبق قط. ولم تضع الأمم المتحدة أي لائحة بأسماء المسؤولين العراقيين الذين يحظر دخولهم أراضي الدول الأعضاء أو انتقالهم عبرها.

*** مجلس الأمن مستعد لمراقبة الأسلحة النووية العراقية**

استجاب مجلس الأمن للطلب الأميركي - الروسي وأعلن يوم أمس ١٤/٥/٩٨ أنه مستعد لفرض رقابة دائمة على عملية إزالة الأسلحة النووية العراقية اعتباراً من تموز المقبل إذا تعاون العراق معه وهو ما سيشكل خطوة أولى في اتجاه رفع العقوبات وأوضح المجلس في إعلان رئاسي أنه يعتزم تبني قرار في هذا الشأن إذا قدم العراق قبل نهاية تموز «الإيضاحات» المطلوبة لتبديد شكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واتفقت الدول الـ١٥ الأعضاء في المجلس على إصدار هذا الإعلان الرئاسي بعد بضعة أسابيع من المفاوضات بين واشنطن وموسكو.

وليس لهذا القرار أي تأثير في العقوبات المفروضة على العراق منذ ثماني سنوات، لكن ديبلوماسيين اعتبروا أنه «خطوة أولى» في اتجاه رفع العقوبات. ويذكر أن الإنتقال إلى المراقبة الدائمة للأسلحة النووية العراقية لا يعني انتهاء عمليات التفتيش المفاجئة إذ تحتفظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الحق.

وجاء في الإعلان أنه ونظراً إلى التقدم الذي حققته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملاً بالفقرتين ١٢ و١٣ من القرار الرقم ٦٨٧ يعلن المجلس عن عزمه على تبني قرار يشير فيه إلى أن على الوكالة أن تخصص إمكاناتها للقيام بنشاطات المراقبة والتحقق الدائمين» إلا أنه أضاف أن تبني هذا القرار سيجري عندما يتسلم المجلس من الوكالة «تقريراً يشير إلى أن الإيضاحات

المطلوبة أعطيت على الصعد الفنية والوظيفية ويؤكد خصوصاً أن العراق أجاب كما يلزم على كل أسئلة» الوكالة وطلب المجلس من الوكالة «تقديم تقرير عن الوضع قبل نهاية تموز ١٩٩٨» كي يبني قراره على أساسه. وذكر أن خبراء الوكالة «سيواصلون ممارسة حقهم في التحقيق في كل جوانب البرنامج النووي السري العراقي» وتدمير أي عنصر يمكن اكتشافه.

*** مجلس الأمن قلق من تصريحات عزيز عن ترسيم الحدود مع الكويت**

أبدى مجلس الأمن ٩٨/٦/١٢ «قلقه البالغ» للتصريحات التي نسبت إلى نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان وشكك فيها في ترسيم حدود بلاده مع الكويت. وقال رئيس المجلس انطونيو مونتيرو في ختام جلسة مغلقة «يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ من تصريحات أدلى بها في الآونة الأخيرة نائب رئيس العراق تلقي شكوكاً على قرار مجلس الأمن ٨٣٣ في ما يتعلق بتعيين الحدود بين الكويت والعراق». ونشرت صحيفة كويتية أن رمضان صرح في الرباط أن الحدود العراقية ـ الكويتية «ليست لها أي قيمة قانونية لأن مجلس الأمن هو الذي رسمها وهذا ما لم يحصل في الماضي».

*** بغداد تبلغ مجلس الأمن..**

أبلغت بغداد ٩٨/٦/١٦ إلى مجلس الأمن أنها تحترم الحدود القائمة مع الكويت. وكان المجلس أبدى يوم الخميس الماضي ٩٨/٦/١١ «قلقه البالغ» بعد تصريحات نسبت إلى نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان شكك فيها في رسم حدود بلاده مع الكويت. ونقل المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون رسالة في هذا الشأن من الحكومة العراقية إلى رئيس مجلس الأمن انطونيو مونتيرو وقال: «إننا نؤكد اعترافنا بالحدود بموجب القرار ٨٣٣ الصادر عن مجلس الأمن» في أيار ١٩٩٣.

مصر والأزمة العراقية ـ الأميركية

اختلف الموقف المصري من أزمة العلاقات العراقية ـ الأميركية الأخيرة مما كان عليه أيام حرب الخليج الثانية غداة الغزو العراقي للكويت، وتلخص في رفض ضرب العراق مع تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بنتائج تلك الحرب.

حدث هذا التحول بعد تعثر العملية السلمية في الشرق الأوسط والتي ترعاها الولايات المتحدة الأميركية، وبعد دخول قوى دولية في البحث عن مصالحها في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الدولية المتلاحقة إضافة إلى دخول الإدارة الأميركية في مشكلات وتعقيدات على صعيد سياستها الخارجية، إضافة إلى كل ذلك تعقد الوضع الإقليمي ـ العربي في هذه المرحلة حيث تتركز الإهتمامات على احتمالات تعديل الواقع الجيوسياسي. بعد كل هذا تدرك عمق التحول الحاصل في الموقف المصري والذي لم يكن سلبياً وإنما ظل مبادراً في حدود معينة.

فعلى المستوى الرسمي أراد الرئيس المصري تجنيب منطقة الشرق الأوسط اهتزازاً جديداً في علاقاته الإقليمية، فقد حذر من العواقب الوخيمة الناجمة عن ضرب العراق ليس على العراق فحسب وإنما على الخليج والولايات المتحدة وبريطانيا. ومن هذه العواقب التي يراها الرئيس المصري هو خطر تقسيم العراق. لذا دعا في ثماني رسائل وجهها إلى الرئيس العراقي داعياً إلى التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تفادياً لأي تصعيد ولأي ضربة عسكرية أميركية. كما لم ينقطع في صلاته الدبلوماسية مع الرئيس الأميركي مذكراً بوجود اختلاف بين أزمة احتلال الكويت عام ١٩٩٠ والأزمة الراهنة وشدد في أكثر من مناسبة على «أن الولايات المتحدة تواجه مشكلة صدقية في العالم العربي». والموقف الرسمي المصري عبر عنه أيضاً وزير الخارجية عمرو موسى عندما أكد على أهمية التعامل مع موضوع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة على مستوى عام يشمل كل الدول بلا استثناء لإنقاذ المنطقة من هذه الأسلحة.

والموقف الرسمي المصري جاء منسجماً إلى حد ما مع التوجه العام الشعبي داخل مصر، فالمصريون عبروا بوسائل مختلفة عن موقفهم الرافض لضرب العراق وذلك على كل المستويات الدينية والحزبية وعلى مستوى المواطن العادي في الشارع المصري.

على المستوى الديني دعا شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي، الأمة العربية والإسلامية إلى الوقوف مع العراق والمدافعة عنه ضد أي عدوان، هذا فضلاً عن التظاهرات الشعبية التي انطلقت بعد صلاة الجمعة من جامع الأزهر.

كذلك الأمر فقد انتقد بطريرك الأقباط الأنبا شنودة، السياسة الأميركية في المنطقة العربية محذراً من نتائج إذلال العرب من خلال عمليات الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة النووية والجرثومية. وقال «بعد انتهاء الولايات المتحدة من العراق سيجيء دور الشعوب العربية في ليبيا والسودان وسوريا.... حتى إذا وافق العراق على كل مطالب أميركا في هذا الصدد تحت تهديد السلاح، ستطالب أميركا بالمزيد من المطالب لمزيد من الركوع والإذلال للشعب العراقي والشعب العربي».

إضافة إلى الموقف الإعلامي حيث جرى اعتصام للصحافيين المصريين أمام مقر نقابتهم احتجاجاً على سياسة واشنطن وتظاهرات آلاف الطلبة المصريين في جامعة عين شمس وغيرها احتجاجاً على التهديدات الأميركية بمشاركة الأحزاب. كل ذلك يجعلنا ندرك اتساع الموقف الشعبي المتحرك والمعارض للسياسة الأميركية وهذا ما تدركه السلطات الرسمية في مصر وتتعامل معه في كل منعطف تمر به المنطقة.

ثمة تكامل بين الموقفين الشعبي والرسمي داخل مصر، والأمر يختلف عن حال حرب الخليج الثانية عندما شاركت مصر وسوريا بواسطة وحدات مسلحة في إطار التحالف الدولي الذي قادته واشنطن بعد غزو العراق للكويت. والسبب الأبرز لهذا التحول ربما اتضاح أهداف

السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أمام الرأي العام المصري. إنها سياسة قديمة أخذت تُرسم بعد قيام إسرائيل في ضوء المصالح الاستراتيجية الأميركية.

قلق مصر من التطورات بـين واشنطن وبغداد

أعربت مصر عن قلقها من التطورات الجارية بين واشنطن وبغداد وذلك عبر رسالة المناشدة التي وجهها الرئيس المصري إلى نظيره العراقي عبر وسائل الإعلام بالتجاوب مع جهود احتواء الأزمة والتي لم تكن هي الموقف الوحيد لمصر.

لقد حرص سيادة الرئيس على إبداء عدم ارتياحه أو رفضه لأي إجراء عسكري أميركي ضد العراق مؤكداً أن العمل العسكري لم ولن يحل أي قضية. وفي الوقت نفسه نشطت الإتصالات في القنوات الدبلوماسية في حاولة لمنع تصعيد الموقف حيث استدعت وزارة الخارجية مندوب العراق الدائم في الجامعة العربية وحملته رسالة شفوية تطلب مصر فيها من القيادة العراقية محاولة تفويت الفرصة أمام أي عمل عسكري تشنه واشنطن. لا سيما أن الإدارة الأميركية تبدو جادة في توجيه ضربة عسكرية ضد العراق وذلك لسبب يتعلق بأمن إسرائيل (معلومات القاهرة رأت ذلك).

وفي هذا الصدد انتقد الرئيس المصري حسني مبارك تصريحات رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر والتي قال فيها إن بغداد لا تزال تمتلك أسلحة بعيدة المدى قادرة على إصابة المدن الإسرائيلية، ووصف سيادة الرئيس هذه التصريحات بأنها «غير موفقة»، لأنها توحي بأن عمل اللجان (لجان التفتيش) في العراق لا يستهدف تنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية وإنما المقصود به تحقيق أهداف استراتيجية.

وتقول المصادر المصرية، ان وزير الخارجية عمرو موسى كان قد بادر بالإتصال بوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت مؤكداً على أن الوقت غير مناسب ولا المناخ السياسي لتصعيد التوتر في المنطقة وأنه من الصعب على الشعوب العربية قبول عمل عسكري ضد العراق خاصة انه قد تجاوب إلى حد كبير مع فرق التفتيش.

وأضافت المصادر بأن الإدارة الأميركية كانت قد طلبت من القاهرة تأييد العملية العسكرية المزمع توجيهها ضد العراق، لكن الإدارة المصرية ردت على لسان وزير خارجيتها عمرو موسى برفض العملية العسكرية مشيرة إلى أن المجتمع الدولي برمته لا يحبذ أسلوب العمل العسكري لحل المشكلات القائمة بين الدول، وفي الوقت عينه بادرت القاهرة إلى إجراء اتصالات مع بغداد لبحث الموقف. حيث أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد كان قد التقى المندوب العراقي الدائم في القاهرة قبل الإدلاء بتصريحاته التي انتقد فيها السياسة الأميركية الرامية إلى زيادة معاناة الشعب العراقي في الوقت الذي يبحث فيه العالم عن آلية لرفع الحظر الإقتصادي عن العراق. وأضاف أن سياسة واشنطن في (الكيل

بمكيالين) هي سبب أزمات الشرق الأوسط. فإسرائيل لم تنفذ حرفاً واحداً من قرارات مجلس الأمن مع أنها لا تزال تحتل أراضي عربية منذ ٣٠ سنة ولم تتحرك واشنطن لإقرار العدالة أو إعادة الأراضي المحتلة.

وقد اعتبر المراقبون أن تصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية هي أعنف تصريحات تصدر في شأن أزمات العراق المتكررة مع واشنطن.

ورأى المستشار الإعلامي في جامعة الدول العربية طلعت حامد بأن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية آثرت التحرك السريع، حيث حدثت اتصالات بين أمين عام الجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد وكوفي أنان تم خلالها نقل رأي الجامعة العربية الرافض لأي تصعيد عسكري ضد العراق والبحث عن بدائل سلمية تقنع العراق بالتجاوب مع قرارات مجلس الأمن دون زيادة أو نقصان.

ولم يكن هذا الموقف هو الوحيد تجاه الأزمة، إذ وقع نحو مليون مصري مذكرة يناشدون فيها المجتمع الدولي لإنهاء الحصار على الشعب العراقي. ولوحظ أن الحكومة المصرية تساهلت مع الأحزاب والقوى السياسية التي قامت بجمع التوقيعات ومن بعدها التبرعات، بما يعني أنها أعطت الضوء الأخضر أو الموافقة على أي تحرك دبلوماسي شعبي يمكن أن يساهم في تخفيف معاناة الشعب العراقي. وفي هذا السياق رحبت الحكومة المصرية بزيارات قامت بها وفود شعبية للتضامن مع الشعب العراقي.

ومن جهة أخرى، اعتبر أحد السياسيين المستقلين حمدين الصباحي أن التصعيد الأميركي الأخير ضد العراق يهدف إلى حماية أمن إسرائيل وبرز ذلك بتصريحات ريتشارد باتلر الأخيرة وقال: لم يعد مقبولاً على الصعيد العربي أو حتى الدولي استمرار الحصار على العراق بدعوى التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، فقد واصلت لجان التفتيش عملها طوال سبعة أعوام وهي تكفي لتفتيش قارة أفريقيا. ولكن اللجنة ـ مدفوعة من واشنطن ـ تخترع المشكلات لإطالة عمر الحصار الدولي(*).

مواقف مصر وجامعة الدول العربية

*** مواقف**

أكدت جامعة الدول العربية ٢/ ١١/ ٩٧ «رفضها الكامل لأي إجراء عسكري ضد العراق وتدعو مجلس الأمن إلى العمل على احتواء الأزمة بالوسائل السلمية، وفي إطار ما تم إنجازه بين العراق ولجنة الأمم المتحدة بعدما قطعت شوطاً كبيراً في عملها وحققت نتائج ينبغي أخذها في الاعتبار». وأعربت الأمانة العامة للجامعة عن «أملها في أن يتواصل العمل بين العراق

(*) رجعنا في هذه المقدمة إلى الأسبوع العربي تاريخ ٩/ ٢/ ١٩٩٨. (الكاتبة).

والأمم المتحدة بروح التفاهم والتعاون نفسها التي طبعت علاقاتهما لاستكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن بعيداً عن كل أشكال التهديد والمماطلة».

*** مبارك: الأزمة «مصطنعة» لتغطية انهيار عملية السلام**

وصف الرئيس المصري حسني مبارك الأزمة العراقية ـ الأميركية بأنها «مصطنعة» وتهدف إلى «تغطية انهيار عملية السلام».

وفي رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين، أعلن الرئيس المصري حسني مبارك انه بعث برسالة له «عن طريق ممثل العراق الدائم لدى الجامعة العربية نديم نجم يناشده فيها إنهاء الموقف المتأزم وينبه إلى خطورة الصدام وضرورة تفادي المصاعب التي يمكن أن تواجه العراق وتزيد من تعقيد الأوضاع». وأكد أن «مبدأ استخدام القوة غير مناسب وأي ضربة عسكرية توجه إلى العراق سيكون لها رد فعل سيّىء لدى الشعوب العربية».

وأضاف مبارك أن «مصر أرادت التحذير من المخاطر في الوقت الذي يرى فيه المراقبون أن الأزمة المصطنعة في العراق تغطي على انهيار عملية السلام».

*** رداً على قرار مجلس الأمن**

في القاهرة، أسف الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية محمد زكريا إسماعيل لقرار مجلس الأمن «لأن من شأنه إطالة أمد معاناة الشعب العراقي الذي تحمل من العقوبات أذى كبيراً تجاوز حدود المعقول والمقبول».

* كررت مصر وجامعة الدول العربية، اللتان تقومان بمحاولة وساطة من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، مناشدتهما العراق يوم أمس ١٦/١١/٩٧ بالإلتزام بقرارات مجلس الأمن ودعت كل الأطراف إلى تجنب الحل العسكري.

وقال وزير الخارجية المصري عمرو موسى يوم أمس ١٦/١١/٩٧ إن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز سيجري محادثات في القاهرة اليوم ١٧/١١/٩٧ حول الأزمة الراهنة في الخليج. وأبلغ موسى الصحافيين أنه سيجتمع مع عزيز لمناقشة سبل نزع فتيل المواجهة بين العراق والأمم المتحدة.

وقال الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد إنه سيجتمع مع عزيز يوم الأربعاء المقبل ١٩/١١/٩٧. وأبلغ الصحافيين أنه «آن الأوان لبحث هذه الأمور بحيث لا تكون لها نتائج خطيرة على الموقف في الشرق الأوسط». وأضاف «موقف الجامعة هو الحرص على إيجاد حلول سلمية للمشكلة بين العراق والأمم المتحدة وما زلنا نتمسك بهذا الموقف ولدينا حرص شديد على رفض استعمال القوة». كما طالب العراق باحترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها لأن «هذا التنفيذ يساعد في رفع الحظر الذي يعاني منه العراق».

* **مبارك: صدام لا يشكل خطراً الآن**

استبعد الرئيس المصري حسني مبارك ٢١/١١/٩٧ أن تعمل واشنطن بمفردها لأنها تدرك أن المسرح العربي غير مهيأ لاستخدام القوة ضد العراق. ورأى أن الرئيس العراقي صدام حسين لا يشكل خطراً على منطقة الشرق الأوسط.

وقال في حديث إلى شبكة «سي أن أن» الأميركية للتلفزيون أن واشنطن «لا تعمل بمفردها لأنها تدرك مجريات الأحداث في العالم العربي وتعرف وضع الشعب العراقي وتدرك أن المسرح العربي غير مهيأ لاستخدام القوة حالياً. إنني أعتقد أن ذلك إحدى النقاط الرئيسية التي أخذتها الحكومة الأميركية في اعتبارها عند تقويمها للموقف واتخاذ قرار باستخدام القوة أو عدمه واعتقد أنها أدركت الموقف جيداً».

وكشف أنه ركز في رسالة بعث بها إلى صدام أخيراً على ضرورة تنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتفادي اندلاع أي أعمال عنف أخرى في المنطقة وتفادي إراقة مزيد من الدماء التي ستحدث في حال استخدام القوة ضد العراق» وطلب منه توخي أقصى درجات الحرص «لأنني أرى أن الوضع حساس للغاية ولذلك يتعين عليكم التزام المرونة وإننا نخشى أن تشن الولايات المتحدة والقوى الأخرى هجمات على العراق ستؤدي أساساً إلى مقتل أشخاص من أبناء الشعب العراقي».

وسئل هل يشكل صدام خطراً على الشرق الأوسط فأجاب إنه لا يشكل خطراً في الوقت الحاضر «ولكن لو احتفظ بكل أسلحة الدمار الشامل التي كانت في حوزته لربما تشكل تهديداً للمنطقة بأسرها».

* أكد وزير الخارجية المصري عمرو موسى (٢٨/١١/٩٧) أن العقوبات الدولية على العراق «ليست أبدية» ودعا إلى حل سريع للأزمة بين بغداد والأمم المتحدة قائلاً «ينبغي التعامل مع المشكلة العراقية بما يضمن حقوق المواطنين العراقيين ويؤكد تعاطفنا مع الشعب العراقي وأن يكون هناك على الدوام ضوء في نهاية الممر المظلم بالنسبة إلى العراقيين والاستماع إلى شكواهم» وذلك يكون «في مقابل التزام تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً دقيقاً».

* **الموقف المصري بعد تقديم ريتشارد باتلر تقريره إلى مجلس الأمن (١٧/١٢/٩٧)**

قال المندوب المصري السفير نبيل العربي إن تقرير باتلر «أظهر تحقيق بعض التقدم بالنسبة إلى حل مشاكل دخول بعض المواقع الحساسة وينبغي أن ننطلق من هذه النقطة» وأشار إلى أن رئيس اللجنة الخاصة سيعود إلى العراق في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٨.

* **مليون توقيع**

في القاهرة، نظمت نقابة الصحافيين المصريين احتفالاً أودع فيه مليون توقيع تطالب بإنهاء الحصار المفروض على العراق وعلى ليبيا لأنه من «أسلحة الدمار الشامل». وردد المشاركون

في الاحتفال هتافات طالبت الدول العربية بالمبادرة برفع الحصار عن العراق وليبيا والسودان ورفض الحصار وسيلة «لمعاقبة الشعوب العربية في ظل ازدواجية في التعامل من قبل المنظمة الدولية التي لا تفرض أي عقوبات على إسرائيل».

*** موقف مصر إزاء مواجهة التهديدات الأميركية للعراق بعمل خارج مجلس الأمن**

لاحظ وزير الخارجية المصري عمرو موسى أن «آلية تسوية عسكرية لا يمكن اعتبارها حلاً ولكن المشكلة إضافية» وأمل أن «تسمح الديبلوماسية والحوار بين اللجنة الدولية والعراق بتطبيق القرارات الدولية».

*** مبارك يناشد القيادة العراقية احتواء الموقف**

دعا الرئيس المصري حسني مبارك المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية، ورأى في تصريحات لصحيفة «الأخبار» نشرتها أمس ١/٢/١٩٩٨ أن «الوقت غير مناسب للقيام بأي عمليات عسكرية، واستخدام القوة من شأنه زيادة التوتر في المنطقة». وقال «من المهم بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى بدائل تحقق تنفيذ واحترام القرارات الصادرة عن مجلس الأمن». وناشد القيادة العراقية «العمل على احتواء الموقف من أجل مصلحة الشعب العراقي وتجنيب أبنائه المزيد من المعاناة». ودعا وزير الخارجية المصرية عمرو موسى في ١/٢/١٩٩٨ إلى استخدام الدبلوماسية وليس العمل العسكري لحل الأزمة وأضاف نأمل بأن تكون هناك تهدئة وليس تصعيداً وأن تستخدم الجهود الدبلوماسية والسياسية وليس الخيار العسكري».

*** القاهرة لن تشارك في عمل عسكري**

أكد الرئيس المصري حسني مبارك أن بلاده لن تشارك في «أي عمل عسكري ضد العراق» مجدداً دعوة بغداد إلى إنهاء الأزمة مع الولايات المتحدة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وسئل هل يحمل الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد عروضاً أو أفكاراً مصرية فأجاب «لا توجد أفكار أو عروض مصرية، لكننا نطلب من العراق تجنب ردود الأفعال الخطيرة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وعن احتمال عقد قمة عربية لتدارس الأوضاع الراهنة قال: «لم نناقش هذا الموضوع مع الزعماء العرب».

*** مبارك نصح صدام «بالحكمة والموضوعية» وأن إنهاء الأزمة في يد العراق**

أعلن الرئيس المصري ٥/٢/٩٨ أنه دعا الرئيس العراقي صدام حسين إلى التصرف «بحكمة وموضوعية». وأضاف في معرض لقاء والصحافيين على هامش افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب انه وجه إلى الرئيس العراقي ثلاث رسائل طالبه فيها «بالتصرف بحكمة وموضوعية وتفهم الخطر الذي يمكن أن يتعرض له ويلتزم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة» لتفادي توجيه ضربة للعراق. وأوضح أن آخر هذه الرسائل كانت إثر حديثه الهاتفي مع الرئيس الأميركي كلينتون يوم ٤/٢/٩٨ وأمل أن يستجيب العراق «للوساطة المطروحة دولياً وعربياً لإيجاد حل

للخروج من الأزمة». وتساءل إذا لم يكن لدى العراق أسلحة جرثومية فلماذا الخوف من إتاحة الفرصة للجان التفتيش لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بموضوعية وبعيداً عن موضوع السيادة وتجنباً لما يمكن أن يتعرض له الشعب العراقي.

*** موسى وفيدرين يصران على وجود فرصة لحل دبلوماسي**

الخطورة لا تقتصر على العراق وإنما على المنطقة كلها.

نبه وزير الخارجية المصري عمرو موسى ٩٨/٢/٩ بعد لقائه نظيره الفرنسي أوبير فيدرين في باريس إلى «خطورة الموقف» داعياً إلى «التحرك بسرعة نحو صيغة مقبولة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة مع احترام سيادة العراق».

وأضاف «لقد اتفقنا على خطورة الموقف وضرورة التحرك السريع ولاحظنا أن تقدماً حصل لجهة القبول (العراقي) بالتعاون مع آليات التفتيش والخطورة لا تقتصر فقط على العراق وإنما أيضاً على الشرق الأوسط والعملية السلمية، ولا بد من العمل المشترك والتعاون إزاء هذا الموقف الخطير والاستمرار في التشاور. وينبغي ألا نوزع الاهتمامات فالموقف العربي يستند إلى الوساطة والتقدم اللذين يتمان في إطار التفاهم العربي، الروسي، الفرنسي». ودعا إلى «تنفيذ القرارات الدولية واحترام سيادة العراق، والأهم من كل ذلك هو تفادي العملية العسكرية وإنجاح المساعي».

*** مبارك: لا يستطيع أحد منع أميركا من توجيه ضربة**

حذر الرئيس المصري حسني مبارك ٩٨/٢/١١ بعد استقباله وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف، من أن الولايات المتحدة ستضرب العراق ما لم يلتزم بقرارات الأمم المتحدة التي تطالب بتفتيش جميع المواقع التي يشتبه أن فيها أسلحة للدمار الشامل.

وقال مبارك «ما أخشاه إذا لم ينفذ العراق القرارات فإن ذلك قد يؤدي إلى ضربة ولن يستطيع أحد أن يمنع الولايات المتحدة من ذلك». وأبلغ الصحافيين قوله: «تحدثت مع وزير خارجية العراق وأكدت له أن الموقف خطير ولا بد من إدراك الموقف وتنفيذ قرارات مجلس الأمن حتى نتفادى التعقيدات».

كما نفى الرئيس مبارك وجود وساطة عربية لإنهاء الأزمة سلمياً. وقال أيضاً انه لا توجد أي خطط لعقد قمة عربية بشأن العراق في الوقت الراهن.

وقال «عندما سألت الأمين العام للجامعة العربية عن هذه المبادرة أكد لي أن ذلك ما رددته وسائل الإعلام وليست هناك مبادرة عربية.... لم تصلني أي ورقة (من أي دولة عربية) من أجل مبادرة.... وكلمة مبادرة أمر غير قائم على الإطلاق فلننسى هذا الموضوع».

وأكد مبارك أن مصر ضد التقسيم «تقسيم العراق.... فتقسيم العراق لن يحل المشكلة، بل سيؤدي إلى قتال مستمر».

* تظاهرة في الأزهر تنديداً بالموقف الأميركي

شهدت القاهرة يوم ١٣/ ٢/ ٩٨ تظاهرة تنديداً بنوايا الولايات المتحدة العدوانية ضد العراق هي الأولى من نوعها منذ بدء الحملة الأخيرة على العراق.

فقد تظاهر حوالي ثلاثة آلاف مصري بعد صلاة الجمعة في الجامع الأزهر في القاهرة منددين بالرئيس الأميركي بيل كلينتون.

ودعا شيخ الأزهر الشيخ محمد سيد طنطاوي في خطبة الجمعة «الأمتين العربية والإسلامية إلى أن تتكاتفا وتتآزرا للوقوف إلى جانب العراق والدفاع عنه ضد أي عدوان وهذا ما تلزمنا به الشريعة ومبادىء ديننا» وقال: «إنني أقول للعالم أجمع: نحن لا نقف مكتوفي الأيدي وسندافع عن العراق بأموالنا وأنفسنا» ضد أي عملية عسكرية أميركية.

وقد هتف المتظاهرون «لا إله إلا الله كلينتون عدو الله».

* مبارك يحذر من «عواقب وخيمة» لأي ضربة عسكرية للعراق

حذر الرئيس المصري حسني مبارك بقوله لمجلة «مايو» الأسبوعية الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم من «أن عواقب العمل العسكري ستكون وخيمة على الجميع من دون استثناء، وعلى العراق كشعب ودولة على دول الخليج ودول المنطقة كلها وحتى الولايات المتحدة وبريطانيا»، وحذر أيضاً من تقسيم العراق، مؤكداً أنه «سيكون خطراً جداً لأن التقسيم معناه إضافة جزء إلى إيران وجزء إلى دولة ثانية» الأمر الذي سيؤدي إلى حلقة من العنف في المنطقة «لأن العراق لن يقبل أن يبقى مقسماً». وأمل في «أن يبدي العراقيون في محادثاتهم مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مرونة حتى يمكن تفادي الضربة العسكرية الأميركية». ووصف مهمة أنان بأنها «آخر أمل» ولفت إلى «أن العرب جميعاً وخصوصاً مصر والسعودية مع الحل السلمي للأزمة العراقية» وشدد على أن الولايات المتحدة تواجه مشكلة صدقية في العالم العربي، وأن الرئيس العراقي صدام حسين قرأ الموقف بمهارة بالغة.

* خدام والشرع في القاهرة يقابلان مبارك

قال وزير الخارجية المصرية عمرو موسى عقب وصول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع إلى القاهرة، إن الرئيس المصري حسني مبارك سيستقبلهما يوم ١٨/ ٢/ ٩٧ الأربعاء موضحاً أن هذا اللقاء هو للتشاور حول الموقف الحالي والمشكلات الأخرى في المنطقة. وأضاف موسى «نحن نؤيد كل المبادرات والمقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة العراقية والانتهاء من أو تجنب الخيار العسكري، نحن نؤيد كل المقترحات التي يمكن أن تحفظ سلامة العراق وفي الوقت نفسه تنفيذ قرارات مجلس الأمن». ومن جهة ثانية أدرج المستشار الرئاسي المصري أسامة الباز زيارة خدام والشرع في إطار التشاور المستمر بين البلدين (. . .) وأنها ستتناول عدداً من القضايا أهمها عملية السلام

والأزمة العراقية». ورداً على سؤال حول ما إذا كانت القاهرة قد لمست استعداداً لدى العراق لتقديم مزيد من التنازلات لحل الأزمة قال: «من الصعب التأكيد على ذلك لأنهم يؤكدون أحياناً أن ما عرضوه حتى الآن هو آخر المطاف من جانبهم. . . . وأنه لا يوجد موعد محدد» لاستنفاد الجهود الدبلوماسية كما «لا يستطيع أحد القول إنها مستمرة إلى ما لا نهاية».

أعلن الرئيس المصري حسني مبارك بعد استقباله يوم ١٨/ ٢/ ٩٨ نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع أن لديه «أملاً كبيراً في تسوية سلمية للأزمة بعدما تلقى «رسالة إيجابية» من الرئيس العراقي صدام حسين موضحاً أنه قد تلقى أمس الأول ١٧/ ٢/ ٩٨ رسالة من الرئيس صدام حسين تتضمن إيجابيات وكل ما يتمناه هو أن تنجح زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. إن لديه أملاً كبيراً». وأضاف إن زيارة أنان «ستنقذ العراق والمنطقة من مشاكل لا أول لها ولا آخر».

أما وزير الخارجية المصري عمرو موسى فقد أعرب عن أمله في أن ينجح أنان في مهمته قائلاً: «من المهم أن يجري التعامل بموضوع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة على مستوى عام يشمل كل الدول بلا استثناء لإنقاذ المنطقة من هذه الأسلحة». واستبعد الوكيل الأول لوزارة الخارجية مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الدكتور أسامة الباز توجيه ضربة عسكرية إلى العراق قائلاً: «أنا شخصياً لا أرجح أن تحدث هذه الضربة» وأنه «ليس صحيحاً ان الولايات المتحدة تعتزم «وأعتقد أن هناك استعداداً طيباً في بغداد للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ونأمل في أن تنجح هذه المهمة لأنها قد تكون الأخيرة في الجهود السلمية».

*** ٣ تظاهرات في مصر ضد العدوان ومحامون يحرقون العلم الأميركي**

أحرق مئات المصريين من المحامين ومن أعضاء حزبيين معارضين علماً أميركياً في القاهرة يوم أمس ١٩/ ٢/ ٩٨ وصبوا اللعنات على واشنطن احتجاجاً على الهجوم الأميركي المحتمل على العراق. وهتف المشاركون في التجمع بمبنى النقابة بوسط القاهرة «شعب مصر والعراق شعب واحد».

وفي جامعة عين شمس بالقاهرة أيضاً هتف مئات الطلاب بشعارات مناهضة للأميركيين منها «لا إله إلا الله. . . . أميركا عدو الله».

*** مبارك: كراهية عربية شديدة لأميركا**

عبر الرئيس المصري حسني مبارك يوم ٢٢/ ٢/ ٩٨ عن حالة الاحتقان التي تسود الشارعين العربي والإسلامي من جراء التهديد الأميركي بالعدوان على العراق، فحذر من أن «الكراهية الشديدة للولايات المتحدة» ستؤثر سلباً على المصالح الأميركية وعلى العلاقات بين العرب والغرب.

وفي مقابلة مع الشبكة التلفزيونية «سي. أن. أن» حذر الرئيس المصري يوم ٢٢/ ٢/ ٩٨

من أن مصالح الولايات المتحدة ستتأثر «ليس فقط في المنطقة وإنما في العالم الإسلامي» إذا هاجمت العراق. وقال مبارك: «هناك كراهية شديدة للولايات المتحدة لأنها تستخدم معايير مزدوجة (. . .) الجميع يتحدث عن المعايير المزدوجة ليس فقط المثقفون والصحف وإنما رجل الشارع. . . . انهم يقولون لماذا العراق فقط. . . . انظر إلى إسرائيل فهي أيضاً لا تمتثل لقرارات مجلس الأمن. . . . ولا أجد إجابة».

وكشف الرئيس المصري انه بعث بثماني رسائل إلى الرئيس العراقي صدام حسين آخرها يوم ٢١/٢/٩٨ ناشده فيها التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووصف مهمته بأنها الفرصة الأخيرة «وإلا ستحدث مشكلات كثيرة وتحدث ضربة جوية». وأضاف «لا أحد بمقدوره أن يعلم ما إذا كانت الضربة العسكرية ستطيح بصدام حسين. وحتى إذا اختفى فإن ذلك لا يعني أن الرئيس الذي سيحل محله سيكون مستكيناً وسينصاع إلى ما يقوله الأميركيون».

كما حذر من أن استخدام الخيار العسكري سيؤثر على الاستقرار الأمني ليس فقط في المنطقة وإنما في العالم الإسلامي. واعتبر أن عملاً عسكرياً ضد العراق «ربما» يعرض «الأنظمة العربية المعتدلة» للخطر. ورأى أن «هناك فرقاً كبيراً؛ في العام ١٩٩١ كان العراق يحتل بلداً عربياً، وثانياً كان الجميع والرأي العام في أميركا يؤيد (الرئيس السابق) جورج بوش في الهجوم لكن الآن هناك تظاهرات هنا وهناك ضد الهجوم». وأشار إلى أن «مشكلة العراق الآن تشغل الجميع وهناك الكثير من العوامل تلعب ضد هذه القضية (الفلسطينية) واللوبي اليهودي وأنا واثق من أن كلينتون يريد حل هذه المشكلة لكن (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو لا يتجاوب».

*** الرد المصري على الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة**

استدعى الرئيس المصري حسني مبارك الصحافيين للترحيب بالإتفاق وقال: «لدي أمل كبير جداً في أن يقبل مجلس الأمن الإتفاق خصوصاً أن كوفي أنان قال انه كانت لديه رسالة من مجلس الأمن وإنه أبرم الإتفاق وفقاً لها (. . .) إن ذلك يزيد آمالي كثيراً وخصوصاً بعدما اتصل أنان بوزيرة الخارجية» الأميركية مادلين أولبرايت «وهذه إشارة إلى أن هذا إتفاق جيد للغاية وآمل أن يلقى تأييد الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وبعد أن يقره مجلس الأمن أرجو أن يلتزم العراق ما اتفق عليه.

وطالبت مصر بإيجاد حل ديبلوماسي للأزمة العراقية مع الأمم المتحدة في شأن عمليات التفتيش عن الأسلحة.

*** الأزهر يدعو المسلمين لدعم العراق بأموالهم وأنفسهم**

دعا شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي المسلمين إلى الوقوف إلى جانب العراق وأن يفدوه بأموالهم وأنفسهم.

وفي تصريح نشرته صحيفة «الأسبوع» الأسبوعية المصرية (٩/ ٢/ ٩٨) قال شيخ الأزهر إن «أي عدوان على الشعب العراقي نرفضه ونرفضه ونرفضه ونقف إلى جانب العراق نفديه بأموالنا وأنفسنا ونساعده بكل ألوان المساعدة الأدبية والمادية».

وأضاف «إن الولايات المتحدة تكيل بمكيالين مكيال ظالم تستعمله مع العراق ومكيال فيه ما فيه من المحاباة تستعمله مع إسرائيل وذلك بدلاً من أن تستخدم مكيالاً واحداً مع كل الدول هو مكيال الحق والعدل.

*** الأزهر: مقدمو التسهيلات للعدوان خونة**

أكد مفتي مصر الدكتور نصر فريد واصل، أهمية وقوف العرب والمسلمين صفاً واحداً في مواجهة ما أسماه بالجريمة الأميركية المتوقعة وقال: «إن ضرب العراق سوف يضعف الأمة العربية كلها»، داعياً الدول العربية التي تربطها مصالح بالولايات المتحدة إلى الضغط من أجل منع تنفيذ القرار الأميركي الظالم بضرب العراق مشيراً إلى أن ذلك القرار يجب أن يعطل مهما كانت كلفته.

أما رئيس لجنة الفتوى في الأزهر الشريف الشيخ علي نور الدين فأفتى بأن كل من يقدم تسهيلات من أي نوع لتمكين أميركا من ضرب العراق يعد خائناً لله ورسوله وأمانة المسلمين.

*** موقف الجامعة العربية إزاء التهديدات الأميركية للعراق بعمل خارج مجلس الأمن**

في ٢٦/ ١/ ٩٨ حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد الولايات المتحدة من احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى العراق. وقال إن الجامعة «ترفض رفضاً قاطعاً استخدام القوة ضد دولة عربية هي العراق» وإن «الحوار والطرق الديبلوماسية والسياسية هي أفضل الطرق لحل مثل هذه الأمور الخلافية».

*** عبد المجيد اليوم في بغداد**

من المقرر أن يزور الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد بغداد اليوم ٤/ ٢/ ١٩٩٨ في محاولة لإقناع الحكومة العراقية بتفادي المواجهة مع الأمم المتحدة.

وقال في تصريحات لصحيفة «البيان» الإماراتية «إن ما يبدو من تصريحات أميركا وبريطانيا يظهر أن هناك تحرشاً بالعراق لم يسبق له مثيل وان ضرب العراق هو هدف في ذاته وليس تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن» وأضاف ان زيارته إلى بغداد هدفها الإعراب عن مساندة الدول العربية للعراق ورفضها الكامل للحل العسكري».

*** عبد المجيد بدأ محادثاته في بغداد**

وصل الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد إلى بغداد ٤/ ٢/ ١٩٩٨ في مهمة وصفها بأنها «صعبة وخطيرة» في ظل إجماع عربي وان علنا، على رفض ضربة

عسكرية أميركية محتملة للعراق ودعوات إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الناجمة عن رفض العراق السماح لمفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية بدخول القصور الرئاسية.

وأضافت وكالة الأنباء العراقية أن عبد المجيد أكد أن الحكومات العربية تعارض أي استخدام للقوة العسكرية ضد العراق وقالت انه التقى لاحقاً نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز.

وقد شكّك عبد المجيد في تصريح وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت القائل بأن الزعماء العرب مستعدون لقبول عمل عسكري أميركي ضد العراق إذا أخفقت الجهود الدبلوماسية في حل الأزمة وقال: «طبعاً استمعت إلى هذه التصريحات ومن الصعب علي أن أتصور أن أي دولة عربية توافق على ضرب العراق عسكرياً، نحن حريصون على أن نسعى بكل الوسائل إلى تفادي هذه العمليات العسكرية. . . . هناك رغبة في العالم العربي في أن نتوصل إلى تسوية سلمية لهذه المشكلة (. . .) مهمة صعبة وإنما تستحق كل الجهد الذي يبذل على مستوى القمة أو على مستوى الدول العربية أو مستوى الجامعة العربية». وشدد على أن المهم أن ينفذ العراق كل قرارات مجلس الأمن ليتمكن من نزع فتيل الأزمة. وأكد أن مهمته التي كلفه القيام بها الرئيس المصري حسني مبارك، تحظى بتأييد العالم العربي قائلاً: «تكليفي هذه المهمة دليل على أن هناك مسعى جدياً للتسوية السلمية وإلا كنا استمعنا أو علمنا أو قيل أن هناك تحفظاً على مهمتي».

* في ٨/٢/٩٨ أعلن الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد العائد من بغداد بعد اجتماع مع الرئيس المصري حسني مبارك أن «الجهود الدبلوماسية مستمرة لتفادي وقوع كارثة في حال استخدام القوة» ضد العراق. وأضاف «هناك مشروع قرار ما زال قيد البحث لإيجاد حل للأزمة في إطار مجلس الأمن وهناك تحركات لإيجاد صيغ لمشروع حيث ما زالت هناك دراسة لزيارة وتفتيش بعض الأماكن الحساسة» وقال: «تجري حالياً محاولات جادة في إطار مجلس الأمن الدولي بالتنسيق مع روسيا وفرنسا» لحل الأزمة. وقال مصدر دبلوماسي في الجامعة العربية إن محادثات عبد المجيد مع الرئيس العراقي «حول شكل أعمال التفتيش وليس حول جوهرها».

* في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ١١/٢/٩٨ «إن العراقيين وضعوا أنفسهم في موقف صعب للغاية بمنعهم خبراء الأمم المتحدة من القيام بعمليات تفتيش»، مؤكداً مع ذلك أن أي حل للأزمة يجب ألا يشكل إهانة لبغداد. وشدد على أن «الجهود الديبلوماسية لم تستنفد بعد» ولم يستبعد القيام بزيارة للعاصمة العراقية لكنه قال إنه يجب قبل ذلك إيجاد «حل يمكن تطبيقه يسمح بالتقدم وتجنب حصول هجمات جديدة».

* موقف جامعة الدول العربية من الإتفاق

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد في بيان «إن تغليب الخيار السياسي في حل الأزمة جنب منطقة الشرق الأوسط الدخول في منعطف خطير كان يمكن أن يؤدي إلى كارثة تهدد المنطقة بأسرها ومصالح الدول الكبرى فيها». وأضاف في انتقاد واضح لواشنطن ولندن «إن الخيار العسكري لن يزيد المشكلة إلا تعقيداً ويهز ثقة شعوب المنطقة بمن يصر على استخدام هذا الأسلوب».

ودعا الأمين العام المساعد للجامعة محمد زكريا إسماعيل باريس وموسكو إلى «بذل جهودهما من أجل ألا يكون التفتيش أبدياً وألا يغيب عن بال هؤلاء الأطراف الذين ينشدون العدالة ضرورة وضع سقف زمني لعملية التفتيش ولرفع العقوبات».

* جامعة الدول العربية تنتقد

في القاهرة انتقدت جامعة الدول العربية تقرير رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر ٣/ ٥/ ٩٨ وأكدت أن بغداد التزمت قرارات الأمم المتحدة في شأن إزالة أسلحة الدمار الشامل.

وقال الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد إن «الجامعة تعتبر أن العراق التزم تنفيذ قرارات مجلس الأمن كما التزم تنفيذ الإتفاق الموقع في شهر شباط مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان».

* انتقاد عربي على تقرير أميركي يتهم بغداد باستخدام غاز سام لشحن رؤوس صواريخ قبل الحرب

انتقدت جامعة الدول العربية ٢٣/ ٦/ ٩٨ رئيس «يونسكوم» ريتشارد باتلر ودعته إلى التزام حدود مهمته الفنية. وقال الأمين العام المساعد للجامعة أحمد بن حلي «إن باتلر رجل فني وقرار رفع الحصار عن العراق يرجع إلى مجلس الأمن (. . .) الذي لاحظ مدى التقدم الذي أحرزه العراق في تنفيذ القرارات الدولية» وأمل أن يأخذ المجلس «كل الأمور في الإعتبار للنظر في رفع الحصار». وكان باتلر قد شكك في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن في إمكان إنهاء العقوبات المفروضة على العراق قريباً.

* رد الجامعة العربية على إطلاق الصاروخ الأميركي على العراق

ندد الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ٢/ ٧/ ٩٨ بـ«أي أعمال عسكرية تستهدف مواقع تؤثر في معيشة الشعب العراقي» مؤكداً «رفضه أي تدخل في شؤون العراق الداخلية» ودعا إلى «ضبط النفس في هذه المنطقة الحساسة وعدم اعتماد وسائل أو ممارسات تؤدي إلى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها وزيادة حدة التوتر».

الموقف التركي من الأزمة العراقية ـ الأميركية

يشكل «الحد» التركي عنصراً حاسماً في صورة الأزمة العراقية، وفي الاحتمال الأرجح بأن تأخذ شكل عدوان أميركي جديد لا بد أن يعتمد بشكل رئيسي على قاعدة «انجيرليك» الأطلسية المهمة بالقرب من أضنة، وفي الاستحقاقات الخطيرة جداً لما قد ينتهي إليه العدوان، فإنه ينذر بخطر «تفتيت» تلوح خطوطه بين جنوب «شيعي» وشمال «كردي».

ومنذ «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١ أصبح الوضع العراقي متقاطعاً بشكل وثيق مع الوضع السياسي التركي الداخلي بخسائر اقتصادية قدرتها انقرة بنحو ٣٠ مليار دولار، وبوجود منطقة الحظر الجوي في الشمال بحجة حماية الأكراد العراقيين من «أذى» بغداد لكن ما وفر غطاء لمناخ محفز «كيان» كردي لا يصعب تقدير أخطاره على الأمن الكياني لجملة دول[1] لكن الأسباب الأميركية ـ الإسرائيلية والتي تشكل البعد الاستراتيجي الأعمق والأخطر في موضوع العملية العسكرية، وتتمثل ليس بضرب مواقع الأسلحة العراقية فحسب بل بضرب النظام العراقي وخلق ما سماه وزير خارجية تركيا إسماعيل جيم يوم ٨/ ٢/ ٩٨ «نشوء حال من الفوضى» قد تشكل مدخلاً لتنفيذ خطة تقسيم العراق التي طال الحديث عنها.

وإذا كان الوزير التركي قد أعرب عن الخوف من نشوء وضع لا يناسب تركيا، فإن نائب رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد كان أكثر وضوحاً عندما قال في ٩/ ٢/ ٩٨ «لا أعتقد أن قوة عظمى مثل أميركا ليس لديها خطة لما بعد الحرب. . . . إنها تريد تقسيم العراق لإنشاء دولة تابعة لها في كردستان. . . . إن هذا الأمر معروف منذ حرب الخليج عام ١٩٩١».

ورغم أن هذه التصريحات التركية قد تكون مجرد تغطية أو مجرد ذريعة لتغطية عملية الاختراق التي بدأها الجيش التركي يوم ٩/ ٢/ ٩٨ لإنشاء حزام بعمق ١٥ كلم داخل الأراضي العراقية، ورغم أن أجاويد يعارض أساساً السياسة الأميركية في المنطقة فإن المؤشرات تدعو بإلحاح كبير إلى طرح السؤال

هل تنتهي الضربة العسكرية الأميركية بتنفيذ خطة تقسيم العراق إلى ثلاث دول: كردية في

---

(١) فؤاد حطيط ـ السفير ١٣/ ٢/ ١٩٩٨.

الشمال، سنية في الوسط وشيعية في الجنوب؟».

وإذا كان مثل هذا الأمر التقسيمي يشكل حلماً ذهبياً في الأوساط الصهيونية فهل بات يشكل هدفاً أميركياً الآن[1]؟.

مواقف تركيا ـ المسلسل اليومي التوثيقي

* موقف تركيا

وسط الاستعدادات الأميركية لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق، أكد نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد ١٤/١١/٩٧ «استحالة تورط تركيا في حالة صراع» مع العراق في إشارة إلى رفض محتمل من أنقرة للسماح للطائرات الأميركية باستخدام قاعدة انجرليك الجوية التي دب فيها نشاط محموم حيث نفذت الطائرات الأميركية المتمركزة فيها عشرات الطلعات التدريبية إضافة إلى طلعات مراقبة أجواء شمالي العراق.

لكن أجاويد أحال مسألة اتخاذ القرار الأخير باستخدام القاعدة إلى البرلمان التركي.

وأغلقت السلطات التركية معبر الخابور مؤقتاً أمام حركة الشاحنات.

* حض وزير الدفاع التركي عصمت سيزعنين ١٦/١١/٩٧ واشنطن على مواصلة جهودها الدبلوماسية حتى اللحظة الأخيرة. وقال «إن الحرب ينبغي أن تكون آخر ما يمكن التفكير فيه».

* المبادرة التركية

في أنقرة، أعلن مكتب رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ في بيان صحافي صدر عقب اجتماع وزاري مع عدد من المسؤولين العسكريين أن وزير الخارجية التركي إسماعيل تشيم سيتوجه إلى بغداد في «الأيام المقبلة» في محاولة للإضطلاع بدور الوسيط توصلاً إلى حل سلمي. وكان تشيم قد أعلن سابقاً على هامش منتدى دافوس «مبادرة» تركية قائلاً إن «فكرتي هي جميع جيران العراق إذا أمكن ذلك وإلا فإن تركيا ستعمل بمفردها لإيجاد حل سلمي وتجنب مواجهة عسكرية». وأضاف إن كوفي أنان «أعرب عن ترحيبه الشديد بالمبادرة وإن السلطات العراقية اعتبرتها إيجابية وستعطي ردها النهائي اليوم. وأمل أن يرافقه في زيارته عدد من ممثلي الدول الأخرى المجاورة للعراق. وأوضح أن المبادرة ترمي إلى تحقيق أربعة أهداف هي: عودة العراق عن موقفه وتطبيق قرارات مجلس الأمن، تجنب أي نزاع مسلح، اتخاذ إجراءات لتعزيز الإقتصاد العراقي، احترام سلامة الأراضي العراقية ووحدتها.

وكانت وكالة «أنباء الأناضول» التركية قد أفادت أن الحدود البرية مع العراق عند مركز

---

(١) راجح خوري، «النهار» ١٠/٢/١٩٩٨.

الخابور أقفلت صباح يوم ١/٢/١٩٩٨. ونقلت عن يلماظ أن تركيا لن تشارك بدور نشط في أي عمل عسكري ضد العراق.

كما أكد نائب رئيس مجلس الوزراء بولند أجاويد أن «تكرار التدخل العسكري ضد هذا البلد قبل استنفاد كل الحلول الديبلوماسية يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها وعلى تركيا خصوصاً وليس لأحد أن يتوقع من تركيا أن تساهم بأي شكل في عمل عسكري في منطقتنا لا توافق عليه تركيا».

ونشرت صحيفة «صباح» التركية أن أنقرة تعتزم تعزيز وجودها العسكري على حدودها المشتركة مع العراق إجراء وقائياً وكذلك لمنع ثوار أكراد من التسلّل إلى داخل الأراضي التركية وقالت إن «إرسال الجنود إلى الحدود العراقية سيبدأ يوم ١/٢/١٩٩٨ وسيتصاعد تدريجياً».

* يتوجه وزير الخارجية التركي إسماعيل تشيم إلى بغداد لإجراء محادثات يوم ٥/٢/٩٨ في إطار مبادرة تهدف إلى نزع فتيل الأزمة بين العراق والأمم المتحدة، وقالت وزارة الخارجية التركية إن «هدف هذا المَسعى إلغاء الظروف التي تستوجب شن عمل عسكري ضد العراق» وعشية بدء تشيم مهمته طلب رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ من بغداد أن تأخذ مأخذ الجد تحذيراً تركياً سابقاً من عمل عسكري أميركي محتمل. ونقلت عن هيئة الإذاعة البريطانية أن تركيا سمحت لواشنطن باستخدام قاعدة أميركية لأغراض إنسانية في حال توجيه ضربة إلى العراق.

*** تركيا تنضم إلى جهود الوساطة**

دخلت أنقرة أمس ٤/٢/١٩٩٨ على خط الوساطة لنزع فتيل الأزمة، فوصل إلى بغداد وزير الخارجية التركي إسماعيل تشيم حاملاً رسالة من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى صدام يطالبه فيها باحترام قرارات الأمم المتحدة. وهو قال في أنقرة إن بلاده «بصفتها جارة للعراق عليها واجب تحذيره من النتائج التي قد تترتب على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة». ونشرت الصحف التركية أن تشيم سيشدد في بغداد على ثلاث نقاط هي: ضرورة تجنب نزاع مسلح، اتخاذ إجراءات لتعزيز الاقتصاد العراقي ومساعدة العراقيين ومواطني الدول المجاورة الذين يعانون نتائج حرب الخليج، احترام سيادة أراضي العراق.

وقال رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ في تصريحات نشرتها الصحف، إن بلاده غير حيادية في الأزمة لأنها «تقع في مدى أسلحة الدمار الشامل العراقية» ونصح «العراق بأن يدرك حقيقة الوضع وإذا لم يفعل ذلك سيثبت أن الموقف الأميركي صحيح».

وقال وزير الدفاع التركي عصمت سيزعنين إن «الأسلحة الكيميائية والجرثومية والصواريخ البالستية التي ربما كانت في حوزة العراق تشكل تهديداً لسوريا وإيران وتركيا».

*** تشيم: صدام متفهم لوجوب تفادي ضربة عسكرية،**

وانقرة تستعد لعدوان جديد على شمالي العراق

أكد وزير الخارجية التركية إسماعيل تشيم أن الرئيس العراقي صدام حسين الذي استقبله يوم أمس ١٩٩٨/٢/٥، أظهر «تفهماً لاهتمامات الجميع من أجل تفادي مواجهة عسكرية». فيما بدأت أنقرة استعدادات لاستغلال أي عدوان أميركي لشن عدوان تركي جديد على شمالي العراق بحجة منع تدفق لاجئين أكراد. وقال تشيم: «يبدو أن جهود الوساطة الجارية ستؤدي إلى اقتراح هو نوع من التعاطي الجديد والتعاطي المختلف في مجلس الأمن». وكان تشيم قد قال في مقابلة مع شبكة «سي. أن. أن» الأميركية: «كان انطباعي بأن الرئيس صدام حسين كان متفهماً لاهتماماتي وهي اهتمامات الجميع من أجل تفادي مواجهة عسكرية».

كما أعلن مسعود يلماظ أن استخدام القوات الأميركية المحتمل لقاعدة انجيرليك التركية - الأميركية في إطار توجيه ضربات إلى العراق رهن بقرار من البرلمان التركي وقال: «البرلمان يقرر السماح أو عدم السماح باستخدام قاعدة انجيرليك». إلى ذلك أكد يلماظ «أنه لمنع تدفق اللاجئين إلى حدودنا سنتخذ إجراءات داخل الأراضي العراقية، وهذه المرة لن يتمكن أحد من عبور الحدود (...) لقد أجرينا اتصالات بالأمم المتحدة وستقيم القوات التركية إذا ما اقتضت الحاجة حاجزاً داخل الأراضي العراقية».

وذكرت صحيفة «حريت» أن الجيش التركي حشد من الآن نحو ٥٥ ألف جندي تحسباً لتدفق اللاجئين. وفي حال حصل هذا التدفق ستشكل هذه القوات حاجزاً داخل الأراضي العراقية بعمق كيلومترين إلى خمسة كيلومترات لتنظيم توزيع مساعدات إنسانية.

وأعرب يلماظ عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة تنوي ضرب ثمانية مواقع في العراق بينها مواقع رئاسية وقواعد بحرية وجوية وإدارات ومنشآت صواريخ عراقية. وقال أيضاً إن العراق يمتلك ٣٢٠ صاروخ «حسين» يمكنها أن تطال منطقة قيسرية التركي في وسط الأناضول.

وقال خبير عسكري تركي «إذا كان الجيش التركي يعتزم ضرب العراق بالقنابل التي توصف بأنها اختراقية يجب أن تقلع الطائرات التي ستحملها من قاعدة برية نظراً لوزن هذه القنابل». وأضاف «إن مدارج حاملات الطائرات الأميركية في الخليج ليست طويلة إلى حد كاف لإقلاع طائرات تحمل قنابل اختراقية، لذلك يجب أن يستخدموا القواعد البرية في المنطقة».

*** خمسة آلاف جندي تركي دخلوا شمالي العراق**

بثت محطة «اي تي في» التركية للتلفزيون أن أكثر من خمسة آلاف جندي دخلوا شمالي العراق من أجل إقامة منطقة أمنية تحسباً لاحتمال تدفق اللاجئين الأكراد العراقيين في حال حصول مواجهة عسكرية بين واشنطن والعراق.

واتهم نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد الولايات المتحدة بأن لديها خطة لتقسيم

العراق وإقامة دولة كردية في شماله في محاذاة الحدود مع تركيا. وقال لدى استقباله عدداً من الصحافيين الأتراك «لا أعتقد أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة لا تملك خطة لما بعد الحرب. إن الولايات المتحدة تريد تقسيم العراق من أجل إقامة دولة كردستان تكون تابعة لها». وأضاف «من الواضح أن هدف الولايات المتحدة هو إقامة كردستان وهذا أمر معروف منذ حرب الخليج عام ١٩٩١».

*** الأتراك عبروا الحدود وبدأوا إقامة «مخيمات».**

واشنطن تنفي تأييدها دولة كردية في شمالي العراق

بدأ الجنود الأتراك إقامة مخيمات في شمالي العراق تحت ستار توفير الملجأ للنازحين في حال تعرض العراق لعدوان من جانب الولايات المتحدة التي نفت يوم ١٩٩٨/٢/٩ أن تكون لديها النية بإقامة دولة كردية منفصلة في المنطقة الخارجة على سلطة بغداد منذ حرب الخليج العام ١٩٩١.

وإذ نفت تركيا تقارير أكدت توغل جنودها في الأراضي العراقية واعتزام أنقرة إنشاء منطقة أمنية عازلة، دعا نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد إلى ضرورة منح الرئيس العراقي صدام حسين إمكانية الحفاظ على الأقل على كرامته في الأزمة القائمة حول فرق التفتيش. وقال شاهد عند معبر خابور الحدودي «لقد عبروا من هنا الساعة الثانية صباحاً أمس الإثنين ٩/٢/ ٩٨. مضيفاً أن سبعة آلاف جندي وغالبيتهم من وحدات «الكوماندوس» كان برفقتها مرشدون أكراد وفرق طبية.

وذكر أن مجموعة أخرى من القوات التركية دخلت العراق بعبور نهر على بعد نحو ٢٠ كيلومتراً شرقي خابور، بمد جسور متنقلة، كما منعت السلطات في إقليم سيرناك الحدودي الصحافيين منذ يوم السبت ٧/٢/٩٨ من الوصول إلى مركز الخابور الحدودي، الوحيد المفتوح بين تركيا والعراق.

وفيما خفضت أنقرة عدد دبلوماسييها العاملين في بغداد، ووصفت ذلك أنه إجراء «طبيعي» قال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية نجاتي أوتكان في تصريح صحافي «ليس هناك شيء من هذا القبيل» في ما يتعلق بدخول آلاف الجنود الأتراك شمالي العراق، كما أكد أيادين ارسلان محافظ ديار بكر المكلف تنسيق العمليات ضد حزب العمال الكردستاني أن «هذه الأنباء عارية تماماً عن الصحة».

وقال اوتكان «حالياً ليس هناك توغل ولا ضرورة» لعملية من هذا النوع في شمالي العراق.

وتحتفظ تركيا في هذه المنطقة بوحدات خاصة يقدر عددها بنحو خمسة آلاف جندي، لم يتم إخراجها من العراق بعد العملية الأخيرة ضد حزب العمال الكردستاني في تشرين الأول

الماضي ١٩٩٧ وهو ما أكده متحدث باسم الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، إذ قال إن القوات التركية «لم تعد تغادر بتاتاً المنطقة منذ الصيف الماضي مضيفاً أن الحديث عن تحركات للنازحين الأكراد «تضخيم تركي» للأحداث وقال أوتكان «من الطبيعي أن نخفض عدد العاملين» في السفارة التركية.

وكانت صحيفة «ميليت» ذكرت مؤخراً أن الحكومة التركية قررت تكليف الجيش إقامة منطقة عازلة بعمق ١٥ كيلومتراً في شمالي العراق إذا وقع عدوان أميركي على العراق. ومن جهة ثانية شدد نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد على ضرورة منح الرئيس العراقي صدام حسين إمكان المحافظة على كرامته على الأقل في الأزمة بين العراق والأمم المتحدة وقال في مقابلة مع صحيفة «صباح» التركية يوم أمس (٩/٢/٩٨) إن الناس في هذه المنطقة من العالم يرتكبون جرائم من أجل كرامتهم وصدام وشعبه يستطيعان اختيار الطريق نفسه ومواجهة الموت (. . .) إننا ننصح السلطات الأميركية بتقديم وعود صادقة إلى بغداد برفع الحظر الدولي من أجل تسوية الأزمة الحالية».

* تضارب المعلومات عن العملية التركية وأنقرة تسأل لندن عن تقسيم العراق

ازداد الإلتباس من الموقف التركي من الأزمة العراقية وسط نشاط عسكري غير عادي في قاعدة انجيرليك الأميركية ـ التركية. فتحرك السفير الأميركي لدى انقرة مارك بايس لسد فجوة بين موقفي رئيس الوزراء مسعود يلماظ، المتحمس للخيار العسكري ونائبه بولند أجاويد الأقل حماساً في تأييد عدوان على العراق، يحمل معه هذه المرة خطراً تقسيمياً وذلك في وقت يمضي الجيش قدماً في إقامة حزم أمني في عمق الشمال العراقي بحسب تأكيد غير مباشر من قبل قائد سلاح الجو. ودخل الرئيس التركي سليمان ديميريل يوم ١٠/٢/٩٨ على خط الجدل الحكومي معلناً أن تأييد تركيا لأي عمل عسكري ضد العراق ليس أمراً مضموناً، ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن ديميريل قوله: «يجب الا يقول أحد أن تركيا في جيب أحد». وقال مسؤول أميركي إن المحادثات مع تركيا بشأن موضوع العراق مستمرة وذلك منذ أسبوعين وأضاف «تحدثنا إلى الحكومة التركية واستمعنا إليها. . . . وهذه المحادثات تمثل درجة من المشاورات الشاملة».

وأشارت وسائل الأعلام التركية إلى أن الإئتلاف الحاكم منقسم بشأن ما إذا كان سيؤيد العدوان على العراق، وقالت إن يلماظ يميل أكثر إلى دعم العدوان بينما يشعر أجاويد بالقلق من الآثار التي ستترتب على تركيا.

وربطت الصحف التركية بين هذا الخلاف وبين شكوى «يلماظ» يوم ٩/٢/١٩٩٨ بقوله: «نتوقع من الولايات المتحدة شريكنا في الحلف الأطلسي، أن تقيم مزيداً من الحوار المخلص والمثمر معنا وحتى الآن لم يحدث ذلك بدرجة كافية».

وقالت صحيفة «مليت»: «قال رئيس الوزراء وهو يشير إلى أنه لم يجر حوار مخلص مع

الولايات المتحدة بشأن العراق إنه يعبر عن قلق أجاويد بشأن هذه القضية». ومن جهة أخرى، ذكر مصدر دبلوماسي في أنقرة يوم ١٠/٢/٩٨ أن تركيا طلبت تفسيرات من بريطانيا بشأن تصريحات أدلى بها وزير الخارجية البريطانية روبن كوك أكد فيها أن من النتائج الممكنة لعملية عسكرية تقسيم العراق. وسجل يوم ١٠/٢/٩٨ نشاط كثيف في قاعدة انجيرليك الجوية. وذكر مراسل وكالة «فرانس برس» أن ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز «اف ـ ١٥» و«اف ـ ١٦» و«تورنادو» وكذلك طائرة رادار من طراز «أواكس» وثماني طائرات تزويد بالوقود وطائرتي تشويش على أجهزة الرادار أقلعت من القاعدة اعتباراً من فجر يوم ١٠/٢/١٩٩٨.

في هذا الوقت وعلى الرغم من النفي الرسمي بأن تكون قوات تركية قد توغلت في العراق، فسر مراقبون في أنقرة تأكيد قائد سلاح الجو الجنرال الهان كيليج أن الجيش قد اتخذ كل التدابير اللازمة لمواجهة موجة لاجئين أكراد محتملة بأنه تأكيد على بدء عملية جديدة داخل شمال العراق.

ونسبت محطة التلفزة «أن. تي. في» يوم ١٠/٢/٩٨ إلى مصادر عسكرية قولها ان آلاف الجنود وعدداً كبيراً من المدرعات دخلوا إلى شمال العراق يوم ٩/٢/٩٨ وذكرت المحطة أن الجنود الذين عبروا الحدود عند نقطة جو كورجا، في إقليم جاكاري، بدأوا خوض معارك مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

*** غارات تركية داخل العراق ويلماظ ينفي عبور الحدود**

أثار دخان غارات جوية تركية في عمق شمال العراق، في وقت تشتد الحملة الأميركية تحضيراً لعدوان جديد على العراق، أسئلة عن حقيقة رهان أنقرة على تبعات هذا العدوان، خاصة وأن لها في شمالي العراق «حزاماً أمنياً» منذ فترة.

وتفرض هذه الأسئلة نفسها أيضاً من جراء الحرص الشديد من الحكومة التركية على نفي إدخال قوات جديدة، لتنضم إلى أكثر من عشرة آلاف جندي (رابضين) في شمالي العراق منذ كانون الأول الماضي ١٩٩٧، على الرغم من كثرة الأدلة (تقارير صحافية وشهود عيان ومصادر عسكرية تركية) على إرسال تعزيزات جديدة وكأن الهدف إبقاء الصورة مشوشة.

وأكد مسؤولون عسكريون أتراك وشهود عيان أن القوات التي عبرت الحدود العراقية والمقدرة بنحو سبعة آلاف جندي، خاضت قتالاً مع المقاتلين الأكراد في الجبال الواقعة في شمالي العراق ١٠/٢/٩٨ وأن عربات مدرعة وطائرات مقاتلة شاركت في الهجوم.

وقال مسؤول عسكري إن طائرات من طراز «أف ـ ١٦» انطلقت من مدينة ديار بكر في جنوبي شرقي تركيا شنت هجمات على مواقع حزب العمال الكردستاني في منطقة المتينة الجبلية داخل الحدود العراقية. وفي وقت لاحق هاجمت طائرات مروحية من طراز «كوبرا» أميركية الصنع أهدافاً في المنطقة الجبلية. لكن المتحدث باسم رئاسة الأركان الكولونيل حسني داغ

أصر على أن «الجيش التركي لم ينفذ أي عملية ضد شمالي العراق في الأيام الأخيرة».

وأكد رئيس الوزراء مسعود يلماظ خلال اجتماع لنواب حزبه «الوطن الأم» أن الجيش التركي غير منخرط بأن نوع من عمليات عبور الحدود حالياً.

وبلغ «التشوش» التركي أقصاه بتأكيد وزير الدولة صالح يلدريم أن السلطات «تتخذ الترتيبات لاستقبال ١٠٠ ألف شخص في الحزام الأمني الذي سيقام على عمق ١٥ كيلومتراً داخل العراق. . . . أعدت الخيام والغذاء والمواد الطبية». لكن الكولونيل داغ نفى في تصريح صحافي أن تكون تركيا عازمة على إنشاء منطقة عازلة وقال: «لا تعتزم تركيا إنشاء منطقة عازلة في شمالي العراق ضد أي عمليات نزوح متعلقة بالأزمة بين الولايات المتحدة والعراق».

وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية نجاتي أوتكان أن «إقامة منطقة عازلة في شمالي العراق غير وارد اطلاقاً» وأضاف «سبق أن قلنا إن أية وحدات عسكرية تركية لم تدخل الأراضي العراقية».

*** ديميريل: إنهاء صدام لن يبدل شيئاً.**

يلماظ: تركيا تخشى دولة كردية في العراق

أعلنت تركيا يوم أمس ١٢/ ٢/ ٩٨ رفضها إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، إلا أنها لم تستبعد أن يؤدي عدوان عسكري أميركي على العراق إلى تقسيمه، فيما أبدى الرئيس التركي سليمان ديميريل عن معارضته توجيه مثل هذه الضربة، مؤكداً أنه حتى قتل الرئيس العراقي صدام حسين لن يؤدي إلى حل المشكلة. وقال رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ إن بلاده تخشى إقامة دولة كردية مستقلة بعد الأزمة العراقية الحالية وتعهد التصدّي لهذا الإحتمال.

وفي طريقه إلى أوكرانيا أبلغ الصحافيين بأن «ما يقلقنا» هو إقامة دولة كردية في شمال العراق مشيراً إلى أن «هذا الإحتمال وارد». وأضاف «علينا أن نكون دائماً في حال التأهب الأقصى في مواجهة هذا الإحتمال ونحن كذلك». وكان نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد قد اتهم الولايات المتحدة بأنها تسعى إلى تجزئة العراق وإقامة كردستان مستقلة في شماله بعد أن تشن هجوماً على بغداد، إلا أن واشنطن أصدرت بياناً نفت فيه تأييدها إقامة دولة كردية في شمال العراق.

ولم يذهب يلماظ إلى حد تبني اتهام أجاويد لكنه أشار إلى أن «الولايات المتحدة تفهم حساسية (تركيا) في هذا الشأن» وشدد على إقامة «دولة كردية من أكثر الأمور التي تقلق تركيا» وتخشى أنقرة أن يؤجج قيام مثل هذه الدولة في شمال العراق الواقع عند حدودها حركة التمرد التي يقودها حزب العمال الكردستاني الإنفصالي منذ ١٩٨٤ في جنوب شرق تركيا. من جهة أخرى أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل في مقابلة نشرتها مجلة «باري ماتش» يوم ١٢/ ٢/ ٩٨ أن تركيا تفضل حلاً سلمياً للأزمة العراقية وأن نهاية الرئيس العراقي صدام حسين لن تحل

شيئاً. وقال ديميريل «إذا اعتقدنا أننا سنحل هذه القضية بنهاية صدام نكون واهمين فالمشكلة قائمة سواء مع صدام أو بدونه». وأضاف «الأزمة دولية وتشمل خصائص مختلفة بالنسبة إلى الصراعات التي تجري في أمكنة أخرى» موضحاً «هنا يوجد النفط والعالم العربي والمشاكل المعقدة في الشرق الأوسط بما في ذلك الصراع العربي ـ الإسرائيلي». ويذكر أن وزير الخارجية التركية إسماعيل تشيم كان قد سلم الرئيس العراقي رسالة حذره فيها من «النتائج الخطيرة جداً» في حال لم يلتزم بقرارات الأمم المتحدة. وتابع الرئيس التركي القول بأن «الإنطباع الذي كونه وزيرنا هو أن صدام حسين لا يعارض حل المشكلة بالطرق السلمية. لكن وربّما بسبب الحالة النفسية التي يعيشها لا يمكنه أن يقدر الوضع بشكل صحيح».

ورفض الرئيس التركي الإفصاح عن موقف بلاده في حال حصول عمليات عسكرية وأشار إلى أن قرار السماح للأميركيين باستعمال قاعدة انجيرليك «سيتخذه البرلمان التركي».

*** أنقرة وطهران تحذران من نتائج عدوان على العراق**

أعلنت وزارة الخارجية التركية أن أنقرة وطهران أعربتا عن الأمل في أن تنتهي الأزمة بحل سلمي ودعتا العراق إلى الإمتثال لقرارات مجلس الأمن. وجاء في بيان للوزارة ١٥/ ٢/ ٩٨ أن «نائب وزير الدولة التركي للشؤون الخارجية قرقماز حقتنير سلم الرئيس الإيراني محمد خاتمي في طهران رسالة من نظيره التركي سليمان ديميريل يدعو فيها إلى حل سلمي للأزمة العراقية». وأوضح أن «تركيا وإيران تتقاسمان القلق نفسه إزاء الإنعكاسات الخطيرة التي قد تترتب على شعوب المنطقة في حال حصول عمل عسكري، وتعتبر أن من الضروري حماية وحدة العراق».

* انضمت تركيا إلى الدول الداعية إلى إرسال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية نجاتي أوتكان أن «تركيا تأمل في أن تكلل بالنجاح الزيارة التي يحتمل أن يقوم بها أنان للعراق وأن يتمكن من نزع فتيل الأزمة» وذكر بأن «تركيا أعلنت مراراً أنه يجب عدم اللجوء إلى القوة ما لم تستنفد كل السبل الديبلوماسية».

بعد إقرار زيارة أنان لبغداد

*** تركيا متشائمة من حل سلمي للأزمة**

أعرب الرئيس التركي سليمان ديميريل مجدداً يوم ١٨/ ٢/ ٩٨ عن تشاؤمه في التوصل إلى حل بالطرق الدبلوماسية للأزمة العراقية ولكنه أكد أهمية دعم المبادرات القائمة، أضاف المكتب الإعلامي للرئيس التركي في بيان أن ديميريل تحدث هاتفياً مع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بشأن الأزمة. وأشار البيان إلى أن ديميريل يعتبر أنه لا يمكن التغلب على هذه الأزمة إلا بالتعاون بين بغداد واللجنة الدولية الخاصة المكلفة نزع الأسلحة العراقية والتزام العراق التزاماً كاملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي.

ورداً على سؤال عما إذا كان جنود أتراك دخلوا شمال العراق لوقف النزوح الكردي في

حال تدخل عسكري أميركي ضد العراق، قال ديميريل «لا ليس في الوقت الحاضر، لكن قد يدخل جنود شمال العراق وهي منطقة عازلة، لتسوية مشكلات الإرهاب». وأشاد ديميريل بمهمة كوفي أنان في بغداد مؤكداً دعم بلاده لها.

ورداً على سؤال عما إذا كانت تركيا ستوافق على طلب أميركي باستخدام منشآتها في توجيه ضربة إلى العراق، قال ديميريل إن غالبية الأحزاب التركية تعارض ذلك. وأضاف «لا أعتقد أن العراق يجب أن يقسم، وإذا قسم ونشأت دولة كردية فإن هذا سيولد مشكلة تستمر سنوات أسوأ من تلك التي يعيشها الشرق الأوسط الآن». ولكن الرئيس التركي قال انه «يميل إلى تصديق» التصريحات الأميركية التي أكدت أنها تريد الحفاظ على وحدة العراق.

ومن جهة أخرى وفي ١٩/ ٢/ ٩٨ أعرب الرئيس التركي سليمان ديميريل عن اعتقاده بأن الهجوم العسكري الأميركي على العراق قد يحصل اعتباراً من الأسبوع المقبل في حال فشل مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى بغداد.

وقد ألقى ديميريل مسؤولية الأزمة على «العراق الذي لا يحترم قرارات الأمم المتحدة» معرباً عن أمله في حل ديبلوماسي معتبراً أن فرص التوصل إليه تتضاءل. وأشار الرئيس التركي إلى أن إعطاء القوات الأميركية، اذنا باستخدام القواعد التركية لشن هجوم محتمل من صلاحيات البرلمان التركي.

وقال سليمان ديميريل:

«أوفدت وزير الخارجية التركي ليسلم صدام حسين رسالة واضحة. . . . عاصفة الرعد قادمة، يجب أن نذعن إلى قرارات الأمم المتحدة هذا هو موقفنا». وقال نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد، في تصريح للصحافيين إن الولايات المتحدة لم تطلب حتى الآن مساعدة تركيا في ضربة ضد العراق مضيفاً قوله «آمل ألا يحصل ذلك».

أما السفير التركي لدى واشنطن نزهت كنديمير قال: «انه من غير العدل بالنسبة إلى أمن واستقرار المنطقة استهداف صدام حسين دون غيره» معرباً عن قلقه من أن عراقا محبطاً سيتسبب في تعقيد معركة تركيا مع الثوار الأكراد.

وأضاف: «إذا وصلت الأمور إلى المرحلة التي يستخدم فيها العراق أسلحة الدمار الشامل ضد إسرائيل فسننظر بالتأكيد» في أي طلب إسرائيلي للتحليق فوق تركيا، مضيفا بأن اتخاذ قرار بهذا الشأن يعود إلى البرلمان التركي. لكنه أعرب عن ثقته «أنه في حالة كهذه سيكون البرلمان التركي بالغ الحساسية». ومن جهة ثانية وفي باريس، قال الرئيس التركي سليمان ديميريل إن واشنطن لم تطلب من انقرة «حتى الآن» السماح لقواتها باستخدام المنشآت العسكرية في تركيا، وكان المسؤولون الأتراك رفضوا في بداية الشهر الجاري وضع قاعدة انجيرليك في جنوب تركيا في تصرف القوات الأميركية، علماً أنها لا تزال مقر عملية «نورثرن ووتش» الأميركية ـ البريطانية

لمراقبة المجال الجوي العراقي شمال خط العرض ٣٦.

*** الموقف التركي بعد الإتفاق**

أكد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ أن الإتفاق مبعث ارتياح كبير لتركيا إلا أنه رأى أن خطر الحرب «لم يتبدد بعد. . . . لكن النقطة التي وصلنا إليها تبعث على الرضا وتركيا في مقدمة الدول الأكثر إحساساً بالرضا».

مبادرة أردنية ـ تركية لإعادة العراق إلى الساحة

اتفقت عمان وأنقرة يوم أمس ٢٧/٢/٩٨ على إطلاق مبادرة تهدف إلى تمكين العراق من العودة إلى الساحة الإقليمية، مع إبداء ارتياحهما إلى التوصل إلى حل ديبلوماسي للأزمة الأخيرة بين بغداد واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونسكوم».

وصرح وزير الخارجية التركي إسماعيل تشيم في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأردني الدكتور جواد العناني في عمان أن المبادرة التركية ـ الأردنية تستند إلى أربعة اقتراحات تركية قدمها هو إلى الرئيس العراقي صدام حسين مطلع شباط الجاري ١٩٩٨ ترمي إلى تمكين العراق من المحافظة على سيادته ووحدة أراضيه والحصول على رفع العقوبات الدولية وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتنظيم تعاون اقتصادي وأمني بين العراق وجيرانه. وأمل أن تنجح هذه المبادرة داعياً «كل جيران العراق» إلى المشاركة فيها وإلى الإعراب عن تأييدهم لها وتقديم اقتراحاتهم أو انتقاداتهم لكنه ربط نجاحها «بتطبيق العراق قرارات الأمم المتحدة».

وقال الوزيران في بيان مشترك أن بلديهما يعتبران هذه المبادرة «أساساً لحل المشكلات العالقة منذ حرب الخليج» عام ١٩٩١.

وتعليقاً على التدخلات التركية في شمال العراق قال تشيم إن «تركيا شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى يحق لها الدفاع عن ذاتها من الهجمات الإرهابية والإنفصالية والعنصرية» في إشارة إلى عمليات «حزب العمال الكردستاني» ضد تركيا انطلاقاً من شمال العراق. ورأى أن «عمليات كهذه لم تكن تمثل مشكلة لتركيا عندما كان العراق قادراً على حماية حدوده الشمالية ولكن على تركيا الآن مواجهة هذه المشكلة لأن هذه الأراضي هي نوع من منطقة عازلة».

الموقف الإيراني

* موقف طهران من التصعيد الأميركي والعراقي عشية جلسة مجلس الأمن

في طهران، قال نائب وزير الخارجية الإيرانية لشؤون العلاقات العربية محمد الصدر إن إيران تعارض أي عمل عسكري أميركي ضد العراق مضيفاً أن الولايات المتحدة تفتش عن ذريعة لمهاجمة العراق. وطلبت إيران من العراق تطبيق قرارات الأمم المتحدة لإزالة أي ذريعة لمغامرة جديدة تقوم بها واشنطن.

* خاتمي

عبر الرئيس الإيراني محمد خاتمي يوم ٣١/١/٩٨ عن ارتياح بلاده لدعوة الأردن اعتماد لغة الحوار الدبلوماسي وسيلة لحل النزاعات وقال: «علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لحل الأزمة العراقية بالطرق السلمية لأن أي تصعيد عسكري سيزيد الطين بلة ويؤدي إلى تفاقم الوضع».

وكانت وكالة الأنباء الإيرانية قد ذكرت أن الرئيس محمد خاتمي قد طلب من العراق «إجراء اتصالات» مع كوفي أنان و«التعاون مع قادة دول المنطقة بخصوص مسألة مهمة مفتشي الأمم المتحدة في العراق وازدياد إمكان شن عمل عسكري جديد ضد هذا البلد». ورأى خاتمي أن «تطبيق العراق الكامل لقرارات الأمم المتحدة يخلق الظروف المؤاتية لتخفيف حدة التوتر وعودة الأمن والسلام إلى المنطقة» وأشار إلى وجوب «منع الإجراءات العنيفة التي تعد لها بعض الدول».

* خاتمي: الوجود الأجنبي في الخليج مهين
وخرازي يتصل بالفيصل والصحّاف لبحث الأزمة العراقية

كثف القادة الإيرانيون اتصالاتهم الدبلوماسية وتصريحاتهم للتحذير من أي هجوم عسكري أميركي على العراق واعتبر الرئيس محمد خاتمي أن «وجود عشرات السفن الحربية في الخليج هو إهانة لشعوب المنطقة». وأضاف. . . «إن المسؤولين السياسيين الأميركيين لا يزالون يعيشون في عهد الحرب الباردة وسياستهم الخاطئة قد تؤدي إلى عزلهم». وأضاف إن «على شعوب المنطقة أن تضمن بنفسها أمن الخليج الفارسي» موضحاً أن «الإستقلال والأمن والإنفراج هي المحاور الرئيسية الثلاثة للسياسة الإيرانية».

ومن جهة ثانية أفادت وكالة الأنباء العراقية أن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أجرى اتصالين هاتفيين بنظيريه السعودي والعراقي من جنيف. وأضافت إن الجانبين السعودي والإيراني أكدا ضرورة استمرار الجهود الدبلوماسية وأهمية أن يلتزم العراق بقرارات الأمم المتحدة، وبحث الجانبان الآثار السلبية لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق التي من شأنها أن

تزيد الوضع سوءاً، مشيرين إلى أهمية استمرار الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بالطرق السلمية.

وأشارت الوكالة إلى أن الصحاف أكد لوزير الخارجية الإيراني أن «موقف بلاده الرافض للتهديدات الأميركية باستخدام القوة ضد العراق». وقالت إن الرجلين «تبادلا وجهات النظر في التطورات الناجمة عن الحشود العسكرية الأميركية في منطقة الخليج». ونقلت الوكالة عن الصحاف قوله انه «أحاط نظيره الإيراني علماً بالجهود المبذولة مع روسيا الإتحادية والأطراف الآخرين من أجل سد الطريق أمام المعتدين الأميركيين من تنفيذ مخططهم شن عدوان جديد على العراق».

* انضم رئيس مجلس الشورى الإيراني ٢٤/ ٢/ ٩٨ إلى دمشق في معارضة عربية وإسلامية لتوجيه ضربة عسكرية أميركية للعراق وطالب في تصريحات لدى وصوله العاصمة السورية بحل الأزمة بين الأمم المتحدة والعراق بالطرق السلمية. وقال إن موضوع العراق سيكون أحد محاور مباحثاته مع كبار المسؤولين السوريين مشيراً إلى أن دمشق وطهران لا يمكن أن تغضا الطرف عما يجري في العراق. وعقد نوري محادثات منفصلة يوم ٤/ ٢/ ٩٨ مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي حذر من أن أي عدوان على العراق سيكون تطوراً خطيراً.

*** طهران تحذر واشنطن من أي مساس بحدودها وتتوقع هجوماً وشيكاً ومدمراً على العراق**

رأى وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني يوم أمس ٨/ ٢/ ٩٨ أن العدوان على العراق «وشيك ومدمر» محذراً في الوقت نفسه الولايات المتحدة من أي خرق لمياه أو أجواء إيران بقوله إن إيران «لن تتحمل ذلك». وقال الوزير الإيراني «في ضوء الوجود الكثيف واتساع التحركات العسكرية للقوات الأميركية في المنطقة فإن الهجوم على العراق وشيك وسيكون بالتأكيد شديد القسوة» واعتبر أن «مدة» الضربة العسكرية ستتحدد تبعاً لطبيعة رد الفعل العراقي. وأضاف «إن الولايات المتحدة تريد بالتأكيد ضرب العراق لصرف انتباه الرأي العام عن فضائح البيت الأبيض وفشل عملية السلام (في الشرق الأوسط) وخصوصاً المشاكل الداخلية الأميركية».

وحذر شمخاني من أن إيران «سترد على أي انتهاك لأراضيها ومجالها الجوي». وأشار إلى أن الولايات المتحدة «ستضرب العراق على الرغم من المعارضة الدولية والإقليمية وغياب قرار من مجلس الأمن» ولفت إلى أن الهجوم على العراق يمكن أن يؤدي مجدداً إلى «تدفق اللاجئين» باتجاه الحدود الإيرانية.

«وشدد الوزير الإيراني على أن الجيش الإيراني يتابع عن كثب التحركات العسكرية في المنطقة وأنه قادر على الدفاع عن الحدود البرية والبحرية والجوّية». ونقل التلفزيون الإيراني عن شمخاني قوله إن إيران تحاول منع وقوع هجمات على العراق وحث الدول الإسلامية الأخرى

على أن تحذو حذو إيران في هذا الصدد.

*** إيران تندد بالتصعيد الأميركي في الخليج وتتوقع استخدام أسلحة نووية ضد العراق**

حذرت الحكومة الإيرانية يوم أمس ٩/٢/٩٨ من أي «زيادة للتوتر» في منطقة الخليج ونددت «بالتصعيد الجديد» بين الولايات المتحدة والعراق.

ونقلت الإذاعة الإيرانية عن الناطق باسم الحكومة آية الله مهاجراني القول ان إيران تدين «أي توتر يؤدي إلى هجوم تشنه قوة أجنبية على بلد في المنطقة». وأضاف «إننا نعتبر أن هذا الأمر يهدف إلى توسيع التوتر في المنطقة». وكان وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني قال يوم ٨/٢/٩٨ في طهران انه «في ضوء الوجود الكثيف واتساع التحركات العسكرية للقوات الأميركية في المنطقة فإن الهجوم على العراق وشيك وسيكون بالتأكيد شديد القسوة».

وقالت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم أمس (٩/٢/٩٨) «إن وزير الدفاع تنبأ بأن تمضي الولايات المتحدة قدما في استخدام الأسلحة النووية ضد العراق ـ وتوقع أن يكون الهجوم (كبيراً ووشيكاً)».

ونقلت الوكالة عن شمخاني قوله إن «الأميركيين استخدموا (مثل هذه) الأسلحة في الماضي في حربهم ضد العراق مما أدى إلى ظهور (أعراض الخليج) الغامضة بين الجنود الأميركيين».

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية محمود محمدي قوله ان «إيران مستعدة للتعاون لإيصال مساعدة روسية إلى السكان العراقيين في إطار قرارات الأمم المتحدة». وأوضح محمدي أن إيران «طلبت من المسؤولين عن لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة عدم عرقلة هذا العمل الإنساني وإعطاء الأذونات اللازمة لمرور الطائرة».

*** طهران تطالب بالإنسحاب التركي**

في طهران طالبت وزارة الخارجية الإيرانية يوم ١٠/٢/٩٨ بانسحاب القوات التركية من شمالي العراق وشدد الناطق باسم وزارة الخارجية محمود محمدي على «أن هذه الممارسات يمكن أن تؤجج الوضع في المنطقة في الوقت الذي يعاني منه هذا الوضع من توتر كبير بسبب احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد العراق».

* وفي ١١/٢/١٩٩٨ أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا» الإيرانية أن الرئيس الإيراني محمد خاتمي اعتبر أي ضربة أميركية للعراق «عملاً غير مقبول» «نحن مقتنعون بأنه يتعين على العراق احترام القواعد الدولية. لكن هجوماً على هذا البلد غير مقبول بالنسبة إلينا». وأمل «أن يعود أولئك الذين يريدون الهجوم على العراق إلى ضمائرهم لتفادي كارثة» وتساءل «لماذا يجب أن يكون الشعب العراقي ضحية مرة أخرى» مؤكداً أن بلاده «ترغب في أن تحترم سيادة العراق ووحدة أراضيه». ووصف وجود القوات البحرية الأجنبية في الخليج بأنه «أمر

مهين» وكرر إن «شعوب المنطقة راشدة ما فيه الكفاية لضمان أمنها وحدها».

*** أنقرة وطهران تحذران من نتائج عدوان على العراق**

أعلنت أنقرة وطهران ١٥/ ٢/ ٩٨ أنهما متفقتان على الموقف من الأزمة العراقية لجهة الأمل بتسوية دبلوماسية لها مع امتثال بغداد للقرارات الدولية، وشددتا على رفضهما أي تغيير للحدود في المنطقة.

وأعرب نائب وزير الخارجية الإيرانية محمد خاتمي عن قلقه على الاستقرار في المنطقة إذا شنت الولايات المتحدة هجوماً على العراق. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عنه، قوله: «الهجوم على العراق. لن يحل الأزمة الحالية لكنه سيخلق تعقيدات للمنطقة». ودعا «جميع الدول المحبة للسلام إلى تجنيب العراق كارثة إنسانية» تنجم عن عدوان أميركي.

وشدد خاتمي على أن إيران وتركيا المعارضتين بشدة لقيام كيان كردي مستقل لن تقبلا بأي تغيير للحدود في المنطقة.

بعد إقرار زيارة أنان للعراق

*** إيران تطالب العراق بالإمتثال للقرارات لحرمان أميركا من حجتها لتوجيه ضربة**

حث الرئيس الإيراني محمد خاتمي وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف على ضرورة أن تمتثل بلاده لقرارات مجلس الأمن الدولي لحرمان الولايات المتحدة من حجتها في توجيه ضربة عسكرية له. واعتبر خاتمي أن هجوماً أميركياً على العراق سيتسبب بالأذى لكل المنطقة، وتعهد مواصلة مساعيه من أجل التوصل إلى تسوية دبلوماسية.

وأبلغ وزير الخارجية الإيرانية كمال خرازي نظيره العراقي يوم أمس ١٨/ ٢/ ٩٨، أن إيران تعارض أي هجوم عسكري بقيادة الولايات المتحدة على العراق، ونقل التلفزيون الإيراني عن خرازي قوله للصحاف: «الأجانب يسعون وراء تعزيز وجودهم الإضرار بدول المنطقة، إننا لا نعتقد أن هناك حاجة للجوء إلى القوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي من الممكن تنفيذها عن طريق تعاون العراق مع مفتشي الأمم المتحدة». وأضاف خرازي «يجب بذل جهود سياسية منسقة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة مع حماية كرامة الشعب العراقي». و«لتقليص فرصة الولايات المتحدة في العثور على حجة يتوقع المجتمع الدولي أن يوافق الرئيس العراقي صدام حسين على قبول مطالب المجتمع الدولي وأن يساعد في تمهيد الطريق أمام حل سلمي للأزمة والتغلب على أهداف من يساندون استخدام القوة».

*** موقف إيران من الإتفاق**

قالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا» الإيرانية إن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي دعا مجلس الأمن إلى مساندة الإتفاق الذي «سيزيد صدقية الأمم المتحدة» وقال إن حل

الأزمة العراقية بالطرق الدبلوماسية سيساهم في تعزيز موقف العالم العربي حيال إسرائيل في عملية السلام.

*** موقف طهران بعد القرار بخفض القوات الأميركية في الخليج**

في طهران، بثت الإذاعة الإيرانية ٢٥/ ٥/ ٩٨ أن خفض القوات الأميركية في الخليج سيساعد الاستقرار الإقليمي لكنه لا يغني عن انسحابها الكامل. وجاء في تعليق لها: «على رغم أن خفض القوات الأميركية ضروري إلا أنه ليس كافياً ولن يحقق الخليج الفارسي السلام الكامل ما بقيت قوات أجنبية».

*** الموقف الإيراني من إطلاق الصاروخ الأميركي؛ طهران تدعو لضبط النفس**

دعت الإذاعة الإيرانية السلطات العراقية إلى «ضبط النفس» متهمة واشنطن بالسعي إلى إشعال «أزمة جديدة» في المنطقة وقالت: «يبدو أن العراق سيتجنب الدخول في أزمة عبر اعتماد ضبط النفس» وأضافت أن واشنطن «تريد على ما يبدو إرجاء رفع العقوبات المفروضة على العراق عبر إشعال أزمة جديدة».

رأي مرجع ديني بارز في الحركات الأصولية الإسلامية في موضوع الأزمة الأميركية ـ العراقية

في المنطقة قضايا ومشاكل عديدة، لكن الأزمة الأخيرة بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق بسبب قيود النظام في بغداد على حركة اللجان المكلفة البحث عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها تنفيذاً لقرارات صادرة عن مجلس الأمن قبل أعوام طغت على باقي المشكلات والقضايا بما في ذلك أزمة الشرق الأوسط المزمنة. ذلك أنها باتت جاهزة للتحول أزمة عسكرية أو مواجهة عسكرية بين واشنطن والرئيس صدام حسين مع كل ما يرتبه ذلك من أخطار سواء على العراق أو على المنطقة أو على المصالح الإقليمية والدولية.

ومن هنا كان لقاء مع المرجع الديني الأبرز في الحركات الإسلامية الأصولية اللبنانية والذي تناول من ضمن ما تناوله موضوع الأزمة الأميركية ـ العراقية بكثير من العمق.

وعن احتمال توجيه الولايات المتحدة الأميركية ضربة عسكرية إلى العراق قال:

«عندما يدرس الإنسان كل هذا الإعلام التهويلي وكل هذه الأساطيل والبوارج التي تحمل الطائرات، وكل هذه الحركة السياسية التي تقوم فيها أميركا بجولة حول العالم لتحصل على تأييد الدول الكبرى ودول المنطقة في هجومها المخطط على العراق، وعندما نلاحظ أن المسألة تتصل ببعض الخصوصيات للرئيس الأميركي وللإدارة الأميركية، وببعض التقاطعات الإسرائيلية ـ الأميركية التي قد تكون في حاجة إلى هروب من هذا الجمود في مسألة التسوية إلى قضية كبرى تساهم في إضعاف الواقع العربي أكثر وإرباكه، وإبعاد المسألة عن إسرائيل بحيث تخرج عن دائرة الضوء العالي الذي يمكن أن يحمّلها مسؤولية تجميد عملية التسوية. ـ عندما يدرس الإنسان كل هذه فقد يجد أن الضربة قادمة لا محالة بين وقت وآخر، ولا سيما إذا درسنا أن شخصية «صدام» قد تسمح باستمرار هذا العناد من جهة ومن جهة أخرى فإن الرجل قد يفكر في أن يتلقى الضربة بفرح لأنها تستطيع إنتاج بعض الشعبية له في داخل العراق، وفي خارجه في كل الجو العربي أو الإسلامي المعقّد أميركيا، بعدما أخذ الأمان بأن أية ضربة أميركية لا تستهدفه بالذات باعتبار أن الأساس عنده هو استمرار نظامه، فعندما ندرس ذلك كله نجد أن المسألة من المسائل القريبة جداً.

ولكننا ـ ونحن نعيش كل هذه الحمّى العسكرية ـ قد نتوقف أمام الأحداث لنفكر كما لو كنا في موقع أميركا: لماذا تفعل أميركا ذلك؟ وما هي المصالح التي يمكن أن تجنيها أميركا من ذلك؟ سنلاحظ أولاً أن أميركا لا تملك التأييد السياسي والعسكري في هذا الظرف بالطريقة التي كانت تملكها في حرب

الكويت، فهناك روسيا وفرنسا والصين لا توافق على الحل العسكري، وإن كانت قد تتحدث عنه بحياء وخجل بلحاظ بعض الظروف، وهكذا نجد أن دول المنطقة لا تجرؤ أن توافق بالعلن حتى ولو وافقت بالسر، وفي الوقت نفسه فإننا لا نلاحظ أن هناك نوعاً من التأييد العالمي على مستوى الرأي العام كما كانت الحال في ذلك الوقت. لذلك، فإن أميركا، حتى لو حصلت على تأييد المانيا أو تركيا أو بعض الدول الأخرى، فإنها لا تنطلق في دور القائد الذي يتبعه جنوده عندما يتحدث بحجم العالم، بل تنطلق في دور القائد الذي يتململ جنوده حتى الذين يتابعونه. إن هذا الأمر لن يكون في مصلحة أميركا في ما هو العنفوان الأميركي، لأن المسألة ليست هي أن تضرب، ولكن المسألة هي أن تضرب والعالم يصفق لك إذا كان لك مثل هذا الحجم العالمي».

أضاف المرجع الأبرز:

النقطة الثانية هي أن أميركا تعمل بكل ما عندها من طاقة في سبيل أن تجتذب الشعوب العربية والإسلامية إلى سياستها، لأنها تفكر أن ترتب المنطقة على صورة مصالحها، واتصور أن العالم العربي بشعوبه والعالم الإسلامي، وقد نطل على بعض دول العالم الثالث من غير العرب والمسلمين، والذين قد يعارضون صدام إلا أنهم لا يوافقون على مثل هذه العملية العسكرية ولا سيما بلحاظ مسألة إنسانية جداً وهي مسألة الشعب العراقي الذي عانى الكثير من الجوع والتشريد والحصار حتى الموت للأطفال، على الأقل فيما انطلق به الإعلام العالمي، فإن العالم الثالث وربما بعض العالم الغربي لا يطيق حملة عسكرية قد يسقط فيها الكثيرون من المدنيين بعدما أعطت أميركا صك البراءة لصدام أنه لن يُصاب بسوء، إن هذا يشبه الحالة اللامعقولة في تحليلات الشعوب الوجدانية، لأنه إذا كانت المسألة مسألة صدام فالحل هو أن يسقط الرجل لا أن يسقط العراق، وخصوصاً بلحاظ ما تتحدث به المعارضة العراقية أو بعض الدول العربية من أن الرجل يمارس ضغطاً وحشياً على شعبه بحيث لا يستطيع الشعب أن يتنفس.

انني أعتقد «أن أميركا سوف تخسر الكثير في هذا المجال، وسوف تربح من الناحية السياسية والوجدانية أوروبا ـ ما عدا بريطانيا ـ وروسيا والصين، لأن العالم الثالث والدول العربية والإسلامية تشعر أنها أقرب إلى مصالحها من أميركا، وإذا أردنا أن نمتد بالمسألة أكثر فقد يتحدث البعض أن أميركا بفعل ما تملكه من غطرسة القوة وضخامة حجم هذا الدور الذي حصلت عليه بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، لا تجد ضرورة في أن تجامل أي شعب، ما دامت قادرة على أن

تصادر كل سياسته وأمنه واقتصاده بطريقتها، وأن الدول الكبرى لا تعطي أي اعتبار للحالات الوجدانية وما إلى ذلك، باعتبار أن الدول تعتمد على المصالح حتى لو أحرقت شعباً بكامله. ولكننا نتصور أن أية دولة كبرى مهما بلغت من القوة لا تستطيع حماية نفسها بالمطلق من كل التعقيدات الشعبية التي يمكن أن تحاصرها أو تواجهها، ولعل درس إيران ـ مع بعض التحفظات ـ يمكن أن يكون شاهداً على ذلك. فإن إيران استطاعت خلال هذه الحالة الشعبية الرافضة للسياسة الأميركية أن تعزل أميركا عن أي حركة في داخل إيران، كما أنها استطاعت أن تثبت أن في إمكان أي شعب من شعوب العالم الثالث أن يقاطع أميركا ويبقى في حالة من عملية صنع القوة والاستقرار والإنفتاح في شكل وآخر، فإننا نلاحظ أن إيران قد استطاعت أن تكسر الحصار الإقتصادي عندما درست المسألة الإقتصادية في مصالح الدول بما فيها الدول الأوروبية التي إذا اتفقت مع أميركا في السياسة فإنها لا تتفق معها في الإقتصاد، واستطاعت أن تنجح خلال ظروف عديدة أن تكسر الحصار السياسي في مؤتمر القمة الإسلامية، حيث بدت كدولة حضارية تعيش في داخل الشرعية الدولية بطريقة وبأخرى، وهكذا في الحفاظ على الإستقرار الشعبي الذي لم تستطع أميركا أن تهزه.

من الممكن جداً أن تكون مثل هذه العمليات الأميركية التي تخيف الشعوب وترعبها باعتبار أنها قد تضع نفسها في ظروف العراق وتنتظر ضربة مماثلة، فإنني أعتقد أنها قد تضر أميركا في العمق بمصالحها، ولن تستطيع دولة أن تحمي نفسها في كل بلدة حتى لو قصفتها وأذلتها».

□ ما هي أبرز الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة الأميركية مصممة على توجيه ضربة عسكرية إلى العراق؟

تحدث المرجع الديني الأبرز في التيارات الإسلامية الأصولية اللبنانية وتحديداً الشيعية عن أبرز الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة الأميركية مصممة على توجيه ضربة عسكرية إلى العراق، قال:

«هناك نقطة يمكن أن نفكر فيها ان أميركا تستهدفنا من خلال هذه الحملة، سواء انتهت بضربة عسكرية قد لا تكون واسعة، حتى لو كانت موجعة، بلحاظ تدمير بعض الأسلحة أو ما أشبه ذلك. ولكنني أتصور أننا عندما ندرس تفكير أميركا في مصالحها في المنطقة فقد نجد أولاً أن هناك تململاً في دول الخليج ودول المنطقة من القواعد العسكرية الموجودة في أكثر من دولة خليجية، ومن الامتداد العسكري الموجود في بحر الخليج، باعتبار أنه ليست هناك أية ظروف لبقاء هذا الوجود العسكري، لأن العراق أصبح دولة ضعيفة لا تملك أن تحمي

نفسها فكيف تستطيع أن تعتدي على غيرها، وهذا ما لاحظناه أن شعوب الخليج بل بعض حكام الخليج بدأ يتململ من الوجود الأميركي. ولعل تفجير «الخبر» يمكن أن يعطي فكرة عن ذلك، وخصوصاً انه لم يستطع أحد أن يكتشف من يقف وراء هذا التفجير، الأمر الذي قد يوحي انه تفجير داخلي ويوحي التململ الذي يعيشه الناس هناك مما أدى بالقوات الأميركية أن تنتقل إلى الصحراء لأنها تخشى على أمنها ـ وهي التي جاءت لحفظ الأمن ـ من وجودها بين الناس.

لذلك، اتصور أن هذه الحرب يراد منها إنتاج خطرصدام على المنطقة، والحديث الدائم انه يملك أسلحة بحيث تدمر العالم، كما تحدث بعض المسؤولين الأميركيين وغير الأميركيين، بما اعتبره بعض المسؤولين الفرنسيين انه من قبيل النكتة. إن أميركا تريد ابتزاز دول الخليج دائماً من الناحية الإقتصادية حتى تمون كل عملياتها العسكرية في المنطقة، وتريد أن تبقى في المنطقة، وتريد أن تثير جواً دائماً يبرر هذا الامتداد لاساطيلها في البحر، لأكثر من حاجة أميركية بالنسبة إلى سياستها الأوروبية والروسية وغيرها أو سياستها الشرق أوسطية. قد تكون هذه المسألة من المسائل التي تستهدفها أميركا بالنسبة إلى هذه الحرب وهي مسألة معقولة في الحسابات السياسية.

وربما تفكر أميركا في هذا الجو عندما تصمم على الضربة العسكرية في شكل حاسم إنها في حاجة إلى تجربة بعض سلاحها الجديد. وقد تعودنا أن المستكبرين، وخصوصاً الأميركيين، يعملون على إحداث الفتن والحروب في المنطقة وفي كل دول العالم الثالث من أجل تجربة الأسلحة الجديدة، وربما كانت إسرائيل تقوم في بعض حروبها ببعض هذا الدور. وقد تحدث الإعلام عن وجود أسلحة جديدة يمكن أن تجرب في هذه الحرب العسكرية. اتصور أننا عندما ندرس الجوانب الأخرى السلبية وهذا الجانب الإيجابي ـ في حسابات الحرب ـ فقد نجد أن المسألة ليست في هذه السهولة حتى في الحسابات الأميركية لأن جوانب السلب إذا لم تكن أكثر من جوانب الإيجاب فإنها على الأقل تكون مساوية لها.

لذلك، ومن خلال هذه الحسابات ـ ونحن متفقون على أن السياسة ليس فيها شيء مطلق ـ قد يكون من البعيد أن تحصل الضربة العسكرية. وهناك نقطة ثانية تؤكد هذا الاستبعاد الحذر، لأن الأجواء لا تجعل الإنسان يتحرك في دور الاستبعاد التجريدي، بل لا بد أن يتحرك في دور الاستبعاد الحذر لأنه يخضع لمعطيات على الأرض قد لا تكون سليمة. ان صدام بعد حرب الخليج قد عوّد الواقع السياسي على التراجع في الربع الساعة الأخير، وذلك بأن يدعو المجلس

الوطني لإصدار قرار يقرر أن يخضع له، مع ملاحظة أساسية في ظروف صدام الآن ان صدام عمل بكل ما عنده من طاقة في الإثارات التي أثارها في مسألة البحث عن الأسلحة وتفتيش مواقعها على أن يقسم الصف الغربي، وأن يقسم مجلس الأمن. واستطاع بلحاظ ظروف فرنسا الإقتصادية ـ الإستقراضية، إذا صح التعبير، وروسيا التي تعيش نفس المشكلة مع العراق، والصين التي تحاول أن تدخل المنطقة من الباب الواسع في استثماراتها وأسواقها وما إلى ذلك، وتضارب المصالح بين أوروبا والصين وأميركا من جهة، ربما استطاع أن يستفيد من هذه المسألة.

وأنهى المرجع الديني الإسلامي الأبرز قائلاً:

لذلك، لا يمكن ـ إلا إذا كان الرجل لا يملك عقلاً يفكر فيه واتصور انه مهما بلغ من هذه السلبية في تفكيره في المستقبل يملك بعضاً من الحسابات ـ أن يفقد فرنسا والصين وروسيا وكثيراً من الدول العربية بما فيها مصر والسعودية التي تحفظت عن العمل العسكري مع كونها في موقع الخطر بحسب الحسابات الأميركية الإعلامية. اتصور أن رفضه هذه المسائل التي ليست من المسائل الصعبة جداً ربما يجعله يخسر كل شيء. وأظن أن السياسة العراقية لا تتحرك في هذا المجال. وهناك نقطة لا بد لنا من أن ندرسها في هذا المجال وهي أن حركة صدام كنت تستهدف إيصال المسألة إلى حافة الهاوية من أجل خلق حالة عالمية جديدة تطالب بإنهاء الحصار عن العراق أو تخفيفه بالطريقة التي تحدث عنها أمين عام الأمم المتحدة باستبدال المليارين بخمسة أو ستة مليارات. عندما ندرس هذا كله فإننا نتصور أن هذه الأسابيع التي تحدثت عنها وزيرة الخارجية الأميركية التي تمثل المهلة للنظام العراقي قد تحمل بعض الحل أو قد تمتد إلى أسابيع أخرى».

□ **أشرتم إلى أن الأميركيين لا يريدون إسقاط الرئيس صدام حسين، وإلى أنه في حال حصول ضربة عسكرية للعراق يمكن أن يخسر الرئيس العراقي كل شيء.**

أجاب المرجع الأبرز:

«المقصود خسارته كل شيء في العلاقات السياسية الدولية. وليست المسألة مسألة خسارة موقعه في النظام».

□ **ما رأيكم في الكلام الذي يعتبر الضربة العسكرية للعراق مقدمة للبدء في إعادة تركيب المنطقة؟**

علق المرجع الديني الأبرز في التيارات الإسلامية الأصولية اللبنانية، وتحديداً الشيعية، على الكلام الذي يعتبر أصحابه أن الضربة العسكرية

للعراق هي مقدمة لإعادة تركيب المنطقة. قال:

«قد لا أجد أن هذه الفرضية دقيقة بالمعنى الواقعي للمسألة، لسبب بسيط هو أن أي لون من ألوان التحرك بهذا الحجم وفي هذا الإتجاه في حاجة إلى ظروف موضوعية تجعل المسألة في العناوين السياسية كما لو كانت مسألة طبيعية تسندها الوقائع والأحداث والتحديات وإعلان الخطر الذي ينتاب العالم في هذا الموقع أو ذاك، ولا أجد أن في المنطقة أي مشكلة حارة تنفتح على ظروف أمنية تتصل بالمنطقة أو بخارجها، أو على ظروف سياسية خطرة في أي دولة من دول المنطقة، لأن الدولة التي قد توضع في الواجهة هي إيران، وأتصور أن سياسة إيران بلغت من الدقة والحذر ووعي المتغيرات ودراسة مواقع الألغام تجعل أميركا عاجزة عن إيجاد أي فرصة أو مبرر للهجوم عليها. إن إيران التي كانت تعيش في قمة الشعارات الثورية في أيام حرب الكويت، لم تدخل هذه الحرب، وربما أخذ عليها الكثيرون من أصدقائها أو مؤيديها أو محازبيها هذا الموقف الهادىء لأنها كانت تفتش عن حرب أميركا وقد جاءت أميركا إلى حدودها ولم تطلق إيران رصاصة.

إن العقل السياسي الذي يحتفظ ببعض الثورية بطريقته الخاصة يمنع أية ظروف تبرر لأميركا ضرب إيران. ان مسألة الشرق الأوسط أو مسألة التسوية التي وصلت إلى الجمود القاتل ربما، إذا صح التعبير، لا تمثل خطراً على السياسة الأميركية ولا على السياسة الإسرائيلية، بل تمثل الخطر على الواقع العربي الذي لا يملك أن يريد أو لا يريد في الوقت الحاضر».

□ بعد انهيار الإتحاد السوفياتي قيل كلام كثير عن نظام عالمي جديد تصنعه الولايات المتحدة الأميركية. العالم العربي والعالم الإسلامي قد يكونان مرتبكين لاعتبارات كثيرة، لكنهما يمثلان في معظمهما رفضاً للسياسة الأميركية، وخصوصاً في ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني. هل تكون التطورات المرتقبة أو هل يكون تعامل العرب المرتقب مع أميركا مؤشراً إلى بداية وصول النظام العالمي الجديد إلى المنطقة؟

أجاب المرجع الإسلامي الأبرز:

.«إن أية حركة أميركية في اتجاه العنف في أي موقع من مواقع المنطقة التي لا تحمل في داخلها أي مبررات لاستعمال القوة يمكن أن تزيد في هذا الرفض العربي والإسلامي للسياسة الأميركية ولا سيما إذا أعطيت إسرائيل الفرصة لكي تتدخل، كما يحاول نتنياهو أن يتحدث ولو بعنوان الدفاع عن النفس. لذلك اعتقد أن دخول النظام العالمي الجديد، كما يسمونه، إلى المنطقة لن يكون من هذا

الباب لأنه إذا لم يكن مغلقاً فهو ضيق جداً، واعتقد أن أميركا قد تحاول أن تدخل من الباب الواسع أي من الإقتصاد. وإذا كانت المنطقة تقف ضد الاستكبار الأميركي في المسألة السياسية أو الأمنية فإنها لا تملك أن تقف بقوة في المسألة الإقتصادية. المسألة الإقتصادية قد تتيح المجال للعولمة الإقتصادية التي قد تمتد إلى المنطقة عبر الإبتزاز الإقتصادي الذي تتحرك فيه قوى الرأسمال لتدمر اقتصاداً آسيوياً في هذا المجال أو عربياً أو أي نوع من أنواع الإقتصاد حتى في اليابان».

□ هل يتأثر المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي بالحرب ضد العراق، وهل يمكن أن يُعطى نتنياهو الفرصة لكي يتشدد أكثر مع الفلسطينيين، وتالياً لكي يستعجل في عملية تهويده الضفة الغربية وإفراغها من أهلها؟

رد المرجع الديني الإسلامي الأبرز:

«لا أجد أن الوضع الإسرائيلي في هذه المرحلة ـ في ما هي أهداف إسرائيل ـ يسمح بمشروع بهذا الحجم أي إفراغ الضفة، لأن ذلك سوف يخلط الكثير من الأوراق في السياسة الأميركية ويساهم في إبعاد العرب عن إسرائيل وإحراج الذين صالحوها أو طبعوا العلاقات معها، فالعرب قد يتحملون بعض التحذيرات في هذه المستوطنة أو تلك، ولكنهم لا يتحملون تهجير الشعب الفلسطيني. إن ذلك سوف يخلق إرباكاً لأميركا وإسرائيل بحيث يجعل كل الذين يعارضونها يملكون حرية الحركة في دفع هذه المعارضة إلى مواقع أقوى. ان من الممكن جداً أن يستغل نتنياهو هذا الإنشغال العالمي بالمسألة العراقية في بناء الكثير من المستوطنات حيث لا يستطيع أحد أن يسمع صراخ الفلسطينيين أمام هدير الطائرات والبوارج والأساطيل، وربما يستطيع أن يقوي مواقعه السياسية في الداخل، ولو بالإيحاء لليهود في الداخل انهم مستهدفون من العراق، وذلك بتوزيع أجهزة الوقاية من الغازات السامة وما إلى ذلك. أما أن يلغي الشعب الفلسطيني أو أن يجمّد المسألة تجميداً مطلقاً فهذا ما لا تسمح به مصلحته ومصلحة أميركا. إننا عندما نلاحظ الآن أن أميركا تعمل على إبقاء المفاوضات بين الكيان الصهيوني وبين الفلسطينيين خلال لجان هنا وهناك نعرف أن المسألة قد تسمح ببعض التجميد الذي يعيش الحركة في داخله ولكنها لا تسمح بمشاريع كبرى بحيث تسقط الهيكل على رؤوس الجميع».[1]

---

(١) سركيس نعوم، صحيفة «النهار»، تاريخ ٢ و ١٤ و ١٦ و ١٩٩٨/٢/١٧.

الموقف السوري

ازدواج المعايير في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

أعلنت سورية موقفها المعارض لتوجيه الولايات المتحدة الأميركية ضربة عسكرية إلى العراق منذ بداية الأزمة الأولى في نهاية العام ١٩٩٧، عندما قال وزير الدفاع السوري بأن «بلاده تعارض توجيه ضربة عسكرية للعراق»، لأن ذلك سيؤدي إلى «تعقيد الأوضاع» في الشرق الأوسط وإلى زيادة «كراهية الشعوب العربية للسياسة الأميركية» وبروز سياسة «الكيل بمكيالين».

فالولايات المتحدة الأميركية تمارس «سياستين بدلاً من سياسة» واحدة ضد العرب والثانية تتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، ذلك أن واشنطن «تعمل على ضرب العراق وإغلاق الباب أمام الحل الدبلوماسي تحت ذريعة أنه خرق قرارات مجلس الأمن، في وقت تصر على ترك باب الديبلوماسية مفتوحاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإعطائه فرصة بعد فرصة، من دون التفكير بالزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ولا حتى اتفاقات كان الرئيس بيل كلينتون شاهداً وموقعاً عليها».

فالمصادر السورية قالت بأن المشكلة الأخيرة هي «أزمة مفتعلة وناتجة عن حسابات ومخططات خارجية لا تأخذ في الاعتبار سوى مصالح أصحابها وتتناقض مع أي مصلحة إسلامية وعربية». لذلك فإن المسؤولين السوريين يشعرون بالقلق من جراء مخطط ضرب العراق.

ووفق التفكير السوري يمكن الحديث عن أن ضرب العراق ربما يؤدي إلى فراغ سياسي في بغداد يفتح الباب أمام عدد من الاحتمالات، منها تقسيم البلاد وبالتالي تهديد الدول المجاورة وتقسيم العراق، ثم طرحه «كوطن بديل للاجئين الفلسطينيين في إطار الحل السلمي»، أو تغيير النظام العراقي بـ«نظام أميركي» مرتبط بمخططات واشنطن، وما يعني ذلك من ضغط على سورية وتغيير في «الخريطة السياسية» وفي التوازنات في الشرق الأوسط. كما أن الهجوم على العراق سيكون بمثابة «تحويل الأنظار» عن الأزمة القائمة في مسار السلام والبديل عن الضغط على نتنياهو لتغيير مواقفه. كما انه لا يمكن فصل هذا التصعيد عن التقارب السوري - العراقي - الإيراني الذي بدأ يظهر في الفترة الأخيرة، لأن عام ١٩٩٧ شهد ما يشبه الإنقلاب في السياسات الإقليمية، إذ أن الحدود السورية - العراقية فتحت أمام مسؤولين من الجانبين وذلك بعد سبعة عشر سنة من القطيعة. إضافة إلى زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى دمشق في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧، فيما شهدت بداية العام ١٩٩٨ زيارة وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف إلى طهران. كما أن المسؤولين السوريين يقولون بأن واشنطن كانت تعرقل الإتفاقات الإقتصادية مع العراق ولم تسمح بالموافقة إلا على نسبة قليلة من العقود

الموقعة لاستيراد بضائع سورية للعراق بقيمة (٧٠) مليون دولار أميركي. إضافة إلى اعتقاد مصادر سورية بأن موافقة الدول العربية على ضرب العراق يعني زيادة «الهوة» بين الشعوب العربية من جهة وزيادة «الحقد العراقي» من جهة ثانية.

أخيراً ماذا تعني التطورات الآتية: من تجميد مسار السلام السوري ثم الفلسطيني والتحالف التركي ـ الإسرائيلي في المجال العسكري ودخول الجيش التركي إلى شمال العراق بشكل متكرر وتعزيز العلاقات الإسرائيلية ـ التركية وقيامها بمناورات بحرية مشتركة، ألم تكن كل هذه التطورات كافية إلى أن تؤدي إلى «إطفاء النقطة الوحيدة المضيئة في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط» وهي عملية السلام؟!

المواقف السورية اليومية من الأزمة العراقية ـ الأميركية

*** دمشق تحذر**

حذرت دمشق ٥/ ١١/ ٩٧ من توجيه ضربة عسكرية للعراق. وقال نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إن أي عمل عسكري سيكون «ظاهرة خطيرة للمنطقة ومرفوضة بطبيعة الحال». وأضاف في مقابلة بثتها شبكة تلفزيون لبنانية «علينا أن نتابع الأمور ونرى ماذا سيجري»، ولكن اعتقد أن مفاوضات ستجري بين العراق ومجلس الأمن وستقوم روسيا وفرنسا بدور في هذا المجال وقد يصلون إلى حل».

* في دمشق، نشرت الصحف السورية ١١/ ١١/ ٩٧ تصريحات حكومية معارضة للإجراء العسكري، بينما دعت إلى إنهاء العقوبات الدولية.

*** واشنطن تحذر رعاياها في دمشق**

وزعت السفارة الأميركية في دمشق على الأميركيين المقيمين في سوريا تحذيراً جاء فيه أنه «في ضوء التوترات الحالية بين الأمم المتحدة والعراق في شأن مفتشي الأسلحة الأميركيين، لا تزال ثمة ضرورة لإدراك المخاوف الأمنية» وحضتهم على الإبلاغ عن أي تحركات مشبوهة.

وكان قد أعلنت وزارة الخارجية الأميركية ١١/ ١١/ ٩٧ أن سفارتها في العاصمة السورية قد تلقت اتصالاً هاتفياً يهدد بأعمال انتقامية من موظفيها إذا اتخذت واشنطن أي خطوة ضد العراق. وجاء في بيان للوزارة أن التهديد كان موجهاً على وجه التحديد إلى البعثة الدبلوماسية الأميركية وموظفيها وليس إلى مواطنين عاديين، وانه ليس لدى السفارة معلومات أخرى تنطوي على تهديد للمواطنين الأميركيين المسؤولين أو العاديين في سوريا.

*** في الذكرى الـ٢٧ للحركة التصحيحية**

الأحمر: «عواقب خطيرة لأي ضربة أميركية للعراق»

حول الأزمة بين العراق والأمم المتحدة بشأن نزع السلاح العراقي، قال الأمين العام

المساعد لحزب البعث العربي الإشتراكي في سوريا عبد الله الأحمر ١٦/ ١١/ ٩٧ «ان تصعيد التوتر في الخليج هو ابتعاد عن الأزمة التي تعانيها عملية السلام وستكون له نتائجه الخطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة»، محذراً من إمكان توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية إلى العراق كون ذلك يشكل «تصعيداً للتوتر في الخليج هو ابتعاد عن الأزمة التي تعانيها عملية السلام».

* أعلن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع ١٧/ ١١/ ٩٧ أن المسؤول العراقي نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قد يزور سوريا في مؤشر على التضامن العربي لم يسبق له مثيل منذ ما قبل حرب الخليج. وأضاف الشرع «على كل هو (عزيز) طلب ذلك وفي حال حصول الزيارة سيكون البحث بما هو في مصلحة الكويت والشعب العراقي ومنطقة الخليج والوضع العربي بشكل عام».

وأكد الشرع معارضة دمشق لأي عمل عسكري ضد العراق، مشيراً إلى أن أي تصعيد لن يكون في مصلحة أي طرف مطالباً بغداد، في الوقت ذاته، بالإلتزام بقرارات مجلس الأمن. وأشار إلى أن «دمشق تعتبر أن أي أزمة تحصل في أي جزء من الوطن العربي يجب أن تعالج بما يخدم المصلحة العربية، ومن هذا المنطلق سيكون الحوار مع أي مسؤول عراقي».

طارق عزيز في دمشق مشيداً بموقفها

وسّعت بغداد دائرة حركتها الدبلوماسية عربياً بوصول نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى دمشق ٢١/ ١١/ ٩٧ في إطار جولته على عدد من العواصم، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ العام ١٩٨٠.

وكانت زيارة عزيز لدمشق أحد الإنعكاسات الأبرز للأزمة وطريقة تسويتها خاصة ان هذا التطور رُبّما تجاوز في أبعاده الأزمة العراقية الحالية، ليؤشر إلى نهاية لسبعة عشر عاماً من القطيعة السياسية بين البلدين الشقيقين. وفي حين أبدى عزيز سعادته بزيارة دمشق وتقديره للموقف السوري، فإن وزير الخارجية السورية فاروق الشرع الذي كان في استقباله في مطار دمشق لم يدل بأي تصريحات، مشيراً إلى الرغبة في الاستماع إلى عزيز قبل الإدلاء بتصريحات.

وكان الشرع قد أعلن يوم الإثنين الماضي ١٧/ ١١/ ٩٧ أن عزيز «طلب» زيارة سوريا في إطار جولة عربية يقوم بها حالياً. وأضاف «أعتقد أنه في حال حصول الزيارة سيتم البحث بما هو في مصلحة الكويت والشعب العراقي ومنطقة الخليج والوضع العربي بشكل عام».

وقد أدلى عزيز لدى وصوله إلى دمشق بتصريح لمندوب الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) عبر فيه عن «سعادته» لزيارة دمشق وقال «إنني أزور سوريا البلد الشقيق والعزيز لاطلع قيادتها على الموقف والتصورات التي نراها عن المستقبل».

وأضاف: كان هناك موقف عربي واضح من الأزمة يكمن في رفض أي عمل عسكري يستهدف العراق، وكذلك كان هناك موقف عربي يرغب بشكل جاد ومخلص في إيجاد تسوية سياسية. والأخوة في سوريا أعلنوا هذا الموقف ونحن نقدر موقفهم تقديراً عالياً.

ورداً على سؤال عن طبيعة الدعم المنتظر من دمشق قال عزيز: دمشق عاصمة عربية وبلد عربي وهي تهتم بالقضايا العربية، وكما قلت فإن الموقف الذي أعلنه الأخوة في القيادة السورية كان موضع تقدير من العراق وشعبه.

ورداً على سؤال آخر هل تندرج هذه الزيارة في إطار بداية حوار سياسي بين سوريا والعراق، وعلى أية أسس يقوم هذا الحوار قال: «إن شاء الله وعندما يلتقي الأخوة يتحاورون بالتأكيد».

ورداً على السؤال نفسه قال الشرع: «ليس من الحكمة أن أدلي بتصريحات قبل أن نستمع إلى ضيفنا السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في العراق، وبعد أن نستمع إليه نعبر عن وجهة نظرنا ويمكن أن ندلي بتصريحات في هذا الشأن».

وأنهى وزير الخارجية العراقي طارق عزيز زيارته إلى سوريا يوم السبت في ٢٢/ ١١/ ٩٧ معلناً «أن العلاقات بين البلدين تتطور ونحن نسير في هذا الإتجاه» للتطبيع.

وقال بيان سوري رسمي إنه جرى خلال اللقاء «التأكيد على أهمية تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن لطي هذا الملف» للأزمة بين العراق والأمم المتحدة. وأوضح البيان أن «السيد طارق عزيز عرض الأزمة الأخيرة وظروفها والجهود التي بذلت لتجاوزها».

ومن جهة ثانية أعرب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إثر انتهاء زيارة عزيز عن أمل بلاده برفع الحصار المفروض على العراق منذ العام ١٩٩٠ في «أقرب فرصة ممكنة عبر التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن». وأكد أنه «يجب تطبيق هذه القرارات حتى لا تبقى هناك أية ذرائع تقف في وجه رفع المعاناة عن الشعب العراقي»، مضيفاً «لقد وجدنا تجاوباً في هذا الصدد» لدى عزيز وأضاف «استمعنا إلى طروحات عراقية ورغبة حقيقية في تجاوز ما جرى مؤخراً وفي تخليص الشعب العراقي من هذه المعاناة». ووصف الوزير السوري محادثات عزيز مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بأنها «بناءة ومفيدة». وقال إن المحادثات تناولت أيضاً «الوضع العربي في مجمله» وتم عرض «المخاطر المحدقة وكل ما يؤثر على أمن واستقرار المنطقة».

حديث لنائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام إلى صحيفة «الحياة» تاريخ ٩٧/١١/٣٠

أكد نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام أن «استهداف العراق عسكرياً سيكون عملاً خطراً في المنطقة، وعملاً مرفوضاً». وتساءل «لماذا لا تعاقب إسرائيل كما يعاقب

العراق»؟ وحذر من أن «أكثر من جهة دولية لها أطماع إضافة إلى بعض الجهات الإقليمية، في العراق» معرباً عن اعتقاده أن «معظم الأطراف العربية مقدر لخطورة اللعب في تفكيك البنية الوطنية في العراق».

وهنا نص الحديث (في ما يتعلق فقط بالمسألة العراقية).

□ على أي ساس تطالب سورية برفع الحصار عن العراق؟

■ العقوبات المفروضة على العراق أوقعت ضرراً كبيراً بالشعب العراقي، والمعاناة التي يعانيها المواطن العراقي مؤلمة لنا جميعاً بقدر ما هي مؤلمة له. إننا نتحدث دائماً ومنذ سنوات عن وجوب إيجاد السبل لإزالة هذه المعاناة. وفي طبيعة الحال قلنا ولا نزال نقول أن لا بد من تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن. وبالتالي هناك سؤال يطرح نفسه: هل يتم تنفيذ كل القرارات أم لا؟ هذا موضوع لم يطرح للمناقشة لا في الإطار العربي ولا في الإطار الأجنبي.

وهناك نقطة تثير الاهتمام، اهتمام الناس، وهي لماذا لا تعاقب إسرائيل كما يعاقب العراق؟ بل لماذا تُحمىَ إسرائيل من أي قرار يمكن صدوره في مجلس الأمن ضد الأعمال العدوانية الموجهة كل يوم في فلسطين أو الجولان أو جنوب لبنان؟

نحن لا نتحدث عن حال معينة في سياستنا العربية. نحن نتحدث عن وضع عربي عام. هذا الوضع العربي كانت له إفرازات في المرحلة السابقة واستمرار هذا الوضع العربي سيؤدي أيضاً إلى إفرازات جديدة ضارة بالوضع العربي، لذلك لا بد من مناقشة كيفية تحسين مناخ العمل العربي ووضع أسس جديدة بما يؤدي إلى صب الجهود لخدمة المصلحة العليا للأمة العربية وفي مقدمها دفع ما يؤدي إلى تلافي المخاطر.

□ هل رفع الحصار يؤدي إلى تقوية الرئيس صدام حسين؟

■ علاقتنا مع الحكومة العراقية معروفة ومن قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية وقبل الدخول العراقي إلى الكويت. لا نريد أن نرى الأمور من خلال العلاقات الثنائية بين هذا البلد أو ذاك، بل في الإطار العربي العام.

□ ما هي الخطوة المقبلة بعد زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لدمشق؟

■ نائب رئيس الوزراء العراقي طلب زيارة سوريا لاطلاعنا على الوضع القائم والأزمة القائمة مع الولايات المتحدة. تحدث الرجل عن مراحل عمل لجان التفتيش وما قدمته الحكومة العراقية من تسهيلات ثم كيف تطورت الأمور والمبادرة الروسية، وأكد أن المهم بالنسبة إليهم هو أن يكون هناك نور في نهاية النفق. قال انهم نفذوا كل ما هو مطلوب منهم في مجلس الأمن وجرى حديث عن الوضع العربي العام.

□ ما هي المساعدة التي طلبها من سورية؟

■ لم يطلب أي مساعدة، أكدنا له، كما كنا أكدنا ذلك علناً أكثر من مرة، على وحدة

العراق، وفي رأينا أن استهداف العراق عسكرياً سيكون عملاً خطراً في المنطقة وعملاً مرفوضاً وغير مقبول. هذا كلام سمعه طارق عزيز منا.

*** دمشق تكرر معارضتها لضربة عسكرية للعراق**

جددت سوريا ٩٧/١١/٣٠ معارضتها لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق لأن ذلك سيزيد من تعقيد المشكلة. وأكدت القيادة المركزية لـ«الجبهة الوطنية التقدمية» وهي ائتلاف للأحزاب الحاكمة في سوريا يقوده حزب البعث، ان «أي عملية عسكرية موجهة ضد العراق لن تساهم في حل المشكلة وإنما سوف تزيدها تعقيداً خصوصاً أن المسوغات لمثل هذه العمليات لم تعد موجودة».

* في دمشق كتبت صحيفة «البعث» أن توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق سيكون «عملاً عدوانياً لا مبرر له مما يدخل المنطقة في دائرة جديدة من العنف». وأشارت إلى «المعارضة الدولية لاستخدام القوة لأن استخدامها سوف يعقد المشكلة ويزيدها تفجيراً».

*** سوريا تعتبر ضرب العراق خطراً على المنطقة**

أكد الرئيس السوري حافظ الأسد ١٩٩٨/٢/٤، أهمية التضامن العربي والإسلامي «لمواجهة التحركات المعادية وحماية مصالح العرب والمسلمين».

كما اعتبر نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عقب اجتماع عقده مع رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر ناطق نوري أن أي عمل عسكري ضد العراق سيكون «أمراً خطيراً وسيخلق وضعاً خطيراً في المنطقة». وقال ان «مثل هذا العمل لا مبرر له على الإطلاق في وقت تقوم إسرائيل بممارسة العدوان وبخرق قرارات الأمم المتحدة والاعتداء على الفلسطينيين وعلى اللبنانيين والسوريين». وأضاف إن أي ضربة للعراق «ستمس بجميع شعوب المنطقة سواء في سوريا أو الدول العربية وفي إيران وفي كلا العالمين العربي والإسلامي». ولاحظ أن «إيران باعتبارها رئيسة منظمة المؤتمر الإسلامي يمكنها اتخاذ المواقف والخطوات التي من شأنها أن تكفل وتضمن حقوق المسلمين».

*** «الجبهة الوطنية» السورية: آثار مدمرة لعدوان على العراق**

أكدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية السورية أن استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد العراق لن يحل أية إشكالات قائمة بل سيزيد الأمور تعقيداً ويلحق الضرر والأذى بالشعب العراقي.

وشددت القيادة في اجتماع عقدته مساء ٩٨/٢/٨ على أن «الجهود السياسية المبذولة لتطويق الأزمة الراهنة هي الإطار المناسب لتجنيب العراق وشعوب المنطقة الآثار المدمرة التي ستترتب على استخدام القوة المسلحة.

وحللت القيادة طبيعة الأزمة ووجدت أن سياسة الكيل بمكيالين ستؤدي إلى بروز المزيد من التصعيد والمجابهة.

الصحاف في دمشق حاملاً رسالة للأسد

* الشرع: نرفض ضرب العراق أو وحدته

أجرى وزير الخارجية السورية فاروق الشرع محادثات في دمشق يوم ٩/٢/٩٨ مع نظيره العراقي محمد سعيد الصحاف، الذي بدأ يوم ٩/٢/٩٨ زيارة إلى سوريا ناقلاً رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس السوري حافظ الأسد في بداية جولة عربية تستهدف حشد التأييد لتجنيب العراق عدوانا عسكرياً أميركياً.

وزيارة الصحاف هي الأولى لوزير خارجية عراقي منذ ١٧ عاماً إلى سوريا وقالت الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا» إن الشرع أكد في اللقاء «موقف سوريا المبدئي إزاء ضرورة معالجة الأزمة بالوسائل الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى العمل العسكري وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أكد على أهمية الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً ورفع المعاناة عن الشعب العراقي».

والخوف من الفراغ الذي يمكن أن ينشأ في شمال العراق كان محور المحادثات التي أجراها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع الصحاف في دمشق، وقد أشارت مصادر دبلوماسية في دمشق إلى تخوف العاصمة السورية من إحداث أي «هجوم أميركي على العراق فراغاً سياسياً يسهل انقضاض أنقرة على أجزاء جديدة من هذا البلد مثل الموصل وكركوك اللتين تعتبرهما تركيا جزءاً منها».

وقال الشرع «نحن في سوريا ضد أي عمل عسكري يوجه للعراق ونعتقد أن الفرصة ما زالت قائمة لمعالجة هذا الموضوع بالطرق السياسية والدبلوماسية وأضاف «إن سوريا أكدت مراراً وتكراراً أنها تساند وحدة العراق أرضاً وشعباً وترفض أي محاولة للنيل من سلامة ووحدة الأراضي العراقية وتعمل مع أشقائها العرب لرفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق». وعن السؤال حول احتمال عقد قمة عربية أجاب الشرع «الآن سنستمع إلى رؤية القيادة العراقية في معالجة هذه الأزمة ومن السابق لأوانه التحدث عن قمة عربية». وأضاف «لقد لاحظنا تطوراً إيجابياً في الموقف العربي عموماً ولا يستثنى من ذلك أحد، وان هذا التطور مريح للعراق في ما يتعلق بالسعي لإيجاد حل سياسي للأزمة الحالية ونحن نعتقد بقوة أن الروح الجديدة الموحدة للبلدان العربية كلها ومن دون استثناء هي ظاهرة إيجابية.

*** الصحاف يسلم الأسد رسالة من صدام**

أميركا تحاول تقسيم المنطقة بعدما فشلت في لبنان

أكد الرئيس السوري حافظ الأسد لدى استقباله في دمشق يوم أمس (١٠/ ٢/ ٩٨) وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف، حرص سوريا على سلامة ووحدة أرض وشعب العراق. وقال المتحدث الرئاسي السوري جبران كورية إن الصحاف وهو أول وزير خارجية عراقي يستقبله الأسد منذ حوالي ١٨ عاماً نقل إلى الرئيس السوري رسالة من نظيره العراقي صدام حسين تتعلق بالجهود والمبادرات المطروحة لمعالجة الوضع الناشىء في العراق. وقال كورية: «أعرب السيد الرئيس عن حرص سوريا على سلامة ووحدة أرض وشعب العراق». وأشار إلى أن الرئيس استمع خلال اللقاء الذي حضره وزير الخارجية فاروق الشرع إلى عرض لوجهة النظر العراقية في الأزمة الناشئة حول عمل مفتشي الأمم المتحدة في العراق والمبادرات المطروحة لحلها استناداً لقرارات الأمم المتحدة من قبل العراق. ومن جهة ثانية، وفي بلده مجدل شمس في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، تظاهر مئات الدروز تأييداً للعراق. وهتف المتظاهرون داعين الرئيس العراقي صدام حسين إلى إطلاق صواريخ «سكود» على تل أبيب. وحملوا صوراً باسمة للرئيس العراقي صدام حسين وللرئيس السوري حافظ الأسد مع علمي البلدين. وقال أحد المتظاهرين للصحافيين: «نريد منع العدوان الأميركي على الشعب العراقي» وحذر من أن «العراق سيكون فيتنام أخرى لـ(الرئيس الأميركي بيل) كليتنون».

*** سوريا قلقة من الحشود الأميركية**

في دمشق كتبت صحيفة «الثوة» السورية ١٥/ ٢/ ٩٨ «هل أحد مقتنع فعلاً بأن أميركا تقيم الدنيا ولا تقعدها تجيش الكون وتستنفر الأساطيل والعمارات البحرية، تحشد كل أسلحة الفتك وأخطرها وأشدها تطوراً في المنطقة من أجل قتل العراق وتدميره لانها تزعم وتتهم بأنه يملك أسلحة تدمير شامل ويعرقل تنفذ قرارات الأمم المتحدة؟» وتساءلت عن إمكان وجود «مخطط استراتيجي خطير يعد للمنطقة جعلت أميركا الأزمة العراقية مدخلاً سبباً له». ولاحظت «أن حشداً كهذا أكبر بكثير من هكذا حدث وهكذا غاية معلنة وهي تنفيذ قرار مجلس الأمن يعرقل العراق تنفيذه».

وفي ١٦/ ٢/ ٩٨ قالت صحيفة «تشرين» السورية إن إسرائيل هي «المستفيدة الوحيدة» من توجيه ضربة عسكرية أميركية محتملة إلى العراق وإنها تدفع واشنطن إلى المواجهة.

*** خدام والشرع: لا قرار دولياً يجيز الضربة العسكرية**

بعد وصول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع إلى القاهرة يوم ١٧/ ٢/ ٩٨ في زيارة مفاجئة لم تعلن سابقاً «للتشاور في شأن الأزمة العراقية»، استهل الشرع زيارته بالتأكيد من أن القرارات الدولية المتخذة بحق العراق لا تجيز العدوان

عليه، وان عدواناً كهذا سيكون فقط لمصلحة إسرائيل، كما أعرب عن تفهم سوريا لمطلب بغداد تصحيح «بعض التمييز» الحاصل في تركيبة لجنة التفتيش الدولية، كما أكد أنه «بطبيعة الحال الضربة العسكرية ليست في مصلحة أحد والحل السياسي هو الطريق الصحيح في إيجاد مخرج لهذا الوضع وأن سوريا مع تطبيق قرارات الأمم المتحدة لكن الضربة العسكرية تحتاج إلى قرار جديد من مجلس الأمن غير موجود الآن. نحن مع الحل السياسي الدبلوماسي».

ونقلت الصحف السورية عن الشرع قوله في مقابلة تلفزيونية كانت قد أجريت معه مساء يوم ١٦/٢/٩٨، إن وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف أبلغ سوريا أن بلاده تقبل فتح جميع المواقع الرئاسية للتفتيش. أضاف «لقد علمنا من السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق أن العراق وافق على فتح جميع المواقع الرئاسية للتفتيش وقد أراد أن يصحح بعض التمييز الذي حصل في تشكيل اللجنة ولا أعتقد أن المطلب العراقي هذا يبدل من جوهر قرار مجلس الأمن القاضي بفتح جميع المواقع للتفتيش».

وحول العدوان المتوقع رأى الشرع «أن هذه الضربة المحتملة لا تخدم أحداً في المنطقة، كما أنها لا تخدم الأمن والاستقرار، بل تخدم فقط إسرائيل والذين يريدون قتل عملية السلام وتمزيق المنطقة وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي واستبداله بصراع عربي - عربي أو عربي - أميركي من دون مبرر». وشدد على أن سوريا «وقفت وستقف ضد تجزئة العراق وقد عملت منذ بداية أزمة الخليج الثانية على التأكيد أن وحدة العراق أرضاً وشعباً يجب أن تصان». وأشار إلى أن سوريا عقدت سلسلة اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية مع إيران وتركيا للحيلولة دون تقسيم العراق وقال: «إن سوريا كانت وما تزال مع تطبيق قرارات مجلس الأمن إلا أن تطبيق قرارات مجلس الأمن شيء وتقسيم العراق أو تمزيقه شيء آخر».

بعد تقرير زيارة أنان للعراق

* مشاورات هاتفية بين الأسد ومبارك وعبد الله

شهد يوم ١٨/٢/٩٨ مشاورات سورية - مصرية - سعودية على أرفع المستويات بشأن تطورات الأزمة العراقية. وبحث الرئيس السوري حافظ الأسد آخر تطورات الأزمة العراقية في اتصالين هاتفيين منفصلين مع الرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز. وقال المتحدث الرئاسي السوري جبران كورية إن الرئيس الأسد تلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس مبارك «حيث جرى تبادل وجهات النظر حول تطورات الأوضاع في المنطقة، وخاصة الأزمة العراقية وعملية السلام في الشرق الأوسط». وأشار إلى أن الرئيس السوري أجرى اتصالاً هاتفياً مع الأمير عبد الله «جرى خلاله بحث الأزمة العراقية».

وكرر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع قبيل عودته إلى دمشق أن سوريا تعارض توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق وتؤيد الحل الدبلوماسي للأزمة وقال: «بطبيعة الحال

الضربة العسكرية ليست في مصلحة أحد والحل السياسي هو الطريق الصحيح في إيجاد مخرج لهذا الوضع. سوريا مع تطبيق قرارات الأمم المتحدة لكن الضربة العسكرية تحتاج إلى قرار جديد من مجلس الأمن غير موجود الآن. نحن مع الحل السياسي الديبلوماسي». وكتبت صحيفة «الثورة» السورية «ان الهجمة الأميركية الجديدة لا تتوقف أخطارها عند حدود العراق والمس بوحدة أرضه وشعبه فحسب بل تتعدى ذلك لتلهب المنطقة وتشغلها في صراعات دموية لا يستطيع أحد التكهن بمداها ولا بما ستخلفه من نتائج كارثية مدمرة».

الموقف السوري بعد زيارة أنان إلى بغداد

أفادت الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا» ١٩/ ٢/ ٩٨ أن وزيري الخارجية السوري فاروق الشرع والإيراني كمال خرازي رحبا في اتصال هاتفي بينهما بمهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وأملا أن «تكلل زيارته بالنجاح في استبعاد العمل العسكري وتجنيب الشعب العراقي المزيد من المعاناة والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها».

* مخيمات «احترازية» في سوريا على حدود العراق

أفادت مصادر رسمية سورية أن السلطات السورية وجهت إلى المراكز الحدودية مع العراق وهي التنف والبوكمال واليعروبية، تعليمات لإقامة مخيمات للاجئين العراقيين في حال تعرض العراق لضربة عسكرية أميركية.

وبثت الإذاعة السورية تعليقاً وصفت فيه الأسباب التي تستند إليها نية ضرب العراق بأنها «واهية ومصطنعة» ورأت أن الحشود العسكرية «غير المبررة تمثل عودة إلى ما كان يعرف بديبلوماسية البوارج أيام الحرب الباردة».

* سوريا حذرت من تفتيت المنطقة

اعتبرت دمشق يوم أمس ٢٠/ ٢/ ٩٨ أن قرع طبول الحرب ضد العراق يدخل في إطار مخطط يرمي إلى تفتيت المنطقة.

وكتبت صحيفة «الثورة» السورية، أن «الخطر المحدق بوحدة العراق والأمن القومي العربي من وراء الأزمة المفتعلة مع بغداد يؤكد ضرورة اجتماع العرب على موقف واحد يرفض العدوان على العراق ويحذر من نتائج تنفيذ الولايات المتحدة، المخطط الذي رسمته للمنطقة والهادف إلى استمرار محاصرة شعب العراق والعمل على ضرب وحدته». وقالت إن الهدف الأساسي لهذه «الأزمة المفتعلة التي لا تستحق هذا الحشد والتهويل الإعلامي هو تحويل الأنظار عمن تجب معاقبته فعلاً وهو إسرائيل لتمردها المستمر على الشرعية الدولية». ولاحظت أن الوضع في المنطقة «لم يكن على درجة من الخطورة في تاريخه مثلما هو الآن»، معتبرة أن لا خيار أمام العرب سوى تنسيق مواقفهم وتعزيز تضامنهم لدرء الخطر وإحباط مخططات تفتيت المنطقة.

*** بغداد تطلع دمشق على الإتفاق**

أعلن مصدر سوري رسمي أن وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف اطلع نظيره السوري فاروق الشرع على الإتفاق الذي تم التوصل إليه يوم ٢٢/٢/١٩٩٨ في بغداد مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

وقال المصدر إن وزير الخارجية فاروق الشرع تلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف اطلعه خلاله على نتائج المحادثات التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع القيادة العراقية وعلى توصل الجانبين إلى اتفاق لإنهاء الأزمة القائمة بين العراق والأمم المتحدة».

الموقف السوري من إتفاق العراق والأمم المتحدة

رحب الإعلام الرسمي السوري بالإتفاق لكنه قال إن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تسعيان إلى حل للأزمة سلمياً. وكتبت صحيفة «تشرين» السورية قائلة

«تسعى واشنطن ومعها تل أبيب إلى زيادة عمر الأزمة الحالية، وينبغي ألا نتوقع حلاً قريباً حتى لو أنجز الأمين العام خطوات إيجابية في زيارته الحالية للعراق». وأضافت «إن ما يجري الآن حول العراق يؤكد أن السياسة الأميركية باتت مطية لتحقيق المصالح الإسرائيلية في المنطقة وأن صناعة القرارات الاستراتيجية في هذه السياسة قد انتقلت ويا للأسف من واشنطن إلى أيدي المتطرفين العنصريين في إسرائيل».

*** شيراك يتباحث هاتفياً مع الرئيس حافظ الأسد**

في دمشق أفاد مصدر رسمي سوري أن الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الفرنسي جاك شيراك أكدا في مكالمة هاتفية أن الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة «سيغلق باب الاحتمالات العسكرية» ونقل عن الأسد «أن من الطبيعي أن الإتفاق الذي تم التوصل إليه سيغلق باب الاحتمالات العسكرية».

*** سوريا تشيد بالإتفاق وإبعاد شبح الحرب**

أشادت الحكومة السورية ٢٤/٢/٩٨ «بجميع الجهود التي بذلت على الساحتين العربية والدولية والتي ساهمت بإيجاد حل دبلوماسي للأزمة العراقية ومنع العمل العسكري ومخاطره الجسيمة على المنطقة».

واستمع مجلس الوزراء السوري، في جلسته الأسبوعية إلى تقرير من وزير الخارجية فاروق الشرع حول آخر المستجدات وخاصة تلك المتعلقة بالإتفاق بين العراق والأمم المتحدة لنزع فتيل الأزمة «وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة».

من جهة ثانية اتهمت الصحف السورية واشنطن «بوضع العصي في العجلات» بتشكيكها

في الإتفاق وإعلانها موافقتها عليه «بشروط».

ورأت «تشرين» أن «أميركا لا تريد حلاً سياسياً لأزمتها مع العراق التي افتعلتها لأغراض وأهداف لا علاقة لها بمسائل التفتيش عن أسلحة الدمار». واعتبرت «البعث» أن «المؤشرات الصادرة عن واشنطن لا تشجع على القول بأن فتيل الضربة الأميركية قد نزع إلى غير رجعة».

* الأسد يرحب بأي مبادرة جدية لإحياء عملية السلام

أعرب الرئيس السوري حافظ الأسد يوم أمس تاريخ ٢٥/ ٢/ ٩٨ عن ترحيبه بأي «مبادرة» جدية لإحياء عملية السلام على أساس قرارات الشريعة الدولية ومرجعية العملية السلمية. وذلك أثناء محادثات هاتفية مع رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.

وصرح الناطق الرئاسي جبران كورية أن المحادثات تناولت التسوية السلمية التي انتهت إليها الأزمة العراقية الأخيرة. وأضاف إن الأسد اعتبر أن «مبادرة من هذا النوع تشيع جواً مناسباً في المنطقة يستجيب لعواطف الناس ومشاعرهم وتطلعهم إلى السلام» مبدياً ارتياحه إلى «موافقة الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن على الإتفاق».

ومن جهة ثانية دعت الصحف السورية الأمم المتحدة وواشنطن إلى معاملة إسرائيل بالطريقة نفسها التي عومل بها العراق لأن الدولة العبرية «تدوس القرارات الدولية» وتملك أسلحة دمار شامل.

وكتبت صحيفة «البعث» أن «الولايات المتحدة ومعها الأمم المتحدة هما على المحك اليوم، وما فرض على العراق يجب أن يفرض كاملاً على إسرائيل، فسياسة المكيالين والمعايير المزدوجة لم تعد مقبولة بأي شكل من الأشكال لأنها تسمم العلاقات الدولية».

وقالت صحيفة «الثورة» إن «إسرائيل تدوس قرارات مجلس الأمن وقوانين الشرعية الدولية وتعجُّ ترسانتُها العسكرية بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية من غير أن تخضع لأي رقابة أو تفتيش دولي». ودعت الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في مواقفها وسياستها المنحازة إلى إسرائيل وإلى استخدام معيار واحد في تعاملها مع قضايا العالم».

الموقف السوري بعد انقسام مجلس الأمن حول القرار بشأن العراق

نقلت مصادر مطلعة عن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ٢٧/ ٢/ ٩٨ «ميل بلاده إلى التفاؤل أكثر من التشاؤم» خصوصاً أن الإتفاق الأخير «أبعد العمل العسكري» الذي «لو وقع لأدى إلى نتائج مشابهة لما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية».

واتهمت مصادر في العاصمة السورية إسرائيل بالسعي إلى «إدخال المنطقة متاهات فوضى قد لا تنتهي نتيجة تناحر دويلات كثيرة يراد إحداثها وفقاً لمعطيات طائفية وعرقية». ولم تخف

قلق سوريا من الحشود التي وضعت نفط المنطقة ونصف العراق تحت السيطرة الأميركية مباشرة.

*** لقاء الرئيس السوري حافظ الأسد مع وزير العدل العراقي**

نقل عن الرئيس السوري حافظ الأسد بعد استقباله وزير العدل العراقي شبيب المالكي ٥/ ٩٨/٤ تأكيده «ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيزها في كل المجالات وخصوصاً الإقتصادية».

وكان المالكي قد صرح إثر لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد أن البحث تناول «ضرورة السعي الحثيث لتحقيق لقاء عربي موسع» يكون كفيلاً «بردع الغطرسة الأميركية». وقال إنه نقل إلى الرئيس السوري رسالة شفوية من الرئيس صدام حسين أعرب فيها عن «امتناعه» لموقف سوريا خلال الأزمة الأخيرة التي «افتعلتها» الولايات المتحدة الأميركية.

بحث في:
العلاقات العربية ـ الأميركية في ضوء الأزمة العراقية

إن العلاقات العربية ـ الأميركية ستبقى مدار بحث ومناقشة في الحاضر وفي المدى المنظور عند الممارسين من سياسيين وعند المفكرين. وما يزيد من حدة البحث والمناقشة هو ارتباط العلاقات العربية ـ الأميركية بتطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط، وبنتائج حرب الخليج الثانية وما أحدثته من متغيرات وتفاعلات معقدة تظهر في التنافس الدولي المستمر على الشرق الأوسط حيث الموارد والثروات.

المصالح الاستراتيجية الأميركية

إن المصالح الاستراتيجية تعني في ما تعني شيئاً من الثبات والاستمرارية، وغالباً ما تقوم هذه المصالح على عامل القوة أكثر مما تقوم على عامل المبادىء، ومن هذا المنطلق نجد أن النفط وإسرائيل هما أساس المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط.

■ المصالح الأميركية في الخليج

أكدت الولايات المتحدة الأميركية عزمها الاحتفاظ بكامل وجودها العسكري في الخليج العربي على الرغم من الإتفاق الخطي الذي تم توقيعه في بغداد في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٨ بين العراق والأمم المتحدة. وقد شكل الإتفاق نصف انتصار للدبلوماسية، إلا أن مناخ التهديد بالقوة لم يكن غائباً عنه بأي حال من الأحوال وهذا ما توقفت عنده الولايات المتحدة الأميركية لتؤكد أن قواتها في الخليج العربي ستبقى جاهزة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق في أي لحظة تبدو فيها القيادة العراقية وقد أخلت باتفاقها مع الأمم المتحدة.

وما تصريح وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت القائل بأن واشنطن ستعارض أي اتفاق يبدو متعارضاً مع المصالح القومية للولايات المتحدة إلا اختزال إلى حد بعيد لطبيعة المنظور الأميركي للأزمة في الخليج القائل بالربط بين أمن الخليج والأمن القومي الأميركي.

صورة الربط تلك (الربط بين أمن الخليج والأمن القومي الأميركي) لم تنبع من فراغ. بل جاءت تتويجاً لتعاظم المصالح الأميركية في الخليج وتشعبها على المستويين الكمي والنوعي من اعتبارات الموقع الجيوبوليتيكي للخليج وصولاً إلى أسواقه ذات الدرجة الاستيعابية المتزايدة. وقبل ذلك كله يبدو نفط الخليج باعتباره الشريان الذي لا غنى للحضارة الأميركية والغربية عنه.

١ ـ النفط

إن النفط كمادة استراتيجية سيبقى مؤثراً في السياسات والمصالح الدولية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، مع صعوبة إيجاد البدائل المولدة للطاقة بالكميات المطلوبة وبالأسعار الملائمة. وإذا كان المخزون النفطي الأكبر هو في الشرق الأوسط وخصوصاً المخزون العربي فمن الطبيعي أن تبقى هذه المنطقة عرضة للتدخلات الدولية، وسط تجاذبات المصالح الإقتصادية والسياسية، هكذا من حرب الخليج الثانية إلى نهاية القرن العشرين، وما يحصل من استعدادات إقليمية ودولية في مضمار التعامل مع استحقاقات القرن الحادي والعشرين اقتصادياً وتنموياً ومع متطلبات قيادة النظام الدولي بعيد سقوط الإتحاد السوفياتي. . . . وتحت وطأة هذه المتغيرات تراجع الثقل العالمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» كما تراجعت منظمة «أوبيك» للدول العربية المنتجة والمصدرة بعد التداعيات التي أصابت العلاقات بين النظام العراقي والدول العربية، وغدا النظام العربي في حال تراجع وضمور لم يعهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبعد اندثار الحرب الباردة أخذت أهمية الخليج طريقها للتعاظم في المدرك الاستراتيجي الأميركي. في ظل القناعة القائلة بإمكانية قيادة أميركية منفردة للعالم، كما يقول تشارلز كرواتهامر، الذي يرى أن الحكمة التقليدية السائدة والقائلة بأن هناك منافسين محتملين للولايات المتحدة من عالم يتسم بتعدد الأقطاب ليست سوى أسطورة سرعان ما تفجرت. . . . ان مقولة حتمية ترجمة القوة الإقتصادية إلى نفوذ جيو ـ سياسي ما هي إلاّ وهم مادي، يضيف كرواتهامر.

لقد شهدت الفترة التالية لانتهاء الحرب الباردة و«عاصفة الصحراء» مزيداً من التفاعلات الأميركية الخليجية على المستويات الإقتصادية والتجارية والأمنية واستمر النفط العنصر الأكثر جوهرية في هذه التفاعلات.

٢ ـ إسرائيل

ان وجود إسرائيل وصون مصالحها الحيوية هما من ثوابت الاستراتيجية الأميركية. وقد قيل كلام عربي بعد حرب الخليج الثانية عن «انتهاء الدور الوظيفي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط» من حيث أن الولايات المتحدة باتت قريبة من منابع النفط، وها قد زاد ثقلها الاستراتيجي في الخليج وعلى مستوى النظام الدولي. وتابع أولئك الذين ساقوا هذا الكلام بدعوة الحكومات العربية إلى الإلتحاق سريعاً بمشروع التسوية السلمية للصراع العربي ـ

الإسرائيلي وإلى الركون للدور الأميركي في الضغط على إسرائيل بعدما تراجع دور الدولة العبرية كما صرح عدد من الكتاب والسياسيين العرب. طبعاً هذا خطأ في التقدير.

■ الذهنية العربية الجديدة

إن الملاحظة المهمة التي يقف عندها المراقبون هي اللهجة الجديدة السائدة في العالم العربي والتي تندد بالسياسة الأميركية بشكل ملفت، ومن أطراف كانت حتى الأمس القريب جداً، مصنفة في عداد من يقتدي بهذه السياسة ويلتحق بها. وتجسد دول مجلس التعاون الخليجي ـ باستثناء الكويت ـ هذا التحول بصورة مذهلة، ذلك انه اتخذ مجراه العملي من خلال رفض معظم هذه العواصم وخصوصاً المملكة العربية السعودية السماح لواشنطن باستخدام قواعدها العسكرية لضرب العراق، مع رفض لهذه الضربة. وهكذا بات مصدر القلق الآن بالنسبة لواشنطن مزدوجاً، وبات عليها أن تتعامل مع وضع جديد يرفض سياستها تجاه العراق خصوصاً وتجاه المنطقة عموماً، الأمر الذي أحدث إرباكاً واضحاً لدى القيادة الأميركية غير المهيئة للتعاطي بطريقة ناجحة وسريعة، بما أن مساحة الإعتراض واسعة جداً هذه المرة بينما مصادر الابتزاز تكاد تكون معدومة، وما هو متوافر غير فاعل.

هذا المأزق الأميركي يبرز الآن بالصورة الأكثر شدة. والمتتبع للأحداث يمكنه أن يحاول بناء توقعات كون معظم المعطيات تسير في اتجاه رفض سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية والإسلامية.

وهذا التحول في الموقف العربي تجاه الولايات المتحدة الأميركية بدأ يظهر بشكله اللافت منذ عدوان «عملية عناقيد الغضب» الإسرائيلي على لبنان في نيسان / إبريل ١٩٩٦.

لكن الفشل الذريع لعملية «عناقيد الغضب» والمجازر الإسرائيلية التي رافقتها أحدثت تحولات جذرية أعادت الأوضاع إلى سابق عهدها مما أدى إلى انكفاء المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي لاختراق الممنوعات العربية تحت ستار محاربة الإرهاب، لا بل إن مستوى من الوعي قد تبلور لدى الرأي العام العربي وبعض السلطات العربية الرسمية بطريقة أعادت عملية التطبيع إلى الوراء.

والنقطة الأكثر حساسية والتي أسست لمجموعة التحولات في الموقف العربي، كانت الحلف التركي ـ الإسرائيلي الذي تطور إلى تعاون عسكري وأمني بمشاركة الولايات المتحدة وهو أمر رفضته ودانته الدول العربية بشدة، باعتبار أن واشنطن تعتبر راعية لعملية التسوية، ومثل هذا التحالف يضرّ بهذه العملية ويوسع هوة عدم الثقة بين الدول العربية والولايات المتحدة.

وإزاء هذا السلوك الأميركي كان الرد العربي الرسمي رفض المشاركة في مؤتمر الدوحة الإقتصادي بعدما سبقه وقف لبعض إجراءات التطبيع مع إسرائيل، والتي شرعت فيها بعض

الدول العربية، ولم تفلح ضغوط واشنطن في ثني العواصم العربية عن موقفها هذا رغم التهديدات والوعود التي أطلقتها. وذلك في وقت كانت روسيا وفرنسا قد قطعتا شوطاً بعيداً في استعادة نفوذهما في المنطقة مما أزعج واشنطن التي كانت تراقب بحذر وقلق شديد تحولاً آخر، تمثل في تنسيق واضح طرأ على العلاقات العربية ـ الإيرانية، رافقه تحسن في العلاقات العراقية ـ العربية والعراقية ـ الإيرانية، مما أثار احتمال قيام محور مقابل للحلف التركي ـ الإسرائيلي ـ الأميركي. وبدا أن سوريا ومصر والسعودية تتجه إلى تشكيل محور قد يضم أيضاً العراق وإيران، ويكون ذا بعد دولي روسي ـ فرنسي. ولعل الاختبارات الأولى لإمكانية اطلاقه هو النجاح الكبير الذي انتهت إليه قمة طهران الإسلامية التي شكلت انعطافه أساسية في منظومة العلاقات الإقليمية استعادت فيها إيران دوراً قوياً داعماً للجانب العربي. واعتبرت هذه القمة انتكاسة لواشنطن، ذلك أن حلفاءها التقليديين الذين رفضوا الذهاب إلى الدوحة، قصدوا طهران على أعلى المستويات وساهموا بفاعلية في إنجاح القمة، الأمر الذي اعتبر رسالة ذات مغزى للأميركيين، مفادها أن الظروف قد تغيرت وأن الدول العربية والإسلامية عموماً لم تعد على المواقف نفسها التي كانت عليها قبل مؤتمر مدريد.

كل هذه الأمور أظهرت وبوضوح أن هذا التحول في الموقف العربي الرسمي عموماً يترتب عليه عواقب وخيمة. لذا فإن أحد أهم الدوافع الأميركية للحملة على العراق هي محاولة خلط الأوراق وإعادة ترتيب المنطقة وفق خريطة جديدة تضبط إيقاع الحياة السياسية العربية، وتحد من الاندفاعة الأوروبية ـ الروسية عربياً، وتكون بمثابة احتواء سريع لنتائج التحولات في العلاقات العربية ـ الأميركية.

مراجع البحث

١ ـ **العلاقات العربية ـ الأميركية: «ضغوط» العرب على أنفسهم**، عدنان السيد حسين (أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية) ١٠/ ١١/ ٩٧ ـ صحيفة النهار.

٢ ـ **المصالح الأميركية في الخليج: أبعادها النوعية والكمية**، عبد الجليل زيد مرهون، صحيفة «النهار» ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨.

٣ ـ عبد الحسين شبيب ـ شؤون الأوسط ـ العدد ٧٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

التجاذب الدبلوماسي بشأن الأزمة في العراق يشتد في لبنان

حدد لبنان موقفه رسمياً من التهديدات التي تستهدف العراق حيث كان مجلس الوزراء واضحاً في قراره: إنه ضد الضربة العسكرية، ومع امتثال بغداد للشرعية الدولية.

والموقف اللبناني من التهديدات الأميركية ـ البريطانية للعراق يأتي منسجماً مع الوساطة

العربية ـ الفرنسية ـ الروسية، لا بل مع مناخ عربي ـ إسلامي عام: ويتبين أن هذا الموقف كان ضرورياً لتجنيب لبنان ضغوطاً دبلوماسية أميركية بدأت تمارس عليه لتحييد صوته، وساحته الإعلامية والسياسية بمعنى انه، إن لم يكن مؤيداً للضربة العسكرية فلا يكون ضدها: وهو ما تسعى إليه حركة الموفدين الأميركيين ـ البريطانيين في المنطقة من جولة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت الأخيرة إلى جولة وزير الخارجية البريطاني روبن كوك الخليجية إلى جولة وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين.

قد لا يكون الحجم السياسي اللبناني مؤثراً ومرجحاً في هذه المعركة الإقليمية ـ الدولية. أو في هذا الإصرار الأميركي ـ البريطاني على تطبيق نظرية المعايير المزدوجة بقوة في المنطقة ولكن الحجم الإعلامي والدبلوماسي اللبناني له مكانته، ولذلك لم تكن بيروت معزولة عن مجمل هذه الحركة الدبلوماسية باتجاه الشرق الأوسط والخليج والتي تتمحور حول العراق وما بعد العراق.

المسلسل اليومي لمواقف المسؤولين اللبنانيين

* بويز ينتقد التغاضي عن إسرائيل والتشدد ضد العراق

انتقد وزير الخارجية اللبنانية فارس بويز ١٧/ ١١/ ٩٧ تشدد الأمم المتحدة ضد العراق وتغاضيها عن قراراتها تجاه إسرائيل.

وأكد الوزير بويز «إن الأمم المتحدة تتعاطى مع مسألة العراق بشراسة فيما تتغاضى عن تطبيق كل القرارات الصادرة بحق إسرائيل، فيعاقب العراق على فرضية امتلاك أسلحة مدمرة وهي ليست إلاّ فرضية، في حين أنها لا تتخذ أي موقف من إسرائيل التي ترفض الإنصياع للأمم المتحدة في تطبيق قراراتها، وترفض توقيع اتفاقية مراقبة الأسلحة النووية، أو الحد من الأسلحة النووية وهي بذلك خارجة عن القانون».

الشيخ صباح الأحمد في بيروت

يتسلم رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي اليوم ١٨/ ١١/ ٩٧ رسالة خطية من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ينقلها النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح.

وبعد لقاء الصباح وزير الخارجية اللبناني فارس بويز ١٧/ ١١/ ٩٨ أبلغ مصدر دبلوماسي أن مضمون الرسالة يشرح موقف الكويت من النزاع الأميركي ـ العراقي بعد طرد بغداد الخبراء الأميركيين في لجنة الخبراء الدولية لنزع السلاح في العراق. وأضاف «إن الكويت تؤيد امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن وضرورة عودة الخبراء الأميركيين إلى بغداد». وقال «إذا كان العراق يأمل خيراً في المساعي الديبلوماسية التي تجريها روسيا وفرنسا مع الولايات المتحدة

باعتبار أنها ستؤول إلى تغليب موقفه وتعطيل الإنذار الأميركي، فهو مخطىء لأن موسكو وباريس هما مع عودة الخبراء الأميركيين إلى بغداد».

وأوضح أن أمير الكويت «يدعو لبنان وبقية الدول العربية إلى اقناع العراق بضرورة التجاوب مع قرارات مجلس الأمن تفادياً لضربة عسكرية أميركية لا يعني الدفاع عن العراق ونظامه بل تجنيب المنطقة العربية خصوصاً دول الخليج خضة عسكرية جديدة وخصوصاً الشعب العراقي الذي دفع الكثير».

وأشار إلى أن وزير الخارجية فارس بويز «أبدى تفهماً للموقف الكويتي من الأزمة العراقية ومؤتمر الدوحة» لكنه لفت في الوقت عينه إلى أن مجلس الأمن يجب أن «يطبق كل قراراته دون استثناء» فإسرائيل تحتل جزءاً من الجنوب والبقاع الغربي منذ ١٩٧٨ وهي ترفض حتى الآن الإنصياع لتطبيق القرار ٤٢٥ وتستمر في احتلالها واعتداءاتها.

بويز

بعد المحادثات عقد الوزيران مؤتمراً صحافياً مشتركاً استهله وزير الخارجية اللبنانية فارس بويز بأن اللقاء تناول الوضع في المنطقة خصوصاً التوتر الحاصل، نتيجة وضع العلاقات بين العراق والدول الأعضاء في مجلس الأمن. ولا شك في أن التحضيرات العسكرية تنذر بانعكاسات خطيرة جداً على كل دولة في المنطقة. واستمعنا من صاحب السمو إلى آخر التطورات وإننا نشارك الكويت في قلقها. طبعاً كنا نتمنى لو أن مجلس الأمن يطبق كل قراراته بالدقة والإندفاع نفسيهما ولا سيما القرارات المتخذة في حق إسرائيل. ولكن هذا لا يحول دون مطالبتنا العراق بالإنصياع التام لقرارات مجلس الأمن توفيراً لمشكلة جديدة سترمي المنطقة حتماً في أحضان حالة لا نتمناها ستساهم في إضعاف الموقف العربي ونحن في أمس الحاجة إلى موقف أقوى واع في هذا الظرف.

الصباح

وقال الصباح «اكتفي بما قاله الوزير بويز وأتمنى أن تنتهي هذه الأزمة بانصياع العراق لقرارات مجلس الأمن حتى لا ينعكس هذا الموضوع على الدول العربية كلها وبالأخص على دول الجوار، الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي». وسئل هل يعتقد بعد جولته التي شملت مصر وسوريا ولبنان أن القرار العسكري سيحل محل الخيار الديبلوماسي فأجاب «يؤسفني القول إن هذا القرار اتخذه مجلس الأمن والخلاف هو بينه وبين العراق، لذلك أتى القرار في الفصل السابع للميثاق وعلى العراق أن ينصاع. أما الخيار العسكري فليس في يدي أن أوقفه إنما على العراق أن يتفهم أن دول مجلس الأمن توحدت وقد وحدها العراق. ويربطنا بالولايات المتحدة اتفاق أمن مشترك واستراتيجية موحدة لذلك لست متأكداً هل ستكون هناك ضربة عسكرية أم لا».

* مجلس الوزراء طالب العراق بالتزام القرارات الدولية

دعا مجلس الوزراء ١٩/ ١١/ ٩٧ العراق وكل الدول إلى التزام القرارات الدولية وطلب من «الجهات المعنية بهذه المسألة الدفع في اتجاه إيجاد حلول ديبلوماسية تجنب المنطقة المزيد من التوتر».

المقررات الرسمية

وأدلى وزير الإعلام الأستاذ باسم السبع إثر الجلسة التي استمرت ساعة وربع الساعة بالمعلومات الرسمية الآتية

«عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري وحضور الوزراء.

. . . . وتوقف رئيس مجلس الوزراء عند التطورات التي شهدتها المسألة العراقية أخيراً وما خلفته من أجواء توتر وتصعيد في أرجاء المنطقة.

ولاحظ السيد الرئيس أن لبنان يؤكد وجوب التزام العراق وسائر الأطراف القرارات الدولية ويطلب من الجهات المعنية بهذه المسألة الدفع في اتجاه إيجاد حلول ديبلوماسية تجنب المنطقة المزيد من التوتر.

* بويز: لبنان لا يحبذ عملاً عسكرياً

في أول رد فعل رسمي لبناني، أكد وزير الخارجية فارس بويز (١/ ٢/ ١٩٩٨) أن لبنان «لا يحبذ التدخل العسكري في العراق، لأن مثل هذا التدخل يثير شعوراً لدى بعض الشعوب بأن الشرعية الدولية تستخدم منطق المكيالين في تعاطيها مع قضايا المنطقة، أي منطق الاستنسابية». وأضاف إن لبنان «يؤيد التزام العراق بقرارات مجلس الأمن لكنه يدعو في المقابل أن ينسحب هذا المبدأ على الجميع وخصوصاً إسرائيل التي لا تزال ترفض تطبيق قرارات مجلس الأمن، كما ترفض التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بما يوحي وكأن الشرعية الدولية تطالب البعض بالإلتزام بالقرارات الدولية وتغضُّ النظر عن البعض الآخر.

* بويز إلى باريس: ضرب العراق سيخلق سلبيات

قال وزير الخارجية اللبناني فارس بويز ٨/ ٢/ ١٩٩٨ قبيل مغادرته إلى باريس قال: «نحن نعتبر على الإطلاق بأن عملية عسكرية ضد العراق، مبررة الآن، وأنها ستعطي مفاعيل إيجابية، بل بالعكس نحن نعتبر أنه مهما كانت العملية العسكرية محتملة، عملياً ستخلق انعكاسات سلبية جداً من دون أن تحقق أي هدف ونعتبر أنها سياسياً سلبية للغاية، وأنها تطرح سؤالاً وهو عملية استنسابية تطبيق قرارات مجلس الأمن وازدواجية التعاطي مع قرارات الشرعية الدولية، حيث تبقى قرارات هذه الشرعية عقيمة في بعض الأحيان وغير قادرة في بعض الأحيان، فيما نشهد

نوعاً من تعبئة عسكرية لا مثيل لها لتطبيقها على البعض الآخر. وطبعاً عندما نتكلم عن عجز أو رقم هذه القرارات تعني بشكل خاص عجزها حيال إسرائيل في الشق السياسي أي في تطبيق إسرائيل للقرارات الدولية.

*** الصحاف في بيروت غداً**

يصل إلى بيروت غداً الجمعة ١٣/٢/١٩٩٨ وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف لإجراء محادثات رسمية مع وزير الخارجية فارس بويز على أن يستقبله رئيس الحكومة رفيق الحريري وربما رئيس الجمهورية الياس الهراوي.

وكانت السفارة العراقية في عمان قد أبلغت السفارة اللبنانية هناك برغبة الصحاف زيارة بيروت، في إطار جولته في المنطقة التي بدأها في دمشق الإثنين الماضي ٩/٢/٩٨ قبل أن ينتقل إلى القاهرة ومنها يتوجه إلى عمان.

*** بويز: نخشى تفتيت العراق**

أكد وزير الخارجية اللبنانية الأستاذ فارس بويز «إننا على تفاهم تام مع السياسة الروسية والسياسة الفرنسية اللتين تهدفان إلى حل الأزمة العراقية بالطرق الدبلوماسية والسياسية لأن العمل العسكري غير مبرر على الإطلاق».

وتساءل بويز: «لماذا كل هذا الإستعجال في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ضد العراق، في حين أن هذه القرارات عاجزة وعقيمة حيال إسرائيل»؟ وعبر بويز عن خشيته من أن تكون النوايا أشمل من عملية تطويع أو تأديب العراق وأن تستعمل في هذه العملية أهداف منها خارجية ومنها إقليمية بغية تفتيت العراق مما سيفتح المجال أمام مجهول إقليمي وأمام حالة لا أحد مهيأ لها، وأمام نزاعات مناطقية وإقليمية قد تتجاوز الحدود التي يعتقد البعض أنها ستبقى ضمنها. ورداً على سؤال قال: «إن العملية السلمية أصبحت في النسيان الآن ونحن نخشى أن تكون فعلاً أحد الأسباب التي أدت إلى طرح هذه الأزمة هو طمس أو تحويل الأنظار عن عملية السلام، إضافة إلى تحويل الأنظار إلى مشكلات أخرى منها ما هو أيضاً خارج لبنان.

*** بري: العدوان يستهدف العراق**

كرر رئيس المجلس النيابي نبيه بري تحذيره من الإنعكاسات الخطيرة للعدوان الأميركي على العراق. وأكد أمام زواره يوم ١٢/٢/٩٨ «أن التهديدات الأميركية لا يقصد بها الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين بل الإطاحة بالعراق».

وكان الوضع العراقي مدار بحث بين الرئيس بري والنائب نجاح واكيم الذي انتقد بعد اللقاء موقف البرلمانات العربية التي لم تستجب لمبادرة المجلس النيابي اللبناني لعقد اجتماع «شجبا للعدوان الأميركي القائم والمحتمل ضد شعبنا في العراق ولا سيما أن هذا الخطر يتهدد

ليس العراق فحسب ولكن كل البلدان العربية».

ورحب واكيم بدعوة الرئيس بري إلى عقد جلسة اللجان المشتركة لبحث الوضع العراقي. وقال انه زار رئيس المجلس بتكليف من التحالف الوطني الديمقراطي، ولا سيما بعدما وجه التحالف دعوة إلى المنظمات الشبابية والطالبية وإلى هيئات المجتمع المدني، من أجل الإعتصام أمام المجلس أثناء انعقاد اللجان المشتركة تأييداً لمبادرة المجلس النيابي اللبناني وشجباً للعدوان الأميركي على العراق. وقد أكد الرئيس بري أن لا مانع لدى مجلس النواب من إتاحة المجال أمام ممثلي الهيئات الأهلية في المجتمع اللبناني من التعبير عن تضامنهم مع شعبنا في العراق.

* أحزاب وهيئات شعبية تتضامن مع العراق

ودعوات للمشاركة في الاعتصام أمام المجلس

تصاعدت الحملة الشعبية اللبنانية المنددة بالتهديدات الأميركية ضد العراق ودعت إلى أوسع حملة إدانة للسياسة الأميركية في المنطقة التي تنظر إلى قرارات الأمم المتحدة بأكثر من عين.

فقد نددت الأحزاب والقوى اللبنانية «بازدواجية المعايير في السياسة الأميركية والتي تجلت في حماس أميركا لتنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الأمن ضد العراق والزج بأساطيلها وقواتها من أجل إرغام العراق على تطبيق هذه القرارات، فيما نجدها تحمي إسرائيل لا بل تدافع عنها وتشجعها على رفضها تنفيذ القرارات الدولية وحتى منع فرض العقوبات ضد الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب العربي وتدعم ترسانتها التي تحوي كل أسلحة الدمار الشامل».

وحذرت الأحزاب اللبنانية تركيا «من تغطية العدوان الأميركي»، ودعت إلى «تصليب الموقف العربي بما يعزز ويدعم موقف وصمود سوريا ولبنان في رفضهما فرض الاستسلام عليهما وبالتالي منع إسرائيل من تحقيق أطماعها التوسعية في الهيمنة على المنطقة العربية، ذلك أن الهجمة الأميركية الجديدة إنما تهدف إلى تطويع وتركيع سوريا ولبنان لقبول شروط الاستسلام الإسرائيلية ـ الأميركية».

ودعت الأحزاب إلى عقد اجتماع موسع، تحضره جميع الأحزاب والقوى والفعاليات السياسية والنقابية والطلابية والنسائية لإطلاق تحرك وطني تضامني مع الشعب العربي في العراق ولتحصين الساحة الداخلية في مواجهة أي محاولات تهدف إلى النيل من الاستقرار خدمة لمخططات إسرائيل والولايات المتحدة».

* خطباء الجمعة: «العدوان على العراق للضغط على العرب».

ركز خطباء الجمعة على إدانة التهديد العسكري الأميركي بضرب العراق

قال رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين في خطبة الجمعة «إن الشعب العراقي المظلوم يتعرض الآن تحت ذرائع باطلة لإمكانية وقوع عدوان عليه تحت ستار القرارات الدولية وهذا أمر ندينه جميعاً». وأعلن تضامنه الكامل مع الشعب العراقي وأكد أن أي طائرة ستضرب العراق إنما ستضرب الأمن العربي لمصلحة الأمن الإسرائيلي وليس لمصلحة الأمن الدولي. ورأى أن ما يخطط لا يستهدف العراق إنما كل أمن المنطقة.

زيارة وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف إلى لبنان

وصل وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف إلى لبنان يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ في زيارة استمرت تسع ساعات نقل خلالها إلى رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي رسالة شفهية من الرئيس العراقي صدام حسين. حيث أفادت المصادر المطلعة أن الرسالة تشرح تفاصيل أزمة التفتيش عن الأسلحة وتنتهي إلى القول: «نحن قمنا بكل واجباتنا لكن الموضوع لم يعد موضوع قرارات لأن الولايات المتحدة تهدف إلى احتلال العراق أو الهيمنة عليه».

والصحاف هو أول مسؤول عراقي يزور لبنان منذ السبعينات حيث كانت له جولة على الرؤساء الثلاثة ومحادثات مع نظيره اللبناني فارس بويز. وقد حذر الصحاف من استخدام الأراضي العربية منطلقاً لشن عمل عسكري أميركي ضد العراق. وقال في هذا الصدد: «من يفتح أرضه الآن للأميركيين كي يسفحوا دماء الأطفال والنسوة العراقيات يتحمل مغبة جريمته هذه. نحن لا نهدد ولا نتمنى. بل بالعكس نحن نطلب من أشقائنا بمن فيهم الكويتيون، ألا يكونوا موطئاً للأسلحة التي تقتل العراقيين».

كما أعلن «أن بغداد نفذت كل قرارات مجلس الأمن وأنها لم تعد تملك أسلحة دمار شامل». وشرح القرارات التي اتخذها العراق منذ سبعة أعوام ونصف عام سواء لجهة الإعتراف بالكويت دولة وكياناً أو لجهة ترسيم الحدود بينهما. وأشار إلى أن العراق تجاوب مع كل مطالب اللجنة الخاصة المكلفة من الأمم المتحدة تدمير أسلحة الدمار الشامل المعروفة بـ«الأونيسكوم». لكن ما يزعج بغداد هو عدم تحديد فترة زمنية لإنهاء مهمة اللجنة. وما هو مطروح الآن تفتيش القصور في مهلة زمنية محددة، واقترحت بغداد مهلة شهرين لكن واشنطن رفضت هذه المهلة. والمهم ان تحدد الولايات المتحدة المهلة لكي يلتزمها العراق.

ومما قاله الصحاف حرفياً في هذه المحادثات «قالوا لنا فجروا الصواريخ ففجرناها. طلبوا منا الكشف عن بقاياها ففعلنا، وأخذوا عينات إلى أميركا وفرنسا وروسيا فتأكدت لهم أرقام الصواريخ التسلسلية. ومن المعروف اننا اشترينا من الروس ١٨٩ صاروخاً. وقد وجدوا بقايا

١٨٧ صاروخاً. فسألونا أين بقايا الصاروخين المتبقيين فقلنا لهم لا نعلم. لربما اندثرا في التفجير».

وفي شأن تفتيش القصور الرئاسية قال: «لا يمكن تطبيق الأسلوب الذي تتبعه «الأونيسكوم» على المقرات الرئاسية. إذ يمكن للجنة مثلاً أن تفتش مكتب الرئيس (صدام حسين) لكن من غير الممكن أن تدخل منزله حيث ربما يكون مجتمعاً بمجلس قيادة الثورة».

وأبلغ إلى المسؤولين اللبنانيين اقتراح بغداد استبدال تركيبة «الأونيسكوم» الحالية بأخرى بحيث تتألف من جميع أعضاء مجلس الأمن على قدر المساواة. على أن يترأسها ممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ويكون الرئيس الحالي للجنة ريتشارد باتلر نائباً له. وذكر أن هذا الإقتراح هو عرض روسي ويختلف بعض الشيء عن عرض فرنسي للغاية نفسها.

ولم يجزم في أمر زيارة أنان لبغداد.

الصحاف في قصر بسترس

بدأ الصحاف محادثاته يوم ١٦/٢/٩٨ بلقاء وزير الخارجية اللبنانية فارس بويز في قصر بسترس. وشارك عن الجانب اللبناني الأمين العام للوزارة ظافر الحسن ومدير الشؤون السياسية سمير الخوري ومدير مكتب الوزير ملحم مستو وسفير لبنان لدى الأردن وليم حبيب ومستشار الوزير الياس الحداد.

ومن الجانب العراقي السفير في الأردن نوري الويس ومندوب العراق لدى الجامعة العربية نبيل نجم وسكرتير الوزير غازي خضير.

وعقد الوزير اللبناني الأستاذ فارس بويز مع نظيره العراقي محمد سعيد الصحاف مؤتمراً صحافياً مشتركاً.

وقال بويز: «اطلعنا معالي وزير خارجية العراق على أجواء تطور هذه المشكلة منذ انتهاء الحرب وتطور وسائل التفتيش ووسائل المراقبة التي تمت تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن. وطبعاً وفقاً لعدد من الوقائع، ما نفذ من هذه القرارات لا بأس به».

إننا مع تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن، لكننا نجد في لبنان أن هذا التنفيذ يجب أن يكون منصفاً وعادلاً وشاملاً ولا يقتصر على بلدان معينة ويحجب في بلدان أخرى، وإننا نتساءل حيال هذا الاستفحال في تنفيذ كل هذه القرارات عن غياب أي ضغط على إسرائيل من أجل فرض توقيعها معاهدة مراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يسعنا إلا أن نطالب الشرعية الدولية بأن تنتهج نهجاً شاملاً بمعيار واحد وبموازين موحدة في جميع أنحاء العالم كي تحافظ على صدقيتها.

أما في ما يدور حيال أعمال عسكرية محتملة فإننا ضد هذه الخيارات وخصوصاً إننا على أبواب زيارة الأمين العام للأمم المتحدة التي نعلق عليها آمالاً كبيرة ليس لتأكيد التزام العراق

قرارات مجلس الأمن فحسب وهو نفذ جزءاً كبيراً منها، بل كي تظهر للرأي العام صحة ما يحصل حقيقة. ان الخيارات العسكرية التي يحكى عنها نعتبرها مغامرة ستدخل حتماً المنطقة في المجهول. ربما يعلم البعض كيف يدخلها ولكننا نشكك في أن يعلم كيف سيخرج منها. لذلك أود أن أؤكد إننا ضد هذا الخيار، آملين أن تستأنف الجهود الديبلوماسية والسياسية بغية رد كل هذه الذرائع. وأقولها صراحة: إننا تكلمنا مع معالي وزير الخارجية متمنين أن نبدد كل ذريعة يمكن أن تستخدم لضرب العراق لإدخال المنطقة دوامة من العنف ومغامرة مجهولة الأهداف».

وقال وزير الخارجية العراقي: «أود أن أعبر عن امتناني وامتنان زملائي أعضاء الوفد العراقي للحفاوة والتكريم اللذين لقيناهما منذ وصلنا إلى بيروت العزيزة. وكان تبادل عميق ومفصل للآراء. وهذا الإجتماع بالنسبة إليّ فرصة ثمينة جداً. وأنا أقدر الجانب اللبناني الشقيق لإعطائنا هذه الفرصة بحيث قدمت المعلومات والتفاصيل عن حقائق الأمور في ما يتعلق بالأزمة القائمة بين العراق والولايات المتحدة حرص بغداد على أن تنجح الحلول السياسية والديبلوماسية كما حرصها على حقوقها والتمسك باحترام سيادة العراق واستقلاله.

وشرحت للوزير بويز تفاصيل تنفيذ العراق كل الإلتزامات الجوهرية الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. وسنواصل سعينا الديبلوماسي بكل طاقاتنا من أجل نزع فتيل هذه الأزمة التي افتعلتها الولايات المتحدة من أجل أن نواصل العمل مع مجلس الأمن على أساس التفسير القانوني لقرارات مجلس الأمن لرفع الحصار عن العراق في أسرع وقت ممكن إن شاء الله».

وأضاف الصحاف: «نحن نعمل بكل طاقتنا وكما تفضل الوزير فارس بويز نصب كل جهودنا وطاقتنا من أجل نزع فتيل الأزمة لأنها مفتعلة حقاً من الولايات المتحدة. . . . وبالنسبة إلى مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، فنحن على اتصال مستمر معه وننسق يومياً من أجل أن نوفر من جانبنا، وبقدر تعلق الأمر بنا، كل الأسس الموضوعية لإنجاح مهمته إن شاء الله».

وقيل له هل ان تصريحه عن عدم فتح القواعد العسكرية في الكويت أمام الطائرات الأميركية لقصف العراق من باب التمني أم التهديد؟ فأجاب: «لا التمني ولا التهديد. من يفتح أرضه الآن للأميركيين كي يسفحوا دماء الأطفال والنسوة العراقيين، يتحمل مغبة جريمته هذه. نحن لا نهدد ولا نتمنى بل بالعكس نحن نطلب من أشقائنا بمن فيهم الكويتيون ألا تكون أرضهم موطناً للأسلحة التي تقتل العراقيين».

الصحاف عند رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري

ثم زار الصحاف رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد رفيق الحريري في دارته في قريطم. وبعد الإجتماع، سئل الصحاف هل هناك ثمة حلف بين سوريا والعراق لمواجهة التحالف

التركي - الإسرائيلي وهل هناك دعم عربي فعلي للعراق في حال تعرضه لهجمة أميركية، فأجاب: «نحن نأمل في ألا يقع الصدام العسكري، ونقدر عالياً الدعم السياسي والمعنوي الذي يناله الموقف العادل للعراق من جميع الأشقاء العرب وحتى في كثير من دول العالم، وليس بين العراق وسوريا أي حلف ضد أي شخص أو أي جهة. العلاقة بين العراق وسوريا علاقة بسيطة متواضعة جداً بين بلدين شقيقين ونأمل لها أن تتطور وهي علاقات في الجانب التجاري المتعلق بحاجات العراق الإنسانية وفقاً لمذكرة التفاهم وقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦».

وعن ماذا تناول لقاؤه والحريري، أوضح: «عرضت على دولة الرئيس الحريري التفاصيل الخاصة بالتطورات وتفاصيل موقف العراق واستمعت منه إلى تحليل عميق ودقيق للتطورات والظروف المحيطة وكانت وجهة نظر الرئيس الحريري واضحة جداً حيال ضرورة دعم الجهود الديبلوماسية والعمل بكل الطاقات من أجل توفير الظروف التي تجعل هذه الجهود تصل إلى نتيجة ناجحة. وعملياً هذا هو اتجاه العراق ونتمنى أن يتوصل إلى نتيجة ناجحة».

الصحاف مع رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري

والتقى وزير الخارجية العراقي رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي ركز على ضرورة العمل على تلافي الضربة العسكرية وأن يتم التجاوب مع مبعوثي الأمم المتحدة.

وبعد اللقاء قال الصحاف: «اغتنمت الفرصة لأقدم إلى دولته شرحاً للتطورات الأخيرة الحاصلة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية وقدمت إلى دولته تقويماً عراقياً لحقيقة الدوافع وراء الحشود العسكرية الأميركية. وقد أوضح دولة رئيس المجلس موقف لبنان، ونحن نقدر عالياً هذا الموقف الذي يعبر عن عمق العلاقات بين لبنان والعراق وخلاصة هذا الموقف الذي فهمته من دولته أن لبنان ضد استخدام القوة ضد العراق وهو يساند في شكل كبير الجهود الديبلوماسية».

الصحاف في بعبدا

ومساء يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ زار وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف القصر الجمهوري في بعبدا وقابل رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي في حضور وزير الخارجية فارس بويز. وصرح على الأثر

«تشرفت بمقابلة فخامة الرئيس الهراوي ونقلت إليه رسالة شفوية من الرئيس صدام حسين تتعلق بالأزمة القائمة بين العراق والولايات المتحدة. واغتنمت فرصة تقديم الرسالة وعرضت أمام فخامة الرئيس في شكل مركز الحقائق وبعض التفاصيل المهمة المتعلقة بعلاقة العراق بمجلس الأمن وخصوصاً علاقته بالجهاز الفرعي لمجلس الأمن المسمى اللجنة الخاصة المسؤولة عن تنفيذ البند «ج» من القرار ٦٨٧ الخاص بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ثم أوضحت لفخامة الرئيس ما المقصود بالتبين من الإتهامات التي وجهت إلى العراق بأنه يخفي

مواد وأسلحة محظورة في المواقع الرئاسية. تفضل فخامة الرئيس مشكوراً وشرح الموقف الواضح والدقيق للبنان الذي يؤكد ضرورة دعم المساعي السياسية والديبلوماسية، وأنا سأنقله إلى سيادة الرئيس صدام حسين وإلى الحكومة العراقية، وأنا اعتبر زيارتي للبنان الشقيق ناجحة ومثمرة جداً. وأنا مسرور بذلك وأشكركم».

مغادرة الصحاف لبنان متوجهاً إلى باريس

وفي الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ غادر الوزير الصحاف بيروت متوجهاً إلى باريس. وقد صرح قبيل المغادرة قائلاً:

«أنا مسرور وأقيّم زيارتي للبنان الشقيق بأنها مفيدة جداً ومثمرة، رغم أنها كانت قصيرة، ولكن اتيحت لي فرص معقولة ومناسبة لشرح سياسة العراق ولتزويد أشقائنا في لبنان ابتداء من فخامة الرئيس الهراوي إلى دولة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ثم زميلي وزير الخارجية، معلومات وافية عن حقيقة ما يجري بين العراق والولايات المتحدة الأميركية».

وسئل كيف يلخص موقف لبنان الرسمي من موضوع التهديدات الأميركية للعراق؟

أجاب: «بقدر ما فهمت من التوضيحات والشرح الذي استمعت إليه من السادة المسؤولين الذين التقيتهم، أن موقف لبنان هو ضد استخدام القوة العسكرية الأميركية على العراق والموقف اللبناني يرى أن مثل هذه المغامرة خطيرة جداً على المنطقة كلها. وقالوا لي كلهم تقريباً وأجمعوا على أن أي ضرر يصيب العراق سيصيب لبنان، ويرون أن المستهدف ليس العراق وإنما كل البلاد العربية وخصوصاً المشرق العربي.

والموقف اللبناني كما استمعت إليه من الأشقاء في بيروت يركز على ضرورة إنجاح المهمات الدبلوماسية من أجل تجنب استخدام القوة.

وأضاف أخيراً رداً على سؤال قائلاً: «إن الحرب ليست بين الولايات المتحدة وبغداد أو بين الأمم المتحدة وبغداد وإنما هي حرب أميركية على العراق، وقلت مراراً إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية صادقة في ما تدعيه من حرص على أن يتم التأكد من عدم وجود أسلحة ذات التدمير الشامل، إذن لماذا تهدد بالقوة؟ لتدع مجلس الأمن يتفق على صيغة للتحقق وبالتالي يكون لدى كل الأطراف جواب دقيق عن وجود أسلحة أم لا».

زيارة وزير التخطيط الكويتي إلى لبنان إبان الأزمة الأميركية ـ العراقية

وصل إلى بيروت مساء الأحد الواقع في ١٥/ ٢/ ٩٨ وزير التخطيط الكويتي علي فهد الزميع واستهل جولته على المسؤولين يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ بزيارة رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي في حضور السفير الكويتي عبد الرزاق الكندري وصرح على الأثر

«شرفني صاحب السمو بنقل رسالة خطية إلى فخامة الرئيس حيث اطلعته على التطورات

في المنطقة والإتصالات التي تمت حول الخلاف العراقي مع الأمم المتحدة. وكانت وجهات النظر متطابقة كالعادة. وكانت الثوابت الكويتية واللبنانية هي مبنية على احترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاستمرار في تأكيد اللجوء إلى الحلول الديبلوماسية في معالجة هذا الخلاف، ومحاولة تجنيب المنطقة أي صدام أو أي صراع في ظل تنفيذ قرارات مجلس الأمن والتي نأمل في أن تكون هي القاعدة على مستوى عام وفي كل القضايا، سواء في قضية العراق أو في قضايا قرارات مجلس الأمن المتعلّقة باحترام إسرائيل للجنوب اللبناني والقضية الفلسطينية. وكان اتفاق على أن ثمة مخاوف من المستقبل المجهول والحلقة المفرغة التي يسعى النظام العراقي إلى جر المنطقة والعالم العربي إليها بتعنته ورفضه لكل الإتصالات الديبلوماسية.

فإن هذا الموقف ويا للأسف سبق أن رأيناه من النظام العراقي عام ١٩٩٠. وقبل ذلك أثناء الحرب مع إيران. ونأمل في أن تستمر الحلول الديبلوماسية والإتصالات لإقناع النظام العراقي بالتراجع عن مواقفه حتى يتجنب الشعب العربي البريء والمنطقة والعالم العربي أي كوارث». وأضاف: «نحن في الكويت متفقون على وجوب تأكيد الحلول الديبلوماسية حتى اللحظة الأخيرة ونتمنى أن تنجح زيارة الأمين العام أو غيرها من الزيارات لتحقيق هذا الهدف».

وحول السؤال هل إن الحل يكون في قمة عربية، قال: «أنا سعيد بهذا السؤال. نحن نتمنى أن يكون هناك حل عربي ونحن على أتم استعداد للمساهمة في أي حل عربي في ظل قرارات مجلس الأمن. ولكن ويا للأسف إن الحل العربي عام ١٩٩٠ لم يجد آذاناً صاغية لدى النظام العراقي. فإن كان الحل العربي ينجح في ظل قرارات مجلس الأمن واعتقد أن العالم العربي والعالم قاطبة مجمع على أنه في الدرجة الأولى يجب اعتماد الحلول الديبلوماسية. ولكن ويا للأسف لم نجد إلى الآن آذاناً صاغية من النظام العراقي». وأضاف «وفي حال وجهت الضربة العسكرية إلى العراق فلن تكون إسرائيل وحدها الرابح بل إن خصوم العالم العربي وأعداءه سيكونون الرابحين من أي مواجهة أو توتر. إن هذا الأمر يجب أن يوجه إلى العراق». وحول السؤال عن قبول الكويت باستخدام أراضيها لشن عدوان عسكري على الكويت؟ أجاب: «إن الكويت قد تحررت بقرارات الشرعية الدولية ونحن كنا الضحية الأولى للنظام العراقي لأننا رفضنا اللجوء إلا إلى الحل العربي. فرفضت الكويت الاستعانة بأي قوات أجنبية أو بأي دولة من خارج المنطقة. ولكن ويا للأسف بعد انتهاء الجولة الأولى من المحادثات بين سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ عبد الله الصباح مع نائب الرئيس العراقي في جدة في رعاية جلالة الملك فهد، بعد ثلاث ساعات من ذلك اللقاء كانت القوات العراقية قد احتلت الكويت. فهل يمكن الكويت أن تكرر التجربة مرة أخرى؟».

الزميع عند الرئيس نبيه بري

بعد زيارته لرئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري قال الزميع: «كان اللقاء إيجابياً

ومفيداً». ونفى رداً على سؤال أن يكون وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين قد اطلع الكويت خلال زيارته الأخيرة للمنطقة على أهداف الإدارة الأميركية من توجيه ضربة إلى العراق وقال: «أبداً أبداً، الحقيقة أن كل ما طرحه وزير الدفاع الأميركي أو أي من المسؤولين الغربيين الآخرين الذين زاروا الكويت أو منطقة الخليج كانت بهدف العمل للضغط على العراق لتنفيذ القرارات الدولية. وكان الموقف الكويتي والخليج مبنياً على المنطلقات نفسها لأنه يجب اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية لتنفيذ هذه القرارات وكذلك الضغط على العراق قدر الإمكان للإنصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي ونتمنى أن يعي العراق ذلك».

الزميع عند الرئيس رفيق الجريري.

في الخامسة بعد الظهر من يوم ١٦/٢/٩٨ زار الزميع رئيس الوزراء رفيق الحريري في دارته في قريطم وصرح إثر الإجتماع الذي استمر ساعة «تبادلنا الرأي لما فيه خير المنطقة ومصلحتها ووجدنا تطابقاً كاملاً في ما بيننا».

وعن موقف الكويت في حال قامت الولايات المتحدة بضرب العراق قال: ان هناك شقين: الأول إن الخلاف الحالي هو خلاف بين الأمم المتحدة والعراق وهذه قضية بين الطرفين ولا نود أن نكون طرفاً مباشراً فيها، ولكن من دون شك ستؤثر في الجميع لو حدثت أي مواجهة خارج الحدود الدبلوماسية. وثوابتنا في الحقيقة الكويتية والخليجية هي الثوابت اللبنانية التي بحثنا فيها مع دولة الرئيس وهي قضية التركيز على الحلول الدبلوماسية ومحاولة تجنب المواجهة العسكرية. وإلزام العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتجنيب المنطقة ويلات أي مواجهة. وعن ضرر الكويت حيال حصول الضربة الأميركية رد قائلاً: «قد يكون من المستغرب أن يطرح هذا الكلام فنحن رغم كل اعتداءات النظام العراقي على الكويت، شعب عربي، القضية العربية والعروبة التي تجمعنا مع العراقي لها تقدير ولها مكانة في نفوسنا ونعتقد أن الشعب العراقي كان ضحية هذا النظام لفترة طويلة كما كانت المنطقة والكويت.

وسئل هل يعتقد أن هناك ثمة حلاً دبلوماسياً؟ فأكد قائلاً: «بالطبع نحن لا نيأس من الحل الدبلوماسي ونأمل أن نستخدم كل الوسائل، لكن حتى نكون أمناء فإن النظام العراقي عام ١٩٩٠ رغم إجماع العالم بأكمله على رفض احتلال الكويت ومطالبة العراق بالإنسحاب من الكويت ركب رأسه ورفض الإنسحاب من الكويت، مع أن المطالبة استمرت سبعة أشهر، حتى ان من كان يطلق عليهم أصحاب العراق وحلفاؤه طالبوه بالإنسحاب ولم ينسحب. ومن الصعب أن نحكم على الموقف العراقي ولكننا نأمل من الموقف العربي المتضامن والمعلن والذي يركز على الحلول الدبلوماسية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن أن يشكل أداة ضغط رئيسية على العراق».

وأضاف وزير التخطيط الكويتي معلقاً على تحذير وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف انه إذا استعملت أراضي الكويت في أية عمليات ضده فسيكون له رد على ذلك،

فرأى «ان التهديدات العراقية هي من طبيعة النظام العراقي. ونحن لا نصل إلى مستوى التهديد» لكن أريد أن أقول إذا كان وزير خارجية العراق والنظام العراقي حريصين على الشعب العراقي فالمطلوب في هذا المرحلة، أمر بسيط وهو تفتيش ثمانية مواقع. اعتقد أن سبع سنوات من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ولم يبق الشيء الكثير. ولا اعتقد أن هذه المواقع تحمل ميزة خاصة إلا إذا كانوا يعتقدون أن لها ميزة خاصة». وعن السؤال؛ هل ستسمح الكويت باستخدام أراضيها لضرب العراق أوضح قائلاً: «نحن بلد حر من خلال قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ولا نعمل إلا في ظل القرارات الدولية».

الجلسة العامة المصغرة للنظر في «تلك السادية بين العراق والولايات المتحدة»

في ١٧/ ٢/ ١٩٩٨ عقدت اللجان النيابية للشؤون الخارجية والمغتربين والإعلام والبريد والإتصالات السلكية واللاسلكية والدفاع الوطني والداخلية والأمن والنظام الداخلي وحقوق الإنسان للنظر في «تلك السادية بين العراق والولايات المتحدة». وافتتح الجلسة الرئيس نبيه بري.

*** بري: الهدف ليس نظام صدام حسين بل تحطيم إرادة العراق**

قال رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري في الجلسة تاريخ ١٧/٢/١٩٩٨ قائلاً: «المعلوم أننا نمر بمرحلة دقيقة وخطيرة ليس على العراق فقط بل على المنطقة كلها. أريد أن ألفت إلى أنه لم يكن من نية لتقسيم العراق كما يردد الآن، فالهجوم على العراق عام ١٩٩١ عقب الإعتداء على الكويت كان ثمنه أخذ العرب إلى مدريد. والسؤال اليوم إلى أين ستقودنا هذه الضربة؟ هل إلى تل أبيب أو القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل»؟

وأكد بري أن «ليس النظام العراقي أو الرئيس صدام حسين هو المستهدف من هذه الحملة. بعد عام ١٩٩١ كنا نؤكد أنه في كل لحظة يؤدي هذا النظام أولاً إلى تهديد الأمن عندما يريدون ذلك حتى ضد سوريا وضد إيران، في أي لحظة هو مورد ومعين مالي كبير فلولا صدام حسين لما استطاعوا ويستطيعون أن يأخذوا مال السعودية أو الكويت أو الخليج. نحن رغم كل شيء نعرف أن الهدف ليس نظام صدام حسين، فنحن مع الشعب العراقي، الشعب العراقي شعبنا، نستطيع أن نزوِّر الجغرافيا، أما بالنسبة إلى الأهداف فمعروفة، وهي تحطيم إرادة العراق أكثر فأكثر. يقولون التقسيم، ممكن إنشاء شريط حدودي في شمال العراق ممكن. في رأيي إن الهدف لمصلحة إسرائيل أولاً وآخراً. نتنياهو يتهرب أكثر فأكثر، وبالتالي قد يأتون بشروط أخرى، جنوب لبنان ليس بعيداً عنها وخصوصاً إزاء التفسيرات الإسرائيلية الجديدة للقرار ٤٢٥، أي إنهم يمسخون القرار ٤٢٥، فإلى أين يريدون أن يصلوا بنا؟

أريد أن أقول كلمة أخيرة، لا أعرف لماذا هذا العداء من الإدارة البريطانية للشعب العربي طوال الحقبة الماضية من القرن التاسع عشر حتى الآن، لا نعرف لماذا، وعد بلفور وغيره.

دائماً تأخذ بريطانيا موقفاً عدائياً متميزاً بالنسبة إلى العرب. وهذا مؤسف مع أن موقفنا دائماً هو أن يكون دور أوروبي مميز وتعاون أوروبي ـ متوسطي أو أوروبي مع لبنان ومع الدول العربية. بريطانيا هي الآن أكثر حماسة إلى جانب الولايات المتحدة لتوجيه الضربات ضد العرب. ويهمني للأمانة أن أقول لكم إن السفير البريطاني عندما اطلع على أننا وجهنا هذه الدعوة للجان المشتركة أرسل لي رسالة يقول فيها انه اطلع على الدعوة لمناقشة الوضع في العراق، وانه قد ترغبون في قراءة الورقة المرفقة مع هذه الرسالة وهي عبارة عن ترجمة لتقرير صادر عن لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة حول مقدرات العراق في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونقرأ في التقرير رسالة تاريخ ٦ شباط عام ١٩٩٨ فنجد ما تفضل به الوزير فارس بويز بأن اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة نزع الأسلحة المحظورة «انسكوم» فإنها الفت بموجب القرار ٦٨٧ الصادر في نيسان عام ١٩٩١ والذي وضع شروط وقف إطلاق النار لإنهاء حرب الخليج يلزم العراق ان:

ـ يقبل تدمير أو نزع أو إبطال لمفعول جميع أسلحته النووية والكيميائية والجرثومية والصواريخ البلاستيكية التي يصل مداها إلى ١٥٠ كيلومتراً وان يتعهد ألا يقوم بتطوير هذه الأسلحة.

والغريب انه في الرسالة نفسها يعددون ما قامت به اللجنة فتقول إن اللجنة استطاعت أن تدمّر ما يأتي:

ـ ٣٨ ألف سلاح من الأسلحة الكيميائية.
ـ ٨٤ ألف ليتر من مواد الأسلحة الكيميائية الحية.
ـ ٤٨ صاروخاً.
ـ ٦ أجهزة من أجهزة إطلاق الصواريخ.
ـ ٣٠ رأساً من رؤوس الصواريخ الحربية الخاصة بالأسلحة الكيمياوية والجرثومية.
ـ مئات المعدات لإنتاج الأسلحة الكيمياوية.

وحسب التقرير الوارد في الرسالة البريطانية أيضاً أن العراق كان قد ادعى بأن مشروع انتاج غاز الأعصاب فشل، ولكن اللجنة اكتشفت أن للعراق المقدرة على إنتاج هذا الغاز ويمكن مئة كيلوغرام من الغاز إذا تم إطلاقه من سطح المبنى في مكان مكتظ بالسكان أن يقتل ثلاثة ملايين شخص، هذا ما ورد في الرسالة. فإذا كان هناك قدرة للعراق لإنتاج هذا الغاز، وإذا كان ممنوعاً تغيير النظام في العراق أو تغيير صدام حسين، إذا ما هو الهدف ومن هو»؟

نص التوصية

أصدرت اللجان النيابية المشتركة يوم أمس ١٧/٢/١٩٩٨ توصية دعت إلى «ضرورة رفع الحصار عن العراق وشعبه لأنه يشكل إدانة وعقاباً في غير محلهما لشعب العراق وليس للنظام

المسؤول عن الحروب والتوترات» والتمسك بوحدة الأراضي العراقية.

وهنا نص التوصية

«١ ـ التنديد بشدة بالمعايير المزدوجة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ومن يؤيد الخيار العسكري وسياسة الحصار المفروضة على أكثر من دولة عربية وإسلامية تحت ستار إبداء الحرص على تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي. واستثناء إسرائيل من تطبيق القرارات الصادرة عن المؤسسة الدولية نفسها وعليه رفض مبدأ اللجوء إلى القوة ضد العراق واستهداف منشآته، لأنها ملك للشعب العراقي، وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة لقيادة ديبلوماسية هادئة في إطار معالجة المسألة العراقية.

٢ ـ تأكيد التمسك بوحدة الأراضي العراقية وإدانة العمليات العسكرية التركية وأي محاولة لإنشاء حزام أمني أو منطقة عازلة في شمال العراق.

٣ ـ إدانة التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي باعتباره يمثل تهديداً مباشراً لأمن منطقتي الخليج والشرق الأوسط واستقرارها ويسيء إلى العلاقات التركية ـ العربية.

٤ ـ المطالبة برفع الحصار عن العراق وشعبه لأنه يشكل إدانة وعقاباً في غير محلهما لشعب العراق وليس للنظام المسؤول عن الحروب والتوترات.

٥ ـ دعوة الإتحادين البرلماني العربي وجامعة الدول العربية إلى ممارسة الضغوط المناسبة لإتاحة الفرصة للشعب العراقي لإنتاج نظامه السياسي الذي يلائم حرية اختياره.

٦ ـ تأكيد علاقة المصير بين البلدان العربية تعكسها الجغرافيا والتاريخ واللغة والمصالح والتراث الإنساني المشترك، وتعبر عن مسؤولية متماثلة حيال صوغ مستقبل زاهر بازدهار الإنسان العربي».

لبنان رحب باتفاق أنان والقيادة العراقية

* بويز: فتح القصور لإسقاط كل ذرائع العمل العسكري

رحب لبنان يوم أمس ٩٨/٢/٢٤ بالإتفاق الذي توصل إليه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع القيادة العراقية وشدد وزير الخارجية فارس بويز على «أن عملية فتح القصور تهدف إلى إسقاط كل الذرائع للقيام بأي عمل عسكري».

في مؤتمر صحافي عقده وزير الخارجية اللبنانية يوم ٩٨/٢/٢٤ في قصر بسترس سئل فيه عن تعليقه على الإتفاق وهل تقبله الولايات المتحدة، فأجاب «كنا منذ البداية من المطالبين

بحل سياسي وديبلوماسي لمشكلة العراق. وكنا قد طالبنا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بأن يقوم بهذه المهمة، لا بل كنا من المشجعين له وقلنا ان من وظيفة الأمين العام ومسؤولياته ألا يوفر أي جهد ديبلوماسي لإنهاء هذه الأزمة. إننا نبدي ارتياحنا اليوم إلى ما توصل إليه الأمين العام من حلول لهذه المشكلة: مؤكدين أن عملية فتح القصور تهدف ويجب أن تهدف إلى إسقاط كل الذرائع للقيام بأي عمل عسكري ولكن هذا لا يغنينا عن مطالبتنا بأن تكون الرقابة أكثر توازناً، أي أن يتولاها مجلس الأمن والدول التي يتألف منها.

ومن هنا يأتي طرح تأليف هذه اللجنة السياسية إضافة إلى لجنة المراقبة التي لا تتألف إلا من خبراء أميركيين وبعض البريطانيين. وتأتي هذه اللجنة السياسية والديبلوماسية لتؤكد أو من المفترض أن تؤكد فعلاً ممارسة مجلس الأمن دوره الكامل.

وبالنسبة إلينا هناك نقطتان أساسيتان: الأولى أن نرى مجلس الأمن يمارس دوره كمجلس أمن دون هيمنة أو انحياز. والثانية أن نرى فعلاً قرارات المجلس مطبقة وليس التذرع بها من أجل ممارسة سياسات مختلفة. من هذا المنطلق، نأمل في أن تكون الإجراءات أو التفاهم الأخير الذي تم خاتمة لهذه المشكلة، وأن تعفى المنطقة من مزيد من الدمار الشامل والحروب التي كنا واثقين بأنها كانت ستفتح ثغراً من غير الممكن إغلاقها وتدفع بالمنطقة ولاعبي هذه العملية إلى المجهول.

وحول السؤال عن كيفية تفسير استمرار الاستنفار العسكري الأميركي وتهديدات الرئيس بيل كلينتون في ظل اتفاق أنان مع القيادة العراقية، قال وزير الخارجية اللبناني فارس بويز: «أعتقد أنه عندما تكلم الرئيس كلينتون لم يكن بعد على اطلاع كامل على تفاصيل الإتفاق الذي كان ينتظره من الأمين العام بينما كان في طريقه إلى باريس. اتصور أن البنود العريضة للإتفاق توحي أن الضمانات أعطيت لمراقبة حقيقية، كما توحي أن الأمين العام أعطى العراقيين هذا الضمان حول التوازن أو منطق الرقابة من خلال القبول بمبدأ تأليف هذه اللجنة الديبلوماسية.

*** رئيس الجمهورية اللبنانية الياس الهراوي يستقبل موفداً عراقياً**

استقبل رئيس الجمهورية مساء السبت ٩٨/٤/٤ في قصر بعبدا وزير العدل العراقي شبيب المالكي الذي سلمه رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين.

وقال المالكي بعد اللقاء: «زيارتي لفخامة الرئيس في إطار جولة أقوم بها بصفتي مبعوثاً شخصياً على عدد من الأقطار العربية لنقل تحيات السيد الرئيس صدام حسين وأطيب تمنياته إلى إخوانه العرب تقديراً لمواقفهم من الأزمة الأخيرة التي افتعلتها الإدارة الأميركية حول ما يسمى تفتيش المواقع الرئاسية والتي انتهت بتوقيع الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة في ٢٣ شباط الماضي ونزع فتيل الأزمة. وقد أحطت القادة العرب الذين التقيتهم بالتطورات التي أعقبت هذا الإتفاق وتم التأكيد أن العراق قد نفذ الإلتزامات المترتبة عليه، الأمر الذي يستدعي تنفيذ الأمم المتحدة ما يترتب عليها من التزامات في شأن رفع الحصار تنفيذاً للفقرة ٢٢ من قرار مجلس

الأمن ٦٨٧» والذي أنهى حرب الخليج.

وأضاف: «خلال لقاءات القادة العرب وبينهم فخامة الرئيس الياس الهراوي، تحدثنا عن أهمية التضامن العربي ووحدة الصف في هذه المرحلة التي تمر بها الأمة العربية، وقد وجدت من فخامة الرئيس تفهماً لما طرحت».

* في بيروت أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» ٨/ ٥/ ٩٨ أن وفداً أميركياً برئاسة وزير العدل الأميركي سابقاً رمزي كلارك وصل إلى مطار بيروت الدولي في طريقه إلى بغداد من طريق دمشق حاملاً كميات من الأدوية والمستلزمات الطبية لشعب العراق. وقال: «إن الوفد يعرب عن اهتمام الشعب الأميركي بشعب العراق. وهذه الرحلة تحصل دون إذن مجلس الأمن أو أي جهة أخرى، لأننا لا نطلب إذناً ممن يرتكبون الإبادة الجماعية ضد العزل من الأطفال والنساء والحوامل وكبار السن».

الموقف السعودي

* السعودية ترفض طلب أولبرايت الإجتماع بالخليجيين

رفضت السعودية ١٤/١١/٩٧ خطوة بالغة الأهمية ولكن «بطريقة دبلوماسية لبقة» طلباً تقدمت به وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لعقد اجتماع لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في الرياض تتحدث فيه عن الأزمة مع العراق، وكانت أولبرايت قد طلبت زيارة السعودية بعد مشاركتها في مؤتمر الدوحة الإقتصادي الذي تقاطعه السعودية على الرغم من الضغوط الأميركية. ورحب المسؤولون السعوديون بزيارة الوزيرة الأميركية ولكنهم أبلغوها بأن قصر الوقت وانشغالهم باستقبال زوار دوليين ومن بينهم رئيس جنوب أفريقيا نلسون مانديلا يجعلان من الصعب جداً ترتيب اجتماع سريع لوزراء خارجية دول المجلس. ولم تكن زيارة أولبرايت للسعودية مقررة من قبل، ولكن يبدو أن تطورات الأزمة بين واشنطن وبغداد، واحتمال تدهورها إلى مستوى المواجهة العسكرية، ورغبة واشنطن بالحصول على غطاء عربي لأي تصعيد محتمل ضد العراق، قد دفعت بأولبرايت لطلب زيارة السعودية. ويظهر هذا الموقف السعودي مدى الصعوبات التي ستواجهها واشنطن في محاولاتها لتعبئة الدعم العربي لأي مواجهة عسكرية مع بغداد.

* أولبرايت تغادر الرياض من دون بيان مشترك.

وأنباء عن خلافات حول العراق و«التسوية»

بدا يوم أمس ١٧/١١/٩٧ أن خلافات في وجهات النظر الأميركية والسعودية حول طريقة حل الأزمة مع العراق وفي شأن عملية التسوية في الشرق الأوسط ظهرت في المحادثات التي أجرتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت مع المسؤولين السعوديين وحالت دون صدور بيان مشترك في ختام زيارتها للرياض.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول سعودي رفيع المستوى قوله إن المسؤولين السعوديين شددوا في محادثاتهم مع أولبرايت على ضرورة إيجاد حل ديبلوماسي للأزمة بين العراق والولايات المتحدة التي لم تستبعد اللجوء إلى القوة. وقال المسؤول إن المحادثات التي

اختتمتها أولبرايت في الرياض يوم أمس ٩٧/١١/١٧ كانت صعبة مضيفاً أن «السعوديين أكدوا على قضية الخيار الدبلوماسي وإعطائه الفرصة الكافية من دون أية شروط من الطرفين ولم يتم التطرق إلى موضوع الخيار العسكري».

وجاء في البيان السعودي الرسمي حول محادثات أولبرايت مع المسؤولين السعوديين ان الوزيرة الأميركية أوضحت أن بلادها «ستسعى إلى حل دبلوماسي للأزمة الراهنة وقد أيدت المملكة هذا التوجه».

وقال المسؤول السعودي، ان «السعوديين طلبوا إعطاء الفرصة الكافية للخيار الدبلوماسي وقالوا إنهم يأملون أن يتم هذا الحل في أسرع وقت ممكن حتى لا يتفاقم الوضع».

وأوضح أن السعودية نشرت في نهاية زيارة أولبرايت بياناً منفصلاً لأن الولايات المتحدة رفضت ذكر «عملية السلام» في بيان مشترك.

وقال البيان السعودي إن «الجانب السعودي أعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية من أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح» لكنه أشار إلى «أن ما يعترض عملية السلام من مشاكل وعقبات مرده في الأساس الموقف المتعنت للحكومة الإسرائيلية وخروجها عن مبادىء وأسس عملية السلام المعروفة».

* في ٩٧/١١/٢٤ رحب الملك فهد بن عبد العزيز بتسوية الأزمة العراقية ونقلت عنه وكالة الأنباء السعودية «إعرابه في مجلس الوزراء عن رضاه التام عن الطريقة التي انتهت بها الأزمة».

الأزمة العراقية تطغى على مناقشات وزراء الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

استأثرت الأزمة العراقية بالجانب الأكبر من مناقشات اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ يوم أمس ٩٧/١١/٢٥ في الكويت على أن يختتم اليوم ٩٧/١١/٢٦.

ويشارك في هذا الإجتماع المخصص لقمة دول مجلس التعاون الخليجي المقرر عقدها في الكويت في (٢٠ كانون أول المقبل ١٩٩٧) وزراء خارجية السعودية والإمارات والكويت والبحرين وعمان وقطر.

وصرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل «نأمل أن تكون الأزمة التي اختلقت في طريقها الآن إلى الحل السلمي ونحن سعداء بذلك ونأمل ألا تتكرر» وشدد على أن «الطريق الوحيد لعودة العراق إلى الحظيرة الدولية هو تطبيقه الكامل لقرارات مجلس الأمن».

السعودية ترفض تقديم تسهيلات

نقلت وكالة «اسوشيتد برس» عن مسؤول سعودي رفيع المستوى قوله يوم أمس ١٩٩٨/٢/١ أن المملكة لن تسمح باستخدام أراضيها لشن هجوم على العراق برغم الرغبة

الأميركية «بتعاون كامل من جانب جميع دول المنطقة» وقال المسؤول السعودي بأن «السعودية لن تسمح بأي ضربات ضد العراق تحت أية ظروف انطلاقاً من أراضيها أو قواعدها نظراً إلى حساسية القضية في العالمين العربي والإسلامي» مضيفاً أن الرفض السعودي يسري أيضاً ضد قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز القيام بمثل هذه الهجمات.

*** الرياض جددت تحفظها عن القوة**

في الرياض ٥/٢/٩٨ نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» عن بيان للحكومة السعودية عقب زيارة قصيرة لوزير الخارجية البريطاني روبن كوك أن المملكة تقدر الجهود التي تبذلها لندن لاستصدار قرار من مجلس الأمن يعرب عن موقف موحد للمجلس في إطار مسؤوليته عن حفظ السلام والأمن الدوليين. ودعت العراق إلى السماح للجنة الخاصة بمواصلة عملها من دون معوقات وتمكين أعضائها من تنفيذ واجباتهم وشددت على ضرورة استنفاد كل الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة، لكنها حذرت العراق من أن عدم حل الأزمة بالوسائل الدبلوماسية ستكون له عواقب وخيمة تتحمل بغداد المسؤولية عنها.

وأبلغ دبلوماسي سعودي إلى «وكالة الصحافة الفرنسية» أن «المملكة لا تزال متحفظة عن توجيه ضربة محتملة إلى العراق وترى ضرورة تشجيع الجهود الدبلوماسية والاستمرار في ممارسة كل الضغوط السياسية على الحكومة العراقية لحل الأزمة وإقناعها بالتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة».

الرياض تعارض ضرب الشعب العراقي

تواصلت المواقف العربية المعارضة لتوجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق والداعية إلى تسوية الأزمة بالطرق السلمية، وكان أبرزها إعلان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود معارضة بلاده الصريحة لضرب العراق «كشعب وأمة».

وقد صرح الأمير سلطان بن عبد العزيز ٨/ ٢/ ٩٨ قائلاً «إن بلاده لا تحبذ ضرب العراق كشعب وأمة: لكننا نقول لصدام حسين أن يرضخ لقرارات مجلس الأمن حتى يحمي شعبه من المحن التي تعرض لها من قبل سبع سنوات». وسيحمل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل هذا الموقف إلى اجتماع لوزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الست في الكويت. وعلم في الرياض من مصادر قريبة من مركز القرار السعودي أن المملكة «لن نشارك في ضربة عسكرية لا بالمال ولا بالأرض ولا بأي شيء آخر» وإن هذا «هو موقفها النهائي».

وهذا الموقف السعودي جعل وزير الدفاع الأميركي يعلن في الطائرة التي نقلته إلى جدة أنه لن يطلب من المسؤولين السعوديين استخدام القواعد الأميركية في المملكة لمهاجمة العراق «لأننا نعتقد أن ذلك ليس ضرورياً». ورأى دبلوماسي عربي في الرياض أن «السعودية تخشى ألا

تؤدي الضربة إلا إلى إيذاء المدنيين الذين قد يستخدمهم صدام حسين دروعاً بشرية في المواقع الرئاسية (. . .) كما تخشى دول المنطقة أن تؤدي ضربة واسعة وقوية إلى تقسيم العراق». غير أن دبلوماسياً غربياً قال إن «الزعماء السعوديين ينتظرون أن يطلعهم كوهين على أهداف الضربة المحتملة وتفاصيلها لمعرفة ما إذا كانت تستهدف صدام خصوصاً». وأضاف إن المملكة «لا تعارض ضربة ضد الرئيس العراقي لكنها لا تريد هجوماً يستهدف الشعب العراقي، وفي غضون ذلك نسبت وكالة «الأسوشيتد برس» إلى مصادر عسكرية أن السعودية وضعت قواتها المسلحة في حال تأهب والغت كل الإجازات وعززت التدابير الأمنية على حدودها مع العراق.

*** الأزمة العراقية: عبد الله في القاهرة**

بدأ الإرباك واضحاً على الساحة العربية وسط مؤشرات على أن الحرب آتية لا ريب فيها، على الرغم من تحركات سياسية على أعلى المستويات، أبرزها وصول ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى القاهرة في زيارة قال ان الهدف منها حث صدام على الاستماع إلى «صوت العقل» وتجنيب العراقيين عواقب الضربة الأميركية حيث التقى على الفور بالرئيس المصري حسني مبارك.

وشددت مصر والسعودية في أعقاب اللقاء على أهمية مساندة كل الجهود المبذولة لحل الأزمة العراقية وعلى ضرورة أن ينفذ العراق قرارات الأمم المتحدة. وأوضح وزير الإعلام المصري صفوت الشريف أن «ثمة تطابقاً كاملاً في وجهات النظر حول أهمية مساندة كل الجهود الدولية والعربية الساعية إلى الحل السلمي وإلى تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي».

*** مواقف عربية**

في الرياض التقى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة الأمير سلطان بن عبد العزيز نظيره الكويتي الشيخ سالم الصباح. وأفادت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» انهما تطرقا إلى «آخر تطورات الأزمة التي افتعلها العراق مع الأمم المتحدة والجهود الدبلوماسية التي تبذلها المملكة العربية السعودية لحل هذه الأزمة».

وأشارت وكالة الأنباء السعودية «واس» إلى أن ولي العهد السعودي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز اطلع الملك فهد بن عبد العزيز «على النتائج الإيجابية للمحادثات المثمرة التي أجراها مع الرئيس المصري حسني مبارك».

*** الرياض تكرر رفضها تقديم تسهيلات لواشنطن**

جددت السعودية يوم أمس (١٥/٢/٩٨) رفضها استخدام أراضيها منطلقاً لهجوم محتمل على العراق وقالت إنها تفضل حلاً سلمياً للأزمة. ونقل التلفزيون السعودي عن النائب الثاني

لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود أن «المملكة ترفض استخدام قواعدها العسكرية فعلياً ومعنوياً» في توجيه ضربة إلى العراق وأضاف قائلاً: «نأمل في أن يتوصل الأطراف المعنيون في مجلس الأمن إلى اتفاق مع الحكومة العراقية يكون في مصلحة الشعب العراقي والسلام العالمي».

فهد يدعو لاستنفاد الوسائل الدبلوماسية

أكد الملك السعودي فهد بن عبد العزيز يوم أمس ١٦/٢/١٩٩٨ حرص بلاده على استنفاد «الوسائل الدبلوماسية كافية» من منطلق حرصها على «سلامة العراق ووحدة أراضيه». ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن وزير الإعلام السعودي فؤاد بن عبد السلام الفارسي قوله عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء ان «الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود جدد حرص المملكة على ضرورة استنفاد الوسائل الدبلوماسية كافة التي من شأنها إيجاد الحل المناسب للأزمة الراهنة». أضاف الفارسي «أكد خادم الحرمين الشريفين أن ما عبرت عنه المملكة العربية السعودية يأتي من منطلق حرصها على وضع حد لمعاناة الشعب العراقي وكذلك حرصها على سلامة العراق ووحدته الإقليمية». ولام الملك فهد الحكومة العراقية لفشلها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي «وبخاصة في ما يتعلق بمهمات اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل» وأكد «ضرورة امتثال حكومة بغداد لقرارات مجلس الأمن».

وفي ١٧/٢/٩٨ أمل نائب وزير الداخلية السعودي الأمير أحمد بن عبد العزيز أن «تسفر الجهود الحالية عن تجنيب المنطقة المخاطر والآلام».

* الملك فهد خلال محادثاته مع الرئيس الإيراني السابق

فرضت الأزمة العراقية حضورها على محادثات الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني في الرياض حيث أعرب الملك فهد بن عبد العزيز خلال محادثاته مع رفسنجاني يوم ٢١/٢/ ٩٨ عن أمله بأن تنجح المهمة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في العراق في تجنيب البلاد وشعب العراق المزيد من المعاناة. ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن الملك فهد قوله إنه يأمل «بنجاح مهمة أنان في إيجاد حل دبلوماسي وتجنيب العراق والشعب العراقي المزيد من المآسي». وقال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية بعد لقائه رفسنجاني بأن لديه أملاً كبيراً بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة العراقية الجارية حول عمليات التفتيش عن الأسلحة العراقية «الأمل الكبير أن تحل زيارة السيد كوفي أنان الموضوع حلاً سياسياً. هذا كل ما يتوخاه كل إنسان محب للسلام والأمن والاستقرار».

الموقف السعودي من اتفاق العراق والأمم المتحدة

أبدت السعودية في بيان صدر عن الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء برئاسة الملك فهد

بن عبد العزيز «ارتياحها إلى ما أعلن عن تمكن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان من توقيع اتفاق بين العراق والأمم المتحدة آملة أن يكون هذا الإتفاق متوائماً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

* أمل وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن يطبق العراق الإتفاق من أجل التوصل إلى رفع العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠.

وأكد دبلوماسي غربي في الرياض «أن الأزمة أظهرت وجود تحفظ سعودي على موقف الولايات المتحدة الداعي إلى توجيه ضربة إلى العراق وأن السعوديين أبدوا تعاطفاً مع العراق كشعب».

*** الفيصل: تطبيق العراق للقرارات سيتبعه رفع العقوبات والتطبيع**

أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل يوم أمس ٩٨/٣/١ أن بلاده ترى أن الأزمة العراقية «قد انتهت» و«أن المطلوب من العراق هو المطلب الدولي وليس فقط مطلب السعودية وهو تطبيق قرارات مجلس الأمن بالكامل فإذا تم تطبيقها فإن وضع العراق سيحل بكل جوانبه ومن بينها التطبيع». وأضاف «إننا نتفق مع مصر على أنه إذا حلت الأزمة العراقية مع مجلس الأمن بالطرق السلمية فالأمل معقود بأن تؤدي الخطوة التالية إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن فإذا طبقت فإنها ستكون الطريق إلى رفع العقوبات عن العراق». وأكد «إننا نتعاطف بالكامل مع الشعب العراقي والمعاناة العراقية، ولذلك فإننا ندعو إلى سرعة تطبيق قرارات مجلس الأمن حتى يتم رفع العقوبات». ورفض الفيصل الحديث عن «أزمة مؤجلة» بين العراق والأمم المتحدة وقال: «لا أدري من أين جاء هذا التعبير بأن الأزمة ما زالت مؤجلة، نحن نأمل أن يشكل الإتفاق الذي وقعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بغداد حول تفتيش المواقع الرئاسية بداية للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وإذا صح ذلك فنحن نعتبر أن الأزمة انتهت».

*** بغداد ترفض المساعدات السعودية**

رفضت بغداد يوم أمس ٩٨/٦/٢٨ «رفضاً قاطعاً» المساعدات السعودية وحملت على المسؤولين السعوديين قائلة إن «العراق لا يريدكم ولا يريد مساعداتكم».

وخاطبت صحيفة «الثورة» المسؤولين السعوديين قائلة «إن الشعب العراقي ليس محتاجاً إلى أموالكم. إن شعب العراق يأنف من قبول مساعدتكم ويرفضها رفضاً قاطعاً». وأضافت إن شعب العراق «لن يوفر لكم فرصة أن تمنوا عليه أو تسجلوا موقفاً على حسابه بل لن يوفر لأحد فرصة أن يبيض وجوهاً اسودت لكثرة ما ارتكبت من جرائم وآثام في حق شعب العراق والأمة العربية».

وكانت السعودية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع بغداد قد أعلنت في السابع من

حزيران عن عزمها على تقديم مساعدات غذائية وطبية إلى الشعب العراقي. وأفادت وكالة الأنباء السعودية أن هذا الأمر تقرر «بتوجيهات» من الملك فهد بن عبد العزيز وولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز. وشدد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام في المملكة الأمير سلطان بن عبد العزيز يوم الأربعاء الماضي الواقع في ١٩٩٨/٦/٢٤ على أن المساعدات «تأتي ضمن السياسة السعودية لمساعدة كل شعب محتاج ولا تدخل ضمن سياسة التطبيع» مع العراق.

وردت صحيفة «الثورة» أنه «مهما يكن من شأن إيضاح سلطان وتطمينه فإننا نقول له لا أهلاً وسهلاً بك ولا بمساعداتك. إن شعب العراق الأبي الذي تعرفون ليس محتاجاً إلى أموالكم (...) فوفروها لحاجاتكم أنتم. وفروها لدفع نفقات إسكان القوات الأجنبية التي تحتل بلادكم ولصفقات شراء الأسلحة وغير الأسلحة التي تفرض عليكم».

ويذكر أن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع السعودية بعد أيام من نشوب حرب الخليج عام ١٩٩١. وأبدت بغداد مرات عدة رغبتها في الحوار مع الرياض.

مجلس التعاون الخليجي

*** اجتماع طارىء لوزراء مجلس التعاون الخليجي يدعو العراق للإذعان ويحمله مسؤولية العدوان**

طالبت دول مجلس التعاون الخليجي العراق (٩٨/٢/١١) بالتعاون مع الأمم المتحدة معتبرة أنه يتحمل المسؤولية عن هجوم عسكري أميركي محتمل عليه بسبب تعنته. وفي بيان اتسم بلهجة قاسية جداً ونشر في ختام اجتماع طارىء لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت، حذر المجلس بغداد من أن «السبيل الوحيد لتجنيب الشعب العراقي المخاطر والمعاناة اللتين يتعرض لهما هو تنفيذ النظام العراقي للقرارات التي أجمعت الأسرة الدولية على وجوب تنفيذها».

وأكد البيان انه «سعياً لتجنيب الشعب العراقي التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة فإن المجلس يدعو النظام العراقي إلى التجاوب مع المساعي المبذولة لتنفيذ كافة الإلتزامات المطلوبة منه بإلغاء القيود التي فرضها على أعمال المفتشين الدوليين» وحمل المجلس «النظام العراقي وحدة مسؤولية نتائج هذه الأزمة».

*** في سلسلة المواقف والتحركات العربية ناشد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جميل الحجيلان بغداد «سد باب الذرائع» أمام ضربة عسكرية أميركية. وقال في تصريح للـ«بي. بي. سي» إن** «الاعتداء على العراق هو اعتداء على بلد عربي ولكن يجب أن نسد باب الذرائع كما يجب أن يساعد العراق إخوانه الذين يعملون من أجله على ألا يتيح الفرصة لكي يدبر شيء لا

نتمناه نحن ولا يتمناه العراق» ورأى «في الحشود العسكرية التي بدأت تتكاثر في الخليج مدعاة لقلق كل دول مجلس التعاون ولذلك فإن دول المجلس قد ساندت كل المساعي في السر والعلن من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة».

موقف المجلس من اتفاق بغداد والأمم المتحدة

رحب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جميل إبراهيم الحجيلان بالإتفاق وأعرب عن أمله أن يؤدي إلى رفع العقوبات المفروضة على بغداد مشدداً على ضرورة تركيز مجلس الأمن انتباهه الآن على دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام.

«قمة مجلس التعاون الخليجي»
الحركة نحو طهران وبغداد

حددت قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في دولة الكويت بين ٢٠ و٢٢ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ الخطوط العريضة للوجهة التي تسير عليها قضية من القضايا المحورية في العالمين العربي والإسلامي وفي منطقة الخليج وهو «ملف العراق».

وقد جاء انعقاد القمة الخليجية في ظل ظرف إقليمي دقيق حيث عادت درجة التوتر إلى الارتفاع بين بغداد والأمم المتحدة حول مسألة تفتيش الخبراء الدوليين للمقرّات الرئاسية العراقية الذي تصر بغداد على منعه بأي ثمن. والمتتبع للتطورات الخليجية في الأسابيع التي سبقت القمة يلاحظ أن معظم الوسائل الإعلامية الخليجية كانت ترفع الصوت عالياً وتطالب برفع الحصار عن العراق وعن شعبه. وكان تصريح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لدى وصوله إلى الكويت لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي بضرورة «عدم الوقوف على اطلال الماضي» صب في خانة الدعوة إلى طي صفحة النزاع مع بغداد والإلتفات إلى التهديدات الخطيرة التي تواجه الأمة العربية.

ضف إلى ذلك فإن الأميركيين قد تفاجئوا بانضمام دول خليجية رئيسية إلى قمة مجلس التعاون ومن بينها الكويت المعنية أكثر من غيرها بالمسألة العراقية حيث كان وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد الصباح قد أعلن أثناء زيارته إلى القاهرة عن رفض بلاده لضرب العراق عسكرياً. إلا أن مصادر مطلعة شددت على أن موقف الإمارات العربية المتحدة والذي أثار «مشكلة صغيرة» أثناء صياغة البيان الختامي للقمة ينبع من هاجس يتمثل في مناورة بسيطة وفعالة في الوقت نفسه وهي الضغط في اتجاه المصالحة مع العراق كلما لاحت بوادر تقارب خليجي - إيراني حيث تخشى أبو ظبي من أن هذا التقارب قد يكون على حساب تسوية مشكلة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

ومن هنا جاءت لهجة البيان الختامي للقمة أكثر تشدداً من المتوقع مع العراق حيث طالب البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي، بغداد بالإعتراف بانتهاك المواثيق والقوانين العربية مثل ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك.

وكان رد الفعل العراقي عنيفاً بعد انتهاء القمة حيث قام بتحميل «النظام الكويتي» مسؤولية التشدد المذكور والذي يعتبر أن الاستجابة لأي من المطالب الواردة في البيان الختامي كفيل بإبقاء العقوبات إلى الأبد على العراق.

البيان الختامي للقمة الخليجية

في ما يأتي النص الحرفي للبيان الختامي الذي صدر عن القمة الثامنة عشرة لزعماء دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت من ٢٠ كانون الأول إلى ٢٢ منه، وفق ما وزعته الأمانة العامة للمجلس:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت في الفترة من ٢٠ ـ ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ الموافق ٢٠ ـ ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٧م، برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وبحضور أصحاب الجلالة والسمو

صاحب السمو الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الشيخ / عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.

صاحب السمو الملكي الأمير / عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.

صاحب الجلالة السلطان / قابوس بن سعيد سلطان عمان.

صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

وشارك في الإجتماع معالي الشيخ / جميل بن إبراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

استعرض المجلس الأعلى تطور مسيرة التعاون والعمل المشترك في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية، منذ الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى، كما اطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وأكد الرغبة الصادقة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون بما يحقق الأهداف السامية التي جسدها النظام الأساسي، والسير نحو آفاق ارحب وأشمل، لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية تلبية لتطلعات وطموحات دول المجلس وشعوبها وبما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء في المنطقة.

مسيرة التعاون المشترك:

انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى إنشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاية، تتولى إبداء الرأي في ما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور.

الشؤون العسكرية:

في المجال العسكري وافق المجلس الأعلى على القرارات المرفوعة من أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في اجتماعهم السادس عشر الذي عقد في الدوحة، وخاصة ما تعلق منها بالخطوات العملية لربط دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة للأغراض العسكرية والتغطية الرادارية والإنذار المبكر، والتمارين العسكرية.

وعبر المجلس عن ارتياحه إلى الخطوات التي قطعها التعاون العسكري في مختلف المجالات، مؤكداً أهمية الاستمرار في تنفيذ كل الجوانب المتعلقة بالتعاون العسكري ورفع كفاية القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس ترسيخاً لوحدة الهدف والانتماء والمصير المشترك.

وفي الجانب الأمني، صادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم السادس عشر، بما في ذلك ما تعلق منها بتسهيل إجراءات تنقل المواطنين، وانسياب السلع، وحركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، ومن أهمها: إصدار الجوازات المقروءة آلياً، لمواطني دول المجلس خلال مدة لا تتجاوز عامين وذلك للاستغناء عن تعبئة بطاقات الدخول والخروج لمواطني دول المجلس في الدول التي لا تزال تعمل بها، وتحسين الاداء في المنافذ البرية، بتكثيف جهد العاملين فيها والاستعانة بأكثر الأجهزة تقدماً.

الشؤون الإقتصادية:

استعرض المجلس الأعلى تقارير ونتائج اجتماعات الللجان الوزارية حول مسيرة التعاون الإقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون.

فما تعلق منها بإقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس واستكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي أخذ المجلس الأعلى علماً بما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والإقتصادي، وأبدى ارتياحه لما تم إنجازه من تصنيف السلع. ووجه باستكمال الإجراءات الهادفة لتحقيق قيام الإتحاد الجمركي، بما في ذلك اقتراح توحيد نسبة الرسوم الجمركية على قوائم السلع وتاريخ البدء بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس.

وتأكيداً لأهمية التعاون والترابط بين دول المجلس في مجال المصارف وتعزيزه، قرر المجلس الأعلى السماح للمصارف إلوطنية في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفق الضوابط المعدة لذلك. كما قرر السماح لبنك

الخليج الدولي بفتح فروع له في دول المجلس.

وتأكيداً لربط المصالح الإقتصادية لدول مجلس التعاون والتنسيق بينها في مشاريع البنية الأساسية، وجه المجلس الأعلى بالشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي، ووافق على تملك وإدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تدار على أسس تجارية.

واستمراراً للخطوات التي تتخذها دول المجلس في تحديث أنظمتها الإقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار بها، وبهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص من الداخل والخارج، فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري باعتماد النظام (القانون) النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي بدول المجلس. وقوم المجلس الأعلى الأوضاع الإقتصادية بدول المجلس، وأبدى ارتياحه للإزدهار الملحوظ في اقتصادات دوله وأشاد بما يقوم به القطاع الخاص من استثمارات في مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية.

كما أخذ المجلس الأعلى علماً بالورقة المقدمة من دولة الكويت حول الأبعاد الاستراتيجية للنمو والتكامل الإقتصادي لدول المجلس، وما احتوت عليه من مضامين إيجابية وأركان أساسية لاستراتيجية النمو الإقتصادي في دول المجلس في الأجلين المتوسط والطويل، وقرر إحالتها للجنة التعاون المالي والإقتصادي لدراستها.

الشؤون القانونية:

وافق المجلس الأعلى على النظام (القانون) المدني الموحد لدول المجلس وسمي وثيقة الكويت، والنظام (القانون) الجزائي الموحد لدول المجلس، وسمي وثيقة الدوحة، وكلاهما مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، وهما نظامان استرشاديان يساهمان في توحيد أنظمة القضاء في دول المجلس.

شؤون الإنسان والبيئة:

استعرض المجلس الأعلى التوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري حول التعاون المشترك في شؤون الإنسان والبيئة.

وإذ يثمن المجلس الأعلى ما تقوم به الدول الأعضاء من خطوات لتوطين الوظائف في الدول الأعضاء وتيسير انتقال العمالة الوطنية في ما بين دول المجلس، ليؤكد أهمية تبني سياسات سكانية تضمن التجانس والاستقرار والأمن لشعوب دوله.

وفي مجال المحافظة على البيئة، أقر المجلس الأعلى ثلاثة أنظمة للمحافظة

على الحياة الفطرية وإنمائها، والتعامل مع المواد المشعة، وإدارة النفايات، والإجراءات الواجب الإلتزام بها في نقل النفايات الخطرة فيما بين دول المجلس، وذلك تمشياً مع الأنظمة الدولية التي تعالج مثل هذه الأمور وتمثل الحد الأدنى من متطلبات الحماية.

واستناداً لقرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم السادس عشر قرر المجلس الأعلى الموافقة على الآليات والإجراءات المتعلقة بتسهيل انتقال وتبادل الأعضاء بين مراكز زراعة الأعضاء في دول المجلس.

الشؤون السياسية:

* تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت

بحث المجلس الأعلى في مستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وأكد على ضرورة تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن دون انتقاء، وخاصة ما تعلق منها بإزالة أسلحة الدمار الشامل التي لا تزال في حوزة العراق، وإطلاق سراح الأسرى من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة كامل الممتلكات الكويتية، والامتثال للقرار ٩٤٩ بالامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي للدول المجاورة.

ويؤكد المجلس الأعلى أن قيام العراق بغزو واحتلال دولة الكويت، هو خرق للمواثيق والشرعية العربية والدولية، ولذلك فإنه يتحتم على العراق الاعتراف بأنه قد انتهك ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة باحتلاله دولة الكويت. ويدعو المجلس الأعلى العراق لاتخاذ الخطوات الضرورية لإثبات نياته السلمية تجاه دولة الكويت ودول المنطقة قولاً وعملاً، وذلك من أجل تجنيب المنطقة ويلات تكرار تلك الكارثة، وتحقيق الأمن والإستقرار لجميع دول المنطقة.

وأعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء التصعيد الخطير الناجم عن توتر الموقف بين العراق والأمم المتحدة نتيجة استمرار الحكومة العراقية في إخفاء أسلحة بيولوجية وكيميائية خطيرة وفتاكة تهدد حياة الشعب العراقي الشقيق وشعوب المنطقة. وأشاد المجلس في هذا الصدد بتماسك الموقف الدولي ممثلاً بمجلس الأمن إزاء التصعيد الأخير، وجدد دعمه للجنة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ورئيسها في إطار تنفيذ مهمتها، ودعوته الحكومة العراقية للتعاون الجاد مع اللجنة بدون قيد أو شرط. وشدد على ضرورة تنفيذ

العراق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يحقق تخفيف العقوبات ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، تلك المعاناة التي تتعاطف دول المجلس حيالها والتي رحبت معها بصيغة النفط مقابل الغذاء لتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية لأبناء الشعب العراقي الشقيق، كما رحبت بكل مبادرة تخفف من تلك المعاناة.

وتابع المجلس الأعلى التطورات التي شهدها مؤخراً الوضع في شمال العراق، وعبر عن قلقه لانعكاسات تلك التطورات على المنطقة، وأكد مجدداً مواقفه الثابتة بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

*** قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:**

أ ـ قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة

استعرض المجلس الأعلى تطورات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكرر أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً.

كما استعرض المجلس الأعلى تصريحات فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي عبر فيها عن رغبته باللقاء بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمع إلى ترحيب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بهذا التوجه، ورحب المجلس الأعلى بأي لقاء يعقد بين قيادتي البلدين.

وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس مطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادىء وقواعد القانون الدولي، بما في

ذلك القبول بإحالة القضية على محكمة العدل الدولية.

ب ـ العلاقات مع إيران

انطلاقاً من مواقف دول مجلس التعاون الثابتة لإرساء علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي ضوء المؤشرات والتصريحات الإيجابية للمسؤولين الإيرانيين حول توجهات حكومة إيران للعمل على فتح صفحة جديدة للعلاقات مع دول مجلس التعاون، بحث المجلس الأعلى مستجدات العلاقات مع إيران معرباً عن أمله في أن تشهد المرحلة القادمة تطوراً إيجابياً وعملياً في العلاقات بين الجانبين من أجل بناء الثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

*** مسيرة السلام في الشرق الأوسط:**

تدارس المجلس الأعلى مسيرة السلام في الشرق الأوسط وما تعاني منه من تعطيل خطير ناتج من عدم تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لالتزاماتها المترتبة على الاتفاقات الإنتقالية الموقعة من الجانب الفلسطيني، واتخاذها خطوات انفرادية تستبق مفاوضات الحل النهائي، ومن هذه الخطوات توسيع وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض الحصار الإقتصادي على المواطنين الفلسطينيين وإعاقة فرص التنمية الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتنافى مع روح ومبادىء مسيرة السلام ونصوص الإتفاقات الموقعة في إطارها.

وإذ يعبر المجلس الأعلى عن رفضه المطلق لسياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية هذه، فإنه يطالبها بالوفاء بكافة التزاماتها الخاصة بالإتفاقات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها استكمال مراحل إعادة الانتشار في الضفة الغربية وبدء مفاوضات الوضع الدائم مع الجانب الفلسطيني، بما يحقق الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. كما يطالب المجلس الأعلى باستئناف الحكومة الإسرائيلية المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت إليه الجولات السابقة، وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود القائمة في الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م وفقاً للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، وانسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وإعادة كافة الأراضي اللبنانية المحتلة إلى السيادة اللبنانية وفقاً للقرار ٤٢٥.

وإذ يقدر المجلس الأعلى جهود الإدارة الأميركية المبذولة في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وكذلك جهود روسيا الاتحادية، ليدعوهما إلى مواصلة وتكثيف دورهما في سبيل استئناف المفاوضات على كافة المسارات وإعادة المسيرة السلمية إلى وضعها الطبيعي الصحيح.

ويشيد المجلس بالإجماع الدولي لدعم ومؤازرة استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة، واستئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وصولاً إلى تحقيق السلام العادل والشامل. وفي هذا الصدد يقدر المجلس الأعلى الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ودعمه السياسي والإقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

*** نزع أسلحة الدمار الشامل:**

أعرب المجلس الأعلى عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وأكد المجلس الأعلى ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

*** ظواهر التطرف والعنف والإرهاب:**

يؤكد المجلس الأعلى مجدداً أن التطرف والعنف والإرهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بذاتها، ويعيد تأكيد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه المطلق لكافة أنواع العنف والإرهاب أياً كان مصدره. وعبر المجلس عن أسفه لقيام بعض الدول بإيواء العناصر الإرهابية المتطرفة تحت شعار حماية حقوق الإنسان، ويدعو المجلس الأعلى هذه الدول إلى التمييز بين هذه الحقوق وما تقوم به هذه العناصر من أعمال وممارسات إرهابية هدامة تهدد أمن وسلامة الدول وتعرض مواطنيها والمقيمين فيها لأخطار بالغة. كما يدعو هذه الدول إلى العمل على منع استغلال هذه العناصر والجماعات المتطرفة والإرهابية لأراضيها وقوانينها من أجل الحصول على التمويل والسلاح، وممارسة أي نشاطات أخرى تهدد أمن وسلامة الدول، ويدعو إلى عقد اتفاق دولي لمحاربة الإرهاب.

كما يعرب المجلس الأعلى عن رفضه واستنكاره لما صدر عن البرلمان

الأوروبي وغيره من المنظمات والهيئات الأخرى من تعرض لشؤون القضاء وسير العدالة في دول المجلس واعتبار ذلك تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية، من شأنه أن يشجع على ارتكاب الجريمة والأعمال الإرهابية ومن ثم التأثير سلباً على أمن واستقرار المنطقة.

وفي الختام، رحب المجلس الأعلى بقرار مؤتمر القمة الإسلامي الثامن الذي عقد في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال فترة من ٩ ـ ١١ ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٩٧م، باستضافة دولة قطر لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠٠٠م.

وعبر الملجس الأعلى عن بالغ تقديره لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، ولحكومة وشعب دولة الكويت لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيداً بالترتيبات التي أعدت لاستضافة هذا الإجتماع.

كما نوه قادة دول المجلس بالدور الكبير الذي أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لإدارة الاجتماعات مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى قرارات ونتائج هامة سعياً لتحقيق تطلعات شعوب دول المجلس.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته التاسعة عشرة، إن شاء الله، في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٨م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر في الكويت، ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ

الموافق ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٧م

موقف الجمهورية اليمنية

الرئيس اليمني علي عبد الله صالح: ضرب العراق لن يفيد أميركا

قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تاريخ ١٣/١١/٩٧ إن أي ضربة أميركية للعراق لن تحقق في رأيه الأهداف الأميركية ولكن ستزيد الظروف في المنطقة تعقيداً و«ستقوي عزيمة الشعب العراقي وإصراره على مواجهة التحدي الأميركي».

ووصف الرئيس علي صالح رداً على سؤال آخر الأزمة القائمة بأنها بين العراق والولايات المتحدة وليست بين العراق والأمم المتحدة. وشكا من تعنت أميركي في الموضوع.

علي عبد الله صالح يؤكد لصحيفة «الحياة»

قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في حديث لصحيفة «الحياة» تاريخ ١٤/١١/٩٧ إن «موقفنا مع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والإخوان في العراق قالوا لنا إنهم نفذوا هذه القرارات، إنما هناك تعنت أميركي لإيجاد مبررات لاستمرار الوجود الأميركي المكثف في المنطقة، ويبدو أن الولايات المتحدة تريد توجيه ضربة ثانية إلى العراق، وفي اعتقادنا أن ضربة عسكرية لن تحقق ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأميركية، ولكن ستزيد الأمور تعقيداً في المنطقة، والشعب العراقي ستتقوى عزائمه وتزيده صموداً وإصراراً في مواجهة هذا التحدي الأميركي». وأضاف «نحن نؤيد وجود لجنة عادلة سواء شاركت فيها أميركا أو غيرها، ولكن شرط أن تكون عادلة وألا يكون لها موقف كل يوم. يجب أن تحدد ما تريد في بداية الأمر، فليس من الإنصاف أن نخلص من مشكلة فتطلع (اللجنة) مشكلة جديدة. المفروض أن تحدد إنني أريد هذا، وإذا لم يتعاون العراق يتحمل المسؤولية».

* صدام حسين يبلغ نظيره اليمني

أعلن مصدر رسمي يمني أن الرئيس العراقي صدام حسين أبلغ نظيره اليمني علي عبد الله صالح في رسالة نقلها إليه يوم ٧/٢/٩٨ وزير العدل العراقي شبيب المالكي «استعداده لفتح جميع المواقع التي يطالب خبراء اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لنزع أسلحة العراق بتفتيشها شرط أن يؤدي ذلك إلى رفع الحظر المفروض على العراق». وقال مصدر دبلوماسي في صنعاء إن بغداد تصر على الرغم من ذلك على مشاركة دبلوماسيين من الدول الأعضاء في مجلس الأمن في عمليات التفتيش. وأوضح المصدر اليمني أن الرئيس صالح أبلغ السفيرة الأميركية في صنعاء باربرة بودين بالاقتراح العراقي.

تظاهرات في صنعاء

تظاهر حوالي خمسة آلاف شخص في صنعاء تاريخ ١٤/٢/٩٨ دعماً للعراق، ودعوا

الحكومة إلى إطلاق الحريات الشعبية وترك الناس تعبر عن دعمها لبغداد.

ومهرجان التأييد للعراق دعت إليه سبعة أحزاب معارضة. ونشر حوالي (٥٠٠) جندي إضافة إلى عدد كبير من رجال الأمن حول مقر مركز الدراسات والبحوث العراقي في شارع بغداد حيث نظم التجمع. وطالب أحد الخطباء عبد الملك المخلافي، أمين عام التنظيم الوحدوي الناصري، الحكومة اليمنية «بإطلاق الحرية للفعاليات السياسية والنقابية للتظاهرة» مشدداً على أن «قضية العراق هي قضية الأمة العربية» وحاولت قوات الأمن أكثر من مرة التدخل لتفريق التظاهرة. ومن بين الأحزاب السبعة المنظمة للتظاهرة وللمهرجان التجمع اليمني للإصلاح والحزب الإشتراكي اليمني.

* نقلت وكالة «سبأ» اليمنية ٩٨/٢/١٦ عن نائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور بعد استقباله السفيرة الأميركية في صنعاء بربارة بودين أن «السياسة الثابتة للجمهورية اليمنية تتمثل في رفض ضرب العراق ورفع الحصار الجائر الذي يعانيه الشعب العراقي الشقيق» منذ ١٩٩٠.

الرد اليمني على الإتفاق بين بغداد والأمم المتحدة

في صنعاء، رحب وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني بهذا «الإنفراج الذي يجنب المنطقة حال التوتر والتصعيد الذي لا يخدم الأمن والسلام الدوليين» وأمل أن يسفر تنفيذ الإتفاق «عن إنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق ورفع الحظر».

* في صنعاء، أصدر مجلس الوزراء اليمني بياناً جاء فيه إن اتفاق بغداد «أعطى دفعاً قوياً لتفعيل دور الأمم المتحدة في حل النزاعات في العالم سلمياً» وأمل أن «يعمل مجلس الأمن بالروح والعزيمة نفسيهما في تنفيذ قراراته ذات الصلة بالصراع في منطقة الشرق الأوسط وإلزام إسرائيل تنفيذ تلك القرارات».

* جدد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ٩٨/٦/١٧ لدى استقباله نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان دعمه للعراق في سعيه إلى رفع «الحصار الجائر» المفروض عليه منذ نحو ثماني سنوات. وأفادت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن رمضان نقل إلى علي صالح رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين «تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والمستجدات على الساحة العربية إضافة إلى العلاقة بين العراق ومجلس الأمن».

الموقف الأردني

العراق بعد الإنتخابات يشغل الأردنيين

ما إن انفض أمر الانتخابات حتى انشغل الأردنيون بتفاعلات الموقف في العراق، فلا يكاد يمضي يوم في خضم هذه الأزمة الناشبة الآن بين العراق والولايات المتحدة، حتى يخرج بيان أو ينظم اعتصام استنكاراً للتهديدات الأميركية، ومساندة للعراق.

وكان الأردن الرسمي قد أبدى تحولاً مختلفاً في سياساته إزاء العراق منذ لجوء الفريق حسين كامل وشقيقه صدام إلى أراضيه في صيف ١٩٩٥ وازداد التحول بعد إعدامهما عندما اختارا العودة طمعاً في عفو الرئيس صدام حسين.

إلا أن ضغط المصالح والجغرافيا يضطر الحكومة الأردنية برغم تغير تركيبتها إلى التمسك بخصوصية العلاقة مع العراق الذي يرتبط مع الأردن بعلاقات اقتصادية متنامية منذ حربه مع إيران بدءاً من العام ١٩٨٠ ويستفيد من الأردن كممر مهم له نحو العالم اقتصادياً وبشرياً، وهو بالمقابل يكافىء الأردن بحزمة اتفاقات اقتصادية تبدو على الرغم من الحظر الدولي محركاً للاقتصاد الأردني الذي كان قبل الحصار أكبر مستفيد من السوق العراقية، وهو لا يزال مستفيداً الآن ومن ضمن ذلك النفط المجاني الذي يمنحه العراق للأردن والذي يكاد يكون هو مصدر الطاقة الوحيد الذي تسير الحياة الإقتصادية من خلاله بعد توقف المساعدات الخليجية.

خلال هذا الأسبوع مرّ نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بعمّان في طريقه إلى نيويورك وهو يستعد للمرور بها في طريق العودة إلى بغداد. وعادة ما يكون هذا التوقف القصير موضع اهتمام من المسؤولين الأردنيين الذين يستمعون إلى التقييم العراقي للموقف ويقدمون نصائحهم حسب مقتضيات الموقف، وهذا ما جرى قبل أيام بين عزيز وولي العهد الأردني الأمير حسن حينما نصح الأردن العراق بأهمية الاستجابة للقرارات الدولية مستنكراً في الوقت نفسه تعريض سيادة وسلامة العراق للخطر، ومن جانبه قدم عزيز الحجج العراقية حول مسألة مشاركة المفتشين الأميركيين في لجان التفتيش الدولية.

ومع استمرار مخاطر قيام الولايات المتحدة بعدوان جديد على العراق تحت مظلة الأمم المتحدة. يتوقع وزير الخارجية الأردني فايز الطراونة عدم شن مثل هذا العدوان والتوجه نحو تهدئة للموقف لأسباب تتعلق بأهمية إنجاح مؤتمر الدوحة الإقتصادي الذي شارف على الانعقاد الأحد المقبل. فيما يرى المراقبون في عمّان أن الولايات المتحدة ستعيد حساباتها هذه المرة نظراً للتفكك الواضح في قوى التحالف الذي تألف العام ١٩٩٠، حتى أن بعض الدول الخليجية بدت متباعدة عن الموقف الأميركي. . . . . بل إن بعضها صار أقرب إلى بغداد، بعدما تبيّنت للملأ مخاطر الحصار الطويل على الشعب العراقي، ومدى معاناة العراقيين من ذلك.

وفيما لا زالت العاصمة الأردنية تستقبل كل يوم عشرات من المراسلين الصحافيين الذين يزمعون التوجه إلى بغداد بهدف التغطية الحية والمباشرة لسيناريو الحرب المقبلة، فإن الشارع الأردني يزداد غلياناً يوماً بعد يوم وهو يتخوف من ضربة جديدة لا تمثل مساساً بالعراق بقدر ما تمس الأمة العربية كلها.

وقام وفد يمثل الأمناء العامين للأحزاب الأردنية المعارضة بالإعتصام أمام مقر الأمم المتحدة وتسليم مدير المكتب مذكرة موجهة إلى كوفي أنان الأمين العام تعلن التضامن مع العراق في وجه التهديدات الأميركية وتناشده العمل السريع لرفع الحصار الظالم عن الشعب العراقي الشقيق.

وجاء في المذكرة: إن الحصار الطويل تسبب بأشد أنواع المعاناة الإنسانية في التاريخ أدى إلى موت ملايين الأطفال والشيوخ. واعتبر أن التهديد والغطرسة الأميركية يشكلان عدواناً صريحاً وصارخاً على الأمة العربية كلها محذرة من أن الشعوب لن تسكت على تلك الجرائم التي تستغل فيها الأمم المتحدة كغطاء.

كما وجه مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية في الأردن مذكرة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون سلمها إلى السفير الأميركي في عمّان جاء فيها: إن السياسة الأميركية ضد الشعوب تلحق الأذى بالمصالح الأميركية، وتساءلت المذكرة بأي حق تفرض أميركا الحصار المميت على العراق الذي لا يشل حكام العراق.

وأصدر مجلس النقابات المهنية الأردنية بياناً اعتبر فيه ما يجري ضد العراق بمثابة تهديد للأمن القومي ودعا الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي مواجهة قوى التآمر ضد العراق والأمة العربية. وربط البيان بين التهديد الأميركي والانتهاكات التركية لسيادة العراق واعتبر ذلك حلقة في التحالف الأميركي ـ التركي ـ الإسرائيلي.

كما أصدرت الأمانة العامة للأحزاب العربية بمختلف أطيافها والتي تتخذ من عمان مقراً لها بياناً اعتبر التهديد الأميركي انتهاكاً لسيادة العراق ودعا المجتمع الدولي لبذل الجهود للحيلولة دون حدوث العدوان ودعت كذلك الجماهير العربية للوقوف مع العراق في معركته لرفع الحصار ومواجهة الغطرسة الأميركية.

واعتبرت جبهة العمل الإسلامي ما يجري بأنه فصل من مسلسل العداء الأميركي للأمة. وقال حمزة منصور نائب الأمين العام للجبهة إن أميركا تتعامل مع الوطن العربي تعامل العدو وطالب بوقفة عربية إلى جانب العراق والتصدي لمحاولات أميركا إذلال الأمة من خلال فتح الحدود لرفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق[١].

---

(١) هذا التقرير نشرته صحيفة السفير تاريخ ١٢/١١/١٩٩٧.

* للمرة الأولى أعلن بلد عربي هو الأردن ١١/١١/٩٧ دعمه لطلب بغداد وضع سقف زمني للحظر. فقد أعلن وزير الخارجية الأردنية فايز الطراونة في حديث صحافي نشر يوم ١١/١١/٩٧ أن على الأمم المتحدة أن تحدد سقفاً زمنياً لرفع الحظر المفروض على العراق. كما أعلن الطراونة معارضة بلاده لفرض عقوبات جديدة لأن ذلك سيقود إلى التصعيد.

* اعتبر ولي العهد الأردني، الأمير حسن بن طلال ١٦/١١/٩٧ أن صورة واشنطن في الشرق الأوسط قد تتأثر سلباً بعمل عسكري ضد العراق. وقال إن «بطء عملية السلام يجعل صورة الولايات المتحدة غير ما يمكن أن تكون (. . .) أريد أن أقول بوضوح إن هناك شيئاً لا نفهمه وهو لماذا لا يهتم أحد بالمشكلة الحقيقية التي هي في رأينا الشعب العراقي».

*** حسين يذكر صدام بنصيحته قبل عاصفة الصحراء**

أعاد التصعيد في الأزمة الأميركية ـ العراقية الأجواء التي سبقت «عاصفة الصحراء» في شباط ١٩٩١ وهذا ما تعمد الملك الأردني حسين التذكير به «إبراء للذمة» في نصحه بغداد مراجعة حساباتها تلافياً لضربة مؤكدة. واعتبر حسين أن تدخلاً عسكرياً ضد العراق أمر «لا مفر منه» إذا لم يتعاون مع الأمم المتحدة واستمر في تحدّي المجموعة الدولية. وأضاف إن «الولايات المتحدة والعالم لا يمكن أن يسمحا بتحدي أي جهة كانت للإرادة الدولية وقرارات مجلس الأمن وتنفيذها بحذافيرها حيث تعتمد الدبلوماسية لحل الأزمة من خلال تعاون أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي حتى اللحظة الأخيرة التي يثبت فيها فشلها»، وأضاف «عندئذٍ فلا سبيل يبقي سوى استخدام القوة المؤثرة لمنع دولة سبق واستخدمت أسلحة الدمار الشامل وعرف عنها العمل على تطويرها وذلك لحرمانها من إمكانية استخدامها أو امتلاكها أو امتلاك القدرة على تطويرها مستقبلاً». واعتبر «ان مراهنة قيادة تلك الدولة المعنية على احتمال انشقاق مجلس الأمن حول الأمر، بما يمنع استخدام القوة أو أن الموقف الراهن مجرد خدعة أو مناورة وإن العناد في أمر التجاوب مع مطالب مجلس الأمن لن تكون له النتائج المشار إليها، إنما هو سوء تقدير خطير للغاية وأنه سيدفع لا قدر الله إلى تفجير الأمر». وقال الملك حسين «أعرف مسبقاً أن هناك من سينتقد وهناك من سيتنافخ ولكني لا أكذب على أهلي». وتطرق إلى محادثاته في لندن مع أولبرايت وقال إن «لا أحد في الولايات المتحدة يريد إيذاء الشعب العراقي الشقيق» معتبراً أن الولايات المتحدة تبحث على العكس من ذلك «عن السبل للتخفيف من آلامه». وطلب الملك حسين من شقيقه ولي العهد الأمير حسن بن طلال «إذاعة ونشر رسالته هذه على الناس جميعاً إبراء للذمة واداء للواجب وتخوفاً على الأمة وعلى شعب العراق الشقيق لا تخويفاً لها ونحن منها ولها ما دامت لعل وعسى».

* حسين بعد لقائه بلير في لندن

لا أؤيد عملا يؤثر على شعب العراق

دعا الملك الأردني حسين بعد محادثات في لندن مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إلى بذل أقصى الجهود تجنباً لاستخدام القوة لتسوية الأزمة العراقية.

وأكد الملك بعد اجتماعه مع بلير عدم رغبته في توجيه ضربة عسكرية للعراق وقال: «لا أعتقد أنني يمكن أن أؤيد عملاً يؤثر على شعب العراق، وأعتقد أن هذا هو المأزق الذي يواجه الجميع. فالشعب قد عانى بما فيه الكفاية وما زال. أرجو ألا تكون هناك (ضربات جوية) على الإطلاق ولكني في الوقت نفسه أستطيع أن أدرك تفاعلات الوضع الراهن. ومن ثم فإنني اقترح بذل كل الجهود الممكنة لتجنب (العمل العسكري) كما أطالب القيادة العراقية بالإلتزام التام بكل الإتفاقات». وأضاف الملك حسين «وبالنسبة لأسلحة الدمار الشامل وما إذا كان العراق يمتلكها أو يجد في تصنيعها فإنني أعتقد أن العالم ليس في حال تجعله يسمح بوجود تلك الأسلحة في منطقتنا ومن ثم فلا بد من عمل ما لا بد من عمله».

* محاولة اعتداء على السفارة البريطانية في عمان

في حادث لم تستبعد لندن وعمان أن يكون مرتبطاً بالأزمة العراقية، أفاد مصدر في السفارة البريطانية في الأردن (١١/ ٢/ ٩٨) أن أفراد الشرطة الأردنية المكلفة حراسة مقر السفارة احبطوا محاولة اعتداء عليها. وقال إن «الشرطة ضبطت شاباً يحمل زجاجة حارقة (كوكتيل مولوتوف) بينما كان يستعد لدخول مقر البعثة». وأكد مصدر أردني حصول «محاولة اعتداء على السفارة البريطانية نحو الساعة ١١,٣٠ قبيل الظهر (٩,٣٠ بتوقيت غرينتش) من يوم ١١/ ٢/ ٩٨ وأن الشرطة اعتقلت منفذ الهجوم وهو أردني من أصل فلسطيني في العشرينات من عمره يدعى عبد عزام». وأشارت مصادر مأذون لها أن محاولة الاعتداء قد تكون مرتبطة بموقف بريطانيا المساند لتوجيه ضربة عسكرية أميركية للعراق.

وفي لندن اعتبر ناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية أنه «يمكننا مع الظروف الراهنة الربط على الأرجح بين الاعتداء والأزمة العراقية».

* تظاهرة في عمان تفرقها الشرطة بالقوة

شهدت يوم ١٣/ ٢/ ٩٨ عمان تظاهرة حيث روى شهود عيان في العاصمة الأردنية أن مئات من رجال شرطة مكافحة الشغب هاجموا بالهراوات آلاف المتظاهرين بينهم رجل الدين المعارض الشيخ حمزة منصور في الشوارع المحيطة بالمسجد الحسيني الكبير في العاصمة عمان بعد صلاة الجمعة وردد المتظاهرون هتافات تأييداً للعراق والرئيس صدام حسين منها: «بالروح بالدم نفديك يا عراق» «نحن فداك يا صدام» و«الموت لأميركا».

وأفادت مصادر أمنية أن الشرطة تلقت تعليمات بتفريق جميع المتظاهرين قرب المسجد بالقوة تفادياً لاضطرابات.

*** الملك حسين يتصل بأمين عام الأمم المتحدة**

قال مصدر رسمي أردني إن الملك حسين أجرى اتصالاً هاتفياً بأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان بحثا فيه الأزمة العراقية و«الجهود المبذولة من قبل مختلف الأطراف لتطويقها وتجنيب العراق ضربة عسكرية ستؤدي إذا وقعت إلى مزيد من الخراب والدمار والفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة كلها». وقال الملك حسين إن «شعوب المنطقة عامة تتطلع إلى زيارتكم المرتقبة (زيارة أنان إلى العراق) وما يمكن أن تُسْفِر عنه من نتائج إيجابية على صعيد الحل الدبلوماسي وإبعاد المنطقة عن الخيار العسكري وانعكاساته السلبية على العراق والمنطقة برمتها». وأعرب الملك عن «تقديره للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل نزع فتيل الأزمة وحلها من خلال المساعي الدبلوماسية».

*** الأردن سيمنع المقاتلات الإسرائيلية من عبور أجوائه وسيغلق الحدود مع العراق في حال العدوان**

أعلن الأردن يوم أمس ١٦/٢/٩٨ من أنه سيمنع المقاتلات الإسرائيلية من عبور مجاله الجوي لضرب العراق وقال إنه سيغلق حدوده مع العراق منعاً لتدفق اللاجئين في حالة توجيه ضربة أميركية.

وقال ولي العهد الأردني الأمير حسن رداً على سؤال، عما إذا كان الأردن سيمنع الطائرات الإسرائيلية من دخول مجاله الجوي في إطار طلعات انتقامية رداً على هجوم عراقي «هذا صحيح». وأضاف في لقاء مع وفدٍ من رجال الإعلام الإسرائيليين ومصرفين دوليين أن قيام الولايات المتحدة بهجوم «لم يُبحث جيداً من حيث آثاره»، وأوضح «أن وقوع مواجهة بين الولايات المتحدة والعراق يمكن أن يؤدي إلى إغلاق الحدود العراقية ـ الأردنية لتنقطع بذلك ٩٠ في المئة من إمدادات النفط الأردنية».

وقال: «إننا نعيش في بلد في حالة حصار فعليّة، فنحن نستورد نفطنا من العراق وليس لدينا أي بديل حقيقي. وسيكلفنا شراء ونقل النفط من السوق المفتوحة أكثر بمرتين ونصف المرة» من التكلفة الحالية.

بعد إقرار زيارة أنان لبغداد

*** حسين يؤكد لكلينتون ضرورة تغليب الحل السياسي**

أكد الملك الأردني حسين في اتصال هاتفي تلقاه من الرئيس الأميركي بيل كلينتون على ضرورة تغليب الخيار الدبلوماسي في الأزمة الناشبة مع بغداد. كما أكد للرئيس الأميركي «ضرورة المضي بالجهود الدبلوماسية لنزع فتيل الأزمة» كما أشاد «بجهود الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان» الذي سيزور بغداد. وبدوره أعرب وزير الخارجية الأردني جواد العناني

أمس ١٨/٢/٩٨ عن أمله بنجاح مهمة أنان في بغداد وقال: «إن هناك تطورات في الإتجاه الصحيح نحو حل دبلوماسي».

وأكد وزير المياه والري الأردني منذر حدادين يوم أمس ١٨/٢/٩٨ أن بلاده لن تسمح لإسرائيل أو العراق باستخدام مجالها الجوي لتبادل شن الهجمات وأضاف «سندافع عن مجالنا الجوي ضد أي انتهاك سواء كان من الشرق أو من الغرب أو من أي جهة أخرى».

*** تظاهرة تأييد للعراق في حرم الجامعة الأردنية**

نظم مئات الطلاب تظاهرة تأييد للعراق في حرم الجامعة الأردنية يوم ١٨/٢/٩٨ وذلك تلبية لدعوى من مجلس الجامعة الذي يهيمن عليه التيار الإسلامي.

وردد المشاركون في هتافات «لا إله إلا الله» و«الله أكبر» و«بالروح بالدم نفديك يا عراق».

*** الموقف الأردني من اتفاق العراق والأمم المتحدة**

رحبت الحكومة الأردنية ترحيباً حذراً بالإتفاق وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية جواد العناني «الأردن سعيد بانتهاء هذه الأزمة ويرحب بشدة بالإتفاق الذي جنب المنطقة العواقب المروّعة» لأي عمل عسكري وأعرب عن أمله في أن ينهي تنفيذ بغداد الإتفاق معاناة الشعب العراقي.

الموقف الفلسطيني

* المبعوث الفلسطيني

وصل إلى بغداد وزير الأشغال في السلطة الفلسطينية عزام الأحمد حاملاً رسالة من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى صدام «تؤكد الحرص الفلسطيني على سلامة العراق». وقال إثر لقاء عقده وبوسوفاليوك إنه لمس من المبعوث الروسي «عن وجود تقدم حول الأفكار التي تناقشها بصورة مشتركة القيادتان الروسية والعراقية». من غير أن يورد تفاصيل.

* في القاهرة ٥/٢/٩٨ انتقد وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني الدكتور نبيل شعث الإدارة الأميركية التي تهدد بضرب العراق لعدم التزامه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وقال إثر لقائه وزير الخارجية المصري عمرو موسى «إذا كانت جريمة العراق هي مخالفة قرار مجلس الأمن، فجريمة إسرائيل مخالفة مئة قرار (. . .) ان المطلوب من الولايات المتحدة الأميركية إذا كانت فعلاً ستنفذ قرارات مجلس الأمن، أن تنفذها بالعدل والمساواة على الأطراف المخالفين كافة».

وفي رام الله ٥/٢/١٩٩٨ تظاهر نحو /٥٠٠/ ولد فلسطيني تضامنا مع اقرانهم أطفال العراق وحملوا لافتات كتب فيها «نحن أطفال فلسطين مع أطفال العراق» «لا لأميركا ولا للموت» «نعم لأطفال العراق».

* السلطة استجابت لضغط إسرائيل ومنعت تظاهرات التأييد للعراق

استجابت السلطة الفلسطينية لضغط الحكومة الإسرائيلية ومنعت التظاهرات المؤيدة للعراق في مناطق الحكم الذاتي.

ورفضت الشرطة الفلسطينية يوم أمس ١١/٢/٩٨، السماح بالتظاهر في الضفة الغربية وأوضح المنظمون أنها امتنعت عن منح ترخيص لتظاهرة كانت مقررة يوم أمس (١١/٢/٩٨) في الخليل وأخرى اليوم ١٢/٢/٩٨ في نابلس.

وأعلنت اللجنتان المحليتان للتضامن مع العراق أنهما صرفتا النظر عن هاتين التظاهرتين وقال العضو في إحداهما شاعر سعد «أبلغ إلينا حاكم نابلس أن التظاهرة ستمنع».

وفي الخليل صرح أحد المنظمين بأن «قرار الإلغاء يطبق على كل الاعتصامات في المناطق الفلسطينية لتفادي الإحراج الذي قد تسببه للسلطات».

* في رام الله أعلن وزير التخطيط الفلسطيني نبيل شعث أن السلطة الفلسطينية أوفدت أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» صخر حبيش إلى بغداد في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة العراقية.

أما الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وفي حديث نشرته صحيفة «الموندو» الأسبانية قال:

«لقد الححت على أخي (الرئيس العراقي) صدام حسين أن يفكر كي لا يتسبب بهجوم أميركي (. . .) أعرف أنه حصل بعض التقدم في الوساطات المختلفة».

ومن جهة ثانية، تظاهر مئات الفلسطينيين في مخيم الدهيشة قرب بيت لحم يوم ١٥/٢/٩٨ تأييداً للعراق وقام المتظاهرون بإحراق أعلام أميركية وإسرائيلية ورددوا هتافات تسخر من الرئيس الأميركي بيل كلينتون. وجاءت هذه التظاهرة برغم الحظر الذي تفرضه السلطة الفلسطينية على التظاهر دعماً للعراق. وفرضت السلطة قيوداً على التغطية الإعلامية للأزمة العراقية وطلبت من محطات التلفزة والإذاعة العاملة في مناطقها التوقف عن بث «تعليقات أو تصريحات فلسطينية» حول الأزمة العراقية «وتتعارض مع المصلحة الوطنية».

*** عرفات**

في غزة، أعلنت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كرر يوم الأحد ١٥/٢/٩٨ لوزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف تأييده إيجاد حل دبلوماسي للأزمة بين العراق والأمم المتحدة ونقلت عنه قوله للصحاف الذي اتصل به من عمان تشديده «على أهمية بذل أقصى الجهود من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي يجنب الشعب العراقي والمنطقة تبعات الحرب المدمرة التي تعصف بالأمن والاستقرار».

ودعا الزعيم الفلسطيني الرئيس العراقي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة «تفادياً» لحرب في المنطقة. وقال في ختام لقاء مع عضو الكنيست عن حزب العمل يوسي بيلين «إنني أبذل جهدي لتحقيق حل سلمي فقط لأنني لا أرضى الأذى للشعب العراقي ولا الفلسطيني ولا الإسرائيلي».

*** مؤتمر تضامني مع العراق في جامعة نابلس**

لبى المئات من طلبة جامعة النجاح في مدينة نابلس في الضفة الغربية، دعوة مجلس الطلبة وحركة الشبيبة التابعة لحركة «فتح» للمشاركة في مؤتمر تضامني مع العراق على الرغم من الحظر الذي فرضته السلطة الفلسطينية على تنظيم فاعليات كهذه.

وقالت المصادر إن حوالي ٥٠٠ طالب شاركوا في المؤتمر الذي رددت خلاله هتافات مؤيدة للعراق ومندده بسعي الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية إليه. ورفع المشاركون أعلاماً عراقية وفلسطينية كما أحرقوا عدداً من الأعلام الأميركية والإسرائيلية.

ووزعت حركة الشبيبة في «فتح» بياناً دعت فيه «أميركا والأصوات العربية المهزومة التي تطلب من العراق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة إلى أن تبادر وتوجه الطلب نفسه إلى إسرائيل التي تخرق كل القرارات الدولية» وجاء في بيان أصدره مجلس الطلبة أن «الولايات المتحدة تريد ضرب العراق لإذلال العرب والمسلمين وتقوية إسرائيل».

الموقف الفلسطيني من اتفاق العراق والأمم المتحدة

رحب رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بما بدا انه نزع لفتيل أزمة العراق مع الأمم المتحدة واعتبر أن من شأن الإتفاق المساعدة في دفع الجهود الرامية إلى إحياء مسار السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي ووصفه بأنه «خطوة ناجحة جداً ومهمة لتحقيق السلام وتجنب عمل عسكري».

ووجه مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الدكتور أحمد الطيبي انتقادات إلى السياسة الأميركية قائلاً: «كشفت طريقة تعاطي الإدارة الأميركية مع الأزمة العراقية أنها تنتهج سياسة الكيل بمكيالين وأنها تتبع معياراً أخلاقياً مزدوجاً» إذ «تبدي تشدداً حيال التزام العراق قرارات الأمم المتحدة ولا تتخذ الموقف ذاته عندما يتعلق الأمر بإسرائيل».

وواصل مئات من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تظاهراتهم المؤيدة للعراق.

* رد الفعل الفلسطيني على الإتفاق

دعا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات المجتمع الدولي والولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوط على إسرائيل لحملها على تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي وأقام مقارنة بين إسرائيل والعراق.

وقال عرفات «إن ما حصل مؤخراً مع العراق يؤكد أن العالم بأكمله يريد تنفيذاً دقيقاً وفورياً لقرارات الأمم المتحدة» وأضاف «لا يجوز لأي كان أن يتجاوز هذه القرارات ويجب على إسرائيل أن تنفذها بدقة».

ورأت وزيرة التعليم الفلسطينية حنان عشراوي من جهتها أنه «يتعين الآن على الولايات المتحدة الراعية الرئيسية لعملية السلام أن تحل مشكلة أساسية في المنطقة هي عدم الاستقرار الناجم عن المأزق الذي وصلت إليه هذه العملية لكن عليهم أن يتخلوا عن سياسة الكيل بمكيالين».

الموقف الكويتي تجاه الأزمة العراقية ـ الأميركية

الكويت تنضم للمعارضين توجيه ضربة للعراق

ضمت الكويت أمس ١٦/ ١١/ ٩٧ صوتها إلى أصوات الدول العربية المعارضة لأي عمل عسكري ضد العراق في إطار المواجهة الأخيرة بين بغداد والأمم المتحدة.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد الصباح أن بلاده تعارض استخدام القوة ضد العراق وأضاف «لا تنسوا أن أرضي احتلت بقوة عسكرية ومع ذلك فأنا لا أتمنى أن تكون هناك ضربة عسكرية للعراق».

وقال الشيخ صباح في تغير واضح لموقف الكويت المؤيد دوماً للولايات المتحدة «لم نؤيد أي إجراء عسكري سواء على العراق أو في حق العراق. . . . أي اجتياح عسكري سيكون ضرره على شعب العراق وعلى جيران العراق».

وأضاف: نتمنى أن ينفذ العراق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باعتبار ذلك «السبيل الوحيد لتجنيب المنطقة مخاطر اللجوء إلى القوة».

وفي بيان بثته وكالة الأنباء الكويتية، دعا مجلس الوزراء الكويتي «المجتمع الدولي إلى الاستمرار في مواصلة بذل الجهود لإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة». وشدد البيان على الرغبة «في عدم تعريض الشعب العراقي لمزيد من المآسي والمعاناة».

*** الأزمة العراقية تطغى على مناقشات وزراء الخارجية لمجلس التعاون الخليجي**

استأثرت الأزمة العراقية بالجانب الأكبر من مناقشات اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ يوم أمس ٢٥/ ١١/ ٩٧ في الكويت على أن يختتم اليوم ٢٦/ ١١/ ٩٧.

ويشارك في هذا الإجتماع المخصص للتحضير لقمة دول مجلس التعاون الخليجي المقرر عقدها في الكويت في ٢٠ كانون الأول المقبل وزراء خارجية السعودية والإمارات والكويت والبحرين وعمان وقطر.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح في

الإفتتاح ٩٧/١١/٢٥ «إنه مما يدعو إلى القلق أن نلحظ اليوم وبعدما تحقق جو من الإنفراج محاولات لدى العراق لعرقلة عمل المفتشين الدوليين بوضع بعض العقبات والمعوقات التي تحول دون قيامهم بمهماتهم». وهو كان يشير بذلك إلى الخلاف بين العراق والأمم المتحدة على تفتيش «المواقع الحساسة» وأضاف إن «المعوقات» التي يضعها العراق أمام عمل المفتشين الدوليين «تنذر ببوادر تصعيد جديد يسعى العراق إلى افتعاله».

وكانت الكويت قد استقبلت ست طائرات أميركية من طراز «ف ١١٧ ستيلث» بعدما رفضت سابقاً استخدام أراضيها منطلقاً للهجوم على العراق.

* وزير الخارجية البريطاني في الكويت

انتقل وزير الخارجية البريطاني ١٩٩٨/٢/٥ روبن كوك إلى الكويت حيث سلم أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح رسالة من رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير لم يفصح عن مضمونها. وعقب محادثات كوك قال وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح إن «الكويت أعربت عن قلقها البالغ نتيجة هذا التصعيد الذي بدأه النظام العراقي وهي تحمل الحكومة العراقية المسؤولية من جراء عدم التجاوب الفعلي مع تلك القرارات ونجد مع الأسف الشديد إقدام العراق على تقديم مقترحات مضادة وبشروط إضافية خلافاً للإجماع الدولي مما يزيد الموقف تعقيداً ويبدد الجهود المبذولة نحو الحلول الدبلوماسية». ومن جهة ثانية، أفادت مصادر دفاعية أن الحكومة الكويتية استوردت من مصر اقنعة واقية من الغازات السامة لحماية سكانها من أي هجمات عراقية محتملة بالأسلحة الكيميائية. وقال أحدها: «تسلمت الكويت الأربعاء ٩٨/٢/٤ اقنعة جديدة واقية من الغازات».

وقد ساندت الكويت علناً الموقف الأميركي الداعي إلى استخدام القوة حيث حذر وكيل وزارة الخارجية سليمان ماجد الشاهين العراق من أنه لن يعود في إمكانه تفادي ضربة أميركية إذا تراجع في اللحظة الأخيرة عن موقفه. وأعلنت وزارة الداخلية الكويتية أن متطوعين كويتيين قد بدأوا يوم السبت الواقع في ٩٨/٢/١٤، التدريب على أعمال الدفاع المدني تحسباً لأي مواجهة عسكرية محتملة. ونقلت الصحف الكويتية يوم السبت ٩٨/٢/١٤ عن مسؤولين عسكريين أن الكويت وضعت جيشها في حال التأهب القصوى عند الحدود مع العراق «لرد أي عدوان» محتمل.

* الحشد العسكري

أعلن مسؤول عسكري في السفارة الأميركية في الكويت، ان ست طائرات «ف ١١٧» التي يطلق عليها اسم الطائرة الخفية أو «الشبح» وصلت أمس ٩٨/٢/١٧ إلى الكويت في إطار الاستعدادات العسكرية الأميركية وستتمركز «في قاعدة جوية عسكرية ما في الكويت».

وبوصول هذه الطائرات يرتفع عدد الطائرات الحربية الأميركية في الكويت إلى ١٢ من

طراز «ف ١١٧» وست من طراز «ف ١٦» و١٨ من طراز «أ ١٠».

وفي سيدني، قال رئيس الوزراء الأوسترالي جون هوارد إن الوحدات الأولى من القوات الأوسترالية التي ستشارك في ضربة محتملة للعراق غادرت بيرث في غرب البلاد أمس ١٧/٢/٩٨ متوجهة إلى الكويت. وشدد على أن أحداً لا يرغب في حصول مواجهة عسكرية وأضاف «إننا نشعر دائماً بخوف كبير حين تكون التحضيرات جارية لشيء من هذا النوع». معتبراً ان قرار حل الأزمة «هو في يد صدام حسين والحكومة العراقية» وكانت أوستراليا قد شاركت في حرب الخليج عام ١٩٩١.

الكويت تقترب من الموقف السعودي وتؤكد أن الهجوم لن ينطلق من أراضيها

برز يوم ١٩/٢/٩٨ تطور لافت في موقف الكويت من احتمال توجيه ضربة عسكرية أميركية إلى العراق لحمله على فتح قصوره الرئاسية أمام فرق التفتيش الدولية، بإعلان وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح أن هذه الضربة في حال شنها لن تنطلق من الكويت مقترباً بذلك من الموقف السعودي. ونقلت الصحف الكويتية عن الصباح لدى تفقده القوات الكويتية في منطقة الحدود الشمالية مع العراق أن «الضربة العسكرية للعراق لو حدثت فلن تنطلق من الأراضي الكويتية» وأوضح «أن القوات الكويتية والصديقة الموجودة حالياً هي لحماية الأراضي الكويتية من أي اعتداء قد يشنه النظام العراقي وفق اتفاقات مبرمة بين الكويت وتلك الدول وليست للهجوم على الأراضي العراقية». وشدد على أن «الكويت دولة سلام ولا تفكر مطلقاً في الاعتداء على أحد» وأمل أن «تحل هذه الأزمة بالطرق الديبلوماسية» داعية النظام العراقي إلى «الإمتثال للقرارات الشرعية لتجنيب الشعب العراقي والمنطقة ويلات الحروب».

الكويت تتمنى نجاح مهمة أنان

أفادت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أن مجلس الوزراء الكويتي عبر عن تمنياته لنجاح مهمة الأمين العام للأمم المتحدة. ورحب بقرار مجلس الأمن زيادة حصة بيع العراق من نفطه كميات تكفي لتأمين حاجات الشعب العراقي من الغذاء والدواء ونقلت عن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله أن «من مصلحة شعب العراق أن يوافق رئيسه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن».

وأشار الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الأمنية في وزارة الداخلية الكويتية اللواء أحمد الرجيب إلى أن الكويت تخشى أن يعمد العراق في حال حصول مواجهة عسكرية إلى «التخريب من الداخل عبر الدفع بمجموعات صغيرة تقوم بالتخريب وقد تستهدف مصادر المياه والمنشآت النفطية».

وأكد وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان الشاهين أن الحلفاء الغربيين للكويت لم

يطلبوا من الإمارة استخدام أراضيها نقطة انطلاق لتوجيه ضربات محتملة إلى العراق.

*** موقف الكويت من اتفاق العراق والأمم المتحدة**

كان رد الفعل الرسمي الكويتي متسماً بالحذر. وقال ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح إن الموقف في حاجة إلى مزيد من الدراسة وانه يجب «قراءة ما بين السطور» قبل الحكم على الإتفاق.

أما وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح أعرب عن سعادته بتوقيع اتفاق من شأنه أن يجنب الشعب العراقي مزيداً من المعاناة.

وقال وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح أنه ما دام صدام حسين في السلطة فإنه يشعر بأن لا أمن في الكويت أو الخليج.

*** الموقف الكويتي من الإتفاق**

استقبلت الكويت التي تعرضت للإحتلال العراقي سبعة أشهر بين آب ١٩٩٠ وشباط ١٩٩١، الإتفاق بحذر وتشكك، وقال ولي العهد الكويتي رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح «إننا لا نثق بالنظام العراقي ومع ذلك لنا ملء الثقة بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن وننتظر تفاصيل» الإتفاق. وأكد وزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح أن بلاده «لا تنوي خفض القوات الأجنبية في أراضيها لأن الوضع لا يزال غير واضح وينبغي أن نبحث في الإتفاق ورأي مجلس الأمن فيه».

وأوضح وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح أن الحكومة «متفائلة بحذر» لأن الحل الأمثل هو إرغام العراق على قبول كل قرارات مجلس الأمن من دون شروط مسبقة وتنفيذها. وتساءل «هل ينبغي أن نصدق (الرئيس العراقي) صدام حسين ووعوده؟».

*** الكويت تحتج على الإتفاق**

تظاهر حوالي ٨٠ امرأة وطفلاً في الكويت أمام السفارة الأميركية للإحتجاج على عدم شمول الإتفاق بين العراق والأمم المتحدة قضية الأسرى.

*** مجلس الأمن قلق من تصريحات عزيز عن «ترسيم الحدود مع الكويت»**

نشرت صحف كويتية أن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ٩٨/٦/١٢ صرح في الرباط أن الحدود العراقية ـ الكويتية «ليست لها أي قيمة قانونية لأن مجلس الأمن هو الذي رسمها وهذا ما لم يحصل في الماضي».

ووجه نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان رأى فيها أن هذه التصريحات تعكس «نيات عدوانية وإصرار على تحدي الإرادة الدولية».

وقد رسمت الحدود بناء على طلب مجلس الأمن بعدما غزت القوات العراقية الكويت عام ١٩٩٠ وأخرجتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وجاء في رسالة صباح الأحمد انه، إضافة إلى مسألة التشكيك في القرار الذي أيد النتائج التي توصلت إليها لجنة الحدود، قال رمضان إن مجلس الأمن لم يصدر قط من قبل أي قرار في شأن ترسيم الحدود بين البلدين وإن المسألة تتعلق بالسيادة الوطنية وتدخل في إطار اختصاص الدولتين. واعتبر أن كلامه يمثل «تهديداً خطيراً لسيادة الكويت وأمنها وسلامتها».

*** باتلر في الكويت**

اطلع رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد باتلر ٩٨/٦/١٦ أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح وولي عهده الأمير سعد العبد الله الصباح على نتائج مهمته في بغداد. وكانت الصحف العراقية قد اتهمت الدبلوماسي الأوسترالي بتخطي صلاحياته بالذهاب إلى الكويت لاطلاع الكويتيين على هذه النتائج قبل إبلاغها إلى مجلس الأمن. لكنه أوضح أن زيارته «تأتي في إطار مشاورات مع دولة عضو في الأمم المتحدة ومعنية بمسألة إزالة الأسلحة».

*** الكويت تشكو رمضان إلى مجلس الأمن**

بعث المندوب الكويتي في الأمم المتحدة السفير محمد أبو الحسن إلى رئيس مجلس الأمن انطونيو مونتيرو بتسجيل لتصريحات أدلى بها أخيراً في الرباط نائب الرئيس العراقي واعترض فيها على القيمة القانونية للحدود بين البلدين التي صادق عليها مجلس الأمن في أيار ١٩٩٣. وقال رمضان بحسب التسجيل «في ما يتعلق بمسألة ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي سواها مجلس الأمن (...) فلا قيمة لها على الصعيد القانوني لأن ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن أي بند يجيز لمجلس الأمن أن يناقش مسألة ترسيم الحدود بين دولتين أياً كانتا» وأضاف إن «لكل دولة الحق في ألا تتقيد بقرار يمس سيادتها».

* في الكويت ٩٨/٦/٩ رأى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، أن التصريحات المنسوبة إلى نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان والتي يشكك فيها في صحة ترسيم الحدود بين البلدين «تشكل تهديداً خطيراً لسيادة دولة الكويت وأمنها وسلامها» ودعا «المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية رادعة لضمان حرمة الحدود التي اعتمدها قرار مجلس الأمن ٣٣٨ والتنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

الموقف الليبي بالنسبة لقرع طبول الحرب الأميركية ضد العراق

* الموقف الليبي إزاء التهديدات الأميركية للعراق بعمل خارج مجلس الأمن

وصفت وكالة الجماهيرية للأنباء «أوج» الليبية إعلان البيت الأبيض الاستعداد لعمل عسكري ضد العراق بأنه «وسيلة غير أخلاقية للخروج من المشاكل اللاخلاقية التي تهز أعلى سلطة في أميركا».

القذافي يدعو العراقيين لتفضيل الدمار على التفتيش

قال الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي ٢٠/ ٢/ ٩٨ انه يفضل أن يتعرض العراقيون للتدمير على أن يفتحوا قصورهم الرئاسية أمام مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية «يونيسكوم».

وصرح في مقابلة مع شبكة «أوربت» الفضائية التلفزيونية العربية انه يفضل أن يتعرض الشعب العراقي للتدمير من جراء الضربة عوض التعرض لعمليات التفتيش. وسُئلَ عمّا كان سيفعله لو كان مكان الرئيس العراقي صدام حسين، فأجاب انه لم يكن ليقبل قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الذي يتضمن التفتيش على الأسلحة. وقال إن ليبيا ستقاطع أوستراليا وكندا إذا انضمتا إلى الهجوم المحتمل على العراق. وقالت وكالة أنباء الجماهيرية يوم الأربعاء ١٨/ ٢/ ٩٨ إن ليبيا ستتخذ إجراءات لإلغاء تعاقدات واتفاقات وقعت مع شركات استرالية وكندية إذا اشتركت الدولتان مع القوات الأميركية في العدوان على «الأمة العربية وشعب العراق الشقيق» وقال القذافي انه بعد العراق فإن سوريا وليبيا وإيران ومصر ستكون هدفاً لضربات أميركية مماثلة.

* القذافي: كلينتون وصدام يتآمران على الشعب

أكد الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي ٢٤/ ٢/ ٩٨ بأن الرئيس الأميركي بيل كلينتون والرئيس العراقي صدام حسين «شريكان في مؤامرة ضحيتها الشعب العراقي» وقال في خطاب تلفزيوني «أنتما مسؤولان عن المأساة العراقية. أنتما الآن متآمران على الشعب العراقي (...) إنها مؤامرة ومناورة وتمثيلية. وبعد مدة سنفاجأ بأن تعثُّر عمليات التفتيش وتحريك حاملات الطائرات لم يكونا سوى تمثيلية من وراء الستار تستحقان عليها جائزة أوسكار».

* في طرابلس قال مصدر ليبي رسمي إن المبعوث العراقي نائب رئيس الوزراء محمد حمزة الزبيدي غادر ليبيا أمس ١٦/ ٢/ ٩٨ بعدما أجرى محادثات مع المسؤولين الليبيين.

* تظاهرة في طرابلس مؤيدة للعراق

في طرابلس سار آلاف من الليبيين في تظاهرة غضب واستنكار وتنديد بـ«المخططات العدوانية الأميركية» ضد الأمة العربية وتوجه المشاركون إلى مقر بعثة الأمم المتحدة حيث

وزعوا بياناً ضمنوه رفضهم القاطع لأي شكل من أشكال التدخل الأميركي في أي بقعة من بقاع الأرض العربية. ومما جاء فيه أن «العالم بدأ يعي جيداً أن أميركا لا تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين بقدر ما تسعى إلى تحقيق مصالحها».

*** رداً على اتفاق العراق والأمم المتحدة،**

القذافي: يفضل أن يذبح العراقيون

اعتبر الزعيم الليبي معمر القذافي أنه كان يفضل «أن يذبح العراقيون جميعاً ليصحبوا شهداء ويدمر العراق عوضاً عن السماح لمفتشي الأمم المتحدة بتفتيش غرف نوم» الرئيس العراقي.

موقف الإمارات من الأزمة

في أبو ظبي اتهمت صحف إماراتية في موقف لافت، واشنطن بجعل المنظمة الدولية غطاء لسياستها المعادية للعراق وحضت الدول العربية على اتخاذ موقف عربي موحد دعماً للعراق. وكتبت صحيفة «الخليج» ٩/١١/٩٧ أنه «لم يعد من المقبول ترك الشعب العراقي رهينة في يد الولايات المتحدة التي تتخذ من قرارات مجلس الأمن سوطاً تجلد به العراقيين كلما ارتفع أنينهم واشتد ضيقهم وازداد جوعهم واتسع مرضهم» ورأت أن «الولايات المتحدة تريد ليس تدمير العراق وإسقاطه فحسب وإنما إسقاط المنطقة برمتها».

وتساءلت صحيفة «الإتحاد» ما إذا كان العراق «يهدد العرب وأميركا تواصل فرض الحصار عليه، ألا ترى واشنطن أن إسرائيل تهدد العرب أيضاً»؟ وأضافت إن «المطلوب من أميركا (. . .) أن تكون لها نظرة واحدة إلى كل ما له علاقة بحقوق الشعوب».

* في أبو ظبي اعتبرت صحيفة «الاتحاد» ١١/١١/٩٧ أن أي ضربة عسكرية أميركية للعراق ستكون «رسالة أميركية موجهة إلى العرب جميعاً أن عليهم أن يظلوا ضعافاً متفرقين تسوطهم عصا الغطرسة والعنجهية».

*** زايد: ضرب العراق قد يلحق الضرر بالخليج**

حذر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (٢٠/٢/٩٨) من أي ضربة أميركية للعراق قد تضعف العلاقات بين الشرق والغرب، وتؤثر على الخليج. ودعا بغداد إلى التعاون الكامل مع مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي يحاول إيجاد مخرج سلمي للأزمة مع الأمم المتحدة.

ونقلت وكالة أنباء الإمارات «وام» عن الشيخ زايد قوله إن «القيادة العراقية مدعوة إلى عمل كل ما يمكن لإزالة الأسباب التي يمكن أن تجلب الحرب وما يسفر عنها من دمار وخراب». ودعا «كل الأطراف المعنية إلى الإفساح في المجال في شكل أرحب للجهود الديبلوماسية وفي مقدمها المهمة التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة حتى تزول دواعي اللجوء إلى العمل العسكري الذي سيعيد المنطقة إلى الوراء وستكون له عواقب سيئة على حاضر العلاقات بين الشرق والغرب» وأكد أن «اللجوء إلى العمل العسكري ليس في مصلحة أي طرف من أطراف الأزمة». ورأى أن الأزمة بين العراق والأمم المتحدة لن تحل «من دون التزام العراق كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار احترام سيادة العراق ووحدته الإقليمية (. . .) ذلك وحده كفيل بنزع فتيل الأزمة الراهنة بين العراق والولايات المتحدة ومن ثم التعجيل في إمكان رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق والتي يؤدي استمرارها إلى تفاقم حجم مآسي الشعب العراقي».

* زايد: العراق لا يشكل تهديداً لجيرانه

حذر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يوم أمس ٩٨/٢/٢٢ الولايات المتحدة من أن توجيه ضربة إلى العراق سيؤدي إلى الإضرار بالعلاقات بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة ثانية واعتبر أن العراق لا يشكل تهديداً لجيرانه. ونشرت وكالة أنباء الإمارات تصريح الشيخ زايد الذي قال: «إن الضربة العسكرية ضد العراق أمر مرفوض وسيّىء وكريه، ومن شأنها أن تتسبب بمشكلات لا نهاية لها وتضر بعلاقات الصداقة والتعاون بين الغرب من جهة والعرب والمسلمين من جهة أخرى». ودعا واشنطن إلى «تجنب اللجوء إلى منطق القوة لأن البشرية تتوخى منها كدولة كبرى عليها مسؤوليات تجاه العالم الوقوف إلى جانب الحق والعدل». ودعا الأسرة الدولية إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بين العراق والأمم المتحدة بالوسائل السلمية مؤكداً انه «لا يوجد أي تهديد من جانب العراق لجيرانه».

وجدد موقف بلاده «بضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية وتوفير الفرصة لحل سياسي يرضي جميع الأطراف» لكنه شدد في الوقت نفسه على «ضرورة استجابة العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن من أجل حرمان أميركا من حجج القيام بضربة عسكرية، وانقاذ شعب العراق من ويلات الحرب». وأعرب عن أسفه لأنه «لا توجد وساطة عربية لإنهاء الأزمة العراقية ولأن التضامن العربي غير موجود».

* موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الإتفاق

رحب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالإتفاق وأعرب عن أمله في أن ينهي «المفتشون الدوليون مهمتهم في أسرع وقت حتى يتسنى رفع العقوبات المفروضة على الشعب العراقي الشقيق». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية فواز العطية أن هذا الإتفاق يخدم كل الأطراف.

* في أبو ظبي، دعا رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في ٩٨/٣/٢٩ لدى استقباله وزير العدل العراقي شبيب المالكي إلى «مواصلة التعاون الكامل مع الأمم المتحدة للتعجيل في رفع الحصار» وقالت وكالة الأنباء العراقية إن المالكي سلم الشيخ زايد «رسالة شكر من الرئيس العراقي لموقفه النبيل الداعي إلى حل الأزمة الأخيرة بين العراق والأمم المتحدة بالوسائل الديبلوماسية».

موقف قطر من الأزمة

في الدوحة شددت صحيفة «الوطن» القطرية على أن «المطلب العراقي تحديد موعد لرفع الحصار لا يمكن إلا أن يكون مطلباً عادلاً بكل مقاييس العدالة. ودعت الدول العربية إلى دعم العراق. «إن من المخجل أن تتخذ الدول العربية موقف المتفرج السلبي من الأزمة ليجد العراق نفسه في هذه المحنة وحيداً في العراء تتحكم في قضيته دولة عظمى لا تنظر في أي شأن عربي إلا من منظور الأمن الإسرائيلي». وأسفت صحيفة «الراية» «لغياب أي دور عربي في الأزمة».

*** وزير خارجية قطر في بغداد**

وصل إلى بغداد يوم ١٦/ ٢/ ٩٨ وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل تاني سعياً إلى المساهمة في إيجاد مخرج للأزمة وذلك في الزيارة الأولى لمسؤول خليجي على هذا المستوى للعاصمة العراقية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١.

وأعربت الدوحة أكثر من مرة عن رفضها توجيه ضربة عسكرية إلى العراق ودعت إلى حل ديبلوماسي للأزمة. ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» في ١٦/ ٢/ ٩٨ عن مصدر قطري رفيع المستوى أن قطر لن تسمح باستخدام أراضيها لانطلاق الطائرات البريطانية أو الأميركية لضرب العراق.

موقف البحرين من الأزمة

*** البحرين تنفي السماح باستخدام أراضيها**

واشنطن: سنحصل على كل الدعم

في ١٧/ ٢/ ٩٨ نفت البحرين التي تستضيف مقر قيادة الأسطول الأميركي الخامس أن تكون قد أعطت موافقتها على استخدام أراضيها في العدوان المرتقب على العراق. لكن واشنطن قللت من أهمية هذا الموقف وأعربت عن ثقتها بالحصول على دعم البحرين وبقية دول الخليج في حال قرر الرئيس الأميركي بيل كليتتون اللجوء إلى القوة.

وقال وزير شؤون مجلس الوزراء البحريني محمد إبراهيم المطوع في بيان أصدره إن البحرين «لم تسمح باستخدام أراضيها لأي عمل عسكري ضد العراق» وأكد «أن البحرين في ضوء إيمانها بضرورة التوصل إلى حل ديبلوماسي للأزمة الناشبة بين العراق ولجنة التفتيش الدولية التابعة للأمم المتحدة فإنها لم تسمح باستخدام أراضيها لأي عمل عسكري ضد العراق». وأوضح «أن البحرين ترى ضرورة تكثيف كل الجهود السياسية وإعطاء العمل الدبلوماسي الفرصة كاملة للوصول إلى حل سلمي يحقق لقرارات مجلس الأمن الإحترام والتنفيذ ويجنب المنطقة عواقب وخيمة».

أما ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة فقد أعلن «أنه يجب التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة بين العراق والأمم المتحدة «مهما كلف الأمر» من أجل تجنيب المنطقة كارثة وشدد على أن «أي عربي لا يمكن أن يقبل بضربة دولة عربية أخرى وتعريضها للتقسيم والتجزئة مهما كانت الظروف ما لم تكن معتدية». ورد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن بالقول: «نعتقد أننا سنحصل على كل الدعم الذي نحتاجه في حال قرر الرئيس أن القوة العسكرية ضرورية» موضحاً أن واشنطن أجرت هذا التقويم بعد استشارات بين أمير البحرين والرئيس الأميركي وأولبرايت وكوهين.

موقف الفاتيكان من الأزمة

* أعلن الفاتيكان أن البابا يوحنا بولس الثاني قام بمسعى السبت الواقع في ١٤/٣/١٩٩٨ لدى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مبدياً «قلقه العميق» لتفاقم الأزمة العراقية وشجع الأمين العام على زيارة بغداد.

وجاء في بيان أصدره الكرسي الرسولي أن «المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة المونسنيور ريناتو مارتينو قام بمسعى لدى الأمين العام للأمم المتحدة يتعلق بالوضع العراقي». وأضاف إن «المونسنيور مارتينو أعرب عن قلق البابا يوحنا بولس الثاني العميق لتفاقم الأزمة وعن تشجيع البابا لكوفي أنان على التوجه إلى بغداد من أجل تجنب أي تدخل عسكري».

قرار القيادة العراقية طرد المفتشين الأميركيين

في ما يأتي النص الكامل للبيان الصادر عن الإجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة العراقي وقيادة حزب البعث الحاكم، والذي أعلن طرد المفتشين الأميركيين العاملين مع اللجنة الخاصة رداً على صدور القرار رقم ١١٣٧.

* * * *

«بسم الله الرحمن الرحيم،

أيها الشعب العظيم،

يا أبناء أمتنا العربية المجيدة،

مرة أخرى، علناً وبتأثير من المتنفذين من أعضائه، يؤكد مجلس الأمن الذي فقد واجبات ميثاق الأمم المتحدة في الأمن والأمان وفي احترام قاعدة التوازن الصحيح في الحقوق والواجبات لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة، أنه لا ينتمي حتى في خواص الحد الأدنى إلى عالم الإنسانية الذي أراد الله للمهتدين فيه طريق الفضيلة والعدل، بعدما عبث الأميركان المتجبرون بمفاهيمه وأروقته، فساء فعل المتجبرين.

مرة أخرى يتجاهل مجلس الأمن أبسط واجباته الإنسانية حتى على قياس الميثاق، ويتجاهل شعباً عظيماً عريقاً ذا فضل على الإنسانية، خلقاً وعلماً وعملاً ودلالة طريق هداية، عندما صدر قراره الأخير فتجاهل حق هذا الشعب في أن يعيش وتجاهل إرادته، وبذلك أثبت هذا المجلس، أيها العراقيون والماجدات أصحاب دروس الفضيلة والموقف في عالم يريد ذئاب الليل أن يمزقوا فيه كل عنوان لفضيلة أو موقف حق، أثبت هذا المجلس بهذا القرار انه لا ينتمي حتى في الشكل وقياسات الحد الأدنى للياقة إلى عالم الله والإنسانية، عالمكم الفسيح المعافى، العالم الذي تثقل فيه هموم المؤمنين على عواتقهم وضمائرهم عندما يدركون أنهم أخطأوا بحق الآخرين أو بحق الله عليهم أي خطأ، وترتاح ضمائرهم في أداء واجبات الله وحقه عليهم وإزاء عباده.

إن العالم الذي انتميتم إليه وتضحون من أجله أيها العراقيون الغيارى وأيتها الماجدات هو

عالم الله، عالم القسطاس المستقيم، فيا لحسن المآب.

والعالم الذي انتمى إليه من قرر مختاراً وراغباً من أعضاء مجلس الأمن قراره الأخير هو عالم الشيطان، والشر، فيا لسوء الحظ العاقبة.

وتقديراً واستجابة لتساؤل كل عراقي وعراقية إزاء هذا القرار البائس وعدم عدالة صانعيه والراكضين إليه بقرن شيطان، ولإثبات أن إرادة العراق العظيم قادرة في كل الظروف والأحوال ـ وإزاء كل عنوان مهما تغلف بالجبروت وتشبث بالتعالي المسيء ـ على أن تقرر ما هو حق وعدل إعمالاً للإرادة الحرة لشعب حر مستقل أراد الله أن يحمل معاني أمته العالية كشرف عظيم، تقرر

١ ـ طرد جميع حاملي الجنسية الأميركية من العراق إستناداً إلى بيان مجلس قيادة الثورة المؤرخ ٢٩/١٠/١٩٩٧ من العاملين في كل أنواع أنشطة اللجنة الخاصة في العراق والتأكيد على مغادرتهم فوراً ريثما تعيد الإدارة الأميركية ومجلس الأمن النظر في سياستهما غير المسؤولة في تعاملهما مع العراق وحقوقه التي نصت عليها رسالة السيد نائب رئيس الوزراء إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦/١١/١٩٩٧ واللجوء إلى الحوار بدل التهديد والوعيد واتخاذ القرارات الجائرة.

٢ ـ إبقاء التعامل مع اللجنة الخاصة ونشاطها في العراق وأشخاصها على ما هو عليه وقبول أي موظفين جدد فيها من جنسيات أخرى على القواعد والأسس نفسها.

هنيئاً لكم أيها العراقيون الأماجد وأيتها الماجدات، وأنتم جزء حي من أمة حرة مجيدة، بعالمكم وموقفكم الذي سيكون فيه بإذن الله حسن الثواب مع النصر المبين لا محالة.

ولتهدأ نفوسكم وتطمئن الآن وإلى المستقبل ما دمتم في طريقكم هذا، والله أكبر، وليخسأ الخاسئون»[١].

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١١٣٧
عقوبات جديدة على العراق

تبنى مجلس الأمن الدولي (١٢/١١/١٩٩٧) قراراً بإدانة العراق وقرر فرض حظر على سفر المسؤولين العراقيين الذين «يتحملون المسؤولية عن عرقلة عمل المفتشين الدوليين» وهنا نص الترجمة الرسمية لقرار مجلس الأمن الرقم ١١٣٧ في شأن العراق

* * * *

(١) صحيفة السفير تاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٧.

«إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة وخصوصاً قراراته ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان / أبريل ١٩٩١ و٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب / أغسطس ١٩٩١ و٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ و١٠٦٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٧ حزيران / يونيو ١٩٩٦ و١١١٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢١ حزيران / يونيو ١٩٩٧ و١١٣٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧.

وإذ يحيط علماً مع القلق البالغ بالرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٧ الموجهة من نائب رئيس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن (١٩٩٧/٨٢٩) والتي يبلغ فيها القرار غير المقبول الذي أصدرته حكومة العراق بالسعي إلى فرض شروط على تعاونها مع اللجنة الخاصة وبالرسالة المؤرخة ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ الموجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة والتي أعادت تأكيد الطلب غير المقبول بوقف استخدام طائرات استطلاع تعمل نيابة عن اللجنة الخاصة وانطوت على تهديد لسلامة تلك الطائرات وبالرسالة المؤرخة ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ الموجهة من وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن والتي تقر بأن العراق نقل معدات ذات قدرات مزدوجة وخاصة للرصد من جانب اللجنة الخاصة.

وإذ يحيط علماً أيضاً مع القلق البالغ بالرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ والرسالة المؤرخة ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ الموجهتين من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة إلى رئيس مجلس الأمن واللتين يبلغ فيهما أن حكومة العراق رفضت السماح بدخول موظفين تابعين للجنة الخاصة إلى العراق في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ و٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ على أساس جنسيتهما، وبالرسائل المؤرخة ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ و٤ و٥ و٧ تشرين الثاني / نوفمبر الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة إلى رئيس مجلس الأمن يبلغ فيها أن حكومة العراق رفضت السماح لمفتشين تابعين للجنة الخاصة على أساس جنسيتهم بالدخول إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة لتفتيشها في ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ وبالمعلومات الإضافية الواردة في رسالة الرئيس التنفيذي المؤرخة ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ إلى رئيس مجلس الأمن التي يبلغه فيها أن حكومة العراق قد نقلت قطعاً مهمة من معدات ذات قدرات مزدوجة وخاضعة للرصد من جانب اللجنة الخاصة وأن كاميرات الرصد تعرضت على ما يبدو للعبث أو أنها قد غطيت.

وإذ يرحب بالمبادرات الديبلوماسية، ومن بينها البعثة الرفيعة المستوى التي أوفدها الأمين العام في محاولة لكفالة التزام العراق دون شروط ما عليه من التزامات بموجب القرارات ذات الصلة.

وإذ يقلقه بالغ القلق التقرير الذي قدمته البعثة الرفيعة المستوى التي أوفدها الأمين العام عن نتائج اجتماعاتها مع أعلى مستويات حكومة العراق.

وإذ يشير أيضاً إلى أنه قد جرى الإعراب في قرار ١١١٥ (١٩٩٧) عن عزمه الأكيد على فرض تدابير إضافية على فئات المسؤولين العراقيين الذين هم مسؤولون عن عدم الإمتثال إلا إذا أبلغت اللجنة الخاصة أن العراق يمتثل إلى حد كبير لأحكام الفقرتين ٢ و٣ من ذلك القرار.

وإذ يشير أيضاً إلى أن قراره ١١٣٤ (١٩٩٧) أعاد تأكيد عزمه الأكيد إذا ما أفادت اللجنة الخاصة ضمن أمور أخرى أن العراق غير ممتثل لأحكام الفقرتين ٢ و٣ من القرار ١١١٥ (١٩٩٧) على اعتماد تدابير تلزم الدول أن ترفض دخول أو عبور أقاليمها من جانب جميع المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة العراقية المسؤولين عن حالات عدم الإمتثال لأحكام الفقرتين ٢ و٣ من القرار ١١١٥ (١٩٩٧) أو المشتركين فيها.

وإذ يشير كذلك إلى البيان الذي أصدره رئيسه في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧. والذي دان فيه المجلس قرار حكومة العراق محاوة إملاء شروط امتثالها لالتزامها التعاون مع اللجنة الخاصة وحذر من عواقب خطيرة لعدم امتثال العراق على الفور وبالكامل ودون شروط أو قيود لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة.

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول سيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي.

وتصميماً منه على كفالة الإلتزام الفوري والكامل من جانب العراق دون شروط أو قيود لإلتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة.

وإذ يقرر أن الحالة ما زالت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق.

١ ـ يدين استمرار انتهاك العراق لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة التعاون بالكامل ومن دون شروط مع اللجنة الخاصة في تنفيذها لولايتها، بما في ذلك قراره غير المقبول الصادر في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ بالسعي إلى فرض شروط على تعاونه مع اللجنة الخاصة ورفضه في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ و٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ السماح بدخول موظفين تابعين للجنة الخاصة على أساس جنسيتهم إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة لتفتيشها في ٢ و٤ و٥ و٦ و٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧ وتهديده ضمناً لسلامة طائرات استطلاع تعمل نيابة عن اللجنة الخاصة وإزالته لقطع مهمة من معدات ذات قدرات مزدوجة من مواقعها السابقة وعبثه بكاميرات الرصد التابعة للجنة الخاصة.

٢ ـ يطالب حكومة العراق أن تلغي على الفور قرارها الصادر في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧.

٣ ـ يطالب أيضاً بأن يتعاون العراق بالكامل وعلى الفور ودون شرط أو قيود مع اللجنة الخاصة وفقاً للقرارات ذات الصلة التي تشكل المعيار الذي يحكم الإمتثال العراقي.

٤ ـ يقرر وفقاً للفقرة ٦ من قراره ١١٣٤ (١٩٩٧) أن تمنع الدول دون تأخير دخول أو عبور أقاليمها من جانب جميع المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة المسؤولين عن حالات عدم الإمتثال التي ترد تفاصيلها في الفقرة ١ أعلاه، أو الذين يشتركون فيها، على أنه يجوز للجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب / أغسطس ١٩٩٠ أن تأذن بدخول شخص ما إلى دولة معينة في تاريخ محدد وعلى ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم دولة ما رفض دخول مواطنيها أو أشخاص يقومون بحسن نية بمهمات أو بعثات ديبلوماسية وافقت عليه اللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) إلى إقليمها.

٥ ـ يقرر أيضاً وفقاً لأحكام المادة ٧ من القرار ١١٣٤ (١٩٩٧) أن يبدأ بالتشاور مع اللجنة الخاصة بوضع قائمة بأسماء الأفراد الذين سيمنع دخولهم أو عبورهم وفقاً لأحكام الفقرة ٤ أعلاه. ويطلب من اللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع مبادىء توجيهية وإجراءات، حسبما يكون ملائماً لتنفيذ التدابير المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، وأن تحيل على جميع الدول الأعضاء نسخاً من تلك المبادىء التوجيهية والإجراءات وكذلك قائمة بالأفراد الذين جرت تسميتهم.

٦ ـ يقرر أن تنتهي أحكام الفقرتين ٤ و٥ أعلاه بعد مرور يوم واحد على تقديم الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة تقريراً إلى مجلس الأمن يفيد أن العراق يتيح لفرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة إمكان الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى كل المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تريد تفتيشها وفقاً لولاية اللجنة الخاصة، إضافة إلى المسؤولين وسائر الأشخاص الخاضعين لسلطة الحكومة العراقية الذين تريد اللجنة الخاصة مقابلتهم، بحيث تتمكن اللجنة الخاصة من أداء ولايتها على النحو الكامل.

٧ ـ يقرر أن تعاود المراجعات المنصوص عليها في الفقرتين ٧١ و٧٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في نيسان / أبريل ١٩٩٨ وفقاً للفقرة ٨ من القرار ١١٣٤ (١٩٩٧) شريطة أن تكون حكومة العراق قد امتثلت لأحكام الفقرة ٧ أعلاه.

٨ ـ يعرب عن عزمه الأكيد على اتخاذ تدابير أخرى قد يقتضيها تنفيذ هذا القرار.

٩ ـ يؤكد من جديد مسؤولية حكومة العراق، بموجب القرارات ذات الصلة، عن كفالة سلامة الأفراد التابعين للجنة الخاصة ولفرق التفتيش التابعة لها ولمعداتهما وأمنهم.

١٠ ـ يؤكد من جديد أيضاً تأييده الكامل لسلطة اللجنة الخاصة بقيادة رئيسها التنفيذي لضمان تنفيذ ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١١ ـ يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره»[١].

---

(١) صحيفة السفير ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٧.

العراق يرد على القرار ١١٣٤:
وقف التعامل مع المفتشين الأميركيين

أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً مهد فيه لقراره القاضي بالوقف «المؤقت» للتعامل مع الأعضاء الأميركيين في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة «يونيسكوم» وإمهالهم أسبوعاً واحداً لمغادرة العراق.

وجاء الموقف العراقي بعد أيام من صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١١٣٤ وفيه عقوبات جديدة على العراق تضاف إلى تلك التي تسري منذ سبع سنوات، وتقضي بفرض قيود جديدة على تنقلات مسؤولين عراقيين «ساهموا» ـ حسب القرار ـ في عدم تعاون العراق مع اللجنة المكلفة التحقق من إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

الجدير بالذكر، أن العقوبات المفروضة على العراق لا يمكن رفعها إذا لم تقر اللجنة الخاصة بأنه لم يعد يملك أسلحة جرثومية أو كيماوية أو نووية أو صواريخ يزيد مداها على ١٥٠ كيلومتراً. وفي ما يأتي نص البيان العراقي رداً على القرار رقم ١١٣٤:

١ ـ عدم التعامل مع الذين يحملون الجنسية الأميركية من العاملين في اللجنة الخاصة وأنشطتها داخل العراق. كما سيتم إبلاغ رئيس مجلس الأمن بهذا القرار وتفاصيله ونطلب من الأميركان المذكورين الموجودين حالياً داخل العراق مغادرة أراضي العراق خلال فترة أقصاها أسبوع من تاريخ إبلاغ قرارنا إلى مجلس الأمن ريثما تعيد أميركا النظر في سياستها المتعسفة وسلوكها العدواني ضد شعب العراق وسياستها التدخلية والتجسسية.

٢ ـ ولنفس الأسباب الواردة في ١ أعلاه، وعطفاً على، واستذكاراً لمراسلات سابقة في هذا الإتجاه مع مجلس الأمن، تقرر الطلب أن تسحب اللجنة الخاصة غطاءها على طائرة التجسس الأميركية الـ U2 والإتفاق بين العراق واللجنة الخاصة على استبدالها بطائرة من دولة أخرى، إذا كانت الحاجة إلى ذلك ما زالت قائمة، تحقيقاً للغرض المعلن للجنة الخاصة وليس الأغراض التجسسية لأميركا.

٣ ـ مواصلة التعاون البناء مع اللجنة الخاصة لتأدية مهماتها من غير غلو أو تعسف وفي إطار احترام سيادة العراق وأمنه الوطني وكرامته.

٤ ـ رفض ما سمي بقرار مجلس الأمن ذي الرقم ١١٣٤ الذي اتخذته أميركا بدون أي أساس قانوني، وغشت من غشت به جملة وتفصيلاً شكلاً ومفهوماً، وكل تصرف يرتبط به أو يوحي بأنه يرتبط به الآن وفي المستقبل.

٥ ـ إبقاء توصيات المجلس الوطني قيد نظر السيد رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية، وقيادة قطر العراق (لحزب البعث) ومجلس الوزراء كل على أساس مسؤولياته وصلاحياته الدستورية واتخاذ ما يلزم في ضوء تطورات الأحداث والمواقف[١].

---

(١) الشرق الأوسط تاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٩٧.

٣ رسائل بين بتلر وعزيز ومجلس الأمن تكشف «الإشكال» وراء العقوبات

رسالة بتلر: الإتهام

يبدأ بتلر رسالته إلى عزيز، التي وجهها بعد ساعات قليلة فقط من تحادثهما بالهاتف، بالإحتجاج على قرار العراق في أيام ٩/٢٧ و٩/٢٩ و١٠/١ «منع فرق اللجنة من تفتيش ثلاثة مواقع كانت قد جددت للتفتيش» إستناداً إلى «التحليل العلمي الذي كشف عن وجود مواد كان يفترض الإعلان عنها، وإلى إخفاق المسؤولين العراقيين في تفسير ذلك، وإلى وجود وثائق تربط سلطة حكومية عراقية بتلك المواد.

يقول بتلر: «إن العنصر المشترك لأحداث يومي ٢٧ و٩/٢٩ ويوم ١٩٩٧/١٠/١ كان ادعاء العراق أن المواقع المعنية هي «مواقع إقامة / رئيسية» وبالتالي، حسب قول العراق، فإنها تقع خارج حدود عمليات لجنة التفتيش».

وبعد أن يشير إلى أن «الأساس المنطقي المعلن لمنع اللجنة من أداء مهمتها. . . . قد سبب لي قلقاً جديداً» يفتح بتلر النقطة الأساسية «التي تثيرها هذه الأحداث».

يقول: «تعلمون أن للجنة حق تفتيش أي موقع تقرر تحديده للتفتيش في العراق، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولها الحرية المقصورة عليها لتقرير صلة أي موقع بالتفتيش. وهذا يعني أنه لا يجوز للعراق الإعتراض على تحديد موقع للتفتيش على أساس من وضعيته أو استخدامه المزعومين.

وفي ضوء المقاصد المضمونية لمجلس الأمن في قراراته ذات الصلة، فإن هذه الحقوق غير المقيدة يصبح لها معنى عملي ومنطقي مفهوم. وأنا بالتأكيد غير مضطر لأكرر هذا عليكم أكثر».

«إن المواقع المحددة للتفتيش في العراق ليست مقصورة على المواقع العسكرية، وهناك حالات عديدة جرى فيها تفتيش مواقع غير عسكرية، وذلك بسبب ارتباطها ببرامج محظورة وبينها: الجامعات، مختبرات الأبحاث، مساكن ومزارع خاصة، وحيث توافر سبب للإعتقاد بأن مواد محظورة موجودة فيها».

«ولم يسبق للجنة أن وافقت من قبل على أنها تمتنع عن تفتيش مناطق واسعة جداً غالباً ما تضم عشرات المباني والمراكز التي يدعي العراق أنها مناطق رئاسية. ومرة أخرى، فإنها إذا فعلت ذلك ستكون قد ناقضت الأساس ذاته الذي تقوم عليه مهمة اللجنة وواجباتها، والذي طبيعته واضحة لكم بالطبع».

«وفي ما يتعلق بشكليات تفتيش المواقع الحساسة، فهذه كان قد أصدرها الرئيس التنفيذي

في العام الماضي في محاولة لإظهار الإحترام لمشاغل العراق الأمنية المشروعة. وخلافاً لإعتقادكم، فإن هذه الشكليات لم تكن ضمن جوهر الإتفاق الثنائي بين اللجنة الخاصة والعراق. وإذا كان البيان المشترك وبرنامج العمل المشترك المؤرخين في ١٩٩٦/٦/٢٢ هما ضمن جوهر الإتفاق، فإن الشكليات لم تكن كذلك. وعلاوة على ذلك، فإنها لم يجر تثبيتها بإحكام. وهذا قد جرى تبيانه بشكل لا يقبل الجدل في حقيقة أنها تشتمل على حكم لإعادة النظر في فعاليتها وإمكانية تطبيقها».

«إن احترام مشاغل العراق الأمنية المشروعة لا يمكن، بشكل محتم، أن يضع مواقع معينة خارج حدود التفتيش، والقيام بهذا قد يشكل قيداً رئيسياً على فاعلية اللجنة في تنفيذ مهمتها، وسيتناقض مع قرارات المجلس وسيضر بمصداقية التقارير التي تقدمها اللجنة إلى مجلس الأمن حول وفاء العراق بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح. وإنني أواصل الإفتراض بأن للعراق مصلحة في أن تكون تقارير اللجنة جديرة بالتصديق، وليس أقلها بسبب أحكام الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)».

«وفي ظل هذه الظروف، وفي ضوء الأداء الأخير للعراق، فإنني سأثير هذه القضايا في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن وخلال المباحثات التي ستجري في المجلس، وفي تقديري أنه يجب الطلب من المجلس إصدار توجيه يقضي بأن تتم جميع عمليات التفتيش المستقبلية بشكل دقيق وفقاً للإجراءات الأصلية القياسية التي حددها وتم الإقرار بها. وفي ظروف كهذه، فإن عمليات التفتيش المستقبلية ستجري على أساس الحقوق المثبتة بواسطة الرسائل المتبادلة لشهر آذار ١٩٩١، والقرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و٧٠٧ (١٩٩١)، و٧١٥ (١٩٩١)، وخطة الرقابة والتحقيق المستمرين».

ويستذكر بتلر حادثة وقعت في ٢٩ أيلول، عندما منعت المروحية التابعة للجنة من مغادرة قاعدة الرشيد الجوية، بسبب التقاط طاقمها صوراً لموقع حساس، وهي حادثة يؤكد أنها سويت بينه وبين عزيز، ليذكر بأن «للجنة الحق بالتقاط الصور ذات الصلة بعملها في عموم أرجاء العراق. واللجنة وحدها هي التي تقرر ذلك». وفي ختام رسالته يؤكد بتلر إتفاقه مع عزيز على «الإهتمام بإدامة التقدم الذي أمكننا تحقيقه مؤخراً».

رد طارق عزيز

ركز عزيز في رده على تبيان نقاط عدة تتمحور حول إظهار القلق من «عمل فريق التفتيش الرقم ٢٠٧ برئاسة العقيد (الأميركي) سكوت ريتر» الذي ينطلق أساساً من نية تكريس «المزاعم التي تروجها أوساط معينة عن الإخفاء» العراقي لبرنامج التسلح، وتحويل الأنظار عن نتائج إيجابية إلى «قضايا أخرى ذات طبيعة خلافية. . . كما سبق أن حصل في حزيران الماضي».

يقول عزيز: «في أغلب عمليات التفتيش التي قام بها العقيد سكوت وفي التفتيشات

الأخيرة ادعى ريتر أنه يستند إلى (صور) أخذت من (وسائل اللجنة الخاصة) وهي كما هو معروف وسائل أميركية (طائرة الـ U.2 والأقمار الإصطناعية). . . . ويدعي أن هذه الصور تشير إلى (حركة عجلات) تثير شكوك اللجنة الخاصة، وعندما نطلب منه أن يرينا تلك الصور لكي نعرف الحقيقة وبالتالي تقديم الإيضاحات بشأنها يرفض ذلك. إن هذا الأسلوب في العمل يثير أسئلة جدية حول الأساس الذي تنطلق منه عمليات التفتيش التي يقوم بها ريتر».

«إن صلاحيات اللجنة الخاصة هي التحقق من تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهذه الصلاحيات ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسائل للتحقق من إنجاز متطلبات القسم (جـ) من القرار ٦٨٧ ومتطلبات القرار ٧١٥. وبرغم مرور أكثر من ست سنوات ونصف، فإن بعض فرق التفتيش وخاصة التي يقودها ريتر تتصرف وكأننا ما نزال في البداية من دون الأخذ بالإعتبار الإنجازات الكبيرة التي تحققت وبفضل تعاون العراق وحرصه على إنهاء متطلبات القسم (جـ) من القرار ٦٨٧، وهكذا صارت عمليات التفتيش هدفاً في حد ذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة للتحقق من تطبيق متطلبات القسم (جـ) من القرار ٦٨٧ والقرار ٧١٥».

«إن رسالتكم في ١٠/١ تثير أسئلة مهمة جداً، بل خطيرة، إنكم بهذه الرسالة تلغون الإتفاق الذي تم بيني وبين الرئيس التنفيذي السابق للجنة الخاصة في ٢٢ حزيران ١٩٩٦ حول صيغ تفتيش المواقع (الحساسة). وأود أن أذكركم بأن ذلك الإتفاق لم يثر حوادث مماثلة للتي جرت أخيراً مع سكوت ريتر، وكان قد صدر بشأنها قرار مجلس الأمن رقم ١٠١٠ في ١٢/٦/١٩٩٦ وبيان رئاسي في ١٤/٦/١٩٩٦، وأن البيان المشترك الذي وقع من قبلي ومن قبل الرئيس التنفيذي في ٢٢/٦/١٩٩٧ والذي يتضمن التوازن بين متطلبات احترام سيادة وأمن العراق، هو الأساس الذي انطلقنا منه في تحديد (الصيغ) المعتمدة في التفتيشات للمواقع الحساسة والتي لا خلاف على تصنيفها، وهي المواقع التي لم يسبق للجنة الخاصة أن طلبت تفتيشها قبل آذار ١٩٩٦ مثل مقرات وحدات الحرس الجمهوري والحرس الخاص الخ. . . . وأن هذه الصيغ قد تمت مناقشتها والإتفاق عليها بصورة مشتركة بيني وبين الرئيس التنفيذي آنذاك.

وإن ما ورد في رسالتكم من أنها صادرة عن الرئيس التنفيذي وليست نتيجة إتفاق مشترك، ليس دقيقاً لأن مستشاركم القانوني (السيد جون سكوت) وكل الحاضرين في ذلك الوقت يعرفون جيداً أن هذه الصيغ كتبت (بصورة مشتركة) في مقر وزارة الخارجية ببغداد. . . . وأن الذين كتبوا الورقة هم د. رياض القيسي من جانبنا والسيد جون سكوت من جانب اللجنة الخاصة بمشاركة خبرائنا وتحت إشرافي وإشراف السفير رالف أيكوس. لذلك فإن قراركم بإلغاء هذه الترتيبات والعودة إلى ترتيبات تفتيش مفتوحة غير مقبول».

«لقد اعتبرنا الوعود التي قطعها السفير أيكوس لي في السابق. . . . بتجنب المواقع الرئاسية والسيادية تعهداً أدبياً تلتزم اللجنة الخاصة باحترامه، وإن إنكاركم لمثل هذا الترتيب

ينسف (الثقة) التي يفترض أن يتعامل بها الطرفان، فبدون هذه الثقة سيتجه مسار الأحداث نحو الشك والتوتر، وهذا لا يخدم أي قضية إيجابية.

«لقد شرحت لكم في محادثاتنا الهاتفية وفي رسالتي إليكم في ١٩٩٧/٩/٢٧ إننا بذلنا أقصى الجهد لتسهيل مهمة الفريق الذي يترأسه سكوت ريتر ولكن إصرار المذكور على افتعال الأزمات وإرساله تقارير غير دقيقة إلى مركز اللجنة الخاصة هو الذي أعطى الإنطباع الخاطىء عن الأحداث، إنني هنا أثبت الوقائع كما حصلت في الأيام السابقة: بالنسبة لحادث ٩/٢٧ كما جاء في رسالتي إليكم في ذلك التاريخ.... طلب سكوت ريتر تفتيش مسكن داخل المجمع الرئاسي المعروف غربي بغداد بادعاء أنه وحدة عسكرية وعندما تم الإطلاع على الخارطة التي يستند إليها سكوت ريتر أوضح له المرافقون العراقيون أن النقطة التي يؤشرها في الخارطة هي سكن رئاسي وليس وحدة عسكرية أما إذا كان يقصد وحدة عسكرية في المنطقة فإن هذه الوحدة تقع في جهة أخرى خارج المجمع الرئاسي وأن بإمكانه الوصول إليها عن طريق آخر من دون المرور عبر المجمع الرئاسي ولكنه رفض ذلك، وأصر على سلوك الطريق إليها من داخل المجمع الرئاسي من دون مسوغ».

سيادة السفير

«لقد وعدتم بأن تنتهجوا نهجاً موضوعياً وعلمياً وفنياً في عمل اللجنة الخاصة.... أود أن أقول بأن الأساليب التي مارسها الفريق (٢٠٧) والتي أشرت إليها لم تكن موضوعية ولا علمية ولا فنية.... إنها أساليب جنائية (Forensic) تؤدي إلى افتعال الأزمات وتخريب العلاقة التي نسعى إلى بنائها بين العراق واللجنة الخاصة من أجل تحقيق الأهداف المحددة لقرارات مجلس الأمن وليس من أجل تحقيق أهداف أخرى ليس لها علاقة بتلك القرارات».

«إنني آمل بأن تتفهموا الحقائق الواردة في رسالتي هذه كما آمل بأن يتم التركيز في تقريركم المقبل إلى مجلس الأمن على القضايا الجوهرية ذات الصلة بإنجاز متطلبات القسم (جـ) من القرار ٦٨٧ والسير قدماً في العمل المشترك البناء الذي بدأناه لإنجاز المهمة بأسرع وقت وفتح الطريق لتطبيق الفقرة (٢٢) من القرار ٦٨٧. وأؤكد لكم بأنني مستعد للتشاور والتنسيق معكم من أجل حل أي مشكلات تنشأ أثناء العمل كما أطلب منكم الإبقاء على إتفاق (٢٢) حزيران ١٩٩٦ كما هو.... ويمكننا في لقائنا المقبل في تشرين الثاني أو قبله إن رغبتم أن ندرس الموقف بصورة شاملة وموضوعية وأن نتوصل إلى الحلول المناسبة التي تحقق التوازن بين المتطلبات المتوازنة للجنة الخاصة وبين ضرورات احترام سيادة العراق وأمنه وكرامته».

عزيز يتهم اللجنة

وفي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن «سيادة جوان سومافيا» ركز طارق عزيز على أن «السياسة والأساليب التي اتبعتها اللجنة الخاصة كل هذه الفترة الطويلة، والتي أسهمت إسهاماً أساسياً في هذه الإطالة التي هي في الجوهر نهج سياسي متعمد يستهدف إبقاء الحصار على العراق».

وتناول عزيز «أولاً، تركيبة اللجنة الخاصة التي تحددت كلياً خلال العام ١٩٩١ ويعرف العالم كله أنه في ذلك العام ولفترة ما بعده كانت الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً كبيرة على مجلس الأمن. . . . ولم تكن هناك أي فرصة جديدة للتعامل مع قضايا العراق بأسلوب منصف ومتوازن».

ويشير عزيز إلى مسألتين تدلان على خلل تركيبة اللجنة هما:

«أ ـ إن الولايات المتحدة وهي التي تقود العمل المعادي للعراق، احتفظت منذ العام ١٩٩١ وحتى الآن بمنصب نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة.

ب ـ إن عدد العاملين من الكادر القيادي في مقر اللجنة الخاصة وفي مركز الرقابة في بغداد وفي فرق التفتيش التي تتولى مهمات التفتيش في العراق من الأميركان والبريطانيين كبير جداً بشكل يفقد التوازن تماماً في نشاط يفترض أن يكون دولياً ومحايداً والواقع أن أغلب المشكلات التي تدعي اللجنة الخاصة وقوعها أثناء عمليات التفتيش، وباستثناء حالات قليلة، وقعت عندما كان رؤساء فرق التفتيش أميركيين. إن المشكلات الأخيرة التي أشار إليها الرئيس التنفيذي في تقريره الأخير حصلت مع فريق التفتيش الذي يرأسه الضابط الأميركي سكوت ريتر. . . . كما كان هو نفسه رئيس الفريق الذي خلق المشكلات في حزيران الماضي والتي أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم (١١١٥) والبيان الرئاسي في ١٣ حزيران ١٩٩٧. وأذكر هنا برسالتي المرسلة إلى المجلس بتاريخ / ١٥ حزيران / ١٩٩٧ (S/1997/465)».

وبجانب الخلل في تركيبة اللجنة الخاصة، يحدد عزيز في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن الخلل في مصادر المعلومات التي تستند إليها اللجنة.

يقول: «إن الولايات المتحدة هي التي تحتكر الوسائل الإستخبارية التي تعتمدها اللجنة الخاصة، في معلوماتها من الجو وخاصة طائرة الـ(U2) وإن أغلب التفتيشات التي أجراها الضابط الأميركي سكوت ريتر جرت بذريعة وجود صور التقطتها هذه الطائرة الأميركية لـ(حركة عجلات)!!! وقد سبق لنا أن طلبنا مرات عدة تغيير هذا الحال باستخدام طائرة عراقية توضع كلياً تحت تصرف اللجنة الخاصة، أو استخدام طائرة لدولة محايدة ليست لها أهداف خاصة تجاه العراق وتعمل داخل الأراضي العراقية أو من أراضي دولة محايدة أيضاً لكن ليست لها أهداف خاصة تجاه العراق ولكن كل هذه الطلبات المشروعة أهملت من قبل اللجنة الخاصة».

الصفحة الأخيرة من رسالة بتلر إلى عزيز.

والصفحة الأخيرة من رسالة عزيز إلى بتلر[1].

(1) صحيفة السفير تاريخ ٢٥ تشرين أول ١٩٩٧.

نص مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة

وجه الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي رسالة أرفقها بنص المذكرة التي وقع عليها عن الأمم المتحدة هانز كوريل الأمين العام والمستشار القانوني وعن حكومة العراق سفيرها المفوض ورئيس وفدها المفاوض عبد الأمير الأنباري.

واعتبر الأمين العام أن مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للمنظمة الدولية وحكومة العراق بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٩٨٦ الذي يتيح للعراق بيع كمية من نفطه لشراء أغذية وأدوية «خطوة هامة في الترتيبات اللازمة بموجب القرار لوضعه موضع التنفيذ الكامل».

وهذا نص رسالة الدكتور بطرس غالي ومذكرة التفاهم:

رسالة مؤرخة ٢٠ مايو (أيار) ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أقدم إليكم، وإلى أعضاء مجلس الأمن من خلالكم، نص مذكرة تفاهم أبرمت اليوم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٩٥ (انظر المرفق الأول). وأقدم إليكم أيضاً رسالة سلمها رئيس الوفد العراقي لدى توقيع المذكرة (أنظر المرفق الثاني).

وتمثل المذكرة خطوة هامة في الترتيبات اللازمة بموجب القرار توضعه موضع التنفيذ الكامل، وحالما تتخذ جميع الإجراءات الضرورية سيكون بمقدوري تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب ما هو منصوص عليه في الفقرة ١٤ من القرار. ولذلك تقدم هذه الرسالة بغية إبقاء المجلس على علم بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ القرار.

المرفق الأول

مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)

الجزء الأول

احكام عامة

١ ـ الهدف من مذكرة التفاهم هذه هو كفالة التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي يشار إليه في ما بعد باسم «القرار».

٢ ـ تشكل خطة التوزيع المشار إليها في الفقرة ٨ (١) «٢» من القرار، والتي يتوجب أن يوافق عليه الأمين العام للأمم المتحدة عنصراً هاماً في تنفيذ القرار.

٣ ـ ليس في المذكرة ما يمكن تأويله على أنه يشكل مساساً بسيادة العراق أو بسلامته الإقليمية.

٤ ـ أحكام هذه المذكرة تتعلق تماماً وحصراً بتنفيذ القرار، ولا تخلق، بصفتها هذه، أي سابقة، ومن المفهوم أيضاً أن الترتيب المنصوص عليه في المذكرة هو إجراء استثنائي ومؤقت.

الجزء الثاني
خطة التوزيع

٥ ـ تتعهد حكومة العراق بأن تضمن على نحو فعال توزيع الأدوية والإمدادات الصحية والمواد الغذائية والمؤن والإمدادات اللازمة للإحتياجات المدنية الأساسية (التي يشار إليها في ما بعد باسم «الإمدادات الإنسانية») التي تشترى من عائدات بيع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية توزيعاً عادلاً على السكان العراقيين في شتى أنحاء البلد.

٦ ـ وتحقيقاً لهذه الغاية تعد حكومة العراق خطة للتوزيع تصف بالتفصيل الإجراءات التي ستتبعها السلطات العراقية بالمختصة بغية كفالة هذا التوزيع، ويؤخذ في الإعتبار نظام التوزيع الحالي لهذه الإمدادات والإحتياجات السائدة، والظروف الإنسانية في مختلف محافظات العراق، مع إيلاء الإعتبار الواجب لسيادة العراق ووحدة سكانه القومية، وتتضمن الخطة قائمة مصنفة بالإمدادات والسلع التي يعتزم العراق شراءها واستيرادها لهذا الغرض على أساس فترة مدتها ستة أشهر.

٧ ـ يعد جزء خطة التوزيع المتعلق بالمحافظات الشمالية، أربيل ودهوك والسليمانية، وفقاً للتذييل الأول الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

٨ ـ تقدم خطة التوزيع إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يوافق عليها. وإذا اقتنع الأمين العام بأن الخطة تضمن على نحو كاف التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية على السكان العراقيين في شتى أنحاء البلد، فإنه يبلغ حكومة العراق بذلك.

٩ ـ من المفهوم لدى طرفي هذه المذكرة أن الأمين العام لن يكون بمقدوره تقديم تقرير حسب ما هو مطلوب في الفقرة ١٣ من القرار إلا إذا نالت موافقته الخطة التي تعدها حكومة العراق.

١٠ ـ يحيل الأمين العام، حالما يوافق على الخطة، نسخة من قائمة الإمدادات والسلع المصنفة، التي تشكل جزءاً من الخطة، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (التي يشار إليها في ما بعد باسم «اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١) للعلم.

١١ ـ بعد بدء تنفيذ الخطة، يجوز لكل طرف في هذه المذكرة أن يقترح على الطرف

الآخر، للنظر، تعديلاً للخطة إذا ارتأى أن هذا التعديل من شأنه تحسين التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية ومدى كفايتها.

الجزء الثالث
إنشاء حساب ضمان
ومراجعة ذلك الحساب

١٢ ـ يختار الأمين العام، بعد التشاور مع حكومة العراق، مصرفاً دولياً رئيسياً وينشىء فيه حساب الضمان الموصوف في الفقرة ٧ من القرار، ويعرف ذلك الحساب باسم «حساب العراق التابع للأمم المتحدة» (الذي يشار إليه في ما بعد باسم «حساب العراق» ويتفاوض الأمين العام على شروط هذا الحساب مع المصرف ويبقي حكومة العراق على علم كامل بتصرفاته في ما يتعلق باختيار المصرف وفتح الحساب، وتجري جميع المعاملات والإقتطاعات الصادر تكليف بها من مجلس الأمن بموجب الفقرة ٨ من القرار من «حساب العراق» الذي يدار وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة وقواعدها المالية ذات الصلة).

١٣ ـ يجوز للسلطات العراقية أن تسمي مسؤولاً مصرفياً كبيراً ليتولى مهمة الإتصال بالأمانة العامة للأمم المتحدة في ما يتعلق بجميع الأمور المصرفية بشأن «حساب العراق».

١٤ ـ وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة، يتولى مراجعة «حساب العراق» مجلس مراجعي الحسابات، وهم مراجعو حسابات عامون خارجيون ومستقلون. وحسب ما هو منصوص عليه في النظام المالي، يصدر مجلس مراجعي الحسابات تقارير دورية بشأن مراجعة البيانات المالية المتعلقة بالحسابات، ويقدم المجلس هذه التقارير إلى الأمين العام، فيحيلها إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ وإلى حكومة العراق.

١٥ ـ لا يفسر شيء في هذه المذكرة على أنه يرتب مسؤولية على الأمم المتحدة عن أي عملية شراء تقوم بها حكومة العراق أو يقوم بها أي وكلاء نيابة عنها عملاً بأحكام القرار.

الجزء الرابع
بيع النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق

١٦ ـ يصدر النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق عن طريق خط أنابيب كركوك ـ يومورتاليك عبر تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط، وتقوم اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ برصد الصادرات عبر تلك المنافذ لكفالة إتفاقها والقرار. وتغطى تكاليف النقل في تركيا بواسطة قدر إضافي من النفط كما هو متوخى في القرار ووفقاً للإجراءات التي تضعها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١. وقد قدم إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ الترتيب المبرم بين العراق وتركيا بشأن التعريفات الجمركية وطرائق الدفع مقابل استخدام منشآت النفط التركية.

١٧ ـ توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ على كل عملية تصدير للنفط أو للمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق.

١٨ ـ ترد في التذييل الثاني أحكام مفصلة بشأن بيع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية، ويشكل ذلك التذييل جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

الجزء الخامس

إجراءات الشراء والتأكيدات

١٩ ـ رهناً بأحكام الفقرة ٢٠ أدناه، تقوم حكومة العراق بعمليات شراء الأدوية والإمدادات الصحية والمواد الغذائية والمؤن اللازمة للإحتياجات المدنية الأساسية للسكان العراقيين في شتى أنحاء البلد، وتتبع هذه العمليات الممارسات التجارية المألوفة وتجري على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإجراءات التي تضعها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١.

٢٠ ـ تجري وفقاً للتذييل الأول عمليات شراء الإمدادات الإنسانية لمحافظات الشمال الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية، حسب ما هو منصوص عليه في خطة التوزيع.

٢١ ـ تتعاقد حكومة العراق مباشرة، إلا حسب ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٠، مع الموردين لترتيب شراء الإمدادات وتبرم الترتيبات التعاقدية المناسبة.

٢٢ ـ تجري كل عملية تصدير للسلع إلى العراق بناء على طلب حكومة العراق عملاً بالفقرة ٨ (١) من القرار، ووفقاً لذلك تقدم الدول المصدرة جميع الوثائق ذات الصلة، بما فيها العقود المتعلقة بجميع السلع التي ستصدر بموجب القرار إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ لكي تتخذ القرار المناسب وفقاً لإجراءاتها، ومن المفهوم أن تسديد الثمن للمورد من «حساب العراق» لا يمكن أن يحدث إلا في ما يتعلق بالبنود التي يكون العراق قد اشتراها ومدرجة في القائمة المصنفة المشار إليها في الجزء الثاني من هذه المذكرة، وفي حالة نشوء ظروف استثنائية، يجوز تقديم طلبات إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ لتصدير بنود إضافية لكي تنظر فيها.

٢٣ ـ وتتخذ اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١، كما لوحظ أعلاه، قراراً في ما يتصل بطلبات تصدير سلعٍ إلى العراق ووفقاً لإجراءاتها السارية، رهناً بأي تعديلات تدخل مستقبلاً بموجب الفقرة ١٢ من القرار. وتبلغ اللجنة حكومة العراق والدول الطالبة والأمين العام بالإجراءات المتخذة حيال الطلبات المتقدمة.

٢٤ ـ وبعد أن تبت اللجنة في طلبات التصدير وفقاً لإجراءاتها، يلتمس البنك المركزي العراقي من المصرف الذي يحتفظ بحساب العراق فتح خطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء لصالح المستفيدين، ويحيل المصرف الذي يحتفظ بحساب العراق هذه الطلبات إلى الأمانة العامة

للأمم المتحدة للموافقة على فتح هذه المصرف لخطاب الإعتماد، بما يسمح بالدفع من حساب العراق بناء على تقديم مستندات مطابقة للإعتماد. ويكون من شروط الدفع التي يشترطها خطاب الإعتماد تسليم المصرف الذي يحتفظ بحساب العراق المستندات التي تحددها الإجراءات التي تضعها اللجنة ومنها التأكيدات المطلوبة من الوكلاء المشار إليهم في الفقرة ٢٥ أدناه. وتقوم الأمم المتحدة، بعد التشاور مع حكومة العراق، بتحديد الشرط الذي سيدرج في جميع أوامر وعقود الشراء وخطابات الإعتماد في ما يتصل بشروط الدفع من حساب العراق، ويتحمل مقدم الطلب جميع الرسوم التي يجري تكبدها في العراق، في حين تقيد جميع الرسوم خارج العراق لحساب المنتفع.

٢٥ ـ ويقوم وكلاء تفتيش مستقلون يعينهم الأمين العام بتأكيد وصول السلع التي تم شراؤها بموجب هذه الخطة إلى العراق، ولا يتم دفع أي مبالغ قبل أن يحصل الأمين العام من وكلاء التفتيش المستقلين على تأكيد موثق لوصول السلع المصدرة المعنية إلى العراق.

٢٦ ـ ويجوز لوكلاء التفتيش المستقلين المرابطة في نقاط الدخول العراقية الهامة، أو في مناطق جمركية، أو في مواقع أخرى يمكنهم فيها الإضطلاع بالمهام الواردة في الفقرة ٢٧ من هذا الجزء. وتحدد الأمم المتحدة عدد ومكان نقاط مرابطة الوكلاء بعد التشاور مع حكومة العراق.

٢٧ ـ ويقوم وكلاء التفتيش المستقلون بتأكيد تسليم الشحنات للعراق ويقومون بمضاهاة المستندات اللازمة، مثل وثائق الشحن وغيرها من مستندات الشحن أو قوائم الحمولة، والوثائق الصادرة عن اللجنة، بالسلع التي وصلت إلى العراق فعلاً، وتكون لهم أيضاً سلطة مزاولة المهام التي يقتضيها هذا التأكيد، ومنها: التفتيش الكمي بالوزن أو العدد، والتفتيش الكيفي الذي يتضمن الفحص العيني وأخذ العينات، والإختبار العملي إذا لزم الأمر.

٢٨ ـ ويقوم وكلاء التفتيش بإبلاغ الأمين العام واللجنة بجميع المخالفات، فإذا كانت المشكلة متعلقة بالممارسة التجارية العادية (مثل البضائع الناقصة) جرى إبلاغ اللجنة وحكومة العراق بذلك في حين تمضي الممارسات التجارية العادية لحل المشكلة (مثلاً، المطالبات) في طريقها. فإذا كانت المسألة مبعث قلق بالغ، احتفظ وكلاء التفتيش المستقلون بالشحنة المعنية إلى أن يحصلوا على توجيهات من اللجنة.

٢٩ ـ وفي ما يتعلق بالقطع والمعدات اللازمة لسلامة تشغيل شبكة الأنابيب في العراق الواصلة بين كركوك ويومورتاليك وتصديرها إلى العراق، تقدم حكومة بلد المورد الطلبات إلى اللجنة، وتنظر اللجنة في هذه الطلبات للموافقة عليها وفقاً لإجراءاتها.

٣٠ ـ فإذا وافقت اللجنة على طلب وفقاً للفقرة ٢٩، تطبق أحكام الفقرة ٢٤، على أنه لما كان المورد أن يتوقع الدفع بعد بيع النفط مستقبلاً، على النحو الوارد في الفقرة ١٠ من القرار، وإيداع الحصيلة في حساب العراق، فإن المصرف الذي يحتفظ بحساب العراق يصدر

خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء ينص فيه على أن الدفع لن يتم إلا إذا كان في حوزة حساب العراق وقت السحب أموال كافية يمكن التصرف فيها ووافقت الأمانة العامة للأمم المتحدة على الدفع.

٣١ ـ وينطبق أيضاً شرط التأكيد الموثق للوصول، المنصوص عليه في هذا الجزء على القطع والمعدات المذكورة في الفقرة ٢٩.

الجزء السادس

توزيع الإمدادات الإنسانية التي يتم شراؤها بموجب خطة التوزيع

٣٢ ـ تتولى حكومة العراق توزيع الإمدادات الإنسانية وفقاً لخطة التوزيع المشار إليها في الجزء الثاني من هذه المذكرة، وتوالي حكومة العراق إطلاع موظفي المراقبة التابعين للأمم المتحدة على تنفيذ الخطة وعلى الأنشطة التي تقوم بها الحكومة.

٣٣ ـ أما توزيع الإمدادات الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية فيتولاه برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات بالنيابة عن حكومة العراق في إطار خطة التوزيع، مع المراعاة الواجبة لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وفقاً للتذييل الأول.

الجزء السابع

مراقبة التوزيع المنصف للإمدادات الإنسانية تقدير مدى كفايتها

احكام عامة

٣٤ ـ يتولى الإضطلاع بعملية الأمم المتحدة للمراقبة موظفو الأمم المتحدة في العراق تحت السلطة العامة لإدارة الشؤون الإنسانية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وفقاً للأحكام المبينة أدناه، ويخضع لهذه المراقبة توزيع الإمدادات الإنسانية الممولة للإجراءات المحددة في القرار.

٣٥ ـ وتستهدف عملية الأمم المتحدة للمراقبة ما يلي

(أ) التأكد من أن توزيع الإمدادات الإنسانية على سكان العراق في جميع أنحاء القطر قد جرى بشكل منصف.

(ب) ضمان فعالية العملية وتقدير مدى كفاية الموارد المتاحة لسد الإحتياجات الإنسانية للعراق.

إجراءات المراقبة

٣٦ ـ يستعين موظفو الأمم المتحدة، في مراقبتهم للتوزيع المنصف وكفايته، بعدة إجراءات منها ما يلي:

ـ المواد الغذائية

٣٧ ـ تستمد مراقبة الأنصاف في توزيع الطعام إلى المعلومات المأخوذة من الأسواق المحلية في كل أنحاء العراق، ووزارة التجارة العراقية، والمعلومات المتاحة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن الواردات من الطعام، وإلى عينات من الدراسات الإستقصائية يقوم بها موظفو الأمم المتحدة، وتشمل المراقبة أيضاً كميات وأسعار المواد الغذائية المستوردة في إطار القرار.

٣٨ ـ ولتوفير مراقبة منتظمة ومستكملة لأشد الإحتياجات إلحاحاً، تكون الدراسة الإستقصائية التي تجريها وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع الوزارات العراقية المختصة بمثابة أساس للمراقبة المستمرة للحالة التغذوية لسكان العراق. وتراعي هذه المعلومات بيانات الصحة العامة التي تصدرها وزارة الصحة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ـ الإمدادات والمعدات الطبية

٣٩ ـ تركز المراقبة في ما يتعلق بالإمدادات والمعدات الطبية على النظام الراهن للتوزيع والتخزين وتتضمن زيارات للمستشفيات والعيادات وكذلك للمرافق الطبية والدوائية التي تخزن فيها هذه الإمدادات وتسترشد هذه المراقبة أيضاً بالبيانات الإحصائية الصحية المأخوذة من وزارة الصحة ومن الدراسات الإستقصائية التي تجربها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ـ إمدادات ومعدات المياه والمرافق الصحية

٤٠ ـ تركز مراقبة توزيع إمدادات ومعدات المياه والمرافق الصحية على تحديد استخدامها وهل يتم وفقاً للأغراض المنشودة. ويجري التأكد من ذلك عن طريق جميع البيانات المتعلقة بحدوث أمراض تنقلها المياه وفحص نوعية المياه بزيارات لمرافق المياه والمرافق الصحية يقوم بها ممثلون لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي هذا الصدد تعتمد الأمم المتحدة على جميع المؤشرات المتصلة بالموضوع.

ـ المواد والإمدادات الأخرى

٤١ ـ في ما يتصل بالمواد والإمدادات التي لا تندرج في المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه، ولا سيما ما يكون منها لازماً لإصلاح الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لسد الاحتياجات الإنسانية، تركز المراقبة على التأكد من وصول هذه المواد والإمدادات إلى الجهات المحددة سلفاً وفقاً لخطة التوزيع، ومن استخدامها في الأغراض المنشودة، وعلى تحديد مدى

كفاية أو ضرورة هذه المواد والإمدادات لسد الإحتياجات الأساسية لسكان العراق.

ـ التنسيق والتعاون

٤٢ ـ تتولى إدارة الشؤون الإنسانية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك تنسيق أنشطة المراقبة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويتولى المراقبة موظفو الأمم المتحدة، وتحدد الأمم المتحدة عدد هؤلاء الموظفين بالضبط مع مراعاة الإحتياجات العملية، ويجري التشاور مع حكومة العراق في هذا الصدد.

٤٣ ـ وتوفر السلطات العراقية لموظفي الأمم المتحدة المساعدة اللازمة لتسهيل إضطلاعهم بمهامهم، وينسق موظفو الأمم المتحدة مع السلطات العراقية المختصة.

٤٤ ـ ونظراً إلى أهمية المهمام التي سيضطلع بها موظفو الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الجزء من المذكرة، تكون لهؤلاء الموظفين في ما يتصل بأدائهم لمهامهم، حرية مطلقة في الحركة، والإطلاع على المواد التي يجدونها مهمة بعد مناقشة المسألة مع السلطات العراقية المعنية، وإمكان إجراء هذه الإتصالات عندما يرون ضرورة لذلك.

الجزء الثامن

الإمتيازات والحصانات

٤٥ ـ تسهيلاً لنجاح تنفيذ القرار، تنطبق الأحكام التالية في ما يتعلق بالإمتيازات والحصانات.

(أ) يتمتع موظفو الأمم المتحدة وأي من الوكالات المتخصصة الذين يؤدون مهام في ما يتعلق بتنفيذ القرار، بالإمتيازات والحصانات التي تنطبق عليهم بموجب المادتين الخامسة والسابعة من إتفاقية إمتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها أو المادتين السادسة والثامنة من إتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها والتي العراق طرف فيها.

(ب) يتمتع وكلاء التفتيش المستقلون والخبراء التقنيون وغيرهم من الإختصاصيين الذين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة أو رؤساء الوكالات المتخصصة المعنية، الذين يؤدون مهام في ما يتعلق بتنفيذ القرار، وتبلغ أسماؤهم إلى حكومة العراق، بالإمتيازات والحصانات الممنوحة للخبراء الموفدين في بعثاتٍ للأمم المتحدة أو لوكالة متخصصة بموجب المادة السادسة من إتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها أو المرفقات ذات الصلة لإتفاقية إمتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها على التوالي.

(ج) يتمتع الأشخاص الذين يؤدون خدمات تعاقدية للأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذِ القرار والذين تبلغ أسماؤهم إلى حكومة العراق بالمزايا والحصانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه بشأن الخبراء الموفدين في بعثات والذين تعينهم الأمم المتحدة.

٤٦ ـ وبالإضافة إلى ذلك يكون للموظفين والخبراء وغيرهم من الأفراد المشار إليهم في الفقرة ٤٥ أعلاه، حق الدخول إلى العراق والخروج منه دون عوائق وتقوم السلطات العراقية فوراً بإصدار سمات مجانية لهم.

٤٧ ـ من المفهوم أيضاً أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تتمتع بالحرية في أن تقوم بإدخال لوازم ومعدات ووسائل النقل السطحي المطلوبة لتنفيذ القرار، إلى العراق وإخراجها منه دون تأخير أو إعاقة، وتوافق حكومة العراق على السماح لها بأن تستورد مؤقتاً هذه المعدات معفاة من الجمارك ومن غيرها من الرسوم.

٤٨ ـ تعقد الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق، عند الإقتضاء مشاورات حول كيفية تحقيق تنفيذ هذه المذكرة بأنجح السبل.

الجزء التاسع

أحكام ختامية

٥٠ ـ يبدأ نفاذ هذه المذكرة بعد التوقيع عليها، في اليوم الذي يسري فيه مفعول الفقرتين ١ و٢ من القرار، وتبقى سارية لحين إنقضاء فترة الـ١٨٠ يوماً المشار إليها في الفقرة ٣ من القرار.

٥١ ـ تقوم الأمم المتحدة وحكومة العراق بتنفيذ المذكرة بصورة مؤقتة إلى حين بدء نفاذها.

وقعت في هذا اليوم العشرين من مايو / أيار ١٩٩٦ في نيويورك بأصلين باللغة الإنجليزية عن الأمم المتحدة (توقيع) هانز كوريل وكيل الأمين العام المستشار القانوني عن حكومة العراق (توقيع) عبد الأمير الأنباري السفير المفوّض رئيس وفد العراق.

التذييل الأول

١ ـ لكفالة التنفيذ الفعال للفترة ٨ (ب) من القرار، تطبق الترتيبات التالية في ما يتعلق بمحافظات أربيل، دهوك والسليمانية بالعراق. وهذه الترتيبات تنفذ مع إيلاء الإعتبار الواجب لسيادة العراق ووحدة أراضيه ولمبدأ التوزيع المنصف للإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

٢ ـ يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بشأن الإحتياجات الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث. وعلى أساس هذه المعلومات يحدد البرنامج الإحتياجات الإنسانية للمحافظات الشمالية الثلاث لمناقشتها مع حكومة العراق ومن ثم إدراجها ضمن خطة التوزيع. ولدى إعداد التقديرات بالإحتياجات الغذائية يضع البرنامج في الإعتبار جميع الظروف ذات الصلة سواء في داخل

المحافظات الشمالية الثلاث أو في سائر أنحاء البلاد بما يضمن عدالة التوزيع، ومع إيلاء الإهتمام اللازم للإحتياجات المحددة للإنعاش في المحافظات الشمالية الثلاث.

٣ـ في غضون أسبوع من موافقة الأمين العام على خطة التوزيع يعقد البرنامج وحكومة العراق محادثات لتمكين البرنامج من تقرير كيفية البت في أكفأ أسلوب لشراء الإمدادات الإنسانية للمحافظات الشمالية الثلاث، وينبغي أن تسترشد هذه المحادثات بالإعتبارات التالية: إن الشراء بالجملة الذي تقوم به حكومة العراق من السلع الغذائية الأساسية والأدوية اللازمة قد يكون أكثر طرق الشراء فعالية من حيث التكاليف. وقد يكون من الأنسب شراء المواد واللوازم الأخرى لتلبية إحتياجات المدنيين الأساسية، المطلوبة تحديداً للمحافظات الشمالية الثلاث، عن طريق منظومة الأمم المتحدة في ضوء جوانب فنية متصلة باستخدامها السليم.

٤ ـ في حدود ما تقوم حكومة العراق بشرائه أو تسليمه استجابة لتبليغ رسمي من البرنامج، يتم استقطاع مبلغ مناظر لكلفة السلع التي يتم تسليمها من المبلغ المخصص للبرنامج من «حساب العراق».

٥ ـ يقوم البرنامج بتسليم الإمدادات الإنسانية المقصود توزيعها في المحافظات الشمالية الثلاث إلى مستودعات تقع ضمن هذه المحافظات ويمكن كذلك تسليم تلك الإمدادات بواسطة حكومة العراق أو البرنامج، حسب الملائم إلى مستودعات في كركوك، والموصل، ويتولى البرنامج إدارة هذه المستودعات، وتكفل حكومة العراق عمليات التخليص الجمركية والإدارية الفورية بما يتيح النقل الآمن والسريع لهذه الإمدادات إلى المحافظات الشمالية الثلاث.

٦ ـ يكون البرنامج مسؤولاً في المحافظات الشمالية الثلاث عن تخزين ومناولة الإمدادات الإنسانية وعن نقلها داخلياً وتوزيعها والتأكد من عدالة هذا التوزيع، ويتبقى البرنامج حكومة العراق على علم بتنفيذ التوزيع.

٧ ـ يحرص البرنامج قدر الإمكان ومع توخي فعالية التكاليف، على استخدام آليات التوزيع المحلية الملائمة والمماثلة للآليات الموجودة في سائر أنحاء العراق من أجل الوصول الفعال إلى السكّان، ويدفع المستفيدون في إطار هذا الترتيب أجراً عن النقل الداخلي وعن المناولة والتوزيع أسوة بالمعمول به في بقية أنحاء البلاد. ويكفل البرنامج التلبية المناسبة للإحتياجات الخاصة للأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين والمرضى من نزلاء المستشفيات وغيرهم من الفئات المستضعفة التي هي بحاجة إلى أغذية تكميلية ويبقي حكومة العراق على علم في هذا الصدد.

٨ ـ يراعي البرنامج أن تستخدم الإمدادات الإنسانية للأغراض المقصودة منها، ويتم ذلك من خلال زيارات إلى المواقع ومن خلال جمع البيانات ذات الصلة. ويقدم البرنامج تقارير في هذا الخصوص إلى إدارة الشؤون الإنسانية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك وإلى حكومة العراق بشأن أي انتهاك يلاحظه البرنامج.

التذييل الثاني

١ ـ تقدم الدولة المعنية أو إذا قررت اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ ذلك، مشترى النفط الوطني الذي تأذن له اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ بذلك، طلباً لشراء المقترح للنفط والمنتجات النفطية العراقية إلى اللجنة كي تتناوله وتوافق عليه، بما في ذلك الوثائق التعاقدية ذات الصلة التي تغطي مبيعات هذا النفط والمنتجات النفطية بعد أن تقره حكومة العراق أو هيئة تسويق النفط العراقية العامة بالنيابة عن الحكومة. ويمكن قرار الطلب على هذا العقد إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١. ويشمل الطلب تفاصيل سعر الشراء بقيمة سوقية منصفة، وطريق التصدير، وفتح خطاب اعتماد مقبول الدفع لـ«حساب العراق» وغير ذلك من المعلومات الضرورية التي تتطلبها اللجنة، ويجب أن تكون مبيعات النفط والمنتجات النفطية مشمولة بوثائق تعاقدية، وتدرج نسخة من هذه الوثائق في المعلومات المقدمة إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ جنباً إلى جنب مع الطلب لإحالتها إلى وكلاء التفتيش المستقلين الموصوفين في الفقرة ٤ من هذا التذييل. وينبغي أن تتضمن الوثائق العاقدية المعلومات التالية: كمية ونوعية النفط والمنتجات النفطية، ومدة العقد وشروط الإئتمان والدفع وآلية التسعير، وينبغي أن تشمل آلية تسعير النفط النقاط التالية: النفط الخام الدليلي ونوع التسعيرات التي ستستخدم والتعديلات للنقل والنوعية وتواريخ التسعير.

٢ ـ وسيفتح مصرف مشتري النفط خطابات اعتماد مؤكدة غير قابلة للإلغاء مع تعهد غير قابل للإلغاء بدفع حصيلة خطاب الإعتماد مباشرة لـ«حساب العراق». ولهذا الغرض يتعين أن تدرج في كل خطاب اعتماد الأحكام التالية:

«بشرط التقيد بجميع أحكام وشروط خطاب الإعتماد هذا، ستدفع حصيلة خطاب الإعتماد هذا بما لا يقبل الإلغاء لـ«حساب العراق» لدى مصرف....».

«تحمل جميع المصاريف داخل العراق على حساب المستفيد في حين يتحمل المشتري جميع المصاريف خارج العراق».

٣ ـ يتعين أن يوجه مصرف المشتري جميع خطابات الإعتماد هذه إلى المصرف الذي يحتفظ بـ«حساب العراق» مع طلب أن يقوم المصرف الأخير بإضافة تأكيده ويحيله إلى البنك المركزي العراقي لغرض إخطار الهيئة بذلك.

٤ ـ يقوم خبراء نفط مستقلون تابعون للأمم المتحدة يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة لمساعدة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١، برصد بيع النفط والمنتجات النفطية الناشئة من العراق. وسيضطلع وكلاء تفتيش مستقلون برصد صادرات النفط في مرافق التحميل في شيحان وميناء البكر، وإذا قررت اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ ذلك، في محطة قياس نفط خط الأنابيب على الحدود بين العراق وتركيا.

وسيشمل ذلك التحقق من كميته ونوعيته، وسيأذنون بالتحميل بعد حصولهم على معلومات من خبراء نفط الأمم المتحدة بالموافقة على العقد ذي الصلة، وسيقدمون تقريراً إلى الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٥ ـ ستتلقى الأمم المتحدة تقارير شهرية من الهيئة عن الحجم والنوع الفعليين للمنتجات النفطية المصدرة بموجب عقود البيع ذات الصلة.

٦ ـ تقيم الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئة إتصالاً مستمراً وبصفة خاصة يجتمع خبراء نفط الأمم المتحدة بصورة منتظمة مع ممثلي الهيئة لاستعراض أوضاع السوق ومبيعات النفط.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٠ مايو (أيار) ١٩٩٦ موجهة من رئيس المستشار القانوني إلى رئيس وفد العراق

بالإحالة إلى مذكرة التفاهم الذي وقعت اليوم كما أخطرتكم أثناء المناقشات بأنه يسترسل إليكم رسالة بشأن مواقف العراق في ما يتعلق بتكلفة إنتاج ونقل النفط داخل العراق، وارد أدناه موقف العراق الذي أطلب إليكم إدراجه في المحضر الرسمي لمناقشاتنا:

شرح الوفد العراقي أثناء المناقشات أن تكلفة إنتاج النفط ونقله باستثناء المصاريف بالعملة المحلية، تقدر في الوقت الراهن بمبلغ ٢ من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد، ويتعين خصم هذه التكلفة من سعر البيع أو استردادها عن طريق إنتاج وتصدير كمية إضافية من النفط والمنتجات النفطية. وفي أي حالة من الحالتين، سيودع المبلغ المذكور أعلاه في «حساب العراق» الذي سيستخدم لإستيراد قطع غيار ومواد أخرى تلزم لصيانة ومواصلة عمليات الإنتاج والنقل حسب الممارسة المتبعة في صناعة النفط، وإلا ستتعرقل عمليات الإنتاج والنقل وستتوقف في نهاية المطاف.

ومع ذلك ومن أجل تيسير إبراهم مذكرة التفاهم هذه، وافق الوفد العراقي على عدم الإصرار على قبول وفد الأمانة العامة للأمم المتحدة لموقفه في هذه المرحلة ووافق على إدراجه في رسالة مستقلة موجهة إلى رئيس وفد الأمانة العامة للأمم المتحدة للنظر فيها أثناء أي مناقشات تجري في المستقبل.

وعلى الرغم من أن المسألة التالية لم تناقش، إلا أن الوفد العراقي يود أن يعلن أنه يمكن تصدير النفط العراقي عبر الجمهورية العربية السورية كمنفذ ثالث[1].

(١) صحيفة الشرق الأوسط في ٢٢ أيار ١٩٩٦.

قرار مجلس الأمن ٩٨٦: النفط مقابل الغذاء..

نص القرار الرقم ٩٨٦ الذي تبناه مجلس الأمن في نيسان ١٩٩٥ والذي يسمح للعراق بتصدير كمية من نفطه قيمتها مليارا دولار كل ستة أشهر لأغراض إنسانية وفي رقابة دولية صارمة:

* * * *

«إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة، وإذ يساوره القلق إزاء الحالة التغذوية الخطيرة للسكان العراقيين وإزاء خطر زيادة تدهور هذه الحالة، واقتناعاً منه بضرورة توفير الحاجات الإنسانية للشعب العراقي كإجراء مؤقت إلى أن يفي العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان (١٩٩١)، بما يسمح للمجلس باتخاذ إجراءات أخرى في ما يتعلق بأوجه الحظر المشار إليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ آب ١٩٩٠ وذلك وفقاً لأحكام تلك القرارات.

واقتناعاً منه أيضا بضرورة توزيع المعونة الغوثية الإنسانية بشكل منصف على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء سيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ ـ يأذن للدول، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشأها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بما يكفي لتوفير عائد لا يتجاوز مجموعة مليارا واحداً من الدولارات الأميركية كل ٩٠ يوماً، وذلك للأغراض المبينة في هذا القرار ورهناً بالشروط الآتية

(أ) ـ موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لضمان شفافية كل صفقة واتفاقها مع الأحكام الأخرى لهذا القرار، وذلك بعد قيام الدولة المعنية بتقديم طلب تؤيده حكومة العراق، على كل عملية يعتزم إجراءها لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق، بما في ذلك تفاصيل سعر الشراء بالقيمة المعقولة التي تحددها السوق ووجهة التصدير وفتح خطاب اعتماد يسدد إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار، وكذلك تفاصيل أي معاملة مالية أو معاملة أساسية أخرى تتصل إتصالاً مباشراً بذلك.

(ب) ـ قيام الجهة المشترية في الدولة المعنية بسداد المبلغ الكامل لكل صفقة لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق مباشرة إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار.

٢ ـ يأذن لتركيا بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولأحكام الفقرة (أ) أعلاه بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشأها العراق بما يكفي بعد حسم النسبة المئوية المشار إليها في الفقرة ٨ (ج) أدناه لمصلحة صندوق التعويضات، للوفاء برسوم التعريفة الجمركية لخط أنابيب، على النحو الذي يقرر المفتشون المستقلون المشار إليهم في الفقرة ٦ أدناه، بعد التدقيق، أنه معقول، وذلك لنقل النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر خط أنابيب كركوك يومورتاليك في تركيا على النحو المأذون به في الفقرة (١) أعلاه.

٣ ـ يقرر أن يبدأ نفاذ الفقرتين ١ و٢ من هذا القرار في الساعة ٠١/٠٠ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة من اليوم الذي يلي قيام رئيس المجلس بإبلاغ أعضاء المجلس أنه تلقى من الأمين العام التقرير المطلوب منه تقديمه في الفقرة ١٣ أدناه، وأن تظلا نافذتين لفترة أولية مدتها ١٨٠ يوماً ما لم يتخذ المجلس تدابير أخرى ذات صلة في ما يتعلق بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

٤ ـ يقرر كذلك إجراء عرض شامل لجميع جوانب تنفيذ هذا القرار بعد ٩٠ يوماً من بدء نفاذ الفقرة (١) أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ١٨٠ يوماً الأولية، عند تلقي التقارير المشار إليها من الفقرتين ١١ و١٢ أدناه ويعرب عن اعتزامه القيام قبل نهاية فترة الـ١٨٠ يوماً، بالنظر بعين التأييد في تجديد أحكام هذا القرار، شرط أن تبين التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه أن هذه الأحكام تنفذ تنفيذاً مرضياً.

٥ ـ يقرر كذلك أن يبدأ نفاذ بقية فقرات هذا القرار على الفور.

٦ ـ يأمر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) برصد عمليات بيع النفط والمنتجات النفطية التي يصدرها العراق من طريق خط أنابيب كركوك ـ يومورتاليك من العراق إلى تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط، وكذلك بمساعدة مفتشين مستقلين يعينهم الأمين العام، ويقومون بإبقاء اللجنة على علم بكميات النفط والمنتجات النفطية هو سعر معقول في ضوء الظروف السائدة في السوق ومن أنه، لأغراض الترتيبات المحددة في هذا القرار، يجري شحن القدر الأكبر من النفط والمنتجات النفطية عبر خط أنابيب كركوك ـ يومورتاليك وأن الكمية المتبقية تصدر من ميناء البكر لتحميل النفط.

٧ـ يطلب من الأمين العام إنشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار وتعيين محاسبين قانونيين عامّين مستقلين لمراجعة هذا الحساب وإبقاء حكومة العراق مطلعة تماماً على تشغيل الحساب.

٨ ـ يقرر أن تستخدم الأموال المودعة في حساب الضمان للوفاء بالحاجات الإنسانية للسكان العراقيين وللأغراض الأخرى الآتية ويطلب من الأمين العام استخدام الأموال الموضوعة في حساب الضمان لما يأتي:

(أ) ـ تمويل تصدير الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والأمدادات اللازمة للحاجات المدنية الأساسية إلى العراق وفقاً لإجراءات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وذلك على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) رهناً بما يأتي:

١ ـ أن يكون كل تصدير للسلع بناء على طلب حكومة العراق.

٢ ـ أن يضمن العراق بصورة فعالة توزيع هذه السلع بشكل منصف على أساس خطة تقدم إلى الأمين العام ويوافق عليها وتتضمن وصفاً للسلع التي يتم شراؤها.

٣ ـ أن يتلقى الأمين العام تأكيداً موثقاً أن السلع المصدرة المعنية قد وصلت إلى العراق.

(ب) ـ بالنظر إلى الظروف الإستثنائية السائدة في المحافظات الثلاث المذكورة أدناه إكمال قيام العراق بتوزيع السلع المستوردة بموجب هذا القرار، من أجل ضمان التوزيع المنصف للمعونة الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد بتوفير ما يراوح بين ١٣٠ مليوناً و١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات الذي يعمل داخل الأراضي المشمولة بالسيادة العراقية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث: دهوك واربيل والسليمانية، إلا إذا بيع من النفط والمنتجات النفطية خلال أي فترة تمتد ٩٠ يوماً بما لا يصل ثمنه إلى مليار دولار، وحينئذٍ يجوز للأمين العام أن يوفر مبلغاً أقل نسبياً لهذا الغرض.

(ج) ـ تدويل النسبة المئوية نفسها من الأموال المودعة في حساب الضمان التي قررها المجلس في الفقرة ٢ من قراره ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب ١٩٩١ إلى صندوق التعويضات.

(د) ـ الوفاء بالتكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة في ما يتعلق بنفقات المفتشين المستقلين والمحاسبين القانونيين العامّين والأنشطة بتنفيذ هذا القرار.

(هـ) ـ الوفاء بالتكاليف الجارية لعمل اللجنة الخاصة ريثما يتم في وقت لاحق التسديد الكامل لتكاليف تنفيذ المهمات المأذون بها بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

(و) ـ الوفاء بأي نفقات معقولة عدا تلك التي تسدد في العراق والتي تقرر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أنها تتصل مباشرة بتصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية على النحو المسموح به بموجب الفقرة ١ أعلاه أو بما يتم تصديره إلى العراق أو من قطع غيار ومعدات على النحو المسموح به بموجب الفقرة ٩ أدناه وما يلزم لذلك من أنشطة بصورة مباشرة.

(ز) ـ توفير مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً من الأموال المودعة في حساب الضمان لسداد المبلغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول ١٩٩٢.

٩ ـ يأذن للدول بأن تسمح، بصرف النظر عن أحكام الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بما يأتي:

(أ) ـ أن تصدر إلى العراق ما يلزم من قطع غيار ومعدات أساسية للتشغيل المأمون لخط أنابيب كركوك ـ يومورتاليك في العراق رهناً بموافقة مسبقة من اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل عقد من عقود التصدير.

(ب) ـ الإضطلاع بالأنشطة التي تلزم بصورة مباشرة للصادرات المأذون بها بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه بما في ذلك المعاملات المالية المتصلة بها.

١٠ ـ يقرر أنه لما كانت أحكام الفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والفقرة (٦) من القرار ٧٧٨ (١٩٩١) تحول دون إمكان سداد تكاليف الصادرات والأنشطة المأذون بها بموجب الفقرة ٩ أعلاه من الأموال المجمدة وفقاً لتلك الأحكام يجوز بصورة إستثنائية تمويل تكلفة هذه الصادرات والأنشطة إلى حين البدء بسداد مبالغ لحساب الضمان المنشأة لأغراض هذا القرار. وبعد موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل حالة على حدة بواسطة خطابات اعتماد تسحب حسماً من مبيعات النفط التي ستتم في المستقبل والتي تودع إيراداتها في حساب الضمان.

١١ ـ يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل تسعين يوماً بعد بدء نفاذ الفقرة أعلاه ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ١٨٠ يوم الأولية تقريراً يستند فيه إلى المراقبة التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة في العراق وإلى المشاورات التي تجري مع حكومة العراق حول ما إذا كان العراق قد كفل بشكل منصف توزيع الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية حاجات مدنية أساسية والممولة بموجب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، وأن يضمن تقريره أي ملاحظات قد تكون لديه عن كفاية الإيرادات لتلبية حاجات العراق الإنسانية وعن قدرة العراق على تصدير كميات من النفط والمنتجات النفطية تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه.

١٢ ـ يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع بتنسيق وثيق مع الأمين العام ما يلزم من إجراءات عاجلة لتنفيذ الترتيبات الوارد ذكرها في الفقرات ١ و٢ و٦ و٨ و٩ و١٠ من هذا القرار وأن تقدم إلى المجلس بعد تسعين يوماً من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ١٨٠ يوماً الأولية تقريراً عن تنفيذ هذه الترتيبات.

١٣ ـ يطلب من الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لكفالة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً وتأذن له بالدخول في أي ترتيبات أو اتفاقات لازمة لهذا الغرض وتطلب منه أن يقدم تقديراً إلى المجلس حال قيامه بذلك.

١٤ ـ يقرر أن يستثني النفط والمنتجات النفطية الخاضعة لهذا القرار رغم أحقية العراق في

ملكيتها من أي إجراءات قانونية وألا تخضع لأي شكل من أشكال المصادرة أو الحجز أو التحفظ وأن تتخذ جميع الدول كل في إطار نظامها القانوني المحلّي كل ما قد يلزم من خطوات لضمان هذه الحماية وكفالة عدم تحويل إيرادات المبيعات عن الأغراض المحددة لها في هذا القرار.

١٥ ـ يؤكد أن حساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

١٦ ـ يؤكد أن جميع من يعينهم الأمين العام من أشخاص لغرض تنفيذ هذا القرار يتمتعون بامتيازات وحصانات بصفتهم خبراء موفدين لأداء مهمات لمصلحة الأمم المتحدة وذلك وفقاً لأحكام إتفاق امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ويطلب من حكومة العراق أن تتيح لهم حرية الحركة الكاملة وكل ما يلزم لهم من تسهيلات لأداء واجباتهم في تنفيذ هذا القرار.

١٧ ـ يؤكد أنه ليس في هذا القرار ما يمس في أي حال بواجب العراق في التقيد بدقة بجميع التزاماته المتعلقة بخدمة دينه الخارجي وسداده وفقاً للآليات الدولية الملائمة.

١٨ ـ يؤكد أيضاً أنه ليس في هذا القرار ما ينبغي أن يفسر على أنه يشكل تعدياً على سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

١٩ ـ يقرر إبقاء المسألة قيد نظره[١].

---

(١) صحيفة النهار ٢ أيار ١٩٩٦.

نص القرار ٩٤٩

* نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٤٩ :

«إن مجلس الأمن

إذ يسترجع مجلس الأمن جميع قراراته ذات الصلة، وإذ يؤكد قراره ٦٧٨ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني العام ١٩٩٠ ، والقرار ٦٨٦ الصادر في الثاني من آذار العام ١٩٩١ ، والقرار ٧٨٦ الصادر في الثالث من نيسان العام ١٩٩١ ، والقرار ٩٨٦ الصادر في التاسع من نيسان العام ١٩٩١ ، والقرار ٣٣٨ الصادر في ٢٧ أيار العام ١٩٩٣ ، ولا سيما الفقرة الثانية من القرار ٦٧٨ لعام ١٩٩٠.

ويسترجع أن قبول العراق للقرار ٩٨٦ لعام ١٩٩١ ، الذي تمت الموافقة عليه تنفيذاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمثل أساس وقف إطلاق النار.

وإذ يلاحظ تهديدات عراقية سابقة وأمثلة للإستخدام الفعلي للقوة إلى جيرانه.

وإذ يرى أن أي عمل عدواني أو استفزازي توجهه حكومة العراق إلى جيرانها يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة.

وإذ يرحب بجميع المساعي الدبلوماسية والجهود الأخرى الرامية إلى حل الأزمة.

يعرب عن تصميمه على منع العراق من اللجوء إلى توجيه التهديدات وترويع جيرانه والأمم المتحدة.

وإذ يؤكد أنه سيحمل العراق المسؤولية كاملة عن العواقب الوخيمة لأي إخلال بتنفيذ المطالب الواردة في القرار الحالي.

وإذ يلاحظ أن العراق أكد استعداده بأن يحل بطريقة إيجابية المسألة الخاصة بالإعتراف بسيادة الكويت وحدودها وفقاً لما تضمنه القرار ٣٣٨ لعام ١٩٩٣ ، إلا أنه يؤكد على العراق أن يلزم نفسه بطريقة مباشرة بإجراءات دستورية كاملة ورسمية لاحترام سيادة الكويت وسلامة أراضيها وحدودها وفقاً للقرارين ٧٨٦ لعام ١٩٩١ و٣٣٨ لعام ١٩٩٣.

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بالسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل من الكويت والعراق.

وإذ يعيد تأكيد بيانه الصادر في الثامن من تشرين الأول لعام ١٩٩٤.

وإذ ينظر بعين الإعتبار لرسالة المندوب الدائم للكويت في السادس من تشرين الأول العام ١٩٩٤ المتعلقة ببيان مجلس قيادة الثورة في العراق في السادس من تشرين الأول العام ١٩٩٤.

وإذ ينظر بعين الإعتبار أيضاً إلى رسالة المندوب الدائم للعراق في العاشر من تشرين الأول العام ١٩٩٤ التي يعلن فيها أن حكومة العراق قررت سحب قواتها التي نشرتها في الآونة

الأخيرة في اتجاه الحدود مع الكويت.

وإعمالاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإنه:

١ ـ يندد بانتشار القوات العراقية في الآونة الأخيرة في اتجاه الحدود مع الكويت.

٢ ـ يطالب بأن يكمل العراق فوراً سحب جميع الوحدات العسكرية التي تم نشرها أخيراً في جنوبي العراق وإعادتها إلى مواقعها الأصلية.

٣ ـ يطالب بألا يستغل العراق من جديد قواته المسلحة أو أي قوات أخرى على نحو عدواني أو استفزازي لتهديد جيرانه أو عمليات الأمم المتحدة في العراق.

٤ ـ ويطالب العراق بناء على ذلك بألا يعيد نشر الوحدات المشار إليها آنفاً في الفقرة الثانية إلى الجنوب، أو أن يقدم على أي عمل آخر لتعزيز قدرته العسكرية في جنوبي العراق.

٥ ـ يطالب بأن يتعاون العراق بصورة كاملة مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

٦ ـ يقرر الإستمرار في متابعة المسألة بنشاط[١].

---

(١) **صحيفة السفير ١٧ تشرين أول ١٩٩٤.**

نص القرار ٦٨٦ / ٢ آذار ١٩٩١

«نزع سلاح العراق»

* «إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته:
٦٦٠ (١٩٩٠) و٦٦١ (١٩٩٠) و٦٦٢ (١٩٩٠) و٦٦٤ (١٩٩٠) و٦٦٥ (١٩٩٠) و٦٦٦ (١٩٩٠) و٦٦٧ (١٩٩٠) و٦٦٩ (١٩٩٠) و٦٧٠ (١٩٩٠) و٦٧٤ (١٩٩٠) و٦٧٧ (١٩٩٠) و٦٧٨ (١٩٩٠) ويعيد تأكيدها.

وإذ يشير إلى التزامات الدول الأعضاء بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق،

وإذ يشير إلى الفقرة التاسعة من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) في ما يتعلق بتقديم المساعدة إلى حكومة الكويت وإلى الفقرة (ج) من ذلك القرار في ما يتعلق بالصادرات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية.

وإذ يحيط علماً برسالتيّ وزير خارجية العراق التي تؤكد إحداهما موافقة العراق على الإمتثال على النحو الأوفى لجميع القرارات المشار إليها أعلاه وتنص الأخرى على نيته إطلاق أسرى الحرب فوراً، وإذ يحيط علماً بوقف عمليات القتال الهجومية التي تقوم بها قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت إمتثالاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠).

وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة التأكد من النيات السلمية للعراق وضرورة التأكد من تحقيق الهدف الوارد في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠)، في شأن استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة، وإذ يبرز أهمية اتخاذ العراق التدابير الضرورية التي من شأنها أن تسمح بوضع نهاية حاسمة للأعمال العدوانية.

إذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء استقلال العراق والكويت وسيادتهما وسلامة أراضيهما.

وإذ يلاحظ النية التي أعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة بمقتضى الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) لإنهاء وجودها العسكري في العراق في أسرع وقت ممكن بما يتفق وتحقيق أهداف القرار.

وإذ يعمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق:

١ ـ يؤكد استمرار النفاذ التام لقوة كل القرارات الاثني عشر المشار إليها أعلاه وأثرها.

٢ ـ يطالب بتنفيذ العراق قبوله كل القرارات الاثني عشر المشار إليها أعلاه وأن يضطلع العراق بصفة خاصة بما يلي:

أ ـ أن يلغي فوراً إجراءاته التي تزعم ضم الكويت.

ب ـ وأن يقبل من حيث المبدأ مسؤوليته عن أي خسارة أو ضرر ناجمة في ما يتعلق بالكويت ودول ثالثة ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق الكويت واحتلاله غير الشرعي لها.

ج ـ وأن يطلق فوراً في رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو جمعيات الصليب الأحمر

أو جمعيات الهلال الأحمر جميع الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة احتجزهم العراق وأن يعيد أي جثث للموتى من الكويتيين والموتى من رعايا بلدان ثالثة احتجزها على ذلك النحو.

د ـ وأن يبدأ فوراً إعادة كل الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق وأن تستكمل إعادتها في أقصر فترة ممكنة.

٣ ـ يطلب كذلك أن يقوم العراق بما يلي

أ ـ وقف الأعمال العدوانية أو الإستفزازية التي تقوم بها قواته ضد جميع الدول الأعضاء وأطراف آخرين بما في ذلك هجمات الصواريخ وتحليقات الطائرات المقاتلة.

ب ـ أن يسمي قادة عسكريين ليجتمعوا مع نظرائهم من قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لاتخاذ ترتيبات من أجل الجوانب العسكرية لوقف الأعمال العدوانية في أبكر وقت ممكن.

ج ـ أن يتخذ ترتيبات من أجل الوصول الفوري إلى جميع أسرى الحرب وإطلاقهم في رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإعادة أي جثث للموتى من أفراد قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠).

د ـ وأن يقدم جميع المعلومات والمساعدة في ما يتعلق بتحديد مواقع الألغام العراقية وأشراك القنابل المخبأة وغيرها من المتفجرات، فضلاً عن أي أسلحة مواد كيميائية وبيولوجية في الكويت وفي العراق في المناطق التي فيها بصفة مؤقتة قوات الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) وفي الخليج.

٤ ـ يسلم بأن أحكام الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ستظل سارية المفعول خلال الفترة المطلوبة لامتثال العراق للفقرتين ٢ و٣ المشار إليهما أعلاه.

٥ ـ يرحب بقرار الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالاً للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) توفير الوصول إلى أسرى الحرب العراقيين وبدء إطلاقهم بحسب ما تقتضي شروط اتفاق جنيف الثالث لعام ١٩٤٩ في رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٦ ـ يطلب من جميع الدول الأعضاء فضلاً عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات دولية أخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ كل الإجراءات الملائمة للتعاون مع حكومة الكويت وشعبها في إعادة تشييد بلدهما.

٧ ـ يقرر أن يبلغ العراق إلى الأمين العام ومجلس الأمن عندما يتخذ الإجراءات الواردة أعلاه.

٨ ـ يقرر أنه بغية ضمان وضع نهاية سريعة وحاسمة للأعمال العدوانية أن يبقي هذه المسألة قيد نظره على نحو نشط[١].

---

(١) الوثيقة مصدرها ملف معلومات «العدد ٣١» الصادر عن المركز العربي للمعلومات (١٩٩٧).

القرار ٦٨٧/٣ نيسان ١٩٩١
المرجع الرئيسي للعقوبات

يعتبر القرار ٦٨٧ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي المرجع الرئيسي للعقوبات المفروضة على العراق.

النص الكامل

إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ و٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب / أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب / أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب / أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب / أغسطس ١٩٩٠ و٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ و٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ و٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ و٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ و٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ و٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ و٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ و٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ في ٢ آذار / مارس (١٩٩١).

وإذ يرحب: برجوع السيادة والإستقلال والسلامة الإقليمية وبعودة حكومتها الشرعية.

ألف

٢ ـ يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الدولية وتخصيص الجزر، على النحو المحدد في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والإعتراف والأمور ذات العلاقة» الذي وقعاه ممارسة منهما لسيادتهما في بغداد في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٣، وسجل لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة في الوثيقة ٧٠٦٣، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، ١٩٦٤.

٣ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراقي والكويت، مستعيناً بالمواد المناسبة، بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن S/22412، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.

٤ ـ يقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الإقتصاد لتحقيق هذه الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

باء

٥ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة، وبعد التشاور مع العراق والكويت، خطة للوزع الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح، تنشأ بموجب هذا، تمتد مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت من الحدود المشار إليها في «المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والإعتراف والأمور ذات العلاقة» الموقّع في ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٣، للردع عن انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها، ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى، وأن يقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة، وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة.

٦ ـ يلاحظ أنه بمجرد أن يخطر الأمين العام مجلس الأمن بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستتهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملاً بالقرار ٧٦٨ (١٩٩٠) كي تنهي وجودها العسكري في العراق تمشياً مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١).

جيم

٧ ـ يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الإستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابههما ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٢٥، وأن يصدق على إتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة في ١٠ نيسان / أبريل ١٩٧٢.

٨ ـ يقرر أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام، تحت إشراف دولي، بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر.

أ ـ جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب ـ جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً والقطع المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها.

٩ ـ يقرر تنفيذاً للفقرة ٨ أعلاه، ما يلي:

أ ـ يقدم العراق إلى الأمين العام في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد هذا القرار، بياناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة ٨، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في

الموقع، على النحو المحدد أدناه.

ب ـ يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، وعند الإقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وفي غضون خمسة وأربعين يوماً من صدور هذا القرار، بوضع خطة، وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليها، تدعو إلى إنجاز الأعمال التالية في غضون خمسة وأربعين يوماً من هذه الموافقة:

١ ـ تشكيل لجنة خاصة، تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، استناداً إلى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية.

٢ ـ تخلي العراق للجنة الخاصة، عن حيازة جميع المواد المحدد بموجب الفقرة ٨ (أ) أعلاه، بما في ذلك المواد في المواقع الإضافية التي تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ٩ (ب) «١» أعلاه وذلك لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة، وقيام العراق، بإشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف، بما في ذلك منصات إطلاقها، على النحو المحدد بموجب الفقرة ٨ (ب) أعلاه.

٣ ـ قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب في الفقرتين ١٢ و١٣ أدناه.

١٠ ـ يقرر أن يتعهد العراق تعهداً غير مشروط بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أو حيازة أي من المواد المحددة في الفقرتين ٨ و٩ أعلاه، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، بإعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل، على أن يقدمها إلى مجلس الأمن للموافقة عليها في غضون مائة وعشرين يوماً من صدور هذا القرار.

١١ ـ يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز / يوليه ١٩٦٨.

١٢ـ يقرر أن يوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه، وأن يقدم إلى الأمين العام وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد هذا القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه، وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التي نوقشت في الفقرة ٩ (ب) أعلاه، وأن يقبل، وفقاً للترتيبات المنصوص عليها في الفقرة ١٣

أدناه، القيام بتفتيش عاجل في الموقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه، أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، وأن يقبل الخطة التي ترد مناقشتها في الفقرة ١٣ أدناه من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منها بشكل مستمر مستقبلاً.

١٣ ـ يطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجري فوراً، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، كما جاء في خطة الأمين العام في الفقرة ٩ (ب) أعلاه، تفتيشاً في الموقع على القدرات النووية للعراق استناداً إلى تصريحات العراق، وأي مواقع إضافية تعينها اللجنة الخاصة، وأن يضع خطة لتقديمها إلى مجلس الأمن في غضون خمسة وأربعين يوماً تدعو إلى تدمير جميع المواد المدرجة في الفقرة ١٣ أعلاه أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، حسب الإقتضاء، وأن ينفذ الخطة في غضون خمسة وأربعين يوماً من تاريخ موافقة مجلس الأمن عليها، وأن يضع خطة تراعي فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز / يوليه ١٩٦٨، لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة ١٣ أعلاه والتحقق منه باستمرار في المستقبل، بما في ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة في العراق التي تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتأكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة في العراق، وذلك لتقديمها إلى مجلس الأمن لاعتمادها في غضون مائة وعشرين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار.

١٤ ـ يحيط علماً بأن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من هذا القرار يمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إيصالها. وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية.

دال

١٥ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، بما في ذلك وضع قائمة بأي ممتلكات تدعي الكويت عدم إعادتها أو عدم إعادتها سليمة.

هاء

١٦ ـ يؤكد من جديد أن العراق، دون المساس بديون والتزامات العراق الناشئة قبل ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركائها، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت.

١٧ ـ يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء

ديونه الأجنبية باطل ولاغ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقيداً صارماً بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية.

١٨ ـ يقرر أيضاً إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة ١٦ أعلاه، وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق:

١٩ ـ يوعز إلى الأمين العام بأن يضع ويقدم إلى مجلس الأمن، في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماد هذا القرار، توصيات، لاتخاذ قرار بشأنها لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التي يثبت استحقاقها وفقاً لأحكام الفقرة ١٨ أعلاه، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات ١٦ و١٧ و١٨ أعلاه، بما في ذلك: إدارة الصندوق، آليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقماً يقترحه الأمين العام على المجلس، على أن تؤخذ في الإعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع كما تقدر بالإشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجي، واحتياجات الإقتصاد العراقي، واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق والطريقة التي ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها، والإجراءات المناسبة لتقييم الخسائر، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسؤولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٦ أعلاه، وتكوين اللجنة المشار إليها أعلاه.

٢٠ ـ يقرر، مع السريان الفوري، ألا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الصحية للعراق، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، على المواد الغذائية التي تحظر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، أو بموافقة تلك اللجنة، بموجب إجراء «عدم الإعتراض» المبسط والمعجل، على المواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٠ آذار / مارس ١٩٩١، وفي أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة إنسانية تتوصل إليها اللجنة.

٢١ ـ يقرر، أن يستعرض مجلس الأمن أحكام الفقرة ٢٠ أعلاه كل ستين يوماً في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق، بما في ذلك تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك لغرض تحديد ما إذا كان سيخفض أو يرفع الحظر المشار إليه فيه.

٢٢ ـ يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدعو إليه الفقرة ١٩ أعلاه وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ أعلاه، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن.

٢٣ ـ يقرر، ريثما يتخذ مجلس الأمن إجراء بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه، أن تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بالموافقة، على استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، عندما تكون لازمة، لضمان توفر موارد كافية لدى العراق للإضطلاع بالأنشطة بموجب الفقرة ٢٠ أعلاه.

٢٤ ـ يقرر، وفقاً للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات ذات الصلة التالية له وإلى أن يتخذ مجلس الأمن قراراً آخر، أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلي إلى العراق، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد، أو إتمامه من أراضيها أو استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها لهذا الغرض

أ ـ الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك على وجه التحديد البيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية، بما في ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية، وقطع الغيار والمكونات ووسائل إنتاجها لهذه المعدات.

ب ـ المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و١٢ أعلاه غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه.

جـ ـ التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة في إنتاج أو استخدام أو تخزين المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه.

د ـ الأفراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم الفني المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه.

٢٥ ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم إلتزاماً تاماً بالفقرة ٢٤ أعلاه، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى.

٢٦ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يضع في غضون ستين يوماً، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، مبادىء توجيهية، كي يوافق عليها مجلس الأمن، لتيسير التنفيذ الدولي التام للفقرتين ٢٤ و٢٥ والفقرة ٢٧ أدناه، وإتاحتها لجميع الدول ووضع إجراء لتحديث هذه المبادىء التوجيهية دورياً.

٢٧ ـ يطلب إلى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والإجراءات الوطنية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الأخرى التي تتسق مع المبادىء التوجيهية التي سيضعها مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢٦ أعلاه، وذلك لكفالة الإمتثال لأحكام الفقرة ٢٤ أعلاه، ويطلب إلى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة في كفالة الإمتثال التام لهذا.

٢٨ ـ يوافق على استعراض مقرراته الورادة في الفقرات ٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ أعلاه، باستثناء المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و١٢ أعلاه، على أساس منتظم وعلى أية حال بعد مرور مائة وعشرين يوماً على صدور هذا القرار، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار

والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسلحة في المنطقة.

٢٩ ـ يقرر أن يتخذ جميع الدول، بما فيها العراق، التدابير اللازمة لكفالة ألا تقدم أية مطالبة بناء على طلب حكومة العراق، أو أي شخص أو هية في العراق، أو أي شخص يقدم مطالبة عن طريق أو لصالح أي شخص أو هيئة من هذا القبيل، فيما يتصل بأي عقد أو تعامل آخر تأثر أداؤه بسبب التدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات المتصلة به.

زاي

٣٠ ـ يقرر، من أجل تعزيز التزامه بتيسير إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعاي البلدان الثالثة إلى الوطن، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص، وتيسير إمكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع هؤلا الأشخاص حيثما يوجدون أو يكونون محتجزين وتيسير بحث لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين مازالت مصائرهم مجهولة.

٣١ ـ يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إبقاء الأمين العام على علم حسب الإقتضاء بجميع الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتصل بتيسير الإعادة إلى الوطن أو العودة لجميع الرعاي الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم الموجودين في العراق في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ أو بعده[١].

---

(١) الوثيقة مصدرها ملف معلومات الصادر عن المركز العربي للمعلومات ١٩٩٧ العدد (٣١).

تقرير الهيئة الإستشارية العراقية
نظرة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦

في نيسان / أبريل ١٩٩٥، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره الشهير رقم ٩٨٦ الذي وصف بقرار «النفط مقابل الغذاء» وكان الهدف منه الإسهام في معالجة الحالة المعاشية والصحية للسكان في العراق بعد أن تدهورت بشكل مريع نتيجة الحصار الدولي والعقوبات المفروضة على العراق منذ غزوه للكويت في آب / أغسطس ١٩٩٠.

إن مضمون هذا القرار ودلالاته جديرة بنظرة تحليلية ونقدية نظراً للآثار والعواقب الهامة التي تنجم عن تطبيقه من النواحي السياسية والإقتصادية بالنسبة للعراق والمنطقة وكذلك السوق النفطية العالمية.

* * * *

قرار رقم ٩٨٦ : الأسباب والدوافع

فبعد مرور ست سنوات كاملة منذ فرض الأمم المتحدة الحظر النفطي والحصار الشامل على العراق، وبعد رفض النظام العراقي لقراري مجلس الأمن رقم ٧٠٦ ورقم ٧١٢ في أوائل التسعينات، وبعد رفض قرار رقم ٩٨٦ في نيسان / أبريل ١٩٩٥ ومن ثم العدول عن ذلك والقبول به والتفاوض حوله في كانون الثاني / يناير ١٩٩٦، وبعد التلكؤ في المفاوضات لمدة خمسة شهور، وبعد القبول بجميع الشروط الأميركية، بعد كل هذا التخبط والمراوغة وتضييع الفرص وافق النظام العراقي على هذا القرار قبل عدة شهور، ويتضمن قرار رقم ٩٨٦ السماح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط بما يعادل حوالي أربعة مليار دولار سنوياً (يخصم منها حوالي ٣٥٪ لصندوق التعويضات للمتضررين من حرب الخليج ولمصاريف الأمم المتحدة في العراق) وذلك من أجل استيراد الحد الأدنى من الأغذية والأدوية ومواد إنسانية أخرى تسمح للشعب العراقي بالبقاء ومواصلة الحياة.

ينص القرار ومذكرة التفاهم الملحقة به على استيراد ما مجموعه ١,٣٢ مليار دولار من المواد الإنسانية كل ستة شهور لجميع شعب العراق، ومن ضمنهم سكان المحافظات الكردية. وقد وافق الأمين العام للأمم المتحدة في منتصف تموز / يوليو من هذا العام على خطة التوزيع التي أعدتها السلطات العراقية، وتسمح الخطة هذه باستيراد ٨٥٠ مليون دولار من الأغذية و٢١٠ مليون دولار من الأدوية كل ستة شهور، هذا بالإضافة إلى ٤٤,٢ مليون دولار للزراعة، و٢٧,١٥ مليون دولار للتعليم، و٢٤,٦ مليون دولار لحاجات مخصصة للمحافظات الكردية (مثل الأدوات لإزاحة الألغام).

وبعد سنوات من الحرمان والعذاب يحظى هذا القرار على ما يبدو بموافقة الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي، بأمل أن يسهم تطبيقه في تخفيف المعاناة القاسية عنه. لذا يمكن

فهم دهشة المواطن العراقي وتساؤله للمشروع عن الحكمة في عدم موافقة الحكومة على القرار والقرارين اللذين سبقاه منذ البداية على الرغم من كل القيود والشروط الملحقة بها، وذلك من أجل معالجة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية العديدة التي لحقت بالشعب نتيجة الحروب والحصار. كما يتساءل المواطن بمرارة وسخرية عن حقيقة الإنتصار الوهمي الذي تدعي الحكومة تحقيقه جراء قبولها بالقرار الآن بدلاً من قبل أربع أو خمس سنوات. ويستذكر المواطن العراقي بأسى ضياع الفرص خلال هذه السنوات والفوائد والمزايا المتوقعة لو كانت الحكومة قد قبلت بالقرارات السابقة في حينه ومنها مستوى الإنتاج النفطي الذي كان سيكون عليه العراق الآن لو بدأ الإنتاج في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

مما لا شك فيه إن رفع الحظر الجزئي عن النفط العراقي، مهما كانت الكميات المسموح بها قليلة ومحدودة في بادىء الأمر، (وأقل بكثير من طاقة العراق الحقيقية)، وبدء التصدير مرة أخرى سيفتح المجال لإعادة الحياة مرة ثانية إلى صناعة النفط العراقية، وهي الصناعة الرئيسية في البلد وعماد الإقتصاد الوطني، وسيتيح المجال لإعادة النفط العراقي تدريجياً إلى الأسواق العالمية بعد سنوات من الغياب، كما ستسمح بإعادة تأهيل قطاع النفط بعد سنوات من التوقف والخراب، وستوفر فرصاً للإتصالات مرة أخرى مع شركات النفط العالمية.

ولكن القرار رقم ٩٨٦، مثله مثل بقية القرارات التي أصدرها مجلس الأمن منذ احتلال العراق للكويت في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ وحتى يومنا هذا، يشكل إطاراً لنظام قانوني جديد مفروض على البلد ويخل بسيادته وبحقه في حكم نفسه بنفسه.

لقد اضطر النظام إلى القبول بهذا القرار، بعد كل التبجح والمناورات طوال السنوات الماضية، بفعل تفاقم الأوضاع المعيشية الداخلية. ولكن السبب المباشر والأكثر أهمية لهذا القبول هو فرار «حسين كامل» وعائلته إلى الأردن في آب / أغسطس ١٩٩٥ وما ترتب عليه من أزمات وفضائح وإحراجات جدية لقيادة الحكم بحكم المعرفة الواسعة لحسين كامل شخصياً ببرنامج التسلح وسياسات وممارسات الحكم عموماً، وموقعه المتميز في قيادة الدولة.

فقبل هذا الحادث، كان النظام يدعي أنه قد نفذ كل ما عليه من التزامات بالنسبة لتصفية برامج أسلحة التدمير الشامل من نووية وكيماوية وبيولوجية وصواريخ بعيدة المدى، وكان يطالب اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن والتي يرأسها رالف ايكيوس أن تعلن رسمياً تنفيذ العراق لهذه الإلتزامات ومن ثم السماح له بتصدير النفط بكامل طاقته وإلغاء نظام العقوبات المفروض عليه. كما كان النظام يهدد باتخاذ إجراءات ضد اللجنة وعدم التعاون معها ابتداء من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ في حال عدم إصدار تقرير إيجابي حول هذا الموضوع.

إلا أن هروب «حسين كامل» كشف حقائق مغايرة ونسف الإدعاءات العراقية الرسمية وأدى إلى اشتداد الضغوط الدولية على الحكومة العراقية، وبالذات من قبل فرنسا وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة. فقد طالب هؤلاء الحكومة بالإلتزام الواقعية وعدم الإستمرار في

التعنت والمراوغة. كما أبلغت الحكومة رسالة واضحة مفادها أنه على ضوء ما حدث لا يوجد أي احتمال بتاتاً لرفع العقوبات حسب الفقرة رقم ٢٢ من قرار رقم ٦٨٧، وأنه من الأحرى القبول بقرار رقم ٩٨٦ الذي كان قد تم رفضه قبل أشهر قليلة من جانب العراق.

يعتبر القرار رقم ٩٨٦ فريداً من نوعه، فقد تمت صياغته بمبادرة من قبل الولايات المتحدة وتعديلات فرنسية لكي يوفر الحاجات الأساسية لمعيشة السكان على أن لا يسمح بإعادة «تأهيل» البلد ووضعه الطبيعي. وجاء القرار أيضاً ثمرة للضغوط الدولية على الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، وبالذات من قبل حلفائها في مجلس الأمن وكذلك بعض الدول العربية لإيجاد مخرج ولو مرحلي للمعاناة القاسية للشعب العراقي. ويسمح القرار بتصدير كمية محدودة من النفط العراقي ومن دون تطوير صناعة النفط المحلية أو حتى البدء بإعادة صيانتها بشكل واسع. وتدل جميع المؤشرات على أن هذا الوضع سيستمر لفترة طويلة وغير محددة. ومعنى هذا أن التصدير المحدد والمقيد للنفط وليس التصدير الحر المفتوح سيهيمن على صناعة النفط العراقية في المستقبل المنظور وحتى إشعار آخر.

ويلاحظ أن أحكام القرار رقم ٩٨٦ إذ تتحكم في تفاصيل الشؤون الإقتصادية والحياتية للبلاد، فهي تغض النظر عن قمع المواطنين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية. وهنا نتأكد المفارقة الصارخة التي يجسدها السلوك الدولي، ولا سيما الأميركي، بالنسبة لوضع العراق ومستقبله. فالمعروف أن تدابير وشروط ثقيلة قد فرضت على الحكم العراقي بموجب قرارات عديدة صادرة عن مجلس الأمن، فيما يتعلق بتدمير الأسلحة وفرض الرقابة على التسلح والتجارة وكذلك توزيع الغذاء والدواء وغيرها، إلا أن الضغط الدولي لم يتحرك بصورة جدية وبذات المستوى لتطبيق القرار رقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن في عام ١٩٩١ الداعي إلى وقف القمع السياسي الذي يعاني منه السكان المدنيون.

هذا القرار الذي «يشير بانزعاج بالغ لما يعانيه السكان المدنيون العراقيون من آلام مبرحة نتيجة القمع. وإذ يدين القمع يطالب بأن يقوم العراق على الفور بإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفاية احترام حقوق الإنسان للحقوق السياسية ولجميع المواطنين».

ومن جهة أخرى، يمنح القرار رقم ٩٨٦ صلاحيات واسعة للأمين العام للأمم المتحدة للتصرف ضمن الأطر العامة للقرار ومذكرة التفاهم الملحقة به. ومع ذلك تبقى السلطة الحقيقية والفعلية بيد لجنة العقوبات أو لجنة رقم ٦٦١ (نسبة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الذي فرض العقوبات على العراق) بحيث أن لهذه اللجنة فقط وليس لجهة أخرى الصلاحيات للموافقة على كل إتفاق لتصدير النفط ولاستيراد الغذاء والدواء. والمعروف أن هذه اللجنة تتكون من الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن، ممثلين بالشخص الثاني في كل بعثة دبلوماسية ممثلة في ذلك المجلس، وتتخذ القرارات بطريقة التوافق.

وتتلخص أهداف القرار رقم ٩٨٦ بما يلي:

(١) توفير الحاجات الإنسانية الأساسية للسكان وليس بأي حال من الأحوال الشروع برفع المقاطعة الشاملة. ويسمح القرار بشراء المواد الإنسانية فقط ويمنع منعاً باتاً أي بضاعة تخرج عن هذا النطاق الضيق المحدود.

(٢) تأمين عدم التلاعب والتحايل على البرنامج الجديد من جانب الحكومة العراقية وذلك باستيراد مواد لأغراض أخرى، وبالذات في تصنيع أسلحة التدمير الشامل.

(٣) التأكد من أن الإجراءات الجديدة المتحكمة في التجارة العراقية الخارجية لن تسمح للنظام بالتحايل على القواعد المنصوص عليها في مذكرة التفاهم وأنظمة العقوبات ومن ثم عقد الصفقات الخاصة والحصول على العمولات وإيداعها في مؤسسات مالية أجنبية.

(٤) التأكد من أن النظام لن يستغل هذا البرنامج لإعادة فرض سيطرته على المحافظات الكردية الثلاث التي تقع حالياً خارج سيطرة الحكومة المركزية، مع التأكد في نفس الوقت بشكل واضح في جميع وثائق المشروع (القرار ومذكرة التفاهم وخطة التوزيع وإجراءات لجنة العقوبات) على سيادة العراق ووحدة أراضيه وهي إشارة شكلية لا يزكيها الواقع.

(٥) البدء بدفع التعويضات للمتضررين من حرب الخليج، ويدفع مصاريف موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق ويدفع نفقات اللجنة الخاصة المسؤولة عن نزع أسلحة التدمير الشامل والتي تقوم الولايات المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية بتغطية مصاريفها حتى الآن.

الآثار الإقتصادية

ذكرنا من قبل أن الغاية من قرار رقم ٩٨٦ هو التعامل المحدود مع الوضع الإنساني المأسوي للمواطن العراقي وليس معالجة الخلل والتدمير اللذين لحقا بالإقتصاد عموماً وبالمؤسسات الإنتاجية والإستثمارية في البلاد بوجه خاص. ويبدو أن تأهيل الحياة الإقتصادية وإصلاحها لن تتحقق حتى تتأكد اللجنة الخاصة للأمم المتحدة من أن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل قد تم القضاء عليها وأن نظام الرقابة الجديد الذي تم وضعه في السنوات الأخيرة يعمل بصورة فعالة وناجحة بحيث لا يمكن للنظام بناء نظام تسلح جديد. هذا نظرياً أما فعلياً، فإن كبار المسؤولين في الولايات المتحدة يصرحون جهاراً أن إلغاء المقاطعة الشاملة وإعادة تأهيل الإقتصاد العراقي لن يسمح بهما بوجود النظام الحالي.

هذه الحقيقة المأسوية تضع الشعب العراقي في حيرة وعذاب حقيقيّين. فمن ناحية، يتمنى الشعب أن تتاح الفرصة لكي يتخلص من هذه الصفحة السوداء في تاريخ البلاد ومن هذا النظام الذي جر البلد إلى الحروب والويلات.

ومن ناحية ثانية، فقد الشعب الثقة بموقف بعض الدول الكبرى والإقليمية واستعدادها

للمساعدة على حل مشكلة الحكم لصالح الشعب العراقي ومصالحه الوطنية وحقوقه الديموقراطية. وهكذا تبقى محنة العراقيين تدور في حلقة مفرغة ولا نتوقع لتطبيق القرار ٩٨٦ أن ينقذهم من هذه المحنة الكبيرة لسببين رئيسيين:

السبب الأول: يحاول القرار أن يحدَّ من الصلاحيات المالية والتجارية للحكومة بفرض الرقابة الصارمة على معاملاتها الخارجية، أكان ذلك من خلال بيع النفط أو شراء الأغذية والدواء. لكن التجارب السابقة تدل على إستطاعة السلطة الإلتفاف على القوانين والإجراءات كما فعلت ذلك طوال السنوات الماضية عند شراء الأسلحة والتكنولوجيا الممنوعة رسمياً بالإستعانة بشبكة من المكاتب والوكلاء والمنتفعين، من عراقيين، وعرب وأجانب. وتلاحظ هذه الحقيقة طوال الفترة منذ فرض المقاطعة على العراق في آب / أغسطس ١٩٩٠ وحتى يومنا هذا حيث استطاع النظام التحايل على أنظمة الحصار بطريقة أو أخرى، وجني ملايين الدولارات من العمليات التجارية التي يقوم بها رجاله وأعوانه، وتوفير كميات معينة من السلع رغم عدم توفر الأموال والعملة الصعبة المخصصة لذلك رسمياً. ومن ثم لا نرى ما سيمنع الحكومة في المرحلة القادمة من ممارسة اللعبة ذاتها وخلق ثغرات في تطبيق القرار رقم ٩٨٦ لأغراضها الذاتية.

أما السبب الثاني: فهو تجاهل القرار للمظاهر والآثار الجوهرية للأزمة الإقتصادية المتفاقمة التي يعاني منها الشعب العراقي. فهو يركز على بعض المشاكل الآنية والملحة فقط ويهمل المشكلات الرئيسية الناجمة عن هذه الأزمة في الفترة الماضية، والأزمة هنا، والتي لا يعالجها قرار رقم ٩٨٦، تتمثل في الخسائر الإقتصادية والإجتماعية التي لحقت بالمجتمع العراقي في السنوات الأخيرة والمآسي الجديدة التي ستنتج عنها فيما إذا استمرت الأمور على هذا المنوال. وهنا نود أن نشير إلى بعض الأرقام والإحصائيات المتوافرة التي جمعتها وكالات الأمم المتحدة المختلفة بشأن هذه الحالة.

لقد أدى الحصار إلى انهيار الإقتصاد المحلي وزعزعة الأركان الأساسية للمجتمع العراقي وإلى فقدان المواطن لأمنه الإقتصادي والإجتماعي. فنتيجة للحصار انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٥٪ عما كان عليه قبل عام ١٩٩٠ وأصبح يوازي ما كان عليه في عام ١٩٤٠. وأدى التضخم المتزايد وتخبط السياسات المالية والنقدية للنظام إلى تدهور قيمة الدينار الحقيقية بصورة مريعة، وهبط إلى الحضيض المعاش الحكومي والأجور ورواتب التقاعد وإدخارات المواطنين التي وفروها في السنوات الماضية.

وإزاء ذلك لجأ المواطن العراقي إلى وسائل مبتكرة من أجل البقاء وضمان معيشته، مثل بيع أثاث وأدوات المنزل، وإهمال الشباب للدراسة والإستعداد للقيام بأعمال غير لائقة كما انتشرت البطالة، والجريمة والتهريب، والفساد والبغاء والتشرد والهجرة. تجري هذه الأمور كلها، والتي أصابت أغلبية المواطنين ـ أكانت منهم الطبقة الفقيرة أو المتوسطة، في الوقت

الذي تبرز فيه طبقة جديدة معتمدة في ثرائها الخيالي على الفساد والإمتيازات التي تجنيها من الحكم لقاء الخدمات المتنوعة التي تسديها لصالحه. من هنا يلاحظ أن قرار رقم ٩٨٦ لا يتعامل مع هذه الظاهرة، ولا يوفر ضمانات لمنع التلاعب والفساد من جانب الفئات الموالية للحكم التي تحتكر التجارة الداخلية للبلاد وتجيد فنون التحايل على الأمم المتحدة كما تتلاعب على المنظمات غير الحكومية وتستحوذ على المعونات التي تقدمها للبلد وتدفع بها للسوق الجشعة بدلاً من توزيعها على الشعب المنكوب.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لتطبيق القرار رقم ٩٨٦ حل مشكلة الغذاء إلا سطحياً. فبالنسبة للغذاء كان العراق يستورد حوالي ٧٥ ـ ٨٠٪ من حاجاته من السعرات الحرارية في عام ١٩٨٩ وبمبلغ مقداره حوالي ٢ مليار دولار سنوياً. أما الآن فالمبلغ المخصص للغذاء حسب قرار رقم ٩٨٦، وبعد ست سنوات من الحصار والزيادة في عدد السكان، يقرب من حوالي ١,٧ مليار دولار سنوياً.

وتلاحظ الحالة ذاتها بالنسبة للأمور الصحية إن لم يكن أكثر سوءاً نظراً للتدهور الذي طرأ على القطاع الصحي في الفترة الأخيرة وبروز حاجة ماسة لتعويض ما تم فقدانه بالإضافة إلى معالجة الأمور اليومية المستفحلة. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير لمنظمة الصحة العالمية إلى نقص مقداره ٥٠٪ في معدات واحتياجات المختبرات وإلى انخفاض عدد العمليات الجراحية عن مستواها ما قبل ١٩٩٠ بنسبة ٦٠٪ كما تلاشت الرعاية الصحية الأولية التي كانت متوافرة لحوالي ٩٠٪ من الشعب العراقي.

من المتوقع أن تكون آثار القرار رقم ٩٨٦ على الصناعة النفطية العراقية محدودة نسبياً. فصحيح أن القرار سيكسر الطوق الخانق الذي فرضته المقاطعة على صناعة النفط العراقية طوال السنوات الماضية، وصحيح أن القرار سيسمح بالإتصال بشكل رسمي وعلني مرة أخرى مع شركات النفط العالمية، وصحيح أن العراق سيستطيع ثانية استعادة جزء من حصته من الأسواق التي خسرها منذ عام ١٩٩٠، لكن المشكلة الكبرى تبقى في عدم السماح بتطوير الصناعة النفطية بشكل طبيعي واعتيادي حتى تأخذ محلها المناسب مرة أخرى ضمن الصناعة والسوق النفطية العالمية على الرغم من استئناف التصدير بصورة محدودة.

ويعزى ذلك لأسباب عديدة هناك أولاً القيود والإجراءات العديدة التي فرضتها «لجنة العقوبات» التي لا تترك مرونة كافية لمؤسسة تسويق النفط العراقية لتوقيع عقود تنافسية يساعدها على العودة إلى أسواقها التقليدية، ولكن الأهم من هذا، هو عدم التمكن من تطوير قطاعي الإستكشاف والإنتاج النفطي، أي إن طاقة العراق الإنتاجية محدودة بما هو متوفر لها الآن، وهو حوالي ٢ مليون برميل في اليوم، وذلك في أحسن الأحوال.

ومن ثم فإن نتائج المفاوضات والإتفاقات التي جرت خلال السنوات الماضية مع الشركات الأوروبية والآسيوية وحتى الأميركية ستبقى معلقة وغير قابلة للتنفيذ ما دامت الترتيبات

والقيود الناجمة عن قرار رقم ٩٨٦ قائمة ونافذة. وهذا يعني أنه بدلاً من أن تكون طاقة العراق الإنتاجية في حال تنفيذ المشاريع في اليوم، فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا في أواخر العقد الأول من القرن القادم بدلاً من هذا العقد كما كان مخططاً له سابقاً وسيترتب على هذا الوضع:

أولاً: فقدان أسواق متاحة الآن وخسارتها لمنتجين آخرين.

ثانياً: خسارة مليارات من الدولارات مما كان سيجنيها العراق من بيع النفط لو جرى استخدام طاقته الإنتاجية المتوفرة.

ثالثاً: إطالة مدة خدمة الديون ودفع التعويضات إلى عقود طويلة نظراً لمحدودية الأموال المتوفرة من ناحية ولضخامة الإلتزامات المفروضة على البلد من ناحية أخرى.

رابعاً: في حال عدم توقيع عقود الإستكشاف والإنتاج يتعذر توظيف وتشغيل المئات من الفنيين والمهنيين العراقيين الذين يعانون الآن ولفترة قادمة من البطالة مما يدفعهم للهجرة. ذلك أن صناعة النفط كانت وستبقى لفترة طويلة العماد الرئيسي للإقتصاد الوطني ومصدراً أساسياً لتشغيل الخبرات الفنية في البلد.

لا شك أن الحروب والمغامرات العسكرية خلال العقدين الماضيين قد جلبت الهلاك والدمار للبلد. وأضاعت فرصاً إقتصادية ثمينة ومنها العوائد التي كان سيجنيها البلد من الإستثمارات الضخمة التي قام بها القطاع النفطي في السبعينات. فالعديد من المنشآت النفطية قد توقفت عن العمل أو تم تدميرها، مثل ميناء حور العمية وميناء البكر ومصنع الغاز المسال في الجنوب. كما اضطر البلد إلى تشييد خطوط أنابيب جديدة شمالاً وجنوباً نظراً للمشاكل السياسية التي تورط بها الحكم مع الدول المجاورة. وقد تم صرف المليارات من الدولارات على هذه المشاريع وكثير غيرها من دون أن تجنى العوائد والأرباح المتوقع منها.

ومع هذا فالخسارة الكبيرة للبلد كانت في القطاع النفطي المتمثلة في فقدان الأسواق للمنافسين من الدول المصدرة الأخرى. وقد بدأ هذا أولاً مع الحرب العراقية ـ الإيرانية واستمر الأمر بشكل أصعب وأسوأ مع حرب الكويت. أي أن البلد لم يتكبد خسارة عينية تقدر بمليارات الدولارات نتيجة لعدم تمكنه من بيع النفط في زمن الحروب فحسب، وإنما سيخسر أكثر لو يستمر تقييد صادراته وعدم تمتّعه بالمرونة اللازمة لاسترجاع أسواقه مستقبلاً. لا سيما وأن السوق النفطية العالمية تتميز بشدة التنافس والمزاحمة بين الدول المصدرة للنفط. وستحاول الشركات الدولية العليمة بوضع العراق الصعب والمشاكل التي يعانيها، من استغلال هذه الظروف لفرض شروطها واستحصال أحسن الأسعار لصالحها.

ويستخلص من ذلك أن القرار رقم ٩٨٧ لن يساعد بشكل جدي على انطلاقة قطاع النفط العراقي وإعادة تأهيله وسيؤدي إلى خسائر كبيرة حقيقية ومحتملة في الفترة القادمة. فهو سيبقي قطاع النفط في حالة عجز مستمر لصالح المنتجين الآخرين الذين سيزيدون من إنتاجهم في

غيابه، وينتفعون من أسعار أفضل نتيجة لبقاء الصادرات العراقية منخفضة ولا تتماشى مع طاقته الإنتاجية الفعلية والمحتملة. كما سيستحوذون على الأسواق ما دام العراق مكبلاً بالقيود والإجراءات المتعددة التي فرضها عليه مجلس الأمن. ولعل بيروقراطية الأمم المتحدة التي لاخبرة ولا علم بإدارة الصناعة النفطية أو بتسويق النفط ، ستشكل في السنوات القادمة عائقاً كبيراً أمام تطوير الصناعة النفطية العراقية.

قرار رقم ٩٨٦ ومستقبل العراق

كان الدافع المعلن لقرارات الأمم المتحدة ضد العراق هو كبح تطلعات وأوهام رئيس النظام الحالي في التوسع إقليمياً والإستمرار في بناء أسلحة الدمار الشامل. هذه السياسة التي جلبت المحن والويلات للشعب العراقي من خلال استنزاف الموارد الإقتصادية للبلد وتبديد جهود وخبرات خيرة الخبراء العراقيين في برامج مرتجلة وباهظة التكاليف وعديمة الجدوى. لكن المأساة الحقيقية الأخرى التي يشعر بها المواطن العراقي اليوم هي أن العقاب الجماعي المفروض عليه من قبل مجلس الأمن قد أصابه في الصميم قبل أن يصيب النظام نفسه والحقيقة، أن النظام وأتباعه هم الأقل تضرراً من هذه المقاطعة وبرامج الرقابة التي تفرضها الأمم المتحدة على البلد. فالفئة الحاكمة نفسها التي ارتكبت كل هذه الأخطاء والخطايا بحق الشعب وجيرانه، ما زالت تمسك بمقاليد الحكم والإقتصاد ووسائل التجارة الداخلية والخارجية، أو على الأقل ما تبقى منها.

ولعل التجربة المريرة الماضية، أكدت بوضوح عجز سياسة الحصار والعقوبات الدولية عن تخليص البلاد من الحكم الديكتاتوري القائم وتحقيق الطموحات الديموقراطية للشعب العراقي، كما أثارت تساؤلات مشروعة بشأن جدية وفاعلية وربما صدقية مواقف العديد من الدول الكبرى وكذلك الإقليمية إزاء مهمة التغيير الديموقراطي الشامل في العراق، الأمر الذي يضاعف الشكوك بجدوى الإستمرار في المقاطعة الدولية التي يكتوي الشعب بنارها.

ومن المتوقع أن تستمر سياسة المقاطعة الدولية ضد العراق لسنوات أخرى كما يبدو، دون مراعاة للمطالب الأساسية للشعب العراقي وتمكينه من تحقيق أهدافه الحقيقية. إلا أن بعض «الجرعات» يمكن توفيرها لتخفيف الآلام والمحن التي يعانيها الشعب لاعتبارات إنسانية كما جرى الأمر عند إصدار القرار رقم ٩٨٦.

إن «تدويل» القضية العراقية بات أمراً واقعاً لا جدال فيه. ويتوقف مستقبل العراق على العامل الدولي في أمور كثيرة. غير أن النظام العراقي يتحمل المسؤولية الرئيسية لهذا «التدويل» وتحدّيه للرأي العام العربي والعالمي والأمم المتحدة.

إن استمرار «التدويل» يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين، فإما أن يكون عوناً للشعب لخلاصه من الكارثة التي حلت به وتمكينه من تقرير مصيره بصورة حرة ومستقلة أو يكون غطاء

وأداة لاستمرار «الأمر الواقع» بكل ما يجلبه من أضرار وعذابات للمواطنين من ناحية وتعطيل الإقتصاد العراقي وكبح تطوره بما فيه الصناعة النفطية من ناحية ثانية.

وهذا يصح بشكل خاص على تلكؤ «مجلس الأمن» في تطبيق قرار رقم «٦٨٨» المتعلق بالقمع السياسي واحترام الحريات والحقوق الديموقراطية للشعب حيث أثار ويثير الشكوك في مواقف الدول الكبرى وازدواجية معاييرها من تطبيق قرارات مجلس الأمن.

وفي هذا السياق نجد أن مصالح الدول الغربية تكمن في أمور عدة تساهم، مع الأسف، في الإبقاء على النظام الحالي والإستفادة من استمرار الوضع الراهن. فهناك من ناحية، مسألة بيع الأسلحة لدول الخليج العربي والإستمرار بتخويفها من البعبع العراقي ما دام نظام صدام حسين موجوداً في الحكم. كما أن بيع الأسلحة لدول الخليج، والتي يقدر ثمنها الآن بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً، يتطلب ريعاً نفطياً عالياً. وهذا يعني أنه كلما استمر حجب نفط العراق عن السوق الدولية كلما تستطيع هذه الدول من الإستفادة من الأسواق المحروم هو منها.

وهنا تفسر بعض التحليلات موقف الولايات المتحدة الرامي إلى عرقلة وتأخير استئناف تصدير النفط العراقي. فالولايات المتحدة الأميركية تحرص على منع انخفاض أسعار النفط، الذي قد تنجم عن استئناف الصادرات النفطية العراقية، تجنباً لأية مشاكل أو متاعب قد تلحق باقتصاد الدول الصديقة لها وبمواردها النفطية كالسعودية والكويت والمكسيك، فالعربية السعودية مثلاً قد تلقت هذه السنة ثمانية مليارات دولار أكثر مما كانت تتوقعه كنتيجة لاستمرار غياب النفط العراقي من الأسواق العالمية مما خفف من متاعبها المالية.

وهناك أخيراً وليس آخراً، مسألة الصراع الخفي حالياً والذي يتوقع أن يبرز إلى العلن في المستقبل المنظور، هذا الصراح الدائر حول هوية وجنسية الشركات النفطية التي ستفوز بعقود الإستكشاف والإنتاج في العراق. إن حرب الخليج، والتي بدأت حول النفط، ستنتهي بموضوع النفط أيضاً، ولكن هذه المرة النفط العراقي، بدلاً من النفط الكويتي الذي كان يطمع فيه النظام العراقي لتعويض الخسائر والمصاريف التي ألحقها بالبلاد نتيجة للحرب ضد إيران. إن المنافسة الحقيقية بين الشركات العالمية هي في بدايتها حتى الآن وستبقى في هذا الوضع ما دامت المقاطعة قائمة. ولكن من المؤكد أنه حالما تحين الفرص (عند رحيل النظام القائم) فالصراع سيبدأ ويتسع بصورة علنية.

فالاحتياطات النفطية العراقية هي الثانية في العالم، كما يحتفظ العراق اليوم بكميات ضخمة من الإحتياطات النفطية المكتشفة وغير المطورة والمعروضة على الشركات العالمية للإستثمار. ومثال بسيط على ذلك هو أن لدى العراق اليوم نفط مكتشف وجاهز للتطوير أكثر بكثير من كل النفط المتوقع إنتاجه من جميع دول آسيا الوسطى: مثل أذربيجان وكازاخستان وغيرهما من جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً. ومن هنا نستطيع أن نفهم تكالب الشركات

العالمية على استمرار العلاقات مع العراق، أملاً بالاستحواذ على بعض من خيرات هذه البلاد التي يحرم أهلها من الإستفادة منها نتيجة لتفرد فئة ضيقة بالحكم وإدارة دفة البلاد حسب أهوائها ومصالحها الذاتية فقط وعلى حساب ومستقبل أبنائه.

وقد تمت مؤخراً الموافقة على إجراءات تنفيذ القرار رقم ٩٨٦ من قبل لجنة العقوبات وينتظر البدء في تصدير النفط العراقي في منتصف أيلول / سبتمبر ١٩٩٦. ولكن يبقى القرار مخففاً لجزء صغير من معاناة الشعب العراقي كما تبقى لجنة العقوبات سيفاً مسلطاً على العراق حيث بإمكانها وقف تنفيذ القرار متى رأت إحدى الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأميركية، أن العراق لا ينفذ القرار كما تفهمه هي. ولذا من المهم الإستمرار بالمطالبة برفع المقاطعة الشاملة وفي الوقت نفسه مطالبة النظام العراقي بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ لعام ١٩٩١ والذي يطالب العراق بإيقاف القمع فوراً وإقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية لجميع المواطنين العراقيين[١].

(١) صحيفة «السفير» تاريخ ١٢ آب ١٩٩٦.

البيان الذي وزعته
«اللجنة عن الشرق الأوسط» (COME)
حو السياسة الأميركية في المنطقة
والوضع العراقي

وهذا نصه

بينما تمتلك الولايات المتحدة بوضوح القوة العسكرية لمزيد من تدمير العراق وتركيبه، فإننا نعتقد بقوة أن المنحى الذي اختارته الولايات المتحدة ليس بالغ الظلم فقط بل كذلك فائق الرياء والنفاق. ونحن نعتقد كذلك انه مع أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على متابعة سياساتها الإمبريالية من دون معارضة ملموسة في المدى القصير، فإن السياسات التي تتبعها اليوم، وبخاصة الهجوم العسكري الجديد والضخم الذي يجري الإعداد له ضد العراق، من المرجح أن تكون لها عواقب تاريخية هائلة السلبية.

وإننا ـ كخبراء وباحثين في شؤون الشرق الأوسط، ولكثيرين منا روابط وثيقة شخصية بهذه المنطقة المضطربة والمُساءُ فهمها منذ أمد طويل ـ نشعر بمسؤولية سياسية وأخلاقية وتاريخية للتحدث بصوت عال في معارضة واضحة في هذا الوقت الحرج.

أصول الوضع المعقد اليوم

تدخلت الدول الغربية وفي شكل رئيسي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عبر هذا القرن باستمرار في الشرق الأوسط وتلاعبت بأحداثه. ويمكن العثور على أصول النزاع العراقي / الكويتي في القرار البريطاني الأحادي الجانب الصادر خلال السنوات الأولى من هذا القرن باقتطاع قطعة من العراق لتتلاءم مع رغبات الأمبراطورية البريطانية في ذلك العصر الذي خبا الآن.

وتآمرت البلدان الغربية، بدلاً من الموافقة على حق العرب في تقرير المصير في نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، لتقسيم العالم العربي إلى عدد من كيانات مصطنعة تكاد تكون غير قابلة للحياة، وذلك لإقامة «أنظمة تابعة» عربية عبر المنطقة وجعل هذه الأنظمة معتمدة على القوة الإقتصادية والعسكرية الغربية للبقاء، ومن ثم فرض سلسلة متواصلة من ترتيبات اقتصادية وثقافية وسياسية مضرة في شكل خطير بشعب المنطقة. إن هذا هو الإرث التاريخي الذي نعيش معه اليوم.

وزاد الغرب خلال الثلاثينات والأربعينات التلاعب في شؤون الشرق الأوسط حتى يسيطر على موارد المنطقة ومن ثم يقيم وطناً قومياً يهودياً في منطقة تعتبر منذ زمن طويل مركزية للقومية العربية والإهتمامات الإسلامية. وأصبح تحريك نظام ضد النظام الآخر ومصلحة

جيوسياسية ضد أخرى الشغل الشاغل الرئيسي للسياسيين الغربيين ومصالح الأعمال المرتبطة بهم ارتباطاً وثيقاً.

ما تبع الحرب العالمية الثانية

أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هذه الأصول السياسية، القوة الغربية الرئيسية في المنطقة، تؤدي الأدوار الرئيسية التي كانت تقوم بها بريطانيا وفرنسا في السابق. وكان جمال عبد الناصر في الستينات هدف الإدانة الغربية لمحاولته إعادة توحيد الوطن العربي واتباع سياسات «عدم انحياز» مستقلة.

وبحلول السبعينات كانت «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» (C.I.A.) قد أقامت علاقات وثيقة مع أنظمة عربية تابعة رئيسية من المغرب والأردن إلى العربية السعودية وإيران كانت حتى في ذلك الوقت بين أكثر الأنظمة استفادة من نفط غير مكلف والتدفق الناجم عنه من بترودولارات.

وبحلول أواخر السبعينات ووجه رد الفعل المعاكس للثورة الإيرانية بحشد غربي وراء النظام العراقي المدان بهذه الشدة اليوم، في محاولة غير مجدية لاستخدام العراق لسحق النظام الإيراني الجديد. وكانت النتيجة ملايين من الوفيات إضافة إلى الدمار المروع في لبنان وهو بلد اقتطعته المؤامرات الغربية من سوريا الكبرى، كما منطقة سوريا الجنوبية التي كانت إذ ذاك تسمى فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك أُعْطِيَ الإسرائيليون ضوءاً أخضر لغزو لبنان في محاولة لإلحاق مزيد من التدمير بالفلسطينيين وتنصيب حكومة لبنانية تابعة. وهي محاولة اخفقت وأدت إلى تراجع أميركي وإسرائيلي ولكن مع استمرار الناحية العسكرية حتى هذا اليوم وفي الوقت ذاته وطوال كل هذه السنوات زاد التلاعب الغربي بتوريد النفط وتسفيره إلى جانب سياسات مبيعات الأسلحة التي تفاقم التوترات في شكل خطير في الغالب بين بلدان المنطقة.

نزاع الخليج

مثل هذه المناورات والمؤامرات الأميركية بالتحديد التي أدت إلى حرب الخليج في ١٩٩٠. وسنكون في الحقيقة، مهملين إذا نحن لم نلاحظ أن هناك الكثير من الدلائل التاريخية على أن الولايات المتحدة في الواقع خدعت العراق ليقوم بغزو الكويت، مقترحة تكراراً عليه أنه سيصبح الدولة العسكرية الرئيسية في المنطقة بالتنسيق مع الولايات المتحدة. وسواء كان ذلك صحيحاً أو لا فقد قامت الولايات المتحدة من ثم بعمل كل ما في وسعها لمنع حل سلمي للنزاع. وللمرة الأولى تدخلت بقوة عسكرية ضخمة وساحقة في المنطقة خالقة مستنقع اليوم غير المستقر في شكل خطر.

وكان الهدف الأميركي المعلن في البدء هو حماية العربية السعودية فقط، ومن ثم وبعد

الحشد العسكري الذي لا سابق لمثله أصبح الهدف طرد العراق من الكويت، وتطور من ثم إلى إطاحة الحكومة العراقية. ومن هناك بدأ الأميركيون فرض مختلف القيود على السيادة العراقية، وسيطروا على معظم المجال الجوي العراقي، وارسلوا «وكالة الاستخبارت المركزية» لتحاول تكراراً إطاحة الحكومة العراقية، وفرضوا حظراً يكاد يكون كلياً على العراق وصفه كثيرون بأنه قريب من إبادة الجنس البشري. وكانت النتيجة إخضاع العراق وإفقاره والموت الفعلي لما يقرب من خمسة في المئة من العراقيين كنتيجة مباشرة للعقوبات الأميركية، بالإضافة إلى إعادة توزيع حصص النفط والبترودولار بين دول تابعة لأميركا.

وبدأت الولايات المتحدة مع إدارة كلينتون الإصرار على «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران، وهما البلدان اللذان كانت الولايات المتحدة قبل بضع سنوات فقط تعمل معهما في شكل وثيق وتزودهما بأسلحة مهمة. وبوجود قلة في الصحافة قادرة على التذكر من عام إلى عام أو على ربط حادثة تاريخية بأخرى، أخذت واشنطن، بشكل ما تصر على نزع سلاح العراق وخنق إيران. يضاف إلى ذلك أن هذه السياسات تتبع في وقت تتلقى إسرائيل ودول عربية رئيسية تابعة أسلحة أميركية بكميات متزايدة دوماً، في وضع تجعل أسلحة الدمار الشامل المتوافرة لدى إسرائيل قواتها أقوى بسبع إلى ثماني مرات من الجيوش العربية مجتمعة. ومع ذلك فإن التحالف الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي لم يكن أبداً أوثق منه الآن، كما أن الولايات المتحدة ساعدت تكراراً إسرائيل في تحدي إرادة الأسرة الدولية والأمم المتحدة، وكذلك تواصل الولايات المتحدة دعم عملية إسرائيلية مخادعة تستمر على الأرض في نزع ملكية الفلسطينيين وحشرهم في مخيمات داخل بلدهم؟

المستقبل

سننتقل في بيان مقبل إلى الموضوع الحاسم حول أي سياسات بديلة يترتب على الولايات المتحدة اتباعها، إلا أننا مجبرون في هذه الفترة الحرجة على استباق البيان لنندين بالحاح السياسات التي تتبعها الآن الولايات المتحدة وحليفتها الإقليمية إسرائيل. ونحن ندعو إلى وقف فوري للحظر الإقتصادي المفروض ضد العراق، وإنهاء القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على سيادة العراق ومجاله الجوّي، وأهم من كل ذلك التعليق الفوري لكل الخطط لمهاجمة العراق باستخدام أدوات تكنولوجية وعسكرية ساحقة متوافرة للولايات المتحدة.

وإذا استمرت الولايات المتحدة في اتباع سياساتها الراهنة فعند ذلك نستخلص ونتنبأ بأنه لن يكون من غير المعقول أن يصف كثيرون في العالم الولايات المتحدة نفسها بأنها دولة متغطرسة وامبريالية، وإذا أصبح ذلك الأمر النموذج التاريخي فسيكون مفهوماً ومبرراً إذا اتبع الآخرون أي وسائل متوافرة لديهم لمعارضة المهيمنة العسكرية الأميركية. ومثل هذه التطورات يحتمل أن تؤدي حتى إلى عقود أخرى من النزاع والحرب والإرهاب في المنطقة.

اللجنة الإستشارية للجنة عن الشرق الأوسط: عرب عبد الهادي ـ القاهرة، نهلة عبدو ـ جامعة كالتون (أوتاوا)، الأستاذ المعز أبو ندرة ـ جامعة نورث كارولينا (اشفيل)، الأستاذ جين عدس ـ جامعة روتجرز (نيوجرسي)، عروب العبد ـ برنامج الغذاء العالمي (عمان)، الأستاذ فارس البرماني ـ جامعة كوينز لاند (أوستراليا)، الأستاذ جبّار علوان ـ جامعة دوبول (شيكاغو)، الأستاذ الكس الندر جامعة كولومبيا (نيويورك) الأستاذ عباس النصراوي ـ جامعة فيرمونت (برلنغتون)، الأستاذ مايكل استور ـ جامعة شزرن (الينوي)، جيلفورد رو (كنتاكي)، الأستاذ محمد بن عيون ـ جامعة السلطان قابوس (عمان)، الأستاذ شارلز بلاك ـ كلية الحقوق في جامعة يال، الأستاذ فرنسيس بويل ـ كلية الحقوق في جامعة الينوي، مارك بروز السكي.

لجنة عن الشرق الأوسط في واشنطن، ليندا برايز المديرة السابقة لجمعية سانت ايف (القدس)، الأستاذ نعوم تشومسكي معهد ماساتشوستس (كامبردج)، رامسي كلارك ـ وزير العدل الأميركي السابق (نيويورك)، جون كولي مؤلف (قبرص)، الأستاذ مصطفى ضاده ـ كلية الشؤون الدولية جامعة كلاك (اتلنتا)، زهير ديباجة جامعة هلسنكي، الأستاذ محمد الهديرير ـ جامعة كانساس الأستاذ ريتشارد فورك ـ جامعة برنستون، الأستاذ علي أحمد فرغلي ـ جامعة ميتشغن (ان اربور)، الأستاذ علي فاطمي ـ الجامعة الأميركية (باريس)، ميكاي فريمن ـ بركلي، الأستاذ س. م. غضنفر ـ جامعة ايداهو، الأستاذ كافرن غرين ـ جامعة ولاية كاليفورنيا، تاور هاشمي ـ أوتاوا (كندا)، الأستاذ كليمنت هنري ـ جامعة تكساس (أوستن)، الأستاذ أربرت هيل ـ جامعة وست كونسن (ماديسون)، الأستاذ أصاف حسين المملكة المتحدة، يوديت ايلاني ـ القدس، الأستاذ جورج عيراني ـ الجامعة الأميركية اللبنانية (بيروت)، طاهر جعفر ـ نيروبي (كينيا)، ديفيد جونز ـ رئيس تحرير مجلس نيودون (أوستراليا)، الأستاذ إيلي كاتس ـ جامعة ولاية سونوما، الأستاذ جورج كنت ـ جامعة هاواي، الأستاذ تيد كيلر ـ جامعة سان فرنسيسكو، جون ف. كيندي ـ محامي (واشنطن)، سماني خضر ـ جامعة هلسنكي، الأستاذ إبراهيم خودة ـ جامعة أوستراليا الغربية، عيدا ليستر ـ سان فرنسيسكو، جرمي لفين ـ مدير سابق لمكتب سي. إن. إن. في بيروت (بورتلند)، الأستاذ سيمو ملمان ـ جامعة كولومبيا (نيويورك)، الدكتور أفي ميلرز ـ فرنكفوري، الأستاذ الن مايرز، جامعة بوسطن، الأستاذ مايكل ميلز ـ كلية فيستا (بركلي)، كرام مفرد ـ إيداهو، شهاب مشتاق ـ جامعة نوكس، الأستاذ مينرفا ناصر الدين ـ جامعة اديلاييد (أوستراليا)، الأستاذ بيتر بيلليت ـ جامعة ماساتشوستس (امهرست)، الأستاذ ماكس بيير ـ جامعة ماساتشوستس (امهرس)، الأستاذ رود بيترز ـ جامعة فان (امستردام)، الأستاذ جان بيري ـ جامعة ولاية انديانا، الأستاذ تانيا رينهارت ـ جامعة تل أبيب، الأستاذ شالوم راز ـ كلية تاخينيون (حيفا)، الأستاذ كنوب روجنس ـ كلية ستاننجر (النروج)، الأستاذ مسعود سليمان ـ جامعة مورغن (بلتيمور)، الأستاذ محمد سلمى ـ جامعة مساتشوستس، قيس صالح ـ الجامعة الدولية (اليابان)، علي سعيدي ـ بركلي كاليفورنيا الدكتور إياد سراج ـ غزة،

هنرس شيقفارتست (نيويورك)، الأستاذ ايربرت شيللا ـ جامعة (كاليفورنيا) (سانتياغو)، بيتر شوسميث ـ صحافي (لندن)، ديفيد شومار ـ نيويورك، الدكتور مانجرا شعيب ـ كيب تاون (جنوب افريقيا)، الأستاذ ج. ديفيد سنجر ـ جامعة ميتشغن (آن اربر)، الأستاذ مجيد طهرانيان ـ جامعة هاواي، الدكتور مارلين تادرس ـ مركز البحوث القانونية لحقوق الإنسان (القاهرة)، إسماعيل زايد ـ جامعة دلهوسي (كاليفورنيا)[1].

(١) النهار، تاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٩٨.

أسلحة الدمار الشامل المحظورة
أحكام القانون الدولي

منذ مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ الذي حظّر استعمال رصاصة الـ«دمدم»، إلى اتفاق «ستارت ـ ٢» عام ١٩٩١ الذي يقضي بخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية، يسرع العالم في اتجاهين متعارضين: السعي إلى تطوير تكنولوجيا الأسلحة عبر أجيال متعاقبة وصلت اليوم إلى الأسلحة «الذكية» لضمان غلبة التدمير وانتشار التسويق. . . . والسعي الثاني إلى تكثيف المعاهدات الدولية والثنائية من أجل ضبط الأسلحة وخفضها إذا تعذّر إلغاؤها والتخلص النهائي منها.

وفي دوامة التطوير والتحذير يضيع التدبير العالمي والإقليمي بين أسلحة تقليدية ذات تدمير شامل تنتشر في أيدي دول الجنوب على رغم حظرها، وبين أسلحة نووية مرعبة حتى لأصحابها من دول الشمال على رغم حظر انتشارها.

وإذا كان «توازن الرعب» الذي ساد جو النظام الثنائي ـ القطب، في أثناء الحرب الباردة، السبب الرئيس في درء حرب عالمية ثالثة، فإن الخطر لا يزال جاثماً، بعد نهاية هذه الحرب الباردة، مع التخوف الدائم من عدم ضبط الترسانة النووية الدولية من جهة أولى، ومن امتلاك بعض دول الجنوب أجزاء من هذه الترسانة من جهة ثانية، ومن أن يكون تفجير أي سلاح تقليدي ذي تدمير شامل (في أثناء حرب إقليمية مثلاً) سبباً لاستدراج استخدام سلاح نووي هنا أو هناك.

أولاً ـ الأسلحة التقليدية المحظورة

١ ـ لعل الإتفاق الدولي الأول الذي اتسم بشمولية أحكامه في صدد الأسلحة التقليدية كان المتعلق بـ«الأسلحة غير الإنسانية» الذي صدر عام ١٩٨٠. وهذا التعريف كان يشمل، وفقاً للإتفاق، حظر «النابالم» وغيره من الأسلحة الحارقة، والأسلحة الناسفة التي تعتمد على موجات الصدم التي يحدثها انفجار المواد المنتشرة في الهواء، والمتفجرات التي تزوّد الوقود في الجو، والرؤوس الحربية العنقودية المضادة للأفراد أو الأجهزة الأخرى، والألغام والأشراك المتفجرة. . . . الخ.

وقد صدر لهذا الإتفاق بروتوكولان: الأول يحظر استعمال أي سلاح يكون أثره الرئيسي إحداث جروح في جسم الإنسان، والثاني يحظّر استعمال الألغام والأشراك وما يماثلها. ويحظّر الإتفاق، في كل الظروف، توجيه هذه الأسلحة ضد السكان المدنيين. كما يحظّر أيضاً الاستعمال العشوائي لها.

وإذا كان لا بد من استخدام بعض الألغام البسيطة للأفراد العسكريين، فإن الإتفاق يفرض أن يسجل أطراف القتال مواقع جميع حقول الألغام حتى يمكن حماية المدنيين منها.

ثم صدر بروتوكول ثالث لهذا الإتفاق قضى بحظر استعمال الأسلحة المحرقة ولا سيما ضد المدنيين أو تقييده.

والواقع أن هذا الإتفاق كان من أبرز المحطات القانونية التي ساهمت في تطوير القانون الدولي لهذه الجهة.

وتجدر الملاحظة هنا أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة تلاحق مراحل نفاذ هذا الإتفاق وترصد مدى اتساعه بين الدول. وقد أعربت الجمعية (في قرارها الرقم ٤٩/ ٥١ تاريخ ١٠/ ١٢/١٩٩٦) عن ارتياحها إلى توسيع الإطار القانوني الملزم لهذا الإتفاق. كذلك عبّرت الجمعية العمومية عن ارتياحها في دورتها الأخيرة العادية المنعقدة عام ١٩٩٧.

٢ ـ أما بالنسبة إلى الأسلحة الكيماوية: فإن لجنة الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية اعتبرت، منذ عام ١٩٤٨، الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من الأسلحة ذات الدمار الشامل. وعلى هذا الأساس حظّرت الجمعية العمومية هذه الأسلحة ابتداء من عام ١٩٦٦. واستمرت الحملة الدولية ضد هذه الأسلحة إلى أن تسنى للمجتمع الدولي إطلاق «المعاهدة الدولية لمنع تطوير الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والأسلحة السامة وإنتاجها وتخزينها وضرورة تدميرها» وذلك في ١٠/ ٤/ ١٩٧٢. أما بالنسبة إلى الأسلحة الكيماوية تحديداً فإن المعاهدة التي حظّرتها شملت أيضاً إنتاج أو استقدام أو تخزين الأسلحة الكيماوية أو نقلها إلى دول أخرى. وكذلك يشتمل الحظر الاستعداد العسكري للحصول على هذه الأسلحة. ويشمل أيضاً مساعدة الدول الأخرى على الغاية ذاتها. وورد في الإتفاق تعريف للأسلحة الكيماوية على أنها «الكيماويات السامة» والمواد التي تشكل منها (إلا تلك المستخدمة لأغراض سلمية) وكل الكيماويات السامة المستخدمة في الحروب.

وقد تعهدت الدول التي وقّعت الإتفاق بأن تدمّر، خلال السنوات العشر اللاحقة لنفاذها، جميع الأسلحة الكيماوية التي تملكها. وقد استحدث الإتفاق عدداً من الآليات (التي تشرف عليها الأمم المتحدة) الفنية ـ التنفيذية للتحقق من حسن تطبيقه. كذلك فإن الإتفاق أتاح للدول فرص الاستفادة من الخبرات التقنية التي تملكها دول أخرى لتنفيذ هذه الغاية. أما إذا رفضت الدول القيام بالتزاماتها وفقاً للإتفاق فإنها قد تتعرض للعقوبات الدولية المناسبة. واليوم أبرم هذا الإتفاق أكثر من ١٦٠ دولة.

ويعتبر البعض أن هذا الإتفاق الدولي هو مؤشر ناجح للديبلوماسية الجماعية. وإذا كان ثمة ثغر أو استثناءات هنا وهناك فإن الإتجاه الدولي العام ينشد استقراراً دولياً ومناخاً عاماً ينسجم مع حقوق الإنسان وكرامته، ويركّز على كل ما يثبّت السلام والأمن الدوليين. وقد تم تحديث هذه المعاهدة الدولية عام ١٩٩٣.

ويمكن، على هامش حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، إبداء الملاحظات الآتية:

ـ إن سياسات الدول النامية لا تزال تتجه نحو مزيد من التسلُّح على رغم أوضاعها الإقتصادية المتعثِّرة. والتسلح المطلوب هنا لحماية الأنظمة أو للتهديد من أجل درء أي محاولة لإبدالها. ولا تزال الأسلحة الكيماوية والجرثومية (البيولوجية) ممكنة الحصول بسبب كلفتها المادية المعقولة من جهة وبسبب وفرة مصادرها من جهة أخرى. ولذلك فإن ثمة دولاً كثيرة تحتفظ أو تخزّن بعض هذه الأسلحة وإن كانت حريصة دائما عى نفي وجودها لديها. ومع أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة تعي هذا الأمر تماماً، فإنها لا تملك حلاً غير الذي اعتمدته في خريف عام ١٩٩٧ الماضي حيث دعت الدول الأعضاء إلى مزيد من «الشفافية» في مسألة التسلّح وفي إبلاغ الأمين العام آراءها الهادفة إلى حظر فعلي للأسلحة الكيماوية وإبلاغه أيضاً معلوماتها عن نقل أسلحة ممنوعة بين دولة وأخرى أو عن إنتاجها أو تخزينها. . . . ويلاحظ أن جميع هذه الطلبات تدخل في حيّز الدعوات ـ الأمنيات وليس الضوابط.

ـ وقَّعت إسرائيل اتفاق حظر الأسلحة الكيماوية لعلمها أن تخزين هذه الأسلحة لديها لا يشكل أي إحراج مباشر، وأن بعض الدول العربية الأخرى لم توقّعها. لذلك يمكن لها أن توظّف هذا التوقيع ضغطا على الدول العربية لمصلحتها. وهي على كل حال وقَّعت اتفاق جنيف عام ١٩٦٩ الذي يحفظ لها حق استخدام السلاح الكيماوي كرد انتقامي من النوع نفسه. علماً أنها لم توقع معاهدة الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢.

ـ وما يزيد في قلق المجتمع الدولي، اليوم، أن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية (وهي في يد الدول النامية والفقيرة) يصعب ردعها بالوسائل المتاحة. وهي في حال تفجيرها أو تدميرها من دون الضوابط العلمية المفروضة تتسبب بالدمار الشامل وإن لم تكن قادرة على الإفناء كالأسلحة النووية. وهي اليوم، الخطر الجاثم والمقيم بعد انتهاء الحرب الباردة ولا سيما في ما يعود إلى الأسلحة الجرثومية.

ثانياً ـ الأسلحة النووية

١ ـ بدأت الجهود الدولية في حظر هذه الأسلحة في وقت مبكر نسبياً. إلاّ أن الحديث عن ضبط السلاح النووي بين القوى النووية الكبرى كان، في الواقع، مجرد أمنيات على أن تُحل هذه المسائل بموجب اتفاقات ثنائية متكاملة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي آنذاك. وبالفعل فإن هذه الإتفاقات الثنائية (ابتداء من «سالت» ١ و٢ ووصولاً إلى «ستارت» ١ و٢) هي التي استطاعت أن تفكك البنية التحتية للرعب النووي.

أما على الصعيد التنظيمي الدولي فلعل المعاهدة الدولية الأولى في هذا الإطار كانت تلك التي صدرت عام ١٩٦٣ وحظّرت تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. أما المعاهدة الدولية الثانية التي صدرت في ذلك الوقت فهي التي صدرت عام ١٩٦٧ ونظمت عملية استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

٢ ـ ولعل المعاهدة الأكثر أهمية قانونية في هذا المجال. كانت المعاهدة الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية الصادرة عام ١٩٦٨.

ومن أهم المفاصل التي أوردتها هذه المعاهدة:

ـ إنها تعترف فقط بالدول الكبرى على أنها تشكّل «القوى النووية» في العالم. على أن تلتزم هذه القوى، بعض الأحكام التي وردت في الإتفاق ذاته.

ـ و«القوى النووية» إذن هي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. أما إذا حصلت الدولة أو الدول الأخرى على أسلحة نووية، فإن ذلك الأمر يعيدها تلقائياً إلى إطار من العقوبات الدولية المفروضة.

ـ تلتزم القوى النووية، بموجب المعاهدة، عدم نقل أسلحة نووية للدول الأخرى. كما تلتزم أيضاً عدم الهجوم النووي على أية دولة غير نووية.

ـ تلتزم الدول غير النووية عدم قبول أي أسلحة نووية أو استقدامها وعدم تصنيعها وعدم تلقي أي مساعدة من أجل صنعها.

ـ تفترض المعاهدة أن القوى النووية تلتزم التزاماً سلبياً دائماً: أي أنها لن تشن أي هجوم نووي على دولة غير نووية. إلا أن هذه المعاهدة لم تتضمن أي بند يلزم القوى النووية مساعدة الدولة غير النووية إذا تعرضت لهجوم نووي من دولة أخرى غير معلنة كقوة نووية (إسرائيل مثلاً ضد العرب).

ـ لا تُخضع المعاهدة القوى النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا بإرادتها، وذلك بخلاف جميع الدول الأخرى التي تملك أو تنوي امتلاك مفاعلات أو مجرد طاقات نووية. وهذا عنصر تمييزي يؤكد حق الدول الكبرى في احتكار الطاقة النووية واستنسابية توظيفها بالطريقة التي تشاء من دون قيد ولا شرط غير الالتزام الطوعي الذاتي المشار إليه أعلاه.

ـ تشجّع المعاهدة إقامة «مناطق خالية من السلاح النووي». وتفترض أن هذه المناطق تعلنها الجمعية العمومية للأمم المتحدة على أن تستكمل الدول التي تشملها كل الضمانات المطلوبة لجعلها «منطقة خالية من السلاح النووي». ومن المناطق التي أعلنت كذلك: منطقة القطب بموجب معاهدة ١٩٥٩، ومنطقة أميركا اللاتينية، ومنطقة جنوب المحيط الهندي، ومنطقة الشرق الأوسط وغيرها.

٢ ـ مع تمديد معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، عام ١٩٩٥، إلى أجل غير محدّد، رفضت إسرائيل الإنضمام إليها بحجة أن صراعها مع العرب لا يسمح لها بالتخلي عن قدراتها، والقبول بإخضاع طاقاتها النووية (مع أنها لم تعلن صراحة أياً من هذه الطاقات) لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان المسؤولون الإسرائيليون اعنلوا أخيراً أن قبول إسرائيل بشروط هذه المعاهدة الدولية يمكن أن يرد فقط بعد توقيعها معاهدات الصلح المفترضة مع كل الدول

العربية. وهي تزيد، أخيراً أيضاً، شرطاً مسبقاً آخر يتناول التحقق من خلوّ إيران أيضاً من الطاقة النووية المنوي توظيفها للتسلح النووي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة تقريراً صادراً عن الأمم المتحدة عام ١٩٩١ يؤكد أن لدى إسرائيل مفاعلين نوويين. يخضع الأول منهما، وهو ذو قدرة محدودة، إلى رقابة الوكالة الدولية. أما الثاني وهو مفاعل «ديمونا» الشهير فلا يخضع للرقابة الدولية. ويُعتقد أن المفاعل الثاني هو الذي ينتج الرؤوس النووية التي يقدّر بعض الخبراء وصولها إلى ٢٠٠ رأس نووي. ومن المعروف أن إسرائيل تملك من الصواريخ المتطورة ما يستطيع حمل هذه الرؤوس إلى كل الأهداف التي ترصدها في الدول العربية.

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أنه حتى إذا وافقت إسرائيل على إخضاع مفاعل «ديمونا» إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن صلاحية هذه الوكالة تبقى محصورة في إنتاج المفاعل فقط والتأكد من أغراضه السلمية بدءاً من ممارسة الرقابة. أي أن الرقابة الدولية لا تتعرض للمخزون النووي الاستراتيجي المحفوظ لدى إسرائيل.

ومن هنا يُفهم الإصرار العربي على ضرورة توقيع إسرائيل المعاهدة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية بعد توقيعها من الدول العربية كلها وذلك من أجل الحدّ من التفوّق الإسرائيلي وإن لم يكن بالضرورة من أجل تجريد إسرائيل من مخزونها الاستراتيجي (لأن ذلك يستدعي قراراً من مجلس الأمن). ومن المعروف أن الرفض الإسرائيلي يستند إلى عدد من العوامل الضاغطة التي تدعمها الشراكة الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية التي تصرّ على استمرار التفوّق النوعي والإسرائيلي.

وبسبب هذا الموقف المتعنّت فإن تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من السلاح النووي تبدو صعبة التحقيق على رغم الجهود العربية المتواصلة في حمل إسرائيل على الإنضمام إلى المعاهدة الدولية. أما عن المستقبل النووي عموماً فهناك عدداً من الأمور التي تشكّل ثغراً خطيرة في الحسابات الدولية ومنها

ـ إن السلاح النووي ليس محصوراً فقط بالدول الدائمة العضوية إلا في إطاره القانوني الدولي. وهناك بعض الدول الأخرى التي تمتلك سلاحاً نووياً بمعرفة الدول الكبرى ومنها الهند وباكستان فضلاً عن إسرائيل. وقد يكون هناك عدد آخر لم يعلن امتلاكه أي سلاح نووي أو لم يُعلن النية في امتلاكه.

ـ إن انعدام الرقابة الدولية الفاعلة على الدول الكبرى ذاتها لا يشكّل حالة تمييزية فحسب، إنما يحتمل كذلك إمكان تسريب هذه الأسلحة إلى دول أخرى تستقدمها بسبب إغراءات مادية جاذبة.

ـ إن تفكّك الإتحاد السوفياتي قد يسمح، لاعتبارات اقتصادية ضاغطة، بمثل هذا التسرّب أو التسريب.

ـ كان وزير الدفاع الأميركي الأسبق أعلن، منذ ١٩٩١، أنه في حدود سنة ٢٠٠٠ «سيكون هناك أكثر من ٢٤ دولة نامية تمتلك أسلحة وصواريخ، وإن أكثر من ١٥ دولة منها ستمتلك القدرة النووية، وإن ٣٠ دولة ستمتلك أسلحة كيماوية. وجميع هذه الدول أو معظمها تكره الولايات المتحدة أو «تتضايق» منها. وتاليا فإنها ستعمل على إقلاق الاستقرار العالمي». والحل في رأي الوزير الأميركي كان في «إنكار هذا التقدم التكنولوجي لهذه الدول وتجريدها من أسلحتها المتقدمة وذلك بإخضاعها لمراقبة خارجية قوية أو باللجوء إلى القوة التي تستطيع الولايات المتحدة وحدها ممارستها مع تجميع أكبر عدد من الحلفاء....». والسؤال، اليوم، بعد مرور بضع سنوات على هذا الإعلان:

أليس ما يجري في العراق، اليوم، وما يصدر من انذارات موجّهة إلى إيران تطبيقاً لهذه الدعوة؟ وهل تطبق أيضاً مع دول أخرى؟ وهل التغاضي الأميركي عن إسرائيل ـ النووية يساعد على «الإستقرار العالمي»؟.

وإذا كان المطلوب جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي غير الإسرائيلي، فهل تستقيم عندئذٍ الشرعية الدولية والمعاهدات التي حرصت على ضبطها؟»[1].

---

(١) شفيق المصري (أستاذ قانون دولي في الجامعة الأميركية)، حقوق الناس، ١١ آذار ١٩٩٨.

التصديق على الإتفاق الخاص بالأسلحة الكيماوية

أصبح عدد الدول التي صادقت على معاهدة منع استعمال الأسلحة الكيماوية ١٠٠ دولة وذلك وفق ما أعلنته المنظمة التي تعنى بشأن منع استعمال الأسلحة الكيماوية OIAC ومقرها في لاهاي.

ويذكر أن هذه المعاهدة التي دخلت حيّز التنفيذ منذ التاسع والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٩٧ تمنع أي تطوير أو إنتاج أو استعمال للأسلحة الكيماوية كما تحض الدول الأعضاء في منظمة OIAC على القبول بإتلاف المخزون الموجود لديها. وحتى يومنا هذا، يبلغ عدد موقعي هذه المعاهدة ١٦٧ دولة من أصل ١٨٥ دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة.

وقد وقع وصادق على هذه المعاهدة كل من الصين وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية ولاحقاً روسيا في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٧ قبل مؤتمر أوتاوا.

ووفق تقدير منظمة OIAC، فإن موسكو «هي أكبر عاصمة للأسلحة الكيماوية» في العالم.

ويذكر أنه حتى يومنا هذا، بلغ عدد الدول التي وقعت هذه المعاهدة ١٠٠ دولة وهي

أفريقيا الجنوبية، البانيا، الجزائر، المانيا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أرمينيا، أوستراليا، النمسا، بنغلادش، البحرين، بلروسيا (روسيا البيضاء)، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروناي، بلغاريا، بوركينافاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، جزر كوك، كوريا الجنوبية، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، الدانمارك، الأكوادور، اسبانيا، الولايات المتحدة الأميركية، اثيوبيا، جزر فيدجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، غانا، اليونان، غويانا، غينيا الاستوائية، المجر، الهند، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، اليابان، كينيا، الكويت، لاوس، ليتوانيا، ليسوتو، لوكسمبور، ماسيدوانيا، الملديف، مالي، مالطة، المغرب، جزر موريس، المكسيك، مولدافيا، موناكو، منغوليا، ناميبيا، نيجر، نروج، نيوزلندا، باراغواي، هولندا، بيرو، فيليبين، بولونيا، البرتغال، قطر، رومانيا، المملكة المتحدة، سلفادور، جزيرة سيشل، سان لوسي، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، سورينام، سوازيلند، طاجكستان، تشيكية، توغو، توباغو، تونس، تركمانستان، تركيا، أوروغواي وزمبابوي. ومن بين الدول التي لم توقع الإتفاق، نذكر سوريا والعراق وكوريا الشمالية وليبيا.

المعاهدات الدولية الخاصة بمراقبة التسلح

إن التطور الأهم الذي طرأ عام ١٩٩٧ في مجال الرقابة الدولية للتسلح كان في التقدم الذي أحرزته كل من روسيا وأميركا في شهر آذار (مارس) حيال معاهدة خفض التعامل

بالأسلحة الإستراتيجية START وذلك وفق تقدير الـ USS. وقد فصّل في الجدول العسكري السنوي التالي الذي يعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الذي ينشر في لندن.

* START: لقد توافق كل من روسيا والولايات المتحدة الأميركية في آذار (مارس) عام ١٩٩٧ على إطلاق المفاوضات في شأن معاهدة (ستارت ٣) في حين يكون قد تمّ التصديق على (ستارت ٢).

وتقترح (ستارت ٣) أن يخفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية إلى ما بين الـ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ لكل دولة. في حين أن (ستارت ٢) المطروحة للتصديق من البرلمان الروسي تقترح زيادة عدد الرؤوس النووية لك دولة إلى معدل يتراوح ما بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠.

وقد تم الربط بين كلا المعاهدتين، أما المهلة القصوى لتطبيق (ستارت ٢) التي تمنع استعمال الصواريخ الأرضية ذات الرؤوس المتعددة فقد تم إرجاؤها من عام ٢٠٠٣ إلى العام ٢٠٠٧.

* **معاهدة ABM الخاصة بالصواريخ القذائفية**: لقد تم اعتماد نص عام ١٩٧٢ من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وذلك للتفريق ما بين الصواريخ «المسرحية» التكتيكية والصواريخ القذائفية، إذ أنه كان ينبغي شطب النوع الأول من الصواريخ من نص المعاهدة.

* **معاهدة CTB حول منع التجارب النووية**: وقعت ١٤٠ دولة نص هذه المعاهدة التي لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بتصديق ٤٤ دولة مذكورة بتعيين الاسم ومن بينها الدول الأربع الأساسية الا وهي كوريا الشمالية والهند والباكستان وإسرائيل.

* **معاهدة NPT حول عدم انتشار الأسلحة النووية**: انضمت البرازيل إلى لائحة الدول الموقعة على هذه المعاهدة وذلك في شهر حزيران عام ١٩٩٧ وارتفعت بذلك حصيلة الدول الأعضاء إلى ١٨٦ دولة.

وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) اللمسات الأخيرة الخاصة بنظام الفحص والتدقيق الذي أعدته، وينتظر إبرام اتفاقات ثنائية بين الدول الأعضاء والمنظمة لتنفيذه.

* **اتفاق منع الأسلحة الكيماوية**: دخل حيز التنفيذ في شهر نيسان عام ١٩٩٧ وبدأت عمليات المراقبة إثر ذلك.

* **اتفاق حول الأسلحة البيولوجية**: يسير مشروع وضع بروتوكول لمراقبة الوضع على خطى بطيئة وتبقى المعاهدة الموقعة من ١٤٠ دولة حبراً على ورق.

* **اتفاق منظمة الأمم المتحدة على التسلح**: لا يتوقع أن ينعقد مؤتمر مراقبة البروتوكول الخاص بإلغاء الألغام ضد الأفراد قبل عام ٢٠٠١. لذلك، حذت بعض الدول حذو كندا للتعجيل في هذه المسألة، فشاركت ١٠٠ دولة في توقيع معاهدة تمنع منعاً باتاً استعمال الألغام ضد الأفراد وذلك في أوتوا في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٧ في حين تخلف عن

توقيع نص هذه المعاهدة بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية والصين وإسرائيل والباكستان وكوريا الجنوبية وتركيا.

* **نظام الوقاية على تقنية الصواريخ** (MTRC): تشاركت ٢٨ دولة في عضوية هذا النظام الذي يهدف إلى مراقبة تبدل المعدات وتقنيات إطلاق الصواريخ القذائفية وبعض الصواريخ البحرية ذات الرؤوس النووية والكيماوية والبيولوجية. وتتهم كل من الصين وروسيا وأوكرانيا في الدخول في عمليات تبادل تقنيات ومعدات خاصة بهذه الصواريخ وذلك خلال السنتين الأخيرتين وخلافاً لما تنص عليه أحكام النظام السابق ذكره.

تقرير لـ «البنتاغون»:
أميركا تواجه مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل
(عرضه كوهين مشيراً إلى إيران والعراق وسوريا وليبيا)

ذكر تقرير للبنتاغون عرضه وزير الدفاع ويليام كوهين أول من يوم أمس (٢٥/١١/٩٧) أن مصالح الولايات المتحدة، وحتى قواتها المسلحة، تواجه خطراً عالمياً متزايداً من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. وأشار التقرير إلى أن أربعة بلدان في الشرق الأوسط، هي إيران والعراق وليبيا وسوريا، تمثل تهديداً إقليمياً بسبب مساعيها لتطوير أسلحة دمار شامل وصواريخ أو وسائل أخرى لإيصالها، إضافة إلى وسائل مستقلة لإنتاجها.

وكتب كوهين في مقدمة التقرير الذي يحمل عنوان «انتشار الأسلحة: التهديد والرد» أن «أميركا تواجه مع اقتراب الألفية الجديدة إمكانية متزايدة لأن تتمكن قوى عدوانية إقليمية أو جيوش من المرتبة الثالثة أو خلايا إرهابية وحتى جماعات دينية متطرفة من حيازة قوة فائقة لحجمها أو حتى التهديد باستخدام أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيماوية ضد قواتنا في الميدان وشعبنا في الوطن». وأضاف إن «تفوق أميركا العسكري لا يمكن أن يحمينا كلياً من هذا التهديد. وبالفعل، فإن إحدى مفارقات البيئة الاستراتيجية الجديدة أن التفوق العسكري الأميركي يزيد في الواقع من خطر هجوم نووي أو بيولوجي أو كيماوي ضدنا عبر إعطاء حوافز للأعداء ليتحدوا قوتنا بأساليب أخرى. وقد تستخدم هذه الأسلحة كأدوات إرهابية ضد الشعب الأميركي (. . .) وتشكل هذه الأسلحة خطراً جسيماً ومباشراً على الأمن العالمي».

ويصوّر التقرير القوى الشرق أوسطية المشار إليها بوصفها بلداناً وأنظمة طموحة أو مخيفة أظهرت في السابق، باستثناء سوريا، استعداداً لاستخدام مثل هذه الأسلحة. وادعى التقرير أن «الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وبرامج الصواريخ موجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتركيز يفوق نظيره في أي منطقة في العالم»، مشيراً إلى أن «كل قوة رئيسية في المنطقة تملك على الأقل واحداً من هذه البرامج الخطرة».

ولم يتناول التقرير بشكل مباشر الترسانة النووية المتطورة لدى إسرائيل أو برامج الأسلحة الكيماوية والصاروخية التي تملكها، أو البرامج المماثلة لدى دول عربية أخرى صديقة مثل مصر. وجاء فيه أن «إيران والعراق وليبيا وسوريا، التي تسعى بقوة للحصول على أسلحة نووية وبيولوجية وكيماوية وزادت قدراتها الصاروخية، تمثل التهديد الأكبر على الاستقرار الإقليمي».

وركز التقرير على إيران والعراق «اللذين أظهر كل منهما نيته في الهيمنة على الخليج والتحكم في المنافذ إلى إمدادات النفط المهمة». وأشار إلى أن هذين البلدين، في سعيهما لتحقيق الهيمنة الإقليمية، «ربما يعتبران الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والصواريخ ضرورية لدعم أهدافهما السياسية والعسكرية. ومن المحتمل أن تؤدي حيازة أسلحة نووية إلى

مزيد من التخويف لجيرانهم الخليجيين، بالإضافة إلى استعداد متزايد لمواجهة الولايات المتحدة».

واعتبر التقرير أن المساعي الليبية في هذا المجال تبدو أقل تطوراً، لكنها قد تهدد القوات الأميركية في المنطقة أو حلف الأطلسي أو مصر. وقال ان العامل الأساسي الذي يحد من إمكانات ليبيا هو «افتقارها إلى بنية تحتية تكنولوجية كافية لدعم تطوير أسلحة نووية وبيولوجية وكيماوية محلياً». كما تواجه ليبيا «مشاكل اقتصادية جدية تهدد النظام وتعقّد هدفها البعيد المدى لإنشاء قدرات إنتاج محلية». وأضاف التقرير إن برنامج «الفاتح» لتطوير القدرة الصاروخية ما يزال في مرحلة الاختبار، فيما تعاني صواريخ «سكود» الليبية مشاكل صيانة.

وقدم التقرير تحليلاً للمنظور السوري لمسألة تطوير أسلحة دمار شامل لا يختلف كثيراً عما يطرحه المعلقون المؤيدون لإسرائيل في الولايات المتحدة. وقال إن «الهدف الوطني الرئيسي لسوريا هو ضمان أن يبقى نظام الرئيس حافظ الأسد في السلطة (. . .) كما تسعى سوريا لاستعادة كامل مرتفعات الجولان والاحتفاظ بهيمنتها على لبنان وردع الأنشطة الإسرائيلية ضد سوريا أو لبنان وتجنب انعزالها على الصعيد الإقليمي والقيام بدور قيادي في العالم العربي». وزاد أن دمشق تعتبر تطوير برامج أسلحة كيماوية وبيولوجية وصواريخ باليستية «رادعاً استراتيجياً» في مواجهة إسرائيل التي تعتقد أنها تملك قوات تقليدية متفوقة وترسانة نووية قوية. وأشار التقرير إلى أن سوريا تملك قاعدة تكنولوجية كافية لإنتاج صواريخ باليستية ذات مدى قصير وأسلحة كيماوية، «وقد تتمكن من إنتاج أسلحة بيولوجية في مرحلة ما في المستقبل. لكن «لا يبدو أنها تسعى إلى تطوير أسلحة نووية». ولفت التقرير إلى أن السوريين، مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، يمتازون بالحذر والمسؤولية ولن يستخدموا مثل هذه الأسلحة إلاّ في أوضاع استثنائية. وقال إن «القادة السوريين تصرفوا بعقلانية وكانوا، بشكل عام، غير مستعدين للإقدام على مجازفات سياسية أو عسكرية كبيرة». وقدّر أن من غير المحتمل أن تستخدم سوريا «أسلحة كيماوية أو صواريخ باليستية (أو أسلحة بيولوجية إذا طوّرت) ضد إسرائيل، أو عدو آخر، إلاّ إذا كان بقاء النظام مهدداً». وأضاف أنه بينما تسعى سوريا إلى تطوير أسلحة بيولوجية، فإنها لم تبدأ أي إنتاج أو اختبار مهم لهذه الأسلحة.

وما تزال إيران «تنظر إلى بغداد باعتبارها الخطر الإقليمي الرئيسي على الجمهورية الإسلامية، على رغم أن أضراراً كبيرة لحقت بالعراق خلال حرب الخليج»، حسب التقرير. وتسعى إيران إلى توسيع وتحسين أسلحتها الكيماوية، لكنها ستحتاج إلى ١٠ سنوات قبل أن تتمكن من إنتاج كميات كافية من الأسلحة البيولوجية. واعتبر التقرير أن خطة إيران الطموحة لصنع صواريخ باليستية بعيدة المدى تثير قلقاً أكبر.

ويحذر التقرير من أن العراق لم يتخل عن الأهداف التي سعى إلى تحقيقها قبل هزيمته في حرب الخليج، ومن ضمنها أن يصبح «قوة عسكرية سياسية عربية قائدة والقوة المهيمنة في

منطقة الخليج». وعلى رغم أن البرنامج النووي العراقي تعرض إلى «نكسة كبيرة جداً» نتيجة لحرب الخليج ورقابة الأمم المتحدة، فإنه «يحتفظ بالعلماء الضروريين لاستعادة برامجه النووية عندما تسمح الظروف». كما يواصل العراق مساعيه لتطوير قدراته الصاروخية، ويستخدم لهذا الغرض أبحاثه لتطوير صاروخ «أبابيل» الذي يبلغ مداه ١٥٠ كيلومتراً[١].

(١) صحيفة الحياة ٢٧/١١/١٩٩٧.

القوات الأميركية والبريطانية في الخليج

٨٠٪ من القنابل المعدة لقصف العراق «هي من جيل الأسلحة الذكية»

أفادت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» أن القوات الأميركية ستستخدم بكثافة القنابل البالغة الدقة التي يطلق عليها القنابل «الذكية» والصواريخ العابرة للقارات، إذا قررت واشنطن توجيه ضربة عسكرية إلى العراق.

وقد استخدمت هذه الأسلحة ذات التقنية العالية للمرة الأولى خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، لكن مسؤولين في سلاح الجو الأميركي أوضحوا أن تسعة في المئة فقط من القنابل التي القيت على العراق عامذاك تدخل في هذه الفئة من القنابل التي توجه من بعد.

وقال مسؤول عسكري كبير رفض ذكر اسمه: «إن هدفنا أن يكون الأمر أفضل وأفضل بكثير هذه المرة (. . .) هدفنا الدقة». بينما أكد آخر أن «نحو ٨٠ في المئة من القنابل المعدة لقصف العِراق هي من جيل الأسلحة الذكية». وأضاف إن كل الطائرات الأميركية الموجودة حالياً في الخليج مجهزة لاستخدام هذه القنابل، خلافاً لما كان عليه الأمر عام ١٩٩١ حين اقتصر استخدامها على المقاتلات «ف ١١٧» التي يطلق عليها المقاتلات الخفية أو الشبح، والمقاتلات القاذفة «ف ١١١» والمقاتلات «ف ١٥ أي». علماً أن الطائرات التي تنشرها واشنطن في الخليج الآن هي من المقاتلات «ف ١١٧» و«ف ١٦» و«ف ١٤ تومكات» و«ف/اي ١٨» والقاذفات الاستراتيجية «ب ١ ب» و«ب ٥٢» ومطاردات.

ومن أبرز خصائص هذه القنابل قوتها ودقتها المتناهية العائدة إلى نظم توجيه مختلفة تمتد من أشعة اللايزر إلى التوجيه بواسطة الأقمار الإصطناعية أو بواسطة الأشعة ما دون الحمراء أو كاميرات التلفزيون أو الرادارات. وكان مسؤول عسكري كبير صرح أخيراً «أن حرب الخليج أتاحت اختبار كل ما تمت دراسته في الثمانينات». وقال مسؤول آخر: «لقد تم اختبار التكنولوجيا بدقة وهي أثبتت فاعليتها. واسمحوا لي بالقول إننا غالباً ما نتهم التكنولوجيا لكنها تساعد على إنقاذ حياة البشر».

وعلى رغم خفض أرقام الموازنة، انفق الجيش الأميركي مليارات الدولارات لتطوير أسلحة تتميز بدقة بالغة. وطلب «البنتاغون» في موازنة ١٩٩٩ ١,٥ مليار دولار لتطوير الأسلحة «الذكية». وقال أحد المسؤولين: «كنا نعرف أننا قصرنا بعض الشيء في حرب الخليج وحاولنا سد الثغرات».

وتبلغ كلفة انتاج الصاروخ العابر ٧٠٠ ألف دولار، وكلفة تطوير قنبلة تقليدية بتجهيزها بنظام توجيه بالأقمار الإصطناعية ٢٦ ألف دولار. لكن المسؤولين الأميركيين يرون أن هذه التكاليف العالية يمكن تعويضها، بنشر عدد أقل من الطائرات يمكنها إصابة عدد أكبر من الأهداف وتدميرها في كل طلعة ما يعوض كلفة تطويرها. فقد سمح نظام تحديد الأهداف بواسطة الأقمار الإصطناعية بزيادة دقة القنابل. ويتيح هذا النظام بقاء القنبلة في مسارها وهو أكثر فاعلية من نظام التوجيه بواسطة اللايزر مثلاً الذي يتأثر بسوء الأحوال الجوية. كذلك ادخل

نظام التوجيه بواسطة الأقمار الإصطناعية في سلاح جديد بالغ الدقة يطلق عليه «سنسور فيوزد ويبن»، وهو قنبلة مخصصة لضرب الدبابات تطلقها قاذفة من طراز «ب ١» أو «ب ٢٧» فتنفجر قبل وصولها إلى الأرض بمسافة مبرمجة سابقاً وتنشطر ثماني قنابل صغيرة موجهة بواسطة الأشعة ما دون الحمراء فتصيب دبابات منتشرة في منطقة واسعة. وقال مسؤول أميركي: «كنا نعتقد في الحرب الأخيرة أننا أقوياء جداً وقادرون على تحديد مواقع الدبابات وتدميرها. وقد كنا كذلك بالفعل (. . .) لكننا صرنا قادرين اليوم على تدمير دبابات عدة في كل طلعة».

وأصدر «البنتاغون» لائحة بالقوات التي حشدتها الولايات المتحدة وبريطانيا في منطقة الخليج استعداداً للضربة المحتملة للعراق. فمن الجانب الأميركي، هناك على مستوى القوات البحرية: ١٥ ألف رجل، حاملتا الطائرات «جورج واشنطن» و«اندبندنس و١٤ قطعة بحرية (منها ثمان مجهزة بصواريخ عابرة) موزعة كالآتي: طرادان، خمس مدمرات، فرقاطتان، غواصتان هجوميتان، سفينة إمداد للقتال السريع، كاسحتا ألغام، فضلاً عن ١٤٧ طائرة (منها ١٠٣ مقاتلات): ٢٤ مطاردة «ف ١٤ تومكات»، ٧٠ مطاردة هجومية «ف/ايه ١٨ هورنت»، ٩ طائرات للحرب الألكترونية «اي ايه جي بي برولر» والبقية طائرات استطلاع وإمداد وتموين.

براً، هناك ١٠٢٠٠ جندي موزعين كالآتي: سلاح البر ١٥٠٠ جندي في الكويت وأكثر الآخرين في السعودية، سلاح الجو، ٧٤٠٠ جندي في الخليج (وهناك نحو ألف في تركيا)، المدفعية الثقيلة لواء في الكويت (١١٦ دبابة «ام ١ ايه ١ ابرامز»، ٦٠ آلية قتالية «برادلي»). لواء ثان في قطر ولواء ثالث مع فرقة إنزال تابعة لمشاة البحرية على متن ٢٠ سفينة راسية في الخليج.

وتشمل القوات الجوية ٢٠٩ طائرات: ٩٣ في السعودية، ٣٠ مطاردة «ف ١٥ ايغل»، ١٨ مطاردة «ف ١٦»، ٣ طائرات رادار «أواكس»، ٤ مطاردات قاذفات «ف ١١١»، طائرتا استطلاع «ار سي ١٣٥»، طائرتا استطلاع «يو ٢». وما تبقى طائرات شحن وإمداد.

في الكويت، ٦ مطاردات «ستيلث ف ١١٧»، ٦ «ف ١٦»، ١٨ طائرة هجومية «أي ١٠ وارتغ». في البحرين قاذفتان استراتيجيتان من طراز «ب ١»، ١٢ «ف ١٥»، ١٨ «ف ١٦» وأربع طائرات إمداد «كي سي ١٣٥». في تركيا ٥٠ طائرة.

أما القوات الاستراتيجية خارج الخليج فتشمل ٨ قاذفات «ب ٥٢» مجهزة بصواريخ عابرة للقارات في دييغو غارسيا في المحيط الهندي و٧ طائرات إمداد في الجو «كي سي ١٠».

القوات البريطانية تضم في سلاح البحرية: حاملة الطائرات «انفنسيبل» وعلى متنها، ٢٢ مقاتلة وطائرة هليكوبتر منها ٧ مطاردات ـ قاذفات «هاريير جي ار ٧»، ٧ مطاردات «سي هاريير اف ايه ٢»، ٤ طائرات هليكوبتر هجومية «سي كينغ»، إضافة إلى سفينتين هما فرقاطة ومدمرة.

أما سلاح الجو فيشمل ٦ مطاردات قاذفات «تورنادو» مجهزة بقنابل موجهة باللايزر في تركيا، ٦ أخرى في السعودية و٨ «تورنادو» في الكويت[1].

(١) النهار ١٣ شباط ١٩٩٨.

٢٤,٢ مليار دولار الكلفة الشهرية للحشد الأميركي في الخليج

على خط موازٍ للتحليلات السياسية والتقارير الديبلوماسية المتعلقة بتطورات الأزمة بين العراق والأمم المتحدة وما ستؤول إليه، ثمة مدلولات أمنية ـ قد تكون خطيرة ـ وراء كلفة الحشد البشري والتعزيزات العسكرية الأميركية في منطقة الخليج ومياهها منذ منتصف الشهر الماضي، والتي تشير إلى خسارة كبيرة قد تتكبدها الإدارة الأميركية في حال عدم حصول ضربة عسكرية ضد بغداد، التي لم تعد تملك لا صواريخ «الحسين» ولا «سكود» ولا «فروغ» ولا «تموز».

حجم القوات والتعزيزات الأميركية في الخليج يشمل حتى الآن نحو ٣٨٥ طائرة حربية من نوع «أف ١٤» و١٥ و١٦ و١٨ و١١٧ المعروفة بالشبح والبالغة كلفتها ١١٠ ملايين دولار، بالإضافة إلى القاذفات المدمرة «ب ـ ٥٢» و«ب ـ ١» التي تصل حمولتها من القنابل إلى ٥٦ طناً وطائرات الإمداد والاستطلاع والرادار «اواكس» البالغة كلفتها ١٨٠ مليون دولار والطائرات الصائدة للدبابات والمروحيات («أباتشي»، «كوبرا»، «سي نايت» و«سوبر ستاليون») وحاملات الطائرات الثلاث (اندبندنس وغوام وجورج واشنطن) وعشرين سفينة حربية ونحو ٤٠٠ دبابة ابرزها «ابرامز» وأم أي ـ أو أم ـ ١» وعشرات بطاريات الصواريخ من «الباتريوت» و«الهوك» و«الستينغر»، بالإضافة إلى عشرة آلاف عسكري أميركي من سلاح البر ونحو ٥٠ ألف عسكري من القوات البحرية والجوية.

ترسانة الأسلحة الأميركية هذه التي تواكبها تعزيزات بحرية وجوية وبرية ارسلتها كل من بريطانيا وأوستراليا وكندا ونيوزيلندا واسبانيا وهولندا والأرجنتين. . . . إلى الخليج، لا تعكس مدى الاستعداد لحصول حرب ضد العراق إلا بعد معرفة الأرقام التي ترتبها كلفة استخدامها وصونها وتموينها وتمويلها وتغذيتها.

وبحسب المعلومات التي تداولتها التقارير الإقتصادية الأميركية على شبكة الانترنت والمرتكزة إلى أرقام صادرة عن البنتاغون، فإن الحشد العسكري الأميركي وتحركه في اتجاه الخليج وبقاءه على أهبة الاستعداد عددا وعديداً لتوجيه ضربة عسكرية إلى بغداد يكلف مليارات الدولارات. والمعلومات المذكورة تشير إلى أن كل وحدة مدرعات أميركية مؤلفة من ١٦ ألف عسكري في حاجة كل يوم إلى ١٤ ألف ليتر من المحروقات ومئة ألف ليتر من المياه و٨٠ ألف وجبة طعام، بالإضافة إلى ٥ آلاف طن من الذخائر التي تستعمل خلال التدريبات الحية التي تجري بطريقة شبه يومية في صحراء الكويت.

وزارة الدفاع الأميركية تشير في تقاريرها إلى أن كلفة وجود القوات الأميركية في الخليج تبلغ ٥٠٠ مليون دولار يومياً أي نحو ١٥ مليار دولار كل شهر، بينما تبلغ كلفة الحشد

العسكري بكامله شهرياً (عدة وعديداً) نحو ٢٤ملياراً و٢٠٠ مليون دولار موزعة على الشكل الآتي: ٣ مليارات و٢٠٠ مليون دولار مخصصة لصون سلاح الجو وخدمة متطلباته، خمسة مليارات و٨٠٠ مليون دولار للقوات البرية، سبعة مليارات و٧٠٠ مليون دولار مخصصات عائدة إلى احتياط الذخيرة ورواتب العسكريين، سبعة مليارات و٥٠٠ مليون دولار مصاريف طبية وغذائية وبزّات ومستلزمات عسكرية. هذه الأرقام يرجّح أن تتغيّر طبعاً فتزداد في حال حصول مواجهة، وكل شيء عندها سيكون رهن حجم المواجهة ورقعتها. ففي حرب عام ١٩٩١ بلغت كلفة خدمة القوات والأسلحة الأميركية بين ١٦/١/١٩٩١ و٢٧/٢/١٩٩١ نحو ٦١ ملياراً و١٠٠ مليون دولار، وهذا الرقم أكدته وزارة الدفاع الأميركية في تقرير صادر عنها في تموز عام ١٩٩١. لذا فإن أحداً لا يستطيع التنبؤ من الآن بحجم كلفة المعركة «الأميركية» في حال حصلت وماهية الخسائر التي قد تنجم عنها أميركياً وعراقياً[١].

---

(١) G. A. O Report جو تابت «النهار» ٢٤/٢/١٩٩٨.



الملاحق



الملحق رقم (١)

البيان الرسمي لوزارة الخارجية العراقية الخاص بضرب الفرقاطة الأميركية «ستارك»

OFFICIAL STATEMENT OF THE MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF THE REPUBLIC OF IRAQ CONCERNING THE ATTACK ON THE AMERICAN FRIGATE «STARK».

The Ministry of Foreign Affaires of the Republic of Iraq has followed with particular attention and in accordance with the instructions of the Presidency of the Republic, the report about the attack on the U.S. Frigate «STARK» in the Arab Gulf in the evening of May 17th. 1987.

A detailed review was conducted of our air activity for that day over the area, and it is certain that our Airforce undertook armed air activities in the region, but we have not been able to ascertain yet that the strike against the Frigate «STARK» was carried out by one of our Airforce planes, because the designated targets for our aircrafts, as is well known, are Iranian targets only.

According to past practices the Iranians often deliberately interfer whenever possible when our aircrafts attack vital Iranian targets in the Gulf. The Iranian leadership, directs counterstrike, not against Iraqi targets, but against International or Arab targets in the Gulf as well. The attack on the Frigate «STARK» may well have been part of this Iranian activity.

In any case, we do not believe that the U.S. or others can conclude that Iraq deliberately meant to attack any targets in the Gulf other than the Iranian targets. And if such took place, it must have been the result of confusion among Pilots due to Iranian intervention.

If we became convinced that sush an error took place, our pohey is forth-

right, and clear enough to enable us to affirm and declare it publicly, along with our regrets.

It's therefore necessary for American Officials to await the results, and for all of us to seek all means to arrive at a true and realistie understanding of the tacks which necessitated by the conditions of th region[1].

---

(١) الفكر الاستراتيجي العربي، نيسان / أبريل ١٩٩٠.

الملحق رقم (٢)

رسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس الأميركي رونالد ريغن بتاريخ ١٨ أيار / مايو ١٩٨٧

TEXT OF LETTER FROM HIS EXCELLENCY SADDAM HESSEIN, PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO PRESIDENT RONALD REAGAN EXPRESSING REGRET OVER THE STARK INCIDENT.

HIS EXCELLENCY, Baghdad, May 18, 1987.
Mr, RONALD REAGAN,
President of the United States of America, Washington.

Excellency: I would like to express to you my deepest regret over the painful incident that has happened to the U.S. Frigate STARK and to the victims lost in it.

I am confident of your certainty that the Iraqi planes, which were operating in an area where they used to attack enemy targets, had no intention whatsoever to strike at a target belonging to your country or to any country other than Iran which continues to commit aggression against our country and which bears fully the responsibility of disturbing the security and stability of the region as a whole.

I hope that this unintentional incident will not affect the relations between our two countries which we wish to remain cordial on the basis of mutual respect, the rules of international conduct and our common interest in the preservation of peace and stability in the region.

This tragic incident emphasizes once again the urgent necessity that efforts shoud be brought together to bring the war to an end and to force the Iranian regime to accept peace in accordance with the rules of international law and the re-

solutions of the Security Council with a view of sparing the region further bloodshed ans loses. In this respect, we follow with great interest the efforts made by your government in the Security Council.

I shall be most grateful, Mr. President, if you Kindly convey to the families of the victims of the incident my personal condolences and feelings of sympathy. I have instructed our Ambassador to Washington to do the same and to explain our position to the American public opinion, while reaffirming the wish of the Iraqi people to preserve its friendship with the people of the United States.

Accept, please, Mr. President, the assurances of my highest considiration[1].

SADDAM HUSSEIN,
President of the Republic of Iraq.

---

(١) الفكر الاستراتيجي العربي، نيسان / أبريل ١٩٩٠.

الملحق رقم (٣)

رسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس الأميركي ريغان
٢١ أيار / مايو ١٩٨٧

HIS EXCELLENCY
Mr. Ronald Reagan,
President of the United States of America,
WASHINGTON, D.C., USA
Baghadad, 21 May, 1987.

Excellency,

On the occasion of the funeral ceremony of the victims lost in the grievous and unintentional incident that has happened to the American frigate STARK, I would like to express to you once again my condolence and feelings of grief. May I also ask you to convey my heartfelt condolences to the families of the victims as they bid their dear ones last farewell. All the Iraqis and I feel most profoundly the sorrow of moments such as these, since we have ourselves lost a great many of our dear ones in this war which has been raging now for seven years, while the Iranian government still persists in perpetrating death and destruction and in rejecting our appeals and those of the international community for the establishment of a just and honourable peace; an objective no doubt that is long desired by all those who believe in God, in justice and in brotherhood amongst peoples.

we do not misrepresent the truth and its very essence when we stress, with firm conviction, that sorrow and regret are not enough to eflect the tragedy of the victims that have fallen as a result of this war and the confusion and complexity surrounding it. Amongst the victims are these sons of yours whom you are bidding farewell today. Here we are witnessing the circumstances of the war become even more complicated, the number of victims grow higher and higher, and the

grave and painful consequences get more exacerbated because of the intransigence and anomalous stand of Iran. This makes it incumbent upon us to carry on tirelessly with our efforts to stop this bloody human tragedy which has claimed the lives of hundreds of thousands, burnt with its flames the peoples of Iraq and Iran, caused anxiety to many others in the region and the world at large, and caused through its confusion and complexity the loss of people from other countries who were in the area for various reasons.

Rest assured that the grief which you feel as a result of the loss of your sons is our grief too. Our human principles and the sentiments of friendship that we have towards peoples everywhere, including the people of the United States whose friendship we wish to preserve, make us sad to see anybody hurt by this war or by the immediate or long-term consequences it entails.

I as well as all Iraqis share with you your grief in moments such as these and wish we could do anything that might alleviate the grief of the victim's families. Please accept our most deeply felt condolences[1].

Saddam Hussein
President of the Republic of Iraq

(١) الفكر الاستراتيجي العربي، نيسان / أبريل ١٩٩٠.

مكتبة الباحثة

١ ـ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ (القاهرة: مؤسسة الأهرام مركز الدراسات الاستراتيجية ١٩٨٧) ص ١٤٩.

٢ ـ الأسبوع العربي ١٨/٦/١٩٩٨ (نبيل حبيقة). و١٦/٢/١٩٩٨ و٦/٣/١٩٩٨ و٢٧/٤/١٩٩٨ و٢٥/٥/١٩٩٨ و٩/٢/١٩٩٨.

٣ ـ الشرق الأوسط ٣١/١٠/١٩٩٧ و٢٢ أيار ١٩٩٦.

٤ ـ الفكر الاستراتيجي العربي، نيسان / أبريل ١٩٩٠.

٥ ـ توفيق المديني، «استهدافات الهجوم الاستراتيجي على العراق» ٢٤/٢/١٩٩٨.

٦ ـ جو ثابت، «النهار» ٢٤/٢/١٩٩٨ G. A. O. Report.

٧ ـ حلمي موسى، «السفير» ٢٤/٢/١٩٩٨.

٨ ـ راجح خوري، «النهار» ٢٥/٢/١٩٩٨ و١٦/٢/١٩٩٨.

٩ ـ رندة حيدر، «النهار» ٢٨/٢/١٩٩٨.

١٠ ـ سعيد طانيوس ـ دكتور في القانون الدولي ـ النهار ـ ٢١ شباط / فبراير ١٩٩٨.

١١ ـ سركيس نعوم، «النهار» ٢ و١٤ و١٦ و١٧/٢/١٩٩٨.

١٢ ـ شفيق المصري ـ حقوق الناس ١١ آذار ١٩٩٨.

١٣ ـ صحيفة «لومند» الفرنسية ١٨ تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٧.

١٤ ـ عدنان السيد حسين، «العلاقات العربية ـ الأميركية»: «ضغوط» العرب على أنفسهم.

١٥ ـ عبد الجليل زيد مرهون ـ المصالح الأميركية في الخليج أبعادها النوعية والكمية، النهار ٢٧/٢/١٩٩٨.

١٦ ـ عبد الحسين شبيب ـ شؤون الأوسط ـ العدد (٧٠) آذار ١٩٩٨ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

١٧ ـ غسان العربي، «الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية ـ الأميركية»، شؤون

الأوسط ـ آذار ١٩٩٨.

١٨ ـ غسان مكحل، «السفير» ٢٤/٢/١٩٩٨.

١٩ ـ غسان العزّي، «الدبلوماسية الفرنسية في مواجهة الأزمة العراقية ـ الأميركية»، شؤون الأوسط، العدد (٧٠) آذار / مارس ١٩٩٨.

٢٠ ـ غسان سلامة، «من يحمي اتفاق بغداد» النهار ٢٦/٢/١٩٩٨.

٢١ ـ فؤاد حطيط، «السفير» ١٩٩٧ ـ ١٣/٤/١٩٩٨.

٢٢ ـ مهى نعمة، صحيفة النهار ٧/٢/١٩٩٨.

٢٣ ـ محمد شريدة، «السفير» ٢٦/٢/١٩٩٨ و١٢/٢/١٩٩٨.

٢٤ ـ محمد دياب، «الدور الروسي عبر البوابة العراقية»، شؤون الأوسط، العدد ٥٩ ـ ١٩٩٧، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

٢٥ ـ محمد حسنين هيكل: أوهام القوى والنصر، ص ٥١٣ ـ ٥١٤، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

٢٦ ـ محمد مشموشي، «السفير» ١٦/٢/١٩٩٨.

٢٧ ـ ملف المعلومات، العدد ٣١ ـ الصادر عن المركز العربي للمعلومات ١٩٩٧.

٢٨ ـ نبيل خوري، «ويأتيك بالتّسريب» النهار ٢٨/٦/١٩٩٨.

٢٩ ـ «نهار» ٣ آذار ١٩٩٨.

٣٠ ـ نص الإتفاق ـ صحيفة لوموند ٢٤/٢/١٩٩٨.

٣١ ـ «هآرتس» ٢٣/٢/١٩٩٨ البروفسور يئير عفرون رئيس دائرة الدراسات الدفاعية في جامعة تل أبيب.

٣٢ ـ د. ياسين سويد، (لواء ركن متقاعد)، «الهجمة الأميركية على العراق ومستوى الرد العربي»، السفير ١٧/٢/١٩٩٨.

REFERENCES

1 - Axelgard the U.S. Iraqi Rapprochement OP. Cit, (P: 44) (P: 161) (P: 47) (P.P: 49 - 50) (p:52) (P: 71). (p: 45).

2 - Dr. Ahmad Yousef Ahmad OP. Cit, (P: 161) (P.P: 161 - 162).

3 - Axelgard Iraq and the war with Iran, OP. Cit, (p.p: 58 - 59).

4 - Axelgard, Deception At Home and Abroad, OP. Cit, (P: 10).

5 - Axelgard, A new Iraq? OP. Cit, p: 14.

6 - American Foreign Policy Documents 1989 (Washington: Departement of State 1986) Document 253 p: 55.

7 - Americans Foreign Policy Current Documents 1982 (Washington: Departement of State 1985) Document 334. P: 784.

8 - Courrier international 12 - 18 / 2 / 1998.

9 - Frederick W. Axelgard «the United States - Iraqi Rapprochement In: 3 Micheal Szaz (ed) sources of Domestic and Foreign Policy In Iraq (Washington American Foreign Policy In Iraq 1986) P: 43.

10 - Frederick W. Axelgard A new Iraq? The Gulf war and Implication for U.S. Policy (U.S.A.: the Washington papers 133, the center for strategic and international studies, Praeger pub 1. 1988) P: 7.

11 - Frederick W. Axelgard, the United States - Iraqi Rapprochement OP. Cit, P: 43.

12 - Frederick W. Axelgard, A New Iraq? OP. Cit, P: 7.

13 - Frederick W. Axelgard, U.S. Iraq relation a states Reports, American - Arab Affaires N: 13 summer 1985 P: 3.

14 - Frederick W. Axelgard, Deception at Home and Abroad: Implications of the Arms scandal for U.S. Foreign Policy, American Affaires N: 30 Spring 1987 P: 6.

15 - Figuro 3 / 1998.

16 - Ibid (P: 7) (P.P: 8 - 10) (P: 45) (P: 47) (P: 48) (P: 49) (P: 50) (P: 52).

17 - Khaled Azmi - Al Fikr Al Istratigi Al Arabi N: 32 April 1990.

18 - Liberation 25 / 2 / 1998 et 24 / 2 / 1998.

19 - Monde 1 - 2 / 2 / 1998 et 3 / 2 / 1998 et 18 / 2 / 1998 et 27 / 2 / 1998 et 10 / 2 / 1998 et 27 / 2 / 1998 et 25 / 2 / 1998.

20 - Micheal Stener, the Iran - Iraq war, Foreign affairs, Full 1984.

21 - Milton Viorst Op. Cit, P: 362.

22 - Nizar Hamdoon (Interview) OP. Cit. P: 2.

23 - «overview of the situation in the Persian Gulf» Hearings and Mark up Before the Committee on Foreign Affairs, House of Representative, May 19 and June 2, 9, 10, 23, 1987 (Washington D.e: U.S. government printing offices 1987) P: 37.

24 - Purisien 20 / 2 / 1998.

25 - Prepared statement by the Assistant secretary of state for Near Eastern and South Asian affairs (Murphy) Before the sub committee on Europe and the Middle East of the committee on Foreign Affairs House of Representatives April 4 / 1985, American Foreign Policy Current Documents 1985 OP. Cit, Document 254 P: 552.

26 - Statement by secretary of State George Shultz before the senate Foreign Relation committee, January 27, 1987, American - Arab AFFAIR, N: 20, Spring 1987 P: 164.

27 - Statement by secretary of State George P. Shultz, OP. Cit, P: 164.

28 - Statement on Foreign Relations, October 23, 1987. Unpublished transcript, P: 4.

الفهرست

الباب الثاني

الفصل الثاني:

الفصل الثالث (النفط مقابل الغذاء):

الباب الثالث

الفصل الأول:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

الباب الخامس
(الوثائق)

الفصل الأول:

الملاحق

